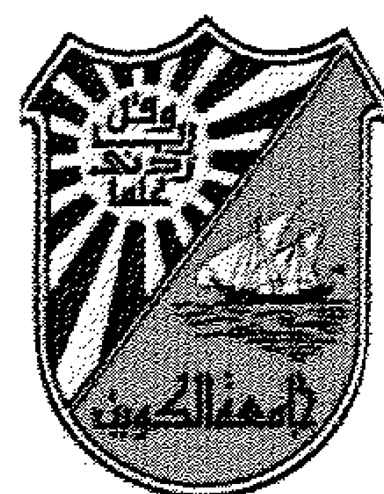
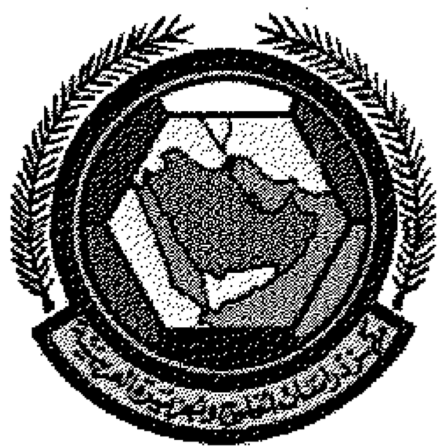


مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت - تأسس عام ١٩٩٤م



وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي

(من ١/٧/٢٠٠٤ - ٣٠/٦/٢٠٠٥م)

إشراف ومراجعة

مديرة المركز

أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح

إعداد وحدة البحوث والنشر العلمي بالمركز

الكويت

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

إهـــــــداء ٢٠٠٦
جامعة الكويت – مركز النشر العلمي
دولة الكويت

وثائق مختارة
لمنطقة الخليج والجزيرة العربية
وجوارها الجغرافي

(من ١/٧/٢٠٠٤م - ٣٠/٦/٢٠٠٥م)

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

٩٥٣,٣ وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي
من (١/٧/٢٠٠٤م-٣٠/٦/٢٠٠٥م) إشراف ومراجعة: أمل
يوسف العذبي الصباح - ط ١.- الكويت: مركز دراسات الخليج
والجزيرة العربية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م
١٠٥٦ ص.
١- الوثائق - الخليج العربي. ٢- الوثائق - الجزيرة العربية.
٣- الخليج العربي - وثائق. ٤- الخليج العربي - تاريخ
أ- الصباح، أمل يوسف العذبي (إشراف). ب- مركز دراسات
الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت. الكويت (ناشر)
====================================
Depository Number: 2006 / 00047
ISBN: 99906 - 6- 6

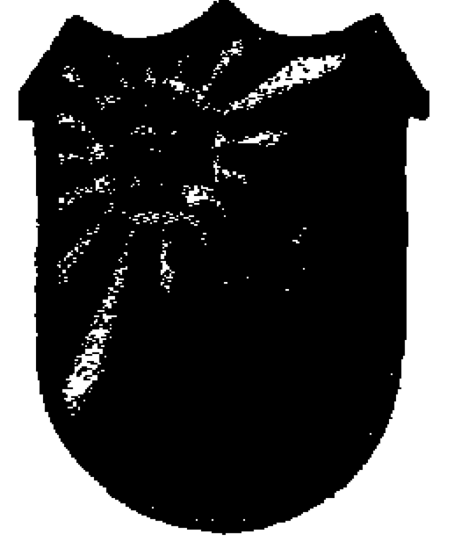


جامعة الكويت
١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت ـ تأسس عام ١٩٩٤م



وثائق مختارة
لمنطقة الخليج والجزيرة العربية
وجوارها الجغرافي

(من ١/٧/٢٠٠٤م - ٣٠/٦/٢٠٠٥م)



إشراف ومراجعة

أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح

مديرة المركز ونائبة رئيس مجلس الإدارة

إعداد وحدتا البحوث والنشر العلمي والطباعة بالمركز

الكويت

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

المحتويات

٣٣٦-٣٣٩ - مقابلة صحافية مع صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام حول عدد من القضايا الداخلية المهمة.

٢١/٩/٢٠٠٤م

٣٤١-٣٤٣ - نص كلمة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود أمير منطقة الرياض بمناسبة حفل تسليم جائزة خدمة المجتمع في الغرفة التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية.

٤/١٠/٢٠٠٤م

٣٤٥-٣٤٧ - نص كلمة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية بمناسبة الاجتماع الدوري الثالث والعشرين لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في دولة الكويت.

١٠/١٠/٢٠٠٤م

٣٤٩-٣٥٢ - مقابلة صحافية مع صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز الأمين العام للهيئة العليا للسياحة في المملكة العربية السعودية حول النشاط السياحي في المملكة.

١١/١١/٢٠٠٤م

٣٥٣-٣٦٧ - مقابلة صحافية مع معالي السيد المهندس سعد المعجل نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الرياض في المملكة العربية السعودية حول الاستثمار في قطاعي السياحة والصناعة.

١٥/١١/٢٠٠٤م

٣٦١-٣٦٠ - نص كلمة صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية خلال منتدى الحوار الخليجي تحت عنوان «نحو إطار جديد للأمن الإقليمي» الذي عقد في مملكة البحرين.

٦/١٢/٢٠٠٤م

٣٦٩-٣٧١ - نص كلمة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام بمناسبة بدء فعاليات الدورة (١٦) لأعمال مجلس التنسيق السعودي اليمني المشترك.

١٥/١٢/٢٠٠٤م

٥٥٩-٥٦٦ - مقابلة صحافية مع سعادة الشيخ الدكتور خالد بن محمد آل خليفة رئيس الكلية الجامعية في مملكة البحرين حول توسعة الحرم الجامعي وحجم إستيعابه.

٢٠٠٤/١٢/٢٥م

٥٦٧-٥٧٠ - نص قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٤ بشأن معاملة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في مملكة البحرين والقوانين المعدلة له.

٢٠٠٤/١٢/٢٩م

٥٧١-٥٧٤ - مقابلة صحافية مع معالي السيد نبيل الحمر وزير الإعلام في مملكةالبحرين حول نتائج قمة زايد في الفترة ٢٠ - ٢١ديسمبر ٢٠٠٤ لقادة دول مجلس التعاون.

٢٠٠٥/١/٧م

٥٧٥-٥٨٢ - الإتفاقية المبرمة بشأن النقل الجوي بين حكومتي مملكة البحرين والجمهوريةالفرنسية بشأن تعديل واستكمال أحكام الاتفاق الموقع بتاريخ ٣ يوليو ١٩٩٥م.

٢٠٠٥/٢/١٦م

٥٨٣-٥٩٠ - نص الحوار الذي أجراه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين بمناسبة لقائه مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية الصحفيين الجديدة.

٢٠٠٥/٣/٨م

٥٩١-٦٠٢ - مقابلة صحافية مع معالي السيد ويليام مونرو سفير الولايات المتحدة الجديد لدى مملكة البحرين حول العلاقات المتبادلة بين البلدين وعدد من القضايا الأخرى.

٢٠٠٥/٣/٣١م

٦٠٣-٦١٠ - مقابلة صحافية مع معالي الدكتور فيصل الموسوي رئيس مجلس الشورى البحريني حول الصلاحيات الممنوحة للمجلس والدور الذي يقوم به في العمل التشريعي وإحتمالات تطور هذا الدور مستقبلاً.

٢٠٠٥/٤/١٥م

٦١١-٦١٣ - نص كلمة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين بمناسبة افتتاح مقر المحكمة الدستورية.

٢٠٠٥/٤/١٩م

٧٥١-٧٥٤ - المرسوم السلطاني السامي الذي أصدره حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان في شأن بعض الأحكام الخاصة بالشركة العمانية للإتصالات (ش.م.ع.م).

٢٠٠٥/٤/١٣م

٧٥٥-٧٦٧ - مقابلة صحافية مع معالي السيد جمعة بن علي آل جمعة وزير القوى العاملة في سلطنة عمان حول مشروع سند الخاص بقضايا التعيين والعمالة الوافدة في السلطنة.

٢٠٠٥/٦/٣٠م

٧٦٩ - نص المرسوم السلطاني السامي رقم ١٩ / ٢٠٠٥ م بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الإجتماعية.

٢٠٠٥/٧/٢٣م

٧٧١ - نص المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٠ / ٢٠٠٥ م بالموافقة علي إنضمام السلطنة إلى اتفاقية الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ .

٢٠٠٥/٧/٢٣م

٧٧٣ - نص المرسوم السلطاني السامي رقم ٢٢ / ٢٠٠٥ م بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع الطريق الجنوبي السريع « دوار القرم النسيم ».

٢٠٠٥/٧/٢٣م

ثانياً - دول الجوار

١ - الجمهورية العراقية

٧٧٧-٨٤٦

٧٧٩-٧٨٢ - مقابلة صحافية مع معالي الدكتور إبراهيم الجعفري نائب رئيس الجمهورية العراقي حول الوضع في العراق بعد إنتقال السلطة إلى العراقيين.

٢٠٠٤/٧/٢٨م

٧٨٣-٧٩٦ - مقابلة صحافية مع السيد هوشيار زيباري وزير الخارجية في الجمهورية العراقية حول الوضع السياسي في العراق ومستقبله.

٢٠٠٤/٩/٢٤م

- مقابلة صحافية مع معالي الدكتور أحمد جويلي الأمين العام لمنظمة الوحدة الاقتصادية العربية حول مدى قدرة المنطقة العربية على إستقبال المشروعات الاستثمارية الكبيرة. ٢٠٠٤/١٠/٢٩م	٩٢٩-٩٣٢
- مقابلة صحافية مع معالي السيد عدنان القصار وزير الاقتصاد والتجارة في الجمهورية اللبنانية حول التعاون الاقتصادي بين دولة الكويت ولبنان. ٢٠٠٤/١٠/٣١م	٩٣٣-٩٣٦
- مقابلة صحافية مع معالي السيد سليمان الحربش مدير صندوق أوبك للتنمية حول آلية العمل في المنظمة. ٢٠٠٤/١٢/٩م	٩٣٧-٩٤١
- مقابلة صحافية مع معالي السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة بمناسبة مشاركته المؤتمر الثالث للفكر العربي في مراكش بعنوان دعوات التغيير والإصلاح الثقافي في العالم العربي. ٢٠٠٤/١٢/١١م	٩٤٣-٩٤٨
- مقابلة صحافية مع سعادة البارونة السيدةسايمونز وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في المملكة المتحدةحول قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ بشأن الإنسحاب السوري من لبنان. ٢٠٠٥/٣/٤م	٩٤٩-٩٥٤
- مقابلة صحافية مع معالي السيدةتهاني الجبالي القاضية المصرية في المحكمة الدستورية العليا حول حقوق المرأة الكويتية. ٢٠٠٥/٤/٢٣م	٩٥٥-٩٦٧
- مقابلة صحافية مع فخامة السيد فلاديمير بوتين رئيس الجمهورية الروسية بمناسبة زيارته إلى جمهورية مصر العربية حول موقف بلاده من القضايا العربية والإسلامية. ٢٠٠٥/٤/٢٥م	٩٦٩-٩٨٠
- مقابلة صحافية مع جلالة الملك عبد الله الثاني عاهل المملكة الأردنية الهاشمية حول عدد من القضايا السياسية المهمة. ٢٠٠٥/٥/١٩م	٩٨١-٩٩٨

رابعاً ـ البعد الدولي للعلاقات الخليجية

ـ مقابلة صحافية مع معالي السيد توم كلارك رئيس المجموعة البريطانية للاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة زيارته إلى دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة.

٢٠٠٤/١٢/٩م

ـ مقابلة صحافية مع معالي السيد كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية حول عدد من القضايا السياسية المهمة.

٢٠٠٥/١/١٠م

ـ مقابلة صحافية مع فخامة الرئيس جورج دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حول عدد من الشؤون السياسة الدولية المهمة.

٢٠٠٥/١/١٧م

ـ مقابلة صحافية مع معالي السيد جون بولتون نائب وزير الخارجية لشئون التسلح في الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة زيارته إلى دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة.

٢٠٠٥/٢/١م

ـ مقابلة صحافية مع معالي السيدة كونداليزا رايس وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية حول السياسة الأمريكية المتبعة في كل من العراق والصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

٢٠٠٥/٢/٤م

المقدمــة

يجئ فى مقدمة أهداف المركز العمل على تحفيز الاهتمام بالدراسات التي تعنى بمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، عن طريق حصر أهم الوثائق والمصادر التاريخية المختلفة، وإتاحتها للباحثين والدارسين المهتمين بالمنطقة، فى إطار سلسلة زمنية متصلة ومنتظمة، تشجيعاً لهم، وتيسيراً عليهم للقيام بأبحاثهم ودراساتهم .

ومن هذا المنطلق درجت إدارة المركز على إصدار مجلدات تحتوى بين دفتيها أهم ما صدر عن دول الخليج والجزيرة العربية من وثائق، مراسيم قوانين وتصريحات ومقابلات صحافية، وبيانات رسمية، قامت الصحافة المحلية والخليجية والعربية والدولية بنشرها، ترصد أحداث المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وبدأ إصدار العدد الأول من هذه المجلدات سنة ١٩٧٥ م. وقد شجع على إستمرار إصدارها ما لقيته من اهتمام متزايد من الباحثين والدارسين المهتمين بتاريخ المنطقة . وعلى الرغم من أهمية هذه السلسلة، إلا أنها توقفت لظروف اضطرارية، نتيجة للعدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت في الثاني من أغسطس سنة ١٩٩٠ م. وبعد انتهاء آثار هذا العدوان، وإدراكاً لأهمية إعادة إصدار هذه المجلدات للباحثين والدارسين، فقد بذلت إدارة المركز والعاملون به جهوداً حثيثة لإصدار مجلد جديد يعوض فترة الإنقطاع . وبالفعل صدر هذا المجلد بعنوان، «وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي»، ضم بين دفتيه ١١٢٩ صفحة اشتملت على وثائق تغطي فترة عشرة أعوام بكل تفاصيلها إبتداء من سنة ١٩٩٠م حتى سنة ٢٠٠٠م.

وبعد أن تم تغطية هذه المرحلة، رؤي من المناسب ولإعتبارات عملية فى مقدمتها ضخامة حجم كل مجلد من المجلدات السابقة أن نبدأ منذ العام الحالى بإصدار مجلد لكل عام على حدة صدر منه بالفعل المجلد المحتوي للوثائق من عام ٢٠٠٠- ٢٠٠١م . والمجلد المحتوي على وثائق عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ م .

وأيضاً المجلد المحتوي على وثائق ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م. وكذلك مجلد الوثائق ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م.

ويضم المجلد الحالي، المواد الوثائقية للعام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م من خطب ومراسيم ومقابلات صحافية وتصريحات للمسؤولين من دول الخليج والجزيرة العربية ، وكذلك الدبلوماسيين ، سواء الموجودين في دول المنطقة كممثلين لبلادهم ، أو ممثلي دول المنطقة في الخارج ، أو المسؤولين العرب والأجانب الذين تناولت أحاديثهم أمور تعني بالمنطقة .

وتم الالتزام فى الإخراج العلمي للمجلد الحالي بفهرسة الموضوعات وتدرجها وتبويبها بدءً بالموضوعات التي تتناول دول مجلس التعاون الخليجي بداية بدولة الكويت ، ثم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة فمملكة البحرين ، ثم دولة قطر ، وسلطنة عمان . وبعد ذلك تأتى وثائق دول الجوار الجغرافى : الجمهورية العراقية وجمهورية إيران الإسلامية ، والجمهورية اليمنية، وأخيراً تأتى كل من الوثائق ذات البعد العربي و البعد الدولي ذات الصلة بالمنطقة ، وداخل هذا الترتيب تم وضع الوثائق الخاصة بكل دولة حسب تسلسلها التاريخي أو الزمني حتى يسهل على الباحثين والمهتمين الرجوع إليها .

ولا يسعني أخيراً إلا أن أتوجه بالشكر إلى كافة الموظفين بالوحدات العاملة بمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية على مابذلوه من جهد في جمع هذه الوثائق الصحافية المتنوعة ، وتنظيمها وترتيبها ، ووضعها بين أيدي الباحثين والمهتمين مطبوعة بالصورة التي هي عليها في هذا المجلد .

هذا وبالله التوفيق ، ، ،

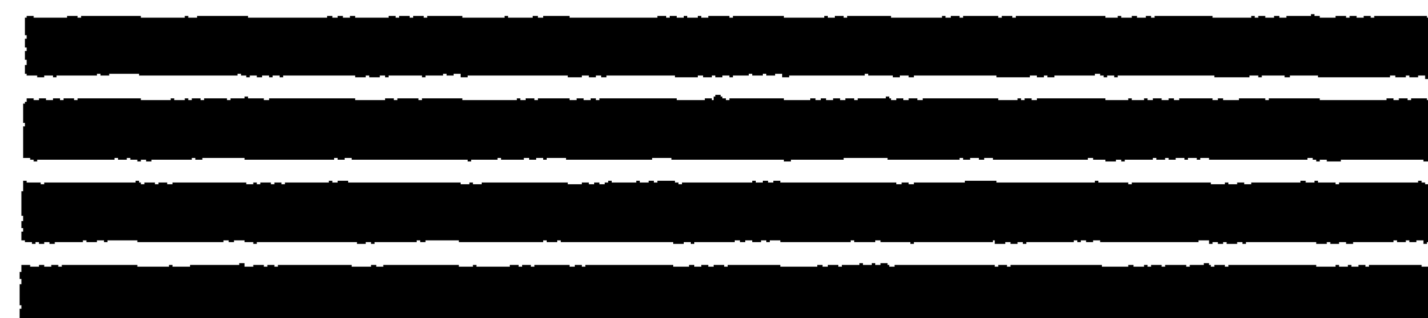
مديرة المركز ونائبة رئيس مجلس الإدارة

أ . د . أ هل يوسف العذبي الصباح

الكويت

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م

أولاً: دول مجلس التعاون الخليجي



دولة الكويت

مقابلة صحافية مع
معالي السيد حضرمي نقيم سفير إندونيسيا
لدى دولة الكويت حول العلاقات الثنائية بين البلدين *

س: بمناسبة الانتخابات الرئاسية الإندونيسية التي تشهدها السفارة الإندونيسية اليوم (أمس) نرجو أن تتفضل بإلقاء الضوء على النظام الانتخابي المعمول به في بلادكم ؟.

ج: أولاً ، وقبل كل شيء ، أود أن أشكر جريدة « الرأي العام » على اهتمامها ومجيئها اليوم لتغطية العملية الانتخابية ، التي تهدف إلى اختيار رئيس لإندونيسيا ونائب له ، وما أود التنويه إليه في البداية هو أن الانتخابات العامة في إندونيسيا تنقسم إلى قسمين : أولهما هو الانتخابات البرلمانية التي أجريت في شهر أبريل الماضي وتم بموجبها اختيار أعضاء مجلس البرلمان الإندونيسي ، أما القسم الثاني فهو يتمثل في الانتخابات الرئاسية التي نشهدها اليوم ، والأمر المهم في هذه الانتخابات هو أنها مختلفة تماماً عن الإنتخابات السابقة التي أجريت في عام ١٩٩٥م . ويكمن الاختلاف في أن عملية انتخاب رئيس إندونيسيا ونائبه كانت تتم في السابق عن طريق المجلس الإستشاري التابع للبرلمان ، وبتعبير آخر فإن الناخبين الإندونيسيين كانوا يختارون في السابق أعضاء المجلس الإستشاري ثم يتولى أولئك الأعضاء مهمة انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه ، أما الآن فإن هذه هي المرة الأولى في تاريخ إندونيسيا التي سيقوم الناخبون فيها باختيار الرئيس ونائبه مباشرة .

وفي الإنتخابات الرئاسية الحالية لدينا «٥» مرشحين يتنافسون على منصب الرئيس ولكل مرشح نائب مرشح بدوره لمنصب نائب الرئيس ، وهو الأمر الذ ي تشابه مع النظام الإنتخابي المعمول به في الولايات المتحدة .

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٦/٧/٢٠٠٤م ، العدد ١٣٥٣٠

س: معنى هذا أن النظام السياسي الإندونيسي يعتمد على حزبين رئيسيين مثل الولايات المتحدة ؟.

ج :كلا ، فلدينا ٢٤ حزباً سياسياً ، ولكن لا يجوز لأي حزب أن يقدم مرشحاً للانتخابات الرئاسية إلا إذا كان ذلك الحزب قد حصل على نسبة معينة من أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية ، و هي النسبة التي لا ينبغي أن تقل عن ٢ في المائة ، ولكن يجوز لأكثر من حزب الدخول في تحالف سياسي بحيث يصبح ذلك التحالف قادراً على حشد النسبة اللازمة لتمكينه من تقديم مرشح رئاسي .

س: وما عدد الأحزاب التي تخوض الانتخابات الحالية ؟.

ج : كما ذكرت آنفاً ، فإن الأحزاب الإندونيسية المختلفة دخلت في تحالفات متنوعة ، بحيث يضم كل تحالف ٣ أو ٤ أحزاب وهكذا ، فإن الأحزاب الإندونيسية البالغ عددها ٢٤ حزباً انضوت تحت لواء ٥ تحالفات رئيسية ، وبالتالي فإن كل تحالف قدم مرشحاً لمنصب الرئيس مع مرشح لمنصب نائب الرئيس ، ومعنى هذا هو أن أولئك المرشحين المتنافسين يمثلون جميع الأحزاب السياسية الإندونيسية .

س: وكم يبلغ عدد الناخبين المسجلين سواء هنا في الكويت أو في أندونيسيا ؟.

ج : الواقع أن عدد الناخبين الذين يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في داخل إندونيسيا يبلغ حوالي ١٥٠ مليون ناخب ، مع العلم أن تعداد سكان إندونيسيا يصل إلى ٢٢٠ مليون نسمة ، أما في ما يتعلق بالمواطنين الإندونيسيين الذين يعيشون هنا في الكويت ، فإن الإحصائيات تشير إلى أن تعدادهم يصل إلى نحو ٤٠ ألف شخص من بينهم حوالي ٣ آلاف يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات ، ولأن غالبية العمالة الإندونيسية في الكويت هي عمالة منزلية ، فإننا نواجه بعض الصعوبات في الوصول إليها

وحثها على المشاركة في العملية الانتخابية ، ومن أبرز تلك الصعوبات أن أرباب العمل لا يسمحون عادة لأفراد العمالة الإندونيسية بالمجيء إلى السفارة لممارسة حقهم الانتخابي ،ولذلك فإننا نجد صعوبة في تسجيل أسماء أولئك الخدم الإندونيسيين الذين يحملون بطاقات إنتخابية .

س: ما حجم الإقبال المتوقع على هذه الانتخابات مقارنة بالإنتخابات البرلمانية التي أجريت في أبريل الماضي ؟.

ج: في الإنتخابات البرلمانية الماضية بلغت نسبة الإقبال من جانب الناخبين المسجلين في الكويت نحو ٨٠ في المائة ، حيث أدلى نحو ٢٤٠٠ ناخب بأصواتهم ، والواقع أن هذه النسبة تعد الأكبر بالمقارنة مع نسب الإقبال التي سجلتها سفاراتنا في دول خليجية أخرى كالسعودية والإمارات وقطر والبحرين .

س: هل هناك مراقبة معينة على العملية الإنتخابية التي تجريها السفارة اليوم ؟.

ج: الواقع أن النظام الانتخابي السابق كان يتطلب وجود مراقبة ، إلا أن النظام الجديد يترك ذلك الأمر وفقاً لما تفرضه الظروف ، ففي داخل إندونيسيا مثلاً توجد مراقبة رسمية يشارك فيها ممثلون عن جميع الأحزاب ، وفي حين لا يوجد مراقبون هنا في سفارة الكويت ، فإن هناك مراقبين يشرفون حالياً على الانتخابات في السعودية ، وأولئك المراقبون ليسوا تابعين للحكومة الإندونيسية وإنما هم موفدون من جانب المرشحين الرئاسيين .

س: أوضحتم آنفاً أن هذه هي المرة الأولى التي يختار فيها الإندونيسيون رئيسهم ونائبه بنظام الاقتراع المباشر ، هل ترى أن هذا الأمر يعد خطوة إلى الأمام على طريق الديموقراطية ؟.

ج: نعم ، أعتقد أن النظام الجديد هو الأفضل والأنسب من الناحية

الديموقـراطيـة ، وذلك لأنه يسـمـح للمـواطنين الإندونيـسـيين بإخـتـيـار من يرأس دولتهم ، وكما تعرف فإنه وفقاً للنظام السابق ، كان الإختيار في يد البـرلمان الذي كـان من الممكن لأعـضــائه أن يخـتـاروا رئيـسـاً لا يحظى بالضرورة بتأييد غالبية الشعب .

س: إذاً فـأنت كمـواطن إندونيسي تؤيد النظام الجديد وتشـعـر بالرضـا إزاءه ، أليس كذلك ؟.

ج: بكل تأكيد ، كما أن الإندونيسيين جميعاً سواء المقيمون هنا في الكويت أو في أي دولة أخرى لديهم ذات الشعور ، فلقد أصبح من حقهم المشاركة في عملية إختيار رئيسهم ونائبه ، والواقع إننا كنا قد استطلعنا آراء أفراد الجالية الإندونيسية في الكويت حول النظام الجديد قبل البدء في تطبيقه وحصلنا آنذاك على نتائج أشارت بوضوح إلى تأييدهم التام لذلك النظام .

س : ومتى سيتم تنصيب الرئيس الإندونيسي الجديد ؟.

ج: من المقـرر أن يتم ذلك في شـهـر أكتـوبر المقـبل ، كـمـا سـيـتـم أيضـاً تنصيب البرلمان الإندونيسي الجديد ، الذي تم انتخاب أعضائه في شهر أبريل الماضي ، وهو البـرلمان الذي يتـألف من مـجلسين همـا المجلس الإستشاري ومجلس نواب الشعب الذي يتولى مهام سن القوانين ووضع التشريعات ، في حين يتولى المجلس الإستشاري عدة مهام من بينها في السابق مهمة اختيار الرئيس ونائبه ، ومن بين مهامه الأخرى العمل على تعديل الدستور .

س: إذا انتقلنا إلى موضوع العمالة الإندونيسية في الكويت، ما أبرز المشاكل التي تواجهها تلك العمالة ؟.

ج: الواقع أن هناك بعض المشاكل التي أذكر من بينها ، عدم دفع الرواتب الشهرية وإساءة المعاملة وفي بعض الأحيان التحرش الجنسي ، كما أن

هناك مشكلة عدم الحصول على راحة أسبوعية ، ولكن يجب أن أنوه إلى أن هذه المشاكل تختلف من منزل إلى آخر ، بمعنى أن هناك أسراً كويتية كثيرة تحسن معاملة الخدم ولا ترهقهم كما أن هناك حالات إساءة معاملة من جانب أسر أخرى ، وعموماً فإن الجميع هنا يدركون تلك المشاكل ، ويسرني أن أعلن أن السلطات الكويتية المعنية تعمل معنا بشكل مستمر من أجل حل هذه المشاكل والعمل على تحسين أوضاع العمالة الإندونيسية في الكويت ، كما أن هناك إنتقادات توجهها الصحافة الكويتية ضد مسألة ضياع حقوق العمالة المنزلية .

س: وماذا عن حجم التبادل التجاري بين الكويت وإندونيسيا ؟.

ج: بدايةً ، أود أن أؤكد أن العلاقات الثنائية بين البلدين قوية للغاية ، ولكن في ما يتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين ، يؤسفني أن أقول إنه لا يزال أقل بكثير مما نطمح إليه ، وذلك على الرغم من أن إندونيسيا تتمتع بإمكانات اقتصادية ضخمة تتجلى في مواردها الطبيعية ، فإندونيسيا لديها قدرات تعدينية وزراعية وصناعية علاوة على أن لديها إنتاجاً نفطياً ، ويمكنني القول أن إندونيسيا لديها كل شيء قد تحتاج إليه الكويت .

س: إذاً، فما سبب تدني مستوى التبادل التجاري بين البلدين ؟.

ج: ربما لأن حكومتي البلدين غير منخرطتين بشكل مباشر في تعزيز ذلك التبادل ، كما أن رجال الأعمال الإندونيسيين يفضلون العمل في أسواق شرق آسيا لأنهم لا يجدون ما يجذبهم إلى الأسواق الكويتية ، إلا أننا سنسعى من الآن فصاعداً إلى تشجيع رجال الأعمال الإندونيسيين على خوض الأسواق الكويتية ، كما أننا نأمل في الوقت ذاته أن يجد المستثمرون الكويتيون طريقهم إلى الأسواق الإندونيسية .

س: ما الذي يمكن لإندونيسيا أن تصدره إلى الكويت ؟.

ج: هناك أشياء كثيرة ،مثل المنتجات الورقية والأثاثات والمفروشات والأخشاب والمحاصيل الزراعية ، إلا أن مستوى تلك الصادرات إلى الكويت ما زال محدوداً للغاية .

س: ما الرسالة التي تود توجيهها إلى رجال الأعمال والمستثمرين الكويتيين كي تشجعهم على الاستثمار في إندونيسيا ؟.

ج: أقول لهم إنني أدعوهم إلى زيارة إندونيسيا ،كي يطلعوا بأنفسهم على الإمكانات الاقتصادية المتاحة لدينا ، وذلك من خلال الزيارات والمناقشات المتبادلة مع نظرائهم الإندونيسيين ، ونحن من جانبنا نسعى دائماً إلى إجراء اتصالات على المستوى الرسمي بهدف تشجيع ذلك التوجه .

س:هل هناك اتفاقات تجارية قائمة بين الكويت وإندونيسيا ؟.

ج: ليس بالضبط ، ولكننا نعكف حالياً على صياغة مذكرة تفاهم بين البلدين بهدف التوصل في وقت لاحق إلى توقيع اتفاقات للتبادل التجاري ، ولكن حتى الآن لا توجد اتفاقات قائمة .

س: وماذا عن الإمكانات السياحية التي تتمتع بها إندونيسيا ؟.

ج: صحيح إننا لا نقوم بالكثير من الدعاية والترويج لعناصر الجذب السياحي التي تتمتع بها إندونيسيا ، إلا أنه يمكنني القول إن إندونيسيا تمتلك قدرات هائلة في هذا المجال ، فلدينا عشرات من الغابات والمتنزهات الوطنية ،كما أن لدينا المعالم الأثرية والتاريخية التي يمكن للسائح أن يستمتع بها ، وهذه ليست سوى أمثلة قليلة مما تتمتع به دولتنا في المجال السياحي .

مقابلة صحافية مع سعادة الشيخ جابر المبارك الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بدولة الكويت حول عدد من القضايا الإستراتيجية المهمة *

س : هل يؤثر إلغاء بعض المشروعات في العلاقات مع بريطانيا ؟ وهل في النية إعادة التفكير بشراء مثل هذه المنظومات ؟.

ج: علاقاتنا مع المملكة المتحدة قديمة ووثيقة ولا تتأثر بإبرام صفقة أو عدم إبرامها ، الأصل في شراء أي منظومة سلاح أن تكون مناسبة وتلبي إحتياجات القوات المسلحة ويحددها الفنيون المتخصصون الكويتيون . بريطانيا من الدول التي تنتج بعض أفضل المعدات العسكرية في العالم ، والكويت اشترت بعض ما تحتاجه من هذه المعدات . وكذلك أستفدنا من الخبرة البريطانية العريقة في إنشاء وإعداد معهد تدريب الأركان الذي هو الآن بين الأفضل في المنطقة ، وتم هذا بعد أن قررت الجهات الفنية المختصة في القوات المسلحة أن هذه الأمور هي المناسبة لإحتياجاتها .

س : كيف ترون مستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تحرير العراق ؟.

ج: كانت علاقاتنا مع الولايات المتحدة جيدة دوماً منذ أن تبادلنا السفارات معها في بداية الستينات ، أثر إستقلال الكويت ، وبسبب الغزو العراقي لكويت والدور الذي قامت الولايات المتحدة لإنهاء الإحتلال ثم ردع التهديدات العراقية ارتقت علاقتنا مع أمريكا إلى وضع خاص ومتميز ومبني على وجود مساحة أكبر من المصالح المشتركة . وأعتقد أن إسقاط النظام العراقي السابق

---

* جريدة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠/٧/٢٠٠٤م ، العدد ٤٦٦٨/ ١٠٢٢٢ .

لم يؤثر سلباً على قوة العلاقة ، إذ لا يخفى دور الكويت في المساعدة على إسقاط النظام والدور المستمر الذي تلعبه في دعم الجهود الدولية لإعادة إعمار العراق وعودة الإستقرار إليه .

س: هل تتوقعون تأثراً في العلاقة مع الولايات المتحدة على صعيد شراء الأسلحة ، لاسيما بعد أن أصبحت الكويت حليفاً استراتيجياً ؟.

ج: كل دولة منتجة للسلاح تسعى إلى تسويقه عالمياً ، ونحن نتلقى دوماً عروضاً واقتراحات من دول صديقة وحليفة لشراء بعض ما تصنعه من معدات ، ونحن لم نتعرض أو نقبل أية ضغوط . لقد كان للسلاح الأمريكي نصيب مهم من مشترياتنا العسكرية منذ مطلع السبعينات لأن هذا السلاح يمثل نسبة كبيرة من العرض العالمي للأسلحة ، ولأن الولايات المتحدة هي أكبر منتج للسلاح في العالم من حيث النوع والكم ، ونحن لدينا اتفاق تعاوني دفاعي مع الولايات المتحدة التي أعلنت الكويت حليفاً مهماً لها خارج الناتو ، غير أنه يبقى أن نوع السلاح الذي نشتريه يخضع للاعتبارات الفنية التي ذكرتها ولم يفرض علينا سلاح لا نريده وسبق أن صرفنا النظر عن منظومات أمريكية الصنع كانت معروضة علينا .

س: لا تزال موازنة التعزيز العسكري تتوافر فيها مبالغ مالية تصل إلى نحو ١٩٩ مليون دينار ، فهل ستوجه هذه المبالغ إلى التسليح خلال السنتين المقبلتين ؟.

ج: منذ تخصيص موازنة تعزيز الدفاع عام ١٩٩٢م والقوات المسلحة تقوم بتحديد وتوجيه احتياجاتها من المعدات ، وفي ضوء ذلك تم صرف أكثر هذه الموازنة ، وقد قام الإخوة في مجلس الأمة مشكورين ، بتمديد العمل بالميزانية لعامين قادمين سيتم خلالهما صرف باقي المبلغ في ضوء الاحتياجات القائمة وحسب الأولويات .

س: بعد سقوط النظام العراقي السابق، ألا تعتقدون أن حيزاً كبيراً من الهم العسكري قد ألقي عن كاهل وزارة الدفاع؟ وهل تعتقدون أن الكويت لا تزال في مرمى الخطر؟.

ج: وجود النظام العراقي السابق كان عاملاً من عوامل سباق التسلح في المنطقة لأنه خلق الكثير من الحروب والأزمات وشكل خطراً مستمراً على جيرانه، وأتصور أن مئات المليارات من الدولارات كانت ستصرف في مشاريع التنمية والإعمار في المنطقة منذ مطلع السبعينات لولا أن النظام البائد عسكر العراق والمنطقة كلها. أتمنى أن يؤدي سقوط النظام وقيام عراق حر ذي دور إيجابي بناء تجاه جيرانه، في تقليص ميزانيات التسلح في المنطقة، غير أننا في الكويت مستمرون في خططنا الأساسية لبناء القوات المسلحة لأسباب كثيرة، أولاً أن مؤسستنا العسكرية الدفاعية تعرضت لتدمير شامل خلال الغزو العراقي وكل مشاريعنا منذ التحرير هي لإعادة البناء وليس للتوسع في الحصول على القدرات العسكرية، ولا توجد دولة في العالم ذات سيادة تستغني عن تطوير قدرة دفاعية ذاتية، وهذا حلف الناتو على الرغم من زوال تهديدات الحرب الباردة، لا يزال يطور قدرات جيوشه ويستوعب أعضاء جديدين فيه، والإمكانات العسكرية إذا ما ارتبطت بقيادة عاقلة فإنها تكون عنصر استقرار وطمأنينة.

ثانياً لأن خططنا دفاعية أساساً وتقوم على أساس توفير القدرة الذاتية لحماية السيادة ولسنا دولة تشتري السلاح بغرض الهيمنة والتهديد.

س: كيف تنظرون إلى مستقبل العلاقة مع العراق الجديد؟ وهل أنتم مستعدون لإرسال قوات إلى العراق لتقوم بدور الحفاظ على الأمن؟ وهل لديكم القدرة على تدريب قوات عسكرية عراقية؟.

ج: علاقاتنا مع العراق الجديد طيبة جداً، والكويت لعبت وتلعب دوراً كبيراً في الدعم الإنساني والتنموي في العراق، أما في الشأن العسكري

فليس وارداً الآن إرسال قوات كويتية إلى العراق ولا نتصور وجود دور لها هناك ، ونتمنى اكتمال ومواصلة خطوات انتقال السيادة إلى العراقيين ، خاصةً بعد تعيين رئيس للجمهورية ورئيس للوزراء وتشكيل حكومة مؤقتة تمهد لانتخابات عامة ، فنحن نعتقد أن أمن بلادهم وإستقرارها مسؤوليتهم بالدرجة الأولى ، وأعتقد أن العراق لا يفتقر إلى الخبرات البشرية لتأليف جيش وطني يقوم بمهمات حفظ السيادة .

س: تردد الحديث أخيراً عن احتمال إجراء تعديل وزاري أو ربما تشكيل وزارة جديدة ، فما مدى صحة هذه المعلومات ؟.

ج: هذا الموضوع بيد رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، وهو الذي يقدر المصلحة العامة في هذا الشأن ، وكل أعضاء الحكومة جنود للكويت ومستعدون لخدمتها في أي موقع ، والشارع الكويتي لديه شغف في الحديث عن التعديلات الوزارية والصحف كذلك ، وليس مهماً أسم من يشغل المنصب الوزاري ، المهم أنه يعمل لخدمة الوطن .

س: عادت الحكومة لتبني مشروع حقوق المرأة السياسية ، فهل ثمة جدية من جانب الحكومة لتمرير المشروع في البرلمان ؟.

ج: الحكومة ملتزمة بقضية حق المرأة السياسي ، فهذا الأمر عبر عنه أمير البلاد في المرسوم الصادر في مايو (أيار) ١٩٩٩م ، والحكومة ستبذل الجهود لتحقيق ذلك ، كما أن الحكومة ملتزمة ببنود الإصلاح السياسي التي أعلنت عنها ، بما في ذلك تعديل الدوائر الإنتخابية . وأتمنى التوصل مع الإخوة في مجلس الأمة إلى تصور مقبول حول الدوائر خلال دور الانعقاد المقبل .

س: تنامي ظاهرة الاستجوابات البرلمانية ، هل يمكن أن تفسر على أنها إنعدام ثقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية نتيجة ضعف الأداء الحكومي ؟.

ج: الاستجواب أداة دستورية متاحة لكل نائب وليس هناك إعتراض عليها، لكن ما نتمناه هو أن يكون الدافع للاستجواب الرغبة في ممارسة الرقابة البرلمانية وإصلاح السلبيات إن وجدت، وليس لأي إعتبارات شخصية أو غير موضوعية، وفي كل الأحوال فإن الوزير إنسان مجتهد، وسواء أصاب أم أخطأ، فإنه يجب عدم تجريحه أو استهدافه شخصياً.

س: الحكومة الحالية انتقدت في بيان رسمي لمجلس الوزراء وضع الدوائر الحالية، وأبدت التعديل، ثم ما لبثت أن عارضت مقترح التعديل المقدم من الحكومة ذاتها، فهل هناك خطوة نحو التراجع عما أعلنت عنه من توجهات إصلاحية ؟.

ج: كما ذكرت سابقاً، فإن الحكومة ملتزمة بموقفها نحو تعديل الدوائر ونحن نشارك النواب قلقهم من الظواهر السلبية التي تعززت في ظل التوزيع الحالي للدوائر، ولكن دعني أقول إن اختلاف وجهات النظر بين النواب أنفسهم أكثر من اختلافهم مع الحكومة والموضوع حساس ومعقد ويتصل بالمستقبل السياسي لكل نائب، ولكن من السهل أن ينتقد النواب الحكومة على أن ينتقدوا أنفسهم.

س: يبدو أن البرلمان في دورته المقبلة يميل إلى تسخين الأحداث مع الحكومة، فهل تخشون من تصاعد المواجهة بين السلطتين ؟ وهل تتوقعون أن تصل الأوضاع إلى حل البرلمان الكويتي ؟.

ج: الحكومة لا تخشى الرقابة البرلمانية إذا تمت في إطار الدستور وثوابته وأدواته، وطبيعة العلاقة بين الحكومات والبرلمانات في العالم وجود شد وتوتر بين حين وآخر، ولكنني واثق من أن الحوار والتواصل قادران على حل الخلافات إذا توفر حسن النية، أما حل المجلس فهو بيد الأمير، حفظه الله، وهو الحكم على السلطتين التنفيذية والتشريعية.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد أحمد باقر وزير العدل بدولة الكويت
حول عدد من القضايا القانونية المهمة *

س: كيف ترى العمل الحكومي بشكل عام ؟ وهل هناك رأي داخل مجلس الوزراء، أم أن الأمر يؤخذ بصورة فردية ؟.

ج: داخل مجلس الوزراء نناقش الأمور بحرية، وديموقراطية ونتبادل الرأي ونقول آراءنا بكل صراحة ووضوح ونتناقش والشيخ صباح يسمع للجميع، وكثير من الناس يقولون إن مجلس الوزراء غير مجلس الأمة، وأنا عضو منذ العام ٨٥ وشاركت في آخر وزارتين وأستطيع أن أقول إن هناك نقاشاً داخل مجلس الوزراء وبكل حرية ووضوح وكل يدلي بدلوه، كالنقاشات التي تحدث في مجلس الأمة.

س: ألا يوجد رأي أحادي ؟.

ج: أبداً.

س: وماذا عن عملك كوزير عدل ؟.

ج: العمل داخل وزارة العدل ممتع جداً، عمل قانوني، وشكلنا مكتباً فنياً، ومع اللجنة القانونية في مجلس الوزراء والفتوى والتشريع شكلنا ثلاثياً، ولله الحمد أستطيع أن أقول إنه ثلاثي جيد، ومشهود للجنة من خلال إصدار القوانين.

س: هناك من يقول إن تخصص أحمد باقر قد لا يكون في مستوى وزارة العدل ؟.

ج: أذكر أن كثيراً من الإخوة الذين استلموا وزارة العدل لم يكونوا متخصصين بالقانون، ولكن، عمل الوزير سياسي بالدرجة الأولى، والمفروض أن يكون عنده خلفية مناسبة في القانون والأمور الأخرى، زرت بعض الدول وليس وزير العدل دائماً قانونياً ولكنه يفضل في بعض المجالات

---

* جريدة الرأي العام الكويتية، الصادرة بتاريخ ١١/٨/٢٠٠٤م، العدد ١٣٥٦٦.

نعم ، الاختصاص مطلوب والخبرة مطلوبة ، ولا تنس إنني في اللجنة التشريعية في مجلس الأمة منذ عام ١٩٨٥م ، وترأستها في بعض الأحيان ، وتحديداً في عام ١٩٩٦م، وأكتفي برأي الإخوة في المكتب الفني والفتوى والتشريع والاخوة في جمعية المحامين والكل ولله الحمد .

س: وعلاقتك بلجنة الشؤون التشريعية والقانونية ، هل هناك تعاون ؟.

ج : جداً ممتاز .

س : أنت وزير ونائب ، ولنكن صرحاء فهناك اتهامات وجهت إليك في الآونة الأخيرة من بعض النواب حول موضوع قانون تعديل دوائر الانتخابية ، بحيث يقال إنك إنفردت بالقانون وحاولت ؟.

ج: يقاطع: لنتكلم بصراحة ، هل يعقل هذا ، وأي عاقل يصدق مثل هذا الكلام ، أن وزيراً ينفرد بقرار يصدره مجلس الوزراء لأن أي إنسان عاقل لا يصدق هذا الأمر ، لأن مجلس الوزراء يحيل أي موضوع إلى اللجنة ، وهناك تصويت ومن ثم يعرض على مجلس الوزراء وأخيراً يتم إختيار الرأي ، وعقلاً لا يصح ، أن رأي وزير يفرضه على الجميع ، لأن الوزراء الآخرين رجال ولهم آراء وتجربة وهم أناس يعملون في السياسة منذ سنوات ، ومن يقل هذا الكلام يتجاهل الحقائق ، وكثير من الوزراء عبروا عن آرائهم بوسائل مختلفة ، وأيدوا فيها رأي اللجنة الوزارية .

س: هل كان هناك معارضون ؟.

ج: كان هناك رأيان في مجلس الوزراء ، وتمت إحالتهما إلى مجلس الأمة، تقرير اللجنة حول الدوائر العشر وتقرير مجلس الأمن الوطني ، فرد يتخذ قراراً ؟.

هذا الكلام عار عن الصحة وهناك من روج لهذه الكذبة ، ولا أعلم لماذا يصدقونه ، وللأسف طبعاً يصدق هذا الكلام ، فيستحيل أن ينفرد وزير برأي وفي اللجنة الخماسية في آخر إجتماع الذي صوتنا فيه على المشروع ، حضرته أنا ووزير الصحة ووزير التربية وصوتنا بالإجماع

على إختيار المشروع الذي تقدم به الإخوة فهد الخنة وصالح عاشور ومحمد البصيري ومحمد الخليفة .

س: ولكن النائب صالح عاشور قال إن ما نكر غير صحيح ؟.

ج: لا ، انظر إلى تقرير لجنة الداخلية والدفاع وهو يقول إنه مطابق لإقتراح البصيري وعاشور والخنة والخليفة ، لقد اخترنا اقتراحهم وما نكره النائب جمال العمر في مقابلة مع «الرأي العام» من أن احمد باقر عقد ١١ اجتماعاً هذا الكلام عار عن الصحة وقد يكون نقل إليه من مصادر غير أمينة .

س : يقال إن أحمد باقر يرى في قانون الدوائر الانتخابية العشر مصلحة انتخابية له ومصلحة للتيار السلفي لأن اللجنة لم تضع تقسيمة خاصة بها وإنما اختارت إحدى التقسيمات المقترحة من المجلس ، وبالتالي هذا يرد على ما نكر ؟.

ج: غير صحيح ، وأنا لم أضفها ، اللجنة إجتمعت وأختارت هذه الإقتراحات ، وكان عدد الناخبين فيها ١٠ آلاف وليس كما قال أحد النواب ٧٥٠٠ ، وإقتراح الأخ جمال العمر كان عدد الناخبين في دائرته ١٠ آلاف ناخب بينما في دوائر أخرى لديها ١٦ ألف ناخب ، ولم يكن الأمر بهذا الإختيار ، إنما إخترنا أحد أقتراحات مجلس الأمة .

س: هناك مؤيدون من النواب لإقتراح العشر ؟.

ج: يقاطع: المؤيدون كثر ولله الحمد في مجلس الوزراء ومجلس الأمة ، ولكن أن يتحول الأمر إلى شخصي وبناء على أكاذيب نقلت فهذا يدل على عدم التعاطي العملي والعقلاني مع الموضوع .

س: هل هناك شخصانية فيما يطرحه بعض النواب ؟.

ج: نعم هناك جانب نلاحظه ونتمنى أن يتم الترفع عن الخلافات الشخصية الفئوية والطائفية ، والحزبية ، وقلتها في مجلس الأمة ، عندكم الإقتراح زين مو زين ناقشوه ، قد يكون هناك خلل في الدائرة الأولى لفت انتباهي الأخ عبد الواحد العوضي وغيره أنها كبيرة وممتدة امتداداً كبيراً ،

كـان يمكن أن يعـدل هذا الشـيء ، ولكن لا يتـحـول الأمـر إلى هـجـوم بسـبب الفئة ، أو إتهام النيات وهذا الأمر مرفوض .

س: وما تبرير ما نقل للنواب من كلام عنك ؟.

ج: كـان يفـتـرض بالنواب الذين نقل لـهم مـثـل هذا الكلام أن يسـألوا مـا هي مصلحة من نقل هذه الأكاذيب ، لمصلحة من نقل كلام غير طيب وغير صحيح ؟ .

س: هل ستعيدون القانون مرة أخرى ، أم ستكون هناك تعديلات ؟

ج: كل شـيء جـائز ، ولكنـي شـخـصـيـاً أعـتـقـد أن مـوضـوع الدوائر كـان فرصـة للإصـلاح وللأسـف لم تستغل بشكل جيد .

س: من قبل الحكومة أم من قبل المجلس ؟.

ج: من قبل المجلس ، فالحكومـة « سوت اللي عليها » قدمت اقتراحاً بعشر دوائر بصـيـغـتين ، وتقـسـيـمين مـخـتلفين وكـان على المجلس أن يكثف اجتماعاته ويدرس الموضوع دراسة متأنية وفنية ، حتى إذا ما أحتاج الأمر إلى تعديل إحدى الصيغتين يعدلها ، لكن لم يكن النقاش بشكل هادئ وكان هناك شد .

س: هل كان للمصالح دور في ذلك ؟.

ج: لا أسميها مصالح ، وإنما هي رؤية انتخابية وهذا ليس عيباً ، في الدول المتقدمة الكل ينظر للمستقبل وفق رؤيته .

س: أحمد باقر مرتاح لدائرته ، فلماذا يقدم مثل هذا التعديل ؟.

ج: فزت في القادسـيـة ٥ مرات وبراحة جداً وبفارق كبير دائماً بيني وبين الفـائز الثـاني ، ولا توجد مشكلة في دائرتي ولو كنت أريد المحافظة على الوضع الحالي لحافظت عليه ، ولكننا ننظر إلى المصلحة العامة في الدوائر وما حدث في الانتخابات الأخيرة تم نقل العشرات والمئات من الأصوات في الدوائر الصغيرة وشراء وخدمات لبعض الأصوات وهـذا نجاح مضمون وقد يتفاقم الوضع في الانتـخـابات المقبلة ، لذلك لابد لمجلس الأمـة والحكومـة أن يكون لهمـا دور في عملية نقل الأصوات ، ومـا يقال عن شـراء الأصوات ، يجب أن يكون هناك دور

مهم ، هل هذه الأشياء موجودة أم غير موجودة ؟ رأيت نقل أصوات ودار بيني وبين بعض الاخوة حديث عن ضرورة تشكيل لجان تحقيق في النقل الذي حدث ، بيت في إحدى المناطق فيه ٢٠ أسماً لا توجد قرابة بينهم ؟.

س: من يتحمل مسؤولية هذا الأمر ؟.

ج: الشخص نفسه .

س: وماذا عن الدوائر الحكومية التي سمحت له ؟.

ج: قد تكون سمحت له بناء على معلومات مضللة ، أتى بإيصال إيجار مزور ، فقال أنت أحضرت هذا ثم ماذا ؟ فقلت سجلت للانتخابات ورجعت مرة أخرى ، كلام غير صحيح ، يجب أن تكون لمجلس الأمة وقفة .

س : وجهت لك عدة أسئلة من قبل النواب ، وتحديداً النائب جمال العمر فما ردودك على هذه الأسئلة ، وكيف ترى طبيعة هذه الأسئلة ؟.

ج: وصلتني عدة أسئلة وتعود لسنوات سابقة بالنسبة لهيئة شؤون القصر أجبت على كل أسئلة الأخ جمال العمر ، والأسئلة كثيرة وجزئياتها كبيرة وتصل إلى نحو ٢٠٠ سؤال ، وأشتغل بها عدد هائل من الموظفين في شؤون القصر ، وعدد كبير منذ شهرين فقط في أسئلة جمال العمر ، والحمد لله لا يوجد لدينا إنتهاك في المال العام ولا سرقات ، وكل الأسئلة قرأناها وراجعناها ، والحمد لله لا يوجد الخلل الذي يتصوره الإنسان في هذه الأسئلة لا توجد مؤسسة لا تخلو من أخطاء بسيطة ، وبمناسبة أسئلة جمال العمر أتيحت لي فرصة لكشف الكثير من الأمور في هيئة القصر وعن قرب وراجعت أشياء لم تخطر في بالي يوماً من الأيام . وقد توجد أشياء بسيطة لا تخلو منها أي مؤسسة لكن أن تذكر وجود سرقة أو إنتهاك فلا والحمد لله ولا توجد لدينا مثل هذه الأمور .

س: هل أحمد باقر مستعد للمساءلة السياسية ؟.

ج: أنا مستعد ولا يوجد لدينا شيء ، وقد تكون فرصة للوزير أن يشرح ويبين الجهد الكبير الذي بذل في هذه الأسئلة ، وتكون فرصة لإيضاحها.

ولقد وصلتني أسئلة من النائب صالح عاشور أجبنا عليها كلها بإستثناء سؤال واحد مازال في مجلس القضاء ، ووصلتني أسئلة من الأخ النائب حسين القلاف في شأن الخبراء وأجبنا عليها ، وانتهزت فرصة عطلة المجلس وكرسنا جهدنا للإجابة على الأسئلة المتأخرة .

س: ردت الوزارة على سؤال برلماني حول ياسر الحبيب ، وهناك اتهامات لأحمد باقر بأنه كان له ضلع في هذا الأمر ؟.

ج: أثير هذا الأمر من قبل ثلاثة نواب ومن قبل التقرير الأمريكي لحقوق الإنسان وغيرهما ، وكانت لدينا إجابة واضحة من النائب العام ، إن حسب قوانين البلاد الرجل أرتكب جريمة وقدم للمحاكمة وهناك حكم درجة أولى حيث أخذ سنة ، إستأنف وكذلك النيابة ومحكمة الاستئناف أبطلت الحكم الأول وحكم عليه بعد ذلك بعشر سنوات ، باعتبار أنه تكلم وهاجم الصحابة والسنة وقال فيهم أوصافاً خارجة عن القانون ، ووضع أسمه في قوائم العفو الأميري بالخطأ واكتشف النائب العام هذا الخطأ قبل أعتماد هذه الكشوف ، وكان هناك خطآن ، هو وأحد المتهمين في قضية مخدرات وحكم عليه بـ ١٥ سنة ، وأدخل في برنامج التائبين وهو ما لا يجوز لأنه محكوم بأكثر من ٥ سنوات ، فالنائب العام وفي اليوم نفسه أمر بعودتهما لعدم أنطباق الشروط عليهما ، والشخص الثاني المتهم في قضية مخدرات سلم نفسه ، أما المتهم الأول ياسر الحبيب فلم يسلم نفسه ، وأتتني أسئلة من طرفين ، طرف غاضب عن الإفراج عن ياسر الحبيب وطرف غاضب بسبب مطالبة ياسر الحبيب بالعودة إلى السجن ، أفرجتم عنه فلماذا تريدون إعادته ؟.

س: وهل تتحمل مسؤولية ما حدث ؟.

ج:هذا الأمر لا يختص به وزير العدل ، ومهمته مع وزير الداخلية تنتهي بتقديم قوائم العفو بإقتراح إلى صاحب السمو وهو يصدر مرسوماً ويكلف النائب العام بالإشراف عليه ، فالوزير ليس له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذا الأمر .

س : قضية حقوق الإنسان والتقارير الدولية والأمريكية في شأن الكويت كان لها صدى واسع ، وصرحت أكثر من مرة عن رد كويتي على هذا التقرير ، فأين وصل الرد ؟.

ج : سلمنا الرد إلى مجلس الوزراء وهو متكامل وشاركت فيه عدة وزارات ، بمن فيها النيابة العامة ، أجابوا عن عدة مواضيع .

ما ذكر في التقرير الأمريكي من تدخل وخضوع القضاء للحكومة أو إحدى القضايا التي رفعت على إحدى الصحف من قبل الحكومة حول أستخدام الأموال في الإنتخابات وقضية ياسر الحبيب والمرأة والشريعة الإسلامية والخدم وسباق الهجن وإستقلال القضاء والرد تعرض لكل هذه النقاط ، وأحب أن أركز على أن كثيراً من الأمور مكررة في التقرير الأمريكي وسبق لوزارة العدل أن ردت عليها خلال السنوات الماضية ، والشيء الآخر هو أن كثيراً من مصادر المعلومات غير دقيقة ، وقد تكون موغلة في الخطأ ، فغير صحيح أن يقال إن الحكومة قدمت قانوناً يقيد الحريات الصحافية في مجلس الأمة ، وهو عار عن الصحة ، فلم تقدم الحكومة أي قانون مقيد للحريات ، وغير صحيح أن القضاء يخضع للحكومة .

س: إلى ماذا يستند التقرير ؟.

ج : إلى بعض الأقوال ، إن هناك تعذيباً في السجون وهذا غير صحيح ، فلم يثبت ، وانتقاد لتشريعاتنا الوطنية ، علماً بأن هذه التشريعات لم تفرض فرضاً في الكويت وإنما جاءت بإرادة شعبية عن طريق مجلس الأمة ، القوانين صادرة عن مجلس الأمة ، مثل قانون التعدي على الأديان ، صادر من المجلس ، قانون الجزاء الذي يرفض التعدي على المذاهب الإسلامية ، وبعض الأشياء التي تتوافق والشريعة الإسلامية كشهادة المرأة وميراثها وحرمة زواج المسلمة من غير المسلم كلها تشريعات من الدين ، كيف تنتقد دولة تسير بدينها وشرعت عن طريق ممثلي الأمة ؟ هناك أشياء في التقرير فيها ثناء على الكويت ، على الممارسة الديموقراطية

ولكن من الأشـيـاء الموغلة في الخطأ القـول والادعـاء أن الكويتـيين لا يستطيعون تغيير حكومتهم ، ونحن بينا أنه في الدستور الكويتي توجد طريقة لتغيير الحكومة عن طريق طرح الثقة بالوزراء وعدم التعاون مع الحكومة وفق المواد ١٠١ و١٠٢ من الدستور ، وأعتقد أن كثيراً من المعلومات التي وصلت إلى لجنة حقوق الإنسان غير دقيقة ، وقد يكون أحياناً من أوصل المعلومات يتعمد تشويه سمعة الكويت ، بعض القوانين التي لدينا قد لا تلائم الغرب ، ولكنها تناسبنا ولذلك أصدرها مجلس الأمة مثل أنه لا يتجنس سوى المسلم ، أضيف هذا القانون في العام ٨١ ، وهذه ديموقراطية لأنه أتى بإرادة شعبية وهو يحترم ولا يجوز وصمه بأنه يخالف حقوق الإنسان ، إنها قوانين سنت بطريقة ديموقراطية وهناك قوانين سنت بطريقة شرعية من الدين .

س: يتهم الإسلاميون الحكومة بممارسة التعذيب في بعض القضايا التي اتهموا بها ؟.

ج: نحن نقول إذا كان ذلك صحيحاً يجب أن يثبت ، ولأن القانون الكويتي لا يجيز احتجاز أي إنسان أكثر من أربعة أيام ويجب أن يعرض على النيابة ولو عرض أي إنسان على النيابة وهذا الكلام الذي ذكره النائب العام في الرد على التقرير ، لو قال أي إنسان وأي واحد إنني عذبت ، حالاً وفي اليوم نفسه يحيله النائب العام إلى الطب الشرعي .

س: ولكن هناك محامين ذكروا انهم منعوا من حضور تحقيقات موكليهم ؟.

ج: قد يكون ذلك لأسباب سرية التحقيق وهذا في البداية فقط ، مصلحة الدولة في قضايا أمن الدولة ، في أمور يقررها النائب العام ، يقرر هذا وهو موجود في القانون عندهم ، ولكن عموماً في كل الحالات في بداية التحقيق فقط لكن في أمور القضايا وحتى في مراحل قضايا أمن الدولة بعد ذلك يسمح للمحامين بالحضور ولا يجوز إحتجاز المتهم أكثر من أربعة أيام إلا

بعد أن يعـرض على النيابة ، وإذا مـا رأت أنه تعرض للتعذيب تحيله فوراً إلى الطب الشرعي ، وإذا أثبت الطب الشرعي التعذيب تبطل كل التحقيقات ، وهذا الرد مـا ردت به الداخلية والنائب العام في ما يتعلق بحقـوق الإنسـان مع التقرير الأمريكي ونقول هذا الشـيء إذا صح فليثبت وإذا ما ثبت فـهناك قوانين تتعامل معه .

س: كيف تنظر إلى الإرهاب بشكل عام ؟.

ج: الإرهاب له أسباب كثيرة ، ولا مـجال الآن لحصرها ولا شك في أنه موجود في كل بلد ، ولكن بدرجات وهو كالمرض ومسبباته جراثيم ، ولدينا في الكويت انتشاره جداً جداً قليل ، وضـئيل ولله الحمد ، ولم نر عمليات إرهابية وهي محدودة جداً جداً ، وهذا في إحصـائيات موجـودة ، الشـيء الثاني في بعض الدول يكون المرض هذا أكثر نتيجة لوجود ظلم اجتماعي وقهر سياسي حيث لا توجد حرية ولا ديموقراطية وتعذيب في السجون ، وإذا ما توفرت هذه الأمور كلما زاد هذا المرض ، وكلما كانت هناك مخالفات خطيرة لحقوق الإنسـان قد تؤدي إلى جرائم هذا المرض ، هناك جراثيم ويجب أن تعـالج هذه الجـراثيم بالقـضـاء عليـهـا وبطريقـة الحـرية والديموقـراطيـة ، أي إنسـان لديه رأي وحـوار فليـقله ، ولكن رغم هذه المعـالجـة وإذا تطرف بعض الناس هناك القوانين ، قـوانين تعـالج الإرهاب بالعقوبات المناسبة التي تتعامل مع الإرهاب والتطرف وهي موجودة .

س: ولكن بعض الكتـاب والمختـصـين بالقـانون كـالكاتب الزميل علي البغلي أشار إلى نقص في هذه القوانين ؟.

ج: قرأت مـا كتبه ، قوانين الإرهاب كثيرة وأتذكر أن هناك قانوناً صدر العام ٨٥ أيام الإنفجارات التي تعرض لها موكب حضرة صاحب السمو وأصـدرنا قـانون الانفـجـارات وأنكر أننا قلنا إن هذا مثل حد الحرابة وهو الإرهاب ، وكذلك قـانون خطف الطائرات عـام ٩٢ ، وهناك قـانون حـيازة الأسلحـة وخطف الأشـخـاص والقتل وكلهـا قـوانين جـزاء ، وتتـعـامل مع

الإرهاب وإذا لم تكن هناك قوانين فالذين فجروا وقتلوا على أي أساس حوكموا ؟! الأسلحة ، خطف الأشخاص ، الطائرات كلها قوانين موجودة ، وكذلك الإتفاقيات الدولية بخصوص الإرهاب التي انضمت إليها الكويت.

س: هل يوجد إرهاب في الكويت ؟.

ج: موجود في كل بلد في العالم ، لكن بدرجات ونحن في أقل الدرجات ، ولكن للأسف بعض الناس وبكل أسف بعض الكتّاب لا يفرق بين أن يقول مسلم هذا حلال وهذا حرام ، فيقول هذا تصرف إرهاب ، هذا غلط ، من ينتقد منكراً بالأسلوب المشروع هذا ليس إرهاباً وهو تعبير عن حرية الرأي .

س: هل تضرر أناس من هذه الإتهامات ؟.

ج: نعم دون أن يذكروهم بالاسم ، عندما يقولون الجمعيات الإسلامية تدعو إلى التطرف والإرهاب وعندما يقولون مساجد الكويت فيها تطرف وإرهاب وخطباء الجمعة ، إنه كلام فاض لا يقبله عاقل ، ولا يقبله شرع ولا يقبله قانون ، هذا الكلام الذي يقوله بعض الكتاب فمن واجب الخطيب لصلاة الجمعة أن يدعو للمعروف وينهى عن المنكر ، ومن واجب الجمعيات الخيرية أنها تأمر بهذا ، فأمر الناس وتذكيرهم بالدين وتبيان الأخطاء الموجودة ووجوب وقفها هذا ليس إرهاباً ، وإنما ممارستها من باب التعبير عن الرأي والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وباب حرية التعبير .

س: هل تعتقد أن الجمعيات الإسلامية واللجان الخيرية في الكويت بريئة من الإرهاب ؟.

ج: نعم ، لأن القانون يقول هذا والشرع يقول هذا الكلام ، الإنسان بريء حتى تتم إدانته في محاكمة علنية فيها كل الضمانات ، فكيف يتهم إنسان أو جمعية وهو بريء ؟ القانون يقول بريء حتى يثبت عكس ذلك ويصدر عليه حكم ، هذه قضية مهمة جداً .

س: ولكن البعض يتهمها بتفريخ الإرهاب (الجمعيات الدينية) ؟.

ج: لم يدن ويقبض على أحد من الرموز الإسلامية المعروفة في الكويت ،

هذا شيء مـهم ، يجب أن نحـمـد الله سـبـحـانه وتعـالى عليـه ، مـشـايخنا الشرعيون دكاترة الشريعة ، وإن اختلفوا فيما بينهم في الخـلافات الفقهية فلم يثبت أن أحـداً منهم يجند أو يقـاتل ويفـجـر ، لم يثبت هذا الشـيء ، منذ التـحـرير ونحن نسـمع هذا الكلام ، منذ سنوات الجـمـعـيـات والإرهاب ، والعـمل الخـيـري والإرهاب ، ولكن هذا لم يثـبت ويجب على هؤلاء الذين يقولون هذا الكلام أن يتحلوا بخلق الإسلام فلا يتهمون أي إنسان إلا بدليل والحقيقة إن هذا الكلام غير حقيقي .

س: إذاً كل ما يقال غير صـحيح ؟.

ج: نعم ، حتى يثبت في محاكمة علنية فيها كل الضمانات .

س: هناك من يحمل فكر الإرهاب لنعترف بذلك وهو مـجابه من قـبل القوى المعتدلة ، فهل هذه القوى قادرة على التصدي لفكر الإرهاب ؟ وهل تعرضت لهجوم ؟.

ج: على سـبـيل المثال جـمـعـيـة إحـيـاء التـراث والمشـايخ الذين بينوا الحكم الشـرعي الإسلامي في عدم جواز الخـروج على الحـاكم وأدانوا هذه العمليات تعرضـوا للأسف لهـجوم بعض الناس ، هاجموا جمعيـة إحياء التراث التي حذرت من هذا الفكر ومنذ التـحرير مـبـاشـرة ، وهذا الفكر التكفيري لا يمكن مقاومتـه إلا بفكر مضـاد له ، والحـمد لله جمعية إحياء التراث والكثير من المشـايخ المعروفين في الكويت كان لهم دور في تبيان أن هذا الفكر غير سليم ويخالف الشريعة ، وهذا الفكر ما نما في الكويت كما نراه في دول أخرى .

س: إذاً ترى أن الإرهاب في انحسار ؟.

ج: الإرهاب عمره قـصـير ، ومن قواعده أنه لا يسـتـمر وبالتـالي لنأخذ الدول التـي عـانت من الإرهاب أرتفع إلى أن وصل إلى نقطة مـعـيـنة ثم إنخفض ولا يمكن أن يستمر لأنه فكر غير قابل لأن يستمر في الواقع لأنه فكر قليل جـداً س: هناك قـانون تم إقـراره من مـجلس الوزراء ورفـع إلى مـجلس الأمـة وهو قـانون (البلوتوث) مـا أهـمـيـة هذا القـانون ومـا دواعي

إصداره ؟. ج: أصدرنا قانوناً عاماً لأنه يتعلق بالكاميرا في جهاز التلفون ، وخصوصاً أولئك الذين يصورون الناس دون علمهم ودون إذنهم في أماكن خاصة ، قد تستخدم هذه الصور في تهديدهم وابتزازهم أو الإساءة إليهم بنشرها مع تعليقات وبشكل غير محبب لهم أو مسموح من قبلهم ، ويصورون النساء في الأعراس أو في صالات الرياضة وصالونات التجميل ، وهو أمر خطير جداً ، لأن من أهداف الشريعة الإسلامية الحفاظ على الأعراض والمال والعقل والدين والروح ،هذه المقاصد الخمسة للشريعة الإسلامية هي مقاصد الشريعة وإنتهاك الأعراض بهذه الأجهزة الصغيرة وتشويه سمعة الناس وكرامتهم ، هذا الشيء أجمعت على رفضه حتى القوانين الوضعية ، إنه يجب حماية الناس وأعراضهم ، ولهذا السبب قدمنا هذا التعديل لأنه ليس موجوداً في النص الحالي وهو من مادة واحدة وثلاث فقرات ، مجرد التصوير دون الإذن بشكل مسيء وتعمد الإساءة عليها عقوبة سنتان أو غرامة ٢٠٠٠ دينار ، وإذا تطور الأمر بإرسال هذه الصور ونشرها صارت العقوبة ٣ سنوات وغرامة وإذا تعرض صاحبها لتهديد أو ابتزاز تصبح عقوبتها السجن بين السنة والسنوات الخمس .

س: كيف تلمس تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية ؟.

ج: الحكومة بشكل عام متعاونة جداً وأضرب أمثلة ، في وزارة العدل نحن قدمنا خمسة قوانين ووافق عليها المجلس بعدما وافقت عليها لجنة الشؤون التشريعية ، وتتعلق بالأموال العامة والإفلاس والإجراءات والتقاضي وزواج الثيب والتسجيل العقاري والشيكات من دون رصيد وكنا جداً متعاونين ، وأيضاً قوانين المدينة الجامعية ، وكان هناك تعاون وكذلك القوانين الاقتصادية ونحن نمشي في الكويت ونرى تأثير المشاريع الاقتصادية خلال السنوات الأربع الماضية ، ومنذ مشاركتي في آخر حكومتين نرى جامعات خاصة تبنى في الكويت ، كما نرى الجامعة الأسترالية والأمريكية ومستشفيات خاصة وبنوكاً أجنبية تدخل الكويت ،

مشاريع فيلكا ، بوبيان ، والمناطق الحرة ، مشاريع كثيرة جداً ، شركات تأمين إسلامية ، لدينا نحو ثلاث حالياً ، قبل ذلك لم يكن لدينا هذه الشركات ، إذاً هناك نهضة اقتصادية وهذا بفضل الله سبحانه وتعالى وتعاون الحكومة والمجلس في قوانين معينة ، الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر والبنوك الإسلامية والأجنبية .

س: وماذا بعد زيارة سمو الشيخ صباح إلى دول شرق آسيا ؟.

ج: ستقدم الحكومة بإذن الله ستة أو سبعة قوانين ، الخصخصة انتهينا منها وأقرها مجلس الوزراء ، وكذلك قانون الضريبة ومجموعة من القوانين ، الزكاة أدخلناها كجزء من الضريبة إن شاء دفعها كزكاة وإن شاء دفعها كضريبة ، لأن الدولة فيها مصارف للزكاة وهناك بيت الزكاة وأقسام الفقراء في وزارة الشؤون أنجزناها بطريقة نأمل أن تحوز على موافقة الجميع .

س: هل ترى أن التعاون موجود رغم وجود خلافات ؟.

ج: الخلافات واردة ، فهذه هي الديموقراطية ، وشخصياً وخلال ممارستي أعتقد بأن الخلافات ممكن أن تحل .

س: كيف ؟.

ج: من خلال اللجان وهناك قضايا متفجرة طرحت علينا ، عن طريق الهدوء وفي لجنة من اللجان نصل إلى حل وسط يرضي الجميع ، وإذا لم ينجح نلجأ لأشياء أخرى ، وأذكر أنني شاركت في لجان تحقيق وصلت الأمور داخل اللجان ، وهو الأصل في عمل مجلس الأمة ، إننا نجلس ونحل الأمور .

س: هل لديكم علم بتعديل وزاري مقبل ؟.

ج: هذا الأمر لدى سمو رئيس الوزراء والإنسان يعمل لله سبحانه وتعالى بإخلاص ثم لهذا الوطن بكل تجرد .

س: هناك من يقول إن هناك صراعاً خفياً داخل مجلس الوزراء ؟.

ج: الوزراء بشر قد يختلفون في الرأي وفي مسألة من المسائل، وقد يصل الخلاف أحياناً إلى درجة الحدة في الرأي، وليس شخصياً، وقد نختلف في قضية من القضايا وهذا لا يمنع أن نختلف فيها، وفي النهاية يخرج الرأي السليم، وهذا ليس معناه أن الوزراء كلهم على الرأي نفسه، وإلا لما أصبح للأمر طعم؟ ويجب أن تقول رأياً فيتجاذب الرأيان ويطلع الرأي السليم والأقوى، وحتى إذا ثبت بعد التجربة أنه ليس سليماً يغير «ما فيها شيء» مستحيل أن يكون الوزراء نسخة كربونية واحدة، مستحيل ونحن من توجهات عدة وتخصصات عدة قد نتفق في أمور ونختلف في أمور، وهذه سنة الحياة واختلافنا يكون دائماً بشكل ودي وأخوي.

ومجلس الوزراء يعرض كل الآراء بحرية وصراحة، ومن ثم يختار رأياً من الآراء، وكلنا نتقبل الرأي الآخر برحابة صدر وليس هناك والحمد لله شيء في النفوس.

س: ما تأثير توجهاتكم السياسية على عملكم داخل مجلس الوزراء خصوصاً أن هناك توجهات عدة داخل مجلس الوزراء، فمثلاً عند طرح الثقة في أحد الوزراء، كان هناك وزراء إسلاميون وليبراليون داخل مجلس الوزراء بينما نفس التوجهات طرحت الثقة بالوزير؟.

ج: كما ذكرت هناك الحوار وكل يطرح رأيه وهذا هو الأمر السائد داخل مجلس الوزراء ولا يجوز اعتبار الوزير أياً كان توجهه مسؤولاً عن أي موقف تتخذه جماعته السياسية في البلاد أو مجلس الأمة، وكذلك إن التجمع السياسي غير مسؤول عن موقف ما اتخذه الوزير بالتضامن مع مجلس الوزراء، وأنا ألاحظ أن هناك من يحاول أن ينسب كل أعمال الوزير داخل مجلس الوزراء إلى توجهه الذي ينتمي إليه وهذا غير صحيح.

س: لماذا ينتقد أحمد باقر باستمرار من البعض؟.

ج: الحملة التي شنت علي في موضوع الدوائر الانتخابية ذكرتني بالحملة التي شنت علي في موضوع لجنة تقصي الحقائق، حول الأمر إلى شخص وقتها ولكن بحمد الله ثبت بعد ذلك أن هذا التقرير من أهم التقارير التي وضعت بتاريخ الكويت السياسي، وأنه أفاد الكويت وتقبله الجميع بصدر رحب عندما نشر وتبين أنه في سبيل المصلحة العامة، كذلك هناك أمور كثيرة طرحتها في مجلس الأمة كالتأمين الصحي على الوافدين، صارت الهم الشاغل يومياً أقرأ في الصحف أحمد باقر هو السبب، يريد فرض التأمين الصحي، يريد تطفيش العائلات من الكويت، وثبت رغم انه صدر بصعوبة من مجلس الأمة، حالياً يدخل إلى البلد ٣٥ مليون دينار، وكافحت ومعي بعض الإخوة لإخراج هذا القانون، وكذلك موقفي من المديونيات الصعبة ومن تعديل القانون وتكلموا على أنني ضد تجار الكويت، يريد تفليس التجار والقانون صار وحصلت الدولة مبالغ جيدة وأراحت الكثيرين من المدينين، فلا يهزني نقد أعرف أنه مبني على أسس غير سليمة.

س: يقال إنك وزير حساس من النقد ؟.

ج: قلت لك، مر الكثير عليّ والواحد يتألم حينما يرى الناس ينتقدون، هناك نقد مبني على خطأ وأمور شخصية وشيء يضر البلد ونحن نسعى للمصلحة العامة.

س: كيف ينظر أحمد باقر إلى قضية التجنيس واللبس الذي حصل لموضوع سحب الجنسية ؟.

ج: كان هناك لبس في هذا الموضوع، بعض من ينقل الندوات غير دقيق في النقل، وأنا أتهمت بأنني طلبت إخراج البدون من البلاد، وهذا الكلام كذب لم يحصل وأنا قلت، وكنا نتكلم عن الجنسية الثانية، من يحمل جنسيتين كويتية وأخرى، قلت إن هذا يجب أن يختار إما الجنسية الكويتية أو الأخرى، لا يصح أن يحمل جنسيتين لأن القانون الكويتي يحرم الجمع بين الجنسيتين.

س : هل هناك كويتيون يحملون جنسيتين ؟.

ج: لا ، هو كان سؤال بعد الندوة فيمن يحمل جنسيتين ، وقلت إن القانون يمنع وصاحب البالين كذاب ، فالولاء لبلد واحد وأنا أعتقد هذا ، والقانون يمنع هذا ، وقلت ليختار الجنسية الكويتية أو الأخرى .

س: دون تحديد فئة معينة ؟.

ج: لا ، أسمع أن هناك من يحمل الجنسية الأمريكية أو جنسية خليجية ، أو حصلوا على الجنسية الكويتية ولم يتخلوا عن جنسيتهم الأصلية ، ومن نقل هذا الكلام نقله على أساس البدون ، النقل كان خاطئاً ، ومن يستحق الجنسية الكويتية فنحن نضع معايير من يستحق يأخذها ومن لا يستحق لا يأخذها .

س: إذاً هذا رأيك حول التجنيس ؟.

ج: نعم ، لنتفق مع مجلس الأمة ونضع معايير من يستحق ينل ومن لا يستحق لا ينال الجنسية الكويتية.

س: هل أيدك نواب في ذلك ؟.

ج: كل من ناقشته كان له نفس الرأي .

س: كيف ترى عمل التيارات الإسلامية والليبرالية على الساحة الكويتية ؟.

ج: أطروحات التيار الإسلامي (أنا منه) يطرح أطروحات وأنا معتز بالطرح الإسلامي في السنوات الماضية أنجزنا قوانين إسلامية كثيرة ، قد أكون من أكثر النواب الذي صدرت له قوانين إسلامية خلال فترتي في مجلس الأمة ، وهذا أمر أعتز به وأفتخر وبالمواقف الإسلامية وهناك فجوة بين الليبراليين والإسلاميين ، وأعتقد أن قضية التشريع من الشريعة الإسلامية هذا أمر رباني لأن الله سبحانه وتعالى أمرنا أن نشرع من أحكام الشريعة الإسلامية وكذلك دستور الكويت ، فلو فتحنا المذكرة التفسيرية لدستور الكويت لوجدنا أن نص المادة الثانية من الدستور إنما

يحمل مجلس الأمة أمانة الأخذ بالأحكام الشرعية ، وهذه دعوة صريحة وواضحة ، ودعوة للأخذ قدر الوسع والطاعة يجب أن نتفق على أن هناك هجمة قوية على الهوية الإسلامية والأخلاق الإسلامية والتشريعات الإسلامية في السنوات المقبلة .

س: من قبل من ؟.

ج: من قبل التيارات العالمية .

س: لها امتداد ووجود في الكويت ؟.

ج: جهات كثيرة قد يكون لها وجود إعلامي وفكري في الكويت وطرحت في أثناء حملتي الانتخابية أن من أهم الأمور التي يجب أن يتصدى لها مجلس الأمة في الفترة المقبلة الحفاظ على الهوية والأخلاق والقيم والتشريعات الإسلامية، سوف يأتينا هجوم من تيارات عالمية قد تسمي نفسها جماعات حقوق الإنسان، وتسمي نفسها منظمات دولية أو بأسم العولمة أو بأسم صراع الحضارات، غيروا هذا القانون لماذا المرأة ترث نصف ميراث الرجل ؟ لماذا لا تزوج المسلمة إلا بمسلم ، لماذا لا تبيحون الشذوذ الجنسي ، لماذا لا تبيحون العري في الفضائيات، لماذا لا تبيحون كذا، وأمور كثيرة ؟!

س: هل تعتقد أن الإسلاميين قادرون على التصدي لهذا الأمر ؟.

ج : الإسلاميون بفضل الله سبحانه وتعالى سيتصدون لهذا الأمر .

س: ولكن هناك تنافر إسلامي-إسلامي نراه في الفترة الأخيرة ؟.

ج: أنا أقول إن التيار الإسلامي يحتاج إلى أن يجلسوا مع بعضهم البعض جلسات مطولة وكثيفة ويتصارحون ، ولا يفكرون أن أي أحد يستطيع أن يلزم الآخرين ، لأنهم مستقلون وتيارات مختلفة ، الحل هو في الجلوس والنقاش والحوار وإذا اتفقوا على أمر وحسب قناعتي سيتفقون على ٩٠ في المائة من الأمور .

س: الإسلاميون ؟.

ج: نعم ، وإذا رأوا أنفسهم مختلفين في أمر فليشبعوه نقاشاً مرة وثانية

وثالثة ، تطبيقاً لقوله تعالى « فإن اختلفتم في شيء فردوه إلى الله وإلى الرسول» ولا يملك واحد أن يلزم عضو مجلس أمة برأيه ، لا يملك ذلك وتمت تجربته في السابق وفشلت التجربة لكن يملكون الحوار ، ويتبادلون المعلومات ويتحاورون وإن شاء الله يصلون إلى نتائج يتفقون عليها .

س: هل أثر هذا الخلاف على نتائج الانتخابات ووفق ما نكره النائب السابق مبارك الدويلة أن غياب التنسيق أثر على النتائج ؟.

ج: بلا شك غياب التنسيق أثر والهجوم في الصحف أثر .

س: من يتحمل مسؤولية هذا الأمر ؟.

ج: أقول الأطراف كلها ، كل إسلامي وأعتقد أن دائرة الإسلاميين تتسع لتشمل كل إنسان صالح يحافظ على الهوية والقيم والأخلاق والتشريعات الإسلامية الموجودة في البلد ويجب أن نعتبر كل من يؤيد تشريعاً إسلامياً يعتبر إنساناً إسلامياً ، وليس فقط الأحزاب الإسلامية .

س: غياب مبارك الدويلة وانضمام أحمد باقر إلى الحكومة هل أفقد الإسلاميين قيادة تحت قبة البرلمان ؟.

ج: لا أريد أن أتكلم عن نفسي ولكن الأخ مبارك الدويلة والنعم فيه ، والنعم بمن فاز مكانه أيضاً نعتبرهم إسلاميين ، الأخ محمد الفجي والأخ ضيف الله بورمية إسلاميون ، وهذا تنافس إسلامي ، أنا أقول: الإسلاميون عموماً يجب أن يلتقوا ويناقشوا ويضعوا كل شيء نصب أعينهم، وسيصلون إلى إتفاق في المرة المقبلة .

س: امتدح الدويلة أداءك الحكومي ؟.

ج: كان في المجالس السابقة ومنذ العام ٨٥ كان الدويلة من أقرب الإخوة لي دون أي انتقاص من الآخرين ولكن الدويلة وقف معي وقفات طيبة ، وأنا وقفت معه وحتى لو كان الإنسان ليس من تيارنا وكان له موقف ، أرى بعض الكتاب والسياسيين بمجرد خلاف معي أو معك في موضوع واحد ينسف كل عملك ، وأقول كما قال سبحانه وتعالى «ولا تنسوا الفضل

بينكم» كل من عملنا معه من المستقلين والتيارات الأخرى وكان له دور في قانون جيد يجب أن نذكره بالخير .

س: وكيف ترى دور الليبراليين ؟.

ج: في قضايا الأموال العامة وقضايا الاقتصاد وغير ذلك من الأمور مواقفهم جيدة ، ولكن نقطة الخلاف الأساسية هي التشريعات الإسلامية والقيم ، وأدعوهم للتأمل وللنظر في ما للتشريعات الإسلامية من مصلحة عظيمة للأمة الإسلامية متى ما تمسكت فيها كما قال سبحانه وتعالى «كنتم خير أمة أُخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر» العالم يحتاج الآن إلى المسلمين والقيم الإسلامية ، والأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا يطرح دائماً بأننا يجب أن نصدر للعالم القيم الإسلامية ، ونأخذ التكنولوجيا والتقدم والأمور الاقتصادية والسياسية والأمور هذه نأخذها من الغرب .

س: الليبراليون أعتبروا أن ضوابط الحفلات تمس الحرية الشخصية ؟.

ج: أقول نلجأ لله سبحانه وتعالى وللسنة ، أعرف أن كثيراً منهم صالحون ويصلون ومحافظون على الصلاة ، هل الأغاني التي تخرج وتبيح الرقص وكشف العورات أمر يقبله الخلق الإسلامي ؟ لا أعتقد أن أي إنسان مسلم يرضى بهذا ، أو بإباحة الخمور ، لن يرضى بهذا الأمر أي مسلم .

س: أين ذهب موضوع قانون الصحافة ورأي الحكومة فيه ؟.

ج: أنا أكتب في الصحافة المحلية منذ العام ٧٥ ولي مقالات وأبحاث ودراسات وفخور بما كتبت ، لم أخطئ بحق أي أحد أبداً ويؤسفني أن هناك من يعتقد أن الحرية هي حق في الخطأ على الآخرين وتجريمهم ، هذه ليست حرية بل إساءة ولذلك أنا مع أن يكون في قانون المطبوعات الجديد مزيد من الحرية ، والحكومة طرحت حلاً وسطاً كنت أتمناه وأنا نائب أن

تكون هناك شركات للصحف وأن نفتح صحفاً جديدة ، وهو موقف تعاون مع الحكومة وشيء طيب وقدمناه للإخوة في اللجنة التعليمية والإخوة في اللجنة قالوا لا التصاريح للأشخاص ، وهذه نقطة خلافية أساسية لا نقبلها ونخشى أن تتحول المسألة إلى دكاكين ، ولذلك أقول لك أن الأفضل أن نطبق شعار جمعية الصحافيين «حرية ومسؤولية» اكتب ما شئت لا رقابة مسبقة ونفتح الصحف عن طريق شركات ، لكن أن نتهجم على كرامات الناس وننسب لمسؤول كلاماً لم يقله ، فهذا أمر يجب أن نضع تشديداً للعقوبة عليه كرامات الناس أهم ، وهناك قضايا شرعية إسلامية ، حتى في ردنا على التقرير الأمريكي يجب أن نقول لهم إن مزيداً من الحرية قد يؤدي إلى فتنة مثلاً لو أزلنا نص عدم التعرض للأنبياء والصحابة وسمحنا لكل من يريد أن يطعن في الذات الإلهية أو الأنبياء أو الصحابة سوف تكون هناك فتنة في البلد ، وإغلاق هذا الباب أفضل ، وكذلك لو ألغينا المادة ١١١ من قانون الجزاء التي تمنع التعرض للمذاهب لتركنا كل إنسان متطرف يطعن في المذهب الأخر هل في هذا مصلحة للبلد ؟ قد تحدث فتنة ، وحسبما ناقشت الدكتور عادل الطبطبائي ودكاترة آخرين أن الحرية ليست مطلقة بل عليها قيود مصلحة البلد حقوق الآخرين ، كرامات الناس .

بعض الناس يتمنون أن تزال كل العقوبات ، الشتم في الجريدة دون أي عقوبة سوى ٥٠ ديناراً وهذا أمر مرفوض .

س: وماذا تقول للنواب ؟.

ج: أقول للنواب سارعوا بالتصويت وقللوا النقاش والتصويت على القوانين الجيدة التي انتهت منها اللجان وهي موجودة على جدول الأعمال ، ونترك النقاش داخل اللجان .

س: وماذا عن تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ؟.

ج: التعديلات التي طرحها بعض الإخوان جداً مهمة وجيدة ، والحقيقة إن تعديلات الحكومة مهمة .

مقابلة صحافية

مع معالي السيد محمد حمد سفير أفغانستان لدى دولة الكويت حول العلاقات الثنائية بين البلدين *

س: كيف تقيمون العلاقات الأفغانية - الكويتية ؟.

ج: تتميز العلاقات الثنائية بين البلدين بأنها قوية جداً وودية وقائمة على التعاون والإحترام المتبادل منذ إستقلال الكويت في عام ١٩٦١م ، حيث كانت أفغانستان من أولى الدول التي اعترفت بإستقلال الكويت ، وبدأت العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦٦م بتعيين سفير غير مقيم في بغداد يتولى إدارة الأمور .

وفي عام ١٩٩٢م في ظل حكومة المجاهدين ، تم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى قائم بالأعمال ، وفي العهد الجديد بعد سقوط (طالبان) أرتفعت العلاقات الدبلوماسية بتعيين سفير مقيم ومعتمد ، وهذا ما يؤكد اهتمامنا وعنايتنا الكبيرة بتحسين العلاقات وتقويتها مع الكويت الشقيقة ، التي لها مكانة مرتفعة في السياسة الخارجية الأفغانية ، وفي قلوب الأفغان .

س: وماذا عن علاقة أفغانستان بدول مجلس التعاون الخليجي ؟.

ج: العلاقات بين أفغانستان ودول مجلس التعاون علاقات جيدة وممتازة ، وحتى مع الدول التي كانت تعترف بـ(طالبان) ، فنحن الآن طوينا صفحة الماضي ، والعلاقات طيبة مع هذه الدول ومع الكويت الدولة الصديقة ، ونحن نكن لها كل الشكر والإمتنان كما للدول الأعضاء الأخرى .

---

* جريدة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ١٩/٨/٢٠٠٤م ، العدد ١٠١٧٢ .

س : كيف تقيمون إسهام المساعدات الكويتية في إعادة إعمار أفغانستان ؟.

ج: كانت الكويت دائماً ولازالت تساعد أفغانستان وتقف إلى جانبها في أيام الشدائد والمحن ، ونشكرها على ذلك . وفي الآونة الأخيرة ، كانت الكويت من ضمن الدول المانحة التي شاركت في مؤتمر طوكيو العام ٢٠٠١م ، وقدمت ما قيمته ٣٠ مليون دولار مساعدو ومساهمة في إعمار أفغانستان ، وفي مؤتمر برلين لهذا العام وعدت بتقديم مساعدات أخرى للغرض نفسه .

س: وهل وفت باقي الدول بالتزاماتها تجاه أفغانستان ؟.

ج: ما وعدت به الدول المانحة في مؤتمر طوكيو وفت به ، وهذا جيد ، وما تقرر منحه في مؤتمر برلين فقد بلغ ٨,٣ مليارات دولار ، ونأمل أن يتحقق ذلك ، كما تحققت الوعود السابقة ، وما تحتاج إليه أفغانستان هو ٢٧ مليار دولار على مدى ثماني سنوات ، لكن الدول المانحة وعدت بتقديم ٨,٣ مليارات دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة ، وأملنا كبير في أن تستمر هذه المساعدات بعد ذلك .

س : ما المساعدات العاجلة التي تنتظرها أفغانستان في وضع ما بعد الحرب ؟.

ج: كما تعرفون ، شهدت أفغانستان حروباً طويلة ومدمرة منها ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي ، وكذلك الحروب الداخلية ، وكلها دمرت جميع البنى الاقتصادية والتحتية . لذلك ، بدأنا المرحلة الجديدة لبناء أفغانستان في جميع المجالات ، وتقدمنا حتى الآن بخطوات جيدة في هذا الاتجاه . وفيما يتعلق بالأوضاع السياسية والأمنية ، فقد تمكنت السلطة المركزية من فرض سيطرتها على جميع المناطق بمساعدة المجتمع الدولي ، وتم

تكوين المجلس القومي الأفغاني (اللويا جيرغا) الذي عين رئيساً للجمهورية لمدة سنتين ، وعينت حكومة إنتقالية وتم أعتماد الدستور الجديد للبلاد ، وبذلك فالأوضاع السياسية والأمنية تتحسن شيئاً فشيئاً . وفي ٩ أكتوبر المقبل ، ستقام الإنتخابات الرئاسية وتليها الإنتخابات التشريعية ، وسمح في العهد الجديد لأفراد الشعب الأفغاني ذكوراً وإناثاً بالترشيح والانتخاب لتوسيع المشاركة السياسية في أفغانستان .

س: هل يرى الأفغانيون عودة الملكية خياراً مطروحاً لمستقبل النظام السياسي بعد مرور سنتين على سقوط حكم طالبان ؟.

ج: العهد الملكي في أفغانستان أنتهى ، ولكن جلالة الملك السابق متواجد في البلاد ، والدستور الجديد أعتبر جلالته رمزاً لأفغانستان ، وسماه (أبا الشعب الأفغاني) ، ويتمتع بمكانة رمزية شرفية ، ويقوم بإفتتاح المجالس القومية الكبرى ، وهو لم يدع أنه يريد العودة كملك ، لكن أبناءه وأحفاده وأفراد عائلته لهم الحق في أن يرشحوا أنفسهم في الانتخابات الرئاسية كأي فرد من أفراد الشعب الأفغاني .

س: هل هناك تمثيل لكافة الطوائف والأحزاب السياسية في الإنتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة ؟.

ج: تشارك جميع الطوائف المتواجدة دون استثناء ، وسجل ما يقارب ٩,٥ ملايين مواطن أسماءهم احتلت فيها مشاركة المرأة نسبة ٤٢٪ .

س: ماذا عن تمثيل الأحزاب والتوجهات السياسية ؟.

ج: جميع الأحزاب السياسية المتواجدة طبقاً للشروط القانونية تشارك في الانتخابات ، ولم تعلن إنسحابها ، وملتزمة بما أعتمده الدستور في قانون الأحزاب ، وبهذا لم نشهد رد أو منع أي حزب .

س: وهل سيكون للقوات الأجنبية المتواجدة في أفغانستان أي دور في هذه الإنتخابات ؟.

ج: الإنتخابات المقبلة ستجرى تحت مظلة الأمم المتحدة ، والقوات الموجودة ستتولى مهمة حفظ الأمن وتهيئة الظروف لإجراء هذه الإنتخابات في شكل آمن ومسؤول .

س: يقال إن الوجود الأمريكي في أفغانستان يستهدف تهديد مصالح الدول المجاورة ، فما رأيكم ؟.

ج: في أفغانستان قوات متعددة الجنسيات تنتمي إلى أكثر من ثلاثين دولة، وهذه القوات مهمتها حفظ الأمن وتوطيد الإستقرار وتعمير أفغانستان .

والقوات الأمريكية دخلت أفغانستان لمكافحة الإرهاب ، وهو عدو مشترك لأفغانستان والدول المجاورة . وعلى سبيل المثال ، باكستان تحارب ضد الإرهاب ، والولايات المتحدة تكافح هذه الآفة في أفغانستان ، ونحن جميعاً في خندق واحد ، وليست هناك أجندة خاصة ضد الدول المجاورة أو للضغط عليها ، وعلاقتنا ممتازة مع إيران وباكستان وباقي دول آسيا الوسطى .

والسياسة الخارجية لأفغانستان مبنية على حسن الجوار والأحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الآخرين ، والقوات الأجنبية في أفغانستان لا تستهدف أي دولة أخرى .

س: ما صحة الإدعاء أن إيران تعمل على زعزعة الأمن في أفغانستان لتربك الأمريكيين وتشغل المنطقة بهذا الوضع ؟.

ج: كما ذكرت سابقاً ، علاقاتنا ودية مع جيراننا ، ولا توجد أي مشكلة مع أي منها ، بما في ذلك إيران ، وسياستنا تقوم على مبدأ عدم التدخل في

أمور الآخرين ، ولا نتوقع ولا نسمح بأن تتدخل في أمورنا ، وما يشاع حول إيران لا أستطيع أن أؤيده .

س: متى تتوقعون انتهاء مهام القوات الأجنبية في بلادكم ؟.

ج: أفغانستان تواجه الآن مشكلتين كبيرتين ، الإرهاب وتجارة المخدرات التي تقوم بزراعتها وترويجها المافيا الدولية ، حتى أن ربح المزارع الأفغاني بسيط ، وهذه العناصر تريد أن تستفيد من أفغانستان ، ونحن نحتاج إلى القوات الأجنبية لحل هذه المشاكل ، والشعب الأفغاني يرحب بوجود هذه القوات في بلاده .

نعلم بوجود بعض العناصر الإرهابية من جنسيات عربية في أفغانستان .

س: هل ثبت وجود أي كويتيين بينهم ؟ وهل هناك تنسيق أمني مع السلطات الأمنية في الكويت ؟.

ج: هناك إرهابيون موجودون على الأراضي الأفغانية عرباً وغيرهم ، ونحن لا نقيم علاقاتنا مع الدول على أساس وجود هؤلاء الإرهابيين لأنهم لا يرتبطون بقومية معينة ، فالإرهاب قضية دولية وعالمية ، وحتى الآن لم تبرز لطرح هذه القضية بين أفغانستان والكويت ، ولكن إذا دعت الظروف وكانت هناك حاجة إلى تنسيق وتعاون أمني فنحن مستعدون لدعم التعاون المتبادل في هذا المجال بين البلدين .

س: هناك دعم من قبائل أفغانية لبعض فلول وعناصر النظام السابق موجودة في أفغانستان ، كيف تواجهون هذا الدعم ؟.

ج: لاشك في أ فلولاً وبقايا من طالبان والقاعدة مازالت موجودة ، لأنه لم يمض على سقوطهم من كرسي الحكم إلا فترة بسيطة ، والدولة الانتقالية الإسلامية الموجودة التي يوجد على رأسها الرئيس حامد كرازي شابة وفتية،

لكن لا توجد أي منطقة خاضعة لسلطة طالبان وبقايا القاعدة موجودون في مناطق حدودية وعرة بين باكستان وأفغانستان ، وبمساعدة المجتمع الدولي نقوم بإقتلاع جذور الإرهاب ، ولما كانت أفغانستان دولة فتية ولا يوجد لديها جيش منظم أو شرطة قوية حتى الآن ، فذلك يتطلب وقتاً طويلاً ، ومساعدة من المجتمع الدولي والدول المجاورة ، وعلى سبيل المثال ، تقوم باكستان بدور جيد لضرب جذور الإرهاب على الحدود ، وتقوم كذلك بدور مهم داخل أفغانستان ، ونأمل في انتهاء هذه المشكلة .

س: ضمن علاقاتكم مع الكويت ، ماذا تتوقعون منها في الفترة المقبلة ؟.

ج: تعرفون أن العلاقات بين أفغانستان والكويت علاقات ممتازة ، ونحن نشكر الكويت قيادةً وحكومةً وشعباً على ما قدمته حتى الآن من مساعدات مادية ومعنوية كما نتوقع منها دائماً . والمطلوب في رأينا من الإخوة في الكويت أن يعرفونا أكثر وأن يعرفوا ثقافتنا أكثر ، ونأمل في هذه الظروف كذلك أستمرار المساعدة الكويتية ، كما ساعدت في السابق في كل المجالات سواء التعليم أو الصحة أو بناء المساجد ، وأشير إلى أن في أفغانستان مجالاً مناسباً للسياحة ، وإذا أبدى رجال الأعمال في الكويت رغبة فهو مجال جيد وخصب حيث تتوافر لأفغانستان معطيات طبيعية جذابة للسياحة .

وما هو مطلوب أيضاً ألا يتأخروا عن القافلة والإستثمار في أفغانستان فهناك مئات الشركات الأجنبية تسعى إلى الاستثمار ، ونرجو وجود رجال أعمال كويتيين هناك في مجالات كزراعة الزهور والتعدين والأحجار الكريمة ، والفواكه الطازجة والجافة النادرة في العالم .

كما نأمل أن يكون للكويت ممثلوه أو مكتب في كابول لتحسين العلاقات وتقويتها ، فالسفير الكويتي مازال غير مقيم ومحال في العاصمة الأوزبكية طشقند .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد روبرت فان ملبروك سفير بلجيكا
لدى دولة الكويت حول العلاقات الثنائية بين البلدين *

س: هل سيزيد حجم التبادل التجاري بين دول الإتحاد الأوروبي وبين دول مجلس التعاون الخليجي بعد توقيع إتفاقية منطقة التجارة الحرة مستقبلاً ؟.

ج: إجابة مثل هذا السؤال يمكن أن توضع في إطار آخر ، وهو أننا عندما نتحدث عن إتفاقية التجارة الحرة ، فإننا نتحدث عن دول الإتحاد الأوروبي كمنظومة متكاملة وعن دول مجلس التعاون الخليجي كمنظومة متكاملة أيضاً ، وما نتمناه أن يتم من خلال هذه الإتفاقية توزيع للثروات والاستثمارات والصناعات الخليجية بحيث توزع على عدد كبير أو كل دول الاتحاد الأوروبي وفي الاتجاه نفسه تكون صادرات دول الإتحاد الأوروبي تتوزع على كل دول مجلس التعاون الخليجي .

س: وهل يمكن أن تحقق العلاقات الإستثمارية بين الكويت وبلجيكا مزيداً من التعاون المشترك في ظل قوانين تشجيع الإستثمار في البلدين؟ .

ج: في الكويت هناك ومنذ سنوات عدة إهتمام خاص من الجانب الكويتي بالإستثمار تثمار في بلجيكا وبخاصة في مجالات الفنادق والعقارشكل عام وفي مجال متعلق مباشرة بمنتج كويتي في الأصل وهو الاستثمار في محطات توزيع الوقود في بلجيكا ، أما ما يتعلق بالإستثمارات البلجيكية في الكويت ، فإننا ننتظر من فترة طويلة صدور قانون الإستثمار الأجنبي في الكويت وتحرير الإستثمارات الأجنبية ، والآن يمكن القول إن هذا القانون لا

* جريدة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٤م ، العدد ١٠١٨٢ .

يزال حديثاً نوعاً ما ، ولذلك فإن جو أو مناخ الإستثمار الأجنبي في الكويت لا يزال حديثاً نسبياً ، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن الشركات البلجيكية مازالت حتى الآن تدرس كيفية عملها وإستثمارها في الكويت على أمل أنه عندما ترسو وتستقر القواعد الرئيسية لقانون الإستثمار الأجنبي فإنها ستأتي بإستثماراتها إلى الكويت ، وهناك نقطتان لابد من الإشارة إليهما ، النقطة الأولى وهي إننا نتابع عن كثب التقدم في قانون الخصخصة في الكويت وهذا يثير أهتمام الشركات البلجيكية حالياً على أمل الاستثمار فيما بعد ، والنقطة الثانية هي أنه يوجد حالياً في الكويت عدد من المشاريع الضخمة التي هي الآن قيد الدراسة أو قيد الإنشاء أو في بداية الإعلان عنها ، وكبرى الشركات البلجيكية التي لديها الرغبة والطاقة للمشاركة في هذه المشاريع تتابع عن كثب الإعلان عن هذه المشاريع على أمل المشاركة فيها فعلياً .

س: كيف ترى دور الكويت بعد تحرير العراق التي أصبحت طريقاً أو جسر العبور من قبل الدول والمؤسسات والشركات العالمية المتجهة إلى العراق للمشاركة في مشاريع الإعمار وإعادة البناء هناك ؟.

ج: الجواب في هذا الجانب بالإيجاب ، خصوصاً أن هناك اهتماماً من الشركات البلجيكية للمشاركة في مشاريع الإعمار في العراق من خلال الدور المشترك مع الشركات والمؤسسات الكويتية والدليل على ذلك هو المشاركة البلجيكية في معرض إعادة إعمار العراق الذي أقيم في الكويت في شهر يناير الماضي والذي شاركت فيه أكثر من ٢٥ شركة بلجيكية ، ومن خلال ردود الفعل التي تلقيناها بعد المعرض فإن هناك أهتماماً جيداً بسوق العراق عن طريق الكويت ، ونأمل في إقامة علاقات تجارية مروراً بالكويت، لكن الواقع حالياً يقول إن الوضع الأمني في العراق غير مستقر ولا يشجع على مثل هذه الخطوات ، ولكن نتمنى أنه عندما تتضح الرؤية

وتتجه الأوضاع الأمنية إلى الإستقرار ، فإننا نتطلع إلى أن تكون لنا مشاركة عن طريق الكويت .

س: ما القضايا ذات الاهتمام المشترك سياسياً بين بلجيكا والكويت ، وكيف يتم التفاهم حولها فيما يخص منطقة الخليج والجزيرة العربية ؟.

ج: إنني أولاً أود أن أشير إلى نقطة مشتركة بين بلجيكا والكويت وهي تتمثل في النظام الديموقراطي ودولة القانون سواء في بلجيكا أو الكويت ، وأحيي في هذا الصعيد ما يقوم به مجلس الأمة في الكويت حيث يمارس الأعضاء دورهم النشط من خلال هذا المجلس ، وهذا مثال قليل نوعاً ما في المنطقة ، وعلى صعيد الأهتمام المشترك فإن رئيس البرلمان البلجيكي دي كرو ينوي زيارة الكويت في الوقت المناسب ليلتقي مع جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة ، والوقت لهذه الزيارة لم يحدد بعد ولكن ستتم خلال هذه الدورة ، وأود أن أشير وبخاصة على مستوى العلاقات السياسية وإلى العلاقة الطيبة بين عائلتنا المالكة والعائلة الحاكمة في الكويت وخصوصاً بعد زيارة ولي عهد مملكة بلجيكا إلى الكويت في أكتوبر عام ٢٠٠٢ م، والذي زار الكويت يرافقه وفد ضم أكثر من ١٢٠ شخصاً بينهم من يمثلون أكثر من ٦٠ شركة .

س: وهل هناك ترتيبات لزيارات متبادلة بين المسؤولين في البلدين غير زيارة رئيس البرلمان البلجيكي ، وكيف ترون توجهات الكويت الجديدة نحو الدبلوماسية الاقتصادية بعد زيارات سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد لعدد من الدول الآسيوية أخيراً ؟ وهل تؤيد مملكة بلجيكا مثل هذه التوجهات ؟.

ج: تبادل الزيارات بين المسؤولين في البلدين قائم ومستمر ، وبعد زيارة ولي العهد البلجيكي قام وزير الدفاع بزيارة إلى الكويت ، ومنذ شهر يونيو

٢٠٠٤م لدينا وزير خارجية جديد ، وحتى الآن لم يحدد موعد للزيارات التي سيقوم بها ولكن هذا مقرر وستتم مثل هذه الزيارة .

وبالنسبة لسياسة الديبلوماسية الاقتصادية الكويتية التي يقودها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد فإننا نرحب بمثل هذه السياسة ولا يسعنا إلا أن نحييها ، وكما علمنا فإن الشيخ صباح سيقوم قريباً بزيارات لعدد من الدول الأوروبية ونتمنى طبعاً أن تكون مملكة بلجيكا من ضمن الدول التي سيزورها .

س: وكيف ترى بلجيكا تطورات الأوضاع في العراق ، وما رؤيتهم لمستقبل الأوضاع هناك ، وفي أي اتجاه يرون أنها تسير الآن ؟.

ج: للأسف إنني لا أمتلك كرة كريستال للتنجيم حتى نستكشف مستقبل تطورات الأوضاع في العراق ، وكما قلت سابقاً فإننا نتمنى أن يعود الإستقرار والأمن السياسي للعراق ونتمنى قبل كل شيء أن تتم الإنتخابات المقبلة في موعدها يناير ٢٠٠٥م ، وبعدها كل ما نتمناه أن ترسى قواعد الإدارة الحكومية والديموقراطية في العراق حتى يتمكن من الإنطلاق مجدداً بكامل طاقته .

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتور رشيد الحمد وزير التربية ووزير التعليم العالي بدولة الكويت حول عدد من القضايا التعليمية والتربوية *

س: استطاع د. رشيد الحمد - بما عرف عنه من صبر وجلد ومثابرة وفكر وتطلع إلى المستقبل - أن يجمع في يديه بخيوط المعادلة الصعبة التي تمكن من خلالها من التعامل مع مختلف الأطراف (مجلس الأمة - جمعية الصحافيين - جمعية المعلمين - وزارتي التربية والتعليم العالي التطبيقي والجامعة) ، وأستطعتم باقتدار أن تعبروا الحواجز التي وضعت أمامكم بكفاءة ، منها على سبيل المثال متطلبات السلم التعليمي ، إقرار ١٩٣ مليون دينار ميزانية للصيانة فقط ، الإلتحاق بعائل للمعلمين الوافدين ، مراكز رعاية المتعلمين ، مشروع المؤهلات الفنية وغيرها من الإنجازات ، سؤالي الآن بمناسبة قرب بداية العام الدراسي الجديد ، ما هو جديد معالي وزير التربية ؟ وماذا عن زيادة ميزانية متطلبات التعليم ؟ وما القضية التي تستحوذ على فكرك الآن ؟.

ج : بإذن الله أمامي مشروع أصحاب الاحتياجات الخاصة بإدارة التربية الخاصة ، وأعمل الآن على دراسة ذلك دراسة متعمقة ، لتطوير معالجة أصحاب هذه الفئات من خلال طرق التدريس والمناهج بما يتماشى مع أي تقدم في المجال التربوي ، خصوصاً فيما يتعلق بالتجهيزات والمعدات التربوية .

ولدي قناعة تامة بإعادة دراسة مجال التربية البدنية في مدارس الكويت ،

---

* جريدة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٤م ، العدد ١٠١٨٢ .

فالوضع الرياضي يحتاج إلى إعادة النظر ، والنهوض به ، فالمدارس منذ بدء تاريخها وهي الرافد للكفاءات الوطنية في بلدنا إلى جانب هدفنا الأساسي وهو بناء جسم الطالب والمحافظة على صحته ، ويحتاج تنفيذ ذلك منا إلى التوسع في دراسة هذا المجال ، لنبدأ بالتنفيذ مع بداية الموسم الجديد .

س: هل تجدون الدعم السياسي الذي تطمحون إليه ؟.

ج: نعم ، بدرجة مائة بالمائة وهو دعم (لا متناه) .

س: وماذا عن ميزانية دعم وتطوير التعليم ، فالمعروف وما يتردد دائماً أن الرواتب تلتهم أكثر من ٩٠ ٪ من ميزانية الوزارة ، فهل يدفعكم ذلك إلى طلب ميزانية إضافية لدعم التعليم ؟.

ج : في حدود الميزانية التي أمامنا ، نحن نعمل لتطوير التعليم ، وبإذن الله نستطيع أن نتوفق في ذلك ، وإذا اضطررنا إلى طلب إضافي فسنطلب ميزانية تعزيزية .

س: هل ما يتبقى من ميزانية الوزارة ـ بعد خصم نسبة الباب الأول التي تصل إلى ٩٢٪ ـ يكفي للتطوير ؟.

ج: يكفي بإذن الله مع الموافقة على طلبنا المتعلق بتعزيز أبواب التطوير داخل الميزانية الحالية .

س: والسؤال القديم الذي يفرض نفسه في كل مقابلة : المناهج ، هل هناك جديد ؟.

ج: نعم وصلنا إلى اتفاق نهائي بشأن التوقيع على تنفيذ المناهج العالمية في العلوم والرياضيات ، وهي مناهج متقدمة جداً ، سنعممها على المراحل التعليمية بالمشاركة مع أعضاء مكتب التربية العربي .

س: وبقية المناهج ؟.

ج: نحن بصدد إعادة بناء المناهج الأخرى كاللغة العربية والتربية الإسلامية والإجتماعيات وغيرها .

س: أول تصريح منكم بعد تشريفكم بحمل الحقيبة الوزارية قلتم إن أول طموحي أن أستقدم خبراء في المناهج لتطوير مناهجنا ، وسؤالي إلى أي مدى استطعت تحقيق ذلك ؟.

ج: بالفعل ولله الحمد ، تمت الإستعانة بخبراء من اليونسكو ، وعندما أحتجنا إلى خبراء تم توفيرهم لنا .

س: هل ستعملون على تكليف شركات تأليف عالمية لتنفيذ بقية المناهج ؟.

ج: لا ، لن نحتاج إلى ذلك ، فلدينا الكفاءات التي تستطيع تنفيذ ذلك بالتعاون مع الخبراء من الخارج للمعاونة في تنفيذ ذلك .

س: والتعليم الخاص الذي يشغل العديد من الأسر الكويتية والوافدة في أي ترتيب يقع ضمن أجندة اهتمامكم ؟.

ج: (إيش) فيه التعليم الخاص ؟.

س: لديكم مدارس يشكل أصحابها مراكز قوى على الوزارة ، فبعض أصحاب المدارس ـ نعم عددهم لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة ـ لا ينفذون قرارات الوزارة ، ومنها على سبيل المثال رفض إعادة تسجيل الطلبة المقيدين بها ، ويفاجئ الطالب وولي أمره بذلك ، فما الحل ؟.

ج: لا توجد عندي هذه المعلومات ، لا أستطيع أن أعطي رأيي إلا أمام وقائع محددة .

س: إذا لم تكن هذه المعلومات أمامكم فما يعانيه ولي الأمر ونحن ننقله لكم إذا كان صحيحاً ما رأيكم ؟.

ج: لدينا لوائح ونظم عمل يجب على أصحاب المدارس الخاصة الالتزام بها ، وحتى أكون منصفاً فالجميع ملتزم وهناك من يراقب ويتابع ، وأي إنحراف من أي صاحب مدرسة عن تطبيق هذه اللوائح والنظم لا يمكن أن نسكت عنه ، وأنا صادق تماماً فيما أقول ، وأي شيء يعاني منه ولي الأمر عليه أن يلجأ للمسؤول ، وإذا لم يجد لديه الحل فباب مكتبي مفتوح بإستمرار لأي صاحب شكوى أو مظلمة ، كل ما عليه أن يتقدم بطلب مكتوب وفي اليوم الثاني يجد الرد القانوني .

س: لم أفهم عبارة (لا نسكت) عن أي صاحب مدرسة ينحرف عن تنفيذ قرارات الوزارة ؟.

ج: لدينا إجراءات ولوائح وجزاءات وعدة أشياء أخرى نستطيع اتباعها مع المدارس الخاصة .

س: أريد أن أسألك سؤالاً واضحاً وصريحاً ، ما ملاحظاتك - كوزير للتربية - على المدارس الخاصة ؟.

ج: أعتقد أن التعليم الخاص - الذي يمثل رافداً ومعيناً للتعليم الحكومي - يرغب الكثير من الأسر في إلحاق أولادهم به حسب رغبتهم . ونحن من واقع متابعتنا للتعليم الخاص فأموره ماشية ، وليس عليه مشكلة .

س: وأنا أتحدث معك الآن ، هل توجد على طاولة مكتبك ملاحظات معينة وستتخذون بشأنها الإجراءات التي تقولون عنها ؟.

ج: أتكلم معك بصراحة تامة ، لا توجد أمامي أي ملاحظات الآن ، ولكن في الفترة السابقة وصلتني بعض الشكاوى واتخذنا الإجراءات المناسبة بشأن إحدى المدارس العربية .

س: هل تعانون من تدخلات سياسية لأطراف إجتماعية في أعمال تعتبر من صميم عمل الوزارة ؟.

ج: لا ، لا يوجد ذلك على الإطلاق .

س: ألم يتدخل أحد من المسؤولين في وقف تدوير بعض القيادات ؟.

ج: إطلاقاً ، وأؤكد ذلك فأنا المسؤول هنا (ولا أحد له شغل) .

س: ما سبب ظهور الولاءات الجانبية مثل ولاء القبيلة ، ولاء الطائفة والعلاقات الشخصية بصورة أكثر نسبياً ـ لدى البعض ـ من الولاء للوطن ؟.

ج: أعتقد أن سبب ذلك قلة الوعي في دوره كإنسان وعلاقاته بالآخرين ، ويحتاج إلى توعية حتى يكون ولاؤه للوطن ، لأن الولاء لأي فئة لا يستمر بل يمكن أن يؤثر سلباً في التماسك الإجتماعي وعلى هؤلاء أن يتحلوا بالنظرة الأوسع والأشمل وأن يمارس دوره بأمانة وواقعية ، لأن النظرات الضيقة وقتية لا تفيده على المدى الواسع .

س: ومناهج الوزارة هل تتضمن أي معالجات مسبقة لمواجهة أي بوادر قد تظهر لدى طلبة معينين ؟.

ج: أكيد ، مناهجنا تضم الكثير من الموضوعات التي تمثل توعية كبيرة للطلبة في سن الدراسة .

س: بعد مرور سنة على توليكم المسؤولية ، ماذا ينقص التعليم هنا في الكويت ، وهل ما يعاني منه نظامنا التعليمي هو ما تعانيه مختلف الأنظمة التعليمية في العالم ؟.

ج: ما ينقصنا هنا في الكويت المعلم الذي يعتمد عليه اعتماداً كبيراً ،

والذي يحتاج لإعداد جيد ، وهذه القضية علينا أن نضعها أمام أعيننا ، ونعترف بها ، فإعداد المعلم يحتاج إلى تهيئة أكثر ، وثانياً : النقص في أعداد المعلمين المهيئين محلياً ، وتحتاج إلى مواجهة ، ثالثاً في حدود إمكانياتنا الفكرية والعقلية والبشرية يكون ناتجنا في قطاع المناهج الدراسية ، ولذلك أجد أننا بحاجة دائمة إلى تطوير برامجنا ، فلدينا بطء في تطوير مناهجنا التي تحتاج إلى مواكبة المستحدثات بصورة أكبر .

وأؤكد أننا لسنا مقصرين ، ولكن نعمل في حدود إمكاناتنا البشرية ، ولكن يجب أن نواكب التغيرات العالمية ، ونغير مناهجنا بما يوائم التغيرات الإيجابية والمجتمعية .

س: تؤكد نتائج دراسة المؤشرات التربوية التي نفذتها وزارة التربية بالتعاون مع البنك الدولي أن التعليم يعاني الكثافات الطلابية ، انخفاض الساعات الدراسية ، تدني تحصيل الطالب ، وأسألك ما أسباب ذلك والمعالجة المتوقعة ؟.

ج: بعض المدارس تعاني الكثافات لقلة السعة المكانية ، وتدني تحصيل الطالب يتطلب الارتقاء بمستوى المعلم للوصول إلى النسبة العالمية ، وأقول ذلك مع التحفظ لأنني لم أطلع بعد على نتائج تقرير البنك الدولي . وبالنسبة لانخفاض الساعات الدراسية ، فبالفعل نحن نعاني ذلك مقارنة بدول الخليج .

وبإذن الله نحاول قدر المستطاع ونريد من الجميع أن يعاوننا إذا طلبنا زيادة عدد الساعات الدراسية في كل المراحل الدراسية أو إطالة العام الدراسي .

س: هل لديكم مشروع ؟.

ج: حتى الآن لا .

س: ماذا لديكم في هذا الخصوص ؟.

ج: نحن ندرس فقط ، وإذا طرحنا المقترح نأمل من الجميع التعاون ، لأن الهدف تحسين نوعية التدريس .

س: يؤكد المراقبون أن علاقة د. رشيد الحمد بنواب مجلس الأمة تمثل نموذجاً للتعاون ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، حدثنا عن أطر هذه العلاقة ، وكيف نجحت في الوصول إلى هذه الدرجة المتميزة من التعاون والتفاهم والتنسيق ؟.

ج: آمل فعلاً أن يكون موجوداً فعلياً ، فمن جانبي أسعى إلى التعاون مع أعضاء مجلس الأمة للإرتقاء بمصلحة الكويت التي هي مصلحة مشتركة في مجالات التربية والتعليم ، ونحاول أن يكمل بعضنا بعضاً ، فالنواب يتلمسون خطواتنا في الميدان الخارجي لأي قرارات أو مشاريع تصدرها الوزارة ، لذلك فأنا أتقبل بصدر رحب كل انتقاد أو مقترح أو حتى توجيه بهدف التعاون للوصول إلى رؤية مناسبة للجميع ، فهم التربية هو هم الجميع في الدولة سواء لأعضاء السلطة التنفيذية أو التشريعية ، ولذلك أمد يدي للتعاون مع أي نائب يرغب في التعاون معنا في وزارة التربية للنهوض بالعملية التعليمية ، وهذا من خلال جريدة (الأنباء) أوجه شكري إلى الإخوة النواب الذين يمدوننا بالملاحظات والتوجيهات التي نستقبلها وتخضع للدراسة بهدف التطبيق ، لأن جميع الآراء تنصب في الصالح العام وتطوير العملية التعليمية .

س: هل تحرصون على ذلك ، أي على إستمرارية التواصل ؟.

ج: نعم ، ونحن على إتصالات دائمة ، ونراهم دائماً بمواعيد مسبقة بالوزارة .

س: د. رشيد أسألك وأتمنى الإجابة بصراحة مطلقة ، هل مدخلك

للتعاون هو تنفيذ مقترحات وتلبية متطلبات النواب أم الحوار والتفاهم للوصول إلى قناعة قد تختلف مع أطروحاتهم ؟.

ج: أقول لكم إن الحوار والتفاهم واللقاءات والتنسيق - وهذه للأمانة أقولها - هو الأساس بمعنى أنه لو أحد النواب طرح تصوراً معيناً غير مناسب أو ملائم للوزارة ورفضناه لا يتخذ موقفاً سلبياً منا بل على العكس نجده مستعداً للحوار والنقاش للوصول إلى رؤية مشتركة ، وهذا ما يحدث في اللجنة التعليمية أو غيرها .

س: معنى ذلك أن المدخل للتعاون هو الحوار وليس فرض توجهات معينة ؟.

ج: نعم ، وأحس أن الإخوة النواب جميعهم متفهمون أن علينا دوراً يجب أن نؤديه وفي الوقت نفسه نستمع إليهم ونقبل أي رأي أو توجيه أو مقترح

س: ما مقترحاتكم لتدعيم أطر علاقة أعضاء السلطة التشريعية بأعضاء السلطة التنفيذية للوصول معاً إلى المزيد من الإنجازات ؟.

ج: المزيد من النقاشات والحوارات لأي مقترح أو مشروع معين يثري ويضيف أشياء جيدة والمزيد من وجهات النظر حول أي قضية .

س : معالي الوزير ، حدثني عن تجاريك مع نواب مجلس الأمة ، هل رفض إعتماد معاملة ما قد يخلق نوعاً من النقد للمسؤول ؟.

ج: إلى الآن أجد أن الإخوة النواب على قدر كبير من التفهم لأي عذر في حالة عدم إعتماد المعاملة غير المستوفية للشروط وغير المطابقة للوائح ولم يقابلني أي نائب لم يتقبل الأمر .

س: هل تعتقدون أن رفضكم إعتماد أي معاملة قد تكون سبباً في الهجوم عليكم ؟.

ج: أنا لا أرفض إعتماد أي معاملة ، أما إذا كانت غير متوافرة الشروط ففي هذه الحالة نحيط النائب بالأمر .

س: هل ذلك يخلق موقف هجوم ضدكم ؟.

ج: إلى الآن لا ولله الحمد .

س: أحد النواب أعلن أن وزير التربية لا ينفذ اللوائح ولا يلتزم بالقوانين فما ردكم ؟.

ج: هذا رأيه ، وهو حر فيما يقوله . ولكن لا أرضى بالظلم لأحد .

س: حدثني عن الواقع ؟.

ج: الواقع أنني أنفذ اللوائح وأطبق القانون .

س: في موقعكم لن تستطيع إرضاء الجميع لا لقصور فيكم ولكن لقصور فيما يطرحه البعض ممن قد لا يتعدى حدود نظرته الضيقة التي تتفق ومصالحه أو مصالح فئة معينة ، وأسألك تحديداً هل قرأت مرة مقترحاً وضحكت عليه ؟.

ج: (ضاحكاً) ، لا والله كل المقترحات تخضع إلى التمحيص والنقاش وأي مقترح يصلنا يحظى بالإحترام والتقدير ويتم تحليله لمعرفة هل يحتاج له أهل الميدان فعلاً أو حتى يساعدنا بالعمل فنأخذ به على الفور ، أما إذا وجدنا انه المقترح ليس له دور في عملية التطوير فلا نأخذ به ونعتذر من صاحبه ونعتبره إجتهاداً مقبولاً ، وليس لدينا حساسية ضد أي مقترح تربوي من جانب أي فرد أو جهة .

س: أعلن أحد النواب أن الكتلة الإسلامية وفقت بأن تجد حلولاً عديدة بالتنسيق مع وزير التربية ، ما تعليقكم ؟.

ج: حلول حق (شنو) .

س: أنا أسألك ؟.

ج: شنو الحلول ؟ وشنو الموضوع ؟ فأنا لا أستطيع التكلم عن شيء لا أعلمه .

س: أعلن النائب عبد الله عكاش في حوار لـ (الأنباء) بتاريخ ٨/٤/٢٠٠٤م ذلك ؟.

ج: حلول لماذا ؟ شنو أعلق عليه !.

س: إلى أي مدى تنسق مع الكتلة الإسلامية ؟.

ج: أنا أتعامل مع الجميع وليس مع كتل ، فليس لنا علاقة بالكتل بل بالمجلس

س: بعيداً عن المجلس هل الأستاذ الجامعي من حقه أو بمعنى أدق لديه الحرية في تقرير المقررات المناسبة للطالب ؟.

ج: بالنسبة إلى الجامعة هناك توصيف لكل مقرر يجب أن يكون هناك التزام بحدود هذا التوصيف ، وكل أستاذ ملتزم ضمن التوصيف الذي وضعته لجان الجامعة .

س: هل هناك أستاذ شذ عن هذه القاعدة ؟.

ج: لا (أيش حجه) يشذ عن ذلك ، ما في أي داعي .

س: هل قرأت كتاب الحلم والسهم ؟.

ج: ما عندي إجابة .

س: كيف حال د. نجمة إدريس ؟.

ج: أنا لا أعرفها شخصياً .

س: وهل اتخذت ضدها أي إجراء ؟.

ج: لا ضد نجمة ولا ضد غيرها .

س: طبقاً للتقسيمات السياسية الحالية ، مع أي التيارات كنت تجد نفسك قبل دخول الوزارة ؟.

ج: جوابي على ذلك لا جواب .

س: والآن مع أي تيار ؟.

ج: أنا مع الجميع وليس عندي تيار معين ولست منتمياً لتيار معين .

س: ما أخبار الجامعة الإسلامية ؟.

ج: أي جامعة إسلامية ؟ تقصدين الإيسسكو ؟

س: لا ، أقصد جامعة إسلامية في دولة الكويت ؟.

ج: ليس لدي خبر عنها .

س: أعلن النائب عبد الله عكاش (وعدنا الوزير الحمد بتوفير هذه الجامعة في وقت قريب جداً) ؟.

ج: ليس عندي فكرة عن الموضوع .

س: بالنسبة إلى قضية نقص المعلمين الكويتيين في تخصصات معينة ، ما رأيكم في مقترح بإلزام خريجي كليتي التربية والتربية الأساسية على العمل في المدارس ؟.

ج: لا أؤيد الالتزام ، لأن مهنة التعليم تحتاج أن تصبح جاذبة حتى يأتي

إلينا الراغبون وليس المجبرون ، فأي إجبار لإنسان على العمل لن يؤدي إلى الإنتاجية الجيدة ، فنعم قد يستطيع إلزامهم ولكن لن يقدموا شيئاً داخل الفصول الدراسية ، فأحياناً يلتحق الإنسان بكلية لسبب ما ولكن بعد التخرج لا يرغب في العمل في المجال نفسه .

وعلينا أن نخلق من التعليم بيئة جاذبة للمواطن بالقناعة وضرورة التضحية والحوافز المادية والدراسات العليا ، وتعتبر هذه القضية من القضايا التي تشغلني مع بداية العام الدراسي الجديد هي أن أجعل من مهنة التدريس مهنة جاذبة .

س: ماذا عما طرحته فيما يتعلق بتحسين البيئة الداخلية للمهنة وهي على عاتقكم ؟.

ج: نعم هذا يقع على عاتقنا .

س: وأهم قضية هي التمييز بين صاحب العطاء المخلص وغيره من أصحاب الإجازات المرضية ؟.

ج: التمييز موجود وسنوياً نكرم ٥٠٠ معلم ومعلمة على مستوى الوزارة .

س: هذا التمييز غير كاف لإعطاء الثواب لأصحاب العطاء المخلص الذين يستحقون تكريماً معنوياً وأدبياً وأيضاً مادياً . والذين تتم مساواتهم الآن في كادر المعلم ؟.

ج: كادر المعلم من اختصاصيي الخدمة المدنية ومن ناحية الوزارة فلدينا عقاب للمسيء ومكافأة لأصحاب العطاء .

س: تقولون إن المعلم يجب ألا نجبره على العمل في التدريس بعد تخرجه ، وفي الوقت نفسه ترفضون تحويل معلم إلى إداري إلا بعد مرور ١٠ سنوات ؟.

ج: السنوات العشر ليست قرآناً منزلاً ، ولكن تختلف الفترة حسب التخصص والحاجة ، والسؤال هل أخسر معلماً وأترك الفصل شاغراً ليعمل إدارياً .

س: هل ذلك لا يتناقض مع قناعتك بإعطاء الحرية للخريج ؟.

ج: لا يتناقض لأنه قبل العمل في الوزارة وإذا لم يرغب عليه أن يطلب بداية أن يعمل إدارياً ، لأننا بحاجة إلى معلم وليس إلى إداري ، ومن يرغب في النقل إلى الخارج نوافق عليه .

س: هل تعتقد أن المعلم ينتقل إلى العمل الإداري ليخسر كادر المعلم الذي يصل إلى ٤٠٠ دينار شهرياً ببساطة ؟.

ج: هل معنى ذلك أنني أفتح المجال للمعلمين لينتقلوا إلى الأعمال الإدارية (بمزاجهم) فلا يصير أن أفتح الباب .

س: لماذا تماطل الوزارة في صرف حقوق المعلمين ؟.

ج: لا نماطل إطلاقاً .

س: وبدلات التخصصات النادرة ، فالموضوع محصور منذ سنوات بين مخاطبة الديوان ولم يتم إقرارها حتى هذه اللحظة ؟.

ج: هذا هو النظام ، وأي قضية تتعلق بنا لا نتأخر إطلاقاً عن المبادرة في توفير جميع احتياجات المعلمين ، وأما إذا كان الوضع يحتاج إلى موافقة جهة خارجية فمضطرون إلى الانتظار ، ولكن لابد من أن تقدم البدلات لأصحاب التخصصات النادرة .

س: هل هذا هو التشجيع الذي تقدمه الوزارة ؟!وهل ذلك هو الطريق لخلق البيئة الجاذبة ؟.

فمن سوء حظ المعلمين أن يترك تحديد التخصصات النادرة إلى قطاع

الشؤون الإدارية ، وسؤالنا أليس هناك قطاعات أخرى أكثر ارتباطاً بالمعلم تستطيع تحديد التخصصات النادرة ، فما نعلمه أن التخصص النادر حدد على أساس أن نسبة المعلمين الكويتيين لا تزيد على ٣٠٪ ، وهذا خطأ ، لأن نسبة المعلمين الكويتيين في جميع التخصصات لا تتعدى ٣٢٪ ، معنى ذلك أنهم لن تصرف لهم البدلات .

س: وعدتم المعلمين بتخفيض النصاب إلى ١٦ حصة بدلاً من ٢٠ حصة ، على أن تقدم لهم المكافأة المالية عن الفروقات ؟.

ج: الآن مازلنا ننتظر اكتمال الأعداد والآن ندرس إعطاء بدلات الحصص الزائدة ربما لتخصص الرياضيات وغيرها من التخصصات التي نحتاج إليها .

س: ذكرتم أن قانون توزيع الخريجين الجدد على منطقتي الأحمدي والجهراء ليس قانوناً عسكرياً ؟.

ج: نعم ، وبالفعل تم تغييره واقتصرت التخصصات التي وزعت على غير مناطق سكنهم إلى التربية الإسلامية ، التربية الفنية ، الاقتصاد المنزلي ، ورياض الأطفال ، وهي التخصصات التي يوجد فيها حاجة .

س: إعادة النظر جذرياً في أوضاع المعلم من جميع الجوانب تعد (فرض عين) إذا كنا ننشد التطوير الحقيقي . وتقول في ذلك منظمة اليونسكو إن الاهتمام بالمعلم أصبح هو (الاستراتيجية) لمواجهة أزمة التعليم في عالمنا المعاصر ، فما هو ردك ؟.

ج: لابد أن ندرس بالفعل وضع استراتيجية للاهتمام بالمعلمين وأساليب التدريس المطبقة الآن في كليات إعداد المعلم وطريقة تدريسه وأسلوب تفكيره ، فحالياً يرصد ذلك كله لإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لتطوير ذلك .

س: هل لابد من وجود ميزانية لتدريب المعلمين لأنه (لا يمكن لأي نظام

تعليمي أن يرتقي أعلى من مستوى المعلمين فيه) ، لقد أكد تقرير ملامسة المستقبل الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٩م على أن نوعية المعلم هي مفتاح تحسين أداء الطالب بغض النظر عن حالة المدارس ، أعداد التلاميذ ، طبيعة البيئة المحيطة أو أي عامل من العوامل الأخرى المرتبطة بحياة التلاميذ في بيئة التعلم ؟.

ج: هذا صحيح ، والمعلم فعلاً عليه هذا الدور لأنه إذا تمكنا فعلاً من توفير هذا المعلم الذي يقود الطالب وينفذ المنهج ويتفهم نفسية وقدرات الطالب ، فالوزارة هنا تكون قد حققت هدفاً كبيراً ، ولذلك نجد أن المعلم المتمكن يستطيع إستيعاب أي استراتيجيات أو مناهج .

س: سأطرح عليكم سؤالاً غاية في الحساسية ، وأرجو أن يجاب عليه بنفس الشفافية التي تتمتعون بها وهو ، ما الخير الذي يرتجى من تعليم يقوم به معلم يملؤه الخوف من تلميذ يحمل من المؤهلات الإجتماعية ما يعطيه القوة لفصل المعلم أو الإساءة له ؟.

ج: لا نقبل من أي طالب أن يسيء إلى المعلم مهما كان وضعه الإجتماعي أو غيره ، وفي الوقت نفسه نتمنى على المعلم أن يكون شخصية قوية (فمتى ما صار المعلم شخصية قوية وأحترم نفسه يحترمه الجميع) ، ونحن من جانبنا نحاول معالجة العديد من المشكلات عن طريق الخدمة الإجتماعية بالتعاون مع الأسر وأفراد المجتمع ، ولذلك نحرص على لقائنا مع المعلمين لإعطائهم التوجيهات وكيفية التعامل مع الطالب .

س: ما دمتم تؤمنون بأن المعلم هو استراتيجية التطوير وأن المعلم هو الأساس لتعليم جيد ، لماذا نزلتم بالتقدير وسنوات الخبرة لمعلمات الرياضيات والعلوم ؟.

ج: حتى الآن لم نصدر القرار وإذا أحتجنا فماذا نفعل ؟ هذا الذي أمامنا.

س: إذن الإحتياج يفرض تنازلات ، ولذلك أسألك ألم يحن الوقت بعد أن تعالجوا مشكلة عدم إقبال الذكور على مهنة التعليم بدلاً من الحلول الترقيعية التي تلجأون لها ؟ ونحن لا نلومك كوزير ، وهل نطلب منك أن تضرب الأرض لتنتج لك معلماً ؟!

ج: صحيح ، وأعتقد أنني سأعمل على جعل المهنة جاذبة ، وهذا ليس سهلاً حتى أستقطب مجموعة أكبر من المعلمين والمعلمات للإتجاه إلى التخصصات التربوية وأحسن بيئة التعليم وبشكل سريع حتى نتغلب على قضية النقص في المعلمين إلى جانب البدلات النادرة .

س: والمعلم الوافد ؟.

ج: سنحاول البحث في ذلك .

س: ما تصوركم لسياسة القبول في الجامعة ؟ هل ستستمر السياسة الحالية ؟.

ج: نعم ، ويحكمنا في ذلك السعة المكانية وأعضاء هيئات التدريس والتخصصات المتوافرة وأعداد المتقدمين وخريجو العام الماضي .

س: هل حققت سياسة القبول في الجامعة والتعليم التطبيقي أهداف التنمية والسياسات ؟.

ج: أعتقد أنها حققت نسبة لا بأس فيها ، نعم لم تحقق أهدافها بالشكل المثالي ولكن لله الحمد فلدينا عدد كبير من الخريجين يساهمون في عملية التنمية .

س: وما تصوركم للتخصصات التي يزيد فيها عدد الخريجين على حاجة المجتمع ؟.

ج: أولاً : في قضية القبول يجب أن تكون هناك وقفة لتوجيه الشباب إلى تخصصات يحتاج لها البلد ، وعلينا ألا نستمر في افتتاح تخصصات لسنا بحاجة لها .

ثانياً: علينا إستيعاب الخريجين الحاليين في أي أماكن عمل لها علاقة بتخصصاتهم وألا نتركهم دون عمل وإن خضعوا إلى دورات تدريبية ، ونحن في التطبيقي مستعدون لذلك ، فالتطبيقي لديهم إستعداد لعمل تدريب على كل المستويات .

مقابلة صحافية مع
الأستاذة الدكتورة الشيخة ميمونة خليفة العذبي الصباح**
نائبة رئيسة إتحاد الجمعيات النسائية الكويتية حول
رأيها في وضع المرأة السياسي *

س: في البداية سألتها بناء على قراءتك للواقع السياسي الكويتي ، هل ترين بأن الديرة تسير في الطريق الصحيح ؟.

ج: نحمد الله تعالى ، فالكويت تسير في الاتجاه الصحيح وهي دائماً تسعى لمزيد من النهضة والحرية والعدالة والتقدم والإستقرار . وكباحثة في التاريخ أستطيع القول بأن بلدنا نشأ على الشورى وعلى نظام حكم أبوي ظل يتقبل دواعي التطور من أجل وطنه متوائماً بذلك مع مطالب الشعب إلى أن حصل على الإستقلال من الحماية البريطانية وتم بناء الدستور ودولة المؤسسات . وإذا كانت العملية الديموقراطية قد واجهت بعض العثرات فهذا أمر لابد منه ، فالمهم هو السعي لتصحيح هذه المسيرة . وقد خطونا بفضل الله تعالى وحكمة حكامنا وعطاء شعبنا خطوات كبيرة خلال فترة الأربعين عاماً الماضية ، وقد تم استثمار الذهب الأسود منذ أن تفجر في أرضنا الطيبة لصالح تقدم بلادنا ومن أجل بناء دولة حديث ولصالح رفاه شعبنا . وكانت الخطوات التي خطتها الكويت في الفترة التي سبقت الإستقلال جيدة ولم تستطع دول أخرى قريبة من نظام حكمها أن تخطوها ، وبناء على كل ذلك فلم نواجه أية عثرات ولكننا واجهنا صعوبات من الخارج بسبب أنظمة الحكم المتعاقبة في العراق والتي كانت تطمع في هذه الجارة الصغيرة الودودة حتى تفجرت الأطماع عملياً بشكل شديد البشاعة على أيدي النظام العراقي الصدامي البائد فقام بعدوانه

---

* جريدة السياسة الكويتية الصادرة بتاريخ ١٢/٩/٢٠٠٤م ، العدد ١٢٨٦٦ .

** أستاذة تاريخ الكويت الحديث بقسم التاريخ بجامعة الكويت .

الوحشي يوم الخميس الأسود ٢-٨ من عام ١٩٩٠م . ووجه بموقف كويتي شعبي ورسمي مشرف لم يكن ينتظره العدو حتى الصديق ، إذا كان يعتقد الكثيرون أن هذا الشعب المرفه لن يستطيع المواجهة ولكنه وقف وقفة إباء وشجاعة خلف قيادته الشرعية وتمسك بإستقلال بلاده حتى تم طرد الغزاة الآثمين ، ثم كان الموقف الكويتي الشجاع على صعيد حرب تحرير العراق من الطاغية صدام حسين ، وكان هذا الموقف واضحاً لا لبس فيه وإستقبلت الكويت الحلفاء لمساعدة الأشقاء العراقيين في تحرير بلدهم من هذا الطاغية الذي ظل يحكمهم بالحديد والنار سنوات طوال ، والذي قاسى من فترة حكمه أيضاً جيرانه ، وأما على الصعيد الداخلي فإن سمو رئيس مجلس الوزراء يستحق أن نشد على يديه ونحن نراه مع الفريق الحكومي يخطون خطوات فاعلة في جميع المجالات وآخر جهوده الآسيوية الأخيرة الهادفة إلى تنشيط الاقتصاد فضلاً عن لقاءاته المباشرة مع المسؤولين خصوصاً مع وزراء الخدمات من خلال مناقشة الأمور الحيوية التي تمس الحياة اليومية ، ولأجل هذا كله أرى أن الكويت إن شاء الله تعالى تسير على الطريق الصحيح خصوصاً وأن دورها على الصعيد القومي لا يزال كما كان مشرفاً ، فهي تقدم لأخواتها ما تراه واجباً قومياً من دون منة رغم ما كان من البعض خلال فترة أزمتها واحتلالها .

س: وهل تعتقدين أن الخطر العراقي قد زال تماماً عن الكويت ؟.

ج: في الحقيقة نحن لا نستطيع أن نحاكم النيات ، ولاشك أننا نأمل من الإخوة الذين يعملون على بناء العراق الجديد أن يكونوا صادقين مع طروحاتهم وتوجيهاتهم التي يعلنونها في إقامة علاقات أخوية وودية قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون المثمر لمصلحة البلدين والشعبين الشقيقين ، وهذا ما نعتقد نحن به إن شاء الله تعالى ، ونحن إلى الآن مازلنا وإياهم في فترة فرح لتخلصنا من ذلك الطاغية الذي كان يؤذيهم ويهددنا .

س: لو تحدثنا عن محنة الغزو العراقي ، فهل تعتقدون أن الكويت إستفادت من هذه المحنة كما يجب ؟.

ج: من دون شك ، فإن توحيد الصفوف فيما بين شتى طوائف الشعب خلال محنة الغزو العراقي الغاشم لبلدنا كان من أكبر المكاسب فرفض الجميع للإحتلال والإصرار على إستقلال الوطن كان موقفاً مشرفاً شهد به لنا القاصي والداني ، أما على صعيد الرفاه فقد كنا نقول خلال فترة الغزو بأننا سنكون أكثر جدية حال عودة وطننا مستقبلاً ونتخلى عن الرفاه ، ولكن هذا لم يتحقق سوى في جوانب وليس في كثير من الجوانب فمثلاً بدأ الشباب عندنا يتقبلون العمل في أعمال لم يكونوا يتقبلونها قبل الغزو . أما على صعيد أمور أخرى كالخدم مثلاً فلا تزال هناك بعض الاتكالية عند البعض كما لا تزال هناك ظواهر اجتماعية سلبية في مجتمعنا تماماً كما أن هناك ظواهر سلبية في مجتمعات أخرى وفقاً لطبيعة كل مجتمع .

س: إذا ما تحدثنا عما هو حاصل على الساحة المحلية ، فلماذا برأيك تتسم لغة الحوار بين القوى السياسية بتشنج واضح ؟.

ج: لأننا حتى الآن لم نستطع استيعاب مفهوم الحرية والديموقراطية بشكل صحيح ، فالمفهوم السائد عندنا هو أن الحرية تمتد لتشمل التجاوز على الآخرين ، وهذا بلا شك أمر يتنافى مع قيم وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي يأمرنا ويحثنا على الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن ، وما هو حادث على هذا الصعيد عندنا ليس مقصوراً على بلدنا لكن ما دمنا نتحدث الآن عن الكويت فأستطيع القول بأن مفهوم الحوار الصحيح القائم على (التي هي أحسن) لا يزال غائباً عند الكثير في الكويت وفي بلادنا العربية ، وربما لهذا السبب لم نستطع حتى الآن أن نكسب الآخرين في حين أن إسرائيل هذا الكيان الصغير الذي تم زرعه في أرض عربية أستطاع

أن يكسب الغرب ويدفعه لدعمه والوقوف بجواره في كل شيء هذا رغم أننا في بلادنا تربطنا بالرب مصالح مشتركة أكبر بكثير من تلك التي تربطه بإسرائيل ، وعندما أقول الغرب فإنني أعني أمريكا والغرب ، وبحكم هذه المصالح الكبيرة المشتركة تستدعي منا بالضرورة أن نكسب الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ، لكننا مع الأسف نعتمد بدلاً من ثقافة الحوار ثقافة (الشتيمة) ونعلق أخطاءنا دائماً على مشبك الاستعمار الذي انتهى منذ زمن ولم نستطع أن نستثمر ثرواتنا لصالح قضايانا وخير دليل أن المسؤول في بلادنا حتى ولو كان وزيراً عندما يحضر مؤتمراً ما يصل به الأمر أن يقف ويكيل الشتائم للغرب ولأمريكا ، فكيف ننتظر بعد ذلك من الآخرين أن يدعمونا ويستجيبوا لنا ويتفهموا قضايانا ؟.

س: هذا عن حوارنا مع الآخرين ، فماذا تقولين في شأن الخلاف المزمن بين الإخوة الأعداء في الكويت إن جازت التسمية وأعني الإسلاميين والليبراليين ؟.

ج: هذا عائد إلى أننا لا نعرف المفهوم الصحيح للحوار ولا نعرف أين نلتقي ، وهذا الخلاف ليس فقط بين الإسلاميين والليبراليين وهو عائد إلى المصالح والماديات التي باتت تطغى على مجتمعنا وعلى كل المجتمعات ، وعليه فلم يعد صالح الوطن هو الأمر المستهدف من الحوار بالاندفاع والتشنج بين التيارات ، بل أصبحت هناك مصالح خفية مع الأسف إلى درجة أن الخلاف هذا لم يعد مقصوراً على كونه بين الإسلاميين والليبراليين أو بين أحدهما وغيرهما ، بل بات فيما بين الإسلاميين أنفسهم مع الأسف وبطريقة التشنج والتعصب إلى درجة أننا وصلنا إلى أن نرى من بيننا في هذا المجتمع المسالم تسوده قيم ديننا الحنيف التي هي قيم إصلاحية كفيلة حال أتباعها بإصلاح المجتمع ، وأنا شخصياً قد أتعاطف مع التيار الإسلامي كثيراً انطلاقاً من قيم الإسلام وتعاليمه ولكني أرفض

هذه الاتجاهات المتشنجة وهذا التعصب الأعمى وأرفض أي توجه شاذ يدعم الإرهاب ، فأنا كغيري من الكويتيين والكويتيات نشأنا في بلد نشأ على السلام والمحبة والحياد ، ولهذا نستغرب أن يخرج من بيننا مع الأسف الشديد من يشجع على الذهاب إلى العراق والمشاركة في تلك الأعمال الدموية التي تدمي قلوبنا جميعاً والتي ترتكب باسم الإسلام ، والإسلام منها براء وهذا أمر يقلقنا لأنه يشوه صورة ديننا الحنيف .

س: هل يمكن القول أن الإسلاميين في الكويت يتحملون جزءاً كبيراً من مسؤولية تشويه صورة الإسلام ؟.

ج: من دون شك ، ولكني أقول بعضهم لا كلهم وهؤلاء هم الذين تعصبوا واندفعوا ولكن يبقوا شواذاً وراحوا يسهمون في تمويل بعض الجهات المتطرفة التي تشجع على الإرهاب أو يسهموا في تجنيد ولو عدد قليل يقعوا ضحايا لهم ، وأصبحنا نجد واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة مقبوض عليه في جهة ما من العالم بسبب دعم الإرهاب ، وهذا أمر لاشك لا نقبله ولم نكن لنتوقعه .

س: ما دمت تحدثت عن الإرهاب فهل تعتقدين أن الكويت كدولة إستطاعت أن تقدم شيئاً إيجابياً على صعيد مكافحة الإرهاب ؟.

ج: في الحقيقة يمكن القول إن هذا البلد الصغير في حجمه وبهذه الإمكانات قد استطاع على ما أعتقد قد نجح رغم خروج بعض الشواذ الذين ساهموا بشكل أو بآخر في دعم الإرهاب ، أقول قد نجح هذا البلد بشكل أو بآخر في مكافحة الإرهاب والحد منه لا بالقول فقط بل بالعمل المقرون بالقول .

س: وما رأيك في القول القائل بأن الكويت لا يزال فيها خلايا إرهابية نائمة ؟.

ج: هذا القول بلا شك يقول به ويدعمه التيار الليبرالي بشكل عام ، ومازلت أقول إن الذين أسهموا في دعم الإرهاب بشكل أو بآخر من الكويتيين هم شواذ ولا أستطيع القول إن في الكويت لا يزال شكل مخيف من الخلايا الإرهابية النائمة ، وإنما هناك من يتعصب بشكل أعمى لتشجيع العمليات الإرهابية ، ودعني أقول وأكشف رأسي أنه حتى على صعيد عملية سن التشريعات في مجلس الأمة لا تخدم صالح البلاد وتعيق العملية التنموية ، وأنا والحمد لله أعرف قيم وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف ورغم أنني لا أرتدي الحجاب إلا أنني أعرف أنه من الأمور التي يتوجب على المسلمة أن ترتديه ومقتنعة تماماً من ذلك ، ولكن أن يتم سن قانون مثل عدم الاختلاط فهذا ما أتحفظ عليه ، فالطلبة والطالبات إن لم يختلطوا كزملاء وإخوة في المجال التربوي التعليمي وفي ظل توجيه الأساتذة والأستاذات فمتى إذن سيلتقون ؟ وإذا ما التقوا في مجال العمل بعد ذلك فسيبدو الأمر لكل منهما كالبعبع ، وسيكون هناك حذر في التعامل وقد يحدث الخطأ بدافع هذا الهاجس الذي سبق وزرع نتيجة لتضخيم العملية ، هذا إلى جانب الكلفة الاقتصادية الكبيرة وآثارها النفسية والاجتماعية السلبية .

س: إذن سن التشريعات برأيك في البلاد لا يتواكب والمصلحة العامة ؟.

ج: هناك بعض التشريعات لا تتواكب والمصلحة العامة . وأقول هنا كتربوية معايشة للجو الأكاديمي التعليمي إن قانوناً مثل عدم الاختلاط لم يكن له داع ، كذلك فإن التدخل في عملية الحفلات ومثل هذه الأمور لا ينبغي وأقول ولست من مرتادي الحفلات ، فعندي من المشاغل الكثير ولكنها حرية شخصية في أن يستمتع الإنسان بشكل مقنن بالحفلات ، أما منع الحفلات والغناء ومنع المطربين من الدخول فذلك تضييق على الحرية الشخصية ولا ينسجم مع قيم وتعاليم الدين ، وأراه تعصباً أكثر من اللازم مع احترامي للجميع .

س: هذا يعني أنك غير موافقة على الضوابط التي أقرت على الحفلات قبل شهور ؟.

ج: الآن لا أذكر تلك الضوابط لكني في حينها رأيت بأنه ليس هناك داع أصلاً لها ، فالإنسان والأسرة ينبغي أن تكون هي الضابط لأولادها والأمر لا يمنع من الرقابة المانعة لأي تجاوز للآداب العامة ولكن لم يكن الأمر يصل إلى منع الحفلات ووجود ضوابط ، الأمر لم يكن في مكانه .

س: يقول البعض بأن مجلس الأمة في الكويت بات شراً لابد منه ، فهل توافقين على هذا القول ؟.

ج: ضحكت طويلاً ثم قالت : لا ليس لدرجة الشر لكن مجلس الأمة في الكويت (زودها حبتين) كما يقول إخواننا المصريون ، وعملياً خرج عن الحدود الرقابية إلى أمور شخصية وباسم الرقابة التي ينبغي أن تكون إحدى مهام المجلس ، هناك عملية تصفية حسابات بين البعض هذا إلى جانب أن طريقة الاستجوابات وطرح الأسئلة البرلمانية وطريقة الحوار تحت القبة البرلمانية في كثير من الأحيان ومن قبل البعض خارجة عن اللياقة مع الأسف، وهناك أمور من هذا القبيل كثيرة هي التي أدت إلى حل مجلس الأمة مرتين حلاً غير دستوري ومرة ثالثة كان الحل فيها دستورياً والسلطة لم تلجأ لأسلوب الحل سواء في عهد المغفور له الأمير الشيخ صباح السالم أوفي عهد سموه الأمير الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أطال الله عمره إلا عند حالة الضرورة الشديدة لأن مثل هذه الخطوة بعيدة عن إرادة السلطة الحاكمة لأن نظام الحكم في الكويت كما قلت قام على الشورى القريبة من الإسلام وتدرجنا إلى أن ارتضينا الأسلوب الديموقراطي بقناعة الجميع .

س: بعد عام مضى من مسيرة المجلس الحالي ، هل تخشين عليه من الحل أم تتمنين له الحل ؟.

ج: أبداً لا أتمنى له الحل ، وخلافاً لما يقوله البعض فإنني أرى أن مجلس الأمة الحالي جيد ، وإذا كان هناك خروج أو بعض الخروج عن ما يجب أن يكون ويسود فإنه في ذلك أقل من المجالس السابقة خصوصاً المجلسين أو الثلاثة الأخيرة ، كما أن رئيس المجلس الأخ جاسم الخرافي عنصر أمان وإتزان بين الجميع .

س: كيف تستشرفين الصورة في دور الانعقاد المقبل الذي بات على الأبواب ؟.

ج: نحن نسمع ونقرأ في الصحافة وعبر جميع وسائل الإعلام التي تسهم في تأجيج العملية أن هناك من النواب من هو مستعد لتقديم استجوابات من دون عدد ، لكني أعتقد أن الحكومة وبمساهمة العقلاء من أعضاء مجلس الأمة إستطاعت في الدور الماضي أن تتجاوز هذه التشنجات، وأعتقد أن العقل والعقلانية ستسود دائماً في النهاية ، وأنا أرى أن بعض الاستجوابات قد تكون مطلوبة ولكن ينبغي أن تتم بالطريقة التي نظمها الدستور وتتسم باللياقة ، وأنا أبداً لست خائفة مما يطرح في الصحافة .

س: ما القضايا التي تعتقدين أنها ستكون شائكة في الدور المقبل ؟.

ج: قد تكون سألتني هذا السؤال وفي ذهنك الجواب الذي يتمثل في أن أحد أهم هذه القضايا هي قضية المشاركة السياسية للمرأة ، وأعتقد أن الحكومة جادة بشكل كبير في السعي لتحقيق هذا الطموح للمرأة ، وهذا لا يعني أنها لم تكن جادة في المرات السابقة ويكفي أن صاحب السمو أمير البلاد المفدى نفسه هو من أصدر مرسوماً بقانون يمنح المرأة الحق السياسية ، وكان ذلك في عام ١٩٩٩م خلال فترة حل مجلس الأمة ، وهذا المرسوم أعتبره من مراسيم الضرورة وهو يؤكد قناعة صاحب السمو الأمير وقناعة سمو ولي العهد وقناعة سمو رئيس الوزراء بهذا الحق للمرأة ، ولكن ربما يعتقد البعض

أن الحكومة لم تدافع كما ينبغي لإقرار وتمرير هذا الحق ، لكنها دائماً تترك الحرية للجميع خلال عملية التصويت ولا تلجأ لأسلوب الضغط لكي تفرض توجهها ترسيخاً للديموقراطية لكن مع الأسف فإن النواب والمجلس الذي هو بيت الديموقراطية هو من كان يضع العصا في العجلة ، ويقف أمام إعطاء المرأة وهي شقيقة للنواب حقها السياسي على الرغم من قناعة الجميع بحقوقها وإمكاناتها في عملية المشاركة الإيجابية في جميع المجالات وإثبات وجودها على جميع الأصعدة .

س: لماذا برأيك يؤكد الكثيرون والكثيرات إذن أن الحكومة لم تكن في المرات السابقة جادة في تمرير (حق المرأة السياسي) ؟.

ج: لقد سمعت بالفعل هذا الكلام من بعض الأخوات ولا أتفق معهن فيه ، فكما قلت يكفي من الجدية إصدار صاحب السمو الأمير لمرسوم بقانون يحقق للمرأة هذا الطموح ودائماً تصريحات سموه وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء تؤكد تقديرهم لدور المرأة وجدارتها في تولي جميع المناصب السياسية ، ولكن الحكومة دائماً ما تنحو في اتجاه الحسابات وأعتقد أن حساباتها داخل المجلس ليست عيباً ، حتى عندما تسعى لدعم من يدعمها ويساعدها في تنفيذ برامجها خلال الانتخابات البرلمانية لكي يصل إلى مجلس الأمة ويدفع في اتجاه التعاون بين السلطتين فإن ذلك ليس عيباً وهذا حادث في دول ديموقراطية كثيرة .

س: ما مساحة التفاؤل لديك في إقرار هذا الحق في الدور المقبل ؟.

ج: أنا متفائلة بأن الحكومة تسير في اتجاه الدفع نحو تمرير هذا المشروع بقوة .

س: كيف تنظرين لخطوة الحكومة الأخيرة المتمثلة في إشهار الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان ؟.

ج: والله هذا شيء طيب وتوجه يبرز الوجه الحضاري والمشرق لدولة الكويت ، وهذا شيء يحسب للحكومة ، وأعتقد أننا في الكويت ليس عندنا ما نخشى أو نتخوف منه عند قيام مثل هذه الجمعيات ، لأن حقوق الإنسان ولله الحمد والمنة محفوظة في بلدنا ومصانة ، وإذا كنا من بين الدول التي تسعى أساساً لدعم حقوق الإنسان في كل مكان فليس من الغريب أن تشهر مثل هذه الجمعية عندنا ولئن كان قد تأخر إشهارها فإن ذلك لم يكن سوى لحسابات - ربما أجهلها - في ذهن الحكومة ولكن تبقى الخطوة مباركة وإيجابية وأتمنى إشهار المزيد من الجمعيات مهما كان نوعها ما دامت العملية تطوعية والهدف منها العطاء للديرة وكل التقدير للأستاذ جاسم القطامي الذي ظل فترة طويلة يسعى لهذه الخطوة ولا شك أنه شخصية عربية تستحق التقدير ولعطائه تم تنصيبه رئيساً للجمعية العربية لحقوق الإنسان .

س: كأستاذة جامعية ،هل أنت راضية عن مخرجات التعليم ومسيرته ؟.

ج: في الحقيقة لست راضية تماماً ومناهجنا عفا عليها الزمن ، فهي منذ زمن المغفور له الشيخ عبد الله الجابر كما قال سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد خلال لقائه المسؤولين في وزارة التربية والتعليم العالي، وعليه فإن كثيراً من المناهج لابد وأن تتطور كما وأن عملية التدريس يجب أن تتطور ولابد وأن نعمل على تحسين أداء المدارس ولا أقول بتقصيره .

س: أشرت من قبل بأن لك طموحات كثيرة ، فهل من بين هذه الطموحات بصراحة المنصب الوزاري ؟.

ج: بصراحة نعم ، فالإنسان لا يختار لنفسه الموقع ، نعم ولكن ليس هناك ما يمنع ، فأنا والحمد لله مؤهلة لهذا المنصب ولن أرفض خدمة وطني من أي موقع كان والمنصب الوزاري هو من أعلى المناصب ، وشرف لمن يشغله وفرصة للإنسان لكي يخدم وطنه ومجتمعه من هذا الموقع .

س: ماذا تقولين للمرأة الكويتية عبر هذا الحوار ؟.

ج: أقول حياك الله ، وكوني مؤمنة بحقك الكامل في المشاركة السياسية ولتكوني كاملة القناعة بأن هذا الحق لا يتعارض مع ديننا الإسلامي الحنيف ، فهكذا تؤكد فتاوى الفقهاء وعليك السعي لنيل هذا الحق بالتعاون مع شقيقك الرجل ، فنحن لسنا في حلبة صراع أو منافسة بل في قارب واحد هدفنا خدمة الوطن والمواطنين .

س: ما برقيتك للحكومة ؟.

ج: يعطيهم الله العافية وليبارك الله خطى الشيخ صباح ليكمل مسيرة التنمية في البلاد وفي شتى المجالات .

س: وفاكسك للنواب ؟.

ج: ليبارك الله في جهودكم الصادقة وفي أداء دوركم وفقاً لما رسمه الدستور لكم ومن دون تشنجات أو الدخول في صراعات لا تخدم وطننا الحبيب .

س: بعيداً عن قيد السؤال ، ماذا تودين أن تضيفي ؟.

ج: وفيت وكفيت وما قصرت .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد ماريو رواتير سفير جمهورية البرازيل الإتحادية لدى دولة الكويت حول العلاقات المشتركة بين البلدين *

س: ما تقييمكم للعلاقات البرازيلية ـ الكويتية منذ توليكم مهام سفير لبلادكم لدى الكويت ؟.

ج: منذ أن تقلدت منصب سفير البرازيل لدى الكويت في يناير ٢٠٠٢م لمسنا قفزة نوعية في تطور العلاقات بين البلدين ، وهذا ينطبق على المجالين السياسي والاقتصادي ، وهنا يمكن أن نذكر زيارة نائب وزير الخارجية البرازيلي أوسمار تشوفي إلى الكويت في العام ٢٠٠٢م ضمن وفد تجاري ترأسه حاكم ولاية سانتا كاتارينا وزيارة وزير الصناعة والتجارة لويس فيرنا ندور فورلان على رأس وفد تجاري من غرفة التجارة العربية البرازيلية في العام ٢٠٠٣م . وكان الهدف المباشر الأساسي لكلا الزيارتين تعميق علاقات الصداقة التي ترجمها حجم التبادل التجاري المتضاعف في السنتين والذي قارب ٨٠ مليون دولار .

س: ما أهم ما حققته اللجنة الكويتية ـ البرازيلية لتفعيل التعاون بين البلدين؟.

ج: خلال زيارة السكرتير العام في وزارة الخارجية وقع مع وكيل وزارة الخارجية الكويتية خالد الجار الله مذكرة تفاهم ، ومنذ ذلك الوقت لم

يكن هناك إجتماع لعمل إطار لهذه الاتفاقية ، والاتصالات السياسية بين البلدين عرفت تطوراً كبيراً خاصة وأن المبادرة قام بها الرئيس الحالي للبرازيل لويس

---

* جريدة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٤م ، العدد ١٠٢١١ .

دي سيلفا الذي أخذ ضمن أولويات مهامه تقريب دول أمريكا الجنوبية والدول العربية ، وهذه المبادرة قامت على أساسين الأول أن هناك قواسم مشتركة بين العالم العربي ودول أمريكا الجنوبية لإمكانية العمل والإستثمار التقني والتعاون العلمي والثقافي وتبادل الأساتذة والطلاب ، وبناء جسر بين هاتين المنطقتين الجغرافيتين بما في ذلك تبادل الخبرات في المجال الرياضي ، والسبب الثاني هو الحضور العربي القوي في دول أمريكا الجنوبية وخاصة في البرازيل ، حيث يوجد على سبيل المثال نسبة ١٠ في المائة من اللبنانيين في الكونغرس البرازيلي كأعضاء ينتمون إلى جنس عربي .

س: هل يقتصر التعاون على العلاقات الثنائية ؟ أم هناك أطر إقليمية أخرى مطروحة للتعاون ؟.

ج: في أمريكا الجنوبية لدينا ميركوسول على غرار ما هو موجود في دول الخليج (مجلس التعاون الخليجي) ولذا فنحن نرى أنه من الأنسب أن يلعب هذان التنظيمان الإقليميان دوراً مهماً في مبادرة التعاون بين الجانبين ، فمجلس التعاون الخليجي الذي ترأسه الكويت حالياً و (ميركوسول) رابطة دول جنوب أمريكا ، التي ترأسها البرازيل أيضاً يجب أن يعملا بجد لبناء جسور مع تجمعات اقتصادية أخرى ، والمثال الأفضل لهذه السياسة الحكيمة والتي برزت في إطار مجلس التعاون الخليجي نبعت من الكويت تحت القيادة المتنورة لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد ووزير الخارجية الشيخ محمد الصباح صاحب الرؤية الاقتصادية العميقة والتي ترجمت خلال زيارتيهما الرسميتين إلى عدد من دول آسيا وتوجتا بتوقيع اتفاقيات اقتصادية مهمة مع هذه الدول الآسيوية لإنشاء مناطق تجارة حرة في المستقبل بين دول مجلس

التعاون الخليجي ودول مثل الصين واليابان وسنغافورة والهند وباكستان ، وتجدر الإشارة كذلك إلى المفاوضات بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي للغاية نفسها .

ونحن نطمح إلى إنتهاج نفس الديناميكية من خلال مفاوضات بين رابطة دول أمريكا اللاتينية وعدد من دول أمريكا الجنوبية كما هي الحال بين رابطة دول أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي ، ولهذا آن الأوان لبدء المفاوضات بين مجلس التعاون ورابطة دول أمريكا الجنوبية .

س: وهل هناك أي تطور يذكر فيما يتعلق بمجال التعاون التجاري بين البرازيل ودول مجلس التعاون الخليجي ؟.

ج: كما ذكرت نرغب في توقيع إتفاقية ثنائية نعرف من خلالها ما يمكن أن يكون محل تعاون بين التجمعين الإقليميين وخاصة في مجال تشجيع إستثمار رؤوس أموال الدول الأعضاء الغنية في مجلس التعاون الخليجي ، وكذلك الدول المنتجة للبترول في أمريكا الجنوبية والتي يتوفر لديها تكنولوجيا عالية للبدء في مشاريع صناعية مشتركة يمكن أن تنوع من الهيكل الاقتصادي لدول التجمعين انطلاقاً من صناعة البترول .

وهناك مجال آخر يفتح آفاقاً أرحب للتعاون بين أمريكا الجنوبية وهو في مجال الشركات العاملة في ميدان الهندسة للعمل ليس فقط في هاتين المنطقتين ولكن في العالم كله .

كما أذكر هنا بالعلاقات العميقة بين الشركات البرازيلية والكويتية وأشيد بالمستوى التكنولوجي المتطور للشركات الكويتية بالمقارنة بما هو موجود في أغلب الدول المتقدمة في أمريكا الجنوبية وأوروبا وآسيا في مجال الصناعات البتروكيماوية ، والأدوية ، والصناعات اليدوية ، والتجهيزات الثقيلة .

س: أين وصلت فكرة فتح خط جوي بين البلدين ؟.

ج: تم توقيع اتفاقية بين الخطوط الجوية الكويتية تختص بمجال الشحن عبر نقل بحري إلى باريس ، وهناك شروط لتشمل هذه الإتفاقية خدمة المسافرين أيضاً .

س: ما قيمة حجم التبادل التجاري بين الكويت والبرازيل ؟ وما أهم الصادرات إلى الكويت ؟.

ج: بلغت قيمة التبادل التجاري مع الكويت ٨٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٢م تشمل مواد الدجاج ، اللحوم المجمدة الحافلات ، الخشب ، الألمنيوم ، الحديد ، الفواكه المعلبة ، العصائر ، الحافلات السياحية الصغيرة الأحذية الرياضية ، الورق ، عجلات السيارات والدراجات ، قطع غيار السيارات .

س: هل يوجد تعاون عسكري بين الكويت وبلادكم ؟.

ج: لا توجد لدينا مشاريع للتسلح مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا ، ونأمل أن يكون هناك نوع من التعاون العسكري في المستقبل .

س: ما موقف حكومة البرازيل من الإرهاب ومن الوضع في العراق ؟.

ج: نحن ضد الإرهاب ، ولم نعارض التدخل الأمريكي في العراق على غرار فرنسا وألمانيا ، وكان لنا تأييد ومساندة لحق الكويت خلال الغزو العراقي وساندتنا الكويت عندما كانت البرازيل عضواً غير دائم في مجلس الأمن .

س: ما تطلعاتكم لأن تكون البرازيل عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي ؟.

ج: البرازيل تستحق العضوية الدائمة ، فقواتها شاركت في عدة عمليات لحفظ السلام في العالم ومازالت حتى اليوم ، ولدينا تطلعات لأن يعيش

العالم كله في سلام بعيداً عن النزاعات ، ومنذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥م ساندت عدة أعضاء البرازيل ، وبعد مرور أكثر من ٥٩ سنة آن الأوان ليكون لنا مقعد دائم . لولا معارضة ما كان يسمى الإتحاد السوفييتي سابقاً وبريطانيا وننتظر مساندة الكويت المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٥٢ .

س: ما تعليقكم على عمليات الإختطاف وإحتجاز الرهائن في العراق ؟.

ج: هذا العمل خارج عن الدين ومبادئ الإنسانية ، لأنهم يحتجزون رهائن أو يقتلون أبرياء أو أشخاصاً يقومون بمهام إنسانية داخل العراق ويساعدون الشعب العراقي كالرهينتين الإيطاليتين والصحافيين الفرنسيين وليس ضد القوات العسكرية .

مقابلة صحافية

مع معالي السيد كلاوس اختباخ سفير ألمانيا

لدى دولة الكويت حول العلاقات الثنائية بين البلدين *

س: مجيئكم إلى الكويت، يأتي في وقت باتت الكويت فيه معبراً رئيسياً ومحطة مهمة لكل الحركة السياسية والاقتصادية والإستثمارية والإعمارية في اتجاه العراق، فأي دور للكويت ترونه في هذه المجال؟.

ج: من الواضح جداً وبحكم موقع الكويت الجغرافي كدولة مجاورة للعراق وبحكم ثرواتها الطبيعية أنها كانت وستكون في المستقبل مركزاً مهماً لتطوير العراق وإعادة إعماره، كما أن العلاقات الجغرافية ليست وحدها الأساس إنما العلاقات الإنسانية وتفهم الكويتيين لطبيعة الشعب العراقي، إلى جانب تفهمهم للعادات والتقاليد العربية ما يسمح للكويت بمعرفة وتقدير الوضع الحالي في العراق أفضل من ممثلي دولة ألمانيا في الكويت، وأنا أوافق بأن دولتينا تهتمان جداً في موضوع الإستقرار في المنطقة وكلانا يسعى جاهداً لتحقيق ذلك، لهذا أرى أن للكويت وألمانيا فرصة كبيرة للتعاون المشترك من أجل العمل معاً لإعادة إعمار العراق.

س: سقوط النظام العراقي السابق وضع الكويت أمام تحديات جديدة وفتح لها آفاقاً جديدة أيضاً، فكيف لها في رأيكم أن تواكبها؟.

ج: كما سبق وذكرت فإن القرب الجغرافي والتقارب بين الشعبين

لهما دور في العمل على إعادة الإعمار، ونظراً لتوثيق العلاقات بين الكويت والدول الصناعية الكبرى ومنها ألمانيا فإنني على ثقة تامة من أن التعاون بين الدول الثلاث (الكويت وألمانيا والعراق) سيحقق نتائج إيجابية في مضمار

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٣٠م، العدد ١٣٦١٦.

إعادة إعمار العراق ، وأحب أن أؤكد هنا وأقتبس كلمة وزير خارجية الكويت الشيخ الدكتور محمد الصباح في الأمم المتحدة في نيويورك بأن الكويت تعمل جاهدة وبكل ما تستطيع لتحقيق الاستقرار والأمن والتقدم من أجل إعمار العراق، كما إنني أنوه بأن الكويت تعلم أفضل مني كسفير جديد حاجة العراق للمساعدات وتعمل في هذا الإتجاه بعزيمة لا تهدأ ، وأنا أراهن على معرفة الكويتيين بالطريقة الصحيحة للوصول إلى تحقيق هذا الهدف .

س: ثمة ورشة إصلاح إقتصادي بدأتها الحكومة وتعديلات تشريعية تصب في إطارها ، فما تقييمكم لهذا الجهد ؟.

ج: أحب أن أنوه في البداية إلى أن الإصلاحات والتغييرات السياسية أو الاقتصادية تنطلق من جهود الحكومة الكويتية والشعب الكويتي ، وفي الواقع فإن سقوط نظام صدام حسين والتطور الاقتصادي بشكل عام في العالم قد أدى إلى وجود رغبة في حدوث تغيرات جذرية في دولة الكويت على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، وأيضاً في بلدي ألمانيا هنالك تغيرات وإصلاحات سياسية واقتصادية ، وقد تكون هذه قضية مؤلمة لبعض الألمان ، إلا أنها ضرورية جداً كي تتمكن ألمانيا من مجاراة التطورات السريعة في العالم والوصول إلى ما هو أفضل وأحدث ، ولقد أعجبت كثيراً بمعالجة موضوع الإصلاحات في الصحافة الكويتية في الأسابيع الأخيرة وإنني على ثقة بأن التعاون المشترك بين ألمانيا والكويت في كل المجالات وأخص منها المجال الإقتصادي سيصب ولاشك في إطار إعادة إعمار العراق .

س: كيف ترون التوجه الاستثماري الكويتي نحو آسيا ؟ هل هو الخيار السليم ؟.

ج: يجب القول أولاً أن شرق آسيا هي المنطقة الأكثر تطوراً إقتصادياً في العالم وأخص بالذكر الصين ، ولا تستطيع أي دولة أن تتجاهل تلك المناطق

أبداً ، لهذا أعتقد أن زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد إلى تلك البلاد كانت صائبة وضرورية لفتح المجال للسياسة الإقتصادية الكويتية الخارجية قدر الإمكان في اتجاه الشرق ، وأريد أن أنوه بأن ألمانيا منشغلة جداً في تلك المناطق وتبدي اهتماماً شديداً بالسوق الصيني العظيم والاقتصاد الصيني الأكثر نمواً في العالم ، كما أن في جنوب آسيا دولة كبرى مثل الهند تتطور حالياً بشكل إيجابي ومتسارع حيث إن العديد من الشركات الغربية قد فتحت لها أفرعاً في الهند ، ومثال على ذلك برامج الكمبيوتر التي أصبح مركزها الرئيسي الهند ، والهند تعتبر منذ مائة عام شريكاً كبيراً وفعالاً للتجارة الخارجية الألمانية ، وأعتقد أن العمل المشترك معها في دول جنوب آسيا سيتسارع إيجابياً أكثر من الآن إذا ما حل الخلاف بين الهند وباكستان نهائياً ، ولعلنا نلاحظ حالياً تقارب وجهات النظر بين الدولتين الهند وباكستان والنية الصادقة لحل الخلافات بينهما بالطرق السليمة ، وفي تقديري فإن وزير الخارجية الكويتي الدكتور محمد الصباح قد زار كلا البلدين عندما أصبح الانفراج واضحاً .

س : هل ترون أوجه شبه بين عراق ما بعد صدام وألمانيا ما بعد هتلر والحرب العالمية الثانية ؟ وما نصيحتكم للعراق كي ينهض ويستعيد دوره كما نهض المارد الألماني واستعاد قوته ؟.

ج : لا أعتقد إنه بالإمكان أن نعتبر الحالين متشابهين أو متوازيين ، فتاريخياً فإن البلدين مختلفان كلياً إلى جانب اختلاف الظروف سابقاً في سني الحرب العالمية الثانية وما هي عليه الآن ، وأعتقد أن كل دولة يجب أن تجد طريقها إلى الديموقراطية بنفسها دون أن تحاكي أو تقلد أي دولة أخرى ، ولكني أعتقد أيضاً أن مثال ألمانيا في بناء اقتصاد قوي سليم بعد نظام ديكتاتوري قاس ودمار الحرب العالمية الثانية يمكن اعتباره دليلاً على

الرغبة الصادقة للشعوب بالنهوض والبناء ، وعلى أي حال فإن ألمانيا على استعداد تام لمساعدة العراق في كل مجالات إعادة البناء وفي تحقيق وتثبيت الديموقراطية .

س: ما دور ألمانيا في إعادة إعمار العراق ؟ وما حجم حضورها في هذه الساحة التي توفر فرصاً إقتصادية كبيرة ؟.

ج: إن أهم عامل لتحقيق التطور والبناء هو إيجاد الاستقرار والقضاء على الفوضى الأمنية ومن ثم العمل الجدي على المستويات كافة للوصول إلى هذا الهدف ، وأرى بأنه عند تحقيق الاستقرار فإن التطور الاقتصادي للعراق سيتم بخطوات سريعة وأكيدة ، وأحب أن أشير هنا إلى ما يعلمه الجميع بأن العراق بلد غني بموارده الطبيعية وبمياهه وعزيمة شعبه لبناء عراق جديد ، لذا فإن العراق لا يحتاج إلى تمويل بل يحتاج فقط إلى المعرفة والنوعية الجيدة وكلاهما موجودان في ألمانيا ، ولهذا فإنني على ثقة تامة بأن الإستقرار عندما يتحقق في العراق سيكون لألمانيا دور اقتصادي رائد وأحب أن أشير إلى نقطة أخرى في ضوء الحديث عن إعادة إعمار العراق بأن العراق قد ورث عن النظام السابق الديون المرتفعة ، لذا فإن ألمانيا على استعداد في إطار « نادي باريس للديون » للتباحث مع العراق من أجل إيجاد حل لهذه الديون على أن يتم ذلك مع الدول كافة التي إستدان منها العراق .

س: ما حجم التبادل الإستثماري ، وهل هو قابل للتطوير ، وماذا عن السياحة الكويتية في ألمانيا ، خصوصاً يبدو أن حجمها ضعيف ؟ فهل من خطة لجذب السياح الكويتيين ؟.

ج: لا أريد أن أنكر الإحصاءات الاستثمارية المتوافرة ، فهي بصورة عامة لا يمكن الإعتماد عليها ، ومن الواضح جداً أن الكويت تعتبر مستثمراً

كبيراً في ألمانيا وتحديداً تعد أفضل الدول العربية المستثمرة في السوق الألمانية ، وفيما يتعلق بالإستثمارات الألمانية في الكويت فمن الواضح أن دولة الكويت قوية مالياً وليست بحاجة لرؤوس أموال أجنبية ، وألمانيا عموماً تقدم مساعدة كبيرة للمعرفة والإعتماد التجاري والجدي والنوعية الأفضل ، وهنالك في كلا الاتجاهين مساحة كبيرة للاستثمار بين البلدين ، ومن المؤكد أن التغيرات الاقتصادية والإصلاحات الجارية حالياً في الكويت ستؤدي بصورة طبيعية إلى تشجيع وزيادة الاستثمارات الألمانية في الكويت ، كما أن هنالك عاملاً مشتركاً مهماً لا يقتصر فقط على الإستثمار في الإتجاهين بل الاستثمار الألماني الكويتي المشترك في الدول الأخرى وأخص دول العالم الثالث ، وفي هذا الإطار ينتظرنا عامل كبير ومهم جداً في إطار التعاون المشترك بين البلدين .

أما بخصوص السياحة الكويتية في ألمانيا ، فأعتقد أنها قد تطورت وبشكل إيجابي إذ أستطيع أن أحكم على ذلك من خلال حجم إصدار تأشيرات الزيارة التي تمنحها ألمانيا للسياح الكويتيين ، والمعروف أن ألمانيا لديها الكثير مما تقدمه للسياحة بشكل عام والسياحة المتخصصة للعلاج في المراكز الصحية من مستشفيات ومصحات مشهورة لإعادة التأهيل وهذه تتم بشكل مرض جداً .

س: الحضور الثقافي الألماني ضعيف كويتياً ولا إقبال على تعلم اللغة مثلاً ، فما رأيكم ؟.

ج: أشعر بأن الثقافة الألمانية واللغة الألمانية لها مكانتها وتقديرها في الكويت ، وأستطيع أن أؤكد على أن اللغة الإنكليزية والثقافة الإنكليزية هي المسيطرة في الكويت ، وهي ظاهرة عالمية حيث نجد أن اللغة الإنكليزية هي لغة العالم ، إلا إنني أؤمن بأن هناك مساحة ما للثقافة الألمانية واللغة

الألمانية والعلوم الألمانية كي تجد لها موقع قدم في الكويت من قبل المهتمين ومن المؤكد أن لألمانيا تاريخاً حافلاً في إكتساب المعرفة عن الشعوب الأخرى خصوصاً الشعوب العربية والثقافة العربية حيث وصل المستشرقون الألمان إلى هذه البلاد منذ أواخر القرن التاسع عشر ، ولهذا إستطاعت ألمانيا أن تلعب دوراً مهماً في الحوار بين الشرق والغرب وفي التفاهم بين الشعوب .

س : هل أثر اختلاف المواقف الألمانية والكويتية من حرب تحرير العراق في العلاقة بين البلدين ؟.

ج : أجيب على هذا السؤال بكل وضوح (بكلا) ، لأن موقف كل دولة يتأثر بالمعطيات الجغرافية والاقتصادية وهي تختلف من دولة لأخرى ، وهذا يعلمه السياسيون في كلا البلدين ولا يجدون أي غضاضة في استمرار التعاون بينهما بغض النظر عن موقف كل دولة من حرب تحرير العراق طبقاً لمصالحها ، وإنني شخصياً أتفهم موقف الكويت فيما يخص حرب تحرير العراق لأن الكويت قد عانت الكثير من النظام العراقي السابق وعملت جاهدة على إزالته ، وفي الفترة القصيرة التي قضيتها في الكويت لمست تفهم الكويتيين لموقف ألمانيا المعارض للحرب .

س : هل أنتم متفائلون بعودة الإستقرار إلى العراق والمنطقة ؟ وهل ترون إحتمالات لقيام حرب جديدة وإهتزازات أخرى ؟.

ج : إنني بطبيعتي رجل متفائل والوضع في العراق سيستقر من دون شك ولكن السؤال هو متى ؟ ومن المؤكد أن الوضع في المنطقة بصورة عامة قد تحسن كثيراً بعد سقوط نظام صدام حسين لهذا لا أرى أي دلائل لنشوب حرب جديدة في المنطقة ، فالأمر يتعلق باستقرار العراق فقط .

س: هل ترون أن حال عدم الإستقرار يمكن أن يمتد إلى دول مجاورة للعراق ؟.

ج: أعتبر عدم الإستقرار في العراق خطراً يهدد العالم أجمع وأرى أن في العراق حالياً العديد من المنظمات الإرهابية الناشطة جداً ، وهذا ما يشكل خطراً على العالم أجمع وليس فقط على دول الجوار ، وهنا أشير إلى ما قاله وزير خارجية الكويت الدكتور محمد الصباح أمام الأمم المتحدة في دعواه لتضافر الجهود الدولية كافة والعمل المشترك للقضاء على هذا الإرهاب الذي يهدد السلام العالمي ، وعلى المجتمع الدولي أن يعمل بشكل مشترك وجدي لمكافحة الإرهاب ، وهنا يأتي دور دول الجوار للمساعدة في القضاء على هذه الآفة ، وهذا ما أكده أيضاً وزير خارجية الكويت قائلاً : إن الكويت تقدم تضحيات ومساعدات كبيرة لتحقيق هذا الهدف .

س: لقد بدأتم تحركاً مشتركاً مع فرنسا لتسويق فكرة توسيع مجلس الأمن وحصولكم على العضوية الدائمة فيه ، فأين وصلت المساعي في هذا المجال ؟ وهل يمكن أن ترى الفكرة النور ؟ وما موقف الكويت في هذا المجال ؟.

ج: الأمر ليس مجرد أن تحصل ألمانيا على مقعد دائم في مجلس الأمن ، فالوضع العالمي في القرن الحادي والعشرين يختلف كلياً عنه في الأربعينات من القرن الماضي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة ، ثم تطوير هذه المنظمة العالمية كي تستوعب كافة التغيرات الحادثة في العالم ، وهذا يبرز دور ألمانيا الذي بناء عليه أن تحصل على مقعد دائم في مجلس الأمن وهذا ينطبق أيضاً على اليابان ، وعلى كافة دول العالم أن تؤيد وصول ألمانيا إلى مقعد دائم في مجلس الأمن ، وهي ثالث قوة إقتصادية في العالم ، وهكذا تفعل دولة الكويت أيضاً بتأييدها لهذا

الطلب ، وأيضاً أشير إلى ما أكده الدكتور محمد الصباح بشأن الإصلاح والتغير في هيئة الأمم المتحدة الذي أصبح ضرورة ملحة ، لذا فإن مركز الثقة لا يكون في حصول ألمانيا على مقعد دائم ولكن في إجراء هذه الإصلاحات الكثيرة والضرورية في القرن الحادي والعشرين ، وفي هذه السنة هناك الكثير من المباحثات والإجتماعات المختصة لتحقيق هذه الإصلاحات وآمل أن نصل لنتائج إيجابية في هذه الدورة الحالية للأمم المتحدة كما إنني متفائل جداً بأن وصول ألمانيا إلى مقعد دائم سيتم في السنة الحالية أو المقبلة أو التي تليها لأن التطور المنطقي يتطلب ذلك .

س: ألمانيا عنصر فعال في الاتحاد الأوروبي ، والكويت تترأس حالياً مجلس التعاون الخليجي ، فإلى أين وصلت محادثات الشراكة الخليجية – الأوروبية ؟ وهل ترون إمكان تحقيق تقدم في هذا المجال ، خصوصاً أن المسألة كانت عالقة ومتعرقلة ؟.

ج: أعتقد أن هذا الموضوع سيكون مهماً في عملي الحالي والمستقبلي في دولة الكويت ، والاتحاد الأوروبي مهتم في تطوير علاقاته مع العالم العربي بشكل عام ومع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ، وتأتي فرصة ترؤس دولة الكويت لدول مجلس التعاون لتعطيني شخصياً مع زملائي من سفراء الاتحاد الأوروبي دفعة قوية للعمل في هذا الاتجاه والوصول إلى اتفاق مشترك .

س: هل أنتم راضون عن حجم التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية مع الكويت ؟.

ج: بما أن ألمانيا هي ثالث أهم دولة مصدرة للكويت فإن هناك دوافع وعوامل كثيرة لزيادة هذا الحجم من التبادل التجاري ، وأعتقد أن كل سفير يريد تطوير العلاقات الاقتصادية بين دولته والدولة المضيفة ، لذا فأنا

سأعمل جاهداً لتحقيق ذلك ، وأعتقد أن زيارة الوفد الاقتصادي الكويتي إلى ألمانيا ولقاء المستشار شرويدر سيؤديان إلى نتيجة اقتصادية جيدة وسيكونان في مثابة بوابة للانفتاح الاقتصادي وزيادته بين البلدين .

س: كيف تنظرون إلى الديموقراطية الكويتية وتجربتها في المنطقة ؟ وهل ترون أن ثمة جوانب تحتاج إلى تطوير وإصلاح ؟.

ج: لقد اندهشت كثيراً وبشكل إيجابي لمساحة الحرية والنقاش الموجودين في الصحافة الكويتية والبرلمان الكويتي ، حيث وجدت الكويت طريقها وبشكل مبكر ، أي مباشرة بعد الإستقلال لبناء نظام ديموقراطي حر يمكن الاعتماد عليه ، وهناك دول أخرى بدأت لتوها تسلك هذا الطريق ، وأعتقد أن بإمكان الكويت أن تعطي مثالاً جيداً لهذه الدول لتسير على خطاها ، والكويت أعطت الدليل لمن يعتقدون أن الديموقراطية لا تتناسب ولا تتماشى مع الإسلام ، وأثبتت حقيقة كون الإسلام هو أساس الديموقراطية ، ولهذا أجد نفسي متفائلاً جداً فيما يتعلق بتطور الأوضاع في العراق والتي لابد أن تصل إلى الديموقراطية ، وإنني لا أوافق هؤلاء الذين يقولون إن الديموقراطية لا تنسجم مع وضع العراق وهذا طبعاً غير صحيح .

لقد مارست الكويت الديموقراطية وأصبحت عريقة في هذه التجربة ، ورغم اختلاف ظروف البلدين فإن العراق سيحقق الديموقراطية ، وفيما يتعلق بإصلاحات الديموقراطية في الكويت فإنني معجب جداً بالنقاشات الدائرة حالياً بهذا الصدد ، وأنا طبعاً لست في وضع يجيز لي أن أقترح ما على الكويتيين أن يقوموا به من أجل ذلك ، فإنهم اعلم مني بمصالحهم وما هم بحاجة إليه في إطار الديموقراطية .

مقابلة صحافية

مع معالي السيد كريستوفر ويلتون سفير المملكة المتحدة لدى دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة*

س: الرئيس الفرنسي قال: «لقد فتحنا أبواب الجحيم في العراق ولا نقدر على إغلاقها»، هل تعتقدون بصواب رؤية الرئيس الفرنسي؟ وهل ما زال على موقفه القديم ويجدد دائماً تذكيركم (لندن وواشنطن) إن ما تم في العراق خطأ؟.

ج: لم يتخذ قرار شن حرب عسكرية على العراق بلا ترو. فقد كان واضحاً لنا أنه مع الإخفاق المتكرر للنظام العراقي في التقيد بالتزاماته الدولية، لم يكن لدينا أي خيار سوى التدخل. لقد تحدى صدام حسين الأمم المتحدة لمدة ١٢ عاماً، بل وعلاوة على ذلك استمر في تحديه للمفتشين عن الأسلحة. حتى أنه بحلول آخر شهر مارس ٢٠٠٣م، لم يعد هناك أي عضو من أعضاء مجلس الأمن يقول بأن صدام لا يشكل مصدر تهديد للسلام الدولي والأمن أو بأنه كان منصاعاً للقوانين. هدفنا الآن هو النظر إلى مستقبل العراق ومساعدة الشعب العراقي لتحقيق السلام والإزدهار والحرية، نريد أن نرى عراقاً قوياً وديمقراطياً يعيش بسلام مع جيرانه ويلعب دوراً كاملاً في التطور بالمنطقة. إنه يستحق حكومة تمثل جميع فئات المجتمع العراقي. تدعم المملكة المتحدة وبشكل كامل الجهود المبذولة في سبيل إجراء أول انتخابات حرة وديمقراطية لم يسبق أن شهدها العراق منذ أكثر من ٣٠ عاماً، وستقام هذه الانتخابات في شهر يناير ٢٠٠٥م.

س: الدور البريطاني في العراق غير ظاهر للعيان، هل هذا بسبب الضعف الإعلامي البريطاني أم لأسباب أخرى؟.

---

* جريدة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ٦/ ١٠/ ٢٠٠٤م، العدد ١٠٣٠٠.

ج: دور المملكة المتحدة في العراق واضح وجلي . لقد تم تحقيق الاستقرار في جنوب شرق العراق بسرعة أكبر من بعض المناطق الأخرى بعد سنوات من الإهمال في ظل حكم صدام حسين ، ويرجع الفضل في ذلك إلى جهود المملكة المتحدة . لقد تم بذل جهود كبيرة لتحسين البنية التحتية في المنطقة : لقد ساهمت وزارة التطوير الدولي (DFID) بمبلغ ٢٠ مليون جنيه إسترليني لبرنامج بني تحتية للطوارئ يركز على الطاقة والماء والتمديدات الصحية في جنوب العراق . إنه لصحيح كما صرح بذلك وزير خارجيتنا في مقابلة له مؤخراً ، إن العديد من هذه النجاحات لم يتم طرحها في وسائل الإعلام ولكن هذه الإغفالات لم تكن مقصورة على صحافة المملكة المتحدة .

س: العلاقات الكويتية البريطانية قديمة جداً وراسخة منذ سنوات ، لكن في السنوات الأخيرة تصاعدت وتيرة التقارب الكويتي الأمريكي ، فهل هذا على حساب التقارب الكويتي مع بريطانيا بشكل أو بآخر ؟.

ج: تجمع الكويت وبريطانيا علاقة صداقة قوية وهما حليفتان منذ أكثر من ١٠٠ عام . أرى أن هنالك تعاوناً ونمواً مستمرين وتعزيزاً لعلاقاتنا في العديد من المجالات المختلفة . تتمتع الكويت بعلاقات قوية مع كثير من الدول يساهم ذلك في نجاح وإستقرار الكويت ، ولذلك فإننا نشجع ذلك وبشكل كبير .

س: تطرح العديد من الشركات إعلانات في الكويت حول فرص عقارية في بريطانيا يتم تصويرها بأنها نادرة ومبشرة بالربح الوفير ، هل هذه الإعلانات تخضع إلى مراجعتكم أو مراقبتكم ؟.

ج: لا ، ليس لهذه الإعلانات أية صلة بالسفارة البريطانية .

س: هل توجهون النصائح أو الإفادات للكويتي الراغب في الإستثمار العقاري بالملكة المتحدة ؟.

ج: نحن لا نقدم توصيات خاصة للكويتيين الذين يريدون الاستثمار في المملكة المتحدة ، ولكن يسعدنا دائماً أن نجعلهم على إتصال مع الهيئات وجهات الإتصال المناسبة في المملكة المتحدة التي يمكنها أن تساعدهم .

س: كم تأثرت السياحة في بريطانيا من التشدد في منح أذونات الزيارة سواء للسياحة أو حتى للدراسة والتطبيب في بلادكم ؟.

ج: لم تتغير إجراءات إصدار التأشيرات لزيارة المملكة المتحدة بشكل كبير ، لقد أصدرت سفارتنا هنا في الكويت تأشيرات لزيارة المملكة المتحدة هذا بنسبة تزيد ٥ ـ ٦٪ عن العام المنصرم ، في الأشهر الإثنى عشر التي تنتهي في شهر يوليو ٢٠٠٤م ، إن عدد زائري المملكة المتحدة من جميع أنحاء العالم ازداد مقارنة مع العام السابق ، (خلال شهر مايو حتى شهر يوليو ٢٠٠٤م كانت نسبة الزيارة بواقع ١٣ بالمائة ، أي ٦,٦ مليون ، مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق) .

س: تعرض الكثير من السياح الكويتيين هذه السنة إلى عمليات السرقة في لندن والتي تتم في الشوارع وإنتهت العطلة على وقع سطو مسلح على البنك الوطني الكويتي في لندن ، فهل تعانون أزمة في حفظ الأمن الداخلي البريطاني ؟.

ج: بشكل عام إن الأرقام التي تشير إلى معدل الجريمة في المملكة المتحدة قد قلت بنسبة ٥٪ مقارنة مع العام الماضي ، وإن نسبة السرقات المسجلة قد انخفضت بواقع ٦٪ والجنايات هبطت أيضاً بنسبة ٢٦٪ مقارنة مع عام ١٩٩٧م ، وارتفع عدد أفراد الشرطة في المملكة المتحدة ليصل إلى

١٣٩, ٦٣١, ١ اعتباراً من شهر مايو هذا العام ، بالطبع إننا نأسف وبشكل كبير على أي سوء معاملة قد عانى منها زوار بريطانيا .

س: هل بريطانيا راضية عن مقدار الاستثمارات الكويتية فيها أم ترى أن هناك مجالات لرفع أرقام الإستثمار والتعاون الدولي ؟.

ج: إننا سعداء جداً بمعدل الإستثمارات الكويتية في المملكة المتحدة ولاختيار الحكومة الكويتية والعديد من الأفراد الكويتيين الإستثمار من خلال لندن ، هنالك دائماً وبشكل واضح مجالات يمكننا أن نبحث فيها عن إستثمارات أكبر وأوسع .

س: ما رؤيتكم نحو تطور الحريات والديموقراطية في الكويت ؟ هل تعتقدون أن الكويت تقطع خطوات مرضية نحو الأمام أم ترجع إلى الوراء في هذا المجال ؟.

ج: إن لدى الكويت تاريخاً طويلاً في الحوار المفتوح والعرف الديموقراطي ، إن ذلك منعكس وبشكل قوي في مجلس الأمة ، وفي الصحافة الكويتية ، وأيضاً في العادة الفريدة من نوعها المتمثلة في حضور الديوانيات إلا إننا لا نخفيكم سراً بأننا نرغب في أن نرى دوراً سياسياً أكبر للمرأة .

س: هل تابعتم قانون المطبوعات والنشر الذي تقترحه الحكومة والرؤية التي توصلت لها لجنة الشؤون التعليمية في البرلمان الكويتي التي يبدو أن فيها نزوعاً نحو المزيد من التضييق والقيود على عمليات النشر والإبقاء على قيود تمنع حرية إصدار الصحف ؟ .

ج: إننا نتابع التطورات السياسية في الكويت عن كثب ، ولقد سمعنا بأن هناك إقتراحات لتعديل قانون النشر ، إنه من غير المناسب لسفارة أجنبية أن تعلق على إقتراحات لا تزال قيد النقاش ، إلا إننا نحترم وبشكل كبير

مستويات حرية الصحافة الحالية في الكويت ويحدونا الأمل أن تستمر الصحافة هنا في الكويت ديناميكية كما هي عليه الآن .

س: من الخبرة البريطانية في تاريخ المنطقة بشكل عام ، هل تتصورون أن العراق يتجه نحو الهدوء وبناء علاقات صحيحة مع جيرانه أم سيظل أسيراً لحالة الفوضى التي يتوقع البعض استمرارها لسنوات ؟.

ج: لا شك أن الطريق أمام العراق لا تزال طويلة ، من الواضح أن الجروح عميقة وأن المشاكل الأمنية مستمرة ، ولكن المؤتمر الوطني كان خطوة كبيرة في الطريق للمصالحة بين جميع العراقيين لمستقبل آمن لهم ، إن الإنتخابات هي الخطوة القادمة في هذا الطريق نحو الإستقرار وإننا متفائلون بأن الوضع في العراق سيتحسن .

س: هل تتصورون أن أزمة العلاقات الكويتية العراقية المتواصلة منذ إستقلال الكويت وحتى اليوم ستستمر في المستقبل ؟.

ج: جل التوتر القائم تاريخياً بين الكويت والعراق كان سببه صدام حسين ، لقد سمحت الإطاحة به للكويت بأن تتجاوز ذلك الخطر المباشر لتهتم بأمنها الداخلي وتركز على البناء للمستقبل ، إن النمو الإقتصادي والإطمئنان السمتين البارزتين حالياً في الكويت خير برهان على ذلك .

مقابلة صحافية مع معالي
الشيخ جابر دعيج الإبراهيم الصباح سفير دولة الكويت لدى المملكة العربية السعودية حول العلاقة الثنائية بين البلدين*

س: هل العلاقة الإقتصادية بين الشقيقتين الكويت والسعودية ترضي طموح القيادتين ، وهل تلبي إحتياجات مواطني البلدين ؟.

ج: العلاقات الإقتصادية في تطور مستمر ، وخصوصاً هناك ما يجعلنا أكثر تفاؤلاً حيث الاتفاقات الجمركية والعملة الموحدة المنتظر تحقيقها في المستقبل وهذا سيزيد من تعميق العلاقات الإقتصادية .

وأعتقد أنه في الوضع الحالي ، ولتشابه أنواع السلع المطروحة وأذواق المستهلكين ،فإن العلاقة الإقتصادية مرضية إلى حد ما ولكن المواطنين دائماً يتطلعون إلى المزيد والأحسن .

س: هل هناك اتصالات غير معلنة بين الكويت والسعودية حول ما يتعلق بالتعاون الأمني لمكافحة الإرهاب ؟ وهل هذه الاتصالات تشمل منظومة دول مجلس التعاون ؟.

ج: الكل شاهد في وسائل الإعلام الحدث المهم في الأمر الأمني وهو توقيع معاهدة مكافحة الإرهاب من قبل وزراء داخلية دول مجلس التعاون ، وهذا مهم جداً للتعاون بين المسؤولين الأمنيين لمتابعة ومحاربة الإرهاب وطبعاً هناك تعاون وتبادل للمعلومات بين جميع دول مجلس التعاون وخاصة بين السعودية والكويت وتأخذ الطابع غير المعلن لأهمية المعلومات وسريتها وتأثيره على عملهم الأمني .

---

* جريدة القبس الكويتية الصادرة بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٤م ، العدد ١١٢٦٢ .

أما الأمن السياسي ، فهنالك دساتير في بعض دول مجلس التعاون تحدد نوع التعاون الأمني وما عدا ذلك فإن هناك تعاوناً واسعاً وكبيراً في المجال الأمني .

س: المملكة العربية السعودية تعتبر مركزاً مهماً للتجمع الخليجي خصوصاً أن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون مقرها الرياض . ما المهام المناطة بكم تجاه دعم الدور الكويتي وتفعيله داخل هذه المنظومة ؟.

ج: في وزارة الخارجية الكويتية إدارة خاصة هي إدارة شؤون مجلس التعاون ، يدير أعمالها دبلوماسيون كويتيون أكفاء ، تعنى بأمور مجلس التعاون ، والسفارة دورها مكمل لمهام هذه الإدارة المهمة في إيصال المعلومة والتحليل والمتابعة والتنسيق والمشاركة حسب ما يتطلبه الموقف.

س: بحكم منصبكم السياسي هل هناك أمور عالقة بين البلدين السعودية والكويت ؟ وهل هناك ما يشوبها ؟.

ج: العلاقات السعودية - الكويتية الحالية في وضع مميز وممتاز ، وهناك تنسيق في المواقف خصوصاً أن البلدين عضوان في دول مجلس التعاون ، فإن هذه الدول تجتمع وتصدر بياناً واحداً يمثل وجهة نظرها في القضايا الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية ، وأعتقد أن شعبي البلدين لهما خصوصية في العلاقات الحميمة التي هي عامل مساعد لترسيخ هذه العلاقات المميزة .

س: الا تعتقدون أن هناك قصوراً إعلامياً كويتياً في المملكة العربية السعودية ، ولقد أعرب كثير من المثقفين السعوديين الذين التقيت بهم عن أسفهم لذلك.. ما رأيكم ؟.

ج: الدور الإعلامي في سفارة دولة الكويت لدى المملكة العربية

السعودية مغيب لعدم وجود مكتب إعلامي في السفارة ، وحيث أن المملكة العربية السعودية تشهد تطوراً سريعاً في مجال الإعلام وكذلك هناك نشاط اقتصادي وتجاري كبير، وثقافي وطبي وتعليمي وسياسي ورياضي وإجتماعي ، وهناك ندوات تقام بانتظام . ولا ننسى المهرجانات الكثيرة وأهمها مهرجان التراث (الجنادرية) ، وهناك نشاط في جميع المجالات المتعلقة بحياة المجتمع ، لهذا حان الوقت ليكون هناك مكتب إعلامي لمتابعة هذه الأمور والمشاركة فيها أيضاً . ولقد طلبنا من وزارة الإعلام ذلك منذ أكثر من عام لفتح مكتب إعلامي للأهمية .

ولقد ألتقيت مع أكثر من قيادي سعودي وأعرب لي عن إستعداد المملكة وتسخير طاقاتها وإمكاناتها للمساهمات الكويتية الثقافية والعلمية والأدبية .

س : وزارة الخارجية وتحديداً سفارة دولة الكويت في المملكة العربية السعودية لا تقدم العون والمساعدة والدعم للأسر الكويتية التي تتعرض لحوادث حين زيارتها للملكة عن طريق البر أو حين أدائها فريضة الحج ، ما مدى صحة هذا الادعاء ؟.

ج : نعم هناك مشاكل حوادث الطرق التي تحدث أثناء الإجازات الصيفية والشتوية وفترة الحج والعمرة أو المرور عبر الأراضي السعودية ، وتكون هناك حوادث وحالات خطيرة وصعبة حتى في نقلها من موقع الحادث ، ولكننا لم نتوصل إلى حل لهذه المعاناة مع وزارة الصحة الكويتية ، وآخر ما تم إفادتنا به أن وزارة الصحة بصدد تطبيق قانون التأمين الصحي الإجباري على المسافرين الكويتيين . ومن الناحية المنطقية هذا المشروع لن يرى النور إلا بعد وقت طويل ، وحتى ذلك التاريخ هل ستمنع وزارة الصحة وقوع الحوادث ؟ وهل سنحمّل كبار المسؤولين في البلدين مهام

وزارة الصحة ومسؤولياتها في رعاية المواطن وما يتعرض له .. أتمنى كمواطن وكدبلوماسي أن يضع مسؤولو وزارة الصحة آلية وحلاً لهذه المشكلة .

س: هناك جهات عدة في السفارة تحت إشرافكم ومتابعتكم هي ترعى المصالح الكويتية وتتولى توثيق العلاقات الكويتية السعودية منها ضابط الارتباط العسكري الكويتي ، ما المهام المكلف بها ؟.

ج: أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الصباح قراراً في يوليو الماضي بتعيين العقيد الركن طيران حمد عبد الرحمن الطويل رئيساً للمكتب العسكري الكويتي بسفارة دولة الكويت في الرياض . ومن أولويات اهتمام هذا المكتب تعزيز العلاقات العسكرية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية في إطار منظومة دول مجلس التعاون وإتفاقيات الدفاع المشترك بين دول المجلس .

كما أن ضابط الارتباط العسكري الكويتي يعتبر مستشاراً عسكرياً لسفير دولة الكويت ، وهو يكمل ما بدأه زملاؤه من قبله مهمة استكمال مسيرة العطاء لترسيخ وتوطيد العلاقات العسكرية بكل ما يحقق ويخدم مصلحة البلدين من خلال التنسيق بين جميع القطاعات العسكرية في البلدين ، كما أن من مهام مكتب الإرتباط العسكري تعزيز أواصر التعاون العسكري بين الكويت والسعودية وترسيخ المفاهيم العسكرية وتبادل الخبرات والمعلومات العسكرية ، إضافة إلى متابعة شؤون الطلبة العسكريين الكويتيين الدارسين في الكليات والمعاهد العسكرية في السعودية .

كما أن من مهام رئيس مكتب الارتباط العسكري الكويتي التنسيق مع الملحقين العسكريين المعتمدين لدى دولة الكويت والمقيمين في المملكة

العربية السعودية ، وهو المسؤول عن العلاقات العسكرية مع دولهم بحكم عمله كهمزة وصل مع وزارة الدفاع الكويتية . كما إنه يرعى ويشرف على المرضى وشؤونهم (المرسلين إلى المملكة العربية السعودية لتلقي العلاج) بموجب القرارات الوزارية المعتمدة من معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع .

كما أنه على إتصال دائم مع الأمين العام المساعد للأمانة العامة لدول مجلس التعاون للشؤون العسكرية لمتابعة شؤون قوة درع الجزيرة والتدريبات المتعلقة بها .

س : هل هناك تبادل بين وزارتي الدفاع الكويتية والسعودية في ما يخص المعلمين العسكريين والمدربين والمحاضرين ؟

ج : نعم هناك تبادل للأطقم التعليمية والتدريبية بين الأكاديميات العسكرية في البلدين وتبادل واسع في المعلومات عن طريق الأساتذة والمحاضرين الكويتيين والسعوديين من رتب عالية وكفاءة تحمل شهادات عليا وتجارب ميدانية . وهم يتبعون مكتب رئيس الأركان العامة للجيش في البلدين .

س : في جدة توجد قنصلية كويتية هي فرع من سفارة الكويت في الرياض ، ما مهامها ؟

ج : مهام القنصلية الكويتية في جدة هي رعاية المواطن الكويتي عند الاحتياج في حال فقدان وثائق السفر أو إنتهائها وأعدادهم كبيرة لأداء فريضة الحج أو العمرة ومتابعة أحوالهم ، كما تعنى القنصلية بشؤون أبناء الدولة المضيفة ، خصوصاً التجار ورجال الأعمال لمنح مديري شركاتهم الفيز وتزويدهم بالمعلومات التجارية عن الكويت ، كما تقوم بالتصديق على بعض الوثائق .

س: ما أبعاد دوركم السياسي كسفير دولة الكويت لدى المملكة العربية السعودية ؟.

ج: الدور المعهود للسفراء هو توثيق العلاقات الثنائية بين دولة الكويت والدولة المضيفة ، ولكن هناك دولاً يكون سفراؤها محالين للكويت وهم سفراء غير مقيمين ومقر إقامتهم في المملكة العربية السعودية ، ونحن كسفارة كويتية نتعامل مع ثلاثين سفير دولة معتمدين لدى الكويت وليسوا مقيمين فيها ، حيث تتم الإتصالات بينهم وبيننا حسب العلاقات الثنائية وحجمها من مراسلات وتبادل وجهات نظر وديمومة التواصل بين دولة الكويت وبين سفارات هذه الدول ، كما نقوم بالترتيب والتنظيم لزيارات هؤلاء السفراء الثلاثين للكويت متى ما دعت الحاجة .

س: القيادة السياسية الكويتية لها أولويات يقودها سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، انتم مكلفون بها ، هل لنا أن نعرف أهم هذه الأولويات ؟.

ج: السفراء هم المصدر المعتمد لنقل وجهات نظر حكوماتهم ونترجم بكل شفافية قرارات الدولة ، إن كانت لمجلس الوزراء أو لوزارة الخارجية ، فالسفير هو مصدر مصداقية حكومته أمام الجهات الحكومية الأخرى في البلد الذي يمثلون الكويت فيه ، و للأسف تكتب في بعض الصحف أو تطرح أقاويل في بعض القنوات الفضائية غير المسؤولة التي تتناول أحداثاً أو أحاديث لا تمت للواقع بصلة ، فمسؤوليتنا مواجهة من يسيرون عكس التيار، ويقومون بتزوير الحقائق .

س: هل تعتمدون على الوثائق أم الإتصالات الشفوية ؟.

ج: في العمل الدبلوماسي يعتمد كلا الأمرين ، فقد يكون الأمر يتطلب

السرعة في الرد أو إتخاذ الإجراء فتعتمد الشفوية ، وهنالك برقيات عاجلة وفي بعض الأمور يتوافر متسع من الوقت لإجراء مخاطبات رسمية .

س: الكل يعلم أن قيادات الدول تعتمد المراسلات الرسمية كوثائق لا تاريخ ، هل هذا صحيح ؟.

ج: هذا أمر لاشك فيه . هنالك أمور يتوجب توثيقها للتاريخ بموجب وثائق ، وهنالك أمور مهمة ليس بالضرورة أن يؤديها السفير ، بل يقوم بها مبعوث رسمي من سمو أمير البلاد أو سمو ولي العهد أو سمو رئيس مجلس الوزراء أو النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية إن كانت رسائل تحريرية أو شفوية حسب تصنيفها .

س: المبعوث الشخصي لسمو الأمير أو لسمو ولي العهد أو لسمو رئيس مجلس الوزراء أو لأي وزير ، الذي يحمل رسالة مكتوبة أو شفوية ، هل من الضرورة أن تكونوا على علم بفحوى هذه الرسالة .. أنتم كسفير ؟.

ج: لا ليس بالضرورة أن يكون السفير على علم بأدق التفاصيل خاصة فيما ينقله المبعوث الشخصي لسمو الأمير ولسمو رئيس مجلس الوزراء أو للوزير .

س: ما أبرز المشاكل التي يتعرض لها المواطنون الكويتيون في المملكة ؟.

ج: أبرز وأكثر هذه المشاكل هي حوادث الطرق وما ينجم عنها من إصابات خطيرة ، ونعاني من صعوبة النقل والرعاية ، نظراً لاتساع رقعة المملكة العربية السعودية ، وللأسف إن هنالك عدم تفهم من وزارة الصحة الكويتية حول هذه الأمور كما ذكرت آنفاً ، وقد نمي إلى علمي أن وزارة الصحة في دولة الكويت أصدرت قراراً قبل سنتين «بعدم علاج المصابين الكويتيين بسبب الحوادث في أي مكان خارج الكويت» وتم تعميم ذلك على

القنصليات الكويتية في الخارج ما لم تكن هنالك موافقة مسبقة حتى لو كان المواطن مرسلاً للعلاج أصلاً وأصيب بحادث رغم أنهم مواطنون كويتيون ، ولكن الدولة مسؤولة عنهم .

س: كيف ترى العلاقات بين دول مجلس التعاون ؟ وهل أنجز مجلس التعاون الخليجي ما يطمح إليه المواطن الخليجي ؟.

ج : للأسف نظرة المواطن الخليجي تختلف عما نلمسه ونسمعه ، بل ونراه من إنجازات كبيرة وراسخة ومدروسة على المستوى الحالي وعلى المنظور البعيد ، أنا كسفير أسمع وأتابع عن كثب ما يقوله زملائي سفراء الدول العربية والإسلامية ، بل وحتى العالمية الأخرى فهم يشيدون بإنجازات مجلس التعاون ويعتبرونها كتلة إقتصادية وإجتماعية وتنظيماً سياسياً خليجياً على مستوى عال .

مجلس التعاون الخليجي له استراتيجية بعيدة المدى وعميقة المنظور سيلمس المواطن العادي نتائجها فيما بعد فهذا بناء كيان وبناء حضارة وتأسيس منظومة .

إن ما تحقق من إنجاز رائع للوصول إلى التكامل الفعلي والمثمر ومنها على سبيل المثال التعرفة الجمركية والعملة الموحدة التي توضع عليها اللمسات الأخيرة والجواز الخليجي وأمور كثيرة هي ناتج دراسات متأنية وكثير من الأمور لا تأتي نتائجها إلا بعد وقت حتى لا تكون لها إسقاطات أو مواقع فشل .

س: كيف تقيمون ما تبثه بعض القنوات الفضائية وما به من إساءة لبعض دول مجلس التعاون ؟.

ج: يؤسفني غاية الأسف ما تطرحه بعض القنوات الفضائية من إساءة للوضع الخليجي ، بل والعربي والإسلامي خاصة عدم تسمية الأشياء

بأسمائها ، فالإرهابي يسمى مقاومة والمجرم القاتل لأبناء دينه ووطنه يطلقون عليه لقب إسلامي .. لقد أساءوا للإسلام والمسلمين .. ألا يكفي ما تقوم به الصحافة والإعلام الأجنبي واليهودي من تشويه لديننا الحنيف وربط الإسلام بالجريمة والإرهاب .

إن بعض القنوات الفضائية العربية وللأسف تغرز هذا المفهوم .. لا بل وتسيء خاصة لدول مجلس التعاون وتثير الفتنة بين أبنائها من خلال البرامج الحوارية التي تبث سمومها وكأنها تعزز وتساند الإعلام المعادي لكياننا .

هنالك جوانب مشرقة في دول مجلس التعاون ، لماذا لا تسلط هذه المحطات الضوء عليها ؟ ولماذا تقتات على الفتنة وتشويه الحقائق ؟ لقد أصبح المواطن العربي والخليجي تحديداً يملك درجة عالية من التمييز والإدراك ولا تنطلي عليه الفبركات الساذجة .

نص القانون الاسترشادي بشأن مياه الصرف الصحي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر عن إجتماع وزراء الكهرباء والماء الذي عقد في دولة الكويت *

فيما يلي نص القانون الاسترشادي لمياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تمت مناقشته خلال اجتماع وزراء الكهرباء والماء الذي عقد مؤخراً بالكويت وذلك لإقراره وإلزام الدول بما جاء في مواده .

ويهدف القانون الإسترشادي إلى وضع الضوابط والمعايير القياسية التي تحكم الاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها ، وذلك بهدف التوصل إلى مستويات آمنة للإستفادة من مختلف أنواع هذه المياه في مجالات الري الزراعي وري الحدائق العامة والأماكن الترفيهية وتغذية المياه الجوفية مستقبلاً ، والأغراض الصناعية وأية استخدامات أخرى . وذلك لتأمين درجة كافية من حماية الصحة والبيئة من الآثار الضارة الناجمة عن التلوث ، وإنتقال الأمراض من خلال التحكم في نوعية مياه الصرف الصحي المعالجة وتنظيم مراقبة محطات معالجة هذه المياه ، إضافة إلى الاستفادة القصوى من المياه المعالجة ، باعتبارها أحد المصادر غير التقليدية للمياه بما يتفق مع المعايير القياسية الموضحة في النظام ولوائحه التنفيذية .

ويضم القانون الذي أعدته الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٩ مادة وفيما يلي نصها :

---

* جريدة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٤م ، العدد ١٠٣١١ .

المـــادة (١) :

التعاريف والمصطلحات : يقصد بالعبارات والمصطلحات التالية ، المعاني الموضحة أمام كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى آخر .

الدول الأعضاء : دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الجهة المختصة : هي جهة واحدة أو أكثر من جهات الاختصاص المعنية بشؤون الصرف الصحي بالدول الأعضاء .

الترخيص : الموافقة الخطية الصادرة من الجهة المختصة .

المراقـــب : الموظف المعتمد من الجهة المختصة ، والذي له صفة الضبطية القضائية حسب الأنظمة المرعية في كل دولة .

الشخص : أي شخص طبيعي ، أو أعتباري .

مياه الصرف الصحي : هي المياه العادمة التي يكون مصدرها المساكن ، والمباني التجارية ، والحكومية والمؤسسات .

مياه الصرف الصحي المعالجة : هي المياه الخارجية ، من أي محطة معالجة مياه الصرف الصحي ، بعد معالجتها بطريقة سليمة طبقاً للمعايير القياسية المعتمدة لغرض إعادة إستخدامها .

مرافق مياه الصرف الصحي : هي المنشآت والمعدات ، التي يتطلبها جمع مياه الصرف الصحي ، ومعالجتها ونقلها وتوزيعها .

مياه الصرف غير المنزلية : هي مياه الصرف الناتجة عن الأنشطة الصناعية ، أو الطبية ، أو العلمية ، أو أي أنشطة مهنية أخرى .

شبكة الصرف الصحي : هي كل ما يتعلق بنظام نقل وتجميع مياه الصرف الصحي ، التي تتولى إدارتها مصلحة حكومية أو مؤسسة عامة أو قطاع خاص .

المعالجة الثنائية : هي مستوى المعالجة التي يمكن التوصل إليها عن طريق المعالجة الحيوية ، أو غيرها المنتهية بالترسيب الثانوي والتطهير. **المعالجة الثلاثية :** هي مستوى المعالجة التي تلي المعالجة الثنائية المنتهية بالترشيح ، والتطهير ، وأي عمليات أخرى .

المعالجة الحيوية : هي عمليات المعالجة التي تهدف إلى تنشيط البكتريا في مياه الصرف الصحي ، لإنقاص تركيز المواد الملوثة بها .

المادة الملوثة : هي أي مادة فيزيائية ، أو كيميائية، (عضوية أو غير عضوية) ، أو إشعاعية ، موجودة في مياه الصرف الصحي ، وتعمل على تدني نوعيتها ، أو تشكل خطورة عند الاستفادة من هذه المياه .

أقصى مستوى للمادة الملوثة : هو الحد الأقصى لمستوى المادة الملوثة ، المسموح بوجودها في مياه الصرف الصحي ، وفقاً للمعايير القياسية المحددة .

الري المقيد : ري المزروعات باستثناء الخضروات الورقية والجذرية ، التي تلامس ثمارها الأرض سواء أكانت تؤكل طازجة ، أو مطبوخة .

الري غير المقيد : ري جميع أنواع المزروعات بدون استثناء .

المنكشف الصخري : هو جزء من المتكون الجيولوجي تظهر صخوره فوق سطح الأرض .

الحقن المباشر للمياه المعالجة : هو ضخ مياه الصرف الصحي المعالجة ، إلى طبقات الأرض الحاملة للمياه ، بعد التأكد من جودة صلاحيتها .

المياه غير الملوثة : هي مياه ذات نوعية مساوية ، أو تفوق المعايير المحددة لمياه الصرف الصحي المعالجة .

الحمأة : هي المواد العضوية المترسبة ، الناتجة من معالجة مياه الصرف الصحي سواء سائلة أو صلبة .

خزان التحليل : هو خزان مسمط (غير نفاذ) خرساني ، أو من الطابوق المسمط ، أو أي مادة مقاومة للرشح ، أو التسرب يتم تصميمه وتنفيذه وفق مواصفات ومعايير فنية معينة ، تسمح بالتحليل اللاهوائي الجزئي للمواد العضوية ، الموجودة في المخلفات السائلة التي تصرف إليه .

المخرج الطبيعي : هو أي مصب لصرف مياه الأمطار ، السيول ، أو مياه الصرف الصحي ، المعالجة لتتدفق في مجرى مائي ، أو واد ، أو بركة ، أو خندق ، أو بحر ، أو أي وسط آخر للمياه الجوفية ، أو السطحية .

المـــادة (٢) :

تلتزم الجهات الحكومية والخاصة ، بما في ذلك المؤسسات التجارية والصناعية ، قبل تصريف مياه الصرف الصحي غير المطابقة للمواصفات بإجراء معالجة مسبقة لمياه الصرف الصحي على نفقتها ، وذلك قبيل تصريفها إلى شبكة الصرف الصحي العامة ، بحيث تتطابق مع المعايير القياسية للنوعية الموضحة في هذا النظام ولوائحه التنفيذية .

المـــادة (٣) :

١ ـ في حالة عدم توافر شبكة الصرف الصحي العامة ، في أي منطقة فإنه يجب على المالك توصيل أنبوب صرف المبنى إلى خزان تحليل خاص به ، وتوصيلة فرعية أخرى مغلقة للربط بشبكة الصرف الصحي العامة مستقبلاً .

٢ ـ يجب على أصحاب المجمعات الكبيرة ، إنشاء محطات معالجة خاصة بها ، وذلك بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة ، وتحدد اللائحة التنفيذية حجم هذه المجمعات والشروط والمواصفات الفنية التي يجب أن تتوافر في محطة المعالجة والشبكات التابعة لها .

المــــادة (٤) :

في حالة توافر محطة معالجة ، لدى جهة ما فيجب أن تكون معايير تشغيلها وصيانتها حسب أحكام اللوائح التنفيذية لهذا النظام ، كما يجب تأمين جميع المعلومات ، التي تحتاج إليها الجهات المختصة تطبيقاً لأحكام هذا النظام ولوائحه التنفيذية .

المــــادة (٥) :

تقوم الجهة المختصة بتجهيز مختبراتها بالكوادر الفنية ، والمعدات والأجهزة اللازمة ، لإجراء جميع الفحوصات الفيزيائية ، والكيميائية والمايكروبيولوجية ، والإشعاعية اللازمة ، على نوعية مياه الصرف الصحي المعالجة لتحديد مجالات إستخدامها وكذلك إعتماد أية مختبرات أخرى مؤهلة لإجراء مثل هذه الفحوصات .

المــــادة (٦) :

يجب ألا يتعدى تركيز الملوثات في مياه الصرف الصحي المعالجة ، المستويات القصوى للتلوث حسبما هو موضح في اللوائح التنفيذية لهذا النظام .

المــــادة (٧) :

أ- تتولى الجهة المسؤولة ، عن تشغيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي ، مسؤولية كيفية التخلص السليم من مياه الصرف الصحي المعالجة ، إذا لم تكن تتماشى مع متطلبات هذا النظام ، وبعد إجراء التنسيق اللازم مع الجهات المختصة .

ب ـ إذا كانت المياه الخارجة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي ، لا تتماشى مع متطلبات هذا النظام ولوائحه التنفيذية ، ولا يمكن قبولها في الشبكة العامة ، أو الإستخدامات الخاصة ، فيجب على الجهة المسؤولة عن تشغيل تلك المحطات ، اتخاذ إجراءات سريعة بالتنسيق مع الجهات

المختصة ، حتى تتمكن من تحسين نوعية المياه المعالجة لتكون مطابقة لمتطلبات هذا النظام ولوائحه التنفيذية .

المادة (٨) :

يحظر على أي شخص إلحاق أي ضرر بمرافق الصرف الصحي ، أو أن يصرف أي نوع من المياه ، أو الفضلات ، أو المواد التي تؤدي إلى إعاقة عملية معالجة مياه الصرف الصحي ، أو التأثير على نوعية المياه المنتجة .

المادة (٩) :

للمراقبين الذين يحملون بطاقات شخصية تثبت صفتهم الرسمية ، الحق في أن يدخلوا مواقع تجميع مياه الصرف الصحي في المنشآت العامة ، أو الخاصة ، بقصد التفتيش والمراقبة والقياس ، وأخذ العينات والإختبارات المتعلقة بالتصريف بما يتفق مع هذا النظام ولوائحه التنفيذية

المادة (١٠) :

يجب الحصول على ترخيص من الجهة المختصة لإستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة والخارجة من محطات المعالجة العامة ، أو الخاصة ، وفقاً لما تحدده اللوائح التنفيذية لهذا النظام .

المادة (١١) :

يشترط في مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً - التي يراد إستعمالها لأغراض الري غير المقيد - أن تكون مطابقة للمعايير القياسية التي توضحها اللوائح التنفيذية لهذا النظام .

المادة (١٢) :

يشترط في مياه الصرف الصحي المعالجة ثنائياً - التي يراد إستعمالها

لأغراض الري المقيد – أن تكون مطابقة للمعايير القياسية ، الموضحة في اللوائح التنفيذية لهذا النظام .

المـــادة (١٣) :

يجب على الجهة المختصة الكشف المستمر والتفتيش الدائم ، على المزروعات المروية بمياه الصرف الصحي المعالجة .

المـــادة (١٤) :

تلتزم الجهة التي يصرح لها بإستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، بالإشتراطات التي تحددها السلطة المختصة وهي :

١ ـ تنفيذ التعليمات الطارئة التي تصدرها الجهة المختصة بإيقاف استخدام المياه لأسباب تراها ضرورية .

٢ - عدم إستخدام المياه لغير الغاية المصرح بها ، وعدم إجازتها للغير .

٣ –عدم تجاوز كمية المياه المحددة في التصريح .

المـــادة (١٥) :

يحظر إستخدام مياه الصرف غير المعالجة ، أو المياه الملوثة بشكل عام في الري ، أو الزراعة بجميع أنواعها .

المـــادة (١٦) :

توضح اللوائح التنفيذية لهذا النظام ما يجب توافره في أنظمة الري ، التي تستخدم مياه الصرف الصحي المعالجة .

المـــادة (١٧) :

يجب ألا تقل مياه الصرف الصحي المعالجة المراد استعمالها في مختلف مجالات الأنشطة الترفيهية ، وتربية الأسماك ، عن المعايير القياسية المحددة للمعالجة الثلاثية الموضحة باللوائح التنفيذية لهذا النظام .

المـــادة (١٨) :

يجوز إستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الصناعة وفقاً للمعايير القياسية ، الموضحة في اللوائح التنفيذية لهذا النظام ، ويحظر إستخدامها في صناعة المواد الغذائية .

المـــادة (١٩) :

في حالة توقف محطة المعالجة ، لا يجوز تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة ، أو غير المعالجة التي لا تتوافق مع المعايير القياسية ، الموضحة في اللوائح التنفيذية لهذا النظام ، في مناطق المنكشفات الصخرية للطبقات المائية ، أو المجاري المائية . كما لا يجوز طمر مخلفات الصرف الصحي في هذه المناطق ، ويجب التنسيق مع الجهة المختصة لإيجاد بديل للتصريف .

المـــادة (٢٠) :

يتم التخلص من مياه الصرف الصحي المعالجة في الأراضي ، أو مجاري الوديان ، والمجاري الطبيعية بعد إجراء التنسيق اللازم مع الجهات المختصة ، والحصول على تصريح كتابي منها وفقاً للوائح التنفيذية لهذا النظام .

المـــادة (٢١) :

يجب الحصول على تصريح كتابي من الجهة المختصة ، قبل إجراء الحقن المباشر لمياه الصرف الصحي المعالجة ، في باطن الأرض ، وبعد التأكد من مطابقتها للوائح التنفيذية لهذا النظام ، والتنسيق مع الدول المجاورة بالنسبة للطبقات المائية الجوفية المشتركة .

المـــادة (٢٢) :

في حالة تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة إلى البحار ، يجب إتباع

المواصفات القياسية الخليجية لحماية البيئة ، ويحظر تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة إلى المسطحات المائية مثل بحيرات السدود .

المـــادة (٢٣) :

يخضع استخدام الحمأة ، إلى اللائحة الخاصة باستخدام الحمأة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المـــادة (٢٤) :

للمراقبين الحق في أن يدخلوا المزارع ، أو المواقع التي تستعمل مياه الصرف الصحي المعالجة ، بغرض المراقبة والتفتيش ، وأخذ القياسات والعينات للتأكد من تنفيذ أحكام هذا النظام ولوائحه .

المـــادة (٢٥) :

للمراقبين الحق في أخذ القياسات ، والعينات ، من المياه المعالجة الخارجة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي العامة والخاصة .

المـــادة (٢٦) :

تلتزم الجهة المسؤولة عن تشغيل محطة المعالجة ، بإجراء تحاليل على عينات من مياه الصرف الصحي المعالجة ، ومن الحمأة الناتجة عن محطة المعالجة دورياً ، وذلك في مختبرات معتمدة من قبل الجهة المختصة .

المـــادة (٢٧) :

إلى أن يتم إعداد مواصفات قياسية خليجية ، لمياه الصرف الصحي المعالجة ، يتم إجراء جميع القياسات الخاصة ، بضوابط خصائص هذه المياه طبقاً لأحدث الطرق ، من الوسائل القياسية العالمية، لإختبارات المياه ومياه الصرف الصحي المعالجة .

المادة (٢٨) :

تطبق كل دولة من الدول الأعضاء ، العقوبات الخاصة بمخالفات أحكام هذا النظام ، أو أي من لوائحه التنفيذية ، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية لديها .

المـــادة (٢٩) :

تصدر الدول الأعضاء اللوائح التنفيذية لهذا النظام ، مع الأخذ بالإعتبار شروط السلامة العامة الواجب توفرها .

نص كلمة
سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
رئيس مجلس الوزراء بمناسبة إفتتاح دور الإنعقاد الثالث
من الفصل التشريعي العاشر لمجلس الأمة بدولة الكويت*

« واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم »

صدق الله العظيم .

الأخ رئيس مجلس الأمة الموقر ..

الإخوة الأعضاء ... المحترمين ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

بأسم الله جلت قدرته ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، نسأله تعالى الهداية في كسب مرضاته ، والمؤازرة فيما نجتهد ونعمل لخير ديرتنا في حاضرها ومستقبلها ، وإننا إذ نجتمع في هذا الصرح الوطني الكبير في افتتاح الدور العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر لمجلس الأمة ، في هذه الأيام المباركة من الشهر الفضيل ، فإنه ليسعدني ويشرفني بهذه المناسبة الكريمة أن أتوجه باسمنا جميعاً بأسمى آيات الشكر والحمد للباري عز وجل ، على فضله بعودة حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله إلى أرض الوطن ، مشافى معافى من رحلته الأخيرة للمراجعة الطبية الدورية ، كما أسأل الله تعالى أن يحيط سمو ولي العهد بعنايته ، وأن تتكلل فحوصاته الطبية الدورية بالنجاح المأمول ، ليعود إلينا سالماً غانماً ، داعياً المولى العلي القدير أن يديم على حضرة صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ، نعمة الصحة والعافية والعمر المديد ، لتتواصل توجيهاتهما السديدة

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ٢٠٠٤م، العدد ١٣٦٤٣ .

وعطاؤهما المعهود في خدمة الوطن والمواطنين ، ولكل ما فيه خير ومصلحة كويتنا الغالية .

الإخوة رئيس وأعضاء مجلس الأمة الأفاضل..

لعلنا نستشعر جميعا آثار التداعيات والإفرازات التي فرضتها التطورات الإقليمية والدولية المستجدة ، بإتجاه إستحقاقات جوهرية على الصعيدين السياسي والإقتصادي ، بما يضعنا أمام مراجعة تاريخية واعية لما صاحب العقدين الأخيرين من أجواء التوتر وصور العداء ، التي تفجرت في حروب أنهكت هذه المنطقة ولم تجن منها شعوبها سوى الويلات والمآسي وهدر الدماء وتبديد الثروات دون جدوى .

الآن ، وقد دخلت منطقتنا آفاق مرحلة جديدة بعد سقوط النظام الاستبدادي البائد في العراق الشقيق ، فإننا جميعاً معنيون- شئنا أم أبينا- بملفات كبرى تفرضها طبيعة التحديات المشتركة ، حيث لم يعد بمقدور أحد أن ينعزل عما يجري حوله ، فهناك ملف مكافحة الإرهاب وملف الإصلاحات وملفات أخرى تستوجب منا جميعاً ، أبناء هذه المنطقة ، أن نتفقد ونستقرئ التاريخ ، أن نراجع تجارب الشعوب والأمم ، قديمها وحديثها ، وأن نستلهم الدروس والعبر ، وأن يتعظ ويدرك الجميع ، بأنه لم يعد بالإمكان تغييب إرادة الشعوب وسلب حرياتها وممارسة التسلط عليها كما لم يعد ممكنا لأصحاب النفوس المريضة تحقيق أحلامهم وأطماعهم التوسعية .

لقد آن الأوان لكي تدرك جميع شعوب المنطقة بأننا أمام مفترق طرق لا خيار لنا فيه إلا التمسك بالسلام ، وأن نعي بأن السلام أساس الإستقرار ، وأنه السبيل الوحيد لتحقيق الآمال في مستقبل واعد ينعم فيه أبناؤنا بخيرات بلادهم وممارسة حقوقهم المشروعة في تحقيق تطلعاتهم وطموحاتهم على ترابهم الوطني ، ومواكبة المسيرة الحضارية إرتقاء إلى مصاف الأمم المتقدمة .

وعلى أنقاض ما تعرضت له دول المنطقة وشعوبها من خراب ودمار ، وهدر للطاقات والإمكانات ، فإننا جميعاً مدعوون إلى التغلب على آثار الماضي وإفرازاته ، ودفن الهواجس والأطماع المزمنة ، واستبدالها بروح إيجابية ونوايا طيبة تسهم في إستنهاض همم التعاون البناء في صياغة خطاب سياسي حكيم يستهدف إصلاح نظامنا الإقليمي ، لمواجهة تحديات التنمية على أساس من حسن النوايا واحترام السيادة وحرمة الجوار ، وإعادة رسم الاستراتيجية المشتركة لدول المنطقة على ضوء المعطيات العالمية الجديدة ، بما يخدم مصالحها المشتركة في تحقيق تطلعات أبنائها نحو التمتع بالسلام والإستقرار والعيش الكريم بعد طول معاناة ، وهم مؤهلون لذلك بما لديهم من كافة مقومات التقدم والرقي والإزدهار .

الأخ رئيس مجلس الأمة ... الموقر .

الإخوة الأعضاء ... المحترمـــين .

في إطار المراجعة الشاملة التي بدأتها الكويت بعد التحرير ، وفي منظور الرؤية الواعية والقراءة النافذة للتطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة ، كان من الطبيعي لدولة الكويت ، عقب سقوط النظام البائد في العراق واتجاه الأوضاع الأمنية نحو الاستقرار ، أن تدخل في مرحلة جديدة من الإنفتاح والتحديث على مختلف المستويات فيما يحقق مصالحها الاستراتيجية حاضراً ومستقبلاً ، فالمجتمع الكويتي جزء من هذا العالم المتفاعل بسماته الحضارية والثقافية المختلفة ، والكويت تملك موقعا جغرافيا استراتيجيا وبوابة عريضة لدخول الساحة الإقليمية والعربية ، وأبناء هذه الأرض الطيبة يملكون الإرادة والقدرة على التعامل مع معطيات العصر ومناخات العالمية الجديدة ، وللكويت ما يكفيها من رصيد حضاري يكفل استجابتها الهادفة للتغيير في نطاق المصلحة الوطنية .

وفي إطار الثوابت الكويتية المتلازمة ببعديها الداخلي والخارجي ، ثمة مبادئ تعكس إرادة أبناء هذا البلد في تجسيد وعيهم الوطني بما يجعل الكويت هي الرابح الأكبر ، ومنها :

أولاً : التأكيد على قدسية الوحدة الوطنية بإعتبارها السياج الحصين للمجتمع الكويتي ، وعلى أن الكويت بلد الجميع ، لا غبن ولا تفرقة بين أهلها، وليست لفئة بعينها أو لجماعة دون أخرى ، وعلى أن المجتمع الكويتي نشأ على التلاحم والتوافق والمحبة والإحترام والعيش المشترك بين أبنائه على اختلاف مشاربهم ، حتى بتنا كلاً لا يتجزأ في سفينة واحدة لا نملك إلا المحافظة على سلامتها وتحصينها من بلاء الفتن والنعرات الطائفية والقبلية والعصبية ، التي شهدنا وخبرنا مدى خطورتها وشرورها في العديد من المجتمعات والدول .

ثانياً : إن الإنسان هو الهدف الاستراتيجي في البناء الوطني ، وهو المكون الأساسي والحاسم في مواجهة تحديات التنمية الشاملة ، ولاسيما في إطار المنظومة العالمية الجديدة ، حيث لم تعد مكانة الوطن تقاس بعدد سكانه وبما يملك من ثروات وموارد طبيعية ، وإنما برأسماله البشري المعزز بالعلم والمعرفة وأسباب التكنولوجيا المتقدمة ، والمتحصن بالعمل المثمر والقدرة على الإبداع والمنافسة .

ثالثاً : رسوخ القيم الأخلاقية في وجدان المجتمع الكويتي مبادئ وممارسات جذرها ديننا الإسلامي الحنيف وأكدها التزام الآباء والأجداد حصينة في وجه الظواهر والمظاهر السلبية الغريبة على ثقافة مجتمعنا وعاداته وتقاليده وتراثه الحضاري .

رابعاً : رفض الإستقواء بغير الدستور والقانون ، ونبذ ثقافة الإلغاء والوصاية ، حرصاً على سلامة الممارسة الديموقراطية وجعلها سياجاً لإحتواء أي تباين أو خلاف ، ومرسى كل إصلاح وتغيير ، وإعتماد لغة

الحوار الهادف سبيلاً لبلوغ المنشود من الغايات ، لتبقى الإرادة الكويتية جامعة القيم العليا ويظل الوطن أكبر من الجميع .

خامساً : التأكيد على كفاءة ونقاء القضاء الكويتي ونزاهة رجالاته ، وعلى دعم القضاء فيما يصون شموخه ويحافظ على استقلاليته وسلطانه ، وتوفير البيئة المناسبة لمزاولة مهنة القضاء ، وعدم التساهل مع من يسيء إلى مكانة قضائنا العادل مهما كان موقعه .

سادساً : الإيمان بدور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المسيرة الديموقراطية وتجسيد الممارسات الإنسانية والحضارية ، فيما أكده دستور البلاد وما جبل عليه أبناء الكويت في تحقيق المنفعة العامة ، وقد اعتمدت الحكومة الشروط والضوابط اللازمة لإشهار جمعيات وهيئات النفع العام فيما يكفل قيامها بأداء رسالتها الإيجابية ملتزمة بالأهداف التي أنشئت من أجلها .

الإخوة رئيس وأعضاء مجلس الأمة ... المحترمين .

تجدد الحكومة تأكيدها على أولوية القضايا التي سبقت الإشارة إليها في الخطاب الأميري بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادي الأول لهذا الفصل التشريعي في شهر يوليو لسنة ٢٠٠٣م والتي بدورها تأتي في إطار برنامج عمل الحكومة المعتمد ، كما تؤكد انهماك الأجهزة التنفيذية بالإجراءات العملية اللازمة لتحقيق المأمول من الإنجازات ، وهي تتطلع بكل تفاؤل إلى مجلسكم الموقر في الالتقاء على تعاون أكبر فيما يحقق المصلحة الوطنية على مختلف الصعد .

فعلى الصعيد الخارجي ، نعلم جميعاً بأن ثوابت السياسة الخارجية لدولة الكويت لم تأت من فراغ ، ولم تكن يوماً جامدة أو فاقدة الهوية ، ولطالما ملكت الكويت لغة الحوار الديموقراطي والمخاطبة الحضارية مع

جميع الأطراف ، بما يؤهلها لأن تكون صوتاً قوياً لنفسها ولمحيطها ، حتى باتت السياسة الخارجية لدولة الكويت محوراً أساسياً لأمنها واستقرارها وضمانة مصالحها الوطنية في إطار التعاون القائم على المصالح المشتركة والإحترام المتبادل .

ودولة الكويت حريصة في هذا الاتجاه على ترسيخ اتفاقيات الصداقة والتعاون مع دول المعمورة ، لا سيما الشقيقة والصديقة ، كما هي ماضية في تعزيز العمل المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي ، أمنياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، فإنها تؤكد على رسوخ دورها الإيجابي وثوابتها المعهودة في خدمة العالمين العربي والإسلامي .

الإخوة رئيس وأعضاء مجلس الأمة... المحترمين .

إن دولة الكويت ، وهي جزء من هذه المنطقة ، تتطلع إلى سلام دائم وشامل يعم كل دولها ، وإذ نستذكر بالألم والمرارة الجرائم الشنعاء التي ارتكبها النظام البائد في العراق بحق الكويت وأهلها كما هي بحق الشعب العراقي الشقيق ، فإننا نتفهم معنى ومشاعر الخلاص لدى الأشقاء العراقيين ، حيث ندرك معاً ظلم وقساوة هذا النظام الذي أنعم الله علينا بسقوطه إلى غير رجعة ، ولعل الشعبين ، الكويتي والعراقي هما أكثر من يعرف قيمة وأهمية هذا الإنجاز التاريخي المشهود .

وها نحن نستشرف المرحلة الإنتقالية لقيام العراق الجديد ، وكلنا ثقة بقدرة الشعب العراقي الشقيق على تجاوز هذه المرحلة الممزوجة بالآلام والتضحيات وإعادة بنائه السياسي واسترداد عافيته ليتولى إدارة بلده وبسط السيادة كاملة على ترابه الوطني .

وإذ تتواصل جهودنا في دعم العراق الشقيق حتى يتجاوز ظروفه الصعبة ، ويمارس دوره المأمول في أسرته العربية والدولية ويتحول إلى

شريك إيجابي في تبديد أجواء التوتر وإرساء الاستقرار في المنطقة ، فإننا نؤكد حرصنا والتزامنا بإقامة علاقات أخوية راسخة مع العراق الحر الجديد، تقوم على الإحترام المتبادل وحسن الجوار والإلتزام الكامل بقرارات الشرعية الدولية .

وحري بنا في هذا السياق ، أن نتقدم بالشكر والإمتنان للحكومة العراقية على مساعيها وتعاونها مع الأجهزة الكويتية المعنية في متابعة الكشف عن مصير الأسرى والمفقودين الكويتيين ، ولا شك بأن الجهود متواصلة من أجل التعرف على هويات شهدائنا من خلال الفحوصات المخبرية التي يتم إجراؤها على عينات الرفات التي عثر عليها في المقابر الجماعية في العراق .

كما يجدر التنويه إلى أن الحكومة تتابع أوضاع المعتقلين الكويتيين في غوانتانامو ، وتواصل جهودها الحثيثة من أجل استجلاء حقيقة أمرهم وحسم قضيتهم بصورة عادلة .

وإذ تؤكد دولة الكويت التزامها بكافة قرارات الشرعية الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب مجددة موقفها المبدئي في رفض الإرهاب بكل صوره وأشكاله وأياً كان مصدره ومهما كانت مبرراته ، فإنها لن تدخر وسعاً في دعم كل جهد يسهم في محاربته وملاحقة دعاته ومسانديه والتعاون إقليمياً ودولياً وصولاً لهذه الغاية ، وقد أحالت الحكومة مؤخراً لمجلسكم الموقر مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب ، تستهدف تنسيق الجهود والإمكانات بينها لمواجهة هذه الآفة المدمرة .

والكويت التي طالما دعت المجتمع الدولي إلى الوقوف بحزم وقوة في وجه الإرهاب المنظم الذي تمارسه إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني ، فإنها تجدد الدعوة إلى تعيين مراقبين دوليين لحماية أبناء الشعب

الفلسطيني العزل ، ووضع حد لواقعهم المأساوي ، ومطالبة اسرائيل بالتقيد بتنفيذ كافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة باستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة .

الإخوة رئيس وأعضاء مجلس الأمة ... المحترمين .

لا شك أننا بمسيس الحاجة إلى رؤية استشرافية واضحة لمستقبل بلادنا، يشارك في إعدادها كافة قطاعات ومؤسسات المجتمع المدني ، قوامها المكون العلمي والتقني في صياغة سياسات وتحديد أولويات التخطيط الاستراتيجي بشأنها ، فالاتجاهات التقليدية للتنمية لم تعد ملائمة لمعطيات المجتمع الكويتي في ظل الإيقاع المتسارع لتداعيات التغير محلياً وإقليمياً ودوليا، حيث تعكف الجهات المختصة على بلورة هذه الرؤية التي يجري في إطارها ، وعلى ضوء المتغيرات الخارجية وإشكاليات التنمية بدولة الكويت ، إعداد مشروع الخطة التنموية الخمسية ٢٠٠٦/٢٠٠٧م- ٢٠١٠/ ٢٠١١م .

هذا ، وتعول الحكومة على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الذي أنشئ مؤخراً ، بما يضمه من كفاءات وخبرات متميزة ، لإنجاز دوره المأمول في تصويب الجهود التخطيطية نحو تحقيق الأهداف الفعلية للتنمية الشاملة المستدامة .

ولعلكم تابعتم مؤخراً جهودُ الحكومة وتحركها الجاد بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص ، في استطلاع الخبرات المتقدمة وترسيخ فرص الإنفتاح على العالم وما أسفرت عنه تلك الجهود من فتح آفاق جديدة للتعاون معها في العديد من المجالات .

الإخوة رئيس وأعضاء مجلس الأمة ... المحترمين .

يبقى الإنسان هدف التنمية وأداتها في آن معاً ، والإنسان الكويتي كان دوماً المحور الأساسي في التخطيط للتنمية ، فثروتنا البشرية تكمن في شبابنا الذي يشكل الغالبية السكانية ، وقد بذلت الدولة جهودا كبيرة في تنمية الموارد البشرية من خلال توفير فرص العمل وخدمات الرعاية الصحية والسكنية والإجتماعية وإرساء قواعد المعرفة العلمية والتكنولوجية وتطوير البنى التحتية للمعلومات والإتصالات والبحث العلمي ، ويأتي التعليم والتدريب بكافة فروعه ومستوياته ، سواء الرسمي أو الخاص ، على رأس هذه الجهود التي تتواصل في تطوير النظم والمناهج بالتأكيد على التعليم النوعي في بناء الإنسان الذي يمتلك قيما دينية وإنسانية سامية ، ومعرفة علمية متقدمة وثقافة ديموقراطية واعية ، بما يلبي الإحتياجات الفعلية للإصلاحات المستقبلية المستهدفة ، إستجابة واقعية لمطالب هذه المرحلة التاريخية .

وفي إطار توجهاتها الإصلاحية نحو ترسيخ الدولة الحديثة ، فقد باشرت الحكومة خطوات ملموسة في مجال تطبيقات الحكومة الإلكترونية ، كما تواصل جهودها في معالجة أوجه الخلل في الجهاز الإداري ، بما يؤمن تحسين أداء الخدمات وسرعة إنجاز المعاملات ، ويكرس عملاً مؤسسياً لا لبس في إجراءاته ، الأمر الذي يستوجب فك التشابك القائم بين بعض الإدارات والوزارات والمؤسسات الحكومية والتوجه نحو إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة ، بما يؤدي إلى إحداث نقلة نوعية في أداء الأجهزة التنفيذية تلتقي مع آمال وتطلعات المواطنين .

ولما كان الإعلام بكافة شرائحه وأدواته عنوانا لثورة المعلومات والاتصالات ، والوسيلة الأكثر فاعلية في تعزيز الجهود الإصلاحية ، فإنه لا بد من إعلام موضوعي كفؤ في خدمة الأغراض الوطنية ، مسؤول

عن دحض الافتراءات والادعاءات الباطلة والمسيئة لسمعة الكويت ووجهها الإنساني والحضاري ، مدافع عن مكتسباتها وحقوقها العادلة ، معني بتحري الدقة والالتزام بنقل البينات الموثوقة وتجنب الإساءات غير المبررة.

والإعلام الذي نريد – لاسيما الصحافة – نريده منبراً للرأي المستنير وممارسة الحرية المسؤولة ونشر المعرفة الخلاقة وتجسيد الدور المأمول في تعزيز الألفة والثقة بين أبناء الديرة فيما يحقق الإجماع الوطني ويدعم مسيرة الإصلاح والتنمية ولعل في مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة في شأن تعديل قانون المطبوعات والنشر ما يحقق الغايات الوطنية المنشودة .

الأخ الرئيس .. الإخوة الأعضاء .. المحترمين .

إن العامل الإقتصادي يبقى الأهم والحاسم فيما يصيب المجتمع من تغيرات ، ولا شك بأن التغير الذي شهده المجتمع الكويتي في النصف الثاني من القرن الماضي مرتبط بظهور النفط وتدفق مداخيله .

وكويت اليوم ، إذ تتبنى سياسة الإقتصاد الحر في انفتاحها الإستراتيجي على اقتصاديات العالم ، فإنها تتطلع إلى الخروج من دائرة اقتصاد يعتمد على مورد أحادي ناضب إلى اقتصاد منتج متجدد ومتعدد الموارد ، ولا شك أن تعظيم دور القطاع الخاص وتحويله إلى عامل مؤثر في الإقتصاد الوطني يشكل بوابة الدخول الرئيسية إلى المرحلة القادمة .

وإذا كنا ندعو إلى دعم القطاع الخاص وتشجيعه ليقوم بدوره المطلوب ، فإننا ندعوه أيضاً إلى التحرر من الممارسات والأعراف التي شابت تجربته السابقة ، ليقف على قدميه ويتحمل مسؤولياته ، ولا يعتمد على حماية الدولة له .

ولا شك في أن تحقيق هذه الغايات ، يتطلب إقرار حزمة من الإجراءات يجري تنفيذها في إطار برنامج متكامل يحافظ على توازن مدروس بين مقتضيات التنمية الإقتصادية واعتبارات العدالة الإجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي ، بما فيها عدم المساس بأصحاب الدخول المتدنية، ذلك، مع الأستفادة من تجارب الدول المتقدمة في ممارسة الدور الرقابي والإشرافي بما يحقق أهداف الإصلاح المنشود .

هذا ، وقد كان من الطبيعي المبادرة إلى تهيئة البيئة الصالحة للانفتاح المنشود ، حيث سارعت الحكومة إلى إقرار مشروعات تطوير وتأهيل المرافق والبنى التحتية من موانئ ومطارات وطرق ووسائل اتصال ، وتسريع تطبيقات ميكنة الحصول على الخدمات والمعلومات وإرساء أسس الإقتصاد القائم على المعرفة والتكنولوجيا والنظام المؤسسي ، بما يرفع القدرة التنافسية الوطنية ويرسخ دولة الكويت كمركز تجاري ومالي إقليمي .

وغني عن البيان ، بأن كل ذلك لن يتأتى بغير تأمين كافة متطلبات ومقومات النجاح ، وعلى رأسها تعاون مجلسكم الموقر فيما يقتضيه دوره الإيجابي بشأنها .

الإخوة رئيس وأعضاء مجلس الأمة ... المحترمين .

لما كان الأصل في التشريع أن يلبي حاجات المجتمع المتطورة ، فقد بات من الضروري مراجعة القوانين والتشريعات واقتراح ما يلزم لتهيئة البيئة التشريعية ، بما يوفر المناخ الملائم لدفع عجلة الإصلاح وتلبية الإحتياجات في ضوء المنظور الأستراتيجي للتنمية .

وإذ تعي الحكومة دور مجلسكم الموقر ، فإنها ستتقدم ببيان يتضمن تصوراتها في شأن أولويات القضايا والمشروعات التي تستوجب الإسراع

في بحثها وإقرارها ، تقديراً لأهميتها وانعكاس آثارها على مصلحة الوطن والمواطنين ، آملة تجاوبكم المأمول في الاتفاق على تلك الأولويات وتنظيم بحثها ومناقشتها بما يؤدي إلى حسن استثمار جهد المجلس وثمين وقته فيما يحقق المصالح الوطنية العليا .

ولما كان المدخل الطبيعي لإصلاح أي نظام سياسي يستوجب القيام بإجراءات عملية تفضي إلى تحديث البنية القانونية للنظام الإنتخابي من خلال توسيع القاعدة الانتخابية ورفع نسبة المشاركة الشعبية ، فقد بات من الضروري أن تتمكن المرأة الكويتية من ممارسة حقها في الإنتخاب والترشيح لمجلس الأمة، بما يجسد مكانتها المشهودة، حيث شاركت الرجل أعباء ومسؤوليات حقبة المعاناة بكل صبر وجلد ، وتواصلت شراكتها معه في حمل لواء النهضة الحديثة بكفاءة واقتدار ، وذلك تنفيذاً للرغبة السامية لحضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ، في هذا الشأن .

الأخ رئيس مجلس الأمة ... الموقر .

الإخوة الأعضاء ... المحترمين .

إن مسيرة الإصلاح والتطوير في الكويت قد دارت رحاها وهي تتحرك بثبات نحو الأهداف التنموية المنشودة في إطار تنظيم تشريعي وتنفيذي ديموقراطي النهج والممارسة ، قوامها سيادة القانون وتطبيقه على الجميع ، فليس هناك من هو فوق القانون ، والعهد في ذلك ليس حديثاً وليس إستجابة لإملاءات خارجية ، وإنما هو ثمرة جهود تواصلت مع التطور الطبيعي نحو الانفتاح والحداثة ، مستمدة من آفاق المخزون القيمي للمجتمع الكويتي وتراثه الثقافي وتطلعاته السياسية والإجتماعية .

ولعلنا جميعا على يقين بأن ما ننعم فيه من إستقرار إقتصادي وإجتماعي يحتاج إلى تحصين أمني لا يستقيم إلا بترسيخ دولة القانون

والمؤسسات وإرساء العدالة وتطوير نظم ومناهج التعليم وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والإلمام بمتطلبات العصر وإستخدام أدوات المعرفة المتطورة والخبرات المستنيرة .

صحيح أن دعوات الإصلاح كانت دائماً محل اهتمامات المجتمع الدولي بشؤون المنطقة ، إلا أنها في واقع الحال مطالب كويتية ثابتة وليست مستحدثة ، بل كانت عنواناً دائماً للمسيرة التنموية في البلاد ، ولعلنا نعلم جميعا علة البطء في تجسيدها ، إننا فعلاً أمام مشروع وطني كبير يحتاج منا جميعاً إلى روح المبادرة والإيجابية والعمل المسؤول وصولاً إلى الإصلاحات التي ننشدها .

الإخوة رئيس وأعضاء مجلس الأمة ... الأفاضل .

إني إذ أتوجه إليكم برسالة خاصة ، فلأن مجلسكم الموقر شريك أساسي في القرار الوطني ، ولأننا نتطلع إلى تعاون إيجابي مثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، والدعوة إلى مثل هذا التعاون لا تعني أبداً طلب التنازل عن حق الرقابة والمحاسبة أو مصادرة وإلغاء هذا الحق ، فهذه أمور محسومة دستورياً لا نقاش فيها ولا تأويل ، وإنما نحن بصدد الإتفاق على منهج عمل مدروس في إطار الدستور والقانون ، ويتم في ضوء نتائج تجربتنا في الممارسة البرلمانية ، يؤدي إلى تسييد روح التعاون وتغليب منطق الحكمة والحوار الرصين في إحتواء التباين في الرأي والرؤية سبيلاً لتوفير الفرص والأجواء الملائمة لقيام مجلس الأمة بدوره التشريعي والرقابي وتحقيق الآمال التي يعقدها علينا المواطنون .

الحقيقة إننا فعلاً في خضم تداعيات هذه المرحلة التي لم تعد تبعاتها خافية على أحد ، ولم يعد بمقدورنا إسقاطها من حساباتنا أو تغييبها عن دورنا المسؤول في القرار الوطني .

هذه الحقيقة تستوجب الواقعية في الرؤية والإرتقاء في ممارسة المسؤوليات بما يعيننا على المواجهة وتجاوز ما سبق من معوقات ، ولا شك بأن السبيل الأقوم إلى ذلك في تسديد الخطى نحو تعاون بناء يقوم على إحترام الحدود الدستورية الفاصلة بين السلطات والإلتزام الجاد باللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

إننا نتطلع إلى التزام واضح بثوابت العمل البرلماني فيما يحفظ للأدوات الرقابية هيبتها ويجنبها الوقوع في حسابات تخرجها عن أهدافها وتفرغها من مضمونها الوظيفي وجوهرها الدستوري ، على نحو يؤدي إلى تأزم وتوتير العلاقة بين السلطتين ، وإلى مزيد من الهدر الذي لا يعوض في الوقت والجهد ، والإساءة إلى صورة الكويت كبلد مستقر سياسياً ، وما أغنانا عما يتردد كل يوم من تهديد بمواجهات مع الحكومة حافلة بالتصعيد والوعيد بالمساءلة حينا وبالاستجواب وطرح الثقة أحياناً أخرى ؟!

وإذا كان الاختلاف مشروعاً بل ومطلباً صحياً في إثراء الحياة البرلمانية ، فإننا مطالبون بالإرتقاء إلى أسلوب في التعبير يعزز فرص الإلتقاء على ما فيه الخير والصلاح لنا ولبلدنا ، بحيث يبقى الخيار الأمثل في تكريس الثقة بين المجلس والحكومة بما يدعم جهودهما المشتركة لتحقيق الإنجازات المأمولة .

الإخوة رئيس وأعضاء مجلس الأمة ... الأفاضل .

إنها لمناسبة طيبة أن أتوجه برسالة ودية خالصة إلى أبناء ديرتي ، داعياً الجميع لعودة ملحة إلى الخبرة التاريخية للمجتمع الكويتي لاستقراء حقيقة أن الكويت كانت ولن تكون إلا بأهلها ولأهلها ، فهي قامت بسواعد وإرادة ووعي الأولين من أبنائها ، رصيدهم في ذلك ألفتهم الجامعة وإيمانهم الراسخ بالتسامح والتكافل والإيثار والعمل الجاد ، واجهوا شظف العيش وقسوة الحياة بإباء وشمم ، وتمسك بالخصال الفاضلة ،

وتمرد على الإستكانة والتواكل ، ومثابرة على عطاء لا ينضب في ممارسة المسؤوليات وتحمل التضحيات ،كما الثروة التي منّ الله بها على أبناء الكويت لم تزدهم إلا نزوعاً للخير وكريم الخلق ، ولم تقو مظاهرها على قلب موازين القيم لديهم .

نحن... مازلنا أبناء وأحفاد الرجال الذين هيأوا لحاضرنا بما يرضي الله والوجدان من عمل وإجتهاد ، وليس انشغالاً بوفير المال أو التهاء بالقشور وهوامش الأمور ، ولعل جميعنا يعلم بأن الثروة الحقيقية تكمن فينا ، أبناء بررة مخلصين في عطاء نجني ثماره طيبة ، رصيدنا البر بمواريثنا والتمسك بشمائلنا فيما يجمع ويؤلف بيننا ، والإرتقاء بجهودنا ومسؤولياتنا في بلوغ مقاصدنا وطموحاتنا :

إن الكويت أمانة في أعناقنا جميعاً ، ولن تكون قوية إلا بقوة وصلابة أبنائها والتزامهم بقيم الإخلاص في العمل وتحمل المسؤوليات وصولاً إلى كلمة سواء فيما يتوقون إليه من حياة كريمة ومكانة حضارية متقدمة .

وختاماً ، أسأل المولى تعالى أن يتغمد شهداءنا بواسع رحمته ورضوانه ولنبقى أبناء الكويت البررة ، نستشرف طريق المستقبل بالتفاؤل والأماني الحقيقية مع بداية مرحلة جديدة تبقى الكويت فيها على عهدها ، دولة المؤسسات والقانون وساحة العدالة وأرض الأمن والأمان تحت راية قائد مسيرتنا حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ، ضارعين للباري عز وجل أن يسبغ عليهما وافر الصحة والعافية ومديد العمر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نص كلمة معالي
السيد جاسم محمد الخرافي رئيس مجلس الأمة بمناسبة إفتتاح دور الإنعقاد الثالث في الفصل التشريعي العاشر للمجلس بدولة الكويت *

بعد حمد الله على كريم نعمه ، وجزيل عطائه ، يشرفني يا صاحب السمو أن أتقدم إلى مقامكم الكريم ، نيابة عن زملائي أعضاء مجلس الأمة وبالأصالة عن نفسي ، بخالص الشكر والعرفان على تفضلكم بتشريف حفل إفتتاح دور الإنعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي العاشر لمجلس الأمة وأتوجه بالحمد والشكر للمولى ، عز وجل ، على عودتكم سالماً معافى إلى شعبكم ووطنكم ، وأسأله جل شأنه ، أن يديم عليكم موفور الصحة والعافية ، ويحفظكم قائداً للكويت ، ويعينكم على حمل المسؤولية.

حضرة صاحب السمو..

الأخوة الأفاضل ..

ونحن نبدأ اليوم دور انعقاد جديد ، نسأل العلي القدير أن يجعل الإيمان لنا طريقاً ، والتعاون بيننا ميثاقاً ، ومصلحة الكويت عنواناً ، مبتدئين بخير القول ، قوله عز من قائل « فكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً ، واشكروا نعمة الله إن كنتم إياه تعبدون » ، وقوله جل وعلا « فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم» ، وقوله سبحانه « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم»

صدق الله العظيم .

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٤م ، العدد ١٣٦٤٣ .

وبعد خير القول ، فإن خير العمل في هذا المقام أن نتذكر أمانة حملناها وأقسمنا على حفظها ، ونتفكر بمسؤولية توليناها ، وعاهدنا الله على أدائها، ونبادر بإصلاح بيتنا قبل بيوت الآخرين ، وأول ما نبدأ به ، أيها الاخوة الأفاضل ، أن نصارح أنفسنا ، مجلساً وحكومة ، بمشكلاتنا ومواطن الضعف في أدائنا ، ونعالجها بنقد ذاتي يبني ولا يهدم ، يداوي ولا يجرح ، يوحد ولا يفرق ، نستمد منه وضوح البصر لقادم أيامنا ، وسداد البصيرة في أداء مسؤولياتنا ، فما أفلح من زكى نفسه على الآخرين ، وما فاز من رأى عيوبهم قبل عيبه ، ولا أصاب من رماهم بحجر وبيته من زجاج.

واسمحوا لي أن أقولها بصراحة الأخ المخلص ، وبأسف المسؤول المؤتمن، إن أداءنا ، مجلساً وحكومة ، خلال دور الإنعقاد الماضي قد خالف التطلعات ، وجانب الآمال والطموحات ، فتدنى فيه الانضباط والإلتزام ، وتراجع التعاون والتنسيق ، وأضاع المجلس جدول أعماله في الضباب ، وتركت الحكومة برنامج عملها في مهب الريح ، فاختلت الأولويات ، وجاء عملنا بما هو نتيجة طبيعية لكل ذلك من ضعف الأداء ، وبطء الإنجاز ، وذلك أخطر ما يهدد هيبة ومكانة أية سلطة ، تشريعية كانت أو تنفيذية ، تستمد هيبتها من ثقة المواطن واحترامه ، ولا تنال ما تستحقه من مكانة إلا عندما تكون النموذج والقدوة لسائر مؤسسات الدولة والمجتمع .

إن الإصلاح الذي ننشده ، مجلساً وحكومة ، وجعلناه مفردة تتكرر في خطابنا ، لابد أن نؤكده بسديد الأفعال لا بليغ الأقوال ، فالإصلاح ليس ضرباً من ضروب التنظير ، ولا مبالغة من الترف الفكري ، ولا مجالاً للتكتيك والمناورة ، بل هو ضرورة وطنية ملحة ، تتطلبه إدارة عامة يعتريها القصور ، وتدني الأداء ، وبطء التنفيذ والإنجاز ، ويستدعيه واقع

اقتصادي يعاني من تعدد الاختلالات ، وبطء النمو ، وسوء إستخدام وهدر الموارد ، وغياب القرار الحاسم ، وتحتاجه مؤسسات تربوية وثقافية آن لها أن تواكب التطور الحضاري ، فتلك جميعاً لا يمكن معالجتها إلا بجهود إصلاحية دؤوبة وجريئة وشاملة .

وإذا أردنا الإصلاح فعلاً ، أيها الإخوة الأفاضل ، فإن محطتنا الأولى هي هذه القاعة التي نجتمع فيها اليوم ، فالإصلاح لابد أن يبدأ بنا مجلساً وحكومة ، وينطلق منا مجلساً وحكومة ، فنحن أول من تقع عليه مهمة القيام به ، ونحن أول من يمتلك أدواته ووسائله ، ونحن أول من يتحمل مسئوليته ، فلنكن في الأداء نموذجاً ، وفي الالتزام قدوة ، ولنجعل الإصلاح منهجاً وعملاً ، ومصلحة الكويت هدفاً ، ونتقي الله بالوطن والمواطن .

إن ممارستنا الديموقراطية ، أيها الإخوة الأفاضل ، ليست بدعة إبتدعناها ، ولا ترفاً يختص به حاضرنا ، ولا واقعاً أجبرنا عليه من خارج محيطنا ، إنها خيار شعب ، وأسلوب حياة ، وإدارة دولة ، وضع أسسها الأجداد والآباء ، وصاغوها بالفضيلة والحكمة ، وصانوها بالتماسك والوحدة ، وطوروها بالوعي والدراية ، وفي مجتمع صغير كمجتمعنا ، متعدد الاتجاهات ، متباين التوجهات ، تبقى وحدتنا الوطنية ، وعقلانيتنا السياسية ، وقيمنا الإجتماعية دعامات أساسية لصيانة خيارنا الديموقراطي ، وضمانات رئيسية لتحقيق أهدافه في التنمية والإستقرار والأمن .

ولا بد لنا اليوم ، ونحن نبحث بدائل التطوير ، ونتداول خيارات الإصلاح ، أن نصون تلك الدعامات ، ونتيقن دوماً من سلامة تلك الضمانات ، فلا نحصر الإصلاح بقضية واحدة وكأنها المفتاح السحري

لمشاكلنا ، ولا نكيف متطلباته وفق مصلحة خاصة ، ولا نقفز على ضروراته لتحقيق رغبة أو هوى ، فتكون وحدتنا الوطنية في مأمن ، ويكون الوطن بأمان .

حضرة صاحب السمو..

الأخوة الأفاضل ..

إن التطرف والأستبداد نقيضان للحرية والسلام الاجتماعي ، وكلاهما معول هدم لأمن وإستقرار الأفراد والدول ، ولا يؤديان إلا إلى الإرهاب الذي نشجبه ، ونقف ضد جميع مظاهره وأشكاله ، وندعو العالم إلى عدم ربطه بعقيدتنا الإسلامية السمحاء فالإرهاب لا عقيدة له ولا وطن ، وإذا كانت ساحتنا المحلية تشهد بفضل الله ، الاستقرار والأمن ، رغم تداعي الأحداث الخطيرة في محيطنا الإقليمي ، وتنامي مظاهر العنف في نظامنا العالمي ، فإن ذلك لا يعني أن نركن للإطمئنان والتراخي ، بل يجب أن يدفعنا إلى مزيد من العمل لترسيخ مقومات استقرارنا وأمننا .

وفي هذا السياق ، يتعين علينا ، من خلال أداء برلماني فعال تحكمه رؤية وطنية واعية ، وعمل تنفيذي ملتزم يضبطه برنامج منسجم متكامل ، أن نسرع في جهود الإصلاح على أسس من العدالة والشفافية والمصلحة العامة، ونعمل على تعميق الديموقراطية وعقلنة ممارستها ، وتعزيز سيادة القانون وتطوير نظم التعليم والتوعية ، فتلك أدوات التنمية ووسائلها ، ومرتكزات الأمن والاستقرار ، فلنبدأ عملنا على بركة الله ، إخوة متحابين ، طريقنا قبس من نور ، هدفنا مصلحة الكويت ، ومنهجنا الإصلاح ما استطعنا .

وإذا كان الإصلاح هماً محلياً وإقليمياً ، فإنه في الوقت نفسه ، مطلب دولي، وشرط لبناء نظام عالمي مستقر وآمن ، ويترتب عليه أن تعمل الدول المؤثرة في نظامنا الدولي ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، على ترسيخ

إستقلالية المنظمات الدولية ، وتكريس العدالة والتوازن في الإقتصاد العالمي ، وحل النزاعات الإقليمية على أسس من العدالة والمشروعية الدولية ، وإحترام خيارات الشعوب وخصوصياتها الوطنية ، فتلك هي الأسس التي يجب أن يقوم عليها النظام العالمي الجديد ، وهي المبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها علاقاتنا الدولية وسياستنا الخارجية ، ولا بد من التأكيد ، في نفس الوقت ، على أن إستقطاب الدعم الدولي اللازم لقضايانا العربية والإسلامية ، خصوصاً في ظل التحولات الدولية الجارية ، يتوقف في المقام الأول على ما تحققه أمتنا العربية من إصلاحات ديموقراطية في واقعنا العربي ، وعلى نجاحها في إرساء العلاقات العربية – العربية على قاعدة متينة من الإحترام المتبادل والتضامن والتكامل ، تتبوأ بها موقعها اللائق بين الأمم ، وتكسب فيها ثقة المجتمع الدولي ودعمه .

وأغتنم هذه المناسبة لأدعو المجتمع الدولي للتحرك العاجل لوقف الأعمال العدوانية الإسرائيلية المتكررة ضد الشعب الفلسطيني الشقيق ، وتوفير الأمن وسبل العيش الكريم لأبنائه ، ومساندة جهوده لتحقيق سلام دائم وعادل وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس .

وفي نفس الوقت ، أتمنى على الشعب العراقي الشقيق تنحية خلافاته الداخلية جانباً ، والوقوف صفاً واحداً أمام المتآمرين عليه والمتربصين به ، وتوحيد جهوده لبناء عراق ديموقراطي مستقل وموحد ، ينعم به أبناؤه ، وتقوى به أمتنا العربية .

وفي الختام ، أكرر الشكر والعرفان ، والتقدير والإمتنان لمقامكم الكريم يا صاحب السمو ، وأدعو العلي القدير أن يديم عليكم ثوب الصحة والعافية ، ويحفظ الكويت وشعبها ، ويديم عليها نعمة الأمن والإستقرار في ظل قيادة سموكم الحكيمة وسمو ولي عهدكم الأمين ، وأبتهل إليه ، جل

وعلا ، أن يعيد سمو ولي العهد سالماً معافى إلى وطنه وذويه ، ويرحم شهداءنا ويدخلهم فسيح جناته ، ويمن علينا بالكشف عن مصير من تبقى من أسرانا وإنهاء مأساتهم الإنسانية ، ويعيننا جميعاً في الوفاء لوطن لم يبخل علينا بالعطاء ، اللهم آمين .

مقـابلة صحـافية مع
معـالي الشـيخ الدكـتور محـمد الصـباح
وزيـرالخارجية الكـويتي حول اجتماعات قمـة المنامة *

س : أبرز النقاط والمواضيع التي سيتم نقاشها خلال اجتماع القمة في المنامة ؟

ج : اجتماع القمة يعتبر من الاجتماعات المهمة ويأتي انعقاده في وقت حرج جداً ، حيث تمر المنطقة في منعطفات مهمة ، إذ تشهد المنطقة انتخابات مهمة ، وهي الانتخابات العراقية والفلسطينية ، وسيتمخض عنها وضع سياسي جديد سيحدد الوضعين الفلسطيني والعراقي .

واجتماع القمة يأتي لتوحيد الرؤى الخليجية تجاه هذه القضايا المهمة سواء في العراق أو في فلسطين ، وهناك العديد من المواضيع التي ستكون محل اهتمام وبحث مكثف من قبل القادة ، ومن أبرزها موضوع التعاون في مكافحة الإرهاب ، والاتفاقية التي تم توقيعها في الكويت ، والآن وصلنا إلى مرحلة تطبيق بنود هذه الاتفاقية وذلك كون المنطقة تعاني آثار هذه الآفة ، خصوصاً في ظل التهديدات الإرهابية لضرب المصالح الحيوية في دول الخليج العربي وتهديدهم في رزقهم ، من خلال الدعوة إلى ضرب المنشآت النفطية .

س : وماذا عن مناقشة زيادة التعاون بين الدول الخليجية ؟

ج : هناك نقاش سيتم حول موضوع التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي بين دول الخليج ، حيث سيتم متابعة ما أثمرت عنه القمة السابقة التي عقدت في الكويت ، وذلك لضمان الإصلاح في منطقة الخليج العربي من

---

* جريدة الرأي العام الكويتية بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٤م ، العدد ١٣٦٩٧ .

خلال تحديث البنية التعليمية والاقتصادية في المنطقة ، وهناك مواضيع أخرى عديدة ستتم مناقشاتها خلال اجتماع القمة ، وتهدف جميع هذه المواضيع إلى تحقيق الرخاء والأمان لشعوب المنطقة .

س : أين وصل الخلاف بين السعودية والبحرين في ما يخص توقيع الاتفاقيات المنفردة مع الولايات المتحدة الأمريكية ؟

ج : إن شاء الله لا يوجد خلاف سعودي – بحريني ، هناك اختلاف في وجهات النظر ، وهذا الأمر يعكس الطبيعة البشرية وهو مطلوب بأن يكون هناك اجتهاد ، ولكن من المهم أن يكون هناك اتفاق على الثوابت ، وفعلاً يوجد هناك اتفاق ما بين الدول الخليجية على الثوابت وهي ضرورة التعاون والالتزام بالاتفاقيات المبرمة ما بين دول الخليج ، وهناك من يعتقد أن التفاوض الثنائي يحقق المصلحة للجميع ، وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن التفاوض الاقتصادي الجماعي هو ما يحقق المصلحة للجميع ، وهذا هو اعتقادنا في الكويت .

س : هل هذا الأمر متعلق بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية فقط ؟

ج : نعم ، هناك وضع خاص للولايات المتحدة ، حيث أنها أعلنت أنها لا تريد ولا تستطيع أن تعقد اتفاقاً جماعياً لإقامة منطقة تجارة حرة ، وهناك اتفاق ما بين دول منطقة الخليج العربي بأن يكون هناك تفاوض ثنائي مع الولايات المتحدة ، ومن الصعب إجراء مباحثات جماعية معها ، حيث أن الوضع أصبح غير ممكن في الوقت الراهن ، نحن نتفاوض جماعياً فيما يخص الأسواق الأوروبية والهندية والصينية وجميع المناطق ، ولكن في شأن الولايات المتحدة ، فقد تم التفاهم على أن يكون اتفاقنا مع واشنطن ثنائياً ، ونحن في حاجة إلى التنسيق فيما بيننا ، وهذا هو المهم حيث أن الاختلافات تصبح شكلية وليست جوهرية .

س : ماذا عن الخلاف السعودي – القطري ؟

ج : لا يوجد خلاف سعودي – قطري ، ونحن متفقون على اتفاقية خليجية لمكافحة الإرهاب ، وذلك لمكافحة المجاميع الإرهابية مادياً وإعلامياً ، وهذا الأمر متفق عليه بين جميع الدول الخليجية .

س : هل تعتبر هذه القمة قمة الإنجازات ، أم أن الخلاف سيطغى عليها ؟

ج : أن يكون هناك اختلاف فهذا أمر لا يعيب ومطلوب أن تكون هناك اجتهادات ، وما يميز دول مجلس التعاون هو كيفية علاجها للخلافات التي تظهر بين وقت وآخر ، وذلك ما أنعم الله به علينا من خلال قيادة سياسية واعية من جميع الدول التي تهتم بمصالح الشعوب وتطمح ألا يكون هناك قذف في الهواء وأن يكون هناك تحقيق إنجازات واضحة وكل قمة خليجية فيها إنجاز ، فهي مسيرة متواصلة ، وأنا متفائل بأن تكون هذه القمة ناجحة جداً .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد محمد حسن أبو ترابي النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى في جمهورية إيران الإسلامية بمناسبة زيارته إلى دولة الكويت حول الهدف من الزيارة وموضوعات أخرى مهمة *

س : ما الهدف من الزيارة ؟

ج : الهدف من الزيارة هو استجابة لدعوة رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي من أجل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين .

س : أين وصلت تلك العلاقات وخصوصاً البرلمانية منها ؟

ج : البرلمانيون من خلال القاعدة الشعبية القوية التي يتمتعون بها بإمكانهم إقامة علاقات قوية وطيبة بين الدولتين الشقيقتين ، وكذلك بإمكان مجموعات الصداقة وهيئة الرئاسة في البرلمانين الارتقاء بمستوى العلاقات نحو الهدف المنشود .

س : توقيع إيران الأخير على اتفاقية باريس بشأن التقنية النووية اعتبرها البعض انتصاراً للدبلوماسية الإيرانية في الخروج من المأزق الأمريكي ، بينما يرها الطرف الآخر صفعة قوية لإيران . فما ردكم على ذلك ، وخصوصاً أن بعض أعضاء البرلمان الإيراني اعترضوا على توقيع الاتفاقية ؟

ج : لا يوجد أدنى شك لدى الدبلوماسيين والمراقبين السياسيين حيال

---

* جريدة القبس الكويتية بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٤م ، العدد ١١٣٢٧ .

انتصار إيران بعد توقيعها على اتفاقية باريس ، بل يمكن القول أن هذا الانتصار يعود لإيران والبلدان الأوروبية الثلاثة ودول عدم الانحياز ، في مواجهة المخططات الأميركية وسياستها الأحادية الجانب .ولكن في إيران بعض زملائنا في البرلمان والهيئات السياسية كانوا يرون أنه من الممكن لنا أن نتخذ موقفاً أصلب ، وبعد التسليم بهذا النصر أذعنوا لذلك .

س : ولكن ما زالت الشكوك تحوم حول إيران حيال تطوير الأسلحة النووية وخصوصاً دول الجوار لها . فكيف تفسر ذلك ؟

ج : في يومنا هذا يجب مضاعفة قدرات أي بلد إسلامي خصوصاً في مجال الأسلحة الدفاعية ، وذلك يعتبر خطوة كبيرة في مواجهة السياسة التوسعية التي تنتهجها إسرائيل ، لذا فإن إيران ترى أن من واجبها زيادة قدرتها الدفاعية في مواجهة الترسانة الإسرائيلية من الأسلحة ، مما يزيد من قوة الأمة الإسلامية والبلدان المجاورة ومناعتها في هذا المضمار ، حيث تحظى إيران بدعم كافة البلدان الإسلامية لزيادة هذه القدرة ، ونحن نعتبر أن الدعم الذي تقدمه الشعوب والبلدان الإسلامية لإيران هو أكبر حافز لنا ، لذلك فأن ما نتخذه من إجراءات في زيادة قدرات إيران الدفاعية ، ولا يمكن أن تُمس بأي حال من الأحوال العلاقات القائمة بينها وبين البلدان والشعوب الإسلامية.

س : بعد أشهر قليلة سينتخب الإيرانيون رئيسهم الجديد ، حيث برزت عدة أسماء على الساحة هناك سواء من المحافظين أو الإصلاحيين . فما نظرتكم المستقبلية إلى مسألة الرئاسة الجديدة ؟

ج : المهم في مسألة الرئاسة أن من ينتصر هو الشعب الإيراني في هذه الانتخابات ، وهذا النصر يتحقق في ظل المشاركة الكبيرة للشعب ، واختيار الشخص الأصلح من أي توجه سياسي كان . وقد أثبتت تجربة الانتخابات

البلدية وانتخابات مجلس الشورى الأخير ، أن رئيس الجمهورية المقبل سيكون من الوجوه والشخصيات الأصولية أي ذات التوجهات الأصولية الإسلامية .

س : كيف يمكن أن يعود الأمن والاستقرار إلى العراق ؟ وما إمكانات إيران في دعم تلك المسألة ؟

ج : أننا نعتقد أن كل المشكلات التي يعاني منها العراق والسبيل لإعادة الأمن والاستقرار له نخلصها في ٣ خطوات ، الأولى لابد من توفير الأرضية العراقية لجلاء القوات الأجنبية ، وثانياً التعاون الجدي بين البلدان المجاورة من خلال اتفاقية طهران الأخيرة لوزراء الداخلية ، أما النقطة الثالثة فهي ضرورة قيام الشعب العراقي بخطوات مبدئية لتولي زمام أمور البلاد من خلال انتخابات حرة ، والتمسك بالقرآن والإسلام العزيز ، وتجنب أي خلافات اثنية أو مذهبية .

س : رغم مطالبات إيران وبعض الدول في منطقة بخروج القوات الأجنبية من العراق ، فإن العراقيين لا يرون ذلك حالياً .فما تعليقكم على ذلك ؟

ج : إذا كان هذا ما يريده الشعب لكنا رأينا اليوم استتباب الأمن وتعميم السلام لكل العراقيين .

س : ما ردكم على بعض التصريحات للمسؤولين العراقيين في مشاركة إيران ودعمها للإرهاب في العراق ؟

ج : أعتقد أن ما تقوك به أجهزة المخابرات لقوات الاحتلال في العراق يمثل أفضل دليل على عدم تدخل إيران في حال انعدام الأمن في العراق ، بل على العكس نشهد ما تبذله إيران من جهود باتجاه استتباب الأمن والهدوء للعراقيين ، كما أن مواقف إيران في اجتماع الداخلية للدول المجاورة يحسب للسياسة التي تنتهجها إيران في هذا الموضوع .

س : المتتبع للسياسة الإيرانية في الآونة الأخيرة يشاهد أنها من الدول التي كان لها موقف محايد خصوصاً في الهجوم الأمريكي على أفغانستان و العراق . فهل تعتقد أن الحل الأسلم في انتهاجها ذلك ؟

ج : إننا نعتقد أن المشكلات الجدية التي حصلت في أفغانستان ما كانت لتحصل لولا السياسات غير المبدئية والتوسعية التي تنتهجها أمريكا ، وفي الحقيقة واجهت أبنها اللقيط أي طالبان في أفغانستان ، وواجهت في العراق أبنها اللقيط الآخر أي صدام ، والكل يتذكر الدعم الكبير غير الشرعي لصدام طوال السنوات الماضية ، ولكن اصطدمت مصالح أمريكا مع مصالح صدام وطالبان ، حيث أنها عندما تصطدم مصالحها مع الآخرين تقوم بمواجهة حلفائها السابقين ، فكيف كان لإيران أن تقف إلى جانب أبناء أميركا غير الشرعيين الذين أنزلوا أفدح الخسائر بشعوبهم وشعوب المنطقة ؟ فهل كان من الممكن أن تقف إيران إلى جانب صدام الذي بالاعتداء على إيران ، ثم قام باجتياح الكويت ثم ارتكب مجازر جماعية ضد أبناء شعبه ، وعليه أعتقد أن موقف إيران حيال الممارسات الأمريكية كان أفضل موقف يمكن اتخاذه ، حيث أننا لم ندافع عن الظالمين الذين ارتكبوا أفظع الممارسات ضد شعوبهم وشعوب المنطقة ، وكذلك لم نقف بجانب أمريكا التي دعمت هؤلاء في السابق .

نص « المقال المميــز»
الذي أعده صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح حول الحالة السياسية والاجتماعية في دولة الكويت وحقوق المرأة السياسية *

لم تسنح فرصة حقيقية أمام الجهود الهادفة لمنح المرأة حقوقها السياسية في الكويت كالفرصة التي نعيشها في هذه المرحلة ، فالرأي العام مهيأ والحكومة جادة وعدد كبير من النواب لا يمانع في الأمر.

ولعل المقال المميز الذي كتبه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح والذي نشرته «الوطن» أمس يضع الأمور في نصابها الصحيح وحدودها الطبيعية، ويلخص الحالة السياسية والاجتماعية في الكويت التي تفتح الأبواب أمام تغيير رئيسي منتظر، وإذا كانت جرأة الحكومة وجديتها أمرين مهمين جداً لنجاح المشروع فإن مؤازرة الحكومة في جهودها مسألة حيوية جداً .

فخلال العقود الماضية ارتكبت أخطاء استراتيجية عديدة من جانب الجمعيات النسائية الداعمة لحقوق المرأة السياسية ، وكذلك كانت هناك أخطاء ارتكبها المناصرون من الرجال لقضية حقوق المرأة .

كان تداول المسألة يتم باعتبارها (قضية نسائية) أو قضية تخص النساء فقط في حين أنها في الواقع ، من حيث أهميتها العامة ونتائجها العامة ، قضية مجتمع لا فئة من المجتمع ، وكان من نتيجة ذلك التصوير أن انحصرت الجهود للترويج لحقوق المرأة السياسية في إطار الجمعيات النسائية التي غالباً ما

---

* جريدة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٤/٢/٢٠٠٥م ، العدد ١٠٤٣٧ .

تفتقد الفاعلية والقدرة على الاستمرار ناهيك عن نقص الخبرات اللازمة للتعاطي مع الرأي العام .

وقد نتج عن ذلك أن أصبحت قضية حقوق المرأة السياسية (قضية نخبوية) لا تهم إلا النخبة القليلة من سيدات المجتمع الحضري اللواتي كن يبذلن جهوداً موسمية ، هي خليط بين شغل وقت الفراغ وأداء الواجب دون أن تكون تلك الجهود نتيجة خطط مدروسة ومبرمجة على مدار السنة .

ومع كل التقدير لكل من بذل جهداً صادقاً في العقود الماضية والتي نقر أنه لولاها لما ظلت قضية حقوق المرأة السياسية على السطح إلا أننا نسعى اليوم إلى تحويل مسار المطالبة بحقوق المرأة السياسية ، فهي أولاً قضية مجتمع ، وهي ثانياً ليست حكراً على (نساء المدينة) وهي ثالثاً تحتاج إلى جهود دؤوبة متواصلة مدروسة !

إننا نهدف إلى كسر الحاجز النفسي الذي يمنع النساء في المناطق الخارجية من التحرك ، نريد منهن إبداء أرائهن ومواقفهن سواء أكانت تلك المواقف مؤيدة لمنح المرأة حقوقها السياسية أو معارضة أو مترددة ، فالمهم هو المشاركة وعلى النساء في المناطق الخارجية عدم انتظار أخواتهن في الجمعيات النسائية للتحرك ، بل أن التحرك الجاد الذي ينطلق من نساء المناطق الخارجية هو الأكثر تأثيراً وهو العنصر الحاسم في نتيجة التصويت على مشروع القانون ، فهناك من يتذرع بأسباب اجتماعية ويقولون أن المجتمع القبلي لا يتقبل إعطاء المرأة حقوقها السياسية ، ونحن نعلم أن المجتمع القبلي يتقبل ذلك وأكثر ، فالمرأة في ذلك المجتمع – الذي لم يتبق من مظاهر القبلية فيه إلا شيء قليل – تتمتع بمكانة عالية ودور مؤثر في إدارة أمور الأسرة ، فالمرأة في المجتمع القبلي مثقفة وواعية ومتابعة لما يدور في مجتمعها وحتماً لديها تطلعات وآمال وطموحات سواء في مجال التعليم أو السياسية ، إنني على ثقة بأن منح المرأة حقوقها السياسية سوف

يكون مقبولاً لدى النساء في المجتمع القبلي ، أما لدى الرجال فالأمر يحتاج إلى جرأة .

إن إقرار قانون منح المرأة الحقوق السياسية هو في نهاية المطاف مجرد نافذة لإحداث تغيير هائل في المجتمع الكويتي ، ويبقى من حق من لا تريد ممارسة حقوقها السياسية الامتناع عن ذلك فالنظام الانتخابي في الكويت لا يجعل عدم التسجيل في جداول الناخبين جريمة ، وكذلك فإن عدم التصويت في الانتخابات ليس جريمة ، وعلى ذلك فإن ممارسة حق الانتخاب سوف تبقى رخصة لا إجبار في استخدامها ، فمن ترى أن التصويت (حرام) عليها أن تمتنع عن الانتخاب ومن ترى أن التصويت (عيب) عليها أن تمتنع ، ولكن دعونا نفتح المجال أمام من ترى أن الإدلاء بصوتها في الانتخابات العامة أو الترشيح فيها (حلال ولا عيب فيه) لممارسة حقوقها .

إن إقرار القانون ليس أمراً صعباً على الإطلاق ففي التصويت الخير الذي تم سقط القانون بفارق صوتين فقط .

وسوف نقوم هنا في (الوطن) بنشر أسماء النواب الحاليين وأرقام هواتفكم كي نتيح للناس فرصة التواصل المباشر مع النواب فابعثوا إليهم بالرسائل أو عبر الحديث المباشر أو عبر صفحات (الوطن) .

إننا نريد فزعة وطنية وهذه الفزعة ليست مواجهة ضد أحد ، فنحن لا نسعى لإحراج التيار الإسلامي ولا التيار القبلي على الإطلاق خاصة أننا نعلم يقيناً أن وسط هذين التيارين هناك نواب على استعداد لإعلان تأييدهم لمنح المرأة حقوقها السياسية .

دعونا نمارس حقوقنا ، دعونا نشكل رأياً عاماً ضاغطاً ، نريد أن نتحدث نحن ، ولسنا بحاجة إلى من يتحدث نيابة عنا .

إنني أدعوا النواب المؤيدين لحقوق المرأة السياسية ، الإعلان مبكراً عن تأييدهم ، ودعونا نضغط ونواصل الضغط على النواب المترددين.

إنني على ثقة بقدرة المجتمع على اتخاذ قراره فلنعمل معاً من أجل الكويت بعيداً عن فكرة الوصايا التي يمارسه البعض.

دعونا نسهل مهمة النواب الذين يريدون منح المرأة حقوقها السياسية.

نص الكلمة التي ألقاها سعادة الشيخ أحمد فهد الأحمد الجابر الصباح وزير الطاقة ووزير الإعلام بالنيابة بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لمؤسسة البترول الكويتية بشأن سياسة المؤسسة المستقبلية *

بثقافة نفطية جديدة شرح وزير الطاقة أحمد الفهد استراتيجية قطاع النفط في الكويت والتي أطلق عليها استراتيجية ٢٠٢٠م والتي نطمح على أساساها إلى الوصول بإنتاج النفط الكويتي إلى ٤ ملايين برميل يومياً.وحدد الفهد في كلمته التي ألقاها أمام حشد كبير من وزراء النفط السابقين وبعض أعضاء مجلس الأمة ورؤساء مجالس إدارات وأعضاء الشركات النفطية في الاحتفال باليوبيل الفضي لمؤسسة البترول عن سياسة مؤسسة البترول الوطنية بكل السبل لتحقيق الهدف الأسمى وهو دعم الاقتصاد الكويتي بشكل أشمل . وأكد الفهد أن المستقبل يجب أن يكون أكثر إشراقاً من أجل كويت أفضل ودولة عمادها النفط وما يمكن أن يلعبه القطاع الخاص من دور مهم في أن يكون مصدراً مساعداً ثانياً للدخل ويعمل بقوة على دعم موازنة الدولة . وذكر الفهد في كلمة مرتجلة أن الكل يعرف أنه بعد تأمين قطاع النفط في نهاية السبعينيات كان هناك طموح كبير لتنظيم العمل في هذا القطاع من خلال مظلة تجمع تحت لوائها جميع شركات النفط وتظلها بلوائحها سواء كان في جانب التكويت أو جانب الاستثمار بأفضل الطرق .وأضاف الفهد أن هذا التوجه جاء رغبة في الاستثمار الأمثل للنفط والطاقة والمواد والمنتجات المرافقة لذا كان هذا الحلم يراود كل من سبقونا فوضعوا اللبنة الأولى لهذا الهيكل الذي نراه منذ العام ١٩٨٠م ليكون عاماً فاصلاً في وضع هذه الفكرة على أرض الواقع حيث تم إنشاء مؤسسة البترول .

---

* جريدة السياسة الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٤/ ٢ / ٢٠٠٥م ، العدد١٣٠٢٩.

واستطرد الفهد قائلاً أن تأسيس المؤسسة هذا العام جاء في وقت شهد حالة من الكساد العالمي ونتج عن ذلك قلة الطلب على النفط فمثلت هذه الظروف مهمة صعبة واجهتها المؤسسة منذ بداية تنظيمها سواء كان على مستوى وضع اللوائح أو على مستوى التنظيم . وقال الفهد أن من ينجح في ظل ظروف قاهرة يدل قطعاً أنه مبني على أسس سليمة وهذا ما يفسر انطلاق المؤسسة على أسس وقواعد سليمة وصحيحة فوجدت الشركات والأنظمة واللوائح وقد حققت في ذلك نجاحاً كبيراً في تلك المرحلة واستطاعت أن تحقق أفضل العوائد والاستثمارات لصالح الوطن . وأشار الفهد إلى أن المؤسسة ومنذ ولادتها استطاعت أن تتحدى المحن وما أن بدأت تنشط حتى جائتنا كارثة كبرى وهي الغزو العراقي، وفي هذه المحنة استطاعت المؤسسة بكل نجاح أن تدعم كل شركاتها في الخارج، وأن تجعل الأمور تستقر على ما هي عليه فعادت المؤسسة لتمارس دوراً أصعب حيث وجدت أمامها حريقاً هائلاً متمثلاً في حرق أكثر من ٧٠٠ برميل يومياً وما يصاحبها من تلوث كبير ومنشآت توقفت لعدم وجود صيانة واستهلاك دون تفريق ودون وجود فنيين ولكن كالعادة في تحدي الصعاب استطاعت المؤسسة بفضل شركاتها وقيادييها والعاملين فيها ومن خلال أبناء هذا الوطن أن يتعاملوا مع الظروف الصعبة بأفضل الطرق . وقال الفهد أن كل هذه الصعاب ذكريات يجب أن لا ننساها . وبعد تلك المرحلة تحدث الفهد عن مرحلة أخرى جديدة هي مرحلة الانطلاق لهذه المؤسسة حتى تكون في مصاف الشركات العالمية وأن تستثمر بأفضل الطرق للمورد الأساسي للبلاد مستفيدة من الخبرات والإستراتيجيات السابقة ومن خبرات أبنائها بعد المواجهة الصعبة . وقال أنه بالفعل وضعت المؤسسة استراتيجيتها تلك في أوائل التسعينيات بغرض الاستفادة والتعامل مع هذه الصعاب . وعلى الرغم من وجود بعض العراقيل منها الفني ومنها السياسي ثم إعادة النظر بهذه الاستراتيجية استطاعت المؤسسة أن تعيد حساباتها لتأخذ من التجارب ومن استراتيجية ما هو جيد

وحسن من الأهداف التي تحقـقت سـواء من منظور التأسـيس أو من استراتيجية التسعينات وتدعيمها ومعرفتنا للسلبيات والأهداف التي لم تتحقق مع معرفة الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيقها ومن ثم تغييرها بالطريقة العلمية والعملية حتى نستطيع تحقيق أفضل الإستراتيجيات .واستطرد الفهد أن كل هذه العوامل جعلتنا نضع استراتيجية ما يسمى ٢٠٢٠م وهي تمثل المنظور المقبل لمؤسسة البترول كونها تحظى بدعم عام من كل العاملين في القطاع النفطي من مجلس مؤسسة البترول والمجلس الأعلى للبترول ومن خلال دعم سمو رئيس مجلس الوزراء اللامحدود. وقال أن هذا الدعم اللامحدود يوجز إمكانية انطلاقتها وتحقيق ما نصبو إليه منها وهو ما لم يتحقق في الماضي وكذلك دعم كل ما تم تحقيقه من مكاسب . وأضاف الفهد أن كل هذه العوامل تمثل أساسيات بنيت بمراحل ولا يمكن لنا أن نربطها بمرحلة معينة أو بشخص وإنما هي بنيت بمواطنين من هذا الوطن عشقوه ووضعوا هذه الأساسيات لبنة على لبنة حتى وصلنا إلى ما نحن عليه الآن.

وقال إن هذه البناءات ساعدت في انطلاقة الاستراتيجية التي نتمنى أن نحققها وإن كانت مؤشراتها تجعلنا نشعر بطمأنينة وإننا نسير في الاتجاه الصحيح وعلى مستوى جميع الشركات . وفي تعليقه على مستوى علاقة المؤسسة بالدولة قال الفهد أن المؤسسة لم تكن بعيدة في يوم ما عن ربط القرار السياسي بالقطاع النفطي. وقال أنه عندما نادى سمو رئيس مجلس الوزراء بضرورة وجود انفتاح اقتصادي وتنمية كاملة كانت مؤسسة البترول أول من لبى النداء معلناً على تقارب الخطاب السياسي الحكومي مع عملنا النفطي من خلال إيجاد فرص في القطاع الخاص في القطاع النفطي فبالإضافة إلى وجود شركة بوبيان كقطاع خاص أنشأنا شركة القرين التي ستكون شريكاً في مشروع العطريات والأولفينات وكذلك أنشأنا شركة الأولى لتسويق الوقود التي ستكون مسؤولة عن محطات تزويد الوقود ،

وكذلك هناك شركات أخرى ستعقب هذه الشركة ، كما قامت المؤسسة بوضع مشروع الفحم المكلسن للقطاع الخاص وقد تقدم الكثير بعطاءاته والآن رسى العطاء على القطاع الخاص لإنشاء هذا المشروع .وقال الفهد: إن المؤسسة إيماناً منها بدور القطاع الخاص بشكل أكبر في القطاع الخاص قامت بإنشاء لجنة خاصة للتخصيص وقضية مشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر في القطاع النفطي ، ويأتي ذلك تماشياً مع أن يأخذ هذا الجزء من الخدمات في القطاع النفطي متماشياً مع سياسة الحكومة في الانفتاح الاقتصادي . وأضاف إن القطاع النفطي سيلعب دوراً كبيراً من خلال صناعته في النمو الاقتصادي وهناك مشاريع كثيرة مقبلة على مستوى الصناعات المصاحبة ، صناعات تستفيد من منتجات مصانعنا سواء في صناعة البتروكيماويات أو مخرجات التكرير لتكون هذه الصناعات ذات قيمة مضافة يقوم بها القطاع الخاص بعيداً عن التكرير والصناعات البتروكيماوية وهو مشروع طموح وسيعطي فرصة كبيرة للقطاع الخاص أن يستثمر بالإضافة إلى أنه سيكون ذات جدوى اقتصادية من دائرة كاملة في القطاع النفطي . وتطرق الفهد إلى عملية التنظيم في القطاع النفطي فقال أوجدنا والآن هي في مراحل اتخاذ القرار حيث أوجدنا شركة الخدمات النفطية حتى نبعد الفنيين عن المشكلات الإدارية داخل القطاع وهي ستكون شركة متخصصة بالخدمات النفطية تقدم الخدمات للشركات التي تهتم بالجانب الفني بالعمل وبهذه الطريقة أبعدنا جزءاً من الصداع لمتخذي القرار في هذه الشركات الفنية فيما يتعلق بالجانب الإداري. وأوضح الفهد أن كل هذه التوجهات تؤكد أن مؤسسة البترول في المرحلة الحالية هي استمرار لما وضعه الأوائل الذين كانوا هم أساس البذرة الصالحة وما نحن ألا لتكملة هذا المشروع والذي نتمنى أن تساهم في التنمية وتكون ذات عائد جيد ليلاً ومساهمة في التنمية الاقتصادية والناتج القومي ومساهم في التوجه الحكومي بانفتاح الكويت وإعادة ريادتها الاقتصادية وبذلك نكون حققنا نتائج كثيرة في أكثر من قطاع .

مقابلة صحافية

مع معالي السيد عظمة كول محمدوف السفير الروسي لدى دولة الكويت حول عدد من الموضوعات المهمة*

س: ما أهم نتائج القمة الأمريكية – الروسية ؟.

ج: لقد أسفرت القمة الروسية – الأمريكية التي عقدت خلال الأسبوع الماضي عن نتائج إيجابية ، حيث تمت مناقشة المواضيع التي تتعاون الدولتان فيها مثل مكافحة الإرهاب الدولي والحيلولة دون انتشار الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة ، وغيرها من الأمور التي تهم البلدين .

وعلى الرغم من ادعاءات بعض أجهزة الإعلام في الغرب ، فلقد تم تكريس قضايا التعاون الروسي – الأمريكي وهو تعاون حيوي وينطلق من أرضية صلبة ، وسنواصل التعاون مع الأمريكان في القضايا المشتركة كافة .

س: وماذا عن إيران وبرنامجها النووي ؟.

ج: ذلك الموضوع هو من أهم نتائج الاجتماع الأمريكي – الروسي . فلقد أكد الجانبان موقفهما المبدئي من أهمية عدم توسعة النادي النووي الدولي . وذلك أمر ينطبق على الدول والمناطق كافة .

س: ماذا عن التهديد الإيراني بوقف صادرات النفط إذا ما أحيل الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي ؟.

ج: هناك آليات للحوار الخاص بهذا الموضوع ومن الضروري استخدام تلك الآليات ، ولكنها تحتاج إلى الصبر واستخدام جميع الأساليب السياسية .

س: يزور رئيس الحزب التقدمي اللبناني الاشتراكي وليد جنبلاط موسكو

---

* جريدة القبس الكويتية الصادرة بتاريخ ١٢/٣/٢٠٠٥م ، العدد ١١٤٠٦ .

حالياً ، فكيف تنظرون إلى الوضع في لبنان وسوريا والتطورات هناك ؟.

ج: لم تصلني من موسكو أي معلومات عن زيارة السيد جنبلاط لموسكو ، وتوقعنا كان دائماً يقول إن مسارات السلام في الشرق الأوسط لا بد أن تجد حلولاً لها وهي المسار الفلسطيني والسوري واللبناني .

ولو أنجزت التسويات الشرق أوسطية لما أصبحنا بتلك المشاكل التي تواجهنا في الظروف الراهنة، كما إن علينا ألا ننسى أن الوجود السوري في لبنان قد لعب دوراً مهماً في إطفاء نيران الحرب الأهلية الدامية في ذلك البلد ، لكن الظروف قد تغيرت ، ونحن اليوم أمام واقع جديد، وهناك قرار من مجلس الأمن الدولي ١٥٥٩ ، وهنالك تظاهرات في لبنان تطالب بسحب القوات السورية، وعلينا أن نقول إن القيادة السورية قد تجاوبت مع المعطيات الجديدة ، وأعلن الرئيس السوري بشار الأسد في خطابه الشهير سحب القوات السورية من لبنان وهذا القرار مهم، وروسيا ترحب به، في الوقت نفسه يتملكنا القلق بشأن الوضع في لبنان علما بأن هنالك أطرافاً لبنانية تقف ضد خروج القوات السورية من لبنان. وهنالك ضرورة لضبط النفس وإبداء مواقف بناءة كي يحافظ لبنان على استقراره واستتباب الأمن الداخلي وحل جميع المسائل عن طريق الحوار. ومن أجل مستقبل أفضل للبنان .

س: هل انسحاب القوات السورية هو تطبيق كامل للقرار ١٥٥٩؟.

ج: المهم في هذه المرحلة إنجاز الانسحاب من لبنان ، أما الجوانب الأخرى من القرار فهذه – كما فهمنا – تخضع للحوار بين قيادتي البلدين.

س: وماذا عن الشأن الفلسطيني بعد انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية ؟ والدور الروسي في اللجنة الرباعية الدولية؟.

ج:هناك بوارد إيجابية تجاه التسوية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، المهم أن الطرفين قاما بخطوات محددة تجاه التسوية وتلك الخطوات تخلق مناخاً مواتياً للتقدم بهذا الاتجاه.. وهنالك قوى عند الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تعارض الانفراج في العلاقات. ولا بد من الإشارة إلى أهمية مواصلة عملية السلام والاستمرار فيها لكي لا يكون لدى هذه القوى الفرصة لعودة الأمور إلى الخلف .

ولروسيا اتصالات مكثفة مع كلا الطرفين ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن محمود عباس قام بأول زيارة خارج المنطقة إلى موسكو وهناك رسائل ومكالمات هاتفية مستمرة.. في الوقت نفسه ، فإن روسيا تلعب دوراً حيوياً في إطار اللجنة الرباعية الدولية التي أجرت آخر لقاء لها في لندن على هامش المؤتمر الخاص بمساعدة السلطة الفلسطينية . والمسؤول بوزارة الخارجية الروسية عن الملف الفلسطيني والشرق أوسطي هو نائب وزير الخارجية ألكسندر سلطانوف. ومن أهم نتائج هذا الاجتماع هو تأكيد المبادئ التي يقوم عليها حل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وحرص اللجنة الرباعية على بذل جميع الجهود لمساعدة الطرفين للوصول إلى حلول للمشكلات على أساس خارطة الطريق التي تم إقرارها من قبل مجلس الأمن الدولي ، فروسيا تقوم بتدريب الكوادر الأمنية الفلسطينية وتدريب رجال الشرطة الفلسطينيين وتجهيزهم .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد كريستوفر ويلتون سفير المملكة المتحدة لدى دولة الكويت حول العلاقات المشتركة بين البلدين *

س : بالتأكيد تتابعون ما يحدث حالياً على الساحة الكويتية فيما يتعلق بإعطاء المرأة حقوقها السياسية ، ما تعليقكم على هذا الأمر ؟ وكيف ترون الديموقراطية الكويتية ؟.

ج : الكويت بلد ديموقراطي ، حيث توجد انتخابات برلمانية ومجلس أمة يقوم بدور تشريعي ، وإذا نظرت إلى الدول في المنطقة وفي الخليج ستجد أن الكويت متقدمة من ناحية وجود المؤسسات الديموقراطية ، ولكن النساء لا يستطعن التصويت .

والحكومة البريطانية تود كثيراً في رؤية المرأة الكويتية وقد حصلت على حقوقها السياسية ، خصوصاً أن الدول كافة يجب أن تطمح إلى تحقيق المساواة وقد صرحت الحكومة الكويتية بشكل واضح أنها مع حقوق المرأة السياسية وليست ضدها ولكن يوجد انطباع خطأ لدى الناس خارج حدود الكويت بأن الحكومة الكويتية تقف ضد حقوق المرأة السياسية ، ولكن هذا غير صحيح ، حيث أن الحكومة طلبت من مجلس الأمة الإسراع في بت هذا الموضوع وإقرار هذه الحقوق . وأعتقد أن ذلك سيكون أمراً جيداً إذا ما حدث .

س : تعود العلاقات الكويتية ـ البريطانية إلى أكثر من قرن من الزمن ، مرت خلالها بمستويات متفاوتة ، فكيف ترى هذه العلاقات حالياً ؟.

ج : كما ذكرت في سؤالك ، فإن العلاقات بين البلدين ممتدة إلى أكثر من مائة

---

* جريدة االسياسة الكويتية الصادرة بتاريخ ١٣ / ٣ / ٢٠٠٥ م العدد ١٣٠٤٩ .

عام ، وعلى حد علمي فإنها بدأت في عام ١٨٤٥م ووقعت اتفاقية صداقة في عام ١٨٩٩م ، ومعنى ذلك أن عمر هذه العلاقات يفوق الـ ١٥٠ سنة .

والعلاقات بين البلدين قوية باستمرار ، حيث إن البريطانيين يعتبرون أهل الكويت أصدقاء لهم ، كما أن، الكويتيين يعتبرون الشعب البريطاني صديقاً لهم ، وبالتالي فإن العلاقات ليست سياسية وتجارية فقط ، إنما صداقة يتفهم فيها كل بلد الكيفية التي تعمل بها الدولة الأخرى .

وفي الوقت الحاضر ، فإن العلاقات البريطانية ـ الكويتية قوية جداً وبشكل مميز .

س: وماذا عن التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب تحديداً ؟.

ج: أهم أهداف الحكومة البريطانية في الوقت الحاضر مكافحة الإرهاب ، وليس على مستوى الكويت فقط إنما على مستوى العالم ، لأن هذه المشكلة مهمة للعالم كله وليست لدولة واحدة . كما أن لهذه المشكلة أهمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط نظراً للأحداث التي وقعت منذ وقت قريب ، وأول هدف على المستوى الخاص لوزارة الخارجية البريطانية هو ضمان التعاون بين دول العالم في هذا المجال لتكون مكافحة الإرهاب بأفضل حال ممكن .

وبالنسبة للأحداث الأمنية التي وقعت في الكويت خيراً ، فإننا ندعم ما قامت به قوات الأمن الكويتية في هذا الصدد ، حيث كان يتوجب عليها اتخاذ الإجراءات التي قامت بها ، وقد وجدت هذه الإجراءات الدعم كذلك من قبل البريطانيين والأمريكيين والأوروبيين وكل من لديه اهتمامات بمكافحة الإرهاب على مستوى العالم ؛ لأن هذا الشأن لا يخص الكويت وحدها بل يخص العالم كله .

وشخصياً، أود أن أبذل قصارى جهدي لتقديم كل المساعدات اللازمة ، وقد التقيت النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ نواف

الأحمد ، وقلت له (اطلب مني كل ما تحتاجه من مساعدة في هذا المجال ، وستكون المملكة المتحدة على استعداد لتلبية ما تطلبه الكويت) ، ويجد تعاون جيد جداً بين المملكة المتحدة والكويت في مجال الإرهاب بشكل خاص .

س : هل تخشى بريطاني من وقوع هجمات إرهابية على أراضيها ، خصوصاً بعد أن أشارت تقارير صحافية إلى وجود ٢٠٠ عنصر من (القاعدة) داخل المملكة المتحدة ؟.

ج : الإعلان عن هؤلاء الأشخاص الذين ليهم علاقة مع تنظيم القاعدة أو يتعاطفون معه هو جزء من تحرك كبير على مستوى الحكومة البريطانية لإصدار تشريعات أكثر صرامة لمكافحة الإرهاب . ومازالت الموافقة على هذه التشريعات في أروقة البرلمان . ولا أخفيك سراً أن التهديدات الإرهابية تشكل مخاوف لبريطاني . وإذا كان الهدف الرئيسي الذي يود بن لادن ضربه بأقصى قوة ممكنة هو الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن بن لادن يعتبر المملكة المتحدة شريكاً للولايات المتحدة في الكثير من الأحداث التي وقعت ومنها أفغانستان . عموماً فإن بن لادن يشكل خطراً للعالم أجمع وليس لدولة بعينها .

ونحن نعلم أن هناك من يتعاطف مع بن لادن ومع أفكاره في المملكة المتحدة ، وهؤلاء يشكلون خطراً على أمنها . ولهذا نعترف أن هنالك خطراً أو تهديداً محدداً على المملكة المتحدة ، ولكن هذا يعد جزءاً من خطر أكبر يجب أن نعالجه جميعاً .

س: في تصوركم ، كيف يمكن علاج مشكلة الإرهاب ؟.

ج : يوجد الكثير من الوسائل للتعامل مع هذه المشكلة ، منها تبادل المعلومات بين الدول المعنية بالإرهاب ، مما يؤدي إلى صعوبة النشاط للإرهابيين ، لأنه إذا كان الجميع على علم بتحركات هؤلاء وما يخططون له فإن تنقلاتهم للقيام بعمليات إرهابية تكون أصعب بالنسبة لهم .

الأمر الآخر هو عدم منح هؤلاء مأوى أو مكان يسهل لهم العيش فيه ، حيث أن هناك بعض الدول متسامحة معهم وتسمح لهم بالإقامة فيها شريطة عدم قيامهم بأنشطة داخلها ، في الوقت الذي لا تمانع فيه قيامهم بعمليات إرهابية في دول أخرى ، ويتوجب على هذه الحكومات أن توقف هذه التسهيلات وعدم توفير مكان يسهل لهم العيش فيه والانطلاق منها للقيام بنشاط في دول أخرى .

س: هناك من يشير إلى وجود اضطهاد للمسلمين في بريطانيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ، بالرغم من عدم وجود علاقة لهم بهذه الأحداث ، كيف تفسر ذلك ؟.

ج: هناك حقيقة وهي أن بعض الناس تعاملوا بشكل عاطفي مع أحداث ١١ سبتمبر ، وربما يكون ذلك بشكل طبيعي لا يمكن التحكم فيه ، بالرغم من أن هذه الأحداث تعتبر أكبر عمل إرهابي وقع على الأرض الأمريكية .

ومن الحتمي أن يكون رد الفعل بهذا الشكل ، وبعض الناس يصورون ذلك على أنه موجة معادية ضخمة مفاجئة للمسلمين في المملكة المتحدة وأوروبا ، وأن أتنقل بشكل منتظم بين الدول الإسلامية والشرق الأوسط ، والمملكة المتحدة حيث أقيم ، ولا أرى هذا الشعور العدائي الضخم ضد المسلمين ، وسيكون هناك أقلية من الناس يحملون رد الفعل الزائد عن اللزوم .

وبشكل عام ، فإن المملكة المتحدة عبارة عن مزيج رائع من الجاليات المتعددة ، وكل ديانة في العالم ممثلة في المملكة المتحدة ، ولدينا جالية مسلمة كبيرة جداً ، وإن كانت الأغلبية من المسيحيين ويعيش الجميع سواء كانوا في المملكة المتحدة أو في أي مكان آخر بسلام وانسجام ، ولا شك أنه توجد أقلية تثير المشكلات . وإذا كانت أحداث ١١ سبتمبر صدمة قوية لم يكن عملاً إسلامياً بحتاً ، لأن ٩٩,٩ في المائة من المسلمين لن يتصرفوا بهذا الشكل ، وهم أناس رائعون . وبشكل عام لا يوجد كره للمسلمين .

س: كنت شاهد عيان على الحرب الأهلي اللبناني ، ففي تصوركم إلى أين يسير لبنان بعد اغتيال الحريري ؟.

ج: بأمانة وصراحة ، لا أعتقد أنه بإمكاني إعطاء إجابة محددة على هذا السؤال ، فالأحداث التي وقعت في الأسابيع الماضية أدت إلى حدوث تغيير كبير في المسار ، وأشجع الخطوة التي اتخذتها سورية حيال الانسحاب ، فهذا شيء جيد وكان لابد من القيام به وآمل أن تستمر سورية لاستكمال ما بدأته ، وفي الوقت الحالي لا توجد رؤية واضحة وغير متأكد من مسار العملية السياسية ، وقد عشت هناك فترات في الستينات والسبعينات خلال فترة عدم الاستقرار ، ولا نريد رؤية ذلك الآن . بل نرغب في استمرار مشاريع الإعمار بعد الدمار الذي نجم عن الحرب الأهلية ، كي تعود بيروت إلى المكانة التي كانت تحتلها وتستعيدها كإحدى أكثر المدن نجاحاً وحيوية ومفعمة بالنشاط ، وإن كان ذلك سيكون صعباً على حد اعتقادي في المستقبل القريب ، وأعتقد أن ما يحدث الآن خطوة إيجابية نحو المسار الصحيح .

س: تحت أي مستوى تتدرج العلاقات البريطانية - السورية حالياً ؟.

ج: لماذا لم تسأل زميلي في دمشق ؟ عموماً لدينا سياية تتبعها المملكة المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية ، وهي سياسة الحوار البناء مع سورية وإيران وغيرهما من الدول . وأعتقد أن هنالك بعض القضايا الجادة التي يجب التعامل معها خصوصاً قضية دعمها لبعض المجموعات التي نعتقد أنه لا يتوجب عليها دعمها .

س: وماذا عن إيران ؟.

ج: يوجد اهتمام للتفاوض والمناقشة للتوصل إلى طريقة آمنة تمكنها من القيام بما تقوم به حالياً من دون تطوير للأمور بشكل يهدد الاستقرار في المنطقة وإحدى هذه القضايا بشكل خاص برنامج إيران النووي ، ونحن لا

نؤمن ببناء جدار بل بالجلوس والتحدث ، وقد حققنا بعض التقدم الإيجابي نتيجة للحوار البناء الذي اتبعناه مع سورية وإيران ، وأعتقد أنه لدينا المزيد لنحرره ، وقد نستخدم الصرامة معهما حول قضايا أخرى والتعاون في مجالات عدة سواء كانت تجارية أو غيرها لضمان عدم عزلهما أو محاصرتهما .

س: هل دخلت إيران في دائرة الخطر حالياً ، خصوصاً بعد اتهامها لأوروبا بأنها غير جادة في مفاوضات الملف النووي ؟.

ج: لا أمل أن تكون في خطر ن وفي الوقت نفسه نريد أن نضمن أن الكويت وغيرها من دول المنطقة لا تواجه أي تهديد من أي دولة أخرى ، ولا أعني بذلك إيران بالتحديد . وإذا تم اتباع أسلوب الحوار البناء سيقلل ذلك من المخاطر ومن احتمالات استخدام العمل العسكري .

س: بصراحة وبسؤال مباشر : هل تورطت بريطانيا في العراق ؟ حيث تولد هذا الشعور بعد زيارات عدة قمنا بها مع إعلاميين للقوات البريطانية في جنوب العراق ؟.

ج: لا أعتقد أننا تورطنا ، وأنا متفهم سؤالك ، وأعتقد أنه كان من الصواب اتخاذ قرار إزاحة صدام حسين لأنه كان تهديداً ليس للعراق فقط ، إنما على المنطقة والعالم كله . وبعد انتهاء العمل العسكري قام الأمريكيون والبريطانيون وغيرهم من الشركاء في التحالف بعملية إعادة العراق لوضعه الطبيعي ، وهي عملية صعبة جداً وتبين أنها أصعب مما كنا نتوقعه ولدينا الكثير من العمل الذي نقوم به ، وبقي هذا العدد الكبير من القوات في العراق لفترة أطول مما كنا نوُد على الصعيد السياسي .

ولو كان بإمكاننا تسليم عراق ناجح إلى العراقيين بعد ٦ شهور من انتهاء العمل العسكري لكان ذلك رائعاً ، ولكنه لم يحدث ، ومازالت أمامنا تحديات كبيرة وهذا هو الجانب السلبي . أما الجانب الإيجابي ، فقد ذكرت

في سؤالك أنك زرت جنوب العراق أكثر من مرة ، كذلك كنت أقوم خلال الفترة الماضية بزيارات عدة للعراق بشكل منتظم ، ورأينا الحال الذي كان عليه جنوب العراق في ذلك الوقت بعد ٣٠ عاماً من حكم صدام حسين الذي لم يكن يحب أهل الجنوب ولا يوفر لهم ما يحتاجونه من موارد ، ومن الناحية الاقتصادية ، فإن جنوب العراق أفضل مما كان عليه في عهد صدام حسين ، وعلينا أن نعمل أكثر من الجوانب الطبية والأمنية .

وهناك من يقوم بتدريب لقوات الأمن العراقية لتتولى حفظ الأمن ، وإن كانت هذه العملية تختلف من منطقة لأخرى ، حيث من السهل القيام بها في البصرة عن بغداد والفلوجة ، ولكننا نكاد نصل إلى ما نريد تحقيقه .

وإذا نظرت إلى العملية السياسية في العراق ستجد تطوراً ، حيث تم إجراء انتخابات وهناك حكومة ، وإذا كنا نحرز تقدماً ولكنني أعترف أن هذه المهمة صعبة وتحتاج إلى بعض الوقت .

س : وماذا عن العلاقات البريطانية ـ السعودية ؟.

ج : المملكة العربية السعودية دولة كبيرة وذات قوة ، ولدينا علاقات جيدة جداً معها ، ولا توجد مشكلات بين البلدين ، وقد حدثت مشكلة عندما تم احتجاز بعض الرهائن لوقت ما ثم أطلق سراحهم ، وتتم مناقشة القضايا بكل وضوح .

س : نذكر كعرب أن وعد بلفور هو سبب مشكلة الشرق الأوسط ، فأين دور بريطانيا لحلها ؟ وما مدى صحة ما يقال عن أن بريطاني لا تؤيد قيام دولة فلسطينية حتى لا تكون على حساب الأردن والأسرة الهاشمية ؟.

ج : بالنسبة لوعد بلفور واتفاقية سايكس بيكو فمن التاريخ ، والمهم نحن الآن في العام ٢٠٠٥م ، وهناك قضايا يجب التعامل معها في العالم ، ومن هذه القضايا الرئيسية عملية السلام في الشرق الأوسط .

ونعترف أنه يجب المضي قدماً في عملية إحلال السلام في هذه المنطقة ، ولدينا شعور بالمسؤولية لأنه يتوجب علينا أن نكون طرفاً فيه وستكون علاقاتنا جيدة مع دول المنطقة إذا ما أبدينا الاهتمام بهذه القضية . وهناك تعهد بريطاني بدءاً من رئيس مجلس الوزراء طوني بلير مروراً بالوزراء ووزارة الخارجية بالمساهمة في إيجاد حد عملي لقضية الشرق الأوسط، وهذا الهدف على رأس الأولويات . وقد كان المؤتمر الذي عقد في لندن في أول مارس فرصة هائلة للاستماع إلى الرأي الفلسطيني وغيره من الدول المعنية في المنطقة ، وأعتقد أن لدينا الفرصة للمضي قدماً في هذا الشأن مع عدم وجود عرفات الذي كان له تأثير كبير في الطريقة التي تعامل بها الفلسطينيون مع هذه القضية . ومنذ فترة طويلة أرى عملية السلام تسير بشكل جيد ، وقد يحدث أي شيء يعرقلها وتعود إلى ما كانت عليه، لأنها قضية صعبة ولكن مع توفر الإصرار والنية الحسنة تجاهها سيؤدي إلى إحداث التقدم خصوصاً أنه توجد الآن فرصة جيدة ويجب استغلالها . والمملكة المتحدة ملتزمة بشكل كبير حيال إيجاد حل لهذه القضية .

س : ما رأيكم في توسيع عضوية مجلس الأمن ؟ وهل تعني بعد الموافقة عليها ضياع نفوذ الدول الخمس دائمة العضوية ؟.

ج: علينا أولاً معرفة الأسباب وراء هذا التوجه ، حيث تم تأسيس مجلس الأمن عندما كان الاتحاد السوفياتي قوة كبرى مع بعض الدول الأوروبية ، وفي ذلك الوقت كان لهذه الدول دورها الذي يختلف عن الوقت الحالي ؛ حيث نمت بعض الدول الأخرى بشكل ضخم وأصبح لها نفوذ ومساهمات واعتبارات لدى الأمم المتحدة .

وستكون مع عملية توسيع عضوية مجلس الأمن إذا نمت بطريقة شفافة وجيدة .

س: ماذا يعني هذا الارتفاع الملحوظ لليورو مقابل الدولار الأمريكي ؟

ج: إذا كان اليورو مرتفعاً فهذا يعني قوة اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي والكل يعلم أن قيمة الدولار قد تكون متدنية بسبب ضعف الاقتصاد الأمريكي ، وعلى الرغم من أن بريطانيا لا تستخدم اليورو فإن الجنيه الاسترليني إذا لم يكن أقوى من اليورو فربما يكون مساوي له في القيمة .

س: بمناسبة الجنيه الاسترليني ، هناك تخوف من كويتيين من ارتفاع الضرائب على ممتلكاتهم مع انخفاض قيمتها بسبب انخفاض قيمة الاسترليني لاتجاه بريطانيا للانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ، فهل من حلول للمحافظة على هذه الأموال الكويتية ؟.

ج: لم يحدث أي تغيير على قوانين الضرائب في المملكة المتحدة سواء للبريطانيين أو المغتربين ، ولكن كانت هناك الكثير من التكهنات حول تغيرات محتملة ، وسيتم تحديد ذلك من قبل المالية من ضمن صلاحياته وسلطاته .

وقد عملت كسفير على ضمان أن الحكومة البريطانية على دراية تامة بهذه المخاوف ، وهي على علم بمشاعر الكويتيين وبالتأثير السلبي الذي قد ينجم عن ذلك .

وقمت بعمل دراسة مستفيضة حول أثمان الممتلكات في المملكة المتحدة وتبين أنها باهظة الثمن مقارنة بالكويت والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، ولهذا أي شخص قام بشراء عقارات في المملكة المتحدة في الأعوام الـ ١٥ الماضية فقد حصل الآن على ربح مضمون .

نـص النظـام الأسـاسـي لجمـعيات
النفع العـام الصـادر عن مجلس الوزراء الكويتي *

الباب الأول
تكوين الجمعية وأهدافها

مـــادة (١)

تأسـسـت في دولـة الكويت جـمـعـيـة أطلق عليـهـا اسـم... ومقـرهـا... ولا يـجـوز للجـمـعـيـة أن تفـتـح فروعـاً إلا بعـد مـوافـقـة وزارة الشـؤون الاجـتـمـاعـيـة والعـمـل .

مـــادة (٢)

أهداف الجمعية :

١ـ ....

٢ـ ....

٣ـ ....

مـــادة (٣)

يحظر على الجـمـعـيـة التـدخـل في السـيـاسـة أو المنازعـات الدينيـة أو إثارة العـصـبـيـات الطـائـفـيـة والعـنـصـريـة.

---

* جريدة القبس الكويتية بتاريخ ٧/٤/٢٠٠٥م، العدد ١١٤٣٢.

الباب الثاني

عضوية الجمعية

مـــادة (٤)

تكون العضوية في الجمعية طبقاً للقواعد الآتية:

ـ عضـو عامل : هو الشخص الكويتي الذي يتمتع بالعضوية الكاملة للجمعية ويباشر ما له من حقوق ويؤدي ما عليه من التزامات وفقاً لأحكام هذا النظام .

ـ عضو شرف أو فخري : هو أحد الشخصيات الكويتية البارزة التي ٢٠ المادتين ٥ ، ٦ من هذا النظام ويجوز لمجلس الإدارة بعد أخذ موافقة الجمعية العمومية أن يرشح رئيساً فخرياً للجمعية له حق حضور اجتماعات مجلس الإدارة وتكون مدة الرئاسة الفخرية سنوية أو لمدة غير محدودة ويعفى الرئيس أو عضو الشرف من رسوم الاشتراك وإجراءات طلب الالتحاق والرسم الخاص به .

ـ عضو منتسب : وهو من غير الأعضاء العاملين أو الفخريين وينتفع بمرافق الجمعية وفقاً لأحكام المادة ١٠ لهذا النظام .

وتشترط في جميع أنواع العضوية أن يكون العضو غير محكوم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره ، وأن يوافق على نظام الجمعية وأن لا يقل عمره عن ١٨ عاماً عند تقديم الطلب .

مـــادة (٥)

جميع الأعضاء سواء فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات في حدود أحكام هذا النظام واللوائح التي تصدرها الجمعية فيما عدا حق حضور الجمعيات العمومية أو الترشيح لعضوية مجلس إدارة فلا يتمتع به إلا الأعضاء العاملون الذين مضى على عضويتهم ستة أشهر على الأقل .

مـــادة (٦)

يقدم طلب العضـوية إلى سكرتارية الجمعية على النموذج المخصص لذلك على أن يكون مصحوباً برسم الالتحاق المقرر طبقاً لأحكام اللائحة المالية وتدرج أسماء طالبي الالتحاق بحسب تواريخ تقديم طلباتهم في سجل خاص للرجوع إليه عند اللزوم وتقوم سكرتارية الجمعية بعرضها على مجلس الإدارة للبت فيها خلال مدة أقصاها ثلاثين يوماً من تقديم الطلب ، وإذا لم يبت فيه خلال هذه المدة يعتبر الطلب مقبولاً من تاريخ تقديمه.

مـــادة (٧)

يخطر مقدم الطلب بكتاب مسجل بعلم الوصول بقرار المجلس في خلال أسبوعين من تاريخ صدوره وتعلق صورة من هذا القرار في لوحة الإعلانات بالجمعية وفي حالة القبول يجب على مقدم الطلب سداد الاشتراك طبقاً لأحكام اللائحة المالية ، أما في حالة رفض الطلب فيسترد مقدم الرسم الذي سبق سداده .

مـــادة (٨)

يصدر مجلس الإدارة قراراً بإسقاط العضوية عن الأعضاء في الحالات الآتية:

أ- الوفاة .

ب - الاستقالة .

ج - إذا فقد شرطاً من شروط العضوية .

على إن يكون القرار بإسقاط العضوية من تاريخ تحقق سبب السقوط .

أما إذا تأخر العضو عن أداء اشتراك الجمعية في موعد إستحقاقه المحدد بالنظام الأساسي أو اللائحة المالية فللجمعية أن تعلق عضويته، ولا يحق له التمتع بحقوق العضوية ، لحين سداد الاشتراكات المتأخرة .

مــادة (٩)

لا يجوز للعضو الذي سقطت عضويته لأي سبب من الأسباب أو لورثته في حالة الوفاة الحق في استرداد رسم الإلحاق أو الاشتراك أو التبرعات أو الهبات التي يكون قد قدمها أثناء عضويته .

مــادة (١٠)

يجوز أن تقبل الجمعية منتسبين من غير الأعضاء ينتفعون بمرافق الجمعية دون أن يكون لهم أي حق في الاشتراك في إدارتها بأي وجه ، ويكون قبولهم لمدة محدودة بقرار من مجلس الإدارة . ويلزم الزائر بأن يدفع رسوم الانتفاع بمرافق الجمعية وغيرها من الرسوم التي تحددها اللائحة المالية ، ويقدم الطلب على النموذج المعد لذلك ويتبع في شأنه الإجراءات المنصوص عليها في المادتين السادسة والسابعة من هذا النظام.

الباب الثالث

مالية الجمعية

مــادة (١١)

تبدأ السنة المالية للجمعية من .... وتنتهي في ......

مــادة (١٢)

تتكون مالية الجمعية من :

* رسوم الالتحاق والاشتراكات حسب الفئات التي تحددها اللائحة المالية .

* التبرعات والهبات والوصايا التي يوافق مجلس الإدارة والوزارة على قبولها .

* ما يمكن الحصول عليه من أوجه الإيرادات الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة ولا تتعارض مع الأنظمة المرعية في البلاد .

* مقابل استغلال مرافق الجمعية .

مـــادة (١٣)

تودع الجمعية أموالها النقدية لدى أحد المصارف الكويتية المحلية وعليها إخطار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بذلك .

ولا يجوز لأمين الصندوق أن يحتفظ في عهدته مبلغاً يزيد على ١٠٠٠ د.ك لمواجهة المصروفات العاجلة ، ويجوز استثناء الاحتفاظ بمبلغ أكبر بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

مـــادة (١٤)

لا يجوز للجمعية أن تنفق أموالها في غير الأغراض التي أنشئت من أجلها .

مـــادة (١٥)

يراجع حسابات الجمعية مراقب حسابات تعينه الجمعية العمومية مقيد بسجل مراقبي الحسابات ويشترط ألا يكون من أعضاء مجلس الإدارة وذلك لمباشرة الاختصاصات الآتية :

* مراجعة حسابات الجمعية أولاً بأول .
* مراجعة تطبيق بنود الميزانية ورفع ما يراه من ملاحظات إلى مجلس الإدارة .

* مراجعة الحساب الختامي قبل عرضه على مجلس الإدارة .

* رفع تقرير واف للجمعية العمومية عن حالة الجمعية المالية مع إبداء ملاحظاته على شؤون الجمعية المالية بصفة عامة .

* إرسال نسخة من التقرير المالي للجمعية إلى وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل .

مـــادة (١٦)

إذا خلا مركز مراقب الحسابات يختار مجلس الإدارة بدلاً منه على أن يعرض ذلك على أول جمعية عمومية لإقراره أو اختيار البديل .

مـــادة (١٧)

لا يمنح أعضاء مجلس الإدارة أي مرتب أو مكافأة عن الأعمال المعهودة إليهم بصفتهم هذه .

مـــادة (١٨)

أموال الجمعية بما فيها الاشتراكات والممتلكات الثابتة والمنقولة والتبرعات والهبات والإعلانات تعتبر ملكاً للجمعية ، وليس للعضو المنسحب أو المفصول أي حق في أموال الجمعية .

الباب الرابع

الجمعيات العمومية

مـــادة (١٩)

تتكون الجمعية من الأعضاء العاملين الذين أمضوا في عضوية الجمعية مدة ستة أشهر سابقة على تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وبشرط أن يكونوا سددوا اشتراكاتهم السنوية .

مـــادة (٢٠)

تجتمع الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً مرة واحدة كل عام في موعد

يحدده مجلس الإدارة خلال شهرين من تاريخ إنتهاء السنة المالية ، وتوجه الدعوة كتابياً إلى الأعضاء لحضور الاجتماع قبل الموعد المحدد بمدة لا تقل عن أسبوعين وترسل مع الدعوة المرفقات الآتية :

* جدول أعمال الجلسة.

* مجلس الإدارة المالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية .

* الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية معتمداً من مراقب الحسابات ومشروع ميزانية السنة المقبلة .

* كشف بكافة الاقتراحات المقدمة من الأعضاء قبل موعد الاجتماع بواحد وعشرين يوماً على الأقل .

* كشف بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة .

مـادة (٢١)

على مجلس الإدارة فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة لمدة لا تقل عن ثلاثين يوم عمل ، تنتهي قبل موعد عقد الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل .

مـادة (٢٢)

يتعين على مجلس إدارة الجمعية أن يعرض في لوحة الإعلانات بالجمعية قبل إنعقاد الجمعية العمومية العادية بثمانية أيام على الأقل كشفاً بأسماء الأعضاء الذين يحق لهم حضور الاجتماع موقعاً عليه من أمين السر وأمين الصندوق وكذلك صورة من المرفقات المرسلة مع خطاب الدعوة وكشف بأسماء الأعضاء الذين يرغبون في ترشيح أنفسهم لمجلس الإدارة ويكون من حق كل عضو الحصول على نسخة بأسماء أعضاء الجمعية

العمومية نظير رسوم يحددها مجلس إدارة الجمعية بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

مـــادة (٢٣)

تختص الجمعية العمومية بالنظر في:

* تقارير مجلس الإدارة المالية والإدارية .

* اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية المقبلة .

* بحث كافة الاقتراحات المقدمة من الأعضاء في الموعد المحدد .

* انتخاب أعضاء مجلس الادارة وشغل المراكز الشاغرة .

* اختيار مراقب الحسابات وتحديد مكافأته .

مـــادة (٢٤)

يكون اجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحاً إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء الذين لهم حق حضور الاجتماع ، فإذا لم يكتمل النصاب القانوني في الموعد المحدد ، يؤجل الاجتماع لمدة ساعة ، يكون الاجتماع بعدها صحيحاً بحضور عشرة أعضاء على الأقل من غير أعضاء مجلس الإدارة ، على أن يذكر هذا في خطاب توجيه الدعوة.

مـــادة (٢٥)

إذا بدأ اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً فلا يؤثر في صحة القرارات التي تصدر، انسحاب أي عدد من الأعضاء الحاضرين من الجلسة ، على ألا يقل عدد الحاضرين عن عشرة أعضاء .

مــادة (٢٦)

تكون قرارات الجمعية العمومية العادية صحيحة بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مــادة (٢٧)

يكون انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالترشيح لمن ينال أكثر الأصوات ، فإذا تساوى اثنان أو أكثر أجريت القرعة لتحديد الفائز وبعد استكمال الأعضاء ، يحتفظ الاثنان التاليان لهم بصفة عضو احتياط ، وفي حالة تساوى عدد المرشحين لعدد أعضاء المجلس ، يعلن فوزهم بالتزكية ، آما إذا قل عدد المرشحين عن العدد المطلوب يؤجل بند الانتخابات إلى موعد يحدده مجلس الإدارة خلال ١٥ يوماً من تاريخ اجتماع الجمعية العمومية .

مــادة (٢٨)

يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الإدارة أن يقدم طلباً موقعاً منه ، وتسلم هذه الطلبات إلى الجمعية مقابل إيصال استلام بذلك وذلك في الموعد الذي يحدده مجلس الإدارة.

مــادة (٢٩)

يجوز لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع غير عادي إذا دعت الحاجة ، كما يجب عليه أن يقوم بدعوتها إذا طلب منه ذلك ثلث الأعضاء الذين يحق لهم حضور الجمعية العمومية بشرط أن يبينوا الغرض من الاجتماع .

مــادة (٣٠)

تختص الجمعية العمومية غير العادية بالنظر في المسائل الآتية :

* المسائل المهمة والعاجلة التي يرى مجلس الإدارة أو الأعضاء عرضها

* البت في استقالة رئيس الجمعية وأعضاء مجلس الإدارة بعضهم أو كلهم لأسباب تمس كيان الجمعية أو المصلحة العامة .
* إسقاط العضوية عن أعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم.
* تعديل النظام الأساسي للجمعية .
* حل الجمعية أو اتحادها أو إدماجها مع غيرها .

وتوجه الدعوة إلى الأعضاء للاجتماع مرفقاً بها جدول الأعمال وصورة من المسائل المعروضة عليها بمدة لا تقل عن أسبوعين .

مادة (٣١)

لا يجوز للجمعية العمومية العادية أو غير العادية أن تنظر في مسائل غير مدرجة في جدول الأعمال .

ولا يجوز عقد جمعية عمومية غير عادية للنظر في موضوع سبق أن اتخذ فيه قرار إلا بعد مضي سنة من صدور هذا القرار .

مادة (٣٢)

« لا يكون إنعقاد الجمعية العمومية غير العادية صحيحاً إلا بحضور ثلثي الأعضاء الذين يحق لهم حضور الاجتماع ، وتتخذ قراراتها بأغلبية الحاضرين ، فإذا لم يتوافر النصاب « ثلثا الأعضاء » أجل الاجتماع لمدة ساعة على أن ينعقد صحيحاً بحضور نصف الأعضاء ، فإذا لم يكتمل النصاب في هذا الاجتماع... اختصت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باتخاذ القرار في الموضوع المعروض » .

مادة (٣٣)

إذا حالت ظروف قهرية دوّن اجتماع الجمعية العمومية في الموعد المحدد فيجب على مجلس الإدارة إخطار الأعضاء بذلك مع تحديد موعد الاجتماع الجديد وأسباب التأجيل ، على انه لا يجوز بأي حال من الأحوال إجراء أي تعديل في جدول الأعمال أو أسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة

والأعضاء الذين لهم حق الحضور كما توضح بلوحة الإعلانات صورة من الخطاب الذي أرسل للأعضاء .

مــادة (٣٤)

إذا اجتمعت الجمعية العمومية فعلاً وحالت ظروف قهرية دون إتمام جدول الأعمال أعتبر الاجتماع قائماً وتمتد الجلسة إلى موعد آخر يحدده رئيس الجلسة للنظر في باقي الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال - على أن يقوم مجلس الإدارة بإخطار الأعضاء بموعد الاجتماع - كما تعتبر القرارات التي اتخذت في الاجتماع الأول صحيحة ونافذة .

مــادة (٣٥)

يرأس الجمعية العمومية رئيس الجمعية أو نائبه فإن لم يوجد أحد منهم يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء سناً وتسجل وقائع الاجتماع في محضر يحتوي على ملخص للمناقشات التي دارت والقرارات التي اتخذتها الجمعية ويوقع على المحضر كل من رئيس وسكرتير الجلسة .

الباب الخامس

مجلس الإدارة

مــادة (٣٦)

يدير شؤون الجمعية مجلس إدارة مكون من أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية .

مــادة (٣٧)

يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الإدارة أن يكون عضواً عاملاً ، وأن يكون له حق حضور الجمعية العمومية وألا يقل سنه عن واحد وعشرين (٢١) سنة .

مـــادة (٣٨)

ينتخب مجلس الإدارة في أول اجتماع له من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس وأميناً للسر وأميناً للصندوق .

مـــادة (٣٩)

يباشر مجلس الإدارة الاختصاصات الآتية :

* إدارة شؤون الجمعية وتصريف أمورها وتوفيرها مختلف السبل للأعضاء لممارسة نشاطهم الاجتماعي والترويحي على أكمل وجه .
* وضع الأسس والبرامج التي تساعد قيام الجمعية بتحقيق أهدافها .
* بحث شكاوى الأعضاء أو التي تقدم ضدهم والفصل فيها وتوقيع الجزاءات .
* وضع اللوائح المختلفة لتنظيم شؤون الجمعية من النواحي الإدارية والفنية والمالية وإصدار التعليمات والقرارات .
* تكوين اللجان الدائمة والمؤقتة لتنظيم شؤون الجمعية .
* تحديد مواعيد انعقاد الجمعيات العمومية العادية وغير العادية وتنفيذ قراراتها .
* وضع التقرير السنوي لأوجه النشاط بالجمعية وعرضه على الجمعية العمومية .
* إعداد الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية ووضع مشروع الميزانية المقبلة تمهيداً لعرضها على مراقب الحسابات والجمعية العمومية .
* بحث الاقتراحات التي تقدم من الأعضاء .

* تعيين وإنهاء خدمات الموظفين وتحديد مكافآتهم تمهيداً لعرضها على مراقب الحسابات والجمعية العمومية .

* بحث الاقتراحات التي تقدم من الأعضاء .

* تعيين وإنهاء خدمات الموظفين وتحديد مكافآتهم .

مـــادة (٤٠)

مدة مجلس الإدارة سنتان ماليتان .

مـــادة (٤١)

يجتمع مجلس الإدارة اجتماعاً عادياً مرة كل شهر على الأقل وتوجه الدعوة من أمين السر قبل موعد الاجتماع بمدة أسبوع ، مبيناً في الدعوة موعد الاجتماع والمواضيع التي يحويها جدول الأعمال مرفقاً بها المذكرات الخاصة بها ، ولا يعتبر الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء . وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مـــادة (٤٢)

يعتبر العضو الذي يتخلف عن اجتماعات مجلس الإدارة ثلاث جلسات متتالية من دون عذر كتابي يقبله المجلس مستقيلاً ويعتبر مركزه شاغراً .

مـــادة (٤٣)

إذا خلا مركز أعضاء مجلس الإدارة بالاستقالة أو الوفاة لأي سبب من الأسباب يشغل المركز العضو الاحتياط فإذا رفض العضو أو لم يوجد وجهت الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية لإجراء الانتخابات للمدة الباقية على أن يتم ذلك خلال « شهرين » على الأكثر من تاريخ خلو مراكز أعضاء مجلس الإدارة ، وفي حالة خلو مركز الرئيس لأي سبب من الأسباب

يستكمل عدد أعضاء مجلس الإدارة أولاً على الوجه المبين في هذه المادة ثم ينتخب مجلس الإدارة رئيس مجلس الإدارة الجديد على النحو الوارد بالمادة ٣٨ .

مادة (٤٤)

جميع السجلات والملفات والمستندات الخاصة بالجمعية تحفظ بمقر الجمعية لدى أمين السر وأمين الصندوق كل فيما يخصه وهذه السجلات هي :

* سجلات بأسماء الأعضاء المشتركين وما يسددونه من اشتراكات.
* سجلات محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية.
* دفاتر حسابات الإيرادات والمصروفات والتبرعات مدعمة بالمستندات المعتمدة .

ويحق لكل عضو في الجمعية الإطلاع على السجلات بعد أخذ الموافقة من مجلس الإدارة .

مادة (٤٥)

يباشر الرئيس الاختصاصات الآتية :

* رئاسة جلسات الجمعيات العمومية ومجلس الإدارة .
* تمثيل الجمعية أمام الكافة .
* توقيع العقود والاتفاقات التي تبرم مع الجمعية .
* التوقيع مع أمين الصندوق على أذونات الصرف والشيكات.
* ويتولى نائب الرئيس اختصاصات الرئيس في غيابه.

مادة (٤٦)

يباشر أمين السر الاختصاصات الآتية :

* توجيه الدعوة لاجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وتحرير المحاضر الخاصة بها وتسجيلها بالدفاتر .
* تحرير جدول الأعمال وإضافة المواضيع التي يرى مجلس الإدارة إدراجها في جدول أعمال الجمعية .
* تنفيذ جميع اللوائح وقرارات مجلس الإدارة .
* الإشراف على جميع أعمال اللجان الإدارية والفنية.
* رفع تقرير سنوي إلى مجلس الإدارة .
* عرض طلبات العضوية على مجلس الإدارة .
* حفظ السجلات والأختام والعقود بعهدته .
* تحضير مشروع الميزانية للسنة المالية والمقبلة بالتعاون مع أمين الصندوق .
* التوقيع على كافة مكاتبات الجمعية ما عدا المكاتبات التي يرى مجلس الإدارة ضرورة توقيعها من قبل الرئيس .

مـــادة (٤٧)

يباشر أمين الصندوق الاختصاصات الآتية :

* تحصيل جميع إيرادات وأموال الجمعية وإيداعها في المصرف الذي فيه أموال الجمعية .
* تنفيذ قرارات مجلس الإدارة من الناحية المالية والتحقق من مطابقتها لبنود الميزانية واللائحة المالية .
* التوقيع مع الرئيس على أُذونات الصرف والشيكات .
* الإشراف على حسابات الجمعية والمحافظة على مستندات الإيرادات

والمصروفات وهو مسؤول عن جميع البيانات الحسابية التي ترصد في الدفاتر .

* وضع الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية والاشتراك مع أمين السر في وضع مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة وتقديمها إلى مجلس الإدارة.
* حفظ السجلات والدفاتر المالية والمستندات وكل ما يتصل بالناحية المالية في مقر الجمعية .
* صرف المرتبات وفواتير المشتريات المختلفة .
* حفظ السلف المستديمة .

مادة (٤٨)

يضع مجلس الإدارة ما يراه من لوائح خاصة لتنظيم أعمال الجمعية وبالأخص اللوائح الآتية :

* اللائحة الداخلية .
* اللائحة المالية .

مادة (٤٩)

تؤول أموال الجمعية بعد حلها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

نص ملخص لثاني تقرير مستقل صادر عن لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في مجلس الأمة بدولة الكويت حول أوضاع حقوق الانسان عام ٢٠٠٢م *

صدر عن مجلس الأمة في ديسمبر ٢٠٠٤م ثاني تقرير مستقل حول أوضاع حقوق الإنسان ٢٠٠٢م ، وقد أعد التقرير خمسة من المستشارين بتكليف من لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في المجلس بهدف تحسين وتطوير أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة في المجتمع وبيان أوجه الخلل والقصور وأوضاع الحريات العامة على أرض الواقع ، وتقديم الاقتراحات التي من شأنها معالجة الخلل بشكل موضوعي ومحايد . وقد حرص التقرير على توثيق الإيجابيات والسلبيات المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في الكويت بشفافية كاملة ومنهجية وموضوعية من الناحية النظرية ، ومن خلال الممارسات الفعلية للأفراد والأجهزة الرسمية في الدولة .

استعرض التقرير أوضاع حقوق الإنسان في دولة الكويت خلال ٢٠٠٢م من خلال توثيق أهم الأحداث والتطورات والضمانات المتوافرة ومدى فعاليتها في حماية حقوق الأفراد وحرياتهم ،كحرية التعبير ، والحرية السياسية ، والاعتقالات السياسية ، وتجاوزات رجال الأمن ،وأوضاع السجون ، والحق في التنظيم والتجمع ، والحرية الدينية ، وأوضاع غير محددي الجنسية «البدون» ، وأوضاع العمالة الوافدة ، والأسرى والمرتهنين لدى النظام العراقي ، والمحتجزين الكويتيين في غوانتانامو ، ووضع المرأة والطفل ، ومحاكمة المتعاونين ، وعقوبة الإعدام .

---

* جريدة الأنباء الكويتية بتاريخ ١١/٤/٢٠٠٥م ، العدد ١٠٤٠٧ .

مدخـــل

ألقى الحادي عشر من سبتمبر بظلاله على أوضاع حقوق الإنسان بالكويت، فقد ترددت مزاعم عن وجود حالات عديدة من الاعتقالات في صفوف المواطنين، كما وردت أنباء عن احتجاز وتعذيب مواطنين ومقيمين دون توجيه تهمة أو إجراء محاكمة ، وتم اعتقال عدد من المواطنين وإحالتهم للنيابة العامة على خلفية نشرهم لبعض آرائهم في وسائل الإعلام المختلفة مما جعل المراقبين يبدون قلقهم من أن تكون هذه بداية لمزيد من الانتهاكات لحرية التعبير ووجود سجناء رأي في الكويت ، ونفذ حكم الإعدام في حق أربعة رجال وامرأة .

أولاً : حرية التعـبير

بالرغم من أن الدستور يكفل حرية التعبير والصحافة والنشر وفقاً لشروط وضوابط قانون الصحافة لعام ١٩٦١م ، إلا أن هناك حرية محدودة لانتقادات المواطنين العلنية ، وأما الصحف اليومية فجميعها مستقلة ومملوكة للقطاع الخاص ، ولكنها تقع تحت التأثير غير المباشر لرقابة الحكومة التي تمارس ضغطاً غير رسمي على رؤساء التحرير والمحررين والناشرين والكتاب .

ومازال المواطن يمنع من حصوله على امتياز إصدار صحيفة يومية مستقلة أو مجلة سياسية ، وتحتكر الحكومة ملكية وإدارة كل شبكات الراديو والبث التلفزيوني الأرضي والفضائي ، وتفرض رقابة مباشرة على المطبوعات غير المحلية .

وتعمل اللجنة التعليمية في مجلس الأمة على تعديل قانون الصحافة والنشر للسماح بإصدار التراخيص ، وقد طالبت لجنة الدفاع عن حرية التعبير في جمعية الخريجين مجلس الأمة بإلغاء كافة القيود والإجراءات غير المتوافقة مع مبادئ النظام الديموقراطي في البلاد .

وتم اعتقال بعض المواطنين من قبل وزارة الداخلية وإحالتهم إلى النيابة العامة على خلفية نشرهم لبعض آرائهم في الصحف المحلية والقنوات الفضائية كان أبرزهم الدكتور حاكم المطيري أمين عام الحركة السلفية الذي دعا أعضاء مجلس الأمة إلى مساءلة وزير الداخلية عن انتهاكات مورست بحق عدد من المواطنين والمقيمين ، مما حدا جمعية أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت إلى استنكار ما وصفوه بالسلوك غير الحضاري ، ويتخوف عدد من المهتمين بقضايا حقوق الإنسان من أن يكون هذا الأمر بداية لوجود سجناء رأي بالكويت .

واستنكرت بعض جمعيات النفع العام إغلاق الحكومة في نوفمبر لمكتب قناة الجزيرة الفضائية في الكويت وسحب ترخيصها دون سند قانوني وأبدت تخوفها من أن تكون بداية لمزيد من الانتهاكات لحرية التعبير لوسائل الإعلام المحلية وبالطريقة ذاتها .

ثانياً : الحرية السياسية

أما فيما يتعلق بالحرية السياسية ، فهناك أقل من ١٥٪ من المواطنين فقط لهم حق اختيار أعضاء مجلسي الأمة والبلدي ، ولا يحق للمواطنين أقل من ٢١ سنة وأفراد الشرطة والجيش والقضاء والمرأة المشاركة السياسية في الترشيح أو الانتخاب ، أما مجلس الوزراء فيتم اختيار أعضائه من قبل رئيس مجلس الوزراء ويقوم أمير البلاد بإصدار مرسوم بتعيينهم ، ويشاركون في جلسات مجلس الأمة ، ولهم حق التصويت على مشاريع القوانين واختيار أعضاء لجان المجلس رغم أنهم غير منتخبين شعبياً .

كما ترفض الحكومة الترخيص للأحزاب السياسية وإصدار القانون المنظم لعمل تلك الأحزاب رغم التعامل معها بمسميات تنظيمية كالقوى

والتجمعات السياسية ، وفي أغسطس أعلن الصحافي ناصر العبدلي تشكيل « الجمعية الكويتية لتنمية الديموقراطية » ضمت ٣١ عضواً بمجلس الأمة و٥٠ شخصية عامة .

وفي إطار الحد من التلاعب في تركيبة الدوائر الانتخابية شكل مجلس الوزراء لجنة مكونة من وزارة الداخلية ووزارة العدل والهيئة العامة للمعلومات المدنية لبحث التجاوزات الواقعة على المادة الرابعة من قانون الانتخاب رقم ٣٥ / ١٩٦٢ ، والخاصة بالمخالفات القانونية لعملية نقل أصوات الناخبين في الدوائر الانتخابية الـ٢٥ وتسجيلها في جداول الانتخاب على عناوين مخالفة لسكنهم الحقيقي ، وشكك عدد من المراقبين من تسجيل اللجنة لأي تجاوز في الكشوف الانتخابية لكون أغلب المتجاوزين ممن تثار حولهم شبهة تعاطف الأجهزة الرسمية معهم .

ثالثاً : الاعتقالات السياسية

في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ، اعتقلت قوات الأمن عشرات من المواطنين بحجة أن لهم علاقة بحركة طالبان الأفغانية أو الانضمام إلى تنظيم القاعدة أو كانوا قد جاهدوا في الشيشان ، وتم احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي ودون توجيه أي تهمة أو محاكمة ، وتعرض أغلبهم للتعذيب ، وترددت أنباء عن احتمال تسليمهم إلى السلطات الأميركية للتحقيق معهم ، وقد قامت النيابة العامة بالإفراج عن عدد كبير منهم لعدم جدية الاتهامات ، وأحيل بعضهم إلى القضاء .

وفي سبتمبر تم اعتقال أربعة من العراقيين المشتبه في قيامهم بالتجسس لصالح العراق واعترفوا بقيامهم بأنشطة تعرض أمن دولة الكويت للخطر ، وفي أكتوبر ألقي القبض على مجموعة العائدين من أفغانستان استجوبوا بخصوص الاشتباه في صلتهم بتنظيم القاعدة ، ومن المعتقد أنهم كانوا لا يزالون رهن الاعتقال بحلول نهاية العام ، وبقرار

من مجلس الوزراء تم سحب الجنسية الكويتية من المواطن سليمان بو غيث بعد أن أعلن نفسه الناطق الرسمي بلسان تنظيم القاعدة .

رابعاً : تجاوزات رجال الأمن

بالرغم من أن الدستور يمنع التعذيب في المؤسسات الإصلاحية وأجهزة التحقيقات الرسمية ، إلا انه قد تم تسجيل مجموعة من التجاوزات من قبل بعض رجال الشرطة والأمن في حق المحتجزين أثناء استجوابهم ، وهناك بعض الشكاوى من قبل بعض المواطنين والوافدين تؤكد تعرضهم إلى الإيذاء النفسي والجسدي والتهديد اللفظي أثناء فترة الاحتجاز ، وكانت أشهر حالتي تعذيب تعرض لها كويتيان :

الأولى في أكتوبر حيث أتهم المواطن ماجد المطيري بإطلاق النار على الكندي لوك أيثر إلا أن محاميه قرر أن الاعتراف أنتزع من موكله تحت وطأة التعذيب خلال عملية الاستجواب ، وأفرج عنه في نوفمبر حيث اتهمت السلطات سبعة فلبينيين من بينهم أرملة الكندي ، بقتله وأحيلوا للمحاكمة ، وصدرت عدة بيانات استنكرت انتهاكات حقوق الإنسان التي يقوم بها بعض رجال الأمن مستشهدة بأدلة شهود كويتيين تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي من قبل رجال الأمن وتم سحب وثائق سفر بعضهم ومنعوا من السفر دون أحكام قضائية .

الثانية في نوفمبر حيث تعرض مواطن كويتي أثناء التحقيق إلى شتى أنواع التعذيب والتهديد لحمله على الاعتراف بقتل الطفلة كريمة ذات الأربع سنوات في الوقت الذي كان رجال المباحث يحتجزون القتلة الحقيقيين ، وقالت الحكومة أنها قامت بالتحقيق في جميع ادعاءات سوء المعاملة وقررت معاقبة المسيئين لمهنتهم مع التكتم على طبيعة ونتائج تلك التحقيقات مما يخلق مناخاً من عدم الثقة في رجال الأمن بشكل عام .

وقد أدانت جمعية المحامين الكويتية في بيان صدر في مارس إساءة معاملة المحتجزين في وزارة الداخلية ، ولكن يصعب على من يدعي تعرضه إلى التعذيب إثبات ذلك أمام قاضي المحكمة لعدم التمكن من تقديم الأدلة وإثبات الإساءة ، خصوصاً وان التحقيقات تتم بسرية كاملة وبصورة يصعب معها كشف هوية المتهمين من رجال الأمن .

ويمنع الدستور الاعتقال أو الاحتجاز العشوائي ، إلا أن هناك عدم التزام من قبل رجال الأمن والشرطة الذين يقومون أحياناً بتوقيف أشخاص في نقاط التفتيش المفاجئة لأسباب إدارية تصل أحياناً إلى حد الإبعاد الإداري ومنعهم من اللجوء إلى القضاء بذريعة أنها من أعمال السيادة .

ويكفل الدستور الخصوصية الشخصية وحرمة المنازل ويلزم رجال الأمن بالحصول على أذن لتفتيش الممتلكات الخاصة ، لكن ثمة شعورا لدى عدد من المواطنين بأن وزارة الداخلية تتجاوز تلك الخصوصيات ، وقد أتهم أعضاء في مجلس الأمة أجهزة الأمن بمراقبة نشاطاتهم واتصالاتهم وسط نفي قطعي من قبل الحكومة ، ويعاني بعض المتهمين من غياب الضمانات الدستورية والقانونية ، حيث تمارس النيابة العامة تحقيقات سرية مع بعض المتهمين دون تمكينهم من إحضار المحامين .

خامساً : أوضاع السجون

يعاني السجن المركزي من مشكلة التراكم الشديد لنزلائه حيث يتجاوز عدد النزلاء والنزيلات الألفي نزيل مع إن الطاقة الاستيعابية له لا تتجاوز الـ ٦٥٠ نزيلاً تشكل قضايا المخدرات أكثر من ٧٠ ٪ منهم ، ومازالت إدارة السجن المركزي غير قادرة على إيقاف بعض مظاهر الفساد الأخلاقي وتعاطي المخدرات وصناعة الخمور في داخل العنابر وما يتصل

بتجاوزات بعض أفراد الجهاز الإداري في السجن المركزي ، وقامت إدارة السجن بزيادة عدد موظفيها وافتتحت مركزاً في سبتمبر لتقديم برامج تعليمية وعلاجية خاصة لتأهيلهم نفسياً ومعنوياً وصحياً ، وتقول الحكومة إنها على وشك الانتهاء من مشروع توسعة السجن المركزي ليستوعب الأعداد الكبيرة من النزلاء .

ولكن يشير متخصصون إلى أن الوضع الصحي في السجن المركزي بحاجة إلى مراجعة شاملة حيث تعرض ٨٤٣ نزيلاً في السجن المركزي فقط إلى إصابة جماعية بمرض الدرن ، ويعزي الأطباء أسباب تفشي المرض إلى عدم وجود تهوية كافية للعنابر والزنازين بالإضافة إلى الرطوبة الدائمة وقلة دورات المياه وكثرة المساجين ، ويقول رئيس وحدة مكافحة الدرن في المستشفى الصدري أن الإصابات في تزايد مستمر مما يهدد بتفشي وباء الدرن بين الحين والآخر ، ويلاحظ أن هناك طبيباً واحداً مناوباً للحالات الطارئة في السجن المركزي .

ويتعرض السجناء ـ سواء المدان منهم أو من هم قيد التحقيق والمحاكمة – للإهانة النفسية حين يتم نقلهم مكبلي الأرجل والأيدي إلى خارج السجن كالمستشفيات أو إدارات المرور أو قاعات المحاكم أو غيرها من الأماكن الآهلة بالمراجعين ، وهذا ما يتنافى مع القاعدة الدستورية أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته .

ومازال مركز الإبعاد يحتجز ما يقارب ٢٥٠ شخصاً بهدف إبعادهم حيث أمضى بعضهم أكثر من ٦ أشهر رهن الاعتقال بالرغم من صدور قرارات الإبعاد الإداري في حقهم دون تمكينهم من حق اللجوء والاحتكام إلى القضاء .

وفي يونيو قام ثلاثة من المسجونين ممن صدر بحقهم قرارات إدارية بالإبعاد بالإضراب عن الطعام وبخياطة أفواههم تعبيراً عن رفضهم البقاء

في مركز الإبعاد من دون تهمة ، وتفيد التقارير إلى تكرار حوادث الإضراب عن الطعام بسبب احتجاز المضربين من دون توجيه تهمة محددة أو تمكينهم من المحاكمة العادلة ، وفي إطار تبادل المتهمين وقعت الكويت مع إيران اتفاقية تبادل المتهمين وقضاء المحكومين ـ حسب طلبهم ـ عقوبتهم في بلدانهم ما عدا تجار المخدرات.

سادساً : الحق في التنظيم والتجمع

مازالت حرية المواطنين في التجمع مقيدة بمرسوم قانون ٦٥ لسنة ١٩٧٩م الذي يحظر تجمع ٢٠ شخصاً أو أكثر في مكان واحد حيث تتطلب التجمعات العامة الحصول على موافقة الحكومة ، ويضغط أعضاء مجلس الأمة على الحكومة لإلغاء هذا القانون ، وتستمر الحكومة أيضاً بتقييد حق المواطنين في تأسيس نقابات مهنية وجمعيات نفع عام حيث تنتظر ٧٤ جمعية نفع عام إشهارها رسمياً من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتشترط الحكومة على جمعيات النفع العام والنقابات والهيئات الأهلية الأخرى الحصول على ترخيص التعهد بعدم القيام بأي نشاطات سياسية أو اجتماعية عامة .

سابعاً : الحرية الدينية

يكفل الدستور حرية ممارسة العقيدة ، لكن الحكومة فرضت بعض القيود على هذا الحق من الناحية العملية عبر مراقبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لخطباء المساجد والتدخل في مضمون خطبهم إلى المصلين وإيقاف بعضهم من وقت إلى آخر ، وتم إعطاء ٤ تراخيص جديدة لبناء مساجد للمواطنين من المذهب الشيعي ، كما تم في أواخر عام ٢٠٠٢م إنشاء دائرة استئناف خاصة للأحوال الشخصية الجعفرية ، تستأنف أمامها الأحكام الصادرة من دائرة الأحوال الشخصية الجعفرية .

وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بمراقبة صناديق جمع التبرعات التابعة للجمعيات الإسلامية وتنظيم أنشطتها الخيرية تمشياً مع سياسة الحكومة في مكافحة « الإرهاب » ، وكانت الكويت قد وقعت على «الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب » في أبريل ١٩٩٨م .

ثامناً : أوضاع عديمي الجنسية (البدون)

ومع إقرار مجلس الأمة لقانوني عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١م يسمح لألفين من غير محددي الجنسية في الحصول على الجنسية الكويتية قبل نهاية العام ، إلا أن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية صرح في يوليو أن الحكومة لن تمنح حقوق الجنسية لأكثر من ٦٠٠ شخص وأنها غير ملزمة بمنح تلك الحقوق سنوياً ، وعمدت الحكومة إلى تضييق الخناق على عملية التجنيس فتقدمت بمشروع قانون إلى مجلس الأمة يقضي بإضافة مادة جديدة لقانون الجنسية رقم ١/ ١٩٥٩م بمنع قبول أي طلب تجنيس ما لم تتضمن المستندات المقدمة ما يفيد حيازة جواز سفر وإقامة صالحة بالبلاد .

وبالرغم من أن الحكومة قد منحت الجنسية لبضع مئات منهم هذا العام إلا أن أبناء هذه الفئة باتوا يشعرون بالظلم الشديد الواقع عليهم نتيجة لسياسات الحكومة التي يرون أنها غير إنسانية في الضغط عليهم في وقت لم يتوصل مجلس الأمة إلى إيجاد حلول ناجعة تخلصهم من الوضع السيئ يعيشون فيه ، ولم يصادق على مشروع قانون قدمه مجلس الوزراء يقضي بالموافقة على النظر في ملف تجنيس كل شخص من فئة البدون يستخرج وثيقة سفر غير كويتي مع تصريح إقامة صالحة .

ويعاني الكثير من فئة البدون من الأسلوب الذي يمارسه أعضاء اللجنة المركزية للمقيمين بصورة غير قانونية والذي يعتقدون بأنه أسلوب

تعسفي ، ويشتكي الكثير منهم من ضغوطات نفسية شديدة لحملهم على التوقيع على بيانات شخصية مغلوطة تهدف إلى إنهاء أي فرصة لهم في الحصول على الجنسية الكويتية ، وفي مايو قضت الدائرة الإدارية الثانية بالمحكمة الكلية بتصحيح جنسية شخص من عمان إلى بدون جنسية بناء على إفادة السفارة العمانية بدولة الكويت ، ومازال عدد من أبناء ٢٧ من رجال القوات المسلحة الشهداء من فئة البدون والبالغ عددهم ١٥١ ينتظرون تنفيذ قرار تجنيسهم .

ومازالت الحكومة تمارس ضغوطاً اجتماعية واقتصادية وأمنية على أكثر من ١٢٠ ألف شخص من فئة البدون لحملهم على تعديل أوضاعهم واستخراج وثائق سفر لدول أخرى ، تلك الضغوط التي شملت حرمان تلك الفئة من التعليم المجاني والعناية الطبية المجانية والتوظيف وحرية الحركة ورفض منحهم وثائق رسمية مثل شهادات الميلاد وعقود الزواج والطلاق والبطاقات المدنية ورخص قيادة المركبات وغيرها من وثائق الدولة الرسمية .

تاسعاً : أوضاع العمالة الوافدة

تستخدم الكويت العمالة الوافدة بكثافة للعمل في مختلف المجالات ، وطبقاً لإحصاءات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فقد بلغ عدد العمالة الوافدة عام ٢٠٠٢م ما يقارب ٧٠٨ آلاف و٧٩٧ عاملاً بزيادة عن عام ٢٠٠١م تقدر بـ ٤٧ ألفاً و٨٨٠ يمثلون السواد الأعظم من قوة العمل ، منهم ما يزيد على ٢٥٠ ألفاً يحملون إقامات خاصة بخدمة المنازل ، وتعتبر الجنسية الآسيوية هي السمة الغالبة للعمالة ، حيث استحوذت على نسبة ٦١٪ من إجمالي العمالة الوافدة و٦٤٪ منها مؤهلها العلمي دون المرحلة الثانوية .

وتمثل العمالة الوافدة في الكويت أكثر من ٨٠٪ من القوى العاملة في البلاد، وأغلبهم يعملون في الحرف المتدنية ذات الدخل المتواضع جداً ، ويعاني العديد منهم من ظلم أرباب العمل ابتداء من التمييز في الرواتب والتأخير في دفع الأجور وحجز جوازات السفر وعدم تغيير العمل دون إذن الكفيل الأصلي وإهمال أي أضرار يتعرضون لها أثناء أداء العمل مع غياب تدخل النقابات العمالية لمساعدتهم من أي تظلم يتقدمون به ، وفي خطوة إيجابية خطتها الحكومة فقد أجبرت الشركات بتحويل رواتب العاملين إلى البنوك .

وفي سابقة هدفها التخفيف من عدد العمالة الوافدة المخالفة لقانون الإقامة أعلنت الحكومة إعطاء المخالفين مدة شهرين هما يونيو ويوليو ٢٠٠٢م ، للخروج من البلاد دون التعرض إلى المساءلة القانونية أو دفع غرامات مستحقة ، وقد استجاب أكثر من ٢٤ ألف وافد لتعديل أوضاعهم ومغادرة بعضهم البلاد ، كما لجأت الحكومة إلى وقف جميع المعاملات الخاصة بالشركات المخالفة التي لم تقم بتسوية أوضاع عمالتها خلال تلك المهلة .

وتعاني العمالة المنزلية من الضغط النفسي من أرباب العمل ، وعدم تحديد ساعات العمل وعدم تمتعهم بأجازات دورية خاصة ، وتشتكي بعض الخادمات العاملات في المنازل من الاعتداء البدني من قبل مخدوميهن ، وقد سجلت وزارة الداخلية حالات من الاستغلال الجنسي والاغتصاب للخادمات من قبل أرباب العمل ، وبسبب أحوال العمل الرديئة والتعامل اللا إنساني لبعض أرباب العمل يتجه العشرات من خادمات المنازل سنوياً إلى الهرب من منازل مخدوميهن إلى سفارات بلدانهن أو القيام بمحاولة الانتحار في بعض الأحيان ، وكانت الخادمة الهندية حبيبة أشد الخادمات تعرضاً للتعذيب على أيدي مخدوميها حيث عذبت على أجزاء حساسة من جسدها وتم حرقها وقطع أذنها وتجويعها وإذلالها .

وتتفشى ظاهرة تجارة الإقامات ، حيث يقوم بعض التجار بمنح أذونات عمل مقابل مبالغ باهظة ، ولا يلتزم أرباب العمل بقانون العمل الذي يحظر العمل تحت أشعة الشمس في حال بلوغ درجة الحرارة ٥٠ درجة سيليزية .

وبالرغم من توقيع الكويت على الاتفاقية الدولية بشأن الحريات النقابية والحق في التنظيم لعام ١٠٤٨ وسماح قانون انضمام العمالة الوافدة إلى الاتحادات والنقابات في القطاع الأهلي ، إلا أن هناك قيوداً عديدة تعيق هذا الحق ، مما عرض الحكومة الكويتية إلى انتقادات دورية من لجنة الخبراء القانونيين لتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل في منظمة العمل الدولية في تقاريرها السنوية حول تطبيق دولة الكويت للاتفاقية سالفة الذكر .

عاشراً : الأسرى والمرتهنون لدى النظام العراقي

لا يزال الأسرى والمرتهنون الكويتيون والذين يفوق عددهم أكثر من ٦٠٠ أسير ومرتهن كويتي ومن رعايا دول أخرى محتجزين لدى النظام العراقي دون معرفة مصيرهم ، حيث لم يف العراق بالتزاماته الدولية والعربية بشكل « جدي وملموس على أرض الواقع » ، خصوصاً بعد مقاطعة بغداد لاجتماعات اللجنة الثلاثية المتعددة الجنسيات التي تتابع ملف الأسرى والمرتهنين الكويتيين منذ الغزو العراقي للكويت ، كما تصر السلطات العراقية على جهلها بمصير هؤلاء الأسرى والمرتهنين مطالبة الجهات الدولية تقديم أدلة على وجودهم .

وفي يناير ، قال رئيس النظام العراقي أنه مستعد للسماح لمفتشين من الكويت ودول عربية أخرى بالقيام بزيارات مفاجئة للعراق للبحث عما تزعمه الحكومة الكويتية أنهم أسرى حرب تحتجزهم بغداد منذ حرب الخليج الثانية ، وجدد نفيه احتجاز ستمئة من أسرى حرب الخليج الثانية

عام ١٩٩١م ، وقال أن بإمكان مندوبين من الدول العربية أن يأتوا إلى العراق ويتحققوا بأنفسهم من عدم وجود مثل هؤلاء الأسرى .

وفي أغسطس ، أعرب مجلس الأمن الدولي عن « قلقه العميق » مما وصفه بإخفاق بغداد في معالجة قضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من مواطني الدول الأخرى الذين فقدوا في العراق منذ عام ١٩٩١م . وكان قرار لمجلس الأمن قد دعا العراق إلى العمل على عودة أكثر من ٦٠٠ من مواطني الدول الأخرى ومعظمهم كويتيون احتجزوا أثناء الغزو العراقي للكويت أو أثناء الحرب التي أعقبت ذلك الغزو، ولم يطرأ تقدم كبير حتى نهاية عام ٢٠٠٢م على هذا الموضوع .

وكان العراق قد تعهد في القمة العربية التي عقدت في بيروت في مارس باحترام السيادة الكويتية وبحل قضية السجناء والممتلكات المصادرة أثناء احتلاله الكويت ، وقد تبنى مجلس الأمن دعوة من الأمين العام للأمم المتحدة ، كوفي عنان ، يحث فيها العراق على الالتزام بما تعهد فيه بالتطبيق الكامل لمقررات قمة بيروت بشأن الأسرى والمفقودين ، لكن بغداد أكدت أنها فقدت أي أثر لهؤلاء أثناء الانتفاضة التي اندلعت في جنوب العراق عام ١٩٩١م .

الحادي عشر : المحتجزون الكويتيون في غوانتانامو

يقضي ١٢ أسيراً كويتياً مع آخرين في قاعدة الدلتا الأميركية بخليج غوانتانامو بكوبا بعد أن اعتقلتهم القوات الأميركية في أفغانستان نهاية عام ٢٠٠١م أثناء قيامهم بالخدمة في لجان الإغاثة الإنسانية ، والمحتجزون الكويتيون هم : فوزي العودة ، عادل الزامل ، سعد العازمي ، عبد الله العجمي، عمر رجب أمين ، فؤاد الربيعة ، ناصر المطيري ، خالد المطيري ، عبد الله الكندري ، عبد العزيز الشمري ، محمد الديحاني ، فايز الكندري .

وتشير الكثير من الوثائق إلى سوء المعاملة النفسية والصحية التي يتعرضون لها ومنع ذويهم من زيارتهم ، واستمرار احتجازهم دن محاكمة والتحقيق الدائم معهم دون وجود محامين أو جهات رقابية محايدة ، وقد أقدم المحتجز عبد العزيز ياسر الشمري على الإضراب عن الطعام لمدة ٢٧ يوماً احتجاجاً على حرمانه من كل حقوقه .

من جانب آخر ، تسعى جهات رسمية وأهلية كويتية ودولية إلى الإسراع في إطلاق سراح المحتجزين الكويتيين وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لحقوق الإنسان عليهم أثناء فترة وجودهم في المعتقلات ، وقد رفضت إحدى المحاكم الفيدرالية في أغسطس طعناً قانونياً باعتقال المواطنين الكويتيين ، كما رفضت السفارة الأميركية طلب النائبين الدكتور وليد الطبطبائي ومبارك صنيدح السماح لهما بزيارة المحتجزين الكويتيين ، في حين وافقت الحكومة الأميركية على زيارة وفد رسمي لغوانتانامو .

الثاني عشر : المرأة

تشعر فئة من النساء في الكويت بالتمييز بينها وبين الرجال ، لكونها محرومة من الانتخاب والترشيح لمجلسي الأمة والبلدي ، وقد رفضت المحكمة الدستورية لأسباب إجرائية سبعة طعون قضائية في شرعية قانون الانتخاب الذي يمنع المرأة من التصويت ، كما رفضت إحدى المحاكم الإدارية ثلاث دعاوى جديدة أقامتها سيدات يطعن في دستورية قانون الانتخاب القائم .

وتعاني المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي الحرمان من حق الرعاية السكنية الحكومية وقروض بنك التسليف والادخار والعلاوة الاجتماعية ، ويحرم قانون الجنسية أبناءها المولودين والمقيمين في الكويت من الجنسية الكويتية .

الثالث عشر : الطفل

قدمت دولة الكويت أول مسودة للدراسة العلمية الخاصة بتحليل أوضاع الطفولة في الكويت لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لدى الدول العربية بالخليج ، ويحظر القانون تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ، ويشمل المواطنين والوافدين الذين يعملون في البلاد ، ويحظى الأطفال بالتعليم الأساسي حتى سن الـ ١٤ عاماً ، وتتكفل الدولة بتوفير الرعاية التعليمية للذكور والإناث حتى نهاية التعليم العالي بالمجان .

كما توفر الدولة الرعاية والخدمات الصحية الوقائية والعلاجية لأطفال في مختلف مراحل عمرهم مما أدى إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال ، أما الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة من الأيتام والمعاقين ومجهولي الوالدين والأحداث وأبناء الأسرى والشهداء فيلقون رعاية شبه متكاملة نفسية واجتماعية ، وقد اشترطت لجنة حقوق الإنسان بمجلس الأمة على الهيئة العامة للشباب والرياضة أخذ موافقة ولي أمر طفل يشارك بمسابقة الهجن مع منعها من توظيف أي طفل في هذا المجال واقتصار الأمر على ممارسة هذه الرياضة من باب الهواية ، الجدير بالذكر أن الكويت وقعت على ميثاق حقوق الطفل عام ١٩٩٢م الصادر عن الأمم المتحدة وصدقت على الاتفاقية ١٣٨ لعام ١٩٧٣م والاتفاقية ١٨٢ لعام ١٩٩٩م الصادرتين عن منظمة العفو الدولية .

الرابع عشر : محاكمة المتعاونين

تم صدور عفو عن ابتسام الدخيل وزينب الضاحي وسميرة جمعة وأنصار الجلاطي اللاتي اتهمن بالتعاون مع النظام العراقي أثناء الغزو ، وفي مارس خففت محكمة التمييز حكم الإعدام الصادر ضد علاء حسين علي من الإعدام إلى السجن المؤبد ، معللة ذلك بحسن سلوكه وسنه وكذلك

قراره العودة إلى الكويت من النرويج طواعية ، وكان علاء حسين علي ، وهو ضابط مجند سابق بالجيش الكويتي برتبة ملازم ، قد حكم عليه بالإعدام لرئاسته ما سمي بالحكومة المؤقتة للكويت إبان الاحتلال العراقي عام ١٩٩٠م .

وتسلم الصليب الأحمر مجموعة من المبعدين العراقيين هم : حسين عوض ، ومهنا كشيش الشمري ، وحيدر نوري الجدوع إلى الجانب الحدودي من العراق بعد أن أفرج عنهم لدخولهم البلاد بصورة غير شرعية .

الخامس عشر : عقوبة الإعدام

شهدت الكويت تنفيذ أول حكم إعدام ينفذ بصورة علنية منذ سنوات طويلة ، حين نفذ حكم الإعدام في يونيو بحق ثلاثة من مواطني بنغلاديش أدينوا باغتصاب وقتل مواطنة سريلانكية ، كما نفذ حكم الإعدام بحق مواطن كويتي لإقدامه على قتل زميله طعناً بالسكين في أغسطس ٢٠٠٠م ونفذ كذلك حكم الإعدام شنقاً في رجلين وامرأة ، كما نفذ حكم الإعدام بحق خادمة هندية أدينت بخنق مخدومها عام ١٩٩٩م . وأيدت محكمة الاستئناف عقوبات الإعدام التي حكم بها على ثلاثة رجال أدينوا بمحاولة تهريب مخدرات ورجل رابع دين بتهمة القتل ، وتدرس الحكومة الكويتية إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام بشكل علني كما كان معمولاً به سابقاً .

نص المقال الذي أعده
سعادة الشيخ محمد السلمان الصباح رئيس هيئة الفتوى والتشريع بدولة الكويت بمناسبة مرور ٤٥ عاماً على إنشائها *

بمناسبة مرور ٤٥ عاماً على إنشاء هيئة الفتوى والتشريع كتب رئيس الهيئة الشيخ محمد السلمان مقالة في جريدة الأنباء الكويتية جاء فيها :

أولاً وبادئ ذي بدء أود أن أنتهز هذه المناسبة الكريمة والمحببة إلى نفسي لأزف التهنئة بمرور خمسة وأربعين عاماً على إنشاء إدارة الفتوى والتشريع ، والتي كان لها الفضل في إرساء دولة القانون والمؤسسات بما تقدمه من خدمات قانونية لأجهزة الدولة ومؤسساتها ومصالحها العامة ,وقد كان الفضل الأول في إنشاء هذا الجهاز القانوني المتميز إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح حفظه الله ، فقد كان رئيساً لدائرة المالية والاقتصاد عندما أمر سموه باستقدام الخبير القانوني الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة الأسبق في جمهورية مصر للقيام بإنشاء هذا الجهاز في عهد المغفور له الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير البلاد – طيب الله ثراه – في ذلك الوقت .

وكان للإدارة نصيب من اهتمام سموه ، حفظه الله ، عندما كان نائباً للمغفور له الشيخ صباح السالم الصباح ، عندما صدر المرسوم بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧م بمساواة أعضاء السلطة القضائية قضاة ونيابة عامة بأعضاء الفتوى والتشريع في المزايا والمرتبات ,ومن حسن الطالع أيضاً أن أحيل مشروع قانون إنشاء هيئة الفتوى والتشريع وقضايا الدولة في عهده إلى مجلس الأمة الموقر لإقراره .

---

* جريدة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ١٦/٤/٢٠٠٥م ، العدد ١٠٤١٢ .

وكانت الإدارة في بادئ عهدها ملحقة بالمجلس الأعلى – مجلس الوزراء – وكان عدد الأعضاء الفنيين لا يتجاوز عشرة أعضاء، كان على رأسهم الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري، رحمه الله، وكان إلى جواره المستشار محسن عبد الحافظ والذي كانت له إسهامات بارزة في مناقشات الدستور في المجلس التأسيسي، والمستشار حسن العشماوي، وعندما غادر السنهوري عائداً إلى بلاده تم تكليف الأستاذ الدكتور وحيد رأفت أستاذ القانون الدستوري والإداري برئاسة هذا الجهاز المهم. وكان أول العناصر الكويتية التي التحقت بالإدارة الأستاذ جواد الأربش المحامي، والأستاذ نبيل النقيب، والأستاذ محمد ناصر الحمضان وزير الأوقاف الأسبق، والأستاذ عبد المحسن الطبطبائي والدكتورة بدرية العوضي.

ففي ١٢ من أبريل عام ١٩٦٠م صدر المرسوم الأميري رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠م بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع لحكومة الكويت، حيث شهدت البلاد في تلك الحقبة تطورات متلاحقة في المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والإدارية والقانونية وغيرها من المجالات التي تشكل في مجموعها أركان الدولة مما دعا إلى الحاجة لإنشاء جهاز قانوني متخصص يتولى مراجعة التشريعات التي تعدها الدوائر – الوزارات – من حيث الصياغة القانونية، وإبداء الفتوى القانونية في الاستفسارات التي ترد من المصالح الحكومية بصدد المسائل التي تنجم عن تطبيق القوانين والمراسيم واللوائح ومراجعة العقود التي تبرمها الحكومة مع الشركات والمقاولين والأفراد، وفي أعمال المؤتمرات والهيئات العالمية، وأخيراً الدفاع عن الخزانة العامة في القضايا المرفوعة من الدولة أو عليها أمام المحاكم وهيئات التحكيم الوطنية والأجنبية.

هذه الاختصاصات، كانت أمام واضعي الدستور من الرعيل الأول من آبائنا المؤسسين الذين وضعوا الدستور، حيث لم يغب عن بالهم ما تضطلع

به الإدارة من مهام جسام ومسؤوليات رقابية تسهم جنباً إلى جنب في حماية المال العام وضبط حركة التشريع والفتاوى والعقود، فكان أن عدها المشرع الدستوري ضمن عناصر السلطة القضائية وأفرد لها المادة ١٧٠ من الدستور حيث نصت على ما يلي: (يرتب القانون الهيئة التي تتولى إبداء الرأي القانوني للوزارات والمصالح العامة، وتقوم بصياغة مشروعات القوانين واللوائح، كما يرتب تمثيل الدولة وسائر الهيئات العامة أمام جهاز القضاء) .

لقد قامت الإدارة بمسؤولياتها وفقاً لقانون إنشائها وواجباتها أمام المجتمع على أكمل وجه، تمثل في إصدار آلاف الفتاوى القانونية للوزارات والهيئات الملحقة والمستقلة والتي كان لها الأثر في توجيه الجهات الحكومية نحو الرأي القانوني السليم .

كذلك فإن لإدارة الفتوى والتشريع دوراً كبيراً في العقود التي تبرمها الدولة مع مختلف الشركات التجارية لتكييف هذه العقود قانونياً ومراجعتها بما يتناسب ويتواءم مع طبيعة العقد .

وإن ما تقوم به الفتوى من متابعة لقضايا المال العام داخل وخارج دولة الكويت انعكس إيجاباً على حفظ هذه الأموال من الضياع مما أدى إلى استرجاع ملايين الدنانير لصالح الخزانة العامة والتي كان آخرها المبلغ الذي تجاوز نصف مليار دولار ، والذي تم تحصيله في قضايا مكتب الاستثمار الكويتي بلندن والتي تتابعها الإدارة ، ناهيك عن النجاحات التي حققتها الإدارة في قضايا الخطوط الجوية الكويتية والتي ما زالت منظورة أمام القضاء البريطاني، وإن كسب هذه القضايا لم يتم إلا نتيجة متابعة حثيثة من إدارة الفتوى فقد قمت ومن خلال الإشراف المباشر بتشكيل فرق من المحامين الكويتيين المتخصصين وتذليل كل الصعاب والمشاكل أمامهم ، فكان هذا النجاح بكسب هذه القضايا .

إن ما تقوم به إدارة الفتوى بين الحين والآخر من عمل دورات تدريبية قانونية وإرسال أعضاء الفتوى لمهمات رسمية داخلية وخارجية لحضور المؤتمرات الدولية أدى بلا شك إلى صقل مواهب أعضاء الفتوى قانونيا وإثراء ثقافتهم القانونية الذي انعكس وبشكل جيد على مستوى أدائهم وإنتاجيتهم .

كذلك فإن ما تتمتع به المكتبة القانونية التابعة للإدارة ومن خلال تزويدها بالكتب القانونية والدوريات المتخصصة الحديثة وآخر المطبوعات والإصدارات القانونية المحلية والإقليمية والدولية، مع تطوير فهرس المكتبة مما جعل من السهولة واليسر الاستفادة من هذه المكتبة التي أثرت العمل القانوني وبما يحقق الاستفادة بأكبر قدر ممكن بحيث يستطيع الباحث عن المعلومة القانونية أن يجدها دون عناء ومشقة .

كما أن الإدارة ولمواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في ثورة المعلومات وانتقالها قد خطت خطوات نحو ميكنة نظام العمل في الإدارة بإدخال نظام الحاسب الآلي والاستفادة من آخر ما توصل إليه العلم في هذا المجال لتطوير الجانب الإداري الذي يخدم وبلا شك العمل الفني المناط بالإدارة والدورة المنتدبة وتسجيل القضايا والفتاوى والعقود والتشريعات ومتابعتها إدارياً ، وذلك بحفظها آلياً وتأهيل الأعضاء والفنيين والإداريين على مطابقة وقيد الملفات الخاصة بأقسام الفتوى والتشريع عن طريق متابعتهم أعمالهم آليا عن طريق استخدام أجهزة الكمبيوتر .

كما قامت هذه الإدارة بإنشاء مركز نظم المعلومات وزودته بأحدث الأجهزة التكنولوجية المتطورة والكوادر الفنية والإدارية المتخصصة والتي أدت إلى تطوير العمل أولاً بأول، حيث حصلت الفتوى والتشريع على براءة اختراع لمشروع الموسوعة القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية في مسابقة أفضل مشروع في الولايات المتحدة الأميركية، وقد تقدم أكثر من ثمانمائة مشروع عالمي لهذه المسابقة فحصل مركز

المعلومات التابع لإدارة الفتوى والتشريع على براءة الاختراع وكانت الكويت الدولة العربية الوحيدة ودون منافس حصلت على استحسان الجميع وتوزيع تجربة مركز المعلومات على الفرق المشاركة للاستفادة منها، علماً بأن المركز يحتوي على فريق عمل وطني متجانس هدفه خدمة الكويت، وجار تطوير الموسوعة القانونية على شبكة الإنترنت وتحويلها إلى اللغة الإنكليزية .

كما حرصت الفتوى والتشريع وعلى مدى الخمسة والأربعين عاماً الماضية على نشر الثقافة القانونية في المجتمع ، وذلك من خلال التكفل بطباعة ونشر مجموعة القوانين والتشريعات الكويتية والتي ضمت بين دفتيها كل ما صدر عن الدولة من تشريعات سواء كانت دستورية أو قانونية أو مراسيم أو قرارات ولوائح تنظيمية، مع الحرص على تحديثها بين فترة وأخرى لتشكل ركيزة مهمة ومرجعاً أساسياً لكل المختصين من قانونيين ومحامين وباحثين وقضاة وخلافهم .

ولمواكبة التطورات التي حدثت في مؤسسات الدولة المختلفة ولتعزيز دور عضو الفتوى في البناء القانوني والقضائي للدولة، فقد قام مجلس الوزراء الموقر مشكوراً بإصدار قراره بمساواة أعضاء الفتوى والتشريع بنظرائهم أعضاء سلك القضاء والنيابة مادياً ومعنوياً، فكان لهذا القرار دور في رفع معنويات أعضاء الفتوى وحمّلهم مسؤولية كبيرة وجعلتهم يقومون بجهد مضاعف نتيجة ثقة الدولة بهم .

وإن ما تتميز به مجلة الفتوى والتشريع من دراسات وإحصاءات وأمور قانونية كثيرة أصبحت تضاهي نظيراتها من المجلات الصادرة عن كليات الحقوق والهيئات القضائية في دولة الكويت والبلاد العربية لما تتميز به من مادة قانونية جيدة وأبحاث مميزة ودراسات قانونية موسعة جعلها تتميز عن نظيراتها من المجلات القانونية .

ولمواكبة أعمال الدولة أولاً بأول ونتيجة زيادة عمل الفتوى والتشريع باعتبارها زيادة طبيعية ناتجة عن تطور الحياة، فقد تم الانتهاء من تصاميم المبنى الجديد لإدارة الفتوى والتشريع بحيث يكون تصميمه يتناسب وطبيعة عمله .

لا يفوتني بهذه المناسبة إلا أن أشيد بجهود من سبقوني في تولي رئاسة هذه الإدارة وخصوصاً الأخ سلمان الدعيج الصباح ، الذي قام بتشكيل لجان تطوير التشريعات الأساسية ضمن جهاز الفتوى والتشريع، كالقانون المدني والمرافعات وقانون التجارة والأحوال الشخصية، وقانون العقوبات وقد استقدم لهذا الغرض كبار الأساتذة للقيام بهذه المهمة الجليلة، وأذكر منهم الأستاذ الدكتور عبد الفتاح عبد الباقي رئيس لجنة القانون المدني، والأستاذ الدكتور فتحي والي رئيس لجنة قانون المرافعات، والأستاذ الدكتور أحمد الغندور، رئيس لجنة قانون الأحوال الشخصية، والأستاذ الدكتور علي راشد رئيس لجنة قانون الجزاء، والأستاذ الدكتور علي جمال الدين عوض رئيس لجنة قانون التجارة والتجارة البحرية، والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل المصري السابق، والمستشار صفاء العطيفي رئيس محكمة النقض المصرية الأسبق، والمستشار محمد عبد السلام النائب العام المصري السابق، وقد أشرف على التنسيق على أعمال هذه اللجان المستشار بالإدارة سمير أبو شادي رحم الله من انتقل منهم إلى رحاب ربه أطال الله في عمر من بقي منهم على قيد الحياة .

وشارك في أعمال هذه اللجان الشيخ علي الجسار والأساتذة حمد يوسف العيسى، وبدر العجيل، وعبد العزيز الطاهر، والدكتور بدر اليعقوب، والدكتور عبد الرسول عبد الرضا الرئيس السابق للفتوى والتشريع والذي شهد عهده إنجاز الإصدارات القانونية وزيادة في أعداد الأعضاء الفنيين .

لقد مضى على صدور المرسوم الأميري رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠م أربعة عقود ونصف، تغيرت فيها أمور واستجدت فيها أمور، وكان من الضروري مسايرة هذا التغيير، ومسايرة ما طرأ على الإدارات من اختصاصات ومسؤوليات، فكان أن تم إعداد مشروع قانون إنزالاً لحكم المادة ١٧٠ من الدستور وبهدف وضع الإدارة في وضعها القانوني السليم باعتبارها هيئة قضائية وبهدف معالجة الثغرات والنقص في القانون القائم . ويحدوني الأمل في أن إخواني أعضاء مجلس الأمة الموقر سوف يتبنون هذا المشروع وإصداره في القريب العاجل .

وأود أن أوجه شكري إلى زملائي وإخواني أعضاء الإدارة وأتمنى عليهم أن يكونوا عند حسن الظن بهم ، وألا يألوا جهداً في القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم فلهم مني خالص الشكر والامتنان .

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه تحت راية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح وسمو ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظهم الله .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مقابلة صحافية مع
سعادة الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح وزير الخارجية في دولة الكويت بمناسبة زيارته إلى جمهورية إيران الإسلامية حول الهدف من الزيارة *

س : زيارتكم لإيران تهدف إلى مناقشة الجرف القاري ؟

ج : لنا علاقات قوية مع جمهورية إيران الإسلامية وهذه الزيارة تأتي لاستكمال بناء هذه العلاقة ، ولدينا علاقات قوية في جميع المجالات لذلك فإن مسألة الجرف القاري وعدم ترسيم الحدود البحرية تصبح مع هذه العلاقات القوية محل استغراب لأن الأمور الآن أصبحت واضحة ولذلك هناك رغبة جدية من الطرفين في اعتقادي لوضع نهاية لهذا الملف ، ولذلك أتطلع إلى مقابلة صديقي كمال خرازي للانتهاء من هذا البند .

وليس موضوع الجرف القاري فقط هو الذي سنتحدث فيه ، إذ سنتحدث أيضاً عن العلاقات الثنائية ، وكما تعرفون فإن وزير الطاقة كان موجوداً في طهران قبل فترة بسيطة ، ووقع مذكرة تفاهم لجلب كمية كبيرة من الغاز من إيران ، ونحن نتكلم اليوم ووزير التربية موجود في طهران ، فهناك علاقات متطورة جداً بين البلدين ونحن يجمعنا مع إيران اهتمامنا الثنائي في موضوع الشأن العراقي ، وأهمية أن يستقر العراق وأن تتشكل حكومة عراقية قادرة على تحمل أعباء المرحلة المقبلة وخصوصاً في قضايا الأمن وقضايا تعزيز الطمأنينة الإقليمية للعراق الجديد والمستقبل ، فهناك عدة قضايا وملفات سيتم التحادث فيها.

س : أين وصلت مباحثات الجرف القاري ؟

ج : هي الآن في مرحلة متقدمة جداً .

---

* جريدة الرأي العام الكويتية بتاريخ ٢٠ / ٤ / ٢٠٠٥م ، العدد ١٣٨١٨ .

س : هل هناك مؤشرات إيجابية ؟

ج : أتمنى أن نصل إلى نقاط محددة خلال هذه الزيارة .

س : هل كانت هناك صعوبات أو عراقيل ؟

ج : موضوع الحدود في جميع دول العالم موضوع ليس « أبيض وأسود » فهذا يعتمد على أمور فنية وتاريخية وتضاريسية وجغرافية وصور جوية ودراسات جيولوجية ، ولذلك لا نتوقع بين يوم وليلة أن تحل ونتمنى أن نضع العربة على السكة التي تؤدي إلى الحل وهذا الذي اطمح إلى الوصول إليه . وأن تكون هناك ملفات حتى الآن مفتوحة في قضايا الحدود بين الدول فإنها مثل الجرح المفتوح ، ممكن أن يلتهب والجراثيم تدخل فيه ، فلذلك يجب أن نغلق هذه الملفات في أسرع وقت.

س : ماذا في شأن أجتماع دول الجوار ؟

ج : بعد طهران سأذهب إلى أندونيسيا حيث نعقد القمة الآسيوية الأفريقية والذكرى الخمسين لمؤتمر باندونغ الذي أعلن انتشار دول عدم الانحياز ، بعدها ستذهب إلى مؤتمر دول الجوار ، وأتمنى في ذلك الوقت من أشقائنا في العراق أن يتمكنوا من إعلان الحكومة العراقية ، وان تكون ممثلة بإذن الله في الاجتماع في اسطنبول .

س : ماذا عن زيارة أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي الكويت ؟

ج : الأمين العام شخص صديق جداً للكويت واستلم أمانة المؤتمر قبل فترة وجيزة والمنظمة تشمل ٥٦ دولة ويفترض أن ترعى أو تبرز وجهة نظر أكثر من مليار شخص في العالم من المسلمين ، والحديث معه يأخذ أبعاداً ليس فقط متعلقة لما هو معني به في المنظمة بل أيضاً ما يعني المسلمين في الكون ، والكويت دولة داعمة لهذه المنظمة ولها تاريخ طويل في دعم البرامج التي تطرحها .

س : ماذا عن المخاطر النووية الإيرانية ؟

ج : هذه قضية تحل في نطاق وكالة الطاقة النووية ونحن نعرف وسمعنا التصريحات الإيرانية بأنهم سيتعاملون بإيجابية مع توصيات وكالة الطاقة النووية .

س : هل طلب من الكويت إرسال قوات حفظ السلام إلى السودان ؟

ج : السودان بلد عربي مسلم يتعرض لأخطار حقيقية قد تمس كيانه ولذلك نحن في الكويت لا يمكن أن نجلس متفرجين على المعاناة التي يمر بها السودان نحن نرغب بأن نشارك بأي مجهود يضمن استقلال ووحدة التراب في السودان ، نعم هناك قرار لمجلس الأمن لتشكيل قوة أممية تحت مظلة الأمم المتحدة للمساهمة كقوات حفظ سلام في جنوب السودان ، وهذا الطلب موجه لجميع دول العالم للمشاركة ، والكويت الآن تدرس هذا المبدأ للمشاركة في قوات حفظ السلام في السودان .

س : هل تم ترشيح سفير عراقي في الكويت ؟

ج : لا يوجد خلاف ولا جدل حول الموضوع ، الحكومة العراقية الآن في طور التشكيل وأي شخص ترشحه الحكومة العراقية سنقبل .

س : لكن قيل أن شخصاً تم ترشيحه ؟

ج : نحن نتكلم الآن أن الحكومة العراقية يجري تشكيلها وفي الأمور الدبلوماسية والقنوات الرسمية أن الحكومة الجديدة ترشح سفيراً لها ، ونحن بدورنا كما قلت سابقاً الكويت اتفقت على ترميم السفارة العراقية وهذا مؤشر جدي لترحب بوجود سفير في أي وقت ترشح فيه الحكومة العراقية عند استكمالها . ومن جانبنا سنسمي سفيراً لنا في بغداد بعد تشكيل الحكومة .

س : لن يكون هناك ممثل رسمي من جانبكم إلا في حال وجود حكومة عراقية ؟

ج : من الذي سيرشح إلى الآن ، الحكومة العراقية في طور التشكيل ويجب أن تنتهي أولاً هذه الأوراق الرسمية وإذا كنتم تسعون إلى خلق شيء من عدم فهو مشروع لكم كصحافيين .

مقابلة صحافية مع سعادة الشيخة لطيفة فهد السالم الصباح رئيسة اتحاد الجمعيات النسائية ورئيسة لجنة شؤون المرأة حول العمل التطوعي في الكويت وقضايا مهمة أخرى*

س: متى بدأ نشاط اتحاد الجمعيات النسائية ولجنة شؤون المرأة وما الهدف من إنشائهم ؟.

ج: تكونت فكرة لجنة شؤون المرأة من خلال اللجان النسائية التطوعية الكويتية المتعددة التي تشكلت بفترة الغزو العراقي للكويت ؛ حيث كانت هذه اللجان خاصة وإن أنشطتها قد ساعدت في تخفيف معاناة المواطنين الكويتيين المتواجدين في الخارج من خلال المساعدات المادية والعينية ، لذا كانت الفكرة بعد التحرير أن يتم استثمار جهود وطاقات المتطوعات في هذه اللجان من خلال لجنة موحدة تجمعهم تحت ظلها هي لجنة شؤون المرأة .

وقد قمت شخصياً بعد دخولي إلى الكويت بعد التحرير مباشرة بتوجيه دعوة عامة من خلال إذاعة الكويت إلى جميع المواطنات الكويتيات إلى المشاركة والتطوع في المساهمة في إعادة الإعمار ، وكان التجمع في مدرسة المنصورية وكان عدد المتطوعات آنذاك كبيراً جداً حيث بلغ ١٢٠٠ متطوعة من الداخل فقط بالإضافة إلى توجيه دعوة أخرى إلى المتطوعات الكويتيات المتواجدات في الخارج وكان التجمع الأول في مملكة البحرين . وقمت شخصياً بالسفر إلى هناك وإعادة المتطوعات معي في طائرة كبيرة ، وقد اتخذت آنذاك من صالة مبارك الحساوي بعد موافقته مركزاً لإدارة العمل التطوعي .

---

* جريدة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٨م ، العدد ١٠٥١٠ .

وكان أول عمل اهتممنا بإنجازه هو إعادة فتح المدارس لتدريس الطلبة الموجودين في الداخل ، وقد كانت روح التطوع عالية آنذاك بحيث تم إنجاز العديد من المهام الخاصة بإعادة إعمار الكويت بفترة قياسية.

وبعد فترة تقارب السنة من التحرير تقلص أعداد المتطوعات ولم يتبق إلا القليل ، وقد دار نقاش بيننا بما يمكن لنا أن نعمله في الفترة القادمة خاصة برغبتنا بالاستمرار بتأدية أعمال التطوع ؛ لذا قمت بتوجيه طلب إلى مجلس الوزراء بمقترح خاص لإنشاء الجمعية الكويتية التطوعية النسائية لخدمة المجتمع التي بعد إشهارها كانت لها مساهمات كبيرة في دعم ذوي الأسرى والشهداء معنوياً وحل المشكلات التي تواجههم خاصة النفسية منها إضافة إلى تسجيل معاناتهم بهدف توثيقها. وانبثقت من هذه الجمعية عدة لجان مختلفة منها اللجنة التربوية والثقافية ولجنة الطفولة والأمومة واللجنة الاجتماعية واللجنة الإعلامية وأخيراً لجنة المختارات البيئية ، وبعد أن أصبحنا جمعية رسمية مشهرة ومعترفا بها قمنا بالانتشار والانضمام إلى المؤسسات الدولية بغرض عرض التجربة الكويتية بالعمل التطوعي والاستفادة من التجارب العالمية بهذا المجال .

س: ما أبرز إنجازات الجمعية ؟ وأين تتركز أنشطتها ؟.

ج: برزت أنشطة الجمعية بعد إشهارها وتوسع أنشطتها وبعد استقرار الكويت من محنة الغزو وركزت الجمعية أنشطتها على التنمية الاجتماعية للمرأة ،مثل توفير دورات لتأهيلها وتشجيع أعمال ذوات المشروعات الصغيرة من النساء كأعمال المشغولات اليدوية والأعمال الحرة التي تقوم بها المرأة ، وكان هذا التشجيع من خلال إقامة أسواق لهن ساهمت في المساعدة على ابتكار أفكار جديدة في المنتجات التي تعرضها المرأة. وقد ساهمت هذه الأسواق بتحسين مداخيل المرأة المشاركة بمنتجاتها إضافة

إلى استخدام ريع تلك الأسواق بالتبرع إلى المؤسسات الاجتماعية والصحية المختلفة مثل دور رعاية المسنين ومستشفى الأمراض الصدرية ومركز مكي جمعة لعلاج أمراض السرطان ومستشفى الطب الطبيعي الذي خصص ساعات عمل إضافية لذوي الاحتياجات الخاصة.

كما قامت اللجنة مؤخراً بإنشاء صندوق خاص يهدف إلى دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع من خلال إنشاء مركز خاص بهم يدربهم على عملية التصنيع والإدارة وسيتوفر في هذا المركز مصحاً علاجياً لهم ونادياً اجتماعياً يجمعهم مع ذويهم إضافة إلى كونه معرضاً لمنتجاتهم وأنشطتهم، وستقوم الجمعية بحملة تبرعات من جميع الكويتيين لإنشاء هذا المركز.

كما قامت الجمعية كذلك بالمساهمة في التوعية البيئية وذلك بتشجيع المتطوعات على نشر الوعي البيئي في المجتمع وقد سمينا المتطوعات بهذا العمل اسم «مختارات اجتماعية للبيئة» وتقوم كل مختارة من المتطوعات بالعمل في منطقة معينة ويبلغ حالياً عدد المتطوعات في هذا النشاط ٢٨ متطوعة. وهذا العمل ينبع من إيماننا بأن العمل التطوعي البيئي يكتسب نجاحاً أكبر من خلال مساهمة ثلاثة أطراف هي الأسرة والمدرسة والبيئة المحيطة بهم وهذه جميعاً تساهم بارتقاء المواطن بوعيه البيئي فإذا زاد الوعي فلا شك أن ذلك ينعكس على نظافة البلد والتحسن البيئي ليصبح منظر الكويت أكثر جمالية، كما تقوم الجمعية بأنشطة موسمية مختلفة وأنشطة ثقافية كيوم المرأة العالمي.

س: هل ترين أن الجمعيات النسائية المتواجدة على الساحة كافية لإبراز دور المرأة في العمل التطوعي أم أن المجتمع يحتاج إلى المزيد من الجمعيات؟.

ج: يوجد حالياً العديد من الجمعيات التطوعية ولكن العمل التطوعي يحتاج إلى المزيد منها وهذا لا يعني إننا لا نقوم بدورنا كما يجب ولكن إذا توافرت لنا إمكانات أكبر مثل توفير موارد مالية ومادية تساعدنا على القيام بدورنا بشكل أفضل فإن إنجازاتنا ستكون أفضل مما هي عليه .

س: هل يصل نشاط الجمعيات النسائية إلى جميع مناطق الكويت؟ وكيف ترين مشاركة المرأة في هذه الأنشطة ؟.

ج: لا تستطيع أنشطتنا الوصول إلى كافة مناطق الكويت نظراً لضعف الإمكانات ، كما أن مشاركة المرأة في أنشطتنا يحكمها كونها موظفة إضافة إلى التزاماتها اليومية المتعددة وهذه جميعاً تقلل من الوقت المستلزم للتفرغ للمساهمة في العمل التطوعي ، فالوضع الاجتماعي للمرأة لا يساعد بشكل عام على التطوع فهي تقدم التزاماتها الوظيفية والأسرية والاجتماعية على العمل ا لتطوعي ولكني أرى أنه يمكن جذب وتشجيع المرأة على العمل التطوعي من خلال التعرف على احتياجاتها وتقديم الشيء الجديد والعصري لها بحيث يقدم لها العمل التطوعي إضافة جديدة وخبرات متعددة تساهم في تطورها الفكري والثقافي.

س: ما هو تقييمك للعمل التطوعي في الكويت ؟.

ج: أرى أن معظم جمعيات النفع العام تسعى إلى الإشهار أكثر منه إلى خدمة العمل التطوعي ففكرة العمل التطوعي لا تتماشى مع البهرجة وحب الظهور ، بل يجب أن يكون نابعاً من الرغبة في العمل لمصلحة العمل التطوعي ومصلحة البلد بشكل عام . كما أن الفرد الراغب بالعمل التطوعي لابد أن يختار ما يلائمه من نوعية العمل بما يكون له مردود عليه وعلى المجتمع .

كما أنه من الأهمية التعرف على أهم مبادئ العمل التطوعي والتي تتمثل في أهمية انتماء الفرد إلى إحدى منظمات المجتمع المدني وإيمانه برسالتها

فكلما مارس الفرد العمل التطوعي زاد من انتمائه له وهو ما سيكون له مردود واضح على الفرد والمجتمع.

س: ما هي أبرز المشاكل التي تواجه العمل التطوعي في الكويت ؟.

ج: تعتبر الموارد المالية من أبرز المشاكل التي تواجهنا؛ حيث لا توجد موارد كافية للقيام بأنشطة على مستوى جيد فنحن نحتاج إلى موارد كبيرة بالإضافة إلى أن طبيعة العمل التطوعي تحتاج إلى وقت وجهد ورعاية إضافة إلى التشجيع حتى يؤتي ثماره ، وهذا ما لا يتوفر بشكل كاف للقيام بالأعمال التطوعية بشكل أفضل خاصة بالنسبة للمرأة بسبب التزاماتها الأسرية .كما أن عدم توفر موقع خاص ومناسب لاتحاد الجمعيات النسائية يوفر بيئة مناسبة لجذب المتطوعات وتنفيذ أنشطتها من خلاله يعتبر عائقاً إضافياً لنا .

وهناك أيضاً القطاع الحكومي الذي ينافس مؤسسات العمل التطوعي في مجالها ، فمثلاً وزارة الأوقاف تأخذ تبرعات من المواطنين وتنشئ أعمالاً تطوعية وتفرز موظفين للعمل التطوعي وهذا في حقيقته ليس عملاً تطوعياً لأن المتطوع يخصص له راتب شهري من وزارة الأوقاف وهذا يتعارض مع فكرة العمل التطوعي ، ولكنهم يطلقون على أنفسهم صفة المتطوعين.

س: ماذا عن مساهمة القطاع الخاص في أنشطتكم ؟.

ج: لا توجد مساهمة من القطاع الخاص في أنشطة اللجنة والجمعية فالقطاع الخاص لا يرى مردوداً ربحياً من العمل التطوعي وعليه لن نستطيع إجباره على المشاركة.

س: بالنسبة للحقوق السياسية للمرأة ،هل تعتقدين أن الجمعيات النسائية قامت بدور كاف نحو توعية المجتمع بتلك الحقوق ؟.

ج: أنا أعتقد أن الاتحاد قد قام بدور كبير من جانبه ، ولكن يجب أن نشير إلى أن هناك حقوقاً اجتماعية يجب أن تعيها المرأة . فالمرأة عضو في الأسرة يكون لها رأي لدى عائلتها وهناك احتياجات خاصة بها من الصعب أن تصل إلى الرأي العام دون مشاركة المرأة الفعلية في الحياة السياسية، فالحقوق السياسية تمثل مدخل لحقوق المرأة الاجتماعية ويجب أن لا ننسى أن المرأة قد قدمت تضحيات كبيرة لوطنها مثلما قدم الرجل ، وقد تجلى ذلك في فترة الغزو العراقي للكويت وكما أن الوطن غالي على الرجل فهو غال على المرأة .

كما إنني أشير هنا إلى دورنا بالقيام بحملة لتوعية المرأة بحقوقها السياسية ورغم التكلفة المالية العالية لهذه الحملة إلا أننا سعينا جاهدين للوصول إلى كافة مناطق الكويت للمساهمة بتوعية المرأة بحقوقها السياسية والاجتماعية .

س: كيف ترين مشاركة الشباب في العمل التطوعي بصورة عامة ؟ وما هو المحفز للمزيد من المشاركة ؟.

ج: مشاركة الشباب بالعمل التطوعي ضعيفة جداً ومع تجربتي بالعمل التطوعي أرى مشاركات متفرقة لا تستمر لفترات طويلة، وذلك لأن الشباب غالباً ما يفكرون بحياتهم اليومية وأنشطتهم الخاصة، وأرى أن المحفز المادي ليس بالضرورة عامل مهم لجذبهم للمشاركة ، ولكن نستطيع أن نقدم لهم مؤسسات تطوعية متكاملة قادرة على جذبهم من خلال أنشطتها المتنوعة وحتى يتحقق هذا الهدف لابد أن تتلاءم نوعية هذه الأنشطة مع عقلية وتفكير الشباب فلابد أن تكون هذه الأنشطة مشوقة لهم وتلائم احتياجاتهم .

س: تعتزم كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت تقديم مقرر خاص بالعمل التطوعي وقد شكلت لجنة وضعت محتويات المقرر

وسيقدم لطلبة الكلية في العام الدراسي القادم، ما رأيك بهذه المبادرة وكيف يمكن للجنة شؤون المرأة المساهمة في إنجاح هذا المقرر ؟.

ج: هي فكرة ممتازة تساهم بزيادة الوعي الاجتماعي للشباب خصوصاً بأهمية العمل التطوعي وسأقدم بحثاً متكاملاً عن العمل التطوعي سيتناول مفهوم العمل التطوعي بصورة عامة والعمل التطوعي النسائي في الكويت بصورة خاصة ويمكن التعاون والتنسيق مع إدارة الكلية لوضع مقرر متكامل حول العمل التطوعي ليقدم إضافة لطلاب الجامعة حول أهمية العمل التطوعي وكيفية المساهمة فيه بفعالية ، كما وتفتح اللجنة أبوابها لطلبة الكلية والجامعة للاطلاع على تجاربها وخبراتها بهذا المجال.

لكنني أرى أن التدريس في الجامعة بحد ذاته ليس كافياً ولكن يجب تدريس العمل التطوعي في المؤسسات التعليمية في المراحل الدراسية الأولى منذ الابتدائي وحتى يعي النشء منذ الصغر مفهوم وأهمية العمل التطوعي.

س: كيف ترين دعوة كلية العلوم الإدارية للمشاركة في ندوة العمل التطوعي في ١٠ / ٥ / ٢٠٠٥م ؟.

ج: مهمة لأن العمل التطوعي بنية أساسية في المجتمع ومفهوم لابد من السعي إلى تقديمه إلى أفراد المجتمع ، وأنا أعدكم بأن تكون ندوة متكاملة لطلبة الكلية وتكون بداية تعاون بيننا وبين كلية العلوم الإدارية .

مقابلة صحافية مع معالي الدكتور رشيد الحمد وزير التربية ووزير التعليم العالي حول الموعد المحدد لتطبيق استراتيجية تطوير التعليم المستقبلية (٢٠٠٥ - ٢٠٢٥م) *

س: متى يبدأ تطبيق استراتيجية تطوير التعليم التي اعتمدها مجلس الوزراء وماذا عن خطوات التنفيذ ؟.

ج: تقوم فرق العمل بوضع خطوات التنفيذ ضمن المهام المطلوبة منها وتوافي الوزارة أولاً بأول بتقارير عن نتائج عملها .

س: هل معنى ذلك بدء تنفيذ الاستراتيجية ؟.

ج: لا ، لم تبدأ الوزارة مرحلة التنفيذ وما يتم الآن وضع الخطوات المطلوبة تمهيداً للتنفيذ .

س: متى يتم التطبيق ؟.

ج: اتفقنا مع فرق التنفيذ الستة التي بدأت عملها في فبراير الماضي على الانتهاء من المهام المطلوبة خلال سبعة أشهر أي لأن يتم تقديم كل التقارير المطلوبة خلال هذه الفترة والتي تتضمن خطط تنفيذ الاستراتيجية أي الخطوات التنفيذية لكل غاية من الغايات الست .

س: إذن ما التاريخ المحدد لبدء تطبيق الاستراتيجية ؟.

ج: عندما تكتمل لدينا تقارير الفرق الستة فستجتمع اللجنة الإشرافية العليا التي أترأسها لمناقشة الخطوات المقدمة وعلى ضوئها نتفق على خطة شاملة لبدء تنفيذ التطبيق على أرض الواقع .

---

* جريدة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ١٤/٥/٢٠٠٥م ، العدد، ١٠٤٣٧.

س: ما توقعكم لتوقيت بدء ذلك ؟.

ج: أتوقع مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ م أن يتم وضع الخطة الشاملة للتنفيذ .

س: هل تاريخ وضع الخطة هو تاريخ بدء تنفيذ التطبيق ؟.

ج: نعم هذا احتمال لأننا قد نضطر لطلب ميزانيات ولابد أن ننتظر لإقرارها

س: يحتاج تنفيذ تطبيق الاستراتيجية إلى ميزانيات مستقلة ؟.

ج: نعم إذا كانت هناك متطلبات وخطوات معينة بحاجة إلى ميزاينات خارج ميزانية الوزارة فسنتقدم بطلب إلى مجلس الوزراء لاعتمادها .

س: هل لتنفيذ المشاريع المتضمنة في الاستراتيجية يحتاج إلى ميزانيات مستقلة ؟.

ج: نعم تنفيذ بعض المشاريع الجديدة للاستراتيجية بحاجة إلى ميزانيات مستقلة وتحديد حجم هذه الميزانيات يعتمد على ما سيقدم لنا من تقارير .

س: ما أهم المشاريع المتضمنة في استراتيجية تطوير التعليم من وجهة نظركم ؟ وماذا عن الأولويات فيها ؟.

ج: كل مشاريع الاستراتيجية تمثل لنا أولويات سواء المعلم ، الطالب ، المناهج، التجهيزات ، المناهج ، والمباني المدرسية فكلها أولويات جوهرية لإحداث تطوير حقيقي في منظومة التعليم منذ أن يبدأ التطبيق وعلى مدى الـ ٢٥ عاماً القادمة بإذن الله .

س: ماذا عن صيانة المدارس خصوصاً أن هناك ما يقال عن وجود تلاعب من بعض المقاولين ينتج عنه أعمال غير مطابقة للمواصفات ؟.

ج: لدينا خطط نعمل من خلالها على تسليم عمليات الصيانة إلى مقاولين مصنفين لتتم أعمال الصيانة بصورة ممتازة ولكن قد يحدث أحياناً وهذه حالات فردية بسيطة أن بعض المقاولين لظروف معينة ترجع لهم لا يحسنون أداء أعمالهم بما تنص عليه العقود المبرمة مع الوزارة ونواجه مصاعب بسبب ذلك قد تكون بتأخير تسليم أو استخدام مواد مع الأسف غير مطابقة للمواصفات ولذلك تظهر عيوب فنية بعد استلام المدارس والآن أعطيت تعليمات مشددة للتدقيق في اختيار المقاولين الذين تتوافر لهم الإمكانيات البشرية والفنية للالتزام بأداء الأعمال في مواعيدها المقررة باستخدام المواد المطابقة لمواصفات العقود .

س: هل أنتم راضون عن مستوى الصيانات المحققة حالياً؟.

ج: نعم لله الحمد فخططنا تنفذ بنسبة عالية وكبيرة (فنحن راضون إلى حد كبير خاصة إننا نحسن الآن اختيار من يقوم بعمليات الصيانة.

س: الوزارة تلزم المقاول غير الملتزم بالمواصفات بإعادة العمل على حسابه أو يتم توقيع العقوبات ومنها الخصم ؟.

ج: حسب بنود العقد الموقعة مع المقاول فيوجد ما ينص على إلزامه بإعادة العمل أو تسليم العمل إلى مقاول آخر أو تحصيل غرامة تأخير ويوجد فترة ضمان للعمل للتأكد من جودة التنفيذ قبل تسليم أي مقاول بقية مستحقاته.

س: إلى أي مدى وصلتم في خطوات تطبيق التعليم والتعليم الإلكتروني في مدارس وزارة التربية ؟.

ج: وصلنا إلى مراحل متقدمة جداً أدعوا المهتمين إلى زيادة المدارس على أرض الواقع ، فمدارسنا تطبق أساليب تعليم إلكترونية

متقدمة جداً في كل المواد الدراسية وقد تمكن المعلمون من إنتاج أقراص مدمجة لمحتوى الدروس لتعميم استفادة الطالب بعد انتهاء اليوم الدراسي .

ودعمت الوزارة هذه المبادرات الفردية من خلال التجهيزات والتشجيع والدعم المادي عن طريق الصناديق المالية بالمدارس .

س: أليس هناك توجه لتعديل نسبة التخصصات النادرة للمعلمين لتشمل أعداداً إضافية ؟.

ج: نسبة الـ ٣٠٪ معتمدة من مجلس الخدمة المدنية وملتزمون بتطبيقها.

س: وإعادة إصدار مجلة السيرة ؟.

ج: معروض على مجلس الوكلاء ولم يتم مناقشته بعد .

س: ما الخطوات الإجرائية لحماية بعض المدارس الحكومية التي تتعرض للسرقات ؟.

ج: عرض تقارير بشأن هذا الموضوع على مجلس الوكلاء وأحيل إلى لجنة من وكيلي الشؤون الإدارية والقانونية تماضر السديراوي والمنشآت التربوية د. صالح ياسين لإعداد تقرير أو تصور للمعالجة والحد من هذه السرقات .

س: هل هي ظاهرة ؟ .

ج: لا ليست ظاهرة ، والتقرير الذي وصلنا يشير إلى أن النسبة عادية جداً ولا تشكل ظاهرة .

س: هل سبق أن أصدرت الوزارة قراراً بمنع أولياء الأمور من الرجال من حضور حفلات تخرج بناتهم من طالبات الثانوية العامة ؟.

ج: لا لم يسبق لوزارة التربية إصدار مثل هذا القرار ، وهذه العملية متروكة للمدارس بالتعاون مع مجالس الآباء والأمهات والمعلمين الذين يتفقون مع أولياء الأمور .

س: ما نتائج أعمال لجنة مسح مناهج التربية الإسلامية ، اللغة العربية والاجتماعيات التي شكلت أخيراً للنظر فيما إذا كانت هذه المناهج تحتوي على معان للتطرف ؟.

ج: مستمرة في علمها وأعطيت لها فترة ٣ أشهر لتقديم تقريرها النهائي.

س: هل تقدمت لهم بأي تقارير أولية؟

ج: لا والمطلوب منها تقديم تقرير نهائي فقط .

س: لماذا رفضتم مشروع إحضار معلمين من بريطانيا ؟.

ج: لا يوجد مشروع بهذا الخصوص لوزارة التربية حتى يتم رفضه ، فما نشر حول هذا الموضوع لا أساس له من الصحة على الإطلاق .

س: هل تفكر الوزارة مجدداً في إحضار معلمين بريطانيين لتدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الحكومية ؟.

ج: هذه الفكرة غير واردة ، وليس لدينا مشروع بذلك .

س: لماذا ؟.

ج: لدينا معلمون عرب يغطون احتياجاتنا .

س: ما طموحك بالنسبة لتكريم المعلمين ؟.

ج: طموحي أن يتم تكريم كل المعلمين المتميزين والمخلصين سنوياً.

س: من سيمثل التربية في مؤتمر جامعة هارفارد الذي تنظمه مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ؟.

ج: سيمثل وزارة التربية الوكيل المساعد للمنشآت التربوية د. صالح ياسين ضمن وفد الكويت لحضور الدورة السنوية لقيادات الوزارات والمؤسسات والتي تنظمه مؤسسة الكويت للتقدم العلمي .

نص كلمة
سمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء التي وجهها إلى المواطنين بمناسبة حصول المرأة على حقوقها السياسية*

وجه سمو ولي العهد الشيخ سعد العبد الله.. الكلمة التالية إلى إخوانه المواطنين

...

بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله)

صدق الله العظيم

أهنىء الأخت العزيزة المرأة الكويتية لحصولها على الحقوق السياسية الكاملة التي استحقتها بكل جدارة ، فقد أثبتت على مر السنين أنها أخت الرجل وشريكته الفاعلة في حمل مسؤولية الأسرة والمجتمع وخدمة الوطن .

ولعل أسعد الناس بهذا الإنجاز الوطني هو صاحب المبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح - يحفظه الله - الذي قاد على مدى عشرات السنين عملية البناء والتنمية التي ننعم اليوم جميعاً بثمارها الطيبة ، فلسموه أزجي خالص التهنئة ، داعياً المولى أن يحفظه رمزاً لعزة الكويت وقائداً لمسيرتها ووالداً للجميع .

وإذ نحتفي جميعاً اليوم بهذا الإنجاز التاريخي ، أعرب عن وافر الثناء والتهنئة لأخي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي لم يبخل بجهد ولم يهدأ له بال حتى تحققت هذه الرغبة الأميرية

---

* جريدة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ١٨/٥/٢٠٠٥م، العدد ١٠٤٤٤.

السامية ، وأسجل الثناء والتقدير للأخوة رئيس وأعضاء مجلس الأمة الموقر ، الذين كان أداؤهم تجسيداً لتراث الكويت العريق في الشورى والتعاون والتفاهم والتسامح .

وأخيراً وليس آخراً أهنئ أهل الكويت وأبارك لهم داعياً ، داعياً الله أن يجعل هذه الخطوة فاتحة خير وبركة ومزيد من التقدم والازدهار لكويتنا الحبيبة وأهلها الأوفياء .

مقابلة صحافية مع سعادة الشيخ محمد السالم الصباح وزير الخارجية حول مباحثاته مع الجانب الأمريكي أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية *

كشف وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح لدى عودته من بريطانيا مساء أمس عن الاتفاق مع الجانب الأمريكي للمراجعة القضائية لأوضاع المعتقلين الكويتيين في « غوانتانامو » وأوضح في تصريحه للصحافيين في المطار أمس « طالبنا أن تتم محاكمتهم وإن كانت ثمة عوائق تقف أمام محاكمتهم في الأمم المتحدة فإننا نريد محاكمتهم في الكويت وبينا بشكل واضح أن البريء يجب أن يفرج عنه والمذنب يجب أن يتم عقابه ، ووعدنا بأن تكون هناك مراجعة قريبة لوضع المحتجزين ، وخلال فترة قصيرة جداً سيحصل إجراء محدد من الولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع » .

كذلك أوضح الشيخ محمد أنه بحث مع الجانب الأمريكي «تطور المحادثات الاقتصادية لإنشاء منطقة التجارة الحرة بين البلدين .

كذلك بحثنا العلاقات الاستراتيجية بيننا والولايات المتحدة وفقا لما سيبحثه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد مع الرئيس الأميركي جورج بوش خلال زيارته إلى واشنطن مطلع يوليو المقبل».

وأضاف الشيخ محمد انه بحث مع الجانب الأمريكي «المؤتمر الدولي الذي سيعقد في بروكسل لدعم العملية السياسية في العراق»، واصفا محادثاته في واشنطن بشكل عام بـ«الممتازة».

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٥م، العدد ١٣٨٥٤ .

لكن الشيخ محمد الذي احتل موضوع المرأة جانباً كبيراً في محادثاته سواء في الولايات المتحدة أم في بريطانيا رفض أن يبدي أي موقف إزاء توزير المرأة أو إقرار «كوتا» نسائية في المجلس، مكتفيا بالتأكيد على التزام «موقف الحكومة بهذا الشأن» مكرراً أن «الحكومة ستعلن موقفها من كل ذلك بالتأكيد وسيكون موقفي مطابقا لها».

وسئل عن إرسال قوات كويتية إلى السودان فأجاب «إننا ننتظر استكمال باقي الإجراءات لأن هذه القوات ستكون تحت إشراف الأمم المتحدة، وما زلنا في مرحلة التنسيق معها لمعرفة المهام والواجبات الواقعة على هذه القوة الكويتية، ومتى ما حصل توافق فلا مانع لدينا».

وبسؤاله عن ملامح القمة التشاورية رد« تشاورية ليس فيها جدول أعمال ولا بيان ختامي، بل هو نهج في دول مجلس التعاون الذي يعد نموذجا للعمل العربي ولله الحمد خصوصاً إننا نمر حالياً بذكرى إنشاء مجلس التعاون الذي يسير بخطى واضحة وثابتة».

من جهة أخرى، أعرب وزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد الصباح عن تفاؤله بمستقبل العراق، موضحاً أن « العراقيين يتحولون الآن للمرة الأولى في حياتهم من نظام ديكتاتوري شمولي إلى نظام ديموقراطي يتمكنون من خلاله ممارسة حقوقهم في الانتخاب من دون طغيان أو ممارسة قتل جماعي ضدهم».

وقال الشيخ محمد في تعليق أمام ندوة أقيمت في بريطانيا في مركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية بعنوان (الاستثناء العربي حقائق وأباطيل) وشارك فيها عدد من المسؤولين البريطانيين وسفراء عرب وأكاديميين أنه «يمكن وصف العراق حاليا بأنه دولة حرة يمكن من خلالها للناس التعبير عن آرائهم بحرية ومن دون ديكتاتورية مسلطة عليهم».

لكنه أوضح أن المرحلة الانتقالية من الديكتاتورية إلى الوضع الجديد ستستغرق بعض الوقت «لأن ثقافة الديكتاتورية لا يمكن إنهاؤها بين عشية وضحاها».

وقال الشيخ محمد أن الأعمال الإرهابية التي تقع في العراق تعتبر انعكاسا لمعارضة الإرهابيين لقيام مجتمع ديموقراطي مشيرا إلى أن هدفهم ليس إلا قتل الأطفال والنساء وتعريض المدنيين للترويع والأخطار.

وشدد على إن تفاؤله حول مستقبل العراق ينعكس أيضاً على زيادة التفاؤل حول المنطقة بإسرها.

وعن منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية كاملة أشار الشيخ محمد إلى المرسوم الأميرى الذي قدمه صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح عام ١٩٩٩م إلى مجلس الأمة إلا أن المجلس لم يصادق عليه بفارق صوتين.

وشدد في هذا الإطار على أن الحكومة الكويتية عملت بتصميم وبلا كلل على إعادة المشروع مجددا إلى البرلمان الذي صوت عليه في الأسبوع الماضي في يوم تاريخي شهدته الكويت وبأغلبية ساحقة.

وكان الشيخ محمد قد ألقى في بداية الندوة كلمة عرض فيها المفاهيم الخاطئة التي يحملها الغرب عن منطقة الشرق الأوسط.

وقال الشيخ محمد في كلمته أن هناك الكثيرين يراقبون ما يجري في شوارع بيروت وفي صناديق الاقتراع في العراق وفي فلسطين والمملكة العربية السعودية وكذلك الإصلاح الدستوري في مصر والجدل البرلماني التاريخي الذي دار في الكويت حول منح المرأة حقوقها السياسية بالكامل.

وقال الشيخ محمد في كلمته أمام الندوة أن تغيرات ديموقراطية تسود منطقتنا حالياً وفقاً لما يقوله البعض إلا أن هناك آخرين يرون أن مثل هذا

التحــول الواسع النطاق ليس من المرجح أن يتم في العــالم العــربي، ويرجعـون في هذا الصـدد أسـباباً عـديدة حـول رسم مـثل هـذه الصـورة المتشائمة حول مستقبل المنطقة.

وأوضح «إننا نسـتمع إلى الكثير الذي يقال حول أوجه النقص العديدة التي يعاني منها العالم العربي ويشمل ذلك النقص الديموقراطي والتعليمي والمعرفي وكذلك النقص في تمكين المرأة من ممارسة حقوقها».

أضـاف: « للأسف فـإن مـحللين عديدين لجـأوا إلى تقديم إجابات تتسم بالسذاجة حيث يوجهون اللوم بالكامل على الثقافة وعلى الإسلام، ويمكننا أن نسـتدل على ذلك من خـلال بروز ظاهرة التـخوف الشـديد من الإسـلام ومحاولة الإساءة إلى الدين الحنيف وذلك من خـلال إطلاق شـعارات تتسـم بالكراهية والتعصب والقوالب الجامدة عبر الدول الغربية».

ومضى إلى القـول: «يسـتـغل هؤلاء الفظائع التي يرتكبـها المتطرفـون الإسـلاميون كذريعة للنيل من الإسـلام والحضـارة ترعرعت في كنفه وإن رسـالة هؤلاء الأشـخـاص بسـيطة وهي أن الإسـلام لا يتـمـاشى مع روح الحداثة والتمدين وحقوق الإنسان».

وقـال أنه حين يجري الحديث عن المفـاهيم الغـربية عن العجـز العـربي السياسي والركود في مجال التنمية «فإنه ليس بوسعنا إلا أن نلاحظ توافر نوعين من الأباطيل المتكررة في مـثل هـذا النقـاش»، مـوضـحـاً أن أول هذه الأباطيل يرجع إلى الفكرة التي تزعم بان الدين هو سبب الركود في العالم العربي.

وأضـاف أن مثل هذا الزعم يتسم ببسـاطة بالسذاجة ويعتبر أيضـاً غير حقيقي فإن التخلف عن ركب التنمية وكذلك التخلف لا ينتميان إلى ثقافة أو دين بعينه، وبدلاً من ذلك فإنه يتعين علينا أن نبتعد عن هذه النظريات التي

تتسم بالتعصب والخداع وكذلك التعميم وبدلاً من ذلك نستخدم أسلوباً تحليلياً موضوعياً لكي نتفهم على نحو أفضل ديناميكية التنمية والتخلف عن ركب التنمية في العالم الإسلامي، مؤكداً أن «التخلف عن ركب التنمية يعتبر بمثابة ظرف معين وليس اتجاهاً عقلياً».

أما ثاني الأباطيل فقال الشيخ محمد أنه «يتمثل في الإعتقاد لدى الغرب بان الثقافة العربية تعتبر مغلقة ومعادية للتعددية ومن الأمور التي تدعو للأسف إن أي شخص يطلق مثل هذا الكلام يكون قد تجاهل في شكل واضح النظر إلى دول الخليج التي أصبحت بؤرة للتعددية وقطاع الأعمال الدولي، وإننى أجد أن مثل هذا المنطق مثبطاً للهمم عندما أسمع بعض الناس يرجعون الركود إلى قيمنا وديننا الحنيف».

أشار في هذا الإطار إلى التقارير التي تصدرها مراكز الأبحاث الغربية حول ما يحتاجه العالم العربي قبل أن يدخل إلى بوابة العالم الحر وقال إنه أصبح واضحا على نحو يثير الإحباط أن مثل هذه التقارير قد تم إعدادها بروح تنطلق من صدام الحضارات أو بعبارة أخرى المصالح القومية للغرب.

وقال أنه كلما أعتبرنا منطقة الشرق الأوسط كمصدر تهديد مطلق وليست كمنطقة إقتصادية لها نماذج وكنتاج لتاريخ طويل وحافل فإننا لن نلعب أي دور في تحسين ظروف الحياة لشعوبنا في هذا الجزء من العالم، إننا بحاجة إلى تجاوز هذه الأفكار المبسطة حول العالم العربي والفرد العربي.

وشدد على أنه يجب الإدراك بان الركود الحالي الذي تشهده المجتمعات العربية لا ترجع جذوره إلى الدين أو الثقافة أو إلى إتجاهات فكرية كما أنه يجب الإدراك بأنه لا الحداثة أو بعدها الثقافي الذي يعرف بالعولمة تعتبر اختراعا غربيا فإن ذلك ليس سوى عملية تاريخية تظهر على نحو مختلف في مناطق مختلفة من العالم.

وأكد أن الظروف الإقتصادية في المجتمعات العربية التي تبرز فيها البطالة والتقلبات المتكررة في حالات عديدة يمكن أن تؤدي إلى ظهور مواقف إجتماعية أكثر خطورة لولا توافر القيم العربية والإسلامية.

إلا إن الشيخ محمد شدد في هذا الإطار على أن الإقتصاديات تقع في قلب المشكلات والتحديات الراهنة التي تواجهها دول المنطقة إذ إن إتفاق أنظمة إقتصادية مركزية في دول عديدة في المنطقة خلال العقود السابقة قد أدى إلى توافر عوائق كثيرة في كل من المجتمعات والحكومات العربية.

ودلل على ذلك بثلاث نقاط وصفها بأنها حقائق رئيسية الأولى مشكلة البطالة التي مازالت ماثلة في المجتمعات وبمعدلات مثيرة للانزعاج، مشيرا إلى أن الكويت وحدها تتوقع أن يدخل ١٧ ألف شاب مجال القوى العاملة خلال العام الحالي في الوقت الذي يوفر فيه القطاع النفطي الذي يعتبر أكبر مجال للعمالة في الكويت ما لا يزيد على ٥٠٠ إلى ألف وظيفة جديدة سنويا.

أما الحقيقة الثانية فأوضح الشيخ محمد أنها تتعلق بان القطاع العام لن يكون قادرا على توفير العمالة المطلوبة للتغلب على التحدي السكاني ولذلك فان أيدي الحكومات أصبحت مقيدة بالتزامها بتوفير الإحتياجات اللازمة لشعوبها.

وحول الحقيقة الثالثة قال الشيخ محمد أنها أكثر أهمية وتتمثل في أنه لا يوجد بديل واضح للاستثمارات الخاصة والمزيد من توافر الإقتصاديات الأكثر إنفتاحا وذلك لتفادي مخاطر أزمة البطالة وان القطاع الخاص يمثل الحل والفرصة اللازمة من أجل قيام عالم عربي اكثر رفاهية.

وأكد مجددا أن السبب الجوهري للأزمات التي تواجهها المجتمعات تتمثل في النظرية الاقتصادية التي إتبعتها المجتمعات العربية وأن هذه النظرية تعوق الحريات وكذلك تمنع انطلاق المبادرات الخاصة والإبداع إذ

أنها تعتبر نظرية تستند أساساً على الشمولية الاقتصادية مشددا في هذا الإطار على ضرورة الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي معا.

وقال انه إذا ما أصبحت الديموقراطية والمساءلة السياسية الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق الحكم الرشيد فان التحرر الاقتصادي الذي يتجسد في مؤسسات الأسواق الحرة هو ما يضفي معنى على ذلك كله.

وتطرق الشيخ محمد في كلمته إلى ما دار في مجلس الأمة الكويتي أخيراً وقراره بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية وقال أن هذه القضية تعتبر غاية في الأهمية للكويت لأنها تمثل ركيزة أساسية للتنمية الصحيحة وكذلك لها قيمة مهمة في حد ذاتها إذ لا يمكن الحديث عن تنمية متوازنة عندما يكون نصف الموارد البشرية للدولة تدفع عجلة الأعمال في الصناعة والدبلوماسية وليست قادرة في الوقت نفسه على أن تشارك في عجلة التقدم الديموقراطي.

وتطرق الشيخ محمد إلى أهمية الإصلاحات السياسية، مؤكدا أن الإصلاحات السياسية من دون القيام بالإصلاحات الاقتصادية لن تكون مكتملة وان الانتخابات وحدها لن تكون مهمة للتكهن بالمسار في المستقبل.

وأعاد إلى الأذهان كيف اضمحلت دول في الكتلة الشرقية في أوروبا نتيجة اتباعها أنظمة اقتصادية متخلفة.

وتطرق الشيخ محمد لموقف الكويت من أسعار النفط وقال أن الكويت لديها احتياطي هائل من الثروة النفطية ومن مصلحتنا صعود الأسعار إلى سقف عالٍ، لكنه شدد على أن الكويت ترى أن ارتفاع سعر النفط إلى ٥٠ دولارا للبرميل الواحد ليس في مصلحة الدول المنتجة على المدى الطويل وهذا ينطبق بصفة أساسية على الدول التي تمتلك احتياطات نفطية من ضمنها الكويت.

من جانب أخر، أكد الشيخ محمد أهمية قيام سوق التجارة الحرة في العالم العربي والتوصل إلى إتفاق التجارة الحرة بين دول الإتحاد الأوروبى ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست.

وقال: إننا نأمل مع تولي بريطانيا رئاسة الاتحاد الأوروبى في أول يوليو المقبل أن يتم إعطاء دفعة للمفاوضات بين الجانبين التي أستمرت ١٥ عاما وخلص الشيخ محمد إلى القول: أن فتح الأسواق الأوروبية أمام منتجات دول مجلس التعاون سيعزز عملية الإصلاح الإقتصادي في المنطقة والتخلص من الحواجز التجارية التي تعرقل حرية التجارة.

نص كلمة معالي
السيد ريتشارد لوبارون سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى دولة الكويت أمام مؤتمر إتفاقية التجارة الحرة بين الكويت والولايات المتحدة «فرص وتحديات» *

حدد سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الكويت ريتشارد لوبارون أموراً رئيسية يجب على الكويت أن تحرز فيها تقدماً لكي تستطيع الإنتقال من مرحلة مناقشة إتفاقية في إطار التجارة والاستثمار إلى مرحلة المحادثات التي تسبق إمكانية توقيع إتفاقية تجارة حرة ؛ حيث قال : على الكويت أن تعزز حماية الملكية الفكرية وأن تلغي برنامج شهادة المطابقة الدولي.. علاوة على أن تجعل قوانين العمل أكثر توافقاً مع مقاييس منظمة العمل الدولية.

وقال لوبارون في كلمته أمام مؤتمر اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكويت « فرص وتحديات».

إنه في الولايات المتحدة الأمريكية المقصود بإتفاقات التجارة الحرة ,والتي يرمز لها بالأحرف (F.T.A) باللغة الإنكليزية ,هو إتفاق صمم لكي يلغي جميع عوائق التجارة والاستثمار بين الدول المشاركة في الإتفاقية.

اتفاقات التجارة الحرة هي جزء من الرؤية الأمريكية الشاملة لدعم الأسواق الحرة. على الصعيد العالمي نحن حالياً نعمل على تحقيق ذلك من خلال محادثات ضمن مؤتمر الدوحة حول منظمة التجارة الحرة ،(WTO) وعلى الصعيد الإقليمي نحن نقوم بدعم معاهدات مثل (APEC) التعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيك (ابيك)، و(CAFTA) إتفاقية التجارة الحرة بين دول أمريكا الوسطى وجمهورية دومينيكان ,وإتفاقات مناطق التجارة الحرة

---

* جريدة السياسية الكويتية الصادرة بتاريخ ٥/٦/٢٠٠٥م، العدد ١٣١٣٠ .

في القارة الأمريكية. الولايات المتحدة أتمت إتفاقات تجارة حرة ثنائية مع ١٢ دولة ,وهناك محادثات قائمة مع ١٢ دولة أخرى.

وقال السفير الأمريكي : إن إتفاقات التجارة الحرة في منطقة الشرق الأوسط تشكل عنصراً مهماً في رؤية الرئيس الأمريكي بوش حول تشكيل تجمع إقليمي يتمتع بالتجارة الحرة. نحن نأمل أن نطور مع حلول عام ٢٠١٣م كتلة مهمة من إتفاقات التجارة الحرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي يمكن دمجها لتشكل منطقة تجارة حرة شرق أوسطية يرمز لها بالإنكليزية . (MEFTA) في حال ضم جميع دول المنطقة تحت مظلة منطقة تجارة حرة واحدة فسوف تشكل هذه الكتلة سابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية.

وقال : نحن نعتقد أنه عوضاً من أن نقوم بإجراء محادثات حول التجارة الحرة مع دول المنطقة مجتمعة ,وهذا قد يكون أسلوب طويل الأمد ,حيث أن كل بلد في المنطقة قد وصل إلى درجة من النمو الاقتصادي تختلف عن البلدان الأخرى ,فإنه من الأفضل أن نعمل مع كل دولة على حدة في سلسلة من الخطوات التدريجية التي تتناسب مع درجة النمو الاقتصادي في ذلك البلد ,ومع درجة الإلتزام بالإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة فيه.

وأوضح أن الهدف هو ليس زيادة حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة فحسب ,وإنما السعي أيضاً لدعم الإندماج الاقتصادي الإقليمي وعمليات إصلاح الاقتصاد من أجل زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار لشعوب الشرق الأوسط. لقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقات تجارة حرة مع كل من الأردن وإسرائيل ، وأقرت مشروع إتفاقية تجارة حرة مع المغرب والتي من المفروض أن تدخل حيز التطبيق في فصل الصيف الحالي .كما تم توقيع إتفاقية تجارة حرة مع

البحرين وهي تنتظر الموافقة من الكونغرس ,ونحن الآن نجري مباحثات مع الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان حول توقيع إتفاقات تجارة حرة.

تجمعنا مع الكويت وقطر ومصر وتونس إتفاقات فعالة في إطار الإستثمار والتجارة (TIFA)، ونحن نعمل على تشجيع شركاء لنا في اتفاقات إطار عمل تجارية واستثمارية مثل السعودية واليمن والجزائر على الإنضمام إلى منظمة التجارة الحرة. ونحن أيضاً نشجع لبنان على الإنضمام لذات المنظمة.

ما علاقة إتفاقية في إطار التجارة والاستثمار (TIFA) بإتفاقية التجارة الحرة (FTA) بإختصار ، (TIFA) أو إتفاقية في إطار التجارة والإستثمار هي الخطوة الأولى نحو تحقيق اتفاقية تجارة حرة. ويتم في هذه المرحلة مناقشة المراحل التي تقود إلى الوصول إلى مرحلة توقيع إتفاقية التجارة الحرة. عندما يتم توقيع اتفاقية ضمن إطار التجارة والاستثمار بين بلدين تقوم كل من الدولتين المشاركتين بإنشاء لجنات من الخبراء تدعى مجلس (TIFA)، حيت تتم ضمن هذه المجالس مناقشات مع جميع الأطراف المعنية بشكل رسمي في إجتماعات ,أو بشكل غير رسمي عن طريق تبادل المعلومات ووجهات النظر عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو من خلال إجتماعات مصغرة.

هذه المحادثات تحث على إيجاد حماية قانونية للمستثمرين ,وتطوير القوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية ,والعمل على وضع إجراءات واضحة وتتمتع بالشفافية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية ,هذا بالإضافة إلى زيادة درجة الشفافية في العلاقات والأنظمة بين القطاعين الحكومي والتجاري.

ومن خلال الخطوات المختلفة في هذه المرحلة التي أسميناها (TIFA) نتمكن من دراسة العلاقات الثنائية في التبادل التجاري والإستثماري

بكفاءة ,وتحديد فرص زيادة حجم هذا التبادل ,ومعرفة النواحي التي يمكن أن تساهم فيها الولايات المتحدة بتقديم العون في الأمور التقنية, وإدراج معطيات القطاع الخاص فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي.

أنا أعتقد أنه من المهم جداً معرفة مدى أهمية المرور بمراحل (TIFA) قبل الوصول إلى إتفاقية التجارة الحرة ,كما أنه مهم جداً أن ندرك أن المناقشات خلال فترة (TIFA) وصولاً لمرحلة المباحثات التي تسبق توقيع إتفاقية التجارة الحرة (FTA) قد تستغرق وقتاً طويلاً. نحن ندرك أن جميع شركائنا في إتفاقات (TIFA) يرغبون في زيادة توسعة حدود الحرية بالتجارة. نحن نشجع جميع هذه الدول على أن تأخذ أولاً خطوات فعلية لكي تترجم هذه الرغبة والرؤية المستقبلية إلى حقيقة وواقع ملموس. في معظم الأحيان هذا يتطلب تشريع قوانين جديدة ,والإنضمام إلى منظمات تجارة عالمية وتطبيق القوانين الحالية بشكل أفضل.

الرغبة في الإصلاح ليست كافية للإنتقال من مرحلة (TIFA) إلى مرحلة توقيع إتفاقية التجارة الحرة . (FTA) ولهذا لابد من إتخاذ خطوات حقيقية نحو فتح الأسواق وتحريرها.

الإتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والبحرين في إطار التبادل التجاري والاستثمار هي خير مثال على هذه الاتفاقات. لقد فتحت هذه الإتفاقية الطريق لحوار حول تعزيز العلاقات الإقتصادية ,وإقامة تجارة حرة ,وفتحت سبل التعاون المفتوح ,وإيجاد بيئة خصبة للإستثمار والإصلاحات الاقتصادية. ومن ثم قامت البحرين بإتخاذ خطوات جادة لترجمة هذا الحوار إلى أفعال.

فعلى سبيل المثال قامت البحرين بالآتي:

* فتح أسواق الإتصالات.

* وضع قوانين لضمان الشفافية في المهام الحكومية وإدخال تحسينات على حقوق العمال والعمل .

* وقعت إتفاقية مع منظمة التجارة العالمية في مجال المعلومات التقنية . IT أوجدت الفرصة لبناء التجارة الإلكترونية .

* اتخاذ خطوات مبدئية للإنضمام إلى المنظمة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية والمعاهدات حول شبكة الإنترنت ,وعملت على تطبيق هذه المعاهدات والإلتزام بنظمها.

* وعدت بأن تكون ممارساتها عادلة في مجال التقنية البيولوجية للمنتجات الزراعية.

بعد إتمام كل هذه الخطوات بدأت المحادثات حول توقيع اتفاقية تجارة حرة.

لعلكم تتساءلون لماذا تقوم دولة ما بهذه التغييرات التي قد يستغرق تطبيقها زمناً طويلاً؟ باختصار الإجابة هي أن إتفاقية التجارة الحرة تقدم فوائد إقتصادية كثيرة. منذ توقيع إتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٠م وحتى عام ٢٠٠٤م ازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة ٣٢٢ في المائة. الصادرات الأردنية للولايات المتحدة الأمريكية إزدادت من ٥٥٢ $ مليون سنوياً إلى ١,٦٥$ مليار أو بنسبة ١٤٠٠ في المائة .

الأردن يعزو إيجاد أكثر من ٣٥,٠٠٠ فرصة عمل جديدة إلى زيادة حجم تبادلها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن ذلك ,فإن الالتزام بقوانين حقوق الملكية الفكرية حسب إتفاقية التجارة الحرة بيننا ساهم في تشجيع المستثمرين على دخول الأسواق الأردنية بشكل مباشر وخاصة في قطاع الصيدلة. هذا الإلتزام بحماية حقوق الملكية الفكرية أيضاً

أدى إلى إيجاد قطاعات جديدة من الفعاليات الاقتصادية كالبحوث المخبرية والسياحة لأهداف طبية.

في البحرين إزداد الاهتمام بالتجارة والاستثمار بنسبة مرتفعة, ونحن نتوقع ازدياد كبير في حجم التبادل التجاري بعد إبرام الإتفاقية. منذ شهر يناير قرر عدد كبير من الشركات الأمريكية الكبيرة فتح مكاتب وفروع لها في البحرين وفي المقابل يقوم وفد من رجال الأعمال في البحرين بتنظيم بعثة تجارية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأشهر القادمة.

فما إذن أسس إتفاقية التجارة الحرة؟ نقطة البداية هي الالتزام بأنظمة ومعايير منظمة التجارة الحرة ,فهي تشكل الأساس لجميع الاتفاقات التجارية الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. حتى قبل بدء المباحثات يجب أن يكون البلد الراغب بعقد إتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ملتزماً ومطبقاً للأنظمة الموضوعة من قبل منظمة التجارة العالمية. وذلك لأن شروط الدخول بإتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة هي أكثر طموحاً من الالتزامات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية ,وهذا ما ندعوه نحن الإيجابية في منظمة التجارة العالمية WTO-PLUS عند بدء المباحثات حول عقد إتفاقية تجارة حرة تقوم مجموعة مؤلفة من ١٤ فريقاً بالعمل في آن واحد على مواضيع تشمل مختلف أوجه الفعاليات الاقتصادية ,والقوانين الاقتصادية ,سياسات التجارة ,والقوانين المنظمة للاستثمار. هذه المباحثات تتناول عدد كبير من القضايا أو الفصول كما يتم وصفها أثناء المباحثات. من هذه الفصول: التجارة بالبضائع والخدمات, قوانين الجمارك ,حقوق الملكية الفكرية ,الإتصالات ,الخدمات المصرفية والمالية ,شؤون العمل, البيئة ,الاستثمارات والمتطلبات الحكومية. بعد عدد كبير من حلقات البحث تقوم هذه الفرق بتقديم نتائجها حول ما رأته من

عوائق للتبادل التجاري ,وتقوم بتحضير النسخة الأخيرة لنص الاتفاقية. بعد ذلك يبقى أن يقر هذه الإتفاقية كل من الكونغرس الأمريكي والطرف الثاني في الإتفاقية.

أريد هنا أن ألقي الضوء على بعض الفصول المتعلقة باتفاقية التجارة الحرة بشكل خاص. حماية حقوق الملكية الفكرية والتي يرمز لها اختصاراً بالأحرف IPR هي عنصر أساسي في إتفاقات التجارة الحرة التي تعقدها الولايات المتحدة. حماية حقوق الملكية الفكرية هي أيضاً مهمة جداً للصناعات الأمريكية التي تقودها المعرفة والمعلومات ,إلا أن حماية حقوق الملكية الفكرية هي بذاتها مهمة لشركائنا في التجارة فيما لو أرادوا إستقطاب أموال الإستثمارات في مجال التقنيات العالية وإيجاد فرص جديدة للعمل.

من خصائص إتفاقية التجارة الحرة أنها تلزم البلاد المشاركة بحماية حقوق الطبع ,والعلامات التجارية ,وبراءات الإختراع ,وأن تدين القرصنة وعمليات النسخ غير المشروع وأن تحد من الإختراقات القانونية في حقوق الملكية الفكرية ,والتي تؤذي الشركات الأمريكية والمحلية على حد سواء وتحبط من عزيمة المستثمرين الأجانب والمحليين.

الفصل الثاني يتناول التبادل التجاري في قطاع الخدمات. بشكل عام عند مناقشة تفاصيل إتفاقية التجارة الحرة فإن الخبراء يستخدمون ما يسمى بأسلوب «اللائحة السلبية» أي بمعنى أن تقدم كلا البلدين للآخر التسهيلات للدخول إلى أسواق قطاع الخدمات فيما عدا الأمور التي تذكر ضمن بنود الإتفاقية أنها محظورة والتعامل فيها ممنوع.

فصل آخر من فصول إتفاقية التجارة الحرة يتناول التسهيلات المالية مثل قطاع التامين والمصارف. المبدأ الأساسي والعملي في هذا الفصل هو مقياس الإتفاقية الوطنية لمنظمة التجارة العالمية والذي ينص على أن يعامل المنتج الأجنبي للبضائع والخدمات معاملة نظيره المنتج المحلي.

هناك أيضاً فصلان حددهما الكونغرس الأمريكي كشرطين أساسيين وإلزاميين في أي إتفاقية تجارة حرة توقعها الولايات المتحدة الأمريكية. هذان الشرطان يتناولان قضايا العمل والبيئة. هذه الشروط تحدد أن لا يؤد النمو الاقتصادي في إحداث أي اختراق لمقاييس البيئة العالمية ,وان يكون قطاع العمل مبني على تشجيع وتطبيق وإحترام مقاييس وقوانين منظمة العمل الدولية.

من مرحلة إتفاقية في إطار التجارة والاستثمار إلى مرحلة توقيع اتفاقية تجارة حرة

كيف يمكن للكويت والولايات المتحدة الأمريكية أن ينتقلا من اتفاقية في إطار التجارة والاستثمار (FTA) إلى اتفاقية تجارة حرة (FTA) ما سأذكره لا يشكل سرداً شاملاً لجميع الشروط إلا أنه يحدد الأمور الرئيسة التي يجب على الكويت أن تحرز فيها تقدما لكي تستطيع الانتقال من مرحلة مناقشة اتفاقية في إطار التجارة والاستثمار إلى مرحلة المحادثات التي تسبق إمكانية توقيع اتفاقية تجارة حرة.

أولاً: تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية.

هذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال تشريع قوانين حديثة وتطبيق وإلزام بتنفيذ القوانين الحالية المتعلقة بحماية حقوق الطبع ,وبراءات الاختراع, والعلامات التجارية وجعل القرصنة عمل إجرامي يعاقب عليه القانون. يسعدني أن أرى زيادة في الجهود التي تبذلها وزارتي التجارة والإعلام وإدارة الجمارك لتطبيق هذه الشروط ، وأتمنى أن تدوم هذه الظاهرة.

كما سبق وذكرت فإنه يجب على أي بلد أن تلتزم بالشروط الموضوعة من قبل منظمة التجارة العالمية كحد أدنى لبدء المباحثات. هذا يعني أن القوانين في الكويت يجب أن تصبح متوافقة مع معاهدات منظمة التجارة

العالمية فيما يتعلق بنواحي التجارة التي تتناول حقوق الملكية الفكرية وهو ما يرمز له بـ: .TRIP في هذا السياق يجب على الكويت أن تدخل تعديلات على قوانين حماية حقوق الطبع والعلامات التجارية وبراءات الإختراع بما يتوافق مع هذا الشرط الإلزامي الذي تحدده منظمة التجارة العالمية على جميع أعضائها.

العمل وفقاً لشروط TRIP يعني وضع غرامات ضد المخالفين لقوانين حقوق الملكية الفكرية بحيث تكون هذه الغرامات على درجة من القسوة يجعل تأثيرها رادعاً. في الوقت الحالي قوانين الكويت ليست شديدة بشكل يجعلها تردع المخالفين وتمنع تكرار المخالفات ,ولهذا يجب تعديل هذه القوانين لجعلها أكثر حزماً.

ثانياً: على الكويت أن تلغي برنامج شهادة المطابقة الدولي الولايات المتحدة تعتبر هذه الشروط على الواردات تشكل عائقاً للتجارة وهو أيضاً يتنافى مع التزامات الكويت نحو منظمة التجارة العالمية. هناك طرق مختلفة أخرى لحماية المستهلك بحيث لا تضع قيود على التجارة.

ثالثاً: على الكويت أن تجعل قوانين العمل أكثر توافقاً مع مقاييس منظمة العمل الدولية:

على سبيل المثال الكويت لم توقع على بندين من البنود الثمانية الأساسية في ميثاق منظمة العمل الدولية وهما تحديداً: بند رقم ٩٨ الذي ينص على حماية حق إنشاء نقابات عمالية وحق المساومة الجماعية ,وبند رقم ١٠٠ الذي ينص على المساواة في منح العلاوات والتقدم الوظيفي.

هذه كانت ثلاثة أمثلة عن أمور ظهرت خلال المناقشات بين الولايات المتحدة الأمريكية والكويت ضمن الإتفاقية في إطار التجارة والاستثمار (FTA) أعود وأذكر أن هذه الأمور ليست الوحيدة التي يجب معالجتها قبل

البدء بمحادثات إتفاقية التجارة الحرة ,ولكن هذه النقاط ذات أهمية خاصة. سرعة سير المباحثات سوف يعتمد جزئياً على سرعة تقدم الكويت في معالجة هذه الأمور.

يجب أن نكون على يقين أن مباحثات التجارة الحرة ليست سهلة, وتتطلب كثيرا من التغييرات القانونية. لهذا السبب فإنه مهم جداً أن تكون جميع الأطراف المشاركة في الاتفاقية كالحكومة ,ومجلس الأمة ,والقطاع الخاص مقتنعين بالجدوى الاقتصادية للتحرير الأسواق وبفوائد التجارة الحرة لأن هذه القناعات هي التي ستقودنا إلى الهدف الذي نصبو له.

وكما قالت المساعدة في وزارة التجارة الأمريكية السيدة كاثي نوفيللي: «إتفاقات التجارة الحرة صممت لتتوافق مع خطط الإصلاح التي يجب على الحكومات أن تقرر أنها مستعدة لتطبيقها. هذا أمر عائد لهم في صنع هذا القرار. في حال أتخذوا هذا القرار فإننا نجتمع معهم لكي نساعدهم في الوصول إلى الغايات التي يصبون لها»

مهم جداً أن يبني خبراء الكويت علاقات وثيقة وتعامل مستمر مع نظرائهم في أمريكا. هذا سيمكن الطرفين من مناقشة الفجوات بين القوانين الحالية والتطبيق الواقعي ,وأن يناقشوا ما تتطلبه اتفاقية التجارة الحرة من تغييرات. هذا التواصل يجب أن يكون مستمراً وغير محدد بالإجتماعات الرسمية ضمن الاتفاقية في إطار التجارة والاستثمار (FTA) في هذا الزمان أصبحت وسائل الاتصالات من بريد إلكتروني وفاكس وهواتف جوالة تعطي الفرصة للتواصل المباشر بشكل غير رسمي .

كما ذكرت سابقاً هذا الأمر ليس سهلاً ولن يحدث بين ليلة وضحاها فهو بدون شك يشكل تحدياً كبيراً ,إلا أنني أحث زملائي في الكويت على المثابرة وجعل التقدم في هذا المضمار من أولويات الحكومة. نحن مستعدون لمساعدة الكويت في هذا الأمر لأن الكويت هي شريك مهم جداً.

لا شك أن إتفاقية التجارة الحرة لها فوائد للشركات الأمريكية ولكن ما هوأهم من ذلك هو أن الإصلاحات التي تسبق وترافق إتفاقية كهذه يكون لها الأثر الإيجابي على الكويت ، هذا بالإضافة إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وتنوعه وتطوير مقدرته على إستقطاب الاستثمارات العالمية.

أنا أهنئ الاتحاد الكويتي الأمريكي على إتخاذ هذه المبادرة لعقد مناقشا مستقبلية وأنا أتطلع للعمل مع زملائي في الكويت لتحقيق هدفنا المشترك ألا وهو إتفاقية التجارة الحرة .

مقابلة صحافية مع
معالي السيدة إليزابيث تشيني نائبة مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمناسبة زيارتها إلى دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة *

س: ما الغرض من زيارتك للكويت ؟ وكيف وجدت الوضع فيها ؟.

ج: يسعدني أن أزور الكويت، فنحن لدينا علاقات جيدة مع الكويت وأنا ممتنة للفرصة التي سنحت لي كي أزورها للنقاش والحديث حول القضايا المشتركة، وقد أسعدني أن أكون هنا بعد التصويت التاريخي القاضي بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية.

س: هنالك بعض الجهات ومنها الإسلاميون يقولون أن منح المرأة تلك الحقوق جاء نتيجة ضغوط أمريكية ؟.

ج: لقد التقيت العديد من النساء المطالبات بحقوقهن وأعتقد أن ما أنجزنه كان نتيجة جهدهن الخاص. وهو جهد الشعب الكويتي والقرار الشجاع الذي اتخذه سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد وحكومة الكويت، وأعتقد أن ذلك الأمر جاء نتيجة جهود وعمل الشعب الكويتي والحكومة الكويتية، وقد أثار إنجازهم إعجابي .

س: ولكن هنالك ضغوطاً أمريكية موجهة ضد بعض الدول فيما يتعلق بقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان ؟.

---

* جريدة القبس الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٥م، العدد ١١٥١٢ .

ج: أرى أن الولايات المتحدة تعتقد أنه من المهم منح المرأة حقوقها السياسية، وأن يكون لها صوت مساو، وأنه وللمرة الأولى منذ فترة طويلة أصبحت لدينا سياسة خاصة للمساعدة في دعم مثل تلك الحقوق التي نالتها المرأة في الكويت، وعليه يسعدنا القيام بذلك. وأنه إذا ما رغبت دولة من الدول في تحقيق التقدم اقتصادياً وأن تنجح كدولة لا بد لها أن تمنح المرأة حق المشاركة.

س: كيف تقيمون أوضاع حقوق الإنسان بصفة عامة في المنطقة ؟.

ج: أعتقد أن الوضع يختلف ما بين بلد وآخر وأرى أنه فيما يتعلق بقضية المرأة نجد أن هنالك من أحرزت تقدماً في هذا المجال بينما فشلت أخرى فيه. وأعتقد أن الكويت إنضمت الآن إلى ركاب الدول التي باتت فيها المرأة تعبر عن آرائها وتسهم بمشاركتها. إلا أن هنالك أيضاً بعض الدول التي لديها بعض التجاوزات في مجال حقوق العمالة المنزلية، وقضية صبيان سباقات الهجن الذين يجري إستغلالهم وإساءة معاملتهم، وأعتقد أنه يجب عدم التعميم، بل الحديث عن هذا الأمر حول كل بلد على حدة. غير أنه يبدو أيضاً أن التوجه العام إنما يسير باتجاه حماية حقوق الإنسان وإعطاء المواطنين فرصة التعبير وإسماع أصواتهم ومنحهم المزيد من الحريات، وأعتقد أن ذلك التغيير بات واضحاً في كل مكان ما عدا إيران. وأرى أن ما رأيناه هناك خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة ستكون نتيجته نفوذ قادة غير منتخبين لا يستمعون إلى صوت الشعب الإيراني.

س: ما موقفكم بالنسبة لإيران في ضوء اختيار محمود نجاد المرشح المحافظ رئيساً للبلاد ؟.

ج: لا أعتقد أن الانتخابات الإيرانية كانت ديموقراطية، بل أرى أنها لا

تعبـر عن إرادة الشـعب الإيراني ، فـقد تم حرمـان الآلاف من المرشـحين من حق خوض تلك الإنتـخابات. وهناك ٩٤ إمرأة، بل وجميع النسـاء حرمن من ذلك الحق. ولذلك أعتقد أنها لم تكن إنتخابات حقيقية، بل شكلية. كما لا أرى أن النتيجة تعكس إرادة المواطن الإيراني الذي يرغب بوضوح أن يعيش في جو من الحرية، كما يرغب في أن يعود بلده إلى أحضـان المجتمع الدولي، وأعتقد أن القادة غير المنتخبين في إيران يدركون أن هنالك تغييراً يحدث حولهم، وأتصور أن يواجهوا ضغوطاً نتيجة ذلك التغيير .

س: هل الوضع في مصر مشابه لذلك أم يختلف ؟.

ج: إن الوضع في مصـر يختلف عنه في إيران فأولاً وقبل كل شيء فإن الحكومة المصرية لا ترعى الإرهاب ، كما تفعل الحكومة الإيرانية ، وهذا فرق مهم للغاية، كما أعتقد أن مصر بدأت تسير في الاتجاه الصحيح. ونستطيع أن نرى ذلك في إعلان الرئيس مبارك بإجراء إنتخابات متعددة الأحزاب. ومصر أيضاً تسير باتجاه تحقيق المزيد من الديموقراطية والانفتاح بينما نجد أن إيران تسير في الاتجاه المعاكس، ولذا أعتقد أن هنالك فرقاً كبيراً بين البلدين .

س: يقول البعض إن الولايات المتحدة تمول بعض المنظمات غير الحكومية وإن ذلك التمويل يمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول المعنية ؟.

ج: هذا القول غير صحيح.. الحكومة الأمريكية خصصت تمويلاً من خلال مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط وبرامج أخرى ، وهي تركز على دعم ومساندة جهود المواطنين أنفسهم في بعض دول المنطقة الرامية لإحداث تغيير والعمل من أجل تحقيق المزيد من الحريات، ولهذا فإننا ننفق المال في برامج التدريب، وقد شاركت بعض النساء من الكويت في هذه

البرامج في واشنطن قبل عدة سنوات، وتقديم المساعدة للنساء في منطقة الشرق الأوسط للحصول على بعض المهارات مثل مهارات الإتصالات وكيفية تنظيم الحملات الإنتخابية والتدريب في مجال المهارات الاقتصادية. ولدينا مجموعة كبيرة من البرامج الموجهة أيضاً للشباب مثل برنامج إنجازات الشباب لتدريب الشباب ومساعدتهم لإقامة مشاريع إقتصادية صغيرة خاصة بهم. كما إننا نمول النشاطات التي تساعد الدول في تحقيق الإصلاحات، وحتى تتمكن من خلق وظائف جديدة بالنسبة إلى قطاع الشباب من السكان، وعليه هذا هو نوع البرامج التي نقوم بتمويلها، وان ما يقال من أن تلك الأموال تقدم لأغراض أخرى قول غير صحيح البتة .

س: ذكرتِ في أكثر من مناسبة أن صورة الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي تعد سلبية كيف ترين تحسين هذه الصورة؟.

ج: أعتقد أن صورة الولايات المتحدة في هاتين المنطقتين بدأت في التحسن، وأرى أن الحكومة الأمريكية ولا أنا لم نقم بجهد كاف ما أمكننا ذلك، وكما نرغب في إقامة حوار للحديث حول سياساتنا، وأن نستمع إلى ما يقوله الناس في المنطقة. ولكنني أستطيع القول أن الأمور بدأت في التحسن ونحن نحاول الآن تشجيع الطلاب للقدوم إلى الولايات المتحدة للدراسة، فنحن لدينا تاريخ طويل من قدوم طلاب من جميع أنحاء العالم إلى أمريكا ، حيث يمضون بعض الوقت في جامعاتنا وأعتقد أن هذا أمر مهم، وبالتالي إننا نود أن نفعل كل ما في وسعنا لتسهيل إجراءات الفيزا والعمل على تمويل برامج المنح الدراسية، وغير ذلك من النشاطات التي تساعد الطلاب على القدوم للدراسة في الولايات المتحدة، كما أعتقد أن هناك المزيد من الطلاب الأمريكيين يأتون إلى الكويت ودول أخرى في المنطقة، وذلك حتى يروا طبيعة المجتمع الكويتي ويتعلموا من

تجربته بصورة مباشرة وللتعرف على نقاط التشابه والإختلاف بين بلدينا .

س: تتحدث الولايات المتحدة عن حقوق الإنسان ، هل تعتقدين أنها تولي هذه القضية اهتماماً فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ؟.

ج: أعتقد أنه من المهم للغاية بالنسبة إلى الفلسطينيين أن تكون لهم دولة والعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وإن أفضل سبيل لتمتع الفلسطينيين بحقوقهم أن تكون لهم حكومة تحمي حقوق الإنسان وتكون منتخبة إنتخاباً ديموقراطياً، كما هو الآن برئاسة أبو مازن، ولهذا السبب تعمل حكومتنا بجد في محاولة لجمع الفلسطينيين والإسرائيليين معاً. ونرى أن مبادرة الإنسحاب من غزة تعد مبادرة مهمة، وأنها يجب أن تتم من دون عقبات. وهناك الرئيس السابق للبنك الدولي يعمل بكل جد في مجال التنمية الاقتصادية في غزة وبناء المؤسسات التي تساعد الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وبالتالي فإنه بينما تعمل الحكومة الفلسطينية لحل بعض القضايا مثل قضية الأمن والعمل على وقف الاعتداءات الإرهابية ، أعتقد انه في الإمكان إعادة العملية إلى طريقها الصحيح وفق خريطة الطريق .

غير أنني أعتقد أن هنالك دوراً مهماً لسوريا ولإيران، وذلك لأن هذين البلدين يعملان بنشاط في دعم وتمويل بعض الجماعات الفلسطينية مثل جماعة الجهاد الإسلامي . وإننا إذا ما ألقينا نظرة على المناطق الفلسطينية اليوم نجد أن الهدوء يسود فيها وذلك فيما عدا نشاطات جماعة الجهاد الإسلامي. وأرى أنه من المهم للغاية أن تتوقف هاتان الدولتان عن دعم الإرهاب ودعمهما للمنظمات التي لا ترغب في تحقيق السلام بين

الإسرائيليين والفلسطينيين. وأعتقد أن الحكومة الفلسطينية تود أن تتوقف هذه النشاطات وقد صرحت بذلك علناً.

س: هل تعتقدين أن الولايات المتحدة تمنح الفلسطينيين دعماً كافياً ؟.

ج: إننا نبذل جهداً ضخماً على مستوى الرئاسة، حيث يبذل الرئيس جهداً كبيراً في هذا الصدد، كما أن وزيرة الخارجية كونداليزا رايس قد زارت الضفة الغربية وقطاع غزة مرتين خلال هذا العام. ولا يدهشني أن تقوم بزيارة أخرى للمناطق الفلسطينية. فهي ملتزمة إلتزاماً شخصياً بالعمل لتحقيق السلام، وأن الرئيس نفسه ملتزم بهذا الأمر فقد زاره أبو مازن أخيراً في واشنطن. وأعتقد أنها قضية نوليها أهمية كبيرة، وإننا نرغب في إنهاء المعاناة التي تؤرق الطرفين.

س: لقد تطرقت في إجابتك السابقة إلى سوريا، كيف تسير علاقتكم مع سوريا الآن ؟.

ج: سوريا لديها مشاكل مع المجتمع الدولي، فهي معزولة ليس من قبل الولايات المتحدة بل من المجتمع الدولي، وتعود هذه العزلة لعدة أسباب. أولاً لتمويلها ودعمها للإرهاب في العراق بتقديم المساندة للتمرد هناك. وقد استمعنا إلى رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري يشير إلى هذا الأمر في الأمس. وثانياً لدعمها للمنظمات الإرهابية في الأراضي الفلسطينية، وتوفير الملاذ لبعض الجماعات في دمشق مثل جماعة الجهاد الإسلامي، وثالثاً لأنها لم تسحب أجهزتها الأمنية من لبنان وهي ملتزمة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ بسحب جميع قواتها العسكرية وأجهزتها الأمنية، ولكنها لم تسحب تلك الأجهزة التي ما زالت تعمل هناك، وتسعى لزعزعة الإستقرار في لبنان. وأعتقد أننا رأينا كيف أن المواطنين اللبنانيين بعثوا برسالة واضحة لسوريا خلال الإنتخابات التي جرت في الأسبوع

الماضي، حيث صوتوا بكل قوة لصالح المرشحين المعارضين لسوريا. فهم يرغبون في رحيل سوريا من بلدهم ويسعون للإستقلال ولا يودون أن يروا النفوذ والتدخل السوري في البلاد. ولذلك نجد موقفاً دولياً موحداً يبعث برسالة واضحة إلى الرئيس بشار الأسد بأن عليه التوقف عن زعزعة استقرار الدولة الجارة لبنان والتوقف عن دعم الإرهاب، وأن يسعى لمنح مواطني بلده الحق في العيش في حرية والتحرر من سيطرة الشرطة السرية .

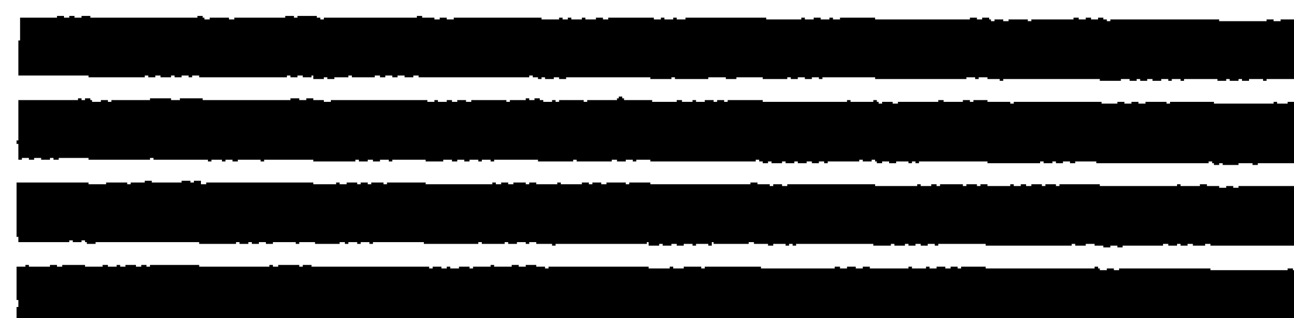
س: من وراء إغتيال الشخصيات اللبنانية السياسية الثلاث ؟.

ج: إن هذا الأمر يسبب لنا إزعاجاً بالغاً، فمن تعرضوا للاغتيال في لبنان كانوا من معارضي سوريا المعروفين، وهم ناشطون يسعون لتحقيق الديموقراطية. وهناك جو تحدثت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية رايس وهو جو يسوده العنف والإرهاب داخل لبنان تسهم في خلقه سوريا. وأعتقد أن هنالك تحقيقاً دولياً يجري حالياً حول اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وقد قدمنا دعما طلبته الحكومة اللبنانية، حيث طلبت إرسال فريق من مكتب التحقيقات الفدرالي لمساعدتهم في التحقيقات الجارية حول عمليات الإغتيال الأخيرة ، وقد قمنا بإرسال هذا الفريق. وعليه سيكون هنالك تحقيق دولي وهو سيقود إلى الطرف الذي أرتكب تلك الإغتيالات .

س: هل هنالك دور لإيران فيما يدور في العراق ؟.

ج: أعتقد أنه لا يوجد شك في أن لإيران دوراً في زعزعة الاستقرار في العراق. كما هو الحال بالنسبة للبنان كما في الأراضي الفلسطينية. وأرى أن الحكومة العراقية والشعب العراقي يرغبون في وقف هذا الدور. وأعتقد أن إيران تقف موقفاً يتعارض ومواقف بقية دول المنطقة تجاه التقدم الإيجابي الذي تحقق هناك .

المملكة العربية السعودية



نص كلمة
خادم الحرمين الشريفين التي ألقاها نيابة عنه صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بمناسبة صدور العفو عن أفراد الفئة الضالة المتطرفة *

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على رسول الرحمة نبينا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين ...

أيها الإخوة المواطنون ...
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

لا يشتد العزم عند الرجال المخلصين لربهم ثم لوطنهم إلا بالتوكل على الله القائل جل جلاله : ((فإذا عزمت فتوكل على الله)) . وللعزم وجوه كثيرة .. عزم الدولة على محاربة كل فكر وعمل إرهابي عاث في الأرض فساداً فجعل من الأمن مسرحاً لأفعاله المجرمة . وعزم رجالنا البواسل من رجال الأمن وفي جميع القطاعات العسكرية الذين ضحوا بدمائهم الزكية في سبيل إستقرار هذا الوطن وشموخه . ومن العزم عزم المواطن الشريف الذي تتجلى مواقفه الوطنية بالانتماء والولاء لربه ثم للوطن .

أيها الإخوة المواطنون ..

لقد قامت دولتنا الرشيدة على إعلاء كلمة التوحيد خفاقة في كل فؤاد

* مجلة الحوادث اللبنانية ، الصادرة بتاريخ ٢/٧/٢٠٠٤م ، العدد ٢٤٨٧ .

وفوق كل هامة مدركة بأن وحدة هذا الوطن لم تأت من فراغ بل جاءت بكفاح الرجال الشرفاء خلف قائدهم المؤسس الملك عبد العزيز (رحمهم الله جميعاً) . يقول تعالى ((فإن تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم)) . لذلك فإننا نعلن للمرة الأخيرة بأننا نفتح باب العفو والرجوع للحق وتحكيم الشرع الحنيف لكل من خرج عن طريق الحق وارتكب جرماً باسم الدين وما هو إلا فساد في الأرض . ولكل من ينتمي إلى تلك الفئة التي ظلمت نفسها ممن لم يقبض عليهم في عمليات الإرهاب فرصة الرجوع إلى الله ومراجعة أنفسهم ، فمن أقر بذلك وقام بتسليم نفسه طائعاً مختاراً في مدة أقصاها شهر من تاريخ هذا الخطاب فإنه آمن بأمان الله على نفسه وسيعامل وفق شرع الله فيما يتعلق بحقوق الغير .

أيها الإخوة المواطنون ..

الكل يعلم أننا لا نقول ذلك عن ضعف أو وهن ولكنه الخيار لهؤلاء ، ولكي نعذر حكومة وشعباً بأننا عرضنا باب الرجوع والأمان ، فإن أخذ به عاقل لزمه الأمان وإن كابر فيه مكابر فوالله لن يمنعنا حلمنا عن الضرب بقوتنا التي نستمدها من التوكل على الله جل جلاله . هذا ونعاهد الله على قوة لا تلين وإرادة لا تعرف التردد بحول الله وقوته .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نص بيان
مشروع نظام براءات الإختراع وتعديل تنظيم هيئة الخدمات الكهربائية *

أولاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية بشأن طلب سموه الموافقة على مشروع نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ١٠/٦ بتاريخ ٢١/٣/ ١٤٢٥هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام براءات الاختراع المنوه عنه أعلاه بالصيغة المرفقة بالقرار .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

ثانـياً :

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية بشأن مشروع إتفاقية تعاون عامة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بولندا في المجالات الإقتصادية والتجارية والاستثمارية والتقنية والثقافة والسياحة والشباب والرياضة ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ١١٥/ ٧٩ بتاريخ ١٥/٢/١٤٢٥هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المنوه عنها أعلاه بالصيغة المرفقة بالقرار .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

---

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ٦/٧/٢٠٠٤م ، العدد ١٣١٦١ .

ثالثاً :

بعد الإطلاع على ما رفعه معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف ، وطلب معاليه الموافقة على تفويضه بالتباحث مع الجانب اليمني في شأنها وتوقيعها قرر مجلس الوزراء تفويض معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب اليمني حول مشروع مذكرة التفاهم المنوه عنها أعلاه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليها في إطار مجلس التنسيق السعودي اليمني ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية .

رابعاً :

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المياه والكهرباء رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بشأن طلب معاليه تعديل تنظيم هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية المعتمد بقرار مجلس الوزراء رقم «٢٣٦» بتاريخ ٢٣/٨/١٤٢٢هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل عدد من مواد التنظيم المنوه عنها أعلاه وفق الصيغة المبينة في القرار ومن أبرز هذه التعديلات ما يلي :

١- تعديل أسم الهيئة ليصبح بالنص الآتي «هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج» .

٢- ترتبط الهيئة بالوزير وتتمتع بشخصية إعتبارية مستقلة وبالاستقلال المالي والإداري .

٣- تعديل صدر المادة « الثالثة » من التنظيم لتصبح بالنص الآتي :

تهدف الهيئة إلى ضمان توفير الخدمة الكهربائية ومشاريع الإنتاج

المزدوج عند مستويات ذات جودة وموثوقية عالية وبأسعار مناسبة وتتولى الهيئة في إطار السياسات والخطط العامة للكهرباء تنظيم قطاع الكهرباء ومشاريع الإنتاج المزدوج واقتراح القواعد المنظمة لهما - إلى آخر المادة .

٤- إجراء مراجعة دورية وفق أسس علمية وفنية لتكلفة الخدمة الكهربائية ومشاريع الإنتاج المزدوج وتعريفتها .

٥- حماية مصالح مشاريع الإنتاج المزدوج ومستهلكي الكهرباء ومنتجيها وناقليها وموزعيها والمستثمرين في هذا القطاع وحماية حقوقهم .

٦- العمل بالتنسيق مع الوزارة على تحقيق التوسع المنظم للبنية الأساسية للكهرباء والخدمة الكهربائية ومشاريع الإنتاج المزدوج وتيسير توفيرهما على نحو فاعل يعتمد عليه وبأسعار مناسبة ومعقولة ونوعية جيدة في جميع أنحاء المملكة .

٧- النظر في المسائل والأمور والشكاوى المتعلقة بقطاع الكهرباء ومشاريع الإنتاج المزدوج التي تثيرها الأطراف المعنية وبخاصة مقدمي الخدمة أو المستهلكين أو المتعاملين مع مقدمي الخدمة والسعي إلى حلها .

٨- وضع نماذج محاسبية موحدة يلتزم بها جميع مقدمي الخدمة في قطاع الكهرباء ومشاريع الإنتاج المزدوج يمكن على أساسها استخلاص المعلومات اللازمة لتحديد التكلفة التي يبنى عليها تحديد التعريفة .

٩- تعديل البند « أولاً » من المادة « الرابعة » من التنظيم ليصبح بالنص التالي:

يكون للهيئة مجلس إدارة برئاسة الوزير وعضوية كل من :

١ - المحافظ ويكون نائبا للرئيس .

٢ - ممثل من وزارة المياه والكهرباء .

٣ - ممثل من وزارة المالية .

٤ - ممثل من وزارة البترول والثروة المعدنية .

٥ - ممثل من وزارة التجارة والصناعة .

٦ - ممثل من وزارة الاقتصاد والتخطيط .

٧ - ممثل من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة .

٨ - خمسة أعضاء يختارون لأشخاصهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزير .

خامساً :

بعد الاطلاع على طلب معالي وزير المالية المصادقة على الإتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية إندونيسيا للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة بناء على قرار مجلس الوزراء رقم / ٢٠٠/ وتاريخ ١٨/٧/١٤٢٤هـ ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ١١٤ / ٧٩ بتاريخ ١٥/٢/١٤٢٥هـ ،قرر مجلس الوزراء الموافقة على الإتفاقية المنوه عنها أعلاه بالصيغة المرفقة بالقرار.. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

سادساً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية بشأن الحساب الختامي للصندوق للعام المالي ١٤٢٢- ١٤٢٣هـ ، قرر مجلس الوزراء اعتماد الحساب الختامي للصندوق المنوه عنه أعلاه .

سابعاً :

وافق المجلس على تعينين بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو الآتي :

- تعيين أنور بن عبد الفتاح عبد ربه على وظيفة (سفير) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الخارجية .

٢- تعيين سامي بن صفوق بن البشير المرشد على وظيفة (مستشار اقتصادي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الإتصالات وتقنية المعلومات.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد عبد الله بن سليمان العثيم مدير عام مصلحة الإحصاءات العامة والمشرف العام على مشروع التعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية لسنة ١٤٢٥هـ *

س: كيف تقيمون الأعمال والاستعدادات للتعداد بعد أقل من ثلاثة أشهر على ليلة الإسناد الزمني ؟.

ج: جميع الأعمال التحضيرية لمرحلة عد السكان تمت وفق نظام محدد تضمنته الخطة العامة للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٢٥هـ ، مما جعل تتابع خطوات العمل في جميع مراحل التعداد التحضيرية الميدانية تسير على الوجه المطلوب ، فقد نفذت المصلحة ثلاث مراحل تحضيرية للتعداد العام للسكان والمساكن هي : مرحلة إعداد دليل المسميات السكانية ، ومرحلة ترقيم المدن ، ومرحلة ترقيم وحصر المباني والمساكن والأسر وتعداد المنشآت ، وعن الاستعدادات لمرحلة عد السكان فقد بدأت بانتهاء المرحلة الثالثة حيث تم إدخال ومعالجة بيانات ترقيم وحصر المباني والمساكن والأسر ، واستكمال كافة المطبوعات والنماذج المستخدمة في التعداد ، وإعداد التعليمات الخاصة بهذه المرحلة ، كما تم الإنتهاء من تدريب الفئات الإشرافية من مشرفين ونواب ، ومساعدين مركزياً في مقر مصلحة الإحصاءات العامة وفق برنامج تدريبي محدد ، على ثلاث دفعات إستخدم خلاله أحدث برامج التدريب المتعلقة بالعرض ، ولم يقتصر البرنامج على التدريب النظري بل كان هناك تدريب

---

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ١٩/٧/٢٠٠٤م ، العدد ١٣١٧٤ .

ميداني وورش عمل لمناقشة الموضوعات التي تم عرضها والحالات التي تم الوقوف عليها ميدانياً ، وقد تم الانتهاء من ترشيح وتحديد مناطق عمل هذه الفئة..

س: ما جديد تعداد ١٤٢٥هـ عن التعداد السابق ؟.

ج: الخطوات الجديدة التي تم تبنيها خلال التعداد العام للسكان والمساكن ١٤٢٥هـ مقارنة بتعداد عام ١٤١٣هـ ، لا يمكن حصرها بنقاط محددة حيث أن الطفرة التقنية التي عاشتها المملكة خلال العشر سنوات الماضية مع ما حدث من تقنيات في الاتصالات جعل المصلحة أمام خيار استخدام هذه التقنيات في مجال التعداد ، لتحسين وتطوير أساليب ومنهجيات العمل ، حيث أن المصلحة ومن خبرتها التي إكتسبتها جراء تنفيذ التعداد السابق استفادت وبشكل كبير من الخطوات التي نفذت في جميع مراحل تعداد عام ١٤١٣هـ وأجرت عليها بعض الخطوات التطويرية التي ستساهم بمشيئة الله في تنفيذ أعمال التعداد بدقة وشمول كبيرين ، فقد تم خلال هذا التعداد تطبيق نظام المناطق الصادر من وزارة الداخلية ، واستخدام جهاز تحديد المواقع (جي.بي.اس) للحصول على الإحداثيات المتمثلة بخطوط الطول ودوائر العرض لكافة المسميات السكانية وتوقيعها على الخرائط عن طريق أجهزة الحاسب الآلي ، وتنفيذ تعداد عام للمنشآت وتوقيعها على الخرائط عن طريق أجهزة الحاسب الآلي ، وتنفيذ تعداد عام للمنشآت يغطي جميع أنحاء المملكة لأول مرة بالتزامن مع مرحلة ترقيم وحصر المباني والمساكن والأسر ، إضافة إلى استخدام أحدث التقنيات الحاسوبية في مجال معالجة بيانات التعداد باستخدام تقنية قواعد البيانات (أوراكل) وتدريب عدد من الموظفين عليها للاستفادة من كافة المزايا التي تتيحها في مجال المعالجة والمخرجات المتعلقة بنتائج التعداد، كما تم تجهيز غرفة عمليات وربطها آلياً بمقار العمل في كافة مناطق المملكة

لمتابعة سير الأعمال الميدانية وتلقي الاستفسارات والرد عليها مباشرة وإنشاء موقع خاص بالتعداد على شبكة (الإنترنت) ضمن موقع المصلحة (www.planninq.qov.dsa) ومن المهم أن المصلحة سعت إلى الاستفادة من كافة الوسائل لتطوير وتحسين العمل نتيجة لتوفر القدرات الإدارية والفنية ذات المستويات المتطورة .

س : كيف يتم إختيار العدادين من الجهات الحكومية ؟ وكم عددهم هذا العام ؟.

ج: العداد هو المسؤول عن تنفيذ عملية عد السكان في منطقة جغرافية محددة سلفاً من خلال القيام بالزيارات الميدانية للأسر وحصر المعلومات المطلوبة في استمارة التعداد واستمارة الأفراد القاطنين بالمساكن العامة ، ولأن هذه الفئة هي الأكثر عدداً ، فإنه يجب التركيز على أهمية توفرها قبل عملية العد بوقت كاف ، حيث سيتم قبل الشروع في أعمال التعداد ترشيح القوى العاملة من العدادين والارتباط معهم ، وسيتم إختيارهم من المدرسين العاملين في المنطقة أو الموظفين الحكوميين ، ويبلغ عددهم (٣٠,٠٠٠) عداد في كافة مناطق المملكة .

س : ماذا عن دور لجان التعداد كلجنة متابعة أعمال التعداد ولجنة التوعية الإعلامية واللجان الأخرى ؟.

ج: تضمن الهيكل التنظيمي لمشروع التعداد تشكيل عدد من اللجان ، كلجنة متابعة أعمال التعداد والتي تتولى متابعة المراحل العملية لوضع الخطة العامة للتعداد موضع التنفيذ ودراسة ما تطلب إدارة المشروع الموافقة عليه ، ومتابعة أعمال اللجان العاملة في المشروع ومتابعة أعمال وحدات المشروع ، بالإضافة إلى أية مهام أخرى تظهر الحاجة إليها أثناء تنفيذ مراحل التعداد ، ولجنة التوعية الإعلامية وتتولى مسؤولية القيام بحملة توعية عن التعداد وأهدافه وحث المواطنين والمقيمين على التعاون مع

منسوبيه ، واللجنة الفنية الاستشارية التي تتولى مناقشة جميع الأمور الفنية والإدارية المتعلقة بالتعداد وإتخاذ القرارات المناسبة ، إضافة إلى أنه سيكون هناك لجان محلية في مناطق الإشراف الثلاث عشرة تكون برئاسة مسؤول وصاحب قرار في إمارة المنطقة وعضوية عدد من المسؤولين في مختلف الجهات الحكومية كإدارة التربية والتعليم والصحة والبلديات والإتصالات وأي جهة يرى مشرف المنطقة إمكانية الاستفادة منها في تنفيذ وتسهيل أعمال التعداد في المنطقة .

س: كيف سيتم جمع البيانات والمعلومات من الاستمارات وفرزها وما دور التقنية في ذلك ؟.

ج: كما أشرت أن العداد هو المسؤول عن تنفيذ عملية عد السكان في منطقة جغرافية محددة سلفاً من خلال القيام بالزيارات الميدانية للأسر وحصر المعلومات المطلوبة في إستمارة التعداد وإستمارة الأفراد القاطنين بالمساكن العامة ، وبالتالي فإن مراجعة مكونات مناطق عمل العدادين ستتم آلياً للتأكد من شمولها وعدم سقوط أي وحدة مهما كان حجمها ، يأتي بعد ذلك دور معالجة البيانات والتي من خلالها يتم إدخال البيانات التي تم جمعها من الميدان بعد مراجعتها وتدقيقها لغرض إستخراج النتائج المطلوبة من التعداد، ولأهمية هذه المرحلة قامت المصلحة باتخاذ العديد من الخطوات الهامة التي تكفل إنهاء إدخال ومعالجة البيانات بالدقة والسرعة المطلوبة نظراً للحاجة إلى توفير بيانات التعداد بأسرع وقت ممكن ، بالإستفادة من مختلف وسائل التقنية الحديثة المتوفرة ، ففي مجال إدخال البيانات تم تكليف فريق من المختصين بعمل دراسة شاملة عن الأجهزة المتوفرة والتي تلائم احتياجات ومتطلبات التعداد ، حيث قام الفريق بزيارة عدد من الدول للاطلاع على تجاربها ، ودراسة جميع الخيارات المتاحة لعملية إدخال البيانات ، مثل استخدام أجهزة القراءة الضوئية وأجهزة المسح الضوئي

والحاسبات الشخصية ، وتم التوصل إلى إستخدام الحاسبات الشخصية مع الأخذ في الاعتبار توفير الأجهزة الحديثة ، واستخدام أحدث الأنظمة والبرامج المتوفرة ، وفي مجال المعالجة قامت المصلحة بتوفير جهاز خادم رئيسي وعدد أربع خادمات فرعية لغرض إدارة الشبكات وأنظمة وبرامج قواعد البيانات وإدارتها وهي من احدث الأجهزة المتوفرة عالمياً ، كما أولت المصلحة مجال الأمن والحماية أهمية قصوى حيث تم تركيب نظام خاص لحماية الأنظمة والأجهزة والبرامج من الدخول أو الاختراق الخارجي والفيروسات ، أما عن طباعة التقارير والنشر فسوف يتم من خلال النشر الإلكتروني باستخدام الوسائط الإلكترونية والإنترنت .

س: من يقوم بالعد سواء المشرفين أو المفتشين والمراقبين ، كيف سيتم عدهم ؟.

ج: أفهم من سؤالك أن المقصود هم من يتولون عملية الإشراف والمتابعة لتنفيذ الأعمال الميدانية لتعداد السكان من مشرفين ونواب ومساعديهم الذين تطلب العمل إنتقالهم من مكان إقامتهم إلى مناطق العمل المختلفة ، فهؤلاء سيتم عدهم في مكان تواجدهم ليلة الإسناد الزمني للتعداد ، أما عن المفتشين والمراقبين فقد تم اختيارهم من المناطق التي يعملون ويقيمون فيها .

س: الجهات والمؤسسات والباحثون الذين يرغبون الاستفادة من الإحصائيات والأرقام الخاصة بالتعداد هل يحق لهم ذلك ؟.

ج: الحاجة إلى البيانات والمعلومات الإحصائية سواء منها ما يتعلق بالتعداد أو نتائج الأبحاث الإحصائية التي تنفذها المصلحة ، تتزايد بشكل مستمر، والمصلحة من خلال خططها وبرامجها تسعى إلى توفير أهم المعلومات والمؤشرات التي تخدم خطط التنمية وتوفر للمستفيدين ما يحتاجونه من معلومات ، كما لا يفوتني الإشارة إلى أن أحد الأهداف العامة

للتعداد ، هو جمع ونشر المعلومات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان ، بهدف توفير متطلبات الدولة وإحتياجات المخططين والباحثين من البيانات الأساسية للسكان والمساكن التي تتطلبها خطط التنمية .

س: عد الأجانب كيف سيكون وما تصنيفاته ؟.

ج: السكان المقيمون بالمملكة من غير السعوديين ، عدهم لا يختلف بأي من الأحوال عن عد السكان السعوديين وسيتم إستخدام نفس الإستمارات التي ستجمع بها بيانات السكان السعوديين إلا أن المصلحة قامت بتصميم استمارات فردية باللغتين العربية والإنجليزية لإستخدامها في حالة المجمعات السكنية لغير الناطقين بالعربية ، وبعد استيفاء هذه الاستمارات يتم تفريغها في سجلات إستمارات التعداد العام للسكان والمساكن .

س: ماذا عن مشاركة المرأة في أعمال التعداد ؟.

ج: للمرأة دور كبير في الأعمال الإحصائية ، فالمصلحة تدرك أهمية العنصر النسائي في الأعمال الإحصائية بصفة عامة وأعمال التعداد بصفة خاصة ، كما أنها تدرك جيداً ارتفاع ونمو وتطور المرأة السعودية في قوة العمل بالمملكة ، وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل قد ارتفعت خلال عشر سنوات من (٨,٥٪) إلى ما يقرب من (١٥٪) وهذا بلا شك مؤشر يؤكد أن العنصر النسائي في المملكة يسير بشكل إيجابي في دعم التنمية في هذا الوطن ، أما عن مشاركة المرأة في أعمال التعداد فإن المصلحة يتواجد فيها قسم نسائي كبير يشكل ما نسبته (١٦٪) من العاملين في المصلحة معظمهن يشاركن في أعمال التعداد من خلال أعمالهن اليومية في مجال إعداد برامج الحاسب الآلي ، وإدخال البيانات ، كما أن المصلحة سوف تستعين بالمرأة في جميع مناطق المملكة في عملية جمع البيانات ، وذلك فيما يتعلق بالأقسام النسائية في

المستشفيات ، وسكن الممرضات والمدارس الداخلية للبنات ودور الرعاية ، إضافة إلى بعض الأسر التي يتطلب الاتصال بها أن يكون عن طريق باحثة نتيجة ظروف خاصة .

س: تعد المصلحة كل عام خطة لأبحاثها لتوفير المعلومات والمؤشرات التي تخدم خطط التنمية ، ما أهمية هذه الخطة ؟ وكيف تكون ؟.

ج: تعد المصلحة سنوياً خطة للأبحاث الإحصائية ، تتمثل في إجراء الأبحاث والدراسات الإحصائية الميدانية في مختلف المجالات السكانية والاجتماعية والاقتصادية ، تعتمد على الأطر المتوفرة لديها والمتعلقة بالإطار الأسري من واقع نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ، والإطار المؤسسي من واقع تعداد المنشآت ، وقد تضمنت الخطة السابقة تنفيذ عدد من الأبحاث الأسرية والمؤسسية من أهمها ، البحث الديموجرافي وبحث القوى العاملة وبحث التوظيف والأجور وبحث خصائص التعليم وبحث حصر الخدمات بمدن وقرى المملكة وإحصاءات حجاج الداخل والبحث الاقتصادي السنوي للمؤسسات والحصر الصناعي وحصر الإنشاءات وبحث تجارة التوزيع والخدمات الأخرى وبحث حصر الخدمات السياحية ، بالإضافة إلى الأبحاث المستمرة كبرنامج الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ودورة تنفيذه شهرية ، وبرنامج الرقم القياسي لأسعار الجملة ودورة تنفيذه ربع سنوي ، وعلى موقعها في شبكة الإنترنت ، خدمة للمستفيدين من المخططين ومتخذي القرار والباحثين والدارسين .

س: في آخر الأرقام والإحصائيات لدى المصلحة ما هي آخر تقديرات معدلات النمو والمواليد بالمملكة والبطالة وتكاليف المعيشة ؟.

ج: والهجرة ، كما أن التغيير في معدل النمو يخضع للتغيير الحاصل في العديد من النواحي الديموجرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، ومن واقع نتائج البحث الديموجرافي لعام ١٤٢١هـ ، فإن معدل النمو

للسكان السعوديين (٣٪) ، في حين أن معدل المواليد (٣١) بالألف ، وفيما يتعلق بالبطالة فإنه يجب التفريق بين البطالة التي تعني أن يكون الشخص عاطلاً ويبحث عن عمل بجدية تامة ولا يجده بغض النظر عن نوع ومكان العمل ، وبين التعطل الذي يعكس أعداد الأشخاص الذين لا يعملون لأسباب عدة ، وقد أعلنت مصلحة الإحصاءات العامة من واقع نتائج أبحاث القوى العاملة التي نفذتها سنوياً منذ عام ١٤٢٠هـ أن معدل البطالة يتراوح بالنسبة للقوى العاملة السعودية بين (٨,١) إلى (٨,٣) ، وعن تكاليف المعيشة بلغ الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لشهر مايو ٢٠٠٤م (٩٨,٧٪) منخفضاً بمقدار (١,٣٪) عن سنة الأساس ١٩٩٩م .

س : كيف سيتم عد الفئات الخاصة سواء العسكريين في أعمالهم أو من هم على الحدود والمنافذ البرية والبحرية والبادية ومنهم خارج المملكة من موظفي السفارات وغيرهم والسجناء ؟.

ج: فيما يتعلق بعد الفئات الخاصة من العسكريين ، والقادمين والمغادرين عبر منافذ المملكة الجوية والبرية والبحرية ، والبادية ، والسعوديين المقيمين بالخارج من موظفي السفارات وغيرهم ، والأفراد القاطنين بالمساكن العامة والذي يأتي من ضمنها المستشفيات والفنادق والسجون، فقد تم إعداد الخطط التنفيذية التي تتناسب مع خصوصية طبيعة العمل الذي تؤديه أو طبيعة المساكن التي تقيم بها هذه الفئة من السكان ، واختيار الأسلوب المناسب لعد كل فئة ، كما أن للتنسيق مع الجهات المشرفة عليها كوزارة الدفاع والطيران والحرس الوطني ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية دوراً رئيساً في عد هذه الفئات من السكان .

س: ما دور القطاع الخاص في هذا المشروع ؟.

ج: يشارك القطاع الخاص بفعالية في مشروع التعداد العام للسكان والمساكن ، من خلال تمثيله ضمن لجنة التوعية الإعلامية ، والمساهمة

بشكل إيجابي في برنامج التوعية للتعداد ، وذلك بتخصيص جناح خاص بالتعداد في جميع المعارض التي ستقام خلال عام ١٤٢٥هـ ووضع شعارات التعداد على المنتجات الصناعية والاستهلاكية ونشر شعار التعداد على الإصدارات والمجلات التي تصدر سواء عن مجلس الغرف أو الغرف التجارية ، وإستخدام شعار التعداد على وسائل النقل الداخلي والبري من حافلات وسيارات أجرة ، وعلى رحلات الخطوط الجوية السعودية عن طريق شاشة العرض التلفزيوني داخل طائراتها .

مقابلة صحافية مع
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالمملكة العربية السعودية حول عدد من الموضوعات المهمة *

س : كيف يرى سموكم أوضاع العالم اليوم التي هي بطبيعة الحال مؤثرة على علاقات المملكة بغيره ؟.

ج: مظاهر العنف ليست بجديدة على خارطة العالم .. جميعنا نذكر ما اجتاح أوروبا في بؤر معينة من عنف ما لبثت أن تراجعت بحزم المتابعة ولم تكن لها أسباب إسلامية . وجميعنا نذكر أيضاً ما تعرضت له بعض الدول العربية من حالات عنف حادة أربكت الأوضاع الأمنية في أمد محدود لكن ما لبث الحزم الأمني أن تمكن من القضاء عليها ، لأنها لم تكن تملك وجهات نظر مقبولة في الاعتراض وفي نفس الوقت لم تكن لها أهلية في الحوار ، وما عاشته المملكة من حالات عنف توقع الآخرون أنها ستكون مزعجة ومستمرة أو أن تؤدي إلى بعض الانفصام الاجتماعي .. ذلك لم يحدث لأسباب وجيهة أهمها أن عناصر العنف لم تلتفت إلى أنها تمارس إرهابها في الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق نهج السلوك الإسلامي المعتدل وليس فيها أي إشهار سلوكيات تتنافى مع الإسلام .. ما هي وجاهة العنف .. إسلامياً أو اجتماعياً .. من ذا يقبل أن تهدد حياته أو تدمر علاقات بلاده أو تتراجع مستويات اقتصاد وطنه .. الكل رفض ذلك لأن الكل ليس في حاجة لمن يعلمه كيف يكون مسلماً في بلد يرعى

* جريدة الرياض السعودية ، الصادرة بتاريخ ٧/٨/ ٢٠٠٤ ، العدد ١٣١٩٣ .

المؤسسات الإسلامية ويساند مجتمعات العالم الإسلامي في نموها . والعالم قد لاحظ كيف أمكن محاصرة عناصر العنف والقضاء على معظم مخابئها .. ماذا تعني بالانفصام الاجتماعي ؟ نحن لا نحارب أفكاراً إسلامية أو سلوكيات إسلامية وإلا كنا نحارب أنفسنا لقد حددنا توجيه الاتهام وتنشيط المتابعة ضد من مارسوا الإرهاب وهو أمر كسب إعجاب العالم ليس فقط في نجاح المطاردة ، ولكن أيضاً في قيادة وحدة اجتماعية هي في الواقع من نسيج واحد ومن مارس العنف والإرهاب هو غريب عليها .

س: سمو الأمير ، راقب الناس من خلال كاميرات القنوات الفضائية وكاميرات الصحافة كيف خرج الناس من بيوتهم ما بعد الثانية عشرة ليلاً حتى قبيل الفجر والصور تبرزهم يصفقون ويلوحون تقديراً لرجال الأمن في مداهمة الملز .. كيف تقرؤون ما حدث ؟.

ج: مواطننا السعودي هو أكثر المواطنين في عالمنا العربي - بل وفي العالم الثالث بصفة عامة - مراقبة لتحولات الأوضاع التاريخية فيما حوله وما هو بعيد عنه من دول العالم النامي على مدى نصف قرن مضى .. شاهد كيف أدت الانكسارات الاجتماعية بفعل قلق الأوضاع السياسية والاقتصادية إلى تراجع مستويات دول كانت مرموقة مهابة .. مواطننا كيفما تعددت مطالبه - ومن حقه ذلك - يعي جيداً كيف هو تعدد مكتسباته وثوابت أساسيات تنمية أرضه ، هو يعرف أنه يملك أوضاعاً اجتماعية واقتصادية وصناعية وحضوراً إدارياً وثقافياً مرموقاً أفضل من الآخرين لكنه يريد الصعود إلى ما هو أفضل أيضاً .. من حقه ذلك ومن أجل استحقاق ما له من مكاسب وما يريد من استزادة هو يعي أن كل ذلك مرهون بمتانة وحدته الوطنية .. هذه الوحدة التي جعلته يلتف بشكل جماعي خلف أجهزة الأمن يساندها ويقدر أدوارها .. هؤلاء الناس أجدادهم هم من صنعوا أول وحدة عربية مستقلة مع الملك عبد العزيز ، وآباؤهم هم

الذين جذروا أساسيات التنمية المادية والبشرية .. إذاً هم يلتفون حول مكاسبهم الوطنية الخاصة وتميزهم الإسلامي والشرق أوسطي الخاص.

س: إلى أي مدى من النجاح قطعته فكرة الحوار ؟.

ج: سمو ولي العهد حفظه الله مثلما هو رائد بارع في صيانة وحدة مجتمعه وصيانة مكاسبه هو رائد أسس تجذيراً رائعاً لفكرة تخاطب المجتمع مع ذاته من خلال الحوار بين مختلف الأفكار والتوجهات والمطالب كل ذلك يأتي عبر الحوار الوطني وهو تكريس للوحدة الوطنية..

ماذا يريد الناس..؟ وما هو ما تجمع الأكثرية عليه ؟ إن الدولة تتعهد ببناء الأساسيات للنمو وعندما تكون هناك وجهات نظر في التفاصيل وما هو الأجدر أن تكون له الأولوية فإن ذلك يتم عبر الحوار الذي تعتبر فكرته رائدة وميز بها سمو ولي العهد السلوك الاجتماعي رأياً وأفكاراً بما يخدم المصلحة العامة عبر تبادل الحوار .. أي الدول النامية تفعل ذلك..؟ .. نحن نريد أن نبني مؤسساتنا الجديدة وفق ما يفرزه التفاهم من إيجابيات .. من يقدمون مطالب إصلاح يراد بها القفز على حقيقة أوضاع المجتمع إنما يريدون أن يضعوا في يد الدولة عصا موسى وهذا أمر غير ممكن لأننا لا نتحدث عن إدارة مهنية أو قضائية أو إقتصادية أو إجتماعية معينة، ولكننا نسعى إلى تطوير شامل للمجتمع كله وهنا لا بد من مراعاة مدى تقبل المجتمع وتأهيله لذلك .. لا نريد أن نخسر أي طرف في مشوار بنائنا الاجتماعي الذي نباشر تنفيذه ويجب أن يشعر كل مواطن بأنه داخل جندية هذا المشوار وهي رؤية بعيدة النظر جمع بها سمو ولي العهد الناس حول رعاية مصالحهم بما يستطيع المجتمع أن يتقبله .. عندما نريد أن نقيس مدى تقدم المجتمع وإختلافاته الإيجابية تنموياً عن غيره يجب أن تكون واضحة أمامنا ضخامة المنجزات التي حققها الاقتصاد بتنويع مصادره .. التصنيع الذي انتقل من مرحلة التذبذب والإنكماش إلى مرحلة الإنتشار والربحية .. السيولة المتداولة يومياً بما يفوق مجموع السيولة في كل الدول العربية الأخرى .. تحفيز الإقبال على التعليم

التقني .. وعندما أقول التعليم فنحن لن نخرج إطلاقاً عن مسار ثوابتنا الإسلامية وسلوكنا الاجتماعي ، لكن المناهج العلمية التي كانت كافية في الماضي أصبحت في حاجة إلى تطوير لأن العلوم تقدمت واحتياجات المجتمع لها في ممارساته البناءة إدارياً وصناعياً واقتصادياً أصبحت ملحة وضرورية حتى نستطيع أن ندير كل مستجداتنا الحضارية والعلمية والصناعية والطبية الجديدة بكفاءة أبناء وطننا .

س : الإستثمار في كل المساهمات والأسهم والسندات أصبح كبيراً وتلجأ بعض الشركات إلى طرح نسبة متدنية للمواطنين بما لا يوفر فرصاً لمحدودي الدخل كما أن الاندفاع مثلما حدث مؤخراً في مزايدات على فرص إستثمارية غير مأمونة أدى إلى خسارة البعض ، ما هي الإجراءات التي من شأنها أن تنظم هذه الطفرة الملحوظة في تداول السيولة ؟.

ج: نحن في الواقع لا نستطيع أن نمارس التدخل المباشر لأن إهتمامات الدولة كثيرة ، لكن سيدي خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد والمختصين في مجال الاقتصاد قد وصلوا إلى تنظيمات وإدارات مستجدة من شأنها أن تحقق سلاسة التعامل الاقتصادي وفق مشروعيات مأمونة ومنظمة ، فمثلاً قد وافق مجلس الوزراء على تشكيل مجلس إدارة هيئة رأس المال لتطوير التعامل في سوق رأس المال السعودي بالأسهم والسندات .. قيام هذه الهيئة بتنظيم رأس المال من حيث تداوله ومنح الرخص للمؤسسات الجديدة غير المصرفية العاملة في صناعة الأوراق المالية مثل شركات الاستشارات المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية والبنوك الاستثمارية ومؤسسات الوساطة المالية .. هذا التنظيم سوف يؤدي إلى زيادة عدد حالات الإكتتاب الأولي في سوق الأسهم ويؤدي في النهاية إلى تطوير سوق سندات الشركات مع ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار إعطاء الفرص الاستثمارية لأكبر عدد من الناس حتى يشعر المستثمر الصغير أنه

قادر على المشاركة .. من ناحية أخرى في الأشهر الماضية جددت المملكة جهوداً قوية للإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية من خلال توقيع اتفاقات مع معظم الشركاء بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، كما تركزت الجهود على إختتام التفاهم مع أمريكا آخر الشركاء التجاريين الرئيسيين بما يمهد الحصول على العضوية قريباً .. من ناحية أخرى تعرف أنه في العام الماضي تمت الموافقة على العديد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية ومن أهمها نظام السوق المالية ونظام ضريبة الاستثمار في الغاز الطبيعي .. نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ونظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد والتأمينات ، نظام نزع الملكية العقارية للمنفعة العامة ، نظام الضريبة على المستثمرين الأجانب . ومن قرارات المجلس الاقتصادي الأعلى الموافقة على استراتيجية التخصيص والموافقة على القواعد والمعايير التي تتيح الفرص للقطاع الخاص في المشاركة بمشاريع تحلية المياه .

لقد أقرت المملكة عقد الاستراتيجية الصناعية للمملكة حتى عام ٢٠٢٠م وهي تضع المملكة في مسار واضح لتحقيق تنمية صناعية مستديمة تهدف إلى مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي.. كما ترى فيما سبق أننا لا نستعرض أوضاعاً تنظيمية قديمة ولكننا نباشر تأسيساً جديداً للنهوض الحضاري صناعياً واقتصادياً عبر تجديد تنوع الأجهزة ودعمها بالكفاءات وتوسيع مجال اختصاصها وفق ما أصبحت المرحلة تتطلبه من توسع في الاستيعاب الصناعي والاقتصادي وهي خطوات ليست بالسهلة وغير مألوفة في كثير من الدول النامية التي تفتقد الأساس الاقتصادي . نحن هنا دولة يطمئن مجتمعها أنه ذو رصيد اقتصادي يستحث دائماً على بذل مستجدات التطوير وهو ما يحدث .. وهذه الخطوات الكبيرة هي أهم كثيراً في نتائجها من المطالب الصغيرة أو المحدودة والتي يراها كبيرة، فمع إدراجها في مسار التنفيذ إلا أن هذه الإجراءات الإدارية والتنفيذية من شأنها تأهيل المملكة سريعاً لكي تعايش

واقعاً اقتصادياً وصناعياً متميزاً عما هي عليه الأحوال خارج نطاق الشرق الأوسط .

س : هذه الصورة المشرقة لطروح المستقبل الاقتصادي والصناعي في أكثر الأسواق العربية تأهيلاً للنجاح ألا يرى سموكم أنها في حاجة إلى الدعم بتأهيل إداري وتعليمي قادر على استيعابها ومواكبة مستجداتها ؟.

ج: هذا صحيح .. نحن نضع العناية بالإنسان في موقع الاهتمام الأول ، أي إمكانيات مهما كبرت وتعاظمت ما لم تتول قيادتها كفاءات بشرية مؤهلة وأنظمة إدارية مرنة ومواكبة طبيعة المتطلبات ونفس هذا الكلام يقال عن التعليم فإنه لن تعطى المكتسبات المطلوبة بل قد يصبح تردي الكفاءة البشرية ومستوى الإدارة القيادي في شتى التخصصات عائقاً .. لا نريد لهذا أن يحدث ولا نريد أن ننام على وجود حقيقة تقول بأننا نملك ثروة من شأنها أن توفر أرقام ميزانيتنا المالية كل عام، بل سنكون في حالة يقظة شاملة باذلين الجهد لإيجاد ثروات مساندة وإشاعة فرص الإستثمار للآخرين وتوفر أنظمة وأجهزة إدارية قادرة على توفير الصورة الأفضل التي نريدها لوطننا ولأرضنا.. نحن مجتمع غير مصاب بإعاقات اقتصادية تكبله عن التحرك مثلما هو وضع معظم الآخرين، لكننا نملك فرصاً واسعة لكي نضاعف قوانا الاقتصادية بأنظمة وقيادات إدارية جيدة الكفاءة وجيدة التحرك نحو الأفضل الذي نتجه إليه .

نستطيع أن نستعرض بإيجاز بعض الخطوات التي أتخذت في هذا الصدد فمثلاً لقد انتهت اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري من إعداد الدراسات الخاصة بمشروع تنظيم الجهاز الحكومي والموظفين وهدفها إستغلال الموارد المالية والبشرية بكفاءة وتحسين أساليب العمل وتطوير أجهزة الرقابة والمساءلة الحكومية .. من ناحية أخرى لقد وضعت

استراتيجية وطنية للتعليم العام هدفها المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل وتبعاً لذلك تم توفير اهتمام خاص بالتعليم التقني وصدر قرار مجلس الوزراء بتحويل صلاحيات اللجنة العليا لسياسة التعليم إلى مجلس التعليم بمختلف سياساته واهتماماته وذلك يعني توحيد الرؤية والممارسة لأداء التعليم بمختلف أنواعه بما يتطلبه الاحتياج التنموي العام للبنين والبنات وقرار إلزامية التعليم الذي تم اتخاذه إنما يعني محاربة الأمية في نفس الوقت تحفيز الصغار على التأهيل المبكر لأن من هم ما بين السادسة والخامسة عشرة في العمر ملزمون بالاتجاه إلى مدارس التعليم.. ولأن التأهيل عن طريق قنوات التعليم فقد تم إنشاء المركز الوطني لتقويم وتطوير التعليم العام والتعليم الفني الثانوي وكل ذلك يندرج تحت مسمى المجلس الأعلى للتعليم ..

هنا أريد أن أشير إلى نقطتين هامتين أولاهما أن تشكيل لجنة التربية لتصويب محتوى المناهج إنما يأتي لتوفير التأهيل العلمي الذي تطور عند غيرنا دونما أي مساس بالمواد الدينية التي ستحظى بالرعاية بكامل تخصصاتها ، لأننا أمة مؤهلة لأن تكون لها مكانة علمية وصناعية مرموقة سوف توسع كثيراً من فرص الاستثمار للمواطن فلا بد من مستوى تعليمي علمي مواكب لهذه الطموحات .. النقطة الثانية التأكيد على أن الدولة لن تكون مستودعاً هائلاً تفتعل فيه الوظيفة دون حاجة لها فقط للتقليل من عدد البطالة فهذا أمر يؤدي إلى الترهل الإداري وبيروقراطية الأداء الوظيفي.. الدولة ستوفر فرص العمل لكنها ستجعل من تعدد الفرص الاستثمارية محلياً ودولياً وهذه الأخيرة مشروطة بالتدريب والتوظيف السعودي مجالات رحبة تمتص الكثير من قدرات العمل بحيث تقضي على البطالة بأساليب عملية وعلمية وبحيث تجد المشاركة الفعلية لكل فئات المجتمع داخل مختلف ورش العمل المتعددة الإهتمامات ومتعددة الإنتاج .

س : سمو الأمير ، هل هناك قطاعات أخرى سيطالها التطوير الإداري والتقني ؟.

ج: نعم يأتي في المقدمة التنظيم الإداري للقضاء فهذا المرفق الحيوي الهام والمتعامل دائماً مع اهتمامات الناس وقضاياهم يحتاج إلى التوسع الوظيفي بما يوفر الكفاية القادرة على إدارة المحاكم وتيسير أمور الناس بسهولة وتمكينه من أداء عمله مستفيداً من تقنيات الأداء الحديثة .. وجميعنا نعلم مدى إرتباط القضاء بحياة الناس.. همومهم .. قضاياهم، فيجب أن تتوفر له بشرياً قدرة الأداء الناجح .

أيضاً القطاع العسكري والكل يعلم مدى حيوية وأهمية دوره الذي يلعبه في ميدان أمن البلاد وتوفير مساحات شاسعة من الإمتدادات الجغرافية ذات المواقع الاقتصادية المميزة .. إننا نباشر فعلاً مهمة تطوير التعليم العسكري بما يتواءم مع متطلبات العصر الحديث ومستجدات تقنياته، ونحن حالياً والحمد لله مطمئنون إلى مستويات الأداء والقدرة والكفاءة عند أفراد قواتنا المسلحة لكن وبما أننا نعالج تطوير الشأن الاقتصادي والصناعي والإداري والتعليمي ، فإن للقوات المسلحة أهميتها الخاصة التي تفرض وجودها في أولويات الاهتمام وطبعاً ليس التعليم العسكري وحده المستهدف بالتطوير ولكن نوعية تقنية السلاح هي الأخرى ستجد الدعم الذي يجعلها تواصل تفوقها..

هناك نقطة أخيرة كان بودي أن أربطها بحديثنا عن الأداء الشامل لخطط التطوير الاقتصادي بمختلف اهتماماته والأداء الإداري والهيئات الراعية لمباشرة برامج الدفع القادم إلى الأمام .. أمام هذا التصور الذي لا بد أن يدفع إلى التفاؤل أجد أننا بحاجة إلى تنشيط الإعلام ، وخلق إعلام لا يتمثل فقط في عبارات مقروءة أو مرئية ولكنه وعبر قدرات مؤهلة وإمكانيات كافية يستطيع التوغل في ساحات الحوار ولكي يوصل الصورة الصحيحة عن مجتمع يتجدد ويتعامل بأخلاقيات فاضلة .

مقابلة صحافية
مع صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد في المملكة العربية السعودية حول عدد من القضايا المهمة *

س : هل أنت مرتاح لتدفق هذه الوفود الشعبية ومجيئها من كل أنحاء المملكة لتجديد بيعتها ومشاعرها ؟.

ج : أقسم لك أن تدفق كل هؤلاء الناس ناتج عن حركة ذاتية تلقائية . إنهم يأتون إلينا محملين بعواطفهم ، ونحن من جهتنا لا نملك إلا الاستقبال ، فالحكم هنا ، كما تعر ، مفتوحة أبوابه أمام أبناء شعبه . أنا فخور بمجيء هؤلاء الناس وبدوافع مجيئهم ومرتاح وهذه قناعتي . لكن مبعث الارتياح وهو يتعدى هذا الشكل عائد إلى أن مجالسنا المفتوحة موضع متابعة كل العالم ، وهذا العالم يرى من خلالها مدى تلاحم الشعب والقيادة . نحن لدينا خصوصية مجتمعية وهي التي نمارس كل شيء من خلالها ، وهي التي قلنا ورددنا من سنين أنها هي قوام سلوكنا ، ونحن مفطورون عليها . قلنا هذا الكلام بالذات للذين هاجمونا بقصد فرض معاييرهم علينا وهاجموا خصوصيتنا . نحن في آخر الأمر أبناء عقيدة لها خصوصية يتميز بها مجتمعنا ولها نظامها الذي يختلف عن النظم الوضعية التي يبشر بها الآخرون .

س : لكنكم يا صاحب السمو تتحدثون عن مشروع إصلاح ، والإصلاح لا يبرر ذاته إلا بوجود الأخطاء ، وقد تكون الخصوصية سببها ؟.

---

* جريدة السياسة الكويتية، الصادرة بتاريخ ١٦/٨/٢٠٠٤م ، العدد ١٢٨٣٩ .

ج: نعم ، نحن ماضون في هذا الفكر الإصلاحي لكن ضمن خصوصيتنا وتقاليد شعبنا وضوابط عقيدتنا . انظر إلى هؤلاء الناس حولك ، هؤلاء يحضرون إلى مجلس الحكم ويطرحون ما لديهم من مطالب ومشاعر ، وهم مدفوعون بخصوصية غائرة في أعماق نفوسهم ، ونحن بالتالي منهم ونشاركهم الخصوصية ذاتها ، وحسب طلبهم ورغبتهم . لا تنسى أن هؤلاء يأتون إلينا بدافع ذاتي دون أن يحركهم أحد ، أو يعلبهم ، كما يحصل في دول أخرى تحرك الناس بالأجهزة والأوامر ، الله وحده يعلم أننا لا نحرك أحداً ، ولا نطلب من أحد أن يتحرك وكل الذين تراهم أمامك في هذا المجلس حركتهم عواطفهم فجاؤوا إلينا ، وخصوصاً في هذه الأيام التي شهدت أحداثاً غير طبيعية عندنا . الناس في هذا المناسبات تحركهم عواطفهم وتراهم يعطون رأيهم من خلال هذا المجلس ، وهو رأي ندركه ونأخذ به . هذه البلاد بلاد إيمان وعقيدة وبلاد شرفها الله بظهور الدعوة وبوجود الحرمين الشريفين ، وأغدق عليها الخير لقداستها . وناس هذه البلاد فخورون مثلنا كأولياء أمر وحكام ، بانتمائهم وبولائهم . فنحن وهم نستعرض التاريخ القريب لشبه الجزيرة العربية لا نرى صفحاته تحوي ما يسر ، كيف كانت البلاد ؟كانت مرتعاً للفوضى وعدم الإستقرار وللفلتان الأمني . كانت قوافل الحجاج تتعرض لقطاع الطرق ، وتفرض عليها الإتاوات . كانت الناس تحارب بعضها البعض وتغزو بعضها البعض ، لا وحدة أرض تجمعهم ولا سلطة توحدهم إلى أن جاء من وحد البلاد من البحر إلى البحر ، وأحالها كياناً وطنياً بمساحة أوروبا الغربية . هذا إنجاز نفخر به ، وقناعتنا أن كل الخيرين في البلد يفخرون به .

س: صاحب السمو الملكي ، كيف أحوال الأمن الداخلي الآن ، وهل سيطرتم على الأوضاع ؟.

ج : فيما يتعلق بالأمن فنحن بألف خير .

مرت علينا سنتان واجهنا فيهما إرهاباً في الداخل ، وإرهاباً فكرياً من الخارج ، وها نحن صامدون كالصخر ، وتكسرت عليه كل هذه الهجمات . لقد اجتزنا مرحلة الإرهاب في الداخل ومن الخارج في مساحة شاسعة كمساحة المملكة وفي تعداد سكاني منتشر على هذه الرقعة الواسعة ، لا يستغرب من يكون فيها ومن أبنائها ، من هو معرض للتضليل والاندفاع وراء أفكار أكبر من حجمه وإمكاناته ، وهي كما تعرف أفكار مدمرة وغايتها الشر وليس الخير ، هؤلاء المضللون يتحدثون عن إصلاح ويطالبون به ، أي إصلاح هذا ؟ وما نوعه ؟ ضمن مرئياتنا فنحن ماضون في عملية الإصلاح وفق ما تتطلبه أفكار شعبنا وخصوصيته . عندما يتحدثون عن الإصلاح قياساً بالأوضاع السائدة في المجتمعات الغربية فإن شعوب الغرب لم يصلوا إلى ما وصلوا إليه إلا بعد تاريخ إستغرق مئات السنين وتخللتها شتى أنواع الحروب الأهلية والدولية التي ذهب ضحيتها عشرات الملايين إلى أن إستقروا على ما هم عليه الآن . شعوب الغرب لم تصلح نفسها في سنة أو سنتين ، إضافة إلى أن بيئتهم الفكرية تختلف عن بيئتنا الفكرية المؤسسة على العقيدة ودين الله وسنة نبيه ، وهي عقيدة تقدم للبشر نظاماً اقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً وإنسانياً متكاملاً . إن هؤلاء الذين حاربونا فكرياً تفاجأوا أننا بخير وأن نظامنا على خير ما يرام ، وأن كل هذه الحروب الفكرية اتضح أنها زبد يذهب جفاء ولا يمكث في الأرض لأنه لا ينفع الناس .

س : صاحب السمو الملكي ، في مواجهتكم للإرهاب هل لاقيتم تعاوناً من دول الخليج ؟ وهل شعرتم أنها كانت مقصرة ؟.

ج : التعاون بيننا وبين إخواننا في الخليج موجود ومستمر وأمن الخليج

وحدة لا تتجزأ ، فدول الخليج تهمنا كثيراً . ووالله لو تعرضت واحدة منها لأي خطر ستكون صدورنا في المقدمة للدفاع عنها ، ولن أذكرك بموقفنا عندما تعرضت الكويت للغزو سنة ١٩٩٠م . موقفنا يومها سيكون هو ذات الموقف مع أي دولة خليجية تتعرض للخطر لا سمح الله .

نحن ، وقد اجتزنا المراحل الصعبة ترانا نبادر بالسؤال عن أوضاع أشقائنا وعندما يطمئنون علينا نحن نبادر إلى الإطمئنان عنهم ، ونتمنى أن تكون جبهاتهم آمنة ولا تتعرض للتوتر .. نحن اجتزنا مراحل الإرهاب وكل ما ترونه أمامكم هو عبارة عن تصفية آخر الجيوب ، ومطاردة آخر البقايا ، ومن قتل قبل أيام في مكة كان من هؤلاء البقايا الخطرين . نحن ذهبنا إلى رؤوس الثعابين مباشرة لنقطعها ، ونعلم أن ذيولها عبارة عن مضللين من أبنائنا نعرف كيف نتعامل معهم ونعيدهم إلى صوابهم . شيطان بعض أبنائنا زين لهم المستحيل فاندفعوا إلى أعمال الشغب . أما رؤوس الأفاعي فقد قتل منهم من قتل وقبض على من قبض عليهم ، واستسلم من استسلم منهم . ولقد أدى رجال الأمن دوراً في هذا المجال يشكرون عليه . رجال الأمن هؤلاء هم من أبناء المملكة وحريصون على أمن بلادهم واستقرارها لأنه أمنهم وأمن أهلهم وذويهم وأمن وطنهم الذي أعطاهم الخير وفيه الخير . السعودية أرض طيبة وشعبها انعكاس لهذه الطيبة والأخلاق . لقد شعر رجال الأمن أن كل مواطن أصبح خفيراً ، وهذا ما ساعدهم على قطع رؤوس الأفاعي . لقد تعاون المواطن مع رجال الأمن في اجتثاث الطغمة الضالة والتي مازلت أقول إننا سنلاحقها في جحورها ولو استمرت ملاحقتها دهراً ، لن نترك هؤلاء حتى يثوبوا إلى رشدهم وتكون كلمة السواء بيننا وبينهم . لقد قلت لك ، إننا وصلنا إلى رأس الأفعى ، أما ذيلها فله ترتيبات أخرى عندنا ، إذ أن الذيل تشكل من أبنائنا الذين كنا نتمنى أن لا ينخدعوا ويضلوا .

س : صاحب السمو الملكي ، هل أثرت أعمال الإرهاب والمطاردات على الجبهة السعودية الداخلية وعلى الاقتصاد وحركة النمو ؟.

ج : بالعكس ، فهذه الأعمال وحدت الناس ، وأنت هنا وترى الوفود من كل أصقاع المملكة تأتي مبايعة ومعاهدة ومتضامنة ومستنكرة للإرهاب ، وتضعنا في هذا الموضع الذي نفخر ونعتز به ، وهو موضع وحدة المملكة ، والحكم بالعقيدة . الأحداث وحدتنا بدليل أن كل مواطن أصبح خفيراً الجميع تعاونوا مع رجال الأمن بشكل مفرح ، وينم عن شعور عال بالمسؤولية الوطنية ، والله إني أقدر مشاعر هؤلاء الناس ، وحبهم لوطنهم ولأولياء الأمر فيهم ، هذا التلاحم كان عرساً نفخر به ، وقد ظن الإرهابيون أن بوسعهم إفساده وتمزيقه بمساندة الإرهاب الفكري القادم من الخارج وتتبناه وتتنطح به بعض وسائل الإعلام وتحتفي به ، وبالمناسبة أقول لكم يا إعلاميين إتقوا الله في شعوبكم وفي أوطانكم ، ولا يجب أن تخشوا أحداً وأنتم تكتبون الحقائق وتناقشونها بصدق وبنصيحة خالصة ، واعلموا أن المتاجرة بأمور تؤثر على مشاعر الناس وتخدش ولاءهم وتسيء لحبهم لأوطانهم لا يرضى عنها الله ولا عباده .

أما من الناحية الاقتصادية ، فأقول لك هذه شوارع المملكة كلها أمامك ، امشي فيها طولاً وعرضاً فترى مشاريع التنمية والإعمار قائمة فيها،وترى عدد المصانع يرتفع فيها ويزداد ، ويصل إلى نسبة نفخر بها ، وسترى مشاريع البترول ومشتقاته ومشاريع الغاز والبتروكيماويات تنتصب في كل مكان ، وتكتشف إننا في بعض هذه المشاريع أصبحنا محط أنظار المستثمرين الأجانب الكبار . ومع أن لدينا قطاعاً خاصاً ضخماً ، إلا أننا إذا حصلنا على موائمة بين التكنولوجيا والأموال فسيكون مسارنا الاقتصادي أفضل . لقد اجتزنا المرحلة الصعبة وأمامنا الكثير من الفرص

التي يوفرها حيز هذه الأرض ، المهم أن لا يكسل المواطن السعودي أمام هذه الفرص ويتركها لغيره ، وأن يتعامل معها بجدية وأن يستغلها ، فهي له قبل غيره ، المهم أن ينشط المواطن عندنا ، ويعرف أن السماء لا تمطر ذهباً ، وأن الجهاد الحقيقي في العمل والإنتاج .

س : صاحب السمو الملكي ،هناك من إعتبر ، خلال السنتين الماضيتين ، أن الجبهة الأمنية السعودية اخترقت وانكشفت ، وهناك كثيرون تشاءموا وقالوا إن الأجهزة الأمنية فقدت السيطرة على الأوضاع الداخلية ، فماذا تقولون ؟.

ج: مع الأسف ، هناك من يضعون نظارات سود على عيونهم ويرون الأفق ظلاماً لا نور فيه . هؤلاء تكلموا وقالوا وتشاءموا ، وبعضهم سحب رعاياه لكنهم في النهاية رجعوا لأن جبهتنا الأمنية فيها رجال يحكمون السيطرة على أوضاعهم في كل الظروف . وإذا كان هناك من يعتب علينا لأن مواطنين سعوديين ينخرطون في أعمال إرهابية توجهت ضدهم ، فنحن أيضاً مثلهم واجهنا أعمالاً إرهابية في الداخل على أيدي مواطنين سعوديين ، لكننا سيطرنا على أوضاعنا بتعاون المواطن . إن جزءاً من هؤلاء الإرهابيين السعوديين كانوا يمثلون ذيل الأفعى ، وهم الذين استفادوا من فترة العفو وتوقفوا عن أعمالهم الضارة . ولا ننسى في هذا المجال أن الإرهاب ظاهرة شاركت فيها جنسيات متعددة ولم تقتصر على السعوديين ، وتعتبر من الظواهر السياسية التي تمر أحياناً على العالم ويستطيع التغلب عليها . في أمريكا يوجد إرهاب داخلي ، وعنف محلي وإرهاب وارد إليها من الخارج ، ولكننا إستطعنا لجم هذه الظاهرة وكبحها إعتماداً على بيئة مجتمعنا وخصوصيته ، فالإرهاب يناقض هذه الخصوصية كما يناقض تعاليم ديننا وتقاليدنا . شعبنا غير دموي ولا

يميل إلى العنف . وإذا كانت فيه جماعة خضعت للتضليل فهي قلة قليلة لا تخيف تمت السيطرة عليها وشطبها ، بدليل أن من سحبوا رعاياهم رجعوا، فالبلد ينمو اقتصادياً ومساهم رئيسي في الاقتصاد العالمي ، ومن المستحيل أن يبتعد عنه الناس .

س: صاحب السمو الملكي ، نلاحظ في جانب آخر أن هناك فوائض ضخمة في الموازنة قد تحققت عندكم نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، هل لكم أن تتحدثوا عن هذه الناحية ؟ وكيف ستتعاملون معها ؟.

ج: نعم ، سوف يكون لدينا إن شاء الله فائض في الموازنة ، ومعظمها سيوجه نحو تسديد الدين العام الداخلي الذي ترتب جزء كبير منه عن حرب الخليج الثانية ، باستثناء بعضها الذي سيذهب نحو مزيد من التنمية، خيرات المملكة كثيرة ، لديها مصانع وأسواق خارجية وفيها زراعة وثروات أخرى متروك جزء منها للأجيال .

س: صاحب السمو الملكي ، هل أنت مرتاح لأسعار النفط المرتفعة في الأسواق العالمية ؟.

ج: أقول لك بصدق إن المملكة لا تريد الإضرار بالاقتصاد العالمي الذي تتأثر به وتؤثر عليه ، إننا نرى أن الأسعار يجب أن تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠ دولاراً للبرميل حتى لا نلحق الضرر بالدول ، ونحن هنا لا نتكلم عن دول كبرى بل عن دول فقيرة ستتضرر حياتها ويتوقف نموها بارتفاع أسعار النفط .

ودعني هنا أقول لك وبكل صدق أيضاً ، إن لدينا القدرة على تغطية الاحتياجات الراهنة للسوق لكن في الوقت نفسه أحب أن أؤكد أن ارتفاع الأسعار الحالي ، وبهذا الشكل ، لا يد لنا فيه ، المسؤول هو شركات كبرى تتعامل مع السلعة النفطية إما عبر التخزين وحجب الكميات وإما عبر

المضاربة ، وهذا الوضع لابد لنا أن نجاريه رغم أن لا يد لنا فالسوق سوق، لكننا لم نكن نتمنى أن تقفز فيه الأسعار إلى ما فوق الثلاثين دولاراً . لسنا نحن من رفع الأسعار أو حددها بل حركة السوق ، نحن لا نريد الإضرار بأحد كما قلت لك ، ولهذا أعلنا أننا سنزيد الإنتاج بقدر طاقة حقولنا من أجل كبح الأسعار ، لكن هذا هو وضع السوق ، والشركات التي تضارب فيه ، فالأسعار لم تكبحها إجراءاتنا ، المملكة لا تريد رفع السعر لكن هذا هو الحاصل . إن الأمر الوحيد الذي نقدر عليه هو تلبية حاجة السوق بزيادة الإنتاج بقدر طاقتنا ، فإذا كبحت الأسعار كان به ، وإلا فإن الأمر خارج عن حدود قدراتنا .

س : صاحب السمو الملكي ، وماذا عن أوضاع العراق الآن ؟ وكيف ترون صورة الأوضاع في البلد ؟.

ج : الوضع في العراق مؤسف ومؤلم ، ونتمنى أن يخرج من محنته الراهنة بأسرع وقت ممكن وفي سبيل الوصول إلى هذا الهدف طرحنا فكرة إرسال قوات إسلامية تحل محل القوات الأجنبية وتكون بإشراف الأمم المتحدة ، ولقد قمنا بواجبنا في تقديم هذه المبادرة . ولكن تنفيذها متروك للأطراف المعنية .

إن ما يحدث في العراق يدمي ويزعج ، والدماء تهدر ، والتيارات تتصارع ، والأبرياء يسقطون قتلى ، والقاتلون يشوهون صورتنا وصورة عقيدتنا وعروبتنا ، والبلاد تتمزق . إن ما يحدث في العراق ، والعياذ بالله ، مزعج للنظر ، ومهين للعقل ، وعسى الله أن يهيئ لهم من أمرهم رشداً .

مقابلة صحافية مع
صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ورئيس المجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية حول ميزانية العام الحالي*

س : صاحب السمو الملكي كثر الحديث مؤخراً عن فائض الميزانية فهل لسموكم الكريم أن يحدثنا عنه ؟.

ج: في البداية نحمد الله سبحانه وتعالى على نعمه التي لا نحصيها على هذه البلاد وأهلها وهذا الفائض الذي جاء نتيجة إرتفاع غير متوقع في أسعار البترول منة من منن المولى عز وجل ، وسوف ينفق الفائض كله فيما يحقق رفاهية المواطنين الكرام مع التركيز على المشاريع ذات الأثر المباشر والكبير للمواطنين ، ومع الحرص على أن تكون شاملة لكافة مناطق المملكة وبالذات المناطق الأكثر احتياجاً إلى المرافق والخدمات العامة وقد وجهنا وزير المالية بتخصيص مبلغ واحد وأربعين ألف مليون من الفائض لهذا الغرض .

س: ولكن يا صاحب السمو نقلت بعض وسائل الإعلام أن الأولوية سوف تكون لسداد جزء من الدين العام ، فما صحة ذلك ؟.

ج: الدين العام كأي دين هو حق يجب سداده والدين العام بالذات يؤثر على نحو مباشر على سمعة الاقتصاد ومتانته ، كما أنه يثقل الأجيال القادمة بأعبائه ولهذا جاء قرارنا بأن يوجه الجزء الأكبر من الفائض لسداد جزء من هذا الدين ، الأمر الذي سوف ينعكس بإذن الله إيجاباً على الاقتصاد السعودي

---

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ٤/٩/٢٠٠٤م، العدد ١٣٢٢١.

كما أنه سيمنحنا المزيد من المرونة في الميزانيات القادمة تمكننا من تحويل جزء من المبالغ المخصصة لخدمة الدين إلى الإنفاق التنموي بما في ذلك بناء التجهيزات الأساسية وصيانتها وتجديدها .

س : صاحب السمو الملكي لاشك أن سداد جزء من الدين العام ضرورة اقتصادية ملحة ولكن المواطن العادي قد لا يحس بأثر هذا السداد ، فهل هناك من كلمة للمواطنين في هذا الصدد ؟.

ج : أود أن أذكر إخواني وأبنائي المواطنين أن حكومة خادم الحرمين الشريفين أخي الملك فهد بن عبد العزيز - حفظه الله - وهي تضع نصب عينيها مصلحة الأجيال القادمة لا تغفل رخاء هذا الجيل وراحته ، ومن هذا المنطلق تقرر أن يخصص من الفائض مبلغ ثلاثين ألف مليون ريال تنفق على مدى خمس سنوات على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ذات المساس المباشر بحياة المواطن اليومية في مختلف مناطق المملكة وهذه إعتمادات إضافية غير ما يخصص سنوياً لهذه المشاريع والبرامج في الميزانيات السنوية للدولة .

س : هل لسموكم الكريم أن يتفضل بإعطائنا المزيد من التفاصيل عن القطاعات التي ستخصص لها هذه الإعتمادات الكبيرة ؟.

ج : عندما اخترنا هذه القطاعات أخذنا بعين الاعتبار ما لمسناه ورأيناه وسمعناه بأنفسنا من احتياجات المواطنين الأعزاء في شتى مناطق المملكة ، كما أننا استرشدنا بآراء الخبراء من مواطنينا وعلى هذا الأساس تقرر أن توزع الاعتمادات الجديدة وقدرها ثلاثون ألف مليون ريال إضافة لما يعتمد سنوياً لتلك المشاريع والبرامج في الميزانية وتخصص للبرامج التالية :

أولاً : برنامج مشاريع شبكات المياه والصرف الصحي وتصريف السيول . إن الإعتمادات المخصصة لهذا الغرض سوف تسهم بإذن الله في

إيصـال المياه إلى عـدد من المدن والقرى والى حل مشكلة الصـرف الصـحي التي تعـاني منهـا بعض المناطق بـالإضـافـة إلى تجنيب أنفس المواطنين وأموالهم الآثار السلبية للسيول .

ثانياً: برنامج عاجل لإقامة طرق سريعة وفتح طرق مزدوجة ومفردة جديدة داخل المدن والقرى وخارجها . إن الإهتمام بوسائل المواصلات أولوية أساسية من أولويات الدولة منذ أن أقام كيانها جلالة الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود رحمه الله ، وكما هو معروف فإن المملكة العربية السعودية أشبه ما تكون بالقارة في اتساعها وامتدادها وتفرقها وسوف تساعد الإعتمادات الجديدة بإذن الله على تسهيل الانتقال بين أجزائها بيسر وأمان .

ثالثـاً: برنامج لتطوير الرعـاية الصـحـيـة الأولـيـة بكافـة المناطق.. إن إهتمامنا بهذا القطاع راجع إلى اقتناعنا الراسخ بأن الوقاية خير من العلاج وانتشار مراكز للرعاية الصحية الأولية سوف يؤمن العناية الضرورية للأم وللطفل ولكافة أفراد الأسرة ويحل مشاكلهم الصحية أولاً بأول ويجنبهم بعون الله مغبة الأمراض التي يؤدي إهمالها إلى استفحالها في المستقبل وصعوبة علاجها .

رابعـاً: برنامج سـريع لاسـتكمـال بناء المدارس.. إننا نؤمن أن أبناءنا وبناتنا هم عدة الغد وذخيرة المستقبل وكل استثمار في تعليمهم هو ضمانة لرفاه الأجيال القادمة ونحن نعلم ما يعانيه أبناؤنا وبناتنا في المساكن المستأجرة التي يدرسون فيها حالياً وسوف تتيح الاعتمادات الجديدة بعونه تعالى بناء المزيد من المدارس التي تتوفر فيها كافة المستلزمات الصحية والتربوية وتؤمن البيئة المناسبة للدراسة .

خامساً: برنامج لدعم التعليم الفني والتقني وزيادة الطاقة الاستيعابية له وتطويره وفقاً لحاجة سوق العمل وهذه الإعتمادات الجديدة سوف

تؤدي بإذن الله إلى تدريب أعداد متزايدة من الشباب السعودي تدريباً متطوراً فعالاً يؤهلهم لأخذ مكانهم المشروع في سوق العمل ويتيح لهم الاستفادة الكاملة من فرص العمل الجديدة ، الأمر الذي سيسهم إسهاماً كبيراً في حل مشكلة البطالة وهي مشكلة لن يطول حلها بإذن الله .

س: صاحب السمو الملكي كل هذه مجالات حيوية وضرورية ، فهل هناك بالإضافة إليها نصيب لقطاع الإسكان ؟.

ج: لقد قمت قبل حوالي سنتين بزيارة تفقدية لبعض أحياء الرياض القديمة وشاهدت بنفسي الأوضاع السكنية غير اللائقة التي يعيش في ظلها عدد من المواطنين الأعزاء والصور التي رأيتها لم تبرح ذاكرتي ، وأنا أدرك أن ما رأيته خلال تلك الزيارة هو مشهد يتكرر في مناطق أخرى من وطننا الغالي والنية معقودة بإذن الله على تهيئة أسباب السكن الملائم المريح للمواطنين كافة بشكل تدريجي منتظم ، ومن هذا المنطلق تقرر تخصيص تسعة آلاف مليون ريال من الفائض لزيادة رأس مال صندوق التنمية العقاري ، وذلك لمقابلة الطلب على القروض وتقليص فترة الانتظار وهذه التسهيلات بالإضافة إلى التسهيلات التجارية والمشاريع السكنية التعاونية والخيرية ، وجزء منها قد بدأ نشاطه بالفعل وظهرت نتائجه والجزء الآخر سوف تظهر نتائجه قريباً سوف تمكن عدداً متزايداً من المواطنين من تملك مساكنهم الخاصة ، وأدعو الله أن يجيء يوم لا نرى فيه مواطناً سعودياً واحداً بدون سكن لائق .

س : صاحب السمو الملكي لقد بدأت فرص العمل في الدولة تضيق وتضخم الجهاز الحكومي على نحو لا يسمح باستيعاب المزيد من طالبي العمل فهل هناك خطة لدى الدولة لفتح آفاق جديدة للعمل أمام راغبيه ؟.

ج : تحدثت قبل قليل عن زيادة الإنفاق على التدريب المهني والتقني ، وأود أن أضيف أنه تقرر أن يخصص من الفائض اعتماد لزيادة رأس مال بنك التسليف السعودي من أقل من ألف مليون ريال إلى ثلاثة آلاف مليون ريال ، وهذا المبلغ سوف يخصص لإقراض ذوي الدخل المحدود وبالإضافة إلى ذلك وربما بقدر أكبر من الأهمية سوف يعطي القروض للشباب السعودي الطامح إلى الاشتغال بمهنة ولا ينقصه سوى التمويل لبدء مشروعه المهني ، وهذه القروض بالإضافة إلى التسهيلات التي يوفرها صندوق المئوية سوف تكون بعد الله أكبر عون يمكن لكل شاب طامح جاد من تحويل آماله وأحلامه إلى مشاريع منتجة تفيد صاحبها وتفيد الاقتصاد الوطني .

س : هل من كلمة أخيرة يا صاحب السمو ؟.

ج : كلمتي لإخواني وأبنائي المواطنين هي أن يغتنموا الفرص التي تتيحها لهم التنمية والمساهمة الفعالة في بناء الوطن وأن المستقبل طريق محفوف بالعرق والجهد وأن العمل المهني اليدوي عمل نبيل شريف ، وإنني أتوقع أن يقابل المواطنون بادرة الدولة والمتمثلة في إعتماد تخصيص مبلغ واحد وأربعين ألف مليون ريال لراحتهم ولرفاهيتهم وأن يقابلوها بالتفاني في العمل والنشاط وهم فاعلون ذلك إن شاء الله .

نص كلمة
سعادة الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح وزير خارجية دولة الكويت ورئيس الإجتماع الوزاري لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثانية والتسعين المنعقدة في جدة *

بداية إسمحوا لي أن أعرب باسمكم جميعاً عن جزيل الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني ، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وإلى الشعب السعودي الشقيق على كرم الضيافة وحسن الإستقبال .

نجتمع اليوم على خطى مسيرة مجلس التعاون الطيبة التي ترجمت وبصدق مصلحة البيت الخليجي الواحد الذي من خلاله تتم مناقشة وتناول الأمور.. التي تهم بلدانا وشعوبنا .

وبالنظر إلى علاقات دول المجلس وتعزيز مفهوم التقارب والتواصل الدولي والاقتصادي وإقامة علاقات تجارية واقتصادية مع العديد من الدول والكيانات السياسية والاقتصادية ، وفي هذا السياق نود الترحيب بالتوقيع على الإتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين دول المجلس وجمهورية الصين التي قام بالتوقيع عليها معالي وزير المالية

---

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٣م ، العدد ١٣٢٣٠ .

الكويتي أثناء جولة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى دول شرق آسيا ، كما أود أن أشير إلى الزيارة التي قمنا بها خلال شهر أغسطس الماضي لكل من الهند وباكستان التي توجت بالتوقيع على الإتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس والهند وباكستان ، وصولا إلى التفاوض من أجل إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس وتلك الدول إذ تعد هذه الخطوة ترجمة واضحة ومكملة للنهج الخليجي في علاقاته الاقتصادية المبنية على مفهوم القيم والإحترام والمصالح المشتركة .

نتابع تطورات الوضع في العراق حيث نؤكد مجدداً وقوفنا مع الشعب العراقي الشقيق ودعمنا للحفاظ على استقلاله ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية ، كما نبارك تشكيل (المجلس الوطني العراقي) متمنين للإخوة العراقيين النجاح والتوفيق في أداء مسؤولياتهم لبناء وطنهم وإستعادته كعضو فاعل في المنظومة العربية والدولية . كما إننا ندين العمليات الإرهابية التي تحدث في العراق من قتل وخطف وترويع للأبرياء، تلك العمليات التي ينبذها الدين وشريعتنا السمحاء .

كما إننا نشارك بفعالية في الجهود الدولية والإقليمية الهادفة إلى تحقيق الأمن والاستقرار في العراق وإعادة الإعمار ومساعدته على الخروج من دوامة العنف التي تغذيها الجماعات المتطرفة والإرهابية .

أصحاب السمو والمعالي ،،

الإخوة الكرام ،،

لا يزال إخواننا من الشعب الفلسطيني يعانون من تلك السياسات والمخططات الإجرامية المتمثلة بسياسة رئيس الوزراء الإسرائيلي من قتل للأبرياء وتشريد للأسر وهدم المنازل والاغتيالات ، ومحاولته فرض وبناء

الجدار العازل الذي تضرر منه الكثير من الشعب الفلسطيني ، وعليه فإننا نجدد ونؤكد دعمنا وتضامننا مع الشعب الفلسطيني في معاناته ، داعين إلى الالتزام بمبادرة السلام العربية وتفعيل دور اللجنة الرباعية الدولية ، ومطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية السافرة وإزالة الجدار العازل وتعويض المتضررين منه وصولاً إلى تحقيق العدالة وفق القرارات الدولية الهادفة إلى قيام الدولة الفلسطينية والإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة .

مقابلة صحافية مع صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام حول عدد من القضايا الداخلية المهمة *

س: سمو الأمير كيف تصف الأحداث الإرهابية التي شهدتها المملكة مؤخراً والتي نفذتها فئة ضالة غريبة عن تقاليد المجتمع السعودي وثوابته ؟.

ج: المواطن السعودي يعرف من هي الفئة الضالة وإستهدافاتها وهي لا تزعزعه لأن سلاحه الرئيس الإيمان إنهم «فقاعة في فنجان» سريعة الزوال والمواطن يدرك ذلك .. فنحن لا نسمي ما يحصل حرباً في المملكة لأن الحرب كلمة أكبر من أن تطلق على هذه الفئة الضالة .. وسلاحنا في مواجهة هؤلاء المارقين الإيمان .. ومن كانت عقيدته صالحة كان إيمانه قوياً .. فالتاريخ يعرف أن المارقين ليسوا بالحديثين علينا .. بل كانوا يظهرون على مدى مئات السنين وكانت الأحداث تطالعنا بين حين وآخر بزمرة من الضالين .. والتاريخ الإسلامي كما تاريخ العالم مليء بمثل هذه الفئات الضالة التي تظهر فجأة وتمارس العنف ولكن سرعان ما تختفي ويتم القضاء عليها لأنها حالات شاذة لا تدوم . نحن قوم علمنا ديننا أن نعطي الأمن والأمان لمن إستأمننا .. وأن نراعي العهد مع من عاهدنا وبتوفيق الله ثم بتوجيهات واهتمام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد الأمين قادرون على

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ٢١/٩/٢٠٠٤م، العدد ١٣٢٣٨ .

إنهاء هذه الحالة الشاذة وإزالتها استمراراً لضمان الأمن و والأمان في المملكة .

س : إلى أي مدى عاد بعض هذه الفئة الضالة إلى رشده وإستفاد من العفو الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين لمدة شهر إنتهت منذ حين ؟.

ج: نحن بتوفيق الله نتعامل مع هذه الحالة الشاذة بالحكمة والموعظة الحسنة .. وهي الفرصة التي أتاحها خادم الحرمين الشريفين لهذه الفئة الضالة لتعود إلى رشدها وتفيء إلى الحق .. وكنا على ثقة بأنه ستكون هناك إستجابة لدى البعض وهذا ما حصل حيث سلم البعض نفسه إلى السلطات تائباً ومن بقي يتم التعامل معه بما قدره لنفسه .. فالقرار كان حكيماً ومن إستفاد منه كان عقله رشيداً .

س : المملكة واجهت العنف والإرهاب بقوة وحسم لكن العالم يشهد أيضاً ظواهر عنف مختلفة كيف يقرأ سمو الأمير الأوضاع اليوم وتأثيرها على المملكة في ظل ما حصل ؟.

ج: جميعنا يذكر ما اجتاح أوروبا من عنف في بؤر معينة وكذلك الولايات المتحدة لكنها ما لبثت أن تراجعت نتيجة المتابعة وهي للتذكير لم تكن لها أسباب إسلامية وعلى هذا الأساس فإن مظاهر العنف ليست بجديدة على خارطة العالم . كذلك فإن الدول العربية أو بعضها على الأقل تعرض لحالات عنف حادة أربكت الأوضاع الأمنية في أمد محدود لكن تمت السيطرة عليها ومعالجتها والقضاء عليها عبر الحزم الأمني .

وأقول إن لا وجاهة للعنف إسلامياً وإجتماعياً خصوصاً في المملكة فالمواطنون لا يقبلون بأن تضرب مكتسباتهم وتهدد حياتهم أو تدمر علاقات بلادهم وتتراجع مستويات اقتصاد وطنهم بسبب العنف الأعمى

الذي تمارسه الفئات الضالة . ولذلك رفض الجميع ذلك لأن الكل ليس في حاجة إلى من يعلمه كيف يكون مسلماً في بلد يرعى المؤسسات الإسلامية ويساند مجتمعات العالم الإسلامي في نموها ويعد مصدر رزق للمسلمين وموطن أمن وأمان للجميع .. ولا شك بأن العالم لمس كيف أمكن محاصرة عناصر العنف وفئاته والقضاء على معظم مخابئهم والتفاف الناس حول القيادة والقوى الأمنية في مواجهة هذه الحالة الشاذة .

(المملكة لا تحارب أو تواجه أفكاراً إسلامية أو سلوكيات إسلامية بل هي تواجه فئة ضالة منحرفة ستزول آجلاً أم عاجلاً .. نحن لا نحارب أفكاراً إسلامية وإلا كنا نحارب أنفسنا .. لقد قررنا حسم المعركة ضد من يمارسون الإرهاب وحددنا توجيه الاتهام لهم كفئة ضالة ومنحرفة ولأننا استطعنا تحقيق إنجازات على هذا الصعيد فهو أمر كسب إعجاب العالم ليس فقط من الناحية الأمنية وكشف مخابئ الإرهابيين والقضاء على مجموعات أساسية منهم إنما أيضاً في قيادة وحدة اجتماعية ترى أن العنف والإرهاب غريب عليها وينبغي إستئصاله) .

س : لوحظ أن الناس تتعاون بكثافة مع رجال الأمن في مواجهة الفئة الضالة ، كيف تقرأ التفاف الناس حول القيادة وتقديرهم للإنجازات التي تحققت على المستويين الأمني والسياسي ؟.

ج: لا يفوتني بدايةً إلا أن أشيد بجهود رجال الأمن البواسل ورجال الحرس الوطني ورجال القوات المسلحة وكل من ساندهم في سبيل دحر هذه الفئة الضالة .

لقد أشرت إلى قدرتنا على قيادة وحدة اجتماعية في مواجهة الفئة الضالة الغريبة على المجتمع السعودي وتقاليده هذه الوحدة جعلت المواطنين يلتفون بشكل جماعي حول أجهزة الأمن يساندونها ويقدرون

أدوارها وهم بذلك يلتفون حول مكاسبهم الوطنية الخاصة وتميزهم الإسلامي والشرق أوسطي الخاص .. لقد راقب المواطن السعودي تحولات الأوضاع التاريخية فيما حوله وما هو بعيد عنه من دول العالم النامي على مدى نصف قرن مضى وشاهد كيف أدت الانكسارات الاجتماعية نتيجة قلق الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى تراجع مستويات دول كانت قوية جداً ولذلك فالمواطن السعودي كيفما تعددت مطالبه يعي جيداً في المقابل أهمية مكتسباته وثوابت أساسيات تنمية أرضه وهو يعي جيداً أن ذلك لا يتحقق إلا بوحدته الوطنية والإجتماعية ، وهي الوحدة التي تلتف خلف أجهزة الأمن والقيادة لأن الوحدة وحدها هي التي تحقق النمو وتحافظ على المكاسب بالوقت نفسه .

س : سمو الأمير ، أين أصبحت فكرة الحوار في المملكة والتي طرحها سمو ولي العهد الأمير عبد الله وأي شوط قطعته ؟.

ج : إن الدولة تعمل على بناء مؤسسات جديدة والكل يشهد ما تحققه المملكة على هذا الصعيد إنطلاقاً مما يفرزه التفاهم الداخلي من إيجابيات .. وأعتقد أن فكرة الحوار التي طرحها سمو ولي العهد الأمير عبد الله حفظه الله كان لها وقعها الكبير في المملكة .

وأشير إلى أن فكرة الحوار هي تكريس للوحدة الوطنية وهو أمر يسير على خطى واضحة وفاعلة . وفي هذا السياق لنحدد الأمور كما هي .. الدولة تتعهد ببناء الأساسيات للنمو .. أما عندما تكون هناك وجهات نظر في التفاصيل وما المفترض أن تكون له الأولوية فإن ذلك يتم عبر الحوار . الحوار يفرز نوعاً من التفاهم حول الإيجابيات ولا يقفز فوق الواقع في عملية بناء المؤسسات الجديدة .. نحن نسعى إلى تطوير شامل للمجتمع كله وهنا لا بد من مراعاة مدى تقبل المجتمع وتأهيله لذلك .. فمطالب الإصلاح

التي يقدمها البعض والتي يراد بها القفز على حقيقة أوضاع المجتمع كأنهم يريدون من الدولة أن يكون لديها عصا سحرية وهذا أمر غير ممكن لأن الأمر ليس عبارة عن إدارة تقنية ومهنية . نحن نريد مشاركة الجميع في عملية البناء الاجتماعي الذي باشرنا بتنفيذه وعدم خسارة أحد في هذه المسيرة التي يجسدها الحوار الذي أطلقه سمو ولي العهد لجمع الناس حول رعاية مصالحهم بما يستطيع المجتمع أن يتقبلها .

س: سمو الأمير .. على خلفية الحوار الذي تشهده المملكة كيف تقرأون الخطوة المهمة التي أنجزتموها في إقرار المرحلة الأولى من الإنتخابات البلدية ؟.

ج: إن القرار المتعلق بالإنتخابات البلدية يندرج في إطار الخطوات الإصلاحية الجارية ، حيث تشكل نقلة نوعية في مسيرة المملكة وأشير في هذا الصدد إلى أن خادم الحرمين الشريفين حفظه الله كان أعلن في

١٦ ربيع الأول ١٤٢٤هـ الموافق ١٧ مايو ٢٠٠٣م وثيقة توسيع نطاق المشاركة الشعبية والتأكيد على استمرار الدولة في طريق الإصلاح السياسي والإداري ومراجعة الأنظمة والتعليمات وأحكام الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية والحرص على المراجعة الذاتية لكل الشئون الداخلية وسميت هذه الوثيقة (وثيقة الملك فهد) ، وإستكمالاً لذلك أقر مجلس الوزراء بعد أربعة أشهر من ذلك التاريخ مشاركة المواطنين في إدارة شئونهم المحلية عن طريق الإنتخابات .

ولا شك في أن الحوار أسهم في التوصل إلى صياغة هذا النوع من المشاركة فجاء قرار تفعيل المجالس البلدية الذي وافق خبراء الأمم المتحدة على مراحل إجرائها ليعطي دليلاً على التطور الذي يشهده المجتمع السعودي وعلى حكمة التدرج في الإصلاحات بما يتناسب مع طبيعة

مجتمعنا حيث ستنطلق الإنتخابات في منتصف تشرين الثاني نوفمبر المقبل .

س: سمو الأمير ، أين دور القطاع الخاص في كل ذلك وكيف تعملون على إشراكه فعلياً ؟

ج: إن الدولة تعمل على خلق البيئة المناسبة لمشاركة القطاع الخاص حيث وضعنا البنية التحتية اللازمة لخدمة المستثمرين وتسهيل شئونهم ورعاية مصالحهم إذا كانت السيولة مرتفعة في أسواق المملكة ، ونحن نعمل على مشروعات لتنظيم الاستثمار الآمن فإن للقطاع الخاص دوراً رئيساً وهنا أدعو رجال الأعمال إلى الاستثمار في الداخل حيث الأمن والأمان والاستقرار وضمان النجاح ، وأذكر بأن الدولة تسعى لتسهيل شئون المستثمرين حيث القروض الميسرة للمشروعات والخدمات مؤمنة على مستوى عال .

س: كيف تدير المملكة الثروة البترولية في إطار تطوير الاقتصاد ؟.

ج: لقد شهدت صناعة البترول السعودية تطورات مهمة خلال السنوات السابقة حيث تحرص المملكة على تطوير هذا القطاع وتنظيمه نظراً للدور الذي يلعبه على المستوى العالمي وهو صمام الأمان للأسواق العالمية لكن هذه الصناعة التي تحتل أولوية في المملكة يندرج تطويرها ضمن مسيرة النهضة الاقتصادية الوطنية ، حيث تم التركيز حالياً على الغاز الطبيعي والذي يحتل موقعاً مهماً وحيوياً في صناعة البترول في البلاد . الصناعة البترولية السعودية تسير بنجاح متميز وفق الخطط التي وضعتها المملكة لأنها مبنية على أسس إقتصادية سليمة ونحن ننتج الثروات الكبيرة بتكلفة تعد الأقل في العالم . لقد أثمرت عمليات التنقيب إلى زيادة إحتياطي المملكة من الغاز ، وهي الآن تحتل المركز الرابع في

العالم لأكبر احتياطي للغاز . وأقول إن البترول سيبقى إلى مرحلة طويلة يشكل العنصر الأساسي للاقتصاد ، لكن التحدي الموضوع أمامنا هو في كيفية تنظيم هذا القطاع والاستمرار في تطوير وتوسيع مجال الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص أما الأهم من ذلك فهو يكمن في تطوير الاقتصاد الوطني والوصول إلى مشروعات مساندة للثروة الرئيسة وهو ما نضعه من هدف رئيسي أمامنا .

س: سمو الأمير .. أسعار النفط ارتفعت بشكل جنوني خلال الفترة الأخيرة ، كيف تقرأ هذه الفورة في الأسعار ؟ وما الدور الذي تلعبه المملكة في تهدئة الأسواق ؟.

ج: نحن لا نتعامل مع الملف النفطي بطريقة مبسطة ، فمسؤوليتنا تقتضي العمل على تأمين الاستقرار النفطي في السوق وهذا دور اضطلعنا به تاريخياً لأن انعكاسات فوضى الأسعار في هذه المادة لا تقتصر على بلد بعينه ، إنما لها تداعيات عالمية والمملكة جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي وبذلك فإن ارتفاع الأسعار له انعكاسات اقتصادية سلبية علينا أيضاً ، وإن كان المردود المالي يمثل مستويات قياسية للمملكة والدول النفطية حالياً إنما التأثيرات السلبية على بقاء عملائنا وزبائننا اقتصادياً تلقي بظلالها على المملكة لأن الاقتصاد العالمي مرتبط عضوياً بعضه ببعض .

إن ارتفاع أسعار النفط ليست أسبابه الوحيدة الأوضاع غير المستقرة في المنطقة والعراق تحديداً ، بل أن الشركات العالمية تتحمل مسؤولية أيضاً بالإضافة إلى أن الطلب العالمي يزداد بشكل كبير ، وبالتالي لا يمكننا أن نترك الفوضى تعم السوق العالمية فنحن نلبي الطلب العالمي على النفط وهذا ما يفسر زيادة الإنتاج اليومي للنفط في المملكة ، واستعدادنا لزيادة الإمدادات وفي وسعنا أن ندير على الفور طاقات إنتاجية غير مستغلة تزيد

على ١,٣ مليون برميل يومياً إذا اقتضت الضرورة وهدفنا أن نعيد أسعار النفط إلى طبيعتها أي ٣٠ دولاراً للبرميل . وأؤكد على حكمة ولي العهد الأمير عبد الله وكلامه بالتزام المملكة أن تفي مسؤولياتها والتزاماتها كممون نفطي رئيس لكي تضمن حصول عملائها وأصدقائها الأمريكيين وغير الأمريكيين على ما يحتاجونه من إمدادات نفطية بغية المحافظة على استقرار الاقتصاد العالمي وعودة الأسعار إلى طبيعتها .

س: الإرتفاع الكبير المفاجئ في أسعار النفط أدى إلى توفير فوائض كبيرة في الميزانية العامة كيف سيتم التصرف بهذه الفوائض ؟.

ج: تضع الدولة في مقدمة أهدافها العمل المستمر والدائم على تحقيق الرفاهية والازدهار لأبنائها المواطنين ، وهذه الفوائض الكبيرة هي نعمة من الله ستنفق بما يحقق تلك الأهداف على مختلف مناطق المملكة ومواطنيها بصورة متوازنة وعادلة للجميع ، وكما قال سمو ولي العهد رعاه الله فان الفائض سينفق كله على التنمية بما يحقق رفاهية المواطنين مع التركيز على المشاريع ذات الأثر المباشر والكبير عليهم مع الحرص على أن تكون شاملة للمناطق كافة وبالذات الأكثر إحتياجاً إلى المرافق والخدمات العامة وتم توجيه وزير المالية بتخصيص مبلغ ٤١ مليار ريال (نحو ١١مليار دولار) لهذا الغرض .

والجانب الأكبر من هذا الفائض سيخصص لسداد جزء من الدين العام الذي يؤثر بصورة مباشرة على سمعة الاقتصاد ومتانته وتسديد الدين سينعكس إيجابيا على السوق ويمنحنا المزيد من المرونة في الميزانيات المقبلة وتوجيه المبالغ التي كانت مخصصة لخدمة الدين إلى الإنفاق التنموي ، وسيخصص من الفائض مبلغ ثلاثين ألف مليون ريال تنفق على مدى خمس سنوات على القطاعات الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة ، وهي اعتمادات

إضـافـيـة غـيـر مـا يخـصـص سنوياً لهـذه المشـاريع والبرامـج في الميـزانيـات السنوية للدولة ، والقطاعات التي سيتم التركيز عليها في ضوء احتياجات المواطنين الملحة هي مشاريع شبكات المياه والصرف الصحي وتصريف السيول ، وبرنامج عاجل لإقامة طرق سريعة داخل المدن والقرى وخارجها ، وبرنامج لتطوير الرعاية الصحية والعناية أيضاً بالأم والطفل ، وبرنامج سريع لاستكمال بناء المدارس ، وكل ما يتعلق بأبنائنا وبناتنا وهم عدة الغد وذخيرة المستقبل ، وبرنامج لزيادة رأس مال صندوق التنمية العقاري لتسريع الإستجابة لطلبات الإسكان وتقليص فترة الانتظار .

س : سمو الأمير .. في إطار التطوير الاقتصادي كيف يتم التركيز على العنصر البشري ؟.

ج : كل التطوير الاقتصادي لا معنى له إذا لم تتول كفاءات بشرية مؤهلة قيادة إدارته وأنظمته ، ولذلك نحن نضع العناية بالإنسان في موقع الاهتمام الأول . نحن لا نريد أن نعيش وفق حقيقة تقول بأننا نملك ثروة من شأنها أن توفر أرقام ميزانيتنا المالية كل عام بل سنكون في حالة تغطية شاملة باذلين الجهد لتنويع الاقتصاد وإيجاد ثروات مساندة وإشاعة فرص الاستثمار للآخرين وتوفير أنظمة وأجهزة إدارية قادرة على إعطاء صورة متقدمة في وطننا ، نحن نملك فرصاً واسعة لكي نضاعف قوانا الاقتصادية ونعمل لذلك من خلال تطوير الكادر البشري والأنظمة . وأشير إلى بعض الخطوات المتخذة في هذا المجال حيث يتم الإعداد لمشروع تنظيم الجهاز الحكومي والموظفين بهدف استغلال الموارد المالية والبشرية بكفاءة عالية وتحسين أساليب العمل وتطوير الرقابة والمساءلة الحكومية .

نص كلمة
صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود أمير منطقة الرياض بمناسبة حفل تسليم جائزة خدمة المجتمع في الغرفة التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية *

بسم الله الرحمن الرحيم ..

والصلاة والسلام على نبيه الكريم وأصحابه الغر الميامين ..

أيها الإخـوة ..

سعدت هذه الليلة أن نجتمع وإياكم لحضور جائزة خدمة المجتمع والتي تقيمها الغرفة التجارية في الرياض لنحتفل ونكرم من مدوا أيديهم إلى خدمة مجتمعهم وهم نخبة يمثلون الكثير من رجال الأعمال .

أيها الإخـوة ..

لاشك أن العمل الخيري هو من ركائز المجتمع وهو من الأساس ما يمليه علينا ديننا ، والتراحم بين أفراد المجتمع لن يأتي إلا بخير ، لاشك أن الزكاة مطلوبة من كل مسلم ومن كل قادر عليها بأنصبة معروفة لكم جميعاً لكن العمل الخيري أعتقد أنا أن فيه راحة للنفس وفيه شعور بالمواطنة والتراحم بين أفراد المجتمع ، نحن في مجتمع عرف والحمد لله بالتراحم والتواد والتواصل والمساعدة ، كنا في الماضي كل أهل مدينة أو قرية أو حارة أو سوق مثلاً كما يقال في الدارج عندنا هنا أو في كل قبيلة يشعر كل أفراد هذه المجتمعات

---

* جريدة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ٤/١٠/٢٠٠٤م ، العدد ١٣٢٥١ .

بالتواصل بينهم ويقوم العمل بشكل فردي الجار لجاره والقريب لقريبه كل واحد يتكاتف مع الثاني مع الآخر ويقوم العمل الخيري .

بهذه الصفة في هذا الوقت الذي تكثر فيه مشاغل الناس ، وربما الإنسان ما ينتهي من بعض الأمور القريبة منه ما بالك بالأبعد ، هنا تقوم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الخيرية بهذا الدور وتكفي الإنسان مؤنة البحث ويقوم عليها والحمد لله رجال ثقات عندما نتكافل ونتعاون ونتراحم ، فيجب أن يعرف الإنسان أن الإنسان ضعيف الإنسان بشر الإنسان مهما بلغ من السلطة أو النفوذ أو العلم أو المال أو حتى القوة الجسدية يوم من الأيام سيواجه ربه ، تحت الثرى ، تحت التراب ، كما هو تراب فلنعمل لهذا اليوم نحن والحمد لله مسلمون نعرف أن الإنسان لابد له يوم أن ينزل في هذا القبر ، هذا هو بيته الأساسي إذا ديننا يفرض علينا أن ننظر لما بعد الحياة ، أن ننظر لما بعد القوة ، لما بعد المال ، لما بعد النفوذ ، لما بعد السلطة ، لما بعد العلم ، هل عملنا في دنيانا النافع ونرجو من الله عز وجل أن يعفو عنا ويغفر له وأن يقدر ما عملناه جميعاً ويرحمنا عندما لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

هنا أقول يا إخوان نحن والحمد لله مؤمنون ، ومادمنا مؤمنين ونعرف هذا فلنذكر بعضاً منا نذكر آباء بعض آبائنا أو أقاربنا ماذا كانت أحوالهم وأنعم الله علينا بهذه النعم الكثيرة ، يجب أن نتعاون وأن نتضامن جميعاً حتى نكفل بعد توفيق الله قبل كل شيء لأفراد مجتمعنا المحتاجين كل في مجاله كل في عمله كلنا جميعاً أن نعمل جهدنا و، وأنا قلت سابقاً وأكرر كما أن في مال الإنسان زكاة في جاهه، في نفوذه ، في عمله ، يزكي بها نفسه حتى يشعر أنه عضو في هذا المجتمع وإنه اليوم يساعد من يحتاج ، من يضمن في هذه الحياة أن الإنسان يكون غداً محتاجاً مثل هذا .

هنا أقول يا إخوان بكل صراحة ، أنا لا أشكو أبداً من تضامن المجتمع من رجال الأعمال بل أقول بحكم تشريفي بالاشتراك في عمل كثير من أعمال الخير ، أقول تشريفي وأنا أعني هذا ، أجد من الجميع كلهم التعاون وأجد منهم المبادرة في أعمال الخير ونريد الأكثر والأكثر والأكثر ، والذي لم يستطع أن يعمل اليوم يستطيع أن يعمل غداً ، والذي يقصر منا اليوم يعوض غداً .

أيها الإخــوة ..

الدولة دعمت في كل المجالات بكل أجهزتها في عمل الخير في كل مناطقها في كل مدنها وقراها ، لكن يجب أن يكون هناك تعاون كامل من المجتمع بمساعدة الدولة ، بدعم الدولة ، نحن نقول دائماً وأنا أقول هذا كرجال الأعمال يجب أن نخصص كثيراً من مرافق الخدمات بمعنى أن القطاع الأهلي يديرها أو يشترك في إدارتها كلياً أو جزئياً ، وهذا شيء تسعى فيه الدولة يومياً إذاً من الأولى أن العمل الخيري أن يقوم به أفراد المجتمع كلهم ، ولا يعتمد فقط على جهد الدولة وإن كان أساسياً ، لكن كل يعمل جاهداً ما يستطيع ، الذي يستطيع مثلاً أن يتبرع بهذا القلم فليكن ومن يستطيع أن يتبرع بهذا المبنى فليكن ، الإنسان كما يستطيع وما تسمح به نفسه .

أيها الإخــوة ..

مثل هذه الليلة علينا جميعاً أن نحرص على حضورها وعلى أن نكون مندوبين كمجتمعنا ، كل منا في مجتمعه في محيطه في شركائه بزملائه ، حتى ننشر الخير حتى نسمع الكلمة الطيبة وأقولكم والحمد لله أبشروا بالخير كله مادام نحن نسعى إلى الخير ونعمل في سبيله والحمد لله ، والحمد لله قبل كل شيء على ما أبلغنا ونسأل الله عز وجل أن يزيد من فضله وأن يجعلنا هداة مهتدين . أخوة متحابين متعاونين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

نص كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية بمناسبة الإجتماع الدوري الثالث والعشرين لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في دولة الكويت*

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة

والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ..

أصحاب المعالي الإخوة وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم في هذا الإجتماع الدوري الثالث والعشرين لمجلسكم الموقر بدولة الكويت الشقيقة وبرعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وسمو ولي عهده الأمين الشيخ سعد العبد الله الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح وبالوفادة والكرم الأصيل من الشعب الكويتي الشقيق ،كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أرحب بمعالي الأخ الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة وزير داخلية مملكة البحرين الشقيقة مواصلاً مسيرة معالي الأخ الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الذي كان من المشاركين الأوائل لمجلسكم هذا وكذا مجلس وزراء الداخلية العرب .

---

* جريدة الرياض السعودية ، الصادرة بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٤م ، العدد ١٣٢٥٧ .

وقد أسهم الشيخ محمد آل خليفة مساهمة فعالة في مسيرة الأمن ليس في البحرين فقط ، ولكن على مستوى الوطن العربي كله فله الشكر والتقدير.

أيها الإخوة ..

ليس جديداً أن نؤكد مكانة وأهمية منطقة الخليج العربي قديماً وحاضراً ومستقبلاً ، كما أنه لم يعد خافياً ما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية كبرى وذلك بحكم مركزها الحيوي في الإتصال بين قارات العالم وما تمتلكه من ثروة نفطية كبيرة من حيث المخزون والإنتاج العالمي ، وما تحتله من موقع مهم في المنطقة العربية ، وما تقوم به من دور حيوي في الصراع العربي الإسرائيلي ، كل ذلك أهلها لأن تكون محط اهتمام القوى العالمية المتعددة وفي الوقت نفسه في مقدمة الدول المستهدفة من القوى المعادية .. ومثل هذا الواقع يفرض مسؤوليات عظيمة ويستوجب جهوداً كبيرة ، وهذا ما نعمل عليه جميعاً لكي تكون هذه المنطقة آمنة مستقرة .

أيها الإخوة ..

إن ما تقوم به الجماعات الضالة في الفكر والضالة في الفعل لن يمكنها بإذن الله من النيل مما تحقق لدولنا من خير ونماء ، وندرك جميعاً أنهم يسعون بفكرهم الضال وبدعم ومساندة أعداء هذه المنطقة وأعداء الأمن والسلام في كل مكان إلى الإضرار بمصالح منطقتنا وتعطيل مسيرتها التنموية معتمدين إشاعة الرعب وتهديد الإستقرار وتخريب ما تحقق لنا في دولنا من إنجازات كبيرة وما تهيأ للمواطنين من مكتسبات حضارية عظيمة لكن الحق يعلو دائما ولا يعلى عليه والشر مندحر بإذن الله ، ثم بتكاتف وتلاحم مجتمع هذه المنطقة الكريمة وبالجهود الأمنية المتواصلة لدحر الضالين والحفاظ على ما تحظى به دولنا من أمن وأمان دائماً إن شاء الله .

وتدركون أيها الإخوة أن مواجهتنا للإرهاب كانت ولا تزال مواجهة حادة وكبيرة وقوية جداً أذهلت الأشرار ومن يقف خلفهم ، إلا أن ما تحقق من إنجازات أمنية لدولنا في مواجهة متواصلة مع الإرهاب والإرهابيين ليس كافياً ، فكل إنجاز لا بد أن يتبعه إنجاز آخر وذلك في إطار جهودنا لتعزيز مسيرة التعاون القائم بين دول المنطقة ومضاعفة التنسيق المستمر بين أجهزتها الأمنية على النحو الذي نتغلب معه على كافة الصعوبات ونستطيع من خلاله زيادة قدرة المواجهة للتهديدات والتحديات الآنية والمستقبلية لتظل هذه المنطقة كما هي آمنة مستقرة لأهلها والوافدين إليها بإذن الله تعالى .

أيها الإخــوة ..

أعلم أن جدول إجتماعكم حافل بالعديد من الموضوعات المهمة في إطار مسؤولية هذا المجلس أمام قادتنا الأعزاء وأبناء دولنا الأوفياء .

وإنني لأرجو الله العلي القدير أن يوفقنا إلى القول الصائب في نقاشاتنا وإلى القرار السديد فيما نتوصل إليه من خلال التشاور والتحاور ، وأن يجعل إجتماعنا اجتماعاً مباركاً لما فيه الخير والصلاح لدول منطقتنا ومجتمعاتنا العربية والإسلامية ولكافة أبناء المجتمع الإنساني الكبير ، وأن يكون نصيبنا من كل لقاء المزيد من التوفيق والسداد ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

شاكراً ومقدراً لأخي معالي الشيخ نواف الأحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة الكويت الشقيقة ، ما بذله من جهود مخلصة لتهيئة فرص النجاح لاجتماع هذا المجلس في دورته الثالثة والعشرين ، وكذلك الشكر والتقدير لمعالي أمين عام مجلس التعاون الأخ عبد الرحمن بن حمد العطية على ما يبذله من جهود موفقة لكمال نجاح مهمات اجتماعنا .

مقابلة صحافية مع

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز الأمين العام للهيئة العليا للسياحة في المملكة العربية السعودية حول النشاط السياحي في المملكة *

س: بمناسبة إحتفالية المناطق والمدن بعيد الفطر الكثير يبرز تساؤل هو لماذا لا تتولى الهيئة العليا للسياحة تنظيم تلك الفعاليات عبر لجنة رئيسة ليتفرع منها لجان بالمناطق ؟.

ج: نحن في الهيئة العليا للسياحة نحفز ونقدم بالتشجيع والدعم ، لكن أن تقوم الهيئة بالسيطرة على القرارات على المستوي المحلي ، فهذا لا نريده وفي تصورنا في هذا المجال والذي بدأنا فيه العام الماضي هو أن نقوي بنية الأجهزة المحلية ونكونها ونساعدها حتى تنطلق وفق سياحة محلية منظمة ، فستشهد في فعاليات العيد هذا العام والأعوام القادمة أكثر فعاليات متطورة في المناطق ، وسيتم في القادم تطوير ما يسمى بـ «الروزنامة السنوية» بأن تكون فعاليات طوال العام وليس في الصيف أو العيد فقط .

س : وقعتم هذا العام عقداً لتنفيذ ما يسمى بـ « سياحة نهاية الأسبوع » فما المقصود من ذلك ؟ وما هي آليته ؟.

ج: وقعنا العقد لهذا الجانب المهم للبدء فيه بعد شهر رمضان المبارك لسياحة نهاية الأسبوع ، فنحن نحاول أن ننمي المنتجات والبرامج السياحية المتوافقة مع قدرات وإمكانيات المناطق ومكوناتها التراثية والثقافية والبيئية التي من الممكن أن تنمو بنجاح ، فندعو المناطق أن تركز عليها أكثر وأن تشتت

---

* جريدة الرياض السعودية ، الصادرة بتاريخ ١١/ ١١/ ٢٠٠٤م ، العدد ١٣٢٨٩ .

جهودها من أجل تقليد المناطق أو المحافظات الأخرى ، بمعنى تنمية ما لديها من مناخ مناسب لها .

س: هناك من يقترح على خلفية نجاح ما قامت به بعض القنوات الفضائية في فعاليات الصيف من رصد لفعاليات الصيف بتخصيص « قنوات فضائية سياحية » ترصد الجوانب والفعاليات السياحية في الصّيف والأعياد ونحو ذلك من المناسبات المختلفة وبنقل مباشر ؟.

ج: هذا جانب مهم ، وهذا يأتي فيه دور القطاع الخاص فالجانب السياحي ينبغي أن يشارك فيه القطاع الخاص بشكل قوي ، وهذا من الجوانب التي طرحت في الخطة التنفيذية المركزة للعامين القادمين التي أقرت مسودتها حالياً وستعرض بشكل نهائي لإقرارها على مجلس إدارة الهيئة في ٢٤ شوال المقبل لهذا العام فهي خطة قوية سيتم خلالها إطلاق كثير من مشاريع الهيئة العليا وتصور واضح لمهام محددة ، من ضمنها ما يتعلق بالاستثمار ، ومنها ما يتعلق بالقطاع الخاص . ومن ذلك القناة التلفازية وسنحفز القطاع الخاص في ذلك .

وفي هذا الجانب أود أن أشيد بالتفاعل الكبير الذي لاحظه الكثير في تغطية فعاليات الصيف العام الماضي ، والذي قام عليه التلفاز السعودي وبعض القنوات الفضائية .

س : ما يتعلق بطرح الحوافز على المستوى الفردي وكذلك مستوى المدن والمحافظات والمناطق لأفضل برنامج أو فعالية سياحية ، هل تولون ذلك جانباً لديكم ؟.

ج: بالطبع ، فقد أعلنا سابقاً عن جائزة أفضل تصوير فوتوغرافي ، وقريباً سنعلن تصور لما يتعلق بتحفيز للفعاليات والمنتجات السياحية على مستوى الأجهزة الحكومية أو على مستوى القطاعات السياحية .

وفيما يتعلق بمستوى الحافز على مستوى «المدينة أو المنطقة» فهذا ندرسه بعناية ، وما يهمنا حالياً هو التركيز على ما تقدمه (٢١) لجنة سياحية موجودة لنعمل معهم عن قرب حتى ينتجوا «الروزنامة السنوية» للعام القادم ، ودعمنا سيكون مادياً وعينياً ولوجستياً وإدارياً وفنياً ودعماً قوياً جداً ، فنحن نريد أن تتحول اللجان السياحية تدريجياً لتكون أجهزة سياحية في هذه المناطق والمحافظات ، وسيتم التركيز الأولي على (٤) مناطق في المملكة التي تمثل قواعد سياحية مهمة في المملكة ، وهذا ما ستسمعه وتقرأه في الخطة السنوية آخر شوال .

س : الزائر المتجه عبر الطرق الرئيسة كما في طريق (جدة ـ مكة) يلاحظ أن مثل هذا الطريق المهم يفتقد الجانب الجمالي السياحي بين جنباته ، بمعنى أن المؤمل أن تعكس هذه الطرق الواجهة الحضارية السياحية للمملكة ، فهل تدرسون ذلك واستثمارها مع وزارة النقل والقطاع الخاص ؟.

ج : أود أن أشير إلى أن هناك تعاون ممتاز مع وزارة النقل ممثلة في الوزير السابق الدكتور ناصر السلوم ووزيرها الحالي الدكتور جبارة الصريصري ومنسوبي الوزارة بشكل عام ، فحالياً وقعنا مع الوزارة إتفاقية مذكرة تعاون ، وهناك فريق عمل كان آخر اجتماع لهم في رمضان ، وهذه اللجنة تدرس في مذكرة التعاون قرابة (٦) جوانب أساسية سيتم من خلالها تطوير الطرق سياحياً ، من ضمن ذلك ما يتعلق بإستراحات الطرق وتطوير الطرق السياحية ، وقد زودنا وزارة النقل بـ(٩) مناطق سياحية وما تضمه طرقها من جوانب سياحية خلال الخمس سنوات القادمة ، والوزارة بدأت الآن تبحثها وتمحصها وتمررها على مجالس المناطق وهذا ما سنستمر فيه مع الوزارات الأخرى التي لديها جوانب خدمية سياحية وأجيِّر هذا السؤال كذلك لمعالي وزير النقل لدراسته بشكل أساسي .

س: أعود كذلك وأركز على طريق (جدة – مكة) ، فالقادم من خارج المملكة المتجه لأداء العمرة والحج عبر هذا الطريق يأمل أن ينظر من خلال هذا الطريق بعض الملامح السياحية والدينية منها ؟.

ج: لا شك أن هذا الطريق مهم ، فالمملكة وعنايتها بالحرمين الشريفين والمشاعر وضيوف الرحمن عناية تتعدى أي تصور يتعلق بسياخة أو غيرها ، فهذه خدمة أثبتت المملكة عنايتها بها في شتى المجالات ، فالقيادة الرشيدة على رأس هذه الخدمة، فأعتقد أن هذا الجانب سيجد الدعم قريباً ، وهناك أفكار كثيرة لهذا الطريق ، وصاحب السمو الملكي الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز أمير منطقة مكة يعتني بهذه القضية عناية خاصة .

س : وماذا بشأن القرى والمحافظات الصغيرة التي تكثر فيها المزارع ؟.

ج: لدينا ما يسمى بـ« السياحة الريفية » وقد دفعت الهيئة العليا للسياحة عقد الدراسة الأساسية لنتعاون مع وزارة الزراعة ووزارة الشؤون البلدية والقروية لدراسة ما نسميه بـ« السياحة البيئية » بأن نقيم النزل الريفية في المناطق الريفية والمزارع التي بها مقومات الخدمات حتى يستطيع المواطن السعودي الذهاب لتلك المناطق الريفية وفق برامج سياحية مترابطة ويتمتع بسكن مريح ، وسينتج عن هذا البرنامج توفير فرص عمل للشباب السعودي من خلال الحرف والفعاليات الثقافية والفنية والمحلية ، هذه تصورات بدأنا نعمل بها وننفذها بالتعاون مع وزارة الزراعة والبلديات ونجد دعما غير محدود من صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبد العزيز وزير الشؤون البلدية والقروية ومن معالي وزير الزراعة ، ومن ذلك توجيه فريق من رؤساء البلديات بالمملكة لإيطاليا للإستطلاع حول ما يتعلق بترميم القرى القديمة والسياحة الثقافية والريفية، وهذا الفريق يشكل النواة الأولى فلدينا قرابة ٦٠ رئيس بلدية ومجمع قروي يملكون إستطلاعاً شاملاً حيال ذلك فلهم دور في ذلك .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد المهندس سعد المعجل
نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية
في الرياض في المملكة العربية السعودية
حول الاستثمار في قطاعي السياحة والصناعة *

س : بوصفك أحد المتخصصين في القطاع الصناعي ، كيف ترى مستقبل هذا القطاع في السعودية ؟.

ج: من المعروف أن السعودية تعتبر من أكبر الدول العربية إنتاجاً صناعياً وأكثرها قابلية للتطور ، ففي العام قبل الماضي فقط أصدرت وزارة التجارة والصناعة تراخيص صناعية لإنشاء أكثر من ١٣٢٠ مصنعاً جديداً في مختلف الأنشطة الصناعية تقدر مبالغها بنحو ٣١ مليار ريال (٨,٢ مليار دولار) ، وهذا المبلغ وفقاً لتقارير الوزارة ، يشكل ١٢,٥ في المائة من إجمالي تمويل المشاريع الصناعية القائمة حتى نهاية ذلك العام ، والتي يبلغ عددها في السعودية ٣٥٩٩ مصنعاً تصل استثماراتها إلى نحو ٢٥٠ مليار ريال (٦٦,٦ مليار دولار) . وفي الوقت نفسه تتوفر للقطاع الصناعي السعودي قاعدة تحتية تساعده على تقديم المزيد من الدعم للاقتصاد الوطني ، مثل شبكة النقل والمواصلات الحديثة، وإقامة المرافق المساعدة من كهرباء ومياه وغير ذلك . ولكن هذا القطاع بحاجة مستمرة للتطوير والتحديث ، ومن هنا فإن المأمول أن تلتفت الجهات الحكومية ذات العلاقة بتوجيه المزيد من الدعم والرعاية للمدن الصناعية .

س : في إعتقادك ما أثر الموارد النفطية في القطاع الصناعي ، وهل تمت الاستفادة من تلك الموارد في دعم الاستثمار الصناعي ؟ .

---

* جريدة الشرق الأوسط البريطانية ، الصادرة بتاريخ ١٥/ ١١/ ٢٠٠٤م، العدد ٩٤٨٤ .

ج : لقد اهتمت الدولة بإتاحة منافذ جديدة ومتنوعة لتمويل القطاع الصناعي وذلك من خلال صناديق التمويل المتخصصة ، مثل صندوق التنمية الصناعي وصندوق الاستثمارات العامة وغيرهما ، وكان للسياسات والخطط الاستثمارية في القطاع الصناعي إجمالاً ووضوح الرؤى حولها أثرها في توجيه جزء كبير من الإيرادات النفطية لتّمويل المشاريع الصناعية ودعمها لتتحول من خانة الإنتاج المحلي المحدود إلى آفاق التصدير ، والتي جعلت هذا القطاع ينمو في صادراته سنوياً بنحو ١٤ في المائة ، وهذا يمثل بحد ذاته طفرة نوعية وكمية لهذا القطاع الحديث نسبياً . ويمكن الإشارة إلى الفائض الكبير الذي تحقق هذا العام من إرتفاع أسعار النفط ، والذي وجهت الدولة بتخصيص جزء منه لمقابلة التوسع في بعض مشروعات التنمية ، وهو توجه حميد يمكن تطويره خصوصا في مشاريع القطاع الصناعي الذي يتميز بالاستقرار والاستدامة .

س : ما نسبة مساهمة الصناعة السعودية في الناتج الإجمالي ، وما المستقبل المنظور لتلك المساهمة ؟.

ج: كما سبق الإشارة ، فإن الدولة والقطاع الخاص ماضيان بكل العزم لتعزيز القدرات الإنتاجية والتصديرية لهذا القطاع ، بل إن السعودية صارت متميزة وصاحبة كلمة عليا في بعض الصناعات مثل البتروكيماويات والمنتجات البلاستيكية وصناعة الأغذية وصناعة مواد البناء ومتعلقاته ، وتصل بضائعها إلى أكثر من ١٢٠ دولة على مستوى العالم . ورغم أن حصة الصناعة إلى إجمالي الناتج الوطني الإجمالي لا تزيد كثيراً على ١٠ في المائة ، إلا أن المستقبل واعد أمام هذا القطاع ، وخصوصاً بعد التطور في عمليات إستقطاب الخبرات ورؤوس الأموال الأجنبية للدخول إلى السوق السعودية .

س : كيف تنظر إلى مساهمة رأس المال الأجنبي في التنمية الصناعية بالسعودية ؟.

ج: في حقيقة الأمر إن للبيئة الاستثمارية الملائمة أبلغ الأثر في تطوير علاقات التعاون الاستثماري الدولي والثنائي ، وبالنظر إلى تجربة السعودية في هذا الجانب نجد أن القطاع الصناعي استفاد من الحوافز المشجعة التي منحها نظام الاستثمار الأجنبي الجديد لاستقطاب رؤوس الأموال الدولية للاستثمار في السوق السعودية والاستفادة مما يتيحه النظام من مزايا عديدة والتي منها حرية نقل الأموال من الداخل وإليه وفتح المنافسة وتطبيق مفاهيم الحماية في نطاق محدود . وهذه الحوافز أسهمت إلى حد كبير في إقبال العديد من المستثمرين العرب والأجانب والدخول في مشروعات صناعية مشتركة مع الجانب السعودي . وقد وصل عدد المصانع المنتجة والعاملة بموجب نظام الاستثمار الأجنبي حتى عام ٢٠٠٢، إلى ٤٨٨ مصنعاً بإجمالي استثمارات تفوق ١٣٤ مليار ريال (٣٥,٧ مليار دولار) ، تمثل نسبة ٧٦,٦ في المائة من حجم استثمارات القطاع الصناعي المشترك وأكثر من ١٢ في المائة من إجمالي عدد المصانع القائمة بالسعودية . ومعظم هذه الاستثمارات تتوجه إلى قطاع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية ، وفي ذات الوقت فإننا نتطلع في القطاع الخاص إلى مضاعفة الجهود والعمل حتى نرى الصناعة السعودية قد حققت الآمال المعقودة عليها سواء في إيجاد التنويع اللازم للقاعدة الإنتاجية أو في استقطاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والإستفادة منها ، خصوصاً لمرحلة العولمة المقبلة ، وكذلك لما لها من دور في زيادة الفرص أمام الأيدي العاملة المواطنة تحقيقاً لسياسة السعودة في هذا القطاع .

س: من وجهة نظرك ، كيف ترى واقع المدن الصناعية في السعودية ؟.

ج: كما تعلمون أن إنشاء هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية في البلاد قد جاء استجابة للتطور الكبير الذي تشهده السعودية صناعياً وتجارياً حيث وصل عددها إلى ٨ مدن صناعية قائمة في عدد من مناطق السعودية من أصل ٢٨ مدينة صناعية تم التخطيط لها ، وذلك عدا مدينتي الجبيل وينبع التابعتين للهيئة الملكية بالجبيل وينبع ، واللتين تضمان أكثر من ٢٠٠ مصنعاً ، وهناك خطط تمت إجازة بعضها لقيام مدن صناعية جديدة ، من أهمها صناعية سدير وتبوك وحائل والجوف ونجران وضباء وعرعر والخرج والقريات والزلفي .

وتتولى هذه المدن تقديم العون للتنمية الصناعية وتشجيع الاستثمارات وتخفيف عمليات الإنشاء والتأسيس لأصحاب المشاريع ، والهيئة تتولى أيضاً دراسة العقبات التي تقف في وجه المصانع التي تضمها هذه المدن الصناعية والبالغ عددها أكثر من ١٤٦٠ مصنعاً باستثمارات تقترب من ٥٠ مليار ريال (١٣,٣ مليار دولار) ، ومحاولة استقطاب مزيد من رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لهذه المدن وتوفير الخدمات والبنى الأساسية وتوفير البيئة الملائمة والخالية من الملوثات .

س : كما تعلمون أعلن قبل فترة عن قيام مدينة صناعية جديدة في سدير فإلى أي مرحلة وصل العمل بها ؟ .

ج: لقد انتهت بحمد الله وتوفيقه حتى الآن أعمال التخطيط والتصميم للجزء الأول من المرحلة الأولى لهذه المدينة العملاقة ، وتبلغ مساحة هذا الجزء ٥ ملايين متر مربع من أصل ٢٥٨ مليون متر مربع إجمالي مساحة المدينة ، وتحملت الغرفة التجارية الصناعية بالرياض تكلفة إنجازه ، وتقوم أيضاً بعملية المتابعة والتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة للإسراع في

باقي الخطوات . وقامت الغرفة بطرح الفرص الاستثمارية في هذه المدينة على رجال الأعمال الراغبين ، خصوصاً أن هذه المدينة تعتبر فرصة طيبة أمام الصناعيين للتوسع في أنشطتهم خلال السنوات الخمسين المقبلة وسيكون لها مستقبل واعد في دعم الاستثمار الصناعي في منطقة الرياض والمنطقة الوسطى عموماً ، لكونها تمثل حلا لمشكلة العجز الحاصل في الأراضي الصناعية المخدومة أو المؤهلة الذي وصل في الرياض وحدها إلى ٧٥ في المائة من العجز الكلي في السعودية عموماً .

س : يعتبر الغاز الطبيعي واحداً من أفضل مصادر الطاقة المحلية والدولية ، كيف تنظر إلى الاستثمار في هذا القطاع خصوصاً بعد الزيادة الكبيرة في أسعار النفط عالمياً ؟.

ج : كما هو معلوم أن صناعة الغاز في السعودية نمت بشكل كبير وازداد الطلب عليه منتصف السبعينات ، وتحتل السعودية مرتبة متقدمة في إنتاج الغاز حيث يبلغ احتياطي السعودية من هذه الثروة أكثر من ٢٣٠ ترليون قدم مكعب تمثل مصدراً اقتصادياً مهماً للغاية . وفي ذات الوقت الجهود متصلة الآن لتطوير عمليات الاستكشاف والإنتاج لتعزيز استخداماته محلياً والاتجاه لتصديره إلى الخارج ، حيث أن ٤٠ في المائة من إنتاج الغاز تستهلك في توليد الكهرباء، ونحو ٢٠ في المائة منه في صناعة البتروكيماويات وتوليد الطاقة ، ونحو ١٧ في المائة كوقود لمحطات تحلية المياه المالحة ، كما يدخل أيضاً في إنتاج وتوليد العديد من الصناعات الحيوية . وتزداد الحاجة الوطنية والدولية لهذا المنتج الذي يصل إنتاج السعودية اليومي منه بعد إدخال مشروع تطوير الغاز والزيت في حرض في دورة الإنتاج الكلي إلى ٩ مليارات قدم مكعب قياسي .

س : ولكن لا يزال النفط هو المورد الرئيسي للدولة الذي يزداد الإعتماد عليه في تحريك القطاعات الاقتصادية من دون التحرك لإيجاد بدائل جديدة منافسة له ؟.

ج: نعم هذا صحيح ولعل مرد ذلك إلى حيوية هذا المصدر وجاذبيته التسويقية الدولية ، وأيضاً لأن السعودية تعتبر أكبر منتج ومصدر للنفط ولاعباً رئيسياً تتعزز بمواقفه الإنتاجية صعوداً أو هبوطاً سوق النفط العالمية ، ومن هنا تنبع الأهمية الاستراتيجية للسعودية، ولكن كل هذا لا يمنع أو لا ينبغي أن يمنع من التفكير في إيجاد البدائل الإنتاجية الأخرى ، والتي من أهمها الغاز الطبيعي ، ففي ذلك الضمانة الأكيدة لمستقبل هذا البلد والأجيال المقبلة ، وكلنا يتذكر لحظات الإنهيار الشديد لأسعار النفط الذي شايعه عدم إكتراث أو القيام بأي تدخل يذكر من المستهلكين الذين يشكلون أكبر أقطاب الاقتصاد الدولي . ونلاحظ إن العديد من الدول النفطية لا تكف عن البحث عن إنشاء مناطق واستثمارات صناعية ضخمة والدخول في شراكات دولية وثنائية تتوجه للاستثمار في المجالات والأنشطة الحديثة مثل السياحة وسوق الأسهم والخدمات المالية وصناعة التقنية وصناعة المعارض الدولية . وقد قرأت أخيراً عن إتجاه دولة الإمارات العربية المتحدة لتأسيس مجلس أعلى للاقتصاد تتلخص مهمته في دراسة الخيارات البديلة للنفط وتحقيق الرفاه الاقتصادي ، ونحن في السعودية يجب أن ندرس بجد خياراتنا المستقبلية ولعل الاستثمار السياحي أو الاستثمار في قطاع الغاز سيكون من البدائل الاقتصادية الناجحة والمأمونة .

س : وقعت السعودية أخيراً عدداً من الإتفاقيات الخاصة بالغاز الطبيعي فما الأثر الاقتصادي المتوقع لهذه الاتفاقيات ؟.

ج: لعلكم تتابعون التحول الكبير في النشاط الاقتصادي للسعودية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة ، فمن اقتصاد محدود الأفق قليل التنوع والموارد إلى اقتصاد منفتح على العالم ومتوازن في بناه وموارده وقابل للاندماج في المحيط الإقليمي والدولي . ولقد مهد هذا التحول المهم الذي واكبه تطور في ثقة القطاع الخاص وارتفاع في المداخيل المالية ، إلى تحقيق نهضة قوية ومتوازنة كان عمادها الاستثمار في النفط ومشتقاته التي ساهمت بدورها في تطور القطاعات الأخرى وأبرزها القطاع الصناعي .

كذلك مثل استكشاف المزيد من حقول الغاز الطبيعي أداة داعمة للاقتصاد الوطني وقيمة مضافة له ولدعائمه ، والاتفاقيات التي وقعتها الدولة أخيراً مع عدد من الشركات العالمية المتخصصة في الغاز تعتبر مؤشراً متجدداً لحقبة تنموية مقبلة بإذن الله ستعزز من دون شك مشروعنا النهضوي المقبل . كما أن اتفاقية إستغلال الغاز في منطقة الربع الخالي ستعود، إضافة إلى مكاسبها الاقتصادية بالمزيد من التطوير العمراني والاجتماعي لهذا الجزء من الوطن ، مما يغري المستثمرين والمطورين للإنخراط في إنجاز المشاريع الخدمية الداعمة لذلك المشروع ، وهو الأمر الذي حصل مع حقل شيبة النفطي الذي قامت أرامكو بتطويره حضاريا واجتماعياً .

س: كيف تتوقع أن يكون الطلب على الغاز الطبيعي مستقبلاً ؟.

ج: في الحقيقة إن إستغلال هذه الثروة سيزيد بالطبع من نوعية الاستخدام الصناعي والتجاري لها وسيفتح آفاقاً جديدة أمام الصناعة الوطنية ، وكذلك سوف يتيح المزيد من الفرص الوظيفية أمام أبناء الوطن . كما أن الطلب على الغاز الطبيعي يسجل إرتفاعاً مستمراً إستناداً إلى ما كان

عليه في عام ١٩٩٨م ، حيث لم يتجاوز وقتها ٣,١ مليار قدم مكعب يومياً فيما تشير بعض الإحصاءات إلى أنه سيصل إلى ما يزيد على ١٢ مليار قدم مكعب يومياً خلال السنوات القريبة المقبلة ، كما أن الطلب العالمي هو الآخر ظل يسجل ارتفاعاً مستمراً بسبب التحول في استخداماته ، وهو ما يجعل المستقبل واعداً أمام هذا البديل الذي يتميز برخص أسعاره وبمناسبته للبيئة .

نص كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية خلال منتدى الحوار الخليجي تحت عنوان « نحو إطار جديد للأمن الإقليمي» الذي عقد في مملكة البحرين *

أيها الحضور الكرام ، أود بداية أن أعرب عن فائق تقديري لحكومة مملكة البحرين الشقيقة وللمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لاتاحة هذه الفرصة المواتية لتبادل الآراء حول أحد أهم الموضوعات الدولية الراهنة والهامة لنا جميعاً.

إن أي نقاش يدور حول الأمن الإقليمي ينبغي أن يواكب الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج وهي أهمية لا تحتاج إلى تأكيد بيد أنه وفي سياق الأمن ينبغي أن نذكر أنفسنا بالأسس الهامة التي ترتكز عليها هذه الرؤية الاستراتيجية لمنطقة الخليج .

تجمع كافة الإحصائيات والتقديرات الصادرة مؤخراً عن مختلف الوكالات الدولية والوطنية المعنية بالطاقة على ثلاث موضوعات بشأن منطقة الخليج .

١- ينعم الخليج بأكبر إحتياطي للنفط والغاز الطبيعي في العالم .

٢- يختص الخليج بأضخم طاقة إنتاجية قابلة للزيادة فوق مستوياتها الحالية.

٣- إن أهمية الخليج كمصدر للطاقة تبقى في التنامي للأجل المنظور ، يعتبر الخليج جزءاً هاماً لا يتجزأ من منطقة الشرق الأوسط سواء بمفهومه

---

* جريدة الرياض السعودية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٦م، العدد ١٣٣١٤ .

الشامل أو المحدد وتحتل هذه المنظمة الجيواستراتيجية مركزاً محورياً لاطول أزمة مستمرة يشهدها تاريخنا المعاصر متمثلة في الصراع العربي الإسرائيلي.

ولا أخالني في حاجة إلى تاكيد ما تمثله المنطقة من أهمية بالنسبة للعالم الاسلامي الذي تتسم علاقته المستقبلية مع الغرب بالأهمية والحساسية الشديدة في عالم اليوم .

يضاف إلى ذلك التأثير الواضح للنظام العالمي الجديد الذي يتسم بالأحادية القطبية والعولمة الاقتصادية وبروز القوى الآسيوية الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان حصر موضوع أمن الخليج بمغزل عن العوامل الأخرى .

ومع كل هذه الأسباب المؤكدة على الأهمية الاستراتيجية لمنطقتنا غير أنها لا تضمن في حد ذاتها تحقيق ما تصبو إليه دول المنطقة من أمن وإستقرار بل على النقيض تماماً فإن هذه الأهمية الاستراتيجية للمنطقة سببت في أغلب الأحيان الكثير من المخاوف والقلق ليس فقط لدى سكان الخليج إنما العالم بأسره كما شكلت مسرحاً للنزاعات الفعلية والتوترات الرئيسية .

تنشأ من هذا المنطلق الحاجة الملحة إلى جهود مشتركة ترمي إلى بلورة إطار جديد وراسخ لأمن الخليج واسمحوا لي أن أشاركم بعض الأفكار المبدئية حول هذا الموضوع .

إن الإطار الجديد لأمن الخليج ينبغي أن يقوم من الناحية الواقعية على أساس ثلاث أبعاد رئيسية :

١- البعد المحلي الشامل .

٢- البعد الإقليمي .

٣- البعد الدولي.

هذا ويعتمد البعد الأول للإطار المطلوب لأمن الخليج على الأوضاع الداخلية لبلدان المنطقة نفسها ونحن في المنطقة ندرك تماماً الحاجة العاجلة للاصلاحات الشاملة في دولنا مع ما تمليه الأوضاع الاجتماعية لكل دولة على حده من تباين في سرعة التنفيذ .

وعندما أتحدث عن الإصلاحات الشاملة فإنني أعني بذلك ما هو حقيقي وواقعي من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وليست مجرد تغييرات شكلية فقط .

لذلك ينبغي لخطط التنمية أن تحظى بالأولوية وأن تستجيب لحاجة الأفراد في مجتمعاتنا في كل دولة على حده كما ينبغي لهذه الاصلاحات أن تتسم بالتدرج وأن تسير في إتجاه تراكمي الأمر الذي سيكفل تعزيز ما نطمح إليه من أمن واستقرار .

إن الإطار الإقليمي للأمن الذي يستوعب كافة دول المنطقة يعد الضمان الأمثل للسلام والاستقرار في الخليج وينبغي أن يرتكز هذا الاطار على أربع قواعد تتمثل في كل من دول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق وإيران.

أولاً : ينبغي تكثيف مستويات التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي بشكل رئيسي بين دول مجلس التعاون من أجل بلورة كتلة استراتيجية قوية ومتجانسة وموحدة لا تزعزعها الخلافات الهامشة أو عوامل سوء فهم ثانوية .

وحيث أن جغرافية المنطقة تفرض على دول مجلس التعاون ضرورة تأسيس أمنها على جهودها الجماعية الكفيلة بتحقيق أهدافها بالسرعة المامولة فهناك حاجة ماسة في أن تقوم هذه الدول بزيادة قدراتها الدفاعية وأن تفعل ذلك بشكل تكاملي وعلى النحو الذي يسهل مهام القيادة والتوجيه المشتركة فضلاً عن تنسيق النواجي اللوجستية للعمليات .

إن الأمر الذي يدعو إلى القلق ، نرى بعض أعضاء دول مجلس التعاون تبرم إتفاقيات ثنائية منفصلة مع قوى دولية سواء على الصعيد الاقتصادي أو الأمني متجاوزة في ذلك العمل الجماعي المطلوب .

ومثل هذه الإتفاقية الثنائية لا تنسجم مع روح ميثاق مجلس التعاون الخليجي إذ أنها تقلل من القدرة التفاوضية الجماعية كما تضعف ليس فقط تضامن دول المجلس إنما أيضاً موقف كل دولة عضو على المديين المتوسط والبعيد .

وفي الحقل الاقتصادي فإن الاتفاقيات التي أبرمت تشكل مخالفات واضحة الاتفاقيات وقرارات مجلس التعاون والاهم من ذلك أن هذه الاتفاقية ستعرقل التقدم المطلوب للوصول إلى تكامل اقتصادي خليجي كالسوق المشتركة والاتحاد النقدي وهذا بدوره يؤدي بالنهاية إلى تأثير سلبي على القطاعات الاقتصادية في جميع دول مجلس التعاون وسيكون لذلك نتائج خطيرة وعكسية على مصالح رجال الأعمال في دول مجلس التعاون.

وفي الحقل العسكري لا يمكن لأية إتفاقية أن تعوض أو تحل محل ضرورة تطوير القوى الذاتية لدول مجلس التعاون .

تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي جميعاً إلى تحقيق مصالحها منفردة ومجتمعة من خلال تطوير استراتيجية اقتصادية وأمنية واضحة وموحدة مع الوفاء بمتطلبات القدرة العسكرية المشتركة الفعالة كأولوية قصوى مع العلم أن ذلك لا يعني بالضرورة التأثير على ما تحظى به بعض أو أي من هذه الدول من علاقات خاصة بالآخرين .

ثانياً : يجب إضافة اليمن في هذا الإطار الأمني للخليج إذ يستحيل فصل الخليج عن بقية شبه جزيرة العرب أن الحجم الجغرافي والسكاني لليمن لا

بد أن يساهم إيجابياً في المحافظة على أمن وإستقرار المنطقة وقد تعاونت اليمن على تطوير علاقات رئيسية مع دول مجلس التعاون الخليجي الأمر الذي من شأنه تسهيل عملية حصول اليمن على العضوية الكاملة للمجلس.

ثالثاً : يمثل العراق جزءاً مهماً من المنطقة وعليه فإن وجود عراق آمن ومستقر وموحد يعتبر أمراً ضرورياً لنجاح المنظومة الأمنية في الخليج لذلك نحن نستنكف أن يتحول العراق إلى حقل للتجارب كما أن محاولة تكرار ممارسة الاستعمار التي شهدتها أوائل القرن العشرين في العراق لن تفلح في هذا القرن مثلما لم تفلح من قبل ومما لاشك فيه ان إستخدام القوة لن يكفل المستويات المطلوبة من الأمن والاستقرار في العراق بل على النقيض من ذلك فإن المطلوب إذاً هو عملية حوار وطني تفضي إلى مصالح وطنية وتستوعب كل شرائح وفئات الشعب العراقي لترسى دعائم المستقبل السياسي لبلادها .

إن المعاهدة الكويتية العراقية بما انطوت عليه من ضمانات دولية يمكن أن تشكل نموذجاً يحتذى به لإتفاقيات مماثلة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران أن هذا الأسلوب البناء هو وحدة الكفيل بجعل العراق نموذجاً يحتذى به على الصعيد الإقليمي .

رابعاً : يمثل وجود إيران الصديق والمزدهر عنصر إستقرار أمن لكافة المنطقة وحتى يتسنى ذلك يحتاج أصدقاؤنا الإيرانيون إلى تطوير مستويات رفيعة من التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني مع جيرانهم على أساس من المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشئون المحلية من الطرفين .

وفي هذا الإطار فإن دواعي القلق الإقليمي من سياسات الهيمنة التي مارسها نظام الشاه يجب أن تصبح جزءاً من ماض بعيد ومنسي .

وفي هذا الإطار فإن إستجابة إيران لدعوات حل قضية الجزر الإماراتية عبر الطرق السلمية يمكن أن تشكل خطوة إيجابية في هذا الصدد كما أن المزيد من المشاركة الفعالة في الحرب ضد الإرهاب يشكل عاملا مساعداً .

وفي الوقت نفسه فإن مما يدعو للإرتياح تنامي علامات الإعتدال والواقعية في السياسة الخارجية لإيران بما فيها الاتفاق الأخير مع المجموعة الأوروبية حول موضوع تخصيب اليورانيوم.

إن من حق إيران أن تشعر بالاطمئنان على أمنها مما يقتضي بذل ما يمكن لطمأنتها بأن جيرانها لن يشكلوا ثمة تهديد على حدودها أو وحدة أراضيها أو أمنها الداخلي أو كيانها السياسي .

ومن جانب آخر فإن التركيز على إيران وحدها على الرغم من كونها من الدول الموقعة على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية مع تجاهل إسرائيل التي لم تقبل المعاهدة ، ومتطلباتها يعد أمراً غير مجد وينطوي على ازدواجية في المعايير.

وعلى هذا الأساس فإن مجلس التعاون الموحد واليمن المزدهر والعراق المستقر وإيران الصديقة سوف تمضي بعيداً لتحقيق المرتكزات الإقليمية المطلوبة لأمن الخليج .

وفي عالمنا المعاصر فإن الخطوط الفاصلة بين السياسة الداخلية والعلاقات الدولية ينتابها عدم الوضوح لأمننا الفردي أو الجماعي أضحت متشابكة.

في الغالب ومما يوكد ذلك خطر الإرهاب الذي يجتاح العالم وبالتالي فإن هنالك حاجة دائمة إلى المساعدة الدولية في هذا الصدد ونحن ندرك تماماً أن منطقة الخليج تحظى بأهمية فائقة بالنسبة للعالم بأسره ويتعذر واقعياً عزل أمن الخليج عن العوامل المؤثرة على النظام الدولي ، وإضافة

إلى ذلك يعتمد تطوير العلاقات التعاونية بين دول المنظمة على احساس كل دولة منها بالثقة والأمن داخل حدودها الذاتية المر الذي يتطلب بدوره وجود ثمة ضمانات دولية.

وليس ممكناً توفير هذه الضمانات الدولية على أساس منفرد حتى لو جاء ذلك من طرف القوة العظمى الوحيدة في العالم بل إن توفر الضمانات مرهون بالإدارة الجماعية للأسرة الدولية عن طريق إجماع مجلس الأمن على ضمان توفير السيادة والاستقلال والوحدة الإقليمية لكافة دول الخليج مع الوعد باتخاذ اجراء حاسم ضد كل التهديدات الخارجية.

على غرار معاهدة الحدود الكويتية العراقية يمكن أيضاً توفير الضمان الدولي لاتفاقيات مماثلة بين دول الخليج علاوة على ذلك فإن البعد الدولي للإطار الأمني المقترح للخليج يقتضي المشاركة الإيجابية للقوى الآسيوية التي ظهرت على المسرح الدولي مؤخراً وعلى وجه الخصوص الصين والهند.

أخيراً وعلى قدر مماثل من الأهمية يتعذر تجاهل تأثيرات النزاع العربي الإسرائيلي على أمن الخليج إذ أن أي ادعاء مغاير لهذه الحقيقة تعد من قبل الرجاء والتمني.

إن استئناف عملية السلام ضرورة ملحة لانجاح أي إطار لأمن الخليج وفي الوقت الذي ندعم فيه مفهوم إبقاء منظمة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل فإن هذا المفهوم لا يمكن تحقيقه بشكل واقعي دونما تطبيقه على مجمل منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل.

وختاماً أعرب لكم عن شكري على حسن الاستماع .

نص كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام بمناسبة بدء فعاليات الدورة (١٦) لأعمال مجلس التنسيق السعودي اليمني المشترك *

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحابته أجمعين.

دولة الأخ الأستاذ عبدالقادر بن عبدالرحمن باجمال.

رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية الشقيقة.

الإخوة أعضاء الجانب اليمني في مجلس التنسيق السعودي اليمني.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. أما بعد.

فبأسم مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وبأسم أخي سيدي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني وباسم زملائي أعضاء الجانب السعودي في مجلس التنسيق السعودي اليمني وبأسمي شخصياً أحييكم جميعا وأرحب بكم بين أهلكم وأخونكم في بلدكم الثاني المملكة العربية السعودية.

وفي هذا المقام لست في حاجة أن أذكر بروابط الاخوة والمحبة بين بلدينا

---

* جريدة الرياض السعودية، الصادرة بتاريخ ١٥ / ١٢ / ٢٠٠٤ م، العدد ١٣٣٢٠.

وشعبينا الشقيقين.. فهي أمانة راسخة في أعماقنا أستمدنياها من أواصر القربى وحقائق التاريخ والجوار والمصالح المشتركة وتوارثناها جيلا بعد جيل وسنبقى بإذن الله نحافظ بكل قوانا على هذه الثوابت في حاضرنا ومستقبلنا فالهدف واحد والغاية واحدة والمصير مشترك.

دولة الأخ .. أن مجلس التنسيق الذي نجتمع في إطاره هو تجسيد لواقع التآخى والمحبة بين بلدينا وأداة لتحقيق ما تتطلع إليه قيادتا بلدينا الشقيقين من التعاون في مختلف المجالات الحيوية في عالم تواجه فيه أمتنا الكثير من التحديات وفى مقدمتها حماية أمنها وحفظ أجيالها من الأفكار المنحرفة المنافية لعقيدتها الإسلامية التى أرادها الله رحمة ومحبة وأمنا وسلاما للعالمين.

لقد تعرض بلدانا الشقيقان لبعض هذه الأفكار المنحرفة وقد تمكنا ولله الحمد من تجاوز ما صاحبها من تحديات بفضل الله أولا ثم بفضل تلاحم شعبينا مع قيادتيهما وسنستمر إن شاء الله في بذل كافة الجهود للقضاء على الإرهاب وتحصين شباب أمتنا من شرور هذه الآفة التى سيكون مصيرها بإذن الله الفشل فشعوب العالم وفى مقدمتها شعوبنا العربية والإسلامية تتطلع إلى عالم يسوده الأمن والسلام لا مكان فيه للعنف والإرهاب.

دولة الأخ.. لقد سررنا لما شهدته وتشهده اجتماعاتنا في مجلسنا هذا من تنسيق في مختلف مجالات التعاون التى تزيد من أسس التنمية الاقتصادية والإجتماعية والثقافية لبلدينا الشقيقين وتطوير قدراتهما وفي هذا الاجتماع الذي نبدأه اليوم سيتم بإذن الله التوقيع على عدد من الإتفاقيات ومذكرات التفاهم التى ستفتح مجالات أوسع لزيادة التعاون بين

البلدين وفى هذا الإطار يسرنى أن أنوه بما بذلته الأجهزة المختصة في بلدينا من جهود مشهودة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات السابقة لهذه المجلس واثق بأن هذه الجهود سوف تستمر وتتضاعف بإذن الله لتحقيق آمالنا جميعا في هذا المجلس.

دولة الأخ.. أيها الإخوة الأعزاء في هذا الوقت الذي نتطلع فيه إلى أن يسود الأمن والسلام في أرجاء المعمورة نرجو الله تعالى لامتنا المزيد من التلاحم وإجتماع الكلمة وان يحقق للشعب الفلسطيني الشقيق أهدافه المشروعة في استعادة حقوقه وإقامة دولته المستقلة وأن يحقق كذلك للشعب العراقى الشقيق الأمن والإستقرار والسلام في ظل وحدة أراضيه وتعاون كافة أبنائه حتى يبقى العراق ركيزة من ركائز أمتنا وقوتها.

وفي الختام أحييكم مرة أخرى في بلدكم الثاني بين أهلكم وإخوانكم راجيا الله تعالى أن يسدد خطانا لما فيه رفعة وعزة بلدينا الشقيقين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مقابلة صحافية مع
معالي المهندس عبد الله بن عبد اللطيف السيف
مدير عام هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية
في المملكة العربية السعودية حول تطوير
هذه المدن والمناطق *

س : كم عدد المدن الصناعية في السعودية ، وماذا عن مساحتها ومستوى الخدمات الأساسية بها ؟

ج : بدأ إنشاء المدن الصناعية في المملكة بثماني مدن ، منها اثنتان في الرياض ، ومثلهما في المنطقة الشرقية (الدمام) ، وواحدة في كل من جدة مكة المكرمة ، القصيم ، والإحساء .

وكانت المساحات في هذه المدن تصل إلى ٤٠ مليون متر مربع أكبرها المدينة الصناعية الأولى في الدمام ومساحتها ٢٤ مليون م٢ ، المدينة الصناعية الثانية في الرياض بمساحة ١٨ مليون م٢، وصناعية مكة المكرمة مساحتها أقل من مليون م٢, أما المدينة الصناعية في جدة فإن مساحتها تصل إلى ١٠ ملايين م٢ وصناعيتا القصيم والاحساء تصل مساحة كل منهما إلى مليون و٥٠٠ ألف متر مربع .

وقد أعقب ذلك إنشاء ست مدن صناعية مازالت تحت التطوير الجزئي ليصل مجموع المدن الصناعية في المملكة إلى ١٤ مدينة ، منها ٨ مدن صناعية مطورة ، و٦ مدن مازالت تحت التطوير .

---

* جريدة الخليج الإماراتية بتاريخ ٢/ ١/ ٢٠٠٥م ، العدد ٩٣٥٩ .

س : وهل هناك مواقع لمدن صناعية جديدة غير مطورة ؟

ج : نعم هناك ١٤ موقعاً آخر لم يتم تطويرها ، وبذلك يصبح لدينا ٢٨ موقعاً بمساحة إجمالية تقدر بـ ٤٠ مليون متر مربع ، المطور منها ٩٪ فقط

س : أن يكون الجزء المطور هو ٩٪ فقط من مجمل الأراضي المخصصة كمدن صناعية في المملكة ، ألا يشكل ذلك أزمة حقيقية بالنسبة للقطاع الصناعي في السعودية ؟

ج : نعم هذا صحيح ولكن يجب إرجاع الأمر إلى بدايته والتي كانت فيه ٧٣ مليون متر مربع فقط كان المطور منها ٤٠ مليون متر مربع ، فالمساحات التي زادت الآن كلها كانت بمثابة طلبات جديدة لمواكبة النهضة الصناعية والتجارية والمالية في السعودية ، فأكثر من ٤٥٠ مليون متر مربع من المساحات المخصصة لمدن صناعية حصلت عليها وزارة الصناعة خلال السنوات الأربع الأخيرة ، وذلك تحسباً للمستقبل .

س : كم نصيب المناطق الجنوبية من المملكة في المدن الصناعية ؟

ج : منطقة جازان (على الحدود مع اليمن) خصص لها ٤٠ مليون م٢ ، وفي منطقة نجران حوالي ١٠ ملايين م٢ كلها أراض غير مطورة جزئياً ، في منطقة عسير لا تحضرني مساحتها الآن .

س : ما خططكم لتطوير مساحة ٤٩١ مليون متر مربع هي إجمالي المساحة غير المطورة في مخططات المدن الصناعية بالمملكة ؟

ج : يجب التنويه هنا أن أكثر من ٥٠٪ من هذه المساحة التي ذكرتها تمثل مدينة صناعية واحدة وهي صناعية سدير (١٢٠ كلم شمال مدينة الرياض العاصمة) ويمكن لها أن تستوعب جميع الطلبات الصناعية التي

تحتاجها المنطقة ، فهي تعد أكبر موقع لمدينة صناعية في السعودية وتبلغ مساحتها ٢٥٨ مليون متر مربع فقط ، وذلك لفك الاختناقات عن الرياض العاصمة ، وسيتم طرحها لقطاع الخاص .

س : ما الصعوبات التي تواجهكم فيما يتعلق باستقطاب التمويلات اللازمة لتطوير هذه الأراضي طالما أن الدولة رفعت يدها عن المشاركة وأسندت الأمر للقطاع الخاص ؟

ج : حتى الآن لم نختبر مدى تجاوب القطاع الخاص لأننا لازلنا في مرحلة البداية فالأمر بأكمله لا يزال تحت التجربة ، وقد عكفنا خلال العامين الماضيين في إنجاز الأعمال التأسيسية الداخلية لهيئة المدن الصناعية مثل اللوائح التنفيذية ولوائح العمل والهياكل التنظيمية وعقود التطوير والتشغيل والصيانة .

وقد سبق كل ذلك إختيار مستشارين محليين ودوليين حيث تم إختيار الأيرلنديين لإعجابنا بتجربتهم الصناعية وقد جاء اختيار أيرلندا كشريك دولي بعد عدة جولات قمنا بها في كل من سنغافورة وماليزيا وأيرلندا فتم توقيع عقد مع هذه الأخيرة لمدة ٣ سنوات فيما اختيرت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن كمستشار محلي .

س : إذن لم تطرحوا أياً من هذه المدن الصناعية المفترضة على القطاع الخاص حتى الآن ؟ وما الجهة التي تعاقدتم معها في أيرلندا ؟

ج : الجهة التي تم إختيارها كمستشار دولي هي الهيئة الأيرلندية لتطوير المدن الصناعية ، وقد مضى الآن عامان على العقد وتبقى له عام واحد قابل للتجديد .

أما طرح المشاريع للقطاع الخاص فنحن الآن جاهزون لذلك حيث سيتم البدء خلال الربع الأول من العام المقبل بطرح مساحة ١٠ ملايين متر مربع

في مـدينة سـدير الصناعيـة ، وسـوف نعـرف آنذاك مـدى تجـاوب القطاع الخاص في هذا الصدد . وقبل ٤ أشـهر أصدرنا أول رخصـة لمدينة صناعية خـاصـة في الرياض بمسـاحة مليون متر مربع لمجموعة العبيكان وقد بدأ فـيها إنشـاء المصـانع ،كما تلقينا طلباً آخر من مجموعة مستثمرين لإقامة مدينة صناعية خاصة في جدة .

س : ما المطلوب من القطاع الخاص لتطوير أراضي المدن الصناعية ؟

ج : هيئة المدن الصناعية تمنح المستثمر سواء كان مواطناً أم أجنبياً حق الانتفـاع من المدن الصناعيـة وذلك بعد أن تقـوم الهيئة بعمل المخططات اللازمة لها ، فيكون على المستثمر أن يقوم بإنشاء كل ما يتعلق بالبنية التحتيـة مثل شبكات المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي والمباني الإدارية والخدمات العامة والدفاع المدني . . ألخ في مقابل أن يمنح فترة ٤٠ سنة حتى يتمكن من استرداد ما أنفقه وما يجنيه من أرباح .كما يُسأل المستثمر عن حجم المبلغ الذي سيؤجر به هذه الأرض بعد تطويرها ، فمن يقدم أقل تكلفة للمتر المربع يمنح الأفضلية وذلك حتى لا تكون تكلفة الإيجار لأصحاب المصانع مرتفعة فيما بعد .

س :كم تقدرون تكلفة تطوير المتر المربع الواحد من المواقع الصناعية؟

ج : يختلف من منطقة لأخرى ، ولكنها تتراوح ما بين ٣٥ و ٤٠ ريالاً للمتر الواحد .

س : مع صعوبة قيام القطاع الخاص بمفرده بتطوير الأراضي الصناعية بعد إستئجارها من الدولة رأى بعض الصناعيين طرح فكرة بيع هذه الأراضي لتوفير الأموال التي تحتاجها الدولة لتطوير المدن الجديدة ، فما رأيكم ؟

ج : هذا موجود ونص عليه نظام هيئة المدن الصناعية ، ولكن رأى المسؤولون أن يتم إرجاء ذلك لوقت لاحق وليس الآن حتى تبدأ الهيئة مهامها ويتم إعداد الأسس والقواعد التي يتم البيع بناء عليها . ولكن الآن أصبحت هذه الأسس جاهزة ولكن المشكلة أن إيجار الأرض رمزي لدرجة أنه لا يغري الآخرين بالشراء .

س : هل لديكم تقديرات لحجم الأموال المستثمرة في المدن الصناعية القائمة حالياً في منطقة الرياض أو المناطق الأخرى ؟

ج : نعم المبلغ يقدر بنحو ٤٩ مليار ريال في الـ ١٤ مدينة صناعية القائمة حالياً صرفت الدولة عليها كبنية تحتية نحو ٢,١مليار ريال وهو ما يعني أن كل ريال صرفته الدولة أتي مقابلة ٢١ ريالاً من القطاع الخاص .

س : ما تقديراتكم للأموال المطلوبة للأراضي غير المطورة ؟

ج : خلال السنوات الخمس القادمة تشير الدراسات إلى حاجة البلاد لمساحة ٢٠ مليون متر مربع من الأراضي الصناعية المطورة تحتاج إلى نحو ٦٠٠ مليون ريال لتطويرها ، ومن هذه المساحة يوجد ١٠ ملايين متر مربع كما ذكرت سابقاً في مدينة سدير .

س : هل لديكم إتصالات مع مستثمرين خليجيين أو عرب أو أجانب لاستقطابهم لمشاريع صناعية في السعودية ؟

ج : قدمنا عروضاً محددة أثناء جولتنا للبحث عن مستشار دولي في كل من ماليزيا وسنغافورة وأيرلندا ولكن كانت هناك أمور لم تروق لهم ولم تكن مغرية بالنسبة لهم ولكنني على أية حال لست الجهة المعنية بها ومنها الجمارك والإعفاء الضريبي وبعض الإجراءات ، فكل ما عندي هو توفير الأرض ، كما نقوم بتسويق هذه المدن مباشرة

من خلال جولاتنا المقبلة أو من خلال تزويد هيئة الاستثمار بالمعلومات المطلوبة .

س : ما الفرص المتاحة للمستثمرين الخليجيين والعرب والأجانب عموماً للاستثمار في المدن الصناعية بالسعودية ؟

ج : قانون الاستثمار الآن يسمح بمعاملة المستثمر الأجنبي مثل المواطن وهناك الآن فرص استثمارية في عقود التشغيل والصيانة في المدن الرئيسية (الرياض – الدمام – جدة) ، وهناك فرص أخرى في المشاريع قيد الطرح كمشروع الصرف الصحي للمدن الصناعية في الاحساء والقصيم ، هذا بالإضافة إلى فرص تطوير الـ ٢٠ مليون متر مربع التي ذكرتها سابقاً .

س : ما فرص نجاح تطوير أراضي المدن الصناعية عن طريق القطاع الخاص ؟

ج : سيتم منح القطاع الخاص الفرصة الأولى ، لذلك فإن لم يتجاوب فإن هيئة المدن الصناعية ستقوم بتطوير تلك الأراضي من خلال قروض ميسرة من الدولة .

س : الا ترون أنّ إلقاء عبء تطوير الأراضي الصناعية على القطاع الخاص يشكل عائقاً لتطوير الصناعة في السعودية ؟أليس من الواجب أن تقوم الدولة بتطوير وتهيئة هذه الأراضي ؟

ج : الدولة دعمت المشروعات الصناعية العملاقة كالمدينتين الصناعيتين في الجبيل (شرق السعودية) وينبع (غرب السعودية) وخصصت لهما ١٤ مليار دولار للخمس سنوات القادمة ومؤخراً أفتتح مشروع الجبيل (٢) بقيمة ٣,٧ مليار دولار أميركي .

وهناك شركة أرامكو العملاقة لا تحتاج لدعم من أحد بل هي تدعم الآخرين، وكذلك الأمر بالنسبة لمجموعة «سابك» الصناعية . أما المصانع الصغيرة والمتوسطة فقد كانت الدولة تمولها في السابق ولكنها رأت بعد دراسات مستفيضة أن تترك الأمر للقطاع الخاص لأنه قادر على إنشاء وتمويل مثل هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة . ونحن سوف نختبر مدى إقبال القطاع الخاص على تطوير المدن الصناعية المذكورة خلال الخمس سنوات أو الثلاث سنوات المقبلة .

س : ماذا لو عزف القطاع الخاص عن تمويل عمليات تطوير هذه المدن ؟

ج : هناك قرار من مجلس الوزراء ينص على قيام هيئة المدن الصناعية بتطوير المدن الصناعية التي لا يُقبل عليها القطاع الخاص وذلك من خلال قروض حكومية تسددها الهيئة فيما بعد .

س : هناك مشكلة تتعلق بعدم كفاية بعض الخدمات الأساسية في عدد من المدن الصناعية كخدمات إمدادات الطاقة (كهرباء ،غاز) أو خدمات الصرف الصحي ، فماذا تم لحل هذه المشكلات ؟

ج : المشكلات التي أشرتم لها موجودة بالفعل وقد قمنا بطرحها للقطاع الخاص لتمويلها والاستثمار فيها ، ونتوقع أن تلقى هذه المشروعات التجاوب اللازم لأنها مغرية للقطاع الخاص ، ولها ربحية جيدة .

س : كان هناك حديث عن مدينة صناعية نسائية ، فماذا تم في هذا الصدد؟

ج : هي ليست مدينة صناعية ، وإنما مواقع لصناعات نسائية ،فقد خصصت للنساء مواقع في المدن الصناعية الجديدة وفي المدينة الصناعية القائمة حالياً بالرياض ولكنها لم تستغل بعد .

س : وأخيراً ماذا عن إنشاء مدن للتقنية في المملكة طالما أن الهيئة التي ترأسونها تحمل أسم «هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية» ؟

ج : هناك ثلاث مناطق مقترحة لتكون مناطق التقنية ، منها المنطقة الصناعية في مطار الملك خالد الدولي بالرياض وتخصص لتقنية المعلومات والاتصالات ، وأخرى في جدة تخصص للتقنيات الحيوية والأدوية ، وثالثة في المنطقة الشرقية (الدمام) تخصص لتقنيات البتروكيماويات وتحلية المياه .

ومؤخراً تقدمت شركة جدة الحيوية للحصول على ترخيص إقامة منطقة تقنية في حرم جامعة الملك عبد العزيز لإقامة منطقة لتقنيات الحيوية ولازالت خاضعة للدراسة .

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتور زيد عبد المحسن الحسين عضو مجلس الشورى ورئيس الوفد السعودي الزائر للدول الأوروبية للإطلاع على نظرتهم للإسلام والعالم العربي في وسائل الإعلام الغربية *

س : بدايةً من خلال اطلاعنا على ما طُرح في الصحف ومن خلال حديثكم عن زيارتكم للدول الأوروبية ولقائكم برؤساء وأعضاء البرلمان والمجالس النيابة، كيف كانت صورة المملكة العربية السعودية لديهم ؟ وكيف كانت نظرتهم للإسلام داخل المملكة؟ وما دور الإعلام في ذلك ؟.

ج : إن وسائل الإعلام المختلفة تؤثر على رجل السياسة وعلى رجل الاقتصاد ، وكذلك على ربة البيت ، وكل مَن ينظر إلى هذه الأجهزة والوسائل سوف يتأثر ، والمشكلة تكمن في أن الشخص يأخذ الأخبار دون تمحيص وتأكُّد ، خاصة إذا أُخرجت إخراجاً جيداً متقناً . فعندما يقف الإنسان أمام التلفزيون أو الإذاعة ثم ينقل خبراً أو رؤية معينة فمن النادر جداً أن نجد مَن يشكك في هذا النهج أو يحاول تصحيحه . ولذلك فليس هناك قاعدة معينة تستثني رجل الإعلام أو الثقافة من المواطن العادي ، ولكن الإعلام الغربي مدروس وموجَّه وله هدف معين ، ولا شك أنه يقف مواقف سلبية تجاهنا كأمة إسلامية عربية؛ لأن مَن يتولى هذا الإعلام أناس أصحاب أهداف معينة محددة لا تتفق مع واقعنا العربي أو الإسلامي ، في مقابل غياب كبير جداً لوسائل الإعلام المعبِّرة عن وجهة نظر العرب أو المسلمين أو غيرهم . فعدم وجود هذا

---

* جريدة الجزيرة السعودية الصادرة بتاريخ ١٥/ ١/ ٢٠٠٥م ، العدد ١١٧٩٧ .

الإعلام المناوئ الذي يحاول أن يوضح أو يظهر وجهة النظر الأخرى للمستمع أو المتلقي أياً كان مستواه ليجد الفرصة المواتية لكي يقارن بين خبرين أو رؤيتين أو موقفين متباينين، فمن المؤكد لو كان هناك إعلام مؤثر على أقل تقدير سوف يشكك في بعض الأشياء التي تُثار ، فعند الكلام عن الإعلام سوف يتكلم عن رؤية منقولة وليست من المصادر الأساسية للإسلام، ولا حتى من أهل الإسلام . فالصورة مشوَّشة جداً لديهم ، ومَن يريد أن يقول ذلك فسيكون لديه مئات الأدلة والبراهين الواضحة ، فهناك إخفاء للحقائق وتشويه لها عن طريق وسائل الإعلام الموجهة ، أو من خلال سوء الفهم لبعض القضايا المحلية التي هم في غاية البعد عنها ويقيسونها بأشياء لا تشبهها .

س : من خلال إطلاعكم على ما يُطرح في الإعلام الغربي وأهدافه الظاهرة التي يتفق عليها الجميع ، هل تختلف نظرة المواطن الأوروبي العادي للمملكة عن نظرة رجل السياسة أو الثقافة أم أن هناك توافقاً في رؤية يكاد يتفق عليها الجميع تسود بينهم ؟.

ج : أي إنسان أياً كان موقعه في أوروبا سوف يتلقَّى من وسائل الإعلام نفسها ، ولكن قد يكون الإنسان السياسي أو الإنسان المختص له فرصة تلقي بعض المعلومات من مصادر مباشرة ؛ سفارات معينة ومراكز ، حتى هذه وللأسف الشديد هناك تأثير كبير عليها ، فمن خلال معاييرنا التي نضعها للتأكيد على بعض الأمور قد نجد حيفاً أو جهلاً بأبسط المعلومات التي تخصنا، سواء أكان ذلك متعمداً أو غير متعمد فيما يخص ديننا وقيمنا وحتى مواقفنا السياسية .

س : ما هي الفكرة السائدة أو الأكثر رواجاً عند المجتمع الأوروبي من الناحية الثقافية عن المملكة العربية السعودية بشكل خاص ؟.

ج : من الصعب التعميم ، ومن الصعب أيضاً أن يتكلم الإنسان بنسب

معينة ,ولكن من خلال اللقاءات بصفوة الساسة من موجِّهي وصانعي القرار في أوروبا نجد أن هناك صورة مغلوطة تماماً عن واقعنا . مثلاً رؤيتهم عن الوهابية ، فقد تكلم أحدهم عن الوهابية وحُكْم الوهابية ، فعند النقاش والحديث معهم عن معناها ما هي ، أولاً : لا يوجد شيء أسمه الوهابية على الإطلاق، وإنما كل الذي تم عن طريق الداعية محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - حركة تصحيحية لمبادئ الإسلام وقيمه ، وخاصة أنه ظهرت في الجزيرة العربية ممارسات تتناقض مع أبسط مبادئ الدين، سواء أكانت عقدية أو جوانب أخرى . فعندما نظر إليها الغرب حمَّله - أي هذه الحركة - ما لا تحتمل ، وأضفوا عليها من الصفات ما لا يتفق مع طبيعتها على الإطلاق، مع العلم أن المهمة يسيرة وسهلة ، وهي العودة لتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تتناقض مع مبادئ الإسلام . ولكن المواقف التي اتخذت ضد هذه الدعوة ، سواء كانت مواقف سياسية أو غير سياسية، هي التي شوَّهتها بطريقة أو بأخرى. أما بالنسبة للتسمية (الوهابية) فهي تندرج من خلال الممارسات التي ألَّفها الغرب ، فالغرب مثلاً عندما ظهر الإسلام كانوا يعرفونه بـ (محمديزم) المحمدية ، فيحمل هذا الإسلام ، والإسلام دين رباني لا ينتمي إلى أشخاص ، وبهذا فهم يرون دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب شيئاً مختلفاً عن الدين .

التسمية ليست قضية بحد ذاتها ، ولكن عندما توضع التسمية وتنسب كل المبادئ إلى هذا الرجل وكأنه شيء جديد هنا تأتي المشكلة ، ولكن أنا في اعتقادي أن هذا هو محور الخلاف بين كثير من الطروحات الغربية عموماً ، فنحن لا نريد إلا أن يفهمونا كما نحن لا أقل ولا أكثر ، وهذه كانت واحدة من الرسائل المهمة التي كنا نحملها إلى مَن التقينا بهم في الغرب ؛ أن نتيح لهم الفرصة بأن يتعرفوا علينا ، ونحاول تصحيح كثير من الأفكار المغلوطة ، ووجدنا تجاوباً جيداً جداً ، والسبب في ذلك أن الكلام لم يكن عاطفياً من قِبَلنا،

وأيضاً أتحنا لهم أن يطرحوا ما شاءوا من الأسئلة بكل حرية ، فكان النقاش هادفاً ومثمراً للغاية ؛ لأننا استطعنا أن ندرك بعض التحولات في كثير من المفاهيم ، خاصة إذا ما اعتمدت على أدلة وعلى قرائن ، يعني مسائل واضحة جداً ، وأنا أعتقد أن أغلب الأوروبيين ضحايا للتأثير السياسي المخطط .

س : هل صورة المملكة غير الواضحة عند الغرب نتجت عن إنخداع وعدم معرفة للحقيقة ، أم أنها نتجت بسبب تجاهل متعمد يقصد منه تشويه الصورة الحقيقية ، وعدم إكتراث بمعرفة الحقيقة ؟.

ج : أنا أعتقد أن الغرب فيه مَن يحملون أفكاراً مسبقة ، وهي أفكار مغلوطة وسيئة ، ويحاولون أن يؤثروا على غيرهم بمثل هذه الأفكار والمواقف ، ولهم في ذلك غاية وهدف ، فما يحصل الآن في أمريكا مثلاً أغلب الشعب له مواقف محايدة ، وهو بلا شك شعب متحضر منفتح على العالم بما فيه من الخصائص والطبائع الممتازة جداً ، ولكن هناك مَن يؤثر في اتجاه معين يخدم قضايا محددة ، وكذلك يتسلط حتى على هؤلاء ، ولا يمكن أن نحكم عليهم في بوتقة أو في تصنيف واحد ، فليس هناك شك في أن مَن يوجه هذه الأمور ويوظفها للغرض السيئ ، أنا أعتقد أن مثل هؤلاء هم مَن يجب أن يوجه لهم هذا التصنيف أو هذه التسمية ، فهؤلاء إذا أرادوا أن يروا الشيء بالصورة الحقيقية كان لهم ذلك ، ولكنهم يصوِّروه بطريقتهم ويقنعوا مَن حولهم لكي يقع في هذا الفخ من الخداع بحسن نية من الآخر ، فالمشكلة الأولى تعود لنا نحن كعرب ومسلمين ؛ لأنه ليس عندنا إعلام مضاد . ولو أردنا أن نحمل الفرد المسؤولية ونقول : لماذا لا يبحث عن الحقيقة ؟ فالفرد هناك أسير لكفاحه ؛ يكافح يومه ، يخرج من منزله قبل صلاة الفجر ولا يعود إلا عند المساء في ظروف صعبة من أجل لقمة العيش وتأمين حياته ، وهو أيضاً يخطط لمستقبل ما بعد الوظيفة ، فالتحدي أمامه ليس بسيطاً ، ولذلك فليس عنده وقت ليبحث ، فهو ربما يجلس عند التلفاز

ساعة أو ساعتين ، وبذلك يتأثر بما يرى وينجرف هنا وهناك ، ولكن الإعلام العام السيئ الموجَّه من أجل أهداف سياسية معينة أو من أجل خدمة جماعات معينة يخطط لاقتناص هؤلاء الناس حتى يصنع لهم الأخبار ويحدد الوقت المناسب للاستماع ، فهو يقوم على أسس مدروسة ، ويهدف إلى التأثير على فئات معينة بما يتفق مع مؤثرات متعددة الفئات والمكان والزمان ، وبالتالي هو ينجح في التأثير على مَن يريد التأثير عليه .

والمشكلة ليست في ذلك ، بل فيمن يعايش هذا التأثير ، ثم يحاول أن يدرس هذا المجتمع دراسة مستفيضة ، بناء عليه يوجه الرسالة المناسبة، وبالتالي يستطيع أن ينفي الصور السيئة العالقة بالأذهان ، ويستثمر الوقت في بناء صورة حقيقية ، والعرب والمسلمون لديهم الكثير من الجوانب الجيدة ؛ لأن رسالتهم ممتازة ، ومواقفهم مشرفة ، ولا يعنيهم إلا أن يعرِّفوا بأنفسهم كما هم دون مبالغات ودون إضافات .

س : من خلال زيارتكم السابقة لدول أوروبا ولقائكم برؤساء البرلمانات هناك، كيف وجدتم تقبُّل الطرح ومبادلة الأفكار والإقتناع بوجهة نظر الآخر ؟.

ج : في الحقيقة أن السمة العامة فيمن قابلناهم أن عندهم قبولاً لوجهة النظر الأخرى ، وهم يريدون أن يستمعوا ويفهموا ويحاوروا ويناقشوا، ولذلك من الأشياء الجيدة في هذه المهمة أنها كانت عبارة عن حوارات أكثر منها مجرد لقاءات أو كلام عابر من خلال رسائل معينة، فالحوار كان مثمراً للغاية؛ لأنه يتناول بعض المواقف ثم يطرحها بشكل متعمِّق، ثم يكون عليها استفسارات من قِبَل السائل أو المنتقد، ويكون عليها تصحيح في الصورة، وقد تناولوا قضايا كثيرة، وقد كان عندهم سوء فهم شديد جداً لهذه القضايا، مثلاً أحدهم أثار قضية حقوق العاملين في السعودية، فكان يبالغ في هذه القضية، فعند الحوار معه كان يؤسس كلامه على أساس مبدأ

المماثلة (استريوا تايبنج)، فما هو عندهم يشبِّهه بما هو عندنا، وهذا خطأ؛ فنحن ليس عندنا (استريوا تايبنج)، ولا وجود للهجرة ولا للمهاجرين، والمملكة لا تستقبل مهاجرين، ولكنه نظام إقامة مؤقت يكون بتوقيع عقد بين طرفين، وهذا في الغالب يطبَّق في القطاع الخاص، والقطاع الخاص هو ما يحتاجه كثيراً المزارع والتاجر وصاحب البيت، كل هؤلاء يحتاجون إلى مهارات معينة؛ مثل السائق والمزارع وغيرهم، ثم يستقدمون هؤلاء بناءً على عقد سنوي، وهذا خارج إطار الحكومة، فدروها يكون بإعطاء التأشيرة مقابل رسوم معينة، والعقد يوقع بين طرفين في بلد القادم كما ذكرتُ، ويكون بالاطلاع على كل الشروط التي تضعها الدول، ولكن هناك تشويش لهذه الصورة البسيطة وعدم فهم لها، مع أنها من أبسط القضايا، فعندما وضحت لهم الصورة تقبلوا هذا الإيضاح جداً، فنحن نتجه في طرحنا إلى قضايا معينة، ونتوجه إلى حلها بشكل مباشر دون عمومية .

س : هل هناك تباين واضح في وجهات النظر مع أعضاء إتحاد البرلمانات الأوروبي، أم أن هناك اتفاقاً عاماً ؟.

ج: الدول الأوروبية عموماً دول تشترك معنا في كثير من الأمور ، خاصة في البعد والعمق التاريخي والعلاقات التجارية التي هي أحد العوامل القوية، وأمور كثيرة أخرى . فنحن عند لقائنا بإتحاد البرلمانات الأوروبي الذي يمثل دول أوروبا كلها بدون استثناء نجد أن هناك تقارباً إلى حد كبير مع اختلاف في التوجهات والرؤى بسبب انتمائهم إلى العديد من التيارات المختلفة؛ مثل: حزب الخضر، الاشتراكية، الشيوعية، وغيرها من الأحزاب التي تفرض رؤًى معينة على أعضائها .

س : لو أردنا أن نضع تقييماً لهذه الرحلة بالذات ونتائجها، هل كانت على المدى والمستوى المتوقع أم لا ؟ وهل أثرت التأثير المرجو في الجانب الآخر ؟.

ج: إن الرحلة لها أهداف، ومنها بيان موقف المملكة من أبرز القضايا السياسية الراهنة، وتبيان المسيرة الإصلاحية في المملكة، وتوطيد العلاقات مع البرلمانات الأوروبية والمجالس النيابية، وتصحيح بعض القضايا التي فُهمت بأسلوب خاطئ؛ مثل قضية المماثلة للعمال التي تحدَّثنا عنها آنفاً، وبعض القضايا التي تعايشها المملكة. ومواقف المملكة من حسن الحظ إنسانية، وهي من دون مبالغة مواقف مشرفة، والسعودية دولة متدينة وتحكم بالشرع وتؤمن بالضوابط القيمية في سياستها، كل ذلك أعطاها نوعاً من التميز، وكل ذلك من الأمور التي تحسد عليها المملكة.

والرسالة المهمة التي حملناها هي تعرَّفوا علينا كما نحن بدون رتوش أو إضافات، وخذ الأمر من مصدره سواء فيما يتعلق بالقناعات أو بالمبادئ أو غير ذلك من الأمور بكل تجرد وموضوعية، ولذلك صار هناك تقبُّل.

ومن الأهداف تبادل وجهات النظر لإيجاد مجال للتعاون بين البرلمانات، سواء مجلس الشورى أو غيره، في مسألة ماذا لديهم وماذا لدينا نحن. وقد زرنا العديد من أعضاء البرلمانات، وأثناء لقائنا مع كثير منهم أبدوا إعجابهم سواء بمستوى الطرح والنقاش أو بمستوى المواضيع التي تطرح، ولم تكن هناك مجاملة.

وفي النهاية أود أن أتقدم بخالص الشكر الجزيل لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين ولمعالي رئيس مجلس الشورى ولكل مَن ساعد في إنجاح هذه الزيارة.

مقابلة صحافية مع معالي السيدة حصة العون نائبة رئيسة مجلس سيدات الأعمال الخليجيات والأمين العام لاتحاد المستثمرات العربيات حول طبيعة مهامها من خلال عملها في هذين المنصبين *

س : تم إختيارك مؤخراً لتولي منصب الأمين العام لاتحاد المستثمرات العربيات ، فما هي المهام المتوقع أن تقومي بها من خلال منصبك ؟

ج :كما هو متعارف عليه فالأمين العام هو الدينامو المحرك لأي منظمة وهو الذي ينسق مع الجميع ما بين اللجان وما بين الرئيس والنواب وهو الذي يدعو للإجتماعات ، وتقع على عاتقه ٧٠٪ من المهام ويلعب دوراً حيوياً بين جميع أطراف الإتحاد . ومن المقرر أن يعقد اجتماع خلال أسابيع يجمع بيني وبين السيدة هدى عيسى رئيس الاتحاد والسيدة نزهة الشقروي النائبة الأولى لرئيسة الإتحاد ، والسيدة روضة المطوع النائبة الثانية لتوزيع وتحديد المهام بشكل أدق وتقدم كل منا جدول أعمالها وخططها المستقبلية ، كما يتم الإتفاق على كل الآليات التي سيتم من خلالها تنفيذ المشروعات .

س : هل هناك خطة إعلامية يتبناها الاتحاد لنشر أفكاره والترويج لها ؟

ج : نريد إلقاء الضوء إعلامياً على الإتحاد ونشاطه ونتمنى أن تصل فكرة الإتحاد عبر عدد من السيدات المستثمرات العربيات خاصة داخل السعودية حتى تنضم له عضوات جديدات للمشاركة في نشاط الاتحاد .

س :كم عدد السعوديات داخل الإتحاد ؟

---

* جريدة السياسة الكويتية بتاريخ ٢/٤/٢٠٠٥م ، العدد ١٣٠٦٦ .

ج : حتى الآن ثلاث سيدات ، أنا والدكتورة عائشة المانع والأميرة مشاعل بنت فيصل ، وأتمنى أن يتزايد العدد بدخول سيدات أعمال أخريات للإستفادة من التعاون وتبادل الخبرات بين جميع العضوات في الوطن العربي .

س : ما هي تلك المشروعات التي سيتم تنفيذها من قبل الإتحاد المستثمرات العربيات ؟

ج : البداية مشروع صحي وهو الأول من نوعه في الشرق الأوسط يتم بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ويهدف إلى الاستفادة من النفايات الطبية التي يتم حرقها في الدول العربية وتؤدي إلى مشكلات بيئية وصحية وإعادة تصنيعها ولتمثل حلاً كبيراً للأطفال المعوقين في العالم العربي على أن تكون المستثمرات العربيات هن المستفيدات من هذا المشروع في بلدانهن ، حيث ستدير كل واحدة المشروع في وطنها .

كما يقوم الاتحاد الآن بتأسيس شركة مساهمة للمستثمرات العربيات تهدف إلى تفعيل الاتفاقيات التي سيبرمها الاتحاد مع الجهات العالمية ، وتوزيع المشروعات على العضوات المساهمات في الشراكة بعد فتح باب المساهمة فيها لجميع المستثمرات ، وأتمنى أن تهتم مشروعات الاتحاد بالمجتمع وقضاياه كالبيئة وقضية الأطفال والمعوقين والمرضى .

س : هل هذا أول منصب عربي تتولاه سيدة سعودية على المستوى الإقليمي ؟

ج : بالفعل هو أول منصَب تتولاه سيدة سعودية على هذا المستوى ولكن أقول في نفس الوقت إن المرأة في بلادي موجودة بقوة داخل مجتمعها ، وعلى المستوى الدولي لدينا تمثيل قوي فهناك الدكتورة ثريا عبيد بالأمم المتحدة والدكتورة سمية سلام . كما أني عضوة بالاسكوا في

بيروت ، وأترأس المجلس الاستشاري لمنطقة مكة المكرمة ، ورئيسة مجلس إدارة شركة البداية الحاصلة على امتياز المدينة الصناعية النسائية في جدة برأسمال ٦٠٠ مليون ريال ، كما أنني عضوة ومؤسس مجلس إدارة النادي العلمي للسيدات وعضوة مؤسسة لمجلس صاحبات الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية لجدة .

س : ما دور الإتحاد في دعم الاقتصاد العربي ؟

ج : أعتقد أن الإتحاد سيكون له دور مهم في استقطاب رؤوس الأموال العربية إلى المنطقة وأرى أنه من الأفضل أن تكون الاستثمارات في المشروعات المقترحة وعلينا أن نتبادل الخبرات لنستفيد من بعضنا البعض حتى يقوى اقتصادنا العربي ونعتمد على ذاتنا بدلاً من استحواذ الأسواق الأوروبية و الأميركية على رؤوس أموالنا .

وأنا ضد إستثمار أموالي في الخارج فماذا سأستفيد من استثمار أموالي بالخارج ومن دخولها في بنوك وفي مجال تجارة السلاح والمخدرات . وأعتقد أن بلدي ووطني العربي والمسلم أولى بهذه الاستثمارات التي ستخلق فرص عمل لشبابنا وبناتنا . وكذلك إتاحة الفرص للتدريب والتأهيل فواجبنا أن ننهض بشعوبنا كل في مكانه ودورنا كسيدات أعمال لا يقل أهمية عن دور الحكومات فعلينا أن نشارك في عملية التنمية بشكل فعال .

س : هل سيسهم إتحاد المستثمرات في مواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي ؟

ج : بالطبع سيكون للإتحاد دور مهم فمن أهم أولويات الاتحاد تشجيع الاستثمارات العربية في كافة المجالات وخاصة في مجالات تطوير التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل ، وتشجيع الشباب العربي من الجنسين لإقتحام سوق العمل الخاص ومساعدتهم بتوفير الخبرات

والإمكانيات الفنية والمادية ، وتبني المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ودعمها والعمل على مساندتها تسويقياً ، وتشجيع أصحاب الأعمال سيدات ورجال للمشاركة في معالجة مشكلة البطالة في مجتمعاتهم . وعلى مستوى السعودية تعد مشكلة البطالة أهم القضايا التي أعمل دائماً على مواجهتها وتقديم الحلول اللازمة لخلق فرص للشباب .

س : ما الأهداف التي يسعى الإتحاد لتحقيقها ؟

ج : يهدف الاتحاد إلى تكريس التعاون الاقتصادي بين المستثمرات العرب وتوجيه أموالهن إلى الاستثمارات المجدية في بلدانهن أو في أي دولة عربية أخرى من خلال المشروعات المشتركة ، بالإضافة إلى تقديم الدراسات الاقتصادية للمستثمرات والمساهمة في تنفيذها ، وكذلك عمل الدراسات الصحية والبيئية . ودراسات عن أوضاع الأسرة والمرأة في العالم العربي ، أما في مجال التدريب فإن الإتحاد سيسهم في تدريب وتعليم الكوادر النسائية في الوطن العربي والإستفادة من الطاقات البشرية وتبادل التجارب بين عضوات الاتحاد ، وتنظيم المنتديات والمؤتمرات التي تخدم سيدات الأعمال العربيات ، ونسعى مستقبلاً إلى أن يكون الاتحاد بمثابة غرفة تجارية نسائية موحدة لمواجهة القصور في أداء الغرف التجارية في الوطن العربي تجاه المستثمرات .

هناك أيضاً فكرة لافتتاح أفرع للإتحاد في جميع الدول العربية بعد أن تم الآن اختيار القاهرة كمقر للإتحاد . ويضم الإتحاد عدة لجان من أهمها التعليم والتدريب والإعلام والاستثمار والدراسات الصحية والبيئية حيث تهتم كل لجنة من خلال رئيستها برصد مشكلاتها ووضع الحلول المناسبة لها من خلال مساهمة الإتحاد .

س : تتولين منصب نائبة رئيسة جمعية سيدات الأعمال الخليجيات ، فماذا عن أهم النشاط التي تقوم به الجمعية ؟

ج : تقوم الجمعية بتوحيد جهود سيدات الأعمال في الخليج وتوعية السيدات اللائي يملكن رؤوس أموال ولا يستطعن استثمارها في المنطقة ، ونقوم بتوعية الفتاة الراغبة في دخول عالم الاستثمار ونحقق لهن ما يمكن تسميته بالبنية التحتية ونعطي لهن خلاصة تجاربنا حتى لا يقعن في الأخطاء التي وقعنا فيها ، ونذلل لهن الصعوبات التي تواجههن . كما يحرص المجلس على توحيد الأنظمة والقوانين في الخليج العربي ، ونأمل أن يزيد التعاون ويتحقق الاندماج بعد توحيد العملة الخليجية وجواز السفر خلال سنتين .

س : كم عدد سيدات الأعمال السعوديات ؟

ج : لا يوجد رقم محدد ولكنه ليس أقل من ٣٠ ألف سيدة أعمال سعودية يعملن في مجالات متعددة .

توجد المرأة السعودية في مجالات متعددة كالتجارة العامة في العقارات وفي مجال الصناعة والتدريب والتعليم والجامعات وهناك سيدات أعمال يملكن مدارس وكليات وأكاديميات ، كذلك مجال الديكور وتصنيع الملابس وأخيراً تعمل السعودية كمصممة للأزياء وجابت أزياؤها كثيراً من البلاد العربية الأجنبية .

س : يملك الكثيرون نظرة خاطئة من المرأة السعودية تتمثل في كونها مجرد سيدة مستهلكة تحيا حياة كلها ترف ولا تهتم بالمشاركة في مجال العمل العام أو أي نشاط آخر ، فماذا يمثل إختيارك كسعودية أمينة عامة للمنظمة ؟

ج : إنتخابي كأمينة عامة لمجلس اتحاد المستثمرات يؤكد براءة المرأة

السعودية من كل الاتهامات التي طالتها ، ووصفها داخلياً بأنها غير صالحة للعمل والإبداع ، في حين يصفونها خارجياً بأنها محرومة من أبسط حقوقها مما يؤكد للجميع خطأ آرائهم وانطباعاتهم .

وأرى أن إختياري لهذا المنصب يضيف إلى مسؤولياتي مهام جديدة صعبة فإلى جانب العمل الاستثماري هناك مسؤوليات تتعلق بالإظهار المشرق لصورة المملكة العربية السعودية أمام الدول الأخرى بشكل عام وسيدات الأعمال السعوديات بشكل خاص . وأؤكد في هذا المجال أنني سأعمل بكل جهد على تنشيط الاستثمار النسائي في المملكة والاستفادة من الأعضاء والمتقدمين لطرح مشروعات استثمارية تستفيد منها المملكة .

وأذكر في هذا المجال أن فكرة ترشيحي تمت قبل شهرين حيث فوجئت بها عند وصولي إلى القاهرة حيث كان أول إجتماع لاتحاد المستثمرات وتم ترشيحي غيابياً عن المملكة من الدول المشاركة وهو ما يدل على أن المرأة السعودية وصلت إلى المجتمع الخارجي عن طريق الإعلام بنشاطها وقدراتها دون الحاجة لخلع حجابها ، وتستطيع أن تصل إلى الجميع عن طريق مجهوداتها الدائمة .

س : ما تقييمك لتجربة المرأة الخليجية ونشاطها من خلال مجلس سيدات أعمال دول الخليج ؟

ج : الفكرة إلى حد كبير وليدة وبدأت في ديسمبر ٢٠٠٣م بمبادرة من اتحاد الغرف بدول مجلس التعاون حيث عقد أول ملتقى إقليمي على مستوى سيدات الأعمال في مسقط وكان من بين توصياته إنشاء لجنة لسيدات الأعمال الخليجيات . وفعلاً تم تشكيل اللجنة بالانتخاب على أساس عضوة من كل دولة ، وقمنا بعقد عدة اجتماعات حتى تم إنشاء الجمعية .

وأرى أن المرأة الخليجية أصبحت لا تهاب السوق وأصبحت أكثر جرأة بعد أن حصلن على كثير من المعلومات عن السوق ومجالات الاستثمار المختلفة التي يمكن أن يشاركن فيها ، وأقبل كثير منهن على استثمار أموالهن خاصة من ترفض الفوائد البنكية .

س : ما الوسائل التي تساعد في توعية سيدة الأعمال بالسوق والطرق المثلى للاستثمار ؟

ج : يحرص المجلس على عقد دورات تدريبية بشكل مستمر لنوضح للمرأة كيف تبدأ مشروعاً تجارياً ناجحاً ، كما يتم إمدادها بدراسات جدوى ودراسة أوضاع السوق ، كما نقوم بتنظيم معارض في الدول الأعضاء وهو ما يفيد في تسويق المنتجات وخلق نوع من المنافسة بين سيدات الأعمال .

س : ما ردك على من يتهم المرأة الخليجية بأنها بعيدة عن هموم أوطانها ولا تهتم بالمشاركة في تنمية بلادها ؟

ج : أنصحهم أن يأتوا ، ويشاهدوا المرأة الخليجية والسعودية على أرض الواقع ، وأنا أرجع هذه النظرة إلى غياب الإعلام العربي عن إبراز نشاط المرأة الخليجية . المرأة السعودية ظلت لنصف قرن تقريباً تعمل في صمت أو كما نقول في بيات شتوي وطلعت بعد ذلك من الجرة إلى برة . وأعتقد أنه إذا كان الإعلام قد سلط الضوء على نشاط المرأة السعودية لكننا انشغلنا بالإعلام أكثر من اهتمامنا بالعمل العام .

س : ما تقييمك لخروج المرأة السعودية للعمل ؟

ج : المرأة عنصر مهم وفعال ولكنه مهمل منذ سنوات طويلة مع أنه يعمل في ٨٠٪ من المجالات التعليمية بالجامعات والمدارس والكليات ، وعندنا اكتفاء ذاتي ١٠٠٪ في مجال التعليم ونحن الدولة الخليجية الأولى المكتفية بل وعندنا بطالة في هذا المجال .

س : ما تعليقك على غياب المرأة السعودية عن الانتخابات البلدية التي أجريت أخيراً ؟

ج : المرأة السعودية لم تشارك في الظاهر ، ولكن في الخلف كان له دورها في التأثير على زوجها أو أخيها أو أبيها في اختيار مرشح دون آخر أي كانت مشاركتها غير مباشرة .

س : تم الإعلان عن جمعية صناعة المعروف التي ترأسينها بالمملكة منذ أيام فما هي طبيعة هذه الجمعية ، وما النشاط الذي تقوم به ؟

ج : أنا من الناس الذين يحبون صناعة المعروف لأي شخص وأحاول دائماً أن أقدم المساعدة متى كانت ممكنة خاصة فيما يتعلق بالقضايا مع المسؤولين والحكومة فدائماً أقف بجانب من يحتاج إلى مثل هذه المساعدات لأنه ليس من مقدور أي شخص أن يصل إلى المسؤولين وأنا عضوة جمعية خيرية طوال حياتي لكن منذ عشر سنوات أست جمعية بمفردي ولا أريد أن يتحمل أعباءها أحد غيري حتى أولادي .

وأنا أعتبرها خط إنتاج إسمه صناعة المعروف للغني والفقير وأي فرد لديه قضية في الدولة ولا يستطيع أن يصل إلى المسؤولين أقف بجانبه وأكون جريئة جداً وصريحة وقوية لقضايا الناس خاصة أنني كاتبة في عدد من الصحف السعودية ولي علاقاتي مع كثير من المسؤولين ، والحمد لله دائماً أجد تجاوب كبيراً تجاه قضايا الناس .

ولكن منذ أيام قليلة تم إعلان هذه الجمعية بشكل رسمي لينضم إليها المحبين لعمل الخير ، والمسألة لا تتعلق فقط بدفع الأموال ولكننا نحاول أن نستفيد بالخدمات والجهد البدني في مساعدة الآخرين فيمكن لعامل أن يساعد أسرة فقيرة في طلاء منزلها ، وقد يقوم مدرس بالتدريس لأبناء أحدى الأسر الفقيرة وهكذا هو شكل من أشكال التكافل الاجتماعي .

س : للسيدة حصة العون تاريخ طويل في مجال الاستثمار والسوق فما أهم المشروعات التي تقومين بها وفي أي البلاد ؟

ج : استثمار الإنسان عندي هو الأهم ، وكل جهدي أضعه في تنمية طاقات الإنسان ، وأركز دائماً في مشروعاتي على التنمية البشرية ومثل هذه المشروعات ننفق عليها أكثر مما نستفيد منها ، ونحقق الاستفادة على المدى الطويل .

وأهم المشروعات التي أقوم بها الآن هو المشروع الحلم الذي تمنيت أن أنفذه منذ سنوات هو المدينة الصناعية النسائية وهي أول مدينة من نوعها ومقرها جدة برأس مال ١٠٠ مليون دولار سيتم تشغيل نحو ١٢ ألف فتاة سعودية ما يبن الأعمال الإدارية والفنية وتشمل مراكز للتدريب وبنك ومركز تجاري ودار حضانة وفندق ومسكن للعاملات بجانب المصانع طبعاً التي تشمل مجالات عدة .

ولي أنشطة أخرى داخل الوطن العربي ، ففي مصر عندي شركة سياحة وسفر ومكتب تخليص جمركي ، وبدأت في إقامة مشروع سياحي للعائلة السعودية ومن المقرر أن يكون في بيروت والقاهرة ودبي وتركيا ، ويهدف إلى شراء عدد من الشقق المفروشة تكون مجهزة للأسرة السعودية خاصة التي تزور أياً من تلك الدول بدون الزوج أو الأخ وتكون هذه الشقق مجهزة وتستعمل فقط لهذا المشروع ويكون هناك سيارات خاصة بتلك الأسر ومرشدون سياحيون خاصون به . ويهدف مثل هذا المشروع إلى تقديم خدمة مميزة للسائح السعودي والاطمئنان على الأسرة السعودية خاصة في ظل غياب الأب ، كما أنها توفر كثيراً من الأموال التي تنفق في الفنادق والقرى السياحية .

س : لم تنضم السعودية حتى الآن لمنظمة المرأة العربية فما هي الأسباب ؟

ج : دعيت المملكة إلى المنظمة ولكن في ذلك الوقت كانت هناك بعض الحساسيات في الانضمام ومشاركة المرأة السعودية في بعض الأنشطة ، ولكن إن شاء الله سيعلن قريباً عن إنضمامنا إلى منظمة المرأة العربية ونشارك في جميع أنشطتها التي تهدف إلى دعم المرأة والنهوض بأوضاعها .

س : ما تقييمك لأداء المرأة العربية بشكل عام ، وما هي السلبيات التي قد تتصف بها ، وهل هي في حاجة على دعم القيادات السياسية ؟

ج : مشكلة المرأة العربية الاستسلام فهي تركن دائماً إلى الرغد والراحة وتنتظر دائماً من يقدم لها يد المساعدة ويمنحها الفرصة وهي بالفعل تصدر لنفسها الإحباط وليس هناك شيء أسمه إحباط فالمرأة عندما تثبت جديتها وقدرتها على العمل لابد أن يستجيب لها صناع القرار . وأدعو في ذلك السياق وسائل الإعلام إلى مناقشة قضايا المرأة والصعاب والمعوقات التي قد تواجهها لتذويبها في كافة المجالات .

كما أني رئيسة مجلس إدارة أول شركة عقارية نسائية في السعودية وهي مملوكة لنخبة من سيدات الأعمال السعوديات ، كما أنها تدار من قبل مجلس مدراء نسائي كأول خطوة تخطوها المرأة السعودية نحو تصريف شؤونها الاقتصادية دون الاعتماد على عناصر أخرى . وتقوم الشركة بشراء الأراضي واستثمارها وتطويرها بالبيع أو الإيجار أو التقسيط لصالح الشركة ، وإدارة الأملاك والمحافظ العقارية الخاصة بالشركة وعميلاتها ، وإقامة وتنظيم المعارض والمؤتمرات العقارية .

تحت رعاية
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود نيابة عن خادم الحرمين الشريفين افتتح حفل تكريم الفائزين بجائزة الملك فيصل العالمية للعام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م في دورتها الـ ٢٨ *

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، سلّم الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، مساء أمس في العاصمة السعودية، جائزة الملك فيصل العالمية للعام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م للفائزين بها في دورتها الـ ٢٨، في حفل تكريمي خاص أقيم في قاعة الأمير سلطان الكبرى بمركز الفيصلية، التابع لمؤسسة الملك فيصل الخيرية، حضره عدد كبير من الأمراء والوزراء، ومجموعة من كبار الأدباء والمفكرين، إضافة إلى بعض الفائزين بالجائزة في الفترة الماضية.

إعلان نتائج الفائزين بجائزة الملك فيصل العالمية للعام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

(*) خدمة الإسلام :

منحت الجائزة هذا العام (١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م) مناصفة بين كل من:

- الدكتور أحمد محمد علي، (سعودي الجنسية)، رئيس البنك الإسلامي للتنمية.

---

* جريدة الشرق الأوسط اللندنية الصادرة بتاريخ ١١/٤/٢٠٠٥م، العدد ٩٦٣١.

- مؤسسة الحريري في الجمهورية اللبنانية .

الحيثيات:

وقالت لجنة إختيار الجائزة، أنها منحت الدكتور أحمد محمد علي، جائزة خدمة الإسلام، لخدماته المتمثلة في:

- تولِّيه رئاسة البنك الإسلامي للتنمية منذ إنشائه سنة ١٣٩٥هـ، وحرصه على أن تكون معاملاته وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مما أعطى صورة مشرقة للعمل الإسلامي المشترك في العصر الحديث.
- تبنِّيه سياسة تنمي العلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية.
- تقديمه للمسلمين ـ من خلال جهوده في البنك ـ مثالاً للعمل المؤسسي القادر على الإستمرار.
- إنشاؤه المعهد الإسلامي للبحوث والتدريس، وجائزة البنك لتشجيع البحث في الاقتصاد الإسلامي.
- إنشاؤه محفظة البنوك الإسلامية وحصص الاستثمار، والمؤسسة الإسلامية للاستثمار.

أما مؤسسة الحريري فقالت اللجنة إنها منحتها جائزة خدمة الإسلام لخدماتها المتمثلة في:

- مساعدة أكثر من ثلاثين ألف شاب وشابة لتلقي تعليمهم الجامعي في تخصصات مختلفة، منهم ٨٣٥ حصلوا على درجة الدكتوراه، وإنشاء مدارس ومعاهد جامعية وتقنية في لبنان.
- ترميم مساجد عريقة في لبنان ، وبناء مساجد جديدة على طراز معماري إسلامي.
- رعاية مؤسسات العجزة والأيتام في لبنان طوال العقدين الماضيين،

والإسهام في أعمال إغاثة في عدة دول عربية وإسلامية، ودعم مؤسسات علمية في الدول العربية.

- إنشاء مراكز صحية واجتماعية في لبنان.

(*) الدراسات الإسلامية:

موضوع الجائزة لهذا العام (الدراسات التي تناولت دفاع المسلمين عن ديارهم في القرنين الخامس والسادس الهجريين)، وتم منحها للأستاذة البريطانية الدكتورة كارول هيلينبراند Professor Carole Hillenbrand، أستاذة التاريخ الإسلامي في جامعة أدنبرة بالمملكة المتحدة. وقالت لجنة التحكيم إنها اختارت الدكتورة كارول هيلينبراند تقديراً لجهودها الرائدة في موضوع الجائزة، بحثاً وتدريساً وإشرافاً، تَوَّجتها بكتابها الحروب الصليبية: رؤى إسلاميَّة "The Crusades: Islamic Perspectives" الذي جسَّدت فيه جهود المسلمين الحثيثة في الدفاع عن ديارهم بالتعبئة الدينية، ووحدة الصف، والاستعداد العسكري. وقد كان لذلك الكتاب أثر بالغ في تصويب فهم الكثيرين لتاريخ الحروب الصليبية، خاصة أنها استقت مادته العلميَّة من مصادرها المتنوعة، ومراجعها المتعددة، بلغاتها المختلفة، وعرضتها بموضوعيّة ودقّة. واتبعت منهجاً قائماً على النقد والتحليل والمقارنة والترجيح بلغة واضحة، وأسلوب سلس. فاتصف كتابها بالجدة والأصالة والابتكار وأصبح إضافة علميَّة متميزة استحقت عليه الجائزة بجدارة.

(*) اللغة العربيـــة والأدب:

قررت لجنة الاختيار حجب الجائزة، في هذا الحقل لهذا العام وكان موضوعها (الدراسات التي تناولت النثر العربي في القرنين الرابع والخامس الهجريين في فنونه وأعلامه وكتبه)، وقالت اللجنة إن سبب

الحجب يعود لما اعترى الأعمال المرشحة من ضعف، جعلها لا تفي بالمتطلبات العلمية للجائزة.

(*) الطب :

في الحقل الطبي قررت لجنة الإختيار منح الجائزة هذا العام وموضوعها (أخطار التبغ على صحة الإنسان) ;مناصفة بين الأستاذ الدكتور السير ريتشارد دول، (بريطاني الجنسية)، أستاذ شرف في الأمراض الباطنة بجامعة أكسفورد البريطانية، والأستاذ الدكتور السير ريتشارد بيتو، (بريطاني الجنسية)، أستاذ الإحصاء الطبي والوبائيات بالجامعة نفسها.

وقد مُنحا الجائزة تقديراً لبحوثهما الرائدة حول :

- مخاطر التدخين حيث كانا أول من أثبت بشكل قاطع وجود صلة وثيقة بين التدخين وأمراض الأوعية الدموية والسرطان وغيرها.
- كما كانت بحوثهما حافزاً للعديد من الدراسات الأخرى بما فيها استخدام الأحياء الجزيئية لإثبات العلاقة السببية بين التدخين والسرطان.
- وقد إمتدت نتائج دراساتهما لتشمل دولاً عدة، وتَبيّن منها أن الوفيات الناتجة عن التدخين تجاوزت مائة مليون نسمة في القرن العشرين، وأن التوقف عن التدخين يقلل كثيراً من تلك الأخطار.
- وقد كان لجهود هذين العالمين وإنجازاتهما أثر بالغ في رسم السياسات القومية للصحة في دول عديدة وفي توجيه جهود منظمة الصحة العالمية نحو مكافحة التدخين مما أدى إلى انخفاض كبير في الوفيات الناتجة عن السرطان وتصلب الشرايين.

(*) العلـــوم :

في حقل العلوم، تم منح الجائزة، هذا العام وموضوعها (الفيزياء) لثلاثة فيزيائيين هم:

– الأستاذ الدكتور فيديريكو كاباسو، (أمريكي الجنسية)، الأستاذ في جامعة هارفرد.

– والأستاذ الدكتور فرانك ويلتشيك، (أمريكي الجنسية)، الأستاذ في معهد ماساتشوستس.

– والأستاذ الدكتور أنطون تسايلينغر، (نمساوي الجنسية)، الأستاذ في جامعة فيينا في النمسا.

وقد أسهم كاباسو، إسهاماً أساساً في اختراع الليزر الشلالي الكوانتي الذي كان مجرد فكرة نظرية لعالمين روسيين وأصبح حقيقةً بفضل جهوده. ويعد هذا النوع من أعظم ما أنجز في علم الليزر في العقد الأخير، إذ يستخدم مفهوماً جديداً تماماً لانتقاء طول موجة الضوء، ويسمح بإنتاج أطوال أمواج في مجال تحت الأحمر وتحت الأحمر البعيد، مما يمكن التحكم في قيمها بطريقة مستمرة. ويتم الآن إنتاج الليزر الشلالي الكوانتي تجارياً.

أما ويلتشيك فهو أحد مكتشفي قوانين القوة النووية التي هي القوة الرابعة في الطبيعة وقد وضعه ذلك الكشف الفريد ـ بالإضافة إلى إنجازاته العظيمة الأخرى ـ في مصاف أكبر علماء الفيزياء المعاصرين.

وأما تسايلينغر، فقد عمل على كشف أسرار الفيزياء الكوانتية لتسخيرها في الحياة العملية، وتمكن من استخدامها للمرة الأولى في نقل جسيم من مكان إلى آخر. وهو من الذين جعلوا من الممكن بناء جهاز

يستخدم التعمية (التشفير) الكوانتية في نقل المعلومات التي يخشى تسربها من مرسل إلى مستقبل. وقد استخدم ذلك تجارياً.

*** موضوعات السنة المقبلة**

موضوعات جائزة الملك فيصل العالمية للسنة المقبلة(١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م) الدراسات الإسلامية: الدراسات التي تناولت أصول الفقه أو جانباً منه تأليفاً أو تحليلاً.

اللغة العربية والأدب: اللغة العربية في الدراسات اللغوية الحديثة.

الطب: إلتهاب بطانة الأوعية الدموية.

العلوم: الرياضيات.

الجائزة والمؤسسة

تتفرع جائزة الملك فيصل العالمية من مؤسسة الملك فيصل، وهي إحدى المؤسسات الخيرية في المملكة وقد أنشأت من أجل الحافظ على التراث الإسلامي وتنمية الثقافة الإسلامية، ومد يد العون للمسلمين، ومن أبرز أنشطة المؤسسة تنظيمها سنوياً جائزة تقديم جائزة الملك فيصل العالمية. بهدف تكريم من ساهموا بدور فاعل في خدمة الإسلام والمسلمين، والمفكرين والعلماء ممن أثروا المعرفة الإنسانية ونفعوا بفكرهم وبحوثهم عدداً كبيراً من الناس.

وتمنح جائزة الملك فيصل العالمية في خمسة مجالات هي: خدمة الإسلام، والدراسات الإسلامية، واللغة العربية والأدب، والطب، والعلوم . وبإستثناء جائزة خدمة الإسلام، يتم تحديد موضوع كل جائزة سنوياً ويراعى في إختيار موضوعات جائزة الطب مواكبتها للاتجاهات العالمية الحديثة في مجال البحوث الطبية.

وقد منحت الجائزة منذ إنشائها سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م (١٦٧) فائزاً من ٣٧ دولة. طريقة الترشيح تقوم المنظمات الإسلامية والجامعات والمؤسسات العلمية في أرجاء العالم بترشيح من تراه مؤهلا في كل فرع من فروع الجائزة الخمسة. ولا تقبل الترشيحات الفردية ولا ترشيحات الأحزاب السياسية. وتُعلن أسماء الفائزين بالجائزة، عادة، في نهاية السنة الهجرية أو الشهر الأول من كل عام ميلادي، كما يُحتفل بتسليمها خلال شهرين من هذا الإعلان، وذلك في مقر المؤسسة في الرياض.

الجائزة يمنح الفائز ميدالية ذهبية عيار ٢٤ ووزن ٢٠٠ جرام وشيكاً بمبلغ مائتي ألف دولار.

سجل الفائزين بالجائزة

فاز بالجائزة منذ تأسيسها عدد من أعلام الثقافة الإسلامية وعلماء الدين والطب والعلوم، بينهم الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، والشيخ يوسف القرضاوي، والشيخ عبد العزيز بن باز، وحمد الجاسر، ورجل الأعمال الإماراتي جمعة الماجد.

كما فاز بها شخصيات سياسية معروفة منها : خادم الحرمين الملك فهد، والملك خالد بن عبد العزيز، والرئيس البوسني علي عزت بيغوبيتش، والشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، والمشير عبد الرحمن سوار الذهب.

مقابلة صحافية مع
سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد ورئيس الحرس الوطني ونائب رئيس مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية حول عدد من القضايا العربية والدولية بمناسبة زيارته إلى الجمهورية الفرنسية *

س : يجري الحديث عن أن رياح الديمقراطية تنفخ على الشرق الأوسط . ومع ذلك فإن تقريراً خاصاً من الأمم المتحدة أعده عدد من الباحثين العرب يخلص إلى نتائج قاسية . فهو يعدُّ الإصلاحات الجزئية التي أطلقتموها لا تكفي ، فما رأيكم بذلك ؟

ج : الديمقراطية هي جزء من إيماننا الإسلامي . وأنا أيضاً ، سأطرح عليكم سؤالاً : كم عمر الديمقراطية لديكم ؟ وكم من الوقت تطلب الأمر للوصول إلى الديمقراطية كاملة . نحن أيضاً سنصل إلى ذلك إن شاء الله . المهم هو العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان .كل هذه المبادئ يمليها علينا ديننا . وليس ديننا فحسب بل جميع الأديان السماوية ، سواء أكان القرآن أم الإنجيل أم التوراة .

س : كيف تتصور المملكة العربية السعودية بعد عشرين عاماً ؟

ج : الله أعلم . نحن نعمل على إرساء الديمقراطية الحقيقة ، الديمقراطية التي نتمناها . وآمل أن يتطلب تحقيقها أقل من عشرين عاماً .

س : للمرة الأولى في السعودية يجري تنظيم إنتخابات بلدية . هل هذه هي الخطوة الأولى نحو إنتخابات برلمانية ؟

---

* جريدة السياسة الكويتية بتاريخ ١٤/٤/٢٠٠٥م ، العدد ١٣٠٧٨ .

ج : كل شيء يجري على ما يرام ، إن شاء الله .

س : لقد أطلقتم عدداً من دورات «الحوار الوطني» ، ما هي النتائج العملية التي ستتوصل إليها ؟

ج : لقد إستفدنا من هذه الدورات بشكل واسع . فالحوار الوطني جمع الشعب السعودي الذي لم تعتد شرائحه وطوائفه المختلفة على الإلتقاء والحوار . السعوديون باتوا الآن إخوة . وهذا وحده مكسب ، إنه مكسب عظيم .

س : تقولون أنه على كل بلد أن يقوم بإصلاحاته بأسلوبه الخاص . فما هو الأسلوب السعودي ؟

ج : الديمقراطية والإصلاحات لا يمكن فرضهما من الخارج . يجب أن تنبثقا من الشعب . هل فرض عليكم أحد إصلاحاتكم الخاصة ؟

س : نحن سيدتان صحافيتان وقد وافقتم على إستقبالنا ، وعلى الرد على أسئلتنا . متى ستتمكن نظيرتنا السعوديات من القيام بذلك ؟

ج : في وقت أقل من ذلك الذي تطلبه ذلك لديكم ، أن تقوم إمرأة بإجراء لقاء مع رجل بإمكانكما ، حتى ، أن تقسما المهلة على إثنين .

س : إذن ، غداً ستتمكن صحافية سعودية من إجراء مقابلة معكم ؟

ج : السعوديات دخلن منذ فترة ميدان الحياة العلمية . إنهن عاملات في المصارف والقطاع العام .ومع الوقت ستتطور عقليتهن وكذلك ذهنية أزواجهن وأبنائهن . وهذا سيتطلب سنوات أقل من أصابع اليد الواحدة .

س : أوليس هناك تناقض في أن تتابع السعوديات الدراسات العليا وأن يصبحن أكاديميات وفنانات وطبيبات وعالمات وأن يبقين مع ذلك مرتهنات بوصاية الذكور من الأزواج أو الأخوة أو الأبناء ؟

ج : الوصاية تعكس إهتمامنا بحماية المرأة ، وكرامتها . فالمرأة في نهاية الأمر هي الأخت والأم والزوجة والابنة . فوالدتي هي التي وضعتني (ولدتني) .

س : صرحتم منذ عامين بأنه على المملكة أن تواجه ظاهرتي الفقر والبطالة . ما الحلول التي بدأتم بها ؟

ج : الصحافة السعودية بالغت بموضوع البطالة . فالصحف ادعت أن هناك مليون سعودي عاطلون عن العمل . وبعد التحقيق ، تبين أن عدد العاطلين عن العمل يتراوح بين ٢٠٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ ألف ، نصفهم تمكن من إيجاد عمل . فيما النصف الآخر مؤلف من شريحة غير مؤهلة ترفض الأعمال التي نعرضها عليها . ويجب ألا نبخس الصحف حقها ، فهدفها ليس النقد من أجل النقد بل هدفها هو دفعنا باتجاه الإصلاحات ومساعدة العاطلين عن العمل .

س : منذ شهر مايو من عام ٢٠٠٣م باتت المملكة العربية السعودية وسكانها هدفاً للإرهاب . هل تعتقدون أن القمع والحرب ضد الإرهاب هي الوسيلة الأكثر فعالية للقضاء على الإرهاب ؟

ج : الإرهابيون هم أعداء الإسلام والإنسانية والجنس البشري . سوف نحاربهم عشرة ، أو عشرين أو ثلاثين عاماً إذا لزم الأمر ، سواء كان هؤلاء الإرهابيون من المسلمين أم من غير المسلمين . بدأنا بالطلب إليهم أن يعودوا إلى العقل والحكمة والحوار ولكن عبثاً . وواصلوا نشاطاتهم . لذا ، ينبغي علينا محاربة الإرهاب بالإرهاب . ولكن ، وبموازاة ذلك ، تجب محاربة مصادر تمويل الإرهاب كما أكدنا خلال مؤتمر الرياض لمحاربة الإرهاب . مما يعني أنه تنبغي محاربة تبييض الأموال والتهريب والاتجار بالمخدرات

س : ماذا تتوقعون من زيارتكم إلى فرنسا ؟

ج : أولاً وقبل كل شيء أتوجه إلى فرنسا ، لأنني أفتقد أصدقائي : الشعب الفرنسي ورئيسه جاك شيراك وهو صديق عزيز ومخلص . وفي الحقيقة فإن شيراك رجل غريب في هذا الزمن . أو هكذا أراه : رجل غريب يتميز بأخلاقه وإخلاصه وصداقته وإنسانيته وصراحته وحرارته البشرية .

س : ماذا بعد ؟ وهل ستتطرقون إلى الموضوع اللبناني والعراق ؟

ج : لبنان وسورية والعراق تعني الشعوب المشغوفة بالحرية والإنسانية كافة . ولبنان لا يمكن أن يستغني عن سورية والعكس صحيح والخلاف بين البلدين يمكن حله . ولكن الإغتيالات أعمال منافية للأخلاق والإنسانية .

س : هل تقصد إغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ؟

ج : رفيق الحريري وسواه . إغتيال رفيق الحريري بلا شك كارثة . ما ذنبه ؟ كنت أعرف رفيق الحريري جيداً ، وأعلم أنه كان يكن الاحترام لسورية والسوريين ويراعي مصلحة بلده في الوقت نفسه . ولم أسمعه أبداً يتفوه بما يسيء لسورية .

س : يقال أنكم دفعتم بالرئيس السوري بشار الأسد إلى سحب قواته من لبنان عندما جاء إلى زيارتكم ؟

ج : كان مقتنعاً بهذا قبل وصوله إلى المملكة .

س : هل تعتقدون أن قرار مجلس الأمن الدولي إنشاء لجنة دولية للتحقيق بجريمة اغتيال رفيق الحريري هو قرار جيد ؟

ج : طبعاً . لأن جميع أنواع الاتهامات توالت ضد سورية وإسرائيل والأحزاب اللبنانية . لجنة تحقيق دولية من شأنها إظهار الحقيقة .

س : ما رأيكم بالوضع في العراق ؟

ج : أتمنى الصبر والنجاح للشعب العراقي . هذا كل ما يسعنا قوله .

س : بالنسبة لواشنطن ، إن الحرب على العراق هي الخطوة الأولى نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط . فهل تشاركونها هذه الرؤية ؟

ج : لا أرى فائدة من الحرب . ولا يمكننا بناء السلام بالحروب .

س : أطلقتم مبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية في مارس عام ٢٠٠٢م . هل تعتقدون أن حظوظ هذه المبادرة في النجاح ، ستكون أكبر في مرحلة ما بعد عرفات ؟

ج : ياسر عرفات كان أول من وافق على هذه المبادرة التي وافق عليها الشعب الإسرائيلي كذلك . إنها إسرائيل ، أو بالأحرى ، قلة في إسرائيل هي المسؤولة عن غياب التقدم .

س : ماذا غيرت أحداث ١١ سبتمبر في علاقاتكم مع الولايات المتحدة ؟

ج : الذي تغير هو موقف الصحافة . معظم الصحف الأميركية تمثل شريحة تعرفونها تماماً .

س : إذن ، كل شيء على ما يرام ؟

ج : كانت هناك بعض الخلافات ، ليس مع الرئيس جورج بوش ، الذي لم تتغير مواقفه ، بل مع محيطة . ولكن بفضل الله ، تنبه الجانبان إلى الوضع وعلاقاتنا اليوم جيدة .

س : هل تعتقدون أن لأوروبا دوراً ، متميزاً عن الدور الأميركي تلعبه في الشرق الأوسط ؟

ج : الأوروبيون ، سواء كان الأمر يتعلق بالفرنسيين أو البريطانيين أو سواهم ، فهم سبقوا الأميركيين إلى المنطقة . ولكنهم تخلوا عنها .

مقابلة صحافية مع
صاحب السمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية حول عدد من القضايا السياسة المتعلقة بالشرق الأوسط *

س : بماذا تفسر الإهتمام والحفاوة الفرنسية بزيارة الأمير عبد الله إلى باريس ؟

ج : في الواقع كانت لفتة في غاية الود إستقبال الرئيس جاك شيراك لسمو الأمير وهي تعبير ليس فقط عن العلاقات الحقيقية التي تربط البلدين بل عن الصداقة التي تربط زعيمين ، ومن دون شك سيكون للزيارة مردوده على العلاقات لتكون فعلاً علاقات استراتيجية .

س : الملفات التي حملها ولي العهد إلى فرنسا كانت مهمة ، بدءاً بمبادرة السلام العربية والعلاقات بين البلدين ، وكيف تم التعاطي مع هذه الملفات ، وأي منها كان في المقدمة ؟

ج : كل الملفات كانت مهمة وهي موضع تشاور دائم ، فالزعيمان كانا على اتصال مباشر ، عبر المكالمات الهاتفية والاتصالات الديبلوماسية والتشاور في شأنها سيتواصل . والمحادثات المعمقة التي حصلت في باريس أبرزت تطابقاً فريداً من نوعه واتفاقاً على أن يُسهم البلدان بما يؤدي إلى ضمان عدم تكرار الكوارث في منطقة الشرق الأوسط سواء في لبنان أو العراق أو ما يتعلق بمبادرة السلام العربية .

س : رئيس وزراء لبنان الراحل رفيق الحريري ربطته علاقة مميزة

---

* جريدة الحياة ، لندن ، الصادرة بتاريخ ١٧/ ٤/ ٢٠٠٥م ، العدد ١٥٣٥٦ .

بالمملكة العربية السعودية وبالرئيس شيراك ، إلى أي مدى تم البحث في ما حصل من تطورات أعقبت عملية الإغتيال ومضاعفاتها ؟

ج : أيدت القيادتان أن يكون هناك تحقيق بإشراف دولي ، والحكومة اللبنانية مطلوب منها أن تصل سريعاً إلى اعتقال الجناة أو الجانب المسؤول عن هذه الكارثة ، وأستطيع أن اسميها بالكارثة نظراً إلى انعكاساتها ليس فقط على لبنان ، بل على المنطقة . ونأمل بسرعة إنجاز هذه المهمة حتى تظهر الحقيقة ويرتاح ضمير كل إنسان .

س : هل إتفق الجانبان السعودي والفرنسي على متابعة محددة في شأن الوضع لبنان ؟

ج : الآن هناك اشتراك دولي في التحقيق وهذا ما نحبذه ونؤيده ونطالب بسرعة إنجاز هذه المهمة .

س : هل الإتصالات مستمرة مع دمشق في أعقاب زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى المملكة وما أعقب قراره بالانسحاب من لبنان ؟

ج : الإتصالات مستمرة مع دمشق ، ونحن نقدر كل التقدير وعد فخامة الرئيس (الأسد) لسحب القوات السورية من لبنان وتنفيذ القرار ١٥٥٩ من دون أي تحفظات . وبقيت الآن المشكلة العالقة التي تحتاج إلى سرعة تشكيل الحكومة التي ستضع الاستقرار والتضامن نصب أعينها . وهذا الأمر يدفع كل الدول الصديقة للبنان لمراقبته ، وكلنا أمل ، بعد الخبرة التي مر بها بعد الحرب الأهلية بأن لا يتكرر ترك الأمور لتصل إلى التفجير

س : هل أنت متفائل بالتوصل إلى حلول تمنع تدهور الأوضاع في لبنان ، وبالتالي إجراء الانتخابات النيابية في موعدها ؟

ج : أنا متفائل بحكمة اللبنانيين ووطنيتهم ، وهذه الوطنية لا بد أن تكون القوة القادرة على تجنيب لبنان مخاطر المستقبل ، أما عن موعد الإنتخابات لا شك أن الوقت أصبح ضيقاً لتجري في موعدها ، ولا اعتقد أن اللبنانيين سيعتبرون الموضوع ، في حال عدم حصولها ، «نهاية العالم» ، بل يحتاج الأمر إلى الصبر والأناة والعمل الدؤوب حسب ما قال لي ولي العهد الأمير عبد الله إذ شدد على ضرورة التوافق بين الأخوة وعدم الإصرار من قبل طرف واحد على الاستحواذ بكل شيء .

س : هل اتصالاتكم مع رئيس الجمهورية العماد إميل لحود مستمرة ؟

ج : نحن نعترف بلبنان ، والإتصالات تتم مع الرئيس حسب الطرق المعروفة بصفته رئيس البلاد ، لكن لا يوجد لنا إتصالات خاصة معه .

س: الأمير عبد الله حض أوروبا ، من قصر الإليزية ، على لعب دور أكثر فعالية في المنطقة العربية ، ماذا كان رد فعل الرئيس جاك شيراك على ذلك ؟

ج : هذا ما سنراه إن شاء الله في المستقبل، وأنا واثق أن فرنسا ستلعب الدور المطلوب منها لأنها دولة قيادية في أوروبا ويُحسب حسابها في أوساط المداولات السياسية والاستراتيجية الأوروبية .

س : هل هناك تطابق في مواقف فرنسا والمملكة تجاه الوضع في لبنان وسبل معالجته ؟

ج : هناك تطابق إلى حد كبير ،والموقف الفرنسي ليس متطرفاً تجاه الوضع في لبنان سواء ما يتعلق بلبنان أو سورية ، وهذا ما لمسناه في المحادثات بين الرئيس جاك شيراك والأمير عبد الله هذا ما يجعل الدور الذي ستلعبه فرنسا في هذه الأزمة إيجابياً .

س: ما هي الموضوعات التي سيناقشها الأمير عبد الله مع الرئيس جورج بوش الأسبوع المقبل ؟

ج : مبادرة السلام العربية نعتقد أنها مكملة لخريطة الطريق وما ينقص خريطة الطريق هو المبادرة إضافة إلى أن هناك قضايا مختلفة ستطرح .

س : موضوع الإرهاب تعاني منه المملكة العربية السعودية بشكل لا يقل عن غيرها من الدول ، هل أنت متفائل بأن الإجراءات المتخذة ستضع حداً للنشاط الذي تشهده المملكة على هذا الصعيد ؟

ج : نحن لا نغش أنفسنا أبداً ، ونقول أن المعركة مع الإرهاب إنتهت . المعركة ليست معركة دولة لوحدها ، بل هي معركة دولية ، ولهذا الغرض سعت المملكة وعقدت مؤتمراً دولياً لمكافحة الإرهاب ليكون هناك تنسيق وتعامل دوليان مع هذه الآفة ، ومن دون ذلك سيبقى هذا التعاون ناقصاً ويبقى الإرهاب جرثومة تؤذي السلم العالمي . نحن في المملكة مصممون على مكافحته و « من يؤيده ومن يموله » وسنمضي في حرب لا هوادة فيها ضد الإرهاب ونحن نتمنى أن يكون هذا الموقف هو نفسه الذي ستتخذه الدول الأخرى .

س : كيف تنظر المملكة إلى الإنتخابات التي شهدها العراق أخيراً ، وهل تتوقع استقراراً في المستقبل هناك ؟

ج : بلا شك حصلت تطورات مهمة بعد الانتخابات وتشكيل الحكومة والمهمة الحالية لإعداد الدستور من قبل المجلس الوطني خطوات في غاية الأهمية وهي خطوة تقود إلى ضمان السلام الوطني العراقي وضمان وحدة واستقرار العراق لكن يبقى خنجر في جانب العملية وهو عدم مشاركة فئة لا يستهان بها من العراقيين في العلمية السلمية ، ونحن بطبيعة الحال نأمل أن يحدث ذلك ، وفي حال حصوله فإن المستقبل واعد للعراق .

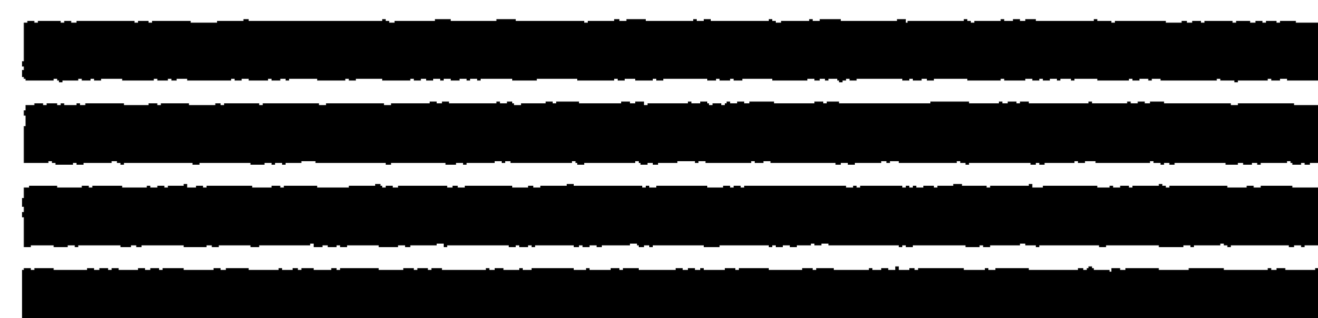
س : العلاقة مع واشنطن تصدعت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ، هل أنت متفائل بان تنجح زيارة الأمير عبد الله في فتح صفحة جديدة ؟

ج : ليس مستغرباً أن تحدث هزة في هذه العلاقة نتيجة لما حصل . وما أعقب هذا الزلزال جهود مكثفة من قبل المسؤولين في البلدين لإعادة الأمور إلى نصابها ، وبالتالي عملنا على حفظ هذه العلاقة وصونها ، والآن تكاد تكون على المستوى نفسه الذي كانت عليه في السابق ، ويجب أن لا نستغرب إذا لحظت الود والحرارة نفسها في لقاء الزعيمين في كروفورد هذه المرة مشابهاً للقاء الماضي .

س : هناك دعوات من واشنطن للإصلاحات والديمقراطية في دول المنطقة ومن بينها المملكة العربية السعودية ، وبالمقابل هناك مواقف أعلنها الأمير عبد الله تشرح تصوراته لما يجب أن يكون عليه الأمر ، هل يوجد إنسجام بين الموقفين على هذا الصعيد ؟

ج : حديث الرئيس جورج بوش أكد على أن الإصلاح يجب أن ينبع من الداخل وأن الإصلاح لا يحدث بين يوم وليلة ، وضرب مثلاً الولايات المتحدة نفسها ، حين قال أن تطبيق الديمقراطية استغرق وقتاً أطول حتى بعد إقرار الدستور حيث استمرت العبودية ، الإصلاح والتعامل مع الإصلاح يجب أن ينبعا من حاجة المواطن . الديمقراطية بحقيقتها منذ شروع الفلاسفة اليونانيين في الحديث عن الديمقراطية تهدف إلى إيجاد الحكومة الصالحة والقادرة على خدمة الوطن والمواطن . وهذا ما تسعى إليه المملكة بشكل جدي وجدلي لتحقيقه أن يشارك الإنسان السعودي في بناء مصيره هو أمر مطلوب لذلك هناك الحوارات والمحاولات التدريجية للوصول إلى هذه المرحلة .

دولة الإمارات العربية المتحدة



نص كلمة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثون لقيام الدولة*

أيها المواطنون الأعزاء..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تمر علينا الذكرى الثالثة والثلاثون لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة وقلوبنا يسكنها الحزن والألم على رحيل قائدنا وباني إتحادنا ومؤسس دولتنا والدنا المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته .

إن ما وصل إليه بلادنا من مكانة ورفعة وعزة وما تنعم به من طمأنينة ورخاء هو ثمرة مسيرة طويلة من الجهد والمثابرة والعمل الشاق الدؤوب قادها قيدنا الكبير بحكمة وحلم وصبر ،إذ سخر كل ثروات البلاد ، ونذر حياته لبناء الوطن وتقدمه وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين والمقيمين على أرض الدولة حتى أصبحنا على ما نحن عليه اليوم . لقد ترسخت دعائم اتحادنا الشامخ وأصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة والحمد لله ،علامة بارزة على تقدم الدول والأمم بما انتهجته من سياسات حكيمة وحققته من منجزات عظيمة وما تنعم به من أمن واستقرار وازدهار وطمأنينة .

أيها الإخوة المواطنون :

لقد رحل زايد الخير والبناء والعطاء إلى جوار ربه وبقيت روحه الطاهرة

---

* جريدة الخليج الإماراتية بتاريخ ٢/١٢/٢٠٠٤م ، العدد ٩٣٢٨ .

ونهجه الرائد ومبادئه السامية نبراسنا الذي نهتدي به في تعزيز مسيرتنا الاتحادية والحفاظ على المنجزات التي تحققت في شتى مناحي الحياة أما نحن فعهداً على أنفسنا أن نظل نعمل بتفان في خدمة الوطن والمواطن لتحقيق المزيد من العزة والرفاهية لهما . إن زايد – أيها الأخوة – لن يفارقنا فقد خلد ذكراه في نفوسنا وقلوبنا بجلائل أعماله وسيظل حاضراً بيننا ومعنا دائماً وأبداً .

أيها الإخوة المواطنون :

إننا نستشرف مع الذكرى الثالثة والثلاثون لمسيرة الاتحاد الميمونة مرحلة جديدة من العمل الوطني ونستهدي فيها نهج قائدنا المرحوم الكبير ونتخذ من فكره وفلسفته القدوة والمثل الأعلى في كل خطواتنا وأعمالنا وسنحرص على العمل متكاتفين مع أخي صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي وإخواني أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات وستكون جهودهم وتلاحمكم وإصراركم على الوفاء بما كان يتطلع إليه قائد مسيرتنا المباركة من تحقيق العزة والازدهار للوطن والمنعة لشعب الإمارات خير ما يمكن أن تقدموه إلى ذكراه الطيبة .

أيها الإخوة المواطنون :

لقد حققت مسيرة الخير المباركة بقيادة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إنجازات شامخة في شتى مناحي الحياة لا يمكن حصرها في عجالة فهي شواهد ماثلة للعيان في كل بقعة ومكان على أرض الوطن وفي أنحاء المعمورة وسجل حافل سيخلده التاريخ . فقد تمكن رحمه الله من الموازنة بقدرة متفردة بين بناء الوطن وبناء الإنسان فأنجز نهضة الوطن وأثمرت عزيمته القوية ورؤيته الثاقبة وعطاؤه السخي منجزات أقرب إلى المعجزات وأضحى أبناء الإمارات

يشكلون اليوم السواعد القوية القادرة على بناء المزيد من صروح التنمية والتقدم .

لقد نجحت سياساتنا الاقتصادية ووصل الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن النمو الحقيقي للاقتصاد الوطني إلى ما يزيد على ٢٨٤,٥ مليار درهم في العام ٢٠٠٣م مقارنة بـ ٦,٥ مليار درهم في عام ١٩٧٢م محققاً معدلات عالية ومتميزة بلغت ١٣٪ سنوياً . ما نجحنا في تنويع مصادر الدخل وبناء اقتصاد بدأ يعتمد على عوائد غير نفطية مما جعل القطاعات الإنتاجية غير النفطية تسهم بنحو ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بعدما كانت هذه المساهمة لا تزيد على ٣٥,٤٪ عام ١٩٧٢م ونأمل في أن ترتفع هذه النسبة مستقبلاً بفضل الجهود التي تبذل بلا كلل في تنمية مصادر الدخل غير النفطية .

لقد إهتممنا بالتنمية الصناعية اهتماماً كبيراً على قاعدة تنويع الإنتاج والدخل القومي فزادت المنشآت الصناعية التحويلية وإنتشرت المصانع المتنوعة لكافة الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية .

وسخت الدولة مكانتها في صناعة السياحة العالمية لما تتمتع به من مقومات سياحية مختلفة أهمها الأمن والاستقرار والموقع الجغرافي الاستراتيجي والبنية الأساسية الحديثة وستشهد الدولة خلال الأعوام القليلة المقبلة مشاريع سياحية عملاقة تتمثل في إقامة المنتجعات السياحية والمراكز التجارية العالمية وتطوير مطارات الدولة باستثمارات مالية ضخمة .

وانعكست هذه المسيرة الاقتصادية الناجحة على كل قطاعات الخدمات إذ تمكنا بفضل ما وفرته هذه المسيرة من مؤشرات إيجابية من إنجاز البنى التحتية فيها وبدأنا ننطلق إلى آفاق جديدة من العمل الوطني في هذا المجال إذ قطعنا شوطاً لابأس به في تدريب وتأهيل شبابنا وفتياتنا الذين بدأوا يأخذون مواقعهم في العمل الوطني إلا أننا مازلنا في بدايات الطريق وما

زالت الحاجة كبيرة إلى هذا التدريب والتأهيل . ذلك أننا نرى أن إدخال جميع مواطنينا القادرين إلى ميدان العمل المثمر هو الهدف الذي يجب أن نوليه كل طاقاتنا فلم تعد فرص العمل الحكومي تكفي لكل شبابنا الخرجين من معاهد التعليم العليا لذا كان لزماً على القطاع الخاص أن يلعب دوراً وطنياً يوازي ما وفرته له الدولة من رعاية وتشجيع ودعم لاستيعاب كل الباحثين عن عمل من أبنائنا وبناتنا الخرجين . لقد آن الأوان ليكون للقطاع الخاص دور حيوي في إستيعاب المواطنين الباحثين عن عمل .

إن اختلاف ظروف العمل من جيل إلى جيل ومن عصر إلى عصر يفرض علينا توفير فرص تدريبية تواكب هذا الاختلاف ، ونظام تعليم قادر على التحديث والتطوير بما يتلاءم مع متطلبات العصر وتلبية احتياجات سوق العمل وبالتالي نقف إلى جانب هذه المؤسسات دعماً وتأييداً لتمكينها من القيام بالمهام المطلوبة .

وعلى الرغم من تأكيد تقارير الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة على أن الإمارات تحقق بصورة مطردة معدلات عالية في التنمية البشرية فإن جهودنا مازالت تتواصل لتوفير مستويات راقية من الخدمات لمواطنينا وقد تركزت أهداف ميزانية الدولة في عام ٢٠٠٣م على الحفاظ على مستوى عالٍ من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وإن إنشاء صندوق الزواج والمجلس الأعلى لرعاية الأمومة والطفولة يشكلان إسهاماً واضحاً في الحرص على تفعيل دور الأسرة الذي نسعى من خلاله إلى معالجة خلل التركيبة السكانية .

أيها الإخوة المواطنون الأعزاء :

تعمل الدولة على تمكين المرأة من القيام بدورها في خدمة المجتمع ولتحقيق ذلك فقد وضعت التشريعات والقوانين التي تكفل لها حقوقها الدستورية وتتيح لها فرصة المشاركة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية

ومواقع اتخاذ القرار مما يؤهلها للنهوض بمسئوليتها إلى جانب الرجل في مختلف ميادين العمل الوطني في إطار الحفاظ على هوية مجتمعنا الإسلامية وتقاليده العربية الأصلية .

وحققت المرأة تقدماً وحضوراً فاعلاً في مختلف الميادين المحلية والعالمية وتعزز دورها في خدمة المجتمع ، وإرتقت مكانتها لتشغل أرفع المناصب التنفيذية في الحكومة الجديدة . وإننا سنواصل العمل على نهج القائد في توفير كل الدعم والمساندة للمرأة وإتاحة كل الفرص أمامها للمشاركة في مختلف مجالات العمل الوطني .

وسنواصل مسرة الرعاية لتوفير السكن الملائم والعصري لكل مواطن فقد وضعت الدولة إستراتيجية واضحة منذ قيام الإتحاد تقضي بتوفير بيت صحي وعصري لكل مواطن أينما كان موضعه ، وكان برنامج الشيخ زايد للإسكان إضافة جادة لهذه الاستراتيجية إذ يعمل على إقامة تجمعات سكنية متكاملة ويقدم منحاً ومساعدات سكنية للمواطنين في جميع أنحاء الدولة ويقدر حجم الاستثمارات في القطاع العقاري في الدولة للسنوات الخمس المقبلة بـ٦٠ مليار درهم .

ووصلت الخدمات العلاجية والوقائية في مؤسساتنا الصحية إلى مستويات متقدمة مستخدمة أعلى مستويات التكنولوجيا حيث تجري العمليات الجراحية باستخدام الأشعة والطب النووي .

وتنفذ الدولة خطة خمسية بدأت عام ٢٠٠١م تشمل محطات وشبكات جديدة لخطوط نقل الطاقة وتوزيع المياه .

لقد أرسى فقيدنا الكبير قواعد متينة للتوافق والانسجام بين التنمية المستدامة والاهتمام بالبيئة وحمايتها وتنميتها وحق معجزة بيئية غير مسبوقة في العالم ، بتحويل رمال الصحراء الصفراء إلى مزارع وغابات وواحات خضراء وحدائق غناء .

وسنعمل على الحفاظ على الإرث الحضاري الذي غرسه القائد الوالد على أرضنا الطيبة فقد غرس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله فينا حب الوطن الغالي والتمسك بهويتنا الوطنية والبعد عن كل ما يمس ويتعارض مع تراثنا وثقافتنا العربية والإسلامية . إن اختيارنا طريق الحداثة ومواكبتنا لمتطلبات العصر لا يعني مطلقاً تفريطنا في قيمنا ومبادئنا وموروثاتنا الاجتماعية .

فنحن نأخذ بكل مقومات التقدم لنواكب العالم من حولنا ونتفاعل معه ولكننا نحرص في الوقت نفسه على التمسك بشخصيتنا وهويتنا وأصالتنا الوطنية .

أيها الإخوة المواطنون :

لقد أنجزت قواتنا المسلحة خطوات كبيرة متلاحقة في بناء قدراتها الذاتية واستيعاب أحدث التكنولوجيا والتقنيات العسكرية وأصبحت تتمتع بالقدرة والقوة واليقظة والكفاءة العالية بفضل ما وفرناه لها من كوادر وطنية متخصصة في كل مجال . ولم يقتصر دور القوات المسلحة على توفير الأمن والاستقرار للمواطنين والمقيمين على أرض الدولة بل أسهمت بفاعلية في القيام بأعمال إنسانية شهدت بها المحافل الدولية .

يحرص جهاز الشرطة على القيام بدور كبير في توفير هذا الأمن والاستقرار بعد أن تم تحديث أجهزته وتزويدها بكل مستلزمات النجاح في عملها بحيث أصبحت قادرة على التصدي للجريمة بجميع أشكالها وصورها حيث انخفضت معدلات الجريمة في الدولة إلى أدنى مستوى لها قياساً مع الدول الأخرى مما يجعلنا نفخر بكوادرها الوطنية التي أثبتت كفاءة وقدرة كبيرتين على استيعاب المستجدات التقنية بكل أشكالها وجعلها قادرة على أداء المهام الموكلة إليها بالمستوى المطلوب .

أيها الإخوة المواطنون :

إن المكانة المرموقة والاحترام الكبير الذي تحظى به الإمارات على الصعيد الخارجي هو ثمرة المبادئ الثابتة لسياستنا الخارجية التي وضع نهجها ومرتكزاتها القائد الوالد الشيخ زايد طيب الله ثراه والتي تقوم على التزام الدولة بانتمائها الخليجي والعربي والإسلامي وحرصها على تعزيز وتوسيع دائرة صداقتها مع جميع دول العالم ومراعاة حسن الجوار وإحترامها سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واللجوء إلى حل النزاعات بالطرق السلمية والإلتزام بميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية .

وسنواصل على الصعيد الإقليمي العمل مع إخواننا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تعزيز العمل الخليجي المشترك وزيادة فعاليته في استكمال بناء صروح التكامل السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي ونتطلع بثقة إلى الدورة القادمة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي ستنعقد في مملكة البحرين الشقيقة يحدونا أمل كبير في أن تكلل مسيرته بتعزيز العمل الخليجي المشترك ليكون قادراً على تحقيق مزيد من المكتسبات التي تعزز من مسرة هذا المجلس .

ونؤكد مجدداً على وقوف الإمارات إلى جانب الشعب العراقي الشقيق بكل إمكانياتها لما فيه خيره وعزته واستقراره . وندعو إخواننا في العراق في هذه الظروف الحرجة التي يمر بها بلدهم الشقيق إلى توحيد صفوفهم والعمل بيد واحدة في إطار من الوفاق الوطني لإنجاز الانتخابات العامة وإعادة الاستقرار والأمن والرخاء إلى العراق الشقيق .

ونؤكد مجدداً على صعيد القضية الفلسطينية دعمنا ومساندتنا للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ونضاله المشروع من أجل إنهاء الإحتلال «الإسرائيلي» وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف . وندعو إخواننا الفلسطينيين إلى توحيد كلمتهم في مواجهة المرحلة الصعبة التي

تنتظرهم . ونطالب المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأميركية ، باعتبارها الراعي الأول للسلام واللجنة الرباعية بالتحرك الفعال من أجل استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط بما يكفل إنهاء الاحتلال «الإسرائيلي» للأراضي الفلسطينية وتحقيق سلام عادل شامل ، يستند إلى قرارات الشرعية الدولة . كما أن السلام الشامل يتطلب الانسحاب «الإسرائيلي» من كل الأراضي السورية واللبنانية المحتلة .

إننا نبارك بقوة عملية السلام الجارية في السودان الشقيق . وندعو الله أن تكلل الجهود المبذولة بالتوفيق والنجاح بإرساء دعائم سلام عادل ودائم يمكن هذا البلد العربي الشقيق من توحيد طاقاته وتوجيه موارده نحو تنمية اقتصادية -اجتماعية شاملة تعود بالخير على أبناء شعبه .

أيها الإخوة الأعزاء :

إننا ندعو لعالم يسوده العدل والإنصاف وروح المسؤولية والتضامن الفعال في مواجهة المشكلات التي تواجه البشرية غير أن التصدي للإرهاب ينبغي ألا يغمض أعين العالم عن قضايا أكثر خطراً وإلحاحاً كالفقر والجوع والمرض والجهل والحروب والفساد والقمع والإحتلال والظلم الاجتماعي .

والمواجهة الحاسمة لمثل هذه القضايا حتى لا يستمر الإرهاب قائماً ودائماً فتلك هي أسباب وجوده والبيئة الصالحة لنموه وازدهاره وانتشاره .

إننا نجدد إدانتنا ورفضنا لكل أشكال التعصب والكراهية والإرهاب لأنها جميعا تتنافى مع كل الأسس والقيم والأديان السماوية والإنسانية . ونضع كل إمكانياتنا للتنسيق والتعاون مع المجتمع الدولي من أجل التصدي للإرهاب مهما كان مصدره وأسبابه وموقعه . وقد أصدرنا أخيراً قانون مكافحة الجرائم الإرهابية الذي يتضمن عقوبات رادعة ضد مرتكبي الجرائم الإرهابية التي توقع الرعب بين الناس وتروعهم في أمنهم واستقرارهم وحياتهم .

أما فيما يتعلق بقضية جزرنا الثلاث المحتلة من قبل جمهورية إيران الإسلامية فإننا ما نزال نجدد الدعوة لحل القضية عن طريق اللقاءات والحوار المباشر ضمن جدول أعمال واضح أو وفقا لمبادئ القانون الدولي وقواعده بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية إذا تطلب الأمر ذلك . فنحن نعتقد أن أفضل علاج للمشكلات القائمة بين الدول هو ما قام على بناء علاقات الإحترام المتبادل وحسن الجوار والمصالح المشتركة مما يفتح آفاقاً رحبة للتعاون المثمر بين الدول في المنطقة الواحدة من جهة وبين دول العالم كافة من جهة أخرى .

أيها الإخوة المواطنون :

إننا نجدد العهد لقائد مسيرتنا وباني نهضتنا المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تغمده الله بواسع رحمته ومغفرته بمواصلة العمل في كل الميادين من أجل المحافظة على مكاسبنا الوطنية وتحقيق المزيد من الإنجازات على طريق تقدم الوطن وسعادة المواطن .

ونتطلع إليكم جميعاً كما عهدناكم دوماً قوة فاعلة في المشاركة في مجالات العمل الوطني وبذل جهودكم والتضحية بالغالي والنفيس للانطلاق إلى مرحلة جديدة من البناء والعمل الوطني لتعزيز مسيرتنا الاتحادية وتحقيق المزيد من العزة والازدهار للوطن والمستقبل المشرق لأجيالنا المتعاقبة .

نسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه ولما فيه خير شعبنا وأمتنا

والسلام عليكم ورحمة الله بركاته .

مقابلة صحافية مع معالي السيد محمد بن نخيرة الظاهري وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في دولة الإمارات العربية المتحدة حول عدد من القضايا التشريعية والقانونية *

س: نحب أن أسمع بدايةً، نبذةً، ولو مختصرة عن جديد التشريعات سواء في اللجنتين الفنية والوزارية أو في دائرة الفتوى والتشريع.

ج: ناقشنا في الجلسة الماضية في اللجنة الوزارية للتشريعات نظاماً معداً من الهيئة الاتحادية للبيئة بالتعاون مع دائرة الفتوى والتشريع بشأن حماية الهواء من التلوث، وهو نظام يتضمن آلية عمل المحارق والمصانع والجهات أو الآلات التي يترتب على عملها أية انبعاثات في الهواء فيقوم بتحديد نسب الانبعاثات بحيث لا تتسبب تلك النسب في تلوث الهواء كما يقترح جملة عقوبات للمخالفين.

س: وفرغتم منه ؟

ج: لا، أنجزنا جزءاً لا بأس به، لكننا أعدناه إلى الهيئة الإتحادية للبيئة، في سبيل استيضاح بعض النقاط ووعدت الهيئة بإعادته إلى اللجنة في جلسة الأحد المقبل.

س: كنتم بدأتم في اللجنة الوزارية في مناقشة قانون جرائم تقنية المعلومات، فإلى أين وصل مشروع القانون ؟.

ج: لم تستكمل المناقشة حيث طلبت الشيخة لبنى القاسمي وزيرة الاقتصاد والتخطيط تأخير هذا الموضوع، وتقديم مشروع قانون التجارة الالكترونية

---

* صحيفة الخليج، الاماراتية، الصادرة بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٥م، العدد ٩٣٨٢.

عليه ، وقد وجدت اللجنة لأسباب فنية ومنطقية ، إن مع الوزيرة الحق حتى يتجنب التكرار ويكون الترتيب في الاصدار منطقياً ، ومعنى هذا أن بين أيدينا الآن في اللجنة الوزارية ، إلى جانب نظام حماية الهواء من التلوث مشروع قانون التجارة الإلكترونية ، هو تشريع ، كما يعلم الجميع مهم ، ويسد ثغرة قانونية قائمة .

س: صحيح ، لكن يلاحظ أن القوانين عندنا لا تصدر حسن الأولوية أو الترتيب المنطقي في كل الأحوال ، إلى ، وإلا فما مصير قانون الأحوال الشخصية الذي طال انتظاره ، وطال كثيراً ،، ألا يعتبر مهماً بل مهماً جداً ؟.

ج: قانون الأحوال الشخصية في الإمارات وفي كل البلاد من أهم القوانين التي يقف عندها المشرع طويلاً ، ويحاول ن تصدر مكتملة ما أمكن، وما يخفي أن لنصوص الأحوال الشخصية علاقة وطيدة بحياة كل الناس ، ومن هنا فقد عكفت لجنة من وزارة العدل وجهات معنية على رأسها الإتحاد النسائي العام على اعداد مشروع القانون ، ثم شكلت وزارة شؤون الرئاسة (ديوان الرئاسة سابقاً) لجنة فقهية على مستوى عال لدراسته واستكماله .

س: لكن فترة إنتظاره طالت ، من دون التشكيك ، ولو لوهلة في أهمية مشروع القانون ؟.

ج: ربما أنها لن تطول أكثر ، ونأمل أن يصدر مستوفياً جميع قضايا الأحوال الشخصية ، قبل نهاية العام الحالي .

س: هل من كلمة في مصادر ومقاصد مشروع قانون الأحوال الشخصية ؟.

ج: أعتمد في وضع المشروع القانون على مصادر الفقة الاسلامي المعروفة ، وفق المذاهب الأربعة ، وذلك بقصد التيسير والتسهيل ، بما لا

يخالف، بطبيعة الحال، والثابت وغير المختلف عليه، وباعتبار أن المذهب المالكي هو المذهب الرسمي للدولة فقد تم التركيز على مصادره.

س: ما أهم ملامح مشروع القانون في نظركم، ولماذا ؟.

ج: من التغييرات اللافتة للنظر ذلك المتعلق بموضوع الطلاق، حيث اعتبر مشروع قانون الأحوال الشخصية ان الثلاث طلقات إذا أجريت في مجلس واحد بمنزلة الطلقة الواحدة، وقد وضع هذا التعديل وفق بعض المذاهب الإسلامية المعروفة، وهو معمول به في دول عديدة.

ومن تجربتنا في الإمارات أن كثيراً من الطلقات كانت تتحقق نتيجة غضب أو نجوه، ويترتب على الطلقات الثلاث في المجلس الواحد، ما يترتب على الطلقات الثلاث مطلقاً من حرمة أبدية إلا إذا حصل بعدها زواج جديد بمحلل، ولذلك، في سبيل التيسير، وطلباً لاستقرار الأسرة المسلمة في الإمارات، أقترح التغيير المذكور.

س: على نكر اللجنة الوزارية للتشريعات، هل تمت إعادة تشكيلها بعد التعديل الوزاري الأخير ؟.

ج: نعم.

س: أصبحت الشيخة لبنى القاسمي نائبة للرئيس؟.

ج: لا، الشيخ فاهم القاسمي وزير شئون المجلس الأعلى ومجلس التعاون بقى نائباً للرئيس بالرغم من أنه تولى حقيبة غير (الاقتصاد) فهو رجل قانون، فيما دخلت الشيخة لبنى القاسمي وزيرة للاقتصاد والتخطيط عضواً إلى جانب وزراء العمل والمواصلات والدولة لشؤون مجلس الوزراء.

س: كانت تضم وزيري التربية والداخلية أيضاً.

ج: نعم كانت، وطرأ تعديل أيضاً على عمل اللجنة الوزارية الخاصة

باحتساب النصاب ، حيث أصبح النصاب يكتمل بحضور ثلاثة وزراء بمن فيهم رئيسها أو نائبة بينما كان سابقاً لا يكتمل إلا بحضور أربعة .

س: أين مشروع تعديل قانون الإجراءات المدنية ؟ سمعنا أن لدائرة المحاكم في دبي ملاحظات على مشروع التعديل .

ج: ملاحظات بسيطة ومعتبرة ، لكن هناك اتفاق تام على صلب موضوع التعديل الذي نتمى أن يرى النور قريباً ، حيث يسهم في تسريع القضايا المنظورة أمام المحاكم .

نقطة الاختلاف الوحيدة ولا أقول الخلاف حول نصاب القاضي الواحد أو هيئة القضاة في نظر القضايا الحالية ، هل يفتح الموضوع أو يحدد وكيف ، ما عدا ذلك فالتعديلات محل اتفاق خصوصاً ما خص منازعات التنفيذ والاعلان القضائي وأساليبه بما في ذلك الافادة من طرق التوصيل الحديثة ، عبر البريد الخاص المضمون أو غيره ، وكذلك إنشاء غرفة منشورة في المحكمة الاتحادية العليا ، وترشيد القضايا التي تصل إلى النقض تيسيراً على المتقاضين وتسريعاً لإصدار الأحكام القطعية ، وكذلك إمكان استئناف الأحكام الصادرة من القضاة والأفراد لدى الدوائر الكلية في محكمة الاستئناف ، كما أن هناك اتفاقاً تاماً حول تعديلات مدد التقادم في مشروع التعديل .

س: ما رأيك بصفتك وزيراً للعدل ورئيساً للمجلس الأعلى للقضاء في شبابنا المواطنين في السلك القضائي ، وكيف تقومون عملهم من خلال المتابعة المباشرة ، أو عبر دائرة التفتيش القضائي ؟.

ج: أستطيع ، اليوم ، أن أقول أن الشباب المواطن وصل إلى مراحل ومراكز متقدمة ، سواء بالنسبة إلى القضاة ، وأعضاء نيابة عامة ، أو أعوان قضاة ، مع العلم أني أعتبر الفئة الأخيرة في غاية الأهمية ، فكاتب القاضي على سبيل المثال يحمل أمانة ثقيلة ويتيح له عمله الاطلاع على الملفات

ومراجعتها من حين إلى حين ، كل هؤلاء أثبتوا أنهم في حجم المسؤولية الكبيرة ، وفي حجم الطموح والثقة ، إن قضاتنا المواطنين لا يقلون أبداً ، من النواحي الفنية وطريقة التعامل مع القوانين وتطبيقها عن كبار المستشارين من الدول الشقيقة .

وهناك تعاون وثيق بين وزارة العدل وجامعة الإمارات في سبيل إستقطاب خريجي الشريعة والقانون ، كما أن لدينا مشروعاً متكاملاً لإستقطاب خريجي الثانوية العامة ، والتعامل مع دراستهم وتأهيلهم منذ البداية بتعيينهم عبر نظام المكافأة .

س: فأين هذا كله من جملة المواطنين ؟ ألا يؤثر فيها سلباً ؟.

ج: بالتأكيد ، لكننا جادون في تحقيق التوطين بخطوات قوية استناداً من جهة إلى حب نخبة من شبابنا المواطن لهذه المهنة المقدسة ، واليوم يستطيع خريج القانون والشريعة المواطن الراغب في السلك القضائي أن يتدرب أفضل تدريب وفي المعهد مزج مدروس بين الدراسة النظرية ، والتطبيق العملي الذي يستحوذ على سبعين في المائة على الأقل من زمن التدريب ، ويتم التطبيق في مواقع العمل ، في المحاكم والنيابات وأقسام الشرطة .

إننا ندرك في وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف معنى عملية التوطين لكننا ، وهذا للعلم توجه الحكومة نذهب إلى التوطين المدروس الذي لا يقفز على الواقع ، ولا يتجاوز المعطيات التي أمامنا ، نعم للتوطين ، ولكن التدريجي والواعي خصوصاً في مجال يتطلب تأهيلاً فنياً عالياً مثل مجال القضاء .

س: ومجال المحاماة ؟.

ج: لا أستطيع أن أحدد بالضبط موعداً لتوطين مهنة المحاماة بالكامل ، مع العلم ، وأقولها صادقاً ، إننا نتمنى اليوم الذي يتم فيه توطين كل

القطاعات بما في ذلك قطاع المحاماة ، لكن ألا ترى معي أن ترتيب الأولويات يستلزم توطين القضاء قبل توطين المحاماة ؟.

س: قلت في المجلس الوطني أنك لا تستطيع أن تغامر بهدف التوطين على حساب القضايا ، كأن يكون عدد المحامين غير كاف أو ألا يكونوا في المستوى المطلوب .

ج: نعم ، وقلت أيضاً أن المحامين المواطنين لا يسعون إلى التوطين سعياً جدياً وحقيقياً ، ويكفي شاهداً أو دليلاً ، أنهم لا يعينون الخريجيون المواطنين الذين يؤهلون بعد التخرج في الجامعة في المعهد القضائي .

س: عودة إلى القضاة ، هل أنت راض فعلاً عن توطين القضاء .؟

ج: وسعيد بما أنجز حتى الآن.

س: كم يبلغ عدد القضاة المواطنين في المحاكم التابعة لوزارة العدل ؟.

ج: نحو ٣٠٠ قاض .

س: رقم معقول ، وإن شاء الله إلى الأمام .

ج: الموضوع ليس موضوع القضاة فقط ، وربما كانت في حاجة في حاجة في وزارة العدل والمحاكم إلى موظفين وخبراء مؤهلين ومواطنين خارج السلك القضائي ، محاسبين ومصرفيين وأطباء وأطباء شرعيين ، لدينا اليوم ٣٠٠ قاض مواطن لكن لا يوجد لدينا طبيب شرعي مواطن واحد .

س: وما السبب ؟.

ج: الندرة ، فهؤلاء نادرون ليس في الإمارات أو المنطقة العربية فقط ، وإنما في كل دول العالم ، وفي الزيارة الأخيرة لفرنسا وجدنا أن الفرنسيين ، وبلادهم من البلاد المتقدمة عالمياً في النواحي التشريعية ، تعاني من نقص حاد في الأطباء الشرعيين .

س: الندرة العالمية مبرر أكيد لضآلة العدد أما ألا يكون في الإمارات طبيب شرعي مواطن واحد فهي مسألة تحتاج إلى علاج .

ج: لاشك ، وقد بدأت خطوات العلاج ، واقترحنا من أجل استقطاب أطباء مواطنين يتخصصون في الطب الشرعي ، ألا يقل راتب وامتيازات الطبيب الشرعي المواطن عن راتب استشاري القلب المواطن، فقد يكون في ذلك نوع من التعويض ، باعتبار أن دراسة الطب الشرعي بعد دراسة الطب طويلة ، والدارس مقيد بالعمل لدى الحكومة ، فلا يستطيع أثناء الخدمة أو حتى بعد التقاعد أن يفتح عيادة أو عملاً حراً .

نحن في نهاية الأمر ، ننظر إلى مواردنا البشرية بعض النظر عن النوع،بعين العدل والمساواة إلى أن يكونوا في أحسن حال حتى يعطوا أكثر، وإن كانت فئة القضاة بالتحديد ذات طبيعة خاصة ، نظراً للقيود المجتمعة المعلومة ، والمنبثقة من نظرة المجتمع إلى مكانة القضاة .

س: لكن هل تتناسب الإمتيازات المادية المقدمة لهم مع هذا الطرح (الجميل) ؟.

ج: لا أنها لا تتناسب أبداً ، وتكفي عملية مقارنة بسيطة مع أوضاع القضاة وأعوان القضاة في بلاد عربية وخليجية شقيقة .

س: هل تتحدث مباشرة عن الإمتيازات المادية التي ترون عدم ملاءمتها لواقع الحال ، لماذا لا تفكرون بتعديلها ؟.

ج: نعم فكرنا ، وهنالك دراسة مرفوعة للجهات المعنية تقترح رفع بدل طبيعة عمل القضاة من ٣٠٪ إلى ٧٠ في المائة بحيث ترتفع النسب تدريجياً من خلال عشر سنوات من عمل القاضي لتكون بدل طبيعة العمل بعد مضي السنوات العشر ١٠٠ في المائة .

س: نجحتم إلى حد بعيد إلى توطين القضاء بمراحله المختلفة ، وأصبح المواطن رئيس نيابة وبطبيعة الحال ، نائباً عاماً ، أصبح قاضياً

ورئيساً للمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ، وحتى الآن لم يعين رئيس مواطن للمحكمة الاتحادية العليا ، إسمح لي أن أثير التساؤل مع الإدراك الكامل للمتطلبات الفنية لهذا المركز الرفيع .

ج : أقدر الاهتمام وسأجيب عن السؤال . المستشار عبد الوهاب عبدول القاضي في المحكمة الاتحادية العليا هو أول مرشح مواطن لرئاستها ، وقد وافق مجلس الوزراء على تعيينه ، وهو في إنتظار مرسوم صاحب السمو رئيس الدولة حتى يبدأ مهام عمله .

س : السعي إلى تعديل قانون الإجراءات المدنية طلباً لتسريع البت في القضايا يقصر أو يطول ، فهل تعتمدون لمعالجة الموضوع على مشروع التعديل فقط ؟.

ج : إننا نظلم الموضوع برمته لو اعتمدنا على مشروع تعديل قانون الإجراءات المدنية فقط ، فلا بد من السعي لزيادة أعضاء القضاة وأعوانهم والموظفين أيضاً خصوصاً في أقسام التنفيذ ، إلى ذلك قمنا في الفترة الأخيرة بإجراءات تهدف إلى التسريع فقد تم رفع عدد من جلسات القاضي في المحاكم الابتدائية من ٣ جلسات في الأسبوع الواحد إلى أربع ، وفي محاكم الإستئناف من جلستين إلى ثلاث ، وفي المحكمة الإتحادية العليا تمت زيادة الجلسات بعد إجتماع الجمعية العمومية ، فأصبحت جلستين أسبوعياً بدلاً من واحدة .

وللعلم (حتى لا تقول اعتراف بالتأخير أو غيره ، عن إنجاز محاكمنا أعلى من محاكم الكثير من الدول ، لكننا وبتوجيهات قيادتنا ، نسعى إلى الأفضل ، مع عدم نسيان نقص القضاة والدوائر كما أسلفت .

من ناحية ثانية ، فإن مجلس القضاء وعبر التقارير الدورية لدائرة التفتيش القضائي ، يتابع نتائج التفتيش أولاً بأول ، كما إنه يستقبل مباشرة أو عبر الدائرة شكاوي المواطنين وتظلماتهم .

مقابلة صحافية مع سمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي ولي العهد ونائب حاكم إمارة رأس الخيمة حول خطط تطوير الإمارة وعدد من القضايا الأخرى المهمة*

س : نبدأ بالمحلي ، على مستوى رأس الخيمة ، ثم نذهب إلى دولة الإمارات والحكومة الإتحادية ، وقد نعود ، من غير ترتيب ، إلى من حيث بدأنا أو انتهينا ، في ضوء الخطوط المتداخلة أو المتقاطعة ، لكنني قبل ذلك ، أحب أن نمر على شيء شخصي شيء من السيرة الذاتية ؟

ج : أنا أحسب على جيل الخمسينات ولادة وطفولة أولى ، وعلى جيل الستينات وعياً وشباباً وتعرفاً إلى الحياة والعالم . ولدت في مدينة رأس الخيمة ، ودرست في مدارسها . المدرسة القاسمية لا تفارقني حتى اليوم ، ولا تغادر ذاكرتي سواء في اليقظة أو الحلم . بعدها إنطلقت إلى بيروت وإلى لبنان الجميلة ، التي كانت ، يومئذ في عزها كما يقال . إلتحقت بالجامعة الأمريكية في بيروت ، وكانت فترة الدراسة حلوة ، وكانت لبنان في أجمل مراحلها .



س : عن أي السنوات تتكلم بالتحديد ؟

ج : أوائل السبعينات .

س : قبل الحرب ؟

ج : نعم قبل الحرب ، ثم أردت الإنتقال إلى الدراسة في أمريكا ، وهكذا كان .

---

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ٥/٢/٢٠٠٥م ، العدد ٩٣٩٣ .

بعد ذلك بفترة وجيزة ، بدأت ، للأسف ، الحرب الأهلية في لبنان وفي أمريكا أكملت دراسة الاقتصاد .

س : الاقتصاد ، المسألة الاقتصادية تحكم مصائر الأمم والدول والشعوب في عالم اليوم . في نطاق دولتنا تعتبر إمارة رأس الخيمة منطقة خصبة على هذا الصعيد ، لجهة الوعد الذي بدأت تباشيره تلوح في الأفق . هل هناك مشاريع استثمارية محددة تودون الحديث فيها بداية ؟

ج : لمنطقة رأس الخيمة تاريخ تجاري خاص في قطاع مواد البناء ، ونحن نركز على هذا القطاع لأن فيه تطوراً لمجمل الحركة الصناعية . من أجل ذلك وضعنا أساس مشروع يرتفع ، عبرة ، أنتاج رأس الخيمة من الإسنمت ، في مختلف المصانع ، من ٣ ملايين طن إلى ١١ مليون طن سنوياً ، ويتوقع أن تصل إلى ذلك السقف في خلال فترة تتراوح بين ١٨ شهراً وسنتين .

س :كم تبلغ تكلفة الزيادة ؟

ج : لا بد من دراسة الكلفة بشكل جيد حتى ينجح الاستثمار . نحن ركزنا على النوع وجلب العروض الأفضل ، والحمد لله ، كانت تكلفة كل مليون طن مناسبة ، وسوف ينعكس ذلك ، إيجابياً ، على مكانة وسمعة المصانع الموجودة في رأس الخيمة .

س : ماذا عن الصناعة غير الاسمنت ؟

ج : أنشأنا ثلاث مناطق صناعية ، أولاها في منطقة خور خوير ، والآن تقام فيها مصانع جديدة إلى جانب العمل المستمر على تحديث المصانع القائمة ، وذلك في سبيل مواكبة الشروط العالمية ، بل قد نكون وصلنا إلى ما هو أحسن من تلك الشروط . عندنا منطقة ثانية صناعية في الجزيرة الحمراء، وفيها صناعات متنوعة على رأسها السيراميك والزجاج . عملنا كذلك في

الشهور الأخيرة على استقطاب مصانع إضافية مدروسة التكلفة والإنتاج والجدوى الاقتصادية ، وهناك نمو كبير في الاستثمار المذكور . خلقنا منطقة ثالثة في جنوب رأس الخيمة تضم حزمة من المشروعات الصناعية .

س : حدث هذا كله في السنتين أو الثلاثة الماضية ؟

ج : لا ، حدث كل هذا في هذه السنة ، والهدف توزيع المصانع على المناطق بأسلوب موفق فنياً ، والاهتمام الكبير بهذه المصانع والمناطق الصناعية يهدف إلى إعطائها ، في النتيجة الكلية ، ميزة تفضيلية ، على صعد التعامل والدعم والمشتريات الحكومية .

وفي العام الماضي إفتتحنا مصنع شركة «لانيكربت رأس الخيمة» لإنتاج المواد اللاصقة وحشوات السيراميك ن وهي شركة مشتركة بين «سيراميك رأس الخيمة» وشركة «لابيكربت انترناشونال آنك» الأميركية، وهي ، وبالمناسبة ، تعد الشركة الأحدث والأكبر من نوعها في منطقة الشرق الأوسط .

وفي رأس الخيمة صناعة دوائية متقدمة عربياً ، وما يجدر ذكره هنا أن نسبة النمو في إنتاج شركة الخليج للصناعات الدوائية «جلفار» تبلغ ، في معدلها ، نحو ٢٠٪ سنوياً ، ما أهلها للحصول على شهادات التصنيع الدوائي المتصف بالجودة ، بالإضافة لاعتراف معظم الدول بجودة المنتج، إعتماداً على معايير صارمة ونظام داخلي دقيق .

س : لكن ألا يحتاج كل هذا إلى صناعات خدمية مساندة ؟

ج : بالتأكيد ، وقد اعتنينا بتطوير ما يسمى قطع النقل والخدمات ، فالصناعة تحتاج إلى توريد مواد أولية . والآن ، وللمرة الأولى ، يوجد لدينا استثمار في ميناء صقر لتطوير الحاويات ، وكذلك خطة أشمل لتطوير وتوسعة الميناء بجميع مرافقه .

س : هل من تفاصيل ؟

ج : الميناء في كل مدينة أو بلد هو أساس التوسع في استيراد وتصدير المواد الخام وغيرها من المواد التجارية والاستهلاكية التي تشكل ، في مجموعها ، نشاط السوق ، ولدينا برنامج لزيادة الطاقة الاستيعابية لميناء صقر من ٨ ملايين طن كما هو حاصل حالياً إلى ٤٠ مليون طن في خلال السنوات العشر المقبلة .

س : تنويعاً ، نغادر دائرة الاقتصاد ، لنعود إليها لاحقاً ، باعتبار النشاط الاقتصادي نشاطاً محورياً في لقائنا كما في الواقع ....

أعلن في رأس الخيمة ، أخيراً ، عن قرب إنشاء مجلس إستشاري . هل فكرتم في قيام مجلس تنفيذي قبل «الاستشاري» حتى يستكمل الإطار القانوني والتشريعي ؟

ج : «والله نحن نعني نؤمن بأنا نستفيد من تجارب إخواننا اللي حوالينا» ونحن عملنا دراسة .

س : لـ «الإستشاري» أو «التنفيذي»؟

ج : للتنظيم الإداري في الإمارة . نحن نسعى لعمل كل ما يلزم لتطوير إدارة إمارة رأس الخيمة ، وضمن ذلك المسعى كلفنا البنك الدولي عمل دراسة أو دراسات لمراجعة ملامح ومعيقات العمل الإداري والتنظيم الإداري الخاص بالدوائر المحلية التي تشكل حكومة رأس الخيمة .

س : وهل أنجزت الدراسة ؟

ج : لا . أنجز بعضها ، فهي تتكون من مراحل عدة ، من مراحلها القريبة عقد ورش لرجال الأعمال بقصد الخروج بنتائج يستند إليها لدى صناعة القرار .

س : لا حباً في المقاطعة ، لكن في السياق نفسه : هل تفكرون في خلق شخصية لرأس الخيمة كمدينة أو إمارة ؟ أعني شخصية تسهل عملية ترويجها أو الترويج لها ، عبر «لوجو» شعار معين ، ما أن يراه المتلقي أو المستثمر أو السائح إلا وتخطر في باله رأس الخيمة؟ تصور تأثير ذلك على السياحة مثلاً . هذه الطبيعة خلابة فعلاً .

ج : طبعاً . بالإضافة إلى الطبيعة ، فلرأس الخيمة تاريخ قديم . هذا الجزء من الوطن كان منفتحاً على العالم وحضاراته منذ أقدم العهود وعلى مر العصور ، والمكانة التاريخية لا ينظر إليها ، هكذا وحدها ، وبمعزل على مقتضيات وشروط الواقع ، فمثلا هذه المكانة تؤهل البلاد لتأسيس أوضاع جديدة وفاعلة ونافعة في مختلف مجالات النشاط الإنساني ، من الثقافة إلى التراث ، ومن الاجتماع إلى السياسة والاقتصاد . ولو رحت إلى أي منطقة في رأس الخيمة ، جلفار ، المنطقة التي حول شمل أو الصير فستجد مدناً وحضارات قديمة أو حديثة نسبياً . أبناء رأس الخيمة هم أحفاد أولئك الأجداد ، وهم بعض شعب زايد القائد والباني والمؤسس .

الوالد الشيخ زايد الله يرحمه ، كان هو المعلم الكبير للجميع ما في ذلك شك . عرف كيف يخلق واقعاً جديداً في الإمارات بل في المنطقة . علينا جميعاً أن نتعلم من هذا الإنسان الذي استطاع بفطرته وسماحته ورؤيته أن يضم «هالإمارات» ويكون مثالاً حياً لكل الوطن العربي . والحمد لله أنه اليوم باق في أعماله . «مات لكن ما مات» الشيخ زايد موجود في كل ركن من أركان هذه الدولة ، وموجود في ضمائر المواطنين والمقيمين في الإمارات، واسمه يخفق مع القلوب في الصدور، ويرتفع في الأعالي كما ترفرف الإمارات الشريفة المظفرة ، والبركة من بعده ف الشيخ خليفة الله يطول عمره .

س : الآن ، على ذكر ما أسس الشيخ زايد رحمه الله ، مع وجود مؤسسات إتحادية ومؤسسات محلية في الإمارات ، يطرح بعض المخلصين إلى ضرورة إيجاد وسائل لتقوية المؤسسات الإتحادية إبتداء، يمكن مراجعة دستور الدولة . أننا كشعب وكمؤسسات تقدمنا كثيراً على واقع الدستور . المجلس الوطني الاتحادي مثلاً . لماذا لا نبدأ بالمجلس الوطني ، ما رأيكم ، سمو الشيخ ، في تجربة المجلس ؟ هل أنتم مع توسيع صلاحياته ، وتجديد دمائه ؟ هل من أفكار محددة ؟

ج : ((يصمت قليلاً)) ثم يسأل : ماذا تقصد ؟

س : تمر على تأسيس المجلس الوطني ، الأسبوع المقبل ٣٣ سنة ، أي أن عمره من عمر الدولة ، وإزاء تقدم الدولة ونهضتها ، كم تقدم المجلس أو نهض ؟ عدد أعضائه ٤٠ ولم يتغير منذ أعلن في عام ١٩٧٢م . أليس من المفترض أن يكون هناك تطوير حتى يواكب ، أو يمشي مع واقع الحال ؟ ألا ترى هذا ؟

ج : والله هذه وجهة نظري ولها منطقها . المجلس الوطني الإتحادي بأعضائه الأربعين له دوره وتأثيره ، ويمكن أن العدد نفسه يسمح للأعضاء بتركيز النقاش ومنحه الحيوية والقوة والتفرد . كثرة العدد لا تكون مؤشراً على السلامة والعافية في كل الأحيان . فتصوري العدد مناسب ، ولو قارنت ، كنسبة وتناسب ، مع مجالس دول شقيقة لوجدته معقولاً .

لكن هذا لا يمنع من التأكيد على حاجتنا لعمل دراسة عن المجلس الوطني . أجهزة الدولة ، الإتحادية والمحلية تحتاج لمراجعة تجاربها وتشريعاتها بين الحين والآخر . أننا كدولة الإمارات ، يجب أن نشتغل بكفاءة أفضل ، ونصل

إلى مؤسسات وطنية مشهود لها بالكفاءة والتفوق . يجب أن نسأل أنفسنا كيف نجعل موقع دولة الإمارات التميزي أفضل . هناك اليوم منافسة دولية . لنسأل : ما هي الأشياء المطلوبة ، وماذا يجب أن نغير ، و«ما يكون شيء أسمه مقدس عدا الوطن».

علينا أن نتساءل دائماً عن الأساليب المثلى التي معها يمكن إتخاذ القرار الأسلم ، بما يخدم تسريع التنمية في بلدنا . نحن اليوم ، الحمد لله ، في وضع مميز ، وتجربة دولة الإمارات في نظر العالم كله ، من أقصاه إلى أقصاه ، تجربة نادرة ، ففي فترة بسيطة ، لا تقاس أو تقارن بما يحدث لدى غيرنا ، استطاعت هذه البلاد أن تتحول إلى مركز تجاري واقتصادي ، وكل ذلك في واحة من الأمان والاستقرار . أنا أعتقد أن هناك حاجة لإطلاق أسئلة تنمية حقيقة ومبدعة ، وفي الوقت نفسه ، واثقة في نفسها وفي إجاباتها الممكنة والقابلة ببذل المزيد من الجهد والإعداد الجيد ، للتحقيق فلا توجد ف هذه المجالات التي نحن بصددها أهداف مستحيلة أو صعبة بالمعنى السلبي .

اليوم بيوت الخبرة موجودة ، والتجارب بعيدها وقريبها في متناول اليد ، لنسأل أنفسنا : ما هي الأشياء التي علينا أن نعمل لتجديد وتسهيل وتفعيل الإجراء الحكومي ، أنت عندك في الأخير حاجات كثيرة مطلوبة ، عندك مثلاً الأداء التعليمي ، عندك تكلفة الصحة وأداء الصحة ، عندك الأقسام الأخرى الحكومية كيف يمكن أن تفعلها ، كيف نخلي أبن البلد المواطن يخدم في تنمية بلده ، هذا هو العمل الحقيقي ، بالنسبة إلى سؤالك عن المجلس الوطني يمكن نحتاج زيادة ١٠ أو ٢٠ ٪ أو نضيف مثلاً ١٠ أشخاص إلى المجموع الكلي بحيث يصل العدد إلى ٥٠ ، وإذا كان هذا هو المطلوب ويعطي فعالية أكثر ، ويعطي إثراء أكثر «فأنا اعتقد يحتاج أن نعمله».

س : جميل ، تكلمنا عن اقتصاد رأس الخيمة والاستثمار في رأس الخيمة ، والآن نتكلم بصورة محددة ، من المشاريع التي يجري التحضير لها في رأس الخيمة مشروع إنشاء شركة عقارية عامة ، هل لكم أن تحدثونا عن ماهية المشروع وغاياته ، حجم رأس المال المقترح وأسلوب المساهمة ؟

ج : الهدف من وجود شركة عقارية في رأس الخيمة إعطاء المواطن وسيلة حتى يمتلك في بلده ، سواء من خلال التأسيس أو الأكتتاب ، هذا أول شيء ، ودور الحكومة أنها تدعم هذه المؤسسات فتدعم بذلك كل المواطنين .

س : وثاني شيء ؟

ج : دور هذه الشركة في ممارسة الاستثمارات الرائدة ، في تنقل هذا البلد أو الإمارة أو القطاع إلى مرحلة عصرية من التطور الفندقي والعقاري ، وبهذا تحدث نقلة نوعية في الفكر العقاري والاستثماري .

س : كم رأس المال ؟

ج : ٢ مليار درهم ، والتأسيس أو الإشهار في خلال الشهرين المقبلين ، وسيكون التأسيس ثم الإكتتاب لمواطني الدولة في الأساس ثم للإخوان من مواطني دول «التعاون».

س : سمعنا أيضاً أنكم بصدد إستغلال الجبال في بناء فلل حديثة واستثمارها ؟

ج : ليس هذا بالضبط ، نحن كحكومة «عاملين الدراسات ومكلفين الإستشاريين» وقد عملنا خطة تصميمية عامة تتضمن خريطة لكل المناطق .

س : تقصد الاستفادة من الموقع والمحيط والمكان ؟

ج : الجبال والسهول والسواحل ، بحيث تطور هذه الأماكن وتستغل

عمرانياً وحضارياً واقتصادياً وسياحياً ، والأسلوب الأفضل المتسق مع طاقتها من الناحيتين الوظيفية والجمالية .

س : لدي سؤال وجوابه بطبيعة الحال ، راجع لكم إذا أردتم شطبه أو سحبه ، نقول ونؤكد معاً تقوية المؤسسات الإتحادية ، فلماذا تبقى دائرة المحاكم في رأس الخيمة بما يتبعها من جهاز قضائي محلية ؟

ج : (ضاحكاً) لا تسحب أو تشطب ، سأجيبك : هنالك تعاون مطلق مع الإخوان في وزارة العدل ، التعاون موجود ووثيق ودائماً ينمو ويزيد ، ما عملناه في رأس الخيمة يندرج تحت عنوان تطوير القضاء بحيث يعكس صورة الإمارات ، وطبيعة أهل الإمارات ، وعلى الأخص بساطة التقاضي والشفافية ، وقد قطعنا في ذلك شوطاً . أنها تجربة تثري التكوين الإتحادي .

ونحن نفهم القضاء باعتباره إرساء قيمة الحق والعدل في المجتمع ، وإعادة الحقوق لأصحابها ، وأطمئنك كما أطمئن مجتمعنا في الإمارات أن العدالة ، حمداً لله ، موجودة وسريعة ، ففي عدم السرعة مشكلة موازية .

س : مفهوم ، والسؤال الذي يليه : في ضوء مبادرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة لدعم المناطق النائية ، ما هو واجب الحكومات المحلية ، وهل لديكم في رأس الخيمة أي خطة مساعدة ؟

ج : تكاتف الجميع واجب ، وهذه المبادرة التي قام بها الشيخ خليفة نثمنها، وندرك معناها وأهميتها ، وهي أولاً ليست غريبة عليه ، وثانياً الشيخ خليفة بالذات هذا الذي كنا نتوقعه منه ، ونتوقع منه الكثير لأن طموحه كبير ، أعني أن طموح سموه ما له حدود ومهما توقعنا «فسيكون هو دائماً يسبق»، أنا أعتقد أن الإسهام في إنجاح مبادرة صاحب السمو رئيس الدولة لدعم المناطق النائية واجبنا ، هذه بلدنا ، وعلينا أن نبذل في سبيل تقدمها كل الجهد .

س : هل وجهتم البلديات ، وهي جهات إتهمها سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة للشؤون الخارجية رئيس اللجنة الوزارية لبحث النواقص في خدمات المناطق النائية بالتقصير في مراحل سابقة ، وعدم التعاون مع السلطات الإتحادية. بل ووضع المعيقات في طريقها ؟

ج : أنا اشكر سمو الشيخ حمدان بن زايد على هذا الكلام ، وبالعكس ، فإن كلامه يسعدني ، والكل يجب أن يتعاون ، البلديات وكل الدوائر المحلية لأن الهدف واحد ، ما في ذلك شك .

س : لدينا بعض العناوين الموجودة في «الأجندة» الوطنية بشكل دائم، ويمكن أن يطلق عليها «ساخنة» ، هل نسمع رأيكم في قضية التوطين أولاً ؟

ج : قبل أربعين بل خمسين سنة كانت للوالد الشيخ صقر يحفظه الله لمساته في النصح والأخذ بيد أولاده كلهم .

س : أولاده بالمعنى البيولوجي .. ولاً ..؟

ج : لا الجميع ، الحاكم كلهم أولاده ، وكان ذلك مصدر فخر لنا ، كان يسعى شخصياً في توفير وسائل التعليم العصري ، والنظامي لأبناء رأس الخيمة ، وكان فوق ذلك يكلف أفراداً معينين لمتابعة المتخلفين عن الدراسة ويحرص شخصياً على التأكد من أن كل شاب يتم تعليمة ، ولو لاحظت فقد كان في رأس الخيمة صبيحة إعلان الإتحاد وقيام الدولة عدد لا باس به ممن حصلوا على التعليم الجيد ، وهو الأمر الذي أتاح لهم خدمة بلدهم في تلك المرحلة المبكرة . اليوم الظروف تغيرت نحن في القرن الحادي والعشرين وتحديات التوطين باتت أوضح .

س : فما العمل ؟

ج : في كل الدوائر المحلية ومنها الشركات المعنية ، محلية كانت أو إتحادية ، نتابع المتفوقين من المواطنين والمواطنات ، تخصصاتهم ومسيرتهم العلمية والعملية ، ونؤمن لهم برامج التدريب أو البعثات للجامعات المتميزة . يجب أن نتذكر دائماً أننا في منافسة العالم ، في عصر ذابت فيه الحواجز والحدود المعنوية ، لنتذكر قوله سبحانه وتعالى : «إن أكرمكم عند الله أتقاكم» . بمعنى أننا نعيش في هذا البيت العالمي الواحد الصغير فلا بد من أن نعلم بناتنا وأبناءنا ، عرفت كيف ؟، نحصنهم بالعلم حتى نتفاخر بهم ، والعلم هو الذي يرجح كفة أصحابة في التنافس الإداري والصناعي والتجاري والسياحي ، وهو الذي يخلق التميز. الثروة هي ثروة العلم ، وعصرنا هذا عصر اقتصاد المعرفة ، فعلينا توجيه تعليمنا إلى تأسيس اقتصاد معرفة .

نعم ، لا بد من الاعتناء بالنخب المتميزة لأنهم هم من يستطيع خلق الثروة ، هم صناع الثروة ، الرجال تصنع الثروة ، ولكن في بيئة تحفز وتخلق هذه المصانع الإنسانية الحقيقية ، «نحن ماشين في هذا البرنامج» ، ونتأمل ، كلما سنحت الفرصة ، تجارب غيرنا الذين سبقونا .

في هذا الموضوع أود الإشارة إلى هذه الحقيقة الإدارية : الشخص حتى لو ذهب إلى الخارج ، فإنه لا يكون ، بالضرورة ، مديراً ناجحاً أو قيادياً بارزاً ، المدرسة أو الجامعة لا تشكل أو تخرج المديرين أو القياديين، وإنما البرنامج المعد بعناية والموضوع خصيصاً .

س : أي أن يُشتغل على المواطن كمشروع للحاضر والمستقبل ؟

ج : نعم ، فالمجتمع يجب أن يعمل على خلق أفراده القادرين على ملء الشواغر القيادية ، ثم غيرها من الوظائف على اختلاف مستوياتها .

س : هذا له علاقة بالتركيبة السكانية ؟

ج : لا ، هذا ليست له علاقة بالتركيبة السكانية ! . العالم كله اليوم يتسابق لاستقطاب القياديين والمتميزين .

س : لنتناول موضوع «التركيبة» ، هل لك رأي خاص في علاج الخلل السكاني ؟

ج : نحن لنا هويتنا وتاريخنا . هذه مسألة بديهية ، ويجب أن تكون خارج أي جدل أو نقاش ، على مر العصور ، خصوصاً في العقود المتأخرة ، حدثت في بلادنا هجرة . هجرة لنا أو علينا ، اليوم هذه الدولة أصبحت مركز استقطاب ، وأعتقد أنه آن الأوان أن يكون لهذه الدولة أسس في موضوع الهجرة الوافدة توافق مصلحتها ومصلحة شعبها ، للدول في الموضوع المطروح معايير خاصة ، ونسب وتناسب ، وبرامج وأهداف ، واعتقد أن دروس العالم موجودة .

س : أريد أن أكمل تناول العناوين الصغيرة الكبيرة معك ، لن أطيل عليك أعرف أنك مرهق بعد يوم عمل طويل ، العنوان هو المرأة والمرأة العاملة في الإمارات ؟

ج : المرأة جزء من عظيم من المجتمع ، ليست نصف المجتمع بل أكثر ، المرأة أمنا وأختنا وزوجاتنا وبنتنا ، والتميز لا يعرف رجلاً أو أمرأة ، حق المرأة ودورها سواء في البيت أو العمل العام والخدمة العامة مصلحة قومية ، قد يكون واجباً ، لكنه ، بالتأكيد ، مصلحة للمجتمع بل الوطن . ونحن كنا من الدول السابقة في تعليم البنات . اليوم لو نظرت إلى جامعة الإمارات لوجدت أن وجود الطالبات يمثل ما نسبته من ٧٠ إلى ٨٠ ٪، ونسبة العاملات في مواقع عديدة ، مقاربة . من أدلة حضور المرأة في مجتمعنا وفي نشاطنا الإداري والوظيفي أن نحو

٧٠٪ من المرشحين لوظائف القطاعين الحكومي والخاص ، عبر «تنمية» من البنات .

س : هنالك ، ونحن نقترب من نهاية لقائنا ، فكرة مطروحة ، لنقل همساً أو في الكواليس منذ زمن ، لكنها لم تر النور بعد ، وتتمثل في تكوين مجلس من أولياء عهود الإمارات يكون رديفاً ومسانداً للمجلس الأعلى للاتحاد ، وربما إنطلقت الفكرة من كون أولياء العهود على رأس العمل التنفيذي والخطط المحلية ، ما يوجب أن يكون لهم دور إتحادي أكبر ، خصوصاً فيما يتصل بعملية التنسيق المطلوبة ، والتي ، كما تعرفون ، تحقق ، أو تسهم في تحقيق فكرة التكامل بين إمارات الدولة وسلطاتها المحلية ، هل من تعليق ؟

ج : أعتقد أنها فكرة جيدة ، والمجلس الأعلى أيضاً له دوره .

س : له دوره ، لكن المقترح مجلس مرادف .

ج : اعتقد أن الفكرة جيدة ، لكن المجلس الأعلى للاتحاد هو الأساس . هو الذي يسير الدولة ، ولا بد من الاهتمام به والتركيز عليه ، صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد توقعوا منه الكثير .

س : من خلال معرفتك بالشيخ خليفة عن قرب ، ما الذي يميز سموه ؟

ج : الشيخ خليفة ينصت جيداً ، والإنسان الذي يستمع يكون أقرب إلى الصواب .

واليوم يرى الجميع مبادراته الطيبة التي أتت في وقتها وفي الشيء الذي ينفع ، الشيخ خليفة عنده تجربة زايد الكبرى . هذه مدرسة كبيرة تعلم منها وشرب منها .

س : هنالك ، سمو الشيخ كلمة قلتها سريعاً ، لكنها لفتت نظري ، وأريد تفسيراً . قلت «لا يوجد شيء أسمه مقدس عدا الوطن».

ج : كل شيء قابل للتطوير والتغيير حتمي ، ولا شيء مقدساً ، في هذا السياق ، بمعنى أن كل شيء يمسّ إلا الوطن . ولا شيء مقدساً عدا الوطن أعني الإمارات ، الإمارات هوية ووجود وتاريخ لا قطعة أرض .

س : كما بدأنا برأس الخيمة نختمها برأس الخيمة ؟

ج : «إن شاء الله بتسمعون عن رأس الخيمة الشيء الكثير» . نريد أن نعطي دوراً لقطاع التنمية ، ونريد أن نطرح البدائل المختلفة . التنمية ، في الأخير ، ستأتي ، وذلك بخلق القيادات القادرة على خلق التنمية .

وباختصار ، فلن نركز على قطاع معين ، بحيث نترك غيره من القطاعات . القطاع المصرفي مهم ، السياحي جزء أساسي ومحوري في تطوير رأس الخيمة . في رأس الخيمة مصانع معينة لها ميزة تفضيلية ، يجب أن تأخذ نصيبها والإمارة تأخذ دورها.

خلق البيئة التعليمية وتشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية التعليمية مساران متلازمان مع حركة التنمية والاستثمار المنشودة ، وجود المستشفى المتقدم والمدرسة الجيدة يخلق ميزة تفضيلية حتى للمستثمر ، عندنا تطوير الميناء كما أسلفت ، وكذلك تكوير المطار ، وخطة كل منهما تشمل السنوات العشرين المقبلة ، وكذلك لدينا خطة شاملة للتخطيط المدني والحضري في إمارة رأس الخيمة للعشرين سنة المقبلة .

هذه هي الأجزاء ، ونريد بعد ذلك أن نربطها في قالب الخطة الشاملة كي تكون واقعية ,ولا يمكن أن تعطيها واقعية ، إلا إذا كانت أجزاؤها واقعية ، نعيش اليوم في عالم متغير . ما يكتشف مذهل .

أنظر إلى سرعة وتيرة الاختراعات . التطبيقات تختلف ، التقنيات تختلف ، علينا وضع الخطة الواقعية والقابلة للتحقيق عبر مراحل زمنية محسوبة ، من حق الإنسان أن يحلم ، لكن محصلة الأحلام ونتيجتها تبني على الدراسات ، أما أن يبني الإنسان مملكة في خيالة ، فما هو إلا ضرب من الوهم والضياع .

س : ما تقول ، يصلح على الصعيد الإتحادي أيضاً ، وعلى كل صعيد في وسيلة عمل وآلية أنتاج ، فما هي أولويات الحكومة الاتحادية في نظرك.

ج : التعليم .

س : تطوير التعليم ؟ التجويد في التعليم ، أم ماذا ؟

ج : لو نظرنا لأمريكا اليوم ، فما هي ؟ أمريكا مؤسسات تعليم ، هارفرد، ييل ، ستانفورد ، إم أي تي ، إكستر ، ديوك ، بنسلفانيا ، هذه هي الروح التي خلق أمريكا ، وتخلقها يومياً وباستمرار ، الخيار لدينا قائم ، الحمد لله، ببركات زايد الذي نشر التعليم ، اليوم حتى نصل إلى ما نرجوه علينا الاهتمام بالتعليم والإتجاه نحوه ، التعليم هو الثروة التي لا تنضب .

نص بنود الإتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحكومة جمهورية الهند *

إن حكومات كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عُمان ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الأعضاء في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ويشار إليها فيما بعد «بدول مجلس التعاون».

وحكومة جمهورية الهند .

ويشار إليهما فيما بعد «بالطرفين المتعاقدين» .

إذ يأخذان بعين الاعتبار أهمية الصداقة القائمة بين الطرفين المتعاقدين ، ورغبة منهما في تعزيز وتطوير وتنمية التعاون الاقتصادي بينهما على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة ، ومع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في كلا الطرفين .

فقد توصلنا إلى الإتفاقية الإطارية التالية :

المادة الأولى :

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون الاقتصادي في مجالاته المختلفة بينهما ، وتشجيع تبادل المعرفة والخبرات الفنية اللازمة في تلك المجالات .

---

* الجريدة الرسمية الإماراتية بتاريخ مارس ٢٠٠٥م ، العدد ٤٢٦ .

المادة الثانية :

يبحث الطرفان المتعاقدان السبل والوسائل لتوسعة وتحرير علاقاتهما التجارية ، بما في ذلك مباحثات لإبرام إتفاقية تجارة حرة بينهما ، آخذين في الحسبان التزاماتهما الدولية ومبادئ وأحكام منظمة التجارة العالمية .

المادة الثالثة :

يسعى الطرفان المتعاقدان إلى تهيئة البيئة الملائمة لتوسيع التبادل التجاري بينهما من خلال :

- تعزيز تبادل المعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية .
- تشجيع إتصالات قطاع الأعمال خاصة بين المؤسسات والهيئات المعنية بالتجارة الخارجية .
- الاهتمام بالتدريب ونقل التقنية .

المادة الرابعة :

يسعى الطرفان المتعاقدان إلى اتخاذ ترتيبات من أجل تشجيع التدفقات الرأسمالية بينهما ، وقيام مشروعات استثمارية مشتركة ، وتسهيل استثمارات المؤسسات والشركات في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية .

المادة الخامسة :

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع تبادل زيارات الممثلين والوفود والبعثات الاقتصادية والتجارية والفنية بينهما ، وإقامة المعارض المؤقتة

وتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما .

المادة السادسة :

تنبثق عن هذه الاتفاقية لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي ، تجمع بالتناوب في بلدان الطرفين في فترات منتظمة يتفق عليها الطرفان ، ويحدد مستوى المشاركة في حينه ، وتكون من مهامها ما يلي :

● متابعة تنفيذ أحكام هذه الإتفاقية وما ينبثق عنها من اتفاقيات أو بروتوكولات مشتركة بين الطرفين .

● معالجة أية صعوبات أو نزاعات قد تنشأ حول تفسير نصوص هذه الإتفاقية .

● إقرار التوصيات الكفيلة بتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين الطرفين المتعاقدين ، وكل ما يعزز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما .

● يحق للجنة تشكيل أية لجان فرعية أخرى أو فرق عمل متخصصة تراها مناسبة وحسبما تقتضيه الضرورة ، وتحديد مهام ووظائف تلك اللجان وفرق العمل ، على أن ترفع اللجان وفرق العمل المذكورة تقاريرها وتوصياتها للجنة المشتركة .

أحكام عامة

المادة السابعة :

دون الإخلال بأحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج

العربية ، وأحكام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس ، فإن هذه الإتفاقية وأية إجراءات تتخذ بموجبها يجب ألا تؤثر بأي حال من الأحوال على سلطة الدول الأعضاء في مجلس التعاون للقيام بأنشطة ثنائية للتعاون مع جمهورية الهند في المجالات التي تشملها هذه الاتفاقية ، أو في عقد إتفاقيات ثنائية معها .

المادة الثامنة:

يجوز بموافقة الطرفين المتعاقدين تعديل نصوص هذه الاتفاقية .

المادة التاسعة:

١) تصبح هذه الاتفاقية نافذة اعتباراً من تاريخ إستلام أخر إشعار من أي طرف متعاقد يفيد باستكماله للإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لدخول هذه الإتفاقية حيز التنفيذ .

٢) تظل هذه الإتفاقية سارية المفعول ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة ، قبل ستة أشهر على الأقل ، برغبته في إنهائها .

وفي حالة إنهاء هذه الاتفاقية ، تظل جميع الالتزامات والتعهدات التي نشأت عنها سارية المفعول وملزمة للطرفين .

وإشهاداً على ذلك ، قام الموقعون أدناه المخولون أصولاً بذلك ، بتوقيع هذه الإتفاقية في نيودلهي بتاريخ ٩ رجب ١٤٢٥هـ الموافق ٢٥ أغسطس ٢٠٠٤م من نسختين في كل من اللغات العربية والهندية والإنجليزية ، ولكل منها نفس الحجية . وفي حالة وجود اختلاف في تفسير أحكامها ، فإنه يؤخذ بالنص الإنجليزي .

عن حكومات دول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

محمد صباح السالم الصباح

وزير خارجية دولة الكويت

الرئيس الحالي للمجلس الوزاري

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

عبد الرحمن بن حمد العطية

الأمين العام لمجلس التعاون لدول

الخليج العربية

عن حكومة

جمهورية الهند

كمال ناث

وزير التجارة الصناعة

نص مواد اتفاقية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية اللبنانية *

إن حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (دولة الإمارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر،دولة الكويت) وتعرف فيما بعد بدول مجلس التعاون، وحكومة الجمهورية اللبنانية ، إنطلاقاً من روابط شعوبها وامتداداً للعلاقات العريقة فيما بينها ، ورغبة منهم في تطوير ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية من خلال تحرير التجارة في السلع والخدمات وتوسيعها تحقيقاً للمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة .

وإيماناً منهم بأهمية تعزيز وتدعيم النظام التجاري المتعدد الأطراف كما تبنته منظمة التجارة العالمية ، بما يساهم في تطوير التعاون الإقليمي والدولي ، وانطلاقاً من أحكام ومبادئ البرنامج التنفيذي لمنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، واستناداً إلى أحكام الفقرة التاسعة من المادة الأولى والفقرة الثانية من المادة الثانية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإلى أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بشأن شهادة المنشأ العربية ، واقتناعاً منهم بأن اتفاق إقامة منطقة تجارة حرة بينهم سيوفر مناخاً أفضل لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين وتطويرها ، فقد اتفقا على ما يأتي :

---

* الجريدة الرسمية الإماراتية الصادرة بتاريخ مارس ٢٠٠٥م، العدد ٢٢٦.

الفصل الأول

المادة الأولى

تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالكلمات والعبارات الواردة أدناه للمعاني المبينة أمام كل منها إلا إذا دل سياق النص على غير ذلك .

١- الاتفاقية : اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية اللبنانية .

٢- الطرفان المتعاقدان : دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية اللبنانية

٣- الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى والضرائب ذات الأثر المماثل : الرسوم التي يفرضها الطرف المتعاقد على السلع المستوردة بمقتضى التعرفة الجمركية - وكذلك الرسوم الأخرى والضرائب ذات الأثر المماثل التي يفرضها على السلع المستوردة بمقتضى أي نظام أو قانون آخر ، أياً كان مسمى هذه الرسوم أو الضرائب أو الجهة الجابية لها .

ولا يدخل في هذا التعريف أي مبلغ أو رسم يجبى مقابل خدمات محددة مثل الأرضيات أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ أو الترانزيت.

٤- القيود غير الجمركية : القواعد والتدابير والإجراءات التي قد يتخذها الطرف المتعاقد للتحكم في الواردات والصادرات ، وتشمل هذه القيود الكمية والنقدية والإدراية التي تفرض على الاستيراد والتصدير.

الفصل الثاني

الإطار العام للاتفاقية

المادة الثانية

(تحرير التبادل التجاري)

١- يقيم الطرفان المتعاقدان وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية ، منطقة تجارة حرة ، وذلك بما يتفق مع أحكام المادة (٢٤) من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات ١٩٩٤م) .

٢- يؤكد كل من الطرفين المتعاقدين على حقوقه والتزاماته من قبل الطرف الآخر ، وذلك بموجب الاتفاقية القائمة ، الثنائية والمتعددة الأطراف ، والتي يكون كل منها طرفاً فيها .

٣- ما لم ينص في هذه الاتفاقية على خلاف ذلك ، يلتزم الطرفان بما يلي :

أ. الإلغاء الفوري لجميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية على السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني المتبادلة مباشرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية اللبنانية فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ طبقاً للأحكام الواردة فيها .

ب- لا يجوز لأي طرف فرض رسوم جمركية جديدة أو أي رسوم أو ضرائب أخرى ذات أثر مماثل أو استحداث قيود غير جمركية على السلع والمنتجات التي منشؤها الطرف الآخر بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

ج- لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين فرض ضرائب داخلية تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى التمييز بين سلعة ومنتجاته الوطنية والسلع والمنتجات المماثلة لها والتي يكون منشؤها المتعاقد الآخر .

د- لا يسري الإعفاء المشار إليه في هذه المبادة على التبغ ومشتقاته لأسباب صحية بحتة .

هـ- تقوم الجهات المعنية لدى الطرفين المتعاقدين بتبادل التعرفة الجمركية النافذة لديها وقوائم الضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر للمماثل السارية .

و- يتبع الطرفان المتعاقدان النظام المنسق (HS)لسنة ٢٠٠٢م في تصنيف السلع والمنتجات المبادلة بينهما ، أو أي تعديل لاحق يعتمد من قبل الطرفين .

المادة الثالثة

(قواعد المنشأ)

١.تعتبر السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني لأغرض تطبيق هذه الاتفاقية ، أن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عند إنتاجها في الدولة الطرف عن ٤٠٪ من القيمة النهائية للسلعة تسليم باب المصنع .

٢. ترفق بالسلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين شهادة منشأ صادرة ومصدقة من السلطة المختصة في الدولة المصدرة ، وتكون هذه الشهادة مطابقة من حيث الحقول لنموذج شهادة المنشأ العربية المعمول بها بموجب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومستوفيه لجميع البيانات اللازمة .

٣. يجب أن تثبت على المنتجات نفسها المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين - دلالة منشأ واضحة وغير قابلة للنزع وفقا لطبيعة المنتج.

٤. أن يتم النقل مباشرة بين الطرفين المتعاقدين ويمكن نقلها عبر بلد ثالث أو أكثر بما في ذلك إمكانية شحنها أو تخزينها المؤقت ما دام المرور بهذه الدول تقتضيه أسباب جغرافية وما دامت المنتجات قد بقيت تحت إشراف

السلطات الجمركية لبلد المرور أو الإبداع ولم تجر عليها عمليات غير عمليات التفريغ وإعادة الشحن أو أية عمليات أخرى تهدف إلى المحافظة على حالتها .

المادة الرابعة

(المواصفات والمقاييس والاشتراطات البيئية)

يراعى الطرفان المتعاقدان أن تكون السلع والمنتجات المصدرة من أي منهما إلى الطرف الآخر مطابقة للمواصفات والمقاييس والإشتراطات البيئية المعتمدة في الطرف المصدر إليه أو التي يتم الاتفاق بشأنها .

يتعاون الطرفان المتعاقدان على :

١ .تقليص الاختلافات في التوحيد القياسي للمعايرة ، مراقبة الجودة وتقييم المطابقة .

٢ .تبادل المعلومات المتعلقة بالمواصفات والمقاييس الفنية المعتمدة لديهما .

٣ .التفاوض حول اتفاقيات للاعتراف المتبادل في مجال تقييم المطابقة بما ينسجم مع أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالحواجز التقنية أمام التجارة .

المادة الخامسة

(الإجراءات الصحية وإجراءات الصحة النباتية)

١ .طبق الطرفان المتعاقدان إجراءات الحجر الزراعي والبيطري والاشتراطات الصحية على السلع الخاضعة لها وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها والسارية لدى الطرفين المتعاقدين ، وبما ينسجم مع أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الإجراءات الصحية وإجراءات الصحة النباتية .

٢ . لا يجوز أن تستخدم هذه القواعد والإجراءات كحواجز أو قيود غير مباشرة على التجارة بين الطرفين .

المادة السادسة

(الترانزيت)

١. يمنح الطرفان المتعاقدان التسهيلات اللازمة لتجارة الترانزيت فيما بينهما لمنتجات الدول الأخرى وفقاً للإجراءات والأنظمة المعمول بها في كلا الطرفين .

٢. يعمل الطرفان المتعاقدان على تسهيل إجراءات ما يأتي :

أ. دخول وسائط نقل البضائع المتبادلة بين الطرفين القاصدة لأي منهما بطريق البر وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في كل من الطرفين .

ب- عبور شاحنات وبضائع كلا الطرفين عبر أراضي الطرف الآخر وفقاً لالتزاماتها في اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) المعقودة في إطار جامعة الدول العربية .

ويلتزم الطرفان المتعاقدان بتذليل جميع العقبات والعوائق التي تحول دون مرور هذه الشاحنات .

المادة السابعة

(حالات مكافحة الإغراق والإجراءات الوقائية والرسوم التعويضية)

تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق والإجراءات الوقائية وحالات الدعم والرسوم التعويضية الأسس الفنية المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية،وتحديداً التفاهم بشأن تفسير المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة(الجات ١٩٩٤م) ، واتفاقيات الإجراءات الوقائية ، واتفاقية الدعم والرسوم التعويضية .

المادة الثامنة

(الإستثناءات)

١. لا تسري أحكام هذه الاتفاقية على المنتجات أو المواد المحظور إدخالها

أو تداولها أو استخدامها في أي من الطرفين لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو اجتماعية وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من الطرفين .

٢. لا تسري الإعفاءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على المنتجات والسلع المنتجة في المناطق الحرة في أي من الطرفين المتعاقدين .

المادة التاسعة

(المدفوعات والتحويلات)

تسوى المدفوعات الناتجة عن تنفيذ هذه الاتفاقية بأية عملة حرة قابلة للتحويل .

المادة العاشرة

(ميزان المدفوعات)

عندما تواجه أية دولة من دول مجلس التعاون أو لبنان ، أو يتعرض أي منهم لخطر مواجهة صعوبات جدية تتعلق بميزان المدفوعات ، يجوز للبنان أو لدول مجلس التعاون وفقاً لمقتضى الحالة ، وبما يتوافق مع الشروط الموضوعة في إطار (الجات) والمادتين (٨ و ١٤) من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي، اتخاذ إجراءات تقييدية فيما يتعلق بالمدفوعات الجارية ، إذا كانت تلك الإجراءات ضرورية للبنان أو لدول مجلس التعاون ، وحيث يقتضي الحال ، إبلاغ الطرف الآخر على الفور بهذه الإجراءات.

المادة الحادية عشرة

(المعارض)

يشجع الطرفان المتعاقدان مشاركة مؤسسات وشركات بلدانهما في المعارض والأسواق الدولية التي تقام لدى الطرف الآخر ، ويسمح كل طرف

للآخر بإقامة المعارض المؤقتة العامة أو المتخصصة على أراضي بلدانهما ، وتقدم لها جميع التسهيلات اللازمة لذلك في حدود الأنظمة النافذة .

المادة الثانية عشرة

(التجارة في الخدمات)

يباشر الطرفان المتعاقدان التفاوض لتحرير التجارة في الخدمات بينهما بشكل تدريجي وفقاً لأحكام اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية المعتمدة في الدورة (٧٢) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللخطوط التوجيهية المعتمدة في الدورة (٧٣) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بما يتفق والمادة (٥) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (جاتس) .

المادة الثالثة عشرة

(حقوق الملكية الفكري)

١. وفقاً لأحكام هذه المادة ، يضمن الطرفان المتعاقدان حماية وافية وفعالة وغير تمييزية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ،بما في ذلك تسجيل براءات الإختراع والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية طبقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها لدى الطرفين المتعاقدين ، وبما لا يتعارض مع التزاماتهما الدولية .

٢. يراجع الطرفان المتعاقدان بصورة منتظمة تطبيق هذه المادة ، وإذا نشأت مشاكل في مجال الملكية الفكرية تؤثر على الأوضاع التجارية، تعقد مشاورات عاجلة بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين، بهدف التوصل إلى حلول مرضية للطرفين المتعاقدين .

٣ .يعقد الطرفان المتعاقدان اجتماعات تشاورية على مستوى الخبراء ، بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين ، لمناقشة المستجدات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية حول ملاءمة وإدارة وتنفيذ قوانين والتزامات حماية الملكية الفكرية ،

بالإضافة إلى مناقشة نشاطات وقرارات المنظمات الدولية ، كمنظمة التجارة العالمية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) ، وعلاقات الطرفين المتعاقدين مع طرف ثالث فيما يتعلق بأمور الملكية الفكرية .

المادة الرابعة عشرة

(تشجيع الاستثمار)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تطوير بيئة محبذة وآمنة لتنمية الاستثمارات المشتركة والمتبادلة بينهما ، ويسعيان في هذا الصدد إلى تبادل المعلومات حول قوانين الاستثمار والفرص الاستثمارية المتوفرة بهدف تشجيع تدفق الاستثمارات .

المادة الخامسة عشرة

(المنافسة)

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين ، طبقاً لقوانينه وأنظمته وسياساته الوطنية ، معاملة عادلة ومنصفة إلى الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين التابعين للطرف الآخر والمعنيين بالنشاطات التي ترعاها هذه الاتفاقية .

الفصل الثالث

الإشراف على التنفيذ

المادة السادسة عشرة

(تشكيل اللجنة المشتركة)

١. تشكل بمقتضى هذه الاتفاقية لجنة مشتركة للإشراف على تطبيق هذه الاتفاقية ومراجعة وتقييم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين المتعاقدين .

٢.للجنة المشتركة أن تشكل لجاناً دائمة أو خاصة أو فرق عمل ، وأن تفوضها أي من صلاحياتها .

٣. تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاً عادياً لمراجعة وتقييم الأداء العام للاتفاقية ، وذلك مرة واحدة على الأقل كل سنة ، وتعقد الاجتماعات العادية للجنة المشتركة مناوبة بين الطرفين المتعاقدين ، كما تعقد اللجنة المشتركة اجتماعات خاصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلب أي من الطرفين المتعاقدين ذلك ، وفي هذه الحالة يعقد الاجتماع في بلد الطرف غير الذي تقدم بطلب الاجتماع ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٤. مهام اللجنة المشتركة :

أ. مراجعة وتقييم أداء هذه الاتفاقية بوجه عام .

ب. مراجعة وتقييم نتائج هذه الاتفاقية في ضوء الخبرة المكتسبة من خلال تطبيقها وفي ضوء غاياتها ، من خلال المزيد من التعاون الفني وتبادل الخبرات .

ج. بحث السبل الكفيلة بتشجيع الاستثمارات المتبادلة ، وتطوير الآليات المناسبة لتنفيذها .

د. النظر في التعديلات المقترحة على هذه الاتفاقية ، ومتابعة تنفيذ التزامات الطرفين المتعاقدين في مجال تحرير التبادل التجاري بينهما من القيود غير الجمركية ومن الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقاً لبنود هذه الاتفاقية .

هـ. دراسة الإجراءات التي يتخذها أحد الطرفين المتعاقدين لتطبيق إجراءات مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية طبقاً لما جاء في المادة (٧) من هذه الاتفاقية .

و. اقتراح حلول لتسوية الخلافات حول تفسير هذه الاتفاقية والمعاملات التي تتم في إطارها من خلال وضع الإرشادات

والمذكرات التوضيحية والقواعد اللازمة لتطبيق هذه الاتفاقية بشكل سليم وذلك وفقاً للحاجة .

ز. دراسة الخلافات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية للبت فيها أو اقتراح آلية لتسويتها .

ح. أي مهمة أخرى تسند إليها في إطار اختصاصها .

٥. يسمى كل طرف وحدة رسمية لتكون وحدة الإتصال بشأن هذه الاتفاقية ، وذلك لتلقي المراسلات الرسمية المتعلقة بالاتفاقية ، ولتقديم المساعدة الإدارية للجنة المشتركة .

المادة السابعة عشرة

(تسوية المنازعات)

١. على كل طرف من الطرفين المتعاقدين بذل كل جهد للتوصل إلى حلول مرضية لكل منهما وذلك من خلال التشاور لهذه المادة وفي أي من الحالات التالية :

أ. إذا نشأن أي نزاع بشان تفسير هذه الاتفاقية .

ب. إذا اعتبر أحد الطرفين أن الطرف الآخر قد أخل بإلتزاماته بموجب هذه الاتفاقية .

ج. إذا أعتبر أحد الطرفين أن تدابيراً اتخذها الطرف الآخر تنتقص بشكل كبير من المزايا التي تمنحها الاتفاقية في مجال التجارة ، أو تعيق بشدة تحقيق أهدافاً رئيسية لها .

٢. على الطرف الذي يسعى إلى عقد مشاورات إستناداً للفقرة (١) أن يقدم طلباً بذلك إلى وحدة الإتصال المنصوص عليها في الفقرة (٥) من المادة (١٦) فإذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان ، وخلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب ، إلى حل بشأن أي من الأمور المشار إليها في الفقرات الفرعية (أ، ب ، ج) من الفقرة (١) وذلك من خلال التشاور بينهما ، فإنه

يكون لأي منهما إحالة الأمر على لجنة خاصة لتسوية المنازعات المنصوص عليها في الفقرة (٣) من هذه المادة .

٣ .تشكل اللجنة المشتركة لجنة خاصة لتسوية المنازعات وتقر نظامها الداخلي وآلية عملها .

الفصل الرابع

أحكام ختامية

المادة الثامنة عشرة

١ . تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد التصديق عليها من جانب دول الطرفين المتعاقدين طبقاً للنظم التشريعية المطبقة فيها ، ويبدأ العمل بعد انقضاء شهر واحد من تاريخ تبادل وثائق التصديق وعليها ، وينطبق ذلك على أي تعديل يجري عليها .

٢ . تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاء العمل بها قبل ستة أشهر من تاريخ طلب إنهائها ، وتستمر أحكامها نافذة المفعول بعد انقضاء العمل بها ، وبالنسبة للعقود والالتزامات التي تمت في إطارها ولم يتم الانتهاء من إنجازها عند إنهاء العمل بها ، أو الحقوق التي قد تنشأ في ظلها ولم تتم تسويتها بعد وفقاً لأحكامها ، سواء تعلقت جميعها بالحكومات أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين .

المادة التاسعة عشرة

تطبق أحكام الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين أي من دول مجلس التعاون ولبنان بما لا يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية .

إقراراً بذلك وحيث أن كلا منهم مفوض عن حكومته ، قام الموقعون أدناه بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية في مدنية بيروت في يوم الثلاثاء ٢٢ من شهر ٣ عام ١٤٢٥هـ الموافق ١١ من شهر ٥ عام ٢٠٠٤م.

والله الموفق

عن حكومات دول	**عن حكومة**
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**الجمهورية اللبنانية**
محمد صباح السالم الصباح	**جان عبيد**
وزير الخارجية	وزير الخارجية
دولة الكويت	الجمهورية اللبنانية
الرئيس الحالي للمجلس الوزاري	
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	
عبد الرحمن بن حمد العطية	
الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية	

نص مواد الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية *

إن حكومات كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الأعضاء في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ويشار إليها فيما بعد «بدول مجلس التعاون» وحكومة جمهورية باكستان الإسلامية .

ويشار إليهما فيما بعد «بالطرفين المتعاقدين».

إذ يأخذان بعين الاعتبار أهمية الصداقة القائمة بين الطرفين المتعاقدين ، ورغبة منهما في تعزيز وتطوير وتنمية التعاون الاقتصادي بينهما على أسس المساواة والمنفعة المتبادلة ، ومع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في كلا الطرفين .

فقد توصلتا إلى الاتفاقية الإطارية التالية :

المادة الأولى :

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع التعاون الاقتصادي في مجالاته المختلفة بينهما وتشجيع تبادل المعرفة والخبرات الفنية اللازمة في تلك المجالات .

المادة الثانية :

يبحث الطرفان المتعاقدان السبل والوسائل لتوسعة وتحرير علاقاتهما التجارية ، بما في ذلك إجراء مباحثات لإبرام اتفاقية تجارة حرة بينهما ،

* الجريدة الرسمية الإماراتية الصادرة بتاريخ مارس ٢٠٠٥م ، العدد ٤٢٦ .

آخذين في الحسبان التزاماتهما الدولية ومبادئ وأحكام منظمة التجارة العالمية .

المادة الثالثة :

يسعى الطرفان المتعاقدان إلى تهيئة البيئة الملائمة لتوسيع التبادل التجاري بينهما من خلال :

- تعزيز تبادل المعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية .
- تشجيع اتصالات قطاع الأعمال خاصة بين المؤسسات والهيئات المعنية بالتجارة الخارجية.
- الاهتمام بالتدريب ونقل التقنية .

المادة الرابعة :

يسعى الطرفان المتعاقدان إلى اتخاذ ترتيبات من أجل تشجيع التدفقات الرأسمالية بينهما ، وقيام مشروعات استثمارية مشتركة ، وتسهيل استثمارات المؤسسات والشركات في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية .

المادة الخامسة :

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع تبادل زيارات الممثلين والوفود والبعثات الاقتصادية والتجارية والفنية بينهما ، وإقامة المعارض المؤقتة وتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما .

المادة السادسة :

تنبثق عن هذه الاتفاقية لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي ، تجتمع بالتناوب في بلدان الطرفين في فترات منتظمة يتفق عليها الطرفان ، ويحدد مستوى المشاركة في حينه ، وتكون من مهامها ما يلي :

- متابعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وما ينبثق عنها من اتفاقيات أو بروتوكولات مشتركة بين الطرفين .
- معالجة أية صعوبات أو نزاعات قد تنشأ حول تفسير تطبيق نصوص هذه الاتفاقية .
- إقرار التوصيات الكفيلة بتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين الطرفين المتعاقدين ، وكل ما يعزز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما .
- يحق للجنة تشكيل أية لجان فرعية أخرى أو فرق عمل متخصصة تراها مناسبة وحسبما تقتضيه الضرورة ، وتحديد مهام ووظائف تلك اللجان وفرق العمل ، على أن ترفع اللجان وفرق العمل المذكورة تقاريرها وتوصياتها للجنة المشتركة .

أحكام عامة

المادة السابعة:

دون الإخلال بأحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وأحكام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس ، فإن هذه الاتفاقية وأية إجراءات تتخذ بموجبها يجب ألا تؤثر بأي حال من الأحوال على سلطة الدول الأعضاء في مجلس التعاون للقيام بأنشطة ثنائية للتعاون مع جمهورية باكستان الإسلامية في المجالات التي تشملها هذه الاتفاقية أو في عقد اتفاقيات ثنائية معها .

المادة الثامنة:

يجوز بموافقة الطرفين المتعاقدين تعديل نصوص هذه الاتفاقية .

المادة التاسعة :

(١) تصبح هذه الاتفاقية نافذة اعتباراً من تاريخ استلام آخر إشعار من أي طرف متعاقد يفيد باستكماله للإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

(٢) تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة ، قبل ستة أشهر على الأقل ، برغبته في إنهائها .

وفي حالة إنهاء هذه الاتفاقية ، تظل جميع الالتزامات والتعهدات التي نشأت عنها سارية المفعول وملزمة الطرفين .

وقعت هذه الاتفاقية في إسلام أباد بتاريخ ٩ رجب ١٤٢٥ هـ الموافق ٢٦ أغسطس ٢٠٠٤م ، من نسختين في كل من اللغتين العربية والإنجليزية ، ولكل منهما نفس الحجية ، وفي حالة وجود اختلاف في تفسير أحكامهما ، فإنه يؤخذ بالنص الإنجليزي .

عن حكومات دول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

محمد صباح السالم الصباح

وزير خارجية دولة الكويت

الرئيس الحالي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون بدول الخليج العربية

عبد الرحمن بن حمد العطية

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

عن حكومة

جمهورية باكستان الإسلامية

الوزير

خورشيد محمود وقصوري

نص القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات الاتحادية للسنة المالية ٢٠٠٥م *

نص القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥م الذي أصدره حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن ربط الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات الاتحادية للسنة المالية ٢٠٠٥م

المادة الأولى:

قدرت مصروفات الميزانية العامة للإتحاد عن السنة المالية ٢٠٠٥م بمبلغ (٢٢٧٠٣,٠٠٠,٠٠٠) إثنين وعشرين ملياراً وسبعمائة وثلاثة ملايين درهم.

وقدرت إيرادات الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية ٢٠٠٥م بمبلغ (٢٢٧٠٣,٠٠٠,٠٠٠) إثنين وعشرين ملياراً وسبعمائة وثلاثة ملايين درهم، وذلك طبقاً للبيانات الواردة في الجداول المرفقة.

المادة الثانية:

قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية المجلس الوطني الاتحادي عن السنة المالية ٢٠٠٥م بمبلغ (٤٨,٢٢١,٠٠٠) ثمانية وأربعين مليوناً ومائتين وواحد وعشرين ألف درهم وذلك وفقا للجدول المرفق.

المادة الثالثة:

قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية جامعة الإمارات العربية المتحدة

---

* صحيفة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣٠م، العدد ٩٤٤٦.

عن السنة المالية ٢٠٠٥م بمبلغ (٧٨٣,٠٠٠,٠٠٠) سبعمائة وثلاثة وثمانين مليون درهم وذلك وفقاً للجدول المرفق.

المادة الرابعة:

قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية مجمع كليات التقنية العليا عن السنة المالية ٢٠٠٥م بمبلغ (٦٣٥,٠٠٠,٠٠٠) ستمائة وخمسة وثلاثين مليون درهم وذلك وفقاً للجدول المرفق.

المادة الخامسة:

قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية جامعة زايد عن السنة المالية ٢٠٠٥م بمبلغ (٣٢٨,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة وثمانية وعشرين مليون درهم، وذلك وفقاً للجدول المرفق.

المادة السادسة:

قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية معهد التنمية الإدارية عن السنة المالية ٢٠٠٥م بمبلغ (١٧,٩٦٥,٠٠٠) سبعة عشر مليوناً وتسعمائة وخمسة وستين ألف درهم وذلك وفقاً للجدول المرفق.

المادة السابعة:

قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية الهيئة العامة للمعلومات عن السنة المالية ٢٠٠٥م بمبلغ (٢٣,٢٠٠,٠٠٠) ثلاثة وعشرين مليوناً ومائتي ألف درهم وذلك وفقا للجدول المرفق.

المادة الثامنة:

قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية الهيئة الاتحادية للبيئة عن السنة المالية ٢٠٠٥م بمبلغ (١٢,٠٠٠,٠٠٠) اثني عشر مليون درهم وذلك وفقا للجدول المرفق.

المادة التاسعة:

قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة عن السنة المالية ٢٠٠٥م بمبلغ (٧٩,٦٠٠,٠٠٠) تسعة وسبعين مليوناً وستمائة ألف درهم وذلك وفقاً للجدول المرفق.

المادة العاشرة:

قدرت كل من مصروفات وإيرادات ميزانية الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء عن السنة المالية ٢٠٠٥م بمبلغ (١,٣٥٤,٤٧٠,٠٠٠) مليار وثلاثمائة وأربعة وخمسين مليوناً وأربعمائة وسبعين ألف درهم، وذلك وفقا للجدول المرفق.

المادة الحادية عشرة:

يعمل بهذا القانون والتأشيرات المرافقة له اعتباراً من أول يناير / كانون الثاني ٢٠٠٥م حتى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥م.

المادية الثانية عشرة:

على الوزراء، ورئيس المجلس الوطني الاتحادي، كل في ما يخصه، تنفيذ هذا القانون، وينشر في الجريدة الرسمية.

السمات العامة للميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية ٢٠٠٥

لأول مرة ومنذ أكثر من ٢٠ عاما صدرت الميزانية العامة للاتحاد «ميزانية متوازنة»بحيث تتساوى مجموع تقديرات المصروفات بالإيرادات المتوقعة للسنة المالية ٢٠٠٥م، استنادا الى أحكام الدستور وقانون إعداد الميزانية العامة والحساب الختامي رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣م.

وبفضل الجهود المتواصلة التي بذلتها وزارة المالية والصناعة وتعاون

الوزارات والجهات الاتحادية تم إعداد ميزانية متوازنة في جانبي الإيرادات والمصروفات مع المحافظة على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والوصول الى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

وفي سبيل تحقيق ذلك تم إتخاذ الخطوات التالية:

- إعادة دراسة الإيرادات المتوقعة، أخذاً في الاعتبار ما تم تحصيله خلال عام ٢٠٠٤م، والنمو المتوقع للإيرادات في عام ٢٠٠٥م.

- إعادة دراسة تقديرات مصروفات الوزارات والجهات الاتحادية للسنة المالية ٢٠٠٥م مقارنة مع المنصرف الفعلي خلال الاعوام الثلاثة السابقة مع مراعاة عدم المساس بالاعتمادات الخاصة بالخدمات التالية:

١- الإعتمادات المخصصة للتعليم العام والعالي مع تعزيز الإعتمادات الخاصة بطلبة الدولة المبتعثين للدراسة بالخارج بنسبة تزيد على (٦٠٪):

أ) زيادة عدد الطلبة المبعوثين للخارج من (٧٥٧) طالباً الى (١٢٥٧) طالباً بزيادة قدرها (٥٠٠) طالب جديد.

ب) زيادة عدد المدارس في ميزانية ٢٠٠٥م لتصل الى (١١٠٦) مدارس يدرس فيها (٤٣٢٤٥٩) طالبا وطالبة وعدد المدرسين (٣٤٢١٠) مدرسين.

٢- توفير الإعتمادات اللازمة لقطاع الصحة لمواجهة التوسعات في مشروعات الصحة في مختلف مناطق الدولة وذلك لتوفير الرعاية الصحية الشاملة للمواطنين. وبلغ عدد المستشفيات (١٦) مستشفى، وعدد المراكز الصحية (٨٠) مركزا، وعدد المرافق الصحية (٤٤٤) مرفقاً صحياً، وعدد الأسرة في المستشفيات والمراكز الصحية (٣٠٤٩) سريراً، وعدد الأطباء ١٣٣١ طبيباً.

٣- توفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين عن طريق الحفاظ على مستويات الإعانات الاجتماعية المقدمة لهم. والمحافظة على الدعم المقدم

للإعانات الاجتماعية والذي وصل إلى (٦٥٧) مليون درهم إضافة إلى إعانات الجمعيات ودعم المزارعين والصيادين وصندوق الزواج وتدريب وتنمية مهارات المواطنين والتي بلغت (٢٦٥) مليون درهم.

٤- استمرار دعم إسكان المواطنين بتوفير الإعتمادات اللازمة لبرنامج الشيخ زايد للإسكان وقدره (٦٤٠) مليون درهم.

٥- المحافظة على مستوى الإعتمادات المخصصة لاستكمال المشروعات الثابتة والمدرجة بالميزانية لاستكمال إنشاء المدارس المختلفة والمراكز الصحية والمباني الأمنية والمحاكم واستكمال مشروعات إنشاء مبان للسفارات والبعثات الدبلوماسية بالخارج ومشروعات الطرق وأعمال الصيانة الخاصة بالمباني الحكومية والتي أدرج لها (٨٨١) مليون درهم.

٦- إستمرار توفير المخصصات المالية اللازمة لإنشاء السفارات والبعثات الدبلوماسية بالخارج واستكمال افتتاح عدد (٥) بعثات دبلوماسية صدر بها قرارات في عام ٢٠٠٤م، حيث خصص لمصروفات التمثيل الدبلوماسي بالخارج مبلغ (٤٠٠) مليون درهم.

* تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر، رقم (٦٣١/ ١) لسنة ٢٠٠١م في شأن الموافقة على خطة تطوير النظام المالي للدولة والتي تضمنت ما يلي:

١- تطبيق ميزانية البرامج والأداء.

٢- إعطاء صلاحية أكبر للوزارات وفق خطة متدرجة وحسب خطة تنفيذ ميزانية البرامج والأداء المقترحة.

٣- تفويض وزارة المالية والصناعة في الاستعانة بخبرات عالمية تساعد على تطوير النظام المالي بالدولة وتطوير أنظمة المعلومات وربطها بالنظام المالي للدولة.

٤- إنشاء وحدات حسابية متكاملة في الوزارات وتسريع إجراءات النظام المالي.

* فقد قامت وزارة المالية والصناعة بتطبيق خطة تطوير النظام المالي بالاستعانة بالجهات الاستشارية التالية:

١- صندوق النقد الدولي.

٢- البنك الدولي.

٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤- الاستشاريين العالميين.

* أعدت وزارة المالية والصناعة الميزانية العامة للاتحاد اعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٣م على نمط الميزانية التقليدية وميزانية البرامج والأداء. وقد بذلت الوزارة وبالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات الاتحادية جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك نظراً لضخامة ومتطلبات مشروع تطوير النظام المالي.

* قامت وزارة المالية والصناعة باستضافة بعثة صندوق النقد الدولي لتقييم البرامج ومراجعة الإنجازات وتقييم الخطوات التي اتخذتها الوزارة لتطوير النظام المالي وتطبيق ميزانية البرامج والأداء كما تم إعادة دراسة هيكل البرامج للوزارات والجهات الاتحادية وإعادة صياغة الأهداف والمخرجات ومؤشرات الكفاءة لكل برنامج.

* قامت وزارة المالية والصناعة بإعداد برنامج تدريبي لموظفي ومحاسبي الوزارات والجهات الاتحادية وتم عقد (١٠٠) دورة تدريبية لعدد (٢٠٠٠) مشارك بشأن كيفية تطبيق ميزانية البرامج والأداء بالإضافة إلى الدورات المتخصصة التي عقدت بمقر الوزارة للتعريف بجميع مراحل الدورة المستندية وإعداد التقارير المالية وكيفية الاستعلام عنها وكيفية التعامل مع النماذج المستندية الجديدة.

* قامت وزارة المالية والصناعة بعقد ندوات ومحاضرات وعروض تعريفية للمستويات العليا بالوزارات والجهات الاتحادية حضرها الوكلاء والوكلاء المساعدون ومديرو الشؤون المالية والإدارية للتعريف بما تم خلال الفترة السابقة والخطوات القادمة لتطبيق ميزانية البرامج والأداء.

* قامت وزارة المالية والصناعة بتعديل الأنظمة المالية الآلية ليتم رصد المصروفات على مستوى البرامج الرئيسية والبرامج الفرعية وذلك ابتداءً من العام المالي ٢٠٠٤م.

* تم إعداد مشروع الدليل المحاسبي الجديد بالتنسيق مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية ليتماشى مع ميزانية البرامج والأداء.

* تم طرح مناقصة شراء نظام آلي يوفر المتطلبات المستقبلية للتحول إلى نظام الاستحقاق والتبويب المحاسبي G.F.S والإجراءات المالية الإلكترونية ضمن مشروع حكومة الإمارات الإلكترونية. جار حالياً تنفيذ الأعمال الخاصة بإعداد البرامج وتدريب الموظفين لتطبيق النظام إبتداء من العام المالي ٢٠٠٦م.

* تم التنسيق مع الوزارات والجهات لتطوير الخطة الاستراتيجية المتوسطة المدى للوزارات والجهات الاتحادية تتمثل في الاحتياجات المتوقعة لمدة ثلاث سنوات (ميزانية مقترحة لثلاث سنوات).

* قامت وزارة المالية والصناعة بوضع مشروع تعديل قانون الميزانية والحساب الختامي وتم رفع مشروع القانون الجديد الى السلطات المختصة لإعتماده.

ونوجز فيما يلي أهم الخطوات والإجراءات التي قامت بها وزارة المالية والصناعة لإعداد وإنجاز الميزانية العامة للاتحاد وميزانيات الجهات المستقلة لعام ٢٠٠٥م:

* أصـدرت وزارة المالـيـة والصـناعـة التـعـمـيم المالـي رقـم (٣) لسـنة ٢٠٠٤م بشـأن إعداد مـشـروع الميزانيـة العـامـة للاتحـاد عن السنة المالية ٢٠٠٥م وتضـمن التـعـمـيم إعداد الميزانيـة العـامـة على نمط ميزانية البرامج والأداء وعلى نمط الأبواب والبنود وتم الاتفاق مع (٣٦) وزارة وجـهة اتحـادية على تطبيق مـيزانيـة البـرامج والأداء بزيادة عـدد (٧) جـهـات اتحـادية جـديدة تطبق مـيزانيـة البـرامج والأداء لأول مـرة وتـضـمنت (٦٧) بـرنامـجـاً رئيـسـيـاً تشـتـمل على (١٤٧) برنامجاً فرعياً.

* تمت مـراعاة نتائج تقرير الأداء الخاص بمخرجات ومؤشـرات الأداء لكافة الوزارات والجهات الاتحادية والذي رفـع لمجلس الوزراء الموقر في نوفـمـبـر/ تشـرين الثـاني ٢٠٠٤م عند تحـديد مـخـرجـات ومؤشرات البرامج الخاصة لهذه الوزارات والجهات الاتحادية.

* أعدت وزارة المالـيـة والصـناعـة الخطوط الإرشـادية وكذلك شـرحـاً مفصلاً للمصطلحات الأساسية لميزانية البرامج والأداء.

* تم التنسيق مـع الوزارات والجـهات لتطوير الاسـتـراتيـجيـة المتوسطة المدى للوزارات والجـهات الاتحادية تتمثل في الاحـتيـاجات المتوقعة لمدة ثلاث سنوات (مـيزانيـة مـقـترحـة لثلاث سنوات). أعدت وزارة المالية والصـناعة مشـروع تعديل قانون إعداد الميزانية العامـة (قانون ١٤ لسنة ١٩٧٣م) ليتمـاشـى مع مـيزانيـة البرامج والأداء وتم رفـعه إلى السلطة المختصة لاعتماده.

* تم الانتـهـاء من مـشـروع الدليل المحـاسـبي الجـديد بالتنسق مع خـبـراء الأمم المتحدة الإنمائي ليتطابق مع المعايير الدولية ونظام G.F.S.

* طرحـت وزارة المالـيـة والصـناعـة مناقـصـة شـراء نظام آلـي يوفـر المتطلبـات المسـتـقـبليـة للتـحـول إلى نظام الاسـتحـقـاق والتـبـويب

المحاسبي G.F.S والإجراءات المالية الإلكترونية ضمن مشروع حكومة الإمارات الإلكترونية، وجار حالياً تنفيذ الأعمال الخاصة بإعداد البرامج وتدريب الموظفين لتطبيق النظام إبتداء من العام المالي ٢٠٠٦م.

وتضمنت التأشيرات المرافقة لقانون ربط الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية ٢٠٠٥م منح وتفويض الوزارات عدة صلاحيات جديدة لرفع كفاءة وأداء العمل الحكومي:

أ) تفويض الوزارات والجهات الاتحادية بنقل موظف أو وظيفة شاغرة من برنامج فرعي إلى برنامج فرعي آخر ضمن برنامج رئيسي واحد، كما تفوض بنقل موظف أو وظيفة شاغرة من برنامج رئيسي إلى برنامج رئيسي آخر وتصدر وزارة المالية والصناعة قرار نقل الإعتمادات المالية المترتبة على ذلك بناء على طلب الوزارة المختصة.

ب) تفويض الوزارات والجهات الاتحادية بنقل موظف من وزارة أو جهة الى وزارة او جهة أخرى بذات درجته ومخصصاته المالية.

ج) تفويض الوزارات والجهات الاتحادية بتعديل مسمى أو تخفيض درجة الوظائف الشاغرة أو تخفيض أعدادها.

د) تفويض الوزراء في حالة إعادة هيكلة الموارد البشرية لأي برنامج فرعي بإعادة توزيع الاعتمادات المالية والقوى العاملة حسب أولويات الوزارة.

ه) تفويض الوزارات والجهات الاتحادية بالنقل من بند إلى بند آخر في ذات الباب للبرنامج الفرعي الواحد والنقل من بند الى نفس البند بين البرامج الفرعية المختلفة ضمن برنامج رئيسي.

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة للشؤون الخارجية
بدولة الإمارات العربية المتحدة حول عدد من القضايا المهمة*

س: ما هي الخطوط العامة للسياسة الخارجية لدولة الإمارات، في تقديركم؟ وكيف يتعامل معها في عالم متغير بإمتياز؟.

ج: إن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية التي رسمها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رحمه الله - منذ قيام الاتحاد إلى الآن تقوم على أسس ودعائم ثابتة :

- حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى - دعم الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال الدور الفعّال في المنظمات الإقليمية والدولية، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وعدم الإنحياز ومنظمة الأمم المتحدة. وأن هذه السياسة أكسبت الإمارات احتراماً مهماً ونظرة إيجابية في المجتمع الدولي، نظراً لما تقدمه من دعم ومساعدة للدول الشقيقة والصديقة في مختلف المجالات، ولقد استمر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله - على هذا النهج القويم.

س: نأتي إلى بعض التحديد الأدق: كيف تقيمون تجربة مجلس التعاون.. الإيجابيات والسلبيات ومعوقات التجربة، وإنعكاس ذلك كله على الاقتصاد وعلى حياة المواطن؟.

---

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ٥/٤/٢٠٠٥م، العدد ٩٤٥٢.

ج: لقد قطعت منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية شوطاً طيباً من التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء ، وأدى إلى توقيع عدة اتفاقيات تم تنفيذ البعض منها وما زال الباقي في طور التنفيذ . وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي على المواطن في دول مجلس التعاون ، ولا شك أن ما تحقق لا يلبي طموحاتنا ولا يستجيب إلى طموحات وتطلعات المواطن الخليجي ولكنه بلا شك يعتبر إنجازاً كبيراً في العمل المشترك والتنسيق بين دول المجلس ، ولا ننكر أن هناك عوائق واختلافات بين دول المجلس يتم حلها عن طريق المشاورات واللقاءات بين القادة .

س: يُطرح كلما تجدّد الحديث عن مستقبل مجلس التعاون إحتمال دخول العراق واليمن.. كيف ينظر إلى هذه الجزئية خصوصاً في إطار اختلاف النظام السياسي في البلدين عنه في بقية بلدان الخليج العربية ؟.

ج: موضوع دخول دول أخرى إلى المجلس طرح في أكثر من مناسبة ونقاش على مستوى القمة وأكد قادة دول المجلس أن مسألة إنضمام اليمن للمجلس تدرس على أعلى مستوى في القمة وتمت الموافقة بإنضمام اليمن إلى الأنشطة والهيئات التابعة للمجلس ، وبالفعل شارك اليمن في الأنشطة التابعة للمجلس ، أما العراق فإن الأوضاع الراهنة فيه تستدعي التريث إلى أن تستقر الأوضاع فيه وتأتي حكومة بموجب الدستور الدائم ولا نريد أن نستبق الأحداث .

س: هلا حدثتمونا عن العلاقات الثنائية داخل منظومة مجلس التعاون ، حيث يلاحظ أحياناً بعض الشد والجذب ، أو سوء التفاهم ، أو عدم تطبيق الاتفاقات بالشكل المطلوب بخاصة ما تعلق منها بالاقتصاد والتجارة البينية ، وهو الأمر الذي ينعكس ، ومثلك أعرف ، على مصالح دول بعينها ؟.

ج: لا شك أن العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون جيدة ولكن تحدث أحياناً خلافات في وجهات النظر بين بعض الدول ولكن يتم حلها وتلافيها أو التخفيف من حدتها في اجتماعات القمة الخليجية أو عن طريق الاتصالات الثنائية بين دول المجلس ، ولقد حدث مؤخراً خلاف بين السعودية والبحرين عندما وقعت الأخيرة اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكن تم تجاوز هذا الخلاف مؤخراً عندما اتجهت معظم دول المجلس للتوقيع على هذه الاتفاقية . وهنا ، لابد من الإشارة إلى أن مجلس التعاون لا يعتبر اتحاداً بين الدول الأعضاء ، وعليه ، فلكل دولة الحق في التركيز على مصالحها ومصالح شعبها .

س: هناك منطقة ما غامضة أو ملتبسة في علاقتنا مع إيران ، وهي أحوج ما تكون إلى شرح مسهب أو تفسير يوضح بعض الحقائق المرتبطة بالموضوع ؟كيف ترون حاضر العلاقة ؟ هل ما يظهر على السطح غير الذي يخفى كما يعتقد البعض ؟أين وصلت قضية الجزر؟ وإذا بقيت الأمور على ما هي عليه ، هل ترون أن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، في نهاية المطاف ، حتمي ؟.

ج: إن علاقاتنا مع إيران عادية بسبب إحتلالها لجزرنا الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، وعدم استجابتها للمطالب الملحة لدولة الإمارات والمجتمع الدولي لإجراء مفاوضات مباشرة بين البلدين لحل هذه المعضلة المعلقة ، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية .

وقد ناشدت القمة العربية الأخيرة وقمة مجلس التعاون إيران الاستجابة لمطالبة دولة الإمارات في إجراء مفاوضات مباشرة لإعادة سيادتها على جزرها الثلاث المحتلة ، ولم نجد مرونة أو إستجابة في الموقف الإيراني ونحن مستمرون بمطالبنا السلمية لاستعادة جزرنا المحتلة متطلعين لاستجابة إيران لها .

س: كانت هنالك دائماً علاقات دعم وتأييد بين الإمارات والقضية الفلسطينية أو من يمثلها، إنطلاقاً من الحرص على الشعب الفلسطيني ومستقبله.. كيف ترون هذه العلاقات الآن مع كل ما طرأ على واقع الصراع المتشابك في المنطقة من تقدم أو تراجع ؟ كيف يقرأ جوهر الصراع من وجهة نظركم ؟ وماذا تقولون للمهرولين نحو التطبيع ؟.

ج: علاقة دولة الإمارات بالقضية الفلسطينية علاقة وثيقة منذ أن تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية، واستمرت دولة الإمارات بدعم القضية الفلسطينية على المستويين الرسمي والشعبي وذلك من أجل الحصول على حقوق الشعب الفلسطيني في استعادة أراضيه وإعلان دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ولدينا اتصالات مستمرة وتعاون مع محمود عباس (أبو مازن) رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الذي زارنا مؤخراً ونتفهم الأوضاع الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية والسياسة الحكيمة والمعتدلة التي تنتهجها قيادتها الحالية، وقد وجه صاحب السمو رئيس الدولة - حفظه الله - هيئة الهلال الأحمر بمد يد العون والمساعدة للشعب الفلسطيني فقامت الهيئة بمشاريع عديدة منها على سبيل المثال إعادة إعمار مخيم جنين وإنشاء مدينة الشيخ زايد في غزة والتي تشتمل على أكثر من ١٠٠٠ وحدة سكنية وبناء ٦٠٠ منزل بمدينة رفح.

كما أن دولة الإمارات توفي بالتزاماتها المادية بموجب قرار جامعة الدول العربية، وقد شاركت مؤخراً في مؤتمر لندن لدعم السلطة الفلسطينية.

إن الأجواء الراهنة لفرص الحل السلمي إيجابية ومشجعة على أساس خريطة الطريق، ونأمل أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الرباعية بدور أكثر فعالية للضغط على «إسرائيل» للاستجابة إلى تطلعات المجتمع الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني والابتعاد عن السياسة القائمة

على الحل الأمني ، بعض الدول لها علاقات دبلوماسية بـ « إسرائيل » ، وبعض الدول الأخرى أجرت إتصالات مع الحكومة « الإسرائيلية » ، ولكن موقفنا ومعيارنا الأساسي هو ما إتخذته قمة الجزائر في تفعيل مبادرة القمة العربية التي تم إعتمادها في قمة بيروت .

س: نتائج قمة الجزائر مثل نتائج سابقاتها حتى لا نقول إنها مخيبة للآمال ، فما مصير الجامعة العربية والقمة العربية بالنظر إلى هذا الغياب عن الفعل والتأثير ؟ ماذا تقترحون ، في تقديركم ، لإعادة بعض العافية للبيت العربي ؟ أين الخلل بالضبط ؟ في النظام العام أو الرؤى الخاصة أو الأمزجة الخاصة ؟ فكرة التضامن العربي إلى أين ؟.

ج: إن نتائج قمة الجزائر ليست مخيبة للآمال ولكنها في الوقت نفسه لا تلبي الطموحات العربية ، وهذا يرجع ليس لمشاكل الدول العربية وحدها بل للوضع الدولي بصورة عامة . ونعتقد بأن تنقية الأجواء العربية وخلق الثقة وصدقية العمل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية يساعد كثيراً على تعزيز ودعم التضامن العربي ورفع سقف مستوى الحد الأدنى للتوافق في القضايا الأساسية وفي نظرنا إن للقاء القمة فرصة كبيرة للقادة العرب للاجتماع بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف للتنسيق والتفاهم حول المواضيع المطروحة على مؤتمر القمة أو المحافل الدولية .

س: يتحدث البعض بين الحين والآخر عن استحقاقات خارجية على الدول العربية ، ومن بينها دولة الإمارات ، مواجهتها وتلبيتها ، من مفاهيم العولمة إلى قيم التجارة الدولية الجديدة والديمقراطية .. إلى آخره .. كيف تنظرون سموكم إلى هذا الأمر ؟ وكيف تتعامل دولة الإمارات معه ؟.

ج: لا شك أن الأوضاع العالمية تتغير باستمرار ولا تستطيع أي دولة أن

تنغلق على نفسها ، فيجب عليها أن تتفاعل وتتجاوب مع الأوضاع الدولية الراهنة .

وقد دأبت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها وحتى الآن على التطوير والتحديث في المجالات الأساسية وقد طورت قوانينها وعدلتها بما يتناسب مع التطور الحاصل في العالم وما يتوافق مع تاريخ الدولة وحضارتها ودينها وقيمها .

كما شاركت في كل المؤتمرات الدولية الخاصة بالتحديث والإصلاحات ودخلت في علاقات استراتيجية مع أهم دول العالم تطوراً ومنها المفاوضات الحالية مع الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وغيرهما من الدول لإقامة مناطق تجارة حرة .

س: وزارة الخارجية ، وبالرغم من أنها إحدى وزاراتنا المحلية الأساسية والمهمة ، فإن تناولها من حيث الهيكلية والأداء وحتى النشاط اليومي والاستراتيجي ، على مستوى الصحافة والإعلام ، قليل ، ولعلها فرصة سانحة لسؤالكم عن التغييرات الأخيرة في هيكل الوزارة ، وهل هنالك نية لإجراء المزيد من التغيير ؟كم عدد الدبلوماسيات المواطنات في «الخارجية» وما هو سقف ترقيتهن في رأيكم ؟ هل يصلن إلى درجة «السفير» ويمثلن دولتنا في الخارج ؟.

وزارة الخارجية تعتبر من أهم الوزارات السيادية الرائدة في الدولة ، وإن تطويرها وتحسين أدائها يعتبر من أهم أهدافنا لأخذ دورها في تنفيذ السياسة الخارجية لصاحب السمو رئيس الدولة ـ حفظه الله ورعاه ـ وخدمة المواطنين بالداخل والخارج والتعاون مع البعثات الأجنبية المعتمدة في الدولة ونحن نعكف الآن على تطبيق نظام جديد ومتطور الأداء في الوزارة مستفيدين من خبرة عدد كبير من وزارات الخارجية في الدول المتقدمة .

أما عن دور المرأة في العمل الدبلوماسي ، فهي تقوم بواجبها على خير وجه مثل زميلها في العمل وتحصل على ترقيتها بشكل طبيعي أسوة بالدبلوماسيين ولا يوجد ما يمنع من تقلدها أعلى المناصب الدبلوماسية ويمثل عدد النساء العاملات في الوزارة ٣٢ دبلوماسية .

س: من المرأة في وزارة الخارجية إلى المرأة في غيرها من المؤسسات وفي كل المجتمع.. لا ريب في أن المرأة حققت إلى جانب الرجل إنجازات لافتة في حركة التنمية ، لكن البعض يرى أن توليها المراكز القيادية لا يزال محدوداً..كيف تردون عليه ؟.

ج: للمرأة في دولة الإمارات أهمية كبيرة فهي الأم ، والأخت والمربية الأولى للأجيال الحاضرة والقادمة ، وقد تبنتها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك ودعمتها في كل المجالات حتى تقلدت المناصب السياسية العليا فهي وزيرة ووكيلة وزارة ومديرة عامة وشاركت في المؤتمرات الدولية حول حقوق المرأة ، وتعتبر دولة الإمارات من الدول الرائدة في الخليج في دعم المرأة وإعطائها جميع حقوقها .

س: دستور الدولة أيضاً لم يعدل منذ قيام الاتحاد إلا تعديلات طفيفة ، وهنالك مواد دستورية تجاوزها واقع البلاد بالفعل ما تسبب في وقوع مخالفات دستورية مستمرة.. هل من تعليق ؟.

ج: دستور الإمارات الحالي لا يمثل أي عائق في تقدم الدولة وتعديل قوانينها بما يتناسب مع مواكبة التطورات الدولية الراهنة ومسألة تعديل الدستور أو بعض مواده ليست مشكلة فالبديل وارد في بنود الدستور وعندما يرى المجلس الأعلى للدولة أن هناك حاجة لإعادة النظر في بعض بنود الدستور فمن الممكن التغيير ، ولكننا لا نرى أن الواقع الحالي يحتاج إلى تعديل الدستور بصورة عاجلة .

س: إلتفتت الحكومة في الفترة الأخيرة ، مشكورة ، إلى موضوع

الميزانية العامة للاتحاد ، لجهة التمويل وتنويع الموارد ، ومن الجهود تشكيل اللجنة الوزارية الاقتصادية والمالية ، وكان أول منجزاتها سد العجز الذي استمر ٢٤ عاماً ، ولكن لوحظ أن سد العجز جاء عن طريق تخفيض النفقات ..هل تنظرون إلى ذلك باعتباره ترشيداً ؟ وكيف تعالجون تمويل الميزانية الاتحادية في المستقبل ؟.

ج: يتم إعداد الميزانيات أولاً من قبل وزارات الدولة وتقدم من خلالها إحتياجات الوزارات والهيئات الاتحادية ثم تدرس من قبل وزارة المالية واللجنة الوزارية المالية المشكلة من مجلس الوزراء ، ولقد جاءت الميزانية على هذا الأساس فقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً ينهي فيه سد العجز المتراكم من الأعوام الماضية ، وهذا القرار يساعد على ترشيد الإنفاق واستبعاد النفقات غير الضرورية والمبالغ فيها ، لذلك تم إعتماد الميزانية بهذا الشكل .

س: بالمناسبة ، والشيء بالشيء يذكر ، أين وصلتم في اللجنة الوزارية لتعديل أوضاع موظفي الحكومة الاتحادية ؟.

ج: قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة وزارية لدراسة الرواتب والأجور في الدولة ، ولقد اجتمعت هذه اللجنة عدة مرات برئاستنا وقررت تكليف الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التربية والتعليم لإعداد دراسة واقعية عن طريق الخبراء أو جامعة الإمارات والمؤسسات التعليمية الأخرى لتحديد الاحتياجات التفصيلية المطلوبة لتعديل الرواتب والأجور ودراستها في اللجنة الوزارية ثم رفعها لمجلس الوزراء ليتخذ القرار المناسب بشأنها .

س: لدينا في الإمارات مؤسسة اتحادية ومؤسسة محلية ، وقد لوحظ، عبر السنوات ، ميل المؤسسة الاتحادية إلى الضعف ، فما هي سبل تقويتها في رأيكم ، خاصة أنكم قمتم بجهود بارزة ، من خلال نشاطكم داخل مجلس الوزراء وخارجه، بهذا الصدد ؟.

ج: منذ قيام الاتحاد وحتى الآن توجد مؤسسات اتحادية ومحلية في كل إمارة ، ولم تنشأ مشاكل أو عوائق بين المؤسسات الاتحادية والمحلية بل إن هناك أحياناً تنافساً إيجابياً تستفيد منه كل واحدة من الأخرى ، كما أن التعاون بين المؤسسات الاتحادية والمحلية موجود وتتم الاستفادة منه من الطرفين .

س: كيف تقيمون فكرة النزوع نحو استقلال أنشطة عديدة عن الوزارات وظهورها في مؤسسات مستقلة ؟كيف تردون على الرأي القائل إن في تكثير ودعم المؤسسات المستقلة تفريغاً للوزارات من وظائفها ومعناها ؟.

ج: إن توسع العمل في الدولة بشكل كبير تطلب أن تكون هناك مؤسسات مستقلة وداعمة للمؤسسات الأصلية ، وقد تكون هذه المؤسسات مبنية على أسس فنية ودقيقة تساعد على رفع مستوى العمل الوزاري وتدعيمه ، وفي إعتقادي إن هذه المؤسسات لا تؤثر سلباً ولا تضعف المؤسسات الحكومية ولا تعمل بشكل منعزل عنها وهناك تنسيق على أعلى المستويات بين هذه المؤسسات عندما يتطلب الأمر اتخاذ قرار سياسي مهم يخص هذه الأنشطة .

س: قامت الحكومة بدراسات في مجال التوطين ترتبت عليها قرارات ، لكن لوحظ أن تلك القرارات ينقصها الإلزام ، وهي حتى الآن لم تطبق في القطاع الخاص ، بالصورة المطلوبة ، مقارنة مع التقدم في توطين القطاع الحكومي .. كيف تقيمون ، سموكم ، هذا الوضع، وماذا تقترحون من وسائل معالجة خصوصاً مع ظاهرة البطالة التي بدأت تستشري في مجتمعنا وترتفع أرقامها إلى سقوف قياسية ؟ هل المشكلة في مخرجات التعليم ؟أم في القطاع الخاص نفسه ؟أم في القوانين والنظم ؟أم ماذا ؟.

ج: قرار التوطين تم اتخاذه من قبل قيادة الدولة حرصاً منها على خدمة المواطن وتوفير العمل اللائق للعيش الكريم ولقد ألتزمت الوزارات والقطاعات الحكومية الأخرى، ووصلت الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية إلى نسب عالية من التوطين ومنها وزارة الخارجية التي تصل نسبة التوطين فيها ٩٥ في المائة أو أكثر.

أما القطاع الخاص فإنه بذل جهوداً من أجل التوطين ولكنه لم يصل إلى النسبة المطلوبة لأنه ينظر إلى الموضوع على أسس اقتصادية بحتة لذلك تتفاوت هذه النسب من قطاع إلى آخر، وتشجع الحكومة دائماً شركات ومؤسسات القطاع الخاص بأن تنظر في هذا الموضوع وتهتم به ولكن التطورات السريعة والقفزات الكبيرة في التنمية أثرت في التوطين بشكل خاص.

أما موضوع البطالة، فالدولة تستوعب سنوياً عدداً كبيراً من الخريجين من مختلف التخصصات. ولكن بعض القطاعات تحتاج إلى تخصصات فنية قد لا تتوافر في بعض الخريجين لذلك يحتاجون إلى دورات وتأهيل وتخصص لشغل هذه المناصب.

وهناك مشكلة أن بعض العاطلين عن العمل لا يريدون العمل بعيداً عن مكان إقامتهم، وإن هناك بعض النساء يفضلن العمل في قطاعات معينة نظراً لظروفهن الخاصة ولا تتوافر فرص كافية بتلك القطاعات وبعضهم لا يفضل العمل في القطاع الخاص.

س: التعليم أساسي في مجتمعنا وفي كل مجتمع، فكيف ترون جهود تطوير التعليم بعد سنوات تعرضت فيها حركة التعليم في بلادنا إلى بعض الضياع والإهدار؟.

ج: يواجه التعليم، وهو القطاع الأهم في الدولة، مصاعب وتحديات برزت في السنوات الأخيرة مما أثر سلباً، وبشكل عام، في هذا القطاع

الحيوي . ومن منطلق حرص القيادة في الدولة على توفير أفضل أنظمة التعليم ، فقد تم تكليف الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان بتقديم خطط ودراسات شاملة للنهوض بالتعليم كإحدى ركائز التطور الشامل للدولة ولشعبها .

س: جهود الحكومة في سد نقص الخدمات في المناطق النائية معلومة للجميع، وقد توجت بقرار صاحب السمو رئيس الدولة رصد ميزانية ضخمة للعنوان المطروح ، لكن السؤال الذي يطرح نفسه في المقابل ، ماذا نعمل أو نؤسس حتى لا تكون لدينا، أصلاً، مناطق نائية بالمعنى المتداول، وكيف نحقق حلم التنمية المتوازنة ؟.

ج: تقوم الدولة بتوفير الخدمات والتسهيلات اللازمة للمواطنين في كل أنحاء الدولة وهناك قطاعات تشرف عليها الحكومة الاتحادية وقطاعات تشارك فيها حكومات الإمارات المحلية ، ومن هنا وجه صاحب السمو رئيس الدولة حفظه الله بتخصيص ورصد مبلغ ٢,٥ مليار درهم للمناطق النائية .

ويحرص سموه أن تتمتع جميع مناطق الدولة بالخدمات اللازمة لرفاهية المواطن في أي جزء من الدولة .

وقد كلفت شخصياً بالإشراف على اللجنة الوزارية لمتابعة تقديم الخدمات التي تحتاجها هذه المناطق المهمة من دولتنا ونأمل أن تكون في المستقبل القريب أفضل بكثير مما هي عليه الآن .

مقابلة صحافية مع صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة حول عدد من القضايا المهمة *

س: الدول العربية محاطة بأخطار جسيمة.. كيف يمكن لنا تجنب هذه الأخطار ؟.

ج: نحن في عالم عربي مشغول بالمشكلات اليومية.. فهل هذا الإنسان يستطيع التفكير؟ إن الإنسان العربي غارق في مشكلاته الخاصة. وإذا كنا نريد أن نبعد عنا الأخطار الحالية فلابد أن نكون أقوياء بالكلمة، ومنذ أكثر من أربعين عاماً ونحن نعيش في دوامات وتغيرات أدت كلها إلى حالة من الإحباط ، ونحن نتمنى أن تتوقف الضغوط من حولنا، ولابد من ضرورة التلاحم والتعاضد بين الثقافة والسياسة بوصفهما الفاعلين المنوط بهما قيادة المجتمعات وتبصيرها بواقع التحديات الأمنية والمستقبلية ، والحوار الإيجابي يمكن أن يخلق أجواء من التفاهم بعيداً عن التوتر .

س: لكن لغة الحوار بين الحضارات ستبقى سؤالاً مهماً وكبيراً يصعب منهجياً تحديد أجوبة جاهزة ونهائية عنه فهي من الموضوعات التي تتشابك فيها العناصر وتختلف بشأنها المقارنات والرؤى.. هل لنا أن نفرط في التفاؤل لرسم حدود وصور هذا الحوار ؟.

ج: الحوار بين البشر ليس مفهوماً جديداً.. ولا مبدأ مستحدثاً بل هو فكرة ووسيلة لطالما استخدمت في مختلف مراحل التاريخ البشري وبدرجات

---

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ١٦/ ٤/ ٢٠٠٥م، العدد ٩٤٦٣ .

متفاوتة من الوعي والتجسيم، فاتخذ أشكال المعاهدات والاتفاقيات وتجسد في مختلف مظاهر التعاون والتواصل بين الشعوب والحضارات ومع إزدياد التهديدات التي لحقت بالأمن والسلام الدوليين وانتشار مظاهر العنف واستخدام القوة تفاوت العديد من الأصوات الإنسانية ممثلة في اتجاهات فكرية ومنظمات إلى حماية ما يهدد البشرية من صراعات وحروب ، وبرزت الحاجة في السنوات الأخيرة إلى تكريس الحوار بين الثقافات والحضارات، مما دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعلان ٢٠٠١م عاماً دولياً للحوار بين الحضارات .

س: لكن البعض يرى أنه كان من العسير على ثقافتنا العربية والإسلامية أن تندرج في هذه الدعوة إلى الحوار ؟.

ج: الثقافة العربية الإسلامية ثقافة زاخرة بقيم التسامح ومليئة بمبادئ التضامن والتعاون وفي حضارتنا ضرب من السمو الخلقي وفوز للعقل على الغرائز وانتصار وتغليب لنزعة الخير في الإنسان على نزعة المخاصمة أنه تعالى على مشاعر الحقد والثأر والعدوان والانتقام وهو في كنهه عملية تقبل راقية للآخر ورد لاعتباره له تقبلاً واعتباراً تفرضهما طبيعة التشارك في الحياة وتقتضيهما ضرورة التعايش بين الأمم .

س: لكن البعض يرى أن الحضارة العربية الإسلامية لم تشارك في تقديم أشياء مفيدة للبشرية.. والبعض يرى أنها مصابة بجمود فكري وانغلاق وإغراق في الشكل دون المضمون ؟.

ج: يجب أن نذكر أن الحضارة العربية الإسلامية ترعرعت في مناخ عصر فيه احترام العلم وتشجيع العلماء ، حيث ازدهرت المعرفة واهتم أولو الأمر بالبحث في خصائص الأمور ، وبدأ الأجداد بترجمة كل ما وجدوه من كتابات علمية ثم أضافوا إلى هذا رويداً رويداً حتى بنوا صروحاً علمية في

العلوم البحتة والهندسة والإعمار والطب والأحياء والفلك وخلافه، ولابد أن ندرك أن لكل حضارة دورات من الصعود والهبوط وفي كل صعود قد تتخلله بقع سوداء وكل هبوط تتخلله نقاط مضيئة ، ولنأمل أن ما اعترى حضارتنا إنما هو عوامل مؤقتة ولو امتد بها الزمن ولنأمل بأنها ستزول بزوال مسبباتها وعللها والفرصة أمامنا للبناء على كثير من الأسس الصامدة والإرث المنير المستنير .

س: وحتى نخرج من كبوتنا فإن البعض يدعو إلى صدام الحضارات كيف يمكن تجنب هذا الصدام ؟.

ج: قد يكون صدام جهالات أو صدام مصالح أو حتى صدام تصورات.. لكنه قطعاً ليس صدام حضارات فنحن نعيش في عالم واحد . إن صدام الحضارات المفتعل إذا لم يكن في الحقيقة صدام مصالح لا يعدو أن يكون نتيجة جهل أو تجاهل للآخر ، لذلك يقتضي التصور الجديد للحوار الحضاري الاعتراف بتنوع الثقافات وبالخصوصيات التي تميز بينها ويتطلب ذلك إلغاء النظرة الأحادية للثقافة المهيمنة والإسراع بالحفاظ على ثقافات مهددة بالزوال رغم الأدوار التاريخية القيمة التي لعبتها عالمياً .

س: كيف يتم الحوار في وجود عدم ثقة بين المتحاورين ؟أو لا توجد أي أسس ثابتة وسليمة ؟.

ج: من المنطلقات التي من دونها لا يستقيم حوار قناعة الأطراف المتحاورة بالندية في التعامل وقبول الآخر بخصوصياته ورفض الأحكام المسبقة واستبعاد القرارات السطحية لثقافة الآخر وما ينتجه الخيال البشري من صور محرفة للآخر مع إشاعة مناخ من الثقة المتبادلة .

ولا يمكن لحوار الحضارات أن يقوم على أسس سليمة وثابتة إذا لم يوجد

حل عادل ودائم للقضايا العالقة وإذا تواصل الاحتكام إلى شرعية دولية تكيل بمكيالين ولنا في القضية الفلسطينية مثال على هذه السياسة المزدوجة .

س: وما سبل الحوار الحقيقي في ظل العولمة ومحاولات فرض التجارب والنماذج الوافدة إلينا من بلدان وحضارات معينة ؟.

ج: إن السبيل إلى الحوار الحقيقي هو كبح جماح العولمة المتوحشة وكف تدخلاتها التي تعتمد القوة وسيلة والسوق هدفا والربح السريع غاية وأحادية الثقافة منهجاً .

فعلاقتنا بالعولمة وقيمها الكونية تنطلق من إيماننا بعلاقتنا بذاتنا وخصوصياتها المميزة ، وهي علاقة ترفض الاندراج في النمطية كما ترفض الذوبان والتبعية رغم أن العلاقة بين حضارتنا والحضارة الكونية تنبع من جدلية التفاعل بين الخاص والعام .

إذ لابد من أنسنة للعولمة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الأخلاقية للحد من نزوعها إلى تسليع المجتمع والإنسان على أن حوار الحضارات ينبغي أن يجنبنا أيضاً عمليات فرض التجارب والنماذج الوافدة من بلدان وحضارات معينة والتي يتم إسقاطها على واقع مغاير للواقع الذي بعثت فيه .

إن نقل التجارب وفرض المفاهيم التي أفرزتها سياقات تاريخية واجتماعية معينة وتصدير البرامج لا يمكن أن ينجح إلا في سياق تواصلي ومناخ تفاعلي ورؤية تبادلية تحترم خصوصية الآخر وذاتيته الحضارية والثقافية .

س: أنتم أحد الحكام الذين يحاولون مزج الثقافة والفنون بالسياسة والاقتصاد.. لقد دعوتني لحضور إفتتاح الدورة السابعة لبينالي الشارقة. ومن خلال الاعمال المعروضة فإنني أرى تأكيداً عملياً على فكر وحوار الحضارات.. هل ترى أن أمواج التغريب يمكن أن تنزع منا جلودنا ؟.

ج: لقد ظلت تربيتنا ردحاً من الزمن منبعاً للعلم ومنارة لثقافة غيرنا من الأمم والشعوب يوم أن تمسك الآباء والأجداد بأهداب التربية ومبادئها وعلى البعض أن يعلم أن الحفاظ على تراثنا ليس تقوقعاً على أنفسنا، نحن ننفتح على الآخر وعلى ما عنده من علم ومعرفة وعادات وتقاليد محترمة ولكن لا ننفتح على فراغ الذهن ومسخ الإنسانية .

إننا لا نستطيع أن ننسلخ عن جلدنا حيث لنا إحساسنا ومعتقداتنا ونحافظ عليها مهما تكن أمواج التغريب التي تأتي من الغرب ، كما إننا لن نتغير ولكن علينا أن نستخدم الأدوات والعلم ولا نغير من حياتنا .

س: تدعو إلى استخدام الأدوات والعلم وليس سراً إننا بعيدون كل البعد عن التكنولوجيا والثورة الرقمية لديكم تجربة رائدة على المستوى العربي إلا وهي المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا.. وأنتم الرئيس الشرفي لها.. وأنتم المحرك والباعث للفكرة.. كيف جاءت الفكرة ؟ وكيف يمكن تجويدها ؟.

ج: لا شك في أن العلم والتكنولوجيا هما لغتا العصر ، فلا تكنولوجيا من دون علم ولا علم من دون تكنولوجيا ولن يزدهر العلم والتكنولوجيا إلا في تربة خصبة وبيئة ثقافية اجتماعية اقتصادية سياسية ملائمة ، والتقدم العلمي والتكنولوجي يتطلب إرادة جماعية والتزاماً وطنياً ودعماً مادياً ، والمؤسسة تهدف إلى دعم الأداء العلمي والتكنولوجي داخل الوطن العربي علمياً وماديا وذلك من خلال تشكيل شبكات علمية تخصصية من علماء عرب من داخل الوطن العربي وخارجه معروفين على مستوى العالم ، وقد حظيت المؤسسة منذ إعلان تأسيسها باهتمام كبير من قبل العديد من الأوساط العلمية العربية والعالمية وهي أول منظمة علمية مستقلة وغير ربحية أنشأها العلماء العرب أنفسهم .

س: تدعو إلى استخدام العلم وتوطين التكنولوجيا .. كيف هو دور الكتاب في تركيز مجتمع المعرفة ؟.

ج: مجتمع المعرفة ليس واقعة إيديولوجية تلفها الأوهام وإنما هو من صميم الاختيارات التنموية الشاملة التي يتبوأ الكتاب داخلها مكانة مهمة باعتباره ركيزة من ركائز بناء مجتمع المعرفة على صعيد الاكتساب والترويج والمحتوى والإنتاج ولابد من وجوب تفعيل الاتفاقيات العربية في المجال الثقافي حتى يتم النهوض بصناعة الكتاب كغيره من الصناعات الثقافية، وهذا يتطلب مواكبة دائمة لما يستجد من تقنيات متصلة بالطباعة، والكتاب كان وما زال أداة تواصل بين الأفراد والأجيال والأمم فهو يشكل الوسيلة الأساسية في تناقل المعرفة وتأمينها من الزوال. كما أن الكتاب ركيزة أساسية لتجويد حوار الحضارات .

س: بمناسبة الحديث عن الكتاب.. البعض ينتقد نصيب الكتب العربية المترجمة إلى اللغات الأجنبية.. أعلم جيداً الجهود التي بذلتموها على المستوى الشخصي من أجل المشاركة العربية في معرض فرانكفورت للكتاب كيف ترى أهمية هذه المشاركة وكيف يمكن تجويد الترجمة ؟.

ج: نحن ندعو إلى ضرورة بذل جهود أكبر لوضع سياسة ثقافية تعمل على مزيد من الترجمة والعناية بها لأنها عامل جيد لتوضيح الصورة العربية والإسلامية ، وأعتقد أن معرض فرانكفورت كان منبراً مناسباً سمح بالتعارف والتعاون في هذا المجال ، فالمشاركة كانت ناجحة بكل المقاييس ، ولم تقتصر على إنجازات الماضي ، بل تطرقت إلى ما يعرفه الحاضر العربي من إبداعات وما يعد به المستقبل من إمكانات ، كما أثبتت المشاركة العربية في المعرض تنوع الثقافة العربية والإسلامية

وانفتاحها وسماحتها، كما تمت مناقشة محاور عديدة في الشعر والأدب والفنون والقضايا الثقافية والاجتماعية في العالم العربي وكذلك المرأة العربية اليوم .

س: الحديث عن القضايا الثقافية والاجتماعية يجعلني أطرح تساؤلاً حول المنطقة العربية والخليجية تحديداً التي تشهد تحولات ومتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية فرضتها العولمة.. إلى أي مدى طالت هذه التحولات الحراك الثقافي والأدبي والفكري ؟.

ج: الثقافة والفنون جزء لا يتجزأ من مناحي الحياة وهي بالتأكيد خاضعة للتحولات والمتغيرات إن لم تكن هي العامل الأساسي للتغير ولا يخفى على المراقب المتغيرات التي تعيشها منطقتنا كسائر المناطق والأقاليم حول العالم التي تأثرت بتوابع العولمة. لكن التحدي الكبير بالنسبة لنا كخليجيين ، وعرب يكمن في مواكبة هذه التغيرات والاستفادة من الفضاءات التي تتيحها لغة العصر لتكريس أفق معرفي قادر على تمثل مكونات هذا العصر وإعادة إنتاجها بصورة تسمح لنا بالمشاركة في تشكيل المسار الحضاري والإنساني ، وإذا أردت مقارنة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالتحولات الثقافية والفنية فإنها جميعها تسير في مجتمعاتنا الخليجية على وتيرة واحدة واتجاه واحد نظراً للعلاقة الوثيقة التي تربط هذه العوامل والتي تشكل ملامح وتفاصيل المجتمعات .

س: دعنا نتحدث عن دولة الإمارات العربية إجمالاً.. وعن الشارقة تحديداً فالدولة تعيش تطوراً ونمواً اقتصادياً غير مسبوقين يطال مجموعة من القطاعات الاقتصادية الحيوية.. أين هو الإنجاز الثقافي ؟.

ج: بكل موضوعية يتلمس الزائر التطور الاقتصادي الذي تعيشه الدولة بوضوح تام فيما قد يشوب نوع من التوجس للباحث عن ملامح الإنجاز الثقافي ، وهذا يعود إلى مجموعة من الأسباب أولها أن البناء الاقتصادي والنمو العمراني يمكن أن يشار إليهما بالبنان بسهولة وكل ما يتطلبه برج تجاري لإنجازه هو موقع ومخطط وفترة زمنية لا تتجاوز في أكثر الأحوال عامين ومن ثم يصبح هذا المعلم التجاري والاقتصادي واضحاً وجلياً للعيان ، لكن الأمر ليس بهذه السهولة بالنسبة للبناء الثقافي ، فالحركة الثقافية والفنية والأدبية بتقديري فاعلة وبناءة وتخطو خطوات فعالة ومدروسة ، وهنا لست بحاجة إلى ذكر قائمة الفعاليات والنشاطات الثقافية والفنية التي تشهدها الدولة ، وإمارة الشارقة منفتحة على مختلف الثقافات العالمية، وهناك عدد غير قليل من المبادرات والإسهامات الثنائية التي قامت بها الشارقة في مناطق مختلفة من العالم تتجاوز العالم العربي ، في حين أن هناك تركيزاً على المشروع الثقافي العربي نظراً للارتباط العضوي بمحيطنا العربي ، ونحن حريصون على التواصل والتبادل الثقافي مع شتى الثقافات العالمية، ومن جهة أخرى اختارت اليونسكو في عام ١٩٩٨م الشارقة عاصمة للثقافة العربية ، وهذا نتيجة للحراك الثقافي الجاد الذي تشهده الشارقة، نحن واثقون بأن المشروع الثقافي الذي تحمله دولة الإمارات للمنطقة والعالم سيعيش أطواراً لاحقة ستضعه على الخارطة الثقافية العالمية .

س: ومن الثقافة والفنون إلى الفروسية والخيول، وكما أصبحت نافذة ثقافية دولية.. فإن بلدكم أصبح قاعدة عالمية للفروسية وقد تلقيت دعوتكم لحضور حفل الافتتاح الرسمي لمهرجان الشارقة الدولي للخيول العربية.. هل تملكون مقومات نجاح رياضة الفروسية ؟.

ج: دولة الإمارات العربية تبوأت مكانة رفيعة في مجال الفروسية حيث أصبحت قبلة لاستضافة البطولات العالمية ، وإنطلاق مهرجان الشارقة للجواد العربي في نسخته السادسة يعني ويؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن رياضة الفروسية تسير في الإتجاه الصحيح وتخطو حثيثاً نحو العالمية ، لقد تم مؤخراً بحمد الله في الشارقة إفتتاح ثاني أكبر صالة مغلقة للفروسية في العالم ، والتي تحتوي على أول مكتبة متخصصة بشؤون الخيل بالمنطقة وذلك خدمة للبحث العلمي حيث تحتوي المكتبة في هذه المرحلة على ٢٥٠٠ كتاب لنشر الوعي وثقافة الفروسية ، وسيتم تخصيص موقع للمكتبة على شبكة الإنترنت يحتوي على كل الكتب والمراجع التي تشكل مرجعاً لكل باحث ومهتم بشؤون الخيول ، ونحن لدينا إيمان كبير بأهمية مساندة ودعم هذا النوع من الفعاليات الرياضية العربية الأصيلة التي تبرز عناصر الجمال والأصالة والرشاقة التي تتمتع بها الخيول وارتباطها الوثيق بتراث الآباء والأجداد .

س: ومن الفروسية والخيول إلى الأصالة والتراث حضرت منذ أيام انطلاق فعاليات الشارقة التراثية. هل تريدون للشارقة أن تستعيد أيامها التراثية ؟ وكيف يمكن ربطها بالبعد السياسي ؟.

ج: الشارقة تزدهر بفعاليات وانشغالات أدبية وشعرية وثقافية واجتماعية وتشكيلية وفنية، والمدينة تتشكل باتجاه تاريخها ونمو روحها وسط زحام استهلاكي، وفي وجه مزاحمة «اللاهوية»لقد جاءت أيام الشارقة التراثية من حرصنا على الحفاظ على الموروث الشعبي لدولة الإمارات وربط الأجيال الحالية بماضيها العريق وأطلالها على تراث الآباء والأجداد نحن نريد إحياء ذاكرة المكان وكذلك الزمان من جديد على الرغم من اختلافهما، ومن ليس له ماض ليس له حاضر، والبعد السياحي موجود

ومأخوذ في الاعتبار ويتم الترويج للإمارات عامة وللشارقة خاصة بالتنسيق مع الجهات المسؤولة، ولقد انطلقت الفعاليات بتزامن مع يوم التراث العالمي، ونحن لدينا كل الاهتمام بالمحافظة على التراث في بلادنا .

س: وحرصكم على التراث جعلكم تبادرون إلى بناء الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، كذلك التبرع بإنشاء مكتبة ومركز معلومات كلية الزراعة جامعة القاهرة ، هذه أشياء كثيرة وغيرها رشحتكم للفوز بجائزة الملك فيصل العالمية ومنحكم جائزة اليونسكو الذهبية ؟.

ج: على الرغم من أن الجمعية المصرية للدراسات التاريخية تعد أقدم جمعية من نوعها في العالم العربي وبالرغم من الخدمات العديدة التي قدمتها وتقدمها للمشتغلين بالدراسات التاريخية بصفة خاصة والمثقفين عامة ومع أنها تمتلك مكتبة تاريخية نادرة لا مثيل لها في أي جهة علمية فإن هذا الصرح الثقافي العتيد كاد يعصف به بسبب عدم ملاءمة المكان، وقد بادر الاخوة في مصر إلى الحديث معي وكان لنا شرف المساهمة في إنشائها الصرح العملاق، أما مكتبة كلية الزراعة جامعة القاهرة منذ تم تشييدها تقديراً للعمل ودور المكتبة المهم الذي يحتوي على خلاصة الفكر البشري وكنوز العلم والمعرفة، وقد روعي في هذه المباني الطابع العربي الإسلامي الأصيل الذي يعبر عن التراث الثقافي ووحدة الشعوب العربية، والحمد لله فقد قررت لجنة الملك فيصل العالمية منحي الجائزة منذ عدة أعوام في فرع خدمة الإسلام داخل وخارج البلاد، كذلك جائزة اليونسكو الذهبية في مجالات حماية البيئة وإثراء الثقافة .

مقابلة صحافية مع
معالي الشيخ فاهم القاسمي وزير شؤون المجلس الأعلى ومجلس التعاون حول نتائج إجتماع اللجنة الوزارية للتشريعات بشأن القانون الإتحادي الخاص بتنظيم الوزارة والمجلس *

س: لنبدأ مما انتهى أو انتهيتم إليه .. عدتم لتوكم من اجتماع اللجنة الوزارية للتشريعات التي أجازت مشروع القانون الاتحادي في شأن إنشاء وتنظيم وزارة شؤون المجلس الأعلى ومجلس التعاون، فهل من تفصيل ؟.

ج: نعم .. إنتهت اللجنة الوزارية من مناقشة مشروع قانون إنشاء وتنظيم وزارة شؤون المجلس الأعلى ومجلس التعاون، وهو مشروع قانون مختصر جداً ويقع في ٨ مواد .. أجيز المشروع بعد شهور عدة من الإعداد ، وما من شك في أن هذه الوزارة تعتبر وكأنها وزارة جديدة، وقمنا في الأشهر الماضية بالتنسيق الموضوعي، والعملي مع الوزارة ذات الصلة، والتي تقترب أو تتشابه في الاختصاصات، وزارة الخارجية على وجه الخصوص، ومثلما تعرف فإن «التعاون» يقع في اختصاص عدة وزارات، وهناك لجنة وزارية برئاسة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة لمتابعة القضايا المرتبطة بمجلس التعاون على الصعيد الداخلي، دور هذه الوزارة دور تنسيقي، وقد حرصنا على أن يكون دوراً تنسيقياً.

س: بين مؤسسات الداخل ومجلس التعاون وأمانته العامة ؟.

ج: لا .. قصدي بين الداخل والداخل .. بين الوزارات المعنية بتطبيق برامج

---

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ٢/٥/٢٠٠٥م، العدد ٩٤٧٩.

خاصة بـ «التعاون» وبين وزارة شؤون المجلس الأعلى ومجلس التعاون وتلك الوزارات، واستطعنا، والحمد لله، الوصول إلى خلاصات مفيدة.

س: هل نص مشروع قانون الوزارة على هيكلها التنظيمي ؟.

ج: المادة الرابعة من المشروع مخصصة للهيكل، وتقول إنه يتكون من عدد من القطاعات والإدارات والمكاتب والأقسام، وتحدد فيه الاختصاصات المقررة لكل من هذه الوحدات الإدارية.

س: هكذا .. عدد من القطاعات والإدارات والمكاتب ، كم عددها بالضبط؟ وما هي ؟.

ج: تفاصيل ذلك في الهيكل ذاته، وقد أنجز أخيراً، وهو يتكون من ٤٣ مادة ، وفيه أن وزارة شؤون المجلس الأعلى ومجلس التعاون تتكون من ثلاثة قطاعات: شؤون المجلس الأعلى، وشؤون مجلس التعاون، والموارد البشرية والتطوير، ويرأس كل قطاع أمين عام مساعد.

س: أمين عام وليس وكيلاً ؟.

ج:توجد، في الأصل، في هذه الوزارة أمانة عامة، وقد آثرنا بقاءها، والأمين العام بمثابة وكيل الوزارة، وهو يعين بقرار من صاحب السمو رئيس المجلس الأعلى بناء على إقتراح الوزير، ويقوم بمعاونة الوزير في إدارة وتصريف أعمال الوزارة وأهم اختصاصاته المشاركة في رسم السياسة العامة للوزارة وخططها وبرامجها، والمعاونة في تحقيق أهداف الوزارة واختصاصاتها، وإلى ذلك تصريف شؤون الوزارة اليومية.

س: والوزير ؟.

ج: يقترح الوزير، حسب الهيكل التنظيمي، السياسة العامة التي تسير عليها الوزارة، ويشرف على تنفيذها بعد إقرارها، كما يشرف على تنفيذ اختصاصات الوزارة وحسن أدائها لواجباتها، ويرفع المذكرات

والمراسلات الخاصة برئيس المجلس الأعلى بالتنسيق مع وزارة شؤون الرئاسة، ومن اختصاصاته متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى مع رؤساء دواوين حكام الإمارات، وكذلك التنسيق مع الجهات الاتحادية المعنية بشأن الموضوعات الخاصة بمجلس التعاون، وإجراء الاتصالات والمشاورات الخاصة بذلك.

س:هذه الوزارة «مثل ما أنت شايف» ما تزال في طور التكوين، والموظفون الذين كانوا موجودين عددهم محدود، وكان العمل كله قائماً على عملية تمرير المذكرات، إننا أمام هذا التحدي الكبير، ونتمنى أن يوفقنا الله .

س: ذلك يحتاج إلى إعتمادات مالية ؟.

ج: بالتأكيد، فنحن نريد القيام بعملنا على الوجه الأكمل، ونريد أن نوظف كوادر مواطنة، فلدينا عدد لا بأس به من الطلبات.

س: هل نتكلم بشيء من التفصيل عن قطاع المجلس الأعلى .. ماذا سيكون دوره بالضبط ؟.

ج: يتكون هذا القطاع من إدارتين هما إدارة شؤون الاتحاد وإدارة البحوث والمؤتمرات.

وتختص إدارة شؤون الاتحاد بالإشراف على إعداد جدول أعمال المجلس الأعلى وتوزيعه والتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة، ومتابعة الأعمال الخاصة بضبط محاضر جلسات المجلس الأعلى ومراجعتها، كما تشارك في إبلاغ القرارات وتتابع تنفيذها مع الجهات المعنية، وكذلك تلقي القوانين والمراسيم الاتحادية من مجلس الوزراء تمهيدا لعرضها على رئيس المجلس الأعلى أو المجلس الأعلى كل حسب اختصاصه.

أما إدارة شؤون الاتحاد، فتضم أقسام الجلسات والسجلات والتنسيق والمتابعة.

س: على ذكـر المجلس الأعلى والاتحـاد، هل تأملون أو هل هناك في المستقبل القريب عزم على أن تكون الاجتماعات منتظمة ؟.

ج: صـاحب السـمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة أكد في زياراته الأخيرة إلى الإمارات الشمالية على أهمية استمرار النهج الذي بدأه وسار عليه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، وقد لقيت تلك الدعوة كل ترحيب، فهنالك استجابة قوية من إخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات والزيارات التي قام بها صاحب السمو رئيس الدولة لإخوانه وضعت حجر الأساس لاجتماعات منتظمة للمجلس الأعلى في المستقبل.

اليقين أن هذه السنة التي مرت كانت سنة صعبة، وكانت الدولة والرئاسة تحتاج إلى وقت، في الحقيقة، للخروج من الصدمة الكبيرة، والحمد لله، بهذه الزيارات وبهذا القبول من أصحاب السمو أصبح طريق المستقبل أمام اتحادنا ممهداً، وهنالك فعلاً، أعيد وأكرر، استجابة قوية من الحكام.

إن النفس الاتحادي لصاحب السمو الشيخ خليفة والذي تجسد على أرض الواقع بمساعيه الخيرة، وبالمشاريع التي تفضل بإقرارها في كل أنحاء الدولة ينم فعلاً عن أن هنالك توجهاً قوياً لاستمرار النهج الاتحادي.

س: طبعاً يرتبط بذلك أمر تقوية المؤسسات الاتحادية في الإمارات، دائماً حين يقال مؤسسة أو وزارة اتحادية، فإن الإحساس بالضعف هو المسيطر أو السمة الغالبة، وعلى نقيض ذلك فحين يكون الكلام على الدوائر المحلية يكون الشعور بالقوة والمنعة، ألم يحن الوقت، معالي الوزير لأن نلتفت إلى هذا الجانب ونقوي المؤسسات الاتحادية، طاقات بشرية، وأدوات فنية وميزانيات إلى آخره ؟.

ج: أولاً قوة الدوائر والجهات المحلية قوة، في نهاية المطاف، للمؤسسات الاتحادية. يجب أن نتفق على هذا المبدأ قبل أن ننطلق إلى سواه.

س: شيئاً من التوضيح لو سمحت ؟.

ج: المؤسسات المحلية سند للاتحاد بحكم أنه لا توجد فيها بيروقراطية كبيرة، وفيها خبرات جديدة وعديدة، وفيها نوع من التوجيه المباشر من القيادة، كما يحصل الآن في أبوظبي ودبي وبقية الإمارات .. أصبحت جهات اتحادية عديدة اليوم تريد أن تحاكي هذا، وهذا ممكن.

س: كيف ؟.

ج :قبل أسابيع، على سبيل المثال، أقر مجلس الوزراء مشروع قانون التجارة الإلكترونية، وكان مشروع القانون الاتحادي مبنياً على قانون أقرته دبي قبل ذلك.

كانت تلك مفخرة بكل معنى الكلمة.. أن ينجز قانون على مستوى الإمارة ثم يتبنى على مستوى الاتحاد، والأمر ينطبق على كل التجارب المحلية المميزة.

س: هل يفهم من ذلك إنكم، كوزارة شؤون مجلس أعلى ومجلس تعاون، ستقومون، مستقبلاً، بعملية أو عمليات رصد لمثل هذه التجارب، اللافتة محلياً، في سبيل الاستفادة منها اتحادياً ؟.

ج: نعم، وعندنا إدارة معنية بشؤون الاتحاد وإدارة معنية بشؤون الإمارات، فإذا كانت هناك تجربة على نطاق الإمارة ونرى أنها تعمم، فأعتقد أن الجهات المحلية لن تبخل علينا، بل على العكس وبهذا يكون الجهد متكاملاً إن شاء الله .

س: وغير ذلك.. أي بعيداً عن محاكاة التجارب المحلية.. ماذا عن المؤسسات الاتحادية من داخلها وفي داخلها.. كيف تقوى هذه المؤسسات من داخلها، ومن تجاربها الخاصة وتاريخها الخاص ؟.

ج: بمحاولة تعزيز الاتحاد كوسيلة وطريق، وبالمناسبة فإن هيكل

وزارة شؤون المجلس الأعلى ومجلس التعاون الجديد يضم إدارة مستقلة للجودة والمؤتمرات، ومن اختصاصاتها إقامة وتنظيم المؤتمرات والندوات الهادفة إلى تعزيز مسيرة الاتحاد وتطويره .

س:هذا يعني أن هذه الإدارة ستكون بمثابة مخزن أفكار ومشروعات ؟.

ج: نعم .

س: وماذا عن إعادة هيكلة الحكومة الاتحادية.. ألا تجب إعادة الهيكلة بعد التغيير الوزاري الأخير وهو تغيير شامل ألغيت بموجبه وزارات ودمجت أخرى واستحدثت وزارات جديدة ؟ لماذا يلاحظ أن عملية هيكلة الحكومة الاتحادية تمر مفردة ومتفرقة، وكأنه لا سبيل إلى النظر إلى الحكومة كمنظومة واحدة ، وإنما إلى الوزارات كجزر منعزلة ؟.

ج: غير صحيح، لكنني أتفق معك على المبدأ.. وهو مبدأ تطبقه لجنة الهياكل الإدارية ، فلا تمرر هيكلاً إلا إذا كان متسقاً وغير متعارض مع غيره من الهياكل .

السبب الرئيسي لما قد يتبادر إلى أذهان الناس من ضعف ليس هذا، وإنما لوجود مؤسسات محلية ونفطية ومالية تجتذب الكثير من العناصر التي تعمل أو كانت تعمل في الجهات الاتحادية، فنرى أن هناك إغراءات من حيث الراتب والامتيازات. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن عملية التمويل إجمالاً، سبب ضعف بعض المؤسسات الاتحادية، فالميزانيات ما تسمح حسب الخطة التي تريدها .

مقابلة صحافية مع
صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي
عضو المجلس الأعلى وحاكم إمارة رأس الخيمة
بمناسبة مرور ٥٧ عاماً على تولي سموه مقاليد الحكم *

س: اسمح لنا يا صاحب السمو في البداية أن نلقي نظرة على الإمارة في الماضي، فقد توليتم سموكم حكم إمارة رأس الخيمة في ١٦ يوليو ١٩٤٨م ، وعُرف عن سموكم رغبتكم القوية في تطوير الإمارة وفتح آفاق التعليم للنهوض بها رغم قلة الإمكانات في ذلك الوقت. كيف تجاوزتم سموكم تلك العقبات والنهوض بالإمارة وتحقيق الكثير من الطموحات ؟.

ج: قلة الإمكانات في عام ١٩٤٨م لا تخفى على أحد ، بل إن العالم كله كان يمر بمرحلة غاية في الحرج بعد حرب طويلة أنهكت كل القوى المشاركة فيها، وغير المشاركة، حيث تأثرت بحكم أن العالم كله رغم تباعد المسافات بينه كان كتلة واحدة ، تتأثر وتؤثر في بعضها بعضاً ، رغم تضارب المصالح والاتجاهات، ونحن كنا وما زلنا جزءاً من هذا العالم ، والمنطقة كلها تأثرت بتلك الظروف وزد على ذلك تأثر التجارة العالمية التي كانت تمر بالمنطقة، وكساد سوق البحث عن اللؤلؤ، ولم تكن هناك إكتشافات بترولية أو تعدينية، ثم حالة الجمود أيضاً التي كانت مفروضة على المنطقة بهدف إبقائها على ما هي عليه لأغراض ومصالح قوى خارجية، وكان لا بد أن نبحث عن مخرج لهذه المعضلة، وكنت أؤمن إيماناً عميقاً بضرورة التعليم أولاً ، لأنه سيفتح كل الآفاق

---

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ٢/٦/٢٠٠٥م ، العدد ٩٥٤٠ .

الأخرى الحيوية لبناء وتعمير ونهضة المنطقة، فهو يشكل اللبنة الأساسية في رقي الأمم وتقدمها، وقد بذلت قصارى جهدي لتحقيق هذا الهدف في ظل تلك الظروف التي تحدثت لكم عنها، وفي ظل ظروف محلية أخرى كانت في غاية الصعوبة، ويكفي أن تعلم أن إمارة رأس الخيمة في ذلك الوقت لم تكن مرتبطة بأي طريق بينها وبين باقي الإمارات، فإذا أراد الواحد منا أن يذهب إلى دبي مثلاً، فكان عليه أن يسلك طريقاً بقرب سيف البحر وتستغرق رحلته أكثر من عشر ساعات. والتي نقطعها الآن في ساعة أو ساعتين على الأكثر .. فعدم توفر طريق حال دون استقدام واستخدام الرعاية الصحية والتعليمية التي كنا في أمس الحاجة إليها ونحمد الله أن وفقنا في كسر ذلك الحاجز بتوفيق منه أولاً ، ثم بجهودنا التي بذلناها .. ثم بوقوف الإخوة الآخرين معنا ومساندتهم لنا .. نحمد الله على ذلك.

س: كان الوضع السائد عندما توليتم زمام الأمور في الإمارة غاية في الصعوبة، كيف استطعتم سموكم كسب تأييد القبائل وتوطيد أركان الحكم وسيادة الأمن والأمان في الإمارة رغم ضعف الإمكانات ؟.

ج: أيضاً كان الوضع القائم في الإمارة عندما توليت زمام الحكم نتيجة طبيعية للوضع القائم في المنطقة، وكان أول شيء حرصت عليه هو أن تكون الإمارة مستقرة داخلياً، أي بعبارة أكثر وضوحاً، توحيد أجزائها التي كان كل منها يشكل إمارة داخل الإمارة فقد كانت منطقة الرمس لها أمير، والجزيرة الحمراء لها أمير، والمنيعي وباقي المناطق على المنوال نفسه، وكل منطقة تتصرف كما ذكرت وكأنها إمارة شبه مستقلة، وكان الواجب والمنطق والعقل يقول بضرورة توحد الجهود والإتفاق على كلمة واحدة حتى نستطيع أن نقوم بعمل ما لمصلحة الإمارة كلها، وقد بذلنا

جهوداً مضنية لتقريب القبائل وتهدئتها حتى أصبح الجميع يداً واحدة في إمارة واحدة تحت حكومة وسلطة موحدة.

س: في إطار حرص سموكم على فتح الباب أمام التعليم باعتباره مفتاح التقدم والرقي، ورغم ضعف الإمكانات، أرسلتم في عام ١٩٥٤م إلى الكويت والبحرين مندوبين لافتتاح مدارس في المنطقة، واستقبلتم سموكم شخصياً أول مدرس وصل إلى رأس الخيمة تقديراً له وترحيباً به، ومع هذا تأخر التعليم في المنطقة رغم مساهمة بريطانيا في افتتاح مدرسة زراعية في الإمارة عام ١٩٦٨م لماذا مدرسة زراعية رغم حاجة المنطقة للتعليم العام ؟.

ج: لابد أن أوضح نقطة مهمة، وهي أن التعليم في رأس الخيمة بدأ يأخذ طريقه من خلال المدارس الخاصة قبل التعليم النظامي بفترة، ولكن حرصنا على أن يعم هذا الخير على الجميع ، جعلنا نسعى في سبيل نشر التعليم الحكومي أو التعليم النظامي كما يطلقون عليه أحياناً، وهذا التعليم بدأ مع أول بعثة تعليمية كويتية وصلت إلى المنطقة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فبعد إنشاء مكتب التطوير الذي ضم الإمارات السبع، قدمت بريطانيا مساعدة مادية تمثلت في إنشاء مدرسة زراعية، واستقدمت خبراء لتشغيل محطة تجارب زراعية تساعد المواطنين على اختيار البذور الجيدة وزراعتها وتسميدها، إلى جانب معرفة الخدمات الزراعية الأخرى لتطوير الجانب الزراعي في الإمارة، أما بخصوص لماذا مدرسة زراعية فقط رغم حاجة المنطقة إلى التعليم العام، فالواقع أننا لم نرفض ذلك بل رحبنا به لأن التعليم الزراعي لم يكن بديلاً للتعليم العام في ذلك الوقت، وكلاهما اعتبرناه مهماً للإمارة، خصوصاً أننا أنشأنا مدرسة صناعية، كل ذلك من أجل الارتقاء بمستوى الإمارة وجعلها تساير التطورات الحديثة.

س: نستسمح سموكم في هذا السؤال: فقد أطلق الإنجليز على القواسم قراصنة البحر، بينما يرى المؤرخون أن ما كان يقوم به القواسم إنما هو دفاع مشروع عن النفس والأرض التي كانت تحتلها بريطانيا في ذلك الوقت، نأمل أن نسمع من سموكم تعليقاً على ذلك يوضح الموقف ؟.

ج: رأس الخيمة تحديداً كانت تملك أسطولاً كبيراً من السفن التجارية، وجاءت بريطانيا تريد أن تستولي على المنطقة، ولم يكن هذا بالأمر السهل مع وجود أسطول رأس الخيمة، ولذلك ادّعوا أن هذه السفن تشكل خطراً على طرق مواصلاتهم وعلى سفنهم فأخذوا يتعرضون لها بالاعتداء حتى وصل بهم الأمر إلى أن هاجموا مدينة رأس الخيمة في سنة ١٨٢٠م واحتلوها وأحرقوها قبل أن ينسحبوا وفرضوا على رأس الخيمة وعلى الإمارات الأخرى معاهدات تشترط أن لا تُجرى أي اتصالات بين الإمارات والخارج إلا عن طريق الإنجليز، أما الشؤون الداخلية للإمارة فكان الإنجليزي أيضاً يتدخلون فيها زاعمين أنهم يريدون المحافظة على الأمن بين القبائل.

س: كان ولا يزال اهتمام سموكم بالبيئة والزراعة كبيراً، ويتجلى ذلك في تطوير منتجع عين خت .. هلا تفضلتم سموكم بإلقاء الضوء على توجهات سموكم في هذا المجال وتطلعات سموكم المستقبلية ؟.

ج: الإهتمام بالزراعة يأتي من طبيعة المنطقة المهيأة لذلك بتربتها وجوّها، والزراعة موجودة في الإمارة منذ القدم، ومن الطبيعي أن يستمر هذا الاهتمام والسعي لتطويرِ الجانب الزراعي في الإمارة أفقياً ورأسياً، أما بالنسبة لعين خت، فنحن نوليها إهتماماً زائداً لأنه ليس لها مثيل في دولة الإمارات، فمياهها نبع حارة ومفيدة للصحة ويقصدها كثيرون للاستشفاء وهذا ما دفعنا لإنشاء فندق خمسة نجوم في الموقع ترد إليه المياه الحارة،

بحيث يستطيع النزيل إستعمال هذه المياه داخل بيئة نظيفة وراقية، وهو ما يدعم الجانب السياحي في الإمارة أيضاً.

س: علاقة سموكم الوطيدة والطيبة مع المغفور له - بإذن الله تعالى - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان كان لها دور كبير في تجاوز العديد من الصعوبات على مستوى الإمارة، هل لنا أن نتعرف من سموكم على تفاصيل حول هذه العلاقة وآثارها الطيبة ؟.

ج: علاقتنا مع المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد كانت طيبة جداً، فقد كانت تربطني به علاقات لا أقول إنها علاقة صداقة، وإنما هي علاقات أخوية منذ أن كان نائباً للحاكم في العين، فقد كنا نتبادل الزيارات بصورة مستمرة، وبالطبع نتشاور في الأمور التي تلم بالمنطقة، وازدادت علاقتي به متانة وقوة ومودة بعد أن تولى زمام الحكم في أبو ظبي، وما أعرفه عنه أنه كان مغرماً بشيء أسمه «إسعاد الناس» ، والارتقاء بمستوى معيشتهم وهو، رحمه الله، كانت له مآثر كثيرة في هذا المجال لا تحصى ولا تعد، ويحضرني الآن ما حدث مع قبيلة «المقابيل» على سبيل المثال، فقد جاءوني هنا وإلتقيت بهم، واستمعت إلى أشعارهم التي كانت تمدح الشيخ زايد، فطلبت منهم تسجيلها على شريط ، وأعطيتها لزايد، الذي سمعها وأعجب بها كثيراً وكون منهم فرقة للشعر وأكرمهم كرماً كبيراً.

لقد عمّ خيره، رحمه الله، كثيراً من الأقطار العربية والإسلامية ، وأصبح مضرب الأمثال في الكرم والعطاء وإصلاح ذات البين بين الأشقاء لذلك، عندما فقدناه فإننا فقدنا علماً من أعلام أمتنا سيذكره التاريخ ويسجل أعماله في أنصع صفحاته .

س: في عام ١٩٦٣م تم إنشاء مجلس لشيوخ الساحل المتهادن كما سمي وقتها، وذلك لتنسق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وألحق به في عام ١٩٦٥م مكتب التطوير الذي توليتم سموكم

رئاسته حتى عام ١٩٦٨م ومع هذا لم يؤديا ما كان مأمولاً منهما فما السبب وراء ذلك ؟.

ج: وضع طبيعي، فالموارد كانت ضئيلة جداً حيث لم تتجاوز الثلاثة ملايين دينار، وماذا يمكن أن تفعل هذه الملايين الثلاثة أمام احتياجات بلد يسعى جاهداً للنمو والتطور؟ وصورة البلاد في ذلك الوقت واضحة للجميع، كان التطوير يحتاج للمليارات وليس لثلاثة ملايين، فذلك المبلغ على أبسط مثال لم يكن كافياً لإنشاء طريق أو مستشفى أو ما شابه ذلك، فما بالنا باحتياجات التطوير الأخرى وما أكثرها.

س: الإستقبال الحافل الذي لقيه عبد الخالق حسونة أمين عام جامعة الدول العربية في رأس الخيمة لقي إعتراضاً من بعض الجهات أدى إلى حصار رأس الخيمة، كيف جرت الأمور في تلك الأيام ؟.

ج: عندما زارنا عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية كان ذلك إيذاناً بعهد جديد ننفتح فيه على أشقائنا العرب في كافة أقطارهم، إذ كنا في السابق لا نستطيع الاتصال مع الدول العربية إلا من خلال الحكومة البريطانية، ولم تكن هذه تشجع على ذلك الاتصال، ولذلك فإن زيارة عبد الخالق حسونة لم يرض عنها الإنجليز وقد اعترضوا عليها وحاولوا إثناءنا عن التعامل مع الدول العربية لأنهم شعروا بأن ذلك يشكل خطورة على علاقتهم معنا.

وليس صحيحاً أنه تم حصار رأس الخيمة إثر تلك الزيارة.

س: التقرير الذي رفعته لجنة تقصي الحقائق لجامعة الدول العربية عام ١٩٦٤م أشار إلى خطورة الهجرة الأجنبية إلى المنطقة مما أدى إلى ما نسميه الآن (خلل التركيبة السكانية).. رغم علمنا بتحمس شيوخ المنطقة لهذا التقرير واتخاذ بعض الإجراءات ، لماذا فشلت تلك الإجراءات في الحد من هذه الهجرة ؟.

ج: تقرير اللجنة كان له إحترامه وتقديره، وفعلاً كان له رد فعل داخلياً، لكن الواقع أن سبب خلل التركيبة السكانية هو وجود عمال أجانب، إما دخلوا البلاد بصورة غير مشروعة، أو دخلوا بصورة مشروعة ولم يغادروا بعد إنتهاء عملهم، وعلاج هذه الظاهرة يحظى باهتمام كبير حالياً .

س: كان موقف سموكم واضحاً في قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية.. برفض كل الحلول الوسط من منطلق ثبات حق الإمارات في تلك الجزر رغم الضغوط الخارجية.. نريد مزيداً من التفاصيل ؟.

ج: موقفنا كان ولا يزال ثابتاً في هذه القضية.. كان موقفنا واضحاً كل الوضوح، فنحن لا نساوم على الأوطان، وجزر طنب وأبو موسى جزء لا يتجزأ من دولة الإمارات، وقد حاول الإنجليز التوسط من أجل حلّ النزاع بأن عرضوا علينا بيع الجزر لإيران، وكان جوابنا أن الأوطان لا تباع، وليست موضعاً للمساومة، ومع معرفتنا أن إيران قوية عسكرياً وقد تحتل الجزر بالقوة إلا أنه لا يمكن أن يضيع حق وراءه مطالب .

فالتاريخ يؤكد أحقيتنا في الجزر، والعرض البريطاني ببيعها إلى إيران والذي رفضناه في حينه يؤكد أن الجزر ملك للإمارات، وإلا فكيف نبيع لغيرنا ما ليس بملكنا ؟!.. موقفنا لا يزال كما هو.. وكما قلت، لن يضيع حق وراءه مطالب .

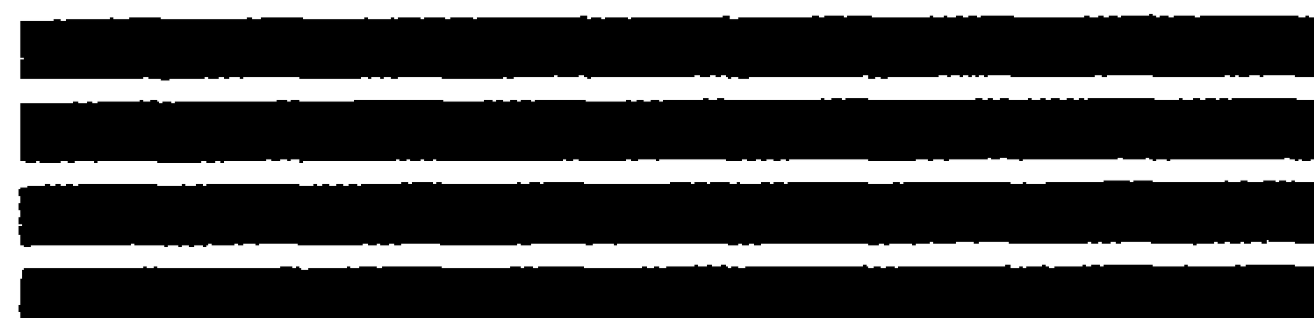
س: رأس الخيمة من الإمارات التي لها تاريخ عريق وجهود كبيرة في حفظ التراث.. إلى أي حدٍ نجحت جهود الإمارات في التنقيب عن تاريخها وكتابته بأيدي أبنائها.. وما هي الجهود التي تبذلها في مجال الاهتمام بالتراث وحماية الآثار وصيانتها والحفاظ عليها ؟.

ج: لقد سعينا في هذا الاتجاه كثيراً.. وسنواصل السعي.. لأن تاريخ المنطقة يحتاج إلى كثير من الجهد.. وفي رأس الخيمة تاريخ عريق يعود لآلاف السنين.. لقد عملنا كثيراً على التنقيب عن الآثار وتمكّنا من جمع كميات لا بأس بها أودعناها في متحف رأس الخيمة، كما قمنا بترميم جميع الأبراج القديمة والتي كانت تستعمل للدفاع عن الإمارة.

س: إسمحوا لنا بسؤال أخير، أطال الله عمركم، كانت رأس الخيمة من أهم الموانئ على شاطئ الخليج ومركزاً تجارياً يربط بين الشرق والغرب ومعبراً للتجارة العالمية.. كيف يمكن أن تستعيد هذا الدور في الحقبة الحالية ؟.

ج: لقد أنشأنا ميناء صقر وترتاده السفن بكافة أحجامها، ونحن الآن بصدد توسيع الميناء ببناء ثلاثة أرصفة جديدة، وتخصيص أربعة أرصفة للحاويات، كما اشترينا رافعات حديثة، وأصبح لدينا تسع رافعات عملاقة تعمل على مدار الساعة، بالإضافة إلى أننا أنشأنا ميناء في الجزيرة ، وطوّرنا ميناء رأس الخيمة على الخور، والحركة التجارية في رأس الخيمة على قدم وساق، ولا تزال تتطور إلى الأحسن باستحداث المشاريع الاقتصادية الضخمة الجديدة كالشركة العقارية وشركة نفط رأس الخيمة والسيراميك والأدوية.. والتطوير والتحديث والنهضة هي الهدف.. أما موضوع استعادة المكانة فهي مسألة تأتي لاحقاً.. المهم أن يحس الجميع بأن هناك جهداً يبذل. وأن هناك إنجازات تتحقق في سبيل الوطن والمواطن.

مملكة البحرين



مقابلة صحافية مع
سعادة الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني حول تطبيق سياسة التخصيص في مملكة البحرين *

س: هل لسياسة التخصيص فترة زمنية محددة .. وتشمل قطاعات محددة دون غيرها .. أم أنها سياسة مستمرة تشمل جميع القطاعات بلا إستثناء .. وما هي أبرز البرامج المستقبلية القريبة في هذا المجال ؟.

ج: تمثل استراتيجية التخصيص أحد الجوانب الأساسية لاستراتيجية إدارة المصروفات العامة والتي أقرها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ مارس ١٩٩٦م بهدف تحقيق التوازن العام في الميزانية العامة للدولة وتخصيص الموارد وفقاً لأولويات محددة ، والتأكد من استخدامها بصورة فعالة والتحقق من العائد على الإنفاق .

إن هذه الاستراتيجية تهدف إلى إعادة هيكلة قطاع الأعمال لصالح القطاع الخاص لرفع الكفاءة الإنتاجية للمشاريع ، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين ، ولا يقصد بالتخصيص مجرد نقل ملكية أصول بعض الشركات من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وإنما إسناد تشغيل وتنفيذ عدد من المشاريع والخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص لإدارتها وفقاً للمعايير التجارية ، وذلك بما يحقق إعطاء القطاع الخاص مساحة أوسع في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويخفف أعباء تمويل المشاريع في الميزانية العامة للدولة ، ويضفي على المناخ الاستثماري والتجاري المرونة اللازمة

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠٤م ، العدد ٩٦٤٠ .

لإستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية ، بالإضافة إلى إيجاد المزيد من فرص العمل لأبناء الوطن .

وقد تم منح امتياز تشغيل خدمات النقل العام إلى شركة (سارس) للنقل بموجب اتفاق بين وزارة المالية والاقتصاد الوطني والشركة ، يشمل تأجير مباني وورش النقل العام ومعداتها لمدة خمس سنوات ، وقد بدأت الشركة في تشغيل الرحلات ونقل الركاب اعتباراً من مايو ٢٠٠٣م ، كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن عملية تطوير نادي الفروسية وسباق الخيل ، ومن المنتظر أن يتم تحويله إلى مجمع متكامل تتم إدارته وفقاً لأحدث النظم العالمية ، ويمثل موقعاً هاماً للجذب السياحي على مستوى المملكة والدول المجاورة .

كما تم مؤخراً التوقيع على العقود الخاصة بإنشاء وتشغيل محطة العزل لتوليد الكهرباء ، والتي تعد أول محطة مستقلة لتوليد الكهرباء في البحرين ، وسيتمكن القطاع الخاص المحلي من المساهمة بنسبة تصل إلى ٣٠ ٪ في ملكية هذا المشروع الحيوي ، والذي يعد الأول من نوعه بهذا الحجم ، حيث يصل حجم الاستثمارات التي سيجتذبها إلى ٥٠٠ مليون دولار تمثل تكاليف إنشاء المحطة ومعدات التوليد .

س : أعلنتم عن بعض ملامح الميزانية الجديدة .. فهل هذه الملامح سوف تتغير عند وضع المشروع الكامل للميزانية ؟.

ج : إن إعداد تقديرات وأولويات الميزانية العامة للدولة يتم في إطار خطة مالية متوسطة المدى ، تفي بالتزامات الحكومة الفعلية ، بحيث يتم خلالها تنفيذ برامج ومشاريع جديدة في إطار أهداف وتوجهات استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج عمل الحكومة ،

وذلك وفقاً لسياسات مالية وخطوات تطوير عملية من شأنها تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة لتلبية طموحات واحتياجات المجتمع والمواطنين بكل كفاءة وفعالية .

وفي هذا الإطار ، تمت صياغة الأهداف العامة لميزانية السنتين الماليتين ٢٠٠٣م و ٢٠٠٤م ، وفي مقدمتها تنفيذ المشاريع والبرامج ذات العلاقة بأهداف وأولويات استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ودعم البرامج والمشاريع المرتبطة بتحسين مستويات الدخل ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وتلبية الإحتياجات التشغيلية المستمرة للجهاز الحكومي .

أما عند إعداد ميزانية المصروفات يتم مراعاة تلبية الاحتياجات التي تقدمت بها الوزارات والهيئات الحكومية خلال فترة إعداد الميزانية ، ويتم تقدير ميزانية المشاريع طبقاً للالتزامات القائمة تجاه المشاريع المستمرة وقيد التنفيذ والمشاريع الجديدة .

س : على أي أساس سيكون سعر برميل النفط في الميزانية الجديدة ؟ بمعنى هل سيتغير السعر عما هو موجود في الميزانية الإجمالية الحالية ؟ ولماذا تلجأون إلى إدراج سعر أقل من سعر السوق ؟.

ج: عند إعداد تقديرات ميزانية الإيرادات النفطية يتم الأخذ بمتوسط متحفظ لأسعار النفط بالنظر إلى أن هذه الأسعار تتسم عادة بالتقلب وفقاً لإعتبارات اقتصادية وسياسية متعددة ، ومن هنا فقد تم تقدير أسعار النفط في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٤م بـ ١٨ دولاراً للبرميل الأمر الذي يتيح وضع تقديرات وخطط وبرامج الميزانية بمستويات توفر قدراً كافياً من المرونة خلال فترة التنفيذ .

س: أعلنتم مؤخراً أنه لن تكون هناك زيادات إستثنائية على الرواتب في الوقت الراهن .. فهل كنتم تقصدون مشروع زيادة قيمة الزيادة السنوية المقدمة من كتلة المستقلين بمجلس النواب أيضاً ؟ ثم لماذا لا تكون هناك زيادة استثنائية وقد مضت سنوات طوال دون الحصول عليها .. وقد تحسنت الأوضاع الحالية للبحرين ؟.

ج : أي زيادة في الرواتب لا تتم بقرار منفرد من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، بل يجب أن يتم إقرارها أولاً من قبل مجلس الوزراء ثم اعتمادها من القنوات الدستورية الرسمية .

س : لماذا يشكو بعض الصحفيين من وجود تعتيم إعلامي في وزارة المالية بينما نحن في عصر الشفافية ؟ وكانت وزارة المالية في السابق من أكثر الوزارات في الزخم والرواج الإعلامي ؟.

ج: ليس صحيحاً على الإطلاق وجود تعتيم إعلامي في وزارة المالية ، فهي تحرص كل الحرص على الإلتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية في كافة معاملاتها وتحمل كل التقدير لرسالة الصحافة ووسائل الإعلام في نقل المعلومة الصحيحة والدقيقة للقارئ والمشاهد والمستمع ، وتبادر بالرد على أية أخبار أو آراء تتعلق بمهامها .

كما قامت الوزارة بتحديث موقعها على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) الذي روعي فيه أن يتضمن عرضاً شاملاً لكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأداء الاقتصادي للمملكة ، والمكانة المتميزة التي تتمتع بها كمركز إقليمي رائد للخدمات المالية والمصرفية وخدمات الأعمال في المنطقة ، وقامت كذلك بتدشين موقع خاص حول اتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية يتضمن معلومات حول

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، وتعريفاً بالمجالات الأساسية لإتفاقية التجارة الحرة وتطوير سير المفاوضات التي تمت بين الجانبين في هذا الشأن ، كما يضم الموقع قسماً خاصاً لتلقي أية أسئلة أو استفسارات أو آراء تتعلق بالاتفاقية .

س: كان لأحداث ١١ سبتمبر آثار قائمة على المسيرة الاقتصادية في كل دول العالم .. هل تعتقدون أنه لا تزال لها آثار على الاقتصاد البحريني ؟.

ج: حرصت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالتعاون مع كافة الوزارات والجهات المعنية على احتواء أية آثار سلبية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي للمملكة وبصفة عامة تؤكد المؤشرات أن الاقتصاد الدولي تجاوز حالة التباطؤ التي مر بها بعد هذه الأحداث المؤسفة .

نص ورقة العمل
التي طرحتها غرفة تجارة وصناعة مملكة البحرين بمناسبة اللقاء التشاوري حول إصلاحات سوق العمل الذي نظمته الغرفة *

طرحت غرفة تجارة وصناعة البحرين ورقة عمل خلال اللقاء التشاوري حول إصلاحات سوق العمل الذي نظمته الغرفة مساء أمس، وفيما يلي نقدم نص الورقة:

يلقى موضوع الإصلاح الهيكلي لسوق العمل في مملكة البحرين إهتماماً واسعاً على كافة المستويات ، وقد تمثل ذلك من خلال ورشة العمل الموسعة التي عقدت برعاية صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة الدفاع رئيس مجلس التنمية الاقتصادية ، وذلك يوم الخميس الموافق ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٤م والتي تناولت سبل إعادة هيكلة وإصلاح سوق العمل في مملكة البحرين من خلال الدراسة التي تقدمت بها شركة مكينزي . ولكون غرفة تجارة وصناعة البحرين وبحكم تمثيلها للقطاع الخاص معنية مباشرة وبصورة جوهرية بموضوع إصلاح سوق العمل ، وجميع ما يتصل به من مشاريع وتشريعات ، فمن الواجب أن نتوقف عميقاً أمام المشروع الذي تقدمت به الدراسة المذكورة . إن التصورات الأولية التالية لا تغني عن ضرورة إجراء مراجعة ودراسة شاملتين للمشروع كما سوف يرد ضمن المقترحات الواردة في هذه التصورات الأولية .

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣٠ ، العدد ٩٧١٧ .

وتناقش هذه الورقة الأمور التالية:

أولاً : ملخص لما ورد في دراسة شركة مكينزي حول إصلاحات سوق العمل.

ثانياً : الملاحظات الأولية للغرفة حول ما ورد في الدراسة .

ثالثاً: مرئيات ومقترحات الغرفة حول الإصلاحات الهيكلية لسوق العمل.

أولاً : ملخص لما ورد في دراسة شركة مكينزي حول إصلاحات سوق العمل :

تشير الدراسة إلى وجود حوالي ٢٠ ألف عاطل عن العمل في الوقت الراهن مع إمكانية إرتفاع هذا الرقم إلى مستويات عالية تصل إلى نحو ٧٠ ألف عاطل بحلول عام ٢٠١٣م أي بنسبة ٣٥ بالمائة من إجمالي القوى العاملة ، وذلك إذا استمرت التوجهات الراهنة في سوق العمل ، ويزيد من خطورة هذه المشكلة أن ثلث البحرينيين العاملين حالياً يشتغلون في وظائف لا تفي بمستوى مهاراتهم .كما تشير الدراسة إلى أن النموذج التجاري لمشاريع القطاع الخاص يستند في معظمه على أساس العمالة الوافدة الرخيصة قليلة المهارات . ولا توجد إلا القلة الضئيلة من هذه المشاريع التي تشعر بضرورة الاستثمار في تدريب البحريني أو في إيجاد وظائف عالية الأجر ، حيث تبين أن ثلاثة من أصل أربعة وظائف في القطاع الخاص تدفع لها رواتب أقل من ٢٠٠ دينار . وتورد الدراسة بعض التقديرات حول أجور البحرينيين ، حيث تقول إنه في حين حقق الاقتصاد البحريني بعض النمو ، فإن أجور البحرينيين قد تقلصت ، فبينما كان متوسط أجر العامل البحريني ٤٢٠ ديناراً شهرياً في عام ١٩٩٠م ، انخفض هذا الراتب بحلول عام ٢٠٠٢ م إلى ٣٢٥ ديناراً ، وإذا استمرت التوجهات الاقتصادية الحالية

فسيصل مستوى دخل العامل إلى ٣٠٠ دينار في عام ٢٠١٢ م انطلاقاً مما سبق ، تقترح الدراسة أن هناك هدفين أساسيين ينبغي تبنيهما لوضع البحرين على طريق الازدهار هما:

١ـ يجب أن يصبح القطاع الخاص محركاً للنمو الاقتصادي .

٢ـ يجب أن يصبح البحرينيون الخيار المفضل لشغل وظائف القطاع الخاص . وإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب ما يلي :

أ ـ إصلاح سوق العمل .

ب ـ الإصلاح الاقتصادي .

ج ـ إصلاح التعليم والتدريب .

٣ـ ترى الدراسة أن إصلاح سوق العمل هو الخطوة الأولى في تحقيق هدفي الإصلاح المذكورين أعلاه .

٤ـ وانطلاقاً من التصور الوارد في البند (٣) أعلاه ، ترد الدراسة بعض الملاحظات على بعض الصعوبات التي يعاني منها سوق العمل في الوقت الراهن ، وهي:

أ ـ إن لوائح وقواعد سوق العمل الحالية تعرقل نمو القطاع الخاص وتقلل قدرته على تولي دور محرك النمو في الاقتصاد الوطني .

ب ـ إن الأهداف التي يفرضها نظام البحرنة الحالي يجبر أرباب العمل على توظيف أفراد لا يريدونهم أو لا يحتاجون إليهم مما يمثل عبئاً على أصحاب الأعمال .

ج ـ إن أرباب العمل لا يستطيعون في أغلب الأحوال إنهاء خدمة العاملين البحرينيين ذوي الأداء الضعيف .

د ـ من الصعب على العاملين الأجانب التنقل بين أرباب العمل مما

يضطر القطاع الخاص إلى جلب العاملين الأجانب بأعداد كبيرة تفوق ما هو ضروري لسد احتياجاتهم .

٥ – لذلك لابد من مواجهة تحديات سوق العمل من خلال إصلاح التعليم والتدريب وزيادة قدرة العامل البحريني على مواجهة المنافسة مع العامل الأجنبي والحد من تدخل الجهات الحكومية في الإدارة التفصيلية لقرارات أصحاب الأعمال وذلك من خلال المقترحات التالية :

أ - فرض رسوم على العامل الأجنبي تعادل حوالي ٦٠٠ دينار كل عامين على إصدار وتجديد رخص العمل ، إضافة إلى ذلك يدفع أصحاب العمال رسوما شهرية قدرها ٧٥ ديناراً عن كل عامل واحد يعمل لديه .

ب - وضع سقف على العمالة الوافدة من خلال تحديد العدد الإجمالي للوافدين الذين يسمح لهم بالعمل في البلاد في وقت واحد .

ج - تطبيق سلسلة من برامج العمل والتوظيف لمساعدة البحرينيين للحصول على وظائف في القطاع الخاص ، حيث تتضمن البرامج تقديم الدعم المالي للمساهمات التي يدفعها أصحاب الأعمال للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن العمال البحرينيين إلى جانب تقديم إعانات إضافية لأجور الباحثين عن العمل أو العاطلين لمدد طويلة ، والتدريب للإعداد للعمل .

د - زيادة حرية التنقل للوافدين بالسماح لحاملي تراخيص العمل سارية المفعول بتغيير وظائفهم وأصحاب الأعمال الذين يعملون لديهم بما يؤدي إلى تحرير سوق العمل لكي يتمتع الوافدون بالحرية اللازمة للتنقل بين أصحاب الأعمال .

هـ - إلزام جميع أصحاب الأعمال بتلبية معايير ظروف العمل التي

تنص عليها مواثيق منظمة العمل الدولية على الوافدين والمواطنين على حد سواء .

و – إزالة القيود التي تلزم أصحاب الأعمال بتوظيف البحرينيين بحيث يكون لهم الحرية في توظيف أي شخص متوفر في سوق العمل تلبية فقط لإحتياجاتهم ولأداء العاملين لديهم .

ز – توضيح قواعد إنهاء الخدمة لكي تكون إجراءات عملية الإنهاء واضحة للجميع ويسهل تقدير تكلفتها ، مع معاملة جميع الأطراف بعدل وإنصاف .

ح – إن رسوم العمالة التي تحصل من أصحاب الأعمال الذين يوظفون العمالة الوافدة سوف توضع في صندوق العمل حيث يتوقع أن تصل عائدات هذا الصندوق إلى حوالي ٢٠٠ مليون دينار سنوياً عند التطبيق الكامل للسياسات المقترحة ، وسيكون الصندوق منفصلاً عن ميزانية الدولة ويشارك في إدارته أصحاب الشأن الرئيسيين وتستثمر أموال هذا الصندوق في أربعة مجالات رئيسية هي : تمويل مساهمات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ودعم الأجور، ودعم التعديلات الهيكلية للشركات والمشاريع التجارية خصوصاً في فترة تنفيذ السياسات الجديدة ، ومساعدة البحرينيين العاطلين في الإلتحاق بوظيفة من خلال تقديم الإعانات المالية لتوظيف العاطلين وتدريبهم في أماكن عملهم .

ط – تخصيص جزء صغير من أموال هذا الصندوق لبرنامج تعويضات مؤجلة للوافدين لتشجيعهم على تفادي السوق السوداء أثناء إقامتهم في البحرين وعند مغادرة البلاد يتأهل الوافدون للحصول

على حصتهم في الصندوق فقط إذا كانوا ملتزمين بالقانون أثناء إقامتهم في البحرين .

ثانياً : الملاحظات الأولية للغرفة حول ما ورد في الدراسة : تود الغرفة أن تؤكد في البدء أنها لم تطلع على الدراسة الكاملة التي أجرتها شركة ماكينزي في هذا الخصوص ، وبالتالي فإن الملاحظات التي تم التوصل إليها تأتي في ضوء الدراسة الملخصة التي قدمت إليها ، ونتائج الاجتماع الذي عقد بين الغرفة وشركة ماكينزي ، وكذلك التغطية الصحفية لأعمال ورشة العمل التي عقدت تحت رعاية صاحب السمو ولي العهد وكذلك من خلال استقراء آراء العديد من رجال الأعمال وأعضاء الغرفة . وبالتالي يمكن اعتبار هذه الملاحظات هي ملاحظات أولية لأن الغرفة لا تتوفر لديها في الوقت الحاضر الفرضيات والأرقام التي استندت عليها الدراسة . ولا شك أن الكلمة التي تفضل بها صاحب سمو ولي العهد الموقر، وكذلك الدراسة التي قامت بها شركة مكينزي تتضمن العديد من القضايا والجوانب الحيوية والإيجابية التي يجب التنويه بها والاتفاق معها ، في حين أنها تتضمن أيضا العديد من الاستنتاجات والملاحظات الواجب التوقف أمامها وتقييمها. لذلك، فقد قسمت هذه الملاحظات إلى جزأين . الجزء الأول يتضمن القضايا والجوانب الواردة في الدراسة والتي تتفق الغرفة معها . أما الجزء الثاني فهو يتضمن الجوانب والقضايا الخلافية في الدراسة . وقد قسمنا هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام . القسم الأول يتعلق بالملاحظات على منهجية الدراسة وفرضياتها . والقسم الثاني يتعلق بالملاحظات على بعض البيانات والأرقام والاستنتاجات التي وردت في الدراسة .

أما القسم الثالث ، فيتعلق بالملاحظات على المقترحات التي أوصت بها الدراسة .

١ـ القضايا والجوانب الأساسية المتفق عليها في مشروع إصلاح سوق العمل : تتفق الغرفة تماما على أهمية وحيوية موضوع إصلاح سوق العمل في البحرين ، بل هي لطالما طالبت بهذا الإصلاح ومنذ سنوات طويلة نظراً لما يعانيه القطاع الخاص من مشاكل جوهرية في هذه السوق أثرت و لا تزال على إنتاجه وقدرته التنافسية . لذلك، فإن الغرفة ومن حيث المبدأ تتفق على المبادئ والمنطلقات الإصلاحية الواردة في دراسة شركة مكينزي حول إصلاح سوق العمل ، ولاسيما في الجوانب التالية :

أ – توجهات القيادة السياسية للمملكة في مجال عقد حوار وطني حول المستقبل الاقتصادي للمملكة يتضمن في محاوره إصلاح سوق العمل . وتتجاوب الغرفة مع دعوة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله الداعم لمثل هذا الحوار من أجل المزيد من التقدم والتنمية . كذلك تأكيد صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر بترسيخ التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ضمن نهج الحكومة في استقطاب المزيد من الفرص الاستثمارية ورؤوس الأموال الأجنبية وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها للعمل من أجل دعم الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة أمام المواطنين . كما تشيد الغرفة بجهود صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس التنمية الاقتصادية في مجال بلورة رؤية لمستقبل الاقتصاد البحريني وتشخيص أوضاع سوق العمل وإعادة هيكلته حيث دشن سموه مسيرة الحوار الوطني الواعي المبني على حقائق والساعي إلى وضع الحلول الدقيقة لمشاكل سوق العمل .

ب - إن سوق العمل في البحرين سيشهد خلال العقد القادم دخول أعداد كبيرة لأول مرة سوق العمل قدرتها الدراسة بنحو ١٠٠ ألف بحريني

سواء من الخريجين أو من الأفراد العاطلين حالياً ، وهو الأمر الذي يتطلب العمل على إيجاد وظائف تزيد بمعدل ثلاثة أضعاف عن عدد الوظائف الجديدة التي تم استحداثها خلال العقد الماضي ، وإلا سيواجه هذا العدد البطالة أو البقاء في وظائف غير مناسبة أو الهجرة إلى الخارج .

ج - إن نموذج البحرين الاقتصادي الحالي لن يكون قادراً على إيجاد الوظائف الكافية للبحرينيين سواء في القطاع العام أو الخاص .

د - إن تغيير هذا النموذج الاقتصادي يتطلب إصلاحاً اقتصادياً شاملاً وكاملاً لضمان أن يكون القطاع الخاص هو محرك النمو وأن البحرينيين يكونون هم الخيار المفضل لشغل وظائف القطاع الخاص ، كما يتطلب ذلك إصلاحات في سوق العمل وإصلاح قطاعي التعليم والتدريب والإصلاح الاقتصادي .

هـ - إن القطاع العام لم يعد باستطاعته استيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل مما يتطلب التوجه إلى القطاع الخاص لتوفير هذه الوظائف .

٢ - القضايا والجوانب الأساسية الخلافية في مشروع إصلاح سوق العمل : كما ذكرنا ، فقد قمنا بتقسيم هذه القضايا والجوانب إلى ثلاثة أقسام ، يتعلق الأول بمنهجية الدراسة وفرضياتها ، ويتعلق القسم الثاني بالبيانات والاستنتاجات الواردة في الدراسة . بينما يتعلق القسم الثالث بالتوصيات الواردة في الدراسة .

أ - القسم الأول : الملاحظات المتعلقة بمنهجية وفرضيات الدراسة:

- لم تطلع الغرفة على الدراسة التفصيلية لشركة مكينزي ، والتالي ، فهي ليست على علم بالأسس والفرضيات التي قامت عليها الدراسة ، ولا على الأرقام والبيانات التي استقت منها ملاحظاتها واستنتاجاتها

وتوصياتها . كما لم يرد في مقدمة الدراسة الملخصة التي قدمت إليها المنهجية التي اتبعتها في التحليل والاستنتاج .

- لقد انطلقت الدراسة من مقدمات صحيحة سجلنا اتفاقنا معها في القسم الأول ، إلا أنها انطلقت من هذه المقدمات إلى استنتاجات غير دقيقة ، خاصة بالقول أن الخطوة الأولى للإصلاح تبدأ بسوق العمل . فالغرفة ترى أن هناك علاقة وثيقة ومتلازمة بين تحقيق الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي لسوق العمل وخلق فرص عمل جديدة ، فكلما أصبح سوق العمل أكثر انفتاحاً تضاعفت إمكانية الاقتصاد الوطني على زيادة قدراته على التوسع والنمو والازدهار ، وكلما كان هناك المزيد من القيود على سوق العمل كلما تقلصت فرص الاقتصاد الوطني على النمو والازدهار وخلق المزيد من فرص العمل ، إلا أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار ترتيب الأولويات بحيث يتم البدء بالإصلاح الاقتصادي على أن يترافق مع ذلك إجراء إصلاح هيكلي في قطاعي التعليم والتدريب ، بحيث يكون للإصلاح الاقتصادي الأولوية حتى لا يكون إصلاح سوق العمل على حساب خلق مشاكل أخرى . وهذا ما أثبتته جميع تجارب العالم بما في ذلك التجربة السنغافورية التي استشهدت بها الدراسة في أكثر من موقع. بل أن أغلب هذه التجارب تظهر أن هناك فارقاً زمنياً بين البدء بالإصلاحات الاقتصادية والبدء بإصلاح سوق العمل وذلك كون الإصلاح الاقتصادي ولاسيما فيما يخص وضع أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية الاقتصادية ، وتحديد القطاعات المستهدفة ، وحشد الموارد البشرية والمادية والتقنية لتنفيذها ، والتي على ضوئها يتم تحديد الإصلاحات المطلوب إدخالها في سوق العمل .

- ومما يؤكد على ما ذهبنا إليه في النقطة السابقة ، أن الدراسة تؤكد على

أن نموذج الاقتصاد الحالي للبحرين يقوم على انخفاض الأجور وليس الإنتاجية والمنافسة. وهذا يعني إن أصلاح سوق العمل يتطلب أولا إصلاح نموذج الاقتصاد الحالي أيضاً ، وإلا فأنه سوف لن يكون قادراً على تقبل الإصلاحات المقترحة .

- تقوم الدراسة أيضاً على فرضية أن القطاع الخاص يجب أن يكون هو وليس القطاع العام محركا للنمو الاقتصادي في المملكة . والواقع الراهن هو عكس ذلك ، حيث أن الحكومة ومن خلال الإيرادات النفطية والرسوم وتملكها للمشاريع الكبرى لا تزال تلعب الدور المحرك للنمو الاقتصادي . وهذه الحقيقة لا تنسجم مع مطالبة القطاع الخاص بتحمل العبء الأساسي في إصلاح سوق العمل ، حيث أن مقدرته على تحمل هذه العبء تتطلب تنامي وتوسيع دوره في تحريك عجلة النمو الاقتصادي .

- أيضاً تفترض الدراسة أن جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك قطاع خدم المنازل سوف تكون قادرة على تحمل أعباء زيادة كلفة العمالة الأجنبية، وهي فرضية غير صحيحة . فبعض القطاعات مثل قطاع الخدمات المالية والشركات الكبرى قد تكون قادرة على استيعاب رفع التكلفة ، إلا أن أغلب القطاعات الاقتصادية القائمة حاليا مثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة والإنشاءات والفنادق وغيرها لن تتمكن من ذلك، وستكون الانعكاسات وخيمة عليها .

- كما تقوم الدراسة على فرضية أن نموذج العمل في مشاريع القطاع الخاص يعتمد بدرجة كبُيرة على الوظائف منخفضة الأجر ولن يستطيع القطاع الخاص توفير وظائف كافية للعمال البحرينيين خلال العقد القادم . وهذه الفرضية غير دقيقة من زاويتين . الأولى أنه ليس كل مشاريع القطاع الخاص تقوم على الوظائف منخفضة الأجر . والثانية تثير تساؤلاً بالنسبة

للمشاريع التي تقوم على الوظائف منخفضة الأجر ، كيف ستتحمل زيادة تكلفة القوى العاملة وهي قائمة من ناحية الجدوى الاقتصادية على انخفاض هذه التكلفة.

ب ـ القسم الثاني : الملاحظات الخاصة بالبيانات والاستنتاجات الواردة في الدراسة :

ـ تحدثت الدراسة عن وضع سقف للعمالة الأجنبية ، إلا أنها لم توضح الآلية والكيفية التي سوف يتم بها هذا التحديد .

ـ تحدثت الدراسة أيضاً عن إلغاء برامج البحرنة والقيود الموضوعة على بحرنة الوظائف . ولم تشر أيضاً إلى كيفية القيام بذلك من الناحية التشريعية والعملية .

ـ أغفلت الدراسة التطرق إلى مضامين وتفاصيل التعديلات الواجب إدخالها على قوانين العمل الحالية أو المقترحة (يشار إلى إعلان وزارة العمل مؤخراً أنها أتفقت مع الاتحاد العام للنقابات العمالية على قانون العمل الجديد) لتحقيق الإصلاحات المقترحة .

ـ كما أن الدراسة تحدثت عن ضعف في الإنتاجية مستخدمة بيانات لمشاريع حكومية والتي لا تتوافق مع إنتاجية العمالة في القطاع الخاص .

ـ لم توضح الدراسة شرائح مجتمع البطالة وفئاته العمرية وأسباب تأخرها عن العمل ، كما أنها لم تشر إلى تأثير الإصلاحات المقترحة ، بصورة مفصلة ، على كل قطاع على حدة .

ـ أشارت الدراسة إلى أن القوانين سيتم مراجعتها لتتناسب مع مقترحات الدراسة وذلك بحلول عام ٢٠٠٥، فهل سيتوفر العنصر البشري البحريني المدرب في ذلك الوقت ؟

- كما أن وضع سقف للعمالة الأجنبية سيخلق منافسة في الحصول على هذه العمالة ، وذلك سيؤدي إلى الكثير من السلبيات ، منها رفع الرواتب نتيجة تنقل العمالة بين مؤسسات القطاع الخاص والذي سينعكس تأثيره سلباً على المعيشة والسياحة وغيرها .

- إن إقتراح فرض رسوم شاملة على جميع المهن ودون وجود سقف زمني لذلك سوف يؤدي إلى دفع رسوم من قبل المقاول أو رب العمل لمدد طويلة أو إلى ما لا نهاية وذلك لعدم استطاعته في الحصول على العمالة الوطنية المناسبة لإحلالهم محل الأجانب .

- لم توضح الدراسة آلية التوظيف ، حيث اكتفت بأن زيادة الرسوم ستؤدي وبصورة تلقائية إلى إحلال البحريني محل الأجنبي ، دون أن تأخذ الإنتاجية بعين الاعتبار . وقد يفضل القطاع الخاص الاستعانة بالأجنبي لاعتبارات الإنتاجية وليس الراتب .

- لم تتطرق الدراسة إلى تأثيرها على العائلات البحرينية ، ولم تحصر مشاكل القطاعات الصناعية المتأثرة بشكل أكبر ، على سبيل المثال : صناعة البناء ، ومصانع الورق التي تعتمد اعتماداً كلياً على التصدير وأن أي ارتفاع في الكلفة ولو بشكل بسيط سوف يؤثر على قدرتها التنافسية .

- لم توضح الدراسة كيفية القضاء على العمالة السائبة والمستشرية حاليا في الاقتصاد الوطني .

- أشارت الدراسة إلى تدني مستويات أجور البحرينيين خلال العقد الماضي، وهذا غير صحيح . ففي الواقع أن الأجور لم تتدنى ولكن إدخال المؤسسات الصغيرة جداً المكونة من ١٠ عمال والتي تدفع أجوراً متدنية ، ضمن التأمين الاجتماعي ، أدى إلى توسعة القاعدة العمالية ومن ثم على المعدل العام للأجور .

ـ من الصعب مقارنة مملكة البحرين بسنغافورة أو بأي دولة أخرى في أي جانب من الجوانب الاقتصادية ، حيث أننا نعيش في منطقة الخليج ونحن في منافسة مفتوحة وغير مقيدة مع شركات ومؤسسات المنطقة .

ـ هناك شرائح كبيرة من الوظائف لا يمكن إحلالها بالبحرينيين وستظل كذلك لفترات طويلة ، منها على سبيل المثال : مضيفو الطائرات ، خدم المنازل ، وغيرهما .

ج ـ الملاحظات الخاصة بالمقترحات والتوصيات الواردة في الدراسة:

– إن المقترحات الواردة في الدراسة فيما يخص رفع تكلفة العمالة الأجنبية سوف يكون لها مردود سلبي على أصحاب الأعمال متمثلاً في زيادة تكاليف الإنتاج مما يحد من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية في الوقت الذي تندر فيه العمالة الوطنية المدربة القادرة في الوقت الراهن على أن تحل محل العمالة الأجنبية . كما أن فرض سقف للعمالة الوافدة يتناقض مع جوهر النظام وهدفه في تحرير سوق العمل وإلغاء نسبة البحرنة .

ـ أن تلك المقترحات سوف تؤدي أيضاً إلى زيادة معدلات التضخم مما يؤثر على المستوى المعيشي للمواطن .

– كما سوف تؤدي تلك المقترحات إلى زيادة الأعباء المالية على مؤسسات القطاع الخاص مما يؤدي إلى إفلاس العديد من هذه المؤسسات وعلى الأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخروجها نهائياً من السوق مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة والتأثير على الخدمات المقدمة للمواطنين .

– إن زيادة تكاليف الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف ينعكس سلباً على القدرات التنافسية لهذه المؤسسات خاصة تلك التي تصدر منتجاتها إلى دول مجلس التعاون الخليجي التي تواجه منتجاتها بدورها منافسة شديدة مع المنتجات الأجنبية .

- بالرغم من أن قضية حرية تنقل العمالة يعتبر مطلباً دولياً يتناسب مع الاتفاقيات الدولية في هذا المجال ، إلا أن هذا لا يعني أنها تصلح للتطبيق الفوري للسوق البحريني لأنها سوف تسهم في تسرب أسرار العمل ونظم الإنتاج الخاصة بالشركات والمؤسسات مما يضر بأوضاع هذه المؤسسات المالية والإنتاجية والإدارية .

ثالثاً : مرئيات ومقترحات الغرفة حول الإصلاحات الهيكلية لسوق العمل . بضوء جملة الملاحظات السابقة ، تود الغرفة تقديم مرئياتها الأولية حول دراسة شركة ماكينزي حول إصلاحات سوق العمل ، وكما سبق أن أكدنا فإن المرئيات التالية تعتبر أولية كونها لم تطلع على الدراسة التفصيلية :

١- تؤكد الغرفة على وجود علاقة وثيقة ومتلازمة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي لسوق العمل وخلق فرص عمل جديدة ، فكلما أصبح سوق العمل أكثر إنفتاحاً تضاعفت إمكانية الاقتصاد الوطني على زيادة قدراته على التوسع والنمو والازدهار ، وكلما كان هناك المزيد من القيود على سوق العمل كلما تقلصت فرص الاقتصاد الوطني على النمو والازدهار وخلق المزيد من الوظائف .

٢- ينبغي الأخذ في الاعتبار ترتيب الأولويات بحيث يتم البدء بالإصلاح الاقتصادي على أن يترافق مع ذلك إجراء إصلاح هيكلي في قطاعي التعليم والتدريب ، حيث تؤكد الدراسة على أن النموذج الاقتصادي الحالي يقوم على أساس إنخفاض الأجور على حساب الإنتاجية وهو الأمر الذي يتطلب تغيير هذا النموذج لكي يتحقق نجاح خطة إصلاح سوق العمل ، وقد أكدت هذه الآراء، تجارب العديد من دول العالم بما فيها تجربة سنغافورة .

٣- عدم التسرع بتنفيذ القرارات الخاصة بنتائج هذه الدراسة حول سوق العمل درءا لأية مخاطر سلبية يمكن أن تحدثها على سوق العمل وعلى الاقتصاد الوطني بوجه خاص وأنه يجب الدخول في هذا المجال في حوار شامل ومفصل مع القطاع الخاص ممثلاً في الغرفة، حيث أن زيادة تكلفة القوى العاملة سيترتب عليها العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني . لذا فمن الأهمية التأكيد على ضرورة إجراء حوار على أن يكون هذا الحوار الوطني متأنيا حول هذه المقترحات ويشارك فيه بجانب الغرفة كافة الجهات المعنية كما دعى إلى ذلك جلالة الملك المفدى حفظه الله وصاحب السمو ولي العهد .

٤- ضرورة التدرج في تطبيق نظام تحرير سوق العمل على مستوى القطاعات والمؤسسات داخل كل قطاع، وأن يتم التطبيق على فترات زمنية على مختلف المؤسسات بدءاً من الأكبر ثم الأصغر فالأصغر .

٥- إنه من الضروري مراعاة التفريق بين المؤسسات التي تلتزم بتطبيق نسبة البحرنة القائمة حالياً وتلك التي لم تلتزم بها ، إذ لا يجب زيادة الرسوم على المؤسسات الملتزمة والاتجاه إلى فرض زيادة محسوبة في الرسوم بالنسبة لمن يرغب في استقدام المزيد من القوى العاملة الأجنبية .

٦- إن إصلاح سوق العمل في البحرين يتطلب ضرورة الأخذ في الاعتبار مع ما يجري عليه العمل من إصلاحات في سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي ، بالنظر لتشابه ظروف وبيئة العمل في هذه الأسواق ، لذا فإنه من الضروري تفعيل قرارات مجلس وزراء العمل الخليجي وغيرها من القرارات التي تتعلق بتسهيل عملية انتقال القوى العاملة الخليجية بين دول المجلس وتمتعها بنفس مزايا العمالة المواطنة .

٧- إن سياسة فرض الرسوم على استخدام العمالة الوافدة قد لا تؤدي

إلى حل مشكلة البطالة سواء على المدى القريب أو البعيد ، حيث تصاعدت معدلات البطالة بين البحرينيين في الآونة الأخيرة بالرغم من الزيادة التي طرأت على هذه الرسوم ، حيث تؤكد ذلك على أنه لو تم تطبيق مقترحات شركة ماكنزي كما هي عليه دون اللجوء إلى رفع كفاءة العامل ودون إجراء إصلاحات اقتصادية مسبقة ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بين البحرينيين .

٨- إن التطور النوعي والفني والتدريب للقوى العاملة الوطنية سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وبالتالي تكون أكثر جذباً للقطاع الخاص .

٩- إن القطاع الخاص مؤهل للاستثمار في مجال التدريب من خلال إنشاء معاهد ومراكز تدريب متخصصة لتأهيل الراغبين في دخول سوق العمل على إكتساب مهارات فنية عالية المستوى .

١٠- من الضروري تفعيل دور الغرفة باعتبارها شريكاً رئيسياً في عملية صنع القرارات الاقتصادية وتشغيل وتنمية الموارد البشرية الوطنية

١١ - ضرورة التوسع في تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة المشروعات الصناعية منها والعاملة في قطاع تقنية المعلومات ، بالنظر إلى قدرة هذه المشاريع على خلق المزيد من الوظائف للمواطنين ، إضافة إلى تشجيع تأسيس الشركات المساهمة بما لها من فوائد في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني .

١٢- وأخيراً ، فإن الغرفة ونظراً لجملة ملاحظاتها السابقة على الفرضيات التي قامت عليها الدراسة ، والكثير من الاستنتاجات والبيانات الواردة فيها، وكذلك التوصيات التي خلصت إليها ، فإنها توصي بضرورة الحصول على الدراسة التفصيلية لشركة مكينزي ، والاستعانة بإحدى الشركات أو المكاتب الاستشارية المتخصصة لمراجعة وتقييم الدراسة

المذكورة ، وتحليل كافة جوانبها السلبية والإيجابية ، ومن ثم التقدم بدراسة بديلة عن إصلاحات سوق العمل في البحرين تعكس وجهة نظر القطاع الخاص وتأخذ بالاعتبار جميع التحفظات والملاحظات الواردة في هذه الورقة . ويمكن إعتبار جملة الملاحظات الواردة في هذه الورقة كشروط مرجعية للدراسة المقترحة من قبل الغرفة .

نص بيان الديوان الملكي في مملكة البحرين في نعي سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة *

بسم الله الرحمن الرحيم

(يا أيتها النفس المطمئنة إرجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي)

صدق الله العظيم

بنفس مؤمنة بقضاء الله وقدره وبقلوب عامرة بالإيمان ينعي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة الذي ينتقل إلى جوار ربه بعد عمر حافل بالعطاء والإنحاز لشعبه وأمته ودينه.

لقد خسرت البحرين بوفاة الفقيد الكبير والداً عزيزاً وقائداً فذاً ورجلاً حكيماً كرس جهده ووقته من أجل الجميع.

إن البحرين وهي تنعي سمو الشيخ زايد هذا القائد الكبير ستظل ذاكرة ماثلة ونموذجاً يحتذى به في القيادة والبذل وتحقيق الخير والوفاق والتضامن ، لقد قاد الراحل الكبير دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة وساهم في توطيد أركانها وبناء نهضتها الحديثة وعمل لكل ما فيه خير وتقدم شعب الإمارات ، فضلاً عن إسهاماته الكبيرة والبناءة التي بذلها في توطيد

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية ، الصادرة بتاريخ ٣/ ١١/ ٢٠٠٤ ، العدد ٩٧٢١ .

أركان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والسمو بمكانته وتعزيز أواصر المحبة بين دوله وشعوبه.

ويتقدم ديوان صاحب الجلالة الملك المفدى بصادق العزاء وخالص المأساة إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وإلى جميع أبناء الفقيد وإلى أسرة آل نهيان الكرام وحكام الإمارات العربية المتحدة وإلى حكومة وشعب الإمارات ، داعياً الله أن يتعمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

إنا لله وإنا إليه راجعون ،،،

مقابلة صحافية مع سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مملكة البحرين حول عدد من القضايا المهمة *

س: كيف ترد البحرين على منتقدي توقيعها اتفاقية إقامة منطقة تجارية حرة مع الولايات المتحدة ؟.

ج: إتفاقية التجارة الحرة هي إتفاقية يجري التباحث في شأنها بين جميع دول مجلس التعاون والولايات المتحدة هناك دول متقدمة وهناك دول على الطريق ، فالوضع في الواقع مشترك وكل دول المنطقة تفاوض على هذه الاتفاقية ، وأحب أن أوضح هذه النقطة بأن ليست البحرين فقط ولكن جميع الدول تفاوض واشنطن .

س : وجه نائب الرئيس العراقي إبراهيم الجعفري أمس من الكويت إنتقادات هي الأولى منذ مؤتمر شرم الشيخ لدعوة البحرين إلى مؤتمر مصالحة وطنية قبل الانتخابات متسائلاً عما إن كانت تعني التعامل مع حزب البعث فكيف تردون ؟.

ج: دعوة البحرين دعوة مصالحة ومحبة وأخوة لقد طرحنا هذا الموضوع منذ الصيف الماضي وكررنا هذا المشروع في شرم الشيخ والهدف من ذلك إذا أرادت الحكومة العراقية أن تقيم حوار مع أطراف لا تستطيع أن تقيم حواراً معها في العراق فمملكة البحرين على استعداد لأن ترحب بهم على أراضيها والموضوع ليس بحريتنا الموضوع عراقي وإذا

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ١١/١٢/٢٠٠٤م ، العدد ١٣٦٨٨.

أراد العراق ذلك فأهلاً وسهلاً إذا رآه لصالح الوحدة الوطنية وإقامة إنتخابات يشارك فيها الجميع ، فالبحرين على استعداد وإذا كانوا يقولون أن هذا الموضوع ليسوا في حاجه إليه فالبحرين لا تصر على أي شيء هي مساعدة لتطوير الحوار للأخوة في العراق لأن هذا الموضوع يهمنا جميعاً .

س : طالبت البحرين باستضافة منتدى المستقبل المقبل في المنامة بعد الرباط فماذا تتوقع لهذه الآلية ؟.

ج: جلالة الملك (حمد بن عيسى) كان أحد المساهمين في اجتماع الدول الصناعية الثماني الذي عقد في سي ايلاند ونحن من المؤسسين لهذا المنتدى فمنذ البداية نحن نشارك في تطوير هذه الأفكار وحقيقة فإن المنتدى فكرة جديدة في الشرق الأوسط الكبير للتعاون في مجالات التربية وفي مجال العمالة وفي مجال الاقتصاد وكل هذه الأمور تريد الدور الثماني أن تقدم مساهمة مع دول الشرق الأوسط في شأنها فنحن رحبنا بها على أساس أن الكل يستفيد من هذه المبادرة ولذلك فإن البحرين ستستفيد من إقامة معاهد من أجل تطوير الصناعات الناشئة أو الحديثة فأنشأنا مركزاً في البحرين لتستفيد منه المنطقة وسنقدم ورقة في هذا المجال ونأمل أن ينشأ المركز ونستفيد منه جميعاً لأننا نتحدث عن كيف نستطيع أن نساعد في حل مشكلة البطالة أو العمالة وأعتقد أن كان التدريب في هذا المجال مهماً وفي مجالات أخرى سوف تنشأ من أجل أن يكون لدينا شباب مؤهل للمستقبل .

س : كيف ترون وضع العلاقات العربية – الإيرانية من واقع خبرتكم في التعامل مع طهران ؟ وأين هي بين انتقادات العاهل الأردني لها وإشادة وزير الخارجية السعودي ؟.

ج : علاقاتنا مع إيران علاقات طبيعية كدولة مسلمة مجاورة لنا نتعامل معها في هذا المنطلق ولكن هناك أفكار تطرح أحياناً ووجهات نظر تطرح أحياناً ومن حق أي دولة أن تبدي رأيها لكن نحن وإيران لدينا علاقات صداقة وتفاهم هذا ما أستطيع أن أعبر عنه عن مملكة البحرين أما عن الدول الأخرى فتستطيع أن تعبر عن رأيها بما تشاء .

س : هل يقلقكم طموح طهران لإقامة هلال شيعي في المنطقة ؟.

ج: أنا لا أعتقد أن هناك حديثاً عن إقامة هلال شيعي أو هلال سني ، نحن أخوة نعيش في هذا المنطقة بتآخ ومحبة نريد أن تكون منطقة إسلامية عربية نساهم جميعاً فيها والتحدي أمامنا هو التنمية ، التحدي هو الثقافة والتعليم هذه الأمور التي يجب أن نركز عليها حتى ندخل القرن الحادي والعشرين بقوة ولا نبقى متخلفين نعيش في هلال هنا وهلال هناك وأفكار وآراء لا تصب في الواقع في خدمة الوحدة في هذه المنطقة .

س: على الرغم من إنه ينظر إلى البحرين أنها أكثر دول المنطقة قلقاً وصول الشيعة للحكم في العراق خشية من تصدي الثورة ؟.

ج: هذا رأي ليس رأي البحرين فنحن نعتقد أن الشعب العراقي كفيل بأن ينتخب الممثلين الحقيقيين الذين يمثلونه فهذا موضوع عراقي ليس للبحرين ولا أي دولة أن تقول فيه كلمة هي تستطيع أن تساهم وتساعد بأن تجري الانتخابات بروح ديموقراطية هذا ما نستطيع أن تقوم به .

نص الكلمة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين ورئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمناسبة افتتاح أعمال القمة الخامسة والعشرون في المنامة *

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والسمو.. أيها الحضور الكرام .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نرحب أجمل ترحيب بمقدمكم الكريم إلى وطن أنتم منه في القلب وأن نحتفي دائماً بهذا اللقاء المتجدد الذي يرمز في الواقع إلى الملتقى الرحب والدائم لشعوبنا، فإنه يطيب لنا أن نتوجه بالشكر والتقدير إلى صاحب السمو الأخ الكريم الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة على ما بذله سموه من جهود في رئاسة أعمال الدورة السابقة . كما نقف بدايةً في هذه القمة الخامسة والعشرين لنستذكر بالتقدير والإجلال الذكرى العطرة للأخ الكبير المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيّب الله ثراه الذي ستبقى ذكراه معنا في هذا اللقاء وعلى امتداد المسيرة، فقد كان قائداً فذاً صنع الاستقلال والوحدة وسعى للخير من كل طريق ، وبعد أن وحّد شعبه في إنجاز تاريخي شاركنا في بناء هذا الكيان الخليجي المتنامي الذي بدأ اجتماعه التأسيسي برئاسته ، كما بذل بسخاء لأمته

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٤م، العدد ٩٧٦٩ .

ودينه والإنسانية جمعاء ، وسنتذكره دائما في البحرين بأنه القائد العربي الذي بادلها الحب وقدر نهضتها في السابق واللاحق ونحن على ثقة بأن لنا في حافظ عهده الأخ العزيز صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة خير خلف لخير سلف في مواصلة مسيرتنا المشتركة نحو المزيد من التقدم .

أصحاب الجلالة والسمو. .

تبقى رسالتنا إلى العالم رسالة إنفتاح وسلام وشراكه بناءة وما حرصكم المتواصل على متابعة قمة المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون كل عام كي تضيفوا إلى بنيانه لبنة بعد أخرى إلا انعكاس لشعور عال بالمسئولية وتعبير عن رغبتكم الصادقة في الإنجاز بما يحقق تطلعات شعوبنا الشقيقة نحو المزيد من التماسك والتكامل في ظاهرة إقليمية وعالمية متميزة تواكب نشوء الكتل الدولية الفاعلة في عصرنا استنادا إلى التكامل في الاقتصاد والأمن. وإذ يتحدث العالم عن التطور والإصلاح فإنّا نعتز ونفخر بما وضعته دولنا من أسس قوية في التعليم والتثقيف والتحديث والتنمية الشاملة التي تعتبر من أهم حقوق الإنسان وهي ماضية بنهجها التطوري المتدرج والنابع من إرادتها نحو المزيد من الإصلاحات التي تتطلع إليها شعوب المنطقة تقريباً وتوثيقاً لعرى الترابط في كياننا المشترك وبما يعزز مكانته في المجتمع الدولي . ختاماً نتوجه بالشكر إلى أعضاء المجلس الوزاري واللجان المختلفة ومعالي الأمين العام ومساعديه وجميع الاخوة العاملين في الأمانة العامة على جهودهم المتصلة في الإعداد لأعمال القمة . وفقنا الله على طريق الخير والسداد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مقابلة صحافية مع
سعادة الشيخ الدكتور خالد بن محمد آل خليفة رئيس الكلية الجامعية في مملكة البحرين حول توسعة الحرم الجامعي وحجم إستعابه*

س: اقرأ على اللافتة الرئيسية لأسم الجامعة (الكلية الجامعية في البحرين) ، الناس جميعاً يرددون (كلية البحرين الجامعية) .

ج: هي كلية البحرين الجامعية .

س: كيف كانت البداية بالنسبة لأعداد طلاب الجامعة ؟.

ج : بدأت مسيرتها في سبتمبر ٢٠٠٢م بـ ١٤٠ طالباً طالبة،، واليوم ونحن قد بدأنا السنة الثالثة فقد وصد عدد الطلبة والطالبات إلى أكثر من ٥٠٠ طالباً وطالبة ، كما أصبحت تضم ثلاث كليات كما يلي :

١- كلية إدارة الأعمال .

٢- كلية المعلوماتية.

٣- برنامج الدراسات العليا وهذا البرنامج يمنح درجة الماجستير في مجال إدارة الأعمال وفي مجال نظم المعلومات أيضاً .

ويواصل الدكتور خالد بن محمد آل خليفة رئيس الجامعة إجابته على نفس السؤال قائلاً :

الـ ٥٠٠ طالب وطالبة موزعون على كليتي إدارة الأعمال والكمبيوتر ، إضافة إلى ذلك يوجد ٢٠ طالباً وطالبة في مرحلة الماجستير .

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠٠٤م ، العدد ٩٧٧٣ .

س: وهل هذا هو حجم الاستيعاب في المبنى الأكاديمي الموجود حالياً ؟.

ج : الجامعة تستطيع الآن استيعاب أكثر من ألف طالب وطالبة فإمكانات المبنى الأكاديمي الحالي كبيرة ، إضافة إلى أن المقر الأساسي الذي خصص للإدارة الآن توجد به قاعات ومختبرات ثم يقول : ونظراً لأن الجامعة تشهد مداً وتطوراً متواصلين سواء من حيث الإقبال أو التحديث العلمي ، فقد وقعنا منذ أيام عقداً لإنشاء المبنى الأكاديمي الثاني داخل الحرم الجامعي وبلغت قيمه هذا العقد نصف مليون دينار بحريني ، وينتهي العمل في المبنى الجديد في أغسطس ٢٠٠٥م .

س : وكيف سيتم استخدام المبنى الأكاديمي الجديد ؟.

ج: سوف يخصص لبرنامج الماجستير ، وبرنامج التعليم التنفيذية والإدارية من خلال مقررات مهنية وإدارية بناء على احتياجات وطلبات الشركات والمؤسسات المخلفة، وذلك لشاغلي الفئة الوسطى من الإداريين والتنفيذيين أيضاً .

س: وعلى أي المقاولين رست مقاولة المبنى الأكاديمي الثاني ؟.

ج: رست على شركة ماستر للمقاولات وهي شركة بحرينية.

س: لماذا تعجلتم في تنفيذ مشروع المبنى الأكاديمي الثاني ما دام المبنى الأول لا يزال به متسع ؟.

ج: المبنى الجديد يحتوي على قاعدتين رئيسيتين كل منهما تتسع لـ ٨٠ شخصاً على هيئة مدرجات ،كما يحتوي على قاعة خاصة للماجستير ، ورابعة للتعليم والتدريب التنفيذي وهذه الخدمة لا تتوافر في المبنى الأكاديمي الحالي الذي يحتوي على قاعات دراسية ومختبرات الخ.

س : هل تطورت هيئة التدريس مع التوسعات التي طرأت على الجامعة ؟.

ج: لقد وصل أعضاء هيئة التدريس إلى ٥٢ مدرساً ، وكلهم يعملون حسب نظام التفرغ الكامل ، وليس بينهم من يعمل بنظام الدوام الجزئي منهم من الجنسيات البحرينية والعربية والكندية والبريطانية والأسترالية، وتطرأ زيادة على هيئة التدريس في كل سنة مع تزايد أعداد الطلبة .

وقال ، ولا تنس أن الكلية كانت قد بدأت بخمسة مدرسين فقط.

س: أرى أن الأسم يتراوح بين الكلية الجامعية ، والجامعة ،، لماذا؟.

ج: كانت كلية جامعية عندما كانت كلية واحدة ، والآن أصبح بها ٣ كليات جامعية والبقية تأتي تباعاً ، ولذا فإن الواقع الفعلي إنها جامعة، وإن كانت التمسية الرسمية لا تزال (كلية البحرين الجامعية) .

س: وأين تقف كلية البحرين الجامعية الآن ؟.

ج : تقف في مكان شديد التمييز بين الجامعات الخاصة على أرض البحرين ، فهي الجامعة الوحيدة غير الربحية ، وبكل فخر ليس هذا فقط على مستوى البحرين منطقة الخليج بأكملها .

س: كيف تكون غير ربحية وهي جامعة خاصة ؟.

ج: لأنها اختارت أن تكون كذلك ومن السهل علينا تنفيذ هذا الاختيار لأنها قد تأسست كحلم راود شخص واحد التزم بخدمة وطنة ومجتمعه ، وأنا أتقاضى منها راتباً كغيري ولا أحصل منها على ربح ، وما تحققه من دخل سنوي ينفق على التوسعات والتطوير ، أنا أعتبرها رسالة في خدمة العلم والوطن ، ثم قال الدكتور الشيخ خالد : وهل توجد جامعة خاصة أو حكومة توزع ١٠٠ جهاز كمبيوتر على الطلاب مجاناً بلغت تكاليفها ٦٠ ألف دينار ؟ وتخصص الجامعة أيضاً ١٥ منحة سنوياً للطلبة المستجدين ، وقد وصل عدد الحاصلين على منح دراسية حتى الآن ٤٠ منحة

والحاصلون عليها كلهم من أبناء البحرين ، كما تخصص منحتين على نفقة كلية البحرين الجامعية لدراسة الطب في جامعة الخليج العربي وجامعة البحرين الطبية ، هذا إضافة إلى الدعم الذي نقدمه للطلاب المسجلين في جامعة البحرين .

ويواصل الدكتور الشيخ خالد : كل ذلك تدفعنا إليه المسئولية الاجتماعية نحو الوطن والمواطنين ، فهذه الجامعة هي جامعة وطنية قلباً وقالباً ، رغم أن الكثيرين يعتبرونها جامعة أجنبية .

وقال : الحقيقة أن تربطنا بالخارج اتفاقيات تعاون ، فهناك اتفاقية مع جامعة ماك ماستر الكندية ، ثم الجامعة الأميركية في بيروت مكتب البرامج الخارجية الإقليمية .

س: وماذا يفيد الآن الارتباط بالجامعات العالمية ؟.

ج: هذا الارتباط يعزز موقع الجامعة ويجعلها جزءاً من شبكة تضم الجامعات العالمية ، ويعتبر الخريج حاصلاً على شهادة عالمية معترف بها في كل العالم كما يسهم في ذلك التطور العلمي والأكاديمي بشكل متواصل ألخ .

س : ما هي آفة الجامعات الخاصة ؟

ج : الآفة الحقيقة هي عدم وجود جهاز إعتماد أكاديمي ، لذا فإن الترخيص لإنشاء جامعات خاصة في البحرين قبل إنشاء هذا الجهاز يشكل خطراً كبيراً على الطالب البحريني إذ أن الطلبة المتخرجين من بعض هذه الجامعات الخاصة المنتشرة في البحرين وغير المعتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم سوف يزيدون من البطالة المقنعة ويؤدون إلى تخريج أصناف المتعلمين.

وأضاف : لذا أرى أن إنشاء جهاز اعتماد أكاديمي على وجه السرعة يشكل مسؤولية وطنية في أعناق القائمين على التعليم العالي في البحرين.

س : وهل هذا ينطبق على كلية البحرين الجامعية ؟.

ج: نحن وفرنا بالجامعة جميع شروط الإعتماد الأكاديمي التي تنطبق على جميع الجامعات والمعترف بها دولياً ، وقال : لذا نحن نرحب بالاعتماد الأكاديمي لأننا نؤمن بأنه يعزز مكانة الجامعة الخاصة .

س : ماذا تقول عن التفكير في تحويل البحرين إلى مركز أقليمي للتعليم العالي .

ج: المقولة بجعل البحرين إقليماً للتعليم العالي يكتنفها الكثير من المحاذير الواجب أخذ الحذر الشديد معها .

لأن من شروط الاعتماد الأكاديمي وجود عدد كاف من الطلبة بالجامعة لذا فإن التهافت على منح أعداد كبيرة من التراخيص لإنشاء جامعات خاصة يسيء إلى سمعة البحرين ، وهذا قد بدأ فعلاً للأسف .

س: ولماذا لم ينشأ مركز الاعتماد الأكاديمي حتى الآن ؟.

ج: لقد صدر قانون التعليم العالي الجديد متضمناً النص على إنشاء هذا المركز ، ولكن للأسف لم نسمع أي خطوة على هذا الطريق ، وكأن مستقبل أبنائنا وبناتنا لا يحظى بالاهتمام الكافي لدى الدولة .

وقال : أنا في الواقع أشعر بشديد القلق على هذه الأعداد المسجلة لدى الجامعات المختلفة في البحرين في غياب اعتماد أكاديمي .

س: ماذا تقول عن موقف الدولة من الجامعات الخاصة بالبحرين؟.

ج: كل ما أتمناه من الدولة أن تخصص ميزانية لدعم الجامعات الوطنية الخاصة كما هو متبع في سلطنة عمان على سبيل المثال ليس الحصر.

وأدعو أيضاً إلى دراسة من قبل إحدى البيوتات الاستشارية الخاصة لدراسة مدى احتياجات البحرين سواء من الجامعات الحكومية والخاصة

معاً ، ودراسة مدى ملائمة الجامعات الخاصة الموجودة للشروط الأكاديمية الدولية .

س: وهل جعل كلية البحرين الجامعية جامعة خاصة غير ربحية نابع من منطلقات شخصية أم أن هناك ما يعينك على ذلك من جهات أخرى أو أشخاص آخرين ؟

ج: هو توجه نابع من أعماقي ، ومن منطلق أن خدم الناس هي واجب وطني بالدرجة الأولى ، وهذا لا يقوى عليه إلا من جعل مرضاة الله عز وجل هي الهدف وهي الغاية ، فنحن لا نحظى بأي نوع من الدعم ، ويمكن لمن يريد أن يراجع حساباتنا في البنوك .

س: وهل لهذه المنطلقات تأثير على رسوم الجامعة ؟.

ج: نعم لها تأثير إيجابي والحمد لله ، فالرسوم التي تتقاضاها هي من أنسب الرسوم التي تتقاضاها الجامعات الخاصة جميعاً في دول مجلس التعاون .

س: متى ستخرج كلية البحرين الجامعية أول دفعة ؟.

ج: في نهاية هذا الشهر ستتخرج دفعة بسيطة من ٢٠ طالباً وطالبة ، وسيقام حفل تخرج كبير في الصيف القادم بإذن الله ليكون ذلك بمثابة أول حفل تخريج رسمي للكلية .

س: ما مدى الإقبال على الالتحاق بالجامعة ؟.

ج: كبير والحمد لله ، ونحن نرفض الكثير من الطلبات لافتقارها إلى المستوى الأكاديمي المطلوب .

وقال : للأسف نلاحظ أن زيادة نسبة الطلبة الخليجيين أكبر من نسبة البحرينيين وهذا مؤشر خطر يجب دراسته من قبل وزارة التربية .

س : ما هي جنسيات الطلبة في كليات الجامعة الآن ؟.

ج: ٦٠ ٪ منهم بحرينيون و٣٥ ٪ من أبناء الخليج و٥٪ جنسيات أخري.

س: وهل مرافق الجامعة مستكملة الآن ؟.

ج : نعم مكتملة ، فيما عدا صالات رياضية وننوي إنشاءها تدريجياً.

س: ما رأيك في مشروع قرية المعرفة في دبي ؟.

ج: لم يزل هذا المشروع في بداياته ومن الصعب الحكم له أو عليه في هذه الفترة المبكرة .

س: وما تريد أن تقول ؟.

ج: البحرين تعيش اليوم نعماً كثيرة واضحة للعيان ولا يجحدها إلا كل منافق أو صاحب غرض ، ولذا أدعو إخواني المواطنين إلى المحافظة على نعمة الحرية التي نحياها وسط منطقة تعج بالقلاقل والاضطرابات ، والتي لا تنعم حتى بمقدار عشر الحريات الممنوحة للمواطنين في البحرين .

نص قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٤م في شأن معـــاملة مـــواطني دول مـــجلس التـــعـــاون لدول الخليج العربية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في مملكة البحرين والقوانين المعدلة له*

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

بعد الإطلاع على الدستور

وعلى المرســـوم بقـــانون (٢٤) لسنة ١٩٨١م ، بالموافـــقـــة على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وعلى المرسـوم بقانون رقـم (٣) لسنة ١٩٨٣م في شـأن مـعاملة مـواطني دول مـجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في البحرين والقوانين المعدلة له.

وعلى المرسـوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩م بشـأن ممارسـة مـواطني دول مـجلس التـعاون لدول الخليج العربية لتجـارة الجملة في دولة البحرين المعدل بالمرسوم بقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٨م .

وعلى المرسـوم بقـانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٢م بالموافـقـة على الاتفـاقـيـة الاقتصـادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعلى قـرار المجلس الأعلى لدول مـجلس التـعـاون لدول الخليج العربيـة في دورت الثامنة التي عقدت بالرياض سنة ١٩٨٧م .

وعلى قـرار المجلس الأعلى لدول مـجلس التـعـاون لدول الخليج العربيـة في

---

* الجريدة الرسمية لمملكة البحرين ، الصادرة بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٤م ، العدد ٢٦٦٧ .

دورته الحادية والعشرين التي عقدت في المنامة بمملكة البحرين خلال الفترة من ٣٠-٣١ ديسمبر ٢٠٠٠م، وعلى قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت في دولة قطر خلال الفترة من ٢١ - ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢م .

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

مع عدم الاخلال بأي حكم تنص عليه القوانين والأنظمة المعمول بها في مملكة البحرين بشأن ممارسة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأي نشاط اقتصادي في مملكة البحرين ، يسمح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن دون تحديد في المملكة باستثناء الأنشطة الاقتصادية والمهن المنصوص عليها في القائمة المرافقة لهذا القانون .

المادة الثانية

يكون السماح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن المشار إليها في المادة السابقة، وفقاً للضوابط التي أقرها المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثامنة ، والتي تضم المرسوم بقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٨م بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣م في شأن معاملة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في البحرين .

المـادة الثالـثة

على الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفـة

صدر في قصر الرفـاع

بتاريـخ : ٥ ذي القعدة ١٤٢٥هـ

الموافـق : ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤م

مقابلة صحافية مع
معالي السيد نبيل الحمر وزير الإعلام في مملكة البحرين حول نتائج قمة زايد بالمنامة خلال الفترة ٢٠ - ٢١ ديسمبر ٢٠٠٤م لقادة دول مجلس التعاون*

حفلت (قمة زايد) بالمنامة بالمساجلات والمفاجآت ، وفي التجمعات تكثير الإشاعات وتكثر معها الاستنتاجات خصوصاً إذا كانت هذه التجمعات من الإعلاميين والصحفيين الباحثين عن الخبر والحقيقة مما يجعل البحث عن الحقيقة أمراً مشوشاً في هذا الخضم من الإعلاميين، هذا ما حدث في المركز الإعلامي الضخم الذي أقامته وزارة الإعلام البحرينية في قصر المؤتمرات الذي ضم ما يزيد على ثلاثمائة صحفي ومراسل إذاعة وتلفزيون.

وما أن افتتح وزير الإعلام البحريني نبيل الحمر ومعه وكيل الوزارة المساعد لشؤون الإعلام الخارجي الشيخ خليفة بن عبد الله آل خليفة المركز بوجود حشد كبير من الإعلاميين وبدأت أجهزة الفاكس والكمبيوتر دورتها ، حتى بدأت بورصة الأخبار في تداول أسهمها صعوداً وهبوطاً وراح لكل يلتقط ما يحلو له من معلومات ويحولها إلى أخبار ويحللها على طريقته الخاصة فتصدق حيناً وتخيب أحياناً أخرى خاصة عندا صدر من الرياض بيان عن الديوان الملكي السعودي في الليلة التي سبقت إجتماعات القادة ، بأن الأمير عبد الله ولي العهد والنائب الأول لرئيس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي سيغيب عن القمة ، وأن الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير

---

* مجلة الحوادث اللبنانية الصادرة بتاريخ ٧/ ١/ ٢٠٠٥م ، العدد ٢٥١٤ .

الدفاع سيمثل السعودية في القمة ، هذا النبأ فاجأ الكثيرين في المركز ولكنه لم يفاجئ البعض.

وتكهربت أجواء المركز ونشطت التكهنات والإشاعات ، منها أن المؤتمر لن يكمل جلساته ، ومنها أن التوتر بلغ ذروته بين القادة وأن صوتهم سمع إلى خارج قاعة الاجتماعات وأن الأمير سلطان غادر القمة بعد أن طرق بقبضة يده على الطاولة غضباً وغيره من الكلام المشوش .

وقد توجهت(الحوادث مباشرة) إلى مكتب وزير الإعلام البحريني نبيل الحمر لتقف منه على الصورة الحقيقة وعن صحة ما قيل في المركز .

س: هل ضايقتكم أجواء الاستنتاجات والاجتهادات في المركز الإعلامي من هذا الحشد الكبير من الإعلاميين ؟.

ج: نحن في صورة هذه الأجواء ونحن لم نتضايق أبداً فأنا صحفي في الأصل كما تعلم قبل أن أكون وزير للإعلام ، وفي بلد يقدر مدى أهمية الأحداث الجارية على جميع المستويات سواء في مجلس التعاون العربي أو المستوى الدولي وتداعيات الأحداث الجارية في منطقتنا العربية ، لذا فأنا شخصياً أود أن يجد كل إعلامي وصحفي إجابة على ما يتردد من أسئلة بداخله وكما تعلم فالبحرين ليس لديها ما تخفيه عن الإعلام وإذا كان هناك ما تود معرفته فلن نحجبه وهذا مبدأ بحريني .

س: هل لك أن توضح لنا حقيقة ما حدث داخل اجتماع القادة وهل فعلاً إنفعل الأمير سلطان بن عبد العزيز لدرجة وصلت لدق الطاولة بقبضة يديه؟.

ج: هذا لم يحدث فالأمير سلطان أمير مهذب جداً ومن يعرفه عن قرب يستهجن هذا الكلام ويستغربه فهو كلام غير مسؤول . أكرر بأن هذا لم

يحدث أبداً ففي أشد حالات الخلاف بين قطر والمملكة العربية السعودية لم يبدر من الطرفين أي كلمة جارحة لبعضها لبعض ولم يحث أن إنفعل أحدهما وهذه حقيقة معروفة ونحن في المنطقة نحمل لبعضنا البعض قدراً كبيراً من الاعتراف بالمقامات ، لقد حصل خلاف بين البحرين وبين قطر وصل ذروته لم تبدأ كلمة واحدة تجرح مشاعر الآخر فهذه أمور يجب أن يعترف بها الجميع فكيف يمكن أن يقال أن الأمير سلطان تصرف مثل هذا التصرف ؟ هذا أمر غير صحيح أبداً .

س: ردت بعض أجهزة الإعلام بأن اتفاقية التجارة الحرة التي وقعتها مملكة البحرين مع الولايات المتحدة الأميركية مقدماً لعزل المملكة العربية السعودية عن محيطها الخليجي لا سيما وأن الدول الخليجية الأخرى ستحذو حذو مملكة البحرين .

ج: أود أن أؤكد أنه لا يوجد عاقل واحد في هذه المنطقة يفكر بالإساءة إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة حيث مصيرنا جميعاً مرتبط بمصير هذه الدولة الكبرى ولم يفكر عاقل واحد في هذه المنطقة أيضاً تقويض ما تم إنجازه على مدى ربع قرن من الزمن هي عمر مجلس التعاون الخليجي وما تم إنجازه غير خاف على أحد من كافة المستويات الشعبية والرسمية والسياسية والاقتصادية ، والثقافية والرياضية ، إذا راحت السعودية رحنا كلنا فالسعودية هي صمام الأمان لهذه المنطقة الحيوية .

س : تردّد أيضاً بأنه ربما قامت المملكة العربية السعودية بإعادة وضع الحواجز الجمركية على الواردات الأميركية لدول مجلس التعاون الخليجي ؟.

ج: لا أعتقد أن هذا الأمر سيحصل. وعاد الوزير يؤكد على المحبة التي

تربط حكام وشعوب المنطقة جبلوا على المحبة والتعاطف وهذا أمر جلي للجميع . صحيح قد يكون هناك خلاف في وجهات النظر وهذا أمر طبيعي ، ولكن هذا خلاف لا يصل لدرجة القطيعة وهذا أمر لا يحتاج إلى تفسير كبير.

وأضاف وزير الإعلام البحريني : أعود لأؤكد ، لقد حصل خلاف بين البحرين وقطر في الماضي لم تبدر من الطرفين كلمة واحدة تحمل في مضمونها العداوة أو التلويح بالقطيعة أو الإنسحاب من مجلس التعاون فهناك قدر كبير من الإحترام بين قادة المنطقة ، فهمها قيل علينا من بعيد أو قريب فلا نتخلى عن مبادئنا وعقيدتنا وإيماننا بعروبتنا فالملكة العربية السعودية دولة مؤسسات لا تتصرف من منطلق شخصي أو فردي فهذه الدولة لها وزنها في المحافل الدولية وهي تتصرف من هذا المنطلق.

وقبل أن يختم كلمه الوزير قال : قريباً ستسمع أخباراً جيدة جداً ..

وسألته مثل ماذا .

(للسعودية ولقائه الأمير عبد الله).

بعد هذه الدردشة السريعة المرتجلة سألت الوزير الشاب : **هل هذا الكلام للنشر ؟** إبتسم الوزير وقال: طبعاً للنشر.

نص الاتفاقية المبرمة بشأن النقل الجوي بين حكومتي مملكة البحرين والجمهورية الفرنسية بشأن تعديل وإستكمال أحكام الإتفاق الموقع بتاريخ ٣ يوليو ١٩٩٥م*

إن حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية الفرنسية ، رغبةً منهما في تعديل واستكمال أحكام الاتفاق الموقع بتاريخ ٣ يوليو ١٩٩٥م بين حكومتيهما بشأن النقل الجوي ، قد اتفقنا على ما يلي :

المادة (١)

كل إشارة وردت بالاتفاق بشأن دولة البحرين (يجب أن تقرأ) (مملكة البحرين) .

المادة (٢)

تستبدل الفقرة (ب) من المادة (١) في الاتفاق (التعاريف) لتقرأ حسب النص التالي :

(ب) يقصد بمصطلح (سلطات الطيران) بالنسبة لحكومة مملكة البحرين (وزارة المواصلات ممثلة في شؤون الطيران المدني) ، وبالنسبة لفرنسا (المديرية العامة للطيران المدني)، أو في كلتا الحالتين أي هيئة أخرى أو شخص مخول للقيام بالمهام التي تمارس حالياً من قبل السلطات المذكورة.

المادة (٣)

تستبدل المادة (٤) من الاتفاق (تعيين مؤسسات النقل الجوي) لتقرأ حسب النص التالي :

---

* جريدة الرسمية ، مملكة البحرين ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٦م ، العدد ٢٦٧٤ .

مادة (٤)

(تعيين مؤسسات النقل الجوي)

لكل طرف الحق في تعيين مؤسسات نقل جوي لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة بملحق (١) ، وله الحق أن يسحب أو يعدل مثل هذه التعيينات ، كما يجب أن تقدم هذه التعيينات خطياً إلى الطرف المتعاقد الآخر عبر القنوات الدبلوماسية عند استلام هذا التعيين ، وكذلك الطلبات المقدمة من مؤسسة النقل الجوي المعينة وفق الصيغة المحددة للحصول على تراخيص التشغيل أو التصاريح المناسبة لتلك المؤسسات في غضون أقل فترة إجرائية ممكنة في الحالات التالية :

١ ـ في حالة تعيين مؤسسة نقل جوي من قبل مملكة البحرين :

أ- يجب أن تكون قد أنشئت في إقليم مملكة البحرين ورخصت للعمل بموجب أحكام قانون مملكة البحرين .

ب- يجب أن تكون السيطرة التنظيمية الفعلية على مؤسسة النقل الجوي بيد مملكة البحرين .

٢ ـ في حالة تعيين مؤسسة نقل جوي من قبل الجمهورية الفرنسية :

أ- يجب أن تكون قد أنشئت في إقليم الجمهورية الفرنسية ، وأنشئت بموجب معاهدة تأسيس المجموعة الأوروبية ، وحصلت على ترخيص التشغيل طبقاً لقانون المجموعة الأوروبية .

ب- يجب أن تظل ممارسة السيطرة التنظيمية الفعلية عليها باقية بيد الدولة العضو بالمجموعة الأوروبية ، والمسئولة عن إصدار شهادة المستثمر الجوي ، كما يجب تعريف سلطات الطيران المختصة بوضوح تام أثناء التعيين .

٣ ـ يجب أن تكون مؤسسة النقل الجوي المعنية مستوفية للشروط المنصوص عليها بالقوانين والأنظمة الموضوعة اعتيادياً من قبل هذا الطرف المتعاقد المختص بالنظر في طلب أو طلبات تشغيل الخدمات الجوية الدولية.

المـــادة (٤)

تستبدل الفقرة (١) من المادة (٥) في الاتفاق (إلغاء أو وقف أو تجديد رخصة التشغيل) لتقرأ كالتالي :

١ـ يحق لأي من الطرفين إلغاء أو وقف أو تجديد رخصة التشغيل أو التصاريح الفنية الصادرة لمؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل الطرف الآخر في ي حالة من الحالات التالية :

١ ـ في حالة تعيين مؤسسة نقل جوي من قبل مملكة البحرين :

أ ـ إذا ما تم التيقن بأن مؤسسة النقل الجوي لم تنشأ في إقليم مملكة البحرين أو غير مرخصة للعمل طبقاً لأحكام قانون مملكة البحرين .

ب ـ إن السيطرة التنظيمية الفعلية على مؤسسة النقل الجوي لم تظل بيد مملكة البحرين .

٢ ـ في حالة تعيين مؤسسة نقل جوي من قبل الجمهورية الفرنسية :

أ ـ إذا ما تم التيقن بأن مؤسسة النقل الجوي لم تنشأ في إقليم الجمهورية الفرنسية بموجب أحكام معاهدة تأسيس المجموعة الأوروبية أو لم تحوز على ترخيص التشغيل طبقاً للقوانين المعمول بها لدى المجموعة الأوروبي .

ب ـ إن ممارسة السيطرة التنظيمية الفعلية على مؤسسة النقل الجوي ليست بيد الدولة العضو بالمجموعة الأوروبية والمسئولة عن إصدار

شهادة المستثمر الجوي ، أو أن سلطة الطيران المختصة لم يتم تعريفها بوضوح أثناء التعيين .

٣ـ أو أن تلك المؤسسة الجوية قد أخفقت في الالتزام بالقوانين والأنظمة المشار إليها في المادة (١٣) (تطبيق القوانين والأنظمة) من الاتفاق .

المادة (٥)

تضاف مادتان جديدتان على الاتفاق حسب التسلسل التالي :

مادة (٩ مكرر)

(الرمز المشترك)

١ ـ عند تشغيل أو تقديم الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة، فإنه بإمكان أي مؤسسة نقل جوي معينة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين الدخول في ترتيبات رموز الرحلات المشتركة مع :

- مؤسسة أو مؤسسات نقل جوي تابعة لأي من الطرفين المتعاقدين.
- مؤسسة أو مؤسسات نقل جوي تابعة لطرف ثالث شريطة موافقة الطرف الثالث أو السماح بترتيبات مماثلة بين مؤسسات النقل الجوي للطرف المتعاقد الآخر ومؤسسات نقل جوي أخرى لتقديم خدماتها من وإلى أو عبر إقليمه .

شريطة أن تحوز كل مؤسسات النقل الجوي التي تدخل في مثل هذه الترتيبات على التراخيص اللازمة ، وأن تتوافق مع المتطلبات المعتادة لتنفيذ هذه الترتيبات .

٢ ـ يتعين على أي مؤسسة نقل جوي ، تكون طرفاً في ترتيبات الرمز المشترك طبقاً لهذه الفقرة ، فيما يتعلق بأي تذاكر مباعة من قبلها أن توضح للمشتري في وقت البيع أسم مؤسسة النقل الجوي التي ستقوم بتشغيل

أي مقطع من الرحلة الخاضعة لخدمة الرمز المشترك ، وأن توضح له كذلك أياً من المؤسسات الجوية التي سيكون له علاقة تعاقدية معها حسب تلك الترتيبات .

مادة (١٠ مكرر)

(السلامة الجوية)

١ ـ يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يطلب في أي وقت إجراء مشاورات حول معايير السلامة الجوية في أي مجال يتعلق بالطائرات ، وأطقمها أو عمليات التشغيل المعمول بها من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ويجب عقد المشاورات خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب .

٢ ـ إذا تبين لأي طرف متعاقد بعد إجراء مثل هذه المشاورات بأن الطرف الآخر لا يطبق ولا ينفذ بفاعلية الحد الأدنى لمعايير السلامة الجوية المعمول بها في حينه وفي أي مجال وفق المعاهدة ، فعلى الطرف المتعاقد الأول إخطار الطرف المتعاقد الآخر بالنتائج التي توصل إليها والخطوات الضرورية التي يلزم اتخاذها لتتماشى مع الحد الأدنى لتلك المعايير ، وبضرورة اتخاذ الطرف المتعاقد الآخر الإجراءات التصحيحية اللازمة ويعتبر إخفاق الطرف الآخر في اتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة خلال فترة (١٥) يوماً ، أو أي فترة أطول يتفق عليها ، سبباً لتطبيق أحكام المادة (٥) من الاتفاق .

٣ ـ على الرغم من الالتزامات الواردة في المادة (٣٣) من المعاهدة ، فإنه من المتفق عليه أن يجوز إخضاع أي طائرة يتم تشغيلها من قبل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين لتشغيل الخدمات من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، لفحص (داخلي وخارجي) من قبل مندوبين مفوضين من قبل الطرف المتعاقد الآخر أثناء تواجدها في إقليمه

للتأكد من صلاحية الشهادات والتراخيص الخاصة بها وبأطقمها ، وللتأكد من صلاحية الحالة العامة للطائرة ومعداتها (والذي يشار إليه في هذه المادة (بالفحص الميداني للطائرة) شريطة ألا يتسبب ذلك في حدوث أي تأخير لا مبرر له .

٤ - إذا أدى الفحص أو الفحوصات الميدانية المشار إليها أعلاه إلى الإستنتاجات التالية :

أ - إن الطائرة أو تشغيلها لا يتفقان بشكل يدعو للقلق الجدي مع مستويات الحد الأدنى لمعايير السلامة الجوية النافذة في حينه وفقاً للمعاهدة .

ب - إفتقار التطبيق والإدارة الفعالة بشكل يدعو للقلق الجدي لمتطلبات الصيانة وإدارة معايير السلامة النافذة في حينه وفقاً للمعاهدة .

فإنه يحق للطرف المتعاقد الذي يجري الفحص ، وفقاً للأغراض التي نصت عليها المادة (٣٣) من المعاهدة ، الاستنتاج بأن المتطلبات التي بموجبها أصدرت الشهادات أو الرخص الخاصة بالطائرة ، أو تلك التي اعتبرت أنها سارية ، أو أن المتطلبات التي تم بموجبها تشغيل الطائرة لا تتساوى أو لا تفوق الحد الأدنى للمعايير القياسية المعمول بها وفق المعاهدة.

٥ - في حالة رفض ممثلي مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين إجراء الفحص الميداني على الطائرات التي تشغلها تلك المؤسسات طبقاً للفقرة (٣) أعلاه ، فإنه يحق للطرف المتعاقد الآخر أن يستنتج بأن القلق الجدي المشار إليها في هذه الفقرة .

٦ - يحتفظ كل طرف متعاقد بالحق في إيقاف أو تعديل ترخيص التشغيل الصادر لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف

المتعاقد الآخر فوراً في حالة استنتاج الطرف المتعاقد الأول بأن اتخاذ إجراءات عاجلة ضروري لسلامة عمليات مؤسسة النقل الجوي ، سواء كان ذلك نتيجة الفحص الميداني أو بسبب المشاورات أو خلافه .

٧ - أي إجراء يتخذ من قبل أحد الطرفين المتعاقدين طبقاً للفقرتين (٢) أو (٦) أعلاه يجب ألا يستمر العمل به في حالة انتهاء الأسباب التي أدت إلى اتخاذه .

٨ - يجب أن يعترف الطرف المتعاقد بسريان مفعول شهادات الجدارة الجوية ، وشهادات الأهلية والرخص الصادرة أو المعتمدة من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، والتي لا تزال سارية المفعول بغرض تشغيل الطرق والخدمات المنصوص عليها بالاتفاق شريطة أن تكون متطلبات مثل هذه الشهادات والرخص الصادرة أو المعتمدة تساوي أو تفوق الحد الأدنى للمعايير الموضوعة أو التي يمكن أن توضع طبقاً للمعاهدة .

٩ - يحتفظ كل طرف متعاقد بحقه في رفض الاعتراف بسريان مفعول شهادات الأهلية والرخص الممنوحة لرعاياه والمعتمدة من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، أو من قبل الدولة الأخرى لغرض الطيران فوق إقليمه .

المادة (٦)

يعدل ملحق جدول الطرق الجوية في الاتفاق حسب جدول الطرق المرفق بهذا البروتوكول .

المادة (٧)

(الدخول حيز النفاذ)

يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ في اليوم الأول من الشهر الثاني من تاريخ إخطار الطرف المتعاقد الأخير باستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لدخوله حيز النفاذ .

وإثباتاً لذلك ، فإن المندوبان المفوضان أدناه من حكومتيهما المعنيتين قد وقعا على هذا البروتوكول .

حرر في باريس بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠٤م من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ، وكلا النصين متساويين في الحجية ، ويحتفظ كل طرف بنسخة من النصين .

عن حكومة مملكة البحرين	عن حكومة الجمهورية الفرنسية
علي بن خليفة آل خليفة	دومينيك بوسرو
وزير المواصلات	وزير الدولة للنقل ولشئون البحر

نص الحوار الذي أجراه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين بمناسبة لقائه مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية الصحفيين الجديدة *

أكد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية ، وقال أن البحرين بفضل الله وبتوافق شعبها هي أسرة واحدة محصنة . وأضاف جلالته قائلاً : ليس لدينا اختلاف في مسألة الرؤية ، لدينا أهداف يجب أن تنجز ويجب أن تتحقق.

أوضح العاهل المفدى إن ما جرى في البحرين من إصلاحات وديمقراطية ينبع من الداخل ولم يأت من فكر دخيل وعكس طموحات وآمال شعب البحرين. وشدد جلالة الملك على تعزيز الحريات العامة وحرية التعبير وذلك في إطار القانون والنظام والالتزام بالثوابت الوطنية.

وأكد أن الدولة مسئولة عن التربية السليمة للنشء وزرع القيم والمفاهيم الوطنية فيهم . كما أكد جلالته أن مسألة الولاء للوطن يجب أن تكون في الأولوية ومصدر فخر واعتزاز للمواطن ، أن يقف تحت علم بلاده ويرفعه عالياً في كل الكون وذلك ما سوف يوصله حتى إلى المريخ بعكس من لا يملك ولاء لوطنه الذي لن يصل إلى شيء . وشدد جلالته على أنه لا توجد حدود للحرية ولكن هذه الحرية يجب أن تكون منطلقاتها وطنية وقال : نحن نشجع على ممارسة الحرية والديمقراطية في إطار القانون والنظام بل ونكفل شخصياً حرية الكلمة والتعبير.

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية بتاريخ ٨/٣/٢٠٠٥م ، العدد ٩٨٤٦ .

دور الصحافة البحرينية

وأكد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى أن الشعب يجب أن يطلع على حقائق الأمور مشيراً جلالته إلى أن طمس المشاكل والحقائق يزيد من المشاكل ويعقد الأمور .

ونوه جلالة الملك المفدى بالدور الذي تلعبه الصحافة في البحرين في هذا المجال مؤكداً أن الكلمة الصادقة المسئولة هي مفتاح حل كل مشاكل المجتمع من خلال الحوار الحر الذي لا ينحاز إلا إلى الحقيقة وحدها دعماً لمنطق الأسرة الواحدة .

وقال جلالته في لقائه أمس مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية الصحفيين الجديد : أن الصحافة في البحرين تعيش أجمل أيام حرية الممارسة الصحفية . وطالب الجمعية بالعمل على رفع مستوى المهنة باستخدام التقنيات الحديثة وإشاعة الثقافة العامة لدى المواطنين والتعريف بالدور الذي يجب أن تقوم به الصحافة في الدولة كسلطة رابعة.

وطالب جلالته أعضاء مجلس إدارة الجمعية بالعمل على رفع المستوى الفني والمهني للصحافة باستمرار من خلال التثقيف والتدريب والالتزام بالكلمة الصادقة التي لا تنحاز إلا للحقيقة وحدها.

وقال الملك المفدى : إن دور الصحافة هو تسليط الضوء على المشاكل والعمل على حلها دون تركها تتراكم لأن أي مشكلة لابد من حل لها إذا ما نوقشت ووضعت تحت مجهر الضوء الصحفي ولن يتم ذلك إلا إذا اطلعت الصحافة الناس على كل المشاكل وذلك ضمن استراتيجية وهدف منشود يدور حول محور أساسي هو الأسرة الواحدة والابتعاد عن إثارة الصراعات أو المراهنة عليها أو استثمارها ، والاهتمام بالقضايا الأساسية للناس ورفع مستوى المعيشة للإنسان البحريني بما يحقق الخير لشعب البحرين .

ووجه الملك الصحافة إلى أهمية الالتزام باستراتيجية تعتمد على مبادىء الميثاق والدستور بما يساعد على تحقيق الأهداف التي تطرح في المجتمع بالآليات المناسبة التزاماً بمنطق الوسطية والاعتدال ، مشيراً جلالته إلى إستضافة المملكة لمنتدى الفكر العربي الذي طرح شعار الوسطية كمنهج بين التطبيق والتنظير . وقال أن الوسطية هي منهج وأسلوب وموقف يجعل الناس يتحدثون بلغة واحدة للوصول إلى العالمية والبحرين مثل للعالم على منطق الوسطية والاعتدال ، وقال جلالته أن هذا النهج الذي انتهجته البحرين جعل المملكة محل تقدير عالمي لتصبح ضمن نادي الثمانية الكبار (١٨) بسبب ما تعيشه من إصلاحات جادة وحقيقية وصادقة جعلت العالم يراهن على مصداقيتنا .

وقال أن المستشار الألماني جيرهارد شرويدر أبدى إعجابه بالبحرين في نهجها المعتدل على مستوى العالم .

وعبر جلالة الملك عن تصوره لدور الصحافة في المجتمع كسلطة تأتي ضمن سلطات المجتمع وهي السلطات التشريعية والقضائية مطالباً الصحافة أن تلعب دورها في خدمة المجتمع وبناء الوطن والابتعاد عن المسائل الشخصية والتركيز على إيجابيات المسيرة الإصلاحية والعمل على صياغة العقل الإنساني ، وبهذه الآليات جميعها تكتسب الصحافة دائماً مصداقيتها تجاه القارىء . وحدد جلالة الملك مهمات المرحلة في وجود استراتيجية إعلامية في إطار الوحدة الوطنية من أجل تأكيد مسيرتنا نحو وصول البحرين والمواطنين فيها إلى تحقيق ما نصبوا إليه من حياة حرة كريمة .

الإصلاحات في البحرين

وأكد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين ثقته في شعب البحرين . وقال : إن الإصلاحات التي شهدتها البلاد انبثقت

من الداخل ومن قلب مواطن بحريني مخلص لأرضه أدرك حجم المسئولية الملقاة على عاتقه تجاه أبناء وطنه الذين عايشهم قلباً وقالباً، منخرطاً معهم منذ صغره في المدرسة وفي الملعب وفي الحي واقفاً على همومهم ومشاركاً لهم في أحلامهم ، موضحاً أن الفرصة جاءت ليمد يده لأبناء شعبه مانحاً إياهم الثقة في صنع غد أجمل ومشرق للبحرين ، وان الرهان على أبناء هذه الأرض الطيبة لم يسفر إلا عن تأكيد أن الإنسان البحريني هو صانع مستقبله وأنه الشعب المتحضر بكافة أطيافه وتلاوينه القادر على تحويل الحلم والطموح إلى حقيقة . وأشار جلالة الملك إلى أنه من حسن حظ البحرين تكاتف شعبها في إطار منظومة الأسرة الواحدة المتلاحمة ، وأنها خطت خطوة جريئة وشجاعة نحو تغيير الواقع ، فجاء القرار حاسماً لتدشين مرحلة جديدة حظيت بالتوافق الشعبي وبوضوح الرؤية لتحقيق ما فيه خير للوطن من أمور نص عليها ميثاق العمل الوطني والدستور ، ومن خلال الآليات الواضحة والمناسبة .

وأكد الملك ضرورة العمل لتقوية وتعزيز عرى الوحدة الوطنية ، التي تضعفها التجاوزات للقوانين باختلاف تلاوينها وأشكالها ، موضحاً أن كل مواطن لو التزم بدوره الوطني ونأى بنفسه عن الانخراط في أي توجه لا تتحقق منه فائدة ومصلحة للوطن فان هذه التجاوزات ستمضي في طريقها بلا رجعة ، وستسود دولة المؤسسات والقانون في إطارها الصحيح الذي تتطلبه المرحلة الراهنة من الإصلاحات . وأوضح جلالة الملك أن حرية التعبير والصحافة تحتم اطلاع المواطن على الحقيقة ولا شيء غيرها ، في حين أن الصحافة تضع على عاتقها مسئولية التمثل بالمصداقية والوضوح حتى تجسد بالفعل الوصف الذي يطلق عليها كسلطة رابعة لها دورها الهام في بناء المجتمع ، مشيراً إلى أن التركيز في أية موضوعات يفرض منح جميع الأطراف فرصة الحديث وإبداء وجهات النظر المختلفة والمتباينة ، وهو الأمر

المنتظر من الصحافة التي تلعب دورها بطريقة سليمة والمبتعدة عن الانتقائية في الطرح والانتصار لرأي وتوجه معين مع إغفال الجانب الآخر .

ودعا جلالة الملك جمعية الصحفيين إلى تأكيد الرسالة السامية للصحافة من خلال العمل على مراقبة الوضع المحلي بعيون وطنية مسئولة، باحثة عن مواضع الخلل والتجاوزات ، لتسهم في طرحها وتقديم الحلول لها مع توعية الرأي العام حيالها ، وأنها بذلك تكون مكملة لدور الأجهزة المعنية بالمراقبة والتصحيح على رأسها البرلمان الذي يضطلع بمهمة تصحيح الأوضاع والعمل على تحقيق تطلعات المواطنين.

وأشار جلالة الملك إلى أن المجتمع البحريني في ظل الانعكاسات الايجابية التي حققتها مرحلة الإصلاحات الشاملة يمضي بثبات ليصل إلى مرحلة مميزة في التكاملية ، وهو أمر يشهد به الخارج قبل الداخل ، إذ تم تأكيد الوسطية التي تعيش فيها البحرين ، والمشهد الجميل المتمثل باندماج الشرائح المجتمعية جميعها في بوتقة وطنية واحدة في إطار إصلاحات جادة وحقيقية وصادقة ، وهي الأرضية التي مهدت للتميز في العديد من المجالات الداخلية الهادفة لتحقيق المزيد من الرخاء والعيش الكريم للمواطنين .

وفي هذا الإطار أكد جلالته أن البحرين تفخر بكونها حققت تقدماً في العديد من الجوانب على مجتمعات متطورة ولها باع في الحياة الديمقراطية، وهذا يتمثل من خلال نسبة الجريمة التي تعتبر البحرين صاحبة أقل نسبة فيها ، وهذا يساق أيضاً على الجرائم المتعلقة بالجوانب الأخلاقية ، وغير ذلك من التطورات التي جاءت لتعزز الجانب الأمني للشعب البحريني ولتمنح المواطن ميزة العيش في مجتمع آمن مسالم .

وأكد جلالة الملك أهمية العمل لمواكبة العصر والعالم الحديث بتطوراته ، وأن هذا ما يسعى البحرينيون دائماً لتحقيقه ، بأن تكون لديهم الشجاعة

والقدرة ليكونوا جزءاً مؤثراً من العالم ، موضحاً أن نجاح البحرين في تحقيق ذلك كان واضحاً في تقدير القوى العالمية الكبرى لما تشهده بلادنا من تطورات ونقلات نوعية ضخمة ، والأمر الذي دلل على ذلك هو وجود البحرين بين كبريات الدول العظمى من خلال قمة الثماني التي شارك فيها جلالته وكله ثقة بأن شعب البحرين يقف واثقاً وبقوة بعد نجاحه في خوض تحديه الكبير في إطار مشروع الحرية والإصلاح الديمقراطي ، وما كسبناه من إحترام وتقدير من المجتمع العالمي .

المرأة البحرينية

وبمناسبة يوم المرأة العالمي ٨ مارس والذي يصادف اليوم ، نوه جلالته بدور المرأة وقال إن المرأة البحرينية تحظى بمكانة خاصة وأن البحرين سباقة في إعطاء المرأة حقوقها مذكراً أنه في عام ١٩٣٢م كانت للمرأة البحرينية حرية الإنتخابات والتصويت . مؤكداً دور المرأة في المجتمع وكربّة بيت تضطلع بمهمة تخريج أبناء صالحين يخدمون الوطن وهي عاملة نشطة في مجال العمل .

وضرب جلالته مثلاً بنساء كثيرات أصبحن يتقلدن مناصب عالية فهناك السياسية والسفيرة ، مضيفاً : فبعد أن كانت تنافس الرجل في الرياضة ، أصبحت تنافسه في وظائف كانت مقصورة في السابق على الرجل مثل قيادة الطائرات . وحول فرص المرأة في الانتخابات النيابية القادمة قال جلالته : إن النجاحات التي فرضتها المرأة على الرجل في شتى مجالات الحياة تدعمها لأن تحظى بالمنافسة في المعترك السياسي وأن تثبت بأنها جديرة بتفوقها وأن تدخل إلى هذا المعترك باقتدار لأن إنجازاتها على الصعيد العملي دليل على أنها بإمكانها أن تحقق النجاح في المعترك السياسي ٢٠٠٦م .

وقال جلالته : أن منح المرأة امتيازات في المعترك السياسي سيكون

مخالفة دستورية والتمييز هنا قد يضرها وقد لا يصب لمصلحتها. مشدداً على أن الدستور ينص على المساواة بين المرأة والرجل، قائلا: نحن دائما بحاجة إلى وجود المرأة معنا.

وبهذه المناسبة هنأ جلالته الزميلة لميس ضيف بنجاحها في انتخابات جمعية الصحفيين كامرأة وحيدة استطاعت أن تحقق النجاح وتدخل في مجلس الإدارة.

منوهاً بأن أمام التنافس الشريف والحر فإن فرص الفوز مكفولة للجميع.

وأكد جلالته أن ما حققناه جميعاً في ظل مشروعنا الوطني والذي حظي بأغلبية المواطنين، أعطى للمرأة مكاسب يجب أن تسعى للاستحواذ عليها وأن تثبت بأنها محل ثقة وتمتطي ركب التقدم والذي فرضه علينا الواقع العالمي الجديد لتبوء المناصب القيادية.

كما أكد أن هذا الحال لابد أن نسايره حتى لا نتخلف عنه، فنحن نتمتع بالريادة في كل المجالات، ولذا علينا أن نسعى للأفضل ونسير في ركب التقدم والذي ينادي الآن بإطلاق الحرية للمرأة لتبدع وتنتج وتخدم وطنها.

الرؤية وملمح الاقتصاد

وفي الجانب الاقتصادي وعلى صعيد الأفق الاستراتيجي الذي تتجه مملكة البحرين نحو إرساء أهم دعائمه قال جلالة الملك: إن هدفنا تحقيق أعلى معدلات التنمية والارتقاء بالنمو الاقتصادي وتوفير حياة كريمة لكل مواطن ورفع مستوى معيشته وجعله آمناً مطمئناً على حياته ومستقبله ضمن مجتمع يسوده الإخاء والتفاهم وروح الأسرة الواحدة.

ونوه جلالته بأن البحرين حسمت أمرها وأصبحت محصنة بتوافق شعبي ووضوح غير مسبوق في الرؤية حيث لا يوجد لدينا خلاف في هذا الأمر وحيث نمتلك أهدافاً يجب إنجازها على أكمل وجه وفق ما جاء في الميثاق وما أقره الدستور وما يطرح يومياً ضمن حركة المجتمع وآلياته الفاعلة والمناسبة.

وعلى هذا الخط المتدفق دائماً نحو بناء الاستراتيجيات التي تؤهل لهذا الوطن تقدماً وعزة وازدهاراً تلك المصداقية هي التي ستؤدي إلى تحقيق التنوير المطلوب ضمن أفق رؤيوي شفاف تعتمد عليه الصحافة في رسم سياساتها وفي تنفيذ برامجها المرحلية الهادفة حتى نتمكن من الوصول ضمن تلك الرؤية إلى الهدف الأكبر على مستوى الوطن ككل وحتى

«يصبح » الإنسان مطمئناً وأن ينام مطمئناً وأن يصل إلى ما يصبو إليه وفق آليات متفق عليها ومعمول بها ضمن القنوات الشرعية .

وتطرق صاحب الجلالة إلى وضع البحرين الاقتصادي من خلال التحديات التي تحيط بنا وتتمثل في نمو سكاني لافت وفي محدودية رقعة الأرض الأمر الذي يفرض ضرورة مواجهة تلك التحديات بالوعي وتعميق المشاركة في اتخاذ القرار الذي يصب في الصالح العام .

وحتى الدول الكبرى أصبحت تعرف أن هناك رأياً عاماً في البحرين كما أن المشاركين في بناء بلادنا أصبحوا من جميع الفئات والأعمار شيباً وشباباً رجالاً ونساءً فالجميع محميون بهذا التكاتف.

وكشف العاهل عن برنامج تحديثي لمواكبة متغيرات العصر على الصعيد التعليمي من أجل مواجهة هذه التحديات عن طريق توفير أجواء انفتاحية تتسم بالحرية في الممارسة والمشاركة في التعاطي مع الأحداث الكبيرة . واستشهد جلالته بما أعلن عنه صاحب السمو ولي العهد مؤخراً.. إجعلوا طموحاتكم كبيرة لكي تنجزوا شيئاً له قيمة .

وضمن الأفق الرؤيوي لاستراتيجية المملكة حدد جلالته العديد من الملامح التي تعتمد عليها تلك الاستراتيجية في الحكم والإعداد للمستقبل مشيراً إلى ثلاثة قطاعات هي الصحافة والقضاء والقوات المسلحة تماماً مثلما أكد جلالته أن مهنتين لا يمكن التعامل معهما من منطلقات تجارية هما الصحافة والطب .

مقابلة صحافية مع معالي السيد ويليام مونرو سفير الولايات المتحدة الجديد لدى مملكة البحرين حول العلاقات الثنائية بين البلدين وعدد من القضايا الأخرى*

س: تبدو السياسة الأمريكية أحياناً موغلة في الغموض ومربكة حتى للأمريكيين أنفسهم. فعندما كان جون فوستر دالاس وزيراً للخارجية في الخمسينيات كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدبر الانقلاب تلو الآخر للإطاحة بحكومات منتخبة. كانت البداية بمحمّد مصدق، ثم جاء الدور بعد ذلك على أفغانستان عندما أطيح بنظامها الملكي الدستوري سنة ١٩٧٣م. كذلك أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على إغتيال سلفادور اللندي، الذي كان يعتبر أول زعيم تشيلي منتخب، في أمريكا اللاتينية. تجدد تدخل بلادكم في أفغانستان، من خلال دعم المجاهدين سنة ١٩٧٨م الذي سبق الكارثة العراقية. لديكم أيضاً تاريخ حافل في تنصيب الحكومات التابعة في السلطة. لماذا لا توجد استراتيجية أمريكية طويلة المدى؟ فحتى حملة بوش الهادفة إلى ما يسمى إرساء الديمقراطية في العالم قد يغيرها الرئيس الأمريكي القادم؟.

ج: لقد تحدث الرئيس في مناسبات عديدة عن أهمية دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط والعالم. إنه يعتقد أن الحرية حق لكل إنسان وأن الحرية أمل لكل ثقافة. إن هذه السياسة لا تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣١م، العدد ٩٨٦٩.

كذلك دول مجموعة الثماني ودول المنطقة أيضاً. في الجلسة الافتتاحية لمنتدى المستقبل، الذي اختتم أعماله في الرباط يوم ١١ ديسمبر ٢٠٠٤م، طالب المشاركون بخطوات محددة، تهدف إلى تطبيق مختلف الاقتراحات المتعلقة بخلق قدر أكبر من التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية، والفرص التعليمية، في الشرق الأوسط الكبير، والشمال الإفريقي. في إطار الشراكة مع دول مجموعة الثماني، وبلدان الشرق الأوسط الكبير والشمال الإفريقي تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية . في نفس الوقت نحن نقر بأنه لابد لكل إصلاح حقيقي أن ينبع من داخل المجتمع ولا يفرض بالتالي من الخارج .

أنا سعيد جداً، ذلك أن مملكة البحرين قد عرضت استضافة منتدى المستقبل في دورته الثانية في نوفمبر ٢٠٠٥م وذلك بهدف مواصلة هذا الجهد الحيوي .

س : تملك الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً سجلاً حافلاً في التخلي عن أصدقائها، فكل رئيس أمريكي يملك أجندته الخاصة به، الأمر الذي يجعل أي مراقب سياسي يتساءل : هل الرئيس مستقل حقاً في قراراته أم هل هو مجرد نتاج جماعات الضغط (اللوبيات) التي أوصلته إلى البيت الأبيض؟ هل توضع السياسات الأمريكية كي تقدم مصلحة الشعب الأمريكي؟ أم هل تكافئ جماعات الضغوط هذه، بما في ذلك الشركات، مالياً وسياسياً ؟.

ج: لا تملك الولايات المتحدة الأمريكية أي سجل في التخلي عن أصدقائها، علماً أنها ترتبط بعلاقات طويلة الأمد في كل منطقة من العالم. إن أول تعديل للدستور الأمريكي الذي يؤكد الحق في حرية التعبير

والتجمع وجمع العرائض لرد المظالم ، يوفر الأساس القانوني لجماعات الضغط (اللوبي) ، لذلك فإنه يحق لأي مجموعة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تطالب بأن تُسمَع آراؤها من قبل الرأي العام ، والبرلمان والسلطة التنفيذية . هناك اليوم ، مئات ، بل آلاف من اللوبيات والمنظمات في الولايات المتحدة الأمريكية ، علماً أن كلا منها تعمل على تمرير أجندتها الخاصة، في إطار نظامنا الديمقراطي. إن مشاركة الشعب الفعالة في القرارات الحكومية تمثل جوهر ولب الديمقراطية الأمريكية، وكل ديمقراطية.. إن هذا جزء لا يتجزأ من تاريخنا ، وكما قال الرئيس جيمس ماديسون سنة ١٨٢٢م فإن (الحكومة المنتخبة من الشعب التي تفشل في تلمس حاجات الشعب إنما تؤدي إلى مهزلة ، أو تتسبب في كارثة أو الاثنتين معاً) .

س : لماذا تمارس الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن ازدواجية المعايير؟ إذ يقول الرئيس: إنه لا يمكن للديمقراطية الحقيقية أن تقوم في لبنان طالما أنه محتل من قوة أجنبية (في إشارة إلى سوريا) بينما نراه يقيم فرص تجذر الديمقراطية في العراق، في الوقت الذي تظل فيه القوات العسكرية الأمريكية تسيطر على كل شيء ؟ إذا ما أخذنا كل هذا الذي ذكر آنفاً في الاعتبار، فإن الشكوك تظل تحوم حول نزاهة الولايات المتحدة الأمريكية ، فماضيكم لا يبعث على الثقة. هل من تعليق؟.

ج: لقد قال المجتمع الدولي، بما في ذلك روسيا، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية: إنه يتعين على الحكومة السورية أن تنهي احتلالها للبنان الذي دام عقوداً من الزمن. يوم ٣٠ يناير، أجريت في العراق انتخابات حرة ، ذات مصداقية

شرعية، وقد مهدت لصياغة الدستور الذي سيتضمن مبادئ الحرية والنظام الديمقراطي الذي ستقوم عليه الحكومة. لقد تحدى أكثر من ثمانية ملايين عراقي الإرهابيين وذهبوا إلى المراكز الانتخابية وقد شاهد العالم طوابير طويلة من الرجال والنساء، وهم يصوتون في انتخابات حرة ونزيهة، وذلك للمرة الأولى في حياتهم. التأم المجلس الوطني الانتقالي العراقي للمرة الأولى، كما أن الزعماء المنتخبين يتمتعون بتفويض لتمثيل كل الشعب العراقي، علماً أن النواب الجدد يضمون في صفوفهم أكثر من ٨٥ إمرأة. في شهر أكتوبر القادم سيعرض الدستور على الشعب العراقي في استفتاء وطني، كما أن هناك انتخابات أخرى مقررة في شهر ديسمبر القادم لإختيار الحكومة الدستورية الدائمة. وكما قال الرئيس بوش في كلمته الإذاعية الأسبوعية بتاريخ ١٩ مارس، فإن (تقدم العراق نحو الحرية السياسية قد فتح مرحلة جديدة لعملنا هناك.. إن الولايات المتحدة الأمريكية وشركاءها في الائتلاف سيلعبون دوراً داعماً.. في النهاية، سيكون العراقيون قادرين على الدفاع عن بلدهم كما أننا سنساعد هذه الدولة الجديدة (الفخورة) على الدفاع عن حريتها. عندها ستعود قواتنا إلى الديار).

س: خلال الأيام الأولى لاحتلال بغداد، كانت القوات الأمريكية تتفرج فيما كانت المكتبات والمتاحف والمعارض الفنية تنهب، لم يحرك الجيش الأمريكي ساكناً فيما كانت ثروة العراق وثقافته تنهبان. إن مسئوليتكم الأخلاقية كقوة احتلال كانت تحتم عليكم حمايتها. فما الفرق بينكم وبين ما فعله الألمان في أوروبا المحتلة؟.

ج: هناك عوامل عديدة ساهمت في الفوضى في فترة ما بعد تحرير العراق. تشمل هذه العوامل إطلاق سراح عشرات الآلاف من عتاة المجرمين

من السجون العراقية ، من قبل النظام السابق ، قبيل سقوطه ، وما كان يشعر به العديد من العراقيين من نقمة على النظام السابق والمؤسسات التي كانت تمثله، إضافة إلى السرعة الكبيرة التي حققت بها قوات الائتلاف النصر العسكري وتحرير البلاد . لقد وقعت تلك الأحداث قبيل عامين تقريباً ، وقد تحقق تقدم كبير سواء فيما يتعلق بالتطور السياسي في العراق أو بجهود إعادة إعمار البلاد ، فالولايات المتحدة الأمريكية وفرت وحدها أكثر من عشرين مليار دولار في شكل مساعدات على إعادة البناء والإعمار ، فيما تعهدت دول أخرى بتقديم مساعدات تقدر بالمليارات ، لعل الأهم الآن هو أن المجتمع الدولي يواصل دعمه للعراق وهو يتقدم في بناء مجتمع ديمقراطي حر. إن ما أبداه العراقيون من شجاعة في انتخابات ٣٠ يناير ٢٠٠٥م والحوار السياسي القائم على الحلول الوسط ، والاحتواء ولم الشمل ، الذي ميز الفترة منذ الانتخابات ، يعكس تصميم العراقيين على النجاح في هذه الجهود.

س : هل تخشى أن توظف الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب كي تصفي حساباتها القديمة ؟ألن تتسبب هجماتها ضد دول إسلامية أخرى في كارثة ؟.

ج : لست متأكداً من فهمي لما تعنيه بتصفية الحسابات القديمة.. لكن يمكن أن أقول لك : إن المجتمع الدولي قد تجاوب بكل سرعة وإجماع مع التهديد الذي يمثله الإرهاب العالمي ، وهو أمر قلما يحدث على الساحة الدولية . لقد شبه إنتشار الإرهاب بالسرطان ، الذي يستغل مكامن الضعف حيثما وجدت . إن الآباء والأطفال الذين كانوا بكل بساطة يستمتعون بجمال مسرحية شكسبير في الدوحة في الأسبوع الماضي كانوا عرضة للإرهابيين . كيف يمكن لأي منظمة إرهابية أن تبرر مثل هذه العملية ؟لقد

كانت السياسة الأمريكية واضحة منذ البداية حول هذه المسألة.. سوف نستخدم كل الوسائل المتاحة لنا: الدبلوماسية والقانونية والاستخباراتية والمالية والعسكرية، وذلك من أجل دحر الإرهاب العالمي.

س :كيف تبرر الولايات المتحدة الأمريكية الإبقاء على وزير الدفاع دونالد رامسفيلد رغم الانتهاكات الفظيعة التي ثبت ارتكابها في سجن أبو غريب وجوانتنامو ؟.

ج: كما تعلم فقد أجرت قناتا العربية والحرة حواراً مع الرئيس بوش مباشرة عقب فضيحة التعذيب في أبو غريب وقد خاطب العالم العربي قائلاً : إنه يعتبر أن الانتهاكات التي ارتكبت في سجن أبو غريب شنيعة. وكما قال الرئيس فإن ما حدث في أبو غريب لا يمثل الولايات المتحدة الأمريكية ، الدولة (الرؤوفة) ، التي تؤمن بالحرية ، لقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها إلى العراق لنشر الحرية. في النظام الديمقراطي ، لا شيء مثالياً لذلك فإن الأخطاء ترتكب ، لكن في ظل مثل هذا النظام الديمقراطي ، يتم التحقيق في أمر هذه الأخطاء ، ويمثل مرتكبوها للمحاكمة. لقد أصدر الرئيس بوش تعليماته لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد بغية تقصي الحقيقة وكشفها للشعب العراقي والعالم . إن تلك الانتهاكات من فعل قلة ولا تعكس طبيعة الرجال والنساء الذين يخدمون بلادنا .

س: ما مدى ثقتكم بأن الانخراط الامريكي في عملية صنع السلام في الشرق الأوسط سيكون مدعاة للأمل ؟ فالجميع يعلمون أن الولايات المتحدة الامريكية هي التي تحمي إسرائيل مالياً وعسكريا ؟

ج : لقد كان الرئيس بوش أول رئيس أمريكي يقول: إنه يجب أن يكون للفلسطينيين دولتهم الخاصة بهم ، كما نادى مراراً بضرورة البحث عن حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ، ففي شهر أبريل ٢٠٠٤م قال

الرئيس: (أنا أول رئيس يعبر عن رؤيته للدولة الفلسطينية. لم يسبق لأي رئيس آخر أن فعل ذلك. لقد سعدت بما قمت به لأنني أعتقد أن ذلك يمثل أفضل أمل للشعب الفلسطيني وأفضل طريقة لنشر السلام). ستظل الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورها في حث الطرفين على تقديم التضحيات اللازمة، وهي تضحيات تعني أنه يتعين على إسرائيل أن تنسحب من المستوطنات بما يتيح الأراضي اللازمة لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة حقيقية .. يتعين على الفلسطينيين من جانبهم أن يستمروا في العمل على مواصلة المعركة ضد الأعمال الإرهابية في الأراضي ... تتحمل الدول العربية المسئولية بدورها عن العمل معا على مساعدة السلطة الفلسطينية في جهودها الهادفة إلى بناء الهياكل الضرورية لإرساء الديمقراطية.. لقد قال الرئيس في خطابه حول حالة الاتحاد في يناير ٢٠٠٥م : إن السلام في (المتناول) وإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تفعل كل ما في وسعها من أجل دفع عجلة السلام إلى الأمام . تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يريد أن يبني دولة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في كنف السلام والأمن .

س: كيف ترد على القول: إن سفارتكم تتدخل في الشئون السياسية الداخلية في البحرين من خلال احتضان بعض الجمعيات السياسية ؟.

ج : تسعى السفارة إلى إلتقاء ممثلين عن مختلف أطياف المجتمع البحريني. هذه الاتصالات تشمل فيما تشمل منظمات المجتمع المدني ، بما في ذلك الجمعيات السياسية ورجال الصحافة مثل (أخبار الخليج) . إن مبادرة وزارة الخارجية للشراكة في الشرق الأوسط تمثل مبادرة رئاسية تقوم على دعم الجهود الهادفة إلى الإصلاح الاقتصادي والسياسي

والتعليمي في الشرق الأوسط ، وإتاحة الفرص لجميع شعوب المنطقة ، وخاصة منهم النساء والشباب. تهدف هذه المبادرة أيضاً إلى مد الجسور بين رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية وأطراف المجتمع المدني والحكومات العربية والعالمية من أجل وضع سياسات وبرامج تجديدية تدعم جهود الإصلاح في المنطقة . نحن فخورون بشراكتنا مع البحرينيين، وبتعاوننا الوثيق مع القيادة البحرينية حول هذه المبادرات .

س: ما الذي تعتبره أكبر تحد يواجهك كسفير جديد لواشنطون لدى مملكة البحرين؟

ج: أفضل التفكير في الفرص المتاحة بدل التركيز على التحديات. فهذه فرصة عظيمة تتاح للمنطقة. هناك الآن تغيرات تطرأ فيما تتكيف دول المنطقة مع الواقع الجديد وتبحث عن الطرق الكفيلة بتحقيق الانفتاح لأنظمتها السياسية والاقتصادية . إن دورنا يتمثل في رصد وتوفير الفرص والمساعدات اللازمة لهذه الدول ، وشعوبها التي ترغب في ذلك، لقد رحبت الحكومة والعديد من البحرينيين بهذه المساعدة ، وما اتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية إلا خير مثال على ذلك . بتوقيعهما هذه الاتفاقية فإن البلدين قد خلقا الفرصة السانحة لزيادة حجم التجارة والاستثمار في البحرين. أما المثال الثاني فهو يتمثل فيما نقدمه من مساعدات في إطار مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط، ففي إطار هذه المبادرة ، وفرنا الكثير من البرامج مثل البرامج التدريبية لمساعدة البحرينَ على تقوية وتعزيز نظامها القانوني وتطوير مؤسساتها الديمقراطية ، إضافة إلى برامج تدريبية أخرى لصالح سيدات الأعمال البحرينيات وبرامج في فن القيادة لحساب طلاب المدارس الثانوية .

س : لماذا كل هذا التأخير في تطبيق اتفاقية التجارة الحرة ؟كيف تتعاطون مع المخاوف السعودية ؟.

ج: لقد تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبحرين في سبتمبر ٢٠٠٤م وهي مطروحة الآن على الكونجرس الأمريكي للتصديق عليها. هذه هي الاتفاقية الأولى من نوعها التي توقعها الولايات المتحدة الأمريكية مع دولة خليجية، كما أنها الثالثة التي تبرم مع دولة عربية. إنها تشكل خطوة هامة إلى الأمام ، بما يكرس رؤية الرئيس بوش لقيام منطقة للتجارة الحرة في الشرق الأوسط بحلول سنة ٢٠١٣م نتوقع أن يصدق الكونجرس الأمريكي على الاتفاقية كما نأمل أن يعجل البرلمان البحريني بالقيام بذلك أيضاً . فهذه الاتفاقية تمثل فرصة عظيمة لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومملكة البحرين . لقد كانت السياسة الأمريكية تقضي دائماً بالعمل مع أصدقائنا في الشرق الأوسط من أجل تعزيز علاقتنا الاقتصادية والتجارية، في هذا الإطار تتطلع الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً إلى استمرار التواصل مع المملكة العربية السعودية بشأن مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبقية المبادرات الأخرى ، ذات العلاقة بالتجارة والاستثمارات .

س: يعتقد الكثيرون في هذا البلد أن السياسة الأمريكية تشجع على إنكاء الصراعات الطائفية في الخليج فهل تتفق مع هذا الرأي ؟.

ج: أرفض هذا الاعتقاد أن الولايات المتحدة الأمريكية تشجع على إنكاء الصراعات الطائفية فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ترمي إلى نشر القيم الكونية التي يشترك فيها الأمريكيون مع بقية شعوب العالم من حرية، وانعتاق، وديمقراطية وتنمية اقتصادية، وفرص تعليمية. لقد تحدث الرئيس ووزيرة الخارجية تحدثا بكل بلاغة عن نشر هذه القيم في العالم..

فقد قالت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس يوم ٣١ يناير: (يجب أن يكون هناك تغيير في الشرق الأوسط ، تغيير يقوم على القيم الديمقراطية ونشر الحرية.. ففي غياب الكرامة والأمل فيما تحققه الحرية فإننا لن نرى من شيء آخر سوى ما يفرزه اليأس والإرهاب... إنه وقت، يتجسد فيه مرة أخرى مدى الترابط الكامل ما بين القيم والمصالح الأمريكية). إن الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن خلال ما تقدمه من برامج للمساعدات الفنية ، إنما تسعى للعمل مع حكومة الشعب البحريني من أجل رسم مستقبل أفضل .

س:ماذا عن مستقبل العراق ؟ لقد دُمرت البلاد وقتل عشرات الآلاف دون أن يتحقق أي أمن أو إصلاح ، عدا الانتخابات . ما هي بالضبط الرؤية الأمريكية لمستقبل العراق في الوقت الذي لم يتم فيه إعادة بناء أي مدرسة أو مستشفى أو مركز صحي أو طريق ، فكل المال قد أنفق فقط من أجل حماية الأنابيب النفطية ؟.

ج: يحمل الشعب العراقي رؤية ملؤها التفاؤل بمستقبل بلادهم ، فقد أظهر استطلاع للرأي أجري في مطلع هذا الشهر أن أكثر من ٩٠٪ من أولئك الذين شملهم الاستطلاع يحدوهم الأمل في مستقبل أفضل فيما قال نفس العدد من المستجوبين تقريباً إن الحياة في العراق تتحسن بشكل بطيء. بينما أوضح أكثر من ٦٠٪ منهم أن حياتهم باتت اليوم أفضل مما كانت عليه قبل الحرب... هناك من الأسباب القوية ما يدعو فعلاً إلى مثل هذا الاعتقاد... فقد تم حتى الآن إعادة تأهيل أكثر من ثلاثة آلاف مدرسة بالكامل فيما يجري الآن تجديد أكثر من ٨٠٠ مدرسة أخرى ، كذلك تم ترميم ٢٠ مستشفى وقرابة ٢٥٠ مركزا للخدمات الصحية الأولية الأساسية أو يجرى الآن إعادة تأهيلها، كما تم رصف مئات من الكيلومترات من الطرقات . إنتشر استخدام الهاتف النقال والإنترنت بعد أن

كانا شبه معدومين في العراق ما قبل التحرير . لقد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية قرابة أربعة مليارات دولار حتى الآن على مثل هذه المشاريع كما أنها ملتزمة ، الآن بتخصيص أكثر من ١١ مليار دولار لتمويل أكثر من ألفي مشروع يجرى تنفيذها في إطار إعادة الإعمار في هذه المجالات بالذات .

لقد كان الإصلاح السياسي في العراق رائعاً أيضاً ، فقد أظهرت استطلاعات الرأي أن ٧٠٪ من العراقيين يشعرون بأن النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات الأخيرة التي أجريت يوم ٣٠ يناير ٢٠٠٥م قد عكست إرادة الشعب العراقي ، فالأغلبية السياسية المرتبطة بالسكان الشيعة التي أفرزتها تلك الانتخابات قد أظهرت مدى استعدادها لمد يدها إلى كل الجماعات العراقية ، وذلك سعياً إلى عدم إقصاء أي طرف والتوصل إلى بناء إجماع عند تشكيل الحكومة الانتقالية العراقية، التي ستتولى الإشراف على صياغة الدستور العراقي الديمقراطي الجديد . إن عمليات القتل التي تحدث في العراق منذ التحرير مأساوية ، لذلك فقد أصبح العراقيون أنفسهم أكثر معارضة للإرهاب، وذلك في رد فعل منهم على تزايد عمليات القتل الإرهابية. هناك فرصة تاريخية متاحة أمام دول المنطقة لدعم الشعب العراقي في هذه المرحلة الانتقالية ، فعندما يستعيد العراق دوره السياسي والاقتصادي والفكري في المنطقة ، فإنه سيساهم بلا شك في استقرار الشرق الأوسط وأمنه ورخائه وازدهاره .

س : لقد بلغت مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية الحضيض في نظر العرب والعالم الثالث ، بل أنه يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تلوث وتفسد كل شيء تلمسه. لقد كثر الحديث عن استعدادات بوش لتوسيع نطاق (الحرب على الإرهاب) ، فعلى من سيكون الدور في المرة القادمة ؟إيران ؟سوريا ؟.

ج: مثلما سبق لوزيرة الخارجية كونداليزا رايس أن أعلنت لدى زيارتها الأخيرة لأوروبا ، فقد أصبحنا متحدين في جهودنا المتضافرة، مع حلفائنا الأوروبيين، وذلك من أجل التأكد من أن إيران لن تنجح في امتلاك السلاح النووي، لأن ذلك من شأنه أن يزعزع استقرار منطقة الشرق الأوسط المضطربة بطبيعتها.. لقد أمكن لنا حقا خلال الأسابيع القليلة الماضية، تحقيق هدف واضح مشترك، والتوصل كذلك إلى مقاربة مشتركة مع الاتحاد الأوروبي، حتى تدرك إيران بذلك أنها لا تملك من خيار سوى الإيفاء بالتزاماتها الدولية، التي تحتم عليها عدم إنتاج سلاح نووي تحت غطاء الطاقة النووية المدنية.. هناك طريق العمل الدبلوماسي متاح لنا ، لكن الأمر يتوقف حقا على الإيرانيين حتى يفعلوا ما يتعين عليهم فعله. لقد تطرقت إلى مسألة الإحتلال السوري للبنان ، إن الرئيس يقول دائماً: إن خياراته مفتوحة لكننا نعتقد حقا أنه يمكن تسوية مثل هذه القضايا بالسبل الدبلوماسية .

مقابلة صحافية مع معالي
الدكتور فيصل الموسوي رئيس مجلس الشورى البحريني حول الصلاحيات الممنوحة للمجلس والدور الذي يقوم به في العمل التشريعي واحتمالات تطور هذا الدور مستقبلاً *

رغم ما قدمه مجلس الشورى البحريني من مساهمات في العمل النيابي التشريعي إلا أنه لم يكن بعيداً عن سهام المعارضة التي قذفته بكونه معيناً ولا يمثل إرادة شعبية بل يكون ولاؤه لمن أصدر قرار التعيين ، كما انتقدت الجمعيات السياسية المقاطعة للانتخابات الأخيرة مسألة تساوي أعضاء المجلسين ، المعين والمنتخب ، مما يعتبرونه قيداً على الممارسة الديمقراطية وعامل هدم أكثر من كونه إثراء ودعماً للتجربة .

« الوطن العربي » إلتقت رئيس مجلس الشورى المعين الدكتور فيصل الموسوي لتناقشه في الصلاحيات الممنوحة للمجلس والدور الذي يقوم به في العمل التشريعي واحتمالات تطور هذا الدور مستقبلاً أو إلغائه استجابة للأصوات المعارضة التي تطالب بالحل أو تعديل الاختصاصات وتحجيم العضوية بحيث تصبح أقل عدداً من مجلس النواب المنتخب شعبياً .

س : كل من إلتقيت في البحرين يرفضون ما يسمى بالغرفة الثانية في المجلس الوطني على أساس أن الشورى لديه صلاحيات واختصاصات المجلس المنتخب رغم أنه معين بواسطة الحاكم ؟.

ج : في الحقيقة أن هناك وظيفة لمجلس الشورى تختلف وتلتقي مع المجلس

* مجلة الوطن العربي اللبنانية الصادرة بتاريخ ١٥/ ٤/ ٢٠٠٥م، العدد ١٤٦٧ .

النيابي ، ومجلس الشورى له سلطة تشريعية فقط بينما المجلس النيابي له سلطة تشريعية ورقابية ، ومشروعات عندما تحال من الحكومة أو تقترح فإنها تعرض على مجلس النواب أولاً وبعد مراجعتها تأتي إلى مجلس الشورى ، وقد أثبتت التجربة أن البحوث الخاصة بتلك القوانين تكون أعمق في هذا المجلس لتمتعه بالعديد من الأعضاء ذوي الخبرة والكفاءات المهنية ، وعموماً فإن القانون إذا ما بحث في أكثر من جهة يعد إثراء له وبعداً به عن النواقص والعيوب ، ونحن لا نعتبر جهة معطلة لمرور القوانين بل في أحيان كثيرة نوافق مجلس النواب على ما أقر به من قوانين ولكن في أحيان أخرى نضيف إلى هذه القوانين ، وعلى ذلك فليس هناك أي تداخل في عملنا مع المجلس المنتخب وهناك لقاءات مشتركة فيما بيننا كما أن هناك ما يسمى بالمجلس الوطني الذي يعقد إذا ما اختلف المجلسان حول مشروع قانون ، كما أن نظام الغرفتين ليس حكراً على البحرين بل موجود في أكثر من ٧٠ دولة بجميع أنحاء العالم .

س: وهذا جوهر الخلاف مع المعارضة ، ففي رأيهم أن مساواة أعضاء المجلسين المنتخب والمعين عند التصويت على مشاريع القوانين إخلال بالعملية الديمقراطية حيث إن المجلس المنتخب عادة ما يكون في صف الجهة المقدمة لمشروع القانون ؟.

ج: أغلبية الأصوات هي التي تقرر ، بمعنى أن المجلس المعين لا يستطيع بمفرده تمرير القانون ، إضافة إلى ذلك فإن الشورى مكون من شخصيات مهنية واقتصادية تختلف في نظرتها للأمور عما هو موجود في مجلس النواب الذي ينظر أعضاؤه إلى رغبات الشارع بأكثر مما ينظرون للمصلحة الوطنية لأن وراءهم ناخبيهم ولو لم يستمعوا لأصواتهم فربما لا يعاد انتخابهم مرة أخرى ، وفي الحقيقة أن السلطة التنفيذية لم تمل على المجلس المعين أية تعليمات وقد اختلفنا مع الحكومة بالفعل في عدة مشاريع لقوانين

مثل قانون الجمعيات ، كما أن هناك اختلافات عدة فيما بيننا والسلطة التنفيذية فيما يخص قانون الخدمة العامة رغم أن مجلس النواب أقر القانون الذي تقدمت به الحكومة رغم ما به من مخالفات ، أيضاً قانون الصحافة المقترح من مجلس الشورى وهو قانون متحرر كثيراً أكثر من القانون الذي طرحته الحكومة ، نحن إذن لا نخضع لأية جهة وعندما صدر قرار التعيين قيل لنا «عليكم أن تقبلوا فقط ما ترونه صالحاً لهذا الوطن» ، ونحن بالفعل نعمل بهذه الروح . وأعتقد أن وجود مجلس ذي غرفتين قد أثرى الحياة النيابية في المملكة وساعد على خروج قوانين تتمتع بمرونة في التطبيق .

س: ولكن وجوده أيضاً معطل للعمل التشريعي ، فدوائر إتخاذ القرار زادت في حين أن المطلوب اختصارها ؟.

ج: هذا موجود في كل الأنظمة النيابية وخصوصاً في الدول المتقدمة مثل أميركا وبريطانيا والقانون عادة ما تبحثه جهات عدة قبل إصداره ونحن في مجلس الشورى لا نؤخر إصدار رأينا بخصوص ما يعرض علينا من مشاريع قوانين واللجان المتخصصة تكون عادة في اجتماع دائم ، وكثرة عدد الدوائر التي يمر بها مشروع القانون حتى يصدر ، تحمي القانون من أية مخالفات قد توجد به مع الدستور .

س : تاريخياً لجأت البحرين إلى مجلس الشورى المعين كحل مؤقت لمشكلة تعطيل مجلس نيابي منتخب ، لماذا الإصرار على استمراره حالياً بالرغم من عودة المجلس المنتخب ؟.

ج: لأن المجالس المنتخبة عادة ما تهتم بالقضايا الجماهيرية ويحرص أعضاؤها على قواعدهم الانتخابية ولذلك ربما لا يهتمون بالإطار العام للقانون والقرارات التي قد تصدر في غير صالح الوطن ، لكننا في مجلس

الشـورى نمتلك العديد من الخبرات القوية في مختلف التخصصات وحين نناقش أية قضـيـة لا ننظر إليـهـا من منظور ضـيق يتـعلق فـقط بـالقـواعـد الشـعبيـة الانتـخـابية بل نتناوله في إطاره الأعم لننظر ماذا ستـستـفـيد منه المملكة بأكملها وليس قطاع مـعين وتيـار مـحـدد قد يخدم فـئة مـعـينة من المواطنين ، رؤيتنا دائماً مـا تكون أفضل لكوننا متخصصين ولا نخضـع لأية قـيود قد يأخـذهـا عضـو المجلس المنتـخب عند مناقشـتـه للقـضـيـة موضـوع الدراسة .

س: ولماذا يتـسـاوى عـدد الأعـضـاء في الشـورى المعين مـع عـددهـم في المجلس المنتخب ؟.

ج : في بداية التـجـربـة نحن نحـتـاج إلى ذلك ، لكن ليس هذا مـعناه عـدم جـواز تـعـديل النسب مـسـتـقـبـلاً بل من المؤكـد أن ذلك سـيـحـدث ووفـقـاً لمقتضيات الصـالح العام سـيتم تعديل هذا العدد ضمـاناً لنجاح واستمرار التجربة البرلمانية ، لكن النسبة الحالية هي مـا أقره شـعب البحـرين حين تم اسـتـفـتـاؤه على الميـثـاق الوطني فـوافق على وجـود المجلس الوطني ذي الغـرفتين على أن يتم تشكيل واحدة عن طريق التعيين « مـجلس الشـورى » وتضـم خـبـرات وكـفـاءات المملكة، والأخـرى يجـرى تشـكيلهـا من خـلال الانتخابات ، وقد نص الميثاق على تساوي عدد أعضاء الغرفتين .

س : المعارضة تشير إلى أنه تم استفتاء الشعب على مادتين فقط، هما تعديل مـسـمى المملكة وتغـيـيره من إمارة إلى مملكة ، ثم تشكيل المجلس الوطني من غرفتين ، لكنه لم يستفت في تفاصيل أبعد من ذلك ، ولذلك يأتي أعتراضـهم على الدستور الجديد ؟.

ج : الدسـتـور منبثق من الميـثـاق ، والانتـخـابات التي جرت كانت تحمل تصويتاً على الدستور أيضاً ، والمشاركة الشعبية التي بلغت نحو ٣٥٪ في

الانتخابات البرلمانية تعني أن الغالبية توافق على الدستور لأنه تم على أساس الدستور الجديد وكل من دخل الانتخابات ترشحا وتصويتاً فكأنما وافق على الدستور . ومن المعروف أن نسبة الذين يشاركون في أي انتخابات على مستوى العالم لا تتعدى ٦٥٪مما يعني أن نسبة ٥٣٪ الذين شاركوا في انتخابات البرلمان الأخيرة تعتبر نسبة كبيرة .

س : كيف يتم اختيار أعضاء الشورى ، وهل الملك هو صاحب الاختيار فقط؟.

ج : نعم جلالة الملك هو الذي يختار الأعضاء ويصدر قراراً بتعيينهم ، وبالطبع يراعي حينما يختار أن يكون من الذين يستطيعون أن يقدموا خدمات للوطن ، بالإضافة إلى بعض الشروط الأخرى مثل أن يكونوا وزراء سابقين أو خبراء اقتصاد وغير ذلك من الشخصيات العامة المشهود بكفاءتها ، وحالياً يوجد في مجلس الشورى مختلف التخصصات المهنية سواء أطباء أو مهندسون ورجال اقتصاد وصحفيون وأساتذة جامعة وغير ذلك من التخصصات التي نحتاجها عند مناقشة أي مشروع قانون يعرض على المجلس .

س : هل تعتقد أنه من الممكن التفكير في إلغاء مجلس الشورى والاكتفاء بمجلس النواب ؟.

ج : لا أعتقد ذلك بالنسبة للسلطة السيادية في المملكة . وأيضاً بالنسبة لآراء عامة الشعب حيث يثني غالبية البحرينيين على أداء المجلس ويتضح ذلك عند مناقشة أية قضية فالعامة يتابعون بحرص بالغ مناقشات الشورى ويلاحظون ما فيها من عمق وشفافية وبعد عن المصالح والأهواء الشخصية التي قد تقيد النائب المنتخب عند مناقشة لقضايا المملكة ، والمواطنون أنفسهم يقولون إننا قدمنا آراء بناءة فيما يتعلق بالخدمة العامة

وصحة المواطنين وغيرها من قضايا طرحت للمناقشة داخل المجلسين واكتشف المواطن العادي حين متابعته للمناقشات أن أعضاء الشورى أكثر حرصاً على المصلحة العامة وأبعد عن الهوى الانتخابي والمصلحة الشخصية .

س: بالفعل غالبية من إلتقيت بهم غاضبون من مجلس النواب ، يقولون إن أعضاءه لم يقدموا شيئاً؟.

ج: من الخطأ إصدار حكم الآن على عمل المجلس ففترة الممارسة البرلمانية صغيرة نسبياً ولا نستطيع اتهامه بحجم ما حقق ومن الأفضل الانتظار حتى نهاية الدورة البرلمانية على الأقل فالتجربة النيابية ما زالت في بدايتها وغالبية الأعضاء المشكل منهم مجلس النواب ليس لديهم الخبرة التشريعية أو الرقابية المطلوبة ، وأنصح الجميع بالانتظار حتى تتعمق التجربة وتثقل الخبرات البرلمانية فهي لا تأتي إلا بالممارسة العملية وبرلمان البحرين معلق أكثر من ثلاثين عاماً. والملاحظة الأهم عندي بالنسبة لهذا الموضوع أن أغلب الانتقادات الموجهة للتجربة البرلمانية تأتي من أشخاص لم يشاركوا في الانتخابات الأخيرة وهؤلاء لا تجوز شهادتهم لأنهم اختاروا أن يبقوا بعيداً ونحن نقول لهم دائماً: من أراد أن ينتقد فليخص ولينتقد من داخل التجربة ذاتها ، أما أن تظل خارجها وتقذف الآخرين بالحجارة فذلك لا يجوز أبداً فمن يعمل خير ، ممن لا يعمل أو يشارك ، أما حجتهم بأن عدم المشاركة يأتي انطلاقاً من عدم الموافقة على الأسس التي تمت عليها الانتخابات فمردود عليه بحجم الموافقة الشعبية التي تمت على الميثاق ثم نسبة المشاركة في الانتخابات والمعروف ، ديمقراطياً ، أن رأى الأغلبية يسود وتحترمه الأصوات المعارضة لأنهم في النهاية لا يشكلون إلا الأقلية .

س : هل تعتقد أن البحرين ستكون أسيرة لهذه الإشكالية فترة أخرى من الزمن ؟.

ج: لقد بدأنا بالفعل حواراً ديمقراطياً للخروج من هذه الدائرة بين الحكومة ممثلة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قبل انفصالها مؤخراً إلى وزارتين وبين الجمعيات السياسية جميعها بما فيها تلك الممتنعة أو المقاطعة للتجربة ، وأعتقد أن الأفضل استمرار هذا الحوار وصولاً إلى نتيجة تحسم تلك الغشكالية ، أم الحل فمن وجهة نظري هو قبول المقاطعين لخوض التجربة وتغيير ما يرونه من داخل الممارسة ففي ذلك إثراء بلا شك للتجربة السياسية في البحرين وإذا استطاعوا الحصول على الأغلبية داخل مجلس النواب فسيكون التغيير سهلاً ، ومن خلال متابعتي لفعاليات الساحة السياسية بالمملكة أرى أن نسبة الراغبين بالمشاركة في إرتفاع ، وخلال المدة المتبقية على الانتخابات المقبلة سيتم تهميش القوى الداعمة للمقاطعة وهم على كل حال لا يشكلون إلا الأقلية حتى الآن فالذي يبتعد عن الممارسة العملية يحكم على مستقبله بالفشل لأنه سيكون بعيداً عن المشاركة الشعبية وغير مندمج في صفوف المواطنين .

س : هل يمكن مستقبلاً أن يصبح الشورى المعين مجلساً منتخباً أو جزءاً منه على الأقل ؟.

ج: كل شيء قابل للتعديل ومقياسنا الوحيد هو المصلحة العامة وفائدة أي تغيير للممارسة السياسية الشعبية والملك شخصياً أكد على ذلك أكثر من مرة والدستور من المرونة بحيث يقبل أي تعديلات تتفق عليها الغالبية ، والتجربة تخضع للتقييم الدائم لقياس مدى ملاءمتها لتطلعات القيادة السياسية وطموحا المواطن البحريني رغم قصرها العمري فهي ما زالت دون الثلاث سنوات إلا أنها تجربة ديناميكية متطورة فالمشروع الإصلاحي للملك يهدف إلى أن يكون مشروعاً تدريجياً .

س : في ظل المشروع الإصلاحي ، ما رأيك في فعاليات المجتمع المدني ! وهل البحرين تنمو ديمقراطياً ؟.

ج : أعتقد أن البحرين طرحت تجربة جديدة على المنطقة وعلى العالم العربي بصورة عامة ، وفي اعتقادي أنها تجربة ناجحة تماماً بدليل مستوى تأثيرها على المنطقة المجاورة ، وجمعيات المجتمع المدني في البحرين تنتشر بصورة ديمقراطية لدرجة أن المواطن نفسه يعلق على ذلك بقوله «لقد أصبح لدينا جمعية لكل مواطن» فعددها صار كبيراً لأنه لا قيود على إشهار أي جمعية لمن يريد والمجتمع في النهاية هو الذي يحدد مسار استمراريتها وفقاً لما تقدمه من خدمات تمس حياة المواطنين والأصلح دائماً هو الذي يبقى .

نص كلمة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين بمناسبة افتتاح مقر المحكمة الدستورية *

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)

صدق الله العظيم .

أيها الحضور الكرام : على بركة الله ، وبتوفيق منه ، نفتتح اليوم مقر المحكمة الدستورية ، في هذا المبنى القضائي العريق، الذي يستحضر الجهود التي بذلها أسلافنا الكرام لإقامة حكم العدل في ربوعه وبين أهله والمقيمين فيه انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة وقيم العدالة الإنسانية منذ ما يربو على قرنين ونيف من الزمان . وأنها لسعادة مضاعفة لنا أن نشهد في مراسم هذا الافتتاح الميمون مشاركة دولية رفيعة المستوى نرحب بشخصياتها أجمل ترحيب مقدرين الاهتمام المخلص والدعم المتصل الذي تبديه الدول الشقيقة والصديقة لمسيرتنا المباركة نحو المزيد من التطور في مختلف الميادين والتي لن يكون لتقديمها حدود ، بإذن الله ، مستلهمين في ذلك التطلعات الوطنية في هذا الوطن العزيز الذي أستبق.

أيها الإخوة والأخوات :

لقد انتظر الجميع بدء أعمال المحكمة الدستورية باهتمام بالغ وقد تحقق ما

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية بتاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠٠٥م ، العدد ٩٨٨٨ .

أردناه ، وذلك بعد أن تمت الموافقة الشعبية على التحديث الدستوري المتمثل في ميثاق العمل الوطني في فبراير ٢٠٠١م والذي مهد لإنشاء المحكمة الدستورية . وكما هو معلوم فإن العديد من الدول لديها مجالس دستورية لتقديم المشورة بشأن دستورية قوانينها وقراراتها . لكنا في البحرين ذهبنا إلى أبعد من ذلك لحماية الحقوق الأساسية للمواطنين حيث يحق لكل فرد منهم الاعتراض لدى المحكمة الدستورية على أي قانون يراه غير دستوري بما يمنح المواطن الصلاحية الكاملة لحماية حقوقه كفرد حسب الإجراءات القانونية ويكون حكم المحكمة بهذا الشأن ملزماً لكافة السلطات . وضمن هذا التوجه فإن مملكة البحرين قد صدقت على أهم المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والعمل على إزالة كافة أشكال التمييز العنصري ، والتمييز ضد المرأة وكذلك تحريم التعذيب وحماية حقوق الطفل . كما أن هذه المعاهدات سترشد وتوجه فلسفة صياغة القوانين في مملكتنا التي كرسنا الفصل الثالث من دستورها لصيانة الحقوق الأساسية للمواطنين الكرام وحرياتهم وقيمهم الراسخة . ويهمنا في هذا الموقف أن يبدي كل مواطن ومواطنة في البحرين الاهتمام بكيفية عمل المحكمة الدستورية ، والاستفادة من فرص الحريات والحقوق التي تتيحها لكل فرد ، فالمحكمة الدستورية تمثل السياج القانوني لحماية هذه الحقوق . ومنذ أن صدر قانون إنشاء هذه المحكمة في سبتمبر ٢٠٠٢م والاستعدادات جارية لتزويدها بكل الأجهزة اللازمة بما يوفر لقضائها أوثق المصادر والمعلومات . فهي إنجاز دستوري يحق لكل بحريني وبحرينية الاعتزاز به كما أنها مؤسسة يحتذى بها عالمياً تؤكد التزامنا بتطبيق الديمقراطية.

أيها الإخوة والأخــوات :

أن هذا اليوم يوم مشهود في تاريخ القضاء بمملكتنا وكلنا تواقون إلى سـيـادة الحق والعـدل والحـرية في عـالمنا ، وأمـام هذا الحـضـور الدولي القانوني المتميز ننتهز هذه الفرصة لمناشدة خبراء القانون ومؤسساته تعزيز عرى التعاون الإقليمي والدولي في كل ما يتصل بعمل المحكمة الدستورية ، داعين الجميع إلى العمل سويا في إطار قيمنا الإنسانية المشتركة التي تجد في تعدد انتماءاتنا الحضارية والثقافية مصدر إثراء لها، وذلك ترسيخا لروح الحوار البناء والتسامح والتعايش بين مختلف الحضارات والأمم وهو ما يمثل جوهر رسالة البحرين وشعبها المستنير ، منذ القدم شاكرين في هذا المقام كل من أعاننا على هذا الإنجاز وما أبدوه من مشاعر نبيلة وبذلوه من جهود كبيرة سائلين الله عز وجل التوفيق للجميع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

مقابلة صحافية مع
سمو الشيخة الدكتورة مريم آل خليفة مديرة جامعة البحرين ونائبة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة حول مدى أهمية دور المرأة في موقع صنع القرار في المجالين الخليجي والعربي *

س : هناك توجه نحو تضمن مقررات جامعية عن المرأة ، فهل جاء ذلك ضمن أساليب محاربة التميز ضدها ؟ ولماذا المقررات الجامعية فقط ؟.

ج : بدأ تضمين حقوق الإنسان بصفة عامة في المناهج الدراسية بدءاً من التعليم العام وحتى الجامعي ، وإن جامعة البحرين كانت سباقة في ذلك منذ العام ١٩٩٩م ، ومن خلال هذه المادة يتم تدريس كافة الحقوق كحقوق المرأة والطفل والرجل والبيئة ، وعبر العديد من المنطلقات الدولية والإقليمية والوطن، بحيث يتم التركيز على محتويات الدستور والقوانين الوطنية ، ولا أعتقد أن ذلك يكفي إذ إننا نسعى لإيصال رؤية تؤكد أن المرأة شريكة ، ففي دول الخليج استطاعت أن يكون لها حضور في البناء لكن لم يكن هناك وضوح في الرؤية ، ولم تكن تعامل بأنها شريك يتمتع بحقوق متساوية وعليه واجبات متساوية أيضاً ، من هنا كان السعي كي يكون الأمر أكثر واقعية ملموسة بهدف الوصول بالنظرة المتكافئة للمرأة ، فالشباب الذين يلتحقون بالجامعات يأتون في الفترة التي تتشكل فيها الرؤى ، لهذا من الضروري أن تتضمن رؤاهم أن المرأة شريك فاعل في التنمية .

---

* جريدة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ٣/٥/٢٠٠٥م ، العدد ١٠٤٢٩ .

س: ما هي أبرز ملامح استراتيجية التعليم في مملكة البحرين ؟.

ج: الاستراتيجية التعليمية في البحرين ليس لها علاقة بالجنس ، فالفرص متاحة أمام الجميع بمساواة كاملة ، والإحصائيات تبرز هذا الواقع ، فنسبة الطالبات وصلت إلى ٦٧٪ وفي في ازدياد مطرد وبوتيرة عالية ، ونتوقع خلال العامين المقبلين زيادتها إلى ٧٠٪ ، إذ أن جامعة البحرين التي تضم ١٨ ألف طالب وطالبة تصل فيها نسبة الطالبات إلى ٧٠٪ ، فقد تتحول في المستقبل إلى جامعة للطالبات .

س: هل لهذا مؤشر آخر غير الإقبال على التعليم ويثير بعض المخاوف ؟.

ج: هي لا تثير المخاوف لأن المواطن رجل وامرأة ، ولكن على المدى البعيد من سيكون في موقع اتخاذ القرار ؟ نحن الآن نجاهد لأن تنال المرأة الحقوق المتساوية المكفولة لها دستورياً ، ولكن بعد ذلك يبقى السؤال: هل ستطغى المرأة بسبب رفع الكفاءة ؟.

س : هل الصورة مازالت غير واضحة بشأن النوع في التعليم والإقبال عليه أم ماذا ؟.

ج: الفكرة مازالت جديدة ولا أعتقد أنها واضحة في إتجاه أن هناك جنساً يسعى للشراكة ، لهذا نحن نسعى إلى أن نبلورها على مستوى الجامعات ، ولابد من النظر إلى النوع الذي يحقق النظرة ليس في المساواة الفعلية لأن هذه تحققت ، ولكننا نريد رؤية واضحة بأن المرأة شريك فاعل وليس منة أو حسنة .

س: ما هي صورة المرأة في البحرين اليوم في موقع صنع القرار ؟.

ج: المرأة في البحرين بدأت تعمل على تطوير قدراتها وبجهود لا

نستطيع أن نقول فردية وإنما في ظل رؤية مجتمعية متفهمة وكذلك السلطة تتفهم ذلك ، فأتيح المجال كاملاً أمام المرأة . فعندما تولى جلالة الملك الحكم كانت الكوادر معدة وجاهزة للانطلاق ، ونحن ندين لجلالة الملك إطلاق صافرة الإنطلاق ، وتبقى القضية قضية مجتمع ، فنحن في دول الخليج نجد دائماً أن حكوماتنا أكثر تفتحاً وتقبلاً ووعياً لأهمية دور المرأة كشريك فاعل في التنمية ، ففي مجال السلطة التنفيذية المجال مفتوح ، فلدينا وزيرتان والبقية تأتي ، فقد وعد جلالة الملك بتوزير أربع نساء ونحن بانتظار ذلك ولسنا في عجلة من أمرنا ، لكن على المستوى الشعبي تبقى علامة الاستفهام كبيرة ، كيف ؟ ولماذا ؟ وما الذي حدث ؟ لماذا المجتمع الذي استمر لفترة طويلة ظل يدفع بالمرأة ويساعدها ويدعمها والآن حدث وضع لا أستطيع أن أقول ردة بالقدر الذي أتمنى له ألا يستمر ، ونعتقد أنها تجربة كان لابد من خوضها سواء على مستوى المجلس النيابي أو المجلس البلدي ، وقد شهدت هذه الفترة سخونة مدفوعة بالحرص على ضرورة مشاركة المرأة وبغض النظر عما أسفرت عنه التجربتان ، فإننا ننظر إلى ٢٠٠٦م . إن النظرة الحقيقية للمجتمع نحو دور المرأة السياسي إنه قد تخلى عن هذه النظرة ، وإن المرأة باستطاعتها دعم العملية التشريعية ، فنحن لدينا أمل كبير ليس فقط في النساء وإنما في الرجال أيضاً .

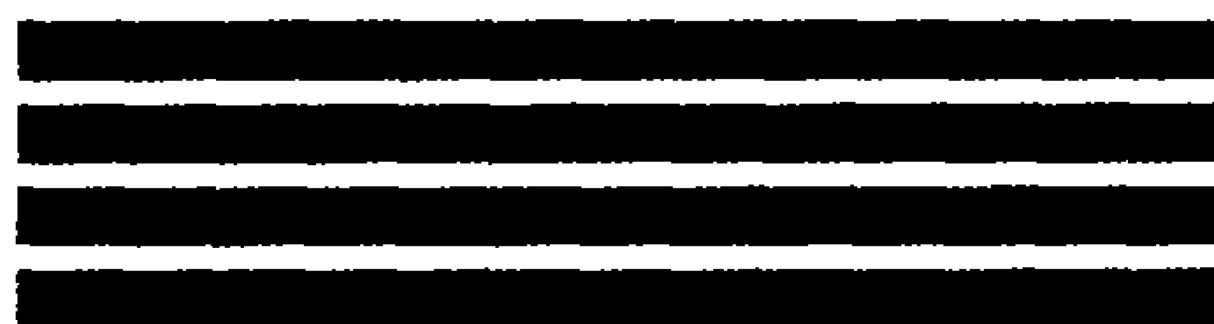
س : ما هي صورة التعاون القائمة بين جامعة البحرين وجامعات دول الخليج وارتباطها بعملية التطوير في التعليم الجامعي ؟.

ج : هناك لجنة انبثقت عن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون من خلالها يتسنى لها الاطلاع عن قرب عن كل ما يجري في الجامعات الأخرى ، ونحاول الاقتباس من التجارب الناجحة والتعاون قائم كبير ، ونحن الآن

نخوض مرحلة التطوير في التعليم العالي ، وفيما يتعلق بالجامعة ، فنحن نعمل على وضع استراتيجية دقيقة ستقود حركة التغيير في مفهوم التعليم العالي ، وأسس الالتحاق به وأهمية من يلتحق ويستطيع أن يوفي بالالتزامات ومتطلبات التعليم وليس فقط مجرد الحصول على الشهادات .

س : هل هناك خطة لتوافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل ؟.

ج : الحقيقة هذه هي النظرة الجديدة لجامعة البحرين ، فنحن الآن لدينا توجه بعد موافقة مجلس أمناء الجامعة لإنشاء لجنة التعليم التطبيقي والتي سيكون لها دور كبير في ربط مخرجات التعليم الجامعي .



دولة قطر

مقابلة صحافية مع
معالي السيد سلطان بن عبد الله السويدي وكيل وزارة العدل في دولة قطر حول أحكام القانون المدني الجديد *

س : بداية ما هي المدة التي استغرقتها عملية إعداد القانون ؟.

ج: في الواقع تناوب في دراسة وإعداد ومراجعة مشروع القانون المدني نخبة من القضاة والمستشارين والخبراء القانونيين العاملين في مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية بالدولة ، (وزارة العدل - الديوان الأميري - الأمانة العامة لمجلس الوزراء - وزارة المالية - رئاسة المحاكم العدلية - جامعة قطر) خلال فترة زادت علي العشر سنوات امتدت من تاريخ ١٠/٥/١٩٩٢م وحتى ١٥/٧/٢٠٠٢م وبلغ عددهم (٢٤) خبيراً قانونياً ومن جنسيات عربية مختلفة . هذا العدد من الخبراء وهذا التنوع أثري القانون المدني القطري بالأحكام والمبادئ السليمة المستوحاة من المبادئ التي تضمنتها نصوص القوانين العربية المدنية وتطبيقاتها علي أرض الواقع، وبهذه النخبة ضَمَنَ مشروع القانون المدني تحقق عنصره الهام العنصر الفني الذي يمثله المشتغلون بالقانون فقهاً وعملاً .

س : وكيف تقيمون أهمية هذا القانون وتميزه ؟.

ج: إن القانون المدني وباعتباره القانون الذي ينظم العلاقة بين أفراد المجتمع القطري في جميع مناحي الحياة ، والتوفيق بين حاجاتها ومطالبها فهو يعتبر قانوناً هاماً يجب أن تتواءم القوانين الوطنية الأخرى ذات العلاقة بأحكامه ومبادئه .

---

* جريدة الراية القطرية ، الصادرة بتاريخ ٦/٧/٢٠٠٤م ، العدد ٨٠٩٥ .

وفقاً لهذا المفهوم ، فإن القانون المدني القطري الصادر بالقانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٤م الذي استغرقت فترة إعداده ودراسته ومراجعته كمشروع قانون ، ومن ثم دراسة الملاحظات الواردة عليه من الوزارات ما يقارب (١٢) سنة ، ومواكبته للتشريعات الوطنية التي صدرت في الدولة خلال هذه الفترة أضفت علي مبادئه السلامة والوضوح ، وجاءت أحكامه منسجمة مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع القطري .

س : ما هي الأسس التي إعتمدتها اللجنة الخاصة برئاستكم لإعداد ومراجعة القانون ؟.

ج: بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٢م قررت وزارة العدل تشكيل لجنة من بعض الخبراء القانونيين العاملين بها لإعداد مشروع متكامل للقانون المدني علي نمط القوانين المماثلة في دول الخليج العربية والدول العربية الأخرى علي أن يكون موافقاً لواقع البلاد ومصالحها .

وبتاريخ ٢٥/١١/١٩٩٥م أصدر وزير العدل قراراً بتشكيل لجنة لمراجعة مشروع القانون المدني برئاسة وكيل وزارة العدل وعضوية نخبة من الخبراء القانونيين يمثلون عدة جهات في الدولة منها الديوان الأميري ورئاسة المحاكم العدلية ووزارة العدل ، وذلك بناء علي موافقة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى .

تضمنت الأعمال التحضيرية لمشروع القانون المدني دراسة مقارنة بين قوانين بعض الدول العربية بالإضافة إلي قانون المواد المدنية والتجارية لدولة قطر ، الساري المفعول ، وقد اشتملت هذه الدراسة - ضمن ما شملته - علي بيان بالمادة في مشروع القانون المدني والمادة التي تقابلها في القوانين العربية المقارنة ، الأمر الذي وفّر للجنة مرجعية للنظر في الملاحظات الشكلية والصياغية التي أبديت علي مشروع القانون المذكور .

س: ما هي المراحل التي مر بها إعداد القانون ؟.

ج: خضع مشروع القانون المدني بعد إعداده من اللجنة لملاحظات الوزارات المختلفة وذلك فضلاً عن توصيات مجلس الشورى ، وقد خضعت هذه الملاحظات والتوصيات للدراسة بواسطة كوكبة من القانونيين ضمت مدققاً لغوياً قام بمراجعة المشروع من الناحية اللغوية . هذه الملاحظات علي مشروع القانون المدني أضفت الضمانة الكافية في تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع القطري .

إن هيكلية القانون ، تعد مماثلة للنهج الذي سارت عليه أغلب التشريعات المدنية الحديثة المقارنة . وقد جاء هذا النهج بتقسيماته وفصوله وأبوابه وتفريعاته محافظاً علي وحدة الموضوع . باعتبار أن هذا النهج يعد منهجاً سهلاً وعملياً علي من سيطبق أحكام القانون عند الإشارة إلي الأحكام التي تضمنتها بنود المواد أو الإحالة عليها ، لاسيما وأن هذا القانون يتضمن من المبادئ الأساسية الكبيرة والهامة التي تعني بحياة المواطن في جميع المجالات ، كما وأن تلك المبادئ تستند عليها جميع القوانين الأخرى ذات العلاقة .

وقد راعت لجنة إعداد ومراجعة القانون توحيد العبارات والمفردات الوارد ذكرها فيه مع عدم الإخلال في موضوعية النص .

وتم إعداد القانون المدني ، بصيغته الأخيرة بالدقة والإتقان ، مواكباً لمستجدات التشريعات الحديثة التي صدرت بالدولة خلال العامين المنصرمين .

س : ما عدد مواد القانون وماهية أحكامه ؟.

ج : جاء القانون المدني في (١١٨٦) ألف ومائة وستة وثمانين مادة موزعة علي قسمين وعدة كتب وأبواب .

ورأت الوزارة إكمالاً للفائدة إعداد مجموعة الأعمال التحضيرية للمشروع التي اشتملت علي مذكرة المشروع التمهيدي المتمثلة في الدراسة المقارنة سالفة الذكر ، وما أدخلته لجنة المراجعة علي مواد المشروع التمهيدي من تعديلات ، والأسباب التي استندت إليها في ذلك .

وتوجز أهم أحكام القانون فيما يأتي :

(أولاً) : الباب التمهيدي

أشتمل علي أحكام تطبيق القانون وسريانه من حيث الزمان والمكان ، وأحكام الأشخاص والأشياء والأموال ، واستعمال الحق .

(ثانياً) : القسم الأول

ويشتمل علي كتابين تضمن أولهما أحكام الالتزام بوجه عام وهي تضم في الباب الأول مصادر الالتزام وأولها العقد الذي بَيّن المشروع أركانه بتفصيل كامل ، فتحدث عن بعض صور التعاقد، وعن الأهلية اللازمة لذلك ، وعن عيوب الإرادة ، وعن بطلان العقود وإبطالها وإجازتها ، وعن أثر البطلان بالنسبة للمتعاقدين وللغير ، وعن تفسير العقد وتحديد مضمونه ونسبية أثره وانحلاله . وأكد المشروع في ذلك جميعه علي مبدأ سلطان الإرادة فنص في المادة (١٧١/ ١) منه علي أن العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون .

ثم تحدث بتفصيل أيضاً عن مصادر الالتزام الأخرى وهي الإرادة المنفردة ، والعمل غير المشروع الذي يتضمن أحكام المسؤولية عن الأعمال الشخصية ثم المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية عن الضرر الناجم عن الأشياء والتي استحدث فيها القانون نصاً لا مقابل له في التشريعات الأخرى ، هو نص المادة (٢١٢/ ٣) نفي فيه عن حارس الحيوان المسؤولية إذا وقع الضرر في الأماكن التي يطلق فيها الحيوان للرعي بغير سيطرة عليه من أحد .

ثم تحدث القانون عن المصدرين الآخرين للالتزام وهما الإثراء بلا سبب ومن صورة تسلم غير المستحق والفضالة ثم القانون .

وتضمن الباب الثاني آثار الالتزام، فتحدث عن تنفيذ الالتزام عيناً وعن تنفيذه بطريق التعويض .

ومن جانب آخر نص في المادة (٢٦٨) علي أنه إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود ، ولم يقم المدين بالوفاء به بعد أعذاره ، وأثبت الدائن أنه لحقه بسبب ذلك ضرر ، جاز للمحكمة أن تحكم علي المدين بتعويض تراعي فيه مقتضيات العدالة . وهو مبدأ أريد به ردع المدين المماطل عن ظلمه ، وهو يجعل الحكم بالتعويض جوازياً للقاضي وليس محتماً عليه ، فيحكم به إذا اطمأن قلبه إليه ، ولم يوجب أن يكون التعويض جابراً لكل الضرر وإنما تعويضاً تراعي فيه مقتضيات العدالة .

ثم تحدث القانون عن الضمان العام للدائنين المتمثل في أموال المدين جميعها والتي يتساوى جميع الدائنين في اقتضاء حقوقهم منها ما لم ينص القانون علي تقدم بعضهم علي بعض ، ثم تحدث عن وسيلتين يضمن بهما الدائنون حقوقهم في أموال المدين هما الدعوى المباشرة التي يستعمل بموجبها الدائن باسم المدين حقوق هذا المدين لدي الغير إذا لم يستعمل المدين هذه الحقوق ، ودعوى عدم نفاذ التصرف التي تجيز للدائن طلب عدم نفاذ تصرف مدينه الذي ينقص من حقوق هذا المدين أو يزيد في التزاماته، ثم تحدث عن الحق في حبس ما للمدين في ذمة الدائن حتى يستوفي هذا الدائن حقه .

وتضمن الباب الثالث بيان أوصاف الالتزام وهي الشرط والأجل ، ثم تعدد محل الالتزام وتعدد أطرافه وما قد يكون بينهم من تضامن ، ثم عن أحوال عدم قابليته الالتزام للانقسام .

وتحدث في الباب الرابع عن إنتقال الالتزام المتمثل في حوالة الحق وحوالة الدين .

وتحدث عن أثر إنقضاء الدين الذي قيدت به الحوالة علي قيام الحوالة .

وتضمن الباب الخامس أحكام إنقضاء الالتزام وهي الوفاء والوفاء بمقابل والتجديد والإنابة في الوفاء والمقاصة وإتحاد الذمة والإبراء واستحالة التنفيذ ثم التقادم المسقط ، وقد أخذ المشروع أحكام أسباب إنقضاء الالتزام المذكورة جميعاً، وعلي وجه الخصوص أحكام التقادم المسقط .

س: بماذا يتميز القانون المدني الجديد عن سابقه ؟.

ج: يتضمن الكتاب الثاني أحكام العقود المسماة، وهي أولاً العقود التي ترد علي الملكية وهي البيع بصفة عامة ، ثم بعض أنواع البيوع ، وهي بيع الوفاء ثم بيع ملك الغير ثم بيع الحقوق المتنازع عليها وبيع النائب لنفسه وبيع التركة والبيع في مرض الموت .

أما باقي العقود التي ترد علي الملكية فهي المقايضة والهبة ، وقد حرص المشروع في هذا العقد الأخير علي النص في المادة (٥٠٥) علي جواز رجوع الوالدين فيما وهباه لولدهما ، وهو ما يعرف باعتصار الهبة ، إلا إذا توافر أحد موانع الرجوع في الهبة المنصوص عليها في المادتين (٥٠٧) و(٥٠٨) .

س : هل أورد القانون أحكاماً أخري تطال أوجهاً مختلفة لمقومات الحياة الاجتماعية ؟.

ج: نعم أورد القانون أحكام عقد الشركة الذي حرص القانون في شأنه علي أن يقرر- قاعدة تقضي بعدم جواز الاتفاق علي توزيع الخسائر إلا علي أساس نسبة كل شريك في رأس المال ، وإلا كان الاتفاق باطلاً .

ثم أورد القانون أحكام بعض أنواع الشركات ، وهي شركة الأعمال وشركة الوجوه وشركة المضاربة .

ثم أورد المشروع أحكام عقد القرض وعقد الصلح .

ثم إنتقل القانون إلي العقود التي ترد علي منفعة الأشياء . فتحدث عن عقد الإيجار مبيناً أحكامه العامة ، ثم أحكام التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن ، ثم عن إيجار الأراضي الزراعية وإيجار الوقف . ثم تحدث عن عقد الإعارة .

ثم إنتقل القانون إلي العقود التي ترد علي العمل ، فتحدث عن أحكام المقاولة ، والمقاولة من الباطن ، ثم مقاولات المباني والإنشاءات . ثم عن عقد الوكالة ، ثم عقد الإيداع ، ثم عن عقد الحراسة .

إنتقل القانون بعد ذلك إلي عقود الغرر ، وهي المقامرة والرهان ، فقرر في المادة (٧٦٣) بطلان كل اتفاق علي المقامرة أو الرهان ، ثم استثني من هذا الحكم (المادة ٧٦٤) المسابقات التي تعقد بجعل لمن يفوز بتحقيق هدف فيما يعد من الرياضة أو لاستكمال أسباب القوة ، وذلك بشروط أوردها .

ثم أورد أحكام عقد المرتب مدي الحياة ، فلم يجزه إلا إذا كان الالتزام بأداء المرتب بغير عوض ، لأنه في هذه الحالة وحدها يخلو الالتزام من الغرر . واستحدث القانون في هذا الصدد نصاً يستثني من الحكم المتقدم المرتبات مدي الحياة التي تقررها أنظمة التأمين والمعاشات في مقابل ما يؤديه المستحقون من أقساط . ثم أورد القانون أحكام عقد التأمين ، فحرص علي النص في المادة (٧٧١) علي تعريف عقد التأمين بأنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي للمؤمن له ، أو إلي المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه ، مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً ، أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك في نظير قسط أو

أية دفعة مالية أخري يؤديها المؤمن له للمؤمن . وهو تعريف يعكس ما حرص عليه القانون من أن يكون تنظيمه لعقد التأمين قاصراً علي بيان ما يلتزم به طرفا العقد بشأن عملية التأمين ذاتها ، دون أن يتطرق إلي أي علاقة أخري قد تربط بين المؤمن لهم والمؤمن، وباعثه علي ذلك أن علاقة المؤمن لهم بالمؤمن يصح أن تكون علاقة تعاونية ، وهي علاقة تكون فيها أموال التأمين المتحصلة من الأقساط ملكاً للمؤمن لهم ويعود إليهم ما ينتج عن استثمارها من ربح .

وهذه العلاقة وما تعود به من نفع علي المؤمن لهم لا تحول نصوص القانون دون تحققها وجني ثمارها ، لما ورد به في المادة (٨٠١/ ١) من أنه لا يجوز الاتفاق علي ما يخالف الأحكام الواردة في هذا الفصل أو علي تعديلها ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد . وهو ما يدل علي أن حقوق المؤمن له أو المستفيد المنصوص عليها في القانون هي الحد الأدنى لما يكون له من حقوق قبل المؤمن ، وأنه لا بأس من إضافة حقوق أخري إليه ناشئة عن تكييف العلاقة بينه وبين المؤمن علي أنها علاقة تعاونية تكون فيها أموال التأمين ملكاً للمؤمن لهم أو للمستفيدين .

واختتم القانون الكتاب الثاني الخاص بالعقود المسماة بأحكام عقد الكفالة ، وبه ينتهي القسم الأول .

س: ما هي الأحكام التي وردت في القسم الثاني من القانون ؟.

ج: يشتمل هذا القسم علي كتابين ، أولهما خاص بالحقوق العينية الأصلية ويتضمن في الباب الأول أحكام حق الملكية فيبين نطاقها ، والقيود التي ترد عليها ، ثم أحكام الملكية الشائعة ، وكيفية إدارة المال الشائع ، وأحكام انقضاء الشيوع بالقسمة ، والأثر الكاشف للقسمة ، وما يضمنه المتقاسمون بعضهم لبعض ، ثم أحكام قسمة المهيأة . ثم أحكام الشيوع

الإجباري ، وأحكام ملكية الأسرة ، وملكية الطبقات والشقق ، واتحاد الملاك .

ثم أورد القانون أسباب كسب الملكية ، وهي الاستيلاء ، وهو لا يصلح سبباً لامتلاك غير المال المباح طبقاً للمادة (٩٠٥) ، ثم الإلتصاق الذي أوردت المادة (٩٠٩) في بيان نطاقه أن كل ما علي الأرض أو تحتها من بناء أو منشآت أخري أو غراس ، يعتبر من عمل مالك الأرض أقامه علي نفقته ويكون مملوكاً له ، ما لم يقم الدليل علي غير ذلك . ثم تبين المواد التالية أحكام إقامة مالك الأرض ما عليها من بناء أو منشآت بمواد مملوكة لغيره ، وإقامة غير المالك البناء أو المنشآت بمواد مملوكة له أو لغيره ، علي تفصيل يتعلق بحسن أو سوء نية من أقام المنشآت . ثم ينتقل المشروع إلي التصرف القانوني كسبب من أسباب كسب الملكية ، ثم يتطرق إلي الشفعة (المادة ٩٢٠) .

س: ما هو حق الشفعة، وماهية أحكامها ؟.

ج: الشفعة هي تنظيم قانوني مصدره الشريعة الإسلامية الغراء . وقد توسع القانون في بيان من يثبت لهم الحق في الشفعة ، فلم يقصرها علي الشريك في الشيوع .

وإنما أثبت هذا الحق أيضاً - علي ما أورده في المادة (٩٢١) - لكل من مالك الرقبة ومالك حق الانتفاع والمستحكر .

واستهدف بذلك تجميع عناصر الملكية في يد واحدة ، وابتغاء وسيلة ينتهي بها حق الحكر باعتباره حقاً غير مرغوب في بقائه . كذلك أثبت القانون الحق في الشفعة للجار ، وجعل الجوار في الطبقة الدنيا من أسباب الأخذ بالشفعة .

وبين القانون في مواده التالية الحكم في حالة تزاحم الشفعاء ، وموانع الأخذ بالشفعة ، وكيفية طلبها ، وأسباب سقوط الحق فيها .

ثم انتقل القانون إلي أحكام الحيازة ، فأورد في المادة (٩٣٥) أن الحيازة وضع مادي يسيطر به الشخص علي حق يجوز التعامل فيه ، بأن يباشر عليه الأعمال التي يقوم بها عادة صاحب الحق . ونص في المادة (٩٤٣) علي أن من كان حائزاً للحق أعتبر هو المالك له ما لم يثبت العكس . ثم تحدث عن حسن وسوء نية الحائز ، وعن إنتقال الحيازة ، ودعاوي حماية الحيازة، وتملك الثمار بالحيازة ، إلي أن قرر في المادة (٩٦٦) أن من حاز عقاراً أو منقولاً ، ظاهراً عليه بمظهر المالك أو صاحب حق عيني آخر ، واستمرت حيازته مدة خمس عشرة سنة ، اعتبرت حيازته دليلاً علي الحق ويحكم له به إذا أنكر حق الغير فيه وادعاه لنفسه ولو لم يبين سبب كسبه وهو ما يشير إلي أن القانون لم يعتبر الحيازة سبباً من أسباب كسب الملكية وإنما مجرد دليل علي الحائز هو صاحب الحق ، ولذلك اشترط القانون أن ينكر الحائز حق الغير ويدعي الحق لنفسه، ويستهدف استبعاد إقرار الغصب سبباً لكسب الحقوق .

ثم أورد القانون أحكام حيازة المنقول ، فاعتبرها سبباً لكسب الملكية إذا استندت إلي سبب صحيح ، أي سبب من شأنه نقل الملكية لو أنه صدر من المالك الحقيقي .

س: وماذا بخصوص التركة والميراث والحقوق العينية ؟.

ج: لقد تحدث القانون عن الميراث ، وأفاض في أحكام تصفية التركة ، فأجاز في المادة (٩٧٤) لأحد ذوي الشأن طلب تعيين مصف للتركة ، إذا لم يكن المورث قد عين وصياً لتركته . وأوجب تعيين من تجمع الورثة علي اختياره ، فإن لم تجمع الورثة علي اختيار أحد ، تولت المحكمة تعيين المصفي علي أن يكون بقدر المستطاع من الورثة ، ثم حدد القانون واجبات المصفي ، ولم يجز من وقت قيد الأمر الصادر بتعيين المصفي أن

يتخذ الدائنون أي إجراء علي التركة . ثم بين طريقة جرد التركة وتسوية ديونها وتسليم أموالها وقسمتها . وأورد القانون كذلك أحكام التركات التي لم تصف ، فأجاز لدائني التركة العاديين أن ينفذوا بحقوقهم أو بما أوصي به لهم علي عقارات التركة التي حصل التصرف فيها ، أو التي رتبت عليها حقوق عينية لصالح الغير ، إذا اشروا بديونهم وفقاً لأحكام القانون ، فكان ذلك من القانون تطبيقاً عملياً لقاعدة ألا تركة إلا بعد سداد الديون .

ثم أشار القانون في إيجاز إلي أحكام الوصية ، فقرر في المادة (١٠١٣) أنه تسري علي الوصية أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها . وقرر في المادة (١٠١٤) إعتبار كل تصرف يصدر عن شخص في مرض الموت ويكون مقصوداً به التبرع ، تصرفاً مضافاً إلي بعد الموت وتسري عليه أحكام الوصية أيا كانت التسمية التي تعطي لهذا التصرف ، وأنه إذا أثبت الورثة أن التصرف صدر في مرض الموت ، اعتبر التصرف صادراً علي سبيل التبرع ، ما لم يثبت من صدر له التصرف عكس ذلك .

ويتضمن الباب الثاني أحكام الحقوق المتفرعة عن حق الملكية ، وهي حق الانتفاع وحق الاستعمال وحق السكني ، ثم تحدث القانون عن حق الحكر ، ولم تجز المادة (١٠٣٠) تقرير هذا الحق إلا لضرورة أو مصلحة وبإذن من المحكمة ، ويصدر به عقد علي يد رئيس المحكمة أو من يحيله عليه من القضاة أو الموثقين ، وأوجب شهره طبقاً للقانون . وقرر في المادة (١٠٣١) أنه لا يجوز ترتيب حق حكر علي أرض غير موقوفة . وفي المادة (١٠٣٢) أنه لا يجوز التحكير لمدة تزيد علي ستين سنة . ونص في المادتين (١٠٣٣) (١٠٣٤) علي أن أجرة الحكر تزيد وتنقص كلما بلغ التغيير في أجرة المثل

حداً يجاوز الخمس، وبين في المادة (١٠٣٤) طريقة تحديد الزيادة أو النقص في أجرة الحكر . ثم تحدث المشروع عن حقوق الارتفاق .

وتضمن الكتاب الثاني أحكام الحقوق العينية التبعية أو التأمينات العينية ، فأورد في الباب الأول أحكام الرهن الرسمي ، وهو عقد يثبت في ورقة رسمية موثقة ويكسب الدائن حقاً عينياً علي عقار لمدينه يخوله التقدم علي الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة .

وأورد الباب الثاني أحكام حق الاختصاص ، وأوردت المادة (١٠٠٦/ ١) في شأنه أنه يجوز لكل دائن بيده حكم واجب النفاذ صادر في موضوع الدعوى يلزم المدين بشيء معين أن يحصل ، متي كان حسن النية علي حق الاختصاص بعقارات مدينة ، ضماناً لأصل الدين والمصروفات .

وأورد القانون في الباب الثالث أحكام رهن الحيازة ، وفيه يتسلم الدائن أو عدل يتفق عليه الطرفان ، شيئاً يترتب عليه حق عيني للدائن يخوله حبس الشيء لحين استيفاء الدين ، وأن يتقدم علي الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة في اقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء في أي يد يكون . وأحال القانون بشأن الرهن الحيازي علي كثير من أحكام الرهن الرسمي التي تتفق مع طبيعة ذلك الرهن .

وأورد القانون في الباب الرابع والأخير حقوق الامتياز ، والامتياز بحسب تعريفه الوارد بالمادة (١١٦٥) أولوية يقررها القانون لحق معين مراعاة منه لصفته ، ولا يكون للحق امتياز إلا بمقتضى نص في القانون . ونصت المادة (١١٦٦) علي أن مرتبة الامتياز يحددها القانون... وإذا كانت الحقوق الممتازة في مرتبة واحدة ، فإنها تستوفي بنسبة قيمة كل منها ، ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد سلطان بن حسن الدوسري وزير الشئون البلدية والزراعية في دولة قطر بمناسبة زيارته إلى دولة الكويت حول تعزيز العمل البلدي المشترك بين البلدين *

س : ماذا عن الاختلاف حول إنشاء المكتب التنفيذي لبلديات التعاون؟

ج : لا يوجد اختلاف ، بل سيتم عقد اجتماع لكبار مسئولي البلديات لاستكمال التصور، وستتعاون البلديات الخليجية للمزيد من العمل الموحد، وفي ما يخص المكتب التنفيذي فإنه ما زال يحتاج إلى المزيد من الدراسة ، ونحن مع آي توجه لدعم العمل البلدي المشترك ، ولذلك اتفق الجميع على إعطاء هذا الموضوع المزيد من الدراسة.

س : وماذا عن الأعمال البلدية الأخرى في ظل استمرار المواضيع على جدول أعمالكم؟

ج : اجتمعت مع الأمين العام لدول مجلس التعاون عبد الرحمن العطية واتفقنا على ضرورة توحيد المعايير والأسس أثناء طرحها في اجتماعاتنا ، ولا بد أن يكون هناك عمل فعلي في مجال مراقبة الأغذية ومكافحة الحشرات ، ونتمنى أن تتحسن الأمور والمواضيع المطروحة في الاجتماعات المقبلة.

س : هل يعني ذلك عدم وجود معايير واضحة لمراقبة الأغذية في دول التعاون؟

---

* جريدة القبس الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٤/١٢/٢٠٠٤م، العدد ١١٣١٠.

ج : بالعكس ، هناك تنسيق في مجال مراقبة الأغذية ، ولا بد أن تستفيد الدول الأعضاء من تجارب بعضها البعض في هذا المجال مثلما هو حاصل في هيئة المواصفات والمقاييس في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون.

س : أين وصلت دولة قطر في التنمية الاستثمارية؟

ج : بفضل الله وقيادة سمو الأمير وسمو ولي عهده ورئيس الوزراء تم وضع خطة استراتيجية للبنية التحتية وتطوير العمران ، وحاليا لدينا الكثير من المشاريع من خلال إعادة تنظيم المناطق ، وعمل خطة شاملة لوضع الاستراتيجيات موضع التنفيذ.

س : هل هناك دراسات في مجال الطرق؟

ج : في مجال الطرق هناك العديد من الدراسات والمشاريع التي سيتم العمل فيها ، مثل عمل الأنفاق والجسور ، وخصوصا أنه تم إفتتاح ثلاثة مشاريع قبل فترة في هذا المجال ، وسيتم إفتتاح مشاريع جديدة ، بالإضافة إلى وجود مناطق على الكورنيش تم توزيع أراضيها على المواطنين لاستثمارها ، كما سيتم خلال السنوات المقبلة إنشاء ١٨٠ برجاً إدارياً وسكنياً في هذه المنطقة.

س : وماذا عن المحافظة على التراث في دولة قطر؟

ج : هناك اهتمامات كبيرة من سمو الأمير بضرورة المحافظة على التراث والتقاليد القطرية من خلال إعادة تسمية المناطق بأسمائها القديمة.

س : وماذا عن السياحة في قطر؟

ج : حاليا لدينا توجه للانفتاح السياحي والتركيز على السياحة العائلية لوجود الكثير من المجمعات التجارية ، وقد أنشأ سمو الأمير هيئتين

للتخطيط والتنمية العمرانية والأشغال العامة ، وذلك من أجل التركيز على الجهود لتنفيذ المشاريع.

س : هل هناك مجالات استثمارية للمستثمرين؟

ج : سمو الأمير فتح باباً للأسواق الخليجية والشركات العالمية للاستثمار في قطر ، وتقوم الشركات الخليجية بعمل اضخم من المشاريع، بالإضافة إلى أن توجه الدولة حاليا لفتح سوق الدوحة للأوراق المالية، وتمكين الخليجيين من تملك ٢٥ ٪ من الأسهم القطرية ، بالإضافة إلى عملية تسهيل تسجيل الشركات العالمية والخليجية لفتح أفرع لها في قطر.

مقابلة صحافية مع
معالي السيد عبد الله بن حمد العطية النائب الثاني لسمو رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة ورئيس مجلس إدارة قطر للبترول حول نتائج زيارته إلى الهند *

س : كم تقدر الاحتياجات الإضافية من الغاز الطبيعي المسال الذي ينتظر أن تحصل عليه الهند من دولة قطر على ضوء زيارتكم الأخيرة هناك ، وهل يرتبط ذلك بمشروعات جديدة أخرى مع الجانب الهندي بعد تجربتكم مع بترونت؟

ج : حتى الآن لم يتم الاتفاق على كمية محددة ولكن هناك دراسة لإمكانية تزويد السوق الهندية بكميات إضافية من الغاز الطبيعي المسال سوف تتحدد على أساس الدراسة التي تجريها حالياً «راس غاز» حيث تجري حالياً المفاوضات مع بترونت وراس غاز ,أما عن المشروعات الجديدة المنتظر الدخول فيها مع الجانب الهندي فذلك يتعلق بمرافق إستقبال الغاز القطري المسال التي تنوي الهند في تشييدها بولاية كيرلا لتكون ثاني مرافق لاستقبال الغاز القطري في الهند التي تتميز بطلب متنام على الغاز يقدر حالياً بعشرة ملايين طن هي الكمية الإضافية التي ترغب الهند في إستيرادها في الوقت الحالي.

س : على ضوء الصعوبات التي تمت في مشروع بترونت والذي على أساسه تمكنت قطر من خلال « راس غاز » من تزويد الهند لأول مرة

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٣/١/٢٠٠٥ م ، العدد ١٣٧٣١ .

في تاريخها بالغاز الطبيعي المسال ،هل ستستفيدون من الصعوبات السابقة في المشروع الجديد مع الهند؟.

ج: لا نعتقد أن هناك مشروعاً يتم دون صعوبات، صحيح إننا نجحنا في تطوير سوق الهند التي كانت أول دولة نقوم بإمدادها بالغاز الطبيعي لأول مرة في تاريخها ونحن فخورون بذلك ، إلا أن الصعوبات جانب من العمل الذي تتميز به المشروعات الطموحة والكبرى.

س: هل تنوون تملك حصص في مرافق استقبال الغاز الجديدة المزمع إنشاؤها في كيرلا كما فعلتم في داهج؟.

ج: أبدينا استعداداً لشراء حصص المرافق والعرض تحت الطلب وإذا اتفقنا مع بترونت وراس غاز سنعرض شراء نسبة معينة تتحدد على أساس التفاوض وليست هناك نسبة في ذهننا في الوقت الحالي.

س: عام ٢٠٠٤م كان من الأعوام الذهبية في تاريخ قطر للبترول من حيث عدد وقيمة العقود والاتفاقيات ومذكرات النوايا التي تم توقيعها فهل ستكون سنة ٢٠٠٥م إمتدادا لهذا العصر الذهبي؟.

ج: ٢٠٠٤م كان فعلا من الأعوام الذهبية في تاريخ قطر للبترول ونتوقع أن تستمر تلك العصور الذهبية في ظل العديد من المشاريع الضخمة التي في جعبتنا وتحت الدراسة ونحن مستمرون في تطوير المشاريع والدراسات الطموحة ولن نتوقف عن ترجمة توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله.

س: مع تطور المشروعات وضخامة حجمها قد تكون هناك معوقات فما هي تلك المعوقات التي قد تشكل لكم تحديات معينة؟

ج: لا توجد معوقات بالمعنى المفهوم ولكن حقيقة الأمر أن المشروعات

تأتي كلها في وقت واحد لذا قد تواجهنا صعوبة في نقص المقاولين المؤهلين اللازمين لتنفيذ تلك المشروعات أو تواجهنا صعوبات تتمثل في الجدولة ولكن بفضل السياسة التي نتبعها في قطر للبترول أمكن تخطيط المشروعات للتغلب على المعوقات وتجاوز أية صعوبات من أي نوع لدينا.

س : هل المشكلة في توافر مقاولين للتنفيذ أم نوعية المقاولين؟

ج: ينبغي هنا أن نذكر أننا ننظر للمقاولين القادرين على تنفيذ مشروعات كتلك التي ننفذها وهي مشروعات تتميز بالضخامة والخصوصية والحاجة الى مقاولين كبار مشهورين وحقيقة الأمر أن كافة المقاولين المشهورين مشغولون بالفعل لدينا هنا في تنفيذ مشروعات ضخمة يتم تنفيذها بالفعل.

س : هل تقتصر حالياً الخطط على التركيز على فئة معينة من المشروعات؟.

ج: كما ذكرنا خططنا تهدف للتنوع فهناك على سبيل المثال مشروع دولفين وهو مشروع دولي والعديد من المشروعات التي تتخذ نفس الطابع نظرا لطبيعة الشركاء والمنتج والتوزيع مثل مشروعات كاتوفينا ومصفاة المكثفات والمشاريع العديدة التي تحتاج إلى تنوع في مجال الإمكانات والموارد البشرية أيضاً.

س : بالحديث عن المشروعات الدولية لابد وأن نتعرض لسياسة تسعير النفط والغاز بالدولار وما يشهده من إنخفاض أو تذبذب فكيف تعلقون على ذلك.

ج: صحيح الدولار ضعف أو تراجع قيمته له سلبياته على صادرات النفط ولكن ليس هناك بديل عن الدولار فكما لاحظنا أنه أخذ في الإرتفاع

مرة أخرى خلال اليومين الماضيين ،لقد تعايشنا مع تذبذب قيمة الدولار واتجاهاته بالهبوط والإرتفاع على مدى أربعين عاما ولكن علينا أن نتفاعل ونتكيف مع السوق العالمي ويجب أن نعترف بذلك وليس هناك دولار ضعيف أو دولار قوي فهناك عملات نتعامل بها.

س :وماذا عن النفط وأوبك والخطط القادمة؟.

ج: هناك إجتماع غير عادي لـ « أوبك» في ٣٠ يناير الجاري سيتم خلاله البحث الخطط المنظمة عن الربع الثاني من العام الحالي والجدول مفتوح لكافة البدائل ويجب القول أن الأسعار الحالي لا تعبر عن حقيقة السوق.

س : ذكرتم خلال الكلمة أن هناك العديد من الفرص التي توفرها الدولة لكافة الشركات المحلية والإقليمية والعالمية فما هو معيار الاختيار بين الشركات المتقدمة؟.

ج: كما ذكرت خلال مداخلاتي مع الحضور في المؤتمر نحن في قطر للبترول وفي الدولة بصفة عامة ننفذ تعليمات حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى بضرورة تحقيق الشفافية في كافة القطاعات لذا فإننا في قطر للبترول لا ننظر للشركات على أساس الجنسيات ولكننا ننظر لمعيار الكفاءة مع العلم بأن كافة عطاءاتنا معلنة للجميع على الإنترنت.

س : سعادة الوزير مع كل هذه المشروعات تحتاجون إلى موارد بشرية هائلة فكيف ستديرون كل هؤلاء المشاركين في تلك المشروعات الضخمة؟.

ج: الموارد البشرية على أولوية أجندتنا حيث لا يكفي مجرد توافر رأس المال والإمكانيات لإنجاز المشروعات الطموحة لذا فإننا الآن نتبنى أولوية

للموارد البشرية تعتمد على استخدام طرق تكنولوجية أحدث تخفض الوقت والتكلفة وبالتالى تعتمد على كوادر مؤهلة وعالية ولك أن تتخيل أن مشروعا مثل قطر غاز مثلاً على ضخامته يعمل به ١٠٠٠ موظف مثلا مما يدل على التقدم في كافة المجالات بما فيها الموارد البشرية ولا ننسى التقطير الذي يحتل أولوية لدينا وهو تقطير نوعي ينظر وينتقي العناصر الجيدة لاحتضانها وتدريبها استعداداً للغد.

س: ماذا عن برامج التدريب في قطر للبترول؟.

ج:لقد أصبحنا رواداً في هذا المجال وهو إلتزام نحو التطوير المستمر كما يعد نوعاً آخر من التقطير النوعي حيث نتبنى كوادر قطرية ونطور قدراتها سواء بالداخل أو الخارج كجزء من إلتزامنا تجاه مواطنينا.

س : سؤال أخير سعادة الوزير وهو في ظل وجود هذا الزخم من الشركات العملاقة كشركاء في مشروعات ضخمة تحت مظلة قطر للبترول في قطاعات النفط وا لغاز والبتروكيماويات هل مازال الباب مفتوحا أما شركات أخرى الى جانب هؤلاء؟.

ج: في مجال الاستثمار نحن لا نقفل الباب ولا نتركه مفتوحا ولكننا نتركه « مواربا» على الدوام وما أقصده بكلمة موارب هو أننا في دولة قطر وفي قطر للبترول وصلنا إلى مرحلة ننتقي فيها الشركاء والشركات ولم تعد مواطن الاختيار تنحصر في أمور تقليدية مثل التكلفة والمنافسة بقدر ما أصبحت تتمثل في الطرق التكنولوجية الجديدة والمبتكرة وقدرة الشركات المتنافسة على الابتكار في العمليات الصناعية وتخفيض وقت برامج الصيانة والتوقف بالإضافة الى جدوى المشروع فأي مشروع تقل جدواه الاقتصادية عن نسبة معينة «١٤ في المئة» نستبعده فوراً.

مقابلة صحافية مع
معالي الدكتورة شيخة المسند مديرة جامعة قطر
حول دور المرأة القطرية في كافة المجالات *

د. شيخة المسند أول سيدة قطرية تتولى منصب مدير الجامعة بعد تدرجها الوظيفي منذ تخرجها في جامعة بلادها في أصول التربية مروراً بتعيينها أستاذاً مساعداً في القسم نفسه بعد حصولها على درجة الدكتوراه عام ١٩٨٤م ، في فلسفة الآداب والتربية من إنجلترا .

في حوارها مع الأنباء أكدت أن اختيارها لإدارة الجامعة رسالة ذات مضامين لعل أبرزها دور المرأة في التنمية وإمكان تبوئها لمختلف المناصب ما دامت مؤهلة لذلك .

س : ماذا عن مكتسبات المرأة القطرية بدايةً من سوق العمل وانتهاءً بحقوقها الدستورية على شتى الأصعدة ؟.

ج : المرأة في قطر فُتحت أمامها جميع الأبواب الاجتماعية والقانونية والسياسية ، وبإمكاناتها العلمية وكفاءاتها المهنية تستطيع أن تصل إلى أي منصب قيادي إذا رغبت وإذا ما اجتهدت أيضاً ، لأن الفرص متاحة وبقى الأمر على المرأة نفسها فهي وحدها تحدد لنفسها ماذا تريد وأنا شخصياً أؤمن بأنه يجب أن تعطي للمرأة حرية اختيار ما هو مناسب لها ، وما يحقق لها ذاتها ، فإذا وجدت ذلك في الاكتفاء بالدور الأسرى كأم وربة منزل فهذا لا بأس به وشئ جديد ويجب أن نشجعه لأن تربية النشء اليوم مسؤولية ضخمة ، وإذا

---

* صحيفة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٥ م ، العدد ١٠٣٩٠ .

رغبت في خوض مجال العمل والوصول من خلاله إلى المناصب القيادية فهذا أيضاً يجب أن يُحترم ويشجع ولكن لا ينبغي تغليب جانب على الآخر بدفع من فكر مجتمعي معين بحيث يجب أن تترك لها حرية الاختيار. وعلى المجتمع أن يتقبل ذلك ويحترم اختياراتها بحيث لا يكون هناك ضغط لدفع المرأة في أي من الاتجاهين. وعلى صعيد حقوقها الدستورية، فالقطرية الآن تتمتع بحقيّ الانتخاب والترشيح، وتتولى المناصب القيادية الرفيعة والإدارية وهناك تشجيع ودعم من المرأة التي تريد والتي ترى أن في هذا الطريق هو المناسب لها فلدينا الوزيرة وأخرى في المجلس البلدي ومديرة الجامعة، والمرأة اليوم باتت على وعي تام بالحقوق التي منحها لها الدستور والامتيازات التي وفرها لها المجتمع ولدينا النسبة الكبيرة من النساء المتعلمات، وهناك مؤسسات المجتمع المدني المسؤولة عن برامج التوعية وتشجيعها، وبإيجاز شديد يمكنني القول لك إن المرأة لدينا لم قضية في قطر، فالأبواب أمامها مفتوحة والفرص أمامها متاحة وتحظى بدعم القيادة السياسية على أوسع نطاق والمجتمع القطري كأي مجتمع خليجي وعربي والمرأة فيها لها احترام خاص، ولها مكانتها حتى حين وصلت المرأة إلى منصب وزيرة ومديرة لم يكن الأمر مستغرباً بصورة كبيرة لأن المرأة دائماً كان لها دور محسوس ومؤثر في المجتمع الخليجي بصفة عامة كما هو حال المرأة الخليجية فهي تتمتع بحضور كبير وقطعت شوطاً كبيراً وبحسب علمي ففي الكويت نماذج مشرفة للمرأة وكذلك في البحرين والإمارات والسلطنة وحققت إنجازات تحسب لها ريادتها اجتماعياً، وكل المؤشرات تؤكد أن مسألة الحقوق السياسية للمرأة الكويتية هي في طريقها إلى الحل لأن القيادة السياسية هناك تدعمها وإنها استطاعت أن تثبت جدارتها وأن الحق السياسي آت كجزء من التطور

الطبيعي المجتمعي ومدى الحاجة لمساهمة المرأة الكويتية الفاعلة والمؤثر في هذا الميدان .

س : وماذا عن الإرهاب الذي ضرب بعض دول الخليج ؟.

ج : الإرهاب من الظواهر المقلقة لأي مجتمع ومما يؤسف له ويحزنني أن يتورط فيها شباب يتم تغييبهم ومن ثم توريطهم في أحداث يخسرون فيها أعمارهم ويجلبون الحسرة لأهاليهم وأوطانهم .ولا أتمنى لأي منطقة في دول الخليج أن يتكرر ما حدث سواء في السعودية أو الكويت وأن تزداد لدى كل مواطن في دولنا درجة الوعي والمسؤولية تجاه الأمن وحده، والشيء الجميل أن مجتمعاتنا التي تنبذ العنف والإرهاب وتدعو للسلام في حالة تلاحم أمام أية أخطار ومحصنة بتماسك شعوبها . ونتمنى ألا تكون للإرهاب ذيول ، وأن تكون مجرد أحداث وتنتهي ، فكما أكد المسؤولون في الكويت والسعودية بأن الإرهاب بالفعل لا وطن له وهو ظاهرة عالمية الله يكف عنا شرها بإذن الله .

س : ما دلالات اختيارك كأول امرأة تقود الصرح الجامعي ؟.

ج: أنا لا أنظر للموضوع من زاوية أول امرأة وإنما أراه نوعاً من المسؤولية الكبيرة ذات الأبعاد ، وعندما جرى إختياري سعدت لأنني في نظر المسؤولين أملك الكفاية للقيام بهذا التكليف ، فأنا بالأساس عضو هيئة تدريس،وقد عاصرت الجامعة في كل مراحل تطورها ومصدر سعادتي أن أمنح هذه الفرصة كما أجعل من جامعة قطر داخل منظومة الإصلاح الشاملة في الدولة ونحمد الله بدأنا هذا العام في تنفيذ خطة تطويرية تتماشى مع التوجه العام لمشروع تطوير التعليم .

س : ما ملامح خطة التطوير التعليمي في قطر ؟.

ج : بداية تأتي استقلالية الجامعة مالياً وإدارياً وخلق نظام لاستقطاب هيئة التدريس ، وإعادة النظر في البرامج التعليمية المطروحة ، ومحاولة اعتبار أن تلك البرامج يتم تأسيسها وفق معايير عالمية في التخصصات المعروفة ، وتطوير المناهج إلى الأفضل من أجل التنمية الاجتماعية. فالتعليم العالي يعد عنصراً رئيسياً لعمل نهضة تصحيحية. وقد بدأ العمل بالفعل في تحقيق الحلم الذي بدأ تحقيقه وهو المشروع الذي بدأ من خلال إقامة ما يسمى بمدينة العلم أو التعليم في الدوحة ، وأن الجامعات التي تشملها وتساهم في مدينة العلم هي تكساس M and A وجامعة ومدرسة ويل كورنيل للطب وجامعة كانجي ميلون وجامعة فيرجينيا كومونويلث وغيرها من الذين يشاركون في برامج التطوير التي شفت طريقها .

س : ما مدى التعاون القائم بين جامعة قطر وجامعات المنطقة بالخليج بصفة خاصة ؟.

ج: الجامعات في دول الخليج بصفة عامة قطعت شوطاً كبيراً في مجالات التطوير من الناحية التقنية مقارنة بمثيلاتها في العالم العربي ، ولدينا شبكة من العلاقات المتينة مع الجامعات الخليجية لأننا جزء من منظومة مجلس التعاون الخليجي وبه الكثير من اللجان على مستوى الأمانة العامة للمجلس والمتعلقة بقضايا التعليم العام والتعليم العالي ، والتبادل قائم ومستمر في الشق المتعلق بتبادل الخبرات والأفكار ونظام المنح .

س : ما أولوياتك في مجال البحث العلمي خاصة وقد شغلت منصب نائب المدير للبحوث ومن جهة أخرى نرى المجتمع القطري يشهد تحولاً كبيراً ولا بد من تفاعل الجامعة مع المجتمع وإلى أين وصلتم في هذا الميدان ؟.

ج : البحث العلمي جزءاً أساسي في تطوير الجامعة والبحث ليس فقط من أجل التطوير البحثي ولكنه يرتبط أيضاً بالتدريس وفي ضوء هذا فإن البحث العلمي يعتبر مطلباً أساسياً وضرورياً لكل فرد يريد أن يتخذ من سلك العمل الجامعي مسلكاً في حياته وهو جزء أساسي في حياة عضو هيئة التدريس ولدينا في الجامعة حالياً ستة مراكز بحثية وهي مركز البحوث العلمية والتطبيقية ومركز البحوث التربوية ، ومركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، ومركز دراسات السيرة والسنة ، والمركز الوطني للأبحاث الاقتصادية ومركز دراسات الخليج الذي أنشىء حديثاً وكل هذه المراكز تلعب دوراً كبيراً في تنشيط البحث العلمي داخل الجامعة ، وأيضاً في عملية ربط الجامعة بالمجتمع عن طريق البحث العلمي .

س : هل اختيارك لإدارة الصرح الجامعي يعني شيئاً للمرأة ؟.

ج : غالبية المراكز القيادية في الجامعة يشغلها قطريون ويمكن إعتبار أن اختياري لقيادة الجامعة فيه رسالة معينة مضمونها أن بإمكان المرأة أن تحتل منصباً عالياً في المؤسسات الحكومية إذا توافر لديها الاستعداد الشخصي والمؤهلات ، فالفرصة موجودة وما على المرأة إلا إثبات نفسها ، ولعل وجود الأكثرية من العاملين القطريين اليوم في قطاع التدريس أو الخدمات في الجامعة هم من النساء فالمرأة الآن تحتل مكانة وموقعاً في الجامعة ، ومن جهة أخرى نجد أن نسبة الطالبات أعلى من نسب الطلاب الملتحقين للدراسة بالجامعة وهي نفس الحالة التي نجد عليها غالبية أن لم أقل جميع الجامعات الخليجية بالمنطقة ووصلت لدينا إلى نسبة ٧٠٪ بالنسبة للطلاب .

س : إلا ترين أن ازدياد النسبة وبخاصة في الخمس سنوات الأخيرة تشكل نوعاً من الاستشكال خاصة في مجتمع نام يسعى لجهود الرجل والمرأة معاً؟

ج: بالضبط أن أراها مشكلة من زاوية توضح أن هناك نسبة كبيرة من الشباب لا يلتحقون بالعليم الجامعي وفي أي مجتمع لا بد أن يتحقق التوازن بين الجنسين ، ونحن الآن نحاول تشجيع أكبر قدر من الشباب للإلتحاق بالتعليم العالي لتلافي مشكلات مستقبلية إذ يرتفع عدد النساء المتعلمات عالياً وتشكل ظاهرة غير صحيحة في المجتمع ، وخلال الخمس سنوات المقبلة وبحسب الاهتمامات والجهود المبذولة ومن توقعاتي الشخصية ستتقارب النسب .

مقابلة صحافية مع
معالي السيدة شيخة يوسف الجفيري عضو المجلس البلدي المركزي في دولة قطر حول حقوق المرأة ووضعها الحالي في المجتمع الخليجي *

س : باعتبارك أول امرأة تشغل عضو المجلس البلدي في قطر، ومن النساء القليلات اللواتي يشغلن مثل هذا المنصب في الدول الخليجية، ماذا يعني لك ذلك على المستوى الشخصي؟.

ج: يعني لي عدة اعتبارات ، أولها، قبول التحدي وثانيها إثبات الجدارة وثالثها تقديم نموذج يدحض كل الادعاءات التي تستخف بأداء المرأة، ورابع هذه الاعتبارات يتمثل في أحداث تغيير في ثقافة البيئة الاجتماعية على نحو يعترف للمرأة بمكانة جديدة. وعندما تقدمت بترشيح نفسي لانتخابات المجلس البلدي، كان هناك تحد من البعض، فقبلت التحدي وأقسمت على عدم التراجع أمام جميع الأقاويل التي كانت كفيلة بإحباط همة أي امرأة، لكنني أعتقد أن قبول التحدي في حد ذاته يعتبر مرحلة مهمة من العمل العام، فالمجتمع يتيح للمرأة وظائف عدة في مجالات كثيرة، ولكن الانتقال من مجرد أداء وظيفة حكومية الى العمل العام هو تحد، وعلى المرأة القطرية أو الخليجية أن تقبله وأن تبادر إليه.

وفيما يتعلق بإثبات جدارة المرأة، فعضويتي في المجلس البلدي ليست مجرد تطلع إلى مواقع معينة، ولكن أيماناً بالدور وواجباته، المرأة حينما تتقدم

---

* جريدة القبس الكويتية الصادرة بتاريخ ١/٤/٢٠٠٥م، العدد ١١٤٢٦ .

للعمل، لا تفعل ذلك إلا عن قناعة وصدق بما يمكن أن تؤديه، ينتظرون بترقب ما الذي سوف تفعله هذه المرأة، وما الذي سوف تقدمه، وكان ذلك يشكل هاجساً دائما لي، فقد رأيت كيف أن سمو الأمير حفظه الله وسمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم سموه يقومان بجهود ضخمة للانتقال ببلدنا من حال الى آخر أكثر تقدما وتطورا، وإلى موقع جديد مرموق سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وهذا الجهد يحتاج من كل مواطن منا أن يعمل بكل طاقته.

أما الاعتبار الثالث، فيتمثل في تقديم نموذج يدحض *الافتراءات التي* أحيطت بدور المرأة وتحول بينها وبين العمل العام، إنني بعضويتي في المجلس البلدي، إضافة إلى رئاستي للجنة القانونية في المجلس، وكذلك رئاستي لمجلس إدارة صندوق التكافل الاجتماعي أثبت للجميع رجالا ونساء أن المرأة ليست المخلوق الأضعف.

ولعل ما يلفت النظر، أن كثيرين قالوا أن العمل البلدي على وجه الخصوص سوف لا تستطيع أن تعطي المرأة فيه، لأنه عمل ميداني ومتابعة للمواقع واتصالات وجهود، ولهذا أردت أن اثبت لهؤلاء أن ما ستقدمه المرأة في المجال البلدي هو ما سيقدمه الرجل، بل وتفوقت عليه في بعض الأحيان، انه الالتزام الوطني الذي لا يعرف التمييز بين الجنسين.

أما الاعتبار الرابع، فهو أن كل ذلك من شأنه أن يحدث تغييرا في البيئة الاجتماعية ذاتها، فتصبح أكثر قناعة بأن المرأة أخت للرجل وأنهما في مجتمع تتكافل فيه أدوارهما، من أجل مصلحة الوطن والمواطن.

س: كيف وجدت تجربة العمل في المجلس البلدي؟

ج: إن ما وجدته لم يختلف عما توقعته، فقد وجدت تعاونا من جميع

زملائي أعضاء المجلس، كما وجدت تعاونا من المسؤولين في كل موقع، وأقول إنني نجحت بفضل الاستجابة والتعاون من قبل أشقائي الرجال.

س : ما رأيك بما وصلت إليه المرأة القطرية؟.

ج : عظيم، فالمرأة القطرية الآن تعيش عصرها الذهبي، وما تحققه محل إحترام المجتمع، فهذه المرأة عضوه حالياً في لجان دولية ووزيرة ومديرة جامعة ورئيسة مؤسسة وغيرها.

س : هل تعتقدين أن إبنة قطر حصلت على حقوقها كاملة؟.

ج : نعم، فقد وضعت كافة الأدوات التشريعية التي تكفل لها هذه الحقوق سواء ما نص عليه الدستور أو القوانين الأخرى، وذلك بفضل توافر الإرادة السياسية الحكيمة لدى قيادة البلاد.

س : بدأت دول خليجية أخرى تحذو حذو قطر في تعزيز دور المرأة في المجتمع، خاصة في الكويت التي بدأت المرأة فيها تطالب بحقوقها بصوت عال، هل تعتقدين أن الوقت قد حان لإبراز دور المرأة الخليجية وإسناد مناصب قيادية رفيعة إليها؟

ج: لا أقول فقط أن الوقت قد حان، ولكن أقول أنه لا يجب أن يستمر التأخير، حتى لا يأتي زمن على هذه المجتمعات يتبين فيه أنها قد تأخرت عن هذا الركب، المرأة الخليجية ليست أقل من المرأة القطرية، وأن دولة الكويت الشقيقة وكذلك في كل بلد خليجي شقيق توجد كفاءات نسائية عظيمة، قادرة على العطاء المتميز في مختلف مواقع العمل القيادية، ثم لماذا لا تتاح الفرصة ليبرهنّ على ذلك.. ولماذا كل هذه التخوفات.. ولماذا لا تقدم كل هذه المجتمعات الفرصة للمرأة؟ لنرى كيف أن عطاءها سيكون عظيما ومرموقا في العمل السياسي، خاصة أن روح الشريعة

ونصوصها لا تصادر حق المرأة في هذه المشاركة ولا تحظرها أو تخطئها.

س : باعتقادك، ما هو المطلوب من المرأة الخليجية لكي تكون قادرة على تولي المناصب القيادية وتحقيق النجاح في هذا الدور؟.

ج: لا تسألني فقط عما هو مطلوب من المرأة، ولكن إسألني أيضاً عن المطلوب منه قبل ذلك، فالمطلوب من الرجل أن يكون موضوعياً وأن ينظر الى الشريعة الإسلامية الغراء، لذلك مطلوب منهم أن يعيدوا النظر في مواقفهم وباتجاه مصلحة مجتمعاتهم، وباتجاه الاعتقاد بأن الدور والإبداع في أدائه في مناصب قيادية ليس حكراً على الرجل.

أما فيما يتعلق بالمطلوب من المرأة، فهو الإصرار على إكتساب الحقوق والإصرار على مجابهة المخاصمين لدورها بدعوى الحفاظ عليها وصون كرامتها. وعلى المرأة الخليجية ألا تصمت وألا تكف عن المطالبة بحقوقها المدعومة من الشرع والدين والمنطق، ولذلك فإنني أؤيد المرأة الكويتية فيما تدعو إليه وتصر عليه، وبالتالي لا بد لمجلس الأمة الكويتي أن ينظر الى هذا الموضوع نظرة مجردة حتى تنال المرأة الكويتية حقوقها السياسية.

س: المجتمعات الخليجية كما تعلمين ما زالت محافظة، هل تعتقدين أن هذه المجتمعات تتقبل فكرة تولي المرأة مناصب قيادية ووجودها في مواقع كانت لسنوات طويلة حكراً على الرجل؟.

ج: ولماذا لا، إن كثيراً من النساء الآن أصبحن في مواقع قيادية في مجتمعات خليجية عديدة، وكن مثمرات وفاضلات ومجتهدات، واستطعن تطوير الأداء، ومع ذلك فإنني أدرك أن كل شيء جديد يجابه في البداية ببعض العراقيل، ولكن في نهاية المطاف لا يصح إلا الصحيح وهو أن لا

تكون المناصب القيادية حكراً على جنس، ولكنها حكراً على الكفاءة سواء أكانت رجلا أو امرأة.

س : هل تعتقدين بأن وصول المرأة القطرية والخليجية بشكل عام الى مناصب قيادية عليا يأتي نتيجة التحولات الديموقراطية التي تشهدها المنطقة أم أنها نتيجة طبيعية لتطور المجتمعات الخليجية وتزايد الاهتمام بدور المرأة كعنصر فاعل في المجتمع الى جانب الرجل؟

ج: المرأة القطرية وصلت إلى مناصب قيادية بفضل دعم سمو الأمير وحرمه، وكان ذلك منذ عام ١٩٩٦م، أي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وعموما لا يمكن إرجاع أسباب وصول المرأة القطرية والخليجية إلى مناصب قيادية إلى عامل واحد، هناك عوامل عديدة أسهمت في أحداث تحول في دور المرأة تجاه توليها مناصب قيادية، فهناك تيار ديموقراطي جارف في عالم اليوم، وهناك أيضا تطور طبيعي وتلقائي في المجتمعات الخليجية، أنه لا معنى لديموقراطية إسمها ديموقراطية الرجال ونصف ديموقراطية للنساء، والمجتمعات التي أتاحت هذه الديموقراطية المنقوصة للمرأة هي اليوم تعيد النظر في مواقفها.

س : هل ترين أن قيام بعض الدول الخليجية بإسناد مناصب قيادية للمرأة جاء نتيجة لما أقدمت عليه قطر في هذا المجال؟

ج: من الصعب قول ذلك بشكل مطلق، ولكن من المحتمل أن يكون هناك تأثير للنهج القطري على دول أخرى، ومن الطبيعي بعد أن أثبتت التجربة القطرية نجاحاً، أن تكون مصدرا للإقتداء بها من قبل مجتمعات أخرى.

س: هل يتفهم الرجل القطري الدور المتنامي للمرأة القطرية؟

ج: نعم، يتفهمه بشكل مستنير ووعي وبأسلوب متحضر وبتشجيع دائم، طالما كانت المرأة ذات كفاءة وتستحق ذلك، وقد سبق أن أوضحت ذلك بدليل ما أجده من تفهم ووعي متحضر من الرجل القطري الزميل في عضويتي في المجلس البلدي، وفي مختلف مواقع المسؤولية، أنهم جميعا أشقائي الذين أعتز بهم وأقدر لهم مواقفهم الحضارية المسؤولة.

س : هل تتوقعين حصول المرأة القطرية على مناصب قيادية جديدة في المستقبل بالإضافة الى منصب الوزيرة ومديرة الجامعة؟

ج: أتوقع بالفعل أن تحصل المرأة القطرية على مناصب قيادية جديدة، فالأدوار القيادية لا يختار لها في بلدنا إلا الأكفاء، والكفاءة لا جنس لها، ولهذا أتوقع أن تكون هناك أكثر من كفاءة نسائية في قطر، تكون وزيرة، أو تكون عضوة في مجلس الشورى القطري المقبل المنتخب.

س : ماذا تقولين للمرأة الكويتية التي بدأت تناضل الآن للحصول على حقوقها ومساواتها بالرجل؟

ج : أقول لها، قلبي معك، لأنك تناضلين من أجل حق ثابت، أنت على حق فيما تطالبين به، وسوف تنجحين إن شاء الله ، وعليك الثبات على موقفك حتى يتحقق لك النجاح.

س : هل تتوقعين أن تشهد إنتخابات مجلس الشورى المقبلة حضوراً كبيرا للمرأة على مستوى الترشح والانتخاب؟

ج: نعم أتوقع ذلك، ومن حيث الانتخابات، ليس بجديد على المرأة القطرية أن تحقق حضوراً كبيراً، فقد حققت ذلك من قبل في انتخابات دورتين للمجلس البلدي المركزي، وحققت أيضاً حضورًا كبيراً في

انتخابات صندوق التكافل الاجتماعي، وسيكون لها حضور كبير وربما أكبر في الترشح والانتخاب لمجلس الشورى المقبل الذي سيكون الأول من نوعه في البلاد.

س : وهل تتوقعين نجاح المرأة القطرية في الحصول على مقاعد في مجلس الشورى المقبل؟.

ج: نعم، هناك توقعات قوية بفوز سيدات بعضوية المجلس، لتكون المرأة القطرية لأول مرة برلمانية ذات كفاءة عالية.

نص القانونين رقما ١٢ و ١٣ لسنة ٢٠٠٥م بشأن تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية *

أصدر صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى أمس قانوناً بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م ، وألغى القانون كل حكم يخالف أحكامه . كما أصدر سموه قانوناً بشأن حالات وإجراءات الطعن بالتمييز في غير المواد الجنائية. وقضى القانونان بتنفيذهما وأن ينشرا في الجريدة الرسمية. وفيما يلي نصا القانونين ، قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٥ م بشأن حالات وإجراءات الطعن بالتمييز في غير المواد الجنائية، وقضى القانونان بتنفيذهما وأن ينشرا في الجريدة الرسمية وفيما يلي نصا القانونين ، قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٥م بشأن حالات وإجراءات الطعن بالتمييز في غير المواد الجنائية نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ، بعد الإطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل، وبخاصة على المواد (٢٣) و(٣٤) و(٥١) منه ، وعلى قانون المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧١م، والقوانين المعدلة له ، وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧١م ، والقوانين المعدله له،وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م، المعدل بالقانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٥م ، وعلى قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٠ السنة ١٩٩٦م ،

---

* جريدة الوطن القطرية الصادرة بتاريخ ٦/ ٤/ ٢٠٠٥م.

موقع الانترنت www . Catar . Com

والقوانين المعدله له ، وعلى القانون رق (١٠) لسنة ٢٠٠٢م بشأن النيابة العامة، المعدل بالقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥م،وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣م ، وعلى القانون المدني الصادر بالقانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٤م، وعلى اقتراح وزير العدل ، وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء ، وبعد أخذ رأي مجلس الشورى ، قررنا القانون الآتي :

مادة (١) للخصوم أن يطعنوا أما م محكمة التمييز في الأحكام الصادرة من محكمة الإستئناف في الأحوال الآتية :

١- إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون ، أو خطأ في تطبيقه، أو في تأويله.

٢ - إذا وقع بطلان في الحكم أو في الإجــــراءات أثر في الحكم ، وللخصوم أن يطعنوا بالتمييز في أي حُكم نهائي ، أياً كانت المحكمة التي أصدرته، فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي .

مادة (٢) للنائب العام ، في أي وقت ، أن يطعن بالتمييز لمصلحة القانون في الأحكام النهائية ، أياً كانت المحكمة التي أصدرتها ، إذا كان الحكم مبنياً على مخالفة القانون ، أو خطأ في تطبيقه ، أو في تأويله ، وذلك في الأحوال الآتية :

١- الأحكام التي لا يجيز القانون للخصوم الطعن فيها.

٢- الأحكام التي فوت الخصوم ميعاد الطعن فيها أو نزلوا فيها عن الطعن ، ويرفع هذا الطعن بصحيفة يوقعها النائب العام ، وتنظر المحكمة الطعن في غرفة المشورة بغير دعوة الخصوم ، ولا يفيد الخصوم ولا يضارون من هذا الطعن.

مادة (٣) لا يجوز الطعون بالتمييز في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ما لم يترتب عليها منع السير في الدعوى.

مادة (٤) ميعاد الطعن بالتمييز ستكون يوماً ويرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة التمييز ، ويجب أن يوقعها محام مقبول للمرافعة أمام هذه المحكمة ، وتشمل الصحيفة بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه والأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ، فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه وجب على المحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها ببطلانه،ولا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة،ومع ذلك فالأسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أي وقت وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها ، وإذا أبدى الطاعن سبباً للعطن بالتمييز يتعلق بحكم سابق على صدور الحكم المطعون فيه في ذات القضية ، أعتبر الطعن شاملاً للحكم السابق ما لم يكن قد قبل صراحة .

مـادة (٥) يجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة ، عند تقديم صحيفة الطعن ، على سبيل الكفالة مبلغ عشرين ألف ريال ، إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الاستئناف ، وخمسة آلاف ريال إذا كان صادراً من المحكمة الابتدائية ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الطعن إذا لم تصحب بما يثبت إيداع الكفالة ، ويكفي إيداع كفالة واحدة في حالة تعدد الطاعنين إذا قاموا طعنهم بصحيفة واحدة ولو اختلفت أسباب الطعن، ويعفي من أداء الكفالة من يعفي من أداء الرسوم القضائية .

مـادة (٦) يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة عند تقديم صحيفة الطعن صوراً منها بقدر عدد المطعون ضدهم ، وصورة لقلم

الكتاب ، وسند توكيل المحامي الموكل من الطعن ، ومذكرة شارحة لأسباب طعنه، وأن يرفق بها المستندات التي تؤيد الطعن ما لم تكن مودعة ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن كانت مقدمة في طعن آخر فيكفي أن يقدم الطاعن ما يدل على ذلك ، وللمحكمة أن تتخذ ما تراه في سبيل الإطلاع على هذه المستندات .

مادة (٧) يقيد قلم كتاب محكمة التمييز ، الطعن في يوم تقديم الصحيفة في السجل الخاص بذلك ، وعليه في اليوم التالي على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها إلى الجهة المنوط بها الإعلان لإعلانها ورد الأصل إلى قلم الكتاب ،وعلى هذه الجهة أن تقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ تسليمها إليها ،ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن.

مادة (٨) لا يترتب على الطعن بالتمييز وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ومع ذلك يجوز لمحكمة التمييز أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا إذا طُلب ذلك في صحيفة الطعن ،وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه ،ويعين رئيس المحكمة بناء على عريضة مقدمة من الطاعن جلسة لنظر هذا الطلب ،يعلن الطاعن خصمه بها وبصحيفة الطعن، وللمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المطعون ضده ،وينسحب الأمر الصادر بوقف تنفيذ الحكم على إجراءات التنفيذ التي اتخذها المحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب وقف التنفيذ وإذا رفض الطلب ألزم الطاعن بمصروفاته ،وعلى المحكمة إذا أمرت بوقف التنفيذ أن تحدد جلسة لنظر الطعن أمامها في ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر ،وأن تفصل في الطعن في

ميعاد لا يجاوز أربعة عشر شهراً من تاريخ وقف التنفيذ وإلا وجب عليها أن تأمر بإلغائه.

مادة (٩) على قلم كتاب محكمة التمييز طلب ملف القضية المطعون في الحكم الصادر فيها خلال ثلاثة أيام من تاريخ إيداع صحيفة الطعن ,وعلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أن يرسل الملف خلال ستة أيام على الأكثر من تاريخ ورود طلب الملف.

مادة (١٠) تحكم محكمة التمييز بغرامة لا تقل عن مائتي ريال ولا تجاوز خمسمائة ريال على من يتخلف من موظفي قلم الكتاب أو الجهة المنوط بها الإعلان عن القيام بأي إجراء من الإجراءات المقررة في المادتين (٧) (٩) من هذا القانون في المواعيد المحددة لها.

مادة (١١) إذا بدا للمطعون ضده أن يقدم دفاعاً فعليه أن يودع قلم كتاب محكمة التمييز في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلانه بصحيفة الطعن مذكرة بدفاعه مشفوعة بسند توكيل المحامي الموكل عنه وبالمستندات التي يرى تقديمها ,وفي هذه الحالة يكون للطاعن في ميعاد عشرة أيام من انقضاء الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة أن يودع قلم الكتاب مذكرة بالرد مشفوعة بالمستندات ,وفي حالة تعدد المطعون ضدهم يكون لكل منهم عند الاقتضاء أن يودع في ميعاد العشرة أيام الأخيرة مذكرة بالرد على المذكرة المقدمة من المطعون ضدهم الآخرين ,مشفوعة بسند توكيل المحامي الموكل عنه ,فإذا استعمل الطاعن حقه في الرد كان للمطعون ضدهم أن يودعوا في ميعاد عشرة أيام أخرى مذكرة بالتعقيب على الرد.

مادة (١٢) يجوز للمطعون ضدهم قبل انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يدخلوا في الطعن أي خصم في

القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يوجه إليه الطعن ويكون إدخاله بإعلانه بالطعن ,ولمن أدخل في الطعن أن يودع قلم كتاب محكمة التمييز في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلانه ,مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها وفي هذه الحالة لا تسري المواعيد المنصوص عليها في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة السابقة في شأنه إلا بعد انقضاء العشرة أيام المشار إليها.

مادة (١٣) يجوز لكل خصم في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يعلنه مقدم الطعن بطعنه أن يتدخل في الطعن ليطلب الحكم برفضه ويكون تدخله بإيداع مذكرة بدفاعه قلم الكتاب قبل انقضاء الميعاد المحدد في الفقرة الأولى من المادة (١١) من هذا القانون مشفوعة بالمستندات التي تؤيده.

مادة (١٤) يجب أن تكون المذكرات وحوافظ المستندات التي تودع بأسم الخصم من أصل وصور بقدر عدد خصومه وأن تكون موقعة من محاميه المقبول للمرافعة أمام محكمة التمييز.

مادة (١٥) لا يجوز لقلم الكتاب لأي سبب أن يقبل مذكرات أو أوراقاً بعد إنقضاء المواعيد المحددة لإيداعها ,ويجب عليه أن يحرر محضراً يثبت فيه تاريخ تقديم المذكرة أو الورقة واسم من قدمها وصفته وسبب عدم قبولها.

مادة (١٦) تنظر المحكمة الطعن في غرفة المشورة بعد أن يعين رئيس المحكمة القاضي المقرر ,وإذا رأت أن الطعن جدير بالنظر ,إما لأنه مرجح القبول أو لأن الفصل فيه يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره ,حددت جلسة لنظره ,أما إذا رأت أنه غير مقبول شكلا أو باطل أو غير جدير بالعرض على المحكمة ,قررت عدم قبوله بقرار غير قابل للطعن فيه ,ويكتفي في هذه الحالة بذكر القرار بمحضر الجلسة مع إشارة موجزة لأسبابه.

مادة (١٧) يخطر قلم الكتاب محامي الخصوم الذين أودعوا مذكراتهم بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل ,وذلك بكتاب مسجل ,ويدرج الطعن في جدول الجلسة ,ويعلق الجدول في قلم الكتاب قبل الجلسة بخمسة أيام على الأقل ويبقى معلقا طوال هذه المدة.

مادة (١٨) تحكم المحكمة في الطعن بغير مرافعة بعد أن يتلو القاضي المقرر تقريرا يلخص فيه أسباب الطعن والرد عليها ,ويحصر نقاط الخلاف التي تنازعها الخصوم.

مادة (١٩) إذا رأت المحكمة ضرورة المرافعة الشفوية فلها سماع محامي الخصوم وفي هذه الحالة لا يؤذن للخصوم أن يحضروا بأنفسهم أمام محكمة التمييز من غير محام معهم ,وليس للخصوم الذين لم تودع مذكرات بأسمائهم الحق في أن يوكلوا عنهم محاميا لحضور الجلسة ,ولا يجوز إبداء أسباب شفهية في الجلسة غير تلك الأسباب التي سبق للخصوم بيانها في الأوراق وذلك دون إخلال بحُكم الفقرة الرابعة من المادة (٤) من هذا القانون.

مادة (٢٠) للمحكمة استثناء أن ترخص لمحامي الخصوم في إيداع مذكرات تكميلية إذا رأت بعد اطلاعها على الطعن أنه لا غنى عن ذلك, وحينئذ تؤجل الطعن لجلسة أخرى وتحدد المواعيد التي يجب إيداع تلك المذكرات فيها.

مادة (٢١) إذا قبلت المحك.

مادة (٢٢) إذا كان الحُكم المطعون فيه قد ميز لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص ,وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعي أمامها بإجراءات جديدة ,فإذا كان الحُكم قد ميز لغير ذلك من الأسباب ,فللمحكمة أن تفصل في الموضوع ,أو

أن تحيل القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بهيئة مشكلة من قضاة آخرين ,وتلتزم المحكمة التي أحيلت إليها القضية بحكم محكمة التمييز في المسائل التي فصل فيها ,ومع ذلك إذا حكمت المحكمة بتمييز الحكم المطعون فيه وكان الموضوع صالحا للفصل فيه ,أو كان الطعن للمرة الثانية ورأت المحكمة تمييز الحكم المطعون فيه, وجب عليها أن تحكم في الموضوع.

مادة (٢٣) إذا قضت محكمة التمييز بعدم قبول الطعن أو بعدم جواز نظره أو ببطلانه أو برفضه حكمت على الطاعن بالمصروفات فضلاً عن مصادرة الكفالة كلها أو بعضها ,وإذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم بالتعويض للمطعون ضده في الطعن.

مادة (٢٤) يترتب على تمييز الحكم إلغاء جميع الأحكام ,أيا كانت المحكمة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المميز متى كان هذا الحكم أساسا لها ,وإذا كان الحكم لم يميز إلا في جزء منه ,بقي نافذا فيما يتعلق بالأجزاء الأخرى ما لم تكن مرتبطة أو مترتبة على الجزء المميز.

مادة(٢٥) لا يجوز الطعن في أحكام محكمة التمييز بأي طريق من طرق الطعن.

مادة(٢٦) لا يسري هذا القانون على الأحكام التي صدرت قبل تاريخ العمل به.

مادة(٢٧) مع عدم الإخلال بحالات الإعفاء من الرسوم القضائية المقررة في أي قانون آخر ,يفرض رسم ثابت على الطعن بالتمييز مقداره خمسة آلاف ريال.

مادة(٢٨) فيما لم يرد في شأنه نص في هذا القانون ,تسري أحكام

قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه ,على الطعن أمام محكمة التمييز.

مادة (٢٩) على جميع الجهات المختصة ,كل فيما يخصه ,تنفيذ هذا القانون ,وينشر في الجريدة الرسمية ,حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٢٦/ ٢/ ١٤٢٦هـ الموافق: ٥/ ٤/ ٢٠٠٥م قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م.

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ,بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل وبخاصة على المواد (٢٣)، (٥١)، (٣٤) منه ,وعلى قانون المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (١٦) لسنة , ١٩٧١م والقوانين المعدلة له ,وعلى القانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٩م بشأن التوثيق, المعدل بالقانون رقم (٢) لسنة ,١٩٩٦م وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م المعدل بالقانون رقم (٧) لسنة ,١٩٩٥م وعلى قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٦م والقوانين المعدلة له ,وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ بشأن النيابة العامة ا لمعدل بالقانون رقم (٤) لسنة ,٢٠٠٥م وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة ,٢٠٠٣م وعلى قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ,٢٠٠٤م وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم (١٤) لسنة ,٢٠٠٤ وعلى القانون المدني الصادر بالقانون رقم (٢٢) لسنة ,٢٠٠٤م وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم (٢٣) لسنة ,٢٠٠٤م وعلى اقتراح وزير العدل ,وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء ,وبعد أخذ رأي مجلس الشورى ,قررنا القانون الآتي:

مادة (١) تستبدل بعبارات «المحكمة المدنية الكبرى»، و«المحكمة المدنية الصغرى» ، و«المحاكم العدلية» عبارات «المحكمة الكلية»، و«المحكمة الجزئية» و«المحاكم» وذلك أينما وردت في قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه.

مادة (٢) يستبدل بنصي المادتين (٤)، (٦) من القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م المشار إليه النصان التاليان: مادة (٤): «تختص المحاكم بالفصل في المسائل الآتية:

١- الدعاوى والمنازعات المدنية والتجارية عدا ما يستثنى منها بقانون.

٢- الدعاوى والمنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو أي عقود إدارية أخرى.

٣- الدعاوى والمنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية والتركات» .

مادة (٦): «استثناء من حكم المادة (٣١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه يجوز للعامل وصاحب العمل إذا نشأ بينهما نزاع يتعلق بتطبيق أحكام قانون العمل المشار إليه أن يعرضا نزاعهما على إدارة العمل ,وتتخذ إدارة العمل الإجراءات اللازمة لتسوية النزاع وديا ,فإذا لم تتم التسوية وجب على الإدارة أن تحيل النزاع خلال مدة لا تجاوز أسبوعاً من تاريخ عرضه عليها الى المحكمة المختصة وتكون الإحالة مشفوعة بمذكرة تتضمن ملخصا له وحجج الطرفين وملاحظات الإدارة ,وعلى قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إحالة النزاع إليها ,تحديد جلسة لنظره في ميعاد لا يجاوز أسبوعين من تاريخ الإحالة ,ويعلن بها العامل وصاحب العمل» ، مادة (٣) تلغى المادة (٥) من القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م المشار إليه والمادتان (١١٢) (١١٣) والفقرة الأخيرة من المادة

(١١٤) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه ,مادة (٤) تستبدل بعبارة «رئيس المحاكم العدلية» عبارة «رئيس المجلس الأعلى للقضاء» الواردة في المواد (٢) (٢٦) (٢٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه ، مادة (٥) « يستبدل بنصوص المواد (٢٢) ،(٢٤) ،(١٠١) (١٠٢) ، (١٠٥) ، (١٠٦) ، (١٠٧) ، (١٠٨) ، (١٠٩) ، (١١٠) ، (١١١)

(١٦٣) ، (٥٣٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه النصوص التالية : مادة (٢٢) : تختص المحكمة الابتدائية مشكلة من قاض فرد ويشار إليها بـ «المحكمة الجزئية» بالحكم إبتدائياً في جميع الدعاوى والمنازعات المدنية والتجارية والعقود الإدارية التي لا تزيد فيها قيمة الدعوى على مائة ألف ريال، مادة (٢٤) : « تختص المحكمة الإبتدائية مشكلة من ثلاثة قضاة ويشار إليها بـ «المحكمة الكلية» بالحكم إبتدائيا في الدعاوى والمنازعات المدنية والتجارية والعقود الإدارية التي تزيد فيها قيمة الدعوى على مائة ألف ريال ,والدعاوى مجهولة القيمة والدعاوى والمنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية والتركات ,ويكون حكمها نهائياً في دعاوى الميراث والوصية والوقف والمهر إذا كانت قيمة الدعوى لا تزيد على ثلاثين ألف ريال، ودعاوى زيارة المحضون والسفر به وسكنه وأجرة الحضانة ,كما تختص بالحكم في الطلبات العارضة أو المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها ,وتختص وحدها دون غيرها بالفصل في دعاوى الإفلاس والصلح الواقي من الإفلاس ودعاوى الحيازة وغير ذلك من الدعاوى التي ينص القانون على اختصاصها بها بغض النظر عن قيمتها ,وتختص كذلك بالحكم في الاستئنافات التي ترفع إليها عن الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية أو من قاضي الأمور المستعجلة بها».

مادة (١٠١): «على القاضي في الأحوال المذكورة في المادة السابقة أن يعلم المحكمة في غرفة المشورة بسبب الرد القائم به وذلك للإذن له بالتنحي عن نظر الدعوى ،وإذا كانت المحكمة مؤلفة من قاض فرد يعرض القاضي أسباب التنحي على رئيس المحكمة الابتدائية ليأذن له بالتنحي».

مادة (١٠٢): « يجوز للقاضي في غير أحوال الرد المذكورة إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأي سبب أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة في غرفة المشورة أو على رئيس المحكمة للنظر في إقراره على التنحي».

مادة (١٠٥): «لا يجوز طلب رد جميع قضاة المحكمة أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم في طلب الرد أو في موضوع الدعوى عند قبول طلب الرد».

مادة (١٠٦): « يحصل الرد بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة التي يتبعها القاضي المطلوب رده,يوقعه الطالب نفسه أو وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير ،ويجب أن يشتمل تقرير الرد على أسبابه وأن ترفق به الأوراق والمستندات المؤيدة له ،وعلى الطالب أن يودع عند التقرير بالرد ثلاثة آلاف ريال على سبيل الكفالة وتتعدد الكفالة بتعدد القضاة المطلوب ردهم».

مادة (١٠٧): « يجب على قلم كتاب المحكمة رفع تقرير الرد الى رئيسها خلال أربع وعشرين ساعة من إيداع التقرير قلم الكتاب وعلى الرئيس أن يطلع القاضي المطلوب ردة على التقرير فوراً» .

مادة(١٠٨): « على القاضي المطلوب رده أن يجيب كتابة عن وقائع الرد وأسبابه خلال الأربعة أيام التالية لاطلاعه على تقرير الرد ،فإذا لم يجب في الميعاد المذكور عن أسباب الرد أو اعترف بها في إجابته وكانت هذه

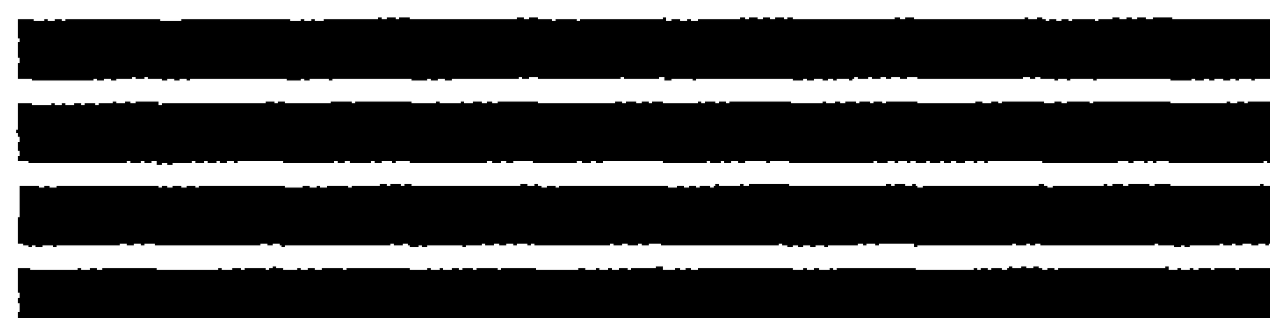
الأسباب تصلح قانوناً للرد أصدر رئيس المحكمة قراراً بقبول طلب الرد وبتنحية القاضي».

مادة (١٠٩): «إذا أنكر القاضي أسباب الرد يعين رئيس المحكمة في اليوم التالي لانقضاء الميعاد المبين في المادة السابقة الدائرة التي تتولى نظر طلب الرد، وعلى قلم كتاب المحكمة إخطار باقي الخصوم في الدعوى الأصلية بالجلسة المحددة لنظره وذلك لتقديم ما قد يكون لديهم من طلبات رد طبقا للفقرة الأخيرة من المادة (١٠٤) من هذا القانون، وعلى تلك الدائرة أن تقوم بتحقيق الطلب في غرفة المشورة ثم تحكم فيه بعد سماع أقوال طالب الرد وملاحظات القاضي عند الاقتضاء أو إذا طلب ذلك ويتلى الحكم في جلسة علنية، ولا يجوز في تحقيق طلب الرد استجواب القاضي ولا توجيه اليمين إليه».

مادة (١١٠): «على رئيس المحكمة في حالة تقديم طلبات رد قبل إقفال باب المرافعة في طلب رد سابق، أن يحيل هذه الطلبات الى الدائرة ذاتها المنظور أمامها ذلك الطلب لتقضي فيها جميعا بحكم واحد دون التقيد بأحكام المادة (١٠٨) من هذا القانون، وفي جميع الأحوال يكون الحكم الصادر في طلب الرد غير قابل للطعن فيه بأي وجه من أوجه الطعن».

مادة (١١١): «تحكم المحكمة على طالب الرد عند رفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله بالغرامة التي لا تقل عن ألفى ريال ولا تزيد على خمسة آلاف ريال وبمصادرة الكفالة، وفي حالة ما إذا كان الرد مبنيا على الوجه الخامس من المادة (١٠٠) من هذا القانون وحكم برفضه، فعندئذ يجوز زيادة الغرامة إلى عشرة آلاف ريال، وفي جميع الأحوال تتعدد الغرامة بتعدد القضاة المطلوب ردهم، وفي حالة التنازل عن طلب الرد تحكم المحكمة بمصادرة الكفالة».

مـادة (١٦٣): للخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون أن يستأنفوا أحكام محاكم الدرجة الأولى الصادرة في اختصاصها الابتدائي, ويجوز الاتفاق ولو قبل رفع الدعوى على أن يكون حكم محكمة الدرجة الأولى نهائياً ,ولا يجوز إستئناف الحكم في هذه الحالة إلا إذا كان هناك بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ,وعلى المستأنف في هذه الحالة أن يودع خزانة محكمة الاستئناف عند تقديم الاستئناف مائتي ريال على سبيل الكفالة ,ويكفي إيداع كفالة واحدة في حالة تعدد المستأنفين إذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة ولو اختلفت أسباب الطعن وتصادر الكفالة بقوة القانون إذا حكم بعدم قبول الاستئناف أو بعدم جوازه أو ببطلانه,وذلك دون إخلال بحق الخصم في طلب التضمينات إذا كان لها وجه» ،مادة (٥٣٧): « يحصل رسم ثابت قدره مائة ريال على دعاوى ومنازعات الأحوال الشخصية بكافة أنواعها ما لم تكن من دعاوى النفقات فلا تستحق عليها رسوم»، مادة (٦) على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون ,وذلك بالحالة التي تكون عليها وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن قلم الكتاب أمر الإحالة إليه مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية أمام المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى ،مادة (٧) يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون ، مادة (٨) على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، وينشر في الجريدة الرسمية حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٢٦/ ٢/ ١٤٢٦هـ الموافق ٥/ ٤/ ٢٠٠٥م.



سلطنة عمان

مقابلة صحافية مع
معالي السيد علي بن حمود بوسعيدي وزير ديوان البلاط السلطاني في سلطنة عمان حول عدد من القضايا الداخلية المهمة *

س : مع قرب إشراقة ذكرى الثالث والعشرين من يوليو المجيدة ، كيف تنظرون معاليكم إلى هذه المناسبة ومدى انعكاسها على حياة المواطن وتقدم الوطن ؟.

ج : يشرفني أن أتقدم بالتهنئة المباركة لمولاي المعظم بهذه الذكرى العطرة ولكل أبناء الوطن الغالي ، من المؤكد أن هذه المناسبة يمكن وصفها بالخروج من الظلمات إلى النور ، ولك أن تتصور أي شخص يعيش في مكان مظلم ، ثم يفاجأ بنور يسطع في المكان هنا ، هذا هو الإحساس أقول هذه العبارة لأبنائنا الذين لم يعايشوا العصر الذي سبق عهد النهضة المباركة ، ولهم أن يتخيلوا الفارق الكبير بين ذاك الظلام الدامس وهذا النور الساطع . من الواجب على الإنسان الذي عايش الواقع بين هذا العصر وما قبله أن ينقل هذه الصورة إن لم تكن موثقة بوسائل عصرية تقنية فهي في الأذهان راسخة . ملزم كل محب لهذا الوطن أن يبين لهذا الجيل كيف كان يعيش آباؤه وأجداده من معاناة شديدة يصعب حتى وصفها وربما لا تصدقها الأجيال . والحمد لله بفضل حكمة صاحب الجلالة وحبه لهذا الوطن الغالي استطاع أن ينقل هذا الوطن وأبناء هذا الوطن إلى مصاف الدول المتقدمة التي سبقتنا بسنين ، وأهم من ذلك هو

---

* جريدة عمان العمانية الصادرة بتاريخ ١١/٧/٢٠٠٤م ، العدد ٨٤٤٠ .

توظيف الإمكانيات وتوظيف الجيد في مكانه في البنية التحتية (وبناء المجتمع في السهل والجبل والصحراء) .

فكل موقع وكل بقعة في عمان تشهد أن اليد البيضاء امتدت إليها وقدمت إليها الخدمة ولا تزال ، ولا يخفى على الجميع أن عمان بتضاريسها وتنوعها وطبيعتها احتاجت ولا تزال تحتاج إلى جهد كبير في إيصال هذه الخدمات والواقع خير دليل على ذلك . هناك نقطة معينة يعيشها دائماً المجتمع المتطور وهو أن الخدمة الكمالية اليوم تعد خدمة ضرورية والتحديات موجودة ولكن من خلال حكمة وبعد نظر وتخطيط سليم يستطيع الإنسان أن يصل إلى مبتغاه مهما تطلب ذلك من جهد وإمكانيات ونتمنى لمولانا الصحة والعافية والعمر المديد ليتمكن من تحقيق كل ما يصبو إليه من عزة ورفاه لهذا الوطن الغالي والتغلب على كل التحديات التي دائماً هي من سنة الحياة .

س : تعد الجولات السنوية للولايات لجلالة السلطان المعظم بمثابة عيد وطني لكل العمانيين حيث الاستبشار بقدوم موكب جلالته إلى ولايات السلطنة المختلفة ، كيف عايشتم معالي الوزير هذه الجولات عن قرب وأثرها في حياة المواطن ؟.

ج: نعتقد أن خير من يقيم هذه الجولات السامية هو المواطن لأنه خير من يدرك أنه عندما يكون جلالة السلطان المفدى بين ظهرانيه وفي بلده التي يعيش فيها وفي الموقع الذي يعيش فيه من مقومات العيش هو مشاركة من أب كبير محب يقابله حب متبادل ورضا وإحساس بالاهتمام عندما يترك القائد مسقط ويتوجه إلى هذه المواقع أعتقد أن الشعور الذي يخالج المواطن شعور لا يمكن وصفه لأنه إحساس عفوي بالحنان الأبوي الذي بلا شك يحيطه مولانا ـ يحفظه الله بأبناء وطنه في كل المناسبات سواء المناسبات

الدينية أو الجولات الرسمية أو الجولات الخاصة وتجد كل أبناء المنطقة التي يقع فيها المخيم السلطاني أو المناسبة يمكن وصفها مناسبتين. المناسبة الوطنية أو الدينية ومناسبة وجود جلالة السلطان بين أبناء وطنه وشعب وبالتالي أنا شخصياً بحكم معايشتي القصيرة شاهدت مواقف إنسانية ومواقف أبوية تعبر كلها وتترجم عن الحب السامي لأبناء الوطن وهذا الوطن ،هذه المواقف الإنسانية تلزم كل مسؤول يحضر ويعايش هذه الجولات وهذه المناسبات ، تلزمه بأن يقتدي ويقتفي الأثر السامي في التعامل مع المواطنين والتعامل مع كل القضايا التي تهم الوطن بإحساس أن الواجب الوطني يفرض عليه أن يكون قريباً من هذا المواطن وأن يمس بإحساسه وبخلاف ذلك فهو يعتبر مقصراً ومخلاً بواجبه الوظيفي والوطن ، وأعتقد أن الكل يحاول أن يقدم ما لديه وأن يؤدي واجبه على أكمل وجه وهذا هدف من أهداف الجولات السامية ومن ثم تنتقل هذه المسؤوليات إلى رب الأسرة وإلى التعامل مع الجوار والتعامل مع الأبناء ، كل هذه رسالات مفتوحة لكل من يعيش في المنطقة التي تتشرف بالجولة السامية .

س : إنشاء بيوت الله من الاهتمامات الرئيسية لمولانا جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله - وما إنتشار هذه الجوامع في مناطق وولايات السلطنة إلا دليل حي على هذا الاهتمام السامي من لدن جلالته ، ما هو تعليق معاليكم على مثل هذه المبادرات الكريمة ؟.

ج : لاشك أن متطلبات كل مرحلة تحسب مما يرصد لها من إمكانيات ويفضل مولانا حفظه الله في هذا المجال كما تعلمون شمل العدد الكبير من الولايات ، ولا تزال هذه المشاريع مستمرة في كل الولايات ذات الكثافة

السكانية وجهت لها الأنظار في هذا الجانب تجد طريقها ، ومكرمات جلالته في مجال دور العبادة مستمرة وفضله متدفق لأبناء وطنه وفي المستقبل القريب سوف تسمعون عن العديد من هذه المشاريع في مجال دور العبادة بإذن الله التي تخدم الإسلام .

س: تعد مسابقة القرآن الكريم من الأحداث الدينية المهمة التي تنظم سنوياً هل هناك تفكير في توسيع هذه المسابقة وجعلها دولية بمشاركة من خارج السلطنة مثلاً ؟.

ج: كما تعلم إن هذه الفكرة جاءت لخدمة الوطن والمسلمين ، وأن روح المنافسة في هذا المجال هذا الجانب هو مطلب والحمد لله هناك إقبال من أبنائنا على هذه المسابقة ، وهناك استعدادات مكثفة لإقامتها في مواقيتها المحددة ووفق ضوابط وشروط موضوعة .

وهناك تزايد كبير في المقبلين على هذه المسابقة ، وإن أي تجربة تخضع للتقييم ، وطموحنا كبير في هذا الإطار .

س : بدأ الحديث يدور حول مشروع قانون الخدمة المدنية الجديد وما يرافقه من قوانين للتصنيف الوظيفي ، هل يمكن لمعاليكم تسليط الضوء على هذا الموضوع باعتبار معاليكم رئيساً لمجلس الخدمة المدنية ؟ وما أثر مثل هذه القوانين على إنتاجية الموظف وطموحه المستقبلي ؟.

ج: من المؤكد أن هذا القانون قد أخذ حقه في الدراسة والقوانين تسد لمرحلة من المراحل ، بعد انقضاء مرحلة ما يكون هناك التفكير في التحديث وتطوير هذه القوانين للتغلب على السلبيات القائمة والخروج بالمشروع للأفضل . مشروع قانون الخدمة المدنية وما يصاحب من تصنيف وظيفي

والوصف الوظيفي يكملان بعضهما البعض وهما الآن في المراحل النهائية من الدراسة وهو مطروح على الحكومة بعد أن إنتهى مجلس الخدمة المدنية من دراسته والحديث من المؤكد أن المواطن يشكل شريحة كبيرة وينتظر من الحكومة أن يكون هذا المشروع في محل الطموح ونتمنى أن يكون هذا المشروع يغطي طموحات الموظفين الذين ينتظرونه من فترة وأن يستوعب كل الآمال المطروحة والمأملة منه ومع ذلك يبقى التطوير والتحديث هي سمة من سمات القوانين للتغلب على ما يصادفها أثناء الممارسة العملية ، ما يجب الإشارة إليه في هذا الجانب أو ما أعتقد أنه سوف يكون منصفاً بالنسبة للتعيينات والترقيات والوصف الوظيفي كما تعلمون يحدد بدقة مواصفات الوظيفة ، وبالتالي من يشغل هذه الوظيفة يجب أن تكون لديه القدرات والمواصفات لشغلها ، كذلك بالنسبة للترقية إلى الوظيفة الأعلى من المؤكد أنها سوف تتغير وفقاً للنظام الجديد باعتبار أن شغلها سوف يكون بنفس طريقة التعيين وفقاً لتلك المتطلبات والمواصفات الوظيفية . كذلك النظر في الشريحة الدنيا من الموظفين ذوي الرواتب الدنيا وهي تتطلب زيادتها ، ونتمنى أن يكون هذا الجانب أيضاً مرض لهذه الشريحة من الموظفين ، وهناك نظرة أيضاً إلى التقييم الوظيفي ووضع ضوابط وآليات معينة .

هذا باختصار ، كما تعلم أن المشاريع في كل جهة تبدي ملاحظاتها فيما يخدم الصالح العام ، ونتمنى إن شاء الله أن يتمكن مجلس الوزراء الموقر من إبداء ملاحظاته تمهيداً لصدوره في الوقت المناسب .

س : هناك العديد من الصناديق التقاعدية التي قد يعاني بعضها من أمور مالية ، ألا ترى معالي الوزير بأن دمج هذه الصناديق قد يوجد فائدة ويعطي قوة مالية لهذه الصناديق بدلاً من تبعثرها الحالي ؟.

ج: هو مؤكد ، الدراسة قائمة في هذا الجانب وهناك تبادل للآراء والأفكار لدمج هذه الصناديق مع وزارة المالية ومع وزارة الخدمة المدنية والوحدات الأخرى المستقلة ، وهناك دراسة مستفيضة لاختيار آلية لاستثمار إدارة هذه الصناديق والاستماع إلى ملاحظات الجهات المعنية .

س : تمثل السياسة الخارجية لبلادنا الوجه المشرق لعهد النهضة المباركة ، كيف تنظرون إلى واقعية هذه السياسة وانعكاسها على سمعة الوطن خارجياً في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة ؟.

ج: اختط صاحب الجلالة ـ حفظه الله ـ لهذا الوطن خطاً ثابتاً وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ، وهناك ثوابت للعلاقات رسخها صاحب الجلالة مهما تغيرت الأحوال والظروف ومهما إرتبك العالم في هذا الجانب فهناك ثوابت من لدن جلالته لتعامله مع المستجدات . هذه الروح التي مضى عليها ورسخها صاحب الجلالة خلال أكثر من ٣٣ عاماً أثبتت للعالم مصداقيتها وأهميتها من خلال توطيد العلاقات خاصة دول الجوار ، وكما يعلم الجميع باتفاقيات الحدود التي تمت مع كل دول الجوار سواء منها البرية أو البحرية ، وهذا دليل قوي جداً لكل من يتابع مسيرة النهضة المباركة والعلاقات العمانية مع دول الجوار والعالم يجد أن هذه السياسة أثبتت جدواها ولله الحمد وحققت ما تصبو إليه السلطنة من ترسيخ للأمن والأمان ، ولاشك أن دور السلطنة فيما يتعلق بالقضايا الدولية ورؤيتها الثاقبة ساهمت مساهمة كبيرة في لفت الأنظار إلى صدق النوايا وبعد النظر في هذا الجانب ولله الحمد .

موقف السلطنة من القضايا الإقليمية والدولية واضح وصريح ولا لبس فيه ، ومن هذا المنطلق أثبتت السياسة الخارجية العمانية أنها متمسكة بهذه الثوابت ولله الحمد .

س : تعد مشاريع بلدية مسقط هامة ومتشعبة وحولت ولاية مسقط والولايات التابعة للمحافظة إلى نموذج للمدن الحديثة ، هل هناك مستجدات فيما يتعلق بالمشاريع ودور البلدية في هذا الإطار ؟.

ج: بلدية مسقط شأنها شأن كل الأجهزة الحكومية التي لا تقف طموحاتها عند حد ، ولعلكم كإعلاميين تابعتم مشروع الموج السياحي الذي هو مطروح للاستثمار إن شاء الله ليرسو على الشركات التي تقدم أفضل العروض لإدارة هذا المشروع الحيوي الطموح الذي يقع في جزء طيب وطوح جداً من أرض العاصمة مسقط ، وهناك إقبال كبير للاستثمار في هذا المشروع المهم . هناك أيضاً التفكير في إنشاء الطرق البديلة والقضاء على الاختناقات المرورية وأهمها الآن إنشاء الجسور مثل جسر دوار الخوض ، ومن ثم التفكير في دوار الموالح وهكذا للتغلب على الاختناقات المرورية وبسبب الطفرة العمرانية الكبيرة في محافظة مسقط . هناك أيضاً مشاريع عديدة في الولايات التي تشرف عليها بلدية مسقط من خلال شوارع الخدمة والشوارع التي تخدم أكبر شريحة من المواطنين وتسهل عليهم تنقلاتهم كما تعلم أن هناك مشروعاً لربط محافظة مسقط بالمنطقة الشرقية والتفكير في إزدواجية طريق قريات ـ صور ليواكب الطموح لتوصيل الشارع من قريات ـ صور وهناك العديد من المشاريع الخدمية المستمرة التي يمكن الإشارة إليها من خلال مصادر أخرى .

س : هناك نغمة أصبحت تتردد وهي حول الإصلاحات في الدول العربية تحديداً وهي دعوات خارجية بالأساس ، كيف تنظرون معاليكم إلى مسألة التحديث والتطوير للمجتمعات بشكل عام والمجتمع العماني بشكل خاص في إطار الرؤية العامة للعالم وما يحدث فيه ؟.

ج: إن ما تحقق على هذه الأرض الطيبة في مختلف المجالات هي تدرج محسوب وثابت في مختلف مجالات الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو القضاء أو كما تسمى الدستورية ، أنا شخصياً عايشت تجربة الشورى حيث كان لي الشرف أن أكون عضواً في هذا المجلس وأيضاً عايشته من خلال مسؤوليتي كوزير للداخلية وفي خلال هذه الفترة الوجيزة أعتقد أن ما حصل من تطوير لهذه التجربة هو يفوق طموح العديد من الجوانب . على إعتبار أننا بدأنا من عدم وجود تجربة سابقة وبالتالي فإن مثل هذه الممارسات هي ثقافة وتعلم وغرس وهي دراسة ، وبالتالي فليس من السهل القفز على المراحل ، لا نقول هذا الكلام لتبرير واقع وإنما ما نشاهده من دول أخرى حاولت القفز على الواقع تعرضت للكثير من الانتكاسات ولكن لله الحمد كما وعد صاحب الجلالة في هذا الجانب أن تكون الحكومة عصرية وأن يكون المواطن هو الهدف وهو الوسيلة وبالتالي وجود تجربة ثرية من هذا النوع إن شاء الله سوف تأخذ حقها من التطور والتقدم ، فالطموحات كبيرة في هذا الجانب لعل أبسط الإشارة لها - أي هذه التجربة - كيف انتقلت من التعيين إلى الانتخابات الجزئية ثم الانتخاب المباشر ، هذا في حد ذاته نقلة ملموسة . أما فيما يتعلق بالإصلاحات والممارسات هي أيضاً تخضع للتطوير وإلى التجديد وهناك فرص أعطيت لمجلس الشورى من أجل أن يؤدي واجبه وفقاً للإدارة السامية وكثير من الموضوعات التي قدمها المجلس بها آراء طيبة وترفع توصياتها التي أعتقد أنها تخدم الوطن والمواطنين والمقيمين بشكل عام ، وكثير من المشاريع والقوانين اطلع عليها المجلس وأبدى ملاحظاته ورفع توصياته ، كذلك فيما يتعلق بمجلس الدولة ، لدينا الآن نظام المجلسين الذي يضمه مجلس عمان .

س : كيف تنظرون معاليكم إلى مشاركة المرأة في العمل الوطني وانعكاس ذلك على المشاركة والإنتاجية الجماعية للمواطنين في كل القطاعات ؟.

ج: لاشك أن هذا الجانب المتعلق بإعطاء الفرصة للمرأة مشاركة سواء في مجلس الشورى أو الدولة أو المناصب العليا الوزارية التي تشغلها الآن ، لاشك أن كل هذا يصب في صالح الرغبة الأكيدة في التقدم والتحديث .

أنا شخصياً اعلم أن طموح صاحب الجلالة يفوق الواقع ، ولكن كما ذكرت أن نستورد التجارب الثابتة والواقعية تثبت جدواها وتترسخ على مدى الأيام ، ما نراه في العالم الآخر المتقدم ليس وليد الساعة وإنما خرجت من رحم تجارب صعبة مرت بها هذه الشعوب ونحن نحمد الله أنها لم تتطلب منا ذلك العناء ، وذلك كما هو في الدول الصناعية من ثورات وتقديم الضحايا وإنما بهذا الهدوء وهذا التدرج التلقائي والمدروس في بعض جوانبه سوف -إن شاء الله- يحقق كل الطموحات .

س : تعد سياسة تنويع مصادر الدخل من السياسات التي أثبتت جدواها خلال العقدين الماضيين ، كيف تقيمون هذه السياسة وأثرها على تنشيط الاقتصاد الوطني ؟.

ج: أنا شخصياً أرى هذا التنوع ويشترك معي في هذا الجميع ، لا أحد ينكر أن تنوع مصادر الدخل هو من مصلحة الدول لأن الإعتماد على مصدر واحد هو معرض للكثير من المشكلات ليس النفط في حد ذاته ولكن حتى فيما يتعلق بأي مصدر وحيد للدخل في أي دولة أخرى . بالنسبة للسلطنة وبحكم موقعها وبحكم تنوعها وأيضاً السياسة الثابتة وما تعيشه من أمن وأمان تتركز النظرة حول تنويع مصادر الدخل ،

وكما تعلم بالرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠م وما دارت في تلك الندوة من نقاشات صريحة وتفكير بصوت عال ومداولات ودراسات مختلفة . تلك الندوة كما قلنا نظرت إلى القطاعات المختلفة وكل الجهات الحكومية وغير الحكومية ساهمت في إعداد تلك الاستراتيجية ووضعت لكل القطاعات نسب طموحة للوصول إليها كهدف وبمرور هذا الزمن من الاستراتيجية وهذه الرؤية بدأت معالم الطريق تتضح وبعض الطموحات تتحقق وبعض الأهداف أيضاً الوصول إليها في أوقات محددة بل إن بعضها فاق المتوقع ولاشك إن كانت هناك بعض المراجعات لهذه القطاعات ولهذه الأهداف هو من متطلبات المرحلة القادمة لتصحيح بعض الأمور ولكن بشكل عام الرؤية والحمد لله تسير بشكل جيد في إطار الخط المرسوم لها ، فالقطاعات التي يؤمل عليها متعددة ومن أهمها قطاع الخدمات وقطاع السياحة والقطاع الصناعي والتجاري بشكل عام، وبالتالي الاستثمارات الكبيرة ومشاركة ذوي الاستثمارات حيث أن هذه الاستثمارات تقابلها حماية قانونية تشجع على أن تقبل رؤوس الأموال هذه للاستثمار في داخل الوطن لأنه في المقابل المستثمر يطمح أن تكون هناك لوائح وقوانين تحمي هذه الأموال ، وهذا الإندفاع وهذه الرغبة الأكيدة هو دليل واضح ولله الحمد الاستقرار في كل الجوانب يشجع المستثمر للدخول في مثل هذه المشاريع الكبيرة ، وكما تعلم إن هناك موانئ هامة صناعية مثل ميناء صحار ، وهناك تفكير في موانئ أخرى في الولايات الأخرى مشاريع الاستثمار في مجال البتروكيماويات وفي مجال الغاز وصهره والمجالات الصناعية مثل الأسمدة وغيرها ، وهذا دليل واضح على النهج الذي تسير عليه سياسة تنويع مصادر الدخل لصالح الاقتصاد الوطني .

س: كلمة أخيرة لمعاليكم بمناسبة حلول هذه الذكرى الوطنية ؟.

ج: كلمة تقال في حق وسائل الإعلام المختلفة دائماً ترصد وتواكب هذا التطور الذي تشهده عماننا الحبيبة في ظل القيادة الحكيمة لمولانا جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله ويرعاه - هذه الرسالة الإنسانية الوطنية التي تنقلها للعالم والمقيمين داخل السلطنة ولكل محب لهذا الوطن الغالي وشغوف بمعرفة المزيد عنه ، فكلمة شكر لوسائل الإعلام ، ونجدد العهد والولاء للمقام السامي - يحفظه الله - والدعاء له بطول العمر

وتتحقق في عهده ما يصبو إليه من تقدم ورفعة ومنعة للوطن ولأبناء الوطن التهنئة الخالصة الذين يعايشون هذا التقدم وهذا التطور المتسارع ، ونتمنى أن تتحقق كل الطموحات .

مقابلة صحافية مع
صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في سلطنة عمان بمناسبة اليوم الوطني الرابع والثلاثون للسلطنة *

س : صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء .. يمثل يوم الثالث والعشرين من يوليو يوماً تاريخياً في حياة الشعب العماني نظراً لما حمله هذا اليوم على يدي حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله ويرعاه - من انتقال إلى آفاق المستقبل الواعد .. كيف تنظرون سموكم إلى هذا اليوم ؟ وماذا يحمل من معان ودلالات ؟.

ج : في الواقع ، إن التجربة التاريخية لمسيرة النهضة المباركة على أرض السلطنة تتحدث عن ذاتها ، فعلى الرغم من محدودية دخل البلاد من النفط والموارد الطبيعية الأخرى إلا أنها استطاعت بفضل من المولى عز وجل وحكمة قيادتها وتعاون أبنائها أن تختصر الزمن وتحقق إنجازات هامة تعد وبحق مفخرة لكل عماني .. وأن التجربة العمانية يكمن نجاحها في أنها تتعامل مع الواقع العملي ولها أهداف محددة تسعى جاهدة لتحقيقها لبناء هذا البلد ورفعة شأنه .. ومن جانب آخر ، فإن ما يميز هذه التجربة هو تعزيز العمل الوطني المشترك في مجتمع يسود التسامح وتتعايش فيه جميع الأديان والمذاهب ، فالاحترام يشمل كل الفئات والمساواة بين المواطنين شاهد حي على أصالة هذا المجتمع ، وهذا ما تؤكد عليه القيادة العمانية وتحرص على استمراريته ، كما أن

---

* جريدة عمان العمانية ، الصادرة بتاريخ ٢١/٧/٢٠٠٤م ، العدد ٨٤٥٠ .

السياسة العمانية لها مصداقيتها في التعامل مع الآخرين ، مما أكسب هذا البلد ثقة الغير وتقديره ، هذا على الصعيد الداخلي ، أما على الصعيد الخارجي فقد استطاعت السلطنة بسياستها المدروسة والمتوازنة أن تكسب احترام جميع دول العالم ، وأن تكون من الدول المؤثرة في سير الأحداث الإقليمية والدولية ، وهذا ما يشهد به العديد من المراقبين .. والسلطنة إذ تنتهج هذه السياسة فإنها تسعى من خلالها إلى أن يسود الأمن والاستقرار جميع الدول ، لأننا نؤمن بأنه بدون ذلك لن تتمكن أية دولة من تحقيق التنمية الداخلية والتي هي الأساس لرخاء الشعوب وتقدمها ، ومن ثم التعامل بفعالية مع المستجدات على الساحة الدولية .

س : بعد اكتمال المنظومة القانونية والتشريعية بالسلطنة .. كيف تنظرون سموكم للدعوات المتكررة لما يطلق عليه الإصلاح في المجتمعات العربية في إطار التحديث والتطوير ؟.

ج : إن اكتمال المنظومة القانونية والتشريعية لأية دولة يعتبر ركيزة أساسية لابد من تحقيقها لاكتمال أركانها ورعاية مصالح الشعوب ، وفي السلطنة كان الاهتمام منصباً في هذا الجانب منذ البداية ، وقد تزامن ذلك مع التطور الملحوظ الذي شهدته البلاد خلال العقود الثلاثة الماضية .. وهناك فرق كبير بين ما تراه الدولة محققاً العدالة الاجتماعية لأبنائها وضمان الحقوق وتحديد الواجبات لكل مواطن من أجل مستقبل يسوده الاستقرار والرخاء للجميع وبين الدعوات الخارجية للتطوير والتحديث في المجتمعات العربية .

وإن للسلطنة موقفاً واضحاً من تلك الدعوات ، وهو أن لكل دولة عربية تركيبتها الاجتماعية الخاصة بها وهي أدرى بظروفها وقدراتها على تحقيق التطور الذي تفرضه متطلباتها الداخلية ، وهذا لا يعني بأن هناك في العالم العربي من يرفض تحقيق المزيد من التطوير لتحديث بعض جوانب العمل

الوطني في كل دولة ، إلا أن ذلك لا يجب أن تفرضه جهات خارجية وإنما ينبع من المجتمعات ذاتها وبما ينسجم مع التعاليم الصحيحة للدين الإسلامي الحنيف ، وكذلك مع الموروثات الحضارية لتلك المجتمعات ، أخذاً في الاعتبار أن كل دولة جزء من الأسرة الدولية ، وأن عليها التعامل والتعاون مع الغير من أجل عالم يسوده التفاهم والاستقرار خدمةً للبشرية جمعاء .

س : صاحب السمو .. حققت مسيرة النهضة المباركة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله ويرعاه - نقلة ضخمة في حياة المواطن والمجتمع والدولة في عمان ما أكثر الإنجازات أهمية من وجهة نظر سموكم ؟.

ج : يحق لكل مواطن عماني أن يفتخر بما تحقق للسلطنة من تقدم ملموس في مختلف جوانب الحياة بفضل القيادة المستنيرة لجلالة السلطان المعظم - أبقاه الله - الذي جعل عمان دولة عصرية مزدهرة تحظى باحترام الأسرة الدولية ، فلقد أحرزت السلطنة تقدماً مستديماً في مسيرة التنمية الشاملة محققة بذلك طفرة نوعية وكمية في مختلف المجالات ، وذلك عبر خطط التنمية المتعاقبة مستلهمة في ذلك توجيهات القيادة السياسية لنشر هذه التنمية في رحاب الوطن ، وتحقيق أكبر قدر من التقارب بين المناطق .. وعلى الصعيد الإقليمي فقد حققت السلطنة مع شركائها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نقلة نوعية في مسيرة التكامل الاقتصادي بإقرار وتنفيذ الاتحاد الجمركي ، وهي خطوة إيجابية تضاف إلى الكثير من الإنجازات التي تحققت من خلال هذا المجلس لمواطنيه .

أما بالنسبة لوجهة نظري بشأن الإنجاز الأهم الذي تحقق على هذه الأرض المعطاء فهو بلا شك بناء الإنسان والاهتمام به وصقل موهبته وإشراكه في مسيرة البناء الشامل للبلاد .. وإننا في الحكومة نسير على

النهج السامي لجلالته ، حيث تترجم تلك الأهداف النبيلة بتسخير كل الجهود ، وبما هو متاح من إمكانات لتحقيق ذلك .. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه المسؤولية الوطنية تعتبر من التحديات الكبيرة التي تواجهها كل الدول إلا أن السلطنة لن ينثني عزمها عن الوصول إلى أهدافها الرامية لخدمة جميع أبنائها في الحاضر والمستقبل .

س : تنويع مصادر الدخل من أولويات الحكومة .. كيف تنظرون سموكم إلى تنامي مصادر الدخل البديلة خاصة الاستثمار في البتروكيماويات والمشاريع السياحية وتشجيع استقطاب رؤوس الأموال ؟.

ج : كما هو معلوم فإن التخطيط السليم يرمي إلى تحقيق تنمية شاملة مستديمة لأي اقتصاد يجب أن يرتكز على تنويع مصادر الدخل ، فالسلطنة في بداية السبعينات كان اعتمادها الأساسي على النفط الذي حققت من خلاله ولله الحمد استكمال معظم البنية الأساسية للبلاد ، إضافة إلى الجوانب المتعلقة بالبناء الاجتماعي والاقتصادي إلا أن النفط كأية سلعة أولية لا يمكن الاعتماد عليها كلياً دون التفكير في مجالات أخرى تعزز الدخل القومي ، وذلك لتناقص المخزون النفطي مع مرور الوقت وعدم ثبات أسعاره الدولية .. وبناء عليه تم وضع الخطط والبرامج لإنشاء مشاريع استراتيجية وحيوية في العديد من مناطق السلطنة لكي تساهم في البناء الاقتصادي للبلاد ويعم نفعها الاجتماعي جميع المواطنين .

ولقد كرست الحكومة جهودها في مجال التنويع الاقتصادي بتوسيع برنامج التخصيص وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وعقب اكتشاف موارد الغاز الطبيعي المسال والصناعات الثقيلة المتصلة به ، وقد رافق ذلك تنمية قطاعات التنويع الأخرى مثل الصناعة التحويلية والسياحة

وتكنولوجيا المعلومات .. وعقب انضمام السلطنة لمنظمة التجارة العالمية في نهاية عام ٢٠٠٠م واصلت جهودها لتحرير قطاع الخدمات ، الأمر الذي ترتب عليه المزيد من تحفيز وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ، وإن من بين الأهداف الكلية لخطة التنمية الجارية تعزيز تنويع مصادر الدخل للاقتصاد العماني ، هذه البرامج والتي تضمنت تحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال حققت نتائج هامة تمثلت في أرتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وصون وإستدامة قوة الوضع المالي لدعم استراتيجية التنويع الاقتصادي .

س : صاحب السمو.. هناك خلط بين التعليم وتوفير فرص العمل ، ما الخطط لتنمية الموارد البشرية بحيث يستطيع المواطن العمل داخل وخارج السلطنة ؟.

ج: إن قضية العمل والتعليم هي الشغل الشاغل لجميع دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية ، وبالنسبة لسلطنة عمان فعندما نتحدث عن التعليم والعمل فإننا نبحث موضوعاً يتعلق بحاضر ومستقبل أبنائنا في كل مكان من هذا الوطن ، فالحكومة من جانبها لم تدخر جهداً في هذا المضمار والكل يشهد على التوسع الكبير الذي شهده قطاع التعليم وعلى الجهد الذي بذل في استيعاب ما يمكن من مخرجات التعليم ، إلا أن إرتفاع معدل النمو السكاني خلال السنوات الماضية ساهم بعض الشيء في الحد من إمكانية استيعاب بعض مخرجات التعليم مرحلياً ، على الرغم من السياسات التي إتبعتها الحكومة بتوسيع مجال الاستيعاب في قطاعاتها وفي القطاع الخاص ، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الطلب المتزايد على التعليم العالي يفوق بدوره قدرة المؤسسات التعليمية الحالية الحكومية منها والخاصة ، وفي هذا المضمار فإن الحكومة تسعى

قدر الإمكان بزيادة طاقة بعض المؤسسات التعليمية وخاصة كليات التقنية ، ودعم إنشاء الجامعات الخاصة وزيادة فرص الابتعاث وبرامج التدريب والتأهيل ، إلا أن المسؤولية في هذا المجال لا تتحملها الحكومة بمفردها وإنما تقع على عاتق الجميع في القيام بما يمليه الحس الوطني الذي يخدم شباب هذا البلد الواعد ، وعلى الرغم من هذا الوضع فإن ثمة جهوداً مستمرة لإيجاد العديد من الوسائل التي تساعد على التكيف مع مجمل تلك المعطيات .

أما بالنسبة للخطط المستقبلية ، فإن الاهتمام ينصب على إنشاء العديد من المشاريع التي تستوعب أعداداً كبيرة من طالبي العمل ، وكذلك تشجيع الاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية ، إضافة إلى حث الشباب بالتركيز على التخصصات التي يسهل قبولها في سوق العمل وغيرها من الإجراءات التي تعكف الحكومة على تدارسها ، ومن اللافت للنظر أن الوعي بأبعاد هذا الموضوع أصبح أكثر وضوحاً لدى الجميع ، وأن التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص قد قطع شوطاً لا بأس به في المزيد من التعاون بين الجميع لتحقيق تطلعات أبنائنا جيل الحاضر والمستقبل .

س : تمثل تجربة الشورى في السلطنة خطوة نحو تفعيل المشاركة الشعبية في الجهود الحكومية بعد خطوة الانتخابات ، هل هناك خطوات أخرى لدعم هذا التوجه في المرحلة المقبلة ؟.

ج : إن هذه التجربة الرائدة والتي تستند إلى تراث عماني خصب وعريق قد تطورت على مدى السنين الماضية ، ومجلس الشورى يمثل جميع ولايات السلطنة ومتطلبات أبنائها ، وبالتالي فإن الحكومة تضع في مقدمة اهتماماتها نجاح هذا المجلس والقيام بدوره على أتم وجه ، أما بشأن

الخطوات المستقبلية لدعم مسيرة الشورى في البلاد ، فإنني أود أن أشير إلى أن هذا التطور حتمي ومستمر ويتوافق مع متطلبات كل مرحلة ، طالما أن الهدف الأسمى هو بناء عمان وتحقيق العيش الكريم لأبنائها ، وكما هو معلوم ، فإن هناك تضافر للجهود من مجلسي الدولة والشورى مع ما تبذله الحكومة على صعيد العمل الوطني ، كما أن جلالة السلطان المعظم - أبقاه الله - يتابع باهتمام بالغ هذا التعاون المشترك ويحث الحكومة دائماً على تفعيل كل التوجهات التي تخدم المواطن العماني في كل رقعة من أرجاء هذا الوطن العزيز .

س : صاحب السمو .. حظيت المرأة العمانية بنصيب وافر من الاهتمام والرعاية في ظل مسيرة النهضة المباركة حتى وصلت إلى أرفع المناصب في مختلف المجالات ، هل هناك خطط أو برامج أو مشروعات على طريق زيادة مساهمة المرأة العمانية في جهود التنمية الوطنية خاصة وأن هناك استجابة كبيرة من المرأة العمانية لمثل تلك الجهود ؟.

ج : هذا سؤال يحمل في طياته الإجابة ، وفعلاً فإن المرأة العمانية قد حظيت بنصيب وافر من الاهتمام والرعاية في مسيرة البناء الشامل للبلاد، حيث أصبحت عضواً فاعلاً في الحكومة وفي مجلس عمان والمجالس المتخصصة والأجهزة القضائية والأمنية والقطاع الخاص ، إضافة إلى دورها في بناء الأسرة ، فالمرأة تساهم عملياً في جهود التنمية الوطنية ، ولم يعد هناك حاجزاً أمامها ، وعن ما تحقق لها يعتبر مؤشراً جيداً يتيح لها الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية ، ويؤكد في نفس الوقت على وعي الشعب العماني على مدى العصور ، حيث كانت المرأة تقود بدورها الاجتماعي في العمل الميداني والترابط الأسري .

س : كيف ترون سموكم المستجدات والمتغيرات الدولية التي أربكت العالم خاصة أحداث العراق وفلسطين والحرب على الإرهاب ؟ وما موقف السلطنة منها ؟ من جانب آخر ، فإن أهم إنجازات النهضة المباركة توفير الأمن والأمان خلال سنوات المسيرة ، كيف تقيمون سموكم هذا الجانب في ظل التهاب بقاع العالم من شرقه إلى غربه ؟.

ج: إن الأحداث المؤسفة التي شهدتها الساحة الإقليمية وخاصة تلك التي أعقبت حرب الخليج قد أثرت وبشكل سلبي على جميع دول المنطقة ، بل على العالم أجمع ، فمن جانب نجد إن ما مالت إليه الأمور في العراق قد أصبح يشكل هاجساً كبيراً على وحدة الأراضي العراقية واستقرار الحالة الأمنية فيها إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، أما ما آلت إليه الأمور في الأراضي الفلسطينية المحتلة فقد زادت تعقيداً نتيجة للتصرفات الإسرائيلية غير المسؤولة والمتعسفة ، والتي قللت من فرص السلام في المدى القريب من جانب آخر ، ونتيجة لتلك المعطيات السلبية إضافة إلى حالات التوتر التي تشهدها العديد من الدول برزت قضية الإرهاب ومسبباته ووسائل التصدي له .

إن الموقف السياسي للسلطنة من تلك المتغيرات واضح ، وهو أننا دعاة سلام ونتمنى الخير للجميع ونتعاون مع الغير على نزع فتيل التوتر الذي يؤدي إلى صراعات يكون الخاسر فيها جميع الأطراف ، ونؤمن بأهمية التعايش بين الشعوب على مختلف معتقداتها وتوجهاتها ، كما نؤمن بأهمية أن تكون التنمية الداخلية لأية دولة هي الأساس باعتبار أنها تسهم في رفع مستوى المعيشة للمواطنين ، ونؤمن لهم استقرارهم النفسي ، هذه هي منطلقات السلطنة الخارجية ، أما على الصعيد الداخلي فإن أمن المواطن يحتل المرتبة الأولى على صعيد اهتمامات القيادة ، والأمن بمفهومه الحديث يتعدى مجرد الحماية إلى تأمين مختلف مستلزمات الحياة التي تساعد المواطن على تسخير جهوده للعمل من اجل مصلحة الوطن والحفاظ على مكتسباته .

نص المرسوم السلطاني السامي الذي أصدره : حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان في شأن تقرير صفة المنفعة العامة لمشروع تطوير منطقة الطينة بخور البطح بولاية صور*

مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٤/٨٤م بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع تطوير منطقة الطينة بخور البطح بولاية صور .

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان ..

بعد الإطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ، وعلى قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ وتعديلاته ، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى : يعتبر مشروع تطوير منطقة الطينة بخور البطح بولاية صور المحدد في المذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي المرافقين والمزمع تنفيذه بولاية صور من مشروعات المنفعة العامة .

المادة الثانية : للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والأراضي اللازمة للمشروع هي وما عليها من منشآت طبقاً لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة المشار إليه .

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ٩ من جمادي الثانية سنة ١٤٢٥هـ

الموافق ٢٧ من يوليو سنة ٢٠٠٤م

---

* جريدة عمان العمانية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٨م ، العدد ٨٤٥٢ .

نص المرسوم السلطاني السامي الذي أصدره حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان في شأن التصديق على تعديل اتفاقية تنظيم خدمات النقل الجوي بين حكومتي سلطنة عمان والجمهورية العربية السورية *

مرسوم سلطاني رقم ٨٥ / ٢٠٠٤م ، بالتصديق على تعديل اتفاقية تنظيم خدمات النقل الجوي بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية العربية السورية .

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان ..

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ، وعلى التعديلات التي تم إجراؤها على اتفاقية تنظيم خدمات النقل الجوي بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية العربية السورية ، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى : التصديق على تعديلات اتفاقية تنظيم خدمات النقل الجوي بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية العربية السورية المشار إليها .

المادة الثانية : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في ٩ من جمادي الثانية سنة ١٤٢٥هـ

الموافق ٢٧ من يوليو سنة ٢٠٠٤م

---

* جريدة عمان العمانية الصادرة بتاريخ ٢٨/٧/٢٠٠٤م ، العدد ٨٤٥٢ .

نص كلمة معالي

السيد يوسف بن علوي بن عبد الله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية التي ألقاها نيابة عن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم أمام الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة *

سيادة الرئيس : (جان بينج) يسرنا بإسم حكومة سلطنة عمان أن نهنئكم بمناسبة إنتخابكم رئيساً لهذه الدورة مؤكدين حرصنا على العمل والمساهمة معكم بإخلاص لإنجاحها وتحقيق الأهداف الخيرة التي نسعى جميعاً إلى تحقيقها في خدمة البشرية ومن أجل أمن وسلامة المجتمع الدولي .

سيادة الرئيس : أفتتحت هذه الدورة للجمعية العامة في ظروف بالغة التعقيد والمصاعب في ظل تراجع واضح لقدرات المجتمع الدولي على تجميع جهوده للاتفاق على جملة من الحلول للمشكلات المتعددة والمتنوعة التي أحدثت خللاً كبيراً أفقد التفاهمات الدولية لتنظيم حجم وقيمة المصالح المشتركة لجميع الشعوب .

إننا نعتقد أن الحاجة ملحة لدعوة المجتمع الدولي لمراجعة السياسات الإقليمية والدولية والخروج من حالة الترقب والتشاؤم وعدم الوضوح التي تحيط بجهود الأمم المتحدة ، وإن للدول المؤثرة على السياسة الدولية مسؤولية أخلاقية ومادية لأخذ المبادرة لمراجعة هذه السياسات حتى يمكن توفير أجواء من التعاون بين أطراف المصالح العالمية .

سيادة الرئيس : تشكل منطقة الشرق الأوسط النطاق الأوسع الذي

---

* جريدة عمان العمانية ، الصادرة بتاريخ ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٤م ، العدد ٨٥١٩ .

يستأثر باهتمام عالمي لحجم تأثير هذه المنطقة على الاستقرار الدولي، وإننا نشاطر الدول المهتمة بأوضاع الشرق الأوسط من منطلق الحاجة إلى إيجاد الحلول لقضايا الشرق الأوسط السياسية منها والاجتماعية ، ومن هنا كان تركيز مجموعة الثماني في اجتماعهم في سي أيلاند بولاية جورجيا الأمريكية بتاريخ ٩ يونيو من عام ٢٠٠٤م والذي حظي بترحيبنا من حيث المبدأ ، ذلك إننا نؤمن بأن تحقيق تعاون أوثق بين مجموعة الثماني ودول الشرق الأوسط لدراسة السبل في إعطاء الأولوية لمناقشة القضايا السياسية قبل غيرها ، والتي تشكل العائق الأكبر لتقدم شعوب منطقة الشرق الأوسط نحو التطور والاستقرار هو أمر مهم ، فمشكلة فلسطين واستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية في سوريا ولبنان لا يمكن أن تؤجل إلى اجل غير مسمى وعليه فلابد من إيجاد حلول عادلة ومنصفة . إن خارطة الطريق التي أعلنت بتاريخ ٣٠ إبريل من عام ٢٠٠٣م والتي تعاملت الدول العربية معها بإيجابية مازالت معطلة عن التنفيذ ، وإننا ندعو الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الراعين لخارطة الطريق الوفاء بتعهداتهم تجاه الشرق الأوسط .

سيادة الرئيس : تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم والذي تم بموجبه نقل السيادة في العراق من قوات التحالف إلى الحكومة العراقية المؤقتة مثلت مرحلة مهمة في الأوضاع في العراق ، إلا أن سوء الحالة الأمنية مازالت تسيطر على مجمل الأوضاع بشكل مقلق ، ونعتقد أن الحكومة العراقية تبذل جهوداً كبيرة لضمان الاستقرار ، وإننا نساند حكومة العراق في جهودها لجمع العراقيين على كلمة سواء ، وإن نجاحات في هذا قد تم

تحقيقها من خلال تبني الحوار السياسي ، وإن التوسع في هذا الإطار ضرورة ملحة في العراق .

وفي السودان - **سيادة الرئيس** - تبذل الحكومة السودانية جهوداً كثيرة لاستقرار الأوضاع في ولاية دارفور ، وتتطلع إلى استمرار التعاون بين الاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية وموافقتها على ما اقترحته الأمم المتحدة من إجراءات واستعدادها للتعاون مع مجلس الأمن وقبولها بالقرار رقم ١٥٦٤ / ٢٠٠٤م يستحق الثناء والتأييد ، ونرى أن على الأمم المتحدة واجب تقديم الدعم المالي والتقني لجهود الاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام في دارفور ، كما أننا نعتقد كذلك أن قيام مجلس الأمن الدولي باتخاذ إجراءات ضد السودان ستكون مضرة وستفقد الأمم المتحدة قدرتها على العمل وستعيق جهود السودان والاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق السلام .

سيادة الرئيس : إن بني الإنسان جميعاً شركاء في هذه الأرض ويجب أن يعملوا معاً لتنمية مواردها الأولية والمحافظة عليها ، ومن الأهمية بمكان أن ينظر المجتمع الدولي إلى ما هو حاصل على امتداد قارات الأرض من تقلبات بيئية كالعواصف الهوجاء والفيضانات المدمرة والحرائق الضخمة والتي لها أضرار بالغة وجسيمة على البشر جميعاً ، وقد يكون من مسببات ذلك تعدي الإنسان وتدميره للتنوع البيئي للحد من ظاهرة التصحر والجفاف حفاظاً على مصادر ضخمة من موارد الغذاء العالمي .

سيادة الرئيس : ولقد أفرزت السياسات الدولية في السنوات الأخيرة أنماطاً من الأعمال الإرهابية وأكبر حدث إرهابي من هذه الأنماط هو احتجاز الرهائن في مدرسة بيسلان في أوسيتيا الشمالية بجمهورية روسيا الاتحادية ، والذي ندينه بكل قوة ونتضامن مع الحكومة الروسية

في مجابهة هذه الهجمات ، إننا نعتقد أن المجتمع الدولي مطالب بالتضامن في مواجهة الإرهاب في كل مكان ودراسة هذه الظواهر بشكل عميق ، وإن التفكير في عقد مؤتمر دولي لدراسة هذه الظواهر الإرهابية لجدير بالاهتمام ، وإن نتائج هذا المؤتمر قد تكون وسيلة مهمة لهزيمة الإرهاب .

سيادة الرئيس : تؤمن السلطنة بأن إنضمام الدول إلى معاهدات واتفاقيات نزع السلاح والالتزام بها من شأنه أن يعزز ويصون الأمن والسلم الدوليين ، وفي هذا الإطار علينا البحث بجدية لإقامة آليات جماعية للضبط والرقابة وفقاً لمعايير موحدة ومقبولة من الجميع سواء في مجال أسلحة الدمار الشامل أو في مجال الأسلحة التقليدية وإلا فسوف يظل دور النظام العالمي مقتصراً على إجراء الدراسات النظرية أو التنبيه إلى مخاطر سباق التسلح سواء على التنمية أو على البيئة أو على السلم والأمن الدوليين . إن مخزون العالم من أسلحة الدمار الشامل وعلى وجه الخصوص السلاح النووي تكمن فيه المخاطر الجدية لتدمير الحياة الإنسانية على كوكبنا عدة مرات ، ومن هنا فإن سلطنة عمان قد وقعت على معظم الاتفاقيات الخاصة بنزع السلاح والحد من التسلح ، ومن أهمها اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية .

سيادة الرئيس : لقد أدى ظهور العولمة ومعها منظمة التجارة العالمية إلى تطلعات وآمال الشعوب لمرحلة من التعاون الدولي لتحقيق أبعاد جديدة من التنمية المستدامة ، إلا أن النتائج أظهرت خليطاً من الديموقراطية والدكتاتورية خليطاً ، من حقوق الإنسان واستعباد الإنسان ، خليطاً من الرفاهية المفرطة والفقر المدقع ، خليطاً من العناية والرعاية الصحية الفائقة

والأمراض المعدية القاتلة ، خليطاً من حرية التجارة واحتكار التجارة العالمية ، خليطاً من غلاء المنتجات الصناعية وتدني أسعار المواد الأولية لهذه الصناعة ، كل هذا الخليط قد أدى إلى عدم التوازن الاقتصادي ، فهل عدم التوازن الاقتصادي هو الهدف المأمولة .

سيادة الرئيس : إن مشاورات واسعة النطاق تجري بين الدول الأعضاء تهدف إلى إعادة هيكلة مؤسسات الأمم المتحدة ، وإن اللجنة العليا رفيعة المستوى حول التغيير قد أنشأت في إطار المبادرة التي أطلقها السيد الأمين العام لصالح عملية تطوير الأمم المتحدة وعلى وجه الخصوص الكيفية التي يمكن بها توسيع عضوية الدول الدائمة في مجلس الأمن ، وإننا إذ نرحب بتوسيع العضوية على قاعدة توسيع المشاركة في عملية إتخاذ قرارات مجلس الأمن الدولي إلا أن الدول الدائمة العضوية ينبغي أن تنظر في تهيئة المناخ الدولي حتى تكون عملية التوسع ممثلة للإرادة الدولية ، وإن قاعدة الشروط المرجعية لهذه العضوية لابد من مراجعتها وإدخال ما يتوافق منها مع المتغيرات الدولية وبما يضمن التمثيل المطلوب والممكن وبما يحقق التوافق الدولي .

ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لكي يقوم الأعضاء الدائمو العضوية بمراجعة ذاتية لتوجيهاتهم وسياساتهم في إطار مجلس الأمن تساعد على تسهيل دراسة الهيكلة المطلوبة ، وإننا نعتقد أن الإكثار من إصدار القرارات من المجلس في المسائل الدولية الثانوية تضعف من هيبة المجلس وتحد من قدرة الأمم المتحدة في التعامل مع القضايا ذات الأولوية والأهمية للأمن والسلم الدوليين ، وإننا نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن ينأى بنفسه من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء حفاظاً

على الإجماع الدولي في معالجة القضايا الدولية ذات العلاقة بالأمن والسلم الدوليين .

سيادة الرئيس : إن سلطنة عمان تود تأكيد مساندتها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وبصفة خاصة تود تأكيد تأييدها لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان والدور الذي يضطلع به في إدارة هذه المنظمة .

إن وفدنا سيادة الرئيس يبذل كل جهد ممكن لإنجاح هذه الدورة بما يمكن من تحقيق الأهداف التي نتطلع إليها .

وشكراً سيادة الرئيس .. والسلام عليكم ،،،

نص المرســـــوم السلطـاني رقم ١١٢/ ٢٠٠٤م بشـأن إنشـاء وزارة للشـئون الرياضـيـة وتحـديد اختصاصاتها *

نحن قابوس بن سعيد .. سلطان عمان

بعـد الاطلاع على النظام الأسـاسي للدولة الصـادر بالمرسـوم السلطاني رقم ١٠١ /٩٦ ، وعلى المرسـوم السلطاني رقم ١١٣ / ٩١ بإنشـاء الهـيئـة العـامـة لأنشطة الشـبـاب الرياضـيـة والثـقـافـيـة وتعـديلاته،وعلى المرسـوم السلطاني رقم ٦٧/ ٩٤ باعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لأنشطة الشباب الرياضـيـة والثـقـافـيـة ، وعلى المرسوم السلطاني رقم ٤١ / ٢٠٠١م بإصـدار نظام الهيئات الخاصـة العاملة في مـجال أنشطة الشباب الرياضية والثقافية وتعديلاته، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى : تنشأ وزارة للشئون الرياضية تؤول إليـها ، من الهيئة العامة لأنشطة الشباب الرياضـيـة الثقافية، الاختصاصات والمخصـصـات والموجودات المتعلقة بالأنشطة الرياضـيـة ، كما ينقل إليها بذات أوضـاعهم الوظيفية جميع الموظفين العاملين في ذات الأنشطة بالهيئة المشار إليها .

المادة الثـانيـة : تنقل الاخـتـصـاصـات والمخـصـصـات الموجـودات المتـعلقـة بالأنشطة الثقافية من الهيئة العامة لأنشـطة الشباب لرياضـيـة والثقافية إلى وزارة التراث والثقافة ، كما ينقل إليها ، بذات درجاتهم المالية ، جميع الموظفين العاملين في ذات الأنشطة بالهيئة المشار إليها .

---

* الجريدة الرسمية ، سلطنة عمان ، الصادرة بتاريخ ١/ ١١/ ٢٠٠٤ م، العدد ٧٧٨ .

المادة الثالثة : يلغى المرسوم السلطاني رقم ١١٣/ ٩١ بإنشاء الهيئة العامة لأنشطة الشباب الرياضية والثقافية ، والمرسوم السلطاني رقم ٦٧ / ٩٤ باعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لأنشطة الشاب الرياضية والثقافية ، كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا المرسوم .

المادة الرابعة : تحدد اختصاصات وزارة الشئون الرياضية طبقاً للملحق المرفق.

المادة الخامسة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ٥ من رمضان سنة ١٤٢٥هـ

الموافق : ٢٠ من أكتوبر سنة ٢٠٠٤م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

ملحق اختصاصات وزارة الشئون الرياضية :

١- إقتراح وتنفيذ السياسة العامة للرياضة في الدولة ووسائل النهوض بها ، وإعداد الخطط والبرامج اللازمة لتطويرها .

٢- الاهتمام بالمنفسات الرياضية والعمل على رعاية المتفوقين فيها.

٣- دعم الهيئات الخاصة العاملة في المجال الرياضي والرقابة في اللقاءات والمؤتمرات الرياضية .

٤- إقرار مشاركة الهيئات الخاصة العاملة في المجال الرياضي في اللقاءات و المؤتمرات الرياضية.

٥- تنظيم اللقاءات والمباريات والمسابقات في نواحي الرياضة المختلفة على المستويين المحلي والخارجي .

٦- دعم وتوطيد العلاقات الإقليمية والدولية في مجالات الرياضة.

٧- تمثيل السلطنة في المؤتمرات والندوات واللقاءات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالرياضة .

٨- إعداد مشروعات القوانين والأنظمة واللوائح المتعلقة بالرياضة وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها .

٩- أية اختصاصات أخرى مقررة بمقتضى القوانين والمراسيم السلطانية

١٠- تمارس الوزارة اختصاصاتها عن طريق أجهزتها المختلفة وفقاً لهيكلها التنظيمي .

مقابلة صحافية مع معالي
السيد أحمد بن عبد النبي مكي وزير الاقتصاد الوطني
رئيس مجلس الشئون المالية وموارد الطاقة
في سلطنة عمان حول تفاصيل الموازنة السنوية *

قررت سلطنة عمان إحتساب الإيرادات النفطية للعام الجديد على أساس سعر ٢٣ دولاراً أمريكياً ، والذي يزيد خمسة دولارات على (السعر المفترض) في الخطة الخمسية السادسة ، وعلى أساس متوسط الإنتاج اليومي المتوقع للشركات نحو ٧٥٣ ألف برميل ، وهو ما يقل عن معدل الإنتاج ، المقدر في الخطة البالغ ٩٠٩ آلاف برميل يومياً ، بمقدار ٢٠٣ آلاف برميل ،وذلك نتيجة انخفاض إنتاج شركة تنمية نفط عمان بنحو ٢١٥ مليون برميل يومياً ، وبنسبة ٢٥٪ عما كان مخططاً .

إجمالي الإيرادات الحكومية في الموازنة الجديدة تم تقديرها بمبلغ ٣١٤٠ مليون ريال ، منها ٦٥٪ للإيرادات النفطية بقيمة ٢٠٤١ مليوناً و ٢٦٪ للجارية والرأسمالية بقيمة ٨٢٦ مليوناً و ٩ ٪ للغاز بقيمة ٢٧٣ مليوناً .

وتوضح تركيبة الإيرادات العامة أن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات قد انخفضت من ٧٤ ٪ في السنوات الماضية إلى ٦٥ ٪ بسبب انخفاض معدل الإنتاج اليومي من النفط ، بينما إرتفعت في المقابل – مساهمة عائدات الغاز إلى ٩ ٪ بزيادة نسبتها ٤٧ ٪ على الماضي .

---

* جريدة الخليج الاماراتية ، الصادرة بتاريخ٧/ ١/ ٢٠٠٥ م ، العدد ٩٣٦٤ .

أما فيما يتعلق بالإيرادات الجارية والرأسمالية ، فرغم أن نسبتها من جملة الإيرادات ظلت في حدود ٢٦ ٪ إلى أن حجم الإيرادات المقدرة يزيد بنسبة ٧٪ على الإيرادات المقدرة في موازنة العام الماضي ، ما يعكس جهود الحكومة لتنويع مواردها وتقليل الاعتماد على عائدات النفط كمورد رئيسي للموازنة .

وبالنسبة للإنفاق العام ، جملة الإنفاق المعتمدة في موازنة هذا العام تبلغ ٣٦٨٠ مليون ريال ، وهو يزيد على المصروفات الفعلية المتوقعة للعام الماضي بمبلغ ١٥٢ مليون ريال أي بنسبة ٤ ٪ .

ويبلغ نصيب المصروفات الجارية من هذه الزيادة نحو ٩٨ مليون ريال بنسبة ٨ ٪ وهي الزيادة التي تغطي العلاوات الدورية المستحقة للموظفين ، وتكلفة ترقيات موظفي الوزارات (أقدمية عامي ٨٩ و ٩٩) وتغطية الالتزامات الحتمية والنمو في الخدمات التعليمية بشقيه ، التعليم العام والتعليم العالي ، والخدمات الصحية ، حيث بلغ نصيب قطاعي التعليم والصحة ٦٢٧,٦ مليون ريال بنسبة ٤٤٪ من إجمالي الإنفاق الجاري للوزارات المدنية ، بزيادة تبلغ نسبتها ١٢٪ على المخصصات المعتمدة بموازنة العام الماضي ، بالإضافة إلى تغطية الخدمات الأساسية الحكومية والمصروفات التشغيلية للوزارات والوحدات الحكومية .

كما تتضمن تقديرات الموازنة مبلغ ٢٤,٦ مليون ريال لتغطية حالات الضمان الاجتماعي، وهي تزيد بمبلغ ٣٠٠ ألف ريال عماني على العام الماضي .

وبالنسبة للمصروفات الاستثمارية ،تتضمن مخصصات بمبلغ ٣٣٠ مليون ريال لتغطية الصرف على المشاريع الإنمائية للوزارات المدنية ،

بزيادة تبلغ ٥٠ مليون ريال على الصرف المقدر بموازنة العام الماضي ، والذي يشمل المشروعات الجديدة المقرر البدء في تنفيذها خلال هذا العام .

وفي مجال المساهمات ودعم القطاع الخاص - البالغة ٦٦ مليون ريال ، فهي لمنحة (القروض الميسرة) في مجالات الزراعة والأسماك والصناعة والسياحة والتعليم ، بالإضافة إلى الدعم المقدم للبنوك المتخصصة مثل بنك الإسكان وبنك التنمية ، ولتغطية الاحتياجات التمويلية لمشروعي الصرف الصحي في كل من (مسقط وصلالة) وبعض الاستثمارات الأخرى .

موازنة هذا العام تتضمن أيضاً مخصصات مالية تبلغ نحو ٥٤٦ مليون ريال أي بنسبة ١٥٪ من جملة الإنفاق ، وذلك لتغطية احتياجات الجهات الحكومية المعنية بتنمية الموارد البشرية بما في ذلك استكمال التحول إلى نظام التعليم الأساسي ، والزيادة في إعداد الطلبة الذين تم استيعابهم في التعليم الجامعي والتعليم الفني والتأهيل المهني ، إضافة إلى برنامج تأهيل وتشغيل القوى العاملة الوطنية .

في ضوء تقديرات الإيرادات والإنفاق المعتمد في الموازنة العامة للدولة ، يصل العجز المقدر لهذا العام ٥٤٠ مليون ريال ، أي بنسبة ١٧٪ من الإيرادات ، وبنسبة ٦٪ من الناتج المحلي ،وسيتم تمويله بمبلغ ١٥٠ مليون ريال عن طريق الاقتراح الخارجي و ٣٩٠ مليون ريال عن الاحتياطات العامة للدولة ، وأي زيادة في الاحتياطات النفطية الإضافية المتوقع تحقيقها نتيجة إرتفاع أسعار النفط سيتم الاستفادة منها لتمويل العجز بدلاً من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي أو السحب من صندوق الاحتياطي العام للدولة .

وإن كان العجز يعتبر عالياً في الظروف الحالية ،إلا أن إستمرار معدلات التنمية وتحقيق معدل نمو جيد للاقتصاد الوطني ، يقتضيان ضرورة

المحافظة على معدل الإنفاق ، ولا سيما الإنفاق الإنمائي الذي سيكون له دور مهم في تنشيط الحركة الاقتصادية .

وفيما يتعلق بالإقتراض المخطط للسنة المقبلة لتمويل جزء من عجز الموازنة والبالغ ١٥٠ مليون ريال ، سيكون في حدود السقف المحدد في الخطة للإقتراض ، وهو ١٥٠٠ مليون ريال.

المشاريع الجديدة المقرر البدء في تنفيذها خلال العام الجديد ،تبلغ جملة اعتمادها ٢٣٨,٢ مليون ريال ، حيث من المتوقع الشروع خلال هذا العام في تنفيذ مجموعة من المشاريع الخدمية من أهمها إعادة تأهيل مستشفى سمائل في المنطقة الداخلية ، واستكمال إعادة تأهيل طريق (نزوى – ثمريت) ، وإنشاء شبكات الصرف الصحي في تسع مدن ، وتمديد شبكة توزيع مياه (جنوب الخوض – مرتفعات الحيل) ، وإنشاء مدارس في مختلف المناطق ، ومجمع صحي بولاية الرستاق ، وطريق (بوشر – العامرات) ، وطريق الأشخرة – شنة) ، وإستكمال الطرق في جزيرة مصيرة .

كما أن هناك مجموعة من المشاريع الإضافية التي تمت الموافقة عليها (من حيث المبدأ) وسيتم اعتمادها خلال الأشهر المقبلة ، ومن أهمها تنفيذ الطريق الجنوبي السريع (القرم – حديقة النسيم) وازدواجية طريق (العامرات – قريات) بمبلغ ٣٦ مليون ريال .

س : ماذا عن الأداء الفعلي للمالية العامة ؟.

ج: أوضح وزير الاقتصاد الوطني ونائب رئيس الشؤون المالية وموارد الطاقة و المشرف على وزارة المالية – أحمد بن عبد النبي مكي إنه كان قد تم إعتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية الماضية على أساس أن إجمالي

الإيرادات ٢٩٢٥ مليوناً ، وإجمالي الإنفاق ٣٤٢٥ مليوناً ، والعجز ٥٠٠ مليون ريال . إلا أنه ونظراً لاعتماد مخصصات إضافية خلال السنة – لتغطية مختلف أوجه الإنفاق العام بلغت ٣٠١ مليون ريال ، فقد إرتفع العجز إلى ٨٠١ مليون ريال .

أما في جانب الإيرادات والتي تمثل العائدات النفطية نسبة ٥٧ ٪ منها ، فبفضل الاستقرار الذي شهدته أسعار النفط طوال العام ، حققت العائدات النفطية زيادة بلغت ١٢٥٢ مليون ريال على تقديرات الموازنة ، وهي تمثل فرق السعرين بين ٢١ دولاراً حسبما افترض في الموازنة ، وبين السعر الفعلي المحقق هو ٢٣,٩ دولار .

وقد تم استخدام هذه الزيادة في تغطية العجز (المعتمد) في الموازنة ، وهو ٥٠٠ مليون ريال ، ولتغطية الزيادة في العجز نتيجة الاعتمادات الإضافية وهو ٣٠١ مليون ريال ، كما تم تحويل ١٦٠ مليوناً إلى صندوق الاحتياطي العام للدولة لتعزيز الاحتياطات المالية للحكومة .

أما الرصيد المتبقي من العائدات النفطية الإضافية وهو ٢٩١ مليون ريال ، فسيتم استخدامه لزيادة الاحتياطات الحكومية وتخفيض المديونية .

ويؤكد أحمد بن عبد النبي مكي أن المالية العامة حققت أداء إيجابياً تمثل في الزيادة المحققة في العائدات النفطية ، وتغطية العجز المعتمد في الموازنة وتمويل الإنفاق الإضافي الذي تم اعتماده خلال السنة ، وتخفيض الدين العام ، وزيادة الاحتياطيات المالية .

س : ماذا عن الملامح الرئيسية لأداء الاقتصاد العماني خلال العام الماضي ؟.

ج : إن العام الماضي اتسم بتسارع نمو الاقتصاد الوطني حيث تشير التقديرات الأولية المحدثة للناتج المحلي الإجمالي إلى توقع تحقيق الاقتصاد الوطني معدل نمو في حدود ١٢,٥ ٪ مقارنة بنحو ٦,٩ ٪ لعام ٢٠٠٣م ، ويرجع هذا التحسن الملحوظ في الأداء إلى عوامل خارجية ،أهمها إرتفاع أسعار النفط إلى جانب زيادة الصادرات العمانية غير النفطية ، أخرى محلية من أبرزها تحسن مناخ الاستثمار وإرتفاع معدلاته ، إلى جانب المحافظة على مستويات الانفاق العام .

فبالنسبة للقطاعات النفطية ، وعلى الرغم من معدلات الإنتاج إلى أن قيمتها المضافة ارتفعت في العام الماضي بنحو ١٧,١ ٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣م نتيجة استقرار أسعار النفط عند معدل مرتفع .

أما القطاعات غير النفطية ، فمن المتوقع أن تنمو قيمتها المضافة بمعدل يصل إلى نحو ١٠,٩ ٪ حيث سجلت أنشطة الإنشاءات وإمدادات الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي المسال والخدمات ، بوجه خاص نمواً قوياً نتيجة إرتفاع الطلب العالمي والمحلي بشقيه الجاري والرأسمالي .

وتشير التوقعات المتصلة بالميزان التجاري إلى ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ١٤,٢ ٪ نتيجة ارتفاع أسعار النفط وارتفاع حصيلة صادرات الغاز الطبيعي المسال والزيادة المسجلة في الطلب على الصادرات السلعية العُمانية غير النفطية.

أما الواردات فيتوقع أن ترتفع قيمتها بمعدل ٢٠٪ نتيجة الانخفاض الذي طرأ على سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى وارتفاع الطلب المحلي ، والمتصل بشكل رئيسي بارتفاع تكلفة

إنتاج النفط والزيادة الملحوظة في حجم الاستثمار إلى جانب الزيادة في الاستهلاك النهائي العام والخاص .

وفي ضوء ذلك من المتوقع أن يرتفع فائض الميزان التجاري في العام الماضي بنسبة ٦,١ ٪ .

وبفضل السياسات المالية والنقدية المتوازنة ، كما يقول مكي – واصل الاقتصاد الوطني ما تميز به من تحكم في مستويات الأسعار حيث تشير البيانات الأولية إلى أن معدل التضخم مقيساً بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين سوف لن يتجاوز في العام الماضي ,٣٪ .

وأشار مكي إلى أن الحكومة شرعت في الإعداد التنمية الخمسية السابعة (٢٠٠٦–٢٠١٠م) والتي تتصل أبرز توجهاتها الرئيسية إلى تعزيز نمو الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل للمواطنين والاهتمام بتأهيل وتدريب القوى العاملة الوطنية ومواصلة الجهود المتعلقة بتوفير الخدمات الأولية لجميع شرائح المجتمع ومناطق السلطنة والاستمرار في برنامج التخصيص .

وفي ظل انخفاضات معدلات إنتاج النفط وتوقع تراجع أسعاره ، يقول وزير الاقتصاد الوطني أنه من المتوقع أن تتراجع القيمة المضافة للقطاعات النفطية هذا العام ، غير أنه من المتوقع أيضاً أن تحقيق الأنشطة غير النفطية معدلات نمو تعوض عن الآثار الانكماشية للأنشطة النفطية وذلك نتيجة للجهود المكرسة لتطوير السياحة وتنمية الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي ، مثل مصفاة صحار ومصنع قلهات للغاز الطبيعي المسال ومصنع البولي بروبلين ومصهر الألومنيوم ومصانع الأسمدة واستكمال البنية الأساسية بميناء صحار الصناعي والتوسع في ميناء صلالة

وتحسن مناخ الاستثمار ، والتي سترفع من المساهمة النسبية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي البالغة حالياً ٨,١٪ .

وبالنسبة للبرنامج الإنمائي للخطة الخمسية السادسة ، فقد إرتفعت الاعتمادات المتصل بالموازنة الإنمائية حيث بلغت جملة اعتمادات المشاريع التي تم البدء في تنفيذها خلال موازنة العام الماضي بنهاية ديسمبر / كانون الأول نحو ٦١٦,٨ مليون ريال عماني بزيادة قدرها ٤٠٢,١ مليون ريال عماني مقارنة بالمعتمد في الخطة والبالغ نحو ٢١٤,٧ مليون ريال عماني .

أما صافي الإضافات والتعديلات على مستوى الخطة فقد بلغ نحو ٩٨٣,٦ مليون ريال ، بنهاية ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٤ م ، ومن أهم القطاعات التي ترتكز فيها الإضافات والتعديلات قطاعات الطرق بمبلغ ٣٠٤,٥ مليون ، والموانىء ١٣٩,٧ مليون ، والكهرباء ١١٢,٣ مليون والمياه ١٣٤,٦ مليون ، والإسكان ٤٣,٢ مليون ، والصحة ٢٩,٣ مليون ، والتعليم ٢٠,٦ مليون ، ومراكز الشباب ١١,٢ مليون ريال عماني .

ومن المجالات التي كانت موضع اهتمام خاص للحكومة توفير السكن للمواطنين ، حيث تم البدء في بناء ٩٦٥ وحدة سكنية في مختلف مناطق السلطنة بتكلفة بلغت ١٠,٤ مليون ريال ، ما أدى إلى ارتفاع إجمالي المبالغ الإضافية المعتمدة لبناء الوحدات السكنية خلال فترة الخطة إلى نحو ٣٦,٢ مليون ريال عماني لبناء ما مجموعه ٣٣٢٧ وحدة سكنية .

كما تم اعتماد مبالغ تنموية إضافية لمنطقة الباطنة حيث إرتفع اعتماداتها بنسبة ١١٣٪ لتصل إلى ٥٤٤ مليون ريال عماني خلال الخطة الخمسية الحالية .

س : ماذا لو انخفضت الأسعار عن المقدر لها في الموازنة (٢٣ دولاراً للبرميل) ؟.

ج : لا شك أنه سيكون هناك إجراءات ، وسبق أن واجهنا مثل هذه الظروف في عام ١٩٩٨م ، وأعتقد مثل هذه الظروف في عام ١٩٩٨م ، وأعتقد أن الظروف التي مررنا بها في تلك الفترة كانت أصعب مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر ، وتضمنت الإجراءات – حينها – تخفيض الانفاق وتجميد بعض المشاريع .

واعتقد بوجود استقرار نسبي في أسعار النفط على المستويين القصير والمتوسط و (لكل حادث حديث) ، والسلطنة لديها خبرة في معالجة هذه الأمور ، وهذه بشهادة بعض المؤسسات المالية التي تقوم بتقويم الوضع المالي للسلطنة .

س: ما التأثيرات السلبية لتراجع الدولار في السلطنة ؟.

ج : يجب ألا نبالغ فيه كثيراً ، فهذا التراجع لن يستمر ، وإن كان قد يطول قليلاً ، ويجب عدم أخذه كذريعة للتأثير.

(فاليورو) عندما نزل السوق لأول مرة كان ١١٨ سنتاً ، ثم انخفض بعدها إلى ٨٤ واستفدنا في ذلك الوقت ، والآن العملة إرتفعت مرة أخرى ، وفي تقديري أن هذا الإرتفاع أو الإنخفاض لا يمكن التعامل معه بشكل مطلق .

الشيء الآخر أنه لا يوجد مفر من التعامل بالدولار لأن جميع دول المنطقة إتخذت قراراً بربط عملاتها بالدولار ، والسبب هو أن معظم صادراتنا النفطية تباع بالدولار ، ما يعني من ناحية محاسبية واقتصادية أنه من المهم أن تكون عملتنا مربوطة بالدولار ، ولكن أيضاً (لكل حادث حديث) ، فإذا حدث شيء في المستقبل لا ندري .

ولكننا في دول مجلس التعاون إتخذنا قراراً بربط العملات بالدولار ، وأعتقد أنه سيستمر إلى ما لا نهاية بهذا الشكل ، فبذلك يرجع إلى عجوزات في الموازنة الأمريكية وغيرها ، ونأمل أن يتحسن لتعود الأوضاع كما كانت عليه .

س : ماذا عن برامج التخصيص ؟.

ج: برامج التخصيص تسير بطريقة جيدة فلدينا محطة كهرباء (منح) مخصصة ، وكذلك محطتا صلالة والكامل ، ومحطة بركاء ، ومشروع محطة توليد الكهرباء وتحلية المياه في صحار - المرحلة الثانية - وجميعها تسير من دون مواجهة أي مشكلة مع المستثمرين في هذه الشركات .

وقد شكلت الحكومة شركات لمشروع (حوض المسرات ورمال الشرقية) حتى تدار بأسلوب تجاري تمهيداً لتخصيصها ، فعند تخصيصها ، في حال تكون مؤسسة حكومية لا بد من إعادة تقويمها وإصدار مراسيم لتحويلها إلى مؤسسات تجارية أو شركات تجارية حتى يمكن خصخصتها بعد ذلك ، ما جعلنا نختصر الطريق ، وهو ما يكون سهلاً على المستثمر سواء كان محلياً أو أجنبياً .

س : وعن المعوقات التي تواجه الاتحاد الجمركي الخليجي ؟.

ج: يقول أحمد مكي لا أعتقد بوجود معوقات (فالاتحاد ماشي كويس) كذلك لدينا منطقة التجارة الحرة العربية التي بدأت هذا العام ، حيث ستلغي الجمارك كلياً ، وقد لاحظنا أن حولنا في منطقة التجارة الحرة العربية كانت نتيجة المساعدة على زيادة الصادرات العمانية إلى الخارج .

لا شك أن الانسان يتوقع (صعوبات ما) في اتحاد جمركي ، فالمنطقة الأوروبية عندما أقامت الاتحاد كانت هناك صعوبات ، ولكن علينا أن نواجه هذه الصعوبات بإيجاد حل ترضي الجميع .

س : ألا تعتقد بوجود حاجة لمزيد من التشريعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي ؟.

ج: إن التشريعات تم تعديلها بما يكفي لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، مثل قوانين التخصيص والكهرباء والضرائب والاستثمار الأجنبي ، وجميعها تضمنت مواد جاذبة للاستثمار، وبالتالي بدأت الشركات الكبرى اهتمامها بالسلطنة ، مثل شركة (ال جي) الكورية ، وغيرها .

س: وعن المركز المالي للسلطنة ؟.

ج: يؤكد مكي أنه جيد بشهادة المؤسسات المالية والدولية ، وإلا ما وجدنا تحسين درجة الائتمان المالي من جانب بهذه المؤسسات فبالنسبة لتقويم الإئتمان الحكومي طويل الأجل بالعملية الأجنبية من (BBB إلى + BBB إلى (A-) معنى أن الحكومة قوية لمقابلة الالتزاماتها الطويلة الأجل المقيمة بالعملة المحلية .

كما أن معدل تقويم الائتمان الحكومي قصير الأجل بالعملة الأجنبية إرتفع من (A٣) إلى (A) وهي درجة أفضل بما يعني أن الحكومة لديها قدرة مقبولة لمقابلة التزاماتها قصيرة الأجل بالنسبة للعملة الأجنبية .

ومعدل الإئتمان الحكومي قصير الأجل بالعملة المحلية ، بقي كما هو عند الإعتراف بقدرة الحكومة على مقابلة إلتزاماتها قصيرة الأجل (المقيمة بالعملة المحلية).

وهذا التعديل في التقويم لا يأتي جزافاً من جانب المؤسسات المالية الدولية ، وإنما تأتي لمعرفة احتياطيات الحكومة والبنك المركزي ، ثم تضع تقويمها الذي ينشر على مستوى العالم وهو ما يعزز الوضع المالي للحكومة .

س: هل تفكرون في إلغاء رسوم العبور عند المنافذ البرية؟.

ج: ليس هناك تفكير في سحبها أو إلغائها، وصندوق هذه الرسوم حقق ٥ ملايين ريال عماني منذ إنشائه حتى الآن، وتم استخدامها لإعادة تأهيل طريق الباطنة الذي كفلنا ٨,٦ مليون ريال.

وهذه المبالغ مستقبلاً، سوف تستخدم لإعادة تأهيل هذا الطريق، وصيانة الطرق الأخرى أيضاً، وليس هناك تفكير - حتى الآن - لتغيير وجهة نظر الحكومة في هذا الموضوع.

س: لماذا مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لا تزال متواضعة رغم التوجه لتنويع مصادر الدخل؟.

ج: إن الهدف هو تنويع مصادر الدخل، والصناعة ضمن هذا التنويع، ومساهمتها حالياً نحو ١٢,١٪ من الناتج المحلي، والسياحة أقل من ٠,٧٪ - ١٪ وهو رقم متواضع أيضاً، ولكن هناك الكثير من المشاريع الجاري تنفيذها الآن، منها مشروع (بندر الجصة) الذي يستكمل العام المقبل، وكذلك (مشروع (الموج) وتطوير (رأس الحد) ومنتجع السوادي الذي سيدخل طور التنفيذ بعد انتهاء المخطط لذلك، وكذلك منطقة شناص، وهو ما سيؤدي إلى زيادة المساهمة في الناتج المحلي خلال السنوات المقبلة.

س: ما وضع الاستثمار الأجنبي في السلطنة؟.

ج: الاستثمارات أصبحت تزيد أكثر مما كانت، ويكفي أن تعلم أن حجم الاستثمارات التي ستأتي إلى صحار فقط ٩,٣ مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة.

فلدينا مشروعات مصفاة صحار والبولي بروبلين والميثانول وشركة

صحار للطاقة الكهربائية ، واليوريا ، والبولي ايثيلين ومصنع الألمنيوم ، ومشروع الحديد .

وأتوقع أن يتزايد الرقم أكثر لأن صناعات أخرى مصاحبة ستنشأ على هامش هذه المشاريع الصناعية .

س: الحكومة تدفع رواتب شهرية للطلبة الدارسين في جامعة سلطان قابوس وكلية الشريعة ، بينما هناك طلبة لم يتمكنوا من الحصول على أي مقعد في التعليم العالي ؟.

ج: أتمنى أن يتبنى مجلس الشورى هذا الموضوع لدراسته ، وأعتقد أن مجلس التعليم العالي يقوم بدراسة لترشيد الإنفاق على التعليم ، فنحن ننفق مبالغ كبيرة بشهادة البنك الدولي الذي يقول أن السلطنة تنفق مبالغ كبيرة على التعليم .

والسؤال هل تدخل هذه المبالغ في العملية التعليمية مباشرة أم جوانب أخرى ؟.

إذن فهذا التقويم الذي يقوم به مجلس التعليم العالي سيكون له نتائج طيبة ، ولكن نأمل من مجلس الشورى القيام بدراسة هذا الموضوع المهم خاصة أن المخصص للتعليم بلغ ٥٤٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٥م.

مقابلة صحافية مع معالي السيد عبد الرزاق بن علي بن عيسى الرئيس التنفيذي لبنك مسقط في سلطنة عُمان حول تطور القطاع المصرفي في السلطنة *

س : ما الدوافع الاستراتيجية المحلية والإقليمية وراء الاندماج ؟ وهل سيؤثر ذلك على البنوك الأخرى ؟ وما معنى أن الاندماج المقترح سيكون بداية لفصل جديد في تطور القطاع المصرفي في سلطنة عُمان؟

ج : هناك عدة عوامل محورية أدت إلى الخيار الاستراتيجي للاندماج حيث يمكن إيجازها في :

أولاً : إرتفاع حجم كثافة البنوك العاملة في السلطنة بالمقارنة بعدد السكان وحجم الحركة التجارية .

ثانياً : في الإجراءات التي تمت لإعادة هيكلة رأس المال الوطني العُماني لم تحقق النتائج المرجوة ، حيث مازال عمق إشكالية الديون المعدومة أكبر أثراً مما لم يسمح لاستعادة الثقة والعافية للبنك الوطني العُماني . وبالتالي يستدعي إجراء مزيد من العلاج الهيكلي وضخ مزيد من الأموال في هذا الكيان .

ثالثاً : الإستعداد لمتطلبات المرحلة المقبلة حيث سيشهد العالم بأسره ومن ضمنه السلطنة لدخول كيانات مصرفية كبيرة إلى الأسواق المحلية

---

* جريدة السياسة الكويتية بتاريخ ٢٧/٢/٢٠٠٥م ، العدد ١٣٠٣٢ .

وذلك تطبيقاً لمتطلبات منظمة التجارة الدولية ومن الطبيعي فإن الاندماج هو أحد السبل الناجعة لخلق كيانات كبيرة الحجم .

رابعاً : الإلتزام بمعايير الملاءة المالية وفق متطلبات(لجنة بازل) سيجعل من الصعب استمرارية أداء البنك الوطني العُماني لوظائفه المصرفية من دون الحصول على تمويل إضافي رئيسي أو زيادة إضافية في رأس المال . وكلاهما غير قابلين للتطبيق حسب المعطيات الموضوعية التي تسود الساحة المصرفية المحلية أو الإقليمية .

خامساً : أن أحد الأهداف الإقليمية المتوخاة من عملية الاندماج هو خلق كيان وطني عُماني منافس على الساحة الإقليمية حيث مازالت البنوك العُمانية غائبة عن هذا المضمار بفعل حجمها وقاعدتها التمويلية والرأسمالية المحددة نسبياً .

سادساً : إن الاندماج سيكون بمثابة قوة ضاغطة للسوق المحلي مما سيؤدي إلى تشجيع البنوك الأخرى للأخذ بنفس المسلك بغية الحفاظ على قوتها التنافسية .

س : بنك مسقط يمثل قوة مهيمنة في السوق حيث يشكل القطاع المصرفي ٥٠٪ من رأس مال سوق الأوراق المالية العُماني ، ومن ثم ثقله في المؤشر سيجعل سعر سهم البنك مختلفاً بشكل كبير . كيف ترون السوق في ظل هذا التحول ؟

ج : بالفعل سيخلق الكيان المندمج قوة مهيمنة في سوق مسقط للأوراق المالية ، حيث سيشكل ذلك ٥٠٪ من انعكاس إيجابي للكيان المندمج ، فإن ذلك سيحقق عمقاً ومتانة ، مما سيعكس ثقة المستثمر ويدفع لمزيد من

الاستثمار في السوق . أنه في ضوء المعطيات العالمية فإن هذا يعتبر بمثابة تطوراً إيجابياً .

س : المحللين يعتبرون أن اندماج بنك مسقط مع البنك الوطني العُماني بمثابة حدث مهم في النظام المصرفي بدول مجلس التعاون الخليجي ، وأنه إعلان عن قيام مؤسسة ضخمة في سلطنة عُمان تتحكم فيما لا يقل عن ٢٥٪ من الأصول المصرفية بالسلطنة . كيف تتحسبون لذلك ؟

ج : نأمل أن يكون هذا الكيان فاعلاً ومؤثراً على الساحة الخليجية ، كما هو الحال على الساحة المحلية ، فبقدر ضخامة هذا الكيان فإن هناك تحديات جساما يجب مجابهتها من خلال هذا الكيان المندمج ، خاصة فيما يتعلق بضرورة لجوء البنك لمصادر جديدة ومبتكرة لزيادة الأرباح غير تلك التقليدية التي تعتمد على هامش الدخل ، وهو الفرق بين سعر الفائدة المدفوع وسعر الفائدة المحتسب على القروض أن التوجه العام بأن تشهد أسعار الفائدة اتجاهاً تصاعدياً خلال الحقبة القادمة مما يشكل عامل ضغط على ربحية البنوك . وبالتالي يقتضي اللجوء إلى مصادر استثمارية بديلة ومبتكرة وهي الاستراتيجية التي يتبنها بنك مسقط .

س : هل هناك تزامن بين عملية الاندماج وقرب تطبيق سياسات منظمة التجارة ودخول العديد من المصارف العالمية إلى عُمان ، الأمر الذي يستدعي خلق منافس وطني ذي مكانة إقليمية ، يكون قادراً على مواجهة هذه التحديات ؟

ج : لا يمكن الإجابة على السؤال بصورة مطلقة ، وإن كنت أميل ، إلى أن المعالجة جاءت متأثرة بضرورات ومتطلبات هذه المرحلة .

س : إلى أي مدى نجحت عملية التكامل السابقة بين بنك مسقط مع البنك الصناعي العُماني ، وهل هي بمثابة تشجيع لتكرار التجربة بشكل واسع ؟

ج : العملية التي تمت كانت شراء أصول وخصوم البنك الصناعي العُماني . وهي بحد ذاتها محددة الحجم حيث كانت أصول البنك الصناعي العُماني بحوزة بنك مسقط في معظمها ومن ثم بيعت وحولت إلى ذلك الكيان .

س : في إطار السياسة العامة ستكون حكومة سلطنة عُمان الشريك الرئيسي في أكبر بنك بسلطنة عُمان ما مغزى هذه الرسالة ؟

ج : أن بروز بنك قوي وفعال هو دعم حقيقي للاقتصاد الكلي للسلطنة . حيث سيعزز ذلك سياسات واستراتيجيات الإقراض خاصة وأن السلطنة تشهد حالياً تطبيق عدة برامج للخصخصة ، وكذلك مطلوب مشاركة القطاع المصرفي في تمويل كثير من المشاريع الكبيرة سواء كانت صناعية وبتروكيماويات وكهرباء ونقل خلافه كما هو الحال في ولايات صحار وصور والكامل وبركاء ، وخلافه أو كانت مشاريع سياحية أو ذات طابع خدمي من مدن وفنادق سياحية وطرق وبنى تحتية في مختلف أرجاء السلطنة . وبلا شك تقوم الحكومة بدعم وتكريس هذا الكيان المندمج ليكون في المقابل شريكاً فاعلاً للمشاركة في تمويل هذه المشاريع التي تهدف في نهاية المطاف إلى خلق القيمة المضافة واستيعاب العمالة الوطنية في إطار التنمية المستدامة للسلطنة .

س : إلى أي مدى يتيح الاندماج فرصة الدخول إلى سوق الإمارات العربية المتحدة كحلم قديم للبنك الوطني العُماني ؟

ج : أود أن أنوه إلى أن بنط مسقط بكيانه الحالي لديه مكتب تمثيلي في إمارة دبي ، ونحن نعمل بصورة جدية لإنشاء شكل من أشكال التواجد للبنك في إمارة دبي ، أو أن كان هذا الموضوع سابق لأوانه للإعلان عنه .

أما فيما يتعلق بأن الاندماج المرتقب سيتيح فرصه الدخول إلى سوق الإمارات العربية المتحدة ، فإن ردي بالإيجاب وذلك نظراً لأن البنك المندمج سيتمتع بالمزايا .

نص المرسوم السلطاني السامي الذي أصدره حضـرة صـاحب الجـلالة السلطان قـابوس بن سـعـيد المعظم سلطان عمـان في شـأن إنضمـام سلطنة عمـان إلى اتفاقية إنشاء المنظمة العربية لتكنولوجيات الإتصال والمعلومات *

مرسوم سلطاني رقم ٢٦/ ٢٠٠٥م بإنضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية إنشاء المنظمة العربية لتكنولوجيات الإتصال والمعلومات .

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١/ ٩٦ ، وعلى اتفاقية إنشاء المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات ، وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة ، رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى: الموافقة على إنضمام سلطنة عمان إلى الاتفاقية المشار إليها.

المادة الثانية : على جهات الاختصاص اتخاذ إجراءات الانضمام إلى الاتفاقية المشار إليها وفقاً لأحكامها .

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في ١٧ من محرم سنة ١٤٢٦ هـ

الموافق ٢٦ من فبراير سنة ٢٠٠٥م .

---

* جريدة عمان العمانية ، الصادرة بتاريخ ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٥ م ، العدد ٨٦٧١ .

نص المرسوم السلطاني السامي الذي أصدره حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان في شأن التصديق على اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانئ بين سلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية *

مرسوم سلطاني رقم ٢٥/ ٢٠٠٥م بالتصديق على اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانئ بين سلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية .

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١/ ٩٦ ، وعلى اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانئ بين سلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية الموقعة بتاريخ ١٠ من ذي القعدة ١٤٢٥هـ الموافق ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٤م ، وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى : التصديق على الاتفاقية المشار إليها .

المادة الثانية : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في ١٧ من محرم سنة ١٤٢٦ هـ

الموافق ٢٦ من فبراير سنة ٢٠٠٥م .

---

* جريدة عمان العمانية ، الصادرة بتاريخ ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٥م ، العدد ٨٦٧١.

نص المرسوم السلطاني السامي الذي أصــدره حـضــرة صــاحب الجــلالة السلطـان قــابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان في شأن تحديداختصاصات وزارة التــراث والثـقـافـة واعـتـمـاد هيكلهـا التـنظيـمي*

أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله ويرعاه - أربعة مراسيم سلطانية سامية فيما يلي نصوصها :

مرسوم سلطاني رقم ٢٤/ ٢٠٠٥م بتحديد اختصاصات وزارة التراث والثقافة واعتماد هيكلها التنظيمي .

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١/ ٩٦ ، وعلى قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٦/ ٧٥ وتعديلاته وعلى المرسوم السلطاني رقم٥ ١/ ٩٧ باعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة التراث القومي والثقافة ، وعلى المرسوم السلطاني رقم١٠ /٢٠٠٢م بتعديل أسم وزارة التراث القومي والثقافة ، وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة ، رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى : تحدد اختصاصات وزارة التراث والثقافة وفقاً للملحق رقم (١) المرافق .

المادة الثانية : يعتمد الهيكل التنظيمي لوزارة التراث والثقافة وفقاً للملحق رقم (٢) المرافق .

---

* جريدة عمان العمانية ، الصادرة بتاريخ ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٥ م ، العدد ٨٦٧١ .

المادة الثالثة : يلغى كل ما يخالف هذا المرسوم أو يتعارض مع أحكامه .

المادة الرابعة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في ١٧ من محرم سنة ١٤٢٦ هـ

الموافق ٢٦ من فبراير سنة ٢٠٠٥م .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد أحمد مكي وزير الاقتصاد في سلطنة عمان
حول مستقبل الاستثمار والسياحة في السلطنة *

أعلنت سلطنة عُمان أنها مقبلة على مرحلة هامة للاستثمار في إطار محاور الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني والخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠١ - ٢٠٠٥م) التي يجري تنفيذها حالياً . وقال أحمد بن عبد النبي مكي وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة العُماني ، إن أولويات الاستثمار تتركز في إنشاء مشروعات التنمية التي تخدم الاقتصاد الوطني ، ومن أهمها المشروعات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية التنوع الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدمية الهامة ومنها قطاع السياحة .

وأكد مكي لـ « الشرق الأوسط» أن سلطنة عُمان تفتح أسواقها للمستثمرين للاستفادة من المناخ الإيجابي الذي تتمتع به في كافة الجوانب الاقتصادية والسياحية والأمنية والسياسية .

واستطرد قائلاً : إنه بالنظر إلى البرنامج الاستثماري المضمن في الخطة الخمسية السادسة المذكورة يتبين أن هناك أربعة قطاعات رئيسية يتم التركيز عليها ، حيث توجد مشروعات استثمارية واعدة ، وهي قطاعات الإنتاج السلعي ، والإنتاج الخدمي ، والهياكل الاجتماعية ، والهياكل الأساسية ، موضحاً أن المشروعات ذات الأولوية بدأت تجذب اهتمام المستثمرين خاصة

---

* جريدة الشرق الأوسط اللندنية الصادرة بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٥م ، العدد ٩٦١٧ .

في مجال الصناعات المعتمدة على الغاز ذات القيمة المضافة العالية والتوجه التصديري ، وكذلك الصناعات المرتبطة بتقنية المعلومات ، والبرمجيات، والأنشطة والخدمات الإلكترونية ذات الكثافة المعرفية ، واستغلال المعادن ذات الجدوى الاقتصادية ، والمشروعات السياحية .

وقال وزير الاقتصاد الوطني العُماني : إن الحكومة العُمانية اتخذت العديد من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار السائد في السلطنة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للمساهمة في المشروعات المذكورة . وأضاف إنه لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للمساهمة في المشروعات المذكورة اتخذت الحكومة العُمانية العديد من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار السائد في عُمان ، منها تفعيل نظام المحطة الواحدة لتبسيط الإجراءات الإدارية وربطها إلكترونياً وتوفير ربط معلوماتي بين كافة الأجهزة الحكومية المعنية بالاستثمار ، وإصدار تراخيص الأعمال ، وإعادة تنظيم قاعدة البيانات الخاصة بالسجل التجاري ، وربط فروع غرفة تجارة وصناعة عُمان إلكترونياً ، بالإضافة إلى وضع الخطط والبرامج اللازمة بخصوص إرساء قواعد ثابتة للحكومة الإلكترونية ، مؤكداً أن هذه الأطر الإدارية والتنظيمية المذكورة تعتبر تجربة جيدة في مجال العمل الجماعي والتنسيق بين الوزارات المختلفة ذات العلاقة من أجل خدمة المستثمرين ، وسرعة إنجاز معاملاتهم بشفافية ووضوح . وأشار إلى أن هذه الإجراءات المتخذة ستؤدي إلى إزالة الصعوبات والمعوقات التي يعاني منها المستثمر ، الأمر الذي سيعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سلطنة عُمان .

وقال أحمد بن عبد النبي مكي : إن حكومة بلاده بذلت جهوداً ملحوظة بتبني سياسات التعميق التقني ، وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات ،

وإنشاء (واحة المعرفة - مسقط) بالمنطقة الصناعية بالرسيل ، ودعمها بالكليات التقنية ، ومشروعات (الحاضنات) ، وفروع الشركات الأجنبية التقنية ذات العلاقة وغيرها ، وكل ذلك في إطار إيجاد بيئة صناعية تقنية متطورة ، تستطيع أن توفر المزيد من فرص الاستثمار ، والترويج لها، وتسويقها .

وقال مكي : إنه بالنسبة للمشروعات الكبيرة التي يجري تنفيذها في سلطنة عُمان ، فإن بعضها يموّل عن طريق الحكومة في إطار خطة التنمية السادسة المعتمدة وبعضها يمول عن طريق القطاع الخاص المحلي والأجنبي . وبطبيعة الحال يتم تنفيذ هذه المشروعات بعد استيفاء العديد من الخطوات وعلى رأسها دراسات الجدوى الفنية ، والمالية ، والتقنية ، والتسويقية ، بحيث تحقق في التحليل النهائي شروط الجدوى الاقتصادية المطلوبة ، وتؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية ، وفوائد ملموسة لخدمة الاقتصاد الوطني العُماني .

واستطرد قائلاً : في هذا الصدد ، فإن المشروعات الاستثمارية تبحث عن مصادر التمويل المناسبة ، فهناك التمويل عن طريق الاستثمار المحلي أو الأجنبي المباشر ، أو التمويل بالاقتراض من مؤسسات التمويل المحلية والدولية ، وغيرها من مصادر التمويل ، علماً بأن هناك اتفاقيات تمويل تبرم في هذا الشأن تحدد الأسس ، والشروط ، والضوابط .

وأوضح أن العديد من مشروعات التنويع الاقتصادي والتي يجري تنفيذها حالياً ، ستبدأ العمل - وفقاً لبرنامجها الزمني - خلال سنوات الخطة السابعة ، وبالتالي ستشارك بفعالية في تنمية الوضع الاقتصادي في بلاده ، وذلك من خلال توفير فرص العمل للمواطنين ، وزيادة القيمة

المضافة للاقتصاد الوطني ، ورفع القدرة التصديرية للسلطنة ، وتحريك الدورة الاقتصادية في كافة الأنشطة ، وعلى سبيل المثال - لا الحصر - ستبدأ عدة مشروعات الإنتاج التجاري في عام ٢٠٠٦م ، مثل مصفاة نفط صحار ، ومشروع البولي بروبيلين ، ومشروع الميثانول ، وفي عام ٢٠٠٧م سيبدأ مشروع اليوريا والأمونيا الإنتاج التجاري ، وفي عام ٢٠٠٨م سيتم تشغيل مشروع الإيثيلين كلورايد ، كما سيتم تنفيذ وتشغيل مشروعات أخرى في قطاع السياحة ، والصناعات التحويلية ، وإنتاج الكهرباء والمياه ، وغيرها ، مما سيؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية ، وتقوية الاقتصاد الوطني بشكل إيجابي وفعال .

وحول الخطوات الممكنة لتنشيط قطاع السياحة في سلطنة عُمان وفتح الاستثمار ، قال أحمد بن عبد النبي مكي ، وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة العُماني ، إن من أهم الخطوات التي اتخذت لتنشيط قطاع السياحة في بلاده إنشاء وزارة للسياحة في عام ٢٠٠٤م ، والذي يمثل نقطة نوعية في مجال العناية بقطاع السياحة ، بحيث تكون من أولوياتها بلورة استراتيجية وطنية في هذا المجال تأخذ في الاعتبار المقومات السياحية المتاحة ، والأهداف المنشودة، وتنفيذ السياسات المعتمدة على أسس علمية وأساليب واقعية . وأوضح أن قطاع السياحة يعد واحداً من القطاعات الاقتصادية الهامة ، وإحدى دعائم التنمية التي تعتمد عليها عُمان لتنويع مصادر الدخل، وتوفير فرص العمل للمواطنين ، حيث إن السلطنة تمتلك كل المقومات اللازمة لازدهار السياحة ،مثل البيئة الطبيعية والثقافية والتراثية المميزة، بالإضافة إلى الأمن والاستقرار ، وتوفر البنى الأساسية ، والخدمات المتصلة بالسياحة .

وقال وزير الاقتصاد الوطني العُماني : إنه تم اتخاذ خطوات وسياسات متعددة لتطوير المنشآت السياحية ، ومرافق الإقامة ، وتسهيل التنقل ، والاتصالات ، وتبسيط إجراءات الدخول والإقامة ، والعمل بنظام حق الانتفاع والتملك للأراضي والعقارات السياحية ، بالإضافة إلى تخطيط عدد من الأراضي في عدة مناطق بالسلطنة للأغراض السياحية ، وكذلك إنشاء المراكز التسويقية الحديثة ، موضحاً أن هذه الجهود التي تشارك فيها كل من الحكومة والقطاع الخاص تتكامل من أجل إيجاد البيئة الملائمة لجذب السياح .

وقال الوزير العُماني : إن من المشروعات المرتبطة بتطوير قطاع السياحة إنشاء المزيد من بيوت الشباب ، والفنادق ، والمنتجعات والإستراحات السياحية ، ومشاريع تطوير القلاع والحصون ، والسياحة الثقافية والتراثية .. كما تعمل الحكومة على تشجيع القطاع الخاص لإقامة مرافق ترفيهية وخدمية في بعض المناطق السياحية الهامة في السلطنة ، مثل مشروع الموج ومنطقة السيفة بمسقط ، ومنطقة رأس الجنز بالمنطقة الشرقية ، ومدينة نخل بالباطنة ، وساحل صلالة ، ومنطقة مسندم ، وسيؤدي تنفيذ هذه المشاريع إلى إيجاد البيئة السياحية الملائمة .

وعن أبرز المشروعات السياحية المتعددة التي سيتم طرحها في سلطنة عُمان ، قال أحمد بن عبد النبي مكي إنها تتوزع على مختلف مناطق السلطنة .. ففي محافظة مسقط يتم الآن تنفيذ اثنين من المشروعات السياحية الكبرى التي يتوقع أن ترسم وجهاً مشرقاً جديداً للسياحة بالمحافظة ، وهما : مشروع منتجع بر الجصة ، ومشروع الموج السياحي ..

ويعتبر منتجع بر الجصة من المشاريع السياحية الكبيرة ، حيث يضم فنادق فاخرة ، ومن فئات مختلفة ، وشققاً ، وفيلات مستقلة تشرف على مياه خليج عُمان ، بالإضافة إلى المطاعم ، والنادي الصحي ، ومركز الرياضة المائية .

أما منتجع الواجهة البحرية (الموج البحري) - وهو استثمار مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص - فإنه يهدف إلى إنشاء أول واجهة بحرية على شواطئ السلطنة من العذيبة وحتى الحيل الشمالية على مساحة مليوني متر مربع .. ومن خلال مشروع الموج البحري سيتم إقامة منتجع من فئة خمسة نجوم ، وفندق على الشاطئ ، وفندق للمؤتمرات ، وشقق سكنية فاخرة ، و٥٠٥ وحدات سكنية فاخرة على الشاطئ ، إضافة إلى ملعب للغولف ، ومبنى للنادي .. كما ستقوم شركة استثمارات الواجهة البحرية ببناء مرفأ سياحي ، نادٍ لليخوت تمهيداً لإقامة قرية بحرية سياحية متكاملة .

وبالنسبة للمشروعات السياحية الموزعة على مستوى المناطق المختلفة في السلطنة قال مكي : إن خطط التطوير السياحي ترتكز على الاستفادة من المقومات الطبيعية التي تزخر بها مناطق سلطنة عُمان .. ففي المنطقة الشرقية يتم التركيز على إنشاء منتجع سياحي بيئي في رأس الجنز ، وتطوير السياحة البيئية بوادي بني خالد ، وتطوير المخيمات السياحية في رمال الشرقية .. وفي محافظة ظفار هناك اهتمام بتخطيط منطقة سياحية من خور الدهاريز إلى خور طاقة ، وإقامة مشروع سياحي في وادي دربات ، وتطوير أخوار صلالة .. وفي منطقة الباطنة هناك مشروع منتجع وادي السوادي ، وطريق عين الثوارة بولاية نخل ،

وتطوير عين الكسفة بولاية الرستاق ، وتطوير خور شناص .. وفي المنطقة الداخلية تركز خطة التطوير السياحي على تأهيل كهف الهوتة بولاية الحمراء ، وترميم وتطوير مصفاة العبريين ، ومركزي تخييم جبل شمس والجبل الأخضر.. هذا، بالإضافة إلى خطة تطوير القلاع والحصون . إن توفير وتطوير مرافق البنية الأساسية السياحية في المناطق المختلفة قد تم تصميمها بحيث تضم العديد من الخيارات التي ترضي طموحات السياح ، ويجري حالياً الترويج لها وجذب استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي للمساهمة فيها . ورداً على سؤال حول دلالة الاتفاقية الموقعة بين السلطنة متمثلة في شركة النفط العُمانية وشركة الكان العالمية الكندية لإقامة مشروع مصهر الألمنيوم في صحار، قال الوزير العُماني : كما هو معلوم فإن كلاً من شركة النفط العُمانية ، وهيئة مياه وكهرباء أبوظبي ، وشركة الكان العالمية الكندية Alcan Inc تساهم في إقامة مشروع مصهر الألمنيوم في صحار .

وبتوقيع الاتفاقية التي أشرتم إليها يمضي المشروع قدماً في المراحل التنفيذية ، حيث يتوقع أن تبدأ أعمال التشييد في النصف الثاني من هذا العام ، مشيراً إلى أن مشاركة شركة الكان في المشروع تعتبر مكسباً مهماً لأنها شركة متخصصة في صهر الألمنيوم ، وتمتلك تقنية عالية ، وخبرة جيدة في الإنتاج منخفض التكلفة ، وعالي الجودة .

وأضاف ،سيؤدي تنفيذ المشروع إلى إضافة جديدة للاستثمار بالسلطنة ، حيث إن المناخ الاستثماري السائد في السلطنة والذي يتميز بالبيئة الاستثمارية المواتية ، بدأ يجذب بشكل متزايد الاستثمارات الأجنبية المختلفة . ويعتبر مشروع مصهر الألمنيوم من المشروعات الكبيرة حيث

تبلغ طاقتـه الإنتـاجـيـة ٣٢٠ ألف طن في السنـة ، ويتـوقـع أن ترتفـع في المسـتـقـبل إلى الضـعـف ، وسـيـحـقـق المشـروع عـدة أهداف تشـمل التـنويع الاقتصـادي ، وتوفير فرص عمل للمـواطنين في المنطقـة ، ووضـع الأسـاس لقيام صناعات تـرتكز على الألمنيوم في المسـتـقبل ، وتنشـيط الصـناعـات المسـاندة ، وزيادة القدرة التصـديرية .

نص كلمة معالي
السيد مقبول بن علي بن سلطان وزير التجارة والصناعة في سلطنة عمان بمناسبة إفتتاح الندوة الإقليمية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية *

بدأت أمس الندوة الإقليمية حول دعم دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تستضيفها السلطنة برعاية معالي مقبول بن علي بن سلطان وزير التجارة والصناعة ، والتي تنعقد في إطار التنسيق بين دول مجلس التعاون ومنظمة العمل الدولية .

وصرح معالي مقبول بن علي سلطان وزير التجارة والصناعة : بأن أكبر تحد يواجه مجلس التعاون والدول العربية بصورة عامة هو موضوع التوظيف والتدريب وتنمية الموارد البشرية بصورة عامة والتوظيف يمكن أن يكون في الحكومة أو القطاع الخاص أو من خلال المبادرة الفردية والتوظيف الذاتي وهذا الذي نهتم به من خلال هذه الندوة لأن المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي هو الذي يوجد المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأيضاً في معظم دول العالم وحتى في الدول المتقدمة فإن المنشآت الصغيرة تلعب دوراً كبيراً في المساهمة في الاقتصاد الوطني وأيضاً توظيف عدد كبير من المواطنين.

ولكن المواطن كي يوظف نفسه لابد أن يبادر على إنشاء شركة صغيرة وبذلك فهو يحتاج إلى دعم مادي ومعنوي وإلى تدريب وإلى حضانات توجهه

---

* جريدة عمان العمانية ، الصادرة بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٥م، العدد ٨٧٠٧ .

وتساعده في عمليات التدريب والتسويق. وهذه الندوة سوف تناقش كل ذلك، وأنه سوف يتم التعرف من خلال الندوة على تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المضمار، وأيضاً في دول مجلس التعاون ، وكذلك سوف يتعرف المشاركون على تجارب السلطنة من خلال برنامج سند والبرامج الأخرى لتشجيع المنشآت الصغيرة .

وقال معاليه : إن المؤسسات الصغيرة والفردية في السلطنة ليست المؤسسات التي نريدها لأن المؤسسات الفردية هي التي يتفرغ فيها المواطن ويعمل وينمو فيها ثم يحولها إلى مؤسسات متوسطة،ولكن في دول مجلس التعاون تنتشر التجارة المستترة وبالتالي فإن المنشآت الصغيرة بمعنى الكلمة لا تعتبر منشآت صغيرة ولكن برنامج سند الآن يحاول إيجاد منشآت صغيرة حقيقية يتفرغ فيها العماني ويعمل فيها وتساعده الحكومة في تنمية هذه المنشأة .أوضح معاليه أن هناك تنسيقاً كبيراً بين وزارات التجارة والصناعة والاقتصاد الوطني والقوى العاملة. والبنك الدولي أجرى دراسة جيدة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهناك أيضاً لجنة تناقش هذا الموضوع .

وقال سعادة السيد حمد بن هلال البوسعيدي وكيل وزارة القوى العاملة للعمل في افتتاح الندوة : يأتي عقد هذه الندوة منسجماً مع تطلعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للنهوض بالدور المهم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل للمواطنين مستفيدين من تجارب البلدان المتقدمة والنامية في هذا المجال والتي تشير إلى أن هذه المنشآت قد ساهمت في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وفي توفير إعداد مناسبة من فرص العمل ضمن مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية .

مشيراً سعادته إلى أن التجارب تؤكد على الدور المهم لهذه المنشآت في زيادة الناتج الاقتصادي وتوفير فر ص العمل باعتبارها تمثل نسبة تزيد عن ٨٥٪ من نسبة المنشآت العاملة في معظم البلدان كما توفر ما نسبته نحو ٨٠٪ من فرص العمل وتسهم هذه المنشآت أيضاً في تحقيق نسبة تتراوح ما بين (٢٥-٣٠٪) من القيمة المضافة في اقتصاديات العديد من البلدان النامية .

وقال أن السلطنة في سعيها لدعم الدور المهم للمنشآت المتوسطة والصغيرة في التنمية استفادت من تجارب البلدان الأخرى في هذا المجال حيث تم إنشاء برنامج سند بمكرمة سامية من لدن مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - يحفظه الله ويرعاه - بهدف توفير الفرص للشباب للمشاركة في سوق العمل والمساهمة في جهود التنمية التي يشهدها وطنهم في هذا العهد الزاهر ولتعزيز توجههم نحو الأعمال الحرة بتوفير كافة المقومات الداعمة لمبادراتهم الفردية للتشغيل الذاتي على نحو يمكنهم من إنشاء أعمال تجارية وورش عمل مهنية في شكل مشروعات صغيرة ومتوسطة وحققت هذه التجربة بحمد الله نجاحاً مميزاً خلال فترة زمنية وجيزة حيث ساهم برنامج سند منذ إنشائه ومباشرته للعمل في أكتوبر عام ٢٠٠١م وحتى نهاية عام٢٠٠٤ م توفير(١٢٦٧٦) فرصة عمل للمواطنين ضمن مختلف المحافظات والمناطق بالسلطنة ، وقال سعادة السيد وكيل وزارة القوى العاملة للعمل إن عقد هذه الندوة وأوراق العمل التي ستقدم فيها وما تتضمنه من تجارب ثرية ومعلومات قيمة ستكون فرصة طيبة للمشاركين فيها للاستفادة من مضامينها بتدارس أفضل الطرق والوسائل لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورسم وإقرار السياسات الهادفة إلى تنميتها باعتبارها تمثل

أحد المرتكزات لاستراتيجيات التنمية والتشغيل في دول المجلس،كما أنها ستتيح المجال للمشاركين لتبادل الآراء وبيان المتطلبات لنجاح هذه المؤسسات في أداء دورها في مجالات التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل للباحثين عنه من المواطنين في منطقتنا.

وصرحت لمى نصر مستشارة أنشطة أصحاب الأعمال بمنظمة العمل الدولية : المعلوم أن مستقبل الاقتصاديات للدول النامية والمتقدمة هو تنمية مؤسسات القطاع الخاص والصغيرة والمتوسطة وتعريف هذه المؤسسات يختلف من منطقة إلى منطقة ومن دولة إلى أخرى حسب عدد السكان وظروف الاقتصاد ولكن هناك إجماعاً بأن مستقبل الاقتصاديات في العالم هو تنمية هذه المؤسسات لأنها سهلة التكوين ولا تحتاج إلى رأس مال كبير ولأن إدخال التكنولوجيا فيها سهل ويمكن استبداله بسهوله وكذلك لا تتطلب اشتراطات وتستوعب الأيدي العاملة وعليها تنويع الإنتاج الوطني وستظل القيمة المضافة والمميزات الخاصة لكل بلد في الصناعة والإنتاج والخدمات،لذلك فإن منظمة العمل الدولية من ضمن برنامجها العمل اللائق حيث لا تتم مساعدة الدول لإيجاد أعمال أو فرص عمل فقط إنما لإيجاد فرص عمل لائقة وهو العمل ذو الدخل المناسب ويسمح بحياة محترمة للأسرة من خلال بيئة عمل مناسبة وحماية اجتماعية وتأمين صحي واحترام حقوق الإنسان ، وقالت لمى نصر : أنه يجب تقوية روح المبادرة لدى الشباب الذي لديه شعور بأن العمل في القطاع العام أضمن وأفضل وأقل مخاطرة ولذلك لابد من وجود بيئة تشجعه على الأقدام على اتخاذ هذه الخطوة حيث أنه تبدأ تنمية المبادرة من خلال الدراسة ومن خلال الأسرة ، وحول تجربة برنامج سند قالت : أن برنامج سند يمكن أن يؤخذ كنموذج شامل للاقتداء به وتشجيع دول أخرى لوضع برنامج مثل

برنامج سند لأنه من أنجح البرامج لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها في العالم العربي .

كما أشارت في كلمتها إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعد من القطاعات التي ينظر إليها كركيزة مستقبلية لمجابهة تحديات العولمة وانفتاح الأسواق وكوسيلة أساسية لدعم الاقتصاد ومحاربة الفقر وإدماج الفئات المهمشة وتنويع الإنتاج الوطني وتقليص معدلات الباحثين عن عمل التي تمثل مشكلة خطيرة في العالم العربي عامة بما فيها دول مجلس التعاون لذلك يقوم المكتب الإقليمي للدول العربية بتشجيع الجهود المبذولة على مستوى هذه الدول لحل مشكلاتها وتهيئتها لمجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم والتي تتميز بدرجة كبيرة من التعقيدات والتشابك. وكذلك التأكيد على أهمية أن تعمل الحكومات على وضع وتطبيق السياسات والقوانين والتشريعات المشجعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعامة المالية منها وغير المالية وذلك لتلبية حاجات هذه المؤسسات ولمساعدتها على الاستدامة والنجاح باعتبار أن الهدف من هذه الندوة هو إلقاء الضوء على هذه النواحي الأساسية والضرورية وأن تبرز الحاجات والتحديات التي تفرضها التغيرات المستجدة على الساحة الإقليمية والدولية على دول مجلس التعاون وأن تضع تصوراً لإطار عام يمكن هذه الدول من العمل على تعزيز الروح الريادية أو المبادرة الفردية وعلى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ومن جهته قال سعادة عثمان بن عبد الله التويجري المدير العام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية أن هذه الندوة تهدف إلى التصدي لقضية بالغة الأهمية تصب في مصلحة تنمية قدرات وإمكانيات المواطنين وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في التنمية والارتقاء

بمستوى المعيشة والإسهام في تقليص ومعالجة ظاهرة الباحثين عن عمل بين المواطنين وذلك عبر استثمار الخبرات والمبادرات الجادة لإنشاء وتطوير الصناعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي باتت محط اهتمام عالمي وإقليمي ومحلي نظراً لتنامي قدرتها على الإسهام وبنسب كبيرة في الناتج الإجمالي ولما تمتلكه من قدرات للتوسع والمنافسة وتوفير فرص عمل جديدة ورغم كثرة الأنشطة والفعاليات المسخرة لتدارس هذه الموضوع المهم ألا نلمس أن هذه القضية المجتمعية ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية المهمة ، ما زالت تستوجب المزيد من الإسهام الجاد والمتواصل من جميع الجهات الرسمية والأهلية والجامعات والمراكز العلمية والبحثية وجهات التمويل والاسناد للقيام بمسؤولياتها الوطنية من خلال برامج عمل طموحة تتضافر وتتكامل بها الجهود والمبادرات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى للتنمية المستدامة في إطار من التكامل والترابط المنشودين خاصة الإنسان الخليجي قد تميز عبر تاريخه الطويل بصلابته وقدرته على أداء المهام الشاقة من أجل لقمة العيش وهو القادر اليوم على اغتنام الفرص لتحقيق الحياة الكريمة واللائقة التي ينشدها والإسهام في تنمية مجتمعه وتحقيق تطلعاته من خلال إحياء مهن وحرف مارسها الآباء والأجداد وتطويرها وتحويلها إلى صناعات تقدم قيمة مضافة للاقتصاد وللوطن،مشيراً سعادته إلى تقديره للتجربة المتميزة التي انتهجتها السلطنة من خلال مشروع سند ودوره في المساهمة لتوفير فرص التدريب والتشغيل للقوى العاملة الوطنية وتشجيع ورعاية المبادرات الفردية مع المساهمة في إعداد الأفراد للمشاركة الفعالة في سوق العمل بالإضافة إلى التجارب المتميزة الأخرى التي بدأت دول المجلس في إنشائها وتطويرها لتحقيق هذا الهدف.

نص المرسوم السلطاني السامي الذي أصدره حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان في شأن إجازة الاتفاقية النفطية بين حكومة سلطنة عمان وشركة ريلاينس اندستريز ليمتد *

مرسوم سلطاني رقم ٣٨/ ٢٠٠٥م بإجازة الاتفاقية النفطية بين حكومة سلطنة عمان وشركة ريلاينس اندستريز ليمتد .

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١/ ٩٦ ، وعلى قانون النفط والمعادن الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٤٢/ ٧٤ وعلى الاتفاقية النفطية الموقعة بين وزير النفط والغاز نيابة عن حكومة السلطنة وشركة ريلاينس اندستريز ليمتد بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٥م، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى: إجازة الاتفاقية النفطية الموقعة بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٥م بين حكومة السلطنة وشركة ريلاينس اندستريز ليمتد .

المادة الثانية : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في ٣ من ربيع الأول سنة ١٤٢٦هـ

الموافق ١٢ من أبريل سنة ٢٠٠٥م

---

* جريدة عمان العمانية ، الصادرة بتاريخ ١٣ / ٤ / ٢٠٠٥م ، العدد ٨٧١٦ م

نص المرسوم السلطاني السامي الذي أصدره حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان في شأن الموافقة على إنضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها *

مرسوم سلطاني رقم ٣٧/ ٢٠٠٥م بالموافقة على إنضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها .

نحن قابوس بن سعيد سلطان عُمان

بعد الإطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١/ ٩٦ وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٥/ ٢٥ المؤرخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠م والبروتوكولات الملحقة بها .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة . رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى: الموافقة على إنضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المشار إليها والبروتوكولات الملحقة بها .

المادة الثانية : على جهات الاختصاص إتخاذ إجراءات الانضمام إلى الاتفاقية المشار إليها والبروتوكولات الملحقة بها وفقاً لأحكامها .

---

* جريدة عمان العمانية ، الصادرة بتاريخ ١٣ / ٤ / ٢٠٠٥ م ، العدد ٨٧١٦ م

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في ٣ من ربيع الأول سنة ١٤٢٦هـ

الموافق ١٢ من أبريل سنة ٢٠٠٥م

نص المرسوم السلطاني السامي الذي أصدره حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان في شأن بعض الأحكام الخاصة بالشركة العمانية للاتصالات (ش.م.ع.م) *

مرسوم سلطاني رقم ٣٦/ ٢٠٠٥م في شأن بعض الأحكام الخاصة بالشركة العمانية للاتصالات (ش.م.ع.م)

نحن قابوس بن سعيد سلطان عُمان

بعد الإطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١/ ٩٦ ، وعلى قانون الشركات التجارية رقم ٤ لسنة ١٩٧٤م وتعديلاته ، وعلى قانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي الحكومة العمانيين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٦/ ٨٦ وتعديلاته ، وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٢/ ٩١ وتعديلاته ، وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/ ٩٨ وتعديلاته ، وعلى المرسوم السلطاني رقم ٤٦/ ٩٩ بتحويل الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة عمانية مقفلة (ش.م.ع.م) ، وعلى قانون التخصيص الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٧/ ٢٠٠٤م ، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى : يزاد رأس المال المصدر للشركة العمانية للاتصالات

* جريدة عمان العمانية ، الصادرة بتاريخ ١٣/ ٤/ ٢٠٠٥م ، العدد ٨٧١٦ م

(ش.م.ع.م) إلى خمسة وسبعين مليون ريال عماني اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣م .

ويكون للشركة تعديل رأسمالها المصدر أو المرخص به وفقاً للإجراءات المقررة في قانون الشركات التجارية المشار إليه .

المادة الثانية : يجوز تحويل الشركة إلى شركة مساهمة عامة وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية المشار إليها .

المادة الثالثة: يكون تعديل مدة الشركة وقواعد وإجراءات تشكيل مجلس إدارتها أو غيرها من الأحكام التي يتضمنها نظامها الأساسي بقرار من الجمعية العامة للشركة .

وللجمعية العامة ومجلس إدارة الشركة ممارسة الصلاحيات والسلطات المقررة لكل منهما في قانون الشركات التجارية المشار إليه .

المادة الرابعة: يصدر مجلس الوزراء القواعد المنظمة لما يأتي :

١- تحديد نسبة وإجراءات وشروط بيع أي جزء من رأس مال الشركة المملوك للحكومة أو طرحه للإكتتاب العام .

٢- تحديد القيمة الاسمية لأسهم رأس مال الشركة والجهات والأشخاص الذين يجوز لهم شراؤها أو الاكتتاب فيها .

٣- تحديد المدة التي لا يجوز خلالها للمشترين لأسهم رأس مال الشركة التصرف فيها للغير أو التي لا يجوز خلالها للمكتتبين تداول الأسهم المكتتب فيها لغير الأفراد العمانيين .

ويكون تحديد القواعد المشار إليها استثناء من أحكام قانون الشركات التجارية وقانون سوق رأس المال وقانون التخصيص المشار إليها .

المادة الخامسة : تسرى أحكام قانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي الحكومة العمانيين المشار إليه على العاملين المنقولين والمعينين بالشركة حتى ٣٠/٦/٢٠٠٣م ، ويستمر سريان تلك الأحكام على العاملين المشار إليهم في حالة تعيينهم بعد هذا التاريخ في إحدى الشركات التابعة التي تنشئها الشركة العمانية للاتصالات . وتطبق على العاملين المعينين بعد هذا التاريخ أحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه .

المادة السادسة : تلغى المادة ١١ من المرسوم السلطاني رقم ٤٦/٩٩ المشار إليه كما يلغى كل ما يخالف هذا المرسوم أو يتعارض مع أحكامه .

المادة السابعة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره فيما عدا المادة الرابعة فيعمل بها اعتباراً من ١٨/١/٢٠٠٥م .

صدر في ٣ من ربيع الأول سنة ١٤٢٦هـ

الموافق ١٢ من أبريل سنة ٢٠٠٥م

مقابلة صحافية مع
معالي السيد جمعة بن علي آل جمعة وزير القوى العاملة في سلطنة عمان حول مشروع «سند» الخاص بقضايا التعيين والعمالة الوافدة في السلطنة *

س: كيف تقومون مسيرة مشروع سند بعد سنوات من تطبيقه، وما هي الأسس التي قام عليها، وكيف ترون السلبيات التي واكبت تطبيق المشروع ؟.

ج: أنشئ برنامج سند بتوجيه من السلطان قابوس للمساهمة في تشغيل القوى العاملة الوطنية وتشجيع المبادرات الفردية ومشاريع التشغيل الذاتي ورعايتها، وكذلك المساهمة في تأهيل الأفراد وإعدادهم للمساهمة في سوق العمل وتنمية المشاريع الفردية، إضافة إلى إنشاء الحاضنات بغرض تقديم الرعاية والدعم للأفراد الراغبين في تأسيس المشاريع الصغيرة وذلك وفقاً للتوجيهات السامية المضمنة بالوثيقة التأسيسية الصادرة عن «الندوة الأولى لتشغيل القوى العاملة الوطنية وبرنامج سند».

وتحقيقاً لهذه الأهداف، يعمل البرنامج على توفير التدريب والتأهيل في مختلف التخصصات الفنية والإدارية والحرفية، إضافة إلى توفير الحماية القانونية من خلال حظر بعض المهن على غير العمانيين ، وبذلك يساهم البرنامج بتنفيذ سياسة التعمين في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وقد حظي البرنامج منذ بدايته بالتعاون والشراكة الفاعلة مع كل الجهات الحكومية ذات الصلة بعمله، وكذلك منشآت القطاع الخاص، التي تكاتفت جهودها لتمكين برنامج سند من تحقيق أهدافه المرسومة. كما لا يفوتنا أيضاً

---

* جريدة الحياة اللندنية الصادرة بتاريخ ٣٠/٦/٢٠٠٥م، العدد ١٥٤٣٠

أن نشيد بالمساهمة الفاعلة للمجتمعات المحلية في تفعيل دور برنامج سند وتنفيذ مختلف أنشطته وذلك من خلال لجان سند في الولايات.

وتحرص وزارة القوى العاملة ممثلة في برنامج سند من خلال الجهاز التنفيذي للبرنامج ، على تنمية روح المبادرة وثقافة العمل الحر لدى المواطنين والمواطنات كافة وخصوصاً لدى الباحثين عن عمل من الشباب ، وذلك بالاستعانة بمختلف وسائل الإعلام الجماهيري للتعريف بالبرنامج وبأهدافه ولتبسيط الاستفادة من مختلف الإمتيازات التي يقدمها والخدمات التي يوفرها ، وكذلك تنظيم الندوات والمعارض واللقاءات المباشرة لفائدة الشباب بتوجيههم وحثهم على العمل الحر والتشغيل الذاتي وإنشاء المؤسسات الصغيرة ، من خلال تضافر الجهود المتمثلة في هذه الوزارة والولاة وأعضاء مجلس الشورى في الولاية.

أما في ما يتعلق بمسيرة البرنامج خلال السنوات الثلاث الأولى، فقد ساهم برنامج سند منذ إنطلاقه وحتى نهاية شهر نيسان (إبريل) ٢٠٠٥م في توفير ١٢٦٧٦ فرصة عمل للمواطنين في مختلف الولايات من خلال برامج التعمين والإحلال المختلفة. حققت خطة تعمين محلات بيع المواد الغذائية في هذا الإطار نجاحاً غير متوقع، حيث تم تعمين ٤٠٥١ محلاً تجارياً لبيع المواد الغذائية يعمل فيها ٨٣٠٤ عمال وطنيين، ويأتي ذلك من خلال الثقة في قدرات الموارد البشرية الوطنية وأيضاً التعاون مع مختلف الجهات المعنية.

كما شمل هذا النجاح كل برامج وخطط التعمين التي أقرت، ومن أهمها تعمين مهنة بيع الخضار والفواكه في ٢٨ ولاية والتي توفر ٦١٥ فرصة عمل للمواطنين، وساهم إسناد إدارة المقاصف المدرسية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم في توفير فرص عمل للشباب العماني من خلال تشغيلهم في ٥٥ مدرسة، وكذلك تم تعمين ١٨٤٧ محلاً تجارياً ومهنياً في

إطار خطط عمل محلية بمختلف ولايات السلطنة، من خلال لجان سند في الولايات، والتي وفرت ٣٦٩٣ فرصة عمل للمواطنين والمواطنات.

مع العلم أن البرنامج قام منذ إنشائه وحتى نهاية شهر نيسان ٢٠٠٥م بدعم ٦٥٨ مواطناً في الحصول على موافقات لتمويل مشاريعهم بقروض بلغت قيمتها الإجمالية ٢٨٨٨٧٠٧ ريالات عمانية ، أي بمتوسط قرض قدره ٤٣٩٠ ريالاً عمانياً للمشروع الواحد .

وفي ما يتعلق بطرق مراجعة بعض المعوقات التي واكبت البرنامج ، فإن أسلوب عملنا في تنفيذ خطط التعمين التي تقرها ندوات تشغيل القوى العاملة الوطنية، على المستوى الوطني، أو تلك التي تقرها اللجنة التنفيذية لبرنامج سند انطلاقاً من توصيات لجان سند بالولايات، تتميز بالإعتماد على التدرج وفق مراحل متتالية، بحيث يتم توفير مقومات النجاح لكل مرحلة قبل الشروع في المرحلة التي تليها إنطلاقاً من برنامج عمل تشرف على إنجازه لجان سند بكل ولاية، وهو ما يعطي للتعمين بعده الوطني، إذ تساهم في تحقيق أهدافه كل الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص.

والجدير بالذكر أن هذا التوجه ساعد برنامج سند في وضع آليات وخطط منهجية في تعمين مختلف الأنشطة الاقتصادية، وطريقة فاعلة في الحد من المعوقات التي قد تطرأ نتيجة مصالح فردية، بحيث تتمثل طريقة العمل المتبعة لكل مرحلة بخطوات متتالية مثل إنجاز حصر شامل للنشاط المراد تعمينه على مستوى الولاية المعنية، والقيام بحملة إعلامية حول الأهداف المراد تحقيقها، إضافة إلى إعلان خطة التعمين، وإستلام طلبات الراغبين في الإفادة من تمويل برنامج سند، كذلك تنفيذ عمليات تأهيل الموارد البشرية الوطنية المعنية بالبرنامج، سواء منها المستفيدة ببرامج التمويل أو غير المستفيدة، والتوقف عن إصدار مأذونيات عمل للقوى العاملة الوافدة بالنسبة للنشاط المراد تعمينه في الولاية المعنية.

كما أن المتابعة تمثل إحدى المهمات الأساسية التي تقوم بها وزارة القوى العاملة من خلال الجهاز التنفيذي لبرنامج سند ومكاتب سند ومختلف دوائر المديريات العامة للقوى العاملة في المناطق، وتشمل هذه المتابعة تقديم الخدمات التي يوفرها برنامج سند لأصحاب المشاريع خلال مختلف مراحل إنشاء وإدارة وتشغيل مشاريعهم، كما تشمل هذه المتابعة تقويم مردود هذه المشاريع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

س: يوجد في السلطنة أكثر من نصف مليون عامل وافد، هل هناك إستراتيجية عمانية لتقليل هذا العدد ، وكيف تنظرون لزيادة عدد هذه القوى العاملة مقارنة مع جهودكم في التعمين ؟.

ج: نعم ، يوجد في السلطنة أكثر من نصف مليون عامل وافد في مختلف المستويات المهنية. والإستراتيجية المتبعة هي إستخدام وتشغيل هذه القوى العاملة الوافدة وفقاً للحاجات الفعلية لخدماتها، مع الأخذ في الاعتبار بأن أولوية التشغيل هي للباحثين عن عمل من قوانا العاملة الوطنية.

وقد أشار التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٣م إلى أن نسبة القوى العاملة الوافدة في السلطنة قلت بنسبة ٢٣,٥ في المائة مقارنة بتعداد عام ١٩٩٣م حيث تمثلت القوى العاملة الوطنية بنسبة ٢٦,٩ في المائة على مستوى السلطنة. ولكن أعداد القوى العاملة الوطنية إرتفعت لتبلغ ٥٨٩٤١ عاملاً وعاملة عند نهاية عام ٢٠٠٤م .

وهذا ناتج عن عوامل عدة أبرزها زيادة نمو الاقتصاد العماني وإتساع نشاط القطاع الخاص ودورهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة في إستخراج السجلات التجارية والصناعية ، وكذلك وجود مشاريع صناعية ضخمة تتطلب وجود القوى العاملة الوافدة، إلى جانب وجود نقص حاد في القوى العاملة الوطنية المؤهلة لمواجهة هذه الاحتياجات .

س: أعلن أكثر من مرة عن منع الاستعانة بعمال من دول معينة. فهل القرارات سياسية وهل تصطدم جهودكم في التعمين باعتبارات أخرى ؟.

ج: نود في البداية أن نؤكد أن السلطنة تتمتع بعلاقات طيبة مع جميع الدول، وهي تسعى جاهدة إلى تعزيز هذه العلاقة من خلال استثمارها من تبادل الخبرات والتجارب المختلفة، وتحرص على الإفادة من الخبرات والمهارات التي يحتاج القطاع الخاص العماني إليها. وبالتالي لإقرار يمنع دخول أي قوى عاملة وافدة بالتحديد إلى السلطنة. وطالما أن سوق العمل تحتاج إليها، فهي محل تقدير واحترام الجميع.

س: تطرح منظمات حقوق الإنسان حالياً مسألة حقوق القوى العاملة الوافدة في الخليج مع وجود الكفيل. كيف تحمون حقوق تلك العمالة ؟ وهل من ضوابط لحفظ حقوق الكفيل والعامل معاً ؟.

ج: حدد قانون العمل العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٣٥م حقوق العمال بصفة عامة ، سواءً كانوا عمانيين أو وافدين. ووضع حدوداً دنيا لهذه الحقوق يجب حصول العامل عليها من جانب كفيله، سواء بالنسبة لحقوقه أثناء الخدمة ومن أهمها حصوله على أجره بصورة منتظمة، وعمله ساعات عمل محددة خلال اليوم أو الأسبوع، أو حصوله على إجازة سنوية وإجازات العطلات والأعياد أو الإجازات الخاصة والعلاج الطبي، وتوفير وسائل السلامة الشخصية له في أماكن العمل، فضلاً عن حق العمال في أن يشكلوا في ما بينهم لجان تمثيلية تهدف إلى رعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم المقررة قانوناً ويمثلهم في جميع الأمور المتعلقة بشؤونهم. وحول الكيفية والضوابط التي يتم من خلالها حماية حقوق تلك العمالة وحفظ حق كل طرف من طرفي العلاقة من جانب الآخر، فإن هذا الأمر نظمه أيضاً قانون العمل من خلال إعطائه

الموظفين المتخصصين في الوزارة والمناط بهم التأكد من تطبيق أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات المنفذة له، حق الدخول إلى أماكن العمل وفحص الدفاتر والسجلات والأوراق المتعلقة به.

ومن جانب آخر فقد أعطى قانون العمل الحق لكل عامل لديه شكوى ضد صاحب العمل أن يتقدم بشكواه إلى دائرة العمل المختصة للسعي إلى حسم النزاع القائم بينهما، وإذا تعذر تسوية النزاع يحال إلى المحكمة المختصة للفصل فيه بحكم قضائي. وفي المقابل، أعطى القانون لصاحب العمل حقوقاً تجاه العامل المخالف أو الذي لا يلتزم بأنظمة العمل وأحكامه ، فأجاز له وقف العامل عن العمل لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر إذا نسب إليه ارتكاب جنحة أو جناية داخل العمل، بل وأعطى لصاحب العمل الحق في فصل العامل من دون سابق إنذار ومن دون مكافأة نهاية الخدمة في تسع حالات نصت عليها المادة ٤٠ من قانون العمل.

س : من ضمن جهود الحكومة العمانية للتعمين أقيمت أخيراً ندوة لتشغيل القوى العاملة خرجت بمجموعة توصيات. ما هي آلية تنفيذها وسبل فرضها على مؤسسات القطاع الخاص ؟.

ج: بتوجيهات من رئيس الدولة، أقيمت الندوة الثالثة لتشغيل القوى العاملة الوطنية في ولايتي شناص وعبري لمناقشة أوراق العمل التي قدمتها اللجان القطاعية. وقد احتوت على العديد من التوصيات برفع نسب التعمين وتعديل مستويات الأجور لإتاحة الفرصة للمواطن بأن يعمل في شتى القطاعات الاقتصادية وفي مختلف المستويات المهنية.

كما تطرقت الندوة الثالثة إلى الكثير من المحاور الأساسية بما يناسب قطاعات الإنتاج الثلاثة: الحكومة والعمال وأصحاب العمل، والتعمين من خلال تنفيذ خطط اللجان القطاعية ومعدل تشغيل القوى العاملة الوطنية، ووضع استراتيجية تنمية وتشغيل هذه القوى، وأيضاً التعليم والتدريب

وإمكانية التدريب بشركات القطاع الخاص، والتوعية والإعلام من خلال توجيه وإرشاد الباحثين عن عمل والعاملين في القطاع الخاص، وعمل آلية للمتابعة والتقويم والأجور، وذلك بوضع جدول للأجور السائدة ووضع خطط لرفعها من خلال اللجان القطاعية المشتركة للتعمين.

وبعد الانتهاء من الندوة الثالثة للقوى العاملة الوطنية تم تشكيل فرق عمل لإعداد خطة لتنفيذ تلك التوصيات الواردة في البيان الختامي ، وذلك لتنفيذ جميع المحاور الواردة بالندوة الثالثة وبمشاركة من اللجان القطاعية المشتركة للتعمين من غرفة وتجارة وصناعة عمان ومنشآت القطاع الخاص والجهات الحكومية كل بحسب تخصصه، لأن التعمين أصبح مسؤولية الجميع، فلا بد من تكاتف جميع الجهات. ومن بين الفرق التي شكلت فريق لوضع آلية لتنفيذ التوصيات الخاصة بتنظيم سوق العمل، ولجنة رئيسية لوضع السياسات ومتابعة أداء اللجان الفرعية لتنفيذ التوصيات في كل قطاع.

س: كم هو عدد المهن التي تم تعمينها وكم شاباً استفاد منها وكم مهنة أخرى ستعمن وتفتح المزيد من فرص العمل أمام جيل الشباب ؟.

ج: خرجت الندوة الثانية لتشغيل القوى العاملة الوطنية بقرار لتعمين ١٩ نشاطاً من طريق برنامج سند، أي تعمين بنسبة ١٠٠ في المائة، وذلك لإتاحة الفرصة للمواطن بأن يدير المشاريع الصغيرة بنفسه من دون مشاركة من القوى العاملة الوطنية. وبالفعل تم البدء في العديد من الأنشطة الاقتصادية، كما أعطيت للجان سند في الولايات أهمية كبرى وهو أن تقترح تلك اللجان الأنشطة والمهن التي ترغب في تعمينها، وذلك في حالة وجود مواطن يعمل أو يرغب بالعمل في تلك المهن، لإتاحة الفرصة وتوفير الحماية اللازمة والمنافسة غير الحميدة من قبل القوى العاملة الوافدة التي تدير المشاريع الصغيرة من طريق التجارة المستترة .

وتشير البيانات إلى أن العدد التراكمي للباحثين عن عمل، بلغ عام ٢٠٠٣م نحو ٤٣٢٧٥ مواطناً ومواطنة ؛كان ربعهم من الإناث ؛ وفرت ٢٩٦٩٨ فرصة عمل لهم في منشآت القطاع الخاص؛ يضاف إليهم ٣٧١١ فرصة عمل وفرت من خلال برنامج سند، ليصبح العدد الإجمالي لفرص العمل التي وفرت خلال العام ٣٣٤٠٩ فرص عمل. أما عام ٢٠٠٤م فبلغ عدد الباحثين عن عمل ٤٨٧١٠ مواطن ومواطنة – بعد تصحيح هذا الرقم وإستبعاد ١٦ ألف مواطن سجلوا أنفسهم كباحثين عن عمل ليتسنى لهم التقدم لوظائف محددة أعلن عنها آنذاك – على رغم أن معظمهم يعمل بالقطاع الخاص – وكان ٢٨ في المائة من الباحثين عن عمل من الإناث، وبلغ عدد فرص العمل التي وفّرت لهم ٣٦٩٢٨ فرصة عمل، يضاف إلى ذلك ٨٠٠٢ فرصة عمل وفّرت من خلال برنامج سند ، ليكون العدد الإجمالي لفرص العمل التي وفّرت ٤٤٩٣٠ فرصة عمل، بزيادة ٢٢ في المائة على العام السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن نحو ٣٠ في المائة من الباحثين عن عمل هم من غير الجادّين، ويقصد بذلك المواطنين الذين يقومون بتسجيل أسمائهم كباحثين عن عمل بغية الحصول على بطاقة سجل القوى العاملة الوطنية، غير أنهم لا يترددون على دوائر التشغيل لمتابعة إجراءات ترشيحهم للعمل وإجراء المقابلات لتشغيلهم. وكنتيجة لزيادة معدلات تشغيل القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص، فقد تغير التوزيع النسبي للعاملين العمانيين في القطاعين. فوفقاً لنتائج التعداد الأخير للسكان تراجعت نسبة العاملين العمانيين في القطاع العام من ٧٣ في المائة عام ١٩٩٣م إلى ٦٣ في المائة عام ٢٠٠٣م ، وزادت نسبة العاملين العمانيين في القطاع الخاص (بما في ذلك القطاع العائلي والأهلي) من ٢٧ في المائة عام ١٩٩٣م إلى ٣٧ في المائة عام ٢٠٠٣م.

وتأكيداً لما تقدم فإن سجلات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تشير إلى زيادة أعداد العاملين العمانيين المؤمن عليهم لديها والذين هم على رأس عملهم في منشآت القطاع الخاص من ٥٥٦٧١ عاملاً وعاملة في عام ٢٠٠٢م إلى ٨٧٠٦٤ عاملاً وعاملة في عام ٢٠٠٤م، مشكّلين بذلك نسبة زيادة مقدارها ٦,٤ في المائة، علماً أن هنالك أعداداً من العاملين في القطاع الخاص غير مشتركين في التأمينات.

س: السلطنة من البلدان المعروفة بوجود شريحة كبرى من جيل الشباب تمثل أكثر من نصف عدد السكان . ما هي رؤيتكم لمدى قدرة القطاع الخاص على إستيعاب هذه الأعداد خلال السنوات القليلة المقبلة ؟.

ج: نشير إلى أن عدد القوى العاملة الوطنية أرتفع من ٢٧٢٣٩٧عاملاً وعاملة عام ١٩٩٣م، إلى ٤٤٢٥١٧ عاملاً وعاملة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٣م، حيث بلغ معدل النمو السنوي للقوى العاملة الوطنية خلال هذه الفترة ٥ في المائة ، مع العلم أن نسبة السكان بين ١٥ و٤٠ سنة أرتفعت بشكل ملحوظ وبخاصة أنها الفئة التي تمثل القوى البشرية العاملة بين ١٩٩٣م – ٢٠٠٣م، كما أنه يشار في الفئة نفسها إلى إرتفاع المشاركة في النشاط الاقتصادي الذي بلغ ٤٠ في المائة عام ١٩٩٣م ، و٤٤ في المائة عام ٢٠٠٣م .

كما تشير التقديرات إلى أن أعداد القوى العاملة الوطنية ستبلغ ٦٦٥٤٨٠ مواطناً عام ٢٠١٠م ، و٨٤٨٩٨٥ مواطناً عام ٢٠١٥م ، و١٠٨٣٥٦٠ مواطناً عام ٢٠٢٠م، ووفقاً لهذه التقديرات فان أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل ستبلغ في المتوسط نحو ٣١٨٥٠ مواطناً سنوياً حتى عام ٢٠١٠م، و٣٦٧٠٠ مواطن خلال الفترة من ٢٠١١م إلى ٢٠١٥م و٤٥٩١٥ مواطناً بين ٢٠١٦م و ٢٠٢٠م .

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص يعمل فيه أكثر من نصف مليون وافد بينما يمكن أن يعمل فيه آلاف العمانيين ، وأن التحدي الأكبر الذي يواجه الوزارة خلال الفترة القادمة هو تأهيل وتدريب الشباب قبل التحاقه بسوق العمل، إذا ما عرفنا أن المسجلين الباحثين عن عمل أكثر من ٨٨ في المائة منهم لا يحملون الثانوية العامة ، وبالتالي فهذه الفئة غير مؤهلة مهنياً لسوق العمل ولا بد من تدريبهم وتأهيلهم قبل الالتحاق بسوق العمل، وثبات الشباب في عملهم وإستقرارهم والحد من الدوران الوظيفي.

س: مخرجات التعليم لا تقدم أيدي جاهزة للدخول إلى سوق العمل. ألا ترون أن الحكومة تتكفل بتعليم وتدريب الشباب مرتين بينما يمكن تقليص ذلك إلى مرحلة واحدة ؟.

ج: تعتبر مراحل التعليم العام والتدريب المهني مكملين لبعضهما البعض في صقل مهارات الفرد، حيث أن مراحل التعليم العام تمثل الجانب الأكاديمي. أما التدريب المهني فيمثل الجانب التطبيقي والعملي. ولا يمكن الاستغناء عن أي منهما. فالعمل في القطاعين العام والخاص يحتاج إلى الجانب النظري في مجمل المهن الإدارية كما أنه في حاجة أيضاً إلى الجانب التطبيقي في المهن الفنية. وكذلك فإن بعض المهن الأخرى تعتمد على المزج بين النوعين أي التعليم والتدريب. غير أنه لابد من الربط بين التعليم والتدريب المهني من خلال إعطاء الطلبة في مراحل التعليم العام جرعات من المهارات ذات الصلة بالمهن والحرف الفنية بغرض تهيئتهم لدخول سوق العمل أو الالتحاق بالتدريب المهني.

علماً بأن نظام التدريب المهني الذي تتبناه الوزارة ينقسم إلى مرحلتين. الأولى هي المرحلة النظرية والتدريبات العملية والمرحلة الثانية هي التدريب الميداني بالمنشآت الخاصة، وتكون المرحلتان في نظام تدريبي واحد.

كما تنوي الوزارة تنظيم ندوة بعنوان «تطوير المعايير المهنية ومناهج

التدريب بالشراكة مع القطاع الخاص» ، وذلك من أجل مشاركة القطاع الخاص بتقويم المعايير المهنية المطورة وتعريف القطاع الخاص بمؤسساته المختلفة بنظام التدريب المهني الجديد المنوي تطبيقه بمراكز التدريب المهني الحكومية.

إضافة إلى أن الوزارة تعمل بالتنسيق مع القطاع الخاص من أجل تطوير مراكز التدريب المهني الحكومية (السيب، صحم، صور وعبري) والتوسع في التخصصات التدريبية التي تقدمها هذه المراكز بما ينسجم واحتياجات الشركات والمنشآت الخاصة للعاملين بمستويات المهارة المطلوبة، وكذلك تطوير النظام التدريبي ليمتد ثلاث سنوات وقادرة على إجتذاب الطلبة من مراحل التعليم الأساسي والثانوي للالتحاق بها في دورات تدريبية بدءاً بثلاثة مستويات: محدود المهارات، الماهر والمهني.

وبالتالي لا تتكفل الحكومة بتعليم الشباب مرتين، بل تقوم بتدريبهم على مهن تحتاجها سوق العمل وتجهيزهم بالمهارات والمعارف للدخول في سوق العمل من خلال مراكز التدريب المهني الحكومية أو المعاهد والمراكز التدريبية الخاصة المعتمدة. وفضلاً عن ذلك تولي الوزارة الاهتمام بالتدريب المهني في إطار سعيها المتواصل لتنمية القوى البشرية تنمية متوازية تفي باحتياجات سوق العمل من الكفاءات الوطنية المؤهلة والمدربة في سائر القطاعات .

س: ما مستوى التنسيق بينكم وبين القطاعات الأخرى ذات الصلة بموضوعي التأهيل والتوظيف كمؤسسات التعليم والمالية وغيرها ؟.

ج: كما أشرنا في السؤال السابق، فإن الوزارة تسعى دائماً إلى التنسيق بين مختلف القطاعات ، سواء الحكومية أو الخاصة، وخصوصاً في ظل الخطط التنموية في قطاع تنمية الموارد البشرية في الخطط الخمسية التي

تشمل التشغيل والتدريب والتعليم التقني، الصحة والتربية والتعليم، والتعليم العالي. حيث يتم في مجال التأهيل والتدريب تدريبهم في مراكز التدريب المهني الحكومية، والتعاقد مع المعاهد الخاصة في تدريب المواطنين الباحثين عن عمل وهي مرتبطة بعقود عمل وبالتنسيق مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص من أجل تشغيل هؤلاء الشباب. كذلك يتم التعاون مع المؤسسات الحكومية الأكاديمية مثل جامعة السلطان قابوس والكليات الخاصة في تدريب الشباب في تخصصات ومجالات مختلفة.

س: كيف ترون أكبر مشكلة تواجهكم في عملية تأمين فرص عمل جديدة ؟.

ج: من أهم التحديات التي تواجه تشغيل العمانيين وتحقيق نسب التعمين في مختلف أنشطة القطاع الخاص، ظاهرة عدم استقرار العاملين العمانيين في المنشآت التي يتم تشغيلهم بها، وللوقوف على أسباب هذه الظاهرة أجريت ، بالتعاون مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دراسة بالعينة للعاملين العمانيين الذين إستقالوا أو فصلوا من أعمالهم في الشركات والمنشآت الخاصة خلال عام ٢٠٠٣م ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أسباباً رئيسية تتمثل في ضعف مستوى الأجور، وضعف فرص التطور الوظيفي، وعدم توافق العمل مع الظروف العائلية والالتزامات الاجتماعية، وأسباباً ثانوية تتمثل في صعوبة التكيف في محيط العمل وبيئته، وفرض العمل الإضافي على العاملين؛ وصعوبة الإنتقال إلى مقر العمل والعودة منه.

وبالنسبة إلى التحديات المتعلقة بمستوى الأجر وظروف التشغيل في القطاع الخاص، فإنه وعلى الرغم من أن مستوى الأجر للداخلين الجدد لسوق العمل من غير المؤهلين مهنياً وعلمياً يمثل أحد التحديات التي تواجه تشغيل العمانيين في منشآت القطاع الخاص، إلا أن المناقشات التي شهدتها

ندوات تشغيل القوى العاملة الوطنية في هذا الشأن، وكذلك الإجراءات التي يتم اتباعها بالتعامل مع الباحثين عن عمل، غير المؤهلين مهنياً بتوفير فرص التدريب لهم، المقرونة بالتشغيل في منشآت القطاع الخاص وفقاً لعقود عمل تحت التدريب، وتحمُل الحكومة لكامل تكاليف التدريب، والتوقيع بعد إتمام المتدرب لبرنامج التدريب على عقد عمل يتضمن تحديداً للأجر الأساسي يتجاوز في معظم الأحيان ، مستوى الحد الأدنى للأجور، وتسجيل العامل مباشرةً بالتأمينات الاجتماعية، ساهم في حصول تحسن ملموس في هذا الجانب، بحيث أوصت الندوة الثالثة لتشغيل القوى العاملة الوطنية باعتماد جدول الأجور والعلاوات المقترحة من مختلف ورش العمل باللجان القطاعية.

كما تسعى الحكومة بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة عمان واللجان القطاعية للتعمين ، إلى تجاوز هذا التحدي برفع مستوى الأجور للداخلين الجدد إلى سوق العمل، وتحسين ظروف العمل وشروط التشغيل وتنظيم سوق العمل، على نحو يحقق استقطاباً أفضل للقوى العاملة الوطنية للعمل في منشآت القطاع الخاص.

نص المرسوم السلطاني السامي رقم ١٩ / ٢٠٠٥م بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية *

نحن قابوس بن سعيد سلطان عُمان

بعد الإطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١/ ٩٦ وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٢/ ٩١ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى : تجري التعديلات المرافقة على قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه .

المادة الثانية : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به أول الشهر التالي لتاريخ نشره فيما عدا : الجدول رقم (٣) المرافق فيعمل به من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية .

البند (١و٣) من المادة (٢٠) والمادة (٢٠ مكرر) فيعمل بهما من شهر يوليو ٢٠٠٥م .

صدر في ١٣ من محرم سنة ١٤٢٦هـ

الموافق ١٢ من فبراير سنة ٢٠٠٢م .

---

* جريدة عمان العمانية ، الصادرة بتاريخ ٢٣ / ٧ / ٢٠٠٥ م ، العدد ٨٦٦٧ .

نــص المرســوم الســلـطانــي السـامي رقم ٢٠ / ٢٠٠٥م بالموافقـة علي إنضـمـام السلطنة إلى اتفـاقيـة الصـحـة العـالميـة الإطاريـة لمكافحة التبغ *

نحن قابوس بن سعيد سلطان عُمان

بعد الإطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١/ ٩٦ وعلى اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى : الموافقة على إنضمام السلطنة إلى اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ .

المادة الثانية : على جهات الاختصاص إيداع وثائق الإنضمام إلى الاتفاقية وفقاً لأحكامها .

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدروه .

صدر في ١٣ من محرم سنة ١٤٢٦هـ
الموافق ١٢ من فبراير سنة ٢٠٠٢م .

---

* جريدة عمان العمانية ، الصادرة بتاريخ ٢٣ / ٧ / ٢٠٠٥ م ، العدد ٨٦٦٧ .

نـص المرسـوم السلـطانـي السـامي
رقم ٢٢ / ٢٠٠٥م بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع الطريق الجنوبي السريع « دوار القرم النسيم » *

نحن قابوس بن سعيد سلطان عُمان

بعد الإطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ وعلى قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ وتعديلاته .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى : يعتبر مشروع الطريق الجنوبي السريع «دوار القرم النسيم» المحدد في المذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي المرفقين من مشروعات المنفعة العامة .

المادة الثانية: للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على المنشآت والأراضي اللازمة للمشروع طبقاً لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة المشار إليه .

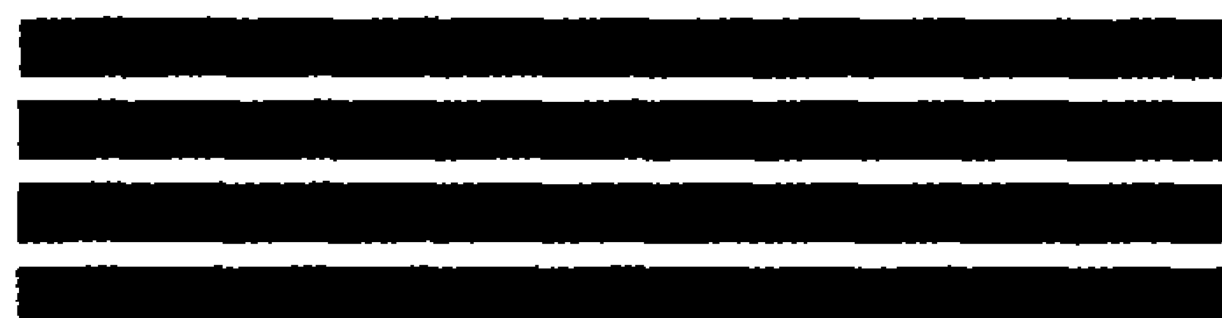
المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في ١٣ من محرم سنة ١٤٢٦هـ

الموافق ١٢ من فبراير سنة ٢٠٠٢م .

---

* جريدة عمان العمانية ، الصادرة بتاريخ ٢٣ / ٧ / ٢٠٠٥م ، العدد ٨٦٦٧ .



ثانياً: دول الجوار

الجمهورية العراقية

مقابلة صحافية

مع معالي الدكتور إبراهيم الجعفري نائب رئيس الجمهورية العراقي حول الوضع في العراق بعد إنتقال السلطة إلى العراقيين *

س: كيف ترى الوضع بعد إنتقال السلطة ؟.

ج: من ناحية السلطة ، فبعد نقل السلطة نهاية يونيو إلى العراقيين على الصعيد السياسي ، توفر لدينا مرتكز دولي للسيادة والشرعية ، في حين أن الإحتلال كان العملية الشرعية سابقاً ؛ إذ تعاملنا معه في إطار شرعنة الاحتلال، وكان هامش المرونة ليس واسعاً ، أما الآن وبعد توافر المرتكز الأساسي للعملية السياسية من قبل الأمم المتحدة ممثلة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ ، أصبحنا نركز على الشرعية الدولية ، ولابد أن نحسن الأمور على أساس سيادي من الناحية السياسية الآن بعد توافر المرتكز الأساسي وهو مهم جداً ، وهناك تطورات حثيثة على الصعيد نفسه لتحقيق أولى خطوات الديموقراطية وعملية الترويج لمؤتمر (وطني) قوامه ألف شخصية يفضي إلى اختيار مائة شخصية يشكلون المجلس الاستشاري ، وهناك نية للبدء بالإحصاء والتهيئة والتمهيد من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة الدائمة .

كذلك على الصعيد السياسي فتح العلاقات مع دول الجوار الجغرافي بصورة خاصة ودول العالم بصورة عامة على أساس سيادي وعلى أساس المصالح المشتركة .

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٨/٧/٢٠٠٤م ، العدد ١٣٥٥٢ .

ومع التطورات يلاحظ المراقب الموضوعي الذي يحدق في أفق العملية الأمنية أن هناك فارقاً بين ما كنا عليه وبين ما نحن عليه الآن ، فهناك ارتقاء لا بأس به ، ولا أقول أننا وصلنا إلى حد الاكتفاء الذاتي لكن هناك فارق نوعي بين ما كنا عليه وما أصبحنا عليه من الناحية الاقتصادية ، هناك تراكمات ومشاكل لكن مستوى معيشة المواطنين بدأ في التحسن ، إنما لا تزال هناك مشكلة المتقاعدين ونأمل أن تمضي العملية السياسية بشكل جيد .

نحن لا نتناول العراق بمعزل عن أشقائنا بصفة عامة ودول الجوار بصفة خاصة ، لذلك ننظر بعين المحبة والود والعمق الاستراتيجي سواء كان فيما مضى وما أصابه من الحيف ، أو فيما يأتي من أيام وما ينبغي أن تعيشه دول المنطقة ، وتحويلها إلى بؤرة الطمأنينة بعد أن حولها صدام إلى بؤرة من التوتر .

وبشكل عام فإن العملية السياسية تمشي بالبوصلة في الاتجاه الصحيح.

س: هل لمستم تطورات بشأن التسلل خصوصاً من سورية وإيران ؟.

ج: إلى حد ما هناك خرق ، لكن لا تزال هناك بعض الخروقات وهذه الخروقات تحتاج إلى تعاون على مستوى أعلى بيننا وبين دول الجوار الجغرافي ، فنحن نأخذ في الاعتبار أنه لا يعني بالضرورة أن دول الاجتياز والتسلل هي نفسها تتحمل مسؤولية المتسللين ، وحتى الدولة الأم التي يكون المتسلل من نفس الدولة لا تعني بالضرورة أنه يحمل قرار تلك الدولة، لكن على أية حال لابد أن يشار إلى تنسيق على مستوى عال لقطع دابر مثل هذا التسلل المتبادل من وإلى العراق ، لأنه أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه يسبب قلقلاً لنا ولدول الجوار الجغرافي ، ولا يمكن التفكيك أمنياً بين الداخل والخارج العراقي .

س: يتحدث مسؤولون عراقيون عن طمأنة الكويت من خلال اتفاقات ضمانات، هل ترى أن هناك ضرورة لتوقيع مثل هذه الاتفاقات في ظل قرارات مجلس الأمن؟.

ج: التعاون مع الكويت بالنسبة لي حد فاصل بين المواطنة والشعور الوطني الحقيقي للعراق، فالشعور الوطني الحقيقي للعراق والإخلاص له يعني بالضرورة إحترام دول الجوار وإحترام سيادتها والنأي والابتعاد عن ثقافة التعدي على الآخر، والتسيد على الآخر، وثقافة الضم فهذه الثقافات هي التي عصفت برؤوس الطبقة المتحكمة سابقاً، أما الثقافة السائدة الآن وهي التي نعتبرها أكبر رصيد للشعبين الكويتي والعراقي وهي ثقافة التحاب والتواد والتعايش والاعتراف بسيادة الدول واحترام حدودها وأمنها ومواردها وسمائها وأرضها، وهذا أعتبره رصيداً أساسياً وبناءً تحتياً مهماً جداً لابد أن يشيد على صرح هذه القاعدة، صرح العلاقات سواء كانت بوثائق أم لا، وليس عيباً أن يكون هناك اتفاقات وضمانات، لكننا نعتقد أن الضمانة الأساسية تقوم على أساس المحبة من المواطنين الكويتيين والعراقيين، وأود أن أقف بكل إجلال واحترام لموسم الحج السابق وما أثبتته دولة الكويت من مساعدة وإحتواء لأكثر من ٣٠ ألف حاج عراقي مروراً من أرض الكويت وركبوا من مطار الكويت وعادوا كذلك عن طريق مطار الكويت، وهي رسالة موجهة لخيرة أبناء شعبنا في العراق ولكل البيوت من شمال العراق إلى جنوبه، إن الشعب الكويتي فصل في التقييم ويعي وعياً كاملاً ماهية النظام المقبور وماهية الشعب العراقي وأنه ينظر للشعب العراقي نظرة حب واحترام.

س: هل تواجد القوات الأجنبية في العراق قرار عراقي؟.

ج: الحقيقة أن القرار العراقي كان يقضي منذ البداية على أساس أن

تنتهي فترة الإحتلال ، وقد نص القرار ١٥٤٦ على إنهاء قوات التحالف في البند الثاني والبند الأول يقر بالسيادة ويعطي الحكومة الحق كاملاً في التحكم في البلد .

والبند الثاني يقر مسألة إنهاء الحكومة الأجنبية أي حكومة التحالف وإنهاء قوات الاحتلال ، والآن هناك شيء آخر تنص عليه إحدى المواد بأن لابد من وجود قوات متعددة الجنسيات لوجود ثغرة أمنية لا يمكن ردمها في المرحلة الحاضرة وتحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يلي من الوقت ، وستكون هناك قوات غير عراقية تحت عنوان قوات متعددة الجنسيات ، ويفترض أنه ليس فرقاً في العنوان فقط بل إن هناك فروقاً جوهرية وهي أن هذه القوات لوجستية التعامل ، والوقت الذي تبقى منه لإدارة التحرك للآليات يفترض أن يكون تحت الإدارة العراقية ، هذا فرق جوهري بين قوات متعددة الجنسيات تأتي لدعم العملية الأمنية وقوات إحتلال تفرض وضعاً استثنائياً استمراراً للحرب .

س: هل نستطيع أن نقول إن الاحتلال إنتهى إلى الأبد ؟.

ج: الإحتلال من الناحية القانونية فقد ركيزته والشعب العراقي لطالما تطلع إلى هذا الحق وهو الآن مشرعن والسيادة مشرعنة والاحتلال لا شرعية له ، ويبقى علينا أن نحسن الأداء وفن التعامل ونسير العمل السيادي حتى نحقق السيادة في المجال الأمني والعسكري والاقتصادي والسياسي ، ونحن نمضي في هذا الاتجاه وأتمنى أن تتجسد هذه الأفكار .

مقابلة صحافية مع
السيد هوشيار زيباري وزير الخارجية في الجمهورية العراقية حول الوضع السياسي في العراق ومستقبله *

س: لوحظ أن هناك تضارباً في الموقف من طلب خاطفي الرهائن بالعراق إطلاق سراح النساء العراقيات المعتقلات مقابل تحرير الرهائن .. وأعلن عن إمكانية إطلاق الدكتورة رحاب طه ثم تراجعت الحكومة العراقية عن هذه الخطوة .. ما هي حقيقة ما حدث ؟.

ج: ليس هناك أي تفاوض حسب علمي مع الخاطفين . وسياسة الحكومة العراقية هي عدم التفاوض مع الإرهابيين والخاطفين وعدم تقديم أي تنازلات لهم إطلاقاً ، لأن ذلك سوف يشجعهم على الاستمرار في النهج الإجرامي والإرهابي المتبع . ليست هناك أي محادثات أو جهود لإطلاق سراح أي من العالمتين (العراقيتين رحاب طه وهدى عماش) ، حسب علمي. ثم إن الإرهابيين أنفسهم لم يطلبوا إطلاق سراح هاتين السيدتين . فقد طلبوا إطلاق سراح النساء العراقيات في سجن أبو غريب أو في سجن الفاو في البصرة . وهاتان السيدتان غير موجودتين في هذين السجنين . وهما من الأشخاص المطلوبين جداً في العراق لدورهما ومساهمتهما في تصنيع الجراثيم والبكتيريا والسموم لقتل العراقيين . فلا أعتقد أنه تم إجراء أي محادثات أو مفاوضات للمبادلة أو أي شيء من هذا القبيل ، إطلاقاً .

---

* صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، الصادرة بتاريخ ٢٤/٩/ ٢٠٠٤م ، العدد ٩٤٣٢ .

س: مـا هو مـصـيـر الرهينة البـريطاني بعـدمـا تم إعـدام الرهينتين الأميركيين ؟.

ج: هؤلاء الإرهابيون أعلنوا عن نواياهم . يستخدمون هذه القضايا لتشيع جهودهم إعلامياً . أما مسألة نحر الرهائن كما يجري عملياً فهو أمر سيئ ومخز ومسيء جداً لكل القيم العربية والإسلامية والإنسانية أيضاً . هذا العمل المشين من المفروض أن يدان من جميع الخيرين والشرفاء والأحرار في العالم .

س: من الواضح أن عمليات الاختطاف هذه أصبحت خارجة عن نطاق سيطرة الحكومة العراقية ؟.

ج: الاختطاف أمر في منتهى البساطة لا يحتاج إلى عبقرية أو جهد جبار ، فهو حسب اعتقادي أسلوب جبان جداً . فعمليات الاختطاف هي من الأساليب الجبانة التي يتبعها هؤلاء ولا تتطلب جهداً أو عملاً كبيراً . ليس هناك شجاعة في اختطاف أناس يأتون إلى العراق للعمل في برامج إعمارية ومشاريع خدمات أو كصحافيين . والهدف من هذه العمليات هو إحراج الحكومة العراقية وإعطاء الانطباع بأنها غير مسيطرة ، ومحاولة التأثير على مواقف هذه الدول التي تساعد الشعب العراقي في هذه المرحلة .

س: ولكن هل الحكومة العراقية مسيطرة فعلاً على الوضع ، وقد تم اختطاف عدد من الرهائن في إحدى المناطق التي تعتبر آمنة في العراق ؟.

ج: عمليات الاختطاف كما قلت لا تحتاج إلى جهود كبيرة جداً أو قوات كبيرة .

س: ما هو الحل، إذاً ؟.

ج: الحل يكمن في تعزيز أجهزة الأمن والشرطة والجيش ونقاط السيطرة والبحث والاستخبارات لملاحقة هؤلاء المجرمين ومحاكمتهم.

س: مع استمرار مسلسل الاختطافات، إلى أي مدى أنتم قلقون من أن يؤثر سلباً على إستعداد العديد من الدول لتقديم المساعدة للعراق في هذه المرحلة الحرجة ؟.

ج: نحن كنا نتوقع أن يشهد الوضع الأمني تصعيداً خلال هذه المرحلة لسببين أساسيين. الأول هو أن لدينا عملية سياسية ونحن منهمكون حالياً في الإعداد لانتخابات. وهدفهم هو التأثير على هذه العملية وتعطيل العملية الانتخابية. والثاني هو الانتخابات الأميركية في نوفمبر (تشرين الثاني). وهؤلاء الناس يريدون بالتأكيد التأثير في هذه الانتخابات أيضاً، وخلق أكبر قدر من الفوضى وعدم الاستقرار من خلال إعطاء انطباع عن سوء الأحوال في العراق للتأثير على مجرى الانتخابات هنا في أميركا أيضاً.

س: ولكن مع استمرار أعمال العنف، كيف ستلتزمون بموعد إجراء الانتخابات في التاريخ المحدد لها ؟ هل مهلة الأربعة أشهر المتبقية كافية للقضاء على المتمردين الذين أثبتوا مستوى عالياً من التنظيم ؟.

ج: يمكن إجراء الانتخابات، بإعتقادي، في موعدها. هناك صعوبات أمنية حقيقية ولكن ليس صحيحاً ما ينقله الإعلام عن أن الحكومة فاقدة السيطرة على أجزاء كبيرة جداً من البلاد وأنه من غير الممكن إجراء الانتخابات. هناك بعض البؤر التي من الممكن أن تكون صعبة حالياً، ولكن يمكن معالجتها. ولدينا فترة زمنية أربعة أشهر. ومتى ما بدأت العملية

واقتنع الشعب العراقي بأن هذه الحكومة جادة وأمينة على إجراء الانتخابات في موعدها ، وهناك إجراءات ملموسة على الأرض من قبل الحكومة بالذات ، وبدعم ومساهمة الأمم المتحدة والدول المعنية بالمساعدة ، أتصور أن حتى هذه التجمعات السكانية المترددة ستضطر أن تتخذ موقفاً .

س: ولكن ، هناك تشكيك من قبل الأمم المتحدة نفسها بإمكانية إجراء انتخابات تتمتع بمصداقية إذا ما استمر الوضع الأمني على ما هو عليه ؟.

ج: لماذا التشكيك ؟ فإذا كانت هناك غالبية عظمى من العراقيين سيصوتون أو يشاركون في العملية الانتخابية ، فإن هذا هو المعيار للمصداقية .

س: ولكن هل يمكن أن يحدث تصويت في ظل هذا التردي بالوضع الأمني ؟ .

ج: حتى في ضوء الوضع الأمني ، إذا تخلفت مجموعات معينة من هؤلاء الإرهابيين والبعثيين الذين قطعوا رؤوس الناس ولم يشاركوا ، ليس معنى ذلك أن الانتخابات تفتقر إلى المصداقية .

س: لكن غياب الأمن في أجزاء مختلفة من البلاد قد يؤدي إلى عدم مشاركة مجموعات كبيرة من الشعب العراقي في العملية الانتخابية بسبب حالة الخوف والفوضى . ألن يؤثر ذلك على نتيجة الانتخابات ؟.

ج: الأمن موجود حالياً في أجزاء كبيرة من العراق . فالأمن موجود في الشمال وفي الجنوب ، يمكن إجراء انتخابات . كما أنه يمكن إجراء انتخابات في العديد من المحافظات الواقعة في الوسط . أما في قضية الفلوجة ، وهي

ليست محافظة وربما تكون قضاء، إذا شارك هؤلاء أم لم يشاركوا، الأمر متروك لهم .

س: تحدثتم قبل قليل عن ضرورة تقديم بعض الدول والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة المزيد من الدعم، للمساعدة في العملية السياسية، هل تعتقدون بأن هناك قصوراً من المجتمع الدولي ؟.

ج: نعم، نحن نعتقد بأن الأمم المتحدة غير متحمسة لمساعدتنا في هذه العملية . فهناك القرار الدولي رقم ١٥٤٦ الذي أتخذ بالإجماع والذي يضفي شرعية على العملية السياسية وعلى الجدول الزمني . ويطلب هذا القرار من الأمم المتحدة الدعم والمساعدة الفنية والاستشارة لإجراء الانتخابات . في نهاية المطاف، الحكومة العراقية هي المسؤولة عن إجراء الانتخابات وليست الأمم المتحدة ولكن تقديم الخبرات مطلوب منها . حتى الآن، هناك عدد محدود جداً من الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة . هناك حوالي ثلاثين موظفاً، وهو عدد غير كاف . في القرار، مطلوب أيضاً من أعضاء الأمم المتحدة توفير قوة لحماية أفراد ومنشآت وفعاليات الأمم المتحدة في بغداد . ومن المفروض أن تبادر الأمانة العامة ومجلس الأمن إلى الطلب من هذه الدول توفير هذه المتطلبات . هذه المبادرة مفقودة حالياً .

س: ولكن بعد الهجوم الذي تعرضت له المنظمة الدولية في بغداد العام الماضي وفي ضوء استمرار الحالة الأمنية السيئة وعدم ضمان حماية موظفيها، هل يمكن مطالبة الأمم المتحدة بدور أكبر في الظروف الحالية ؟.

ج: هذا صحيح، لكن منذ متى لم تعمل الأمم المتحدة في ظروف حروب

وأزمات ومشاكل . فكرة الأمم المتحدة أصلاً جاءت كمنظمة دولية مستقلة لحل النزاعات والتغلب على هذه المشاكل .

س: ولكن الوضع يختلف في العراق مع استمرار الاحتلال الأميركي للبلاد ؟.

ج: لا ، لا . في العراق الوضع صعب ولكن هناك التزامات على الأمم المتحدة ، هناك مسؤولية ، ونحن نلاحظ خللاً .

س: تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الأخيرة والتي تحدث فيها عن عدم شرعية الحرب على العراق ، كيف تفسرون توقيتها ؟.

ج: توقيت هذه التصريحات غير مناسب في إعتقادي . بالنسبة لنا كعراقيين ، نعتبر أن إسقاط نظام صدام حسين وإسقاط هذه الدكتاتورية الدموية كان مبرراً وشرعياً ، بل على العكس جاء متأخراً كثيراً جداً بالنسبة لمعاناة الشعب العراقي بعدما قضى الآلاف من البشر .

س: ولكنه تم تبرير الحرب على أساس مختلف وهو وجود أسلحة دمار شامل في العراق ، واتضح الآن حسب التقرير الأخير للجنة المكلفة النظر في هذا الموضوع عدم صحة هذا الادعاءات الأميركية . لا توجد أي أسلحة دمار شامل في العراق ؟.

ج: بالنسبة لمبررات الحرب ، فنحن في العراق نعتبر أن هذه المشكلة غير جوهرية . لا نحتاج إلى أن يبرهن لنا أحد ما إذا كان صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل أم لا ، وهل استخدمها أم لا ، لأنه جرب هذه الأسلحة علينا واعترف بامتلاكها . أما إذا لم يجدوا كميات كبيرة أو مصانع ، فهذا لا يعني أن هذه الحرب كانت غير مبررة ، بل على العكس كانت مبررة عندما استخدم صدام الأسلحة الكيماوية ضد القانون الدولي على أبناء شعبه .

س: كيف تفسرون عدم حماس بعض الدول في مساعدة العراق للخروج من وضعها الحالي ؟.

ج: قلة الحماس تعود لأسباب متعلقة بالوضع الأمني ولكن هناك آلية تم وضعها لمعالجة الوضع الأمني ، والإشكال هو أن هذه الآلية لا تنفذ .

س: وهل يعود سبب عدم تنفيذ هذه الآلية للخلاف الذي سبق الحرب بين دول مثل فرنسا وألمانيا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى ؟ وهل لا يزال هناك برأيكم إنشقاق واضح بين هذه الدول في ما يتعلق بالعراق يمنعها من القيام بأي دور ؟.

ج: لا . أعتقد أن الأسرة الدولية تجاوزت هذا الانشقاق . فبعد القرار الأخير ١٥٤٦ والإجماع حوله ، أتصور أن الخلاف والجدل حول مشروعية ومبررات هذه الحرب تم تجاوزها . والمطلوب حالياً هو النظر إلى المستقبل وما يمكن أن تفعله هذه الدول لتثبيت الأمن والاستقرار في العراق ، لأن تدهور الأوضاع الأمنية في العراق سيؤثر على المنطقة والعالم أيضاً . فإذا أصبح لا قدر الله قاعدة أساسية لكل هذه المنظمات الإرهابية ، فإن تأثير ذلك لن يتوقف عند حدود العراق . وكل الدول الأخرى ستكون مستهدفة . ومن هذا المنطلق ، فإن المسألة لم تعد مسألة عراقية بحتة ، بل أصبحت مسألة إقليمية تهم دول الجوار والعالم كذلك .

س: جرى الحديث عن ضرورة إيجاد آلية لضبط الحدود السورية ـ العراقية ومنع عمليات التسلل ، خلال اجتماع وزير الخارجية الأميركي كولن باول بنظيره السوري فاروق الشرع في نيويورك. هل أنتم مرتاحون لما تم الاتفاق عليه ؟.

ج: نعم . ونحن نساهم في هذه الاتصالات والمشاورات ولدينا حوار صحي مع السوريين لمساعدتنا والتعاون معنا في مسألة ضبط الحدود ومنع التسلل وتبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية حول تحرك هذه المجموعات التي تدخل من هناك إلى العراق : بالنسبة للاتصالات الأخيرة التي شاركنا فيها كحكومة عراقية ، وكان للإدارة الأميركية أيضاً وفد رفيع المستوى في زيارة إلى دمشق ، فإن التفاهم الذي تم هو حول ضرورة تشكيل آلية ثلاثية عراقية - سورية - أمريكية لضبط الحدود وتبادل المعلومات وتسيير دوريات مشتركة وتسهيل حركة الناس في الدخول والخروج . نتوقع أن يترجم ذلك عملياً على الأرض . ونحن في أول الطريق ، لكننا وجدنا تفاهماً من الأخوة في سورية والتنفيذ العملي لهذه الآلية سيكون المحك .

س: وكيف ترون الدور الإيراني في العراق اليوم ؟.

ج: الدور الإيراني أيضاً مقلق في الحقيقة بالنسبة لنا . وإيران لديها مخاوف من تداعيات وتطورات الوضع . وإيران دولة إقليمية مهمة جداً لها نفوذ وتأثير على الأوضاع في العراق . نحن يهمنا أيضاً أن تستمر عملية الحوار والتواصل مع الإيرانيين . وكانت لدينا وفود زارت طهران في الفترة الأخيرة للبحث في كل هذه القضايا ، بما فيها مسألة أمن الحدود والتسلل والتدخل . فنحن نرفض ، كمبدأ، تدخل أي دولة في شؤوننا الداخلية ، سواء كانت إيران أو غيرها . نحن حالياً بصدد العمل في اتجاه عقد مؤتمر إقليمي موسع حول العراق ، وستشارك فيه دول المجاورة للعراق بالإضافة إلى مصر ووزراء الخارجية من مجموعة الدول الثماني والأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي . الهدف من هذا المؤتمر الإقليمي الموسع هو طلب دعم وتعاون هذه الدول لتحقيق الاستقرار في

العراق ، وإشراك جميع الأطراف في العملية وتبديد مخاوف هذه الدول من أن هدف القوات الأجنبية الموجودة في العراق محصور فيها ولا يتعدى حدود العـراق . والمطلوب من هذه الدول بسـبب العنف والإرهاب والخـوف من انعكاس هذه الحالة على أوضاع هذه الدول أن تتعامل بإيجابية وحسن نية مع الحكومة العراقية في مجالات ضبط الأمن والمساعدة في تحريك العملية السياسية في إتجاه بناء مؤسسات وإجراء انتخابات .

س : ما هي المطالب الملموسة التي سيتم توجيهها لدول الجوار ؟.

ج : سيتم تطمين هذه الدول من قبل المشاركين في المؤتمر وليس من قبل الحكومة العراقية بل من الدول صاحبة الشأن أو القرار . سيكون هناك حوار مع هذه الدول لتطمينها بعدم وجود أجندات سرية ضد مصالحها . أما بالنسبة لنا ، فالمطلب الأساسي يتعلق بمواجهة العنف والإرهاب . فنحن نحتاج إلى تعاون إقليمي ودولي في مكافحته ، ونحتاج إلى الدعم السياسي . هناك أيضاً أموال من المساعدات الخارجية من الدول المانحة والميزانية العراقية لمشاريع إعادة الإعمار . بالتأكيد ، يجب أن تأخذ هذه الدول المجاورة حصة من هذه المشاريع . فهذه هي بالنسبة لنا الأهداف . هذا هو المطروح ونحن نعتقد أن هذا المؤتمر سيكون مهم جداً . نحن في حالة اتصال مستمر مع الإخوة في مصر ، حتى خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نعمل على إنضاج هذه الفكرة .

س : متى سيعقد هذا المؤتمر ؟.

ج : نأمل في أن يعقد في أقرب وقت وعلى الأرجح أن تستضيفه القاهرة .

مقابلة صحافية
مع معالي السيد إبراهيم الجعفري نائب الرئيس العراقي حول الوضع السياسي والأمني في العراق *

س: دعنا نبدأ من موضوع القوائم الانتخابية ، هناك معلومات تفيد بأن «حزب الدعوة» يتوحد بكل فصائله للدخول في الانتخابات المقبلة بقائمة واحدة ، أم أنكم ستتحالفون مع قوى أخرى في قائمة انتخابية واحدة ؟ .

ج: النية منعقدة إلى تبني القائمة الواحدة لكن ليس من منطلق «دعوي» خاص بالحركة ، وإنما من منطلق عراقي عام وطني ، ومن موقع تكثيف الجهود لأكبر عدد ممكن ممن تتقارب أذواقهم لتصب بالنتيجة في منطلقات عراقية عامة تصب في المصلحة الوطنية ، لذلك ليست هناك مساعٍ «دعوية» ، بل رؤية مسبقة لتنظيم قائمة وطنية تشمل كل الأطياف ، بما فيها الأحزاب الإسلامية على وجه الخصوص . وليس سراً على أحد بأن هناك لجنة مشكلة وتدعمها المرجعية ، وهناك قائمة تشمل الحالة الشيعية العامة ، وطبعاً عندما تكون هناك قائمة شيعية تدعمها المرجعية ، فـ« الدعوة » لن يتأخر في دعم ذلك . ونحن نشعر بأننا الطرف الأقرب للمرجعية . كما أنه حتى الآن لم يتم إنزال هذا المقترح من مستوى التصور إلى مستويات التطبيق العملي .

أيضاً ليس هذا المقترح هو الوحيد ، فهناك من يتحدث داخل « البيت الشيعي» للدخول في أكثر من تحالف ، وذلك يواجه بدوره صعوبات فنية .

---

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠٠٤م ، العدد ١٣٦٥١ .

وبالنسبة إلينا بصورة عامة ، نقطة الارتكاز الاستراتيجية البعيدة الأمد ، نحن مع التحالف الوطني على المدى البعيد . لكن التحالف الوطني أمامه عقبات ، نعرف أن ثمة صعوبات جمة تواجهه ، أمام حتى سلامة العملية الانتخابية . أقصد إذا أريد أن يصير الاتفاق على قائمة عراقية وطنية واحدة فهي تحقق هذا الطموح ، لكن أيضاً تتلكأ أمام طموحات شعبنا المشاركة في الانتخابات . بمعنى الانتهاء والإضفاء إلى قائمة وطنية واحدة يعني تقلص دائرة الانتخابات ، مثلما حدث في مجلس الحكم والمجلس الوطني الإنتقالي .

س: لكن هناك من أشار إلى أن المرجعية الدينية في النجف الأشرف تؤيد قائمة وطنية واحدة تشمل كل الأطياف . وصدرت عن «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» تصريحات بهذا الخصوص ، فما تعليقكم ؟.

ج: من المهم تحديد ماهية القائمة الواحدة . مفهوم القائمة الواحدة ، حسب ما أفهمها على المستوى الوطني ، تعني كل أو معظم الفرقاء السياسيين ، سواء كانوا من خلفية كردية أو تركمانية أو كلدانية أو عربية سنية أو شيعية أو قوى سياسية مختلفة يلتئمون في قائمة واحدة . ومفهوم القائمة الواحدة في أي فئة أو فصيل أو أي قومية يقصد البيت الذي يجتمع أفراده في قائمة واحدة ، ويرتبط بذلك مفهوم آخر ، بعبارة أوضح هل يتنافى ذلك بأن يرتبط أفراد البيت بقائمة واحدة وفي الوقت نفسه يرتبط بتحالفات مشتركة مع الشرائح والقوى الأخرى .

س: وماذا تفضلون ؟.

ج: بينت في شكل صريح وشفاف موقفي من الموضوع ، أنظر إلى حجم

الهم العراقي بأن ينظر الإنسان العراقي إلى كل العراق مع كل الاحترام للخصوصيات والمذاهب والخصوصيات القومية والسياسية ، هذا على مستوى التمني والطموح . ونتفانى من أجل أن نصل إليه ، لكن هل الأرضية مهيأة للوصول إلى مثل هذه القائمة التي تجسد هذا الطموح ؟ من هنا ، لا بد أن تكون خطواتنا على المستوى الحالي لا تتناقض مع أهدافنا البعيدة . نحن مضطرون الآن إلى قوائم تتحيز لحاجة موضوعية ، ولا ينبغي أن نكرس ونعمق ونجذر أدب التبضيع والتجزئة العراقية ، وإنما نعتبر هذه الخطوة تنظيم الحالة الجزئية وليس تكريس التجزئة . وهناك فرق بين من يكرس التجزئة وبين من يتولى ترتيب وتنظيم شريحة معينة من أجل أن تسير بالتوازي مع الشرائح والقوميات الأخرى ، إلى أن تتهيأ الأجواء المناسبة وتلتقي كلها لتصب نحو نتيجة واحدة ، لكني في الوقت نفسه لست مع الاتجاه الذي يكرس هذه التجزئة . ويشهد الله أنه إذا ما كانت الأرضية تهيأت من هذه اللحظة لكي ينفتح العراقي من دون أن يختنق في قومية أو دين أو طائفة ، أصبح مع هذه الحالة مائة في المائة . لكن حقائق علم الاجتماع علمتنا أن ما نتمناه شيء وما هو الواقع شيء آخر .

س: هناك معلومات تقول بأن المجلس السياسي الشيعي يستعد لطرح القائمة السياسية الشيعية المفتوحة ، ويجري الآن حواراته مع «الدعوة» و« المجلس الأعلى » للدخول في هذه القائمة الشيعية الموحدة المفتوحة ، ما تعليقكم ؟.

ج: هناك مجال مفتوح في العملية السياسية وطرف مبادر ومكونات هذه القائمة . هناك مبادرة من لجنة تضم مجموعة شخصيات غير منتمية وتحظى بإحترام الأطراف الشيعية ، وليست بعيدة عن رعاية المرجعية . ليست العبرة في كثرة الجهات المبادرة ، حتى نصل لا سامح الله إلى أن

نبضع ونجزئ حتى « البيت الشيعي » ، كما لا أتمنى أن يتبضع ويتجزأ أي مكون اجتماعي ، كردياً كان أو سنياً أو كلدانياً آشورياً ، فما أتمناه لنفسي أتمناه للآخرين . فأنا عراقي وقدري عراقي . وأعود إلى سؤالك ، وأقول إن لابد أن تحسم أولاً قضية الجهة المبادرة ، تريد أن تصب في المبادرة نفسها، ومع تقديري لهذه المبادرة ، وإذا كانت هناك مصلحة وطنية ، فلا بأس بها . لكن كجهة ، هناك مبادرة حصلت وهناك حوار يدور في الساحة السياسية حول إمكانية أن نهتدي إلى قائمة منوعة ويمكن بلورتها في شكل يحفظ الموازنة بين الداخل الشيعي والخارج الوطني ، وهذا إذا أريد له أن يحصل ، وأراد الإخوة في المجلس السياسي الشيعي الانخراط فيه ، فهذا تعزيز له . أما إذا صار الوضع أمام مبادرتين ، فنحن نحترم كل المبادرات لكننا لا نريد أن تقوى كل مبادرة على حسابات الآخرين ، لأن طبيعة حساباتنا في الربح والخسارة محددة بالطرف الذي يدعو ليحقق لجهته ، ربحاً في المقاس العام قد يكون خسارة ، ولا أكتمكم سراً ، أن الأخ أحمد الجلبي طلب اللقاء بي ، وسأقابله ولا أدري ماذا يحمل في جعبته .

س: هناك من يقول بأن الاختلاف معكم على نسبة المقاعد في القائمة الانتخابية ؟.

ج: بكل شفافية ، لا أعرف ما هو الموضوع ، وبعد لم نتفق على أي شيء .

س: بعيداً عن الاتصالات بين الأطراف الشيعية ، ما هي اتصالاتكم مع الأطراف الأخرى ، هناك اتجاهات بأن « الوفاق الوطني » يعمل على قائمة انتخابية واحدة أو قائمة بين « الوفاق » بالتحالف مع « الحزب الديموقراطي الكردستاني » بزعامة مسعود بارزاني ، وهناك كلام عن قائمة واحدة لأكراد لها شروطها ، والضغوط التي تمارس الآن واضحة ، نريد منكم بالشفافية نفسها معرفة الحقيقة ؟.

ج: أعتقد أن الحقيقة ملك الناس وعدم حجبها عنهم . وقيمتكم كصحافيين الوصول إلى عمق الحقائق من خلال البحث والغور من سطح الأحداث إلى عمقها . إلتقيت الأخ إياد علاوي ، لكننا تحدثنا حول أمور الدولة ولم نتحدث عن الانتخابات ، وربما نلتقي الأسبوع المقبل ونتحدث عن الانتخابات . ولم أسمع منه عن شيء يتعلق بمثل ذلك . نعم التقيت الأخ مسعود بارزاني قبل فترة وصار حديث عام ولم يترشح من حديثه أي شيء عن القوائم الانتخابية .

هذا على صعيد الأخبار ، أما على صعيد التحليل ، طبعاً يسعى الإنسان من خلال معرفته بطبيعة الناس من حوله إلى أن يحلل نوعاً من التقارب والانسجام بين هذا الطرف وذاك ، لكن كرقم بيدي لا أمتلك شيئاً .

س: الكثير من القوى السياسية الفاعلة تصعد اليوم من قائمة طلباتها ، ربما يمكن القول أن في ذلك أعلوية الأولويات ، مثل الأخبار التي تقول إن التيار الصدري يريد ٧٠ في المائة من المقاعد في البرلمان المقبل ، أو ما يذكر عن مطالب الأكراد بالاعتراف بالفيدرالية والفقرة ج من المادة ٦٢ واعتبار كركوك عاصمة لإقليم كردستان ، هل هذه «الأعلوية» مؤثرة في مجريات التحالفات داخل القوائم الانتخابية ؟.

ج: كل هذه المواقف تعبير عن حقيقة ، وهذه الحقيقة إننا جميعا لسنا إفراز من عصارة الانتخابات ، وبالتالي يصبح من حق هذا الطرف أن يرى نفسه في حجم معين ومن حقي أن أرى نفسي في حجم معين ، وحين نطرح هذه الادعاءات على محك الواقع سيعطي صندوق الانتخابات لكل منا حقه ، من دون زعل ، من يقول إنه يملك ٧٠ في المائة من الأصوات أمامه شعبه ليمنحه ٩٠ في المائة . هذه الحقيقة تدفعنا إلى أن نصر ونتوق

ونتطلع لأن يرسي قارب العملية السياسية على مرفأ الانتخابات ، لأن الانتخابات تعطي وزن كل طرف وجهة من دون زعل . لكن لأنه حتى الآن لا توجد حقيقة انتخابية معلنة ، فأنا أزعم والآخرون يزعمون ولا تستطيع تكذيبي أو تكذيب الآخرين . وهذه المزاعم هي استحقاق التوافق ، وإذا لم نصل إلى الانتخابات الحرة الشفافة ، لا ينتهي هذا الموضوع ويبقى . وكل من لا يعجبه ما يحصل من عملية التوافق ومن هو في الواقع لا يتعدى حدود ٣٠ في المائة يعتقد في داخله أنه يتجاوز نسبة ٧٠ في المائة ، وكذا كل الأطراف . وفي الحقيقة الكل يشكلون نسبة ١٠٠ في المائة ولا يمكن أن تكون أكثر من ذلك وستبقى هذه الضريبة إلى أن نصل إلى ذلك اليوم الذي يقف فيه العراقيون كلهم في طوابير على صناديق الاقتراع ويعطون لكل منا حجمه كما هو في الانتخابات .

س: ألا تعتقدون أن الانتخابات المقبلة لا يمكن أن تحقق ما تصبون إليه لأن الوضع الأمني وتداعياته واحتمالات مقاطعة الإخوان السنّة للانتخابات وارد حتى في حدود جزء منهم . وأعتقد أن ليس من المصلحة أن تقاطع أي جهة الانتخابات ، لذلك أفضل أن تضمن لهؤلاء حصة في البرلمان ، ومن أجل ذلك أفترض أن المصلحة تستوجب أن كل القوائم الشيعية تكون فيها شخصيات من السنة ؟.

ج: ليس هناك إسفين بين إرادة الشيعي ووطنه ، إرادة الإنسان الشيعي تكمن في وصول من هو وطني إلى البرلمان وليست محدودة فقط على الشيعي ، ولا يمكن أن نسلخ الوطنية والإخلاص من الإخوان السنة ، ومفروض اختيار الكردي والتركماني القادر على قيادة البلد ، والعراقي مهيأ نفسياً واجتماعياً لأن يطل على الآخر ، وهذه الإطلالة على الآخر ليس مجرد استعداد وإنما في واقع الحال موجودة في بيوتاتنا

وعوائلنا ، فالقبائل والعشائر هي بالأساس تضم الشيعي والسني ، هذا على مستوى القبيلة . أما على مستوى التركيبة العائلية الواحدة ، فلدينا ظاهرة تزاوج بين السنة والشيعة وعلى مستوى واسع النطاق . إذن لا توجد تلقيات نفسية واجتماعية للنعرات الطائفية ، واختنقت هذه الأفكار رغم محاولة النظام السابق الترويج لها ، لكن الواقع الاجتماعي خنقها ، والمسألة الآن في قضية الأدب والنمطية والتنظير المرحلي أنها تختلف عن الأدب والتنظير الدائمي ، مرات يفرض عليك التشرف بانتمائك المذهبي والقومي لكنك تقول أن كل العراقيين أهلي ، فأنت تتشرف كونك عربياً لكنك لا تختنق في القمقم القومي العربي ، فتتجه للآخر والآخر يبادلك الروحية نفسها ، هكذا هو العراق . لكن بعض الأحيان تفرض عليك المرحلة أجواءها وحقائقها ، لكن هذه الحقائق متغيرة . وكما تعامل العراق في مرحلة قبل السيادة مع الاحتلال كحقيقة ، وقد عملنا في مجلس الحكم وعملنا بمبدأ التدافع لتحقيق نمطية وطنية في ظل احتلال مشرعن دولياً ، الآن نعم لا يوجد احتلال لكن توجد قوات متعددة الجنسية ، فأيضاً نعمل على تطوير نمطيتنا في التعامل بما يكرس الحالة الوطنية في ظل هذه الحقيقة بما يحقق السيادة بشكل تفصيلي .

وهكذا يبقى الإنسان في هذه المساجلة وعملية التدافع واسترجاع الأشياء في شكل تدريجي بالحجم إلى أن يصل إلى ذلك اليوم الذي يجد نفسه يتعامل مع المواطن العراقي الذي يمتد إلى كل القوميات والخصوصيات والمذاهب لكن ينظر إليه بمقاسات وطنية يتعامل مع كل الأكفاء كعراقيين من دون تمييز ، عندما يجد طموحه في ذلك الرجل الذي ربما يكون ليس من مدينته أو قوميته لكنه يعبر عن طموحه الوطني .

س: الأدب السياسي المرحلي الذي ذكرته ، سيطبق عملياً في قوائم الانتخابات المقبلة . كيف تنظرون إلى عملية التوافق ، ما قبل الانتخاب أم بعده ؟.

ج: أكيد ستأخذ مرحلتين ، ما قبل الجمعية العمومية التي سترسم جغرافية الجمعية الوطنية ، كيفية تكوين هذه التركيبة بمختلف تشكيلاتها القومية والمذهبية وصعب التوقع والتكهن بما ستكون عليه هذه الجغرافية ، لكنها ستؤدي إلى المرحلة الثانية والنتيجة تتبع المقدمة. وفي كل الاحتمالات ، العملية الانتخابية الديموقراطية لا يمكن أن تولد بين عشية وضحاها ، وأن يبدأ الإنسان في الخطوة الأولى ، هذا هو الأهم .

س: أين تضعون « الدعوة » في كل ذلك ؟.

ج: لست مثالياً في إدراك ما أتمناه ، و« الدعوة » أيضاً يفكر بحسابات الربح والخسارة في هذه القضية ، ودعني أضرب مثلاً : « الدعوة » ملك هذا الشعب ، ألفها موجودة في المواقع الأمامية في المعتقلات والسجون . وهذا ما يجعلني أقف وقفة إكبار لهذه الحركة ، وهذا لا يعني إنني لا أقف وقفة الإكبار والتقدير لكل الجهات الأخرى التي قدمت تضحياتها ، وإذا لم تكن هناك مقاييس وطنية قيمية للإنسان لما قدم هذا الإنسان خيرة أبنائه وبناته، ولما شعر بأنه يضحي . وعندما يضع هذه التضحيات في المقاسات الوطنية وينظر إلى ما تُحقق مثل إسقاط النظام السابق واحترام حقوق الإنسان وإقامة النظام البديل وإشاعة التعددية وجعل المرأة تأخذ حجمها الطبيعي ، باعتبارها نصف المجتمع ، كل ذلك يجعل حركة « الدعوة » (تقول أنها) ربحت .

س: كم ربحت ؟.

ج: ربحت بإسقاط صدام حسين ، والسلطة اليوم تمثل الشعب ، لا «الدعوة» ، فثمن دمائنا ليس أن نحكم ، بل أن الشعب يحكم ، وهذا الذي نعتقده ، وما تفرزه العملية الانتخابية هو شيء آخر ، وفوزي الحقيقي ليس بانتخاب شعبي لي ، وإنما فتح المجال لشعبي ليقول كلمته ، من دون قمع أو اغتيال أو ...

س: لكن هناك مآخذ كثيرة على السلطة وأنتم جزء منها ، ولاسيما في المجال الأمني ، ألا تعتقدون بأن ذلك سيؤثر على الحظوظ الانتخابية للمشاركين في السلطة ؟.

ج: مما لا شك فيه أن العامل الأمني يعتبر مؤشراً أساسياً في إدارة الدولة ، واختلاله سرعان ما يترك اهتزازات في مجالات أخرى ، وثبتت صحة هذه المقولة ، حيث لا أمن يعني عدم وجود اقتصاد قوي ، ولا أمن يعني هبوطاً في الأداء السياسي ضمن الجدولة الوطنية المطلوبة . لست في مقام التبرير لكن من الضروري إلقاء الأضواء على الموضوع من مختلف زواياه ، فواقع الحال، لا يمكن استثمار الأجهزة الأمنية وتدويرها من عهد صدام إلى ما بعده ، يمكن أن نتعامل مع مختلف القطاعات الأخرى التي تحتاج إلى إصلاحات معينة تخرجها من نطاق التسيس الذي أوجده صدام في الجامعات والتجارة والصناعة والتعليم ، لكن الأجهزة الأمنية لا نستطيع تدويرها إلى العهد الجديد ، لأن مفهوم الأمن بحد ذاته بحاجة إلى تغيير من مفهوم أمن رعب وقتل ، وأمن رجل وليس أمن دولة ، ويحتاج إلى إطلاق نظرية أمن جديدة ، ولم يكن من المتوقع أن نقفز بالجهاز الأمني كما عملنا مع بقية مؤسسات الدولة . والحقيقة الأخرى ، تفهمنا لوجود القوات متعددة الجنسية على الأرض العراقية لإسناد العملية الأمنية ، وهذا إعتراف صريح بالعجز في

العملية الأمنية التي تحتاج إلى وقت لاستكمال مستلزماتها ، لأسباب متعددة، منها أن هناك معايير دولية تجد أن ٨٠ ألف شرطي مطلوب توفيرهم مع الأخذ في الاعتبار التحديدات المطروحة في العراق ، ونحتاج إلى رفع الكفاءة الأمنية لهذا المواطن ، وهذا الأمر ليس سهلاً للارتقاء بكفاءة الأمن والأجهزة الحالية بمختلف أساليب تقصي الجريمة . أيضاً لا يمكن التفكيك بين الأمن العراقي ودول الجوار الجغرافي ، سواء أكانت هذه الدول ، دول الأم للمخترق أو دول الاجتياز للمخترق ، ولا أقصد بدولة الأم بأنها هي التي دفعته ، وقد تكون بعض الدول داعمة فعلياً ، كما حول العراق لدى البعض إلى بورصة دم يخسر فيه الدم العراقي لتصفية حساباته الإقليمية والدولية . ومن منطلق هذا الوعي للتحدي ، علينا أن نعمل على إيجاد وعي الحل لتوظيف كل الإمكانات وتوظيف الإمكانات لاجتياز هذا الاختبار ، وننصفها في ما لها من إيجابيات وما عليها من سلبيات .

س: من المؤكد أن الرجال روح المؤسسات ، لكن يبدو أن الكثير من رجالات الدولة الحالية لا يملكون القدرة على بناء المؤسسات ، وهذا واضح في كثير من التفاصيل والجزئيات في ممارسة السلطة ، ما تعليقكم ؟.

ج: دعني أنسجم معك ، لسنا في دولة مصنوعة ولسنا في أمريكا أو بريطانيا أو إيران ودخلنا تواً تجربة الحكم ، وهناك من الأشخاص من يمكن أن يكون رجل مؤسسة أو رجل دولة ، وفقاً للتفكير والأداء ، وصعب تحديد الموضوع بمقاييس اجتماعية وليس رياضية ، فهناك أرقام صغيرة في المعارضة تكبر في روح المؤسسات ، وأرقام كبيرة في المعارضة تصغر في ممارسة الحكم . ففقه المعارضة وفكرها ونمطيتها غير فقه الحكم ونمطيته وممارسة السلطة ، والواقع ليس بهذه البساطة .

س: دعنا نسأل : أيهما أولاً ، الحوار من أجل المصالحة الوطنية أم الانتخابات ، وما علاقة ذلك بموضوع الملف العراقي الذي سيطرح على مؤتمر شرم الشيخ ، وهل تجدونه مشابهاً لمؤتمر برلين حول أفغانستان ؟.

ج: نبدأ من الأولى ، ما المقصود بالمصالحة الوطنية ؟ إذا كان المقصود إتاحة الفرصة لكل الفرقاء السياسيين أصحاب الهويات السياسية الانتمائية التي يجمعها حب الوطن ، ولها اجتهادات حول واقع الحال الآن، فهذا الأمر موجود الآن . أما المصالحة مع البعثيين الذين انخرطوا طيلة ٣٠ سنة في حزب بعث وعدم قمعهم ، فهذا الأمر موجود أيضاً . أما إذا كانت المصالحة بمعنى أنك تأتي بأركان النظام السابق وتجعلهم أركان النظام البديل ، لا أعتقد بوجود أي نظام في العالم يحترم نفسه ، يوافق .

س: ماذا عن مؤتمر شرم الشيخ ؟.

ج: مؤتمر برلين كان أفغانياً وقدره كذلك ، ومؤتمر شرم الشيخ ليس تصميماً عراقياً .

س: رئيس الحكومة إياد علاوي قال إنه مؤتمر عراقي ووزير الخارجية الأمريكي كولن باول أكد ذلك ؟.

ج: إذا كان هذا المؤتمر صناعة عراقية ، فنحن لم نعمل عليه ، ومهما كان الرأي ، دعونا نستثمر كل شيء يخدم عراقنا حتى إذا كان ليس بصناعة عراقية ، وهنا يأتي دورنا في التأمل مع الواقع ، ونحاول تطوير الأداء بما يتناسب مع الواقع الدولي بموجب قرارات مجلس الأمن ، والسيادة العراقية مشرعنة الآن بموجب القرار ١٥٤٦، ولم تحسم حتى الآن أوراق المؤتمر وإن كانت أهدافنا واضحة ، وندعو إلى دعم إقليمي ودولي للعراق ،

فصوت العراقيين ينبغي أن يكون فوق الأصوات ، ونريد أن نولد ديموقراطية عراقية لا تزعج أحداً ، ونعتقد المضي في طريق عراقي جديداً ، من دون أن نساوم دول الجوار على وجود ذلك لدينا وعدم وجوده عندهم .

س :هناك معلومات تقول بانسحاب القوات متعددة الجنسية بعد الانتخابات المقبلة في شكل عشوائي ؟.

ج : أعتقد أنكم تتفقون معي في شأن طبيعة العلاقة العضوية المتبادلة بين الأمن والسياسة . وبالنظر إلى وجود عوامل سياسية عراقية ، ما زالت بعد في طريقها للاستقرار وكذلك مداخلات وعوامل إقليمية تؤثر على الحالة السياسية في العراق وعوامل دولية . فلا تزال القضية العراقية مدولنة وهذا كله يؤثر على النمطية الأمنية ، كذلك النمطية الأمنية كلما تترسخ وتستقر كلما تضفي على الحالة السياسية استقراراً . ولذلك التسليم بان العراق بلد غير آمن هذا الكلام يحتاج إلى دقة ، والعراق أكبر دليل على أنه بلد فيه أمن تجد فيه من كل القوميات وليسوا عراقيين بالأصل، بيت البحراني ، بيت الكويتي وبيت الداغستاني ، كل هذه البيوتات ظاهرة في المجتمع العراقي ، فعوائل جاءت إلى العراق في سفرة ، فإذا بها تتحول إلى الإقامة والاستقرار فيه . ماذا تعكس هذه الظاهرة ؟ إنها تعكس أن العراقيين لا يجيدون الهجرات لكن يجيدون فن احتضان الآخرين ، وهذا كله يؤشر إلى الاستقرار والأمن الذي جُبل عليه العراق ، نعم هناك فترات استثنائية سببت بعض الخلل الأمني ، مثلما هو الوضع الحالي . لكن هذا استثناء ، والأصل أن العراق بلد يحترم الغريب بلد يتعايش مع بعضه ألا يوجد بلد فيه هذا التعايش التاريخي بكل مكوناته الدينية والقومية والمذهبية ، هذا الواقع يجعل القول ممكناً بأن الاستقرار في العراق حالة واقعية وإن تعكرت لأسباب مختلفة الظروف .

س: هناك اليوم واقع يشير إلى الحسم في أزمة الفلوجة . ما توقعاتكم ؟.

ج: ما زلت عند موقفي بألا نترك أي مندوحة أو سبيل من شأنه أن يجنب أهل الفلوجة العراقيين الضرر ، لأن أرض الفلوجة أرضنا وأهلها أهلنا ، حتى وإن كان لدى بعضهم آراء تختلف مع الآخرين على خلفية سياسية أو طائفية ، فهم من جسم العراق وتبقى أرض الفلوجة تتعرض لاختراقات يدركها أهلها ، وينبغي أن نفرق بين أهل الفلوجة ومن يخترقها ، وإذا كانت هذه الجيوب التي تخترق أرض الفلوجة تصر على ذلك ، فيجب أن يكون آخر الدواء الكي وعدم أخذ البريء والعام بجريرة الخاص ، ويجب أن نبذل قصارى جهودنا مع أهالي الفلوجة ونعمل على تقليل الأضرار ، وعندما يكون لابد من استخدام الآلة العسكرية ، فيجب أن يكون ذلك استثنائياً من حيث الزمن وآخر خيار .

س:هل سيدخلها الجيش الأمريكي ، وما موقفكم من ذلك ؟.

ج: ما أقوله عن النجف أقوله عن الفلوجة ، ولا أعتقد أن أي طرف من المرجعية يقبل أن ينال الفلوجة الضرر ، التقيت بوفود من أهالي الفلوجة ، سمعت منهم وسمعوا مني بعض الملاحظات ، لكن حين نحلل الواقع في هذه الفلوجة ، أن فيها مركباً سياسياً اجتماعياً هو اليوم مصدر هذه الأحداث ، وما دمنا أمام هذا المركب الذي يحتوي عناصر الاختراق الخارجي واختراق القبلي الصدامي أو التطرف المذهبي ، أو الانتماء للأجهزة الأمنية مثل الأمن الخاص و« فدائيي صدام » ، كل ذلك لا يجعلنا نحكم على المدينة كلها . والبعض من أهل الفلوجة أكد لي استياءه من سيرة المجاميع المسلحة ، وعلينا أن نفكر مع الآخر في التعامل مع ذلك ، وأفكر ماذا يعني القصف والرعب ولا أتقبل ذلك بسهولة ، وأرى التأكيد على التعامل مع المجاميع التي تصر على القتال ومحاولة تجنب الأهالي ، وأتمنى أن نصل إلى ذلك .

س: ما تعليقكم على حزب مثال الألوسي ؟.

ج:من حيث المبدأ ، يجب أن يشهد العراق الجديد حالة التعددية الحزبية ، لكن لا يعني التعدد التمزق ، ولا أي تجاوز على مشاعر الناس وسيادة الدولة ، ولكل تعدد شروطه الدستورية ، إن كل شيء مقنن بالدستور ، سواء حركة الحزب أو المواطن أو المؤسسة الحكومية . وأعتقد أنه يجب أن تناقش هذه الحالة في كل المقاسات في المجلس الوطني الذي يمثل الشعب ، وغداً عندما تكون هناك جمعية وطنية منتخبة ، وبعد غد عندما ينتخب الشعب أعضاء الهيئة العامة والبرلمان كلهم ، ستكون لهم سلطة البرلمان والتشريع . وحزب الألوسي فيه مس مباشر بالمشاعر الأساسية للشعب والجهات المختصة ، والحساسية التي أثارتها هذه الخطوة ، وعندما يمنح إجازة يجب أن ينظر إلى ذلك ، وعندما تخضع هذه الحالات للدستور يمكن عندها أن نرفض ونقبل ، ليس بمزاجية سياسية ، بل أرفض بمبرر وأقبل بمبرر أيضاً .

مقابلة صحافية مع معالي السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في الجمهورية العراقية حول الاستعدادات للانتخابات القادمة وعدد من القضايا المهمة *

س : المعروف أن العراق مقدم على مرحلة بناء وطن في ظل الانتخابات القادمة ، فما هي الاستعدادات وهل هناك تخوف من عدم قيامها ؟

ج : هناك ثلاثة أطراف رئيسية والتي تتحمل قيام الانتخابات القادمة الأولى المفوضية العليا للانتخابات وهي مستمرة في عملها من أجل تهيئة الأجواء عن طريق أعداد كافة السبل للانتخابات ، والطرف الآخر هي الحكومة العراقية والتي تتحمل مسؤولية توفير الأمن في كافة أطراف العراق حتى يتمكن الشعب العراقي من المشركة في التصويت ، ويأتي الشعب العراقي والأحزاب والجماعات والتي تقدر بمائتي مجموعة وكافة الكيانات والطيف العراقي كطرف ثالث ، والشعب العراقي تفاعل مع الأوضاع الحالية وتم تهيئة كافة الأمور والاستعدادات جارية وفق قرار مجلس الأمن لاقامة الانتخابات خلال شهر يناير .

ومن البديهي أن هناك أطرافاً تسعى لعدم إقامة الانتخابات وهؤلاء هم الذين يحملون العداء للشعب العراقي ولا يريدون أي تقدم وازدهار لهذا الشعب بل أنهم يريدون التحكم بمقدرات هذا الشعب ، وهناك مجموعة أخرى ترى بتأجيل الانتخابات بسبب الظروف الأمنية مع اعتقادنا بأن هذه الظروف

* جريدة الوطن الكويتية بتاريخ ٩/١٢/٢٠٠٤م ، العدد ١٠٣٦٢ .

لا توجد بها ضمان ولكن نأمل بإيجاد ظروف أفضل إضافة إلى وجود إشكال قانوني في التأجيل فليس لأي جهة الحق في تأجيل الانتخابات لا الحكومة العراقية ولا أية مؤسسة تشريعية في الوقت الحاضر كما أن التأجيل مخالف لكافة البنود والمبادئ والاتفاقات التي تمت فيما بين مؤسسات الدولة وقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات التي حدثت بين القوى السياسية التي أوجدت هذه الحركة بالإضافة إلى الأشكال السياسي والأخلاقي ،وبالتالي من الضروري إقامة الانتخابات في موعدها المقرر ، كما أن بقاء الحكومة إلى بعد هذا التاريخ غير قانوني .

س : المطالبون بتأجيل الانتخابات يقولون أن آلية الانتخابات أميركية فما رئكم ؟

ج : للأسف الشديد أن هذا مضحك فالآلية عراقية وهي ضمن خطة عراقية وجاءت هذه الخطة للحد من المشروع الأميركي السابق والذي كان ينص ببقاء الاحتلال الأميركي حتى عام ٢٠٠٦م وعليه يتم التحرك والاتصال مع الأمم المتحدة وكذلك الحكومات المطالبة بنقل السلطة ، ونحن كعراقيين أقررنا قانون إقامة الدولة وضرورة الانتخابات التزاما منا بمبدأ الرجوع إلى الشعب واحترام إرادته وإعطاء الدور الحقيقي والواقعي والشرعي للشعب ، هذه جميعها ليست آلية أميركية بل أنها عراقية .

س : هل وضعت آلية لمشاركة العراقيين خارج العراق بالتصويت ؟

ج : طالبنا الحكومة العراقية بشدة بإيجاد آلية لتمكن العراقيين في الخارج المشاركة بالانتخابات في وعليه اتفقت المفوضية العليا للانتخابات في العراق مع منظمة دولية بأن تتحمل إجراء الانتخابات في ١٤ دولة ويمكن للعراقيين اللجوء لهذه المراكز من أجل المشاركة .

س : وماذا عن الموجودين في الكويت وهل صحيح أنه تم إنشاء مركز على الحدود للتصويت ؟

ج : حتى هذه الساعة لا علم لنا بهذه الدول وحول المركز الحدودي الكويتي العراقي قد يكون ويأتي ذلك عن طريق الهيئة التنفيذية بالتعاون مع المفوضية العليا للانتخابات في العراق حتى أنها المسؤولة بمشاركة أكبر عدد من العراقيين بهذه الانتخابات والتي تعتبر عملية مصيرية للشعب العراقي .

س : ما دور البيت الشيعي في هذه الانتخابات ، وهل للمرجعية الشيعية دور في عدم تأجيلها ؟

ج : تعمل المرجعية الدينية من أجل مصلحة الشعب العراقي بكل أطيافه ومكوناته وهي أول من نادى بحق الشعب العراقي بتحديد مصيره وإجراء الانتخابات واختيار الحاكم والنظام المناسب من خلال الدستور الدائم للبلاد ولا شك أن هذه الأمور تدخل ضمن المصلحة العليا للبلاد ، وعليه فأن المرجعية الدينية موضع تقدير لجميع العراقيين حيث أنها تؤيد إجراء الانتخابات من أجل أن ينال العراقيون حقوقهم الشرعية لذا دعت العراقيين إلى المشاركة في الانتخابات معتبرة المشاركة واجب وتكليف شرعي لكل ذكر وأنثى .

س : تردد أن هناك اتحاداً شيعياً – كردياً – تركمانياً فما صحة ذلك ؟

ج : مبدأ التعاون موجود بين كل أفراد الشعب العراقي ولا يمكن حصره في مجموعات وأحزاب ، حيث أننا نهدف إلى مشاركة كل الأطياف والجماعات والمكونات أو المساهمة في أعداد الدستور الدائم للبلاد ، فالاجتماعات مستمرة بين هذه المجموعات وليس هذا دليل بأن هناك تحالفاً

ضد الآخرين والاجتماعات مستمرة قد تسفر عن ترشيح قوائم وهذه عملية طبيعية يجب أن تحترم خاصة وأنها تمثل تحالف بين كافة القوى السياسية من أجل استمرار عملية بناء العراق .

س : ما هي رؤاكم المستقبلية حول نتائج الانتخابات القادمة ؟

ج : في البداية علينا أن نعلم جليا بأن عملية الانتخابات هي من المبادئ الإيجابية بغض النظر عن النتائج ، حيث أنه بهذه العملية نفك كل القيود ويمنح الشعب العراقي حقوقه الشرعية ويمارس دوره في التصويت وتحميله المسؤولية السياسية في عملية الاختيار ، كما أن الذين سينتخبون من قبل الشعب سيتحملون مسؤولية تاريخية ومسؤولية كتابة مسودة الدستور وعندما يكتمل الدستور الدائم وقر من قبل الشعب العراقي عندها نقول بأن الشعب العراقي تخطى مهمة وبدأ بمرحلة جديدة بكل معنى الكلمة أي بتطبيق العراق الجديد .

وما يرافقه من حالة الاطمئنان لكافة أطياف الشعب العراقي وإزالة المخاوف المشروعة وغير المشروعة وشعور الجميع بحفظ حقوقه المشروعة وأن يكون ذو كيان محترم مع المساواة في الحقوق والواجبات وإزالة حالة التمييز وسكون في الدستور كيفية اختيار الحاكم عن طريق الشعب بالإضافة إلى المستقبل المطمئن بعيدا عن أعين المتسلطين من القيادات السابقة والضباط مما سيؤدي إلى اطمئنان دول الجوار بأن العراق سيحكم من قبل أبناء شعبه دون اللجوء إلى قرارات جائرة بعيدة عن الظلم والتعدي على دول الجوار بل العمل على تعميق العلاقات فيما بين العراق وجيرانه ، وبهذا سوف تكون الانتخابات نقلة تاريخية وتتحقق الأهداف خلال الفترة القادمة بعون الله .

س : المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق له مكانة خاصة لدى الحكومة الإيرانية ، فهل هناك ثقل إيراني لدعم مرشحي المجلس الأعلى في الانتخابات العراقية ؟

ج : ليعلم الجميع أن المجلس الأعلى مجلس عراقي وأعضاءه وإنتماءهم عراقية ويعملون جميعا من أجل مصلحة العراق ولها علاقات وطيدة مع دول المنطقة بما فيها الكويت وهنا بودنا الإشادة بجهود دولة الكويت ولا ننسى مواقفها طيلة الفترة السابقة تجاه الشعب العراقي كما أنها دفعت ثمنا جراء هذا الموقف ومن البديهي أن نقدر هذا الموقف ونعتز به ونعمل من أجل تطوير العلاقات بين البلدين ، وبنفس الوقت لا يمكن أن نتنازل عن استقلاليتنا وتحكيم إرادتنا والنظر في مصلحة شعبنا ونعمل عل هذه الشاكلة، وهذه الادعاءات والاتهامات بعيدة عن المصداقية وهي كانت من تأليف نظام صدام حيث كان دائما يتهم المعارضة العراقية بأنها ترتبط بعلاقات خارجية.

س : إذن بإعتقادكم أن الاستخبارات الإيرانية تدعم أي حزب أو جماعة في العراق ؟

ج : لا علم لنا حول الموضوع ويجب إلا يكون لها دور في الانتخابات ولكن قد يكون لها تواجد كما في الاستخبارات العالمية كما أننا لا ننفي تواجد أية مؤسسة عالمية في الانتخابات العراقية مع أن الآلية عراقية والجهاز عراقي والمشاركون هم عراقيون وهذا هو الهدف الذي ننشده من الانتخابات .

س : هل تعتقد بأن مشكلة الحوزات العلمية والعمامات بين العراق وإيران قائمة حتى الآن ؟

ج : لا أعتقد أن هناك مشكلة من هذا القبيل حيث أن للحوزات العلمية

تاريخاً كبيراً وعريضاً وهي متواجدة في مختلف الفترات الزمنية وقد تنتقل حوزة أو تكبر أو تصغر وهذه الأمور لها وجود منذ آلف عام إضافة إلى حالة الترابط والتواصل فيما بين هذه الحوزات وأن العلاقات السائدة هي العلاقات الطبيعية وبالتالي لا توجد أية حالة سلبية ، ولا شك أن الشعب العراقي شعب مسلم ومتدين ويحترم علماء الدين وقد ظهر ذلك جليا من موقف الشعب العراقي عند دخول شهيد المحراب آية الله السيد محمد باقر الحكيم وكذلك تشيعه بعد استشهاده وكذلك موقفه في استقبال آية الله العظمى السيد علي السيستاني بعد رجوعه من رحلة العلاج هذه من خصائص الشعب العراقي ، ومن البديهي عندما تكون هناك حالة من الحرية والاطمئنان سيأخذ الشعب طريقة إلى العلماء كما أن الآمة بحاجة كبيرة إلى العلماء .

س : أشارت الحكومة العراقية مراراً أن هناك تدخلات إيرانية في العراق فما هذه التدخلات وما سببها ؟

ج : لم أسمع بأن الحكومة العراقية أشارت إلى مثل هذه التصريحات قد يكون بعض المؤولين يمثلون رؤيتهم الشخصية أو أن وسائل الأعلام لم تنقل هذه التصريحات بشكل دقيق ، والحكومة العراقية أشارت مرارا على لسان رئيس الوزراء وعلى لسان ناطقين رسميين بأنها تريد إقامة علاقات جيدة وبالأخص مع دول الجوار وأنها تسعى من أجل تعميق العلاقات كما كانت لها تحركات كبيرة وعظيمة خلال الفترة السابقة في المنطقة والمشاركة في عدة مؤتمرات منها مؤتمر شرم لشيخ للدول المجاورة للعراق وكذلك مؤتمر وزراء الداخلية والذي اقيم مؤخراً في طهران وأخيرا مؤتمر المنامة .

س : ما رأيكم في تخفيف الديون العراقية ؟

ج : تمت مناقشة موضوع الديون في نادي باريس ولا شك أن الحكومة العراقية بذلت جهودا مضنية من خلال وزير المالية العراقي الذي تحمل المسؤولية في هذا الإنجاز التاريخي ، وكان هناك تخفيف الديون .

ولا شك أن هذه المساعي جاءت من أجل تخفيف الديون الكثيرة والهائلة والمضي في طريق التقدم والازدهار والاستمرار في التطور ، وقد بذلت الكثير من المساعي والتحاور مع الأطراف الأخرى وبذل المزيد من المساعي من أجل تسوية هذه الديون .

س : ما شعوركم بقيام دولة الكويت بتخفيض الديون ؟

ج : لا شك أن مواقف الشعب الكويتي طيلة السنوات السابقة واضحة وهي إيجابية ولا ننسى وقوفهم مع الشعب العراقي خاصة خلال السنوات العشر الماضية ، عندما تنحى الآخرون .

كما لعبت الحكومة الكويتية دوراً كبيراً وتحملت الكثير وبذلت أيضاً الكثير مع الاستمرار في الموقف حتى يومنا هذا ، والحكومتان الكويتية والعراقية توأمان من أجل استقرار العراق وتقدمه وازدهاره والمساهمون في إعادة بنائه ولاشك أن هذه الأمور ضمن الأجواء الطبيعية ومن هنا فأن للحكومة والشعب الكويتي دورا في بناء وتقوية العراق ، كما أننا جميعا تواقون إلى هذه المواقف الثابتة لمستقبل العراق .

س : هناك أقاويل من البعض بمطالبة الحكومة العراقية القادمة بإعادة النظر حول الحدود الكويتية – العراقية رغم أنها مرسمة من قبل الأمم المتحدة ؟

ج : رغم هذه الأقاويل فهي غير واردة حيث لا يوجد أي توجه لدى الشعب العراقي للخوض في الأمور السياسية حيث أنه يسعى لإثبات حسن النوايا والعلاقات الجيدة مع دول الجوار وتهدئة الأوضاع وعدم إثارة المشاكل التي يمكن أن تسبب حالة من التوتر لدى الشعوب أو الحكومات وإنما نسعى للوضع الإيجابي .

س : ما سبب استمرار وتفاقم الأحداث في العراق ومن المتسببون وما سبب الهجوم على العراقيين من مدنيين وشرطة ؟

ج : المتسببون في هذه الأحداث هم أصلاً أعداء للشعب العراقي وهم ينقسمون إلى ثلاث مجاميع : المجموعة الأولى هم من بقايا نظام صدام ولا يريدون لأبناء الشعب العراقي الأمن والاستقرار ويسعون لمثل هذه الجرائم وهدفهم إعادة العراق إلى حكمهم السابق وهي المجموعة الكبيرة من البعثيين والمجرمين الذين إنتسبوا إلى الأجهزة الحاكمة الخاصة التي كانت بقيادة صدام آما المجموعة الثانية فهم المتحالفون من المتطرفين الإسلاميين والتكفيريين الذين يكفرون المسلمين ولا يتورعون عن ممارسة أبشع أنواع القتل والتعذيب والانتهاك والتخويف والإرهاب ، كذلك المتحالفون معهم الذين دخلوا عبر الحدود المفتوحة ويقومون بكل الأعمال الوحشية ، والغريب في الأمر أن هؤلاء لشدة إجرامهم واحتقارهم للجميع وبالرغم من أنهم يرفعون شعار مقاومة الاحتلال فلا توجد هناك شخصية واحدة معروفة بينهم حيث أن كل المقاومات المعروفة في العالم والحركات الثورية في العالم كان على رأسها قائد معروف وتفتخر به الأجيال ولكن هؤلاء باعتبارهم عصابات إجرامية لا توجد شخصية واحدة معروفة وتنتمي إلى هذه المجموعات وهؤلاء

يعملون ضد أبناء الشعب العراقي من صغار وكبار وعمال وأفراد شرطة ومدنيين أبرياء .

س : هل تمت السيطرة على الحدود مع سوريا لعرقلة البعثيين من دخول العراق ؟

ج: حسب معلوماتي لا يزال الخلل موجود وأن كنت لا أمتلك معومات تفصيلية .

س : ما تقديركم لعدد المقاتلين الكويتيين والسعوديين في العراق وما سبب عدم وجود مقاتلين من قطر والإمارات ؟

ج : لا يوجد لدي أية معلومات عن الأعداد ولا علم لي عن سبب عدم تواجد مقاتلين من قطر أو الإمارات .

س : إلى أين وصلت قضيت الشهيد السيد الحكيم ؟

ج : حتى الآن لم تنته التحقيقات بسبب الظروف الأمنية وعدم إمكانية إلقاء القبض على المتهمين والمجرمين في هذه القضية التي هي بالأساس بيد الحكومة العراقية .

س : هل من كلمة أخيرة ؟

ج : بأسم الشعب العراقي أشكر لحكومة الكويتية والشعب الكويتي على ما قدمته في السابق وعلى ما تقدمه حالياً شاكراً متابعتهم واهتمامهم بما يحدث في العراق متمنياً أن تهدأ الأوضاع وترجع المياه إلى مجاريها ويتمكن الأخوة الكويتيون من زيارة العراق والتمتع بالخيرات والإمكانات الموجودة والمساهمة في بناء العراق .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد أياد علاوي رئيس الوزراء
في الجمهورية العراقية حول عدد من القضايا المهمة *

س: هل هناك قيادة مركزية تقود العمليات الإرهابية التي تجري في العراق ؟.

ج: هناك مجموعة من الأشخاص والكيانات في الحقيقة ، وفي الآونة الأخيرة بدأ يظهر بينهم تنسيق ، وكما هو معلوم ألقينا القبض على عدة مجموعات ومنها المجموعة التي أطلق عليها أسم (جيش محمد) وهذه المجموعة لها قيادة مركزية ، قائد هذه المجموعة ونحو خمسة من العناصر الرئيسية في قيادتها ألقى القبض عليهم والآن أوشك التحقيق على الإنتهاء وسيقدمون إلى المحاكمة ، طبعاً هناك قيادات مركزية لهذه المجموعات الباغية، قسم منها خارج العراق وقسم منها موجود داخله ، نحن بصدد التعرف إليها أكثر وأكثر وكلما يتقدم الوقت نتعرف إلى أسماء مهمة لقيادتي هذه الشبكات .

س: هناك العديد من المسؤولين في حكومتك يقولون إن سوريا تؤوى عدداً من هذه القيادات وتحديداً القيادات الموالية للنظام السابق ، وفي الوقت نفسه هناك شخصيات سياسية مهمة حتى في داخل حكومتكم وعلى رأسها الدكتور إبراهيم الجعفري نائب رئيس الجمهورية تطالب بأدلة وتشكك في هذه الاتهامات التي توجه إلى سوريا ، ما رأيك في ذلك ؟.

---

* جريدة الخليج الإماراتية ، الصادرة بتاريخ ٥/١/٢٠٠٥ م، العدد ٩٣٦٢ .

ج: في الحقيقة لم نوجه إتهامات بمعنى الاتهامات إلى الحكومة السورية، وإنما ذكرنا بشكل واضح أن للعناصر الإرهابية وجوداً واتصالات مع أقران لها من المجرمين المقيمين في سوريا ، ونحن نعتقد أن هذه العناصر ، هي عناصر تسيء استعمال حسن الضيافة الذي قدمته سوريا وبلدان أخرى في المنطقة وتحاول أن تلحق الأذى بالمجتمع العراقي بشكل غير مقبول ، لقد كتبت رسالة إلى الرئيس بشار الأسد وذكرت فيها أن لدينا عناصر واعترافات تشير إلى وجود عناصر مخربة تحاول إلحاق الأذى بالعراق وبالتالي بسوريا ، الأخ الجعفري لا أعتقد أنه خارج إطار الموضوع ، ولكن وكما هو معروف هو من فترة طويلة خارج العراق ولم يطلع على نتائج التحقيق وحيثياته حتى يكون قناعة على ما حصل ، عناصر التي ألقي القبض عليها رئيسها موجود في سوريا وهو من العراقيين المقيمين في سوريا ، وهذا لا يعني أن الحكومة السورية هي نفسها ضالعة في هذا الموضوع ، ولم أكن لأكتب إلى الرئيس الأسد مباشرة لولا أننا نمتلك معلومات دقيقة وواقية على تورط هؤلاء في العمليات الإرهابية في العراق ولولا أعتقادنا أن القيادة السورية هي بعيدة كل البعد على هذه المسائل .

س: ماذا تطلب تحديداً من الحكومة السورية ؟ .

ج: في الحقيقة ما نريده هو تسليم بعض العناصر المطلوبين والمتهمين بالتخطيط والتنفيذ إلى السلطات العراقية وهناك اعترافات إلى السلطات العراقية وهناك اعترافات وأدلة الآن ، والمسألة الثانية هي أن تنهض سوريا فعلاً بأعباء الأخوة والجوار، ونحن نحترم الشعب السوري ونحترم القيادة في سوريا وأن تقوم بمهمة التسيق مع العراق في مجالات الإخبار والإعلام عن نشاطات وتحركت العناصر الإرهابية وملاحقة العناصر التي

تحاول أن تلحق الأذى بالعراق ، هاتان المسألتان مهمتان على صعيد وقوف سوريا مع العراق .

س: هل ستقوم الحكومة بفتح حوار مع (هيئة علماء المسلمين) حول مشاركتها في الانتخابات خصوصاص بعد إعلان مقاطعتها وانسحاب (الحزب الإسلامي العراقي) من الانتخابات؟.

ج: نحن بالتأكيد حريصون كل الحرص ، وأنا شخصياً حواري مستمر مع (الحزب الإسلامي العراقي) وقيادته وعناصر الأخوة الإيجابيين في (هيئة علماء المسلمين) لحثهم على الأشتراك في العملية السياسية ، وأنا شخصياً والحكومة طبعاً ، مصممون وعازمون على أن تشارك شرائح الشعب العراقي في العملية السياسية والعملية الانتخابية ، لا نرغب ولا نريد أو نتطلع إلى عزل أي جهة من الجهات ، العراق هو ملك أبنائه بغض النظر عن خلفيتهم المذهبية والدينية والعرقية والسياسية ، العراق يجب أن يكون لكل العراقيين وعلى كل العراقيين أن يسهموا في رسم مستقبله ، نعم الحوار موجود وسيستمر بشكل متصاعد إن شاء الله.

س: أنتم الآن أعلنتم عن (القائمة العراقية) ، ما الذي يميز هذه القائمة عن القوائم الأخرى ؟ .

ج: (القائمة العراقية) حقيقة تكمل القوائم الأخرى في الساحة العراقية الآن ، وهي جزء من التكوين السياسي للوضع العراقي وتميزها في الحقيقة مسائل مهمة على رأسها الوحدة الوطنية ، فهي تمثلها بكل أشكالها وبكل أبعادها وتعكس تمثيل المجتمع العراقي بكل شرائحه وطوائفه (القائمة العراقية) تمثل مسائل مهمة ينبغي أن تتوفر في القيادة المقبلة للعراق مثل الرؤيا الواضحة لما يجب أن يحصل ، وفي هذه القائمة قيادة قوية قادرة على

مواجهة التحديات وخصوصاً الأمنية منها التي تواجه العراق والمفروضة عليه ، هذه في الحقيقة أهم الملامح التي تميز هذه القائمة .

س: قمتم بزيارة عدة دول عربية ودول أخرى ، ونلاحظ أن هذه الدول على مستوى الحكومات والمستوى الشعبي ومن خلال وسائل الإعلام ما زالت تؤيد الأحداث المسلحة المتكررة في العراق ، بل ما زالت تتحدث عن وجود مقاومة شرعية ، كيف تنظرون إلى هذه الحقيقة وما هي جدوى الزيارات التي قمتم بها إلى خارج العراق ؟ .

ج: في الحقيقة زياراتي للمنطقة أثمرت الكثير وتمخضت عن توقيع اتفاقايت وتشكيل لجان مشتركة بين العراق وهذه الدول وبالتالي حققنا قفزات نوعية ، وتقف هذه الدول مع العراق ومنها المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر ولبنان والكويت المملكة العربية السعودية والمغرب ، وفي الحقيقة جميع هذه الدول تقف معنا وهناك علاقات تنسيق وقمنا أيضاً بعلاقات تنسيقية مع سوريا ، ولكن للأسف ما زال الإعلام يتكلم عن شيء غير موجود وغير حقيقي ووهمي ، فهذه الزيارات التي حصلت حققت نتائج ، وكنا نأمل أن تحقق نتائج مع الجميع ولكن وللأسف في بعض الحالات تحتاج المسألة إلى المتابعة والاستمرارية وإلى مزيد من الاتصالات وإنتاج مواقف مشتركة أكثر ، لكن كل ما استطيع أن أقوله أن ٨٠ في المائة تقريباً من نتائج الزيارات كانت إيجابية ، حتى أن أسلحة كثيرة تدفقت إلى العراق تبرعاً من هذه الدول . ونأمل أن يستمر ذلك ، وفي الحقيقة أن منطلق الحوار وبناء العلاقات الإيجابية مع دول الجوار كافة سواء كانت عربية أو إسلامية هي من المسائل المركزية التي تعني الشعب العراقي .

س: الانتخابات حلم العراقيين ، تحقق لأول مرة في تاريخهم المعاصر ، كيف تقيمون التجربة ، وكيف تنظرون إلى الفوز والخسارة ؟

ج: أبدأ الإجابة من نهاية سؤالكم ، فنحن لا نعتبر أن هناك خاسراً في الانتخابات ، حتى إذا لم يحرز الأصوات التي تؤهله لدخول الجمعية الوطنية ، فالجميع رابح ، لأن بلده يدخل معتركاً مجرد الوصول إليه هو نجاح للعراق ، وحين ينجح الوطن ينجح الجميع، صحيح أن إجراء الانتخابات هو بمثابة تحقيق للحلم الوطني الذي ظل الشعب يعيش عليه ، لكن هذا الحلم لكي يغلق الأفق على الكابوس لابد أن يرتفع الكل إلى معانيه المبدئية والعملية ، وان يجسدوا إيمانهم بالتجربة كمكسب وطني وليس كمنجز طائفي أو عرقي ، وفي ضوء هذا المفهوم الوطني ننظر إلى التجربة التي نريدها رائدة ومشعة ، بأن تترجم تصورات الشعب وطموحاته وخصوصاً وأن على الجمعية الوطنية مهمة من أقدس المهمات وأهمها في التاريخ وهي صياغة دستور العراق ، كونه المرشد والدليل والذي يحدد شكل الحكم والدولة ، أنا مطمئن من التجربة ومتفائل من النتائج ، لأني مسبقاً قد حسمت الأمر ، بأن العراق هو الرابح وشعبه هو الفائز ، بعدها لا تهمني النتائج الشخصية أو الحزبية وكم من المقاعد نحرز أو من المناصب نحصد .

س: هناك من يفسر الائتلاف الحكومي بمفهوم خاطىء ، فهو مع الحكومة في منجزاتها وهو بعيد عنها أن مرت بأزمة أو اتخذت إجراءً فيه بعض المتاعب أو النتائج السلبية ، كيف تنظرون إلى ذلك ؟ .

ج: في البداية أريد أن أقول، إن حرمان العراق من الحياة الديمقراطية طيلة العهود الماضية ، لم يخلق فيه تقاليد سليمة للحكم ولهذا يكون من المنطقي أن تلتبس الأمور على البعض في فهمه لمسؤولية الائتلاف

الحكومي ، أو أن آخر يخضعه إلى حساباته التكتيكية ، وفي تقديري أن كلا الاتجاهين تعوزه الدقة إن كلا الاتجاهين تعوزه الدقة وينقصه التقدير الموضوعي ، فالمعروف في البلدان الديمقراطية . إن جميع القوى المؤتلفة في الحكم تتحمل أعباء الأمانة الملقاة على عاتقها بالتزام كامل ومسؤولية أخلاقية قبل وإجباتها الدستورية ، باختصار المسؤولية عند الجميع تضامنية ، وفي العراق حالونا ونحاول أن نشيع هذا الهم للمسؤولية الجماية عند تشكيل حكومة ائتلافية ، وهو ما يعني رفض أسلوب اللعبة التكتيكية ، في تصدر الواجهة في الأوضلع السهلة والأنزواء في الظروف الصعبة ، ولعل الأخطر في هذا الأسلوب ، والتظاهر بالسكوت في الحالات العصبية والتعبير عن التوافق في الاجتماعات المشتركة ، هذه لعبة مكشوفة ومفضوحة، وتدل على مسلك انتهازي ، لأن الائتلاف يقتضي إرتقاء الكل إلى المسؤولية والظهور ككتكلة واحدة في الأزمات ، وتقدري أن أوضاع العراق المعقدة والحرجة لا تحتاج إلى (المناورات) ولا اللعب بالموافق أو الكلام ، نحن نعلنها صريحة ، إننا أزاء مصلحة العراق ، لاتهمنا غير المواقف الواضحة والحاسمة ، ولن نتخلى عنها . ولا يضيرنا بشيء أن يحاول الغير استغلال ذلك لحساب ضيق أو رخيص .

س: أبرزت تصريحاتكم اهتمامكم الواضح في موضوع الوحدة الوطنية فما هي الأسباب ؟ وهل تخشون على الوحدة الوطنية من شيء ؟

ج: نحن ننطلق في إيماننا بالعراق الواحد من مبادئ ، وليس من شعارات ، الأولى فها ثبات وهي نتاج التطور التاريخي والموضعي ، والثانية مرحلية تفرضها ضرورات سياسية ، وعليه فالوحدة الوطنية هي

العنوان الوحيد لمعنى عراق واحد ، فهي مع تأكيدها صدق الانتماء للعراق ، هي القاعدة الوحيدة للبناء الوطني ومؤسساته ، لكننا ونحن نؤكد على أهمية الوحدة الوطنية، لابد أن نشير إلى حقيقة جوهرية هي ، أن استقرار الوحدة الوطنية على أساس صلب يفترض مراعاتها للمكونات الموضوعية للشعب بالعراقي وتلبية الطموحات المشروعة لكل أبنائه ، وإلا فالاستئثار يعني الابتعاد عن أهم القيم المبدئية ، وفيه مخاطر دفع الآخر إلى مهاوي الاتجاهات الضارة ، فالعراق يحتاج إلى الإيثار وليس الاستئثار ، وكما قلت سابقاً أمام أعضاء المجلس الوطني أؤكده اليوم من خلال صحيفتكم ، أن العراق بلد الجميع وإن الوحدة الوطنية تمثل في توجهنا ركيزة الوجود الوطني ومنطلق تحركنا ، ولهذا فنحن مصممون على تقويتها وقطع دابر كل من يحاول العبث بها والإساءة إليها .

س : البعض يقول في معرض تصديكم لبعض المشكلات الأمنية أنكم أفرطتم باستخدام القوة ، هل في القول صحة ، وما هي نظرتكم لحل الأزمات عن طريق استخدام السلاح ؟.

ج : أريد أن أشكركم على توجيه هذا السؤال ومن خلال الإجابة أضع للرد خلفية فكرية ، أحسبها ضرورية وأقول أن الحكم لا يقوم من غير القوة ، فهي إحدى مظاهر السلطة ومن ضروراتها، لكن السؤال الأهم في هذا المجال ، يتعلق بكيفية استخدام القوة ، وما هي الحدود المشروعة وإلى أي مدى تصل أو تذهب وأن إطلاق العنان للقوة خطأ بل خطيئة ، فهو قد يؤدي إلى خلل أو يغري بانحراف ، أن اعتماد القوة من الوجهة الشرعية ، يجب أن يرتبط بمسألة عادلة ويتأطر بقانون ، وإلا فسيكون بطشاً وطغياناً، وهذا مل لم نقبل به أو نرتضيه ، ودعني أسأل ، ما هي الغاية من اضطرارنا لاستخدام القوة

في حل هذه الأزمة أو تلك، ومتى نلجأ إلى السلاح ؟ إن الغاية من استخدام القوة هي ألا تكون هناك أماكن بعيدة عن قانون الدولة أو غير خاضعة لسيطرتها الإدارية، فهذا الواقع يخلق سابقة غير مألوفة بالعراق، مثلما فيه نوع من ازدواجية السلطة ، إذاً الغاية قانونية ووطنية ، فهي مشروعة ومقبولة من الوجهة الدستورية والشرعية ، كما إن وجود (جزر متمردة) لا يصح أن يكون في ظل الرغبة الوطنية، التي تريد للقارب الوطني الإبحار بعيداً عن مخاطر العصينات، أما إننا أفرطنا في استخدام القوة فهذا يرده الواقع ، فنحن لم نحبذ اللجوء إلى الحل الأمني أو العسكري معتقدين أن فيه محاذير ، ولهذا إعتمدنا الحكمة والصبر ، وفتح أكثر من قناة اتصال تبصر بالعاقبة وتحذر من نفاذ صبرنا ، ولم يستجب أحد لذلك بل تمادي في تصلبه وتطرفه ، ولم يكن لنا من خيار غير اعتماد القوة لحل الأشكال وإنهاء الأزمة ، وهو ما فعلناه . وإلا قل لي ما هي المسؤولية وهل يقبل أي حاكم أن نتنتهي سلطة الدولة عند مدن محددة أو مواقع بعينها .

س: كيف هي نظرتكم إلى مدينة الفلوجة ، وهل تصنفونها كمدينة مارقة أو خارجة على القانون ؟.

ج: إن الفلوجة في أعماقنا ، وشأنها كمدن العراق الأخرى ، تحتل الأهمية لمعالجة أوضاعها ، ونحن في حبنا لهذه المدينة ننطلق من حساب وطني ، لا يفرق بينها وبين سواها . ومن يحمل المدينة وزر العناصر الإرهابية . يعاني من إنحراف فكري أو سياسي ، وعليه فمن ينظر إليها كمدينة مارقة هو المارق . ووراء نظرته عقد وضغائن ، فنحن لا نتعاطى مع الشأن العراقي من زاوية طائفية أو عرقية ولا من حسابات ضيقة أو محدودة ، إنما نطل على الأمور من أفق وطني ومبدئي .

س: هناك شكاوي من المواطنين،عن معاناتهم الأمنية والاجتماعية والاقتصادية ، هل تتفق معهم أم أن لكم رؤية مغايرة ؟.

ج: من لم ير تلك المتاعب والهموم ، أحد أثنين أما هو مغمض العينين أو هو مكابر ، والحمد لله أنه قد منحنا البصر والبصيرة التواضع فأنا أقدر هموم المواطنين ومتاعبهم ، وهذا كنا وراء إجراء الانتخابات في موعدها ، لتأتي حكومة منتخبة تتمتع بكل الصلاحيات ولها متسع من الوقت للمعالجة والحلول ، وأن الجميع يعرف أن حكومتنا مؤقتة ولمدة شهور معينة ، وكان أبرز ما هو ملقى عليها أمرين التصدي للإرهاب والتهيئة للانتخابات ، ونترك للمواطنين الكرام تقييم أدائنا والحكم على ما قمنا به ، في إطار ما هو موكل إلينا وليس في نطاق حل جميع المشاكل والإشكاليات ومعالجة التركة الكبيرة والثقيلة بعصا سحرية ، وأن قضايا العراق وشعبه تمثل الخط المركزي لعملنا ، وفي تقديرنا إلى أن أهم ما يجب التركيز عليه مرحلياً ، هو تحقيق التلاحم الوطني ، وضمان الأمن ،كونه الشرط الأساسي للتنمية والرفاه وتوفير فرص العمل ، نحن نعطي ذلك ما يستحقه من اهتمام ، ومنه قد استخلصنا معادلة الفعل السياسي ، التي تقوم على ركائز الوحدة الوطنية والاستقرار والقيادة القوية وهي في تصورنا كل متكامل لوجود عراق موحد ومستقر وقوي .

مقابلة صحافية مع معالي السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في الجمهورية العراقية حول عدد من القضايا المهمة *

س: متى تتوقعون انعقاد الجلسة الأولى للمجلس الوطني الجديد ؟.

ج: هناك مشاورات لعقده في أسرع وقت ممكن ، نحن متأثرون بأنه حتى الآن لم تعقد هذه الجلسة ، بودنا الإسراع بذلك ، من أجل تشكيل حكومة مقبلة .

س: إلى أين وصلت هذه المشاورات ، وهل تبلور أي توافق سياسي جديد ؟.

ج: هناك نوعان من المشاورات تعقد الآن ، الحديث طويل عن المشاورات السياسية ، وحصل تقدم جيد فيها ، بمجمل الأوضاع ، باعتبار أن تكون هناك رؤى واضحة ومبادئ مقررة ، إشترك فيها الجميع ، من أجل البناء عليها والتقدم وفق أسس قوية وليس فقط التوافق على المواقع الحكومية من يكون في هذا الموقع ومن يكون هناك ، السؤال المطروح الآن ، ماذا نريد من هذه الجمعية الوطنية أن تحققه للعراقيين ؟ وما هي المبادئ ؟ وما برنامج الدولة ؟ هذه الأبحاث مهمة جداً وتهيئ الأرضية الجديدة للتقدم ، وهي تشابه ما حصل في التباحث بين قوى المعارضة العراقية قبل سقوط النظام وحصلت التوافقات والسياسيات المشتركة بين المجموعات القوية التي تولت مسؤوليات محددة في تلك المرحلة وكان الوضع صعباً جداً ، واليوم وضع جديد تماماً بدأ بمرحلة الانتخابات ولابد من الأسس التي قد تختلف ، وقطعاً تختلف في بعضها التي تختلف عن بعضها التي كانت حاكمة على مجمل

* جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة بتاريخ ٤/٣/٢٠٠٥م ، العدد ١٣٧٧١ .

العملية السياسية ، وهذا ما نريد أن نصل إليه في عملية التوافق التي تجري الآن وهي مسألة مركزية ، وهناك نوع آخر من البحث في الآليات والتقنيات والمكان التي تتعلق بعقد الجمعية الوطنية قد تطول عدة أيام ولكن الأخبار جيدة الآن .

س: هناك من يقول إن العملية السياسية تجري على مبدأ التوافق كصفقة واحدة تشمل كل المناصب وصولاً إلى منصب وكلاء الوزارات ؟.

ج: لا ، هذا غير صحيح ، الأهم من المواقع التوافق على مبادئ وتصور لأصول تحكم العملية السياسية في هذه المرحلة ، وهذه تشكل البنية الأصلية التي يمكن أن نعتمد عليها في المرحلة المقبلة ، وهي من أخطر المراحل لأنها مرحلة تأسيس دولة العراق الجديد ، بكل معنى الكلمة كونها مرحلة وضع دستور للبلاد ، وبالتالي أيضاً إشراك كل العراقيين بالتصويت على هذا الدستور ، وبناء العراق يبدأ من هذه المرحلة والتوافق على الأسس أكبر من الاتفاق على المناصب .

س: ألم يتم حتى الآن التوافق على تسمية شخصيات محددة لمواقع حكومية بارزة ؟.

ج: سمي الكثير من الأشخاص ، ولكن أقول إن البحث ليس في التسميات بل البحث في أصول التوافق على منهج العملية السياسية وخلال هذه الأبحاث تطرح الأسماء ويحصل عليها التوافق ، وما لم يتم تصور واحد مشترك وفي أجواء جيدة ، وهي الآن أفضل مما كانت قبل أسبوع وفي الأسبوع الماضي أفضل من قبله وهكذا ، والحمد لله هذا ما نطمح لتحقيقه .

س: هل أفـهـم من هذا أن المبـاحـثـات تتـجـاوز الفـائزين في القـوائم الانتخابية ؟.

ج: نعم ،هذه المناقـشـات ليـست لتـشكيل حكومـة، فـحين يكون هـناك دستور تأخذ العملية السياسية طريقها في تكليف الحقائب الوزارية وهي عملية سهلة ، ولكن اليوم مطلوب بناء العراق الجديد ،كل البلد، من اشترك في الانتخابات ومن لم يشترك فيها ، قاطعها ، أوله رؤية سياسية في الانتخابات ، نسعى لنوحد البلد على أسس واحدة مقبولة من الجميع ، وبالتالي يتم البناء على هذه الأسس وهذه عملية عظيمة .

س: إلي أين وصلت هذه المباحثات مع من قاطع الانتخابات بشكل خاص السنة ؟.

ج: يوجد هناك الكثير من الخطوط والتوافق بالرؤى وفي الكثير من المسائل لا نعتقد بأن الأمور معقدة أو ستكون العملية من دونهم ، ولدينا إصرار أعلناه منذ البداية ، يجب أن تكون هناك شركة حقيقية بين الجميع وليس فقط أن نأتي بوزراء من هذا الجانب ، أو من هذا الطرف ، وبناء هذه الشركة يقوم على الدستور الواحد لعراق واحد جديد ، ولذلك لدينا مباحثات مع أطراف عارضت الانتخابات .

س: كم نسبة التوافق والاختلاف في هذه المباحثات ؟.

ج: التوافق كثير ولا يمكن أن أحدده برقم ، وفي شكل عام لا أرى بأن ثمة مشكلة تواجهها العملية السياسية وهي تسير بالاتجاه الصحيح .

س: ولكن هناك معضلات تحاولون تذليلها ، ما هي الاتجاهات العامة لها ؟.

ج: القضية واقعية في العراق ، هناك قلق عند كل المكونات بمختلف

توجهاتها ، من الحاضر والمستقبل، وبالتالي لابد من إيجاد حالة توافقية عامة ، وتطمينات ليس بالشعارات ، ولكن من خلال الفعل والممارسة وعبر آليات معروفة ، للاشتراك في هذه المرحلة في خطين رئيسين ، كتابة الدستور الدائم ، والعملية التنفيذية لإدارة البلد .

س: من أجل توصيف واضح ، من هي القوى السنية التي تتحدثون معها ؟.

ج: القوى السنية يمكن أن تطرح في ثلاثة عناوين ، قوى معروفة بمصطلح «قوى ليبرالية» ، والثانية قوى دينية ، في أحزاب سياسية مثل الحزب الإسلامي والاتحاد الكردستاني الإسلامي ، و من العلماء السنة ، مثل مجموعة الوقف السني ، وهناك علماء كبار مهمون ، وهم أعضاء بهيئة علماء المسلمين ولهم علاقات مؤثرة ، وأيضاً القوى العشائرية الموجودة في العراق ، وهي لها دور في هذه المرحلة .

س: هناك معلومات عن تفاهم قد حصل بين وفد من المجلس الأعلى ووفد من الكونغرس الأمريكي برئاسية جوزيف ليبرمان ، ما إنعكاس ذلك على موضوع علاقة الدين والدولة في المستقبل ؟.

ج: لم أطلع على تفاصيل مثل هذا اللقاء ، وهناك لقاءات متواصلة وهي معلنة ، ووجهة نظر المجلس الأعلى ، واضحة وثبتت في قانون إدارة الدولة وكنا نقولها من السابق ولا تواجهنا مشكلة في هذا الموضوع .

س: طرحت قائمة الائتلاف في برنامجها الانتخابي ، موضوع جدولة الانسحاب لقوات متعددة الجنسية من العراق وهذا مطلب مهم للبعض من السنة للاشتراك في العملية السياسية ، إلى أين تعتقد بأن الحكومة المقبلة يمكن أن تضع هذه النقطة في جدول أولوياتها ؟.

ج: في هذا الموضـوع نحن غير قلقين باعتبار وجود فقرة في قرار مجلس الأمن عملنا الكثير من أجل تثبيتها ، وهي أن يكون بقاء القوات مرتبط بموافقة الحكومة العراقية ، وبالتالي الحكومة العراقية المقبلة يجب أن تدرس ذلك في شكل موضوعي بعيداً عن الشعارت وملاحظة الواقع ، تتخذ قرار مناسب ، وهذه الحكومة قوية باعتبارها منتخبة من الشعب ، ولا يمكن أن يفرض عليها شيء ، وبالتالي بإمكانها أن تتخذ أي قرار ، مع مبدأ آخر ، إنه لا يوجد أي عراقي وطني يرحب بوجود قوات أجنبية في بلاده ، والعراق فيه طاقات كثيرة يمكن أن يتحملوا الأمن ولذلك سواء أي عنوان سيصير في هذا الموقع أو ذاك ، ولكن هذه مبادئ حركتنا ونحن ملتزمون بها .

س: مطالب القائمة الكردستانية تبدو عنصر افتراق أكثر من كونها عنصر توافق ، كيف تعالجون هذه المسألة ؟.

ج: المفروض أن تسألونهم هذا السؤال ، فالأمور متروكة لهم ، أما كيفية معالجتها ، فهناك مجموعة من الأسس ننطلق منها في مقدمها الحفاظ على وحدة العراق وإعطاء كل المكونات والأقليات حقوقها مع عدم إعطاء أي منها حقوقاً على حساب المكونات والأقليات الأخرى ، وهذه أسس تضم الاعتماد مبادئ قانون إدارة الدولة ، ومن حق كل أحد ، أن يبين ما يريد ونحترم رأيه، وهذه هي الأجواء التي من المفروض تحكم العراق الجديد ، وأن لا تحمل الآخرين ويكون من حقهم اتخاذ القرار المناسب .

الأكراد الآن يطرحون مطالبتهم بمنصب رئاسي و٨ وزارات ، من ضمنها وزارتان سياديتان ، هناك لجنة خاصة للتباحث من الاخوة الكرد ، ويقول الإخوان الذين يلتقون بهم إن الأجواء جيدة في اللقاءات التي تعقد معهم .

س: هل تجدون في هذا التأخير الآن ما يمكن أن يوظف في عملية كتابة الدستور المقبل وطرحه في توقيته المثبت ؟.

ج: قطعاً ، هذه التوافقات ، وهذه النظرة الشاملة والقناعات ، ستنعكس على عملية كتابة الدستور وسنتمكن من طرحه وفق الجدول الزمني المطروح .

س: هل ستكون عملية كتابة الدستور من قبل اللجنة البرلمانية أم سيعتمد على الخبراء في كتابة مسودته ؟.

ج: الأصل للجمعية الوطنية التي تقر الدستور ، وهذا لا يمنع الاستفادة من كل خبرة موجودة ، وهناك الآن لجان مشكلة تدرس الاستفادة من الدساتير وفقاً للتحديات التي نواجهها.

مقابلة صحافية

مع فخامة السيد جلال الطالباني رئيس الجمهورية العراقية حول الوضع الأمني الداخلي في العراق *

س: ماذا يمثل وصولكم إلى سدة الحكم في العراق كأول كردي يصل إلى هذا المنصب ؟.

ج: أؤكد لكم أن وصولنا يمثل تحقيق الديموقراطية وحق المواطنة المتساوية في العراق الجديد ، فكان الانتخاب من الجمعية الوطنية وجاء الاختيار تعزيزاً للوحدة الوطنية العراقية .

س: إلى أي مدى تتوقعون استقرار العراق ونهاية موجات العنف والإرهاب به ، وهل هناك مدى زمني لانتهاء تلك الموجات التي تخلف كل يوم عشرات القتلى والجرحى من العراقيين الأبرياء ؟.

ج: إنهاء الإرهاب منوط بتنفيذ سياسة شاملة معادلة للإرهاب ، سياسية ، إعلامية ، فكرية ، اقتصادية وأمنية ، بالاعتماد على قوى الشعب وقوات الأمن الحكومية ، ومن ثم بإقناع بعض دول الجوار بالكف عن إسناد ومساعدة الإرهابيين والعمل لإقناع الدول العربية بالإيعاز إلى إعلامها الرسمي بالكف عن تشجيع وتسويق الإرهاب عن طريق وصف القتلة والمجرمين بالمقاومة الوطنية .

س: هل تحملون جهة معينة سواء أكانت جماعية أو منظمة أو دولة مسؤولية ما يجري في العراق ؟.

---

* جريدة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٥م ، العدد ١٠٤٢٣ .

ج: نحمل ((القاعدة)) وعصابات الزرقاوي من ((أنصار الإسلام)) و((أنصار السنة)) وجماعات التكفير الأخرى ، ولا أريد التحدث عن الدول الآن .

س: ما حقيقة الاتهامات الموجهة إلى إيران وسورية بدعم الإرهاب في العراق والتي سبق أن أعلنها صراحة وزير الدفاع السابق حازم الشعلان ؟.

ج: بحكم علاقاتي الطيبة والتاريخية مع الإخوة في إيران وسورية الذين قدموا مساعدات قيمة لنا عندما كنا في المعارضة ، لا يمكنني التعليق ، ولكن لا أتفق مع ما قاله وزير الدفاع حازم الشعلان ، ولا أعتقد أن هذا الأسلوب في المطارحات والاتهامات مفيد وصائب .

س: ثارت في الآونة الأخيرة عوامل تأزيم سياسي في اختيار الحكومة العراقية الجديدة برئاسة د. إبراهيم الجعفري ، والبعض يرى أن ذلك يرجع إلى احتقان سياسي وطائفي في الشارع العراقي ؟.

ج: التأخر في اختيار الحكومة الجديدة يعود إلى عوامل موضوعية وذاتية وإلى حداثة الأساليب الديموقراطية والتعددية الموجودة في العراق .

س: هناك حديث متصل عن دور بارز ونفوذ كبير للمرجعية الدينية بقيادة المرجع علي السيستاني في أمور العراق كبيرها وصغيرها ، وهو ما أعلنه صراحة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي ، والسؤال إلى أي مدى سيكون للمرجعية تأثير في المرحلة المقبلة على أمور الدولة ؟.

ج:المرجعية الشيعية حقيقة تاريخية راسخة الجذور في المجتمع العراقي الشيعي ، ولقد لعبت المرجعية تاريخياً أدواراً هامة منذ ثورة العشرين

(١٩٢٠م) ، وما زال دورها متصلاً إذ لعبت المرجعية حالياً بقيادة سماحة السيستاني دوراً مشرفاً في تهدئة الأوضاع واستتباب الأمن في الجنوب والوسط .

وكذلك الإصرار على الانتخابات التي جرت في العراق ، وكانت حادثة تاريخية فريدة لابد للقوى السياسية الناضجة أن تأخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار .

وإنني إذ أقدر عالياً دور السيستاني وأتمنى أن يسمو فوق الأحزاب والخلافات الحزبية ، وأن يكون بشير خير ومحبة بين العراقيين كعهدنا به ، لا أعتقد أن المرجعية ستتدخل في كل صغيرة من التفاصيل ، بل تحصر إرشادها على الأمور الجوهرية العامة .

س: ما الوسائل التي ستبددون بها مخاوف البعض من تحول العراق إلى دولة دينية ؟.

ج: العراق لن يتحول إلى دولة دينية ، وذلك للأسباب التالية : أولها أن المرجعية المحترمة لا تدعو إلى دولة دينية في العراق ، وكذا لأن الأحزاب الإسلامية لا تدعو إلى دولة دينية بل أجمعت مع القوى الوطنية والديموقراطية على شعار عراق ديموقراطي فيدرالي تعددي موحد ومستقل يحترم الهوية الإسلامية للشعب العراقي ، ويعتبر الدين الإسلامي الدين الرسمي مع إحترام الأديان الأخرى .

وثالثاً ، فإن تركيبة العراق القومية والمذهبية والاجتماعية لا تسمح بإقامة دولة دينية في العراق ، وكذلك فإن قانون إدارة الدولة المؤقت لا يسمح بذلك ، إضافة إلى توفير الحريات الديموقراطية للجماهير الشعبية ومشاعرها لا يسمح بذلك أيضاً .

س: هل ستعلن الفيدرالية في العراق ؟ ومتى تتوقعون انفراجة حقيقية في مشكلة كركوك ؟.

ج: الفيدرالية أعلنت بحكم قانون إدارة الدولة المؤقت ، والفيدرالية ليست محصورة على إقليم كردستان العراق ، بل بإمكان المحافظات الجنوبية والغربية إقامة أقاليمها وفق القانون .

س: القوات المتحالفة أعلنت أنها ستظل في العراق إلى حين تطلب منها حكومة العراق المنتخبة الرحيل ، والتساؤل ما هو المدى الزمني لخروج قوات التحالف ؟.

ج: قوات التحالف ليست قوات احتلال ، بل هي قوات لمساعدة الشعب العراقي في مقاومة الإرهاب وفرض الأمن والاستقرار والديموقراطية .

وستبقى هذه القوات في العراق لحين إعادة تشكيل القوات المسلحة العراقية الكافية لإنهاء الإرهاب وفرض الأمن الداخلي إذ أن التدخل الخارجي يمكن منعه بالأساليب السياسية والودية واللجوء إلى الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة وبأساليب المقابلة بالمثل عند الضرورة .

س: ذكرتم في حوار سابق مع ((الأنباء)) أنكم إلتقيتم الطاغية المخلوع صدام حسين مرتين أو ثلاثة ، كيف تنظرون لصدام الآن وهو خلف القضبان ؟ وهل تتوقعون ، كما يتمنى الشعب العراقي والكويتي الحكم عليه بالإعدام في ظل قيادتكم ؟.

ج: أنظر إليه كمجرم حرب كجلاد لشعبه ومعتد آثم بحق إيران والكويت وكحاكم ينفرد في التاريخ بأنه أول من استعمل الأسلحة الكيماوية ضد أبناء شعب دولته .

فقد ترك المقابر الجماعية التي تضم مئات الألوف من الأبرياء، كحاكم بدد ثروات العراق وسرق قسمنا منها وعرض العراق إلى أسوأ الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها الكثير.

وإنني كمحام لا يمكنني أن أستبق قرار المحكمة التي ستصدره بحق الطاغية الجلاد، وأعتقد أنه إذا حكمت المحكمة بالإعدام على صدام وزمرته فسينفذ هذا الحكم، مع أن موقفي من حكم الإعدام معروف، إذ كنت ضمن عدد من المحامين الذين وقعوا نداء بإلغاء حكم الإعدام في عهد كان العراقيون يعدمون بالعشرات والمئات كل أسبوع، وطبيعي أن أحترم توقيعي دون أن أعرقل تنفيذ حكم المحكمة.

إن الطاغية صدام حسين في نظري يستحق لعنة الشعب والتاريخ والموت السياسي الأبدي.

س: وما الحكم العادل الذي يستحقه من وجهة نظركم؟.

ج: الطاغية صدام حسين يستحق لعنة الشعب والتاريخ والموت السياسي الأبدي.

س: هل إلتقيتم الطاغية البائد عقب إلقاء القبض عليه، وما كان شعوره وهو يرى الديموقراطية تتحقق على أرض العراق لأول مرة منذ عهود باختيار مجلس وطني واختياركم رئيساً للعراق؟.

ج: لا، لم ألتق به بعد إعتقاله حتى الآن، وجوابي حول موقفي هو هذا البيت من شعر الشاعر العراقي الكبير الجواهري:

بئس الشماتة شيمة ولو أنها ... إذ يغتلي جرح تعفن بالسم

ولاشك أن شعوره الحقيقي هو الحسرة والحقد والبغضاء.

س: الكويتيون يأملون في سيادتكم يا دولة الرئيس كل الخير ويتمنون الحكم على الطاغية البائد وزمرته الفاسدة بالإعدام اليوم قبل الغد لتستريح قلوب أهالي الـ ٦٠٥ شهداء الذين تم أسرهم في العراق وتتكشف رفاتهم اليوم تلو الآخر في المقابر الجماعية العراقية إضافة إلى مئات بل آلاف الأسر التي استشهد أبناؤها أمام أعينها ، فهل سيتحقق هذا الأمل ؟.

ج: إنني إذ أفتخر وأعتز بما يأمله الأشقاء في الكويت من أخيهم المخلص من خير ومودة وتعاون كبير بيننا ، أبشركم بان العدالة ستأخذ مجراها وسينال الطاغية الجلاد صدام حسين العقاب الصارم على ما اقترفت يداه من قتل المئات من الكويتيين الأبرياء واستعمال الأسلحة الكيماوية في كردستان والجنوب لقتل الآلاف من العراقيين الأبرياء وترك مقابر جماعية تضم مئات الألوف من الناس المسالمين من رجال ونساء وشيوخ وأطفال ، وسينال زملاؤه المجرمون العقاب الذي يستحقونه وهو الموت الأبدي .

س: إلى أي مدى تؤيدون حق التعويضات الكويتية جراء الاحتلال العراقي لدولة الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م ؟.

ج: حق التعويضات الكويتية حق مشروع ، ولكنني أكرر هنا الرأي الذي أعلنته عندما زرت الكويت مهنئاً بالتحرير يوم كنا في المعارضة ، بأننا سنؤيد دفع التعويضات ما بقي صدام حسين في الحكم ، ولكن عندما ينتصر شعب العراق على جلاده فحينئذٍ نرجو ونأمل من أشقائنا لإعفاء العراق من التعويضات بل وأيضاً تقديم المساعدات لنا لإعادة بناء العراق .

س: بالنسبة لمسألة الحدود العراقية ـ الكويتية ، إلى أي مدى تعترف الحكومة الجديدة بالترسيم الدولة في هذا الإطار ؟.

ج: يجب توجيه السؤال إلى الحكومة الجديدة ، أما بالنسبة لرأيي الشخصي فقد سبق لي بيانه وهو أنني أؤيد تماماً الترسيم الدولي وأعترف بالحدود المعترف بها لدولة الكويت الشقيقة .

س: وهل تتوقعون نظرة جديدة لهذه القضايا تقوم على أساس إقامة مناطق تجارية مشتركة وإعادة استثمار الكويتيين في محافظة البصرة وغيرها من محافظات الجنوب ؟.

ج: أما إقامة المشاريع والمناطق التجارية وإعادة استثمار الكويتيين في محافظات الجنوب ، فيعود إقرارها إلى الحكومة الجديدة .

وقد سبق أن دعوت شخصياً من الكويت ومنذ زمن بعيد إلى القدوم إلى كردستان العراق لإقامة المشاريع الاستثمارية والسياحية والتجارية ، وبتقديري الشخصي إن الحكومة العراقية الجديدة سترحب بمثل هذه المشاريع في سائر أنحاء العراق .

تقرير إخباري
بشأن الحكومة العراقية الجديدة
حول أسلوب تشكيلها والآراء المثارة بشأنها *

شكل العراق أول حكومة منتخبة ديمقراطياً في أكثر من ٥٠ عاماً أمس في نهاية لثلاثة أشهر من الجمود السياسي الذي عرقل الجهود لإنهاء العنف . وصدق البرلمان المؤلف من ٢٧٥ مقعداً بأغلبية كبيرة تشكيل الحكومة التي اقترحها رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري منهياً فراغ السلطة الموجود منذ انتخابات ٣٠ يناير ٢٠٠٥م .

والأمر المثير للسخرية ، هو أن تشكيل الحكومة جاء في يوم عيد ميلاد الرئيس العراقي السابق صدام حسين الثامن والستين.

والتأخير في تشكيل الحكومة بسبب خلافات بشأن تخصيص الوزارات قوض إيمان العراقيين في زعمائهم ، ومسح قدراً كبيراً من التفاؤل الذي ظهر نتيجة للانتخابات وأدى إلى تصاعد التمرد.

وستتألف الحكومة من عدد إجمالي قدره ٣٢ وزارة وأربعة نواب لرئيس الوزراء ، بالإضافة إلى رئيس الوزراء نفسه في محاولة لاستيعاب جميع الطوائف العرقية والدينية وسط التوترات المتزايدة .

وذهبت معظم المناصب الوزارية إلى الشيعة وهم الغالبية في البلاد والقوة السياسية الجديدة بعد عدة عقود من الحكم بقيادة السنة في عهد صدام.وتم تمثيل الأكراد والعرب السنة بقوة في الحكومة. وحصلت المرأة على سبع

---

* جريدة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٥م ، العدد ١٠٥٠١ .

وزارات . غير أن الجعفري فشل في تعيين وزراء دائمين لخمس وزارات هي النفط والدفاع والكهرباء والصناعة وحقوق الإنسان ، فيما يؤكد على مدى انقسام الزعماء الجدد بشأن شكل الحكومة. وعين أحمد الجلبي في منصب القائم بأعمال وزير النفط وهو شيعي كان مقرباً في فترة من الفترات من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) ، وشغل الجعفري نفسه منصب القائم بأعمال وزير الدفاع. وتولى بيان جبر وزارة الداخلية التي تعتبر أساسية بالنسبة للأمن وهو شيعي . وزاد القلق في الأسابيع الأخيرة من تعيين وزير داخلية شيعي وإمكانية تنحيته للعديد من السنة. والسنة هم طرف أساسي في القتال ضد القوات الأمريكية والعراقية. وبينما جاء توزيع المناصب وفقاً للخطوط العرقية والدينية إلى حد كبير إلا أن الجعفري أصر على أن هذه الحكومة تعد حكومة « وحدة وطنية ». ولم تضم الحكومة أي عضو من قائمة إياد علاوي بعد انهيار المحادثات مع رئيس الوزراء السابق هذا الأسبوع بعد أن تردد أنه طالب بالعديد من المناصب الوزارية. وقال حاجم الحسني بعد فرز الأصوات « لقد منح ١٨٠ نائباً من مجموع ١٨٥ نائباً حضروا جلسة اليوم ثقتهم لحكومة رئيس الوزراء المكلف إبراهيم الجعفري».

ويأتي الإعلان عن تشكيلة الحكومة العراقية بعد مخاض عسير استمر نحو عشرين يوماً منذ تكليف رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري بتشكيل الحكومة من قبل الرئيس العراقي جلال طالباني.

وتضم الحكومة العراقية الجديدة أربعة نواب لرئيس الوزراء و٣٢ وزيراً (١٧ للائتلاف العراقي الموحد) و(٨ لقائمة التحالف الكردستاني) و(٦ للعرب السنة) وواحدة للكلدانيين-الآشوريين ، وهي بذلك تعد أكبر حكومة عراقية.

إلا أن نائبين لرئيس الوزراء وخمس حقائب وزارية لم يتم اختيار أسماء لها حتى الآن ، وبحسب الجعفري فإنه «سيتم خلال الأيام القليلة القادمة الاتفاق على أسماء هذه المناصب ».

وقال رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري «لقد راعيت ثلاثة مبادئ في تشكيلة الحكومة: الكفاءة لأن البلد بحاجة ماسة للكفاءة العراقية حتى نساعد بدفع العملية السياسية نحو الأمام ، والنزاهة لأن منحنى الفساد الإداري عال جداً ، وأخيراً السمعة الوطنية والتاريخ الوطني». وأوضح أن «الحكومة ستعمل كفريق واحد وكخلية نحل لأن أمامها تركة ثقيلة وعملاً شاقاً ».

وأضاف الجعفري :«لقد راعيت في تشكيلة الحكومة الأخذ بالاعتبار الحيف الانتخابي الذي وقع على إخوتنا السنة العرب »، مشيراً إلى أن «حجمهم البرلماني لا يساوي حجمهم الديموغرافي ، وهذه حقيقة ندركها جيداً ».

وتابع :« أهلاً بكل صوت شارك في الحكومة وأهلاً بكل صوت لم يشارك في الحكومة فحتى الذي لم يشترك أهلاً به ما دام يختلف بطريقة حضارية».

وقال الجعفري :«أسجل كل احترامي وتقديري لأولئك الذين لم يجدوا بأنفسهم قناعة كافية بأن يشتركوا ولكنهم سيبرهنون أنهم يساهمون بدعم الحكومة من خلال النقد والتقييم والتسديد وحتى إبداء الملاحظات». من جانبه، أكد حسين الصدر عن القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته إياد علاوي « إننا نبارك الحكومة العراقية التي طال انتظارها لخدمة هذا البلد والشعب الذي لقي ما لقي من ابتلاءات».

وأوضح أن «المهم بالنسبة للقائمة العراقية هو أن تشارك في خدمة الشعب والوطن وليس المشاركة في الحقائب والمناصب السياسية»، مشيراً

إلى أن « أعضاء القائمة كانوا في طليعة النواب الذين صوتوا لهذه الحكومة».

وشدد الصدر على ضرورة أن « لا تبدأ هذه الحكومة عملها من نقطة الصفر بل تأخذ بالاعتبار الجهود الحثيثة التي بذلتها حكومة علاوي في بناء العراق الذي دمر بالكامل ».

وقال غازي إلياور النائب السني للرئيس العراقي أمس الخميس إن التشكيلة الحكومية التي أعلن عنها لم تكن بمستوى آمال وطموحات العراقيين. وأضاف إلياور في مؤتمر صحافي عقده بعد الإعلان عن حصول الحكومة على ثقة الجمعية الوطنية أن التشكيلة الحكومية بنيت «على أساس محاصصة قومية وطائفية ... وليس حكومة توافق وطني».

ومضى يقول «لكن للأسف نحن...مازلنا ننتظر أن تكتمل التشكيلة النهائية حتى نعطي رأينا الحقيقي في هذا الموضوع. مازالت هناك خمس وزارات لم تكتمل». وصرح إلياور بأن قبول ترشيحات الأطراف السنية للتشكيل الوزاري كانت نوعاً ما أقل من مستوى الطموح ومازلنا ننتظر ماذا سيحصل بموضوع وزارة الدفاع. وأضاف « أهل السنة لن يقبلوا أن يفرض عليهم أحد أي مرشح حتى وإن كان هذا المرشح من أبناء السنة»في إشارة إلى محاولات تقوم بها أطراف شيعية لفرض مرشح سني لمنصب وزير الدفاع بعيداً عن ترشيح الأطراف السنية المشاركة في المشاورات الجارية.

وذكر أن الموافقة على التشكيلة الحكومية الحالية تمت «مع شرط وهو أن باقي الوزارات (الخمس) يجب أن يوافق عليها مجلس الرئاسة بالإجماع قبل أن تعلن وإلا فإن الموافقة الحالية للتشكيلة الحكومية ستكون ملغية». وقال إلياور إنه لم يكن أمام الجميع ورغم كل هذه التحفظات إلا الموافقة على التشكيلة وبغض النظر عن ممثليها ورغم الشواغر المهمة فيها «لأننا لا

نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي ومفاصل الدولة بدأت بالتآكل والشلل التام».

ودافع إلياور عن أسماء الوزراء السنة في الحكومة الجديدة، وقال إن «الأسماء تعود لشخصيات سنية مقبولة ومعروفة وهم جاءوا من داخل العرب السنة وليس من الخارج».

وأضاف «طبعاً لا يوجد قبول بدرجة ١٠٠٪ على الأسماء ولكنها أسماء مقبولة ومعروفة».

والوزراء العرب السنة في الحكومة الجديدة هم عبد الباسط كريم مولود وزيراً للتجارة، ومصلح خضر الجبوري وزيراً للصناعة والمعادن بالوكالة، ونوري فرحان الراوي وزيراً للثقافة وأزهار الشيخلي وزيرة الدولة لشؤون المرأة، وهاشم الهاشمي وزير الدولة لشؤون السياحة والآثار.

لكن التشكيلة الحكومية هذه واجهت انتقادات من بعض النواب من خارج الائتلاف الشيعي والكردستاني الذين اعتبروا أنها ليست حكومة وحدة وطنية بل حكومة الفائزين في الانتخابات العامة التي جرت في الثلاثين من كانون يناير الماضي.

وقال النائب مفيد الجزائري عن الحزب الشيوعي العراقي (وزير الثقافة سابقا في حكومة علاوي) «يؤسفني أن أقول إن هذه الحكومة هي في الجوهر حكومة الفائزين في الانتخابات وليست حكومة وحدة وطنية كما يقال».

وأوضح أن «الفائزين لهم الحق في أن يشكلوا الحكومة ولكنه ليس صحيحاً أن يقال إن هذه الحكومة تمثل حكومة وحدة وطنية».

وأضاف «كنا نتمنى مثل غالبية الشعب العراقي أن تكون هذه الحكومة حكومة وحدة وطنية حكومة تستوعب ممثلي مختلف مكونات الطيف

السـيـاسـي والـفكري فـي بلادنا والـقـوى الـتي ناضـلت سـوية ضـد النظام المقبور وشـاركت في العملية السـياسـية منذ سقوط الديكتاتورية وبذلت كل الجـهود من أجل إجراء الانتـخابات وخاضـتـها وخرجت منها ودخلت هذه الجمعية الوطنية الموقرة ».

من جـانبـه ، أكـد النائب مـشـعـان الجـبـوري (سـني) أن «شـخص رئيس الوزراء أكن له كل الاحترام والتقدير أما كل ما عداه فأنا متحفظ عليه». وأكد الجبوري « أشـعر بحـزن حقيقي لأن هذه الحكومة غائب عنها جزء أسـاسـي من الشـعب العراقي ألا وهـم العرب السنة ومن تم اختيارهـم هم أسماء تمثل رغبـة شـخص واحـد هـو الذي مـرر هذه الحكومـة وباع الـعرب السـنة» في إشـارة إلى نائب الرئيس غازي عجيل الياور الذي شـارك في لجنة مـصـغرة شكلها الائتلاف لاختيار مرشـحين من العرب السـنة.

عين السـيـاسـي الكردي عبـد البـاسط كريم وزيراً للتجـارة في الـحكومـة العـراقية الجديدة أمس الخميس بعد شـهور من الـخلافات السـياسـية التي أرجـأت إعـلان تشكيل مـجلس الوزراء . وكـريم عـضـو المكتب السـيـاسـي لحزب الاتحـاد الوطني الكردسـتـاني الذي يتزعـمـه الرئيس العـراقي جـلال الطالباني. وهو غير معروف نسبياً خارج الدوائر الكردية.

ووافقت الـجمعية الوطنية على التشكيل الحكومي الذي اقترحه إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء العراقي المكلف.

وسـيـتـولى وزير التـجارة الجـديد قطاعاً يعاني من نقص في الإمدادات ومـزاعم فـسـاد ومنتـجـات دون المعـاييـر مما أضـعـف نظام توزيع الغـذاء . وينفق العـراق مليـارات الدولارات كل عـام على اسـتـيـراد القـمح والأرز والسكر وسلع أخرى.

جمهورية إيران الإسلامية

كلمة سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في مملكة البحرين في الاجتماع الثاني للجنة السياسية البحرينية الإيرانية المشتركة الذي عقد في العاصمة الإيرانية طهران *

بسم الله الرحمن الرحيم

يطيب لي أن أعرب لمعاليكم عن بالغ الشكر وخالص الامتنان على دعوتكم الكريمة لزيارة بلدكم الشقيق لترؤس وفد مملكة البحرين في أعمال الاجتماع الثاني للجنة السياسية البحرينية الإيرانية المشتركة ، وعلى ما لقيناه والوفد المرافقين حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة . ولابد لنا بهذه المناسبة الطيبة أن نستعرض بذاكرتنا بكل اعتزاز الزيارة الميمونة التي قام بها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين للجمهورية الإسلامية الإيرانية من ١٧ حتى ١٨ أغسطس ٢٠٠٤م ، وكذلك الزيارة الكريمة التي شرفنا بها فخامة الرئيس سيد محمد خاتمي لمملكة البحرين من ١٦ حتى ١٧ مايو ٢٠٠٣م . لقد أرسلت هاتان الزيارتان المباركتان مرحلة جديدة من التعاون المثمر وفتحتا آفاقاً رحبة للعمل البناء بين البلدين الجارين المسلمين على كافة الأصعدة وفي مختلف المجالات ، حيث عززتا أواصر الصداقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل ، وعملتا على دعم جسور الثقة بين البلدين ، حيث جاء تبادل توقيع اتفاقية التعاون الأمني خير دليل على ذلك .

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ١/٩/٢٠٠٤م ، العدد ٩٦٥٨ .

ومنذ إنشاء هذه اللجنة في مايو عام ١٩٩٩م توثقت علاقات التعاون بين بلدينا الصديقين ، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات المهمة ومنها اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار واتفاقية التعاون في مجال النقل الجوي .

كما تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم في مختلف مجالات التعاون ومنها التعاون التجاري والمصرفي والسياحي والبيئي والرياضي . وإننا إذ نستعرض هذه الاتفاقيات لنأمل اليوم أن يعمل البلدان على تفعيل هذه الاتفاقيات وتنفيذها بما يخدم مصلحة شعبينا الصديقين .

إن اجتماعنا معكم يا معالي الأخ في هذا اليوم يأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية بالغة الدقة وشديدة التعقيد وتحتاج من جميع دول هذه المنطقة الحيوية من العالم إلى مواصلة التشاور والتنسيق والتعاون فيما بينها حول السبل الكفيلة بوضع تصور مشترك في سبيل العمل من أجل تنمية المنطقة والحفاظ على أمنها واستقرارها . ولابد من أن أشير إلى الاتصال والمراسلات بين القيادتين وإلى الزيارة التي قام بها للمنامة مؤخراً مبعوث فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية سيد محمد خاتمي الذي نقل أثناءها رسالة إلى جلالة ملك مملكة البحرين تتعلق بالتشاور وتبادل وجهات النظر بين البلدين حول تداعيات الأوضاع في المنطقة ومجمل القضايا ذات الاهتمام المشترك .

إن الزيارة المرتقبة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء مملكة البحرين لبلدكم الصديق سوف تكتسب أهمية خاصة في إطار ما تشهده العلاقات بين البلدين الجارين من تطور بناء وتعاون مستمر ، وسوف تدفع هذه الزيارة بإذن الله هذا التعاون إلى آفاق أرحب

سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو في مجال التشاور والتنسيق المشترك حيال القضايا الإقليمية والدولية .

وإنه لمن دواعي سروري أن أشيد هنا بالجهود التي بذلها الإخوة المسئولون في الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الاجتماع الرابع للجنة الاقتصادية البحرينية الإيرانية المشتركة ، الذي عقد في طهران خلال شهر أبريل من العام الجاري ، حيث كان لهذه الجهود الموفقة الأثر الفعال في الوصول إلى نتائج جيدة أسفر عنها الاجتماع من أجل دعم وترسيخ التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين البلدين مع استعداد لجنتينا السياسيتين للعمل على تذليل كافة الصعوبات والمشاكل التي قد تواجه عمل هاتين اللجنتين الاقتصاديتين .

وفي الختام لا يفوتني بهذه المناسبة توجيه وافر الشكر وخالص التقدير لجميع الإخوة الذين قاموا بالإعداد والتنظيم الجيد لعقد هذا الاجتماع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مقابلة صحافية مع معالي البروفيسور محسن كوهكن عضو الهيئة الرئيسية للبرلمان الإيراني حول عدد من القضايا الإيرانية *

س :البروفيسور محسن كوهكن عضو الهيئة الرئيسية للبرلمان الإيراني ، ما سر ذلك الهدوء الذي ألاحظه على الساحة السياسية الداخلية رغم حجم المشكلات التي تواجهها الجمهورية الإسلامية ؟.

ج: الساحة السياسية الداخلية في إيران تتجه نحو مزيد من الاستقرار والهدوء وذلك بسبب بروز مشكلة خارجية مع المجتمع الدولي تتعلق بالملف النووي وهذا كان سبباً في وجود ما يمكن أن نسميه بحالة التعاون والأخوة والصداقة بين البرلمان والحكومة التنفيذية ومختلف مؤسسات المجتمع الإيراني ، فلا خلاف بخصوص هذا الملف، حتى إن تباينت الرؤى في كيفية التعامل مع هذا الملف ، وقد أدى هذا التعاون ونبذ الخلافات إلى الهدوء النسبي وحالة الاستقرار التي تشعر بها ويلاحظ إي وافد إلى البلاد أو متابعة لشأن الجمهورية الإسلامية ، لكن هذا لا يمنع من استمرار مناخ الحرية ، والسلطات الإيرانية الثلاث : القضائية التشريعية والتنفيذية تعمل في جو مستقر كما أن لدينا صحفاً حرة تكتب ما تراه وتنتقد ما تعتقد أنه من السلبيات ومن حقها عمل الناظرات الصحفية والدراسات البحثية التي تتناول كل المشكلات العالقة بالمجتمع وليس هناك أي تحديد أو تحجيم لعملها ولا يوجد عليها من رقيب إلا الأمانة الصحفية والحرص على مصلحة البلاد وأمنها القومي.

س: ذكرت أن الملف النووي كان عامل للشعب الإيراني ، لكن تحت يد تقارير إستخبارية تؤكد استخدام التيارات المحافظ هذا الملف لإلهاء المواطنين

---

* صحيفة الوطن العربي ، بيروت ، الصادرة بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠٤م، ١٤٤٢.

عن مشاكلهم الحياتية والقبض بيد من حديد على مقاليد السلطة لصالح الراديكاليين ؟.

ج: لا أعتقد بصحة هذه التقارير لأنني ألاحظ حالياً أن الحكومة التنفيذية والبرلمان التشريعي الذي يمثل الشعب مواقفهم واحدة تجاه هذا الملف وكل أعضاء السلطتين وأعلنوا اعتراضهم على قرارات مجلس الحكام واعتبروها قرارات بطالة صدرت تحت ضغوط أوروبية أميركية، كما أن كل المسؤولين أكدوا إصرار بلادنا على المضي قدماً في الاستفادة من التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية ولذلك لا نقبل الضغوط ولسنا على استعداد لتحميل الملف أهدافاً سياسية، أما بالنسبة للشق الثاني من سؤالك والخاص باستخدام التيار المحافظ والملف النووي من أجل تثبيت دعائمه الداخلية فهذا أيضاً كلام فيه نظر لأنه بخصوص هذا الملف لا فرق بين إصلاحيين ومحافظين ، فالجميع يتوحد عند طرح أو معالجة قضايا هذا الملف .

س: أرجو بدايةً أن لا يكون النفي المطلق هو الأسلوب الوحيد في الرد على ما أثيره من قضايا ، والتباين يكاد يكون واضحاً في مواقف التيارات السياسية من الملف النووي ، ويظهر ذلك أكثر من الخطاب الإعلامي لكل تيار وكذلك في مواقف نواب البرلمان الذين تعتبرهم ممثلين للشعب فأصوات النواب المحافظين أعلى وتطالب دائماً بالانسحاب من المعاهدة والمضي قدماً في عمليات تخصيب اليورانيوم،هل تعتقد إذن أن ذلك مجرد توزيع أدوار ، وورقة من أوراق الضغط على الوكالة الدولية والمجتمع الدولي ؟.

ج: لدينا في إيران ثلاث قوى سياسية تحكم البلاد بمسؤوليات متعددة، البلد الذي فيه أكثر من إتجاه يكون الاختلاف في الرأي وارداً وإن كان هذا لا يعني اختلافاً في الأهداف بل في الوسائل المؤدية إليها ، لذلك نحن نعتقد أن المواقف المتشددة لبعض نواب المحافظين تجاه الملف النووي بمثابة

توزيع للأدوات السياسية ويشكل دعماً لمواقف الحكومة التنفيذية حينما تتفاوض مع المجتمع الدولي فتلك المواقف المتشددة من أوراق اللعبة مع الدول الغربية ولمواجهة الضغوط الأمريكية .

س: لكن هل يصل الحد إلى توجيه تهديدات للحكومة إذ هي لم تتخذ مواقف معينة تجاه المجتمع الدولي ؟.

ج: هذه نعتبرها تهديدات إيجابية تزيد من قوة الحكومة وتضعفها ، فتباين الآراء وتصعيد بعضها في فترة ما وسيلة من وسائل مجابهة الضغوط الغربية الأميركية ، لكنها في النهاية نتفق على هدف واحد نسعى لتحقيقه .

س: هل صحيح أنكم متمسكون بالتكنولوجيا النووية لاستخدامها فقط في الأغراض السلمية ؟ البعض يشكل في هذا لأن لديكم احتياطياً هائلاً من النفط ؟.

ج: أليس للولايات المتحدة مخزون هائل أيضاً يكفيها لعدة عقود! ولديها مصادر للطاقة البديلة أيضاً ، فلماذا إذن حرصت على الحصول على التقنية النووية ؟ ينبغي إذن أن تبادر أمريكا بالتخلص مما لديها حتى تقنع الآخرين بسلوك الطريق ذاته ، كذلك فالتقنية النووية لا تستخدم فقط في توليد الطاقة بل في علم الطب والهندسة ومجالات أخرى متعددة وهذه لا ينبغي حرمان الجمهورية الإسلامية منها .

مقابلة صحافية مع آية الله العظمى حسين منتظري فقيه الثورة الإسلامية حول «تقييم تجربة الثورة الإسلامية» وقضايا أخرى *

آية الله العظمى حسين منتظري ، فقيه الثورة الإسلامية ، كان فيما مضى بمثابة ولي للعهد لزعامة الثورة الإسلامية التي قامت في ١٩٧٩م، اصطدم مع آية الله روح الله الخميني في عام ١٩٨٨م قبل وقت قصير فقط من وفاة الزعيم الثوري ، وذلك لانتقاده انتهاكات حقوق الإنسان من قبل النظام ، وتم استبدال منتظري على وجه السرعة كخليفة لآية الله الخميني بالمرشد الأعلى الحالي ، آية الله على خامنئي ولكنه بقى في منصبه الديني كآية الله ، متمتعاً بعدد كبير من الأتباع في صفوف المتدينين الإيرانيين وبمسؤولية تفسير أحكام المرشد الأعلى.

ولكن منتظري أغرق في إنتقاداته للنظام في عام ١٩٩٧م، ووضع قيد الإقامة الجبرية في مدينة قم المقدسة ، وكانت جنايته التشكيك في الحكم غير الخاضع للمحاسبة الذي يمارسه المرشد الأعلى ، وجردت وسائل الإعلام المحافظة في إيران منتظري من لقبه الديني كآية الله العظمى واصفة إياه بأنه رجل دين «بسيط» .

ولم تؤد فترة احتجاز طال أمدها أكثر من خمس سنوات إلى إسكات منتظري وهو في الثمانينات من عمره ، بل دائماً ما تؤدي أفكاره المثيرة للجدل

---

* صحيفة الوطن العربي اللبنانية الصادرة بتاريخ ١٠/١٢/٢٠٠٤م، العدد ١٤٤٩.

إلى إثارة مشاكل على الدوام لناشريها ومحرري المطبوعات التي تنشرها مع السلطات ، ونفوذه المتواصل يمكن أن نلاحظه في الاضطرابات التي أثارها بين الفينة والأخرى عبر توجيهه توبيخات لاذعة لآية الله خامنئي، وأعضاء مجلس صيانة الدستور المحافظين الذين يرون أن عملهم هو وقف تقدم اتجاه ليبرالية وحداثة في الحياة السياسية الإيرانية .

وعلى الرغم من تردي وضع منتظري الصحي فإنه ما زال غير متهيب رغم تقدمه في السن والوهن الذي دب في أوصاله (الوطن العربي) إلتقت آية الله العظمى منتظري في مقر إقامته بمدينة قم في أول لقاء علني له مع مطبوعة عربية بعد رفع الإقامة الجبرية عنه ، ورغم أن مساعديه اشترطوا علينا عدم إجهاده وألا تزيد مدة الحوار على نصف ساعة ، إلا أن الوقت جاوزنا ومن العراق إلى الثورة وتداعيات الداخل في إيران جاءت حصيلة اللقاء الذي قارب الساعة ولولا أن ملامح الإجهاد كانت قد بدأت تدب في أوصاله ما تركناه ولا تركنا ولامتد اللقاء ليتنوع في قضايا أخرى .

س: لا يمكن أن نبدأ إلا من العراق ، كيف ترى أسلوب تحرير العراق وحل مشاكله ؟.

ج: إن حل مشاكل العراق إنما يتيسر بالتبادل الفكري بين النخب والإفادة من قوة نفوذ المرجعية الشيعية وبمشاركة كل القوى والطاقات والطوائف وبتشكيل دولة شاملة من خلال انتخابات حرة ، أما أن تعمد بعض القوى المتشددة ، ومع إساءة الإفادة من اسم الإسلام والدين ، إلى ممارسة القتل والاغتيال والأعمى والطائش وتلجأ إلى عمليات الاختطاف فذلك لن يكون دافعاً لتحرير العراق ، وكذلك ما يفعلونه من اتخاذ العتبات الشريفة خنادق لهم فيسببون بذلك هتكا لتلك والدين ، إلى ممارسة القتل والاغتيال والأعمى والطائش وتلجأ إلى عمليات الاختطاف فذلك لن يكون

دافعاً لتحرير العراق ، وكذلك ما يفعلونه من اتخاذ العتبات الشريفة خنادق لهم فيسببون بذلك هتكا لتلك العتبات المقدسة ، إن كل ذلك ليس من الدين في شيء ولا يوجب خروج قوات الاحتلال من البلاد بل يتضرر بمثل هذه الحركات الإسلام والدين والشعب العراقي ، إن من الواجب واللازم الجهاد الدفاعي أمام المحتلين بعد إعداد الإمكانيات والوسائل اللازمة ، إلا ان الجهاد ليس باختطاف الأفراد الأبرياء واغتيالهم .

وأضرب لذلك مثلاً بما حدث لامرأتين من اتباع إيطاليا كانت قد دخلتا العراق للخدمات الإنسانية ، إن لم تكن التبشيرية ، واختطفتا واقتلتا احتجاجاً على حضور القوات الأجنبية ، في حين لو كان هناك احتجاج على الاحتلال فالمسؤولية على الدول لا أتباعها ، فالقرآن الكريم يقول (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وهذه الآية من الآيات المحكمات في القرآن الكريم ولا تتحمل أي توجيه أو تأويل .

س: لكن المقاومة لا شك تفيد في إشعار قوات الاحتلال أن بقاءها في العراق مستحيل ؟.

ج : نعم ، ولكن أي شكل من أشكال المقاومة ، إن ذلك ممكن أيضاً بالأساليب العقلانية وعلى القوات الأجنبية أن تعلم أن بقاءهم الطويل في العراق ليس من صالحهم وعليهم أن يتركوا البلد بأسرع ما يكون ذلك أن البقاء الطويل يضر بهم مئة بالمئة .

س: بالنسبة للوضع الداخلي في إيران ، هل ما زالت الثورة الإسلامية باقية ؟.

ج: ظاهرياً ، ما زالت باقية ، لكن السؤال هل حققت مطالب الشعب ؟ في رأيي أنهم لم يحققوا ما وعدوا به الجماهير ، وحتى هذه الشعارات

الإصلاحية التي رفعها السيد خاتمي خلال فترة توليه المسؤولية لم يستطيعوا أن يحققوا منها شيئاً رغم أنها ليست بجديدة على المجتمع الإيراني وسبق أن رفعها أيضاً منفذوا الثورة الإسلامية من لحظة قيام الثورة ، والحريات العامة التي هي حق مكتسب للجميع لم يتحقق منها شيء حتى اليوم ولذلك نجد الشعب الإيراني قد صار محبطاً بعد أن خيبت كل آماله السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

س: كانت لكم العديد من الملاحظات على ممارسات المسؤولين منذ أيام الثورة الأولى ولذلك كان قرار تحديد إقامتكم الجبرية ، هل ما زلتم على موقفكم ، البعض يسجل ذلك بأنه دليل على معارضتكم الثورة الإسلامية وعدم تأييدها ؟.

ج: نعم ما زلت على موقفي فالمشكلة في رأيي عدم الوفاء بالوعود ولذلك كنت دائماً ما أتساءل من لحظة انتصار الثورة عن الذي يمنع من تحقيق مطالب الجماهير ، لقد كان ذلك أحد أهم أسباب قيام الثورة الإسلامية ، بل لقد كنت واحد من هؤلاء الذين بدءوا مع الثورة في الأيام الأولى لكني اختلفت معهم عندما انحرف التنفيذ ، اختلفت معهم من لحظة دخول أول سجين سياسي المعتقل وكنت دائماً ما أسألهم ما دمنا قلنا أنها ثورة إسلامية فما حاجتنا إلى استخدام أساليب القمع ؟! هل كان يوجد أيام الرسول صلى الله عليه وسلم أو أحد من الصحابة سجناء رأي سياسي ! إن التاريخ يذكر لنا أن شخصاً أسمه عبد الله بن كوادر إنتقد علي بن أبي طالب علناً لكنه لم يدفع به إلى المعتقل ، فلماذا إذن نتجرأ اليوم على من يخالفنا في الرأي ونرمي به في ظلمات السجون ، إذا كنا ندعي أننا نسير على خطى أسلافنا فلنفعل ما كانوا يفعلون ولا ننتقي منه ما يعجبنا ويأتي ليدعم مصالحنا الشخصية ونترك ما فيه الصالح العام الذي هو من جوهر

الإسلام ، إن أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب يقول في نهج البلاغة خطبة ٢١٦ (شوروا علي وقولوا لي قول الحق ، وأنا لست أعلى من الحق ولست أكبر من أن أخطئ إلا أن يكفيني الله ، إن المشورة إذن واجبة على حكام المسلمين والخطأ وراد في أفعالهم إلا أن يكفيهم الله) ، ونحن أهل الشيعة نعتبر علي من المعصومين ونقرأ هذا الذي قاله ونزعم أننا بشر ولسنا من المعصومين ، ثم نفعل ما كان (سيدنا) علي يتبرأ من فعله ، هذا هو اعتراضي الرئيسي على قادة الثورة الإسلامية فهم ليسوا آلهة وليسوا من المعصومين ، فلماذا يتجرأون على دين الله الذي أمرهم بالشورى ؟!.

س: هل هذه الاعتراضات تتعلق بالشق التنفيذي من الثورة !، أم بجانبها الروحي وما يتعلق بالولي الفقيه أو قائد الثورة والمرشد كما يطلق عليه أيضاً ؟!.

ج: إحتجاجي موجه ضد أصحاب القرار النهائي في إيران ، وهؤلاء عادة ما يكونوا في أعلى سلم السلطة ، والولي الفقيه يعتبر نفسه فوق القانون مع أن الدستور الإيراني الذي وضعته الثورة الإسلامية ينص على أن المرشد مثله مثل أي مواطن عادي ولا يكفل له أي الدستور حقوقاً مميزة فلماذا يرفض أن يسأل عما يفعل ، ألا يجب أن يخضع كل الشعب الإيراني للقانون ! فلماذا يعتبر خامنئي نفسه فوق القانون ! ، إن آية الله خامنئي قد تجاوز صلاحياته وعليه أن يخضع نفسه لانتخابات شعبية ، وأن يقيد من صلاحياته ، وأن يكون خاضعاً للمحاسبة ومفتحاً للنقد العام لأعماله ، إن الله العلي القدير منح جميع المؤمنين سلطة القيادة الدينية لكن هذه السلطة ليست مطلقة إنها محدودة ، وفي اعتقادي أن المؤسسة الدينية الحاكمة في البلاد حالياً أكثر من ديكتاتورية ولا فرق هذه الأيام بين رجال الدين الحاكمين وزمن الشاه .

س: هل يعني ذلك أن أحد مبادئ الثورة الإسلامية قد إنتقى ؟.

ج: إنهم لا يسيرون على مبادئ الإسلام ، لقد صارت الثورة عنيفة ، إنهم يستخدمون العنف والقسوة رغم أن الإسلام دين الرحمة والله سبحانه وتعالى يستفتح كل سور القرآن ، باستثناء سورة التوبة ، بآية باسم الله الرحمن الرحيم وليس باسم الله المنتقم الجبار ، ١١٣ سورة تبدأ بالرحمة وليس بالقوة والانتقام والعنف ، والله يقول لرسوله محمد صلى الله عليه وسلم (وما أرسلناك إلى رحمة للعالمين) ، ويقول أيضاً (فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم وشاورهم في الأمر) ، والثورة قامت لتعامل الناس بالحسنى وتقضي على التمييز والعنف السائد بالمجتمع فإذا بها تقع في أخطاء السابقين ذاتها وإذا إنني من مؤسسي الثورة إلى أنه منذ سبع سنوات إنتقدت فقط الممارسات التي تتم فما كان منهم إلا أن أجبروني على الإقامة الجبرية في هذا المنزل لمدة خمس سنوات ، بل لقد قيدت في حركتي في هذه الغرفة فقط ولم يسمحوا لي بالخروج منها إطلاقاً ، فهل هذا معقول أو حتى مقبول ؟! .إنني لست ضد مبدأ إشراف رجال الدين على الحكم لضمان أن يظل التشريع وسياسة الحكومة متوافقين مع المبادئ الإسلامية، لكني أعارض بشدة تدخل رجال الدين في شؤون الحكومة ، كما أنني طالب بتعديل دستور الجمهورية الإسلامية ، الذي شاركت في وضعه ، ليمنح رئيس الجمهورية مزيداً من الصلاحيات ويعطيه حق السيطرة على القوات العسكرية والأمنية.

س: يبدو أن العنف لم يكن فقط ممارسة داخلية ، لكنه أيضاً كان شعاراً للثورة التي أخذ قادتها على عاتقهم مسؤولية تصدير الثورة إلى خارج إيران حتى ولو كان ذلك عن طريق العنف ؟.

ج: هؤلاء الذين تحدثوا عن تصدير الثورة الإيرانية لو كانوا يعملون بإخلاص وكان علمهم مميزاً لأصبح ذلك عملاً على انتشارها وتصديرها دون حاجة لاستخدام العنف الذي نرفض اللجوء إليه حتى ولو كان بهدف نشر أفكارنا ومعتقداتنا .

س: هل ترفض أيضاً الارتباط الذي نشأ بين إيران الثورة وبعض الجماعات الإسلامية خارج إيران بدعوى مساندتهم على الانقلاب على حكوماتهم وإقامة الدولة الإسلامية ؟.

ج: لا علم لي بهذه الاتصالات التي إن حدثت تكون من الأخطاء الكبيرة التي وقع فيها المسؤولون عنها ، فنحن ضد العنف أياً كان الهدف من ورائه وتاريخياً هناك في عصور الإسلام الأولى ، خاصة في التاريخ الشيعي الكثير من المواقف التي ترفض استخدام العنف حتى ولو كان الهدف منه إنهاء ناشئة ، فالإسلام كما قال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم قيد الفتك، ولا يفتك المؤمن ، بمعنى أن الإسلام ضد الإرهاب فكيف بنا نشجعه ! إن الدين والسياسة معاً يدفعنا لعدم ممارسة هذا العنف والقرآن الذي نقول إننا نحكم به يذكر في واحدة من آياته أنه (لا إكراه في الدين) والسياسة باستخدام الإرهاب لا تصل إلى هدفها بل تصل عندما تكون عاقلة وحكيمة ومدروسة ، ولو كانت الثورة الإيرانية في أيد حكيمة وأناس عقلاء ولو لم يسلطوا على بلادنا العراق في حرب طويلة ومنهكة لتم تصدير ثورتنا الإسلامية إلى بلاد كثيرة دون الحاجة للجوء إلى العنف .

س: يعتبرك المراقبون السياسيون فقيه الثورة الإسلامية ، لماذا أطلقتم أسم الجمهورية إسلامية على بلادكم رغم أن الأولى تعني الحكم للشعب ، بينما كلمة الإسلامية تعني أن الحكم لله ؟.

ج: حينما نقول جمهورية فهي تعني مطالب الشعب ، أما الإسلامية فتعني أن الحكم في هذه المطالب سيكون بالإسلام ، لذلك لا يوجد تناقض بين الكلمتين فالجمهورية قامت على أساس الإسلام وغالبية الشعب الإيراني من المسلمين ، ونحن نؤمن بأن الإسلام لا يختص بالمسائل التعبدية فقط ، بل يتسع ليشمل كل شؤون الحياة من مسائل اقتصادية وعلاقات اجتماعية وأمور سياسية وغير ذلك مما يتعلق بمناحي الحياة المختلفة .

س: يقال أن الثورة الإسلامية لم تحدث تغييراً هيكلياً في بنيان المجتمع بدليل انقلاب شباب اليوم على بعض شعارات وأفكار الثورة ؟.

ج : وهذا يرجع أيضاً إلى سوء الإدارة من جانبنا ، ليس العيب في الأفكار والمعتقدات بل في إدارتها وتطبيقها وعلاقتها مع الواقع الإيراني، العيب فيهم هم المسؤولون عن إدارة الثورة بعد قيامها والتفاف الشعب حول أهدافه .

س: ما رأيك في الصراع الدائر حالياً بين المحافظين والإصلاحيين، وهل ترى فرقاً بين الفصلين ؟.

ج: لا أرى فرقاً يستدعي الاختلاف لكنه مجرد تباين في (السلائق) .

س: منذ أيام هاجمت إحدى المجموعات المسلحة المتشددة أستاذا جامعياً كان يحاضر في إحدى جلسات مدينة قم ، أشبعته ضربات وتركته بين الحياة والموت بأحد الشوارع في وقت متأخر من الليل ، كانت حجتهم أنه من المنتقدين للثورة والنظام ! ما تعليقك على تلك الحادثة التي تتكرر بشكل ملحوظ ؟.

ج: من المؤسف أن حركات جماعات الضغط والإرهاب المخالفة للقانون ، ضد النخب والعلماء ما زالت مستمرة ، فقبل عدة أسابيع هاجمت فرقة ،

أطلقت على نفسها اسم حزب الله ، جلسة محاضرة علمية لدكتور عبد الكريم سروش الذي هو عالم متعبد ، ففرقت الجمع واعتدت عليه بالضرب والسب ! فمن الذي أجاز لهؤلاء القيام بهذا العمل غير المبرر وما هو دليلهم الشرعي على ذلك ! ، إن ما حدث من الأعمال اللامنطقية ! ، فهذا مجلس علمي خاص فلماذا تهاجمه هذه المجموعات المعروفة للدولة وقوى الأمن لا يواجهونهم ! إن فلسفة وجود الدولة والقوات هي المحافظة على الأمن والسلام في المجتمع ، والتأمين على أمن النخب في رأس تلك التكاليف ، وإذا لم تحاول الدولة والقوى الأمنية مواجهة عناصر الشغب فذلك علامة ضعفهم على مكانة الدولة وكرامتها.

س: وهل هذه الأوضاع جديدة على الجمهورية الإسلامية ؟.

ج: إن هذه الأوضاع كانت في النظام السابق أيضاً ، فكلما كانوا يحتاجون شيئاً في الساحة السياسية أو على الصعيد الاجتماعي كانوا يدفعون إلى الساحة عناصر الشغب السفلة لضرب الناس وسبهم وشتمهم.

س: هل تعتقد أن الثورة الإسلامية في حاجة إلى ثورة حتى تعود إلى أهدافها ؟.

ج: بلا شك لقد انحرفت الثورة الإسلامية عن مبادئها ، لكنها ليست في حاجة إلى ثورة بالمفهوم المتعارف عليه ، لكنها تحتاج إلى تغييرات ضرورية حتى تعود إلى أصولها وأهدافها .

مقابلة صحافية مع آية الله العظمى علي السيستاني حول عديد من القضايا السياسية المحلية والدولية *

س: أصبحت قضية الحكم الذاتي لمحافظات الجنوب الشيعية قضية الساعة إقليمياً ودولياً وتسائل المراقبون السياسيون عن سر تغير موقف المراجعة الشيعية العليا وآية الله السيستاني من القضايا السياسية المحلية وماذا تفعل جمهورية إيران الإسلامية في العراق ؟ ولماذا هذا الإصرار الأمريكي - الإيراني - الشيعي - العراقي على إجراء الانتخابات في نهاية شهر يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٥م رغم ما تشهده البلاد من توترات أمنية ؟

ج: في السطور التالية محاولة لوضع النقاط على الحروف وفهم ما يحدث في هذا البلد المحتل الذي تسعى قوى خارجية لتدميره باستخدام التباين المذهبي والتعدّد العرقي بين سكانه على خلفية أن التمسك بتنظيم انتخابات سياسية وسط التدهور الأمني الذي تشهده البلاد سوف يدفع إلى لبننه الصراع بين طوائفه المختلفة .

يبلور آية الله العظمى على السيستاني موقف الفصيل الأكبر من شيعة العراق حين يعلن تمسكه بتنظيم الانتخابات نهاية يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٥م رغم أنه في بداية الاحتلال كان رافضاً لذلك ، لكنه بمجرد أن تغير الموقف الإيراني من هذه العملية السياسية تحول عن آرائه وصار مؤيداً لنهج

---

* مجلة الوطن العربي ، الصادرة بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٤م،العدد ١٤٥٠ .

الجمهورية الإسلامية ، وقد بدأ تدخل الإيرانيين على الخط من خلال الرموز التي يحركونها من وراء الستار ومن خلال علاقات نسجت خلال سنوات طويلة ، وأخرى نسجت خلال الشهور الماضية بعد سقوط النظام ، حيث دخل من إيران من القادرين على إدارة اللعبة السياسية في العراق المحتل .

كانت الأخبار المؤكده منذ سقوط صدام تشير إلى تسلل المئات من عناصر المخابرات الإيرانية وما يسمى بجيش قدس للأراضي العراقية وليس سراً تاريخ وواقع علاقات العشرات من رجال الدين الشيعة بإيران وكذلك علاقات بعد الأحزاب السياسية المعروفة أو على الأقل لفيف من قادتها ، أما السيستاني فقد ناور ببراعة ودهاء في المرحلة الأولى بعد سقوط نظام صدام حسين وتلخص موقفه من عدم زج رجال الدين في السياسة ومسائل الحكم ، غير أن السيستاني الذي يعمل إبنه في إيران مع المخابرات الإيرانية ، أصبح اليوم يتدخل في الصغيرة والكبيرة من مسائل العراق والعراقيين ويحرض لغرض أن يفرض مع الأحزاب السياسية الشيعية نظاماً دينياً يشابه النظام الإيراني ، ويتفق المراقبون السياسيون على أن المناورات والتحركات التي تحدث في العراق حالياً عليها بصمات إيران التي لها نفوذ كبير داخل المجلس الأعلى وحوزة السيستاني بل وفي صوف أعوان مقتدى الصدر الذي يدعو لمراجعة الإيراني الحائري المستقر في بلده ، والذي صدرت عنه فتاوي للعبث بالأمن العراقي وتجاهل سيادة القانون .

ويثير السجال الدائر حالياً حول الدعوة لإجراء الانتخابات وتشكيل المجلس التأسيسي المرتقب الكثير من لمخاوف بشأن احتمالات تكرار تجربة الحكم الديني على الطريقة الإيرانية ، وعلى الرغم من أن رغبة إيران في

تصدير الثورة في خبث بعد فترة من ثورة الخميني التي قامت قبل حوالي ربع قرن ، إلا أن إيران تبقى دولة أيديولوجية وستستمر محاولتها لنشر تلك العقيدة وسوف تستخدم مختلف الوسائل لدعم هذا الانتشار .

ومن وجهة نظر عرفات حسين الكاتب الباكستاني الذي يكتب عموداً صحفياً في كل من صحيفتي **daily Timesh Dawn** الباكستانيين فإنه قبل أن يغير حدث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) وعواقبه توازن القوى الإقليمي كانت إيران في وضع يتيح لها أن تمد نفوذها أبعد من حدودها الجغرافية ، وقد سلحت ومولت الشيعة في مقاومتهم لحركة طالبان السنية في أفغانستان ، وكانت تقدم منحاً دراسية للمسلمين الشيعة في آسيا الوسطى لدراسة الشريعة في المدارس الإيرانية، كما أنها ساعدت الجماعات الشيعية المسلحة في باكستان .

غير أن غزو العراق مثل فرصاً لإيران إلى جانب ما مثل من مخاطر ، فلأول مرة منذ قيام العراق بعد الحرب العالمية الأولى ، تجد غالبية السكان الشيعة نفسها في وضع يمكنها من الإمساك بالسلطة ، وأدركت إيران أنها إذا ما لعبت هذه الورقة على النحو المناسب فإن بمقدورها أن تمارس نفوذاً هائلاً في بغداد بعد أن يغادرها الأميركيون ، ويمثل العراق بالنسبة للسياسة الإيرانية عدة معطيات مهمة .

– فهو بوابة مهمة لتحقيق الحلم الفارسي بإقامة إمبراطورية شيعية في العالم الاسلامي ، هذا الهدف الذي يمثل حلم إيران الشيعية منذ حدوث ما يعرف بثورة الآيات .

– كما أن مخزن نفطي هام يضاف للثروة النفطية الإيرانية لتصبح الحصيلة ثروة هائلة في أيدي الإيرانيين ، حيث يبلغ احتياطي نفط العراق

ما يقارب ١١٢,٥ مليار برميل ، ويتوقع أن يوجد خزين آخر يقدر بـ ٢٥٠ مليار برميل غير مكتشف ، ويقول رعد القادري المتخصص في الشؤون العراقية في مؤسسة (بتروليوم فاينانس) : إن النفط العراق كنز القرن الحادي والعشرين ، وهو لا يعني بطبيعة الحال إنتاج العراق حالياً من النفط الخام ، وقد أصبح دون ٤ من مبيعات السوق العالمية ، إنما يعني الاحتياطي النفطي العراقي الذي يحتل المرتبة الثانية ، ويمثل حوالي ١٢ من الاحتياطي العالمي المعروف ، وتنتج إيران حالياً ما يزيد قليلاً على أربع ملايين برميل يومياً في حين بدأ إنتاجها يتناقص سنوياً بمعدل ٢٥٠ ألفاً إلى ٣٠٠ ألف برميل ، وهي تحتل المركز الثالث في احتياطي النفط (بليون برميل) ويتراوح الإنتاج الإيراني ما بين ٣,٥ و٤ ملايين برميل يومياً .

– ويعتبر العراق عمقاً استراتيجياً طبيعياً لإيران ، وخط دفاع أول ضد اجتياحها أو احتوائها ومحاولة تغيير نظامها ، وعلى مدى التاريخ كان العراق الباب الرئيسي للحملات العسكرية التي اجتاحت إيران « بلاد فارس» ، وزاد من خطورة هذه الجبهة حديثاً أن الثورة النفطية الإيرانية بمجملها ترتكز على الحدود العراقية الغربية والجنوبية .

– كما يمثل التواجد الإيراني في العراق ورقة سياسية في سوق المساومات على الساحة الدولية ، فإيران لها مشروعها النووي الطموح ، ولها مشروعها الإمبراطوري ، ولن تتخلى عنهما بسهولة ، ولذلك تسعى بكل قوة لامتلاك أوراق على الساحة الدولية تقايض بها استمرارها في هذين المشروعين .

ولتحقيق هذه الأهداف تحركت القيادات الإيرانية على محورين ، الأول يتمثل في احتواء شيعة العراق ، والثاني في كيفية التعامل مع الولايات المتحدة ، وبالنسبة لكيفية احتواء شيعة العراق فقد انطلق النشاط الإيراني

على الساحة الشيعية في العراق في عدة مسارات في مقدمتها احتواء القيادات والتيارات الشيعية المتنافسة ومن أهمها مرجعية على السيستاني، وتيار الصدر الذي يقوده مقتدى الصدر ، وجماعة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بزعامة آل الحكيم ، وبدرجة أقل حزب الدعوة بفروعه المختلفة ، وهناك تيار آخر مدعوم من إيران يعمل بصمت داخل مدن الجنوب وبعيداً عن الضجة الإعلامية وهو تيار المرجع «المدرسي » الذي يقود ما يعرف بمنظمة العمل الإسلامي .

ولا شك أن السياسة الإيرانية في العموم تقوم على احتواء التيارات الشيعية كلها ، والتعامل مع كل فصيل وشخصية قيادية تبرز على الساحة لحصد أي نجاح يحققه أي طرف شيعي ، ويبقى ، ويبقى التعامل مع هذا الفصيل أو ذاك مرتبطاً إلى حد بعيد بالتداخلات المختلفة داخل الساحة الإيرانية والخلافات بين المحافظين والاصلاحيين ، وبقدرة هذا الفصيل على تحقيق الهدف الشيعي بهيمنتهم على أوضاع العراق .

ولعل موقف إيران من مقتدى الصدر وحركته يوضح جانباً من طبيعة الدور الذي تقوم به إيران في احتواء الشيعة العراقيين ، فهناك تيارات داخل القيادة الإيرانية الأول يقوده الزعيم الإيراني علي خامنئي ويدعمه الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني ويدعم هذا التيار الزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر ، ويقود التيار الثاني الرئيس محمد خاتمي والاصلاحيون الذين يرفضون التعامل والتعاون مع مقتدى الصدر ، إلى حد أن خاتمي رفض استقباله لدى زيارته إلى ظهران ويفضل هذا التيار دعم المرجع علي السيستاني والقيادات والقوى العراقية المؤيدة للتعاون السلمي مع الأميركيين والبريطانيين على أساس أن ذلك يشكل أفضل ضمانة لحصول الشيعة العراقيين على مطالبهم وعلى حصة كبيرة في تركيبة الحكم الجديدة .

وقد حسم الوالي الفقيه آية الله خامنئي الأمر عبر مسارين اثنين في تعامله مع المسألة العراقية ، أولها يتلخص في دعم الزعيم الشيعي المثير للقلاقل مقتدى الصدر وجيش المهدي التابع له إلى القيام بتمرد مسلح من حين لآخر ضد المحتلين الأميركيين وذلك بغية وضع العراق في حالة لا تمكن من السيطرة عليه مما يضطر الأميركيين إلى خروج مبكر ، وثانيهما تشجيع آية الله السيستاني ، رجل الدين العراقي الذي يحظى باحترام كبير يقوى سلطته لدى الطائفة الشيعية .

وتقوم هذه السياسة على توقع أن تكون للشيعة الأغلبية التي تفرض ذاتها في أية انتخابات عراقية ، فإذا ما برز في رماد الحرب عراق يحكمه الشيعة يمكن لنا أن نتوقع تعاوناً عراقياً وثيقاً مع إيران ، فعلى الرغم من أن أقدمية آيات الله العراقيين وعلوهم في المرتبة قد تعطي العراق استقلالية معتبرة، إلا أن البلدين سيقيمان فيما بينهما تشاوراً وثيقاً حول عدد كبير من المسائل تبدأ من أسعار النفط ولا تنتهي عند تنسيق المواقف الديبلوماسية .

ووفقاً لرؤية عرفان حسين، المحلل الباكستاني المهتم بشؤون الشرق الأوسط، فإن إيران قد تخاطر إذا ما أفرطت في تدخلها بالعراق ، لكن إذا ما انتظرت بصبر فإن الوقائع الديموغرافية المجردة في العراق لابد أن تضمن لها الكلمة الأولى ، إلى جانب ما يترتب على وجود حكم شيعي في العراق من نتائج استراتيجية واقتصادية ، أما إذا واصلت الضغط على الأميركيين من خلال إثارة القلاقل في العراق ، في الوقت الذي تتحدى فيه الرأي العالمي بامتلاك أسلحة نووية ، فإنها ستعرض للخطر كل مكاسبها بنوع من المقامرة .

مقابلة صحافية مع معالي السيد محسن رضائي أمين سر مجلس تشخيص مصلحة النظام حول استعداده للانتخابات الرئاسية المقبلة في الجمهورية الإيرانية وقضايا أخرى *

س : ما موقفك – في برنامجك للانتخابات الرئاسية – تجاه الولايات المتحدة ؟

ج : هذه من القضايا الدقيقة التي يجب أن نعالجها في الفترة القصيرة قبيل الانتخابات الرئاسية ، سأطرح خطابي الانتخابي في هذا المجال ، لكن الشيء الذي يمكن قوله حالياً أنه أولا سياسة إيران القائمة على إزالة التوتر من جانب واحد لم تعط ثمارها ، لأن الأميركيين وعلى نحو جشع ، يأخذون منّا الامتيازات ولا يعطوننا شيئا ، والملف النووي شاهد على ذلك ، فقد تعاونا معهم في كل ما يريدونه ، وقدمنا إليهم معلومات في غاية السرية ، حتى أننا أبلغناهم أن وزارة الاستخبارات اعتقلت هذا وذاك من الجواسيس . وقد طلبوا منا إجراء تفتيش في أمكنة معينة وقاموا بذلك أينما أرادوا ، كذلك طلبوا عبر إعلان منا شيئا غير الالتحاق باتفاقية ٢+٩٣ ، وقد قبلنا ذلك وأبرمت الحكومة الاتفاقية التي هي الآن في طريقها إلى البرلمان . لكن ماذا حدث من الجانب الأخر ؟ لم يحدث أي شيئا ولم يتم إغلاق الملف النووي الإيراني ، فحديث بعض أصدقائنا الذين يقولون أن الملف قد تم إغلاقه صحيحا ، والأمر متروك إلى أن ينهي محمد البرادعي تقاريره إلى مجلس

---

* جريدة القبس الكويتية بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠٠٤م ، العدد ١١٣٢٨ .

المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويقدم تقاريره إلى الجمعية العامة للوكالة التي تنعقد سنوياً . أنهم في الوكالة يقولون أنه لا تزال هناك قضايا باقية لدى إيران وتقديم التقارير إلى مجلس المحافظين يعني أن الملف لم يتم إغلاقه بعد . والقضية الأخرى ، أنه لم يتم تحديد موعد لإعادة عملية تخصيب اليورانيوم، لا أريد أن أقول أننا فشلنا ، لكن حتى الآن لم ننجح . فعليه أن هذه السياسة الخارجية غير ناجحة ،ولم توصلنا إلى أي نتيجة وعلينا أن نتحاور معهم صراحة .

س : مع الولايات المتحدة ؟

ج : سنصل إلى موضوع الولايات المتحدة ، يجب أن تكون لدينا دبلوماسية قوية ولا ندخل في المغامرات . المطلوب هو حوار ودبلوماسية بناءان ، أي أن تكون لهما مردود لنا . لكن ، أن يطلقوا بالونات سياسية ليثيروا الخوف فينا لأخذ الامتيازات ، فهذا يعني الحرب ، دون القصف بالنيران . فلا معنى لهذا النهج يجب أن يكون التعاون متبادلاً . فماذا يعني إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن ؟ إذا هم يريدون التعاون معنا لا يجب أن يستخدموا هذه الأدبيات . أما السياسة الأخرى القائمة على تحدي الولايات المتحدة والقيام بمغامرات ، فهي أيضاً لن تؤدي إلى نتيجة وليست مفيدة لنا. فنحن لم ولن نبحث عن هذه السياسة ، وهذا لا ينم عن خوف بل لأننا نراها سياسة خاطئة وغير صائبة .

س : إذن تقترحون سياسة خارجية حازمة ومرنة معاً ؟

ج : أننا نعيش في عالم مليء بالفرص والتهديدات ، وعلى سياستنا الخارجية أن تهتم بالاثنين، أي أن تستغل الفرص وتتجنب التهديدات .

هذه هي سياستي في المستقبل ، علنا نستفيد من هذه الإمكانات

لإبعاد الولايات المتحدة عن طريقنا . وسأشرح أساليبها مستقبلاً ، فلدي تصورات في هذا المجال واعتقد أنها ستكون مفيدة . و أتصور أن الأميركيين سيحسبون لنا حساباً جدياً ، حيث أنهم إذا شعروا بضرورة التعامل مع أشخاص مثلنا ، سيتحركون بمنطق أكبر قياساً لما هم عليه حالياً ، نحن لا نمزح مع أحد ، فلن نراعيه . فإذا أردنا التعاون فسنتعاون وإذا لم يتعاون معنا أحد حتى لو لله أنطبقت لله الأرض على السماء .

س : ما سياستكم تجاه الدول العربية في الخليج ؟

ج : أنني أخطط لسوقين مشتركين : السوق المشتركة لمنطقة الخليج وتشمل إيران والكويت وجميع الدول الواقعة في جنوب الخليج ، فهذه سوق مشتركة ثروتها حالياً ١٥٠ مليار دولار سنسعى لتفعيلها .

والثاني السوق المشتركة لمنطقة الشرق الأوسط حيث تضمنا نحن والعراق والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان وفلسطين ، وتشمل نحو ١٠٠ مليار دولار ,وسنحد من الزيارات الشكلية غير النافعة حيث أن السلع تدخل بلادنا بشكل رئيسي من دول الخليج وهي تجيء من بلدان أخرى . وسنعمل على تغيير هذا النظام ،وصولاً إلى تعاون اقتصادي جدي مع الدول المجاورة واستخدام طاقات هذا السوق لمصلحتنا ولمصلحتهم .

س : هذا في المجال الاقتصادي ، ماذا تفعل في المجال السياسي لإزالة التوتر وما شابه ذلك ؟

ج : يمكن حلحلة هذه الأمور . أساساً أن مشكلتنا مع أصدقائنا العرب التي لم تحل حتى الآن هي أننا لم نعمل سوياً في المجال الاقتصادي . فإذا استطعنا أن نحل قضايانا الاقتصادية ستزول التوترات وتحل جميع الأمور .

س : ما هي أولويات برنامجكم للسياسة الخارجية ، هل هي منطقة الخليج، أم آسيا الوسطى ، أم الدول الإسلامية ، أم الدول الأوروبية ؟

ج : أن أولى هذه الأولويات هي جنوب غرب آسيا والتي تشمل ٤-٥ مناطق في وثيقتي الانتخابية ، حيث لأول مرة نحن نعرف بهذا المصطلح . فالأميركيون يصفونها بالشرق الأوسط الكبير ونحن نصفها بجنوب غرب آسيا .

تقع هذه المنطقة بين الهند والصين وروسيا وأوروبا وتضم نحو ٥٠٠ مليون نسمة حيث تقع إيران في قلب هذه المنطقة . جنوب غرب آسيا يضم مناطق آسيا الوسطى أولاً والقوقاز ثانياً ، وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا والشرق الأوسط الصغير ثالثاً، هذا ورابعاً منطقة الخليج وخامساً أفغانستان وباكستان. فهناك أسباب عديدة لأعطاء الأولوية لمنطقة جنوب إرب آسيا منها أسباب اقتصادية وتجارية . كما ذكرنا ، والأخر هو الأمن الوطني وتأثيرنا على السياسة الدولية . فإذا لم نستطيع الوصول إلى وحدة سياسية جدية مع دول المنطقة فلن نستطيع أن نهدر وقتنا وطاقتنا فقط في الدول الأوروبية والأميركية والصين والأمكنة الأخرى لنحقق رؤى عبثية .

س : هناك قضايا ومطالب شعبية لم تكن مطروحة خلال ولاية الرئيس خاتمي الأولى لكنها مطروحة حالياً ، هل تتصورون أنكم تستطيعون أن تلبوا هذه الأمور ؟

ج : لاشك أن الأمر صعب جداً . لكن الجرأة التي كسبتها للولوج إلى ساحة الانتخابات الرئاسية تنم عن استعدادي الشخصي والنفسي فخلال

الأعوام الـ ١٥ الماضية توقعت مثل هذه الحالة وكنت أراقب الأمور وأعد نفسي لمواجهتها ، وإلا لما تقدمت إلى الترشيح ، فالظروف ستكون أصعب . فخلال الأعوام الـ ١٥ الماضية كنت أتوقع أن نواجه ضعفاً في الإدارة والاقتصاد ،فعليه وبعد انتهاء الخرب العراقية – الإيرانية درست فرع الاقتصاد في الجامعة حتى مرحلة الدكتوراه . وأنا مستعد حالياً لخوض غمار المعركة الاقتصادية فيا لبلاد . سأخصص وقتاً لمتابعة متغيرين اقتصاديين هما نسبة الربح المصرفي والتضخم وسأسعى لخفضهما .

والمشكلة الثانية ، الإدارة في البلاد وإشكالاتها وعيوبها ، وأعرف العديد من الذين يمكن الاستفادة من وجودهم ، بعضهم يتواجد حالياً في الحكومة والبعض الأخرى خارجها . إلى ذلك ، حاولت أن أكون شخصية وطنية ولم أدخل في المعارك الفئوية ، فعليه أتصور أنني أستطيع أكثر من الآخرين أن أجند الناس والأجنحة السياسية إلى جانبي ، حيث أن الثقة المتبادلة بيني وبين النظام الحاكم تساعدني أيضاً لخوض المعركة الانتخابية بجرأة أكثر .

س : ما تقييمك للأعوام الثمانية التي قضاها الرئيس خاتمي في منصب رئاسة الجمهورية ؟

ج : كان ناجحاً في ولايته الأولى ، وبعدها لو استمع إلى اقتراحي ولم يخض الانتخابات لولايته الثانية لتم تثبيت ذلك النجاح ، فلم يكن لدى خاتمي إلا التعبير عن مجموعة من النظريات وفتح الأجواء السياسية، وقد حصل ذلك في ولايته الأولى ، ولم يتوجب عليه أن يتقدم لولاة ثانية. حيث لو لم تكن هذه الولاية الثانية لكان له دور مؤثر في المجتمع الإيراني.

س : كيف تكسب ثقة الناس وهم يتذكرون هروب نجلك إلى خارج إيران قبل سنوات ؟ وما الضمان لتطبيق هذا الكلام الجميل ؟

ج : أنا أدرك أن كسب ثقة الناس أصبح صعباً جداً . يمكن أن يقولوا أنني أيضاً كنت في السلطة ، فماذا فعلت حتى الآن ؟ صحيح أنني كنت في السلطة ، لكنني لم أكن في أي من السلطات الثلاث لا في البرلمان ولا في الحكومة ولا السلطة القضائية .

س : لديك منافسون من التيارين الإصلاحي والمحافظ وأنت كمرشح مستقل من التيار المحافظ يجب أن تنافس هذين التيارين الذين يتمتعان بدعم فصائل وأحزاب سياسية لديها إمكانات حكومية ومالية ودينية هائلة ، فكيف ترى وضعك التنافسي في هذه الأجواء ؟ ومن هو الذي يساندك فيها؟

ج : لم يتضح حتى الآن من هم الذين سيدعمونني لكن اعتمادي بعد الله هو على الناس وسأستفيد من طاقتهم . فلا أرى ضرورة لأن يتلوث الإنسان في الساحة الانتخابية لأن أحد شعاراتي قطع الأيادي النجسة من بيت مال البلاد وسأنهي أي نوع من الكسب غير المشروع كي تصبح هناك شفافية في الاقتصاد ليكون هناك اطمئنان للناس أو الذين يرغبون في الاستثمار . وعليه صنت نفسي من التلوث وسأصونها أن شاء الله في الانتخابات .

الجمهورية اليمنية

مقابلة صحافية
مع فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية حول حركة التمرد التي يقودها الحوثي *

س: تواجه السلطة المركزية في اليمن حركة تمرد يقودها حسين بدر الدين الحوثي ، وقد تباينت الأسباب وراء هذا الخروج على الشرعية وبدا الأمر على نحو من الغموض النسبي ، ونأمل في الوقوف على الحقيقة ؟.

ج: بالتأكيد هناك تمرد وخروج على الشرعية الدستورية والقانونية في البلاد من قبل أحد الغلاة المتطرفين ممن ارتبطوا بجهات خارجية وحاولوا تلقين بعض الشباب المغرر بهم أفكاراً وقناعات خاطئة وجملة من التوجهات الضيقة التي لا تمت إلى ثقافتنا ومعتقداتنا الإسلامية بأية صلة . وهذه مجرد ظاهرة آنية ، وأمثال هذه الظاهرة اجتاحت العديد من البلدان في الآونة الأخيرة، إلا أنه للأسف أخذ هذا التمرد طابعاً عنيفاً بالاعتداء على المنشآت العامة وإنشاء تنظيمات سرية مسلحة تهدد أمن واستقرار البلاد .

كما أن هذه المحاولة محكوم عليها بالفشل لأنها تعدت كل الثوابت الوطنية ومثلت خروجاً عن الدستور والقانون ، كما أنها تهدف إلى إحياء الماضي ومحاولة العودة بعجلة التاريخ إلى الوراء غير مدركة بأن اليمن اليوم غير اليمن الماضي ، حيث قامت في بلادنا ثورة شعبية وأعلنت النظام الجمهوري وانعتقت من الحكم الإمامي الكهنوتي ومن الاستعمار البغيض ، ثم جاء إعلان الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو / أيار ١٩٩٠م لتنطلق سياسياً واقتصادياً واجتماعياً إلى فضاءات أوسع ، واعتمدت الديموقراطية كآلية

---

* جريدة الخليج الإماراتية الصادرة بتاريخ ٩/٨/٢٠٠٤م ، العدد ٩٢١٣ .

للتداول السلمي للسلطة ، وكذلك التعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والتعبير .

ونتج عن أجواء الحرية والديموقراطية قيام أحزاب وتنظيمات سياسية تمارس أنشطتها بشكل علني طبقاً للدستور والقانون وتحتكم إلى صناديق الانتخابات التي تحدد من هو الأصلح منها للحكم في البلاد بعيداً عن أي انتماءات سلالية أو مناطقية أو عنصرية أو مذهبية . من هذا المنطلق ليس من المقبول شعبياً العودة إلى الوراء ، فمن يقبل أن تحطم كل هذه الإنجازات العظيمة التي حققتها بلادنا وقدم شعبنا من أجلها الغالي والنفيس ، وضحى بخيرة أبنائه من الشهداء الأبرار لترسيخها وتثبيتها ؟.

من هنا ، فإن التصدي لهذه الجماعة الضالة وتخرصاتها وعمالتها واجب وطني وديني ليظل اليمن سليماً معافى من أية أفكار شيطانية تحاول تمزيقه وزرع الفرقة بين أبنائه بإثارة مثل هذه النعرات الطائفية والمذهبية والسلالية .

س: تتوالى الحروب والمواجهات المسلحة في اليمن ، ولكل حالة أسبابها الداخلية والخارجية .. ما هي القوى الغامضة التي تحرك نزعات العصيان في الآونة الأخيرة ؟ وما مدى قوتها وتأثيرها على القوى السياسية والاجتماعية المختلفة ؟ وكيف تعملون لوضع حد لظاهرة العنف الجديدة في بلادكم ؟.

ج: أولاً أريد أن أصحح معلومة خاطئة في بداية السؤال عن توالي الحروب والمواجهات ، الحقيقة أنه ليس هناك حروب أو مواجهات مسلحة ، وليست هناك حركات عصيان بل العكس تماماً ، فلو نظرت إلى معظم الدول في محيطنا الإقليمي والعربي لوجدت أن اليمن أكثرها استقراراً لسبب واحد ، أننا اعتمدنا الديموقراطية وسيلة لإدارة خلافاتنا ، ولكن لأن وسائل الإعلام غالباً

ما تعمل على تضخيم الأحداث وتهويلها لدرجة يعتقد المتلقي الخارجي بأن قيام الأجهزة الأمنية بملاحقة بعض العناصر الخارجة عن القانون كأنه حرب أو ما شابه ذلك . ونحن على يقين أنه لو اقتنع أولئك المتشددون أو المنغلقون بأن الديموقراطية والانتخابات وحرية الرأي هي الوسيلة المناسبة لمشاركتهم في الحياة السياسية لما حدث عنف على الإطلاق .

بالنسبة للشق الثاني من السؤال ، فكما تعرف لم تعد هناك دولة في العالم بمأمن من الإرهاب ، وكانت اليمن أكثر المتضررين من ذلك ، وأول من نبهت إلى خطورة استشراء هذه الآفة الخطيرة ، وناشدت من أجل مكافحة الإرهاب وتخفيف منابعه كثيراً من الدول الغربية والعربية قبل أحداث ١١ سبتمبر / أيلول حتى أصبح العالم بعد أحداث ١١ سبتمبر / أيلول على قناعة راسخة بضرورة التعاون لمكافحة هذه الآفة الخطيرة المهددة للسلم والاستقرار في العالم .

ولمعالجة هذه الظاهرة لجأت بلادنا إلى اتباع أسلوب فريد في الحد من استشرائها تتمثل في انتهاج لغة الحوار مع تلك الجماعات المغرر بها كبديل عن استخدام لغة العنف ، وذلك من خلال تشكيل لجنة من العلماء للتحاور مع هؤلاء الشباب وإعادتهم إلى جادة الصواب ، وفعلاً نجحت اللجنة في إقناع الكثير منهم بالعدول عن تلك الأفكار المتطرفة بالحجة والمنطق ، وأصبحوا مواطنين صالحين ، وأقلعوا تماماً عن تبني تلك الأفكار أو القيام بممارسات خارجة عن النظام والقانون .

س: التجربة السياسية في اليمن حالة خاصة في المنطقة ، وكثير من المتابعين لها يتمنون لها النجاح ، على أن الجانب المحير في هذا السياق ظاهرة التعارض الصارخ بين السلطة والمعارضة ، لدرجة أصابت في بعض الأحيان الثوابت والمواقف الاستراتيجية ، كما هو

الحال في مواجهة التمرد الأخير في صعدة ، ما هو تفسيركم لهذه الظاهرة التي قد تصيب التجربة بعطب كبير ؟ وما هي الإجراءات الوقائية لتجنب مضاعفاتها ؟.

ج: أولاً ، الديموقراطية في اليمن خيار استراتيجي إرتضاه الشعب اليمني من أقصاه إلى أقصاه ، ولا يمكن التراجع عنه مطلقاً ، وبحمد الله ترسخت الديموقراطية وأصبحت لدينا تجربة وخبرة تراكمية في مجال ممارستها ، مما انعكس على حياة الناس التي أصبحت تتشكل وفقاً لذلك ، وهذا الأمر عزز قناعتنا بأنه لا يوجد خيار آخر بديل عنها .

ثانياً ، ليس هناك تعارض بين السلطة والمعارضة ما دمنا قد ارتضينا الديموقراطية ، وما دامت المعارضة تعمل وفقاً للقوانين المعمول بها في البلاد ، فاليمن ملك الجميع وليس ملكاً لشخص أو حزب ، ولكن هناك سوء تقدير لدى بعض أحزاب المعارضة لحجم المخاطر الداخلية والخارجية التي تتعرض لها البلاد . للأسف هناك بعض الأحزاب تسيطر النزعة الكيدية على كل مواقفها وسلوكها السياسي من السلطة ، فهي لا تنظر للوطن إلا من خلال هذه الكيدية ، وتعتقد أنها كلما أغاظت النظام بموقف أو مقال في صحيفة أنها حققت نجاحاً ، وهذا يجعلها تبتعد عن هموم الناس ومناقشة السياسات واقتراح البدائل والتنبيه إلى الأخطاء والسلبيات التي قد تحدث هنا أو هناك انطلاقاً من المهمات التي أنشئت من أجلها ومن المبادئ والأهداف التي تنادي بها وفق معيار وطني حقيقي . من هنا نحن نحرص على ترسيخ مفهوم الديموقراطية الحقة في السلوك والممارسة سواء من قبل السلطة أو المعارضة والتراجع عنها غير ممكن .

بالنسبة لمواقف بعض أحزاب المعارضة من التمرد في صعدة ، فبعضها كما أشرنا يعود إلى أسلوب الكيد من السلطة أو تصفية حسابات سياسية ،

وبعضها الآخر بنى تلك المواقف إنطلاقاً من إيديولوجية سياسية وفكرية تريد العودة بالتاريخ إلى الوراء ، وتعتقد بأحقيتها في الحكم من منطلق عرقي غير مدركة أن ذلك عهد قد ولى وإنتهى بقيام الثورة اليمنية في ١٩٦٢م ، وإن هناك قنوات شرعية للوصول إلى الحكم لا تتعارض مع قيمنا وثقافتنا وعقيدتنا الإسلامية السمحاء من خلال عملية ديموقراطية عبر صندوق الاقتراع بطريقة سلمية ، وتلك القنوات أصبحت من البديهيات التي تجذرت وتعمقت بفعل الممارسة والتطبيق .

س: الحرب الدائرة بين التطرف الديني وبعض الدول العربية يتمحور حول القاعدة وخلاياها السرية التي لم تعد نائمة ، وكان اليمن مرشحاً لجولات من العنف ، كما حدث في أفغانستان والعراق ، ونجحتم في إمتصاص الغضب الأمريكي من جانب والسيطرة على قواعد ((القاعدة)) في البلاد ، إلا أن بعضهم يرى أن مواقع قوية لا تزال تحمل الولاء لـ((القاعدة)) وقادرة على التحرك . ما هي الاستحكامات الموضوعية من قبلكم لاستيعاب هذه الجماعات والحد من أخطارها ؟.

ج: نعتقد بأن أي نظام سياسي وطني واع بالمتغيرات الدولية والإقليمية ليس أمامه إلا أن يعمل جهده لتجنيب بلاده الأخطار ، ولكن هذا لا يعني التفريط بسيادة بلادنا أو تعريض أمنها للخطر أو مصالحها للضياع . ونعتقد بأنه كلما فهمنا طبيعة المشكلة استطعنا أن نجد لها حلولاً منطقية ، فالفكر لا يواجه إلا بالفكر والكلمة بالكلمة ، لذلك بادرنا إلى تشكيل لجنة من كبار العلماء لمحاورة أولئك الذين لم يرتكبوا أعمالاً منافية للقانون وتصحيح المفاهيم الخاطئة وتعميق قيم الحوار والتسامح في ديننا الإسلامي الحنيف وفقاً لقوله تعالى ((ادع إلى سبيل ربك بالحكمة

والموعظة الحسنة)) ، وقد حققنا نجاحاً كبيراً في هذا الجانب وبعض الدول أصبحت تستعين بتجربتنا .

س: هل هناك ترتيبات خاصة لمواجهة هذا التيار المتطرف ؟ لاسيما وأننا نسمع عن جهود حقيقية في هذا الإطار ؟.

ج: السؤال الذي يجب أن يطرح هو لماذا أصبح ذلك التيار متطرفاً مع أن الإسلام ينبذ التطرف ، والمشكلة ليست مرتبطة بالإسلام ولا بالقيم الإسلامية ، ولكن هناك قلة يغلب على فهمها للدين التشدد والتزمت ، وتريد أن تسقط رؤيتها الخاصة المخالفة لإجماع الأمة على كل الناس ، معتقدة أنها الوحيدة التي تفهم الإسلام الحقيقي وما عداهم ليسوا مسلمين ، وبهذه الرؤية غير الموفقة والبعيدة عن جوهر الدين وتعاليمه السمحاء أساءت إلى الإسلام والمسلمين في كل العالم ، وهي تستعجل الأمور للتغيير مستخدمة العنف فلا تريد ديموقراطية ولا انتخابات ولا تعددية حزبية ولا حرية صحافة ، لذلك تلجأ إلى إرهاب الناس وتخريب المنشآت العامة للوصول إلى السلطة .

في المقابل يجب ألا ننسى ما يحدث في فلسطين من أعمال تنكيل وإبادة من قبل الصهاينة ، وما يحدث في العراق وسياسة الكيل بمكيالين من قبل الإدارة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-((الإسرائيلي)) والهجمة الشرسة على الإسلام والمسلمين بعد أحداث ١١ سبتمبر ، أيلول ، والخلط بين الإرهابيين والإسلام ، كل هذا من أهم مسببات التطرف في المنطقة العربية .

س: يدور الحديث عن تنسيق عالي المستوى مع الولايات المتحدة لمواجهة التطرف ، ويرى بعضهم أن إملاءات أمريكية تفرض على اليمن وتدفعه لأعمال وإجراءات لا تتفق مع تقاليده السياسية والوطنية ، فضلاً عن التزاماته القومية ، كيف ترى هذه الادعاءات ومدى صحتها ودقتها ؟.

ج: نعم ، هناك تنسيق مع الجانب الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب ، وهذا أمر طبيعي وليس لدينا ما نخشى من الإفصاح عنه بخصوص علاقة التعاون تلك ، لأنها انحصرت في التشاور والتنسيق لمواجهة هذه الظاهرة ، أما ما يقال عن فرض إملاءات على بلادنا فهذا كلام غير صحيح بالمرة ، وهي أوهام إختلقتها وروجتها بعض أحزاب المعارضة كجزء من إستراتيجيتها في الهجوم السياسي والإعلامي ، وهي إدعاءات كاذبة ومضللة .

وهنا أود التأكيد على أنه لا توجد أي إملاءات من أي طرف على بلادنا وسياستها ، بل إننا نرفض أي نوع من الإملاءات لا نقبل بها إطلاقاً ، وكل مواقفنا منطلقة من مصالحنا الوطنية والقومية ، وعلى مر التاريخ ظل اليمن عصياً على كل من يحاول أن يملي عليه شروطاً أو يتدخل في شؤونه الداخلية .

أما بالنسبة لإلتزاماتنا القومية ، فهي واضحة وثابتة في سياستنا الخارجية ، ولا يمكن تغييرها أو التراجع عنها ولا نقبل أن يزايد علينا أحد في هذا الجانب ، لأنها منطلقة من قناعتنا ، وموقفنا الصريح والثابت في دعم كفاح الشعب الفلسطيني ضد الغطرسة الصهيونية حتى نيل الاستقلال وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشريف .

س: تباينت ردود الأفعال حيال مشاركة اليمن في قمة الدول الثماني ، فقد أصبح رأي بعضهم أن اليمن بحاجة إلى تنسيق مع قوى كبرى لمواجهة العنف الأعمى الذي يسود المنطقة ، وبعضهم الآخر أبدى امتعاضاً حذراً من هيمنة الكبار على الصغار وإملاء الشروط ، ماذا كان دور اليمن في هذا المؤتمر ؟ وما هي طروحاته وإضافاته إلى القرارات الصادرة عنه ؟.

ج: مشاركة اليمن في قمة الثماني الكبار مثلت حضوراً دولياً كبيراً في أعظم المحافل الاقتصادية في العالم ، كما أن دعوة اليمن لحضور تلك القمة كانت تقديراً لنهجه الديموقراطي واعترافاً بدوره المعزز للسلم الإقليمي والدولي ، إضافة إلى أن مشاركتنا في قمة الثماني مثلت فرصة مهمة لطرح رؤيتنا حيال مبادرة الإصلاحات في الشرق الأوسط ، ذلك أن لكل دولة خصوصية معينة ، فالمبادرة ليست وصفة طبية كل من يتناولها سوف يشفى ، فهناك خصوصيات لكل حالة مع إيمانها بضرورة الإصلاحات .

لكن إذا أردنا لها النجاح والاستمرار فعليها أن تنبع من الداخل ، لأن هناك حساسية مفرطة في مجتمعاتنا لكل من يأتي من الخارج ، إذن كيف نعمل على أن نجعل من تلك الإصلاحات احتياجات داخلية ؟ علينا أولاً قبل كل شيء أن نقيم احتياجاتنا وطبيعة ذلك الاحتياج بما يتوافق وقيمنا وعاداتنا وثقافتنا ، وعلى المجتمع الدولي أن يساعدنا في ذلك وبالذات في جانب التنمية لأنه لا إصلاحات من دون تنمية ولا تنمية من دون إصلاحات، فهما وجهان لعملة واحدة .

س: القرارات المعلنة عن المؤتمر تشمل التأييد الأوروبي لمشروع الشرق الأوسط الكبير ، والإلحاح على تطبيق الإصلاحات الديموقراطية وضمان حقوق الشعوب العربية في الحرية والمساواة والديموقراطية وحقوق الإنسان ، هل يمكن اعتبار الدول العربية المشاركة في المؤتمر من الدول التي دعمت هذه القرارات ؟.

ج: لا أظن أن هناك أحداً ضد الحرية والمساواة والديموقراطية وحقوق الإنسان ، لأنها أصلاً قيم إسلامية ، يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه ((متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً)) ؟ نحن نطالب الدول

التي تبنت المبادرة بان تحترم هذه القيم في فلسطين والعراق والسودان ، لأن ذلك جزء مهم لإنجاح تلك المبادرة ، عن حقوق شعوبنا ليست مجالاً للمزايدة في المنتديات الدولية أو المتاجرة بها ، لكن هذا لا يمنع أن نستفيد من أي شيء يقوي من تعزيز هذه الحقوق والاستفادة من تجارب من سبقونا في هذا الجانب .

س: هل يجري الاتصال بين الدول العربية لتحقيق هذه الإصلاحات دون حاجة للشروط التي يبدو أن أمريكا مصرة على تحقيقها وفرضها على المنطقة بأي ثمن ؟.

ج: المبادرة نشرت في وسائل الإعلام ووزعت على كل الدول العربية ، وكل دولة لها تقييمها ورؤيتها الخاصة ، ونتمنى أن نصل جميعاً إلى موقف واحد للتعامل معها .

س: اليمن ودول الخليج العربي نسيج متصل يبحث عن صيغ التكامل والتنسيق ، وقرارات القمة الخليجية فتح منافذ محدودة لليمن للمشاركة في مؤسسات مجلس التعاون ، لا يبدو أنها قطعت خطوات أخرى في طريق دخول اليمن الكلي إلى مجلس التعاون ، هل يمكن أن تقود الأوضاع الأمنية القلقة في المنطقة الآن إلى مزيد من التنسيق والتقارب بين اليمن ودول مجلس التعاون ؟.

ج: التقارب بين اليمن ودول الخليج لا تحكمه الظروف والمستجدات الوقتية أو العابرة ، بل هو أمر حتمي تفرضه الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد ، وفوق كل هذا الاندماج الإنساني بين أبناء دول الخليج واليمن. ونرى أن المستجدات العالمية والإقليمية والأمنية تقوي حتمية التقارب والتنسيق ، فاليمن بلا شك يتأثر بما يجري في أي دولة خليجية سلباً أو إيجاباً والعكس أيضاً ، وهي أمور تستدعي التفكير بجدية في منظومة أمنية متكاملة لكل أبناء هذه المنطقة .

س: ثمـة إدراك بأخطار العنف المتطرف والعـمليـات الإرهابيـة على الاستقرار والاستثمار، فقد حرمت تلك العمليات الإرهابية اليمن من فرص استثمارية كبيرة، كيف تعالجون هذه المشكلة ؟ وكيف يمكن للمستثمر الخارجي العودة إلى اليمن بما فيه من إمكانات استثمارية ؟.

ج: ليس هناك شك في أن أعـمـال العنف والإرهاب تؤثر على فـرص الاستثمار وتضر بسمعة أي دولة، وما زلنا نتذكر كيف أثرت بعض الأعمال الإرهابية على قطاع السياحة في بلادنا، فالإرهابيون لا يدركون أن هناك آلاف الأسر إنتهت مصادر دخلها وآلاف الشباب فقدوا أعمالهم بسبب ذلك. وحاولنا جاهدين في الفترة السابقة إعادة الاعتبار لسمعة السوق اليمني، وبدأت الاستثمارات تتدفق والسياحة تنتعش حتى ظهر متطرف آخر في صعدة أربك إلى حد ما الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، ومع أن ما حدث في صعدة شيء معزول ولا يؤثر على فرص الاستثمار والسياحة، إلا أن الإعلام الخارجي اعتاد على تضخيم مثل تلك الأحداث بصورة تنعكس سلباً على السياحة والاستثمار، وهذه نعتبرها ضريبة حرية الإعلام، ويجب أن نتحملها بصدر رحب حتى يدرك الإعلام والإعلاميون أنفسهم كيف يتعاملون مع مصالح بلدهم ولا يعرضونها بمثل ذلك التضخيم للخطر، فالديموقراطية لا تعالج إلا بمزيد من الديموقراطية والتنمية الناجحة وتدفق الاستثمارات نتيجة حتمية لاستتباب الأمن والاستقرار، كما أنها ثمرة طبيعية لقوة النهج الديموقراطي في أي بلد وتجذره في مختلف مؤسساته المدنية.

مقابلة صحافية مع معالي الدكتور أبو بكر القربي وزير خارجية الجمهورية اليمنية حول موضوع مكافحة الإرهاب وقضايا محلية ودولية أخرى *

س: بعض الأحزاب السياسية المعارضة في اليمن تتهم الحكومة بأن لها ضلعاً في إنشاء ظاهرة الحوثي . ما تعليقكم على ذلك ؟

ج: الحوثي بدأ بفتح مدارس دينية كجزء من المدارس الموجودة في اليمن . الحكومة كانت تعتبر هذه المدارس نوعاً من سياسة منح الحريات ، ومن بينها حرية الفكر والعقيدة ، لكن الأمر تطور مع الحوثي باتجاه آخر ، حينما بدأ يختط منهجاً آخر من خلال تحويل هذه المدارس إلى ميليشيات مسلحة ، وإدخال أجندة سياسية في هذه المدارس . ينطلق الحوثي من قضية الخلافة ، وحاول من خلال هذه المدارس أن يفرض في المنطقة التي يعيش فيها وضعاً معيناً سواء من خلال مواقفه من الإدارة المحلية ومسألة دفع الزكاة . تطور الأمر إلى البدء بأعمال عنف ضد الأجهزة الأمنية والإدارة المحلية في منطقة مران بمحافظة صعدة ، ما دفع الحكومة إلى التدخل . اتضح مع هذا التدخل أن الحوثي وأنصاره كانت لديهم إمكانيات مسلحة كبيرة جداً ، واستطاعوا أن يحتموا في الجبال وقد عرضوا قوات الأمن إلى الكثير من الخسائر ، نتيجة التحصينات والأسلحة التي كانوا يملكونها .

الحكومة اعتبرت هذه القضية خروجاً عن القانون وتندرج تحت أعمال العنف والإرهاب . وقبل الدخول في الخيار العسكري لجأت الحكومة إلى الحوار معهم من أجل تسليم أنفسهم ، واستعانت الحكومة بشخصيات

---

* جريدة الشرق الأوسط اللندنية ، الصادرة بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٤م ، العدد ٩٤٣٥ .

اجتماعية وقيادات سياسية لكي يقوموا بهذا الحوار ، لكنهم فشلوا ، وأصر الحوثي وأنصاره على الاستمرار في المقاومة ، إلى أن تمكنت قوات الأمن من السيطرة عليهم . أعتقد الاتهامات التي وجهتها بعض أحزاب المعارضة مردودة . بعض أحزاب المعارضة دعا إلى الحوار مع الحوثي بدلاً من استخدام القوة ، لكنهم نسوا أنهم قد قاموا بالحوار وفشلوا ، وفي النهاية لم يكن أمام الحكومة أي خيار سوى حسم الموقف ، لأن الأمن والاستقرار من القضايا الأساسية في اليمن .

س: رئيس الوزراء باجمال قال إن اليمن يحتاج إلى أكثر من ٤٠٠ مليون دولار لمكافحة الإرهاب في اليمن . هل طلبتم مساعدات من بعض الدول في هذا المجال ؟

ج: رغم أني لا أستطيع إعطاء رقم محدد للأموال التي يحتاجها اليمن، لأن هذه المسألة من اختصاص قوات الأمن ، فإنني أعتقد أن اليمن ما زال بحاجة إلى الدعم ، خصوصاً لقوات الأمن المختصة . قوات الأمن تكبدت العديد من الخسائر في المعدات والأرواح ، وهذه الخسائر ليست نتيجة النقص في عدد القوات ولا في تدريبهم ، وإنما لعدم توفر بعض المسائل التي يحتاجونها مثل السترات الواقية والسيارات التي تمكنهم من التحرك في المناطق الجبلية الوعرة والعدد الكافي من طائرات الهليكوبتر لنقل الجنود إلى مرتفعات الجبال التي كان يتحصن فيها المتمردون . اليمن بحاجة إلى مزيد من العون ، وأعتقد أن هذه المسألة من المسائل التي يؤكد عليها اليمن باستمرار مع الدول التي يشترك معها في مكافحة الإرهاب . أعتقد أن وجود قوات أمن فاعلة ومدربة ومجهزة بالمعدات سيساعد على حسم هذه الأمور في فترة أقل قياسا بما حدث معنا .

س: هناك في اليمن مناطق للقبائل لا تستطيع السلطات السيطرة عليها، وقد أصبحت ملاذاً لبعض التنظيمات الأصولية المتطرفة. كيف تتعامل الحكومة مع هذه المناطق؟.

ج: أعتقد أن الأحداث الأخيرة التي جرت في اليمن أثبتت أن الحكومة قادرة على التعامل معها، وقد لا يكون من المبالغة القول إن هذه المناطق تشبه إلى حد ما مناطق تورا بورا في أفغانستان من الناحية الجغرافية. اليمن حقق فيها نجاحات لم تتحقق في تورا بورا، وبالتالي فإن الحكومة وقوات الأمن قادرة، خصوصاً إذا توفرت لديها الإمكانيات التي تحتاجها. بالطبع هناك مناطق في اليمن تعاني من العزلة وعدم وجود الدولة فيها، لكن الآن مع ممارسة الحكم المحلي والإدارة الذاتية، أصبحت في كل مناطق اليمن مجالس محلية، تدير شؤونها وهي مسؤولة عن شؤون التعليم فيها، وعن الجانب الأمني فيها، وبالتالي، فمن خلال هذه الممارسة الديمقراطية يمتد نفوذ الحكومة إلى هذه المناطق. المجالس المحلية انتبهت إلى الأحداث الأخيرة والى خطورة ما كان الحوثي يقوم به.

س: كيف كانت استجابة دول، مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى في المنطقة، إلى طلبكم المساعدات التي تحدثتم عنها؟.

ج: عدد من الدول قدم إلى اليمن مساعدات خلال الأزمة الأخيرة، ونحن نقدر ذلك. ولا أعتقد أن المجال هنا مناسب لتحديد من هي هذه الدول، لكن الدول التي لديها تعاون واتفاقات أمنية مع اليمن، كلها ساهمت في تقديم معونات مادية ولوجيستية وليست بشرية. المعركة نفذت وأديرت من قبل القوات الأمنية اليمنية.

س : ثمة مسألة تثار دائماً في تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالصومال أو بتنظيم « القاعدة » ، والتي تشير إلى استخدام المنظمات الأصولية المتطرفة للحدود اليمنية كمعبر لتهريب الأسلحة إلى السعودية وإلى دول أخرى مجاورة لليمن . ما تعليقكم على ذلك ؟.

ج : مسألة تهريب الأسلحة والأدوية والمخدرات ، ينطبق عليها قانون العرض والطلب في كل هذه المناطق . اتضح الآن أن هناك كميات كبيرة من الأسلحة في السعودية لم تأت كلها من اليمن ، وإنما جاءت من مصادر أخرى، وهناك أيضاً سوق تجارة الأسلحة في الصومال في وقت لا توجد فيه حكومة فاعلة في الصومال . هناك بالتأكيد أسلحة في اليمن خصوصاً الأسلحة الخفيفة ، التي يمكن أن يشتريها الأفراد ويتاجروا فيها . وفي السنتين الأخيرتين ، اتخذت الحكومة إجراءات كثيرة ، وبالتعاون مع المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة، فيما يتعلق بانتقال الأسلحة بين اليمن والصومال ، والكل يقر بأن اليمن حقق نجاحات كبيرة في السيطرة على هذه التجارة .

س : ما هو حجم التعاون بين اليمن والولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب ؟.

ج : ليست هناك أية مستجدات (في هذا المجال) . التعاون مستمر مع الولايات المتحدة وفي نفس الإطار الذي كان عليه العام الماضي في إطار التدريب وتقديم الدعم اللوجيستي ، وتبادل المعلومات الاستخباراتية . أعتقد أن هذا الأمر قد قاد إلى الكثير من النجاحات التي حققناها ليس في اليمن ، وإنما في المنطقة إجمالاً في متابعة الإرهابيين والقبض عليهم

س : هل استعنتم بقوات أميركية لمواجهة الأحداث الأخيرة ؟.

ج : لا . لم نستعن بها أبداً .

س: إلى أين وصلت مساعي اليمن من أجل الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي ؟.

ج: اليمن قدم طلباً للإنضمام إلى مجلس التعاون الخليجي ، واليمن يدرك سواء كان في إطار هذا المجلس أو خارجه ، أنه جزء لا يتجزأ من الجزيرة العربية . التعاون الاقتصادي في نمو مضطرد ، إضافة إلى التنسيق السياسي ، ولا توجد مشاكل مع هذه الدول . نحن ندرك أن مجلس التعاون الخليجي ما زال في إطار الدول الست ، ويحتاج إلى الكثير من الجهد أولاً لتطوير آلياته وتفعيل أجهزته ، وبالتالي نحن ننتظر قرار المجلس .

س: مع تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة ، ما هو حجم التبادل الدبلوماسي بين اليمن والعراق ؟.

ج: أولاً سفارتنا في العراق ظلت تعمل في العراق خلال فترة الحرب ، ولا تزال حتى الآن . هناك قائم بالأعمال لسفارتنا في بغداد ، وكذلك الحال مع السفارة العراقية التي ظلت مفتوحة في اليمن . رشحت الحكومة العراقية سفيراً لها في اليمن ، وقد قبلت الحكومة اليمنية الترشيح ، ومن المتوقع أن يزاول (السفير العراقي) أعماله خلال الأيام المقبلة . اليمن ينظر في ترشيح سفير له في العراق على ضوء قرار الجامعة العربية الأخير .

س: لو طلبت الحكومة العراقية المؤقتة من اليمن ، باعتبارها من الدول غير المجاورة ، إرسال قوات إلى العراق . هل ستوافق الحكومة اليمنية على الطلب ؟.

ج: أولاً نحن نعتقد أن الأمم المتحدة غير جاهزة للقيام بأي دور أمني في العراق ، ونحن في اليمن نشترط أن يكون أي دور أو مشاركة ، منطلقاً من قرار يحظى بالشرعية الدولية والعربية . أية قوات يجب أن تكون تحت

إشـراف مـبـاشـر للأمم المتـحـدة ، وأن تكون مـرتبطة بانسـحـاب قـوات الاحتلال . الظروف الحالية لا تسمح لنا بأية مشاركة .

س: البعض يقول إن استقرار العراق جزء من استقرار المنطقة ، فلماذا تتردد دول عربية ، مثل اليمن ، في إرسال قوات إلى العراق ؟.

ج: الدول العربية ترى أنه طالما هناك قوات احتلال في العراق ، فإن هناك مقاومة ، وأن أية قوات ترسل في ظل الاحتلال ستظهر كأنها جزء من هذه القوات ، وربما لحماية هذه القوات . القضية تبدو معقدة عندما تنظر إليها من زاوية التيارات السياسية والعرقية والطائفية ، حيث تبدو أن لكل واحدة منها حساباتها سواء فيما يتعلق بقوات الاحتلال أو بأي قوات لحفظ السلام .

س: أنتم تتحدثون عن الشرعية الدولية في الوقت الذي اعترف مجلس الأمن الدولي بالحكومة المؤقتة وبإنهاء الاحتلال وتحولت القوات الأميركية من قوات احتلال إلى جزء من القوة المتعددة الجنسيات . لماذا هذا الإصرار على تسمية القوات الأمريكية بقوات احتلال ؟.

ج: هذا هو الواقع ، لأن القوات والسلطات الأمريكية ما زالت حتى الآن هي المسؤولة عن كل الجوانب الأمنية في العراق . صحيح أن هناك قوات تتشكل من العراق ، لكن حتى الآن لم تتمكن هذه القوات من أداء دورها بالكامل ، وأعتقد أن سيادة العراق لن تكتمل إلا بانسحاب القوات الأمريكية . وهذا ليس رأيي فقط وإنما رأي الكثير من العراقيين .

س: هل نفهم من هذا أنكم لا تعترفون بالحكومة العراقية المؤقتة ؟.

ج: لا . الأمر ليس بهذا الشكل . نحن نتعامل مع الحكومة المؤقتة منطلق مصلحة العراق ، وهذه الحكومة قد اكتسبت الشرعية لإدارة الأمور في العراق إلى أن تتم صياغة الدستور وانتخاب حكومة دائمة وشرعية . ندرك

أن مسؤولية الحكومة المؤقتة كبيرة جداً، وعلينا أن نتعاون معها في إطار القرار الصادر عن مجلس الأمن. نحن أبدينا استعدادنا للتعاون مع الحكومة المؤقتة في إطار تقديم الدعم السياسي ، ونحن مستعدون للبحث مع الإخوة في العراق في مجال تدريب القوات العراقية وغيرها . الذي يهمنا في المرحلة الراهنة أن تحصل الحكومة العراقية المؤقتة على دعم حقيقي من المجتمع الدولي ومن الدول العربية حتى تستطيع أن تقود هذه المرحلة الحرجة من الآن ، وحتى إجراء الانتخابات . أعتقد أن تعزيز أمن العراق هو من مهام قوات أمن عراقية في المقام الأول ، وليس من اختصاص قوات حفظ للسلام أو من قبل القوات الأمريكية . نحن مستعدون للتعاون في أي موضوع يطلب منا من العراق في الإطار الثنائي .

مقابلة صحافية

مع معالي الدكتور أبو بكر القربي وزير خارجية الجمهورية اليمنية حول عدد من القضايا المهمة *

س: كيف تصنف العلاقات اليمنية – الكويتية الآن ؟.

ج: في حال من الصحة والعافية المتناهية ، أضف إلى أن اليمن والكويت هما الآن في حال تعاون ووفاق في مختلف المواقف سواء تلك المتعلقة بالعمل العربي المشترك أو القضايا الدولية .

س: هل طوى البلدان أزمة ما سمي بـ« نصيحة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح » ؟.

ج: في الحقيقة نحن في اليمن لم نأخذ الموضوع بالضجة نفسها التي حصلت في الكويت ، لأننا نعرف تماماً أنها معلومات غير صحيحة ، وكانت تهدف إلى الإساءة للعلاقات بين اليمن والكويت ، ونحن نعرف أيضاً أن هناك جماعات دائماً « تتحسس » عندما تتحسن العلاقات اليمنية – الكويتية ولهذا اعتبرناها قضية ستعالج في إطار الكويتيين ، وفعلاً عولجت في هذا الإطار ، كما في إطار التحقيق الذي تم والذي أظهر أن هذه المعلومات غير صحيحة ، ونحن في الحقيقة مع أن يكون هناك حرص من الكويتيين وخصوصاً الحكومة الكويتية على العلاقات الكويتية – العربية لأننا نعرف الآن أن هناك من يحاول دائماً أن يستهدف أي تحسن في العلاقات العربية – العربية .

---

* جريدة الرأي العام الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢/ ١٠/ ٢٠٠٤، العدد ١٣٦١٨ .

س: من تقصد ؟.

ج: مجموعات لها أجندة سياسية ، ومجموعات لها أهداف ، ربما حتى شخصية ، في إطار تصفية حسابات وكلها موجودة في عالمنا العربي مع الأسف ، وليست القضية إن كانوا يمنيين أو كويتيين ، إنما هناك في الجانبين من يحاول أن يسيء إلى هذه العلاقات .

س: هل حصلت اتصالات دبلوماسية بينكم وبين الكويت للاستفسار عن صحة هذه المعلومات ؟.

ج: لا ، لم تحصل اتصالات مباشرة إطلاقاً ولم نتصل لأننا كما أشرت نعرف تماماً أن هذه الادعاءات غير صحيحة ، كما إننا نعرف إنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إذا جرى تحقيق إلا أن يثبت عدم صحتها .

س: زرتم بغداد قبل الحرب الأمريكية على العراق والتقيتم شخصياً بالرئيس العراقي المخلوع صدام حسين ، ماذا حصل في هذا اللقاء ؟.

ج: موقف اليمن كان على الدوام التأكيد على العراق بالتعامل مع الأمم المتحدة والتعاون مع القرارات الدولية ، ومن هذا المنطلق نقلت رسائل إيجابية إلى صدام حسين على مدى السنوات الثلاث الأخيرة ، وليس فقط قبل الحرب، وكنت من بين الذين نقلوا رسائل ، كما أن آخرين قاموا بنقل رسائل مماثلة تؤكد على هذا المضمون في المقام الأول و مفاده إن من مصلحة العراق أن يتعامل مع قرارات مجلس الأمن وأن يقبل بتنفيذ هذه القرارات .

س: وبماذا رد صدام حسين ؟.

ج: شرح هو طبعاً مخاوفه من أن هذه ليست هي الحقيقة وبأن قرارات مجلس الأمن لا تهدف ، كما يدعون ، لنزع أسلحة الدمار الشامل ، لأن العراق لا يملك أسلحة دمار شامل ، وإنما تستهدف العراق ككيان .

س: أين وصلتم في حملتكم على « القاعدة » في اليمن ؟.

ج: الجميع يعترف أن اليمن خطا خطوات كبيرة في محاربة الإرهاب ، واستطاع أن يضع حداً لأي أنشطة لـ « القاعدة » حتى الآن ، و لكن هذا لا يعني أنه لا توجد هناك احتمالات بعمل « القاعدة » في اليمن ، وكما هو الحال بالنسبة لأي دولة أخرى بأن هناك عناصر ربما تكون « نائمة » ولكن الأجهزة الأمنية قادرة الآن على التعامل معها وتأخذ الأمور بحرص وبدقة، وأعتقد أيضاً أن الأحداث الأخيرة التي حدثت في « صعدة » أظهرت أن لدى اليمن الإمكانات لمواجهة هذه الأعمال الإرهابية التي تعتمد على العنف للإخلال بالأمن والاستقرار في اليمن .

س: إذا كان اليمن قد استطاع أن يضع حداً لأنشطة « القاعدة » فيه ، فهل ترى أن نشاط « القاعدة » سينتقل إلى العراق إذن بعد تحوله إلى مناخ صالح للإرهاب بفعل عوامل عدم الاستقرار فيه ؟.

ج: بالتأكيد فإن العراق أصبح الآن منطقة لا تستغلها « القاعدة » فقط بل كل العناصر المتطرفة التي دائماً ما تستغل مناخات الفوضى وعدم الاستقرار وغياب الأمن والخلافات الداخلية أيضاً في أي قطر من الأقطار ، كما حدث في أفغانستان ، ولهذا السبب فإن « القاعدة » والفلول الإرهابية الأخرى الموجودة في العراق الآن تستغل الفوضى ووجود الاحتلال كمبرر للقيام بأعمالها الإرهابية ، وهذا وضع طبعاً مزعج جداً لأن ما يحدث في العراق له تأثيره على كل دول الجوار ودول المنطقة بصورة عامة .

فنحن نشاهد يومياً عمليات إرهابية في العراق يتفاوت حجمها من يوم لآخر ، لكنها تظل كلها أعمالاً إرهابية تلك التي نشهدها سواء في إطار محاولة استغلال هذا الوضع أو في إطار المقاومة المشروعة للاحتلال .

س: في تقديرك كم ستستمر العمليات الإرهابية في العراق ؟.

ج: هذا من باب الرجم بالغيب لكن في تصوري فإن الاستقرار في العراق لن يعود إلا بتحريك عاملين ، الأول قدرة الحكومة العراقية على بناء قوات أمن وقوات جيش عراقية فاعلة وقادرة على الحفاظ على الأمن العراقي ، والعامل الثاني هو انسحاب قوات الاحتلال من العراق .

س: ومتى ستذهب قوات عربية إلى العراق ؟.

ج: أعتقد أن الموقف العربي الذي عبرت عنه عدد من الدول في إطار الجامعة العربية هو طالما أن هناك قوات احتلال في العراق فلن ترسل قوات عربية إلى هناك .

س: حتى بعد قرار نقل السلطة ؟.

ج: حتى بعد قرار نقل السلطة ، لأن نقل السلطة لا يعني غياب القوات المحتلة من العراق ، وبالتالي فإن إرسال قوات عربية في غياب الإجماع العراقي أولاً على وجود هذه القوات ، في غياب الشرعية الدولية وغياب الموقف العربي الموحد كلها عوامل تجعل لإرسال قوات عربية الآن آثاراً سلبية أكثر من الإيجابية .

س: حتى في حال إحلالها محل قوات الاحتلال ؟.

ج: كما ذكرت سابقاً ، الحل الأول هو في يد العراقيين إذ من المفترض أن يتولى العراقيون قضية الأمن في العراق بأنفسهم ، وعلينا أن نعمل جميعاً على تعزيز هذه القدرة وهذه الفاعلية ستكون أكثر وأقوى وأكبر قبولاً لدى الشعب العراقي مع إنسحاب القوات المحتلة .

س: في إطار التعاون الأمني مع السعودية هل قمتم بتبادل تسليم بعض المتهمين ؟.

ج: في إطار التعاون والاتفاقية الأمنية بين المملكة واليمن هناك تبادل لمعلومات وهنا كتبادل لتسليم بعض المتهمين من الطرف السعودي أو من الطرف اليمني ، وهذا الأمر ساعد على تحقيق الكثير من النجاحات الأمنية في المملكة العربية السعودية وفي اليمن .

س: ما مساهمة اليمن في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي دعت إليه الرياض في فبراير ٢٠٠٥م ؟.

ج: طبعاً سنشارك ، والمؤتمر هذا كما فهمت سيضم اجتماعاً للأجهزة الأمنية والفنيين المعنيين بمكافحة الإرهاب ، وبالتالي فإن اليمن سيشارك في هذا المستوى والإطار .

س: كيف ترى الوضع في المنطقة بشكل عام مع وجود بؤر توتر في إيران وفي سورية ولبنان وفي العراق وفي دارفور ؟ وأي الأوضاع أكثر قابلية للانفجار في تصورك ؟.

ج: هذا من الأسئلة التي تصعب الإجابة عنها لأن قراءة المستقبل أحياناً صعبة ، ولكن إذا أخذنا نحن الآن تداعيات الأحداث وقلنا إن ما نبه إليه اليمن بأن غزو العراق قد ينهي نظام صدام حسين لكنه سيفتح أمام المنطقة صراعات وعنفاً قد لا يمكن السيطرة عليه وهذا ما حدث الآن في العراق ، للأسف الشديد بعض المحللين السياسيين الأمريكيين يعتقد أن الوضع يعطي المجال للولايات المتحدة لأن تفتح مناطق أخرى بالصراع كإيران وسورية والسودان في إطار تصفية حسابات مع أنظمة في هذه الدول لا تحل وفقاً لتوجهات السياسة ، وهذا سيكون خطأ كبيراً جداً لو سارت عليه الإدارة الأمريكية ، لذا أعتقد أن ما تحتاج إليه الولايات المتحدة الأمريكية الآن هو التركيز على الرغبة التي ظهرت لدى جميع الدول العربية في عقد شراكة مع أوروبا ومع الأمم المتحدة في إصلاحات سياسية وإصلاحات

اقتصادية لأنها ستكون المدخل الحقيقي لتغيير الكثير من الأمور في المنطقة العربية ، وتعالج الكثير من هذه القضايا التي يظن البعض أنها يمكن أن تحل باستعمال القوة ، فاستعمال القوة قد يحقق نصراً عسكرياً لكن لا يمكن أن نصل من خلاله إلى معالجات سياسية .

س: هل تجد مخرجاً لسورية في الوقت الحالي ؟.

ج: أعتقد أن سورية بدأت تتعامل مع قرارات مجلس الأمن بموضوعية ، وهي تدرك أن هذه القرارات رغم أنها من وجهة النظر العربية قرارات خاطئة ، إنما علينا أن نتعامل مع قرارات مجلس الأمن ، وسورية ولبنان يعملان الآن على فتح أبواب النقاش حول هذه القرارات ، وكيف يمكن أن يكون الموقف السوري – اللبناني ينطلق من البعد الذي ينطلق من سيادة لبنان وسيادة سورية .

س: هل ترى الوضع بالنسبة لإيران أكثر صعوبة ؟.

ج: بالنسبة لإيران فإن الوضع أكثر صعوبة في ما يتعلق بالمواقف الأمريكية ، إذ أعتقد أن السياسة الإيرانية أظهرت درجة عالية من البراغماتية والتعامل مع طلبات الولايات المتحدة ووكالة الطاقة النووية ، وأعتقد أنهم سيستطيعون تجاوز هذه المشاكل .

س: هل ترى الفرصة مواتية للأنظمة العربية للقيام بالإصلاح حالياً ؟.

ج: أعتقد أنها مواتية جداً ، مواتية أولاً لأن كل الأنظمة العربية والقيادات أدركت الآن أهمية وضرورة الإصلاحات ، وهناك أيضاً إدراك من منظمات المجتمع المدني وأحزاب سياسية وبرلمانات ، وكلها أيضاً تتطلع نحو تحقيق الإصلاحات ، والإشكالية إننا في العالم العربي عندما نتحدث عن هذه الإصلاحات ننطلق من ثلاث قضايا رئيسية ، أولاً إن هذه الإصلاحات يجب

أن تأتي بإرادة شعوب وحكومات المنطقة في الوقت نفسه ، وأن يكون الدور الأوروبي والأمريكي والأفريقي داعماً لهذه الإصلاحات ، لا فارضاً لها ، والنقطة الثانية إن هذه الإصلاحات سواء كانت ديموقراطية أو إصلاحات اقتصادية في حاجة إلى تمويل كبير جداً لتحقيقها ، وبالتالي لا يمكن أن نتكلم عنها من دون أن تتوافر لدينا الموارد الكافية لذلك ، والقضية الثالثة التي أكدت عليها كل الدول العربية هي أن جزءاً من مشكلة تخلف العالم العربي في مجال الإصلاحات هو انشغالهم بالصراع العربي – الإسرائيلي ، وإنه ما لم تعمل الولايات المتحدة للوفاء بالتزاماتها لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي فإن مصداقيتها فيما يتعلق في مجال الإصلاحات ستكون موضوعاً تثار حوله الأسئلة .

مقابلة صحافة مع معالي السيد حمود محمد عباد وزير الأوقاف والإرشاد في الجمهورية اليمنية بمناسبة زيارته إلى إمارة أبو ظبي حول عدد من القضايا المهمة *

س: معالي الوزير في مشاركتك في مؤتمر الهدي النبوي في الدعوة والإرشاد في «أبو ظبي»، أشرت في كلمتك عن حدود فهم مبدأ الشورى،فيما يتعلق بهذا الموضوع هل ممكن توضح لنا هذه النقطة؟.

ج:على وجه التحديد، القرآن الكريم فيما يتعلق بالحكم أكد على قاعدة الشورى، ما هي حدود فهمنا للشورى؟ هذه تختلف من زمان ومكان وفقا لما تحققه المصلحة الشرعية للناس وللدين ذاته على عهد رسول الله، كانت صيغة السقيفة التي اجتمع فيها على عهد أبى بكر الصديق بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، كانت قاعدة السقيفة التي اجتمع فيها المهاجرون والأنصار واتفقوا أو توافقوا من خلال عملية حوارية أفضت في النهاية إلى بيعة أبى بكر الصدّيق، حتى تحفظ عليها بعض الصحابة، وحتى تحفظ عليها بعض الناس حتى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب(رضي الله عنه) قال هي فتنة وقى الله المسلمين شرّها، هكذا تصورها لكنها في الحساب العام كانت لمصلحة المسلمين في هذه المرحلة أو ذلك الظرف التاريخي هذا الشكل أو هذا النمط من الشورى كان في مصلحة الإسلام أوفي صالح المسلمين.جاء أبو بكر الصدّيق وأفضى بها الى عمر بن الخطاب أو أبدي رغبته في أن يكون الخليفة من بعده معينا

---

* صحيفة الرياض السعودية الصادرة بتاريخ ٢١/ ١١/ ٢٠٠٤ م، العدد ١٣٢٩٩.

وهو عمر بن الخطاب ثم بعد ذلك جاء شكل البيعة الكبرى المشهورة القائمة في المسجد، يعني رغبة أبى بكر لم تتحقق إلا بالمشورة التي شاور بها الناس في المسجد واختاروا فيها عمر بن الخطاب، جاء عمر بن الخطاب وضع صيغة أخري سماهم أهل الشورى واختار ستة الذي جعل يحضرهم السابع الذي هو عبد الله بن عمر، هؤلاء السبعة كل منهم كانت له رؤية في اختيار الحاكم حتى قال عبد الرحمن بن عوف بعد أن انحصرت المسألة واستبعد فلان وفلان وحصرت المسألة بين عثمان بن عفّان وبين علي بن أبى طالب كرّم الله وجهه، قال عبد الرحمن بن عوف فاستشرنا بكل رأي حتى وصلنا إلى النساء المخدّرات في حجورهن يعني وصل الى النسوة يستشيروهن في أمر الخليفة.صيغة أخرى صيغة متطورة عن الصيغة السابقة وظّف المسألة الى اختيار عثمان بن عفّان، جاء الآن عهد علي بن أبى طالب إشترك إلى جانب المهاجرين والأنصار بالإجماع بعض الذين قدموا من الأنصار فكانت البيعة شاملة له من المهاجرين والأنصار وبعض الذين قدموا من اليمن وقدموا من مصر.التجربة التاريخية أخذت تنكمش في العصر الأموي والعصر العباسي وأخذت تختلف استقرارا وثباتا انكماشا وتوسعا، لكن الأصل أن الشورى هي الضابط في عملية الحكم ، الرسول صلى الله عليه وسلم مارسها في علاقته بإخوانه في أدق المسائل وفي القضايا الحربية، وفي القضايا السلمية، وفي القضايا المتعلقة بالأمن، وفي القضايا المتعلقة بالسلام الاجتماعي، في القضايا المتعلقة بإجراء العهود، في كثير من القضايا رغم أنه معصوم ومؤيد من الله سبحانه وتعالى لكنه أراد بهذا الأسلوب أن يعطي إشارة حقيقية لأمة إلزامية لان قاعدة الشورى هي التي ينبغي أن تحكم العلائق القائمة بين الحاكم والمحكومين وبين المحكومين والمؤسسة المسنودة للسلطة.القرآن

أعطى هذه الكليات، كلية الشورى لكن كيف نفهم الشورى اليوم؟الشورى الآن مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون هناك صيغة من صيغ الانتخابات العامة الديموقراطية التعددية الديموقراطيّة، التداول السلمي للسلطة، هذه الصيغ اليوم هي أكثر تطورا حتى من الصيغ التي كانت في العصر الإسلامي الأول هل يمكن أن نقول أنها مخالفة للإسلام بل بالعكس هي متوافقة مع روحية الإسلام وملتزمة بقاعدة أسمها قاعدة الشورى، لو ما في الشورى في الحكم سنقول هذا مخالف للقرآن ومخالف للإسلام لأنه لا يوجد في الحقيقة شورى وبالتالي القرآن أعطى كليات، تفصيلات هذه الكليات هو التي يفرضها إجتهادات المجتهدين وإجتهادات العلماء والتطورات الاجتماعية وتطور الزمن وحركة الحياة وكثير من الاستجابات التي ينبغي أن تكون كذلك.

س: نتمنى أن اختفت ظاهرة العنف في اليمن ، هل لازالت هناك فئة تحاول زعزعة الاستقرار في بلدكم؟

ج: على أية حال بالنسبة للظواهر المرتبطة بالعنف في الفكر الديني حاولت اليمن أن تعالجها معالجة مبنيّة على قضية الحوار بالدرجة الرئيسية إلا الشيء الذي لا يمكن معالجته عن طريق الحوار وبرغم أن الدولة قد بسطت يدها من خلال مجموعة من العلماء وفخامة الأخ الرئيس الحقيقة أراد أن يجسد سلوك العمل الديموقراطي في منهاج الحوار وفي تحقيق قدر من الأمان النفسي لأولئك الذين وقعوا في حبائل الخطأ الفكري الانحرافي المتطرّف، فتم تشكيل مجموعة من علماء اليمن المقتدرين وتم التحاور معهم في سجونهم وفي مواقعهم أيضا واستجاب عدد كبير من هؤلاء للحوار وأعلنوا توبتهم بعد أن تأكد لهم بالفعل أن هذه الأفكار التي اعتنقوها مجافية أو متعارضة و غير منسجمة مع فكر

الإسلام الذي يؤكد على قضية الوسطية، الوسطية التي مكنتنا أو جعلتنا في أحقيّة أن نكون شهداء على الخلق، عدد من هؤلاء الشباب الحقيقة خرج من السجون وعدد آخر في طريقه الى الخروج من السجن ولم تعد هناك أي ظاهرة بارزة الآن في اليمن تتعلق بالعنف في المجال الديني، نحن أيضاً في وزارة الأوقاف ووفقا لبرنامج الحكومة حاولنا قدر الإمكان من خلال قطاع التوجيه والإرشاد أن نضبط الأشراف على المساجد وأن تدير الوزارة مجموعة من الدورات التدريبية والتأهيليّة لخطباء وأئمة المساجد سواء كان الجديد منهم أو القديم حتى نضعهم أمام المسؤوليات الحقيقيّة في العمل التوجيهي والإرشادي وفي معرفة تعريف الشباب بعظمة الإسلام وبر وحيته الواسعة والشاملة والمتسامحة والقائمة على أسس الإخوّة وعلى أسس السلام والحقيقة نحن نتطلع أيضا إلى أن الدور القادم لكل المؤسسات التربوية في مجتمعنا والمؤسسات الإعلامية ستؤدي دورها في إتجاه تجفيف منابع التطرف الذي هو في حقيقة الأمر يولّد العنف ويولّد أيضاً النشاطات الإرهابية التي تتنافى مع قيم الإسلام .

س: هل هناك رقم معيّن تؤكدونه لعدد السجناء أم هي عبارة عن فئة قليلة؟

ج: أنا أعتقد أن الذي خرج من السجن قرابة المئة وخمسين هؤلاء المتطرفون الذين فهموا مؤخرا حقيقة الإسلام، وفهموا أنهم مغرر بهم، وانهم على خطأ وعادوا الى رشدهم.

س: متى خرج هؤلاء قبل شهر رمضان أم الآن؟.

ج: قبل رمضان وسيخرج الآن عدد مماثل في هذا الشهر أو في الأيام

القادمة بعد أن وصلوا إلى هذه الحقيقة التي قلناها وهي انهم وقعوا خطأ في مغبّة الأفكار المتطرّفة والمنحرفة طبعا هؤلاء الذين يخرجون من السجن ليسوا من أولئك الذين تلوثت أيديهم بأعمال جنائية تجاه اليمنيين أو غيرهم، هؤلاء كانوا ينوون القيام بأعمال عنف لكنه تم الوصول إليهم قبل القيام بهذه الأعمال وهم من المحسوبين على هذا الفكر المتشدد، لكن اولئك الذين ارتكبوا أعمالاً جنائية ضد مواطنين أو ضد أجانب أو ضد مصالح عامة هؤلاء الحقيقة أحيلوا إلى المحاكم ويطبق عليهم القانون وتطبق عليهم شريعة الله.

س:هل صحيح ما روّجت له بعض وسائل الإعلام أن هناك لجاناً أمريكية تحقق مع المتهمين اليمنيين؟ وكذلك هناك لجاناً تأهيلية من جهات أجنبية تشكلت لحوار بعض المتطرفين والمتشددين في اليمن؟.

ج: لا لا أبداً.. هذا كلام ليس له صحة بالمطلق، الذين يقومون بإجراء التأهيل المنهجي والفكري هم علماء يمنيون أتقياء وفضلاء ومستقلون وهم من الشخصيات المعروفة بفضلهم وتقواهم في اليمن ويؤدون دورهم منطلقين من مهام شرعيّة أوكلها إليهم وليّ الأمر رئيس الجمهورية حتى يطلع هؤلاء الشباب على حقيقة الأمر هذه شائعات فنحن كل الإجراءات التي اتخذناها في اليمن تنطلق من إرادة وطنيّة محضة لا تأثير فيها للخارج في أي صورة من الصور.

س: كل فعل بشري له دوافع.. أما عمودي أو أفقي فالبعد العمودي يتعلق بالأهداف والمقاصد والبعد الأفقي يتعلق بالمصالح الزمنيّة الوقتيّة، فكما قال أحد الشعراء الكبار (إن مسألة الفضائل قد تؤدي إلى إرتكاب فضائح) وعليه فالأخطاء التي ترتكب باسم الجهاد

والمقاومة لا يجب أن تنسينا قضية المقاومة بحد ذاتها كجزء من استراتيجيّة الشعوب في أسباب استهدافها، كيف نصل إلى توازن بين خشيتنا من ارتكاب فضائح وبين حقنا التاريخي في التحرر ورفض الظلم؟

ج: الحقيقة الجهاد مقصد شرعي عظيم، أقرّه الله عزّ وجل وأكد عليه رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم، حين يكون الأمر مرتبطا بالدفاع عن الحياة والدفاع عن الهويّة والدفاع عن الوجود في مقاومة عدوّ آخر يريد أن يحتل أرضك وأن يحتل وطنك وأن يمسخ عقيدتك عنوة وبقوّة وبقهر السلاح، والجهاد يكون تحت راية وليّ الأمر هكذا أكد العلماء، لكن الجهاد المبني على الهوج الفكري أو على النزعة الفرديّة أو حتى الجماعات أو التنظيمات الحقيقة هذا لا يمكن أن يولّد إلا مفاسد عظيمة جداً تتجافى مع الإسلام وتتجافى مع الجهاد وتنقلب مع مفهوم الجهاد تماماً، الجهاد ليس غاية في ذاته لأن الجهاد لو كان غاية في ذاته فسيفضي إلى الموت، لكن الجهاد هو وسيلة لقضية أخرى هي الدفاع عن الدين، الدفاع عن الوطن، الدفاع عن الحياة، الدفاع عن الأوطان تحت راية جماعيّة عامة تمثلها الدولة ويمثلها ولي الأمر وهذه السنة المعتادة في كل مكان، أما أن يأتي معتوه أو متخلف أو متطرّف ليحاول أن يرفع راية جهادية يعتقد أنها جهادية وهي في الحقيقة راية ضلال تؤدي إلى الضرر بالمصالح الوطنية وتضر بالإسلام وتشوّه صورته وتقدّم الإسلام منسوخاً ممقوتاً أمام الآخرين وتقلل من ألقه وإشراقه الذي كان يمكن أن يشد العالم الى رحابه العظيم، غير أن المقاومة المشروعة مقرة في الفطرة الإنسانية وفي التاريخ الإنساني وفي الثقافة الإنسانية وفي الأعراف الدولية وفي الدساتير وفي كل ما تعاهدت عليه الإنسانية، فحينما سئل الرئيس الأمريكي مؤخراً حول قضية

أنه لو جاء أحد ليحتل أرضك أتقاومه؟ قال نعم سنقاوم، وهذا هو الأساس في الخيار الإنساني أن من يأتي لإحتلال أرضك يجب أن تقاومه، الذي يريد أمثال الصهيونية التي تمثل ارهابا بشعاً جداً، ارهاباً لم يشهد له التاريخ الإنساني مثيلاً يريد أن يجتث الحياة يعني إرهابا مستهدفا لوجود شعب لوجود أمة يريد أن يقتلع الحياة، يقتلع الشجرة، يقتلع الإنسان، يقتلع البيت، يقتلع كل مقومات الحياة، طمس الهوية الاخلاقيّة، طمس الصفة القانونية للدولة، هذا الإرهاب في الحقيقة لا يواجه بأقل قدر يذكر من الولايات المتحدة أو أي من الشعوب التي ترفع الآن راية مقاومة الإرهاب أو التي جعلت في أولويات سياستها الدولية مقاومة الإرهاب وهذا في الحقيقة إزدواجيّة خطيرة جداً يجب أن تقوّم من الناحية القيمية والأخلاقية لدى صانعي القرار في الإدارة الأميركية.

س: ما يجري في فلسطين و العراق ، ماذا نسميه إرهاباً أو عنفاً أو مقاومة ضد المحتل؟.

ج: الحقيقة أنا سألت أحد العلماء الأفاضل من الشعب العراقي، سألته ما الذي يحدث في العراق بالضبط؟فقال إن هناك مقاومة حقيقية تستهدف الدفاع عن وجود الإنسان في أرضه وهناك مقاومة إنحرافية وشكل من أشكال المقاومة إنحرافية التي لا تميّز بين حق وبين باطل ولا تميّز بين العدو المحتل ولا بين إبن البلد المواطن، يعني العراقيون الذين يموتون بالجماعات وبأعداد كبيرة في الشوارع وتتفجر بهم وهم لا ذنب لهم قد يكونون يحملون نفس مشاعر الغضب تجاه المحتل مثلما يحملها هذا الذي فجّر نفسه فيكون بدون سبب ويقتل بدون إثم وبدون جريرة وبدون ذنب، ليس إلا أن الآخر عنده إستعداد للموت في ما يسميه بقضية المقاومة، المقاومة الحقيقية هي التي لا تتعدى أبناء الوطن، المقاومة الحقيقية هي التي تتواجه

بصورة مباشرة مع إعادة الوطن ومع الغزاة ومع المحتلين، هذا ما قاله أحد العلماء العراقيين والحقيقة ليس عندي انا تفصيلات عما يجري في العراق إلا من خلال ما نقرأه جميعا من الصحف ووسائل الإعلام.

س: لكن مادام هناك إحتلال فهناك مقاومة أليس كذلك؟.

ج:ما دام هناك إحتلال فالمقاومة مشروعة في كل أرض وفي كل بلد بدون تحديد حيث يكون هناك إحتلال لارضك يكون هناك مقاومة والمقاوم الذي يتواجه مع العدو لا يحتاج إلى فتوى من أحد ولا يحتاج إلى تبرير، المقاومة واجبة ومشروعة ضد الإحتلال في أي مكان في العالم.

مقـابلة صحافية مع معـالي
الشـيخ عبد الله بن حسـين الأحمر
رئيس مجلس النـواب وزعيم حزب الإصلاح
في الجمهورية اليـمنية حول عـدد من القضـايا المهمة *

س : ماذا عن تمرد أتباع الحوثي في صعدة ؟

ج : أتباع الحوثي أحدثوا فتنة دموية وعصياناً مسلحاً ، وخرجوا على الإجماع الديني والوطني وهددوا وحدة الوطن وسلامة المجتمع . وهذه الفتنة فرضت على القياد توجيه القوات المسلحة وقوات الأمن بالتعامل مع هذه العناصر المتعصبة وإنهاء التمرد الذي وقع في منطقة نشور في الأساس باعتبارها منطقة عبد الله عيضة الرزامي ، الذي وفر الحماية لبدر الدين الحوثي خلال أحداث التمرد .

س : تردد أنكم كنتم تعتزمون التدخل لإيقاف هذه المواجهات ؟

ج : نعم ، كنت أود التدخل لإيقافها ، باعتبار أن الدماء التي تسيل من أفراد الجيش والأمن ومن أتباع بدر الدين الحوثي هي دماء يمنية ، بيد أن الموجهات لم تستغرق أكثر من أسبوعين وقضي على التمرد .

س : ما حقيقة هذه الجماعة ؟

ج : هذه شرذمة لا تمت بصلة إلى المذهب الزيدي ، أو الفكر الزيدي ، كما يزعمون . فالمذهب الزيدي مذهب معتدل من أبرز سماته التسامح والتعايش مع المذاهب والأفكار الإسلامية الأخرى . وهو موجود في اليمن منذ نحو

---

* جريدة الشرق الأوسط البريطانية بتاريخ ١٧/ ٤/ ٢٠٠٥م ، العدد ٩٦٣٧ .

١٢٠٠ عام ، ولكن هذه المجموعة خارجة عن الزيدية ، وهم من غلاة الشيعة متعصبة ، قائمة على المفاهيم العنصرية والطائفية . فاليمنيون يتعايشون مذهبياً في تسامح وتآخٍ على مدى التاريخ الإسلامي في اليمن ، ولم تحدث مثل هذه الفتنة بهذا الأسلوب الدموي ، الذي هو بعيد تماماً عن سماحة الإسلام ورحمته بين الناس ، وبالأولى بين المسلمين وأبناء الوطن .

س : كيف يمكن التعامل مع تداعيات هذه الأحداث ؟

ج : ينبغي على السلطة المحلية في محافظة صعدة اتخاذ الخطوات العملية والتدابير الأمنية في سبيل تأمين المواطنين ، وإعادة الطمأنينة إلى النفوس ، والعمل الجاد في أن يعود الاستقرار إلى الناس في المناطق والقرى التي وقعت فيها هذه الأحداث المؤلمة ، والعمل في ذات الوقت على توفير الخدمات التعليمية والصحية وسائر الخدمات العامة للمواطنين في وادي نشور، وآل شافعة في محافظة صعدة .

س : المؤتمر الشعبي دعا الأحزاب السياسية إلى حوار ربما يبدأ في خلال اليومين القادمين ، ما هو موقفكم من هذه الدعوة ؟

ج : نحن في حزب التجمع اليمني للإصلاح مع الحوار النافع والمفيد للدولة والمجتمع ، لأنه بالحوار تصل الأحزاب إلى قواسم مشتركة في ما يعزز النظام السياسي القائم على التعددية الحزبية ، كما يزيل الكثير من المفاهيم التي قد تكون ناجمة عن عدم التواصل من خلال الحوار .

س : هل سيكون ما حدث في صعدة ضمن قضايا الحوار ؟

ج : لا يوجد جدول محدد حول مواضيع الحوار ، ولكن بالتأكيد سيكون هذا الأمر مطروحاً من حزب الإصلاح ، بهدف وضع المعالجات التي تمنع حدوث مثل هذا الأمر .

س : من الملاحظ أنه كلما بعدتم عن حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم تتقربون بنفس المسافة مع أحزاب مجلس التنسيق ، وتحديداً مع الحزب الاشتراكي ، ماذا تقولون ؟

ج : المؤتمر الشعبي العام هو الذي خلق هذه الحالة وجعل حزب الإصلاح يتجه نحو هذه الأحزاب ، لأنه هو الذي أخرج كوادر الإصلاح من مؤسسات الدولة ومن الوزارات ، حتى وصل الأمر إلى استبعاد الموظفين الذين ينتمون سياسياً إلى حزب الإصلاح حتى على مستوى المدرسين . وتعاملنا وتنسيقنا مع الحزب الاشتراكي باعتبار أن الاشتراكي حزب موجود على الساحة السياسية وفي المعارضة ، ومواقف الحزب الحاكم تجعل أحزاب المعارضة أكثر قرباً من بعضها البعض .

س : قيل إن الإصلاحيين لا يتمتعون بالكفاءة في أداء العمل الإداري أو الفني ، بماذا تردون ؟

ج : هذا غير صحيح ، فأعضاء حزب الإصلاح منهم الكوادر القادرة والمؤهلة علمياً وإدارياً في كافة المرافق الإدارية والعلمية والبحثية ، وهم أكثر التزاماً من الآخرين في أداء الواجب والحفاظ على كرامة الوظيفة العامة .

س : أنتم تدعون إلى ضرورة الإصلاح في البلاد ، ما هو فحوى هذه الدعوة ؟

ج : الإصلاحات في اليمن يجب أن تنطلق من مبدأ أساسي ، وهو مبدأ الثواب والعقاب ، وبتطبيق هذا الأمر على أرض الواقع والممارسة العملية ، سيتم إصلاح الكثير من أمور الفساد .

س : يوصف مجلس النواب بالضعف من حيث الأداء أمام السلطة التنفيذية ، ما مدى وجاهة هذا الوصف ؟

ج : أداء مجلس النواب لم يكن ضعيفاً كما قلت في سؤالك ، فقد أثبت سلطته الرقابية والتشريعية في قضايا مهمة وحساسة ، مثل إلغاء صفقة النفط بين وزارة النفط والمعادن ، وشركات نفطية في الحقل ٥٣ في محافظة حضرموت ، وإلزام الحكومة بتوصيات البرلمان على الموازنة العامة لهذا العام . وأؤكد أن مهمة مجلس النواب ليست تنفيذية ، وإنما رقابية وتشريعية ، والأجهزة التنفيذية هي المسؤولة عن مكافحة الفساد ، ويقتصر دور مجلس النواب على مطالبة الحكومة بهذا الدور في الإصلاح المالي والإداري .

س : يتساءل الكثيرون لماذا صوت الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ، لصالح الموازنة بينما انسحبت كتلته من التصويت ؟

ج : أنا رئيس مجلس النواب ، أمثل اليمن كله في السلطة التشريعية ولا أمثل التجمع اليمني للإصلاح ، كما أني لا اعتبر نفسي معارضاً في قيادة البرلمان .

س : تتهمون من قبل الحكومة بتأجيل إقرار القانون الخاص بتنظيم حيازة وحمل السلاح ، ما صحة ذلك ؟

ج : حقيقة الأمر أن الحكومة لم تقدم القانون الموجود والنافذ ، الذي سبق وأن اقره مجلس النواب في عام ١٩٩٢م ، وهو قانون متكامل خلا من النقص ، ويحتوي على جميع الضوابط القانونية ، والتقاعس في تنفيذ القانون تتحمل المسؤولية فيه الحكومة .

س : قضية الإصلاحات من القضايا التي تثار اليوم في البلدان العربية ، ما قولكم في هذا ؟

ج : الإصلاحات السياسية في الدول العربية والإسلامية لا بد أن تنبع من داخل المجتمعات العربية والإسلامية وليس بإرادات وإملاءات ورؤى

خارجية . كما أن كل دولة هي الأكثر خبرة وحرصاً على مصالح شعبها . أما أسلوب الفرض فهو لن يكون ناجحاً أو مفيداً للمجتمعات العربية والإسلامية.

س : ماذا عن الإصلاحات التي تتبنها الولايات المتحدة؟

ج : لا يصح أن تتلقى أي دولة عربية أو إسلامية أوامرها من الولايات المتحدة الأميركية . لكن الواجب على كل دولة أن تقوم بالإصلاحات في بلادها بدافع وطني وبحكم مسؤولياتها من دون أن تستورد أو تستقدم التعليمات في هذه الإصلاحات أو القوانين التي تقتضي ذلك من الولايات المتحدة أو غيرها.

س : التنسيق القائم بين السعودية واليمن في المجال الأمني ، ما هو تقييمكم له ؟

ج : التنسيق الأمني مع المملكة العربية السعودية يفرضه واقع الإخاء والجوار، وما واجهته من أعمال إرهابية في الأيام الماضية ندينه بقوة . والتنسيق الأمني بين البلدين يأتي بثمار جيدة لصالح اليمن والسعودية ، وهما يسيران بصورة مرضية في علاقاتهما السياسية والثقافية والأمنية والاجتماعية والاستثمارية والتجارية ، وخاصة بعد أن إنتهت عملية ترسيم الحدود وفقاً لمعاهدة جدة التاريخية.

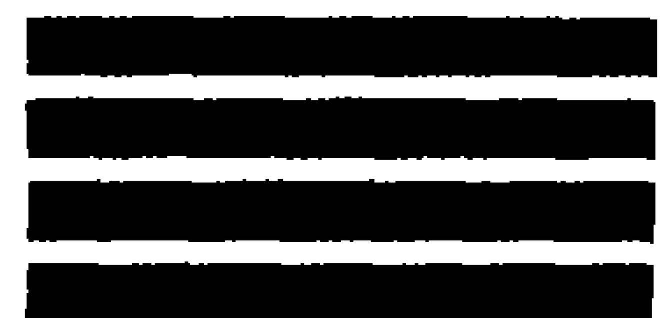
س : اليمن يسعى إلى الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي ، لماذا الإصرار على ذلك ؟

ج : سعي اليمن إلى العضوية الكاملة في مجلس التعاون الخليجي ، باعتبار اليمن ركناً أساسياً في تكوين هذه المنطقة ثقافياً وحضارياً وتاريخياً وفي الحاضر والمستقبل . وعضوية اليمن في هذا المجلس هي في الحقيقة قوة للبلدان الخليجية ولليمن . ولذلك لا يسعى لوحده إلى

الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي ، وإنما هناك دول في هذا المجلس تسعى بجدية إلى استكمال عضوية اليمن في مجلس التعاون الخليجي.

س : يقال إن العراق يدخل مرحلة جديدة بالانتخابات البرلمانية وتشكيل المؤسسات ، كيف تنظرون إلى هذا التطور ؟

ج : الانتخابات العراقية مسرحية وتمثيل أميركي ، سواء الانتخابات أو تشكيل الحكومة ، لأن ما يحدث في العراق لا يعبر عن الإرادة العراقية ، أو الشعب العراقي ، لأن إجراء الانتخابات يتم وفقاً لمصلحة وإرادة المحتلين الأميركيين ، فهذه الأمور في مجملها ليس لها معني ولن تأتي بقيمة مفيدة للشعب العراقي.



ثالثاً: البعد العربي والإسلامي لدول الخليج العربية

نص تقرير
مؤسسة ستاندرد آند بورد العالمية المتخصصة
حول التصنيف السيادي والائتماني للدول العربية *

للوهلة الأولى يعتقد المراقبون أن التصنيفات الائتمانية لدول المنطقة تحسنت في الآونة الأخيرة بفضل حرب تحرير العراق واستقرار الأوضاع السياسية والآمنة عقب إطاحة نظام صدام البائد ، إلا انه حسب رأي المؤسسات الدولية المتخصصة في التقييم الائتماني والسيادي فإن الصلة بين إطاحة نظام صدام وإزالة التهديد الجيوبولوتيكي الذي كان يمثله وبين ارتفاع التصنيف السيادي لعدد من دول المنطقة ليست واضحة أو قوية ، والدليل على ذلك هو ثبات أو تراجع تصنيفات بعض الدول ومنها مصر.

فقد ارتفع تصنيف قطر درجتين وتصنيف الأردن درجة واحدة ، أما البحرين فقد تحولت تقديرات آفاقها من (مستقرة) إلى (إيجابية) بينما تراجعت مصر إلى (سلبية) .

ويرى المحللون أن إسقاط هيمنة حزب البعث على السياسة العراقية على مدى ٤٠ عاماً إيجابي بالتأكيد ، وبشكل خاص للعراق ، ولكنه لا يحمل نفس القدر من الأهمية بالنسبة للموقف الائتماني لجيران العراق في العالم العربي الذي تحمله عوامل خاصة بالقرارات المتخذة محلياً خصوصاً أن بعض الحالات المحلية تعتمد على أحداث بعيدة عن بغداد .

---

* جريدة الأنباء الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ٢٠٠٤م ، العدد ١٠٢٤٢.

ويقول تقرير حديث لمؤسسة ستاندر آند بورز حصلت (الأنباء) على نسخة منه أنه قبل خريف ٢٠٠٢م وقبل قرار مجلس الأمن في سبتمبر الذي أذن بحرب ٢٠٠٣م القصيرة كان تهديد العراق العسكري لجيرانه وخصوصاً دول الخليج أعظم مما تواجهه معظم الدول المصنفة ، ولكن أقل مما تواجهه دولة مثل كوريا الجنوبية ، والواقع أن هناك عدة أوجه تشابه بين كوريا الشمالية والعراق ، فكلا البلدين مصنف ضمن (محور الشر) وكلاهما دولتان مارقتان مخفقتان ، ولكن يبدو أن هناك فارقاً رئيسياً بينهما ، فبالرغم من تباهي البلدين بتطوير أسلحة التدمير الشامل يبدو أن واحداً منهما فقط طورها بالفعل.

ويقول تقرير لمؤسسة ستاندرد آند بورز أن إجراء هذه المقارنة بشبه الجزيرة الكورية لعدة أسباب ، فالتصفيات الائتمانية تكتسب الكثير من قيمتها من النسبيات ، ومن خلال عقد المقارنات يمكننا تحديد حجم المخاطر النسبية ، في أواسط ٢٠٠٢ كان العراق قوة خطرة ، ولكن ليس بتهديد كوريا الشمالية حتى قبل تعزيزها لقدراتها النووية ، وقبل الحرب الأخيرة في العراق كانت الولايات المتحدة تسيطر على مجاله الجوي وكان للعقوبات الاقتصادية تأثيرها ، ولكن كان بمقدور كوريا الشمالية أن تسبب ضرراً للبنية الأساسية لكوريا الجنوبية أعمق وأعظم من الضرر الذي كان يكمن أن يحدثه صدام للبنية الأساسية النفطية في السعودي أو قطر ، وتصنف ستاندرد أند بورز ديؤن كوريا الجنوبية بالعملات الأجنبية وبالعملة المحلية في فئة(A) مثل أربع من خمس دول في الخليج تغطيها ، وهكذا يمكنكم استنتاج التقييد الملزم الذي تنطوي عليه مثل الخطورة .

ومع أن خطر أسلحة التدمير الشامل العراقية قد زال ، إلا أن هناك أوجها

أخرى من المخاطر السياسية ، وبالنسبة للحكومات الإقليمية الواقعة ضمن التصنيف الائتماني ما يزال مستوى المخاطر السياسية أعلى مما هو في حكومات ذات تصنيف مماثل .

ويعطي التقرير مثالاً بأن الكثير من الحكومات في المنطقة تواجه خطر حدوث اضطراب في عملية انتقال الزعامة ، أما لأن العملية تنطوي على شيء من عدم اليقين ، أو لأن الزعيم الجديد قد لا يتمتع ، في البداية على الأقل ، بالرابطة نفسها مع مواطنيه التي كان يتمتع بها سلفه.

ويقول التقرير أنه استخدم كلمة (اضطراب) لا كلمة (كارثة) لأنه لا يتوقع لأي حكومة مصنفة في العالم العربي أن تشهد ثورات مثل الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ م ولكن خطر الانتقال المضطرب الذي سيؤثر على ثقة المستثمرين ، مثلما رأينا في إحدى الدول الخليجية عام ١٩٩٥م هو عامل في التصنيف .

ويضيف أن خطر انتقال السلطة هو أحد أوجه التطور المؤسساتي السياسي في العالم العربي ، وقد بلغت بلدان المنطقة مراحل مختلفة من تطوير مؤسساتها السياسية.

ولكن التقرير يرى أن لب المسألة يكمن في متانة العقد الاجتماعي، ففي معظم الدول التي لا يساهم مواطنوها مباشرة في انتخاب حكامهم مثل الصين تقوم متانة العقد الاجتماعي على قدرة الزعامة على توفير الرخاء المتزايد ، وفي دول الخليج يقوم العقد الاجتماعي على توزيع إيرادات النفط ، ويتوقف الرخاء بدوره على تحركات الميزان التجاري وعلى مكاسب الإنتاجية في الصناعة النفطية ، ومعظم التصنيفات في المنطقة مقيدة بانعدام التنوع الاقتصادي والاعتماد المفرط على إيرادات النفط.

ويوضح التقرير أن انتهاء الحرب في العراق يؤثر بشكل غير مباشر على سرعة الإصلاح السياسي في المنطقة أو على نجاح تنويع اقتصاداتها ويمكن للمرء أن يتخيل أن النجاح في إعادة إعمار العراق وفي إنشاء ديموقراطية متينة فيه يمكن أن يصبح (منارة) للدول الأخرى ، ولكن احتمالات حدوث هذا التأثير الإيجابي تبقى ضعيفة ضمن الإطار الزمني لتصنيفات ستاندرد أند بورز.

وأشار التقرير إلى بعض البيانات المقارنة التي تساعد على تفسير الترتيبات النسبية للتصنيفات في المنطقة وبعض آليات التصنيف.

وإدراج التقرير الدول في مجموعتين الأولى هي لدول الخليج الخمس التي نمنحها تصنيفات، والثانية هي للأردن ومصر ، ولأسباب تتعلق بالوقت ، ثم استبعاد لبنان والمغرب.

وتظهر البيانات أن نمو إجمالي الناتج للفرد هو إيجابي في قطر والبحرين ناجم عن التقدم في الإصلاح السياسي .

وبالرغم من أن التقرير يتوقع لموازين ٢٠٠٤م تكون أدنى من موازين ٢٠٠٣ م، وبالرغم من أن بعض الدول لديها عجوزات معدلة دورياً استناداً إلى السعر المستخدم للنفط ، إلا أن التقرير يرى بأن هذه البيانات تؤكد أن الأوضاع المالية لدول الخليج أقوى من الأوضاع المالية لدول أخرى في فئة التصنيف نفسها.

ويبين التقرير أنه حدث تراجع ملحوظ في الوضع المالي في مصر أدى إلى الضغوط التي كانت تتعرض لها تصنيفاتها خلال العامين الماضيين ، أما الوضع المالي للأردن فيبدو متيناً نسبياً .

أما أوضاع الأصول الصافية لحكومات دول الخليج الخمس المصنفة

فكلها تتمتع بوضع صاف للأصول أي أن أصولها المالية تزيد عن خصومها ، ولا تتمتع بهذا الوضع السعيد معظم الطول الـ ٩٩ التي يصنفها تقرير ستاندرد آند بورز.

وبشأن أوضاع الأصول الصافية فهناك وضع خارجي قوي للمنطقة بالنظر لمؤشر نسبة الاحتياطات إلى الواردات.

وتؤكد ستاندرد آند بورز أنها تلمس تقدماً في الإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة ، ولكن وتيرتها بطيئة وتبقى البنية السياسية والاقتصادية قيداً على التصنيفات مقارنة بدل أخرى خارج المنطقة وفي مستوى التصنيف نفسه ، كما أن العديد من المؤشرات المالية والخارجية هي أقوى بالنسبة للدول الأخرى في المنطقة مما هي للدول من خارج المنطقة ، ويرجع هذا جزئياً إلى ارتفاع أسعار النفط الدورية ولكن بشكل رئيسي إلى الإدارة الاقتصادية الحكيمة في الماضي .

مقابلة صحافية مع

معالي الدكتور أحمد جويلي الأمين العام لمنظمة الوحدة الاقتصادية العربية حول مدى قدرة المنطقة العربية على استقبال المشروعات الاستثمارية الكبيرة *

س : إلى أي مدى برأيكم استطاعت المصارف العربية أن تنمي قدراتها وتفعل أداءها في مواجهة تحديات العولمة ؟.

ج : لقد خطت المصارف العربية خطوات كبيرة على صعيد توحيد قدراتها وتنمية إمكاناتها لمواجهة تحديات العولمة ، وهذا ما ظهر بوضوح من خلال تحسن أدائها في السنوات الماضية وارتفاع موجوداتها وقيامها بدور أساسي في تحسين مستوى الاقتصاد العربي بشكل عام في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها .

ومن خلال التجربة استطاعت هذه المصارف أن تحجز لها مكاناً هاماً على الخارطة العربية والإقليمية ، بالنظر إلى الإمكانات التي تتمتع بها وتؤهلها إلى القيام بدور أكبر أوسع على المستوى العالمي .

ولاشك أن عمليات الدمج المصرفي هنا تساعد أكثر على تعزيز إمكانات القطاع المصرفي العربي وزيادة موجوداته بنسبة أكبر ليقوم بدوره كاملاً على الصعيد الاقتصادي .

س : هل هناك تحويلات مالية إلى المنطقة العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر من شأنها تقوية مكانة المصارف العربية ؟.

---

* جريدة السياسة الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٤م ، العدد ١٢٩١٣ .

ج : هناك تحويلات مالية إلى المنطقة العربية حصلت في السنوات الأخيرة الماضية جراء أحداث ١١ سبتمبر ساعدت على زيادة موجودات المصارف العربية ، وكذلك استعادت هذه المنطقة دورها كمركز استثماري لأن الكثير من الأموال العربية التي سبق وخرجت منها عادت إليها في السنوات الأخيرة ، ما يجعلنا نتفاءل باتساع نطاق الاستثمارات العربية والأجنبية ، وهذا واضح من خلال الاهتمام الكبير من جانب المستثمرين العرب والأجانب الذين وجدوا في هذه المنطقة مكاناً مناسباً لإقامة مشروعات استثمارية متعددة بديلاً من الاستثمار في الخارج .

وفي رأيي أن الدول العربية فيها الكثير من فرص الاستثمار وقادرة على استيعاب الاستثمارات في الكثير من المجالات ، في ظل انحسار الاستثمارات العربية في الخارج واتجاهها إلى الداخل بعد الأحداث الأخيرة ، والخسائر التي لحقت بالمستثمرين العرب في الدول الغربية .

س: ما المجالات الجاذبة للاستثمارات في الوطن العربي ؟.

ج: هناك الكثير من المجالات التي تستقطب إهتمام المستثمرين العرب والأجانب في الدول، سواء في المجال الصناعي أو الفندقي أو المالي ما يؤشر بوضوح إلى قدرة البلاد العربية على استيعاب الاستثمارات المتعددة الجوانب والتي زادت بعد أحداث ١١ سبتمبر الأخيرة .

س : ما أهم الخطوات التي ينبغي القيام بها لتحسين مستوى اقتصاداتنا العربية في ظل الظروف التي تواجهها ؟.

ج : لاشك أن هناك جملة إجراءات وخطوات يجب أن تقوم بها الاقتصادات العربية لتحسين أدائها وموقعها على الخارطة الإقليمية والدولية ، من خلال القيام بجملة إصلاحات أساسية من هيكليتها لمواكبة تطورات العصر ومواجهة تحديات العولمة .

وإزالة كل الحواجز المصطنعة من أمام تطورها وانفتاحها على بعضها ، ولاسيما وأن السياسة مازالت تلعب دورها في إبقاء الحواجز الاقتصادية التي تحول دون تحقيق الاقتصادات العربية للنتائج الإيجابية التي نتمناها .

وعلى هذا الأساس يجب أن تعي الدول العربية حجم المخاطر التي تواجهها وتعمل على تحرير تجارتها وفتح أسواقها أمام التبادل الاقتصادي العربي والتعامل مع المتغيرات العالمية بالصورة المطلوبة لضمان حجز مكان على صعيد الخارطة الاقتصادية الدولية .

س : هل أنتم متفائلون بقدرة الاقتصادات العربية على تخطي أزماتها وتحقيق نتائج إيجابية ؟.

ج : أعتقد أنه إذا وضعت الدول العربية برنامجاً واضحاً للتصحيح الاقتصادي والمالي مبرمج على مدة محددة يواكب التغيرات العالمية ، فإن باستطاعة الاقتصادات العربية أن تحصن نفسها وتنمي إمكاناتها في ظل التحولات الجارية والتي توجب على دولنا أن تبادر إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير اقتصادية تتناسب مع هذه التحولات وتواكبها .

وأهم من ذلك كله هو فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي ، أي لا تخضع الاعتبارات السياسية لمجريات العملية الاقتصادية ، بما يجعل التطور الاقتصادي أسير التجاذبات السياسية التي حالت وتحول للأسف دون قيام اقتصاد عربي قوي ومتين يواجه الاقتصادات العالمية .

س : كيف تنظرون إلى التطورات الاقتصادية في لبنان ؟.

ج : في رأيي أن لبنان حقق إنجازات اقتصادية مهمة في السنوات العشر الأخيرة ، وهذا ظاهر بوضوح من خلال تطور عملية البناء والإعمار التي

شهدت تطوراً كبيراً ، مما جعل لبنان يستعيد موقعه المميز في المنطقة كمركز استثماري ومالي وسياحي كبير يجعلنا نتفاءل بقدرة هذا البلد على تخطي الصعوبات التي واجهته في مرحلة سابقة .

وفي رأيي أن لا خوف على لبنان بالنظر إلى الإمكانات البشرية والتقنية التي يتمتع بها والتي تجعله قادراً على مواجهة الضغوطات التي يتعرض إليها ، وبالتالي على تخطيها ولعب دوره كالمعتاد في المنطقة .

ورغم الصعوبات المالية التي يمر بها فإن لدى لبنان بفضل دينامية قطاعه الخاص المتعددة على استيعاب هذه الصعوبات وولوج الطريق الصحيحة التي تكفل له العودة سريعاً إلى مكانته المميزة على الصعيد العربي .

وفي رأيي أيضاً أن اعتماد التخصيص وتطوير دور القطاع الخاص يساعدان بصورة أساسية على النهوض بالاقتصاد اللبناني ، لاسيما على صعيد المالية العامة ، لأنه من خلال عائدات التخصيص يمكن أن يصار إلى التخفيف قدر المستطاع من حجم الدين العام الذي قارب الـ ٣٦ بليون دولار ، إلى جانب القيام بإجراءات مالية وإصلاحية إضافية من شأنها إفساح المجال أمام حصول عملية تطور اقتصادي مهمة وواعدة .

مقابلة صحافية مع
معالي السيد عدنان القصار وزير الاقتصاد والتجارة في الجمهورية اللبنانية حول التعاون الاقتصادي بين دولة الكويت ولبنان *

س : ما هي المبررات التي دفعتكم إلى المشاركة في الحكومة مع أنكم تعرفون أن عمرها قصير ؟.

ج : عندما طلب مني الرئيس عمر كرامي مشاركته في المسؤولية فكرت في الموضوع ، حيث سمعت أن الفترة لهذه الحكومة قصيرة ولن تعمر طويلاً ، ولكن بالنسبة لي أعتبر أن الوقت هام جداً ، فسبعة أشهر وهو عمر الحكومة ليست فترة قصيرة ، بل هي فترة يمكن أن نخطط فيها ونقوم بالعمل البناء ، وأنا شخصياً أرفض كلمة انهيار ولا أتقبل القول أن البد مقبل على انهيار ، لأن رأيي وقناعاتي هو أن لبنان بلد لا ينهار ، ومن أجل ذلك أريد النهوض بهذا البلد ، بالتعاون مع هذه النخبة الموجودة معنا ، خصوصاً وأن وزارة الاقتصاد هي وزارة مهمة وليست بعيدة عني .

وبحكم خبرتي ومعارفي الدولية سأعمل على خدمة بلدي بالتعاون مع فخامة الرئيس ودولة الرئيس كرامي ضمن المجال المالي ، وسأكون الصوت الاقتصادي في مجلس الوزراء ، وقد أبديت رأيي في الإجتماع الأول للحكومة ، وقد أخذ به ، وأنا عضو في لجنة الصياغة وطلب مني أن أقدم رأي الهيئات الاقتصادية إلى هذه اللجنة .

---

* جريدة السياسة الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٣١/١٠/٢٠٠٤م ، العدد ١٢٩١٥ .

س: كيف تنظرون إلى موضوع موازنة ٢٠٠٥م ؟.

ج : لاشك أن مشروع موازنة عام ٢٠٠٥م هو بمثابة محطة لنا جميعاً وسنعمل على إقرار موازنة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار مصلحة البلد والناس من أجل إنهاض لبنان من كبوته السياسية .

وقد شعرت حقيقة أن الرئيس كرامي ووزير المال إلياس سابا يدركان أهمية مشروع الموازنة هذا وسيعملان على الالتزام به ، وهذا ما أكداه إلى رئيس صندوق النقد الدولي خلال زيارته الأخيرة إلى لبنان .

س : ما هي برأيك أبرز التحديات التي تواجه الحكومة اللبنانية ؟.

ج : في رأيي التحديات كبيرة ، ويجب التعامل معها بكل مسؤولية وتجرد ونحن سنحضر ورقة عمل وسنعمل على هذا الأساس ، لكن في اعتقادي أن أبرز هذه التحديات هي إعادة الثقة بالاقتصاد ، تحفيز الاستثمار ، إضافة إلى مطالب عديدة وردت في ورقة الهيئات الاقتصادية ، كوقف الهدر وترشيد الإنفاق وتنفيذ الخصخصة .

س : هل تعتقد أن الأجواء مؤاتية للمزيد من المشروعات المستقبلية في لبنان ؟.

ج: في اعتقادي أن لبنان يسير خطوات وطيدة لاستعادة موقعه على الخارطة الإقليمية والدولية ، وهناك إنجازات مهمة تحققت على هذا الصعيد، حيث هناك حضور عربي وأجنبي لافت في لبنان وتحديداً في المجال الاستثماري ، وهذا ما نلاحظه من كثرة المشروعات الاستثمارية ، سيما على الصعيد الفندقي والسياحي .

والحكومة الجديدة ستعمل قدر المستطاع لتحسين المناخات الاستثمارية أكثر فأكثر ، لأننا نعتبر أن الظروف الحالية مؤاتية لمزيد من الاستثمارات ،

بالنظر إلى ما يتمتع به لبنان من مناخ استثماري مميز رغم صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها ، وأنا على ثقة من أن لبنان سيتخطى ما يعترضه من صعوبات ، وسيستعيد موقعه في المنطقة العربية .

س : هل تعتقد أن التزامات باريس-٢ لا تزال قائمة ؟.

ج : الحكومة ستسلك كل الوسائل والطرق التي تؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي ، وفي رأيي أن الالتزامات التي قدمها لبنان إلى باريس-٢ فيها الكثير من الواقعية ، وإذا وجدت الحكومة أن مصلحتها في تنفيذ هذه الالتزامات فلن تتأثر .

س : إلى أي مدى ترى أن الحكومة قادرة على تحقيق الإصلاح الإداري والقضاء على الفساد ؟.

ج : صحيح أن عمر الحكومة قصير ولا يتعدى السبعة أشهر ، لكنني أرى أنه إذا توفرت الظروف المساعدة للحكومة فإنها قادرة على أن تحقق إيجابيات تساعد على حلحلة بعض العقد الاقتصادية الموجودة . وكما أكدت وأؤكد الآن فإن الإصلاح الإداري هو من أهم الخطوات التي ينبغي القيام بها لتأهيل الإدارة اللبنانية مجدداً وإزالة الغطاء السياسي عن كل المفسدين والفاسدين . وقد أكد الرئيس كرامي على هذا الأمر وكان واضحاً عندما أشار إلى أن الحكومة ستضرب بيد من حديد الفاسدين والمفسدين في لبنان وسترفع الغطاء السياسي عنهم .

س : ما هو الدور الذي تتوقعون للقطاع الخاص في عملية إعادة الإعمار ؟.

ج : القطاع الخاص مطالب بدور كبير في عملية البناء والإعمار ، وكوزير آت من القطاع الخاص أعرف جيداً الدور الذي سيقوم به الأخير في ورشة

إعادة البناء ، والحكومة لن تقصر في توفير كل الوسائل ليقوم بما يستطيع القيام به على هذا الصعيد ، وكلني ثقة ، ونظراً لما يتمتع به القطاع الخاص بأن هناك دوراً كبيراً سيضطلع به في تطوير أداء الاقتصاد اللبناني .

س : كيف تقومون طبيعة العلاقات اللبنانية الكويتية ، وهل هناك مشروع تعاون اقتصادي ؟.

ج : نحن نقدر للكويت ما قامت به تجاه لبنان وشعبه ، وسنحاول أن نرتقي بالعلاقات الاقتصادية اللبنانية الكويتية إلى المستوى السياسي المتميز ، كما هي الحال مع الدول الخليجية الأخرى التي لم تقصر إطلاقاً في تقديم يد العون إلى لبنان لإنهاضه من أزماته المتعاقبة .

ولاشك أن من مصلحة لبنان توطيد علاقاته مع أشقائه الخليجيين ، وتوفير المناخات الملائمة لهم لتشجيعهم على زيادة استثماراتهم في لبنان لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني .

س : هل تتوقع أن يستعيد لبنان مركزه المالي في المنطقة ؟.

ج : نحن نعمل على هذا الأساس ولن ندخر جهداً من أول تحقيق هذا الأمر ، لكي يعود لبنان إلى موقعه السابق كمركز مالي مميز في المنطقة وفي اعتقادي أن لبنان لديه الإمكانات والقدرات الكبيرة التي تسمح له بأن يسترجع هذا الموقع ، مع أننا لا ننكر أن هناك منافسة قوية بيننا وبين الدول المجاورة والتي تتطلب من لبنان مضاعفة الجهود لكي يضمن عودته إلى موقعه كأهم مركز مالي ومصرفي في الشرق الأوسط .

مقابلة صحافية مع
معـالي السيـد سليـمـان الحـربش مـدير صندوق أوبك لـلتنـمـيـة حـول آليـة العـمل في المنظمـة *

س : هل من تعليق على (عشرتك) الطويلة مع منظمة أوبك ؟

ج : أوبك مصدر فخر واعتزاز لي . فهي أولاً من المنظمات القليلة في عالمنا المعاصر التي نشأت بإدارة سياسية حرة ، وهي المنظمة التي لا يجادل إلا من كان في قلبه مرض حول نبل مقاصدها ، صحيح أن السبب المباشر لقيام المنظمة عام ١٩٦٠م كان هدفه حماية مصالح الدول المنتجة من الآثار الوخيمة لتفرد الشركات الكبرى بقرارات الإنتاج والأسعار ، لكن من يتمعن في قراءة أهداف المنظمة المكتوبة في دستورها يرى بوضوح أن هذه الأهداف تخدم الدول المستهلكة بشكل واضح ومن ذلك تأمين الإمدادات ، وتحقيق الاستقرار في السوق وضمان عائد مجز لصناعة البترول ومن هي هذه الصناعة إذا استثنينا تلك العاملة في الدول الصناعية .

من ناحية ثانية ، أنا فخور بالفترة التي قضيتها في خدمة أوبك. فقد حاولت بقدر ما لدي من طاقة أن أساهم في توجيه الأمانة العامة للمنظمة الوجهة الصحيحة ومن خلال عملي في وزارة البترول في المملكة العربية السعودية في تقديم المشورة لرؤسائي حول ما يعرض على جدول أعمال المجلس الوزاري من بنود شاركت في عدد من اللجان التي تعني بدراسة

---

* جريدة القبس الكويتية ، الصادرة بتاريخ ٩/١٢/٢٠٠٤م، العدد ١١٣١٥ .

موضوع معين وتجسد ذلك أخيراً من خلال عملي ممثلاً للملكة في مجلس المحافظين أربعة عشر عاماً . لكن هذا الحديث عن المنظمة لا يكفي .

س : عندما نقول أوبك ماذا نعني ؟.

ج : إذا كنا نقصد المجلس الوزاري الذي يرسم سياسة المنظمة ويتخذ من القرارات ما يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين ، فإن أوبك من هذا المفهوم تقوم بدو مشرف لا غبار عليه ، وسوف يعرف أهلنا في الكويت هذا الدور بشكل أوضح عندما يتولى الشيخ أحمد الفهد الصباح العام المقبل رئاسة المجلس الوزاري . أما إذا كان المقصود هو الأمانة العامة فإن الحديث عن أوبك من هذه الزاوية حديث ذو شجون بل وأشجان .

س : لنعد إلى أوبك من خلال المجلس الوزاري ؟

ج : يقولون عن أوبك أنها المنتج المرجح الذي يحرك إنتاجه صعوداً أو هبوطاً لتحقيق التوازن في السوق وهذا صحيح ، إذ أن ذلك تجسيد لأحد أهداف المنظمة كما أسلفنا .

عندما هبطت الأسعار خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨م دون ما أسميه بمنطقة الارتياح Comfort Zone تدخلت أوبك بشكل صارم عبر مداولات متعددة للعودة بالأسعار إلى مستوى معقول تتبلور في ما بعد بالنطاق السعري وما نشهده اليوم هو الوجه الآخر لهذا التدخل ، فالأسعار تتزايد لأسباب لا علاقة لأوبك بها، بعضها أساسي وبعضها سياسي ، وتقوم أوبك حالياً باستغلال منظم لما لديها من طاقة إنتاجية لترشيد السوق ولولا ان هذا السوق يعتقد أن أوبك لم تستنفد طاقتها الإنتاجية البتة لارتفعت الأسعار إلى أعلى من مستواها الراهن .

المهم هنا أن أوبك من خلال المجلس الوزاري حققت نجاحاً باهراً في

المضي نحو تحقيق هدف المحافظة على استقرار السوق ، والذين يصفون أوبك بالكارتيل بمعناه الاصطلاحي السيئ يتراجعون هذه الأيام عندما يسمعون أن رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي الآن غرينسبان Alan Green Span يخلي ساحة أوبك من مسؤولية مايحدث في السوق .

لكن نظراً لجسامة هذه المهمة التي شغلت الوزراء ، إضافة إلى ما لديهم من أعمال أخرى فقد تراجعت شؤون المنظمة الأخرى وأصبحت بحاجة إلى إعادة نظر ، وهذا يقودنا إلى وضع أوبك السكرتارية .

لن أتطرق إلى موضوع الأمين العام ، إذ ليس لدي ما أضيفه ، علاوة على حساسية الموضوع لكنني أظن ، ولا أثم على أنه لابد من الخروج على المألوف للتخلص من مأزق الأمين العام . ومن الأساليب التي لفتت نظري وما شاهدته أثناء حضوري لدورة مجلس المحافظين لصندوق السلع الدولية في أمستردام العام الماضي ، وكان أحد البنود تعيين المدير العام الذي يضاهي الأمين العام في بعض المنظمات ، إذ تقدم سبعة مرشحين من مناطق مختلفة من العامل نحو المنصة وقدموا أنفسهم ، وما لديهم من برنامج لو تم انتخابهم ، ثم يتم بعد ذلك التصويت وتعاد الكرة بخروج من يحصل في النهاية على أعلى الأصوات شريطة أن يتخطى عتبة رقمية معروفة سلفاً .

يمكن لأوبك عن طريق المؤتمر أو لجنة وزارية أن تلجأ إلى هذا الأسلوب ولو على سبيل التجربة ، وإذا اقتصر الترشيح على قلة فيمكن للدول المرشحة (بكسر الشين) أن تلتزم الحياد ، المهم هو التفكير في حل يخرج عن المألوف . ولعل الأمانة تقتضي أن أقول أن الترشيح على أسس سياسية أضر بالمنظمة أكثر مما أفادها ومثال على ذلك بعض الأمناء الذين تعاقبوا على

المنظمة حتى عام ١٩٨٣م عندما كان المؤتمر يختار الأمين العام طبقاً لقاعدة التناوب وهناك أمثلة أخرى يعرفها كل من له صلة بأوبك.

من ناحية أخرى ، إذا كانت أوبك تناظر وكالة الطاقة الدولية فإنها لا تتمتع بالمرونة المالية المتاحة لوكالة الطاقة بسبب ضآلة حجم الميزانية السنوية ، وهذا انعكس على مستوى الأداء في المنظمة الذي يحجب صفقة عبقرية لبعض الأفراد في المنظمة .

بعد انسحاب الاكوادور والغابون إنكشف الوضع المالي في المنظمة فاقترحنا في مجلس المحافظين ، الذي يعتمد الأغلبية أسلوباً لعمله ، على إعادة هيكلة السكرتارية لضغط المصروفات وقلنا أيضاً أن من الأهداف رفع كفاءة الأداء ، وتم ذلك في وقت تتزايد أعباء المنظمة وتستجد التحديات فلجأنا إلى مواكبة ذلك إلى الاتفاق على تقوية وتنشيط قسم الأبحاث وهو يمثل أركان المنظمة، لكن هذا لا يكفي ، فأوبك السكرتارية تحتاج إلى إعادة النظر في ميزانيتها السنوية وإلى النظر أيضاً في أسلوب التوظيف وتخليصه من شوائبه ، وهذا يتطلب ليس فقط وجود أمين عام كفؤ ، وإنما أيضاً منحة الصلاحيات التي يحتاجها بدلاً من الدائرة الضيقة التي يتحرك فيها الآن ، وحبذا لو قورنت بين صلاحيات أمين عام أوبك بتلك التي يتمتع بها نظراؤه في المنظمات الأخرى، ومن دون الخروج عن المألوف ، فـغن أوبك لن تعدوا أن تكون إطاراً للتشاور تتألق أو تخبو تبعاً لقرب أو بعد انعقاد المؤتمر الوزاري . باختصار المنظمة تحتاج إلى إعادة هيكلة هذه المرة لرفع كفاءة الأداء وليس خفض التكاليف .

س : وماذا عن أوبك التي شاركت أيضاً في اجتماعاتها ؟

ج: هذه المنظمة كانت أحد الفصول الدراسية التي تعلمت فيها أسلوب

العمل البترولي العربي وفن التفاوض . أسستها ثلاث دول لتخليص البترول من حماة الخلافات العربية عندما كان البترول يناقش في لجنة خبراء البترول العرب في الجامعة العربية ، هذه المنظمة صنعت أعمالاً جليلة ، فيما أنشأت عدداً من الشركات التجارية ، ومن ذلك الشركة العربية البحرية لنقل البترول وابيكورت ، وشركة الخدمات كما أسدت المنظمة ، وما زالت ، خدمات جليلة للملكية العربية بترجمة العديد من الكتب القيمة عن صناعة الطاقة .

بعض الناس يظلمون أوابك عندما يقارنوها بمنظمة أوبك ، أوابك لها هدف تجاري وهذا محدود بسقف معين يفرض بدوره عمراً زمنياً للمنظمة لأن المشروعات التجارية ذات الطابع البترولي محدودة ، فالمنظمة لا تستطيع أن تنشيء مشروعاً بترولياً كل سنة خصوصاً بعد أن نشطت الشركات البترولية الوطنية والقطاع الخاص بالدول الأعضاء بخلاف أوبك التي تعالج قضية السوق البترولية وهي قضية لا يحدها سقف .

أتمنى أن تقوم الدول الأعضاء بتحويل المنظمة إلى مركز عربي لدراسات الطاقة ليس فقط للمحافظة على كبرياء هذه المؤسسة التي جللتها أبان سنواتها الأولى . وإنما لاستقطاب المفكرين المتخصصين فر دساسات الطاقة . ولا يعدون ذلك أن يضاهي ما يفعله كثير من الدول .

س : ما رأيك في دور منظمة أوابك اليوم ؟

ج : ما دام السؤال موجه لي من أديبة معروفة فأنني أقول أنه في ظل الموارد المتاحة لها ، فأنها تذكرني بزوجة الدرداء : تعطي على نحو ما تأخذ ولا تثريب عليها .

مقابلة صحافية مع معالي السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة بمناسبة مشاركته في المؤتمر الثالث للفكر العربي الذي عقد في مراكش بعنوان دعوات التغيير والإصلاح الثقافي في العالم العربي *

س : أنتم اليوم في مراكش لحضور المؤتمر الثالث للفكر العربي والذي يناقش« العرب بين ثقافة التغيير أو تغيير الثقافة » في رأيكم هل بات التغيير اليوم ضرورة ملحة في العالم العربي ؟.

ج : التغيير ضرورة ليس فقط في العالم العربي ، بل لمختلف بقاع العالم فالتغيير مطلوب في أمريكا اللاتينية في أفريقيا في آسيا ، بل حتى في بلدان العالم المتقدم ، لماذا ؟ لأن هناك ثلاث ظواهر جديدة ، الظاهرة الأولى إنهاء الحرب الباردة سياسياً ، والثانية الثورة التكنولوجية الجديدة التي غيرت العديد من المفاهيم ، أما الظاهرة الثالثة هي العولمة والتي ستفرض نفسها على كافة دول العالم عاجلاً أم آجلاً ،والدول لو أرادت أن تشترك في القواعد التي تنظم تلك العولمة فيجب أن تتغير وأن يتم بها التغيير ، فالتغيير غير قاصر على العالم العربي ، فهو ظاهرة جيدة مرتبطة أصلاً بالعولمة ولا مفر من هذه العولمة، هناك عولمة في الأمور المالية ، عولمة المياه ، يضاف إلى ذلك أنه خلال السنوات القادمة لن يمكن بأي حال من الأحوال معالجة المشاكل الوطنية والقطرية بشكل داخلي بل يجب معالجتها على المستوى الدولي ، وبالتالي لو

* جريدة عمان ، عمان ، الصادرة بتاريخ ١١/١٢/٢٠٠٤ ، العدد ٨٥٩٣ .

أرادت الدول أن تشترك في معاجلة تلك المشاكل فيجب أولاً أن يسمع صوتها ، ولن يتم ذلك إلا بقبولها للتغيير .

س : إذا كان التغيير عند الآخرين هو مطلب داخلي ، فإنه في العالم العربي كثيراً ما يربط بالمطالب الخارجية خاصة من قبل الولايات المتحدة ؟.

ج : في الواقع هذا غير دقيق لأن الدول العربية بدأت تفكر في التغيير قبل بروز المطالب الأمريكية ، بل أن مطلب التغيير ليس فقط مطلباً أمريكياً بل مطلباً دولياً ، فقرارات الأمم المتحدة تنادي بالتغيير ، ونحن نعلم أن القرارات الأممية ليست بقرارات أمريكية ، بل هناك دول عربية شاركت في صياغة وتبني هذه القرارات ، إذن من الخطأ أن نقول أن التغيير هو مطلب أمريكي بل هو أيضاً مطلباً عربياً داخلياً وملحاً ، وثانياً أن التغيير غير مقصود به العالم العربي .

س : تختص الرباط منتدى المستقبل الذي سيجمع عدداً من البلدان العربية والإسلامية ببلدان مجموعة الثماني المصنعة في نظركم ما أهمية هذا الملتقى ؟.

ج : إلى الآن غير مفهوم ما المطلوب من هذا الملتقى وتوجهه ، هل هو يضع الأساس لمنطقة الشرق الأوسط الكبير ، أم مشروع مرسال جديد ، حتى الآن ليس مفهوماً ما المراد من هذا المنتدى « منتدى المستقبل » . إلا أنه يجب أن نرحب بكافة المؤتمرات ، لأنه من خلال المؤتمرات والندوات نستطيع أن نتحاور ، وأن نناقش وأن نوضح موقفنا ، لأنه ضمن العيوب التي نعاني منها أن موقفنا أو مواقفنا غير مفهومة من قبل باقي مكونات المجتمع الدولي خاصة الغربي منه ، لذا يجب أن نهتم بالقضايا الدولية وبأشغال المنظمات الدولية حتى يكون هناك تحاور بيننا والآخرين .

س : دعنا معالي الأمين العالم السابق ننتقل من الإصلاح العربي إلى موضوع الأمم المتحدة ، في الآونة الأخيرة تعالت الأصوات من أجل إصلاح المنظومة الأممية حتى تصبح أكثر ديمقراطية ، باعتباركم أميناً عاماً سابقاً لهذه المنظومة ، هل عمل الأمم المتحدة تنقصه الديمقراطية، وما هي الأجزة المرشحة أكثر من غيرها لكي تطالها يد الإصلاح ؟.

ج : لا شك أن الأمم المتحدة في حاجة إلى الديمقراطية ، وكما نطالب بديمقراطية الدول والأنظمة ، يجب أن نطالب أن تكون العلاقات الدولية خاضعة لنظام ديمقراطي ، فكما أننا نداقع عن الديموقراطية الوطنية ، يجب أن نداقع عن ديمقراطية عالمية ، العولمة يجب أن تكون خاضعة لنظام ديمقراطي وأن لا تكون خاضعة لنظام غير ديمقراطي ، ومن بين ضمن الوسائل من أجل تحقيق حد أدنى من الديمقراطية في العلاقات الدولة ،هو أن نبدأ بديموقراطية الأمم المتحدة ، وهذا يتطلب تعديل تمثيلية مجلس الأمن الدولي ، والحد من استخدام حق النقض «الفيتو» والقيام بتغييرات في هيكل الأمم المتحدة ، هل تكون القرارات التي يتم اتخاذها قائمة على التعددية ، والتعددية هي ركن من أركان الأمم المتحدة .

س : ضمن هذا الإطار نسمع بين الفينة والأخرى العديد من الدول تم منحها مقعداً دائماً في مجلس الأمن كألمانيا واليابان ، وفي أفريقيا ونيجيريا ما محل العرب من هذا الأمر؟.

ج : هناك مجرد مشروع من أجل رفع عدد مقاعد مجلس الأمن فيما يخص الدول الدائمة العضوية وغير الدائمة لتنتقل من ١٥ مقعداً إلى ٢٤

مقعداً ، حينئذ مصير التمثيل العربي سيكون خاضعاً للانتخابات وللاتصالات التي ستجري بين مختلف البلدان العربية وتلك الواقعة في حيزها الجغرافي أفريقية كانت ام سوية.

س : في ربيع السنة الماضية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق عسكرياً نتج عنه الإطاحة بنظام كان معترف به دولياً دون الرجوع إلى الأمم المتحدة ، في رأيكم هل العالم ما زال في حاجة للأمم المتحدة بعد كل هذا التجاوز ؟.

ج : لا شك أن التدخل الأمريكي في العراق كان مخالفاً للقانون الدولي لأنه تم دون موفقة مجلس الأمن ، نتج عنه مرور الأمم المتحدة بأزمة غير مسبوقة في تاريخها ، ولكن أستطيع أن أقول أن الأمم المتحدة مرت في تاريخها بعد أزمات في الفترة ما بين ١٩٤٥ و٢٠٠٤م استطاعت التغلب على هذه الأزمات ، من هنا فأنا متفائل وأرى أن الأمم المتحدة سوف ستستطيع التغلب على هذه الأزمة ، كما تغلب على الأزمات السابقة .

س : إلى أهم قضية تشغل الرأي العام العربي حالياً ، قضية احتلال العراق ، ما هي الوصفة التي يمكن بها إعادة الاستقرار للعراق في ضوء أعمال العنف التي تعصف به منذ أشهر ؟.

ج : أنا أضيف إلى ذلك بأن أهم قضية بالإضافة إلى القضية العراقية هي القضية الفلسُطينية ، بالنسبة للعراق فرأيي بسيط يتمحور حول إعطاء الشعب العراقي حقه في التصرف في أموره وتسييرها ، فهو الذي يستطيع أن يعرف كيف يعالج مشاكله ، وكيف يمكنه أن يصل إلى نوع من الوفاق بين كافة الأطراف المعنية في العراق ،يجب أن لا ننسى أن العراق

دولة استقلت قبل كافة الدول العربية ، وانضمت إلى عصبة الأمم قبل كافة الدول العربية ، ولشعبها مستوى ثقافي وعلمي يفوق العديد من البلدان العربية ، وتكاد تكون أغنى دولة في العالم العربي ، لأنها تتوفر فيها الأراضي الزراعية الخصبة والأنهار ، والنفط ، والطاقات البشرية المكونة والمتعلمة ، وبالتالي فإني واثق أن الشعب العراقي لما له من أصالة سيستطيع أن يجد الحلول كي يستتب السلم ويسود السلام في مختلف أرجاء العراق رغم الأزمات التي مر بها ، يجب أن لا ننسى أن العراق دخل في حرب ضد إيران ، وحرب أخرى أعقبت غزوه للكويت ، وحصار اقتصادي دام أزيد من ١٣ سنة ، لذلك أظن أن الشعب العراقي أولى من غيره لكي يعالج مشاكله بنفسه ، وهو في غير حاجة إلى وصاية سواء كانت أمريكية أو دولية .

س : كأمين عام سابق للأمم المتحدة ، أعمال العنف الجارية في العراق كيف نصفها ، مقاومة أم إرهاب ؟.

ج : لا أستطيع أن أجيب عن هذا السؤال ، لا شك أن أعمال العنف قد تضعف صورة العراق في العالم الخارجي ، ومصلحتها تتحدد في أن تتغلب على هذه الأعمال حتى يستطيع الشعب العراقي أن يكون هو المسؤول عن إتخاذ قراراته .

س : فيما يخص القضية الفلسطينية ،ما مستقبلها بعد رحيل الزعيم ياسر عرفات ؟.

ج : أيضاً أرى أن الشعب الفلسطيني له النضوج لكي يستطيع أن يتولى بنفسه معالجة القضية ، ويبدأ التفاوض مع الجانب الإسرائيلي كما فعل ذلك في السابق .

س : سؤال أخير يتعلق بقضية النزاع في الصحراء ، وهو الملف الذي اشتغلتم عليه لفترة قاربت العشر سنوات خلال توليكم منصب الأمانة العامة للأمم المتحدة ، في رأيكم ما الحل الذي مكن أن يكون مخرجاً للنزاع ؟.

ج : الحل يمكن في إجراء الاتصالات المكثفة بين الجانبين ، وأنا واثق من التوصل إلى حل سياسي متفاهم بشأنه ، وأن السلام سيستتب في المنطقة.

مقابلة صحافية مع
سعادة البارونة السيدة سايمونز وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في المملكة المتحدة حول قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ بشأن الانسحاب السوري من لبنان *

س : لماذا هذه الضجة العارمة اليوم والتي تبدو مفتعلة حول « حزب الله» اللبناني ؟.

ج : أمام « حزب الله » أسئلة عدة عليه الإجابة عنها حول مواقفه . نحن نعلم صعوبة قضية الحزب ودقتها ، وأعلم أن له موقعاً خاصاً في لبنان ، وهو يتمتع بموقع انتخابي والواقع إنني ووزير الخارجية جاك سترو وكذلك رئيس الوزراء توني بلير سنولي هذا الموضوع بحثاً مكثفاً في الأسابيع الثلاثة المقبلة .

س : ماذا تعنين بالبحث المكثف ؟ هل هناك نية لوضع الحزب على لائحة المنظمات الإرهابية كما تطلب الولايات المتحدة ؟ أو ربما تجريده من أسلحته ؟.

ج : أرجوكِ أن تعذريني لأن علي أن أكون حذرة في هذا الموضوع . فالوضع دقيق ونعلم أن للشعب اللبناني توقعات عالية للحصول على الحرية وأرى أن على الجميع توخي الحذر قبل إطلاق التصريحات لدى لبنان تاريخ عريق في ممارسة الديموقراطية واللبنانيون يستحقون تحقيق أحلامهم .

س : هناك من يعتقد بأن بريطانيا والولايات المتحدة غير مهتمتين حقيقة بالوضع اللبناني وإحلال الديموقراطية في لبنان وإنكم تضغطون في

---

* جريدة الحياة ، المملكة المتحدة ، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٤م ، العدد ١٥٣١٢ .

اتجاه الانسحاب السوري من لبنان لحمل دمشق على التعاون معكم في الشأنين العراقي والفلسطيني ، فهل هذا دقيق ؟.

ج: عندما كنت في لبنان الأسبوع الماضي ومن خلال متابعتي للأمور ولقائي وزير الخارجية اللبناني ، محمود حمود أصبح جلياً أمامي أن هناك اجتماعاً لبنانياً حقيقياً على إحلال الديموقراطية والحرية ، وهذا ما نطلبه ويطلبه الأميركيون .

وأذكر هنا أن قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ يؤكد بحزم ووضوح أهمية الانسحاب السوري من لبنان . وأشارت سورية إلى أنها تريد تنفيذ هذا الانسحاب ،وقد رأينا في السابق إخلاء بعض قواتها مواقعهم إلى مناطق لبنان الشرقية ، غير أن السؤال المطروح في عقول اللبنانيين ، هل هذا الانسحاب حقيقي وصادق أم أنه إعادة انتشار فقط ؟ وأعتقد بأن الأمر الأهم يتعلق بالسيطرة السورية داخل بعض المؤسسات الحكومية اللبنانية وداخل الحياة العامة اللبنانية . ولا ننسى أن هذا التدخل كان ولا يزال سبباً لإلحاق الكثير من الأذى والتعاسة باللبنانيين .

ومن دون شك فإن اغتيال الرئيس رفيق الحريري والأسئلة التي طرحت حول هذا الاغتيال ومن المسؤول عنه، وهي أسئلة لم تلق جواباً بعد ، سلطت الأضواء في شكل واضح على الوجود السوري داخل لبنان بشتى جوانبه ، خصوصاً أن هناك من يشير صراحة بإصبع الاتهام إلى سورية . نحن نريد فحص الأدلة حول مقتل الحريري واللبنانيون يقومون بالتحقيق ، والمهم هنا أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إعتمد لجنة تحقيق وصلت إلى لبنان ، مما يعطي هذا التحقيق بعداً دولياً مهماً . فالشعب اللبناني وشعوب العالم تريد تحقيقاً مستقلاً ، وأرى أن الأسابيع القليلة المقبلة مهمة جداً بالنسبة إلى هذه القضية .

موقفنا في لبنان لا يعتمد على موقفنا من سورية ، ومواقفها من العراق أو القضية الفلسطينية، علماً أن التعاون السوري في هذين المجالين مهم وضروري . وربما كانت هناك صلة بين كل هذه القضايا من خلال النظرة الشمولية للأمور . ولكن ، أكرر أن مسألة لبنان مختلفة في حد ذاتها .

ذهبت إلى لبنان من أجل إظهار دعمنا للشعب اللبناني بأجمعه وليس لفئة ، دون أخرى ، ولدعم العملية الديموقراطية والتغيير ، وكذلك من أجل تقديم التعازي ليس فقط لعائلة الرئيس الحريري ، ولقد تأثرت جداً بمحنتهم، بل للشعب اللبناني بأسره . ونحن نفعل هذا اعترافاً بدور الحريري في الحياة السياسية اللبنانية .

حكومتي وأنا نحترم رغبات المواطنين اللبنانيين ، وأولئك الذين شاهدتهم يتظاهرون في الشوارع ، ويزورون ضريح الرئيس الراحل ، وشاهدت بأم عيني أطفال المدارس يصلون أمام الضريح وحتى اليوم لا تزال حشود كبيرة تزوره .

نعم ، هناك أسئلة حول سورية ودورها في العراق وعملية السلام ، وهذه الأسئلة مهمة وحاسمة ، ونحن سمعنا في نهاية الأسبوع الماضي اتهامات أطلقتها إسرائيل حول دور لدمشق في العملية الإرهابية في تل أبيب .

س : لكنكم لا تصدقون هذه الاتهامات... ؟.

ج : علينا النظر في هذه الادعاءات ، ونتفحص الإثباتات والبراهين قبل أن نصدر حكمنا ، وبحسب معلوماتي فإن الإسرائيليين يعقدون اجتماعات لبحث ما لديهم من معلومات وأدلة ، ونحن طبعاً سنعتمد على أجهزتنا للوصول إلى قناعة معينة .

س: هل كان اجتماعك مع وزير الخارجية اللبناني بارداً ؟.

ج : لا ... لا ... في الواقع كان اجتماعاً صريحاً وودياً ومفيداً. اطلعت منه على معلومات عامة حول إجراء التحقيق اللبناني في حادث اغتيال الرئيس الحريري ، وأطلعته على موقف بلادي الثابت المؤيد للجنة التحقيق الدولية . وأبديت استعدادنا لوضع خبراتنا في مجال الأدلة الجنائية وهي خبرات مشهود لها عالمياً .

س : هل تطرقتِ إلى قضية الانسحاب السوري من لبنان ؟.

ج: نعم ، وقال لي الوزير إن ما حدث خلال وجودي في بيروت من تحرك قوات سورية هو انسحاب وليس إعادة انتشار . ثم كررت أمام الوزير أهمية أن تفهم حكومته مدى وعمق دعمنا لتنفيذ القرار ١٥٥٩ .

س : هناك دعوات لانسحاب القوات السورية قبل الانتخابات اللبنانية في أيار (مايو) المقبل ، فما هو موقف حكومتكم من هذه الدعوات ؟.

ج : هذا الموضوع بحث في شكل مكثف خلال وجودي في بيروت ، وطرحت أسئلة حول الحد الأدنى المعقول في هذا المجال ، ونحن نريد انسحاب أكبر عدد ممكن من هذه القوات قبل الانتخابات ,ولكن الأمر المثالي سيكون انسحاب هذه القوات جميعها. والسؤال هنا: هل سيكون هذا ممكناً ؟ والأهم من ذلك اليوم ليس الانسحاب في حد ذاته ، بل وقف التدخل والتأثير في العملية السياسية في لبنان .

س : هل أجريتِ اتصالات مع السوريين بعد اغتيال الحريري ؟.

ج : تحدثتُ مع السفراء ، ونحن لدينا سفير ممتاز في دمشق هو بيتر فورد ، والتقيت به في لبنان قبل أيام .

س : وهل عقدتِ لقاءات مع المعارضة اللبنانية ؟.

ج : نعم .

س : مع من ؟.

ج : لا أعتقد أن من المفيد ذكر الأسماء .

س : لماذا لا تقولون بصراحة أي أدلة تملكون حول أي تورط سوري في اغتيال الحريري ؟ وفي حال وجود هذه الأدلة، ما هي ؟ ولماذا الغمز حول هذا التورط ، بدلاً من الإعلان الصريح ؟.

ج : لا أعتقد بأنك تتوقعين مني أن أؤكد بطريقة جازمة أن لدينا دلائل حول التورط السوري . كل ما أقوله إن هناك مؤشرات قوية ومن مواقع مختلفة تجعلنا ننظر بقلق إلى النشاطات السورية في المنطقة .

س : لماذا لم يشترك اللبنانيون والسوريون في مؤتمر لندن، وهم من دول الجوار، فيما اشتركت دول عربية أخرى ؟.

ج : لأننا نركز على الدول المانحة ، الدول التي تستطيع تقديم مساعدات مادية للشعب الفلسطيني ، والمؤتمر لم يكن مؤتمراً للسلام ، بل كان فرصة جيدة لمساعدة الشعب الفلسطيني في بناء مؤسساته والتحضير للدولة الفلسطينية .

س : ألا تعتقدين أن الحكومة الإسرائيلية تبالغ في رد فعلها على الأحداث الأمنية . ويبدو وكأننا نخطو خطوة نحو السلام ونعود خطوات إلى الوراء ؟.

ج: نحن ندين العمليات الإرهابية ، ولا نجد أي مكان للإرهاب على الأجندة . ما يريده الإرهابيون هو وقف هذه العملية السلمية ، وإذا ما أوقفنا هذه العملية نكون نستجيب لأهدافهم . أعتقد بأن على الفلسطيني والإسرائيلي إيجاد تفاهم حول كيفية التصرف عندما تحصل مثل هذه

الأمـور، على أن يؤمن هذا التفـاهـم اسـتـمـرار الحـوار بين الطرفـين حـتى لو حدثت مثل هذه الأعمال .

س : كـيف تقـومين إعـلان الرئيس حـسني مـبـارك عن الانتـخـابات الرئاسية في مصر ؟.

ج: هذا الإعلان مهم ومشـوق ، وأنا أرى تغييرات عدة فـي مصـر . لدينا علاقـات جيدة ووثيقـة مع القـاهرة ، ولدى الكثير من المؤسسـات البريطانيـة والأشـخاص استثمارات كبيرة في مصـر . كما أن علاقـاتنا السياسية جيدة ، والواقع إنني معـجبة بعمل السيـدة سـوزان مبـارك ونشـاطاتها في شـتى المجـالات . ونرحب بقـوة بعـمل الفـريق الاقـتصـادي المصـري الناجح ، كمـا نرحب بعمل لجنة حقوق الإنسان التي تظهر شفافية كبيرة في عملها .

س : اخـتـتم المؤتمر السـعـودي ـ البـريطاني أعـمـاله قـبل أيام ، فـهل ستتبنون عقده كل عام ؟.

ج : كـان وزير الخـارجية السـعـودي الأمـير سـعود الفـيصل واضـحـاً وصـريحـاً ، وأؤكد بحزم إن التقدم الذي يحصل داخل المملكة نحو الإصـلاح إنما هو نابع من الثقافة والتقـاليد السـعـوديتين ، ونحن نتفـهم ونرحب بهذا . ولقد فاق نجاح هذا المؤتمر كل توقعاتي وسـررت جداً بالاستماع في إحدى الجلسات إلى السيدات السعوديات يتحدثن حول مختلف القضايا .

نحن نحـضـر لهـذا المؤتمر منذ سنتـين ، وكنت أعلم أنه سـينجح ، وأنا أعتقد بأن إجراء مـثل هذا الحوار مـهم جداً لنا وللسـعـوديين. خصـوصـاً أن البحث كان صـريحـاً وصـديقاً وبناء . وأنا أعلم أن هناك من يتوقع أن نختلف حول قضـايا عدة ، ونعلم أن لديـنا ثقافات مختلفـة، وأجد هذا الحوار مفيداً جداً في تقارب وفهم وجهات النظر.

مقابلة صحافية مع
معالي السيدة تهاني الجبالي القاضية المصرية في المحكمة الدستورية العليا حول حقوق المرأة الكويتية *

س : ما أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة العربية؟.

ج : بحكم رئاستي السابقة للجنة النهوض بالمرأة العربية في اتحاد المحامين العرب أثناء عملي بالمحاماة، إطلعت على واقع المشاركة السياسية للمرأة العربية سواء في «التشريعات المطبقة أو في الواقع العملي»، والأخير يشير الى أن هذه المشاركة ضعيفة في كل المجتمعات العربية، وأن كان هناك فرق في الدرجة وليس في النوع، بمعنى أن الدول التي تبدو فيها النسب أعلى يكون ذلك في إطار تعبئة سياسية وليس في إطار ديموقراطية حقيقية، أي أنه لا يوجد حراك اجتماعي لمشاركتها السياسية، والمرحلة الحالية هي شكل من الصعود في النسبة، وأعتبر أن رفض مشاركة المرأة السياسية لا يمكن مناقشته بمعزل عن الحريات العامة، لأن مشاركتها ضرورة حياتية ونضالية.

وعلى الرغم من هذا الضعف إلا أن هناك حالة للنهوض وتحمل المسؤولية تجاه المستقبل، ولذلك لابد من تفعيل مؤسسات المجتمع والأحزاب والقوى المختلفة لتفعيل هذه الحالة، وعلى كل مجتمع دراسة حالته من خلال كوادره وأبنائه للوصول الى صيغة تتفق مع واقعهم الاجتماعي، الثقافي، السياسي،ألخ، وبالتالي يصبح استخدام المرأة في خطة تنمية شاملة وليس فقط إنتصارا للنوع.

---

* جريدة الرأي العام الكويتية، الصادرة بتاريخ ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٥ ، العدد ١٣٨٥٦.

س : كانت مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضعيفة في بعض الدول العربية، فهي تكاد تكون منعدمة تماماً في دول أخرى مثل الدول الخليجية، فما سبب ذلك ؟ .

ج: لقد ابتلينا في عدد من الدول العربية والإسلامية بآفتين هما «الاستبداد السياسي، والاستبداد باسم الدين» والمرأة هي التي تدفع ثمن هاتين الآفتين، كما لا يمكن إغفال تطورها الاجتماعي، فهذه الدول في الأساس بادية ولها تراث فكري والمكونات الحضارية لهذه المجتمعات تحتاج لخطة طويلة المدى، كما أنها شهدت حراكا اجتماعيا في ظل تنامي الثروة، والانفتاح على العالم الخارجي الذي تجاوز المنظومة العربية للتواصل مع مجتمعات متقدمة « أوروبا ـ أميركا»، هذا بلا شك يلقي بتأثيره الثقافي والسياسي على المرأة، ولكي تنال المرأة الخليجية حقها السياسي لابد من حراك اجتماعي تجاه هذا الحق، لكن المسألة بحاجة لوضع أجندة أولويات للقوى التي تطالب بممارسة الحقوق السياسية للمرأة ويتم تطويرها بشكل جماعي، لتحقيق توازن مع القوى الرجعية في المجتمعات العربية، وصوت هذه القوى الرجعية أعلى حتى الآن، وقدرتها على النفاذ لمراكز صنع القرار يساعدها على حصار مثل هذه الاتجاهات المستنيرة تجاه صناع القرار.

س : وماذا عن تأخر المشاركة السياسية للمرأة الكويتية بصفة خاصة ؟.

ج: ما قلته سابقا ينطبق على حال المرأة الكويتية في ما عدا المفارقة التي فوجئت بها، فغالبا ما تكون الاتجاهات السائدة في المجتمع ضد المرأة حكومية، إلا أن القيادة في الكويت وقفت ودعمت المرأة بإصدار قرار أميري

يمنحها المشاركة، والغريب أن بعض أعضاء البرلمان يقفون في مواجهتها ويصرون على رفض هذه المشاركة.

س : وبِمَ تفسرين مثل هذه الحال التي تعد غريبة بعض الشيء على المجتمعات العربية؟.

ج : إن هناك خطورة لمشكل ثقافي في مجتمعاتنا، خاصة المرتبط بالفكر الديني، فآفاق الاستبداد لدى المتحدثين باسم الدين والشريعة الإسلامية يقف عند سقف النقل والانخراط للمذاهب الأكثر تشددا دون الوعي بحجم المتغيرات التي تحدث حوله، وأيضا مسؤوليته تجاه تطوير مثل هذه المجتمعات، وهذا يدل على أن النساء عموما يعانين ما لم تعانه النساء الأوليات في ظل عهد رسول الله «صلى الله عليه وسلم» والخلفاء الراشدين فقد كن يشاركن في البيعة وينتقدن وبصوت عالٍ ومن يتحدثون باسم الإسلام الآن عليهم دراسة طبيعة دور المرأة في المجتمع الاسلامي، فقد كان لها دور في الفقه والعلم ورواية الحديث.

س : وبرأيك، ,كيف يمكن مواجهة مثل هذه الأفكار والتوجهات؟.

ج : لابد من محاولة استحداث فكر وطني وقومي مستنير يستند لمضموننا الحضاري «الاسلامي والعربي»، وأيضا وضع خطة لمواجهة مثل هذه التوجهات باستدعاء دور المرأة العربية بشكل حضاري لا يمس ثوابت وجوهر الدين وأصوله.

س: وما هو تقييمك لأداء المرأة الكويتية لنيل حقوقها السياسية؟.

ج : أنا أتابع نضال المرأة الكويتية بفخر شديد، وأعرف كثيرا من المناضلات في المجتمع الكويتي، وأرى أنهن يصعدن التفاعل الديموقراطي

في مواجهة إقرار الحق بشكل إيجابي، وهذا لا ينفي دور تضامن كل الدول العربية لدعمهن.

س : وكيف يمكن دعم المرأة الكويتية؟.

ج : دور المرأة الحالي في الكويت، هو في وجه كل امرأة عربية، وأقول: إن الأساس هو الحركة الذاتية للمجتمع الكويتي، وعلينا تقديم كل أشكال التضامن من المؤازرة لهذا الحق، ودعمنا الموجه لهن معني في المقام الأول بمحاولة التواصل مع القوى الداعمة لحقوق المرأة، كما يمكن مساندتهن في الدوائر الدولية، فالتقارير التي تقدم عن حال المرأة للأمم المتحدة، بها معايير دولية، فعندما يوجد غياب لحق جوهري مثل المشاركة السياسية بالتأكيد يؤثر على صورة الكويت أمام الرأي العام العالمي، أيضا المحافل الدولية، والمنتديات العربية، والجامعة العربية، فلجنة الأسرة والمرأة تجتمع كل عام لتقييم حال المرأة العربية، وعندما توجد مساندة من كل الدول العربية وإصرار لأدراجها في التوصيات فإن ذلك سوف يشكل ضغطا لاقرار حقوقها السياسية.

س : لماذا تأخر عمل المرأة المصرية في القضاء طوال القرن الماضي؟.

ج : بالفعل تأخرت المرأة المصرية للعمل في القضاء، فقد سبقتها ١١ دولة عربية و٣٩ دولة إسلامية وذلك للمشكل الثقافي الذي أرتفع في المجتمع المصريُ بداية السبعينيات، ففي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، سلكت المرأة محاولات مستعصية كالعمل في آبار البترول، الجراحة وغيرهما وذلك لم يشفع لها أمام الثقافات الضاغطة «الدينية» المستندة للآراء الفقهية المتشددة، التي غيبت مدرستين فقهيتين «الأحناف»،

التي أجازت تولي المرأة للقضاء عدا تولي الحدود، والأخرى المشاركة المطلقة لكل أنواع القضاء «الفقه،الأندلسي» ابن جرير - ابن حزم - ابن رشد، كما أنه لا يوجد ما يمنع دستوريا ولا على مستوى السلطة القضائية من تولي العمل في القضاء، وكانت الحجة أن الوضع يحتاج لملائمة، وهذه الملائمة تستند للثقافات السائدة، وهذه الثقافات متراجعة ولا يوجد مبرر عام لمثل هذه المبررات، وتعييني بالقضاء، رد الاعتبار للمرأة المصرية بأثر رجعي، ويجب الآن فتح الباب للمرأة المصرية على مصراعيه أمام العمل في القضاء الجالس.

س : ولكن، ,هناك آراء سائدة لا تؤيد عمل المرأة في القضاء، فهي لا يجوز ولايتها، وهناك أحاديث دالة على ذلك مثل أن شهادتها بنصف رجل وما الى ذلك ، ما رأيك في مثل هذه الآراء التي ترى بطلان عمل المرأة في القضاء؟.

ج : هذه مهزلة على مستوى الإسلام الفقهي والفكر الديني، ودلالة على المشكل الثقافي الذي نعيش فيه وأنه منتهى الخطورة، وفي مقدمته أننا شعب متدين بطبعه، ومن يرفع رأية باسم الدين سواء حق أو باطل يكسب نصف المعركة، فنحن لم نعد قادرين على ممارسة هذا الفكر الديني بذات السماحة والقدرة على الاختلاف الذي تحقق قبل ١٤ قرنا، فكان عندهم اجتهاد بالأحكام، ومن يقول بإغلاق باب الاجتهاد فهي مقولة مفتعلة، الواقع الذي نحياه الآن «نقلي» لا يجتهد على مستوى العصر في معظم الأحيان بالعكس ينتقي الأشد تعسيرا من بعض المدارس الفقهية، ولا ينظر لأستاذنا في الشريعة الإسلامية من قالوا: ليس معنى رأيي كان هو الراجح، الذي يحظى بإجماع الفقهاء، أو شبه الإجماع في مرحلة، أن الرأي

المرجوح هو خاطئ على المستوى الشرعي، فالرأي المرجوح قد يصبح راجحا في مرحلة مقبلة حين تتبناه الأغلبية، ورأي الأغلبية لا ينفي أن الرأي المرجوح أيضا شرعي، ولكن في هذا الإطار «المرأة تحديدا» غالبا ما يتم استدعاء النهوض للتعسير، وأقول لمن يسند ما يتصل بولاية المرأة وشهادتها بمثل هذه الأفكار، هذا إسناد خاطئ.

س : ما هو دليلك على أنه إسناد خاطئ؟.

ج : لا يوجد في هذا الزمن ما يسمى بالولاية الشرعية أو الإمامة العظمى، فنحن في إطار الدولة الحديثة الخاضعة للقانون، لا تكون امامة عظمى ولا يجوز إسنادها لأحد، فعلينا الإيمان أنه ما دام هناك عقد اجتماعي علينا احترامه، وإذا حدث أي خطأ على مستوى التطبيق علينا محاسبته ومحاكمته، فلن يعد هناك مجال للولاية الفردية، فالدول الحديثة تخضع بكل مؤسساتها «تشريعية، تنفيذية، قضائية» للدستور وأتحدى من يعتبر المرجعية في الإسلام للتقليل من شأن المرأة أو حقوقها القانونية والدستورية، فهناك من يريد بالدين مرجعا للتخلف والتراجع ويجعله سندا لوقف التطور، وهذا المخطط يندرج تحته البعض بوعي أو بلا وعي ولاشك أنه سبب رئيسي لتخلفنا.

س : هناك آراء أخرى ضد تولي المرأة القضاء ليس بمنظور ديني، ولكن بمنظور أن المرأة عاطفية وأهواؤها وميولها تتغلب على العقل ؟.

ج : في ظل الثقافات السائدة، هناك إشكاليات مفتعلة، مثل أنها لا تصلح للعمل بالقضاء أو بالقانون ويغفلون مدة اشتغال المرأة بالقانون التي تصل الى قرن من الزمان شاركت في كل الدوائر المعنية بإقامة العدل

«هيئة قضايا الدولة ، هيئة النيابة الإدارية، شاركت في دوائر بوزارة العدل، الطب الشرعي الذي يحقق الأدلة الجنائية».

سلطة العدل ليست فردا وإنما مؤسسة، وهذه الفكرة غائبة، أن القضاء عمل مؤسسي، فالمحاماة تعرف بالقضاء الواقف، ثم أن النساء يدرسن للرجال ـ القضاة ـ في الجامعات، فنسبة تدريس المشتغلين في القانون أكثر من ٥٠٪ سيدات، ويعلمن القاضي الرجل إقامة العدالة، فكيف لا يستطعن إقامتها بأنفسهن، هذه إشكاليات مفتعلة في الواقع العربي والثقافة العربية، وحق العمل في القانون وفي ظل الدستور ليس حقا لرجل أو امرأة ولكن حق « المواطنة» الذي لا يتجزأ لا يقبل القسمة على اثنين.

س : ونحن الآن على أعتاب تغير مادة في دستور « ٧١» ما مدى مشاركة المرأة المصرية في وضع الدساتير؟ .

ج: المرأة المصرية لم تتخل عن دورها، وان كان يوجد إقصاء لها في بعض المجالات ومن بعض الأفكار، إلا أن دستور« ٧١» وما قبله شاركت سيدات رائدات «عائشة راتب ـ آمال عثمان ـ فوزية عبد الستار» في اللجان التحضيرية، وفي المؤتمر الوطني العام في الستينيات من القرن الماضي، تم إقرار الدستور الموقت الذي انتخبت فيه ١٢٢٥ سيدة لأنه كان موسعا على مستوى القواعد الشعبية، وإقرار قانون الانتخاب أن النسبة لا تقل عن ٥ في المئة وشمل الحوار الوطني غير المثقفات قانونيا، حيث أن لهن رأي في إدارة شؤون بلادهن.

س : على الرغم من الإشادة بتعديل المادة «٧٦» من دستور « ٧١» لكن هل تكفي لاصلاح سياسي؟.

ج : الإصلاح السياسي أشمل من تعديل نص في الدستور فهو ليس

بمعزل عن إصلاح «اقتصادي، ثقافي، اجتماعي» إذا كان الدستور العقد الاجتماعي في المجتمع، إذن علينا مراجعته على ضوء المتغيرات التي فرضت نفسها بعد دستور ٧١ .

س : هل معنى ذلك أننا نحتاج لتعديل دستوري شامل؟.

ج :نحن بحاجة لأعمال الرأي في هذا الدستور، بما يتفق مع الواقع الذي نحياه، وعلينا إعادة النظر فيه وأعمال الإرادة الشعبية في مواجهة ما يحدث لها، فالدستور المصري « ٧١» صدر في مناخ مغاير لما نحن فيه الآن من أوضاع مختلفة « سياسية، اقتصادية، الخ» ، فالدستور بحاجة لاعادة النظر فيه من خلال مدى اتساقه مع المتغيرات التي حدثت وقدرته على إدارة شؤون البلاد، وأحكام أعمال دولة القانون فالقضية أكبر من نص!!

س : برأيك، هل نحن بحاجة لتعديل دستوري أم لتفعيل هذا الدستور؟.

ج: قد يكون لنا دستور على أعلى مستوى، لكن يبقي حبيس الأدراج ولا يتحول لواقع نعيش من خلاله وتقوم سلطات الدولة وأفرادها باحترام القانون والدستور، كثيرا ما تحدث انتهاكات علنية وصارخة لما هو مقرر في الدستور دون تعديله ،،، معنى ذلك ـ أن الإرادة الشعبية معطلة وغير قادرة على فرض احترام تتفق وتتوافق عليه، وسيظل يحدث هذا، ما دام القانون ليس السيد، مهما كان هناك مراجعة أو تعديل!!

س : إذن، من أين نبدأ ؟.

ج: الإصلاح عملية عضوية يتم فيها تنظيم كل المؤسسات، وحتى نبدأ علينا وضع قانون لا يعلو فيه إنسان على المساءلة ولا يعلو شخص على حدود محاكمته من منظور الوظيفة، وأن الشعب مصدر السلطات

والدستور، وهو الحاكم وذلك بتفعيل حالة الأحزاب السياسية، والمشاركة العامة في الانتخابات، ضمن الشفافية، وأن تكون هناك إرادة شعبية حرة، ونقابات تتواصل مع أعضائها ,,,الخ، فأي مجتمع صحي لابد أن يكون منظماً، قادرا على إدارة العملية السياسية من خلال منظومة جماعية، فالمسألة ليست نصا، إنما حالة اجتماعية مرهونة بتفعيل الإرادة الشعبية المجتمعية !!

س : إذن ، ,نحن لسنا بحاجة لوضع نصوص لتفعيل دور المرأة السياسي؟.

ج : حقوق المرأة السياسية مقرة ومؤكدة على مستوى النص، لكن أرض الواقع تشكل فجوة صارخة مع هذا الحق، المشكلة ليست نصوصا قانونية ودستورية، ولكن ممارسة فعلية، مرهونة بحاجة مجتمع بأكمله، ليست فقط تخص المرأة، وحين تصبح هناك حالة نهوض عامة في المجتمع يتقدم مستوى الممارسة السياسية ككل، وذلك باقصاء كل محاولات وأد الحريات العامة، وأعمال قاعدة الديموقراطية باحترام الإرادة الشعبية، هذا في حد ذاته يمنح الزخم للمشاركة السياسية دون نص.

س : ما دور المرأة المصرية في الإصلاح في الواقع السياسي الراهن؟.

ج: المشاركة السياسية للمرأة قضية حياة أو موت، فنحن نحيا مآزق متعددة في كل النواحي، والمشاركة السياسية حولها البعض لرفاهية، بمجرد تصورنا أن المشاركة السياسية هي الانتخابات والترشيح للمجالس النيابية، ولكن هي في كل مناحي الحياة وهي مشاركة عامة ويومية، ونحن في مرحلة حرجة علينا أن نستدعي كل القوة الوطنية المستنيرة، لكي تتحمل مسئوليتها التاريخية في استحداث متغير ثقافي،

لأن المجرى الثقافي الذي يملي إرادته على كل الأشياء هو السائد، ونحن في حاجة لمرحلة تصويب طويلة، لا يتخلى كل إنسان عن دوره في تصحيح الأفكار والمسارات.

س : هناك مطالبة من القضاء بإشراف كامل على الانتخابات على مستوى الرئاسة والبرلمان، وإلا مقاطعة هذه الانتخابات، ما رأيك في هذه القضية؟.

ج : رأيي يختلف مع ما أقرته المحكمة الدستورية العليا، فالإشراف الانتخابي لتحقيق الشفافية ليس مسؤولية القضاء، ولكن مسؤولية المجتمع بأن تكون هذه الانتخابات تحت إدارة شعبية منظمة، والرقابة الشعبية تمارس بعدة معايير وفي العالم كله، فمنظمات المجتمع المدني تستطيع المراقبة إذا أتيحت لها الفرصة، ولدينا إرادة حقيقية لانتخابات حرة ونزيهة.

س : المشاركة للمرأة ضعيفة أيضاً في المجالس النيابية العامة والمتخصصة، ما السبب؟.

ج : بالفعل هناك ضعف للمشاركة في مثل هذه المجالس، فيوجد إقصاء للسيدات حتى المتفوقات والأكفاء علميا، ويتم التمييز على أساس الجنس لا الكفاءة، وإذا أردنا تطور تولي المرأة للوصول للقضاء علينا أن نفعل الحقوق الدستورية التي لا تقبل القسمة على اثنين، والاختيار على أساس التفوق والكفاءة فقط لا غير.

أيضا النيابة المتخصصة ـ نيابة مدنية، ما المانع في عمل المرأة المتفوقة بها، شرط التدرب المستمر، ويتم تقييمها وأخذ الأكفاء، العدل أغلى ما يقدمه الوطن لأبنائه، ونحن نحتاج لعدالة بناتنا!

س : باعتبارك كنت أحد أعضاء مجالس نقابة المحامين لدورتين متتاليتين، ما السبب في عزوف مشاركة المرأة في النقابات بصفة عامة؟ .

ج: لا تصدقين أن مشاركة المرأة في النقابات العمالية أكبر من المهنية، وتتبوأ مراكز ومجالس قيادية، ولكن في النقابات المهنية هناك تراجع للدخول في معركة الانتخابات، فمثلا نقابة الصحافيين لم تتقدم واحدة لترشيح نفسها، وهذا معناه هدم ما تم بناؤه على يد جيل الرائدات السابقات، أما نقابة المحامين فلها بعد آخر، ولا أرحب بوجود شخصية نسائية لا تضيف لنا فخرا في موقعها، ولكن لابد أن تحقق لنا إضافة، وإلا يكون وجودها معيبا، ومن تريد التقدم لانتخابات النقابات المهنية لابد من أن تكون كفؤة ولها مواقف تحسب لها.

س : أرجو أن تحكي لنا عن تجربتك داخل النقابة وأثناء الانتخابات بها؟.

ج : نقابة المحامين هي نقابة ضمانات وحريات دفاع عن الديموقراطية ولها موقف في كل قضايا الوطن، وأنا لم أبعد عن هذه الدائرة فكنت أعمل بالمحاماة باجتهاد شديد جدا، ولي مواقفي ومشاركاتي السياسية وكنت أحسب على صفوف المعارضة، وعملت في كل القضايا التي تهم الرأي العام بمشاركتي في هيئة الدفاع، وعندما نزلت الانتخابات مساندة من الرجال قبل النساء، وكنت الوحيدة، وأول محامية أدخل المجلس بالانتخاب في تاريخ النقابة منذ سنة ١٩١٢م .

س : كيف تنظرين إلى انتخابات نقابة المحامين الأخيرة؟ .

ج: من الواضح أن هناك مخاطر تحيط بمهنة المحاماة التي هي الوجه

الآخر للعدالة ـ القضاء الواقف ـ فدورها مزدوج «مهني، وطني، قومي»، ورأى أن هناك تراجع في سياسة الانتخابات داخل النقابات المهنية، باستخدام القوائم التي قد تظلم الكفاءات الفردية، وترجح بعض الشخصيات التي لا تستحق النجاح، من المفترض أن يقيم كل فرد بتاريخه وبكفاحه والتزامه المهني وسلوكياته، الخ.

أما بالنسبة لنقابة المحامين تحديدا فأرجو أن يكون هناك نموذج حتى يصل لاعمال قاعدة قومية للثقافة وهي القاعدة الذهبية التي تخص نقابة المحامين بغض النظر عن تيار سياسي، كما أنه من الصعب تزوير الانتخابات، فسابقا كانت تتم برقابة ذاتية.

س : في الفترة الأخيرة، تنامت الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ما رأيك في هذه الظاهرة في ظل تمويل أجنبي؟.

ج: تنامي المجتمع المدني ظاهرة إيجابية، ووجود أسماء كثيرة في تاريخ العمل الأهلي ضمانة لمصداقية المجتمع المدني، ولكن ضعف التمويل الوطني قضية تجب مناقشتها.

فبعض الجمعيات يمولها رجال الأعمال والباقي لا يجد من يموله، وتخضع للمصالح وذلك لقرب بعض هذه المؤسسات للسلطة، وأيضا التمويل الأجنبي له أجندة خاصة وتوجهات في دفع الجهود بطريقة معينة، وخطورته أنه يرتبط بأجندة الأجنبي السياسية والاجتماعية.

س : هناك الآن فرصة لكل مواطن مصري للترشيح لرئاسة الجمهورية في الانتخابات المقبلة، هل سترشحين نفسك؟.

ج: لا، بالطبع لن أرشح نفسي.

س : ما المانع؟!

ج: ترشيح المرأة لهذا المنصب يحتاج ظرفاً مجتمعياً، ويحتاج لحراك اجتماعي، وهذا يجب ألا يكون الترشيح لمجرد التغيير، ولكن لابد أن يكون هناك برنامج «سياسي، اقتصادي» وتحالف بين القوى والتيارات السياسية، وليس ما يتردد أن المشكلة في التمويل أو فيمن يملك مليار جنيه على الأقل، أو من سينتخبه الشعب، مصر مليئة بالكفاءات، ولكن القضية أن الشعب يريد أن يستعيد ثقته في شخص، واذا وجد هذا الشخص، فالشعب هو الذي سيموله ذاتيا، وهو الذي سينتخبه!

س : ما تصوراتك للمرحلة المقبلة بخصوص الترشيح؟.

ج : المرحلة الحالية هي إنطلاق لمرحلة مقبلة أكثر أهمية، وهي ستحمل الكثير من التغيير، وأن ظل الوضع الحالي كما هو عليه في هذه المرحلة، فانه لن يستمر كثيرا، فالمرحلة المقبلة مهمة وعلينا البدء والاستعداد لها من الآن.

مقابلة صحافية مع
فخامة السيد فلاديمير بوتين رئيس الجمهورية الروسية بمناسبة زيارته إلى جمهورية مصر العربية حول موقف بلاده من القضايا العربية والإسلامية *

س : زيارتكم المقبلة لمصر هي أول زيارة لفخامتكم لبلد عربي كما أنها في الوقت نفسه أول زيارة لزعيم روسي لبلدنا خلال أكثر من أربعين عاماً ، فهل تتفضلون بشرح مغزى زيارتكم في هذا الوقت بالذات ، وإيضاح أولويات السياسة الروسية تجاه العرب اليوم ؟

ج : أنت بالفعل محق ، فأنا لم أقم بزيارة أي بلد عربي ، وأنا وزملائي نعتقد أنه لابد من بدء الاتصالات المباشرة مع الدول العربية ، إنطلاقاً من مصر ، والحقيقة أن الرئيس مبارك كان قد زار بلدنا أكثر من مرة ، وتكونت بيننا علاقات شخصية وعملية وطيدة .

و قد قدم لي الرئيس مبارك الدعوة أكثر من مرة لزيارة مصر ،كما أن روسيا كالاتحاد السوفيتي (السابق) ظلت دائماً تحتفظ مع مصر بعلاقات وطيدة ، وكذلك مع الدول العربية ، علي الرغم من أنها لم تكن علي هذا المستوي طوال الوقت ، ولكنها كانت تتسم بالود والحرارة والمصداقية ، وتقوم أيضا علي أساس من الصداقة ، ويعيش في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر من ٣٠٠ مليون شخص ، لذلك يصبح من الواضح أنه لا يمكن حل قضايا العالم المعاصر دون مراعاة آراء ومصالح دول وشعوب هذه

---

* جريدة الخليج الإماراتية بتاريخ ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٥م ، العدد ٩٤٧٢ .

المنطقة. ويحدوني الأمل في أن تتمخض زيارتي في توطيد العلاقات والتعاون بين روسيا ومصر ، وأن نتمكن خلالها من أن نبحث مع القيادة المصرية كل القضايا والأفكار التي تتعلق بالمستجدات في المنطقة التي لا تبعد عن روسيا كثيراً ، وكذلك تنسيق موقفنا بشأن القضايا الدولية الملحة، ونضع معاً الخطط المشتركة للأعمال المنسقة علي المدى المتوسط .

س : ما هي أولويات السياسة الروسية تجاه العرب اليوم ؟

ج : في المقام الأول هي إيجاد مناخ من الاستقرار يتيح تسوية النزاعات الإقليمية مع إيجاد الظروف الملائمة لتطوير العلاقات الاقتصادية فنحن من جانبنا لدينا اهتمام كبير بالتاريخ والثقافة العربية ، لذلك نولي أهمية كبيرة للتعاون الإنساني مع العالم العربي .

س : لقد عارضتم بشدة الموقف الأحادي لإدارة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد العراق ، و مع ذلك أعلنتم في العام الماضي عن دعمكم لإعادة انتخاب الرئيس بوش لفترة رئاسة ثانية فهل تتفضلون بشرح الأسباب الكامنة وراء هذا التحول الواضح في موقفكم ؟

ج : غير صحيح ، لم يطرأ تغير في موقفنا ، إن الاختلاف والتباين تجاه هذه أو تلك من القضايا الدولية لا يعني مطلقاً عدم وجود تفاهم بشأن قضايا أخري لا تقل أهمية علي المستوي الدولي أو الثنائي ، فالولايات المتحدة الأمريكية شأنها شأن روسيا هي أكبر دولة نووية في العالم ، ونحن شريكان طبيعيان بل أكثر من طبيعيين فيما يخص المسائل المتصلة بالاستقرار الدولي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل كما أننا شركاء في مجال مكافحة الإرهاب الدولي ، تلك المشكلة التي عانتها مصر أيضاً ،

ونحتفظ مع الولايات المتحدة بتبادل تجاري كبير ، وأرتبط مع الرئيس بوش بعلاقات شخصية جيدة تسمح لي بالقول بأنه شريك جيد وموثوق به في التصدي للكثير من المسائل ، خاصة أنه يتخذ قرارات قابلة للنقاش ، كما أنه شخص متواصل ، ويمكن التكهن بمواقفه .

في أي دولة غالباً ما تقدم القيادة الجديدة علي التخلي عن مواقف السابقة لها وترجع إلي نقطة البداية . ونحن لم تكن لدينا أي رغبة في العودة إلي نقطة البداية مع شريك مهم وكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أن وصلت العلاقات والتفاهم والتعاون بيننا إلي مثل هذا المستوي العالي التي هي عليه في الوقت الراهن .

والحقيقة أنني لا أجد مبرراً يدفع إلي مثل هذا التغيير ، كما أنني لا أعتقد أن موقفي قد أثر بهذه الدرجة التي قد يتصورها البعض علي قرار الشعب الأمريكي . فالشعب الأمريكي لا يتأثر بالعوامل الخارجية وهذا أمر طبيعي ، يجب أن يكون في كل الدول .

س : ما تقديرات روسيا للبناء الجديد للنظام السياسي الدولي والدعوات لإقامة نظام متعدد الأقطاب ومتعدد التوجهات ، وكيف يمكن لسيادتكم تحديد وتعريف الهموم الرئيسية الجيو-سياسية لروسيا في عالم اليوم ؟

ج : يأتي علي رأس الأولويات الجيو-سياسية والاهتمامات تهيئة ظروف خارجية مناسبة لتطوير الاقتصاد أولاً ، وتحسين مستوي معيشة المواطن ثانياً - لذلك نحن نعتقد أنه من المستحيل تحقيق هذه الأهداف دون بناء نظام ديمقراطي فعال عندنا ، ونحن ننظر بالمنطلق إلي منظومة العلاقات الثنائية والتعاون الدولي والنظام العالمي الجديد الذي

يراعي في تنظيمه للعلاقات الدولية مصالح ومواقف كل الدول ، أطراف الأسرة الدولية علي أساس من الديمقراطية .

وكما من غير الممكن تحقيق الديمقراطية داخل الدول دون الاحترام أو الالتزام بالقوانين فإنه أيضاً لا يمكن علي المستوي الدولي تصور نظام عالمي ديمقراطي وعادل دون مراعاة واحترام والالتزام بالقانون الدولي ، ولهذا فسوف نواصل دعمنا لدور المنظمات الدولية التي تشكل هذا النظام العالمي للعلاقات الدولية وعلي رأسها الأمم المتحدة .

س : ما هي تصورات سيادتكم حول إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن ؟

ج : إن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يراعي الواقع العالمي المعاصر ، لذلك فعند إتخاذ القرارات يجب أن نتبع كل الإجراءات المطلوبة ، والخبراء حالياً يدرسون كل الخيارات الإصلاحية المقترحة سواء علي أساس المعايير الإقليمية أو وزن وأهمية الدولة ، وكذلك معايير العلاقات والاتصالات الاقتصادية .

وروسيا تشارك في هذه العملية بشكل نشط جداً ، ومن الصعب الآن التكهن بالقرار الذي سوف يتخذ ، فالقرار يجب أن يقوم علي أساس الاتفاق والحل الوسط ، لكننا علي قناعة تامة بضرورة الحفاظ علي الآليات والأدوات ذات الفاعلية في الأمم المتحدة حالياً ، وعلي رأسها حق النقض أو الفيتو في مجلس الأمن الدولي ولابد من إعادة النظر وتقدير بعض المهام التي تقوم بها الأمم المتحدة ، ومنها علي سبيل المثال آلية اللجوء إلي استخدام القوة ، وإذا ما تم خلال عملية الإصلاح إفراغ كل مضمون الأمم المتحدة الذي اكتسبته علي مدي سنوات طويلة فسوف

تواجه علي الفور مصير عصبة الأمم ، التي سبقتها قبل الحرب العالمية الثانية .

س : لو سمحت سيادة الرئيس بالعودة إلي موضوع العراق ، كيف ترون إمكان استعادة العراق للسلام والاستقرار ؟

ج : لقد أصبت عندما أشرت إلي أننا قد عارضنا الحرب علي العراق بقوة ونحن الآن نري أن موقفنا كان صائباً ولكن في الوقت نفسه يجب أن نعترف أن هناك عملاً جيداً ومضنياً ، قد تم في العراق خلال الآونة الأخيرة في مجال تحقيق الاستقرار الداخلي ، فإجراء الانتخابات في العراق هو نجاح لا شك فيه .

وعلي الرغم من كل السلبيات التي صاحبت هذه العملية فإنه ما كان من الممكن حل المشاكل والتعقيدات المتراكمة بدون هذه الانتخابات التي أجريت في ظل ظروف لها خصوصيتها .

كما أننا نري أنه لمواصلة عملية الاستقرار بنجاح ينبغي مراعاة مصالح ومواقف كل الطوائف الدينية والمجموعات القومية والعرقية في العراق ، وعلي القيادة العراقية الجديدة أن تتحلي بالشجاعة والحكمة ، والقدرة علي الإتفاق مع كل المجموعات مع مراعاة واحترام مصالحها عند وضعها للدستور الجديد وذلك بهدف تعزيز الأمن الداخلي وتحقيق الوفاق الوطني قبل حلول موعد انسحاب القوات الأجنبية ، ومن جانبنا سوف نواصل التعاون مع العراق وقيادته الجديدة في مجال إعادة الأعمار ، وذلك انطلاقاً من علاقاتنا القديمة المستقرة التي نسعى لتطويرها مستقبلاً .

س : دعنا ننتقل إلي الشأن الداخلي الروسي - لقد شهدت روسيا نمواً اقتصادياً كبيراً خلال العامين الاخيرين، فما هي الاسباب الحقيقية وراء ذلك ؟

ج : حققت روسيا نمواً اقتصادياً كبيراً في السنوات الخمس الأخيرة ، وليس فقط في العامين الأخيرين . لقد حققت روسيا في الخمس الأخيرة معدلاً لنمو إجمالي الناتج المحلي تراوح ما بين ٦,٥٪ و ٧٪ ويعود ذلك لأسباب عدة من أهمها الاستقرار السياسي الداخلي ومساندة الشعب في عملية الإصلاحات التي تقوم بها قيادة الدولة وحكومتها مما مكننا من إنتهاج سياسة اقتصادية أكثر التزاماً وأكثر نجاحاً .

ومن ضمن العوامل الإيجابية التي ساهمت بقدر كبير في هذا النمو ، الوضع الاقتصادي العالمي المواتي والذي كان في صالح روسيا كما أود أن أشير إلي أهمية إتباع سياسة اجتماعية متزنة ذات أهداف محددة ، أهمها الارتقاء بمتوسط دخل المواطن وتحسين مستوي معيشته وبالطبع كنا نود أن تجري هذه العملية بمعدلات أسرع وأكبر ، ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن زيادة دخل المواطن بما لا يتناسب مع معدل نمو الاقتصاد سوف يعود بالضرر المباشر علي الشعب ذاته .

فعلي مدي هذه السنوات كانت موازنة الدولة تزداد وتتضاعف ، وكان ميزان التجارة الخارجية في تصاعد ونمو ، حتى أصبح احتياطي الذهب والعملة الأجنبية لدي البنك المركزي الروسي يقترب ، بل يفوق مثيله إبان الاتحاد السوفيتي السابق .

وهذا الأمر يجعلنا نصطدم بمشاكل أخري منها الحفاظ علي توازن تدفق السيولة في الأسواق والنواحي المتعلقة بالاقتصاد الكلي (ماكرو أيكونومي) ومحاولة السيطرة علي مستوي التضخم، والحقيقة نحن لا تغرنا تلك النجاحات الكبيرة التي تحققت وندرك جيداً أن أمامنا مشاكل صعبة كثيرة وسوف نعمل علي حلها بهدوء وتناغم .

س : ما هي التحديات والعقبات التي واجهتموها خلال توليكم للحكم منذ عام ٢٠٠٠ م ؟

ج : المشكلة الأولي والأهم هي تردي مؤسسات الدولة والمشاكل ذات الطابع الاقتصادي التي قد أدت بدورها إلي نوع من التوتر الاجتماعي .

و لكننا تمكنا من إنجاز الكثير ، وأن كان ليس بالسرعة المطلوبة ولكنه- كما يقال في الأمثال- لا يخطيء من لا يفعل شيئا ، وتحدونا آمال عريضة في المستقبل .

س : أدان القادة العرب والمسلمون بشدة العملية الإرهابية التي وقعت في بيسلان ، ومع ذلك فإن قضية الشيشان تستمر في كونها نقطة مؤلمة بين روسيا والرأي العام العربي والمسلم ، فكيف تقدرون تصحيح أو معالجة هذا الموقف ؟

ج : سوف يرضينا لو أن أصدقاءنا في العالم العربي والإسلامي يتعرفون عن كثب علي الواقع الحقيقي ، ليس فقط في الجمهورية الشيشانية ولكن في روسيا بصفة عامة .

والقليلون يعرفون أنه قد شيدت في روسيا خلال السنوات الأخيرة العشرات من المساجد التي ما كان يمكن تشييدها بدون الدعم المباشر من القيادة والحكومة الروسية . والقليلون يعرفون الإمكانات أو الفرص التي نقدمها لكل من يسعى ويرغب في رؤية الشعب الشيشاني مزدهراً ومستقراً، بغض النظر عن التوجهات السياسية ، كما أننا أعلنا أكثر من مرة عن العفو والسماح بالمشاركة في العمليات السياسية وغيرها التي تجري في الشيشان لكل المجموعات باستثناء الذين يسعون إلي فرض آرائهم ورغباتهم بقوة السلاح ، مثل أولئك الذين نفذوا العملية الإجرامية الفظيعة في بيسلان .

ونحن الآن نجري حواراً مباشراً مع الشعب الشيشاني وساعدنا في إجراء الاستفتاء الشعبي العام علي الدستور في الشيشان ، ذلك الدستور الذي حظي بمساندة الأغلبية المطلقة للشعب ، وأكرر مرة أخري أن الأغلبية المطلقة قد ساندت هذا الدستور الذي يعد من أهم ركائزه الأساسية الاعتراف بأن الشيشان جزء لا يتجزأ من روسيا الاتحادية .

كما أننا ساعدنا في إجراء الانتخابات الرئاسية في الشيشان ، ونحن علي استعداد لإبرام معاهدة توزيع صلاحيات بين الشيشان والسلطة المركزية في روسيا ، وعلي استعداد لتقديم صلاحيات كبيرة وموسعة في الحكم الذاتي الشيشاني . كما أعتقد أنه من الممكن إجراء الانتخابات البرلمانية في الشيشان هذا العام، وإعطاء كل القوي فرصاً متساوية بمشاركة بحرية فيها .

ونري أن جهودنا تلقي تفهما لدي العالمين : الإسلامي والعربي . وأود أن أذكر أنه خلال إجراء الانتخابات الرئاسية والاستفتاء العام في الشيشان قد استعنا بممثلين من جامعة الدول العربية ومن منظمة المؤتمر الإسلامي كمراقبين .

وقد أقر ممثلو جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي وغيرهم من المراقبين بحرية ونزاهة العمليتين دون أن تكون لهم ملاحظات خطيرة عليهما ، بل علي العكس فقد أكدوا أن الاستفتاء والانتخابات قد تما علي مستوي عال مع الحفاظ علي حقوق وحريات المواطنين القاطنين في الشيشان .

س : هل يمكنكم إيضاح موقف روسيا مما يجري حالياً بين الولايات المتحدة وإيران حول قدرات الطاقة النووية الإيرانية ؟

ج : تظل المواجهة دائماً غير بناءة . ونعتقد أنه يجب الدخول في الحوار والبحث عن سبل للتعاون ومع ذلك أود الإشارة إلي أن مواقفنا متفقة مع الولايات المتحدة بشأن نظام حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية . وهذا الموقف ينصرف علي تعاوننا مع الشركاء الإيرانيين الذين نؤكد لهم دوما أنه من غير المقبول امتلاك برامج لصنع الأسلحة النووية .

فنحن ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وفي الوقت نفسه نعتقد أن هذه المسألة يجب حلها من خلال الحوار بمساعدة المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لذلك فنحن نعتزم مواصلة التزاماتنا تجاه البرنامج السلمي للطاقة النووية في إيران ، و ذلك بشرط السماح لممثلي المنظمات الدولية للطاقة الذرية بتفقد المنشآت النووية وكذلك شرط تخلي إيران عن برامجها النووية العسكرية . وأعتقد أنه وصولاً لهذا الهدف تم توجيه كل الاتفاقيات الموقعة مع إيران في الآونة الأخيرة في هذا الاتجاه ، خاصة اتفاقية إعادة نفايات الوقود النووي المستنفدة من محطة بوشهر إلي روسيا .

س : سيادة الرئيس . سوف ننتقل الآن إلي أهم قضية سوف تواجهونها خلال زيارتكم للشرق الأوسط . وهي الوضع في الشرق الأوسط . فقد دعمت روسيا تقليدياً حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وإقامة الدولة المستقلة ، فهل تتصورون وجود دور روسي أشد قوة علي المسار الفلسطيني- الإسرائيلي في الفترة المقبلة ؟

ج : سوف يكون الدور الرئيسي علي مستوي النشاط بالقدر المطلوب

منه. فنحن لا نستطيع ويجب ألا نكون بديلاً عن الأطراف المتفاوضة ، ولكننا سوف نشارك ونتعاون انطلاقاً من وجودنا ووضعنا في المنظمات والآليات الدولية ، وبصفة خاصة في اللجنة الرباعية . وأعتقد أن مثل هذا الدور الوسيط سوف يكون مطلوباً في المستقبل . نحن نحتفظ بحوار صادق علي مستوي عال من الثقة مع إسرائيل خاصة في السنوات الأخيرة .

وكما تعلمون يعيش في إسرائيل عدد ضخم من أبناء الاتحاد السوفيتي السابق ، وليس بإمكاننا إظهار اللامبالاة بالنسبة لمصيرهم ومستقبلهم ويعنينا أن يعيشوا في ظل الأمن والأمان . ومن ناحية أخري فنحن نمتلك علاقات صداقة قديمة ومتينة علي أساس الثقة والصداقة مع العالم العربي خاصة الفلسطينيين ، لذا نحن نحتفظ بخط ثابت ومتواصل بالنسبة للقضية الفلسطينية ، ولا نعمد إلي الالتواء - كما يقولون - بل نحتفظ بموقف ثابت ومستقر .

قلنا في الماضي ومازلنا نقول إن للشعب الفلسطيني حقه الطبيعي في إقامة دولته المستقلة ، وبطبيعة الحال لكي تتحقق هذه الفكرة أو تعلن يجب أن تصبح هذه الدولة قابلة للحياة . ولكي يتحقق ذلك يجب أن تعرف الأطراف أن عليهم إدراك كيف يتوصلون إلي الحلول الوسط. وأعتقد أن الفرص متاحة فعلاً للحلول الوسطي ، كما أنني علي ثقة تامة من أن محمود عباس يسعى إلي السلام الحقيقي . وعلينا جميعاً أن نبذل الجهود الحقيقية من أجل مساعدته ، وإقناع كل الفصائل والقوي السياسية في أراضي السلطة الفلسطينية بالتعاون معه لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني .

س : لقد حاولت مصر في الفترة الأخيرة جمع كل الفصائل الفلسطينية مع أبو مازن وخلق حالة من التهدئة . ولكن هناك نوعاً من التسويف بالنسبة لتنفيذ اتفاقيات أو تفاهمات شرم الشيخ - فكيف تحاول اللجنة الرباعية تنشيط خطة خريطة الطريق للوصول إلي محاولة اتفاق نهائي وفقا لخريطة الطريق عام ٢٠٠٦م ؟

ج : أعتقد أن الجهود المصرية لم تتوقف فقط عند المحاولة التي أشرنا إليها بل إن مصر - والحق يقال - تبذل جهوداً متكررة وتمارس نهجاً سياسياً حكيماً وثابتاً نحو المستقبل من أجل التسوية في الشرق الأوسط . ونتمنى أن تواصل مصر بصفتها الدولة العربية الأكبر والأكثر نفوذاً في ممارسة دورها الايجابي والمحوري في التسوية الشرق أوسطية ، خاصة أنها تتمتع بسمعة طيبة وعالية جداً . كما أنه ينبغي علي اللجنة الرباعية عمل شيء من حيث مساعدة الأطراف علي التوصل لنقاط التقاء وحلول وسط مقبولة لحل المشاكل القائمة .

كما ينبغي علي اللجنة الرباعية أن تتولي دور الضامن لما يتم التوصل إليه من اتفاقيات والتزامات ، فهذه مهمة صعبة ومعقدة تتطلب صبراً وتحملاً شاقين خاصة أن النزاع في حد ذاته له صعوباته وتعقيداته ، و إلا فلن يتحقق النجاح بدون هذا الصبر والتحمل. كما لا يجوز للمجتمع الدولي تجاهل المسارين - السوري واللبناني اللذين بدونهما لا يمكن تصور الحل الشامل للنزاع في الشرق الأوسط .

وبطبيعة الحال تتصل المشكلة بوضع مواعيد ملزمة ومحددة، إلا أنه ينبغي علينا ألا ننسي ضرورة البحث عن الحلول الشاملة .

س : هناك سؤال يمكن لسيادتكم الإجابة عنه أو عدم الإجابة ، ما هو رد فعل الرئيس بوتين علي الحديث عن مطالبة روسيا بالمزيد من الديمقراطية ؟

ج : طالما طرح السؤال فليس أمامي خيار آخر سوي الإجابة وأود في البداية أن أشكرك علي السؤال الذي يثير إعجابي . في البداية أؤكد لك أنه بدون الديمقراطية لا مستقبل لروسيا . وأنا مقتنع بذلك تمام الاقتناع، إلا أن الديمقراطية هي نتاج طبيعي للتطور الداخلي والطبيعي للمجتمع. إشكالية الديمقراطية موجودة في كل دول العالم ،بما في ذلك في تلك الدول التي تحاول الحديث أكثر من الآخرين عن الديمقراطية .

ونحن سوف نعمل علي مواصلة تطوير المؤسسات الديمقراطية في روسيا ، وسوف نتجاوب عن طيب خاطر مع كل التحليلات والانتقادات الموجهة إلينا من الآخرين . كما إننا سنواجه ونعارض بشدة كل محاولات استخدام هذه الشعارات كأداة أو آلية للتدخل في الشئون الداخلية لروسيا. وعلي كل حال فإن قراراتنا سوف تنبع من تاريخنا وهويتنا وخصوصيتنا.

مقابلة صحافية مع
جلالة الملك عبد الله الثاني عاهل المملكة الأردنية الهاشمية حول عدد من القضايا السياسية المهمة *

س : هناك انطباع بأن منطقة الشرق الأوسط تجتاز مرحلة انتقالية، هل نحن عشية تغيير كبير أم اضطراب كبير؟.

ج: ما يجري في المنطقة هو عملية تغيير حقيقي ، فما كان صالحاً في الماضي لم يعد كذلك اليوم ، لقد شهدنا خلال السنتين الماضيتين تطورات هائلة في دول عدة ، في العراق حيث لأول مرة منذ خمسين عاماً ينتخب العراقيون حكومتهم وممثليهم في البرلمان ، وفي فلسطين جرت انتخابات ناجحة ، وعبر الفلسطينيون عن رغبة حقيقية في التوجه نحو الإصلاح والسلام بانتخابهم (أبو مازن) الذي تبنى برنامجاً ينسجم ورغبة الشعب الفلسطيني في التوصل إلى سلام ينهي حالة الفوضى ودوامة العنف ، وفي لبنان يستعد اللبنانيون لإجراء انتخابات برلمانية جديدة نهاية الشهر الجاري ، ونأمل بأن تجري بأجواء آمنة .

أعتقد بأن المنطقة مقبلة على عملية إصلاح واسعة ، وهذا ما أدركناه نحن في الأردن من قبل ، وكل من نسعى إليه هو تجذير عملية الديمقراطية وتسريع وتيرة الإصلاح وحث الناس على المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار والمساهمة في تحديد أولوياتهم واحتياجاتهم .

س : ولكن عملية الإصلاح في الأردن خلقت انقساماً وتخوفاً لدى شرائح

---

* جريدة الحياة ، لندن ، الصادرة بتاريخ ١٩/٥/٢٠٠٥م ، العدد ١٥٣٨٨ .

اجتماعية عدة ، وخصوصاً لمن يربطها لعمليات (التوطين) كيف يمكن تفسير ذلك ؟.

ج: لا أعتقد بأن توسيع قاعدة المشاركة السياسية وجعل الناس يقرون مستقبلهم الاقتصادي والسياسي ، يمكن أن تحدث شرخاً اجتماعياً. ولا أرى بتاتاً أي ربط بين الإصلاح والتوطين ، المسألة أن هناك من ربط بين تشكيل الحكومة وإغفال مناطق جغرافية من التمثيل ، على أنه تهميش لمناطق على حساب فئات أخرى ، أنا من جهتي لن أقبل أبداً أن تهميش أي جهة أو فئة أو منطقة على حساب أخرى ، والتهميش لا يكون بعدم المشاركة في الحكومة أو بتعيين وزير في هذه المنطقة أو تلك، بل بعدم المشاركة في عملية صنع القرار.على أية حال ما يجري من شد وجذب بين البرلمان والحكومة هو تمرين ديموقراطي تستوعبه ديموقراطيتنا .

س: الجدل في الأردن يدور حول الإصلاح بضغط من الخارج أم إصلاح من ضرورات الداخل ؟أين تجدون ما يجري لديكم من هذه المقولة.وما هو هدف الإصلاح الذي تعملون من أجله؟.

ج: موقفنا دائماً أن الإصلاح القادم بضغط خارجي لن ينجح ، الإصلاح النابع من الداخل ومن بيئة مجتمعاتنا المحلية هو الذي يدوم ويترسخ ويحظى بالقبول . أما وصفات الإصلاح الجاهزة والغربية عن شعوبنا فلن تلقى رواجاً ، نحن في الأردن بدأنا عملية إصلاح ذاتية تراعي خصوصية شعبنا وتطلعاته وتنسجم مع تقاليد مجتمعنا وتراثه العربي والإسلامي ، لأنني أؤمن أنه لا بد لأي عملية إصلاح أن تتجاوب بصورة مباشرة مع أولويات المجتمع واهتماماته .

أنا مقتنع تماماً بأن الإصلاح ضروري وهام بالنسبة لمنطقة الشرق

الأوسط ، ويجب أن نغتنم الفرص ونتقدم إلى الأمام ، الإصلاح لا يعني التخلي عن ثوابتنا الوطنية . بالنسبة لنا في الأردن بدأنا عملية المشاركة السياسية ، أي الإصلاح ، قبل أن يتم الترويج له بالمفهوم الحالي في الغرب وفي الولايات المتحدة بشكل خاص ، فقد سبقنا الكثيرين في هذه المنطقة ، فالأردن ، كما تعلم ، لديه برلمانات منتخبة منذ الخمسينيات ، لكن تعطل الحياة البرلمانية بعد حرب العام ١٩٦٧م أدى إلى تعطيل عملية تجذير الحياة الديمقراطية ومأسستها ، وبعد عودة الحياة البرلمانية في الثمانينيات ، نستطيع القول أننا كنا الرواد في الإصلاح . واليوم ، إن ما نسعى إليه هو تسريع وتيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وبدون إصلاح اقتصادي واجتماعي لن ينجح الإصلاح السياسي . نحن نريد إصلاحاً يحقق العدالة والمساواة والانفتاح الاقتصادي واحترام حرية الرأي والرأي الآخر واحترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة .

نريد أن نبني مستقبلاً للشباب وطلاق طاقاتهم الإبداعية وإيجاد فرص العمل لهم وإشراكهم في صنع المستقبل ، فهل هذه الأمور تدعو إلى القلق ؟.

س: تعملون على بلورة فكرة الأجندة الوطنية لتكون برنامجاً للدولة خلال السنوات العشر المقبلة ، ما هي أهم مرتكزات ومكونات هذه الأجندة ؟ وكيف يمكن لمثل هذه الأجندة أن تكون فاعلة في ظل هذه المتغيرات الدولية السريعة ؟.

ج: جزء أساسي ومهم في عملية الإصلاح نتبناها هي الأجندة الوطنية ، هناك تحديات كبيرة اقتصادية واجتماعية، ندرك أننا سنواجهها في الأردن في المرحلة المقبلة ، وقد جاءت فكرة وضع أجندة وطنية للسنوات

العشر المقبلة لمواجهة هذه التحديات ، واللجنة التوجيهية لهذه الأجندة واللجان المنبثقة عنها مكلفة بوضع أفكار ومبادرات ومبادئ عامة ، وتصورنا أن الحكومات ستضع القوانين والتشريعات المرتبطة بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقاً لمخرجات لجنة الأجندة ، أهم ما يميز هذه الأجندة أن أعضاء اللجنة واللجان المتفرعة عنها والذين يقدر عددهم بأكثر من مائتي شخص، روعي في اختيارهم أن يكونوا ممثلين لكافة مكونات المجتمع المدني وقواه السياسية ، فتجد فيها أعضاء من النقابات والأحزاب ومن القطاع الخاص ، وتيارات تمثل اليمين والوسط واليسار .

س: أجريتم تغييراً وزارياً مفاجئاً واضحاً على رأس الحكومة رئيس وزراء « أكاديمي »، ما الذي استدعى هذا التغيير ؟.

ج: مجموعة عوامل أدت إلى تغيير الحكومة ، لكن جوهر المسألة في التغيير كان تسريع وتيرة الإصلاح ومأسسته ، لقد لمست أن هناك إبطاء في موضوع الإصلاح والتحديث بالإضافة إلى أن هناك ثغرات حصلت في الفترة الأخيرة من عمر الحكومة السابقة ، وكان لابد من معالجتها ، وقد ارتأيت أن التغيير ربما يساهم في تصحيح المسيرة والمضي قدماً نحو الأهداف التي رسمناها لمستقبل الأردن .

س : للحكومة الأردنية الجديدة مشكلة مع مجلس النواب ، حيث هدد ٤٦ نائباً بحجب الثقة عنها ، ويطالب النواب بتعديل الحكومة وإخراج أعضاء من الفريق الاقتصادي كيف يمكن أن تنتهي هذه المشكلة ؟ هل يمكن أن يكون المخرج من الأزمة بحل البرلمان ؟.

ج: أنا أحترم موقف مجلس النواب بالدرجة التي أقدر فيها حكمة رئيس

الوزراء وموقف وموقفه أيضاً ، وأقدر أيضاً كفاءة الفريق الوزاري ، لكن المهم في الأمر أن يكون الحكم دائماً على البرامج وليس على الأشخاص ، وأن لا يكون الحكم متسرعاً ، أنا لا أؤمن إطلاقاً بأسلوب المحاصصة، وأدرك تماماً أن المناطق التي لم تمثل في التشكيل الحكومي مليئة بالكفاءات والخبرات ، وعلى الحكومة والبرلمان أن يواجها أي مشكلة من خلال الحوار بالأساليب الديموقراطية . فديموقراطيتنا تستوعب كل الآراء والتباين في المواقف . أما الحديث عن حل البرلمان فهذا لم يطرح ولكن يكون أبداً مخرجاً لهذه الأزمة . أنا أثق بالفريق الوزاري وهم أشخاص مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة ، وعندما تم اختيارهم لا أعتقد بأنه تم الأخذ بالحسبان أصولهم ومنابتهم ، ولا يجوز النظر إلى مجيء أشخاص على أنه على حساب آخرين ، فقراءة المعادلة بهذا الأسلوب أمر غير سليم ، أنا أنظر إلى الأمر أن الكل في الأردن لابد أن يكسب ، سواء هذا الفريق أو ذاك ، وفي النهاية الوطن هو الذي يكسب إذا عملنا بروح الفريق الواحد ، أما الطعن والاتهام غير المبرر لأسماء من الفريق الوزاري ، لا يمكن أن يتم بهذا الشكل ، والتعامل مع مثل هذه القضية يكون بالتجاوز ، فالدستور يجب أن يكون الحكم بيننا دائماً . أنا توجهي نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي ، ومؤمن أنه لابد من الإصلاح فهو خيارنا ، وليس مرتبطاً بأشخاص ، بل هو برنامج وطن وليس برنامج أشخاص كما يتم تصويره في بعض وسائل الإعلام ، ولن نحيد عن توجهنا نحو التغيير للأفضل ، المطلوب من الكل أن يساهم في التغيير الإيجابي ، فالإصلاح لن يكون لحساب جهة على أخرى ، فهو لمصلحة الجميع .

س : أعلنتم عن لجنة لتقسيم البلاد إلى أقاليم ، ما هو أساس هذه الفكرة وما هدفها ؟.

ج: أيضاً خطتنا لإعادة النظر في التقسيمات الإدارية تصب في عملية توسيع قاعدة المشاركة الشعبية ، ومن خلال لقاءاتي مع ممثلي المحافظات وزياراتي للمناطق النائية أدركت أن التخطيط لاحتياجات هذه المناطق لا يمكن أن يقتصر على الخطط التي تضعها الوزارات في العاصمة ، بل يجب أن يشترك في صياغة هذه الخطط الناس الذين يعرفون احتياجات مناطقهم ولديهم القدرة على المساهمة في التنمية الشاملة التي تنعكس آثارها على كافة شرائح المجتمع ، من هذا المنطلق كانت فكرة التقسيمات الإدارية وهناك لجنة الآن تعكف على دراسة واقع هذه التقسيمات لتحدد ما هو الأنسب الذي يمكن أن يخدم الأردن ويحقق الفائدة للجميع .

س : أنتم بصدد وضع قانون جديد للانتخاب،ما هي ملامحه ؟ وهل سيجري حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات مبكرة على أساسه ؟.

ج: هذا الأمر مرتبط بمخرجات لجنة الأجندة الوطنية،قانون الانتخابات وغيره من القوانين المتعلقة بالحياة السياسية ستخرج وفقاً للمبادئ والأفكار التي ستضعها لجنة الأجندة الوطنية ولجنة التقسيمات الإدارية .

س: أجريتم تغييرات في جهاز الاستخبارات وكلفتم المدير السابق للجهاز المشير سعد خير بمهمة تأسيس «وكالة الأمن الوطني» ما هي مهمات وشكل هذه الوكالة ؟ وما هي مبررات مثل هذه الإجراءات ؟.

ج:التغيير في جهاز المخابرات يهدف إلى ضخ دماء جديدة في هذا الجهاز ، الذي نعمل دوماً على دعمه للاضطلاع بدوره الأمني ، ورعايته للقيام بهذا الدور .

س : ما هي المواضيع التي تثير قلق جلالتكم ؟ احتمال انزلاق العراق

إلى حرب أهلية أم مستقبل العلاقات السورية ـ الأميركية أم مستقبل لبنان ؟.

ج: لنبدأ من آخر السؤال ، فاللبنانيون شعب واع ، ونحن نراهن على وعيهم ، فهم الأقدر على فهم المتغيرات والأخطار ، ولست قلقاً أبداً على ما يجري في لبنان فالديمقراطية اللبنانية استوعبت أكثر من ذلك ، أما في شأن العلاقات السورية – الأميركية ، نعم نحن حريصون على أن لا تتأزم الأمور إلى أكثر مما وصلت إليه ، وندعو إلى حل المسائل العالقة بين الجانبين بالحوار ، فمنطقتنا لا تحتمل أبداً مزيداً من التعقيدات، فما يجري من عنف في العراق يدعونا للقلق ، القلق من الإرهاب الأعمى الذي يطاول المدنيين كل يوم ويستنزف طاقات العراقيين ، ويؤخر عملية إعادة إعمار العراق ، الإرهابيون يراهنون على إحداث الفتنة وقيام حرب أهلية في العراق ، لكن ما أثبته الشعب العراقي خلال السنتين الماضيتين من تماسك وتكاتف أكد أن العراقيين متحدون ضد الإرهاب لم يلتفتوا إلى إعادة الفتنة الذين يريدون تمزيق المنطقة إلى دويلات وطوائف متناحرة .

إن ما جرى من انتخابات في العراق شارك فيها نحو ثمانية ملايين ناخب وناخبة ، يؤشر إلى رغبة الأغلبية في العراق ، في الانخراط في العملية السياسية وبناء العراق الجديد ، وما يحتاجه العراقيون اليوم هو دعمنا جميعاً ، يجب علينا أن نساند الشعب العراقي وندعم رغبته في التحرر وبناء نهج ديموقراطي معاصر ، وتطلعه نحو المستقبل ، لقد لمست خلال لقائي في عمان قبل أيام ، مع الرئيس العراقي جلال طالباني رغبة العراقيين في بناء علاقات سليمة مع محيطهم العربي ، وهناك عتب عراقي على العرب وعلى الجامعة العربية ، إذ لا يوجد أي سفير عربي في العراق ،

بينما يوجد العديد من السفراء من مختلف دول العالم هناك ، هذا الأمر لا يخدم العراق .

س : وماذا عن الأردن ؟.

ج : سنعيد سفيرنا إلى بغداد قريباً ، وطلبت من الحكومة أن تعين سفيراً هناك في أسرع وقت ممكن ، خصوصاً أن تعيين السفير كان بسبب الظروف الأمنية .

س: أطلعكم ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز على نتائج محادثاته مع الرئيس جورج بوش ، كيف ترون التوجه الأميركي حيال الملفات المطروحة ؟.

ج : في مباحثاته مع سمو الأمير عبد الله كما في لقاءاته معنا ، لمسنا من الرئيس بوش أن هناك رغبة أميركية في حل القضية الفلسطينية استناداً لمبادرة خارطة الطريق ، دولة فلسطينية قابلة للحياة والاستمرار إلى جانب إسرائيل آمنة . الأميركيون أعلنوا أكثر من مرة موقفهم ورؤيتهم لتحقيق السلام ، لكن الأمر يتطلب المتابعة والعمل المتواصل للوصول إلى هذا الهدف ، فما يجري من إبطاء وعرقلة لجهود السلام خصوصاً في مواضيع الانسحاب من غزة وموضوع المستوطنات وانتهاك حرمة المسجد الأقصى ، وعدم المتابعة وعدم وضوح الموقف تجاه ما هية الدولة الفلسطينية يثير التساؤلات ، أما بالنسبة للملفات الأخرى كالعراق وعملية الإصلاح ، فلا يوجد اختلاف مع الموقف الأميركي بالنسبة لها .

س: ما هو المطلوب من سورية برأيكم لتحاشي الصدام مع الولايات المتحدة وهل يلعب الأردن دوراً في هذا المجال ؟.

ج : كما أسلفت ، بالحوار والتفاهم يمكن حل الصدام بين الطرفين ،

سورية أعلنت التزامها تطبيق القرار ١٥٥٩ الذي أنهى الوجود السوري في لبنان ، والمطلوب هو المزيد من النقاش للوصول إلى حل حتى نتجنب الصدام الذي لن يجلب سوى المزيد من عدم الاستقرار والفوضى.

س : هل يلعب الأردن حالياً دوراً ما في تحسين العلاقة السورية – الأميركية أو وقف تراجعها ؟.

ج: لم يطلب منا أي من الطرفين لعب مثل هذا الدور ، طبعاً نحن لنا علاقات مع الولايات المتحدة ولنا علاقة طيبة مع سورية ، وعلى الصعيد الشخصي لدي علاقات مميزة مع الدكتور بشار الأسد .

س : استوقفتني عبارة علاقة مميزة ؟.

ج : عرفت الدكتور بشار قبل وفاة والده الرئيس حافظ الأسد ، نشأت بيننا علاقة ونحن على اتصال مستمر .

س : لكن هذه العلاقة مرت بمراحل متفاوتة ؟

ج : تنشأ بين الدول خلافات أو مشاكل . الحمد لله أننا في هذه المنطقة نحرص على أن لا يؤدي أي تأزم في العلاقات إلى النيل من العلاقات الشخصية التي تساهم بدورها في ترسيخ العلاقات الأخوية .

س: هل لمستم خلال زيارة ولي العهد السعودي إلى الأردن أن الأزمة السورية ـ الأميركية قابلة للحل ؟.

ج: سمعت من سموه أنه سيسعى إلى إيجاد مخرج أو حل ، طبعاً هناك ملفات عدة ، الحدود مع العراق ولبنان ومسائل أخرى ، شعرت أنه يأمل بعد محادثاته في دمشق بإيجاد مخرج ، الحقيقة أن محادثاتنا تركزت على الوضع الفلسطيني وخريطة الطريق والدولة الفلسطينية .

س: كيف تصفون العلاقات الأردنية – السعودية حالياً ؟.

ج: ممتازة بنسبة مئة وعشرة في المئة ، أعتقد بأن علاقاتنا اليوم أقوى منها في أي وقت آخر ، الحمد لله العلاقات ممتازة بين البلدين وعلاقاتنا مميزة مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد والأمير عبد الله والأمير سلطان والأمير نايف والأمير سلمان ، وهناك تنسيق وتشاور مستمران حول مختلف الأمور التي تهم البلدين ، ونحن والسعودية متفقون حول مجمل القضايا التي تواجه المنطقة، بالنسبة لعملية السلام ، البلدان يعملان مع الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى من أجل حشد الدعم لقضية السلام القائم على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي أطلقها سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز في قمة بيروت ، وبالنسبة للعراق متفقون أيضاً على دعم الشعب العراقي في بناء مستقبله ، كما أننا في خندق واحد بالنسبة لمكافحة الإرهاب ، ونؤيد ونساند السعودية في إجراءاتها لضرب وإحباط خطط الإرهابيين الذين يسعون إلى المس بأمنها .

س : كيف استقبلتم نبأ اغتيال الحريري رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وتداعياته ؟.

ج: كانت جريمة بشعة كل المقاييس السياسية والإنسانية ، خسر لبنان وخسر العرب بفقدان الحريري رجل دولة وإنساناً وطنياً عظيماً نذر نفسه لخدمة بلده وشعبه وأمته ، وسقط شهيداً نتيجة مواقفه المشرفة والتزامه لقضايا الشعب اللبناني ، ورحيله خسارة فادحة لكل من يريد الخير والأمن والاستقرار للمنطقة .

س: كانت علاقتكم قوية بالرئيس الحريري متى بدأت؟

ج : عرفته من أيام والدي رحمهما الله ، والحقيقة أنه وقف معي منذ

البداية بدعمه السياسي وعلاقاته العربية والأوروبية ، تصرف تصرف الأخ الكبير ، كانت لديه رؤية لمستقبل لبنان وكنا نفكر في الاتجاه نفسه أي التركيز على التطوير الاقتصادي والانطلاق منه في عملية التطوير الشاملة، وبسبب خلفيته الاقتصادية وخبرته كنت أستشيره أحياناً ، أعان الله لبنان على هذه الخسارة الفادحة ، لقد كانت علاقتي بالمغفور له علاقة شخصية وعلاقة عائلية أيضاً .

س: هل تشمل هذه العلاقة نجله ووريثه السياسي سعد ؟

ج: أعرف سعد وعلاقاتنا شخصية منذ وقت طويل أي منذ حوالي ١٥ سنة وكنا نلتقي به أنا وأخوتي وأبناء عمي والحقيقة أن سعد لم يقصر هو الآخر ، فهناك مشروع «السرايا» وهو من أكبر المشاريع الاستثمارية في الأردن أن لم يكن الأكبر على الإطلاق ، كان والده مهتماً بالأردن والتركيز على الاستثمار فيه وسعد يتابع النهج نفسه .

س: هل من كلمة تقولونها للبنانيين لملء هذا الفراغ الكبير ؟.

ج: أثق بقدرة اللبنانيين على معرفة ما يحتاجه بلدهم في هذه المرحلة ، ومن واجبنا كعرب أن نقف إلى جانبهم وأن ندعمهم ، لا شك أن الصعوبات موجودة لكنني أشعر بالارتياح لأنهم يمتلكون الإرادة ، الواقع أننا نريد أن يرجع لبنان إلى ما كانه سابقاً ، كنت أسمع وأنا صغير من شبه بيروت بباريس ، ومن يعتبر لبنان سويسرا الشرق ، يعجبني في اللبنانيين احتفاظهم بالأمل حتى في أصعب الظروف ، يثقون بقدرتهم على حل المشكلات ، ليت هذا الشعور يتعمم على المنطقة .

س : الملف النووي الإيراني لا يزال في الواجهة ، هل تتخوفون من أزمة

كبرى بسببه؟ وكيف تقومون الدور الإيراني الحالي في العراق والمنطقة ؟.

ج: نحن نتطلع إلى شرق أوسط خال من الأسلحة النووية ، ليس في إيران وحسب ، بل وفي إسرائيل أيضاً ، هذه المنطقة لن تنعم بالسلام والأمن حتى تتخلص من التهديد النووي ، وما يشكله هذا السلاح هو أكبر خطر وتهديد على المنطقة برمتها ، ودعني أقول أيضاً أن التهديد باستخدام الحل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية ، سيجلب الخطر والمآسي لأن الخوف من رد إيراني له ما يبرره ، ولذلك نأمل بأن يتم حسم مسألة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية وبالسرعة الممكنة فيما يتعلق بالعراق نحن أيضاً نرى أن أي تدخل في الشؤون العراقية ، بل يؤدي إلى تأخير عملية البناء والاستقرار في العراق والعراقيون هم الأقدر على إدارة شؤون حياتهم ومستقبلهم ويجب علينا أن نحترم إرادتهم وخياراتهم .

س : والعلاقة الأردنية ـ الإيرانية ؟

ج: أعتقد أن العلاقات تشهد تحسناً ، حصل سوء تفاهم بعد كلامي عن الهلال الشيعي ، الحقيقة أنني كنت أعبر عن موقف سياسية وليس عن موقف طائفي أو مذهبي ، أدى الأمر إلى زيادة التوتر بين إيران والأردن، في الشهرين الماضيين تراجع هذا المناخ وأعتقد بأننا نشهد تحسناً ونسير في الاتجاه الصحيح .

س: هل تقلقكم رياح الخلاف الشيعي ـ السني التي يطلقها الوضع العراقي الراهن ؟

ج: أكرر أن كلامي عن الهلال الشيعي كان سياسياً ،ونحن آل البيت للجميع من سنة وشيعة ، زيارة الرئيس جلال طالباني إلى الأردن

أشعرتني بالارتياح ، شعرت أن الحكومة الجديدة مهتمة باشتراك العرب السنة في الانتخابات المقررة في آخر السنة الجارية . آمل بان تجري الانتخابات في موعدها وأن يلعب العرب السنة الدور الذي يفترض أن يلعبوه أسوة بالفئات العراقية الأخرى .

س: ما هو حجم التهديدات الإرهابية للأردن ؟وكيف تقومون الحرب العالمية على الإرهاب ؟ وهل يثير قلقكم نجاح «أبو مصعب الزرقاوي» في التحصن في جزء من الأرض العراقية ؟.

ج: المنطقة كلها تتعرض لموجة إرهاب ، والأردن مثلما هو جزء من هذه المنطقة ، لم يسلم من تهديدات الإرهابيين ، لكن يقظة الأجهزة الأمنية الأردنية ، ووعي شعبنا ، حال دون تمكن الإرهابيين من الوصول إلى أهدافهم في الأردن ، فكل محاولاتهم والحمد لله باءت بالفشل ، بعد أن أمسكت الأجهزة الأمنية بالجماعات والأشخاص الذين كانوا يخططون للاعتداء في الأردن . بالنسبة للزرقاوي نعم فإن تحصنة في العراق يثير قلق الجميع ، لأن الزرقاوي وأمثاله من الإرهابيين يجدون ضالتهم في الأماكن غير المستقرة والأماكن التي ينعدم فيها الأمن والاستقرار ، والأردن كان أول أهداف الزرقاوي قبل أن يجد ملاذه في العراق ، ومنذ أن دخل الزرقاوي العراق قبل سقوط النظام السابق ، بذلنا جهوداً كبيرة لإحضاره إلى هنا لمحاكمته ولكن مطالبتنا للنظام السابق بتسليمه كانت دون جدوى .

س : طلبتم من نظام صدام حسين تسليمكم الزرقاوي . هل كان لديكم معلومات عن تحركاته ؟.

ج: نعم كانت لدينا معلومات أنه دخل العراق من بلد مجاور وأين يقيم

ومـاذا يعمل ، أطلعنا السلطات العراقـية على هذه المعلومـات الدقـيقـة التي كانت بحوزتنا لكن السلطات العراقية لم تتجاوب .

س : زيارة الرئيس العراقي جلال الطالباني لعمان ، هل وضـعت حداً للأزمة مع الحكومة العراقية؟.

ج : العلاقات الآن مع العراق أخذت مسارها الصحيح وتسير بالشكل الذي نتطلع إليه ، ونحن مصممون على بناء علاقات قوية راسخة مع العراق ومع قيادته الجديدة إلى أبعد الحدود ، وقد أجرينا مباحثات ناجحة جداً مع الرئيس العراقي طالباني، وأكدنا حرصنا على دعم العراق والوقوف معاً لمحاربة الإرهاب الذي يهدف إلى تخريب العملية السياسية في العراق ، ويسعى إلى نشر العنف والفوضى ، وأبلغنا الرئيس طالباني أننا مستمرون في توفير كل الأجواء من اجل تمكين العراقيين من بناء مؤسساتهم ، وبشكل خاص قوات الأمن لأنه بقدر ما أسرع العراق في بناء قوات أمن قوية وقادرة على حفظ الأمن ، فسوف ينجح الشعب العراقي في تفويت الفرصة على شبكات الإرهاب التي استفادت من حالة الفوضى وعدم وجود قوات أمنية بعد سقوط النظام السابق .

س : هل تفاهمتم على أسس جديدة للعلاقة بحيث لا تكون وسائل الإعلان سبباً في اشتعال أزمات جديدة ؟ .

ج: تفاهمنا على كل شئ واتسم لقاءنا بالصراحة والوضوح ، وأعتقد بأن الرئيس طالباني والمسؤولين العراقيين يدركون صدق مواقف الأردن تجاه العراق ، وحرصنا على أن يخرج من أزمته قوياً ، نحن نؤكد رفضنا القاطع لأي تحريض قد تقوم به وسائل الإعلام أو أية منابر سياسية واجتماعية أخرى ضد الشعب العراقي ، فنحن نحترم كل فئات الشعب

العراقي ونقدر خياراته المستقبلية ، ونرفض أي تدخل من قبل أي جهة كانت في تقرير مستقبل العراق أو شكل الحكم الذي يريد ، وأنا على قناعة أكيدة بأن عراقاً قوياً ومستقراً هو أكبر سند للأردن ، وأن بقاء العراق تحت دوامة العنف لا يهدد العراق وحسب بل المنطقة بأسرها .

س: قلتم سابقاً أن قضية أحمد الجبلي قضائية وليست سياسية ، والعراقيون يتحدثون عن قرب حل هذه القضية ، هل هناك عرض من الجلبي لتسوية القضية ؟.

ج: طلب منا الرئيس العراقي طالباني إيجاد حل يرضي الطرفين وتعكف الحكومة حالياً على دراسة جوانب القضية من ناحية قانونية ومالية .

س: وقع الأردن اتفاقاً لترسيم الحدود مع سورية ، لماذا لم تبدأ الإجراءات التطبيقية لإعادة ترسيم الحدود ؟.

ج: تم الاتفاق في شباط الماضي على حل مسألة التجاوزات الحدودية ، ووقع البلدان خلال اجتماعات اللجنة الأردنية – السورية العليا اتفاقاً لترسيم الحدود ، وهناك الآن لجنة فنية لمتابعة تطبيق هذا الاتفاق .

س: هناك حديث عن دور أردني في الضفة الغربية ، أو عن شكل العلاقات الأردنية – الفلسطينية المستقبلية ، ما هو تصور الأردن لمستقبل هذه العلاقة ؟

ج: إطلاقاً لا يوجد أي دور أردني في الضفة الغربية ، دورنا الآن يتمثل في دعم ومساندة حكومة «أبو مازن» وتهيئة الظروف أمامها لبسط سيطرتها على الأراضي الفلسطينية ، وكنا سابقاً ساهمنا بتدريب (قوات البدر)) وهي قوات فلسطينية تمهيداً لدخولها الأراضي الفلسطينية لحفظ الأمن ، أما الحديث الآن عن شكل العلاقة الأردنية – الفلسطينية مستقبلاً ،

فهو أمر لا يمكن البحث فيه وتحديده قبل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، والدولة الفلسطينية التي نعني هي التي تقوم على أراضي غزة والضفة الغربية وتكون مترابطاً جغرافياً ، وأي علاقة مستقبلية بالنسبة للدولتين سيتم إقرارها من قبل الشعبين ، ونحن نرفض أي حديث عن علاقة ما ، غير ما هو قائم الآن ، قبل إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية .

س : وعد الأردن بتدريب قوات فلسطينية ، هل بدأ ذلك ؟ومتى ستعود « قوات البدر » الفلسطينية إلى أراضي السلطة الوطنية ؟.

ج: نعم دربنا قوات فلسطينية وما زالت موجودة في الأردن وبذلنا جهوداً كبيرة مع الحكومة الإسرائيلية لإدخال هذه القوات إلى الأراضي الفلسطينية ، ولكن للأسف الحكومة الإسرائيلية رفضت ذلك وما زالت المحاولات من جانبنا ومن جانب السلطة الفلسطينية جارية لتمكين هذه القوات من الانضمام إلى قوات الأمن الفلسطينية المتواجدة حالياً في الأراضي الفلسطينية .

س : زرتم واشنطن مؤخراً ، هل لديكم تطمينات بالضغط على إسرائيل للسير في تطبيق « خريطة الطريق » وعدم عرقلة جهود الرئيس محمود عباس ؟

ج: ما سمعناه من الرئيس بوش مطمئن ، الإدارة الأمريكية مقتنعة بتحقيق تقدم في عملية السلام من خلال تطبيق خريطة الطريق ، وتدعم أيضاً جهود الرئيس محمود عباس الذي يتطلع إلى عودة إسرائيل بسرعة إلى المفاوضات ، للتفاوض بشأن الخطوات والتفاهمات التي تم الاتفاق عليها في قمة شرم الشيخ وفي مقدمتها الانسحاب من المدن الفلسطينية .

وبصراحة وفي كل لقاء مع الرئيس بوش أو مع المسؤولين في

الإدارة الأمـيـركـيـة كنا نسـتـمع إلى تطمـينات بـأن الولايات المتـحـدة مستـعدة لمساعدة الحكومة الفلسطينية ، واتخاذ خطوات داعمة لإطلاق المفـاوضـات بين الطرفين الفلسطيني والإسـرائيلي ، لكن المطلوب الآن تنفيذ الالتزامات .

س : التـفـاهـمـات الفلسطينيـة – الإسـرائيلية سـائرة في طريقـهـا رغم العراقيل التي يضعـهـا شـارون ، هل أنتم متفائلون بالانسـحـاب من غزة كخطوة أولى لتطبيق خريطة الطريق ؟.

ج: قضية الانسـحـاب من غزة إذا لم يتبعـهـا انسحاب من أراضـي الضـفة الغـربيـة فـإننـا سنعـود إلى المربع الأول ، ولا يمكن لأحـد أن يقـبل أن تجـزأ بنود خريطة الطريق ، فيتم تطبيق جزء ويترك الآخر ، فالسلام المطلوب هو السـلام الذي ينهي الاحـتلال ويرسـخ العدل ويؤسس لعلاقـة سليمـة بين الفلسطينيين والإسـرائيليين من جهة ، وبين العرب والإسـرائيليين من جهة ، فـأي سـلام ناقض لا يؤدي إلى قـيام دولة فلسطينية لن يكتب له النجـاح ، والمطلوب من إسـرائيل عندما تتقدم حكومة الرئيس مـحمود عباس بخطوة أن تتقدم هـي بخطوة أخرى أيضاً .

س: هناك مشكلة في استـيراد النفط الخـام بعد توقف المنح العربيـة، مـا هي البدائل ؟ وهل بحـثـتم في هذا الأمر مع الرئيس العراقي خـلال زيارته لعمان ؟

ج: بالفعل نواجه مشكلة حقيقية في موضـوع النفط ، خصـوصـاً بعد الارتفاع الكبير في أسـعاره ، الحكومة الآن تدرس البدائل للخروج بتصـور لهذه الأزمة . قدمت دولة عربية مساعدات للأردن في مـجال النفط وما زلنا نأمل أن تستمر هذه المساعدة.

س : ما هي درجة التنسيق بين الأردن ومصر في ما يتعلق بأزمات المنطقة خصوصاً عملية السلام ؟

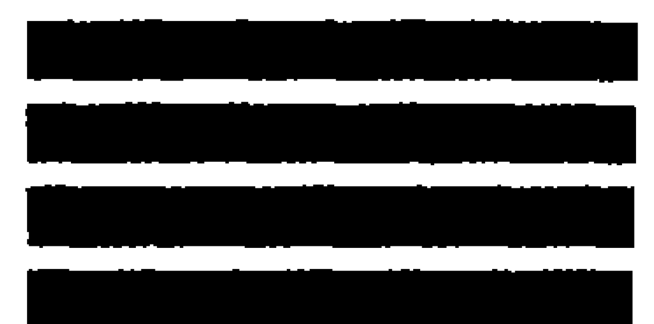
ج: التنسيق عالي المستوى ، واتصالاتنا مع الرئيس مبارك مستمرة ، ونحن ومصر نعمل على نسق واحد لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط ، ومتفقان على ضرورة تهيئة المناخ الإيجابي أمام الحكومة الفلسطينية وإنجاح خطط الرئيس الفلسطيني محمود عباس ، لتحسين أوضاع الشعب الفلسطيني والعمل على بناء المؤسسات ، وفي القضايا العربية الأخرى نشترك ومصر في رؤية واحدة .

س : وما هو أصعب ما واجهتموه منذ تسلمكم الحكم قبل ست سنوات ؟.

ج: للأسف كانت هذه الفترة حافلة بالأحداث في المنطقة والعالم ، هناك ١١ أيلول (سبتمبر) وتداعياته والحرب في العراق والوضع في الأراضي الفلسطينية وما جرى بالنسبة إلى سورية ولبنان ، وهناك إضافة إلى المسائل الأمنية مشاكل الفقر والمصاعب الاقتصادية ، أعتقد بأن الشرق الأوسط يقف على مفترق طرق ، علينا أن نجد نهج الإصلاح لنواجه الفقر والبطالة والتوتر ولنوفر للأجيال الجديدة فرص التعليم والعمل والمشاركة في صنع مستقبلها ، السنتان المقبلتان حاسمتان في هذا الاتجاه .

س : هناك خوف في المنطقة من أن تؤدي كل انتخابات إلى قفز الإسلاميين إلى السلطة ألا يقلق هذا الواقع الحكام في منطقتنا ؟.

ج: أرى أن هذا الأمر يختلف من بلد إلى آخر ، نحن في الأردن لدينا تجربة في الحياة البرلمانية ، وكذلك في مسألة الإصلاح أو التطوير، إذا كانت الأحزاب الدينية جزءاً من النسيج الاجتماعي لا مشكلة لدينا في مشاركتها في الحياة السياسية .



رابعاً: البعد الدولي للعلاقات الخليجية

مقابلة صحافية مع معالي السيد توم كلارك رئيس المجموعة البريطانية للاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة زيارته إلى دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة *

س: ما سبب زيارتكم إلى الكويت؟ وهل هذه الزيارة هي الأولى؟

ج: هذه زيارتي الأولي للكويت وقد سبق أن قامت المجموعة البريطانية للاتحاد البرلماني الدولي بزيارة للكويت من قبل وتأتي زيارتي في إطار التشاور والتباحث في شأن الأمن والاستقرار في المنطقة.

س: ما أوجه التعاون بين البرلمان الكويتي والاتحاد البرلماني الدولي في ظل الظروف الراهنة؟

ج: أعتقد أن الكويت بلد رائع وأن اللقاءات بين بلدينا تثمر توطيد وتوثيق للعلاقات الثنائية، ربما أن التغيير الدائم في العالم بات أمراً مهماً، فإن بريطانيا يهمها توطيد العلاقات في مجال البرلمان بتبادل الخبرات البرلمانية من خلال النقاشات والمناظرات، كما أن اللقاءات تثمر تحسين الخبرات لكلا الطرفين، ونحن نتطلع دائما إلى مثل هذه الزيارات المثمرة والجادة.

س: ما خططكم المستقبلية لتعزيز التعاون بين البرلمان الكويتي والاتحاد البرلماني الدولي؟.

ج: خلال الزيارة نلتقي مع مسؤولين رفيعي المستوى للتباحث، وإننا مهتمون بالتطور الذي تعيشه الكويت، ونعمل من أجل عقد اللقاءات بين

---

* صحيفة الرأي العام الكويتية، الصادرة بتاريخ ٩/١٢/٢٠٠٤م، العدد ١٣٦٨٦.

الجانبين من وقت لآخر، وعلى الرغم من زيارتنا القصيرة إلى الكويت، فقد لاحظنا مدى تطور المرأة وأننا نشعر بأن المرأة ستحصل على حقوقها السياسية، وان الوقت قد حان وفق مقولة الأديب العالمي «فيكتور هيغو» كما إننا نعمل مع لجنة الشؤون الخارجية في مجال حقوق الإنسان ونلمس مدى اهتمام الكويت في هذا الجانب.

س:كيف تقيمون التجربة البرلمانية في الكويت؟ وكيف تنظرون للديموقراطية؟.

ج: أعتقد أن البرلمان الكويتي يتمتع بالاستقرار كما أن له دوراً في رفع المستوى المعيشي والتقارب بين الحكومة والشعب إضافة إلى أننا معجبون بدور الكويت في تقديمها للمساعدات الإنسانية إلى العراق، ومساعي تحقيق الأمن والمشاركة في شطب الديون عن العراق.

س: وكيف تنظرون إلى موضوع الإصلاح في الشرق الأوسط والديموقراطية؟.

ج: على الرغم من أن خطوات التوجه إلى السلام في منطقة الشرق الأوسط بطيئة لكن نشعر أن هناك تطورا ومساعي في هذا الشأن، خاصة مع تغيير النظرة للمرأة والتعاون مع دول الجوار، حيث يخلق ذلك فرصاً جديدة لتحقيق السلام، كما أن خارطة الطريق يتم استكمالها بتعاون الجهود والتكاتف بين الدول.

س: هل يمكن أن يلعب اتحاد البرلمان الدولي دوراً في حل خلافات بعض الدول؟

ج: أن اتحاد البرلمان الدولي لا يُعد حكومات بل مجموعة أعضاء يعملون بشكل جماعي، حيث يتم انتخابهم وفق أنظمة انتخابية خاصة، ولعل

وظيفة الشعب البرلمانية فتح أبواب حوار مع البرلمانيين للتقارب بين الدول ومناقشة القضايا بصورة جماعية، كما تتم زيارات للوفود للنقاش والتباحث، وكانت زيارتي إلى روسيا وإيران ضمن أعمال اتحاد البرلمان الدولي.

س: تعالت أصوات معارضة ضد حرب تحرير العراق، في حين كان الموقف البرلماني مؤيداً للحرب، إلى أي مدى هناك توافق بين رؤية البرلمان ورؤية الشارع للأحداث؟.

ج: هناك إجماع عام على أن صدام حسين كان يشكل خطراً على الاستقرار في الشرق الأوسط، لذلك فإن البرلمان اتخذ القرار للإطاحة بصدام وتم إرسال القوات ضمن قوات التحالف، وحكومة بريطانيا والشعب جميعا يتطلعون الى تحقيق الديموقراطية في العراق، وندعم الانتخابات التي ستجرى في موعدها في يناير المقبل كما إننا حريصون على أن يعمل العراق جنبا الى جنب مع دول المنطقة ويعم السلام وتحقيق الديموقراطية.

س: هل يمكن لاتحاد البرلمان الأوروبي المشترك أن يؤثر في سياسة أوروبا بشكل جماعي على الرغم من اختلاف السياسات الفردية لكل دولة؟.

ج: أن طبيعة عمل البرلمان نقل الصورة بالتحدث نيابة عن الشعب والعامة ومجرد الحديث والحوار قد يحل بعض القضايا، فنحن وخلال زيارتنا الى أي بلد نستمع للآراء وندعم علاقاتنا، وهذا بطبيعة الحال يصب في تشجيع الحكومات بأن تكون جزءاً من الحوار الإيجابي.

س:هل يمكن أن يلعب اتحاد البرلمان الأوروبي دوراً حاسماً في الصراع العربي الإسرائيلي؟.

ج: معظم البرلمانيين والقادمين من مختلف الأحزاب كمجلس العموم أو مجلس اللوردات مدركون أن الصراع العربي – الإسرائيلي هو قلب قضية السلام في الشرق الأوسط، وأعتقد أن هناك فرصا لمناقشة القضية ودفع عجلة السلام بشكل جاد وإننا متفائلون بتحقيق السلام باستمرار الجهود الحثيثة.

س: يقال أن بريطانيا تخلت عن المسار الأوروبي وإنساقت وراء السياسة الأميركية، فما رأيكم؟ وهل تجد بريطانيا مصلحتها في التحالف مع أميركا على حساب أوروبا؟

ج: وفقاً لرأيي الشخصي أرى أن توني بلير يعمل بشكل وثيق مع دول الاتحاد الأوروبي وأحيانا يلعب دوراً في التقارب كجسر بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وخلال الأشهر الماضية ولدوره كحلقة وصل أصبحت العلاقات افضل بين الطرفين، وأننا نقدر علاقتنا مع الاتحاد الأوروبي وأنها على نفس مرتبة علاقتنا مع الولايات المتحدة، ولعل عمل توني بلير وجهوده ساهماً في حل الكثير من القضايا وتحقيق التقارب بين دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة.

س: من خلال متابعة الأحداث في العراق يتضح أن ضحايا الجيش البريطاني أقل وتصادمه مع الشعب العراقي أيضاً اقل، فهل هذا يعني أن الجيش مسالم؟ أو بسبب خبرة القوات البريطانية السابقة في مثل هذه الظروف؟.

ج: نوعية الجنود البريطانيين مماثلة لنوعية الجنود الأميركيين في العراق، وإذا كان هناك أي إنجازات وإيجابيات فإننا نرحب بذلك، كما أن القوتين تعملان من أجل الاستقرار وإحلال الديموقراطية.

س: كيف تنظرون إلى قضية الإرهاب في العالم؟ وكيف يتعامل معها اتحاد البرلمان الدولي؟.

ج :الإرهاب يشكل قلقا للعالم أجمع وبعض دول الاتحاد الأوروبي كانت من ضحايا الإرهاب وأسبانيا كانت ضحية له أخيراً، والهدف من الاتحاد الأوروبي الوقوف مع بعض ودعم طرق مكافحة الإرهاب، ويجب أن نتعايش معه لاتخاذ الإجراءات الخاصة بذلك من خلال النقاشات والحوارات وليس بالقوة.

س: بعد إنتهاء الانتخابات واستتباب الأمن في العراق، هل هناك وقت محدد لسحب القوات البريطانية من العراق؟.

ج: نحن حريصون على إنعقاد الانتخابات في وقتها في يناير المقبل كما هو مخطط له، والحكومة حريصة على سحب قواتها ولكن بعد التأكد من عدم وجود خطر على الأمن الداخلي في العراق أو وجود أخطار تهدد العراق، ونحن نرحب بالتعاون بين دول الخليج بالنسبة للإجراءات الخاصة بتحقيق الاستقرار، ولعل زيارتنا إلى الكويت تأتي ضمن هذه الخطوات.

س: كيف تقيمون توجه البرلمان الكويتي لمنح المرأة حقوقها السياسية؟.

ج: نعتقد أن هذا تطور ملحوظ، فكلما زادت فرص عمل المرأة ونفوذها وأهميتها سيعود ذلك على مصلحة البلد، ونحن نرحب بهذه الخطوة التي جاءت في المسار الصحيح.

س: كيف تعاملتم مع ما قدمت الاستخبارات الأميركية من تقارير غير صحيحة عن وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق، وهل وافقت بريطانيا على ما قدمته الاستخبارات الأميركية من معلومات؟.

ج: المناقشة مستمرة في هذا الصدد وأعتقد ان القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء بنية حسنة، ولقد كان صدام حسين خطراً على استقرار المنطقة، والدليل المقابر الجماعية التي شاهدها الجميع، ولعل الإطاحة بصدام كانت في محلها، وكل الأدلة تؤكد انه كان طاغية ويهدد السلام أجمع، وأننا حريصون على تطبيق الديموقراطية في العراق من خلال التعددية السياسية المتمثلة في جميع الأحزاب، وان يتحقق الاستقرار ليعود ذلك على أمن المنطقة.

س: ماذا تقول عن زيارتكم إلى الكويت؟

ج: لقد لمست حفاوة وحرارة الاستقبال في الكويت والشعب الكويتي شعب رائع، وإننا نتطلع دائما لزيارات رسمية متبادلة بين البلدين، كما أن الزيارة تضمنت لقاء السفير فهو ديبلوماسي مميز ونحن فخورون به وكذلك فخورون بزوجة السفير التي لعبت دوراً في العمل الإنساني ومساعدتها للعراق، حيث حصلت على لقب من المملكة نظير عملها الإنساني، ولعلي أجد في الكويت بلداً سياحياً مميزاً ورائعاً حيث كنت وزيراً سابقاً للسياحة في الحكومة البريطانية وهناك مجالات واسعة للسياحة مستقبلا، وأشجع الكثير على زيارة الكويت كبلد سياحي رائع.

مقابلة صحافية مع معالي السيد كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية حول عدد من القضايا السياسية المهمة *

يتأهب وزير الخارجية الأمريكي كولن باول لأن يتقاعد عن سن السابعة والستين بعد أن قدم استقالته يوم ٥ نوفمبر ٢٠٠٤م تاركاً مكانه لمستشارة الأمن القومي الحالية كونداليزا رايس .

كان كولن باول أكثر أعضاء إدارة بوش شعبية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في الخارج . لم يكن كولن باول يخفي شدة تبرمه من «الصقور» سواء فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو العراق إذ أنه ظل دائماً يدعو لمواقف معتدلة . وقد أجرت معه مجلة «باري ماتش» الحوار المطول التالي :

س : إن الولايات المتحدة الأميركية في حالة حرب كما أن قواتكم ستظل في العراق فترة أخرى قادمة وغير محددة . كيف تفسر رحيلك في هذه المرحلة الحساسة ؟

ج : أنا أحترم قواتنا ، وأدعمهم لكن لست رئيس هيئة أركان الجيوش . يجب أن نتفهم أن كل رئيس يفضل في بداية فترته الثانية تغيير بعض الوجوه المحيطة به . لا أعتبر نفسي مستقيلاً بل سأواصل من مواقع أخرى.

س : لم يسبق أن كانت صورة الولايات المتحدة الأميركية في الخارج بمثل هذا السوء . لكن الناس يحبونكم في كل مكان . كيف تفسر هذا الأمر ؟

---

* جريدة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ١٠/١/٢٠٠٥م، العدد ٩٧٨٩.

ج : لن أذكر لك أسماء لكن هناك بلدانا سيخرج سكانها في مظاهرات ضدي لو قمت بزياراتها الآن أو غداً .

لقد وصلنا إلى الحضيض في نظر الرأي العام العربي لكن ذلك تعلق فقط ببعض جوانب سياستنا الخارجية ، أعتقد أن سبب هذا العداء العربي مرتبط بالحرب في العراق إضافة إلى تأخر تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني . إذا كانت الناس ، كما تقول يحبوننا فعلاً فإن المشكلة إذاً سياسية ولا يتعلق الأمر بعداء الولايات المتحدة الأميركية وإلا فكيف تفسر تلك الطوابير الكبيرة من أجل الحصول على التأشيرة من أجل الدراسة أو العمل في الولايات المتحدة الأميركية ؟ هل تعتقد أنهم يعادون الولايات المتحدة الأميركية ؟

س : ألا تشعر بالإحباط لأنك استقلت بعد أن تسلقت السلم وأصبحت رئيساً لهيئة الأركان ، وتتولى منصب وزير الخارجية ؟

ج : كلا ، تلك هي سنة الحياة ، لكن لم أضع بعد رجلي في القبر ، لقد أصبحت مستشاراً للأمن القومي في عهد الرئيس رونالد ريجين وقائد القوات المسلحة الأميركية وكنت أشرف على أكثر من مليون جندي وأصدر لهم الأوامر . أنا اليوم عليّ أن أترك وزارة الخارجية ، وقد ينفتح غداً أمامي باب جديد .

س : لكن ماذا لو طلب إليك الأميركيون العودة ، سنة ٢٠٠٨م مثلاً ؟

ج : بشرط ألا يعني ذلك عودتي إلى الحياة السياسية . ليس لي أدنى رغبة في الترشيح للانتخابات الرئاسية . أود العودة بسرعة إلى الحياة المدنية لأرى كيف سأتكيف معها .

س : هل تعتقد أنه كان لك تأثير في الرئيس بوش ، وأن صوتك كان مسموعاً في إدارته ؟

ج : نعم ، في أغلب الأحيان . فأنا الذي أشرت عليه بضرورة العودة إلى منظمة الأمم المتحدة بشأن العراق . كما أنني أنا الذي أشرت عليه بالتدخل في أفغانستان عقب هجمات ١١سبتمبر ٢٠٠١م . لقد عمل الرئيس بآرائي فيما يتعلق بكوريا الشمالية وإيران ونحن ننسق التعاون مع شركائنا الأوروبيين ، كذلك الأمر بالنسبة للعلاقات الأميركية مع الصين والاتحاد الأوروبي وحلف الأطلنطي . أنا أغادر اليوم منصبي وأنا مقتنع أنه قد عمل فعلاً بأغلبها .

س : لكن هل عمل بنصيحتك فيما يتعلق بالعراق ؟

ج : لا ، لا ، لقد عمل بنصيحتي عندما أخبرته في أغسطس ٢٠٠٢م بالمشاكل التي سنواجهها في العراق فإنني كنت أود أن أجعله يدرك أننا لو استخدمنا القوة العسكرية فإن مهمتنا ستكون صعبة ، لقد قلت له : ماذا لو عملنا أولاً على التواصل إلى حل عبر منظمة الأمم المتحدة وإذا ما فشلنا في ذلك فأنه يمكنك بعد ذلك اللجوء إلى استخدام القوة ؟ لكن لنجرب الحل السلمي أولاً . لقد كنت أدرك أنه ما لم تتحرك منظمة الأمم المتحدة فأن الحرب ستكون حتمية من خلال ائتلاف مع الدول الصديقة للولايات المتحدة. لقد كان يجب التصرف بهذه الطريقة . لقد كنت مستعداً لتطبيق هذه الاستراتيجية التي ناديت بها حتى أخر لحظة .

س : هل خليفتك كونداليزا رايس متشددة فعلاً كما يقال ؟

ج : إنها شخصية قوية وهي ذكية جداً وتتمتع بخبرة واسعة في مجال السياسة الخارجية ، نعم إنها متشددة جداً .

س : عندما غادرت الرباط في المغرب عقب انعقاد ندوة المستقبل كانت الدموع في عينيك . ما الذي ستفتقده أكثر من أي شيء آخر ؟

ج : نفس الشيء الذي افتقدته عندما غادرت القوات المسلحة : الناس ، لقد شغلت هذا المنصب طيلة أربعة أعوام تاريخية حيث أنها شهدت سقوط نظامين دكتاتوريين ، كما تضاعفت الميزانية التي نخصصها للدول النامية كما أن الديمقراطية في تقدم في العالم . أغادر منصبي وأشعر ببعض الحزن لأنني أفارق أناساً أحبهم .

س : لقد كنت جندياً وخضت بعض الحروب فيما حاولت منع حروب أخرى. كيف تشعر وأنت ترى كيف أن بعض أعضاء إدارة بوش يدفعون باتجاه الحرب رغم أنهم لم يجربوا أبداً الحياة العسكرية ؟

ج : لطالما كنت أعتبر الحرب يجب أن تكون الحل الأخير . أن عملي وزيراً للخارجية ودبلوماسياً يحتم العمل على حل المشاكل المطروحة سلمياً. أن الدبلوماسية لا تنجح إذا كان هناك تهديد باستخدام القوة العسكرية .

في أفغانستان ، لم يعد للدبلوماسية أي مكان ، وكان لا بد من الحرب . أما العراق فقد جرّبنا الدبلوماسية ، لقد جرب بوش العمل الدبلوماسي رغم أن المحيطين به كانوا يلحّون عليه باللجوء إلى الحرب .

س : لقد جازفت بسمعتك وتاريخك العسكري من أجل الرئيس . ألا تشعر بأي ندم ؟ على سبيل المثال ، في شهر فبراير ٢٠٠٣م دافعت في مجلس الأمن الدولي عن نظرية أسلحة الدمار الشامل العراقية ؟

ج : لست نادماً على أي شيء . أن الإنسان لا يكسب الشهرة والسمعة كي يضعهما في أحد أدراج مكتبه . أنا هنا في هذا المنصب كي أخدم الرئيس وليس رغبة مني في حماية صورتي . فهو الذي قال لي : « يجب عليك أن تزور الشرق الأوسط » وهو الذي قال لي : «أنا في حاجة إليك كي تذهب إلى منظمة الأمم المتحدة » هذا هو عملي .

س : إذاً أنت لست خائفاً من حكم التاريخ عليك ؟

ج : ماذا على أن أفعل حتى أفلت من حكم التاريخ ؟ عندما ذهبت إلى منظمة الأمم المتحدة فقد كان هدفي الدفاع عن قضية نؤمن بها . لو كنت قد ذهبت للدفاع عن قضية سيئة ، لكنت خائفاً عندها من حكم التاريخ . إن التاريخ سيحكم على كوزير خارجية قدم ملفاً كان منقوصاً . فقد أتضح عدم وجود أي أسلحة للدمار الشامل في العراق . لقد كنت أعتقد أنها كانت موجودة . الجميع كانوا يعتقدون ذلك. من الكونجرس إلى الرئيس بوش إلى رئيس الوزراء البريطاني توني بلير .

س : لو كنت تعلم بعدم وجود أسلحة للدمار الشامل في العراق هل كنت ستدافع عن الحرب في العراق من على منبر منظمة الأمم المتحدة ؟

ج : لو كنت أعلم بعدم وجود أسلحة الدمار الشامل ، لما دافعت أبداً عن وجودها .

س : لكن هل كنت ستدافع عن الحرب ؟

ج : لقد طرح على نفس السؤال وقد صدم البعض عندما قلت أنني كنت سأعيد النظر في موقفي ، في الواقع ، أعتقد أن الجميع كان سيعيد النظر في موقفه .

س : في العاصمة البلغارية صوفيا ، قلت لمجموعة من الطلاب أن مفتاح النجاح هو تعلم الدروس من الفشل ، كيف فشلت أنت ؟

ج : أنا لا أتحدث أبداً عن الفشل ، لكن أتعلم منه الدروس والعبر.

س : لكن كيف لنا أن نعرف مدى ما تتعلمه من فشلك ؟ هل نفعل ذلك بقراءة سيرتك الذاتية وهو ما فعلته قبل أن أجري معك هذا الحوار ؟

ج : لقد قرأت النسخة الفرنسية وهي بعنوان : «طفل من برونكس» أن الجميع يتعلمون من فشلهم بعد أن يحللوا أخطائهم ويتوقفوا عندها . لكن بشرط أن يتجاوزوها ويطووا صفحتها . أما أنا فلن أتحدث أبداً عن فشلي .

س : لقد خسرت الولايات المتحدة الأميركية الحرب في فيتنام . فهل ستخسر الحرب في العراق ؟

ج : بطبيعة الحال سننتصر . إنها حركة مسلحة خطيرة لكن المسلحين يتكبدون الخسائر غير أنهم يعرفون كيف يتداركون أمرهم ويعودون بأكثر قوة . يتعلق السؤال بإذا ما كنا سننجح في إعادة بناء الجيش العراقي حتى يتحمل مسؤولياته في العراق ؟ إذا حققنا هذا الهدف فإنه لن يوجد بعد ذلك أي سبب يمنعنا من القضاء على المسلحين . الحرب في فيتنام قضية مختلفة . لم تكن لدينا هناك استراتيجية واضحة بما فيه الكفاية .

س : لكن هل لكم حقاً استراتيجية واضحة في العراق ؟

ج : هناك دستور وانتخابات جديدة وإعادة بناء الجيش العراقي .

س : لكن في البداية هل كانت لديكم استراتيجية واضحة ؟

ج : عندما الحرب على العراق كانت استراتيجيتنا تهدف إلى تمكين العراقيين من انتخاب حكومتهم الانتقالية المؤقتة ووضع الدستور قبل تشكيل الحكومة الدائمة . عندما نربح الحرب (ولا شك أننا سنربح الحرب) فإن النظام الذي كان يحكم البلاد يندثر ويتعين بالتالي بناء نظام آخر بديل . هذا يتطلب وقتاً . وفي الفترة ما بين ١٩٧٣م و ١٩٧٥م تخلينا عن الفيتناميين ، لكن لم نرتكب نفس الخطأ في العراق .

س : ماذا لو أفرزت الانتخابات المقررة يوم ٣٠ يناير ٢٠٠٥م منظاماً

ثيوقراطياً إسلامياً راديكالياً ، في هذه الحالة هل هذه النتيجة كانت تتطلب التضحية بأكثر من ١٢٩٣ جندياً ؟

ج : لست أرى أي سبب يجعل الانتخابات القادمة تفرز نظاماً ثيوقراطياً .

س : لكن ماذا لو حدث ذلك فعلاً ؟

ج : لا يوجد أي مؤشر على أن ذلك سيحدث .

س : هل ستكون هناك أغلبية شيعية ؟

ج : بكل تأكيد .

س : هل سيكون نظاماً راديكالياً ؟

ج : لا أعتقد ذلك . أنني أرى مؤشرات الحوار الوطني السياسي .

س : يقول الكثيرون أن المياه بدأت تعود إلى مجاريها بين الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا . بصراحة أين الحقيقة ؟

ج : في أفغانستان يتولى القيادة جنرال فرنسي ، تشاورت أيضاً مع صديقي دومنيك دوفلبيان عندما كان وزيرا للخارجية حول الأوضاع في هاييتي .

س : متى يتم التنسيق بين القادة العسكريين الفرنسيين والأمريكيين ؟

ج : إننا نعمل معاً . كما كان الأمر عندما تم توسيع حلف الأطلنطي أو الاتحاد الأوروبي أو في البلقان .

أما الجرح الذي تركه العراق بين الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا فإنه لم يندمل لقد فعل الفرنسيون كل شيء حتى يمنعونا من التقدم فنشب خلاف كبير بيننا . هذا ليس بسر خفي عل أحد . وكذلك فعل الألمان . أما أغلب الدول الأوروبية الأخرى فقد أرسلت قوات إلى العراق رغم مناهضة

شعوبها لذلك . هذا أمر نتعرف به في واشنطون . أنا على ثقة بأن هذا الجرح سوف يندمل مع مرور الوقت .

س : في يناير ٢٠٠٢م ، كانت الأزمة مع فرنسا ، استاءت كثيراً من دومنيك دوفلبيان الذي كان صديقك ؟

ج : أنه لا يزال كذلك .لقد كان أول من بادر إلى الاتصال بي عندما أعلنت إستقالتي ، كذلك بعث لي برسالة لطيفة جدا .

مقابلة صحافية مع فخامة الرئيس جورج دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حول عدد من الشؤون السياسة الدولية المهمة*

س: هناك هذا التقرير الذي أوردته الصحف منسوباً إلى مجلس الاستخبارات القومي، المتضمن بصورة جوهرية إن العراق أصبح مفرخةً للإرهابيين، وأنه خلق إرهابيين يمكن أن يرثوا هذه المواهب الإرهابية الجديدة ويحملوها إلى أماكن أخرى بعد نهاية الحرب هناك. هل هذا يناقض ما أكدتموه من أنكم تجعلون أميركا أكثر أمنا على الدوام من الهجمات الإرهابية؟.

ج: يقول التقرير، وأنا أرحب بمثل هذه الدراسات دائماً، أساساً، إن أميركا يجب أن تحتفظ بمركز الهجوم على الدوام. وهناك طريقتان لتكون مهاجماً بصورة دائمة. الأولى هي أن نستخدم وكالاتنا الاستخبارية، والوكالات الاستخبارية لحلفائنا، للقبض على الناس ووضعهم أمام العدالة قبل أن يتمكنوا من إيذائنا. والطريقة الثانية هي أن ننشر الحرية. ويتساءل التقرير إن كان ذلك ممكناً. وأنا أوافق أن التساؤل مهم. فإذا لم نتميز بالجد والحزم ستكون هناك على الدوام جيوب من الإرهابيين يجدون ملاذات آمنة ويشرعون في التدريبات. وواجبنا هو أن نحبط مثل هذه الفرص. وأنا أؤمن إيماناً قويا بأن العراق الحر سيكون هزيمة ضخمة للحركات المتطرفة، ولكل أولئك الذين يلجأون إلى الإرهاب كوسيلة يفرضون بها إرادتهم على ملايين الناس في كل أنحاء العالم.

---

* صحيفة الشرق الأوسط، المملكة المتحدة، الصادرة بتاريخ ١٧/ ١/ ٢٠٠٥م، العدد ٩٥٤٧.

س: قال وزير الخارجية كولن باول إن القوات الأميركية ستبدأ في مغادرة العراق هذا العام، هل هذا صحيح؟.

ج: الطريقة التي أعبر بها عن هذه الفكرة، هي أن القوات الأميركية ستبدأ في المغادرة بأسرع فرصة ممكنة، ولكنها لن تغادر إلا بعد إنجاز مهمتنا كاملة. ويعتبر جزءاً من هذه الخطة تدريبُ العراقيين حتى يتمكنوا من محاربة الإرهابيين. وبمجرد اكتمال استعداد العراق، وتطور مقدرته على القتال، فإن القوات ستبدأ بالتوجه إلى وطنها.

س:هل أنتم متأكدون أنه في نهاية الفترة الرئاسية الثانية ستكون تخفيضات كبيرة في عدد القوات قد حدثت؟.

ج: ما زلت متمسكا بمقولة: بأسرع فرصة ممكنة.

س: هل تعارضون تقييم كولن باول، إذن، ما دام يعتقد أن تخفيضاً كبيراً سيحدث؟.

ج:تقييمي هو أن مثل هذا التخفيض سيحدث. وقد كان واحداً من الأسباب التي حدت بالعسكريين أن يرسلوا فريقا لتقييم الأوضاع في العراق، أخيراً، كان تقييم مهماتنا في مجال التدريب، لأن النجاح في العراق سيعتمد على مقدرة العراقيين في هزيمة العدو. ولذلك نلجأ دائماً إلى تقييم إنجازاتنا لمعرفة الأوجه التي يمكن ندخل عليها بعض التحسينات، وكيف يمكن أن ندير الأشياء بصورة أفضل، وماذا يعتقد العراقيون أنهم يحتاجون من أجل إنجاز مهامهم ؟ فالقوات مثلا تعمل قصارى جهدها لتوفير أقصى درجات الحماية الممكنة للانتخابات. العملية السياسية تتحرك إلى الأمام. وفي نفس الوقت، فإنها تقوم بواجبها وتدرب العراقيين. نحن إذن نقيم باستمرار، وهذا ما نفعله الآن. هذا الفريق سيقدم

تقـريرا يوضـح فـيـه أفـضل الأسـاليب لتـدريب العـراقـيين. وجـوابي على سؤالكم حـول الانسـحـاب هو: بأسـرع فـرصـة ممكنة بعد إنجاز المهمـة. وأنا سـعيد أن الانتخابات تسـير في الطريق الصـحيح. وأعلم أن هناك حفنة من الإرهابيين تريد إيقاف الانتخابات. ولكن روح الشعب العراقي أذهلتني. روح الشعب العراقي تثير إعجابي. وقد تحدث إلى الرئيس (العراقي غازي الياور) اليوم (أمس)، كما تحدثت إلى رئيس الوزراء إياد علاوي في بداية الأسبوع. وهما يعرفان أن الإرهابيين قساة وأشرار، ولكنهما مصممان تماما على إجراء هذه الانتخابات. وهذا العزم من جانبهما هو الذي يثير إعجابي. العملية السياسية تسير في الطريق المرسوم. وهي عملية وليست خطوة واحدة. بمعنى آخر، هذه انتخابات جمعية ستنتخب بدورها القيادة. ومن خلال تلك القيادة، سيكون واضحاً، سيحدث. سنعمل على تطوير. وتحسين الاستراتيجية الأمنية، كما نشهد العملية التي ستؤدي إلى صياغة الدستور. ومن المهم أن يفهم الناس كل ذلك. وهو مخالف لما عندنا إذ نجري الانتخابات فتحدد ما يمكن لأميركا، كيف تحكم أميركا لأربع سنوات. هذه عملية.

س: كانت هناك سلسلة متصلة من الأمور المدهشة في العراق. لم نستقبل كمحررين، كما قال نائب الرئيس ديك تشيني. لم نجد أسلحة الدمار الشامل كما تنبأنا. بعد نهاية الحرب لم تسر الأمور بنفس درجة السهولة التي تخيلها البعض. لماذا لم تحدد المسؤولية في كل ذلك ولم يحاسب أي شخص، سواء عن طريق الطرد أو التخفيض، على ما يحسبه البعض أخطاء أو سوء تقدير؟

ج: حسناً،نحن لدينا لحظة للمحاسبة، وتلك كانت انتخابات ٢٠٠٤م وقد استمع الشعب الأميركي إلى تقديرات مختلفة لما جرى في العراق. ونظروا

إلى المرشحين واختاروني، وأنا ممتن لهم بذلك. وأرجو أن تسمعاني: في أوقات الحروب، لا تسير الأشياء وفق الخطط الموضوعة. بعض الناس قالوا إن صدام لن يسقط بالسرعة التي أسقطناه بها. وقال آخرون إنه سيكون هناك طوفان من اللاجئين ومجاعات، وهذا لم يحدث. النقطة التي أركز عليها هي أنه في إزاحة دكتاتور عن السلطة ومحاولة إقامة نظام ديمقراطي، يحدث في بعض الأحيان ما لا يتوقعه أحد، ما لم يكن في الحسبان، سواء كان سيئاً أو جيدًا. ولذلك يجب أن تكون الاستراتيجية مرنة تعطي فرصة للقادة في الميدان وعلى الأرض، لتعديل خططهم لتتلاءم مع هذا الواقع. وهذا كله يرمي إلى تحقيق هدف نهائي هو العراق الديمقراطي الحر، والذي لا يخلقه هؤلاء على صورتهم، بل يتركون للشعب العراقي أن يخلقه على صورته ووفق تقاليده. وهذا هو ما سرنا على طريقه :نقلنا السلطة إلى العراقيين في يونيو (حزيران) ٢٠٠٤م وهذا يعني أن هذه صارت دولة ذات سيادة، بهذا الشكل الجديد، قبل أقل من عام. وأنا متفائل تجاه هذه التطورات. كما شعرت بأن الناس الذين ذهبوا إلى هناك أيضاً متفائلون. ومبعث تفاؤلهم بروز حكومة جديدة، حكومة حرة. أنا واع أيضا بان الديمقراطية تحتاج إلى وقت لتنمو جذورها. تأمّلا تاريخنا. نحن لم نكن ديمقراطية مثالية، ولسنا ديمقراطية مثالية حتى الآن. لدينا دستور يقول إن كل رجل.. نظام يقول إن الناس جميعا متساوون. ولكن الحقيقة الناس لم يكونوا متساوين لفترة طويلة جداً في تاريخنا. مواد الكونفدرالية كانت تمثل فترة صعبة في تاريخنا. والنقطة التي أركز عليها هي أنني واقعي في ما يتعلق بالسرعة التي يمكن أن ينتقل بها إلى الديمقراطية بلد كان يخضع لحكم طاغية. ولذلك أنا أكثر صبراً من البعض. ولكنني مهتم كذلك بأن نمكن العراقيين من الوقوف على أرجلهم بأسرع فرصة ممكنة، حتى يتمكنوا من هزيمة الإرهابيين.

س: هناك علامات على نقص العناصر البشرية في الجيش النظامي. الحرس الوطني والاحتياطي أستنزفا لأقصى مدى ممكن. هل تعتزمون الطلب إلى الكونغرس بالسماح بتكوين وحدات جديدة للحرس الوطني والاحتياطي؟.

ج: لا. ما نعتزم عمله هو التأكد من أن مهام الحرس الوطني والاحتياطي تنسجم تماماً مع مهام الجيش النظامي العامل. ولذلك فإن الضغوط التي تتحدثان عنها ستخف.

س: ما هي في نظركم الأسباب التي حالت دون القبض على أسامة بن لادن؟.

ج: لأنه مختف!

س: هل قام حلفاؤنا بكل ما في وسعهم للقبض عليه؟.

ج: نحن لا نزال نطارده.

س: هل تعتقدون أن آخرين يطاردونه معنا؟ هل أنتم سعداء بما تبذله الدول الأخرى في هذه المطاردة؟.

ج: نعم.

س: هل هناك من لا تعجبكم جهوده؟.

ج: (ضحك) إسمعني: بن لادن يصعب الوصول إليه، وهو يختفي في جزء بعيد من العالم. ونحن ـ أنا شخصياً ـ لا أستطيع أن استحضر أي شخص غير راغب لبذل كل ما يستطيع للقبض عليه. ولذلك تجدني راضياً عن المطاردة. وأنا سعيد بأنه معزول. ولكني سأكون أكثر سعادة عندما نقدمه للعدالة، وأعتقد أننا سنفعل ذلك.

س: إلى أي حد أنت قلق بشأن المستويات العالية جداً من معاداة أميركا خصوصاً في العالم الاسلامي؟ وهل يعتبر ذلك مؤشراً على أن الإرهابيين يكسبون إلى حد ما قلوب وعقول أولئك الناس؟.

ج: حسناً، أنت تعرف أن هذا لافت للانتباه. فأهل أفغانستان التي تعتبر جزءاً من العالم الاسلامي سعداء حقاً في أن حكومة الولايات المتحدة، سوية مع آخرين، حررتهم من طالبان. أعتقد أن الناس في العالم الاسلامي منفعلون، ونحن نتحدث الآن، جراء قيام المجندين الأميركيين من الرجال والنساء بإيصال المؤن. وأتصور أن الإصلاحيين في إيران يشعرون بأمل كبير في أن حكومة الولايات المتحدة راسخة في اعتقادها بأنه من الضروري نشر الديمقراطية. وبكلمات أخرى هناك بعض الأماكن التي لا نتمتع فيها بشعبية وأماكن أخرى يحبنا الناس فيها.

وليس هناك من شك في أن علينا أن نواصل عملنا بصورة أفضل في توضيح ما تريده أميركا، من أنه في بلدنا يتمتع المرء بحرية اعتناق ما يراه مناسباً، وأننا نحترم الدين الاسلامي وأنه إذا ما اختار المرء أن لا يعتنق عقيدة معينة فذلك بوسعه. نحن لا نريد أرضاً، بل نريد أن تتحقق هناك الحرية. وقد تحدثت مع كوندي (كوندوليزا رايس المرشحة كوزيرة للخارجية) حول هذا، وهي تتفق على أننا بحاجة إلى بذل جهد دبلوماسي يوضح دوافعنا ونوايانا.

وأعتقد أيضاً أن بعض القرارات التي اتخذتها حتى الآن أثرت على موقفنا في أجزاء من العالم. وأتذكر في المناقشات أن أحدهم سألني عن أوروبا. وقلت أنهم يريدون منا أن ننضم الى محكمة الجرائم الدولية، وقد رأيت أن ذلك ليس الموقف السليم بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، أو أن

البعض يقولون أنه كان يتعين علي أن أتفاوض مع ياسر عرفات خلال السنوات الأربع التي قضيتها رئيساً وقد اخترت أن لا أفعل ذلك لأنني لم اشعر بأنه شخص يمكن أن يمنح السلام.

وقد اتصلت بأبو مازن (الرئيس الفلسطيني المنتخب محمود عباس) قبل يومين وأبلغته بأنني أتطلع الى لقائه ثانية والعمل معه. ولهذا أعتقد أنه عندما يجري قول وفعل كل شيء فان أولئك الموجودين في العالم الإسلامي ممن يتوقون إلى السلام سيرون أن سياسات هذه الحكومة ستؤدي إلى السلام.

س: لماذا يتعين على واشنطن، التي تواجه التهديد الإرهابي الكبير، أن تضطر إلى إنفاق ١٢ مليون دولار من ميزانيتها، من ميزانية الأمن الداخلي التي تأخذها من الحكومة، لتوفر الأمن لحفل التنصيب؟.

ج: حفل التنصيب حدث بارز الأهمية شأن الأحداث الأخرى في العالم الذي نعيش فيه والتي يمكن، لسوء الحظ، أن تكون هدفا جذابا للإرهابيين. وبتوفير الأمن المؤمل أن يوفر ذلك الارتياح للناس الذين يأتون من مختلف أنحاء العالم ويبقون في فنادق بواشنطن، ويكونون قادرين على مشاهدة المهرجانات المختلفة في واشنطن ويتناولون الطعام في واشنطن. لدينا أناس يأتون من مختلف أنحاء العالم واعتقد أن ذلك سيوفر لهم الارتياح الكبير من خلال معرفتهم أن كل مستويات الحكومة تعمل بصورة وثيقة من أجل جعل هذا الحدث آمناً ما أمكنها ذلك.

س: إن ثلثين من المستفيدين من الضمان الاجتماعي كما تعرفون هم من المتقاعدين. أما البقية فمعاقون وأشخاص يحصلون على إعانات المعمرين.هل تعتقدون أن التكاليف المتصاعدة لضمانات المعاقين

والمعمرين تسبب المشكلة الشاملة للضمان الاجتماعي، وهل يمكنكم أن تعدوا بأن الإعانات لن يجري المس بها في إطار خطتكم للإصلاح؟.

ج: سندرس كل جوانب الضمان الاجتماعي بالطبع، ولكن التركيز الرئيسي الذي أقوم به، أي المسألة الرئيسية التي أركز عليها، هو باتجاه نظام التقاعد في الضمان الاجتماعي، لأنه نظام دفع مسبق. أن أعداد الدافعين تنخفض بصورة أسرع نسبيا بالمقارنة مع أعداد المتقاعدين. وذلك موضع تركيزنا حتى الآن، لأن ذلك هو الجزء الذي يحتاج الكونغرس أن يركز عليه.

ومن أجل الإجابة على ضمانات الإعاقة فإنه ليست لدينا خطط تقليص الإعانات بالنسبة للمعاقين.

س: ولهذا فإنها ستبقى من دون مساس؟.

ج: حسناً، كما قلت ليست لدينا خطط لخفض الإعانات.

س: هل ذلك يتعلق بالمعاقين فقط أم للمعمرين أيضاً؟.

ج: حسنا أننا...

س: إنها إعانة مختلفة بالنسبة...

ج: أجل أنتما على صواب. بصراحة فإن مناقشاتنا في إطار الإصلاح لم تركز على ناحية المعاقين/المعمرين في الضمان الاجتماعي. نحن نتحدث عن نظام التقاعد في الضمان الاجتماعي. أعتقد أن ذلك تعبير دقيق.

س: عندما تتحدثون عن الضمان الاجتماعي تتحدثون عن الأزمة القائمة الآن، إذا ما أخذنا بالحسبان الأشياء الديموغرافية الحتمية للنظام

والتقييدات المالية. هل الرعاية الطبية في أزمة، إذا ما أخذنا بالحسبان أن لديها التقييدات الديموغرافية ذاتها؟.

ج: حسنا، الفارق، بالطبع، هو إننا في مجال الرعاية الطبية بدأنا نظام إصلاح نأمل أن يزيل بعض الضغوط على المجالات غير الممولة، وتلك هي، على سبيل المثال، توفير إعانة الدواء التي من المؤمل إن تحل في حالات معينة محل الحاجة الى الجراحة. اعتدت على إبلاغ الناس كثيرا في مجرى حملتي الانتخابية بأن الرعاية الطبية ستدفع لجراحة القلب ولكن ليس للدواء الذي يمنع جراحة القلب من أن تكون ضرورية في المقام الأول. أن جراحة القلب تكلف ما يقرب من ١٠٠ ألف دولار، ويمكن أن يكون الدواء ألف دولار. وذلك إصلاح لا يعكس فقط الطبيعة الجديدة للعلاج، ولكنه إصلاح نأمل أن يرتبط بالإعانات على المدى البعيد. ومن ناحية ثانية فإن أحد الأمور التي قمنا بها هو أننا بدأنا توفير سبل تسويق للرعاية الطبية عبر السماح بخيار المساعدة. وكلما حصل المستهلكون على خيار كانت بعض التكاليف تخضع لضوابط. لقد بدأنا عملية الإصلاح للتو في مجال الرعاية الطبية وتلك هي الحالة في الضمان الاجتماعي.

س: لكن هل تعتقدون أن هناك أزمة ؟ أعني عندما تنظرون إلى الرعاية الطبية هل ترون...

ج: أعتقد جازما أنه سيتعين علينا أن نتوثق من أنه على المدى البعيد تجري معالجة جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية في الرعاية الطبية أيضاً. والفارق هو أننا بدأنا عملية إصلاح في الرعاية الطبية على خلاف الضمان الاجتماعي.

س: هل تعتزمون تخصيص رأسمال سياسي لتعبئة أعضاء في مجلس الشيوخ في ما يتعلق بتعديل زواج المثليين؟.

ج: أعتقد أن الوضع في الجلسة الأخيرة.. حسناً، قبل كل شيء أعتقد أن ذلك ضروري. والكثير في مجلس الشيوخ لا يفعلون لأنهم يعتقدون أن قانون الدفاع عن الزواج قائم حالياً، وهم ينتظرون رؤية ما إذا كان قانون الدفاع عن الزواج سيفلح في مقاومة تغيير دستوري.

س: هل تعتزمون محاولة استخدام البيت الأبيض أو منبر الوعظ ومحاولة ...

ج: المسألة هي أن أعضاء مجلس الشيوخ أوضحوا على نحو لا لبس فيه بأنه ما دام قانون الدفاع عن الزواج يعتبر دستوريا فإنه لن يحدث شيء. وسأحمل تذكيرهم هذا محمل الجد.

س: ولكن الى أن يتغير ذلك هل تريدون ذلك؟.

ج: حسناً، إلى أن يتغير ذلك لن يحدث شيء في مجلس الشيوخ. أترون ما أقول ؟.

س: لنعد ثانية إلى الضمان الاجتماعي. كيف يمكنكم، وأنتم تتحدثون عن خفض العجز إلى النصف خلال السنوات الخمس المقبلة، كيف يمكنكم فعل ذلك وإبقاء الحسابات الشخصية، التي سيكون لديها نوع من تكاليف التحويل. لن نتحدث عن الرقم ولكن معظم الناس يقولون أنه سيكون على الأقل ١٠٠ مليار دولار. كيف يمكنكم فعل ذلك وفعل الحسابات الشخصية؟.

ج: حسناً، هذا ما نتطلع الى العمل عليه مع الكونغرس، والعمل معهم بطريقة بحيث يمكننا أن نعالج القلق الذي يشعر به أولئك الذين يقولون أن تكاليف التحويل قد تكون كبيرة جداً. ذلك جزء من المفاوضات. أتطلع الى أن يطرح الكونغرس ذلك السؤال. وذلك ليس السؤال الأول. السؤال الأول

هو بالنسبة للبعض الذين يقولون أنه ليست لدينا مشكلة. ولكن ما أن نجد الأشخاص الذين يتحدثون عن كيفية تمويل ذلك: كيف تعالجون تكاليف التحويل، أعتقد أننا نحقق تقدماً عندما يحدث ذلك. لم يحدث الأمر حتى الآن لأننا ما نزال نحاول. إنني أطرح مسألة أن على الناس أن يفهموا أن لدينا مشكلة يتعين علينا التعامل معها. أعني تلك الناحية المعينة والكثير من النواحي الأخرى حول كيفية جعل النظام سليماً ومناسباً.

س: هل ستتحدثون إلى أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين حول خطتكم في الخصخصة؟.

ج: تعنيان حسابات التوفير الشخصية؟.

س: أجل، بالتأكيد..

ج: لا نريد أن نعبر عن آرائنا كما في إفتتاحية على الأقل في الأسئلة.

س: استخدمتم الخصخصة الجزئية العام الماضي؟.

ج: أجل؟.

س: أجل، ثلاث مرات في جملة واحدة. تعين علينا أن نحدد ذلك لأننا في جدال مع اللجنة القومية الجمهورية حول كيفية صياغة هذا الأمر. (كاتب «واشنطن بوست») مايك آلن، مايك آلن الصناعي وجد ذلك.

ج آلن ماذا يعمل الآن؟

س: أنتم استخدمتم الخصخصة الجزئية؟.

ج: فعلت ذلك شخصياً؟.

س: أجل - متى؟.

ج: لوصف الوضع.

س: متى، متى كان ذلك؟.

ج: قال مايك ذلك، جرى في وقت الانتخابات.

س: حقا؟.

ج: ذلك في وقت الانتخابات. نحن سنرسل ذلك لكم.

س: أنا مستغرب. ربما قمت بذلك. أنا مستغرب لما يحدث. حينما تكون متعباً. على أي حال، ماذا كان سؤالك؟ أعتذر على المقاطعة.

س: هل تحدثتم للشيوخ الديمقراطيين حول هذا الأمر؟.

ج: نعم، أنا تحدثت مع الشيوخ الديمقراطيين، وأنا سأستمر في التحدث معهم. وأنا سأستمر في...

س: هل قمتم بذلك؟.

ج: كان هناك اجتماع بهم. أظن كان ذلك قبل أعياد الميلاد وحضرت قيادتهم، أليس كذلك؟

دفنيش (نيكول دفنيش المتحدثة مديرة اتصالات البيت الأبيض):- ذلك كان اجتماعاً خاصاً بالجمهوريين.

ماكليلان (السكرتير الصحافي للبيت الأبيض):

س: للضمان الاجتماعي؟

ج: نعم.

س: اجتماع الحزبين جرى في نهاية السنة الماضية؟

ج: وقبل ذلك أخذنا عطلة أعياد الميلاد ماكليلان: نعم.

الرئيس: كان هاري ريد (رئيس الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ) حاضراً. أنا متأكد من ذلك. أنا أحاول أن أتذكر. لا أستطيع تذكر كل الذين حضروا الاجتماع. لكنني بقيت وسأبقى أقوم بذلك، وسأستمر في التحدث إلى الناس.

س: لكنك لم تبن جسراً بطريقة شخصية مع الشيوخ الديمقراطيين بن نيلسون، أو ماري لاندريو، أو جوزيف ليبرمان، هؤلاء الأشخاص يبدون منفتحين على الأقل للفكرة لأن الكثير من الديمقراطيين رفضوا؟.

ج :أنا سأفعل ذلك. الخطوة الأولى هي التوثق من أن الأفراد يريدون معالجة المشكلة. خلال الحملة الانتخابية وفي طريقه لحضور إحدى المناقشات التي دارت بيننا، قال السيناتور جون كيري-أنا لا أريد أن أضع كلمات معينة على لسانه، لكنه قال بما معناه-إنهم يستطيعون أن يطوروا الاقتصاد، ونظام الضمان الاجتماعي سيبقى في وضع حسن. أظن أنه قال ذلك. على الرغم من أنه ليس موقفاً منصفاً من جانبي أن أفعل ذلك، فأنا لا أحب حينما يضع الناس كلمات على لساني وأنا أضع كلمات على ألسنتهم أيضاً.

لكن نقطتي هي أنه بالنسبة لي دفع أي فكرة إلى الأمام. لهذا السبب أنا أحب وضعها على الصفحة الأمامية في صحيفتكم، الجوانب المختلفة في نظام النظام الاجتماعي. فلان أو علان قال هذا أو قال ذاك. لأن ذلك يعني أن الناس يتحدثون عنها. وفي رأيي أنه كلما جرى الحديث حولها وكلما جرت مناقشات بخصوصها يصبح الشعب أكثر معرفة من أن هناك مشكلة نحن بحاجة إلى معالجتها.

وأنا عنيت ما قلته في بعض من خطاباتي المهمة وخلال الحملة

الانتخابية، حينما يكون عمل الرئيس مواجهة المشاكل وليس تجاوزها جانبياً. إضافة إلى ذلك أنا أستمتع بمواجهة المشاكل. أنا أستمتع بتلك التقارير السياسية حينما تقول هل يمكنك تصور بوش وهو يحاول مواجهة هذه المشكلة؟.

ماكليلان: لديكما الوقت لطرح سؤال واحد.

س: هل يمكننا طرح سؤال آخر بعد هذا؟ في الحقيقة نحن لدينا سؤالان.

ج: يمكنكما القيام بذلك مثلما هي الحال مع الأمثال الشعبية - بإمكانكما أن تطرحا ثلاثة أسئلة في آن واحد. أنا مصغ لكما.

س: هناك ما يقرب من ٩٠٪ من الأميركيين الأفارقة صوّتوا ضدكم في الانتخابات الأخيرة.

ج: كم؟.

س: حوالي ٩٠٪ وهذا يعتبر تحسناً عما كان عليه الحال في انتخابات ٢٠٠٠م، فأنت حصلت على ١١٪ من أصوات السود في استطلاعات الرأي (التي جرت بعد قيام الناخبين بالاقتراع). ما الذي كان بإمكانك القيام به لتغيير ذلك؟ ثانيا: ما هي خططك لكسب هؤلاء الناس لصالح سياساتك في فترة حكمك الثانية؟

ج: حينما كنا نعمل على قانون «ليس هناك أي طفل يترك جانباً»كان أحد الدوافع وراء سعيي لصياغة ذلك القانون وبشكل جزئي ما حفزني بصفتي حاكماً على المحاسبة المالية هو أنني أفهم بأنه الطفل الأسود المقيم في مركز

المدينة يكون مصدر تخلي النظام عنه. نحن عملنا من أجل وضع برنامج تعليم القراءة موضع التطبيق. وبرنامج تعليم القراءة يستند إلى ما هو ناجح على مستوى التطبيق لا على ما يبدو صحيحاً. أنا أظل أتذكر تلك الجملة التي رددها أميركي أفريقي حينما قال إن القدرة على القراءة هي حق مدني. وأنا مقتنع تماماً من أن قانون «ليس هناك أي طفل يترك جانباً» حينما يتم تطبيقه بشكل كامل وإذا لم يتم تطبيقه بطريقة ضعيفة - وأنا لن يحدث في فترة رئاستي - فإنه سيؤول إلى مساعدة الصبيان السود لتحقيق أحلامهم.

وأنتما تعرفان أن الإجابة عن سؤالكما هي أن الناس سيرون نتائج هذا القانون، وبعد مضي وقت ما ستدرك أن جورج دبليو بوش كان مهتماً كثيراً بمكافحة الفشل والعادية في الأداء وهو قام بشيء ما في هذا الميدان. أنا قمت بأفضل ما يمكنني لكسب الآخرين وأنا سأستمر في ذلك بصفتي رئيسا. إنه أمر مهم بالنسبة للناس أن يعرفوا أنني رئيس الجميع، وأنا لا أجلس في البيت الأبيض وأقول هؤلاء الناس صوَّتوا لصالحي لذلك فأنا سأركز على السياسة بهذه الطريقة.

برزت بعض الإحصائيات الرائعة خلال فترة رئاستي. فعدد الذين يمتلكون بيوتاً من بين الأقليات أكبر من السابق. وأنا سأستمر في تعزيز مجتمع مبني على الملكية الخاصة. أنا مؤمن أنه كلما زاد ما يمتلكه المرء فإنه سيكون أكثر استقلالية عن الحكومة وأكثر رفاهية على مستوى حياته الشخصية. وقضية الضمان الاجتماعي هي جيدة حينما تصب في خدمة الأميركيين الأفارقة. ففي كل الأحوال معدل عمر الأميركي الأفريقي المتوقع هو أقصر من الأفراد المنتمين إلى فئات أخرى لذلك فإنكما إذا فكرتما بذلك

سيكون هناك أناس يقدمون نقوداً لتطبيق نظام لا تستفيد منه الأسر. لذلك يبدو لي أنه من المعقول إذا كنت واحداً من فئة غير مستفيدة من نظام الضمان الاجتماعي أن يعود جزء من المبالغ التي أدفعها لهذا النظام إلى أسرتي.

لذلك فأنا أرى أن السياسات التي طرحتها هذه الإدارة هي مفيدة للجميع. أما لمَ لمْ تصل الرسالة إلى الجمهور فهذا أمر لا أعرفه. أنا لست خبيراً. إسألا شخصاً مثل الكاتب جيم فاندهاي في واشنطن بوست فهو يتابع كل هذه الأمور.

س: أي درس كسبته من ذلك، وكيف ستغير من طريقة عملك كي تكسر تلك الحواجز القائمة؟

ج: أنا مسرور لكونكما سألتما هذا السؤال لأنه صعب. فتطبيقه يختلف عن تطبيقه في أوستن. الشيء الوحيد الذي يمكن القيام به هو وضع سياسة معينة ثم إخبار الناس بأنكما تريدان أن تعملا معهم لتنفيذها. في السنة الأولى والنصف التي عملنا معاً: تخفيض الضرائب وتطبيق قانون «ليس هناك طفل يترك جانبا» وقانون التجارة، كانت هناك روح تعاون وكان الناس يعملون معاً. ثم جاءت الانتخابات وهذه قللت من ديناميكية تطبيق القانون. وأنتما تعرفان أنه عند قدوم انتخابات ٢٠٠٤م تغير المزاج وأنا قمت بأفضل ما يمكن حينما يكون الأمر متعلقا بتطبيق سياسة معينة عن طريق العمل مع الآخرين والمشاركة معهم عن طريق إعطائهم فرصة للاشتراك. وأنا لا أعرف إن كنتما قادرين على كسر تلك الفترات التي تعرف هدوءاً نسبياً، ثم أن الانتخابات أثرت على أمزجة أعضاء الكونغرس.

أنا أعرف بأنني لن أتنافس للحصول على أي منصب آخر، لذلك فأنا

أعمل مع أعضاء الكونغرس وهم لن يشعروا بأن العمل معي سيحسن من صورتي السياسية التي قد استخدمها لاحقاً. هناك خاصية تتميز بها واشنطن عند الحزبين يمكن تسميتها بالتصرف وفق الفوائد السياسية المترتبة عليه. إذا قمنا بهذا الشيء بهذه الطريقة فإنها ستساعد هذا أو ذاك. وإذا عملنا بتلك الطريقة فإنها ستساعد سين أو صاد. وفي الأخير يكون هناك تصادم في الإرادات.

لكنني واع جداً في خطاباتي حينما أتحدث عن الديمقراطيين. أنا حقاً راجعت نفسي. وأنا لا أتحدث حول الحملة الانتخابية. ذلك المزاج كان محكوما بغريزة البقاء. لكنه لم يكن شخصياً. أنا لا أرى أن خطاباتي كانت قاسية ضد الديمقراطيين. لكن كرئيس فإنكما لن تجدا ـ لو أنكما راجعتما خطاباتي ـ أي كلام لي يحمل نبرة قتالية أو أنني سفهت أي شخص لأنه لا يتفق مع موقفي. لذلك وبصيغة أخرى أظن أن علينا جميعا أن نعمل معا لتثبيت النبرة المناسبة. وأنا سأستمر في ذلك. وسيكون خطاب التنصيب فرصة مناسبة للبدء بهذا النهج ، وأنا متأكد أنكما تطلعان لسماعه .

مقابلة صحافية مع معالي السيد جون بولتون نائب وزير الخارجية لشئون التسلح في الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة زيارته إلى دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة*

س على ماذا تركزت مباحثاتكم مع وزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح وهل جرى بحث الملف الأمني وهل تعتبرون ما يحدث في الكويت إرهاباً؟.

ج: ما بحثناه بشكل رئيسي التهديد على السلم والأمن الدوليين بسبب البرامج النووية الإيرانية أما الإرهاب فلم يكن الهدف من المناقشات.

س سمعنا عن وقف رحلات الخطوط الجوية الكويتية إلى نيويورك بسبب ضعف الإجراءات الأمنية المتبعة في المؤسسة؟.

ج: لم أسمع بمثل هذا الإجراء ويمكنكم التوجه بالسؤال إلى السفارة حول هذا الموضوع.

س: كيف تقيمون الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكويتية تجاه التهديدات الأمنية الأخيرة في البلاد؟.

ج: مرة أخرى، لن أعلق على هذا الأمر لأنني لست متابعاً له بشكل تفصيلي.

س وماذا عن التهديد النووي الإيراني؟

ج: تشعر الولايات المتحدة منذ بعض الوقت، بالقلق من البرنامج النووي

---

* جريدة القبس الكويتية، الصادرة بتاريخ ١/٢/٢٠٠٥م، العدد ١١٣٦٧.

الإيراني وقد انخرطنا في حملة دبلوماسية مكثفة منذ سنوات لمحاولة إقناع آخرين في المجتمع الدولي بأنه ليس مقبولا أن تمتلك إيران الأسلحة النووية. وقد شعرنا بالقلق على نحو خاص بعد أن علمنا المزيد حول حجم البرنامج النووي الإيراني ومحاولات إيران المتزايدة لتعزيز برنامجها لإنتاج الصواريخ الباليستية القادرة على حمل الرؤوس النووية. وهكذا أتيحت لي الفرصة للتباحث مع سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة النائب محمد الصقر حول الموقف الأميركي والخطوات التالية لإدارة بوش في ولايته الثانية دبلوماسيا ، والعمل المتواصل بشأن البرنامج النووي الإيراني بسبب ما يمثله من خطر على المنطقة والعالم.

س هل عبرت لكم الحكومات الخليجية عن مخاوفها من بروز حكم شيعي في العراق؟.

ج: لم نناقش الوضع في العراق، خاصة ونحن أمام انتخابات مهمة هناك، لكننا لم ندخل بالتفاصيل حيال هذا الوضع.

س :هل مازالت إدارة بوش متمسكة بمبدأ الحرب الوقائية خاصة بعد المتاعب التي واجهتها في العراق؟.

ج: أولاً، لا أعتقد أن الحرب على العراق في مارس ٢٠٠٣م كانت حرباً وقائية ، بل إن الخطوات العسكرية التي اتخذها التحالف جاءت بعد ١٢ عاما من التحدي العراقي وعدد كبير من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والانتهاكات المتكررة من العراق منذ إتفاق وقف إطلاق النار عام ١٩٩١م الذي أعطى قوات التحالف التفويض بالقيام بعمل عسكري. أعرف أن بعض المراقبين أعتبروا العمل العسكري ضد العراق عام ٢٠٠٣م يندرج ضمن مفهوم الحرب الوقائية، ولكني لا أتفق مع هذا التحليل، وإلا فعلينا القول

بعد ١٢ عاما من الانتظار إنها الحرب الوقائية الأبطأ على الإطلاق. وعلى العموم، أعتقد أن موضوع الحرب الوقائية يعود إلى قرون مضت. ونحن لا نعتبر الحرب الوقائية مبدأ عسكرياً جديداً لتحقيق الأمن الدولي. وما حدث قبل عامين هو جزء بسيط من النقاش الأوسع حول الاستراتيجية التي يجب اتباعها في البيئة الاستراتيجية المتغيرة التي نواجهها في العالم بعد سنوات من الحرب الباردة التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي. وقد برز الكثير من القلق الأميركي إزاء الوضع الذي واجهناه على المستوى الدولي بعد صيغة الحرب الباردة التي لم تظهر صيغة بعد لتحل محلها.

ولسوء الحظ فان الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر أجبرتنا على التفكير في الظروف التي نعيش فيها وبالتالي، نفهم بشكل أفضل، التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة وحلفاءها حول العالم. وأعتقد أن التهديد الأكبر الآن يتمثل في الإرهاب والدول الخارجة على القانون تدعمه. وفي هذا السياق، نسأل عن افضل السبل لحماية أنفسنا ضد التهديدات الإرهابية على شاكلة هجمات الحادي عشر من سبتمبر. ولكن هناك قد تقع هجمات أخرى من قبل إرهابيين ودول تمتلك أسلحة دمار شامل، قد تكون الخسائر فيها اكبر بكثير من هجمات ١١ سبتمبر، وهذه نقطة البداية في التحليل الذي يدفعنا إلى النظر إلى جدوى مبدأ الردع في بيئة يأتي الخطر فيها من مجموعات إرهابية وليس من دول قومية مستقرة، أو من قبل دول مارقة لا تتناسب في قوتها مع الولايات المتحدة من حيث الحجم وعدد السكان أو القوة العسكرية، على العكس مما كان عليه الوضع إبان الحرب الباردة حيث كان هناك شكل من أشكال التكافؤ من حيث مستوى الأسلحة الاستراتيجية، وحيث كان يتم استخدام مبدأ الردع بفاعلية لمنع انتشار السلاح النووي.

ولكن إذا كنت في مواجهة مع مجموعات إرهابية لا تمتلك قواعد ثابتة يمكنك مهاجمتها، أو دولة مارقة لا تشكل تهديداً عسكرياً حقيقياً للولايات المتحدة فان مفهوم الردع يفقد الكثير حين تواجه إرهابيين كالذين هاجمونا في الحادي عشر من سبتمبر وهم أناس مصممون على الموت، ونقول لهم أنكم ستواجهون هجوما عسكرياً كبيراً اذا قمتم بأي هجمات. فمن الواضح أن مثل هذا التحذير لن تكون له أي أهمية، وهذا يلقي الضوء على نوعية الخطوات التي يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذها في سياق النقاش حول الاستخدام الاستباقي للقوة العسكرية، وبهذا المعنى نحن لم نخترع عقيدة عسكرية جديدة، بل نلجأ إلى مبدأ موجود منذ قرون لدى مواجهة أخطار استراتيجية جديدة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

س: أين وصلت حربكم ضد «القاعدة» والإرهاب؟

ج: أعتقد أن «القاعدة» تلقت ضربات قاصمة على مدى السنوات الثلاث الماضية، إذ لم تعد تتمتع بملاذ آمن في أفغانستان، كما تم القضاء أو اعتقال عدد كبير من قيادات التنظيم. واعتقد أننا حققنا نجاحات كبيرة في مواجهة شرور الإرهاب، لكننا كنا ندرك منذ البداية، كما عبر عن ذلك الرئيس بوش، أن الحرب على الإرهاب ستكون صراعا طويلا، لكن لا مناص منه. ولا أعتقد إننا سنشهد ذلك النجاح الذي نتوق إليه في مواجهة الإرهاب خلال فترة قصيرة. ولهذا السبب، فإن من المهم إرساء الظروف الملائمة في الدول التي يمكن للإرهاب أن يسيطر فيها كما حدث في أفغانستان، وبهذا المعنى، يعتبر انتخاب حكومة شرعية نجاحا كبيرا في أفغانستان. وسيكون انتخاب حكومة شرعية في عراق ذي سيادة، أمراً يحظى بأهمية كبيرة.

س: ما الدور الذي تلعبه مسألة الإصلاح في الحرب على الإرهاب خاصة في الدول التي تعاني من ظاهرة الإرهاب؟.

ج: اعتقد أن من المهم جداً أن تعمل الدول على تعزيز مبدأ التسامح إزاء وجهة النظر الأخرى والحريات الإنسانية الأساسية. وهذا ما عبر عنه الرئيس بوش في خطاب التتويج الثاني، بمعنى انك إذا كنت تنتمي إلى فلسفة ما أو دين ما، وتفرض هيمنتك الحصرية على الحقيقة، وكل من يعارضك يصبح غير مقبول، فإن هذه أرضية خصبة لنمو التصرف الأصولي، وحين تصبح هذه الأصولية منظمة في المدارس وفي أوساط النشء، تصبح البيئة مهيأة لبروز الإرهاب. وحين تتيح الفرصة لأصحاب وجهات النظر الأخرى في المجتمع والمؤسسات السياسية للتعبير عن أنفسهم، فإن ذلك يقطع الطريق على نمو الإرهاب، وهذا ما عبر عنه الرئيس بوش بجلاء في خطاب حالة الاتحاد. فالولايات المتحدة لا تنوي فرض صيغة معينة على أحد، والأمر متروك لكل دولة أن تختار مايناسبها، ولكني أعتقد أن لأصحاب وجهة النظر المعارضة الحق الشرعي بالتعبير عن آرائهم.

س: يتهمك البعض باتخاذ مواقف صارمة ضد سوريا وإيران على خلفية أيديولوجية وليس لاعتبارات سياسية؟

ج: قبل كل شيء، ليس عندي شيء ضد السوريين، أو الإيرانيين، بل أنا ضد الدول التي تدعم الإرهاب والتي تسعى لامتلاك الأسلحة النووية، بشكل يمثل انتهاكا لالتزاماتها وفقا لمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية، كما هي الحال بالنسبة لإيران. ولهذا السبب، تحدثت وزيرة الخارجية كونداليسا رايس في خطاب المصادقة على تعيينها أخيراً، عن الدول الخارجة على القانون، وأنه لمن المثير أن ننظر إلى وجود إيران منذ عدة سنوات على قائمة وزارة الخارجية للدول التي

ترعى الإرهاب، أو الأنظمة السلطوية أو تلك التي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

فهذه مواصفات تنطبق على إيران وكوريا الشمالية، أما في حالة سوريا، فقد أبلغناهم تكراراً على مدى السنتين الماضيتين، أن عليهم التوقف عن تقديم الدعم للمنظمات الإرهابية والتخلي عن محاولات امتلاك أسلحة الدمار الشامل ووقف تدفق الإرهابيين إلى العراق.

س: إلى أي مدى يمكن القول أن الإرهاب في العراق مصدره خارجي، وليس من عناصر البعث السابق؟.

ج: أعتقد أنه من المصدرين معاً. وكما نرى الآن، فإن عناصر البعث يلجأون إلى الإرهاب وليس إلى الديموقراطية في محاولة لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه أيام حكم صدام. وهذا يطرح السؤال الجوهري: هل سيصوت الناس وفق قناعاتهم أم أن أركان النظام السابق سيروعونهم كما كان عليه الوضع في ظل الحكم السلطوي. ولكن الصحيح أيضاً أن هناك إرهاباً يأتي من الخارج لمساعدة عناصر البعث، وأعتقد أنهم يفعلون ذلك لوجود قوات التحالف كهدف على الأرض، ولا سيما الوجود العسكري الأميركي الكبير هناك، وهذا أمر ليس في مصلحة العراق الذي يحاول استعادة إستقراره. ولكن بصراحة، فان إحدى النتائج السياسية للانتخابات العراقية، هي إقامة حكومة ذات سيادة في العراق تتمتع بالشرعية الديموقراطية. وأعتقد أن من مصلحة العراقيين بمختلف قناعاتهم وتنوعهم الديني التخلص من هؤلاء الإرهابيين الوافدين من الخارج.

س هل تعتقد أن العراق سيكون أكثر استقراراً بعد الانتخابات؟.

ج: هذا ما نأمله بالتأكيد ، والنقطة الأساسية هي أن العراقيين يشعرون بعمق

التجربة التي تتيح لهم الإدلاء بأصواتهم للمرة الأولى، ونحن نعرف الكثير من الدول التي أتيحت لها الفرصة للتصويت الديموقراطي للمرة الأولى بعد عقود، وتأثير ذلك في تلك المجتمعات كما حدث في أوروبا الوسطى والشرقية، وكما رأينا في أفغانستان وأخيراً في أوكرانيا. وهناك مقولة شهيرة لرئيس وزراء بريطانيا الأسبق وينستون تشرشل مفادها أن الديموقراطية ليست الصيغة المرغوبة اكثر من غيرها، لكنها أفضل من الخيارات الأخرى. وأعتقد أنه بعد أن تتاح الفرصة للعراقيين لاختيار حكومتهم وبعد أن يتمتعوا بالسيادة، فأنه لا يمكن لأحد الادعاء بضمان نجاح هذه التجربة، ولكن على الأقل انهم تولوا المسؤولية عن تولي شؤونهم بأنفسهم.

س: إلى أي مدى تلتزم الولايات المتحدة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩؟.

ج: الوجود السوري في لبنان حظي بمناقشات كثيرة مع السوريين، وهو أمر نشعر بمسؤولية قوية تجاهه حتى إن الكونغرس أصدر تشريعاً خاصاً بذلك. وهناك دعم قوي في الولايات المتحدة لحكومة وسيادة لبنان.

س هل لديكم مطالب خاصة من سوريا بهذا الشأن؟.

ج: أبلغنا الحكومة السورية من خلال وزير الخارجية بأول أثناء زيارته لدمشق في شهر مايو ٢٠٠٣م ، ومن خلال الاتصالات اللاحقة، إن من الضروري أن توقف سوريا أي دعم للإرهاب والتعاون مع العراقيين لوقف استخدام الحدود السورية في دعم الإرهابيين في العراق ووقف محاولات امتلاك أسلحة الدمار الشامل وعدد آخر من القضايا. وأوضح لهم الوزير آنذاك، الانعكاسات المترتبة على فشلهم في الالتزام بمثل هذه المطالب. وقد وصلت خلال الأشهر الأخيرة، رسائل شديدة الوضوح إلى سوريا من الولايات المتحدة.

س : هناك قناعة متزايدة بأن حل القضية الفلسطينية أصبح جزءاً لا يتجزأ من معالجة قضيتي العراق والإرهاب فهل تعتقدون أن الحل على المسار الفلسطيني مرتبط مع العراق والإرهاب والوجود السوري في لبنان، بمعنى أن يتطلب ذلك من الولايات المتحدة الاضطلاع بدور أكثر نشاطا لحل الصراع الإسرائيلى - الفلسطيني؟.

ج: أعتقد أن الولايات المتحدة تلعب دوراً نشطاً جداً من أجل حل هذا الصراع منذ عقود، بل أن هذه المسألة استحوذت على السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ أكثر من خمسين عاما.

وقد حققت نجاحات مهمة، لكن من الواضح أن هناك بعض القضايا المهمة التي لاتزال دون حل، واعتقد أن وفاة عرفات فتحت فصلاً جديداً، وهناك علامات واعدة تأتي من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وخاصة الانتخابات الفلسطينية، وقالت رايس إنها ستولي الصراع العربي الإسرائيلى أهمية كبيرة أثناء فترة ولاية بوش الثانية، وسوف تقوم بأول زيارة لها كوزيرة للخارجية إلى المنطقة في وقت قريب. أتوقع المزيد من النشاط على هذا الصعيد ولا أعرف ما إذا كان التقدم على جبهة ما سيدفع الأمور على الجبهة الثانية، فهذا أمر غير مضمون. ولكني أود أن أكون متفائلا.

س: يقال أنه سيتم اختيارك نائبا لوزيرة الخارجية في الولاية الثانية، فماذا تقول؟.

ج: أعلن الرئيس عن إختيار بوب زويليك كنائب لوزيرة الخارجية، ولا أقول سوى ما قاله الوزير باول عما سيفعله بعد الخروج من وزارة الخارجية، فقال أنه كان سعيداً بخدمة الرئيس.

س: هل تود أن تضيف شيئاً؟.

ج: أود الحديث عن إيران لأن ذلك هو السبب الرئيسي لجولتي الراهنة في الخليج. لقد أتيحت لي الفرصة لمناقشة هذا الموضوع مع المسؤولين في الدول التي زرتها، وخاصة خطر الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية الإيرانية. فهذه الرغبة في ردع إيران عن امتلاك القدرات النووية والصاروخية ليست شأناً ثنائياً بيننا وبين إيران بل تهم العالم كله، وحتى مع بروز الخلافات التكتيكية بيننا وبين الأوروبيين من وقت لآخر، إلا أننا لم نختلف أبداً في ما بيننا حول فكرة أنه ليس من المقبول بالنسبة لإيران امتلاك السلاح النووي، وقد تبادلت وجهات النظر مع المسؤولين في المنطقة حول هذا الموضوع وبحثنا سبل مواجهة المشكلات معا. لقد كنت أعمل في إدارة بوش (الأب) لدى وقوع الغزو العراقي للكويت مروراً بتحريرها، وهناك واحدة من أقوى العلاقات في العالم بين الكويت والولايات المتحدة، وقد أفدنا كثيراً على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية من التعاون والدعم الذي حصلنا عليه من حكومة وشعب الكويت وهكذا، حين نجد مشكلة مشتركة كالخطر الإيرانى اليوم، فإن من المهم أن نعمل معاً لأن ذلك يجعلنا في وضع أفضل للتغلب على الخطر الماثل على السلام والأمن في المنطقة.

مقابلة صحافية مع معالي السيدة كونداليزا رايس وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية حول السياسة الأمريكية المتبعة في كل من العراق والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي*

س: هل يمكن أن يُساهم انتخاب محمود عباس أبو مازن رئيساً جديداً للسلطة الفلسطينية في دفع عجلة السلام بين إسرائيل والفلسطينيين إلى الأمام ؟.

ج: إن محمود عباس – ومثل أي زعيم فلسطيني آخر – مُطالب بأن يفهم أن السلام لا يتوقف إلى على حل تفاوضي ولا يتوقف على الإرهاب بكل تأكيد . إن الشعب الفلسطيني في حاجة إلى رجل دولة مستعد للإنخراط في سياسة تلبي تطلعاته الشرعية خاصة المتمثلة في حكومة ذات ثقافة تكون ديمقراطية ومسئولة . سنتعاون مع رئيس السلطة الفلسطينية الجديد عندما ينبذ العنف ويلتزم بكل وضوح حد نهائي للإرهاب ، أعتقد أنه توجد اليوم إمكانية حقيقية من أجل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يكون فيها الشعب صاحب السيادة ويعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل . إن إقامة مثل هذه الحكومة تمثل الطريقة الوحيدة لتحقيق أمل الرئيس بوش في قيام دولتين إسرائيل وفلسطين والعيش معاً بسلام . لن تقوم الدولة الفلسطينية أبداً عبر الإرهاب ، فلن تسمح بذلك لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة الأميركية .

*** صحيفة أخبار الخليج البحرينية الصادرة بتاريخ ٤/٢/٢٠٠٥م ، العدد ٩٨١٤ .**

س: هل تعرفين ياسر عرفات ؟.

ج: لقــد تعــمــد الرئيس بوش رفض مــقــابلتــه وذلك من أجل الموقف الأمــريكي، وهو أنه لا شيء يبــرر العنف والإرهاب وأنه لا يمكن إضــفــاء الشرعية على من يلجأ إليهما .

س: كيف يمكن تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ؟.

ج : يمكن عمــا قـريب إيجاد بعض العناصـر الضـرورية واللازمـة التي قد تجعل مثل هذه التسوية أمر ممكناً ، فخطة أرييل شــارون للانسحـاب من قطاع غزة وإجلاء أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية تمثل بداية جيدة .

لقد صارع شـاورن طويلاً من أجل تمرير خطته عبر البرلمان الإسرائيلي . إن رؤيته قد تسـاهم كثيراً في بلورة رؤيتنا الأمـيركية للسـلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط ، لذلك فإن الرئيس جورج بوش يقدم له كل الدعم الممكن .

س: ما هو الموقف الأمريكي من الجدار الأمني الذي تشيده إسرائيل في الضفة الغربية ؟.

ج: نحن نتطلع إلى شــرق أوسط لا يكون فــيــه مـثل هذا الجـدار الأمـني ضـرورياً ، لقد كرسنـا الأشـهر القليلة الماضـيـة مع الإسـرائيليين حتى نكون مـتـأكدين أن الجـدار لن يقـوض أي اتفـاق حـول الأرض والأهـم من ذلك ألا ينعكس مثل ذلك الجدار سلباً على حياة الفلسطينيين اليومية .

س: أي نوع من التـغـييرات سـيأخـذهـا بوش في حـسـبـانـه خـلال فـترته الرئاسية الثانية فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ؟.

ج:إن تغـيـيرات كثيرة تحـدث الآن في أرض الواقع ، فـالولايات المتحدة الأمـيركـيـة سـوف تعـود إلى سـاحـة المفـاوضـات ، تشـمل هذه التـغـيـيرات

الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة ، أو الدعم الذي ستقدمه الولايات المتحدة الأميركية للزعم الفلسطيني الجديد ، إن استراتيجيتنا القادمة تقوم على العمل على دعم لغة الحوار في منطقة الشرق الأوسط ؟.

إن تغيرات كثيرة تحدث الآن في أرض الواقع ، فالولايات المتحدة الأميركية سوف تعود إلى ساحة المفاوضات ، تشمل هذه التغيرات الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة ، أو الدعم الذي ستقدمه الولايات المتحدة الأميركية للزعيم الفلسطيني الجديد ، إن استراتيجيتنا القادمة تقوم على العمل على دعم لغة الحوار في منطقة الشرق الأوسط . كما تعلمون فإنه تربطنا علاقات وثيقة جداً بإسرائيل ، وذلك يعود خاصة إلى اللغة الصريحة التي يعتمدها بوش فيما يتعلق بالشروط التي يجب أن يتفق حولها الإسرائيليون والفلسطينيون من أجل العيش في سلام ، بوش هو أول رئيس أمريكي يؤيد علينا قيام دولة فلسطينية وهو يعلن أن مسألة قيام هذه الدولة الفلسطينية هي في مثل أهمية الحدود نفسها .

يجب أن يكون لمثل هذه الدولة الفلسطينية حكومة عادلة وديمقراطية ، تخدم مصالح شعبها ، وتساهم في تحقيق السلام وتكون شريكاً حقيقياً وفاعلاً لإسرائيل . إن هذا سيخدم مصلحة الجميع من إسرائيل وفلسطينيين على حد سواء .

س: ما الإستراتيجية التي ستعتمدها الولايات المتحدة الأميركية من أجل جعل الأطراف تقبل بمثل هذه التغييرات ؟.

ج: إن استراتيجيتنا تتمثل في العمل على المساعدة على تحقيق الحرية في المنطقة ، إي أن الحرية في قلب مقاربتنا للصراع الإسرائيلي الفلسطيني . فالدول العربية التي تدعم السلام مطالبة اليوم بوضع حد لسياسة

التحريض على العنف في وسائلها الإعلامية كما يجب عليها أن تقطع كل مصادر التمويل عن الإرهاب وإقامة علاقات قوية مع إسرائيل.

أما فيما يتعلق بالقادة الإسرائيليين فيجب عليهم أن يدعموا ويؤيدوا قيام دولة فلسطينية ذات سيادة حقيقية ، أعتقد أن العنف سيختفي ، والحرية ستسود مما سيساعد الفلسطينيين على استعادة حياتهم الطبيعة، ووفق ما تنص عليه خريطة الطريق فإن كل نشاط استيطاني في الأراضي المحتلة يجب أن يتوقف.

س: ما الذي تستخلصه من تجربتك كخبيرة في الشئون السوفيتية والأوروبية ، إضافة إلى الفترة التي أمضيتها في البيت الأبيض ما بين سنتي ١٩٨٩م و ١٩٩١م عندما توحدت الألمانيتان وتفكك الاتحاد السوفيتي ؟.

ج: قد سنحت لي فرصة المشاركة في إعادة توحيد الألمانيين وكنت كذلك شاهدة على تفكيك الاتحاد السوفيتي بشكل سلمي . كثيرون يجمعون على القول أن المعركة ضد الشيوعية كانت معركة العصر ، أما اليوم فإن معركتنا هي الحرب العالمية التي نخوضها على الإرهاب .

نحن لسنا أول جيل أمريكي يواجه معركة محدودة أو يكون مجبراً على الدفاع عن الحرية ، لا سبب يبرر الإرهاب ، فالإرهاب يظل يمثل أكبر عقبة أمام تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط .

س: ما هي مشاعرك الحالية حول هجمات ١١سبتمبر ٢٠٠١م والطريقة التي غيرت بها وجه العالم ؟.

ج: لقد كانت تلك الهجمات عملاً حربياً عدائياً يراد منه شلّنا ، نحن وشعبنا ، لقد دخلنا في حرب شاملة ضد عدو لا قيم أو أخلاق له . إن ما

حدث يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١م قد غير وجه سياستنا الخارجية ، نحن نعمل كل ما في وسعنا حتى نفشل خطط الإرهابيين ونقضي على أيدلوجية الكراهية التي تحركهم .

س: منذ يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١م شكلت الولايات المتحدة الأميركية ائتلافا يضم ٩٠ دولة تتبادل المعلومات الاستخباراتية وتعمل معاً من أجل مكافحة الإرهاب ، فما هي النتائج التي تحققت ؟.

ج: إلى وقت غير بعيد كان الإرهابيون متمركزين بقوة في المملكة العربية السعودية دون أن يلقوا أي معارضة تذكر ، أما اليوم وخاصة بعد اعتداءات الرياض وجده ، فإن الحكومة السعودية توقف المتعاطفين مع الإرهابيين وبفضل الجهود الكبيرة التي تبذلها فإن العالم الإرهابي ما انفك ينحسر ، لن تتخلى عن هذه المعركة وسنواصلها حتى لا يبقى إرهابي واحد في العالم .

س: ما هي سياسة الولايات المتحدة الأميركية المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل ؟.

ج: إن الأنظمة التي تدخل في هذا المجال تتحمل مسؤولياتها ، يمكن لهذه الدول أيضاً تقرر العدول عن هذه السياسة وتنخرط في طريق واعدة من أجل التمتع بعلاقات دولية أفضل، تماماً مثلماً فعل الزعيم الليبي القذافي وبالنظر إلى قوة تصميم الرئيس جورج بوش على المضي قدماً في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل فإن ليبيا تخلت اليوم عن مشاريعها الهادفة إلى تطوير أسلحة نووية وأي مواد خطيرة أخرى .

في السنة الماضية ، ومن خلال تعاوننا الوثيق مع حلفائنا البريطانيين والألمان والإيطاليين أمكن لنا مصادرة شحنة مكثفات كانت موجهة إلى

ليبيا وأمكن لنا بذلك اقتناع العقيد القذافي باتخاذ القرار الصائب بالتخلي عن مشاريع أسلحة الدمار الشامل .

س: ما هو الدور الذي يلعبه البترول في السياسية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ؟.

ج: دور مهم بكل تأكيد ، ذلك أنه يمثل بضاعة رئيسية وضرورية في المبادلات التجارية العالمية كما أن النفط يمثل دوراً حاسماً وبالغ الحساسية في التنمية الاقتصادية في مختلف مناطق العالم ، لكن لم يكن النفط بأي حال من الأحوال السبب الذي ذهبنا من أجله إلى الشرق الأوسط أو العراق .

س: هل الاستقلالية البترولية تمثل هدفاً لإدارة جورج بوش ؟إذا كان الأمر كذلك فكيف ستعملون على تحقيق هذا الهدف ؟.

ج: إن أمننا القومي يتطلب العمل على تقليص تبعيتنا للدول الأجنبية المنتجة للنفط في حدود ما هو ممكن . من بين الحلول التي نتدارسها رفع إنتاجنا الداخلي، أما الحل الآخر المطروح فهو يتمثل في العمل على تنويع المصادر الخارجية التي نتزود منها بالنفط .

س: كيف تقيمون الإدارة الإيرانية على تعليق أنشطتها النووية في مقابل إبرام بعض الاتفاقيات المفيدة في أوروبا ؟.

ج: إن أهم شيء في نظر الإدارة الأميركية هو أن يقف المجتمع الدولي صفاً واحداً ويفهم سلطات إيران أنها لا تستطيع مواصلة طموحاتها النووية في الوقت الذي لا تزال فيه تمثل عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي .

أعتقد أنه يمكن تسوية هذه الأزمة بالطرائق الدبلوماسية ، لكن الأهم ، وبصرف النظر عن طبيعة هذه الاتفاقيات ، هو أن تتوافر لنا الوسائل اللازمة للتأكد مما يقوم به الإيرانيون حتى لا يستفيدوا من تناقضات العلاقات

الدولية ، يجب عليهم أن يدركوا نهم إذا لم يفوا بإلتزاماتهم فإن المجتمع الدولي سيكون مستعداً لنقل الخلاف برمته إلى مجلس الأمن الدولي .

س: هل سيكون على الولايات المتحدة استخدام القوة ضد إيران ؟.

ج: أعتقد أن هذا أمر يمكن تسويته عبر السبل الدبلوماسية .

س: ما تقييمك للعلاقات الراهنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ؟.

ج: إنها من الناحية العملية أفضل بكثير مما هي عليه من الناحية النظرية ، لقد إلتقيت مؤخراً وزير الخارجية الفرنسي ميشيل بارنييه ، لقد قدمنا معاً مشروع القرار رقم ١٥٥٩ إلى مجلس الأمن الدولي الذي يطالب سورياً بسحب قواتها في لبنان . تعاون معنا الفرنسيون أيضاً في هاييتي وذلك من أجل إجبار الرئيس الهاييتي أرستيد على الرحيل إلى منفاه في الخارج ، نتعاون أيضاً مع فرنسا من أجل تسويه الأزمة الراهنة في الكوت ديفوار ، رغم ذلك لا تزال هناك خلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وخاصة تلك التي تتعلق بالعراق ، في الوقت الحالي ، نحن بصدد تنسيق التعاون من أجل تخفيف الديون العراقية إضافة إلى حلف الأطلنطي بشأن تدريب القوات العراقية بمشاركة فرنسا ، إذاً علاقاتنا مع فرنسا جيدة .

س: على ذكر العراق ، ما رأيك في الطريقة التي استولت بها القوات الأمريكية على مدينة الفلوجة ، ألا تعتقدون أن ذلك قد زاد من مشاعر العداء في صفوف المدنيين العراقيين ضد القوات الأمريكية ؟.

ج: أعتقد أن رئيس الوزراء العراقي أياد علاوي قد أجاب عن ذلك عندما قال: لا يمكن أن يظل الإرهابيون يسيطرون على جزء من البلاد ويرهبون سكانها ويمنعونهم من العيش بشكل طبيعي . إن الهدف هو خلق بيئة يمكن فيها إجراء الانتخابات حتى يتمكن العراقيون من إدارة شئونهم بأنفسهم) .

س: فيما يتعلق بدارفور في السودان ، لا تزال حياة مئات الآلاف من السكان في خطر ، ماذا فعل الأمريكيون ؟.

ج: نحن نعمل دون كلل مع منظمة الأمم المتحدة حتى تعترف الحكومة السودانية بمسئولياتها . يجب أن تتوقف حكومة الخرطوم عن ممارستها ضد السكان وتقبل المساعدات الإنسانية ، لقد حصلنا على المزيد من المساعدات الإنسانية لكن لم ننجح حتى الآن كثيراً في وقفت أعمال العنف . لقد تم تحذير حكومة الخرطوم من أن العالم أصبح ينتظر منها العمل بكل جدية على وقف أعمال العنف .

س: ما مكانة الدين في حياتك ؟.

ج: للعقيدة مكانة مهمة في حياتي ، وهي تشكل جزءاً مهماً من حياتي لا يمكن فصل الدين عن حياتي ، أنا مؤمنة جداً وأسخر للدين الكثير من وقتي وصلواتي ، أنا إنسانة أحرص على تحليل جميع قراراتي وتوصياتي ، كل يوم أبحث عن أفضل خط أنهجه في حياتي .

س: لقد عملت مستشارة للأمن القومي بما أنك الآن وزيرة للخارجية ، كيف ترين دور المرأة في صنع السلام والأمن القومي ؟.

ج: أنا أعتبر نفسي كلاً لا يتجزأ ، فأنا إمرأة أمريكية تنحدر من جذور أفريقية تبلغ قامتي ١,٧٥ متر ، أستاذة متخصصة في السياسة الدولية ، هذه كلها عناصر متداخلة ، ويصعب بالتالي فصل هذا الجانب عن ذاك ، فإما أن أكون كلاً وإما لا شيء ، أعتقد أن المرأة بصفة عامة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في خدمة الديمقراطية ، حتى في المجتمعات التي يتفشى فيها الفقر والصعاب والعقبات فإن الجميع يستفيدون عندما تصبح المرأة تتحكم في حياتها وتخلق الثروة وتنشئ المؤسسات .

[redacted]

١- أن يكون موضوع الرسالة معنياً بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية (دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية اليمنية).

٢- أن يمثل موضوع الرسالة إضافة جديدة إلى حقل التخصص.

٣- أن يكون ملخص الرسالة في حدود (٥٠) صفحة.

٤- أن يكون الملخص باللغة العربية الفصحى مع مراعاة جميع القواعد الإملائية والنحوية.

٥- أن يذكر الباحث اسم الجهة المانحة لدرجة الماجستير أو الدكتوراه والسنة التي تم فيها اعتماد الدرجة العلمية في أسفل الصفحة الأولى من الملخص.

٦- أن توضع الخرائط والجداول والهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة في الأبحاث العلمية.

٧- يقدم المركز مكافأة مالية رمزية عن كل ملخص قدرها (٥٠) د.ك.

قواعد النشر
في سلسلة الإصدارات الخاصة

يرحب المركز بالبحوث والدراسات العلمية المتخصصة المعنية بمنطقة الخليج والجزيرة العربية للنشر في سلسلة الإصدارات الخاصة وفقاً لقواعد النشر التالية :

أولاً : أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية : السياسة ، الاقتصاد ، الجغرافيا ، التاريخ، علم النفس ، الاجتماع، التربية ، اللغةالعربية وآدابها ، الثقافة ، البيئة ، القانون، الإعلام ، التراث (الآثار والحضارة والفنون) .

ثانياً : أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص .

ثالثاً : لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أخرى .

رابعاً : ألا يقل عدد صفحات البحث أو (الدراسة) عن ١٠٠ صفحة ، ولا يزيد على ٢٠٠ صفحة .

خامساً : أن يقدم البحث أو (الدراسة) إلى مديرة المركز مطبوعاً ومرفقاً بها قرص مرن (C . D) . (APPLE MAC) أو (IBM) .

سادساً : أن توضع هوامش البحث أو (الدراسة) في أسفل كل صفحة ، ويشار فيها إلى المرجع أو المراجع المعتمدة ، أو مصادر البحث وفقاً للتسلسل التالي :

(اسم المؤلف - عنوان البحث - اسم الدورية العلمية أو(المجلة) تاريخ النشر- رقم الصفحة) ، وذلك بالنسبة للأبحاث المنشورة في المجلات ، أما الكتب فعلى النحو التالي : (اسم المؤلف - عنوان الكتاب - مكان النشر - تاريخ النشر - رقم الصفحة) ، وفي حالة الاعتماد على وثائق تكتب بيانات الوثيقة كاملة .

سابعاً : أن يرفق بالبحث أوالدراسة ملخص باللغتين الإنجليزية والعربية في حدود (٣٠٠ كلمة) لكل منهما.

ثامناً : أن يرفق الباحث سيرة ذاتية مختصرة عنه ، بالإضافة إلى معلومات خاصة بالهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني.

تاسعاً : الأبحاث والدراسات المقدمة للنشر تحكّم من قبل متخصصين في المجال المقدم فيه البحث أو الدراسة .

عاشراً : يخطر الباحث بنتيجة التحكيم خلال أسبوعين من وصولها إلى إدارة المركز .

حادي عشر : المركز غير ملزم بإعادة الأبحاث أو الدراسات سواء نشرت أو لم تنشر.

ثاني عشر : يمنح الباحث خمسين نسخة من الإصدار .

ثالث عشر : لايحق للباحث أن يقوم بإعادة نشر البحث أو (الدراسة) مرة أخرى وفي مكان آخر، إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ النشر ، وبالتنسيق مع مدير المركز

رابع عشر : يقدم المركز مكافأة مالية رمزية للباحث عن كل دراسة قدرها (١٠٠) د.ك.

قائمة إصدارات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أولاً : سلسلة الإصدارات الخاصة :

■ تطرف العناصر المناخية في المملكة العربية السعودية، الدكتور / بدر الدين يوسف محمد أحمد، العدد ١٦، الكويت ٢٠٠٦م.

■ صراع الحريات وتقنينها في شبة الجزيرة العربية، الأستاذ الدكتور / فالح شبيب العجمي، العدد ١٥، الكويت سبتمبر ٢٠٠٥م.

■ التركيبة السكانية في دولة قطر : الواقع ومقترحات التطوير في ضوء الاستراتيجية السكانية ، الدكتورة / نوره يوسف مبارك الكواري ، العدد ١٤ ، الكويت ٢٠٠٥م .

■ العلاقات السعودية - الإفريقية في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز (١٩٦٤-١٩٧٥م) ، الدكتور/ عبد الله إبراهيم الطريف ، العدد ١٣ ، الكويت ٢٠٠٥م .

■ العلاقات الصينية – السعودية ١٩٤٩ – ٢٠٠٠ م ، الدكتور / جعفر كرار أحمد ، العدد ١٢ ، الكويت ٢٠٠٤م .

■ تأسيس الدولة الحديثة.. التطور الوطني وانعكاساته على التنمية العمرانية الشاملة في المملكة العربية السعودية الدكتور / فيصل عبد العزيز المبارك ، العدد ١١ ، الكويت ٢٠٠٤م.

■ الحملة العثمانية على الإحساء عام ١٢٨٨هـ – ١٨٧١ من خلال الوثائق العثمانية ، الدكتور / فيصل عبد الله الكندري ، العدد ١٠ ، الكويت ٢٠٠٣م .

■ حجم وأنماط استهلاك الطاقة الكهربائية بدولة الكويت والعوامل الجغرافية المؤثرة فيها ، دراسة تحليلية نقدية في جغرافية الاستهلاك ، الدكتور / غانم سلطان أمان ، العدد ٩ ، الكويت ٢٠٠٢ م .

■ دراسة ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في الكويت في مطلع الألفية الثالثة الدكتور / عبد الوهاب الظفيري الدكتور / عبد اللطيف محمد خليفة ، الدكتور / حسني حمدي ، العدد ٨ ، الكويت ٢٠٠١ م .

■ تكامل نظم تحديد المواقع ، ونظم المعلومات الجغرافية ، (وادي حنيفة نموذج

للدراسة) الدكتور / عبد الله بن محمد القرني، الدكتور / محمد الخزامي عزيز ، العدد ٧ ، الكويت ٢٠٠١م .

■ التطور الاقتصادي في الكويت ١٩٤٦ – ١٩٧١م ، الدكتور غضبان موسى الحاتم ، العدد ٦ ، الكويت ٢٠٠١ م

■ بناء مقياس للذنب وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من طلاب جامعة الكويت ، الدكتور / بدر محمد الأنصاري ، العدد ٥ ، الكويت ٢٠٠١ م .

■ الأدب المسرحي في دول الخليج ، الدكتور / محمد مبارك الصوري العدد ٤ ، الكويت ٢٠٠١ م .

■ مكونات الشخصية لدى الشباب الكويتي من الجنسين : دراسة عاملية ، الدكتور / بدر محمد الأنصاري ، العدد ٣ ، الكويت ١٩٩٨م .

■ رحلة مرتضى بن علوان إلى الأماكن المقدسة والإحساء والكويت والعراق ١١٢٠ / ١١٢١هـ – ١٧٠٩ م ، دراسة وتحقيق الدكتور / سعيد بن عمر آل عمر العدد ٢ ، الكويت ١٩٩٧م .

■ مجموعة بحوث تناقش الأبعاد النفسية لآثار الغزو العراقي على دولة الكويت ، إعداد الدكتور / عبد الفتاح إبراهيم القرش ، الدكتور / بدر محمد الأنصاري ، الدكتورة / فوزية عباي هادي ، العدد(١) الكويت ١٩٩٦م .

ثانياً : سلسلة إصدارات بحوث الندوات والمؤتمرات :

* بحوث ندوة «الكويت كيف تكون مركزاً مالياً عالمياً»، والتي عقدت بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥م، الكويت ٢٠٠٦م.

* بحوث ندوة « التكامل الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي : الممكن والمأمول »، والتي عقدت بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٠٥م ، الكويت ٢٠٠٥م .

* بحوث ندوة « وثائق الخليج العربي »، والتي عقدت بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٤م ، الكويت ٢٠٠٤م .

* بحوث ندوة « مستقبل مشاركة المرأة الخليجية في التنمية الشاملة من منظور رؤى ثلاثة أجيال » ٢٨ مايو ، الكويت ٢٠٠٢ م .
* بحوث ندوة « الكويت وأربعون عاماً على الاستقلال - حوار وطني حول : إنجازات الحاضر وتطلعات المستقبل » ، ١٢-١٣ مارس ، الكويت ٢٠٠١ م .
* بحوث ندوة « مجلس التعاون الخليجي وجهود الأمن والاستقرار الإقليمي خلال العقد القادم : الفرص والقيود » ، ١-٢ مايو ، الكويت ٢٠٠١ م .
* بحوث ندوة « واقع ومستقبل مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي » ٣-٤ إبريل ٢٠٠٠م .
* بحوث ندوة « المرسوم الأميري بقانون بمنح المرأة حقوقها السياسية واستشراف دورها المأمول وتحدياته » ، الكويت ٤-٥ أكتوبر ١٩٩٩م.
* أوراق عمل الحلقة النقاشية حول « قضايا نفطية بالتعاون مع وزارة النفط الكويتية » الكويت ١٧ مايو ١٩٩٩م .
* بحوث ندوة « نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران : المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير » ، الكويت ١٥-١٧ مايو ١٩٩٩م. (جزءان).
* أوراق عمل الحلقة النقاشية « مجلس التعاون الخليجي - التحديات وسط أحداث أمنية متغيرة » ، الكويت ، ١٩٩٨م .
* بحوث ندوة « مستقبل العلاقات العربية - العربية بعد تحرير الكويت ٢٦-٢٨ مايو ١٩٩٧م» ، الكويت ١٩٩٨م .
* بحوث المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت ، الكويت ٢-٦ إبريل ١٩٩٤م - الطبعة الأولى ، الكويت ١٩٩٦م . (ثلاثة أجزاء) .
  * الآثار السياسية والاقتصادية .
  * الآثار النفسية والاجتماعية .
  * الآثار البيئية والصحية .

* وقائع الندوة العلمية الرابعة لدول مجلس التعاون الخليجي «وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك». الفترة من ١٥-١٧ نوفمبر ١٩٩٣م. (جزءان).

ثالثاً: سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي:

وهو دورية فصلية تعني برصد وتسجيل الأحداث الجارية في منطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٩٩٧م، ووصلت (٣٦) عدداً حتى ديسمبر ٢٠٠٥م.

رابعاً: مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي:

١- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥م.

٢- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٦م.

٣- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٧م.

٤- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٨م.

٥- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٩م.

٦- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٨٠م.

٧- وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٨٢م.

٨- وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي من: ١٩٩٠م- ١٩٩١ / ١٩٩٩- ٢٠٠٠م.

٩- وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي من: ١/ ٧/ ٢٠٠٠- ٣٠/ ٦/ ٢٠٠١م.

١٠- وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي من: ١/ ٧/ ٢٠٠١ - ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٢م.

١١ ـ وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي من : ١/ ٧ / ٢٠٠٢ ـ ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٣ م.

١٢ ـ وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي من : ١/ ٧ / ٢٠٠٣ ـ ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٤ م.

١٣ ـ وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي من : ١/ ٧ / ٢٠٠٤ ـ ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٥ م.

خامساً: سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية «الماجستير والدكتوراه»

١- تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة من (١٩٦١ ـ ١٩٧٣م) إعداد محمد نايف العنزي (رسالة ماجستير) الرسالة رقم (١) مايو ٢٠٠٥م.

٢- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز (١٢٩٧ ـ ١٣٢٣هـ) (١٨٨٠ ـ ١٩٠٥م) إعداد حمد محمد القحاني (رسالة ماجستير) الرسالة رقم (٢) يونيو ٢٠٠٥م.

ISSN 1029 - 6069

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

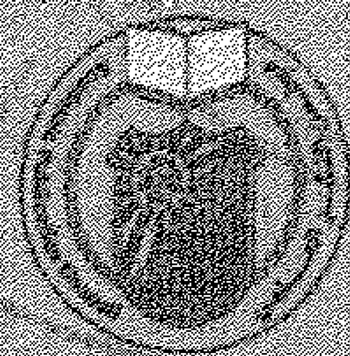
أكاديمية - فصلية - محكمة

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

مناقشات - عروض كتب - تقارير

مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير: د. فيصل عبدالله الكندري



P.o.Box: 26585-Safat 13126 kuwait

Tel: (+965)4817689 - 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh

Depository Number: 2006 / 00047
ISBN: 99906 - 6- 6


Bibliotheca Alexandrina
05473385
